

# كُنُزُ الدَّفَائِقِ

للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود الشافعي رحمه الله

٧٩٠ هـ

مع الحاشية

للشيخ محمد أحسن الصديقي النانوتوي رحمه الله

١٣١٢ هـ

مُلْتَقَا مَن الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي الْمَعْتَمَدَةِ الْفَقْهِيَّةِ

المجلد الثاني

مطالع الصالح - الإيمان - المداورة - السرقة - السر والمجاهد - الكيف - الكفة - الآبق - الفقه

للفرقة - الوقت - الميراث - الميراث - الكفالة - الحوالة - القضاء - الشهادة - الوالة

طبعة مبدية مصرية مطبوعة

مكتبة الشافعية كراتشي - باكستان

# كَنْزُ الدِّقَاتِ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

المتوفى ٧١٠ هـ

مع الحاشية

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَحْسَنَ الصَّدِيقِي النَّانُوتَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

المتوفى ١٣١٢ هـ

ملتقطاً من الشروح والخواشي المعتمدة الفقهية

المجلد الثاني

كتاب العتاق، إيمان، الحدود، السرقة، السر والجهاد، اللقيط، اللقطة، الأبق، المفقود

الشركة، الوقف، البيوع، الصرف، الكفالة، الحوالة، القضاء، الشهادة، الوكالة

طبعة جديدة مصححة ملونة



اسم الكتاب : **گزالدقائق** (المجلد ثانی)

عدد الصفحات : ۵۱۷

السعر : مجموع ثلاث مجلدات = 500 روبية

الطبعة الأولى : ۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء

اسم الناشر : **مکتبہ البشرى**

جمعية شوهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-7740738

الفاكس : +92-21-4023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

---

يطلب من : **مكتبة البشرى**، كراچی۔ پاکستان +92-321-2196170

**مكتبة الحرمين**، اردو بازار، لاہور۔ پاکستان +92-321-4399313

**المصباح**، ۱۶ اردو بازار لاہور 042-7124656-7223210

**بك لينڈ**، شی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی 051-5773341-5557926

**دار الإخلاص**، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور 091-2567539

وایضاً يوجد عند جميع المكتبات الشهيرة



## كتاب العتاق

أي في بيان أحكامه

وهو قوة شرعية تثبت في المحل عند زوال الرق والملك، .....  
أي العتاق شرعاً

**كتاب العتاق:** [العتق والعتاق عبارتان عن القوة، والخمر تسمى عتيقاً لزيادة قوتها، والكعبة تسمى عتيقاً لقوتها حيث لا يقدر عليها أحد من جهة القهر والغلبة. (مص)] المناسبة بين الطلاق والعتاق أن الطلاق: تخلص الشخص من ذل ملك المتعة وهو أدنى المملكين، والإعتاق: تخلص الشخص من ذل ملك الرقبة وهو أعلاهما، والعتق والعتاق لغة: قوة مطلقاً من عتق الطائر إذا قوي على جناحيه فطار عن وكره. [رمز الحقائق: ٣٢١/١] واعلم أن الإسقاطات أنواع ميزت بأسماء لينسب إليها اختصاراً فسمي إسقاط منافع البضع بالطلاق، وملك الرقبة بالإعتاق، وما في الذمة بالإبراء، وملك القصاص بالعفو، ووقع في بعض النسخ الإعتاق من الإفعال، وفي بعضها العتاق فينتظم ملك ذي الرحم المحرم والاسْتِيلاء، والعتاق تصرف مندوب إليه شرعاً وإن لم يكن عبادة بدليل جوازه من الكافر، قال **عليه السلام**: "أَيُّمَا مُسْلِمٍ أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ" ولهذا قالوا: يستحب للرجل أن يعتق العبد وللمرأة أن تعتق الأمة ليتحقق مقابلة الأعضاء. (مستخلص، فتح)

**وهو قوة شرعية:** [أي إثبات القوة الشرعية التي بها يصير المملوك أهلاً للشهادة والولاية. (ط، عيني)] أي العتاق شرعاً إثبات القوة الشرعية للمملوك؛ لأنه يصير به قادراً على التصرفات الشرعية مثل الولايات والشهادات والسلطنة، وهذا التفسير هو مذهبهما أي العتاق عندهما هو إثبات العتق، وعند أبي حنيفة: الإعتاق إثبات الفعل المفضي إلى حصول العتق، فلهذا يتجزأ عنده خلافاً لهما، والحرية عبارة عن الخلوص لغة يقال: أرض حرة لاخراج فيها، وشرعاً: عبارة عن خلوص حكمي يظهر في حق الآدمي بانقطاع حق الأغيار عن نفسه، وإثبات هذا الوصف يسمى إعتاقاً وتحريراً. وركنه: اللفظ الإنشائي الدال عليه، وصفته: واجب كالإعتاق عن الكفارات، ومندوب: كالإعتاق لوجه الله، ومباح: كالإعتاق بلا نية، وحرام: وهو الإعتاق للشيطان أو للصنم أو على ظن أنه يذهب إلى دار الحرب، وحكمه: زوال الملك، وسببه: إما دعوى النسب أو الملك في القريب أو الإقرار بالحرية أو الدخول في دار الحرب. (عيني، فتح)

**تثبت في المحل:** أي المملوك، واعلم أن نسخ المتن مختلفة في تعريف الإعتاق، ففي بعضها كما في هذا الكتاب، وفي بعضها هو إثبات القوة الشرعية في المملوك، واختاره ملا مسكين هذا، والعيني نسخة الكتاب، وقوله "عند زوال الرق" ظرف لقوله: "تثبت" كما في هذه النسخة أو لقوله: "إثبات القوة" كما في نسخة ملا مسكين. (محشي)

**الرق:** هو عجز حكمي لا يقدر به على التصرفات والولايات. (مص)

**والملك:** أي وزوال الملك كأم الولد؛ فإنه وإن زال عنها الرق، لكنه لا يزول عنها ملك المولى. (محشي)



ويصح من حرّ مكلف لمملوكه بأنّت حرّاً أو بما يعبر به عن البدن، وعتيقٌ ومعتقٌ  
ومحرّرٌ وحرّرتك وأعتقتك نواه أولاً، وبلا ملك لي ولا رق ولا سبيل لي عليك  
أي وأنت محرر  
إن نواه،

**من حر مكلف:** وإن لم يكن عالماً بأنه مملوك، فلا يصح من العبد، ولا من غير العاقل والبالغ، فلو أضاف  
العتق إلى تلك الحالة بأن قال: أعتقته وأنا صبي أو مجنون، وجنونه معهود لم يعتق، وكذا إذا قال في حال صباه  
أو جنونه: إذا بلغت أو أفقت فهو حر لم ينعقد؛ لأن قوله غير ملزم، وقوله: "لمملوكه" قيد بالمملوك؛ لأنه لا ينفذ  
العتق في ملك الغير، فإن قال لعبد الغير: أنت حر ثم اشتراه لم يعتق عليه؛ لقوله **عليه السلام**: "لا عتق فيما لا يملك ابن  
آدم"، [رمز الحقائق: ٣٢١/١]

وكذا يشترط أن لا يكون شاكاً في ثبوت الإعتاق، فإن كان شاكاً فيه لا يحكم بشبوته، وقيد بالمكلف فخرج به  
الصبي والمجنون والمعتوه والمدهوش والميرسم والمغمي عليه والنائم، ولا فرق بين كون المعتق مسلماً أو كافراً في دار  
الإسلام؛ لأن العتق ليس بعبادة وضعاً ولهذا لم يتوقف على النية، فلو ملك قريباً محرماً حريباً بدار الحرب فإنه لا يعتق  
عندهما خلافاً لأبي يوسف **عليه السلام**، ولو ملك قريبه الذمي أو المسلم بدار الحرب عتق بالإجماع، وكذا لو أضاف العتق  
إلى الملك كإن ملكتك أو على سببه كإن اشتريتك فأنت حر. (فتح)

**بأنّت حرّاً:** متعلق بقوله: يصح أي شرطه أن يكون مضافاً إلى الجملة كقوله: أنت حر. (عيني)

**يعبر به عن البدن:** أي يكون مضافاً إلى جزئها يعبر به عن الجملة كقولك: رأسك حر ووجهك حر. (عيني)  
**عن البدن:** يعني عن الجملة، ولم يقل: كما في الطلاق أو بجزء شائع؛ للفرق بين بينهما وهو أن العتق مما يتجزأ  
بخلاف الطلاق والأجزاء التي يعبر به عن الجملة كالرأس والوجه بأن قال: رأسك حر ووجهك حر، ولا يعتق  
بقوله: يدك حر ورجلك حر؛ لأنه لا يعبر به عن الجملة، وعن أبي يوسف **عليه السلام**: إذا قال لأمتة: فرجك حر  
عتقت، ولو قال لعبده لا يعتق؛ لأن الفرج يعبر به عن الكل في المرأة دون الرجل. [رمز الحقائق: ٣٢١/١]  
**وعتيق ومعتق:** أي ويصح أيضاً بقوله: أنت عتيق، أي وأنت معتق. (عيني) **وأعتقتك:** لأن هذه الألفاظ صريح  
في الإعتاق؛ لاختصاص استعمالها فيه أو لغلبته. (عيني)

**نواه أو لا:** أي يصح العتق بالألفاظ المذكورة من قوله: "أنت حر" إلى "أعتقتك" نوى القائل العتق أو لم ينو؛ لأنها  
صريح في العتق، فلو قال: أردت به الإخبار الباطل أو أنه حر من العمل لا يصدق قضاء؛ لأنه خلاف الظاهر،  
ويصدق ديانة؛ لأنه محتمل كلامه. [رمز الحقائق: ٣٢١/١]

**وبلا ملك لي:** أي ويصح أيضاً بقوله لعبده: لا ملك لي عليك. (عيني) **إن نواه:** أي لو نوى هذه الألفاظ  
العتق؛ لأنها كنايةات فلا يتعين المراد إلا بالنية، وهذا بالإجماع إلا في رواية عن أحمد: يقع بلا نية. (عيني)

وبهذا ابني أو أبي أو أمي، وهذا مولاي أو يا مولاي أو يا حرّاً أو يا عتيقاً، لا بيا ابني  
 ك ف د أي أو قال لعبد يا مولاي  
 وبيا أخي ولا سلطان لي عليك، وألفاظ الطلاق،.....

**وهذا ابني:** أي يعتق بقوله: هذا ابني إذا كان المولى أكبر منه ويولد مثله لمثله، ولم يكن العبد ثابت النسب من غيره، فبهذه الشروط الثلاثة يعتق عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنه أمكن حمل كلامه على التحرير بطريق المجاز؛ لأن البنوة سبب الحرية، فيحمل عليه تصحيحاً لكلامه كما لو كان العبد صغيراً، وقالوا: لا يعتق؛ لأنه أقر بما يستحيل كونه فيلغو، وبه قالت الثلاثة، ولو قال لصبي صغير: هذا جدي، فقبل: هو على الاختلاف، وقيل: لا يعتق إجماعاً، وكذا لو قال لعبد: هذه ابنتي قيل: هو على الاختلاف، وقيل: لا يعتق إجماعاً. (عيني)

**أو أبي:** أي أو قال لعبد: هذا أبي. (عيني) **أو أمي:** أي أو قال لأمتي: هذه أمي؛ لأن ولاية الدعوة له لقيام ملكه فيثبت به نسبه، وإذا ثبت النسب عتق عليه. (عيني) **وهذا مولاي:** [أي وكذا يعتق أيضاً بقوله لعبد: هذا مولاي. (عيني)] لأن حقيقة كلامه أن يكون له ولاء عليه، فتعين المولى الأسفل؛ ولأنه لما التحق بالصریح كان كقوله: يا حر، وقيد بالمولى؛ لأنه لو قال: يا سيدي أو يا مالكي لم يعتق على الأصح إلا بالنية؛ لأنه يراد به التعظيم، وقال: زفر: لا يعتق بهذا مولاي؛ لأنه يراد به الإكرام عادة، وبه قالت الثلاثة. (عيني، فتح)

**يا حر:** أي أو قال لعبد: يا حر. (عيني) **أو يا عتيق:** أي أو قال لعبد: يا عتيق؛ لأنه صريح فيه فلا يحتاج إلى النية إلا إذا كان هذا اللفظ علماً للعبد فناداه به لا يعتق؛ لأن مراده استحضاره دون ملاحظة الوصف. (عيني)

**لا بيا ابني:** أي لا يصح العتق بـ "يا ابني" و "يا أخي"؛ لأن النداء لإعلام المنادى بطلب حضوره، فإن كان بوصف يمكن إثباته من جهته تضمن تحقيق ذلك الوصف تصديقاً له كما في "يا حر"، وإن لم يكن تجرد للإعلام، والبنوة لا يمكن إثباتها بهذا اللفظ، وينبغي أن يكون محل المسألة ما إذا كان العبد معروف النسب، ولو قال لعبد: يا ابن أو يا بني أو يا بنية لا يعتق؛ لأنه لم يصفه إلى نفسه. (عيني، فتح) **وبيا أخي:** أي ولا يصح أيضاً بقوله لعبد: هذا أخي أو هذه بنتي لا يعتق إجماعاً. (ط) **ولا سلطان:** أي لا يعتق بقوله: لا سلطان لي عليك نوى أو لم ينو؛ لأن السلطان عبارة عن اليد، ونفيها لا يستلزم نفي الملك، كما في المكاتب، ولئن احتمل زوال اليد بالعتق فهو محتمل فلا يعتبر، وعند الثلاثة: يقع بالنية؛ لأنه لا فرق بين "لا سبيل لي عليك" و "لا سلطان لي عليك" وهي رواية عنا أيضاً. [رمز الحقائق: ٣٢٢/١] (فتح)

**وألفاظ الطلاق:** [أي وكذا لا يعتق بألفاظ الطلاق صريحاً أو كنايةً وإن نوى. (ط)] أي لا يقع العتق بألفاظ الطلاق مثل أن يقول: طلقتك أو أنت مطلق أو قال لأمتي: أنت مطلقة أو أنت بائن لا يعتق، وقال الشافعي وأحمد: يقع بألفاظ الطلاق إذا نوى العتق، قلنا: إن هذه الألفاظ وضعت لإزالة أدنى الملكين، وهو ملك النكاح، فلا يكون مزيلاً لأحدهما، وهو ملك اليمين، وكذا الخلاف في سائر كنايات الطلاق. [رمز الحقائق: ٣٢٢/١] (مستخلص)

وأنت مثل الحرّ، وعتق بما أنت إلا حرّ، وبملك قريب محرم ولو كان المالك صبيّاً  
 أو مجنوناً، وبتحرير لوجه الله، وللشيطان وللصنم، وبكره .....

بأن قال: أنت حر للصنم

**وأنت مثل الحر:** [أي وكذا لا يعتق بقوله لعبده: أنت مثل الحر. (عيني)] لأنه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلا تية الشك. (عيني) **وعتق إخ:** أي العبد بقوله لعبده: "ما أنت إلا حر" بالحصص؛ لأن فيه إثبات الحرية بأبلغ الوجوه. (عيني) **وبملك:** بالإضافة عطف على قوله: بأنت حر أي يقع العتق أيضاً بملك الرجل القريب له. (عيني)

**وبملك قريب محرم:** [أراد به ذا الرحم المحرم وهو كل شخصين يدلان إلى أصل واحد كالأخوين أو أحدهما بواسطة والآخر بغير واسطة كالعم وابن الأخ. (عيني)] أي إذا ملك الرجل ذا رحم محرم منه عتق عليه، وعند الشافعي رحم لا يعتق إلا في قرابة الولاد، وذلك مثل الوالدين والمولودين، وعند مالك: يعتق فيه وفي قرابة الإخوة والأخوات فقط، ولنا قوله عنه: "من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر"، رواه أبو داود وغيره، وروي عن عمر وابن مسعود رحمهما مثله، وعن كثير من التابعين كذلك، ولا يعتق ذو رحم غير محرم كبنّي الأعمام والأحوال وبنّي العمات والخالات، ولا محرم غير رحم كالخمرات الصهرية والرضاع إجماعاً. [رمز الحقائق: ٣٢٣/١] (فتح)

**المالك صبيّاً إخ:** لإطلاق النص الذي رويناه، سواء كان المالك مسلماً أو كافراً في دارنا، وإنما قيدنا به؛ لأن الحربي لو ملك قريبه في دار الحرب لا يعتق عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمهما، وكذا المسلم لو ملك قريبه في دار الحرب لا يعتق، وكذا لو أعتق الحربي أو المسلم عبداً في دار الحرب لم يعتق عندهما، ويعتق عنده، هو يقول: إنه مالك رقبة فيملك إزالته بالعتق، وهما يقولان: إنه معتق بلسانه مسترق بيده؛ لأنه تحت يده وقهره حتى لو خلى سبيله وأزال يده عنه عتق، وإن كان العبد مسلماً أو ذمياً عتق بالإجماع؛ لأنهما ليسا بمحل الاسترقاق بالاستيلاء. (فتح، عيني)

**أو مجنوناً:** وأصل بما قبله يعني يعتق بتملك قريبه إذا كان رحماً له ولو كان صبيّاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً في دار الإسلام. (عيني) **وبتحرير:** عطف على قوله: بأنت حر أي يصح العتق أيضاً بتحرير لوجه الله أي لرضاه بأن قال: أنت حر لرضاء الله. (ط، عيني)

**وللشيطان:** [أي وكذا يصح العتق بتحرير للشيطان بأن قال: أنت حر للشيطان. (عيني)] واحد شياطين الأنس والجن، والنون فيه أصلية كأنه من شطن بعد عن الخير، أو زائدة إن كان من شاط بمعنى هلك، وإن أثم وكفر بالإعتاق عند قصد التعظيم؛ لأن تعظيم الشيطان والصنم كفر وصح التحرير فيهما؛ لصدوره من أهله مضافاً إلى محله عن ولاية، فنقذ ولغت تسمية الجهة، ولم يحتمل العتق. [رمز الحقائق: ٣٢٣/١] (فتح)

**وبكره:** أي يصح العتق بكره سواء كان ملحقاً وهو ما يخاف منه فوت النفس أو العضو، أو غير ملحق، وله أن يضمن المكره موسراً كان أو معسراً، ومع ذلك يكون الولاء له، ولم تجب السعاية إذا كان معسراً؛ لأن هذا ضمان إتلاف، وهو لا يختلف باليسار والإعصار.



**وسكر، وإن أضافه إلى ملك أو شرط صحّ، ولو حرّر حاملاً عتقا، وإن حرّره**  
 أي أضاف العتق  
**عتق فقط.**

**وسكر:** [بأن أعتقه وهو سكران، وعند الثلاثة: لا يعتق فيهما وقد مر في كتاب الطلاق. (عيني)] أي يصح إذا كان المعتق سكران من شيء محرم، أما إذا كان من مباح كشرب المضطر فهو كالإغماء لا يصح معه تصرف، ولا طلاق ولا عتاق، ووجه صحة الإعتاق فيها أن الركن صدر من أهله مضافاً إلى محله كما مر في الطلاق. (مستخلص، فتح)

**وإن أضافه:** واعلم أن نسخ المتن اختلفت ففي بعضها هكذا، وفي بعضها ذكر الملك مقيداً بالآتي فهي إن أضاف العتق إلى ملك مستقبل احترز به من نحو إن ملكتك فأنت حر والحال أنه في ملكه الآن فإنه يعتق للحال لما عرف من التعليق بالكائن تنجيز. (فتح)

**إلى ملك:** بأن قال: إن ملكتك فأنت حر أو إلى سبب الملك كإن اشتريتك فأنت حر. (ط) **أو شرط:** أي أضافه إلى شرط بأن قال: إن دخلت الدار فأنت حر. (عيني) **صح:** صح التعليق فيعتق عند وجود الشرط خلافاً للشافعي رحمته في الإضافة إلى الملك. (عيني) **حاملاً:** بأن قال لأمة وهي حامل: أنت حرة أو عتقتك. (عيني) **عتقا:** أي نوى عتقهما أو لم ينو، والحاصل أن الحمل يعتق بعق أمه مطلقاً سواء ولدت لأقل من ستة أشهر أو لأكثر، فإن وقع العتق عليه أصالة بأن ولدت لأقل من ستة أشهر يعتق ولا ينتقل ولائه أبداً إلى موالى أبيه، وإن وقع بمجرد تبعية أمه بأن ولدت لأكثر يعتق أيضاً، لكن إذا أعتق الأب بعده ينجر ولائه ابنه إلى مواليه، وعن أبي يوسف رحمته: إذا خرج أكثر الولد فأعتق الأم لا يعتق الولد؛ لأنه كالمنفصل في حق الأحكام، ألا ترى أنه تنقضي به العدة، ولو مات في هذه الحالة يرث، بخلاف ما إذا مات قبل خروج الأكثر. [رمز الحقائق: ٣٢٣/١] (فتح)

**وإن حرّره عتق فقط:** أي لو أعتق الحمل خاصة بأن قال: حملك حر أو قال: المضغة أو العلقة التي في بطنك حر عتق هو دون الحامل؛ إذ لا وجه لإعتاقها أصالة؛ لأنها لم يضاف إليها الإعتاق ولا تبعاً للحمل؛ لأن فيه قلب الموضوع؛ لأن الوضع العقلي أن يكون الحمل تبعاً للأم؛ لأنه كالجُزء منها فكون الأم تبعاً للحمل جعل الكل تبعاً للجزء وهو قلب الموضوع فلا تعتق، والحمل محل للعتق، ولهذا يعتق تبعاً للأم فلا يعتق إذا أفردته أولى. [رمز الحقائق: ٣٢٣/١]

فإن قيل: لماذا صح العتق في الحمل ولم تصح الهبة والبيع فيه؟ قلنا: القبض وقدرة التسليم شرط في الهبة والبيع ولا قدرة على تسليم الحمل وليس بشرط في العتق فافترقا وإنما يعرف قيام الحمل وقت الإعتاق إذا ولدته لأقل من ستة أشهر من ذلك الوقت، وإن ولدته لأكثر من ستة أشهر من ذلك الوقت لم يعتق؛ لعدم التيقن بوجوده في بطنها وقت الإعتاق. (مستخلص)

## والولد يتبع الأم في الملك والحرية والرق والتدبير والاستيلاء والكتابة. وولد الأمة من سيدها حرّاً.

**والولد يتبع الأم:** ولو عبر المصنف بالحمل أو بالجنين بدل الولد لكان أولى؛ لأنه لا يتبع الأم في أوصافها إلا الحمل، وأما الولد بعد الوضع فلا يتبعها في أكثر مما ذكره، حتى لو أعتق الأم بعد الولادة لا يعتق، ووجه تبعية الحمل للأم؛ لأن مائه يكون مستهلكاً بماءها فترجح جانب الأم؛ ولأنه متيقن به من جانبها؛ ولهذا ثبت نسب ولد الزنا وولد الملاعنة حتى ترثه ويرثها، ولأنه قبل الانفصال كعضو منها حساً وحكماً حتى يتغذى بغذاءها، وينتقل بانتقالها، ويدخل في البيع والعتق وغيرها من التصرفات تبعاً لها، فكان جانبها أرجح، وكذا يعتبر جانب الأم في البهائم حتى إذا تولد بين الوحشي والأهلي، أو بين المأكول أو غيره، يؤكل إذا كانت أمه تؤكل، ويجوز الأضحية به إذا كانت أمه مما يجوز الأضحية بها، والحاصل أن الحمل يتبع الأم في الأوصاف المذكورة في المتن، ويتبع الأب في النسب؛ لأنه للتعريف، والأم لا تشتهر، ويتبع خير الأبوين في الدين. (عيني، فتح)

**في الملك:** بأن ملكها بشراء أو هبة ونحوهما ملك حملها أيضاً لرححان جانبها. (عيني)

**والحرية:** أي يتبعها في الحرية بأن حررها وهي حامل يتبعها الحمل كما ذكرنا. (عيني)

**والرق:** أي ويتبع في الرق بأن أسر امرأة من دار الحرب وأخرجها منها بولدها، فولدها رقيق مثلها. (عيني)

**والتدبير:** بأن أدبر أمته يتبعها حملها فيه. (عيني)

**والاستيلاء:** بأن زوج أم ولده من رجل يكون الولد في حكم أمه، فإذا مات المولى يعتقان من جميع ماله. (عيني)

**والكتابة:** بأن كانت أمة يتبعها حملها في الكتابة. (عيني)

**وولد الأمة من سيدها حر:** أي ولد الأمة حال كونه من سيدها حر؛ لأنه مخلوق من مائه فيعتق عليه، لا يعارضه ماء الأمة؛ لأن ماءها مملوك له بخلاف أمة الغير؛ لأن ماءها مملوك لسيدها فتحققت المعارضة فرجحنا جانبها وقلنا: لا يكون حرّاً ما لم يعتق، والزواج قد رضي بذلك لعلمه به إلا إذا اشترط حرية أولاده، لكن يستثنى منه والد المغرور، أي إذا تزوج امرأة على أنها حرة فإذا هي قنة فولده منها حر بالقيمة؛ لأن الوالد لم يرض به فلهذا لا يتبع للأمة. [رمز الحقائق: ٣٢٤/١] (فتح)

## باب العبد الذي يعتق بعضه

من أعتق بعض عبده لم يعتق كله وسعى له فيما بقي، وهو كالمكاتب، وإن أعتق نصيبه فلشريكه أن يحرر أو يستسعي، والولاء لهما، أو يضمن لو موسراً، ويرجع به على العبد، أي بالذي ضمن وأدى

من عبد مشترك الخيار بين ثلاثة أشياء      العبد في قيمة نصيبه      للشريكين في الوجهين      ما دام يسعى المعتق      من قيمته أي معتق البعض      أي لسيده

**باب العبد:** أي في بيان أحكامه هل يقتصر عليه أو يعتق كله. [رمز الحقائق: ٣٢٤/١] **بعض عبده:** بأن أعتق ربعه أو ثلثه أو نصفه. [رمز الحقائق: ٣٢٤/١]

**لم يعتق كله:** ولا بعضه بل يزول الملك عن البعض، ويتأخر العتق إلى زوال الملك عن الكل بالسعاية عند أبي حنيفة، ولهذا كان رقيقاً في شهادته وسائر أحكامه، وههنا أشياء أربعة: الرق والعتق وإزالة الملك والإعتاق، وأحكامها أربعة: وهو أن الرق والعتق لا يتجزأان، وإزالة الملك متجزئ إجماعاً، والإعتاق إزالة الملك عنده، وإثبات العتق عندهما، وأصله أن الإعتاق متجزئ عنده، فيقتصر على ما أعتق؛ إذ الإعتاق إزالة الملك، وعندهما: لا يتجزأ بمعنى أن إعتاق البعض إعتاق للكل؛ لأنه إما إثبات العتق أو إسقاط الرق، وهما لا يتجزأان، فلا يتجزأ الإعتاق ضرورة، فالإعتاق يوجب زوال الملك عنده، وهو متجزئ، وعندهما: يوجب زوال الرق وهو غير متجزئ. وأما نفس الإعتاق أو العتق فلا يتجزأ بالإجماع؛ لأن ذات القول وهو العلة وحكمه وهو نزول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزئ، وكذا الرق لا يتجزأ بالإجماع؛ لأنه ضعف حكمي، والحرية قوة حكمية، فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد، فأبو حنيفة اعتبر جانب الرق فجعل كله رقيقاً على ما كان، وقال: زال ملكه عن البعض الذي أعتقه ولم يكن ذلك البعض حراً، وهما اعتبرا جانب الحرية فصار كله حراً، وبه قالت الثلاثة، ولو قال: بعضك حر أو جزء منك حر يؤمر بالبيان، ولو قال: سهم منك حر، عتق سدسه كما في الوصية بالسهم من عبده، وعندهما: يعتق كله في الكل. (عيني، فتح)

**فيما بقي:** من قيمته، فإذا أدى عتق كله دفعة واحدة. (عيني) **وهو كالمكاتب:** عند أبي حنيفة رضي الله عنه؛ لأنه كله رقيق وإنما زال الملك عن بعضه بإضافة العتق إليه فعمل بالدليلين بإنزاله مكاتباً حتى لا تقبل شهادته ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج إلا أنه إذا عجز لا يرد إلى الرق؛ لأن المولى أوجب السعاية لوقوع الحرية في البعض، وهو موجود بعد العجز، بخلاف المكاتب كتابة مقصودة، وعندهما: هو كالحر المدين؛ لأن العتق وقع في جميعه بناء على ما تقدم، وهو قول الشافعي رضي الله عنه، ولا سعاية عليه. [رمز الحقائق: ٣٢٥/١] (مستخلص)

**أن يحرر:** إما أن يعتق نصيبه. (عيني) **أو يضمن:** أي المعتق قيمة نصيبه للشريك. (عيني) **لو موسراً:** أي لو كان المعتق غنياً بأن يكون مالكاً قدر قيمة نصيب الآخر. (ط)



**والولاء له، ولو شهد كلُّ معتق نصيب صاحبه سعي لهما،** .....  
 من الشريكين      أي العبد

**والولاء له:** أي يكون الولاء للمعتق وهذا كنه عند أبي حنيفة، وقالوا: ليس له إلا انضمام مع اليسار، أو السعاية مع الإعسار، ولا يرجع المعتق على العبد بشيء، والولاء للمعتق في الوجهين، وعند الثلاثة: في المؤسر كدبت، وفي المعسر يبقى شريكه كما كان، فمشارك يبيع بصيبه وهنته وعتقه، وهذا مني على أصيبين: أحدهما: تجزؤ الإعتاق وعدمه وقد مر بيانه، والثاني: أن يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده، وعندهما يجمع؛ لقوله **لله** في الرجل يعتق بقبضته: **ب** كان عتاً أصيب، **و** **ب** كان ففقر سعي في حصه لأخر قسم، وانقسمت تداي شركة، وله: أنه احتسبت مالية نصيبه عند العبد، فيه أن بصممه كما إذا هبت أريح ثوب إسان وألقته في صبع غيره، حتى انصع به، فعنى صاحب الثوب قيمة صممه مؤسراً كان أو معسراً، فكذلك هنا، غير أن العبد فقير فيستسعيه

ثم المعتق التيسير لا يسار العتاد، وهو أن يملك من المال قيمة نصيب الآخر فاصلاً عما يحتاج إليه من ملبوسه وبقعة عياله وسكناه، ويعتبر حاله يوم الإعتاق حتى لو أيسر لعهده أو أعسر لا يعتبر، وإن احتلما فيه يحكم الحال، إلا أن يكون بين الخصومة والعتق مدة تختلف فيها الأحوال، فيكون القول قول المعتق؛ لأنه مكر، وإن احتلما في قيمة العبد يوم اعتق، فإن كان قائماً يقوم للحال، وإن كان هالِكاً فانقول للمعتق؛ لأنه مكر، واحتجت الثلاثة بقوله **لله** من أعنى عند أبي ثوب فإن كان مؤسراً قدم عليه ثم عتق، رواه البخاري، وبقوله **لله** من أعنى من أعنى في عتده كان له ما سعى ثم أعتق، فقدم عليه فمعه عند فأنصى سر ذلك حصصهم، وعنى عنه، وإلا فقد عتق منه ما عتق"، رواه البخاري ومسلم.

ولما قوله **لله** من أعنى فمعه في مذهب فحللصه عنه في ما دلل كان له من، **و** **لله** عنه في سعيه، **و** مشقة أي لا يشدد عليه الأمر، رواه البخاري ومسلم، فثبت السعاية بذلك، وقال ابن حزم: على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابياً، وليس فيما رواه ما يناهز مذهبا بل فيه دليل على ما نقول؛ لأنه **لله** قال في الحديث الأول: فإن كان مؤسراً فقدم عليه ثم عتق، وكلمة "ثم" تراخي، فدل على أنه يعتق بعد ذلك، إما بعتقه أو بالسعاية، وقال في الحديث الثاني: "عصى شرأه حصصهم" على عنه بالواو وهي لا تباي الترتيب ولا التراخي، فحملناه عليه توفيقاً بين الأحاديث وقوله: **و** **لله** عنه منه من عتق ثم يقع الرواية المعتدة بها الثقات أنه قوله **لله**، حتى قال أيوب ويحيى بن سعيد: لا بدري أهو شيء في الحديث، أو قاله نافع من قمه، وقال ابن حزم في "المحلي": هي مكذوبة. [رمز الحقائق: ٣٢٥/١]

**نصيب صاحبه.** بأن قال كل واحد منهما لشريكه. أعتقت نصيبك منه. (ط) **سعي لهما** [أي لشريكين مؤسرين كانا أو معسرين أو مختلفين، والولاء لهما. (ط، عيني)] أي بعد أن يخلف كل منهما على دعوى صاحبه، سعى لكل واحد منهما في نصيبه، لأن كل واحد منهما يشهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالتكاتب، فلا يقل قوله على صاحبه ويقل في حق نفسه ويمتنع به استرقاقه، فيستسعيه لثيقن به؛ لأنه إن كان صادفاً فهو مكانه وإن كان كادياً =

ولو علق أحدهما عتقه بفعل فلان غداً وعكس الآخر ومضى ولم يدر عتق نصفه  
الشريكين أي عتق العبد المشترك بينهما  
 وسعى في نصفه لهما، ولو حلف كل واحدٍ بعتق عبده لم يعتق واحد، .....  
العبد أي في نصف قيمته الشريكين والولاء لهما من الرجلين من العبدین إجماعاً

= فهو عبده، ولا يختلف ذلك باليسار والإعسار عبده؛ لأن حق الاستسعاء لا يطل باليسار، وقالوا: إن كانا معسرين يسعى أو كان أحدهما معسراً، لا إن كانا موسرين، والولاء موقوف حتى يتفقا على إعتاق أحدهما، وبه قال رهو، وعند الإمام: الولاء لهما، وعند الثلاثة: لو حلفا أو بكلا، ففي عتق نصيب كل منهما قولان. (عيني، فتح)  
**فلان** بأن قال: إن دخل ريد الدار غداً فأت حر. (ط) **غداً**، طرف لفعل فلان على سبيل التقويل والمراد وقت معين. (محشي) **وعكس الآخر**. بأن قال: إن لم يدخل ريد الدار غداً فأت حر. (عيني) **ولم يدر** أي لم يعلم أدخل ريد الدار أم لا. (عيني) **عتق نصفه** أي نصف العبد للتيقن نعت أحدهما. (ط)  
**وسعى في نصفه لهما**: أنصافاً مطبقاً سواء كان موسرين أو معسرين، أو أحدهما موسراً والآخر معسراً عند أبي حنيفة؛ لأن يسار المعتق لا يمنع وجوب السعاية على العبد عبده، وعند أبي يوسف: إن كانا معسرين سعى في نصف قيمته لهما، وإن كان موسرين لم يسع لواحد منهما في شيء؛ لأن كل واحد منهما يتبرأ من السعاية، ويدعي الصمان على شريكه، فإن يسار المعتق يمنع وجوب السعاية عند أبي يوسف، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى في ربع قيمته للموسر؛ لأن المعسر يدعي الصمان على شريكه، ويتبرأ من سعاية العبد فيسقط حقه، والموسر يدعي السعاية على العبد، فيسعى له في حصته، فأبو يوسف مع الإمام في المقدار، ومع محمد في اعتبار اليسار والإعسار.

وعند محمد: يسعى في جميع قيمته؛ لأن المقضي عليه سقوط نصف السعاية مجهول، فلا يمكن القضاء به مع الجهالة، وهما: أما تيقنا نعت أحدهما وسقوط نصف السعاية عن العبد، فلا يجوز القضاء به مع التيقن بخلافه، وهذا فيما إذا كان معسرين، وإن كان موسرين م يسع لواحد منهما في شيء، وإن كانا مختلفين يسعى في نصف قيمته للمعسر، ولم يسع للموسر. (مسكين)

**بعته عبده**: بأن كان هما عبدان مختلفاً عليهما كل واحد منهما لأحدهما كما في المسألة السابقة. (عيني)  
**لم يعتق واحد**. أي لو كان مكان الشريكين رجلان وقال أحدهما: إن دخل فلان الدار غداً فعدي حر، وقال الآخر: إن لم يدخل فلان الدار غداً فعدي حر فمضى العبد ولم يعلم دخل أم لا فلا يعتق واحد منهما إجماعاً؛ لأن الجهالة في المقضي له والمقضي عليه متعاضدة، فامتنع القضاء بخلاف المسألة السابقة في العبد الواحد فإن المقضي له بالحرية وسقوط نصف السعاية معلوم والمجهول واحد، والخاتمة منهما، فعلن المعلوم المجهول، وفي هذه المسألة بالعكس؛ لأن المجهول هو العتاق في المقضي له والمقضي عليه، فامتنع القضاء لذلك، ولا يشكل هذا بما إذا كان بينهما عبد وأمة، فقال أحدهما: إن دخل فلان الدار اليوم فالعبد حر، وقال الآخر: إن لم يدخل فالأمة حرة، =

**ولو ملك ابنه مع آخر عتق حظّه ولم يضمن، ولشريكه أن يعتق أو يستسعي، وإن**

رجل أو أخاه نصيبه إن شاء العبد في قيمة نصيبه

أي شريك الأب

**اشتري نصفه أجنبيّ ثم الأب ما بقي فله أن يضمن الأب.....**

الأب أي شري الأب من الأب وهو نصف الآخر

= و هو يعرف أدخل ثم لا، يعتق كل واحد منهما مع أن المقتضي له بالعتق والمقتضي عليه مجهول؛ لأن كل واحد منهما أقر بفساد نصيبه برعمة أن شريكه هو الحادث، بخلاف السابقة، فإن كلاً منهما يرغم أن الآخر هو الحادث في عنده، وليس به فيه نصيب حتى لا يقدّم عتق عبيهما؛ لإقرار كل منهما بحرية عند الآخر، وعلى كل منهما قيمة ما اشترى؛ لأن كلاً منهما يرغم أنه اشترى حرّاً بعد، ففسد لبيع باقراهما، وهو اشترى العبد في مسانعة رجل واحد حار وإن كان علناً حيث أحد الشاعين؛ برعمة كل منهما أنه باع عبداً، ورعمة المشتري قبل الدخول في ملكه غير معتبر، فإذا صحّ اشتراء واحتمل في ملكه عتق عنه أحدهما؛ لأن رعمه معتبر في حق نفسه ويؤمر بالبيان، [رمز الحقائق: ٣٢٧/١] (مستخلص)

**ولو ملك ابنه:** فكذلك الحكم في كل ذي رحم محرم سواء كان تمتد بإرث بأن روح أمة ابن عمه فولدت ولداً ثم مات سيدها فورثه زوجها وس عم آخر به، أو بشراء أو هبة أو بوصية أو بصدقة أو بإمهار، وقوله: مع آخر، أي مع رجل آخر بعد واحد فإلا جميعاً، وقوله: 'عتق حصه': لأنه متى شقص قريبه فاعتق عليه، وإيراد من قوله: عتق حظّه ثوب ثمة وروى الحديث، وهو يرد به حقيقة العتق؛ لأنه لا يتجزأ بالاتفاق، وقوله: لم يضمن الأب سواء كان موسراً أو معسراً، وسواء عنه الآخر أنه من شريكه أو لم يعنه، وهذا عند أبي حنيفة،

وعندهما: يضمن الأب في غير الإرث نصف قيمته إن كان موسراً، وإن كان معسراً سعى الابن في نصف قيمته لشريك أبيه، وعلى هذا الخلاف لو حيف أحدهما بعتق عبده إن مات نصفه فملكاه هذه الأسان، لهما: أنه أفسد نصيبه بالإعتاق؛ لأن مباشرة هذه لأسباب إعتاقه، وهذا جرى به عن الكفارة، خلاف ما إذا ورثاه؛ لأن الإرث حري لا احتيار به فيه، وإن شريك رصي بفساد نصيبه حيث شاركه في علة العتق، وهو مباشرة أسبابه، وعند الثلاثة: لا يعتق بشيء. (عيني، فتح)

**مع آخر:** أي مع رجل آخر باسراء أو بصدقة أو هبة أو بوصية أو بالإمهار أو بالإرث. (عيني) **عتق حظّه:** أي نصيب الأب متى ذي رحم محرم عنه الآخر أنه به أو م عنه. (عيني) **ولم يضمن:** أي بعد نصيب شريكه لاعدام اعتدي فيه منه. (عيني) **فله أن يضمن الأب:** من تضمين، والأب معنوع، أي يأخذ الصمان من الأب إن شاء. (عيني) أي وإن ابتدأ الأجنبي فاشترى نصف الابن ثم اشترى الأب نصفه الآخر، وهو موسر، فالأجنبي بالخيار إن شاء ضمن الأب؛ لأنه ما رصي بفساد نصيبه حيث لم يشاركه في علة العتق، وإن شاء استسعى الابن لاحتباس ماليته عنده، وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: لا خيار بالأجنبي، ويضمن للأب نصف قيمته سواء عني أن يسار يجمع وجوب السعاية عندهما كما مر، فالصمان بالاتفاق، والاختلاف في الخيار. (مستخلص، فتح)



**أو يستسعي،** وإن اشترى نصف ابنه ممن يملك كله **لا يضمن لبائعه.** **عبد لموسرين**  
 أي كل الابن <sup>أي الأب</sup> أي الأب <sup>شياً عند أبي حنيفة</sup> **دبره واحدٌ وحرره آخر ضمن الساكت المدبر، والمدبر المعتق ثلثه مدبراً لا**  
 مهم اولاً منهم **ما ضمن.**

**أو يستسعي:** أي الاس في قيمة نصيبه أي النصف بوجود التعدي من الأب. (عيني) **لا يضمن لبائعه:** أي إذا اشترى رجل نصف الابن من البائع الذي كان مالكا لكل الاس لا يضمن الأب لبائعه شيئاً عند أبي حنيفة؛ لأن البائع شاركه في العنة وهو البائع، وقالوا: إن كان الأب موسراً يجب عليه ضمان، ولو شتره أبوه من أحد الشريكين، وهو موسر، لزمه الضمان بالإجماع، ولو كان مكان الاس حارية مستولدة بالكاح فملكها الروح مع غيره يجب عليه ضمان النصف لشريكه كيف ما كان وإن كان مكافهاً بارت. [رمر الحفائق: ٣٢٨/١] (مستخلص)

**عبد لموسرين:** [يكسر الراء أي مملوك لهم وهم ثلاثة. (ط، عيني)] صورة امسألة عند بين ثلاثة نفر موسرين: دبره واحد، وحرره آخر. وسكت الثالث، فاحكم فيه أن يأخذ الساكت الضمان من المدبر ثلث قيمته قناً، والمدبر يأخذ من المعتق ثلث قيمته حال كونه مدبراً، وليس له أن يساكت أن يضمن المعتق؛ لأن الأصل في الضمان أن يكون ضمان معاوضة، وهذا إما يتحقق في تصميم المدبر؛ كونه قنبلاً لنقل من ملك إلى ملك وقت التدبير؛ لكونه قناً عند ذلك، ولا يمكن ذلك في الإعتاق لأجل تدبير؛ لأنه لا يقل النقل من ملك إلى ملك، فكان الضمان فيه ضمان إتلاف، لكن المدبر كان متمكناً قبل عتقه من استخدامه وإيجارته وإعارته إلى موته.

فامتنع بعتقه كل ذلك، وهذا معنى الإتلاف، وبما يأخذ الساكت من المدبر ثلث قيمته قناً؛ لأن المانع ثلاثة أنواع: الوطاء والاستخدام والبيع، فالتدبير فوات البيع، والمدبر يأخذ من المعتق ثلث العبد مدبراً لا ما ضمن وهو ثلث قيمته قناً، توصيحه: أن قيمة العبد إذا كانت تسعة وعشرين ديناراً مثلاً، فإن الساكت يضمن المدبر تسعة، والمدبر يضمن ستة؛ لأن قيمة المدبر ثلثا قيمة القن، وبالتدبير تلفت منه تسعة، وكان الإتلاف بالإعتاق واقعاً على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القن، وهي ثمانية عشر، وثلاثها ستة، فبضمن المدبر المعتق ثلث الستة فقط، ولا يضمنه التسعة التي هي نصيب الساكت.

وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: العبد كنه صار مدبراً سدي دبره أو مرة، وإعتاق المعتق باطل، ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسراً كان أو معسراً، وأصله أن التدبير يتجرأ عبده كالعتق بمعنى أنه إزالة الملك، وعندهما: لا يتجرأ التدبير؛ لأنه شعبة من الإعتاق، وموجه تحقق الحرية، فيكون معتبراً حقيقة الحرية. (عيني، مستخلص، فتح)

**الساكت:** أي الذي لم يفعل شيئاً أي يأخذ الضمان. (عيني) **المدبر:** يكسر الراء ثلث قيمته قناً ولا يضمن المعتق. (ط، عيني) **والمدبر:** أي ضمن المدبر يكسر الراء أيضاً. (عيني) **مدبراً:** أي حال كونه مدبراً بفتح الراء. (عيني) **لا ما ضمن:** أي لا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه الساكت. (عيني)

**وأنكر** أي الشريك ذلك فهي موقوفة. (عبي) **وتوقف يوماً** أي إذا كانت جارية بين الشريكين فقل أحدهما لصاحبه: هي أم ولدك، فأكر صاحبه فهي تخدم لشريكه أسكر يوماً وتوقف يوماً فتكتسب فيه ما تنفق عليها ولا سعاية عليها بمقر عند أبي حنيفة، ونصف كسبها بمكر وإن لم يكن لها كسب فمصف نفقتها على المكر؛ لأن مصفها للمكر بيقين؛ لأن المقر إن كان صادقاً فهي أم ولده، وإن كان كاذباً فهي مشتركة بينهما، فكان نصف الخدمة مستحقاً له، ووقع الاشتباه في النصف الآخر فيتوقف، وقالوا: ليس للمكر أن يستخدمها، وله أن يستسعيها في نصف قيمتها، ثم تكون حرة، ولا سليل عليها لأحد؛ لأن المقر أفسد نصيبه ونصيب الشريك، وتعدر التضمين؛ لعدم البينة، فوجت السعاية عليها، وبه قالت الثلاثة، وذكر في الأصل 'رجوع أبي يوسف إلى قول أبي حنيفة. [رمز الحقائق: ٣٢٨/١] (مستخلص)

وما لأُم ولد تقوم: هذا نصف بيت من الرجز أحده الشيخ عن 'المنظومة' لـسفي، أي ليس لها قيمة عند أي حبيبة، وقالوا: لها قيمة؛ لأنه يتفجع بها وطناً وإجازة واستحداً، وهي مملوكة محررة فتكون مقومة كالمدير، ولهذا لو قال: كل مملوك لي حر تدخل أم ابود فيه، وستباحة ابوء ذيل المثلث، وقيمتها ثلث قيمة القس وبه قالت الثلاثة، وله: قوله **لائ** **سيف** **وبده**، رواه ابن ماجة والدارقطني، وقصيته الحرية روال التقوم، لكنه تفاعد عن إعادة الحرية لعارض، وهو قوله **لائ** **نما** **ولدت** **سبيدها** **فهي** **معته** **عن** **دبر** **مه** **أو** **قال**: من بعده، رواه أحمد، ولا معارض له في روال التقوم فثبت ما ذكرنا. [أمر الحقائق: ١، ٣٢٩]

**فلا يضمن.** بيان لثمرة الخلاف بين الإمام وصاحبيه. (محشي) **باعتقافها.** [أي بإعتاق أم الولد بأن ولدت فادعياها وصارت أم ولد لها فأعتقها أحدهما لم يضمن. (ط)] أي إن كانت أم ولد بينهما، فأعتقها أحدهما موسراً فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة؛ لأن مالية أم الولد غير متقومة عنده، وقالوا: يضمن نصف قيمتها؛ إذ هي متقومة عندهما؛ لأنه يتفجع بها وصياً وإجارة واستخدماً وهذا دلالة على انقضاء، وامتناع بيعها لا يسقط تقويمها كما في المدبر، ولأبي حنيفة: أن التقويم بالإحراز وهي محررة للنسب لا للتقويم، والإحراز بالتقويم تابع للإحراز بالنسب، فكانت محررة إحرار المكوحات لا إحرار المموكات فلا يعتبر الإحراز بالتقويم، ومن ثمرة الخلاف ما إذا عصها عاصب، فهلك عند، لم يضمن خلافاً لهما، ومنها: إذا مات أحد الموليين عتقت عنده، ولم تسع، وعندهما: تسعى في نصف قيمتها. [رمز الحقائق: ٣٢٩/١] (مستخلص) **لائين.** أي قل المولى لائين منهم في الصحة. (عيني)

## عتق ثلاثة أرباع الثابت ونصف كل من الآخرين، ولو كان.....

أي عتق نصف إلخ الخارج والداحل عند الشيخين أي هذا القول

**عتق ثلاثة أرباع الثابت:** [هو الذي أعيد عليه القول ولم يخرج وهذا بالإجماع. (عبي)] أي من كان له ثلاثة عبيد دخل عليه أثناء مههم، فقال: أحدكما حر، ثم حرج الواحد منهما، ودخل آخر فأعاد قوله: أحدكما حر، ثم مات ولم يبين ما عناه بالعتق أولاً وثانياً، عتق من الذي أعيد عليه القولان ثلاثة أرباعه وهو الملقب بالثابت، وعتق نصف كل واحد من الآخرين، وهو الخارج والداحل عند أبي حسيمة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد: يعتق من الداحل ربعه، وقيد بقوله: كرره؛ لأنه لو لم يكرر هذا القول يعتق نصف كل واحد من الأوبى اتفاقاً، وقيد بقوله: 'ومات بلا بيان'؛ لأنه ما دام حياً يؤمر بالبيان، فإن بين يؤخذ ببيان، أما عتق نصف الخارج، فإن الإيجاب الأول دائر بينه وبين الثابت فيتنصف بينهما.

ثم الإيجاب الثاني دائر بين الداحل وبين الثابت، فيتنصف بينهما، فالنصف الذي أصاب الثابت مشاع، فما أصاب النصف الذي عتق بالإيجاب الأول لغا، وما أصاب النصف الخارج وهو الربع، فيعتق من الثابت ثلاثة أرباعه، النصف بالإيجاب الأول، والربع بالإيجاب الثاني، وأما الداحل فيعتق منه النصف بالإيجاب الثاني عند الشيخين، وربعه عند محمد؛ لأن الإيجاب الثاني لما أوجب عتق ربع من الثابت فكذا من الداحل؛ لأنه يتنصف بينهما، وللشيخين: أن المانع من عتق النصف مخصوص بالثابت؛ لكون نصفه معتقاً بالإيجاب الأول، ولا مانع بالداحل فيعتق نصفه. فإن قيل: ينبغي أن يعتق كل واحد من العبيد ولا يجب عليهم السعاية سواء حرجوا من الثلث أو لا عند الصحاحين، بناء على أن الاعتاق لا يتجزأ عندهما، قلنا: الاعتاق إما لا يتجزأ عندهما إذا صادف محلاً معبوماً، أما إذا ثبت بطريق التورع باعتبار الأحوال فلا؛ لأنه حينئذ ثبت ضرورة والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولا يعدد موضعها. (مستخلص، مسكين)

**ولو كان إلخ:** أي لو قال ذلك القول في مرض موته ولم تحر الورثة ولا مال له سوى العبد الثلاثة وقيمتهم متساوية، قسم ثلث التركة على هذا الطريق بأن يقول: حق الخارج في النصف، وحق الثابت في ثلاثة الأرباع، وحق الداحل عند الشبهين في النصف أيضاً، فتححتاج إلى محرج له نصف وربع، وأقله أربعة، فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة، وحق الداحل في سهمين، فبلغت سهام العتق بطريق القول سعة، وفي قسمة التركات الأربعة لا تعول؛ لأنه لا يجتمع فيها نصف وربع، فيجعل ثلث مال سعة؛ لأن العتق في المرض وصية ومحل نفاذها الثلث.

وإذا صار ثلث المال سعة يكون ثلثا المال أربعة عشر وهي سهام السعاية، وصار جميع المال أحدًا وعشرين، وماله ثلاثة أعبد، فيصير كل عبد لسعة، يعتق من الخارج سهمان، ويسعى في خمسة، ويعتق من الداحل سهمان، ويسعى في خمسة، ويعتق من الثابت ثلاثة، ويسعى في أربعة، فبلغت سهام الوصية سبعة، وسهام السعاية أربعة عشر، فاستقام الثلث والثلثان، وعند محمد: حق الداحل في الربع أي في سهم، فكان سهام العتق عنده ستة، وتجعل كل رقبة ستة، وسهام السعاية اثني عشر، وجميع المال ثمانية عشر، فيعتق من الثابت ثلاثة، =



## في المرض، قسّم الثلث على هذا. والبيع والموت والتحرير والتدبير والهبة بيان في

حبر المبتدأ أي مبر

العتق المبهمة، لا الوطء وهو الموت .....  
 أي الوطء أي كلاهما بيان

= ويسعى في ثلاثة، ومن الخارج سهمان، ويسعى في أربعة، ومن الداخل سهم، ويسعى في خمسة، وعند الثلاثة: يقرع بسهم، ويقوم الوارث مقامه في البيان، وعن أحمد يقرع في الحياة والمات، وهذه المسألة على ثلاثة أوجه: الأول: أن يموت اموى قبل البيان، وقد ذكر حكمه، والثاني: أن يموت العبد، فإن مات الثابت عتق الخارج والداخل؛ لأن مراحة الثابت تبطل بموته، وإن مات الداخل، قيل للمولى: وقع العتق على أيهما شئت، وإن مات الخارج تعين الثالث بالكلام الأول وبطل الكلام الثاني؛ لأن المصنوع إليه حر، والثالث أن يكون الكل بالحياة، فحكمه أن المولى يجبر على البيان؛ لأنه هو المبهمة. (مستخلص، مسكين، عبي)

**في المرض.** أي في مرض موت المولى وصاق الثلث عنهم ولم تحره الورثة وقيمتهم سواء. (ط)

**قسم الثلث على هذا.** بأن يجعل كل عبد سبعة أسهم كسهم العتق. (عيني) **والبيع إلخ:** [مبتدأ أي بيع أحد عبديه ولو فاسداً فيما إذا قال. أحكما حر من غير عين. (عيني)] إلى قوله: "بيان في العتق المبهمة" أي البيع مطلقاً سواء كان صحيحاً أو فاسداً، أو مع القبض أو بدونه، ومشروطاً بشرط الخيار أو بدونه، والموت أي أحدهما ولو بالقتل من اموى أو من أحبي، يسعى أن يكون قتل العبد نفسه كذلك، واحترره عن قطع اليد فإنه لا يكون بياناً، والتدبير، وكذا الكتابة، وتعيق أحدهما بالشرط، وكذا الاستيلاء، والتحريم بعم المسحر والمعلق كقوله لأحدهما: إن دخلت الدار فأنت حر، واهية وبو بدون القبض، وكذا الصدقة بيان لقوله: أحكما حر من غير عين؛ لأن هذا الكلام أوجب عتقاً متردداً بينهما فكانا فيه سواء.

فإذا مات أحدهما أو باعه أو اعتقه أو دبره أو وهبه تعين الآخر لعتق من غير تعيين لروايل امراحم، ولا يرد على هذا ما إذا قال لعلامين: أحدهما أبي، أو قال لخاريطين: إحدهما أم ولدي، فمات أحدهما، لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاء؛ لأن هذا إخبار عن أمر كائن، والإخبار يصح في الحي والميت، بخلاف الإنشاء حيث لا يصح إلا في الحي، والبيان في حكم الإنشاء، فلا يصح إلا في المحل، وهو الحي. [رمر الحقائق: ٣٣١] (فتح)

**والموت.** أي موت أحد عبديه في الصورة المذكورة. **والتحرير:** أي تحرير أحدهما في الصورة المذكورة. (عيني) **والتدبير** أي تدبير أحدهما كذلك ولو مقيداً. (ط) **والهبة:** أي هبة أحدهما والصدقة والإيضاء والترويح والعرض على البيع والرهس. (ط) **المهمة:** وهو ما ذكر من قوله: أحكما حر من غير عين، أي إذا فعل شيئاً مما ذكر بأحدهما تعين الآخر لحرية. (ط، عيني) **لا الوطء:** أي ليس الوطء بدون العتق بياناً في اعتق المبهمة، صورته: إذا كانت له أمتان، فقال: إحدهما حرة من غير تعيين، ثم وطئ إحدهما لا يكون وطؤها بياناً حتى لا تعتق الأخرى عند أبي حنيفة، وقالوا: تعتق الأخرى؛ لأن الوطء لا يحل إلا في اسك، فصار الإقدام عليه دليل الاستيفاء، =

**بيان في الطلاق المبهم، ولو قال: أول ولد تلدينه ذكراً فأنت حرة، فولدت ذكراً وأنتى ولم يدر الأول، رقّ الذكراً وعتق نصف الأم والأنثى،** .....  
 أي مهباً أي بقي رقيقاً

= كما إذا وطئ إحدى امرأتين في الطلاق المبهم. [رمر الحقائق: ٣٣١/١] وكما لو عتقت منه، وإن المبتك ثابت فيهما؛ ولهذا كان له أن يستخدمهما، وكان له الأرض إذا جني عليهما، والمهر إذا وطئها شبهة؛ لأن العتق اسم معلق بالبيان، والمعلق بالشخص لا يرل قبله والوطء كالاتخدام؛ لأنه لقضاء الشهوة في الأمة لا لطلب الولد، فلا يراد به الاستقاء، وقول الشافعي ومالك مثل قولهما، وبه يعتق ولا يعتق بقول الإمام ما فيه من ترك الاحتياط مع أن الإمام ناظر إلى الاحتياط في أكثر المسائل. (فتح)

**بيان في الطلاق المبهم.** يعني من قال لامرأته: إحدكما طالق، فوطئ إحداهما وماتت، طلقت الأخرى بالاتفاق، ولابد أن يكون الطلاق نائماً أو قبل الدخول، أما لو كان رجعيّاً لا يكون الوعد بياناً لطلاق الأخرى؛ لحل وطء المنطقة الرجعية، أما في الوطء؛ فلا المقصود الأصيل من السكاح الولد، وقصد الولد بالوطء يدل على استقاء المبتك في الموصوءة صيانة للولد، أما في الأمة فالمقصود من الوطء قضاء الشهوة دون الولد، فلا يدل على استقاء المبتك، وأما في موت إحداهما؛ فلا بيان محل الطلاق إنشاء الطلاق من وجه، فلا بد له من محل، وبعد الموت لم تنق محلاً بطلاق أصلاً فتعينت الأخرى للطلاق. (مستخلص، فتح)

**ولو قال رجل لأمرته إن كان أول إلح. (صد، عيني) وعتق نصف الأم والأنثى** لأن كل واحدة منهما تعتق في حال وهو ما إذا ولدت العلام أولاً، فالأم بالشرط والحارية بالتبعة؛ إذ الأم عتقت قبل ولادتها، وترق في حال وهو ما إذا ولدت الحارية أولاً؛ لعدم الشرط، فيعتق نصف كل واحدة منهما، وتسعى في النصف، وأما العلام فيترك في الحالين؛ لأن ولادته شرط حرية الأم، فتعتق بعد ولادته، فلا يشعها، وهذه المسألة تتصور على ستة أوجه: الأول أنه لم يدر الأول والآخر ما ذكرنا، والثاني: أن تدعي الأم أن العلام أول وأبكر المولى ذلك وقال: البت هي الأول وهي صغيرة، فالقول بمولى مع يمينه، لأنه يبكر شرط العتق، ويخلف على عدم علمه؛ لأنه فعل العير، فإذا حلف لم يعتق واحد منهما إلا أن تقيم الأم البينة بعد ذلك على أنها وددت العلام أولاً.

فإن يكن عتقت البنت والأم؛ لأن اسكول حجة ضرورية فلا يتعدى، والثالث: أن يوجد التصديق بأن العلام هو الأول، فتعتق الأم والبنت ويرق العلام؛ لأنه لاحظ له من العتق نكال، والرابع: أن يوجد التصديق بأن البنت هي الأولى، فلا يعتق أحد منهما، والخامس: أن تدعي الأم بأن العلام هو الأول، ولم تدع البنت وهي كبيرة، فيحلف المولى، فإن حلف لم يعتق واحد منهما، وإن بكل عتقت الأم دون البنت، والسادس: أن تدعي البنت، وهي كبيرة، أن العلام هو الأول، ولم تدع الأم، فتعتق البنت إذا بكل، دون الأم. [رمر الحقائق: ٣٣١/١] (مستخلص)

**والأنثى:** أي ونصف الأنثى، وسعي كل منهما في نصف قيمته.

**ولو شهدا أنه حرّ أحد عبديه أو أمتيه لغت، إلا أن تكون في وصية أو طلاق مبهم.**  
 في حلال على رجل

**ولو شهدا إلخ:** أي لو شهد رجلان على آخر أنه أعتق أحد عبديه أو إحدى أمتيه، لغت هذه الشهادة عند أبي حنيفة، أما الأولى: فلأن الشهادة على عتق أحد لا تقبل بلا دعوى أحد عبده، ولا دعوى مبهم ههنا؛ لكونه مجهولاً غير معين، وأما الثانية: فلأن لدعوى وإن لم تكن شرطاً في حق الأمة لكن الشهادة على العتق مبهم مردودة كما في أحد العبدتين، وقالوا: تقبل، ويؤمر بأن يعتق أحدهما، وبه فالت ثلاثة، والخلاف مبني على أن يعتق من حقوق أعباد عبده، فتوقف الشهادة على دعوى أحد، ولا تحقق لها من الممكوك فلتعت، وعندهما: يعتق من حقوق الله تعالى فلم تتوقف، وعتق الأمة وإن لم يتوقف على الدعوى إجماعاً؛ لما فيه من تحريم فرجها على المولى، وهو حاصل حقه تعالى، فأشبهه اطلاق، إلا أن يعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عبده على ما مر. (عيني، فتح)

**إلا أن تكون:** استثناء متصل يعني لغت الشهادة في كل الأحوال إلا في الصورتين الآتيتين. (فتح)  
**في وصية:** أي تقبل الشهادة لو شهد أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته، أو شهد على تدبيره في صحته أو مرضه وأدى الشهادة في مرض موته أو بعد موته تقبل الشهادة استحساناً، والقياس أن لا تقبل لجهالة المدعى وهو أحد العبدتين مبهم، والاستحسان وجهان: أحدهما: أن يعتق في مرض والتدبير مصقاً وصية، والخصم فيها إنما هو الموصي؛ لأنه حقه، ونفعه يعود إليه، فتحقق الدعوى من الخلف، وهو الموصي أو الوارث، فكان الموصي مدعياً تقديراً، والثاني: أن يعتق باموت يتبع فيهما، وهذا يعتق بصف كل واحد منهما، فصار كل واحد خصماً، والأصل في ذلك أن الدعوى من لعبد شرط في الشهادة لا يعتق عبده، لا عبدهما كما مر بيانه، ولو شهدا بعد موته أنه قال في صحته: أحدهما حر فلا نص فيه، فقيل: لا تقبل، والأصح أنها تقبل. (عيني، فتح)

**أو طلاق مبهم:** وهذه الصورة الثانية التي تقبل فيها الشهادة إجماعاً أي لو شهد أنه طلق إحدى نسائه تقبل إجماعاً ونحو الزوج على أن يبين اصطلاح اسمهم في أحدهما؛ لأن في الطلاق تحريم الفرج وهو حق الله تعالى، فلا يشترط لدعوى وكذبت في الأمة المعينة؛ لأن تحريم فرجها حق الشرع وفيما هو حق الشرع، الشهادة تقبل حسنة من غير الدعوى كما في الشهادة برؤية هلال رمضان وحد الزنا وحد شرب الخمر، فإن قيل: فعلى هذا يسعى أن يكتفى بشهادة الواحد؛ لأن تحريم الفرج أمر ديني فيقتل فيه حر الواحد وهو فيه حجة تامة، قسنا: حر الواحد إنما يكون حجة إذا لم يتضمن إرادة حر العبد، وهما يتضمن إرادة المثلث عن الروح والمولي، فلا يقبل. (مستحسن، فتح)

## باب الحلف بالعتق

أي في بيان أحكامه

**ومن قال:** إن دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حرًّا، عتق ما يملك بعده <sup>حلف</sup>  
 به، ولو لم يقل: يومئذ لا، والمملوك لا يتناول الحمل.  
 أي لفظ المملوك أي هذا الكلام بدخول الدار ولو ليلاً

**باب الحلف بالعتق:** الحلف بالفتح وسكون الهمزة وكسر اللام القسم، وكسر الحاء وسكون اللام العهد، وفي بعض نسخ ابن الدحول مكان 'العتق'، أي الحلف بالعتق معقاً بالدحول، لكن الحلف بالعتق أولى؛ لكونه أوضح، والمراد أن يجعل العتق حراً على الحلف بأن يعلق العتق شيء، فإمراد من الحلف ههنا التعليق. (مسكين، فتح)

**ومن قال:** ألواو رائدة والأولى إسقاطها وليست استشفافية، وقال العيني في شرح الهداية: إنه تنقي من أفواه الأساتذة أن هذه تسمى واو الاستفتاح. (فتح)

**عتق ما يملك إلخ:** أي إذا قال: إن دخلت دار فكل مملوك لي يومئذ حر وليس له مملوك وقت الحلف فاشترى مملوكاً ثم دخل الدار عتق المملوك بدخول الدار؛ لأن معنى قوله: "يومئذ" يوم إذا دخلت الدار، فحدثت الخصمة، وعوضها التسوية، فاعتبر قيام المثل وقت الدحول، وكذا لو كان في ملكه يوم حلف عبد فقبي على ملكه حتى دخل الدار عتق لقيام الملك وقت الدخول.

فإن قلت: يعني أن لا يعتق من لا يكون في ملكه يوم حلف؛ لأنه ما أضاف العتق إلى الملك ولا إلى نفسه، قلت: إن لم توجد الإضافة صريحاً فقد وجدت دلالة؛ لأن المملوك لا يكون بدون الملك فصار كأنه قال: إن ملكت مملوكاً فهو حر وقت دخولي الدار، بخلاف قوله لعبد غيره: 'إن دخلت دار فأنت حر' فاشتره ثم دخل الدار لا يعتق؛ لأنه لم توجد الإضافة إلى الملك صريحاً ولا دلالة. [رمر الحقائق: ٣٣٣/١] (مستخلص)

**ولو لم يقل إلخ:** [أي في نمية في الصورة المذكورة. (عيني)] أي إذا قال: إن دخلت الدار فكل مملوك لي حر فلا لفظ 'يومئذ'، لا يعتق العبد الذي ملكه بعد اليمين؛ لأن قوله: 'كل مملوك لي' للحال، وأخرى حرية المملوك في الحال، إلا أنه لما دخل الشرط على الحراء تأخر الشرط، فاعتق إذا بقي على ملكه إلى وقت الدحول، ولا يتناول من اشتراه بعده؛ لعدم الإضافة مطلقاً. [رمر الحقائق: ٣٣٣/١] بل يقتصر على المملوك وقت التكلم، ولو لم يكن في ملكه شيء يوم حلف كانت اليمين لغواً. (فتح)

**لا:** أي لا يعتق من ملكه بعد اليمين، بل عتق الذي ملكه وقت اليمين. (ط، عيني)

**والمملوك لا يتناول الحمل:** [لأنه عضو من وجه، ولفظ المملوك يتناول الأخص لا الأعضاء. (ف)] لأن لفظ 'المملوك' يتناول المطلق، والحمل مملوك تبعاً للأُم لا مقصوداً، فلا يدخل تحت انطلق حتى لو قال: "كل مملوك لي حر"، وكان له حمل مملوك بطريق الوصية بأن أوصى له بالحمل فقط، أو قال: "كل مملوك ذكر لي فهو حر" وله جارية حامس فولدت ذكراً لأقل من ستة أشهر لم يعتق؛ ما ذكرنا، وكذا لا يدخل المكاتب ولا العبد المشترك، =



**كل مملوك لي أو أملاكه حرٌّ بعد غدٍ، أو بعد موتي، يتناول من ملكه مذ حلف فقط،**  
 أي هذا الكلام أي من كان في ملكه أي في وقت حلفه  
**وموته عتق من ملك بعده من ثلثه أيضاً.**  
 الموت في الصبي والشيء أي من ثلث ماله

= لأنه ليس مملوكاً من كل وجه، خلاف أم ولد والمدر؛ لأن ملكهما كامل، وإن كان الرق فيهما ناقصاً كما  
 يجيء. [رمز الحقائق: ٣٣٣/١] (فتح)

**كل مملوك** أي أو قال رجل: كل مملوك لي حر، أو قال: كل مملوك أملاكه إلخ. (عيني)  
**أو بعد موتي** أي أو قال: كل مملوك لي بعد موتي حر، أو قال: كل مملوك أملاكه حر بعد موتي. (عيني)  
**يتناول من ملكه مذ حلف** أي أو قال: كل مملوك لي فهو حر بعد غدٍ، أو قال: كل مملوك أملاكه فهو حر بعد  
 غدٍ، وله مملوك فاشترى آخر ثم جاء بعد عد عتق الذي كان ملكه يوم حلف فقط، ولا يعتق من منك بعد الحلف؛  
 لأن قوله: "أملاكه" للحال حقيقة، ويستعمل المضارع للحال غير قريبة، ولا استقصال بقربة السبي أو سوف، فمطلقه  
 يصرف إلى الحال، فكان الحراء حرية المملوك في الحال مصافاً إلى ما بعد الغد، فلا يتناول ما يشتريه بعد اليمين،  
 وكذا لو قال: "كل مملوك لي فهو حر بعد موتي"، أو قال: "كل مملوك أملاكه فهو حر بعد موتي"، وله مملوك فاشترى  
 آخر، فأندي كان في ملكه وقت الخلف مدر، والذي اشتريه بعد الحلف ليس مدر. (مستخلص)

**وموته عتق إلخ:** والحاصل: أن من كان في ملكه وقت اليمين مدر مطلق، ومن ملك بعدها مدر مقيد،  
 فيعتقان موت الموت عند الصريين، وأدب بقوله: "من ثلثه" أنهما إن حرجا من ثلث عتق جميع كل منهما، وإن  
 صاق عليهما يصرب كل منهما بقيمته فيه، وإن كان على الموت دين مستعرق، فإنهما يسعيان في جميع قيمتهما  
 كما هو حكم المدر بعد الموت، وقوله: "أبصاً" أي كما عتق بعد الموت من كان وقت اليمين يعني من الثلث،  
 لأن هذا إنجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث، والوصية إنما تقع بعد الموت، أو يكون حال الموت فيها  
 مقصوداً، فيتناول ما يمكنه عند الموت، وقال أبو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليمين؛ لأن النقط حقيقة  
 للحال كما مر، فلا يتناول ما يمكنه، ولا يبرم على قول الصريين الجمع بين الحقيقة والجار أو تعميم اشتراك، لأنه  
 باعتبار سببين مختلفين، والمنوع بسبب واحد. (عيني، فتح)

## باب العتق على جعل

أي في بيان أحكامه

حرّر عبده على مال فقبل عتق، ولو علق عتقه بأدائه صار مأذوناً، وعتق بالتخلية،  
أي لو حرر رجل

**باب العتق على جعل**· اجعل بصم الجيم ويفتح: اسم مال يجعل شرطاً لعتقه، وكذا الجعانة بتثني الجيم، وما كان الجعل في معنى التعليق رتب المصنف بابه على باب التعليق. (مستخلص، فتح)  
**حرر عبده**· فيه إيحاء إلى أن العبد معين حتى لو لم يكن كذلك بأن قال: أحكم كما حرر عني ألف والآخر بغير شيء، عتقاً محضاً، وهذا إذا كان أكل له، فلو كان له النصف فقط، فقال له: أنت حر عني ألف، عتق بصفه بنصفها، وقوله: 'عني ما' مثل أن يقول: أنت حر عني ألف أو بألف، أو عني أن لي عليك ألفاً أو عني ألف تؤديها أو عني أن تعطيني ألفاً أو عني أن تعطيني بألف، وإطلاق مصد "المال" يتناول النقد والعرص والحيوان كالفرس والحمار مثلاً، وإن كان بغير عينه.

وكذا الطعام والكيل والمورون إذا كان معلوم الجنس، ولا يصره جهالة بوصف كاجودة والرداءة، ولا جهالة النوع؛ لأنه معاوضة المال بغير مال، فشابه النكاح والطلاق والصح عن دم العمد، وقوله: 'فقبل عتق' إنما عتق بقبوله؛ لأنه معاوضة المال؛ لأن العبد لا يملك نفسه، والمعاوضة تقتضي ثبوت الحكم بقول العوض للحرار كما في البيع، فإذا قبل صار حرّاً والمال المشروط دين عليه لا شره به، وكانت دتمته صالحة، وقد تأكدت بالعتق حتى تصح الكفالة به؛ لأنه دين صحيح، بخلاف بدل الكفالة؛ لأنه ثابت مع اسامي وهو قيام ارق، فكان في معرض الزوال. (مستخلص، فتح، عيني)

**فقبل عتق**· أي العبد ولاد منه؛ لأنه عتقه بقوله، ولأنه معاوضة كالبيع. (عيني) **ولو علق عتقه بأدائه**: مثل أن يقول: إن أديت إلي ألفاً فأنت حر، أو يقول إذا أديت، أو متى أديت، لكنه يقتصر على المجلس إن علق بـ 'إن' وبـ 'إذا'، و'متى' لا يقتصر، وقوله: 'صار مأذوناً' أي في التجارة بدلالة الحال على ذلك، ولا يصير مكاتباً؛ لأنه صريح في العتق بالأداء، وهو يخالف المكاتب في عشرين مسألة، فلا يتوقف عتقه على قبوله، ولا يبطل برده، ولم يبيعه قبل الأداء، وبأداء العير لا يعتق، ولا بأدائه إن الورثة، ولا يتبعه أولاده بخلاف المكاتب في الكل، ثم الاقتصر على المجلس بالتعليق بقوله: 'إن أديت' هو قول الطرفين، وعن أبي يوسف أنه لا يقتصر كما في التعليق بسائر الشروط حتى لو باعه ثم اشتراه، وأدى يحرق على القبول ويعتق. (عيني، فتح)

**مأذوناً**· أي مأذوناً له في التجارة لدلالة الحال لا مكاتباً ويقتصر الأداء على المجلس. (ط، عيني)

**وعتق بالتخلية**: [بين المان وبين المولى بحيث لو مد يده إليه أحده. (عيني)] أي إذا أحصر العبد امان بحيث يتمكن المولى من قبضه، أجبره الحاكم، ونزله قابضاً بذلك، وحكم بعتق العبد قبض المان أو لا، وهو تفسير الأحبار في سائر الحقوق، وقال رفر: لا يجب على المولى قبول المال ولا يحرق عليه، وهو القياس؛ لأنه تعيق العتق بالشرط، =

ولو قال: أنت حر بعد موتي بألف فالقبول بعد موته، ولو حرّره على خدمته سنة  
أي رجل لعيده أي أو عني ألف أي قبول المال من العبد أي لو أعتق عبده أي عني خدمة العبد إياه

فقبل عتق وخدمه، .....  
أي بعد يعني في الحر

= وهذا لا يتوقف على قبول العبد، ولا يحتمل المسح، و: أنه وإن كان تعيقاً لغضاً إلا أنه معاوضة معي، فيحرر عليه دفعاً لضرر العرور عن العبد. [رمز الحقائق: ١/ ٣٣٤] فجعلناه تعيقاً في الإبداء عملاً باللفظ ودفعاً لضرر عن المولى حتى لا يجمع عليه بيعه ولا يكون العبد أحق بمكاسبه ولا يسري إلى الولد المولود قبل الأداء، وجعلناه معاوضة في الانتهاء دفعاً لضرر بعد، فيحرر المولى على القبول، بغيره اهنة بشرط العوض. (مستحضر، فتح)  
**فالقبول بعد موته.** أي قبول العبد يكون بعد موت المولى؛ لأن إيجاب العتق أصيب إلى ما بعد الموت، ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الإيجاب، فصار كقبوله: أنت طالق عند إن شئت، فإنه لا يعتبر مشيئتها قبل عد، وكذا لو قال عبده: أنت حر عدأ بألف درهم، بخلاف ما إذا قال: أنت مدين عني ألف درهم، حيث يكون لقبول إياه في الحال؛ لأن إيجاب التدبير في الحال إلا أنه لا يجب المال؛ لأن الرق قائم والمولى لا يستوجب عني عبده ديناً إلا أن يكون مكاتباً فقط. [رمز الحقائق: ١/ ٣٣٥]

فإن قلت: إذا لم يجب المال في التدبير على ما فهمنا فائدة قبول العبد؛ قلت: فائدته أن يكون مدين، بوجوده بشرط؛ لأن التدبير معقب بقبول المال فلا يكون مديناً ما لم يقبل، ولا يعتق وإن قبل بعد الموت ما لا يعتقه الموارث؛ لأن ميت ليس بأهل للعتق بخلاف المدين؛ لأن عتقه يتعلق بنفس الموت فلا يشترط فيه إعتاق أحد.  
**بعد موته** أي تعتبر بعد موت المولى لا قبله ولكن لا يعتق إلا بإعتاق الموارث أو الوصي أو انقاضي عند امتناع الورثة. (ط، ع)

**عتق** وصورته: أن يقول المولى عبده: أعتقتك على أن تعديني سنة، فقبل العبد ذلك عتق من ساعته؛ لأن 'على' للمعاوضة، والإعتاق على شيء يقتضي وجود القبول، وأما إذا قال: إن خدمتي كذا مدة فأنت حر، لا يعتق في الحال حتى يخدمه؛ لأنه معقب بشرط؛ لأن 'إن' متعيق والأول معاوضة. [رمز الحقائق: ١/ ٣٣٥] (فتح)

**وخدمه:** المراد بالخدمة خدمة البيت على الوجه المتعارف بين الناس، أي لزمه خدمة سنة، وقوله: فلو مات تحت قيمته، المراد أنه لو مات المولى أو العبد، وينبغي أن يكون المريض الذي لا يرجى براءه كالعمى ونحوه مثل الموت في الحكم فتجب قيمة العبد عندهما، وعند محمد: تب عليه قيمة خدمته سنة، وقيمة الخدمة هي أجرة الشئ، وهو قول رفر، وهذا إن كان الميت هو العبد تؤخذ من تركته، وهو قول أبي حنيفة أولاً، ولو مات في أثناء السنة وجب عندهما من قيمته قسط ما بقي من الخول، وعند محمد: من قيمة الخدمة قسط ما بقي من الخول، وهذا أسأله من فروع ما إذا باع المولى نفسه العبد منه بخارية ثم استحقت أو هبكت قبل انقضاء يرجع المولى عليه بقيمة نفسه عندهما، وقيمة البخارية عند محمد، وعلى هذا لو أعتق دمي عبده على خمر في الدمة، فأقسم يحب عليه قيمة نفسه عندهما، وقيمة الخمر عنده، وفائدة الخلاف إنما تظهر إذا اختلفت قيمة العبد وقيمة الخمر. [رمز الحقائق: ١/ ٣٣٥] (فتح)

فلو مات تحب قيمته، ولو قال: أعتقها بألف على أن تزوجنيها ففعل فأبت أن  
 لعدد أو المولى قبل الخدمة أي رجل لسيده أمته أي أعتق أو على ألف أي الأمة التي أعتقها  
 تزوجه عتقت مجانا، ولو زاد "عني" قسم الألف على قيمتها وعلى مهر مثلها، ويجب  
 أي تزوج الرجل المذكور أي عتقا مجانا بغير شيء  
 ما أصاب القيمة فقط.

**قيمتها** أي قيمة العبد وتؤخذ من تركته إن كان هو المبت وإن كان المولى تؤخذ منه للورثة. (ط، عيني)

**ففعّل**: أي أعتقها سيدها على نحو ما قال. (عيني)

**عتقت مجانا** ولا شيء على الأمر؛ لأن اشتراط البدل على العبد لا يجوز في العتق، فلا يبرمه شيء، ووقع العتق، بخلاف ما إذا قال لعبد: طلق امرأتك على ألف درهم عني، ففعل حيث يحب الألف على الأمر؛ لأن اشتراط بدل الخلع على الأجنبي حائز، وأعم أنه م يقع لفظ "عني" في "المنحصر" بعد قوله: "أعتقها بألف"، وهكذا ذكر في عامة نسخ "الهداية"، وقد ذكر في بعضها وهو الحق؛ لأن اشتراط البدل على الأجنبي لا يكون إلا إذا قال: "علي" فكان الأولى أن يقول: أعتقها بألف على أن تزوجنيها، والفرق بين العتق والخلع أن الأجنبي في الخلع كالمرأة لم يحصل لها ملك ما لم تكن ثمنه خلاف العتق، فإنه يشت لعدد قوة حكمية هي ملك السبع والشراء وغير ذلك، ولا يجب العوض إلا على من حصل له المعوض. (مستخلص، عيني)

**ولو زاد**: أي القائل المذكور في المسألة السابقة. (عيني)

**قسم الألف** أي لو قال الأجنبي مولى الأمة: أعتقها عني، وباقي المسألة ناعها، يقسم الألف على قيمتها ومهر مثلها، وتجب حصّة القيمة، ولا تجب حصّة مهر المثل؛ لأنه لما قال: "عني" فصمّ الشراء اقتضاء، والاقتضاء جعل غير المفوض محفوّطاً ليتصحّ المفوض به، فكانه قال: بع أمتك عني بألف درهم، ثم كن وكيني في الإعتاق على أن تزوج مني، فإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقّة شراءً والبضع بكاحاً، فالقسم عليهما، ووجب عليه حصّة ما سلم له، وهو الرقبة وبطل عنه حصّة ما لم يسلم له وهو البضع.

وطريق القسمة: أن تصم قيمة الأمة إلى مهر مثلها، ويقسم عليها الألف التي اشترطها الأجنبي، فإذا أن تتساوى القيمة ومهر المثل، فيجب عليه نصف ما سماه للمولى، ويسقط عنه النصف، وإما أن يتفاوتا بأن كانت قيمتها مثلاً ألفين ومهر مثلها ألف، فيجب للمولى ثلثا الألف، وسقط ثلثها، ولو روجت نفسها منه في الوجهين أي عدم ريادة "عني"، وفي ريادة، فما أصاب سقط في الوجه الأول، وهو للمولى في الوجه الثاني، وما أصاب مهر مثلها كان مهرها في الوجهين؛ لأنه قابل الألف بالرقّة والبضع فيقسم عليهما، ويجب عليه عوض ما سلم له دون غيره. (مستخلص، فتح، عيني)

**فقط** يعني يسقط ما أصاب المهر؛ لأنه ما قال: "عني" تصمّ الشراء اقتضاء. (عيني)



## باب التدبير

أي في بيان أحكامه

هو تعليق العتق بمطلق موته كـ إذا مت فأنت حرٌّ أو أنت حرٌّ يوم أموت أو عن  
 أي التدبير شرعاً  
 دبر منِّي أو مدبرٌ أو دبّرْتُك، فلا يباع ولا يوهب،  
 أي بعد موسى أي كقوله أنت مدبر  
 أي لا يبرهن مدبر مطلق

**باب التدبير** لما كان التدبير إعتاقاً مقيداً والمقيد بمرحلة المركب، والمركب بعد المفرد ناسب ذكر التدبير بعد العتق، وقدمه على الاستيلاء، لشموله الذكر والأنثى، والتدبير يقع من آخر العاقل البالغ على عبده كما في عتق، هو لغة: أن يطر إلى ما تؤر إليه عاقبته، ودبر الرجل إذا وى فكأنه من دبر الحياة أو من التدبير؛ لأنه دبر نفسه فيه حيث استخدمه في حان حياته وتقرب به إلى الله تعالى بعد وفاته. (عبي، فتح)

**هو تعليق العتق** وفي المنسوخ. التدبير عبارة عن العتق الموقف في المموت بعد موت المالك، وما قاله الشيخ أحسن؛ لأن الثاني يرد عليه المدبر المقيد بأن قال: إن مت في سفرٍ هذا أو من مرضي هذا أو من مرض كذا وحو ذلك مما ليس بمطلق، واحترر الشيخ عن المدبر المقيد بقوله: "مطلق موته" ولو معنى كإد مت إلى مائة سنة فأنت حر، والغالب أنه يموت فسها؛ لأنه لا لكائن لا محالة. [رمز الحقائق: ١ ٣٣٦] (فتح) **موته** أي موت المولى احترر بقيد الإطلاق عن التدبير لمقيد، وموته عن تعليق بموت غيره، فإنه ليس بتدبير أصلاً تعليق بشرط. (عبي)

**إذا مت الخ** هذا والأقوال من "إذا مت فأنت حر" إلى قوله: "دبرتك" أمثال لتدبير المصق وصريح فيه، وكذا لو قال: أعتقتك بعد موتي أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتي إلى غير ذلك من ألفاظ العتق، وكذا إذا قال: إن مت فأنت حر؛ لأنه تعليق بالموت وإن كان كائناً لا محالة، وكذا إذا قال: إن حدث بي حدث فأنت حر؛ لأن الحدث يراد به الموت عادة، وكذا إذا قال: أنت حر مع موتي أو في موتي.

واعلم أن ألفاظ التدبير ثلاثة: الأول: أن يصرح بالتدبير كما ذكرنا، فلا يحتاج إلى أسية، والثاني: أن يكون بلفظ تعليق كقوله: إن مت فأنت حر ونحوه من القرون بالموت أو التعليق به، والثالث: أن يكون بلفظ الوصية كقوله: أوصيت لك برفقتك؛ لأن العبد لا يملك نفسه، فكانت الوصية به وصية العتق، وكذا أوصى له بثلاث ماله؛ لأن رفته من جملة ماله فكان موصى له بثلاث رفته، وهو تملك بعد الموت وتمليك العبد من نفسه إعتاق؛ لأنه لا يملك نفسه فصار كأنه قال: أنت حر بعد موتي. [رمز الحقائق: ٣٣٦] (فتح)

**أو عن** أو كقوله: أنت حر عن دبر. **دبرتك** أي كقوله: "دبرتك" وهذا كنه تمثيل بتدبير المطلق فيصير مدبراً؛ لأنه صريح فيه. (عبي) **فلا يباع ولا يوهب** وهذا عندنا، وقال الشافعي: يجوز إخراجها عن المثلث بالبيع واهبة وغيرهما؛ لأن التدبير تعليق العتق بالشرط فلا يجمع به البيع واهبة كما في سائر التعيينات وكما في المدبر المقيد؛ ولأن التدبير وصية وهي غير مانعة من ذلك؛ لما روي عن جابر أن رجلاً أعتق عبداً له عن دبر منه، فاحتاج، فأحده النبي ﷺ فقال: "من يبيعه من عبده الله بكذا وكذا، فدفعه إليه، متفق عليه، =



أو إلى عشر سنين، أو أنت حر بعد موت فلان، ويعتق إن وجد الشرط.

أو إلى عشر سنين : أي أو قال: إن مت إلى إلخ فأنت حر. (عيني)

**بعد موت فلان.** [أو قال: أنت حر إن مات فلان أو إذا مات فلان؛ لأنه ليس بمدبر مطلق فجار بيعه (ط، عيني)] أي أو قال: أنت حر بعد موت فلان، فهو مدبر مقيد، لكن في المسوط وغيره: أنه ليس بتدبيراً بل تعبيراً حتى لو مات فلان، والمولى حي عتق من كل المان، ولو مات المولى أولاً بطل التعتيق، وعارة أصل الكسر 'ي' 'الوفاي': 'أنت حر إن مات فلان أو أنا'، فاصهر أن الأصل في عارة المصنف هكذا: 'أو أنت حر بعد موتي أو موت فلان'، فتحرفت.

قال اعيني: ومن المقيد أن يقول: إذا مت وعسلت فأنت حر؛ لأنه عتقه بالموت وشيء آخر بعده، فإن مات وفي القياس أن لا يعتق مدام يعتق وإن عسل؛ لأنه لما يعتق بنفس الموت انتقل إلى الوارث، وفي الاستحسان يعتق؛ لأنه بعسل عقيب موته قبل أن يتقرر منك إوارث فيه، ومنه أن يقول: أنت حر قبل موتي بشهر أو بيوم، ثم مات بعد شهر فإن بعصلهم: يعتق من ثلث المال، وقال بعضهم: يعتق من جميع المال وهو الصحيح؛ لأن يعتق على قول أبي حنيفة يستند إلى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت ولو مات قبل شهر لم يعتق؛ لأنه مدبر مقيد والمقيد لم يوجد خلافاً لفر. (عيني، فتح)

**ويعتق إن وجد الشرط.** [بأن مات من مرضه ذاك أو سفره ذاك. (عيني)] أي يعتق المدبر المطلق والمقيد والمعلق عتقه بشرط غير موت المولى مثل: أنت حر بعد موت فلان من جميع المال إذا وجد الشرط، ويبطل التعليق بموت المولى قبل وجود الشرط كما لو قال: إن دخلت الدار فأنت حر، فمات المولى قبل الدخول. والخاص: أن المدبر المطلق والمقيد لا بد أن يكون عتقه معقياً بموت المولى، إما مصقاً أو مقيداً بشيء آخر من وصف أو نحوه، أما المعلق عتقه على شرط فلا دخل لموت المولى في التعليق أصلاً، والمدبر بقسميه يعتق من اثنتي عشرة، والمعلق عتقه بشرط غير موت المولى يعتق من جميع المال، ومنه بقوله: "إن وجد الشرط" على أنه لا بد أن يموت من مرضه هذا أو سفره أو في المدة المعينة، ولو أقام أو صح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق؛ لظلال اليمين قبل الموت. (فتح، عيني)

## باب الاستيلاء

أي في بيان أحكامه

ولدت أمة من السيد لم تملك وتوطأ وتستخدم وتزوج، فإن ولدت بعده  
 أي من مولاهما واعترف به أي أم الولد

ثبت نسبه لسيدته

أبو شي

**باب الاستيلاء:** [هو طلب الولد لعة، وشرعاً: طلب الولد من الأمة. (عيني)] الاستيلاء يحصل بشيئين أحدهما: أن يدعي السيد ولد أمة قبة كانت أو مدررة، والثاني: أن يمسك الزوج زوجته الأمة التي ولدت منه، فإنه يفسد الكاح، وتصير أم ولده بلا دعوة، وأم الولد اسم للأمة المستودعة فهو من أسماء اعالة، والعة عبارة عن قصر اللفظ العام على بعض أفرادها في الاستعمال كالحج والتميم وظهير البيت والحجم، وإساسة بين المايين: أن في المدبر وأم الولد الملك كامل، والرق ناقص. (عيني، فتح)

**لم تملك** [بالتشديد أي لا يجوز تملكها ولو ولدت من غيره يجوز بيعها وتملكها اتفاقاً. (ط، عيني)] ببيعة المحجور من التملك أي لم يجر تملكها؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: من وطئ أمة فبها بيع معناه من وطئ أمة فبها بيع، روى أحمد وابن ماجه، وعنه: ذكرت أم إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم يعني إمارية، لقضية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: عنفها منه، روى ابن ماجه وأندار قصي، وهو حجة على بشر و داود وغيرهما من أصحاب الصواهر في تخويرهما بيعها، وأنها لا تعتق بموت أمي استدلالاً بما روي عن عبي رضي الله عنه أنه كان يجوز بيع أمهات الأولاد، قلنا: قد صح أنه رجع إلى قول الجماعة. [رمز الحقائق: ٣٣٨/١] (فتح)

**وتوطأ وتستخدم الخ** أي يجوز سمولى أن يتصرف في أم الولد هذه التصرفات؛ لأن الملك فيها قائم فأشبهت المدبر، وفيه إيماء إلى أن الكسب والعقر وأرش الحاية به. ثم اعلم أنه لا يشت سب ولدها الأول إلا أن يعترف به أموي، وسيجيء بعد هذا. (مستخلص، فتح) **وتزوج**. بعد الاستبراء ندبا سقاء مكره. (عيني)

**بعده:** أي بعد الولد الأول الذي اعترف به. (ط، عيني) **ثبت نسبه لسيدته الخ**: أي فإن جاءت بولد بعد الولد الأول مع الاعتراف به ثبت نسبه منه، وإن لم يعترف من غير دعوة؛ لأنه ما ادعى الولد الأول تعين الولد مقصوداً منها، فصارت فراشاً، وقال عنه بغير شرط، وصارت كالمسكوحة، وقال الشافعي: يشت إذا اعترف بالوطء وإن عزل عنها إلا أن يدعي أنه استبرأها بعد وطئها خيصة؛ لأن في المسكوحة يشت بالعقد المفصلي إلى الولد بواسطة الوطء، فلا يكون الوطء نفسه مع كونه أكثر إفشاء مشتاً للسب أولى، وبه قال مالك وأحمد، ولنا: أنه لا فراش بها؛ لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لوجب بزوال فراشها ما يسمى عدة.

فإذا كان كذلك، لا يشت إلا باعترافه ولو اعترف بالحمل، فإذا جاءت به ستة أشهر ثبت نسبه المتيقن بوجوده وقت الإقرار، ولا فرق بين أن يكون حياً أو ميتاً بعد ما استبان حلقه، وإن جاءت به لأكثر لم يشت، وبوطئه في دبرها يلزم الولد عند مالك وأحمد، وبوجه ضعيف عند الشافعي. [رمز الحقائق: ٣٣٩/١]



**بلا دعوة، بخلاف الأول، وينتفي بنفيه، وعتقت بموته من كل ماله، ولم تسع**

**لغيره، ولو أسمت أم ولد النصراني سعت في قيمتها، وإن ولدت بتركها فملكها**  
أي أم الولد  
أو مدبرته فومها تعد وسعت  
أي الأمة من الرجن ولو فاسداً وقد دخل

**بلا دعوة** من المولى ولا يشت في أول مرة إلا أن يعترف به. (عيني) **الأول** أي الولد لأول فإنه لا يثبت نسبه منه ما لم يقر به. (عيني) **وينتفي بنفيه** أي إذا نفى سب ولدها الذي بعد لأول ينتفي بمجرد النفي من غير لعان؛ لأن فراش الأمة ضعيف حتى يثبت بقره إلى غيره بالتزويج، بخلاف فراش المسكوة حيث لا ينتفي الولد بنفيه إلا باللعان؛ تأكيد الفرائض حتى لا يثبت إبطاله بالتزويج، وهذا حكم القضاء، وأما حكم الديانة فإن كان وطئها وحفظها عما يوجب رتبة الزنا، ولم يعرف عنها يدرمه الاعتراف به؛ لأن الظاهر أن الولد منه، وإن لم يحفظها وعرف عنها جاز له النفي، وعن أبي يوسف إذا وطئها ولم يستبرأها بعد ذلك حتى جاءت بولد، فعليه أن يدعيه سواء حفظها أو لا، وسواء عرل عنها أو لا تخميناً لنسب به، وحملها لأمرها على الصلاح، وعن محمد لا ينبغي له أن يدعيه إذا لم يعلم أنه منه، ولكن ينبغي أن يعتق الولد ويستمتع به ويدبرها، أو يوصي بعتقها بعد موته؛ لأن دعوى النسب في الولد الذي ليس منه لا يخل شرعاً، فيحتاج من الخابئين. (مستخلص، مسكين)

**وعتقت بموته** [أي بموت المولى وهو حكماً كدخاقه مرتداً. (ص، عيني)] أي إذا مات المولى عتقت أم الولد من جميع المال؛ لما روي عن سعيد بن المسيب رحمته الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعتق أمهات الأولاد، وأن لا يعر في دين، ولا يجعس من الثلث، واعتق من كل إمام إذا كان إقرار المولى بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد، أو كانت حلي، فإن لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث؛ لأنه عند عدم الشاهد أقر باعتق، وهو وصية. (مستخلص، فتح)

**سأله** إذا كان إقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد أو كانت حلي، وإلا فم من الثلث. (ص)

**ولم تسع لغيره** وإنما انتعت عنها السعاية بغيره المولى؛ ما ورد في الحديث الذي سبق في أمهات الأولاد من قوله لا تسع في دين، وكذا لا سعاية عليها للورثة؛ لأن الحاجة إلى الولد أصبية فتقدم على حق الورثة، والدين كالتكفين. (مستخلص، فتح)

**سعت في قيمتها** [وهي ثلث قيمتها قنة وهي كالمكاتبة لا تعتق حتى تؤدي السعاية. (ط)] أي لو أسمت أم ولد نصراني أو مدبرته تسعى في قيمتها، والمراد بالنصراني الكافر، غير أن أم الولد تسعى في ثلث قيمتها، والمدبرة في الثلثين، ويعمم الحكم في المكاتبة بالأولى؛ لأن وجوب السعاية على المكاتبة ثابت قبل إسلامها، وأم الولد كالمكاتبة إلا أنها لا ترد إلى الرق بعجزها، فلا تعتق حتى تؤدي السعاية، والسعاية لا تصرف بالمولى، وقال رفر: تعتق في الحال، والسعاية دين عليها؛ لأن في استدانة المثلث عنها دلاً، وإزالة دل الكافر عن المسلم واجبة، وذلك بالبيع أو العتق، وقد تعدد البيع، فتعين العتق، ولذا: أنه تعدد إبقاؤه في ملك المولى ويده، وتعد إزالته ملك الدمي بغير شيء؛ لأن ملكه محترم فتخرج إلى الحرية بالسعاية بطراً للحاسين، فهو قلنا: بروال ملكه في الحال تتوأن في الاكتساب لحصول مقصودها، بخلاف ما إذا لم تعتق؛ لأنها تشط وتعتهد على الاكتساب لنيل شرف الحرية، =

**فهي أم ولده، ولو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبُه، وهي أم ولده، ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها، لا قيمته،** أحد الشريكين **فهي أم ولده، ولو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبُه، وهي أم ولده، ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها، لا قيمته،** أي لا تلزمه قيمة الولد

**فهي أم ولده، ولو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبُه، وهي أم ولده، ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها، لا قيمته،** أي لا تلزمه قيمة الولد

= وهذا الخلاف فيما إذا عرض الإسلام على المولى فأبى، فإن أسلم بقيت على حاله، وإن مات مولاهما عتقت بلا سعاية. فإن قلت: هي غير متقومة عند أبي حنيفة فكيف تحب عليها اسعاية؟ قنا: يعتق الذي تقومها فتركه وما يعتقده، ولا يشترط في وجوب السعاية التقوم ألا ترى أن القصاص لا يقوم ومع هذا لو عفا بعض الأولياء انقلب نصيب الباقي مالا للتعذر ودفع الضرر عنهم، وإنما قيد بأم الولد؛ لأنه لو أسلم عند البصري أو أمته وعرض على المولى الإسلام فأبى يجبر على بيعه. (مستخلص، عيني، فتح)

**فملكها.** أي روحها بوجه من الوجوه من الشرط وغيره. (ط) **فهي أم ولده.** [عندنا؛ لأن النسب هو الحرية. (عيني)] أي من استولد أمة غيره بكاح ونو فاسد، ثم ملكها بالشرء أو بوجه آخر فهي أم ولده عندنا من وقت ملكها لا من وقت العلوق، وعنده من وقت ثبوت النسب منه، وقال الشافعي: لا تصير أم ولد له؛ لقوله: **فهي أم ولده، ولو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبُه، وهي أم ولده، ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها، لا قيمته،** أي لا تلزمه قيمة الولد

ولنا: أن النسب هو الحرية والحرية تثبت بينهما بسبب الولد إلى كل واحد منهما كمالاً، فقد ثبت النسب فثبت الحرية بالنسب الولد إليهما، ولا معتبر بما ذكر من حرية الحين؛ لأنه لو أعتق ما في بطنها لم يثبت لها حق العتق ولا حقيقته، ولو كان لأجل الاتصال بها ثبت، ولا حجة له فيما روى؛ لأنه لا يصح فيه على أن العلوق وحده ملكه، ولو استولدها بملك يمين ثم استحققت ثم ملكها صارت أم ولد له عندنا، وله فيها قولان. (فتح، عيني)

**ثبت نسبه.** أي إذا كانت جارية بين اثنين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه منه مسلماً كان أو كافراً صحيحاً أو مريضاً حراً أو مكاتباً لا احتياج الولد إلى النسب، لأنه صادف ملكه في الصف فتصح دعوته فيه، ويثبت نسبه فيه، فإذا ثبت نسبه في الصف ثبت في الباقي ضرورة؛ لأن النسب لا يتجرأ، وتصير الأمة أم الولد؛ لأن الاستيلاء لا يتجرأ عندهما، وعنده أي حيفة: يصير نصيبه أم ولد له ثم يملك نصيب صاحبه؛ إذ هو قابل للتملك؛ لأنه لم يحصل لها شيء من إثبات الحرية قبل كالتدبير وغيره. [رمر احقائق: ٣٤٠/١] (مستخلص)

**وهي.** ونكون كلها أم ولده. (عيني) **ولزمه نصف قيمتها** أي لزم المدعي في الصورة السابقة نصف قيمة الأمة المشتركة، وتعتبر قيمتها يوم العلوق؛ لأن أمومية الولد تثبت من ذلك الوقت، وهذا اللزم لتكميل الاستيلاء، ولا يختلف بين أن يكون موسراً أو معسراً؛ لأنه ضمان تملك، بخلاف ضمان العتق، وقوله: "ونصف عقرها"، أي يلزم على المدعي نصف عقرها أيضاً؛ لأنه وصي جارية مشتركة، والعقر عبارة عن مهر المثل بكم تستأجر به على الزنا، هو العقر، وقوله: "لا قيمة" أي لا تلزم المدعي قيمة الولد؛ لأنه علق حر الأصل إذ النسب يسب مستنداً إلى وقت العلوق، والضمان يجب في ذلك الوقت، فيحدث الولد على ملكه (فتح، عيني)

وإن ادّعياه معاً ثبتت نسبته منهنّما وهي أم ولدتهما، وعلى كل واحدٍ نصف العقر  
أي من سب الولد أي من سب الأم أي من سب كل  
 وتقاصاً، وورث من كل ارث ابن كامل، .....

وإن ادّعياه معاً أي ادعى الشريكان سب الولد الذي حلت به أمه في منكنهما. (عيني) مهمما أي من الشريكين  
 إذا كان العتوق في منكنهما. (ص، عيني) وهي أم ولدتهما [لأن دعوة كل مهمم في نصيبه راجعة على صاحبه  
 فتتعه الأم. (عيني)] هذا عندنا، وقال الشافعي: يرجع فيه إلى قول القافة جمع قائف وهو الذي يعرف ثار الآء في  
 الأنساء أي شبه الأولاد بالآباء؛ لأن إثبات النسب من شخصين مع عمن أن لولد لا يحق من مائين متعذر، وقد سر  
 عليه السلام بقول القائف في أسامة بن زيد . . . . . ولأن السب مما لا يتجرأ فلا تتصور فيه الشركة كسكاح.  
 ولذا: كتاب عمر . . . إلى شريح لسا فلس عليهما، ولو بيالين هما، هو السهم، يرثهما ويرثانه، وهو لساقي  
 مهمما، وكان ذلك محض من الضحاجة من غير تكبر، وهو مذهب علي وابن عباس وريد بن ثابت . . . . . ولأنه  
 رجم بالغيث، والله تعالى هو المنفرد بعدم الغيب ويعنه ما في الأرحام؛ ولأن فيه دفعا للمحصات، ولهذا صار  
 قدفاً في غير هذه الحالة إجماعاً.

وسرور السبي . . . كان لقصص بعض مشركين؛ لأهم كانوا يصعبون في سب أسامة بن زيد لاختلاف بؤهمما،  
 وكانوا يعتقدون أن القائف يعنم ذلك، وما من محرر اندلج عليهما، فقال: هذه الأقدم بعضها من بعض انقص  
 طعهم، ولزمت الحجة عنهم على رعمهم، فسر . . . . . لندك؛ لا لأن قول القائف حجة شرعية، ولأنه حكائية  
 حال فلا يمكن الاحتجاج به، وأسس وإن كان لا يتجرأ لكن يتعق به أحكام متجربة كميث وإسفة والخصانة  
 والتصرف في المال، وأحكام غير متجربة كالسب وولاية الإكاح فما نقل التجربة ثبت بينهما على التجربة وما  
 لا يقدها ثبت في حق كل مهمما على الكمال كأنه ليس معه غيره. [رمر الحقائق: ١/ ٣٤٠] (فتح)

نصف العقر لأن الوطء في المحل المحترم لا يخبر عن حد أو عقر وقد تعدد الأول للشبهة فتعين الثاني، وفوه:  
 'وتقاصاً' أي عماله على الآخر من قيمة نصفها ونصف عقرها فيتقابل الحقد ويسقصد بالتعاضد، فإن قيل:  
 لا فائدة في وجوب العقر؛ لأنه يصير قصاصاً، قسا: فيه فائدة، فرما بر' أحدهما الآخر من حقه فيبقى حق الآخر  
 ويتوجه المصدة، ومن فوائده أنه لو قوم نصيب أحدهما بالدرهم والآخر بالذهب كان به أن يدفع الدرهم  
 ويأخذ الذهب، ولو كان نصيب أحدهما أكثر كان له أحد بريادة؛ إذ المنه يجب لكل واحد منهما بقدر ملكه  
 فيها، بخلاف السوة والإرث منه، حيث يكون هما على السواء؛ لأن السب لا يتجرأ، وهو في الحقيقة لأحدهما،  
 فيكون بينهما على السواء لعدم الأولوية. [رمر الحقائق: ١/ ٣٤١] (فتح)

وتقاصاً أي تعاضداً بأن يطرح أحد الشريكين نصيبه عوضاً عن نصيب الآخر، ولا يأخذ أحدهما حقه عن  
 الآخر. (محشي) من كل أي من كل واحد من الشريكين (عيني) كامل لأن كل واحد منهما قر له على  
 نفسه بشيئته على الكمال فيقبل قوله. (عيني)

**وورثا منه إرث أب، ولو ادعى ولد أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزومه النسب والعقر**  
من لاس أي المولى في دعواه أي المدعي لتصادقهما على ذلك  
**وقيمة الولد، ولم تصر أم ولده، فإن كذبه لم يثبت النسب.**  
أي المكاتب في النسب أي الأمة

**وورثا منه** أي يرث المدعيان من لاس إرث أب واحد، وهو السدس، والعصوبة المحضة؛ لأن الأب في الحقيقة أحدهما، وهو غير معلوم فيتصرف الإرث بينهما، فإن مات أحدهما يرث باقي جميع الميراث، ولا يكون نصيبه لورثة أميت لكونهم محجوبين بأبوة الباقي لثبوته له كاملاً، فيقتسمان الإرث نصيبين، وإن كان أحدهما أكثر نصيباً من الآخر؛ لعدم تجري النسب، ويتبع النسب الإرث والولاء. (مستخلص، فتح)

**إرث أب.** أي واحد؛ لأن المستحق أحدهما فيقسمان نصيب الأب الواحد لعدم الأولوية. (عيني)

**لزومه النسب إلخ** لأن غاية أمر المكاتب أن يكون كالأحبي، ولو ادعى ولد حارية أحبي فصدقه الأحبي ثبت نسبه، فكذا ههنا، وقيد بأمة المكاتب؛ لأنه لو ادعى ولد مكاتبته لم يشترط تصديقها، وحيرت بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها بين أن تعجز نفسها وتصير أم ولد، وقوله: 'والعقر'؛ لأنه وصي بغير نكاح ولا مدث يمين وقد سقط عنه الحد للشبهة.

**وقيمة الولد** | أي لزومه قيمته أيضاً؛ لأنه في معنى المعرور فيكون حراً باق قيمة ثابت النسب. (عيني) | لأنه في معنى ولد المعرور حيث اعتمد دليلاً وهو أنه كسب كسبه فلم يرص رقه إلا أن القيمة ههنا تعتبر يوم الولادة، وقيمة ولد المعرور يوم الخصومة، وعن أبي يوسف: أنه لا يعتبر تصديق المكاتب؛ لأن الحارية كسب كسبه فصار كحارية لاس، وجه الفرق أن للأب أن يملك ما ابنه إذا احتاج إليه وهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد وتصير أم ولد له، وليس للمولى أن يملك مال مكاتبته؛ لأنه بال عقد حجر على نفسه وهذا يجب عليه عقرها وقيمة الولد، ولا تصير أم ولد له فيشترط تصديقه. (فتح)

**ولم تصر أم ولده** لأنه لا ملك له فيها حقيقة؛ وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء، فلا حاجة إلى النقل وتقديم المدث. [رمز الحقائق: ٣٤١/١]، خلافاً لحارية لاس؛ لأنه ليس للأب فيها حقيقة الملك ولا حقه وإنما له حق التملك وذلك غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا إلى بقائه إلى ملك الأب لصحة الاستيلاء. (فتح، عيني)

**فإن كذبه** أي فإن كذب المكاتب المولى في النسب لم يثبت النسب من المولى؛ لما مر أنه لا بد من تصديقه، فلو ملك المولى هذه الحارية في صورة التصديق يوماً من الأيام صارت أم ولد له؛ لأن الإقرار باق، وهو الموجب، ورأى حق المكاتب وهو المانع، ولأنه ملكها، وله منها ولد ثابت النسب، وإذا كذبه المكاتب في النسب ثم مدث هذا الولد يوماً من الدهر ثبت نسبه به؛ لأن المانع تكذيب المكاتب وقد زال، وقال أبو يوسف: يثبت النسب في صورة التكذيب أيضاً؛ لأنها كسب كسبه، فصارت كحارية الابن بل أوز، وقد مر الفرق. (مستخلص، عيني)



## كتاب الأيمان

ایں میں احکامہا

اليمين تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم به، فحلفه على ماض كذباً.....

**كتاب الإيمان** | جمع يمين وهو القوة لعة، قال تعالى: **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَةَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُؤْمِنُونَ** (سورة البقرة: ١٧٧) أي بالقوة وهي الخارجة أيضاً. **(عيني)** | اشترك كل من اليمين والصلاق واعتناق والكناح في أن لا كراه وأمر لا يؤثر فيه، عبر أنه قدم الكناح؛ لقربه من العادة، وأولاه بالطلاق؛ لأنه رفعه بعد تحققه، ثم ذكر اعتناق بعده لمشاركة صلاق في الإسقاط. واليمين لعة لفظ مشترك بين الخارجة والقوة والقسم، وسمي الخيف يميناً؛ لأن الخالف يتقوى بنفسه، أو أنهم كانوا يتماسكون بأيديهم عند القسم، وفي الشرع: عبارة عن تقوية الخبر بذكر الله تعالى أو صفاته على وجه يراد إجراء عند وجود اشترط، واللوع الأول يختص باسم القسم، واللوع الثاني أي التعيق يمين في مصطلحات الفقهاء، والنصف حصص سواء الأول بالذكر؛ لأن الكفارة إنما تكون فيه.

وأيضاً عيب اللغو يكون فيه فقط، وأما الطلاق والعتاق والذر فلا يكون لغواً. واليمين بالله وصفاته لا يكره لكن تنقيله أولى من تكثيره، وركبها: المص استعمال فيها، وشرعها: كون الحالف مكلفاً مسلماً، وسببها: العائي: إيقاع صدقه في نفس السامع تارة وأخرى حمل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك، وحكمها: وجوب إمر فيما إذا حلف على صاعقة أو ترك معصية، واحتث فيما إذا حلف على صدهما وجوب الكفارة، وبدل لمر فيما إذا كان عدم المحلوف عليه جائزاً. (فتح) **طريق** هما طرفا الصدق والكذب؛ لأن أحمر يحتمل الصدق والكذب. (عيني)

**المقسم به** [متعلق بقوله: 'تقوية'، والمقسم به هو الله تعالى وبعبارة تعالى مكروهه (عيني)] سواء كان اسماً من أسمائه تعالى، أو صفة من صفاته، أو التزام مكروهه، أو رواج ملك، فدخلت في تعريف اليمين بتعاليق.

والخاص: أن التعليق يمين شرعاً إلا في خمس مذكورة في الأشياء، ولا بد أن يكون الشرط معدوماً على حظر الوجود، وصلاحيته الحراء أن يكون غالب الوجود عند وجود الشرط لينتقل الحمل أو المانع، والتعليق ليس بيمين وضعاً، وإنما سمي يميناً عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله. (فتح، عيني)

**فحلله على ماض** شروع في الكلام على تقسيم اليمين بالله لا بعيره إلى ثلاثة أقسام : عموس ولعو ومعقدة،  
 وحده احصر أنها لا تخلق إما أن يكون فيها مواحدة أولاً، لثاني: لعو، والأول لا يخلو إما أن تكون المواحدة دينية  
 أو عقوبة، فالأول: المعقدة، والثاني: العموس، فحذف الشخص كاداً قاصداً للكذب عموس فعول بمعنى فاعل؛  
 لأنه يعمل أي يعرق صاحبه في الإثم، ثم في السار، والتقييد بالماضي اتفافي أو أكثرى؛ لأن حمله على إثبات شيء  
 أو نفيه في الحال كدأ عمداً، عموس أيضاً، فإن قلت: إن العموس ليس بيمين حقيقة؛ لأنها كبيرة محضة، واليمين  
 عقد مشروع، والكبيرة صد المشروع، قلت: سميت يمينا محارماً؛ لأن ارتكاب هذه الكبيرة بصورة اليمين، كما سمي  
 بيع الحر بيعاً لوجود صورة البيع فيه. (فتح) **على ماض** أي على إثبات أمر ماض أو نفيه. (ط)

## عمداً غموساً، وظناً لغوً، وأثمً في الأول دون الثاني، وعلى آتٍ منعقد، وفيه الكفارة فقط،

عبد حنبل

**عمداً** أي وحال كونه عامداً يعني قاصد الكذب. (ط) **غموساً** سمي به لأنه يغمس صاحبه في الدنس. ثم في السار. (عيني) **وطاً لغوً** [أي وحلقه على أمر ماض حال كونه ظناً أن الأمر كما قال. (عيني)] أي حلف الرجل كادياً على ماض، أو حال بطنه صادقاً لغو لا يلزمه شيء، كما إذا حلف أن في هذه الكور ماء براء على أنه رآه كذلك، ثم أريق ولم يعرفه، واللغو اسم لما لا يفيد، يقال: لعا إذا أتى بشيء لا فائدة فيه، وأمعو يتصور في اليمين بالله، ولا يتصور في اليمين بغيره التعاليق؛ لأن تعيق الطلاق والعناق والدور بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو ولا الغموس؛ لأن الطلاق يقع به، وكذا العناق والدور سواء كان عالماً وقت اليمين أو لم يكن عالماً، وعند الشافعي: اللغو هو ما يجري بين الناس من قولهم: لا والله وبلى والله من غير قصد اليمين، وحكى ذلك محمد عن أبي حنيفة، وعن عائشة مثل ذلك موقوفاً ومرفوعاً، وعن ابن عباس: هو الحلف على يمين كاذبة وهو يرى أنه صادق. [رمر الحقائق: ٣٤٢/١] (فتح) **لغو** سمي به؛ لأنه لا اعتبار به. (عيني)

**دون الثاني** [وهو اللغو فيستغفر ويتوب في الأول. (ط، عيني)] وفي بعض السجح "في الأول دون الثانية" بالثاني، وكلاهما جائز، أي يأثم الخالف في اليمين الغموس؛ لأنها كثيرة؛ لقوله: **وَعَقُوبُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ الْبَنِينَ وَالْيَمِينِ الْغَمُوسُ**، رواه البخاري وأحمد، وقال **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، وقال **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، وفي رواية: **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، وقال **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، وقوله "دون الثاني" أي لا يأثم في اللغو؛ لقوله تعالى: **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، والمراد القصد؛ لأنه فعل القلب. (فتح، عيني)

**وعلى آتٍ منعقد** [أي معتبر سواء كان في الفعل أو في الترك. (عيني)] أي حلف الرجل على أمر مستقبل منعقد، والمراد بالفعل فعل الخالف ليخرج نحو: والله لا أموت، ولا تطلع الشمس، فإنها في هذين غموس، والحلف على المستقبل منعقد سواء كان في الفعل كقوله: والله لأعطين ريداً درهماً، أو في الترك كقوله: والله لا أكله ريداً، فبره في الفعل أن يفعل مرة، وفي الترك أن يترك أبداً، فهو فعل مرة فقد حث، ويرمه الكفارة. [رمر الحقائق: ٣٤٣/١] واعلم أن اليمين المعقدة على أنواع، منه ما يجب الحث فيه كتهجران المسبب، ومنه ما يجب فيه البر كفعل الفرائض، ومنه ما يستوي فيه البر والحث كسائر المباحات ولكن حفظ اليمين أي البر فيها أولى من الحث. (فتح) **وفيه الكفارة فقط** أي لا تحب الكفارة إلا في اليمين المعقدة فلا تحب في الغموس والدغو، ولا يجب في الغموس إلا التوبة والاستغفار، وقال الشافعي: **يُجِبُّ فِي الْغَمُوسِ الْكُفَّارَةُ**، لقوله تعالى: **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ**، والمراد بالمواحدة الكفارة؛ لأنه تعالى فسرهما بها في آية أخرى فقال: **لَا يَنْبَغُ أَنْ يَقْتَضِيَ حَقَّ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ** (لقرة: ٢٢٥).

ولو مكرهاً أو ناسياً، أو حنث كذلك،

[illegible]

وقولهما: 'كما' إشارة إلى جميع لصحابة وحكاية لإجماعهم؛ ولأن العموس كبيرة محصنة، والكفارة عدة من وجه، فلا يباط هما كسائر الكسائر؛ لأن المشروعات اللازمة للعاد ثلاثة أقسام: عادة محصنة وسبها مباح، وعقوبة محصنة وسبها محصور محصن، ومتردد بين العادة والعقوبة وهي الكفارة؛ لأنها عادة من وجه حتى تنأى بالصوم ويشترط فيه الية، وعقوبة من وجه؛ لأنها شرعت من الأجرية لرجاء كالحذود فيكون سبها أيضاً متريداً بين الخطر والإباحة، كسائر الكفارات، مثل: الطهار والقتل وغيرهما، وأما العموس فمحضور محصن، لأن الكذب بدون الاستشهاد بالله حرام فمعه أولى، فلا يصح سباً مكفاره، ألا ترى أن لعاد استشهاد بالله تعالى وأحدهما كاذب بيقين؛ لخبره **عليه السلام** أن أحدهما كاذب بيقين فهل فيكم أحد من ثائب.

وهو يجب شراعه على الكاذب مهما الكفارة، وأجمع المسلمون على ذلك، وبين أن يوجب على الكاذب مهما في تبينه التوبة لا غير، وهو كانت الكفارة تحب لها ليس أنه أن عبه أربع كفارات، فمن أوجه في اليمين الفاجرة صار مخالفاً لبعض والإجماع، ولا حجة له فيما تبي؛ لأن مراد ما عقدتم لأيمان اليمين في المستقل بذيل قوله تعالى: **«فَقَضَىٰ عَنْهَا ذَاتُ الْإِصْبَعِ أَلْفًا مِائَةً»** (سورة ٨٩)، لأنه لا يتصور الحفظ عن الحث واشتت. لا في المستقل، ولا يتصور ذلك اليمين الغموس، فلا يتناولها الآية. (عيني، زيلعي ملخصاً)

**ولو مكرها أو ناسيا** أو كذا إذا فعلة وهو معنى عليه أو مخوف. (غني) | وأصل ناسيا أي حلفه على أمر مستحيل معتقداً، ولو كان لحلف مكرهاً أو ناسياً؛ فلو كان ذلك حلفاً حلالاً لم يكن حلفاً مستحباً ولا حلفاً واجباً. (المراد بناسيا محض)؛ لأن حقيقة السبيل في سبيل لا تصور، قلت: بل صورة ناسيا أن يخلف على أن لا يخلف ثم سبي الخلف السابق وحلف على شيء، فهذا لا يجمع انعقاد اليمين الثانية، فهذه اليمين محلوف عليها بالنسبة إلى اليمين الأولى، وهي في ذاتها يمين وتجرد اليمين الثانية صدر حاشاً في الأولى، ثم إذا باشر المخوف عليه في اليمين الثانية حدث ثابته، فيجب عليه كفارة أخرى، وعند الشافعي لا تعقد يمينه حاططاً ومكرهاً. [رمر الحقائق: ١/ ٣٤٣]

**أو حث كذلك.** عطف على فعل مقدر أي ولو حث الحالف مكرهاً أو ناسياً، أو حث مكرهاً أو ناسياً يعني تحب الكفارة في اليمين المعتقدة، سواء كان الحث بالإكراه أو السبيل أو الحث بفعل المخوف عليه بالإكراه أو السبيل أو خطأ، وهذا لأن الفعل الحقيقي لا ينعدم بالإكراه وغيره، وكذا إذا فعل المخوف عليه وهو معنى عليه =

واليمين بالله والرحمن والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأشهد وإن  
لم يقل: بالله، ولعمر الله، وأيم الله.....

في هذه الألفاظ الثلاثة

= أو محسوس؛ لتحقيق الشرط، فإن قيل: إن الكفارة لستر الدب ولا دب في المحسوس والمعنى عليه والناسي واسكره،  
فإننا: إن أحكم يدار على دليل الدب وهو الحث لا على حقيقة الدب، كوجوب الاستبراء فيه دابر على دليل  
شغل الرحم وهو استحداث الملك لا على حقيقة الشغل، ألا ترى أنه يجب وإن اشتراها كراً أو اشتراها من امرأة،  
وعند الشافعي في الأصح وأحمد في رواية: لا يبحث بالإكراه وغيره. (محشي، عيني، مستخلص)

**واليمين بالله:** أي اليمين بمعنى الحلف الصادق بالقسم وبالتعقيب مشروع بالله وبغيره من أسمائه عز وجل؛ لقوله **لَا**  
**مِنْ كَذِبٍ حَتَّى يَحْلِفَ بِاللَّهِ أَوْ بِشَيْءٍ**، متفق عليه، أو بصفة من صفاته مثل: الرحمن والرحيم والحق، ولا يحتاج  
فيه إلى النية، وقيل: كل اسم لا يسمى به غير الله، كالله والرحمن، فهو يمين مطلقاً، وما يسمى به غير الله  
كالرحيم والحكيم والعليم والقادر، فإن أراد به الله كان يميناً، وإلا فلا، وهذا ليس بصحيح؛ لأن اليمين بغير الله  
مهي عنه؛ لما روي، وأما إذا حلف بصفاته، كعزته وجلاله ونحوهما، فإن كان متعارفاً بأن كان يحلف به عادة  
يكون يميناً، وإلا فلا، والأصح وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر أن الأيمان مسية على العرف وإعادة، فإذا حلف  
بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً يكون حالفاً، سواء كانت صفة الدات أو صفة الفعل؛ لأن صفات الله تعالى  
كلها صفات الدات، وكلها قديمة، ولا يصح الافتراق. [رمز الحقائق: ١ ٣٤٤] (مستخلص)

**لم يقل بالله:** [أي لم يقل الخائف بالله أقسم أو أحلف أو بالله أشهد. (عيني)] أي إذا حلف الخائف بهذه  
الألفاظ الثلاثة مثل أن يقول: أقسم أو أحلف أو أشهد، ولم يذكر لفظة 'الله' يكون يميناً؛ لقوله تعالى: **وَدُّ**  
**أَفْسَسُوا خَصْرُهَا فَفُضِحْ** (نعم: ١٧)، وقوله تعالى: **يَحْفَظُونَ كِتَابَ رَبِّهِمْ** (سورة: ٩٦)، أحرع عنهم أنهم  
قالوا: **شَهِدَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ** (البقرة: ١)، ثم قال: **تَحَدَّى تَحَدَّى خَدَّ** (سورة: ١٦)، وقال زهر: لا تكون هذه  
الألفاظ يميناً ما لم يقل بالله، وعند الشافعي **حَدَّ** إن نوى يعقده، وإلا لا. [رمز الحقائق: ١ ٣٤٤] (فتح)

**ولعمر الله:** [أي واليمين يكون أيضاً بقوله: لعمر الله لأفعلن كذا؛ لأن عمر الله بقاءه فكان صفة. (عيني)]  
يفتح العين أي بقاءه، وهو من صفات الدات، فكأنه قال: ويقاء الله، وبضم العين وإن كان معنى البقاء أيضاً، إلا  
أنه لم يستعمل في القسم؛ لأن القسم موضع التحفيف لكثرة استعماله. وهو مرفوع على الاستثناء، والخبر محذوف  
وجوباً أي لعمر الله قسمي. (فتح)

**وأيم الله:** [أي وكذا بقوله: أيم الله لأفعلن كذا؛ لأن معناه ويمين الله. (عيني)] واحتج فيه، فقال الكوفيون:  
أصله أيم جمع يمين، فحدثت همزة والنون تحفيفاً فقل: أيم الله بفتح الهمزة وكسرها، وربما حذفوا أياء أيضاً،  
فقالوا: أم الله، وربما أبوا الميم وحدها مصمومة ومكسورة، فقالوا: م الله، وربما قالوا: من الله تثنية الميم،  
فالجميع تسعة أوجه، وقال البصريون: ليست هذه جمعاً، وهمزة لتوصل أي كلمة اشتقت من يمين ساكنة =



وعهد الله وميثاقه وعلى نذر ونذر الله. وإن فعل كذا فهو كافر.....

= لأول احتنت له الهمة للطق. ونقل الحموي أن أمه الله مأخوذ من اليمن وهو الحركة بمعنى أمه الله بركة الله قسماً، والعرب كانوا يخفون باليمن. [رمز الحقائق: ٣٤٤/١] (فتح)

**وعهد الله** | أي كذا بقوله عهد الله؛ لأن العهد عزم. (عبي) | وإنما كان عهد لله يميّز؛ لأن الخلف عاهد أن يفعل ذلك الشيء، أو لا يفعله وأصلقه فشمّل ما إذا لم يولد لعنة ستعمل العهد في معنى إيمس، قال الله تعالى: **و عهد الله إذا عاهدتم** (الحل: ٩١)، ثم قال: **ولا تقصروا الإيمان بعد بوجدها** (الحل: ٩١)، وقوله "وميثاقه"؛ لأنه بمعنى العهد، وعند الشافعي **لا يعقد في عهد الله وميثاقه** إلا بالنية. [رمر حقائق: ٣٤٤/١ (فتح)]

**وميثاقه**؛ أي وكذا بقوله: ميثاق الله؛ لأن الميثاق بمعنى العهد. (عبي)

وعلي بدر ويدر الله [أي وكذا نقوله: عني بدر الله، فإن بوى سقط الدر قرينة برمته، وإلا فعليه الكفارة.] ولأنه من ذكر الخوف عليه؛ كونهما معقدة؛ لأنه بدون تسمية شيء يوجب الكفارة؛ لقوله: **لا بد من ما حجة والرمذي، وصححه، ثم لا يخبر بما أن يكون الدر مطلقاً أو معقفاً بشرط، وكل واحد منهما إما بتسمية شيء أو لا، فإن لم يسم شيئاً مثل أن يقول: إن فعلت كذا فعني بدر، يجب عليه كفارة يمين، سواء كان مطلقاً أو معقفاً، لكن في مصنف في الخبر، وفي لمعلق عند الشرط وإن سمي شيئاً ففي المطلق يجب الوفاء به، وكذا في المعلق إن كان اشعليق بشرط يرد كونه، وإن كان لا يرد كونه قيل: يجب عليه الوفاء بأسره، وقبله بحرية كفارة يمين إن شاء، وإن شاء أوفى بالمدور وهو الصحيح، رجع إليه أبو حنيفة قبل موته ثلاثة أيام، وقيل: بسبعة، وكذا لو قال: علي يمين يجب عليه كفارة؛ لأن معناه عني موجب اليمين.** [رمر الحقائق: ٣٤٤، ١ (فتح)]

**فهو كافر** | أو نصراني أو يهودي أو محوسي أو بريء من الإسلام. | أي لو قال أحالف هذا أقول فإنه يكون يميناً، وتحب الكفارة عند الاحت؛ لأن حرمة كافر كحرمة هتك لاسم، وقال الشافعي: لا يكون يميناً؛ لأنه تعيق المعصية بالشرط فصار كما هو قال: إن فعل كذا فهو ران أو شارب خمر وحوذ، ولما ما روي عن ابن عباس أنه قال: من حلف بالنهود فهو يمين؛ ولأن حرمة كحرمة هتك الاسم؛ إذ لا يحمل التبديل، خلافاً للربا وشرب الخمر؛ لأنه يضمن لتبديل، فلا يكون كالكفر في الحرمة، ومعنى التبديل فيها أن حرمتها تخمل إسقوط كما في الإكراه على الربا، والأصطرار في السرقة، وصيرورة الحمر حلالاً خلافاً لحرمة اسم الله؛ فإنها لا تخمل الإسقوط.

هذا إذا كان في المستقبل، أما إذا كان في الماضي شيء، فقد عده كإن كنت فعلت كذا فهو كافر، وهو عدم أنه فعله فهو العموس، فلا يكفر عند أبي يوسف، وقال محمد بن مقاتل بكفره، والأصح أنه إن كان الرجل عالماً يعرف أنه عيب، لا يكفر في الماضي والمستقبل، وإن كان جاهلاً وعده أنه يكفر بالغف، يكفر في الماضي والمستقبل؛ لأنه لما أقدم عليه وعده: أنه يكفر، فقد رضى بكفره، ولو قال: إن فعل كذا فهو ران أو شارب خمر لا يكون عيباً بالإجماع (عيب، فتح)

**لا بعلمه وغضبه وسخطه ورحمته والنبي والقرآن والكعبة وحق الله، وإن فعلته فعليّ غضبه أو سخطه أو أنا زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربواً، وحروفه:**  
أي حروف القسم

**لا بعلمه:** [أي لا يكون يمينا بقوله: نعم الله لأفعلن كذا؛ لأن العلم يراد به المعلوم، (عيني)] أي لا يكون يمينا لو قال: نعم الله لأفعلن كذا؛ لأن العلم يراد به المعلوم، فيكون القسم بعين الله حتى لو أراد الصفة القائمة بذاته كان يمينا، وقوله: "وعصه وسخطه ورحمته" أي لا يكون يمينا هذه الألفاظ؛ لعدم تعارف الحلف بها، والعصب والسخط - بفتح السين والخاء - يراد بهما العقوبة، ويراد بالرحمة أثرها، وهو الحية، وكذا لو قال: "وعذاب الله وثوابه ورضاه ولعنته" لا يكون يمينا، فاستدار على العرف حتى يو تعورف به كان يمينا. (فتح) **وعضه:** أي ولا بقوله بغضب الله لأفعلن كذا. (عيني)

**والنبي:** أي لو قال: بالنبي لأفعلن كذا، لا يكون يمينا؛ لأنه غير متعارف، وحلف بعين الله، وهو مهني عنه؛ لحديث من صلى حديثا أحديث، وعبد الثلاثة: بالقرآن وكلام الله والمنصف يمين، وعبد أحمد - بالنبي أيضا، ولو قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من النبي أو من القرآن أو من كلام الله المقدم أو القائم بذاته، يعقد اليمين بالإجماع، وعندي: لو حلف بالمنصف أو وضع يده عليه وقال: وحق هذا فهو يمين، ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجرة ورعت العوام في الحلف بالمنصف. [رمر الحقائق: ٣٤٥/١] ولو قال: أنا بريء من المنصف لا يكون يمينا، بخلاف ما لو قال: أنا بريء مما في المنصف فإنه يكون يمينا، والحاصل: أن كل ما يكون البراءة منه كفر كالقرآن والصلاة يكون يمينا. (فتح)

**والقرآن:** أي ولا بقوله: والقرآن لأفعلن كذا. (عيني) **والكعبة:** أي ولا بقوله: والكعبة لأفعلن كذا. (عيني) **وحق الله:** أي لا يكون يمينا لو قال: وحق الله لأفعلن كذا عند الطرفين؛ لأنه يحتمل الحقوق التي على العباد نحو: الصلاة والزكاة، وقال أبو يوسف: يمين؛ لأن حق الله تعالى حقيقته، وه قالت الثلاثة، وهو المختار عندي، واختار في الاحتيار أنه يمين للعرف، ولو قال: تحق الله فيمين اتفاقا، واليمين بوجه الله ليس يمينا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: يكون يمينا؛ لأن الوجه مضاف إلى الله يراد به الدات. [رمر الحقائق: ٣٤٦/١] (فتح)

**وإن فعلته:** أي ولا بقوله: إن فعلت الشيء الفلاني فعلي غضب الله. (عيني) **أو سخطه:** أي ولا بقوله: إن فعلته فعلي سخط الله. (عيني) **أو أنا:** أي أو قال: إن فعلت فأنا زان. (عيني) **ربوا:** لعدم التعارف بالحلف بها، بخلاف قوله: هو كافر؛ لأن العادة جارية به. (عيني)

**وحروفه:** الضمير راجع لليمين بمعنى القسم، وإلا لوجب التأنيث؛ لأن اليمين مؤنث سماعي، وقوله: "الباء" وهي أصل في القسم؛ إذ هي صفة الحلف والأصل أقسم أو أحلف، حذف الفعل كثرة الاستعمال، ومعناها الإنصاف أي الصق فعل القسم بالخلوف به، تدخل على الظاهر والمضمر، كقوله: بالله وبه، ويحذف إظهار الفعل معها، تقول: حلفت بالله، وقوله: "الواو" وهو بدل عن الباء، تدخل على المظهر كقوله: والله والرحمن، ولا تدخل على المضمر =

## الباء والواو والتاء، وقد تضمُرُ وكفارتُه تحرير رقيةٍ أو إطعام عشرة مساكين كهما

تحقيقاً أو تقديراً

أي كفارة اليمين

= فلا يقال: "ك" و"ل" و"ه" مثل ما يقال: بك وبه، ولا يجوز إظهار الفعل معها. لا يقال: أحلف بالله كما يقال: أحلف بالله، وهو منحق بساء؛ ساسة معوية في الإصاق من الجمع الذي هو معنى الواو، والندبة احتضت عنها، فدخلت على المطهر فقط.

وقوله: وتاء وهو بدل من الواو ومنحق به، أو هي من حروف بريادة أمدلت كثيرٌ منها كترت وتاء، وحطت عنها درجتين، فم تدخل على المطهر إلا على اسم الله خاصة فلا يقال: تارحم، ولا تارحيم، وتاء ترب الكعبة، وهو شاد، ولا يجوز إظهار الفعل معها، لا يقال: أحلف بالله ولا أقسم بالله، وله حروف أخرى وهي: لام تقسم وحرف التنبيه وهرة الاستفهام وقطع ألف الوصل واسم المكسورة والمضمومة كقوله: بالله وهالله وفالله وألله وم الله وم الله. [رمز الحقائق: ٣٤٦/١] (فتح)

الباء كقوله: بالله لأفعلن، وهي الأصل في كتاب تدخل على الظاهر والمضمَر. (عيني)

والواو كقوله: والله لأفعلن، وهو بدل عن ساء، تدخل على المطهر، ولا تدخل على المضمَر. (عيني)

والتاء كقوله: بالله لأفعلن، وهو بدل من الواو، ولا تدخل إلا على لفظة الله خاصة. (عيني)

**وقد تضمُرُ** أي حروف القسم كقوله: الله لأفعلن كذا؛ لأن حذف الحرف متعارف بينهم، احتصاراً، ثم إذا حذف الحرف ولم يعوض عنه هاء التنبيه، ولا هرة الاستفهام، ولا قطع ألف الوصل، لم يخر الخفص، إلا في اسم الله، بل نصب بإصمار فعل أو يرفع على أنه حر مبتدأ مضمَرٌ إلا في اسمين، فإنه اترم فيهما الرفع وهما: أيمن الله وعمر الله. [رمز الحقائق: ٣٤٦/١] والأولى أن يكون المضمَر هو الخبر؛ لأن أعرف المعارف هو الاسم الكريم، والفرق بين الحذف والإصمار. أن الإصمار يبقى أثره خلاف الحذف، وقد بإصمار الحروف؛ لأنه لا يضمَر في المقسم عليه حرف التأكيد وهو اللام والنون، بل لا بد من ذكرهما. (فتح)

**وكفارتُه إلح** أي كفارة اليمين معنى القسم تحرير رقة، غير بالتحريم معنى الاعتاق دون اعتق تسعاً لآية، وليفقد أن اشترط الاعتاق، فهو ورت من يعتق عليه هوى عن الكفارة لا يجوز، وقوله: أو إطعام عشرة مساكين تحقيقاً أو تقديراً، حتى لو أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز؛ تزيلاً له مرة مسكين آخر؛ تتحدد الحاجة، سواء كان الإطعام ثميناً، بأن أعطى كل واحد منهم نصف صاع من حصة أو دقيق أو سويق أو صاع من تمر أو شعير، أو كان إباحة بأن دعى عشرة مساكين فعدهم وعشاهم أحرار، وكذلك إن أصعهم حرّاً يس معه إدام، وإن أداهم قيمة الطعام أحرار، وكذلك إن عدهم وأعطاهم قيمة العشاء، وإن عدهم وعشاهم وفيهم صبي فضيم، لم يخر وعليه إصعام مسكين واحد مكانه. [رمز الحقائق: ٣٤٦/١] (فتح)

**كهما إلح** فيه إدخال الكاف على الصمير المنفصل وهو لا يجوز في السعة، أي كالنحرير والإطعام في كفارة الظهار، والتنشيه في أنه يجوز تحرير رقة مصبفاً مسمه أو كاهرة، دكراً أو أنثى، صغيرة أو كبيرة، ولا يجوز فالت =

في الظهار، أو كسوقم بما يستر عامة البدن، فإن عجز عن أحدها صام ثلاثة أيام متتابعات، ولا يكفر قبل الحنث، .....  
أي كسوة عشرة مساكن  
أي بثوب  
أي الحنث  
ولو بالمال

= حس اسمعة ولا مدبر وأم الولد ولا المكاتب الذي أدى بعض شيء، وفي أنه يجوز في الإصعام التمثيل والإباحة، وليس التشبيه في أنه على سبيل البدلية. (فتح)

أو كسوقم. كلمة "أو" تنحيز فكان الواجب أخذ الأشياء الثلاثة، وقوله: بما يستر عامة البدن، وهذا أدناه عند الشيعين، وعند محمد: أدناه ما تخور به الصلاة، حتى السراويل عنده؛ لأنه لاس شرعاً، وفي الثوب يعتبر حال القابض إن كان يصلح للقابض يخور، وإلا فلا، وقال بعض مشايخنا: إن كان يصح لأوساخ الناس يخور، وهو أشبه بالصواب، فإذا احتار المكفر الكسوة كسا عشرة مساكن لكل مسكين ثوب أي إزار أو رداء أو قميص أو قباء أو كساء أو حبة أو منقعة؛ لأن لاس هذه الأشياء يسمى مكتسباً، ولا يخور العمامة ولا القسوة، وهذا إذا كسا رجلاً، أما إذا كسا امرأة يريد فيه الحمار؛ لأن رأسها عورة لا تخور الصلاة إذا كانت مكشوفة، ولا تخور السراويل القصير، ولا قدر ما يستر به العورة العليظة على قول الشيعين، وهو الأصح. (فتح، عيني)

عامة البدن حتى لا يخور السراويل إلا باعتبار قيمة الإصعام. (عيني، ص) فإن عجز الخ عن أخذ الأشياء الثلاثة؛ وهي التحرير والإصعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا، وقال الشافعي: إن شاء تابع وإن شاء فرق، فانتابع بيس بشرط عنده؛ لإطلاق النص، وبه قال مالك وأحمد، ولنا: قراءة ابن مسعود وأبي... فصيام ثلاثة أيام متتابعات، وهي كالخير المشهور الذي يراد بمثله على الكتاب، ثم الفقر واليسار يعتبر وقت التكفير عندنا، وعند الشافعي: عند الحنث، حتى لو حث وهو موسر ثم عسر جاز التكفير بالصوم عندنا، وبعبكسه لا، وعنده: على العكس. [رمز الحقائق: ٣٤٧/١] (فتح)

متتابعات لقوله تعالى: **فصل في كفارة الحنث** (البرق: ١٩٦)، فلا يخور التفريق ولو بعد الحنث. (ط، عيني)

ولا يكفر قبل الحنث أي لا يخور تقدم الكفارة على الحنث، حتى لو كفر قبل الحنث ثم حث بعد الكفارة، كفر ثانياً، وقال الشافعي: يخور التكفير بالمال قبل الحنث دون التكفير بالصوم، والحاصل: أن اليمين عنده سبب الكفارة والحنث شرط، فيحوز الكفارة بعد تحقق السبب.

وعندنا: الحنث سبب لوجوب الكفارة واليمين شرط؛ لأن اليمين انعقدت للمر، فلا يكون سبباً للكفارة؛ لأن أدى درجات السبب أن يكون مفضياً إلى الحكم وطريق إليه، واليمين ماعة فكيف يكون سبباً، ووجه حوار التكفير عنده قوله: **فصل في كفارة الحنث**، ثم ثبت، ثم ثبت، رواه أبو داود والبيهقي، وهذا صريح في حوار تقدم الكفارة؛ لأن كلمة "ثم" للترتيب، وبه قال أحمد ومالك في رواية.

ولنا: أن الكفارة لستر الحاية، ولا حاية قبل الحنث، فلا يخور تقديمها، وتأويل الحديث إن صح أن كلمة "ثم" فيه بمعنى الواو، وهذا لا يجب التكفير قبل الحنث، ولو كان كما قاله، وجب التكفير أولاً ثم الحنث بعده مفصلاً؛ =

ومن حلف على معصية ينبغي أن يحث، ويكفر ولا كفارة على كافر وإن حث  
 عن يمينه لوجود الحث  
 مسلمًا، ومن حرم ملكه لم يحرم، وإن استباحه كفر.  
 أي حال كونه مسلمًا

= بالأمر به، والدليل على جوار محيء ثم بمعنى الواو قوله تعالى: (سورة ١٦، ١٧) تقديره وكان قبل ذلك؛ لأن الأعمال الصالحة قبل الإيمان لا يعتد بها. [رمز الحقائق: ٣٤٧/١]  
**معصية** بأن حلف لأتربس الحمر أو ليهجرن أمه أو لا يصلي. (ط، عيني) **سعى** أي يعب عليه لقوله  
 من حلف على يمين ورأى غيرها حرامًا منها فبات الذي هو حرامًا ثم **ليكفر عن يمينه**. ولقوله ط: "لا ندر ولا  
 الوفاء باخلوف عيه. [رمز الحقائق: ٣٤٧/١] (فتح)

**حث** أي يباشر الفعل إن كان اليمين في تركه، ولا يباشر إن كان في الفعل. (عيني)  
**ولا كفارة على كافر** لعدم أهلية لليمين؛ لقوله تعالى: (سورة ١٢، ١٣) وقال الشافعي: عليه  
 الكفارة بأهل دين الصوم؛ لأنها مؤحدة وحث ما تحقق من الحث، والكافر أهل للمؤاحداث، وبه قال أحمد،  
 وبنا: أن الكفارة عبادة في ذاتها وعقوبة باسطر إلى سبها، والكافر ليس أهلاً للعبادة، ولا لحكمها، فلا تشرع في  
 حقه أصلاً، وعن هذا قضا: إنه لو ارتد بعد ما حلف مسيماً ثم أسلم فحث، لا تبرمه الكفارة، وكذا لو نذر ما  
 هو قرينة من صدقة أو صوم لا يبرمه شيء؛ لأنه ليس بأهل بقربات. (عيني، فتح)

**ومن حرم منك** أي حرم على نفسه شيئاً مما يملكه بأن قال: ثوبي هذا عني حرام. (عيني)  
**لم يحرم** أي عليه؛ لأنه قبل ائتماره، ولا قدرة له على ذلك. (ط) أي لم يحرم ولا يرد ما استشكله به  
 بعضهم بأنه ما لم يحرم م يصح فيه لفظ الاستباحة، ولا وجوب التكفير؛ لأن لفظ الاستباحة إنما يذكر عند  
 تناول الحرام، وكذلك وجوب الكفارة إنما يذكر عند ارتكاب الحرام؛ لأنها نقول: إن المراد بقوله: "لم يحرم" لعينه  
 فلا يباي ثبوت الحرمة لغيره، وهو اليمين الثالثة، وكذا لا يحرم لو قال: منك فلا أو ماله علي حرام، ويكون  
 بمسأ فقول المصنف في شروع المسألة: ومن حرم ملكه ليس بقيد بل وقع اتفاقاً. (فتح، عيني)

**والاستباحة** أي إن أقدم على ما حرمه وطب أن يكون مباحاً له كما كان. (ط، عيني) **كفر** [لأنه انعقد به يميناً  
 فصار حراماً لغيره. (عيني)] أي من حرم حلالاً ثم أراد أن يكون مباحاً له كما كان، كفر بيمينه؛ لأن تحريم الحلال  
 يمين، وقال الشافعي لا كفارة عيه؛ لأنه قبل الموضوع على ما ذكرنا؛ فلا يعقد به اليمين إلا في النساء  
 والحواري، ولنا: قوله تعالى: (سورة ١٦، ١٧) (الحرمة ١)، ثم قال:

... (الحرمة ٢) [تبيين الحقائق: ٣٤٧/٣] ولأن اليمين إن كان على فعل وجودي فهو إيجاب المباح، وإن كان  
 على فعل عدمي كذا فعل كذا فهو تحريم الحلال، فكيف يقال تحريم الحلال ليس بيمين. (مستخلص، فتح)



**كل حلّ عليّ حرامّ عليّ الطّعام والشراب، والفتوى عليّ أنّه تبين امرأته بلا نية.**  
**ومن نذر نذرًا مطلقاً أو معلقاً بشرط ووجد وفي به،** .....  
 أي فهو واقع أي الشرط أي بالمدور في الصور

**كل حلّ عليّ حرامّ** أي إذا قال الخالف: كل حلّ عليّ حرام فالمراد به الطّعام والشراب فيبحث بالأكل والشرب، وإن قل، إلا أن يوي غير ذلك، والقياس أن يبحث كما فرع؛ لأن كلمة "كل" للعموم، وقد باشر فعلاً مباحاً كما فرع من يمينه، وهو التمس وفتح العينين ونحوهما وهو قول زرارة: وجه الاستحسان: أن المقصود يعني البر لا يحصل ذلك مع اعتبار العموم، فيسقط اعتباره، فإذا سقط يصرف إلى الطّعام والشراب المتعارف، فإنه يستعمل في ما يتناول عادة، ولا يتناول امرأة إلا باسنة؛ لسقوط اعتبار العموم فإذا بواها كان إبلاء، ولا تصرف اليمين عن المأكول والمشروب لما فيه من التخفيف، حتى إذا أكل أو شرب حنث، كما إذا قرب المرأة، وهذا كله ظاهر الرواية. [رمر الحقائق: ٣٤٨، ١]

**عليّ الطّعام والشراب** فيحنث بأكله وشربه وإن قل، إلا أن يوي غير ذلك. (ط)  
**والفتوى عليّ الله الخ** أي قول الخالف. "كل حلال عليّ حرام" واقع عليّ الطّعام والشراب، لكن الفتوى عليّ أنه تبين امرأته بذلك، وهذا قول المتأخرين؛ لأن اللفظ عاب الاستعمال في الطلاق، وقد نقل عن أبي جعفر أنه كان متوقفاً في هذه المسألة، وكانت له اسنة صغيرة، فقالت له يوماً: يا أبت إن هذا طلاق ها، فقال: كيف عرفت؟ فقالت: لأن هذا مما لا تستعمنه النساء، ولو كان غير طلاق لاستعمنها، وإن لم يكن له امرأة يحب عليه الكفارة، واحتلف المشايخ في قوله: حلال الله عليّ حرام، أو حلال المسلمين عليّ حرام، فقيل: يصرف إلى الطلاق بلاية للعرف، وقيل: يسأل عن بيته، فإن بوى يميناً فهي يمين، وكفرها، ولا تدخل امرأته في ذلك إلا أن يوبها، فإذا بواها دحلت فيه، فإذا أكل أو شرب أو قرب امرأته حنث وسقط عنه الإبلاء. (مستخلص، عيني)

**بلا سة** أي بية الطلاق لعبة استعمال هذا القول في الطلاق. (عيني) **ومن نذر الخ** النذر يحجب الإنسان علي نفسه شيئاً، ولا يدخل تحت الحكم فلا يجزئه القاضي؛ لأنه لا مطالب له في الدنيا، ويشترط صحة النذر أن يكون من جسمه واجب، وأن يكون عبادة مقصودة كصوم وصلاة وصدقة، فخرج الوضوء وتكفين الميت، وأن لا يكون معصية لذاته، وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر، وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يمكنه، فلا يزم النادر ما ليس من جسمه فرض كعبادة مريض وتشيع حجارة ودحول مسجده. (فتح) **مطلقاً** أي عن ذكر الشرط، ولم يقيد بشرط بأن قال: لله علي صوم سنة بدون التعليق بشيء. (عيني)

**بشرط** بأن قال مثلاً: إن شفى الله مريضى فلله عني كذا (عيني) **وفي به** أي عيبه الوفاء به وجوباً، ويبرمه الوفاء بأصل القرية التي التزمها لا بكل وصف الترمه؛ لأنه لو عين درهماً أو فقيراً أو مكاناً للتصدق أو للصلاة فإن التعيين ليس بالارم، وجوب الوفاء؛ لقوله تعالى: من نذر ما يحب فليوف به، وهذا إذا سمي شيئاً، وإن لم يسم فعليه كفارة يمين، سواء كان النذر مطلقاً أو معلقاً، لكن يجب في المطلق في الحان وفي المعق عند وجود الشرط. (فتح، مستخلص، عيني)

ولو وصل بحلفه إن شاء الله تعالى برّ.  
في يمينه في يمينه يعني لا حث عليه

**ولو وصل بحلفه.** في يمينه يعني لا حث عليه؛ بقوله **لا** من حلف على فعل أو منعه **سنتي**، فلا حث عليه ولا كفارة، وشرحه أن يكون لفظة 'إن شاء الله تعالى' موصولاً؛ لأنه بعد الانفصال رجوع، ولا رجوع في الأيمان، وعن ابن عباس رحمهم الله، يجوز الاستثناء انفصال، وعند مالك: لا عمل للاستثناء، بل يرمه حكم اليمين؛ لأن الأمور كلها تمشية لله، والحجة عليه ما روينا، والخاص أن اليمين المتصلة بلفظ إن شاء الله تعالى لا يكون يمينا ولا يعقد، فلا تحت أصلاً. [رمر الحقائق: ١ ٣٤٩] (فتح)

**إن شاء الله تعالى:** أي لفظة "إن شاء الله" متصلاً. (عيني)

## باب اليمين

أي في بيان أحكامها

## في الدخول والسكنى والخروج والإتيان وغير ذلك

حلف لا يدخل بيتاً لا يحث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة والكنيسة والدّهليز  
 مع يهود بكسر الهمزة  
 والظلة والصفّة،.....

**باب اليمين إلح** ما كان اعتقاد اليمين للفعل أو الترك لم يكن ند من ذكر أنواع الأفعال، فذكر في هذا الباب خمسة أفعال: الدخول والسكنى والخروج والإتيان والركوب، وقدم بدخول واسكنى؛ لأن أول ما يحتاج إليه الإنسان السكن الذي يدخل فيه، ثم تتوارد عليه الأفعال، والأصل: أن الألفاظ المستعملة في اليمين مسببة على عرف الخالف فيما إذا لم يكن له بية، فإن كانت واللفظ يختمله اعتقدت اليمين باعتباره، وهذا عندنا، وعند الشافعي: مبنية على الحقيقة اللغوية؛ لأن الحقيقة أحق بالإرادة.

وعند مالك: على معاني كلام القرآن؛ لأنه برز على أصح اللغات وأفصحها، وعن أحمد وإتقان: في رواية: مسببة على الحقيقة، وفي أخرى: مسببة على البية، وعند أبي يوسف: يراعى النقط لا العرض، وعند الطرفين: يراعى العرض؛ لأن عرض الخالف ما هو المعهود المتعارف عنده، فيتقيد بعرصه، وهذا لو حلف لا يجلس على الفراش أو لا يستضيء بالسراج لا يحث بخلوسه على الأرض، ولا بالاستصاء بالشمس. (فتح)

**لا يحث بدخول الكعبة إلح** أي من حلف لا يدخل بيتاً لا يحث بدخول هذه البقاع الأربعة؛ لأن البيت عرفاً ما أعد للبيتوتة، وهذه البقاع لم تنها، ويسمى أن يحث بالدخول في البيوت الحرام والمسجد إن بوى ذلك؛ لأن الآيات القرآنية ناطقة بإطلاق اسم البيت عليهما، وقوله: "والدهليز" بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب، قال مشايخنا: إذا كان الدهليز محال لو أعلق الباب صار داخلياً لا يحكمه الخروج من الدار، وأنه سعة يصلح للبيتوتة يحث بدخوله، ولو أعلق الباب وبقي خارج البيت لا يحث، وقوله: "الظلة" في "المعرب" الظلة: كل ما أظلك من ساء أو جبل أو سحاب أي سترك أو ألقى عليك ظنه، والفقهاء يريدون بظلة الدار: السدة التي فوق الباب، وقيل: هي التي أحد صربي جدوعها على هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجدار المقابل، ولا يحث بالدخول في الدهليز والظلة؛ لأهما ما بنيتا للبيتوتة. (فتح، عيني)

**والبيعة** بكسر الباء الموحدة معد الصارى. (ط) **والظلة** وهي السباط التي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه ساء. (عيني) **والصفة** [أي ولا يحث أيضاً بدخول الصفة هي التي يكون لها ثلاثة حيطان وسقف. (عيني)] أي ولا يحث أيضاً بدخول الصفة فيما إذا حلف لا يدخل بيتاً، والظاهر من عرف ديار المصنف أنها لا تنسب على هيئة البيوت بل تبني ذات حوائط ثلاثة فلا تكون بيتاً فلهذا قال: لا يحث، وقال في النهاية: الأصح =

وفي "داراً" بدخولها خربة، وفي "هذه الدار" **يحث وإن بنيت داراً** أخرى بعد  
 أي بدخول الدار <sup>إذ دحجها خربة</sup>  
 الإهدام، وإن جعلت بستاناً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً لا كـ هذا البيت فهدم  
 أو بني آخر، .....

= عندي أنه يحث؛ لأن البيت اسم شيء مسقف مدحجه من جانب واحد وهو مني للبيتونة فيه، وهذا موجود في الصفة، إلا أن مدحجها أوسع من البيوت المعروفة، فكان سم البيت متناولاً لها فيحث، وفي الجامع الصغير: 'يحث بدحور بصفة؛ لأنها تنى بيتونة فيها في الصيف، قيل: هذا على عرف أهل الكوفة؛ لأن صفافهم كانت ذات حوائط أربعة. [رمز الحقائق: ٣٤٩/١] (فتح)

وفي داراً [أي لا يحث في حقه لا يدخل داراً، (عيني)] أي لو حلف أن لا يدخل داراً مكرراً لا يحث بدخولها حال كونه خربة، وامرأه خرباً: أن تصير ساحة، فأما دار لـ عص حيطها فيبعي أن يحث في المكر؛ لأن الدار اسم للعرصة عند العرب والمعجم، يقال: دار عمرة، وإساء وصف فيها، والوصف في الغائب معتبر، وفي الحاضر أو المشار إليه لغو، وما كانت الدار مكررة اعتبرت بصفة؛ لأن الغائب يعرف بالوصف فعينت يمين بدر موصوفة بالبناء، فلا يحث بعد رواه ثبث الصفة. (مستخلص، فتح) **خربة** أي حال كونه خربة لا بناء فيها أصلاً. (عيني)

وفي هذه الدار **يحث** أي لو حلف لا يدخل هذه الدار أشار إليها يحث بدخولها خربة؛ لأن اسم الدار لا يقع على العرصة قبل إساء، وبعد ما بنيت سمي داراً، فالعرصة أصل في إطلاق هذه الأسماء، وإساء بمنزلة الوصف، وقد مر أن الوصف في المعين غير معتبر، فلما حلف لا أدخل هذه الدار فكأنه قال: لا أدخل هذه العرصة المسببة، فينعو الوصف مع الإشارة؛ إذ الوصف بتعريف، والإشارة أشع فيه. وقوله: وإن بيت إلخ موصول، والوجه ما مر أن العرصة أصل وإساء من التوابع والأوصاف فيحث. (فتح، عيني)

وإن **سب** متصلة أي ولو صارت صحراء أو بيت إلخ. (عيني) **وإن جعلت بستاناً** [أي الدار في قوه: لا يدخل هذه الدار]. (عيني) أي لو حلف لا يدخل هذه الدار المعينة، ثم حررت وجعلت بستاناً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو نهراً لا يحث بدخوله في هذه الأمكنة؛ لرواها الاسم؛ لاعتراض اسم آخر عليه؛ وكذا إذ دخل بعد ما يهدم أحمام وأشباهه؛ لأنه لا يعود اسم الدار بالهدم، بخلاف المسألة السابقة، أي لو جعلت داراً؛ لأن الاسم كان باقياً وهي العرصة، حتى يحث بالدخول فيها. (مستخلص، عيني)

هذا البيت أي كما لا يحث في حقه لا يدخل هذا البيت. (عيني) **أو بني آخر** أي بني في موضع البيت المعين في حقه "لا يدخل هذا البيت" بيت آخر مدحجه لا يحث؛ لأن الوصف في الحاضر يعو مع الإشارة، وكذا لو هدم البيت ثم دخله؛ لأن البيت اسم ما يبات فيه، وبعد الإهدام ران الاسم، حتى لو سقط السقف وبقيت الخيصال فدحجه يحث؛ لأن السقف وصف فيه كالبناء في الدار. [رمز الحقائق: ٣٥٠/١] (فتح)





**أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث، بخلاف المصر لا يخرج فأخرج**  
أي الحالف **محمولاً بأمره حنث، وبرصاه لا بأمره** .....  
أي حنث كونه محمولاً

= وبقي متاعه وأهله فيها، وهو يريد أن لا يعود إليها، حنث مطلقاً، سواء بقي من متاعه قليل أو كثير، وإن كان وتداً عند أبي حنيفة؛ لأن السكنى تثبت بكل امتناع، فتبقى بقاء شيء منه، وعند أبي يوسف: إن نقل الأكثر لا يحنث، وإن نقل الأقل يحنث، وعنده المفتوى، وعند محمد: إن نقل إلى المسكن الثاني ما ينأى له السكنى به ويقوم به ضروراته، لم يحنث، ورجحه في 'الهداية'، وهذا أرفق بالناس، وصرح بعضهم بأن المفتوى عليه، والفقيه أبو الليث رجع قول الإمام، والإفتاء بمذهبه أولى؛ لأنه أحوط وإن كان غيره أرفق.

وهذا الاختلاف في نقل الأمتعة، فأما الأهل أي زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يأويهم خدمته والقيام بأمره، فلا بد من نقل الكل بلا خلاف، ويسعى أن ينتقل إلى منزل آخر بلا تأخير من غير عذر حتى يبر، وإذا انتقل إلى السكة أو إلى مسجد قالوا: لا يبر، وإن كان في حبس مسكن آخر، فترك الأمتعة فيها لا يحنث في الصحيح، وهذا إذا كان الحالف ذا عيال مفرداً بالسكنى، وأما إذا كان ساكناً في عيال غيره أو كان اساً كبيراً يسكن مع أبيه أو بالعكس، أو الزوجة في بيت الزوج لا يحنث بترك امتاع؛ لأن المنعتر هنا مسكنه فقط، وعند الشافعي: لا يحنث في المسألة المذكورة لو حرج منها سنة الانتقام، وعن مالك: لو أقام يوماً وليمة بعد الحلف حنث، وفي الأقل لا، وعنه: يعتبر نقل عياله فقط. (فتح، عيني)

**أو البيت: أي لو حلف لا يسكن هذا البيت.** (عيني) **المحلة: أي لو حلف لا يسكن هذه المحلة.** (ط)  
**حنث:** لأن يمينه انعقدت على السكنى وهو يكون بنفسه وعياله ومتاعه فما لم يخرج لكل فهو ساكن عرفاً. (عيني)  
**خلاف المصر:** أي إذا حلف لا يسكن هذا المصر فخرج بنفسه فترك متاعه وأهله فيه، لم يحنث، فلا يتوقف البر على نقل المتاع والأهل فيما روي عن أبي يوسف؛ لأنه لا يعد ساكناً في الذي انتقل عنه عرفاً، بخلاف الدار والبيت، وفي عصرنا يعد ساكناً بترك أهله ومتاعه، فهو حرج وحده يسعى أن يحنث، والقرينة كالمصر في الصحيح. (عيني، فتح)

**لا يخرج:** أي لو حلف أن لا يخرج من البيت أو المسجد فأخرج محمولاً بأمره يحنث؛ لأن فعله لما مور يضاف إليه، وهذا الحكم لا يختص بالحلف على الخروج؛ لأنه لو حلف أن لا يدخل فأدخل محمولاً بأمره يحنث. [رمر الحقائق. ١ ٣٥٢] (فتح) **حنث:** لا عقاد اليمين على فعل نفسه، وفعل المأمور مصاف إليه بواسطة أمره، فانتقل إليه الحكم. (عيني) **وبرصاه إلخ:** أي لو حلف أن لا يخرج فأخرج محمولاً برصاه من دور أمره، لا يحنث على الصحيح؛ لأن الفعل إنما ينتقل بالأمر ولم يوجد، ولو أخرج مكرهاً بأن حمله إنسان وأخرجه كارهاً لذلك، فلا يحنث بالاتفاق؛ أما إذا توعدته فخرج بنفسه، حنث؛ لما عرف أن الإكراه بهذا المعنى لا يعدم الفعل عندنا، وعن مالك: لو لم يستصعب على الحامل حنث. (فتح، عيني)

أو مكرهاً لا، كـ لا يخرج إلا إلى جنازة فخرج إليها ثم أتى حاجة. لا يخرج أو  
 لا يذهب إلى مكة فخرج يريد لها ثم رجع حنث، وفي لا يأتيها لا. ليأتيته فلم يأتيه  
 حتى مات حنث في آخر حياته. ليأتيته إن استطاع.....  
أي لا يحث أي حال كونه يريد مكة أي أو حلف لا يذهب أي الحلف أي الحلف

أو مكرهاً أي لو أخرج حال كونه مكرهاً. (عبي) لا يخرج إلخ: شبه عدم الحث في المسألة السابقة بعدم الحث في هذه المسألة أي كما لا يحث لو حلف أن لا يخرج من داره إلا إلى حارة فخرج منها إلى الجارة ثم أتى حاجة أخرى؛ لأن الموجود هو الخروج المستثنى. والمضي بعد ذلك ليس بخروج؛ لأن الخروج عبارة عن الانفصال من داخل، فيكفي في قصد الخروج إلى الجارة الانفصال من باب الدار؛ لأنه بذلك يعد خارجاً، والإتيان إلى حاجة أخرى عبارة عن الوصول إليها فتغايروا، فلا يحث. (فتح)

لا يخرج أو لا يذهب إلخ. أي من حلف لا يخرج إلى مكة أو حلف لا يذهب إلى مكة، فخرج يريد إليها، ثم رجع من الطريق، حنث؛ لأن الشرط وجود الخروج على قصد مكة، وقد وجد، والذهاب بمعنى الروا عن المقر، وكذا إذا حلف لا يروح إلى مكة، فهو أيضاً بمعنى لا يخرج، ويشترط للحث أن يتجاوز الحالف عمران مصره مع نية الخروج إلى مكة، والفرق بين الخروج إلى مكة حيث لا يحث إلا بمحاورة العمران، وبين الخروج إلى الحارة حيث يحث بالانفصال عن الباب، ولا يشترط فيه مجاوزة العمران؛ لأن الخروج إلى مكة سفر، ولا سفر قبل مجاوزة العمران، والذهاب كالخروج في الصحيح.

وقيل: لا يحث في الذهاب ما لم يدخلها؛ نقوله تعالى: ﴿ذَهَبَا إِلَىٰ مَرْغُوبٍ﴾ (صه ٤٣)، والمراد بالإتيان فلا يحث كما في الصورة الآتية، وجه الأول: أنه ممرلة الخروج، يقال: ذهب إلى مكة إذا زال عن مكانه فلا يقتضي الوصول، ولهذا صح أن يقال: "ذهب إلى مكة" قبل الوصول إليها كما يقال: "خرج إلى مكة" بخلاف الإتيان، ثم في الخروج والذهاب تشترط النية عند الانفصال للحث، وفي الإتيان لا يشترط بل إذا وصل إليها يحث بوى أو لم يوصل؛ لأن الخروج متنوع يحتمل الخروج إليها وإلى غيرها، وكذا الذهاب، فلا بد من النية، بخلاف الإتيان؛ لأن الوصول غير متنوع. (مستحسن، فتح)

ثم رجع: قبل الوصول إليها قصد غيرها أم لا. (ص، عبي) لا: أي لا يحث بالخروج بل بالوصول؛ لأن الإتيان عبارة عن الوصول. (عبي) فلم يأتيه إلخ: أي من حلف ليأتي ريداً مثلاً يعني يأتي منزله أو حذوته لقيه أو لم يلقه فلم يأتيه حتى مات حنث، وأصل هذا: أن الحالف في اليمين المطلقة لا يحث ما دام الحالف والمخوف عليه قائمين؛ لتصور البر، فإذا مات أحدهما فإنه يحث، وهذا ظهر أن الصمير في قوله: "حتى مات" يعود إلى أحدهما أيهما كان، لا أنه خاص بالحالف، وكذا الصمير في "آخر حياته" يعود إلى أحدهما وليس لخاص بأحدهما، لكن الصمير الأول إن كان إلى الحالف كان الثاني كذلك، وإن كان إلى المخوف عليه كان الثاني أيضاً إليه، ولا يتصور أن يكون الأول =



أو ضرب العبد فقال: **إن ضربت تقيد به** كاجلس فتغد عندي، فقال: **إن تغديت**  
بروح عبيدي حر  
**ومركب عبده كمركه في الحنث إن نوى ولا دين به.**  
أي عبد شخص مثل مركب الشخص فيشأونه المفقود ويدخل فيها

**تقيد به:** أي إذا أرادت المرأة أن تخرج، فقال له الزوج، إن خرجت فأنت طالق، أو عبده أحرر، أو أرادت بصرب عندها فقال: إن صربت فأنت طالق، أو عبيدي حر، تقيد اليمين هذه المرة؛ لأن مرد امتكلم المبع عن هذا الخروج وعن هذا الصرب عرفاً، والأيمان مناه عنى العرف، حتى لو مكثت ساعة ثم خرجت أو ضربت لا يحنث، وهذه يمى الفور مأخوذة من فارت القدر، إذا علت، فاستعيرت للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا مكث، ويقال: جاء فلان من فوره أي من ساعته، ويقدر الفور بساعة.

وتعرد أبو حنيفة بإظهاره، وكان العلماء قبله يقولون: اليمين إما مؤبدة كالا يفعل، أو مؤقتة كالا يفعل اليوم، فخرج أبو حنيفة قسماً ثالثاً وهو المؤقتة معنى المعلقة لفظاً، وإنما أحده من حديث جابر بن عبد الله أنه حين دعيا إلى نصرة رجل، فحلفا أن لا يصراه ثم يصراه بعد ذلك، ولم يحنثا، ولم يسبق أن حنث أحد إليهما لا في تسميتها ولا في حكمها، ولم يخافه أحد، فس كلهم عيان أبي حنيفة، ثم تصوير المسألة الثانية بأن أرادت المرأة ضرب عندها إلخ موافق لشرح ملا مسكين وفي "العبي" و"المستخلص" تصويرها: أو أراد رجل ضرب العبد فقال الآخر: إن ضربت العبد فعبد حر، والمال واحد. (فتح، محشي)

**إن تغديت:** أي من قال لآخر: احسن فتغد معي فقال: إن تغديت فعبيدي حر "تقيدت يمين بهذه امرأة، حتى لو تعدى في بيته، لم يحنث؛ لأن كونه مجبياً أخرج الكلام عن العموم؛ إذ الجواب يقتضي إعادة ما في السؤال، فكأنه قال: 'إن تغديت معك هذه المرة'، وإنما شبه المصنف هذه المسألة بالتي تقدمها؛ لأن أصلهما واحد، وهو ترك الحقيقة بدلالة من جهة المتكلم. (مستخلص، فتح)

**ومركب عبده إلخ:** صورته. لو حلف أن لا يركب دابة يريد فركب دابة عبده المأدوم به، وهما صور أربع: الأولى: أن يكون على العبد دين مستغرق لرقته وكسبه، فلا يحنث. لأن هذا المركب ليس له، الثانية: أن لا يكون عليه دين مستغرق، ولكن بوى مركب يريد مركبه الخاص به، فلا يحنث أيضاً، الثالثة: أن لا يكون عليه دين ولم يور مركب العبد، فلا يحنث؛ لأن المكث وإن كان لفلان، لكن يضاف إلى العبد عرفاً فاحتثت الإضافة إلى أمور، فدون النية لا يتناولها اللفظ، الرابعة: أن لا يكون على العبد دين مستغرق وبوى مركب العبد، يحنث بركوبه، هذا عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: يحنث إن بوى، سواء كان عليه دين أو لا؛ لأن استغرق كسبه بالدين لا يمنع ثبوت المكث للمولى، وعند محمد: يحنث بكل حال وإن لم ينو؛ إذ العبد وما في يده ملك سيده، والدين غير مانع من ثبوت المكث، وإنما قال: مركب عبده؛ لأنه إن ركب مركب مكاتبه، لا يحنث عندهم، وقالت الثلاثة على وفق قول محمد: يحنث في الوجه كلها اعتباراً للحقيقة. (فتح، عيني)

**ولا دين:** أي والحال أنه لا دين على العبد أصلاً أو كان ولكن لم يستغرق (ص، عيني)

## باب اليمين

أي في بيان أحكامها

## في الأكل والشرب واللبس والكلام

لا يأكل من هذه النخلة حنث بثمرها، ولو عين البسر .....  
 أو الكرم  
 بأن حلف لأكل هذا البسر

**باب اليمين الخ:** ذكر الأكل وشرب بعد الخروج؛ لأنه إنما يرد منه علماً تخصيص ما به بقاء أمانة من المأكول والمشروب، ولا حفاء في حثاحته إلى اللبس والكلام، فلا حرم إن ذكرهم بعده، ثم الأكل: يصل ما يتأتى فيه منصع إلى الخوف ممضوعاً كان أو غير ممضوع، والشرب: يصل ما لا يتأتى فيه انشتم إلى الجوف، والذوق: يصل شيء إلى فمه لاستئانة صمعه، وقيل: الأكل: عمل الشفاء والحق، والذوق: عمل الشفاء دون الحق، والاستلاع: عمل الحق دون شفاء، والمص: عمل البهات، وكل أكل ذوق ولا عكس. [مرمر الحقائق: ١/ ٣٥٤] (فتح)

**لا يأكل:** أي لو حلف رجل لا يأكل الخ. (عيني)

**حنث بثمرها:** أي يأكل ثمرها؛ لا يصرف يمينه إليه بحراً بالإجماع. (عيني) أي لو حلف لا يأكل من هذه السحنة يحث جميع ما يخرج منها من حمار أو بسر أو رطب أو طلع أو دس، وكذا إذا قال: من هذا الكرم يصرف إلى ما يخرج منه من عنب وحصرم؛ لأنه أضاف يمين إلى السحنة وهي لا توكل، فتصرف إلى ما يخرج منها؛ لأنها سب بثمر فحذرت الاستعارة، والتمر بثلاثة ما يخرج منها حيث لم يتغير بصيغة جديدة، فلا يحث بسيد والخل ولصاف واللبس المنصوح، وقيد بما لا تؤكل عنبه أي السحنة؛ لأنه لو حلف عني ما تؤكل عنبه كهداه لشاة انصرفت يمين إلى السحنة دون من وأربد؛ لأنها مأكولة فيعقد ليمين عنيها.

ولو لم يكن لشجرة ثمر كاصفصاف ونحوه يصرف يمين إلى ثمنها، وإن أكل من عين سحنة لا يحث وإن بواها؛ لأن الحقيقة مهجورة بدلالة محل الكلام، وأشار بثمرها إلى أنه لو قصع عصاً منها فوصه بشجرة أخرى فأكل من ثمر هذا العصن، لا يحث، وقال بعضهم يحث.

**فرخ:** قال: إن كنت هذا لرعي يوم فامرأته صلق ثلاثاً وإن ما يأكله اليوم فأمنته حرة فأكل البصف لم يحث، لعدم شرط الحث في اليمين، وهو أكل الكل أو تركه، قال: هذا لرعي عني حرام فأكل بعصه حث، بخلاف لا أكل هذا لرعي، إذ كان كنه مما يؤكل في محس واحد، والفتوى عني ذلك، والأصل أنه إذا حلف لا يأكل معيماً فأكل بعصه فإن كان مما يؤكل كنه عادة وحلف عني كنه، وإلا فعلى بعصه. (عيني، فتح)

**ولو عين البسر الخ:** الأصل في حسم هذه المسائل أن اليمين إذا عقدت على شيء يوصف، فإن صح داعياً إلى اليمين يتفقد به، سواء كان معيماً أو مكرراً، وإن لم يصح داعياً فإن كان مكرراً تنقيداً أيضاً، وبسر: بصم الموحدة وسكون المهمة جمع بسرة يقال لها بالفارسية: غوره خرماء. (عيني، فتح)



والرطب واللبن لا يحنت برطبه وقره وشيرازه، بخلاف هذا الصبي وهذا الشاب وهذا الحمل. لا يأكل بسرّاً فأكل رطباً لم يحنت، وفي لا يأكل رطباً أو بسرّاً، فكتمهما بعد ما شاحا حنت أي لو حلف رجل .....

**والرطب:** بأن حلف لا يأكل هذا الرطب. (عيني) **واللبن:** بأن حلف لا يأكل هذا اللبن. (عيني)

**لا يحنت برطبه إلخ:** فيه لف وبشر مرتب أي من حلف لا يأكل هذا السر، فأكل بعد ما صار رصاً، أو حلف لا يأكل من هذا الرطب، فأكل بعد ما صار غمراً، أو حلف لا يأكل من هذا اللبن، فأكل بعد ما صار شيراراً، لا يحنت؛ لأن صفة الرصوة والسورة داعية إلى اليمين؛ إذ ربما يصره الرطب دون البسر، وكذا في الصورتين الآخرين، والتمر: بالمشاة، هو ما ييس من الرطب، واشيرار: بكسر الشين المعجمة بن يعنى فيشحن جداً واستخرج ماءه حتى صار صغراً مطاً معرب جفراً، وكذا لا يحنت إذا أكل ثمرها في هذه الصور، وأما إذا لم يكن سحلة ثمر فيحنت بثمرها. (مستخلص، فتح) **وقره:** أي ولا يحنت يأكل ثمره فيما إذا حلف لا يأكل من هذا الرطب. (عيني)

**وشيراره:** أي ولا يحنت يأكل شيراره وهو اللبن الرائب فيما إذا حلف لا يأكل من هذا اللبن. (عيني)

**بخلاف هذا الصبي إلخ:** أي لو حلف أن لا يكتم هذا الصبي وهذا الشاب فكتمهما بعد ما شاحا حنت؛ لأن صفة الصبي والشاب وإن كانت داعية إلى اليمين، لكن هجرهما لأجل الصبا والشباب مهني عنه شرعاً؛ لأنه أمرنا بتحمل أحوال الغتيان ومرحلة الصبيان، فكان مهجوراً شرعاً، والمهجور شرعاً كالمهجور عادةً، فنه يعتبر الداعي، وقيد بالإشارة؛ لأنه لو حلف لا يكتم صبياً أو شاباً تقيد برمان صباه أو شبابه، فلو كتم بعد ما بيع وشاح لم يحنت؛ لتعديل الاسم، فإن الصبي بعد البلوغ يدعى شاباً وفتي، والشاب يدعى شيخاً، والشاب شرعاً: من حد البلوغ إلى ثلاثين ما لم يعلب عليه الشيب، والشيخ: ما راد على الخمسين، وعدد الثلاثة: لا يحنت في هذا أيضاً. (فتح، عيني)

**وهذا الحمل.** [أي وبخلاف ما إذا حلف لا يأكل هذا الحمل فأكله بعد ما صار كرشاً، فيحنت. (عيني)]

**الحمل:** بفتحين ولد الشاة في السنة الأولى، أي لو حلف أن لا يأكل لحم هذا الحمل، فأكل بعد ما صار كرشاً يحنت؛ لأنه ليس في الحمل صفة داعية إلى اليمين، فإن الممتنع عنه يكون أشد امتناعاً من لحم الكباش، وعدد الثلاثة: لا يحنت أيضاً؛ لأن لحم الحمل لكثرة رطوباته ييس محموداً، فيكون داعياً إلى اليمين بخلاف لحم الكباش، فإنه أكثر قوة لبدة؛ لقلّة الرطوبات. (مستخلص، عيني)

**لم يحنت:** لأنه لم يأكل مخلوف عنه، وكذا إذا حلف لا يأكل عساً فأكل ريساً. (ص، عيني)

**وفي لا يأكل رطباً:** أي لو حلف لا يأكل رطباً أو حلف أن لا يأكل بسرّاً، والخراء يأتي من بعد، أي يحنت يأكل المدنب عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يحنت، وقيل: محمد مع أبي حنيفة وسيأتي مفصلاً. (محشي)

أو لا يأكل رطباً ولا بسرّاً حنثاً بالمدنّب، ولا يحنثُ بشراء كباسة بسر فيها رطبٌ  
 أي أو حنث أن لا يأكل  
 في لا يشتري رطباً، وبسمك في لا يأكل حمأً، .....  
 أي في حمه لأجل لعرف استحساناً

**حنث بالمدنّب.** [بكسر سوب عني ورب اسم فاعل من اتفعيل وهو الذي في دسه فليل بسر أو قبيل رطب. (عيني)] أي مصقلاً سوء. كان رطباً مدنّباً أو بسرّاً مدنّباً، فاصور أربعة: اشتان اتفاقاً، وشتان مختلف فيهما، الأول: حنث لا يأكل رطباً فأكس رطباً مدنّباً، حنث اتفاقاً، والثانية: حنث لا يأكل بسرّاً فأكس سرّاً مدنّباً، يحنث بالاتفاق، ثالثة: حنث لا يأكل رطباً فأكس سرّاً مدنّباً، لا يحنث عند الطرفين، وقاب نو يوسف: يحنث، لرابعة: حنث لا يأكل بسرّاً فأكس رطباً مدنّباً، لا يحنث عند أبي يوسف، ويحنث عند انطوفين، فأبو يوسف عتبر العايب؛ إذ المعبوب في مقابته كالمعدوم عرفاً، فإن اندي عامته رطب يسمى رطباً عرفاً وشرعاً، واعتبره نعال في الأحكام الشرعية، فصار كما إذا كان اليمين على الشراء، وهما: أن أكل المدنّب كسر سر ورطب، فيحنث به؛ لأنه أكل مخوف عليه مع زيادة ورب كان قبلاً؛ لأن ذلك القدر كاف للحنث.

وهذا لو ميره فأكسه يحنث، بخلاف شراء لسر؛ لأن الشراء يصادفه حملة فيكون المعبوب تعافاً، ولا كل يقضي شيئاً فشيئاً، فيصادفه وحده، يصيره إذا حنث لا يشتري شعيراً فاشترى حصة فيها حبات شعير، لا يحنث، ولو حنث لا يأكل شعيراً فأكس حصة فيها حبات شعير، يحنث؛ لما ذكرنا، وذكر في 'الهدية' قور محمد - مع قور أبي يوسف، وفي بعضها وفي غيرها من 'نسوس' والإيضاح وغيرهما مع أبي حنيفة، فإن قيل: لو حنث لا يشرب هذا ليس فصب فيه ماء والماء عاب لا يحنث، وبشرب مخوف عليه مع زيادة، قنبا: ماء يصير مستهلكاً في نيل ولا يرى مكانه وهما يرى مكان المخوف عليه فكان غير مستهلك حاب اشاول. (مستخلص)

**ولا يحنث بشراء كباسة الخ:** الكداسة: كسر الكاف والباء نحو حدة وهي العقر والمعرجون وهي بمرلة العقود من العنب يقل بالفارسية: 'حوشه' أي من حنث لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسر فيها رطب قبيل، م يحنث؛ لأن الشراء يصادف حملة والمعبوب تابع للعاب، وقيد بالشراء، لأنه إذا كان اليمين على الأكل يحنث؛ ما ذكرنا أن الأكل يصادفه وحده. [رمز أحقاق: ٣٥٥/١] (مستخلص)

**رطباً:** لأن القليل تابع للكثير، ولو كان اليمين على الأكل يحنث. (ط، عيني)

**وبسمك في لا يأكل حمأً.** أي هو حنث لا يأكل حمأً فأكس السمك م يحنث إذا لم يكن به بية، فأما إذا بواه حنث صرياً أو غير صري، وقياس أن يحنث، وهو قور الشافعي ومالك وأحمد وفي 'الجمع': وهو قور أبي يوسف أيضاً؛ لأنه سمي في اقرباء حمأً، قل الله تعالى: **«وَمَنْ كُنَّ كُفْرًا حَتَّى صَرَخَ بِهِ (فصر ١٢)،** وأمر دحه السمك بالإجماع، وجه الاستحسان أن التسمية محارية؛ لأن اللحم يشأ من الدم ولا دم في السمك؛ إذا هو من سواكن الماء، إذ بين طبعة الماء وادم مخالفة؛ لأن الماء بارد والدم حار؛ وهذا أحل أكل السمك من غير ذكاة، =

ولحم الخنزير والإنسان والكبد والكرش لحم، وبشحم الظهر في "شحمًا"،  
 وبألية في "لحمًا أو شحمًا"، وبالخنزير في "هذا البر"،.....

= فصار كاحراد، فكان قاصراً في النجاسة، ومطلق الاسم يتناول الكامل دون القاصر، ومنى الإيمان على العرف حتى لو وكل رجلاً شراء لحم فاشترى لحم سمك لا يزره. [تبيين الحقائق: ٣/٤٦٢] (عبي، فتح، مستخلص)  
**ولحم الخنزير الخ:** أي من حلف لا يأكل لحمًا، فأكل لحم الخنزير أو لحم الأدمي أو أكل الكبد أو الكرش بحث؛ لأنها لحم حقيقة، والصحيح أنه لا بحث بلحم الخنزير والأدمي؛ لأن أكلهما ليس بمتعرف، ومنى الإيمان على العرف وعليه الفتوى، وبه فإن بعض المالكية، وعد الشافعي وأحمد لا بحث في كبد وكرش، وكذا الرنة والطحال عدنا، خلافاً لما في الرنة، وفي "الخيض": لا بحث بأكل الكبد والكرش في عرفنا؛ لأنهما لا يعدان لحماً، ويبحث عند أهل الكوفة. [رمز الحقائق: ٣٥٥/١] (مستخلص)

**والإنسان:** الخمر عطف على الحرير أي ولحم الإنسان، والكبد والكرش مرفوعان عطفاً على اللحم. (عبي)  
**والكرش:** الكرش لكل بحر ممرلة معدة للإنسان. [رد المحتار ١/٣٩٣] **لحم:** حر استند أي لو حلف لا يأكل لحمًا بحث بأكل هذه الأشياء. (عبي) **وبشحم الظهر في "شحمًا":** أي في حلفه لا يأكل أو لا يبيع أو لا يشتري شحمًا. (عبي) أي لو حلف لا يأكل شحمًا فأكل شحم الظهر لا بحث عند أبي حنيفة. واعلم أن الشحوم أربعة: شحم الظهر، وشحم محتص بالعظم، وشحم على ظاهر الأمعاء، وشحم البص. ولا خلاف في البحث في شحم البص وما على الأمعاء كما لا خلاف في عدم البحث بما في العظم وشحم الظهر، وقالوا: بحث بشحم الظهر أيضاً، وبه قال الشافعي في وجه، وأحمد في رواية؛ لقوله تعالى: **سَمِ الْخَمِ** (الأمعاء ١٤٦)، والأصل في الاستثناء أن يكون من الحسن، ولأنه شحم حقيقة وفيه حاصيته، ألا ترى أنه مداد كشحم البص، ولأن حنيفة: أن شحم الظهر هو اللحم السمين، ويستعمل استعمال البص، وما ذكر في البص استثناء مقطوع، وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي حنيفة، وقيل: هذا إذا حلف بالعربية، أما لو قال بالفارسية: "پيم" لا يقع على شحم الظهر أصلاً. (فتح، عبي)

**وبألية في "لحمًا أو شحمًا":** أي لا بحث أيضاً بأكل ألية أو شرائها في حلفه لا يأكل أو لا يشتري لحمًا أو شحمًا. (عبي) [الألية مفتحة اهزمة وسكون اللام دب كما في الصراح أي لو حلف لا يأكل لحمًا أو شحمًا فأكل ألية لا بحث؛ لأنها ليس بلحم ولا شحم، وإنما هو نوع ثالث، فلا يتناولها اللفظ معنى ولا عرفاً، وعند أحمد وبعض الشافعية: بحث بأكلها وشرائها إذا حلف أن لا يأكل ولا يشتري لحمًا ولا شحمًا. [رمز الحقائق: ٣٥٦/١] (فتح)  
**وبالخنزير في "هذا البر":** أي من حلف لا يأكل من هذا البر، فأكل الخنزير منه لا بحث بل بحث بقضم الحطة عند أبي حنيفة، وقالوا: إن أكل من حرها بحث أيضاً، وهذا مني على أصل مختلف بينهم، وهو أن اللفظ إذا كانت لا بحث حقيقة مستعملة ومحار متعارف، فمحار المتعارف أولى عندهما، وعند أبي حنيفة: الحقيقة أولى وإن كانت =

وفي "هذا الدقيق" حث بحزبه لا بسفّه، والخبز ما اعتاده بلده، والشواء والطبخ على اللحم، والرأس ما يباع في مصره.

= نادرة، لا إذا كانت مهجورة كما في مسألة سحنة، وعلى هذا الأصل يمتي كثير من مسائل، وكذا إذا أكل من سويقه لا يحث عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: يحث بأكل الحر لا بأسوق، وبه قالت الثلاثة، وقال محمد: يحث في السويق أيضاً، وبه قسم الحصة حث بالإجماع، والخلاف فيما إذا لم تكن له نية، وأما إذا بوى فهو كما نوى بالإجماع؛ لأنه نوى حقيقة كلامه أو محتمله وهو مجاز. (عيني، فتح)

**حث حره:** [فانصرفت إيمير إلى ما يتحد منه. (عيني)] أي لو حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق يحث بأكل حره؛ لأن غير الدقيق لا توكل عدة، وقوله: بسفه أي لا يحث بأكل الدقيق سفوفاً بأن يوضع على الكف ويتبع من غير مصع وهو لصحيح، وعند الشافعي: يحث بسفه أيضاً؛ لأنه أكل الدقيق حقيقة، ولو بوى أكل الدقيق بعينه لم يحث بأكل الخبز؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. (مستخلص، عيني)

**والحر ما اعتاده بلده:** [أي أهل بلد الحلف حتى لو أكل الحلف خلاف ما عندهم من الحر لا يحث. (عيني)] أي من حلف لا يأكل حز فيميه يصرف على حر يعتاده أهل بلده كحز الحنطة والشعير في عامة لدير؛ لأنه هو السدر العلب المعتاد، فهو أكل حر القطائف أي بالمرسية 'نان' لو زينه' لا يحث؛ لأنه ليس بحر مطلقاً إلا إذا بواه؛ لأنه محتمل كلامه، ولا يحث بحر الأرز في بلد لا يعتادونه، ولو كان طعامهم أو أكثر طعامهم بحر الأرز يحث به، وعند الشافعي ومالك: يحث بأي خبز كان. (مستخلص، عيني)

**والشواء والطبخ على اللحم:** أي لو حلف لا يأكل الشواء أو الصبيح ولا نية له تقع يمينه على اللحم المشوي وعلى المصوح من اللحم دون اساعدان وحرر المشويين ونحوهما، وهذا في عرفهم؛ لأن الصبيح عندهم ما صبح بلحم أو شحم لا ما طبخ سمس أو ريت، وأما في عرفنا فاسم الصبيح يقع على كل مصوح بالماء، فالقياس فيه أن يحث فيه هو مصبوح، وعند الشافعي ومالك: يقع على كل شواء بلا نية، وإذا أكل المقنية اليابسة لا يحث؛ لأنه لا يسمى صبيحاً، وإن أكل الحر بالمرقة يحث؛ لأنه يسمى طيحاً وفيها جزء اللحم أيضاً. [رمز الحقائق: ١ ٣٥٦] (فتح)

**والرأس ما يباع في مصره:** أي لو حلف أن لا يأكل رأساً فيميه على رؤوس تكس في التباير وتباع في مصره؛ لأن نعم أنه لا يريد به رأس كل شيء، فإن رأس الجراد والعصفور لا يدخل تحته، ويدخل رأس العنم وعليه الفتوى، وكان أبو حنيفة يقول أولاً: يدخل فيه رأس الإبل والبقر والعنم مما رأى من عادة أهل الكوفة، ثم ما تركوها هذه العادة في الإبل رجع، فقال: يحث في رأس اسقر والعنم خاصة، وقال: لا يحث إلا في رأس العنم خاصة ما شاهدها عادة أهل بغداد، فعنم أن هذا اختلاف عصر و زمان لا اختلاف حجة وبرهان، وعند الشافعي: يحث برأس الإبل أيضاً، وعند مالك: يحث بكل رأس. (عيني، مسكين)

والفاكهة التَّفَاحُ والبَطِيخُ والمَشْمَشُ، لا العنبُ والرَّمانُ والرَّطْبُ والقثاءُ والخيارُ.

أي ما يتفكه بعد الطعام

والإِدامُ ما يصطبغ به كالخلِّ والملح والزيت، لا اللحم والبيض والجبن.

بكسر الهمزة ما يؤتمد به

يسمى

جمع يصبغ

**والفاكهة.** الفاكهة اسم لما يتفكه به بعد الطعام وقبه أي يتعم به، وهذا المعنى ثابت في التفاح وغيره من الفواكه إلا البطيخ، فإنه اختلفوا فيه، فعن شمس الأئمة السرخسي أنه ليس من الفاكهة؛ لأن ما لا يكون باسمه فاكهة لا يكون رطبه فاكهة، وفي "المعجم": اليابس من ثمار الشجر فاكهة إلا البطيخ، فإنه لا يعتد باسمه فاكهة في عامة البلدان، وعن الشافعي وأحمد فيه وجهان. [رمز الحقائق: ٣٥٦/١] **التفاح** نضم التاء وتشديد التاء والخاء المهملة في افسارسية 'سب'، (فتح) **والبطيخ** بكسر الباء الموحدة وتشديد الطاء المهمة سواء كان أحضر أو أصفر. **والشمش:** بكسر الميمين يعني زرد آلو والخوخ والإحاص والتين، (ط)

**لا العنب والرمان والرطب الخ** أي من حلف لا يأكل فاكهة، فأكل عنباً أو رماناً لا يحث عند أي حبيبة، وقالوا: يحث في العنب والرمان والرطب؛ لأن معنى التفكه فيها موجود، وبه قالت الثلاثة؛ ولأن معنى التفكه فيها قاصر؛ لأنها صالحة لتعدي واستداوي، فلا يدخل في اسم الفاكهة المطلقة، وقيل: هذا اختلاف رمان لا برهان، واختلاف أيضاً فيما إذا لم يكن له بية، وأما إذا بوى فعلى ما نوى بالإجماع، وقوله: 'والقثاء والخيار' أي ليسا من الفاكهة؛ لأهما من البقول تعاناً، لأهما يوصعان على الموائد مع البقول، فلا يحث بأكلهما. [رمز الحقائق: ٣٥٧/١] (مستخلص)

**والإدام ما يصطبغ به** | أي يختلط به الحمر وهو من الصنع. (عيني) أي لو حلف لا ياتدم ولا يبة له يقع على مائع يختلط الحمر، فلا يحث إلا بالمائع كالحل؛ لأن الإدام ما يؤكل تعاناً للحمر، وحقيقة التسمية تكون شيئين: أحدهما: عدم الأكل وحده، وثانيهما: الاختلاص، فاحل واريت بهذه الصفة؛ لأهما لا يؤكلان وحدهما، ويكون به الحمر وهو الاختلاص، والملح أيضاً كذلك؛ لأنه لا يؤكل وحده عادةً ويدوب في اللحم، فيحصل الاختلاص، وقوله: "لا اللحم والبيض" فإهما ليسا بإدام عند الطرفين؛ لأهما يؤكلان وحدهما، فلم يوجد معنى التسمية فيهما، وعند محمد: ما يؤكل مع الحمر عالياً فهو إدام، وقد يؤتمد بهما عرفاً فهما إدام، وبه قالت الثلاثة، وأحد الشيخ أبو الليث به، وهو رواية عن أبي يوسف؛ ما ورد في الحديث: **سدد الله عليه حبه**

قساً: هو في الجنة، وكلامنا في الدنيا، ولا يزم من كونه سيد الإدام أن يكون من الإدام كما يقال: الحبيبة سيد العرب والعجم وإن لم يكن هو من العجم، وقوله: 'والجبن' فيه ثلاث لغات، أجودها: نضم الحيم وسكون الناء وتخفيف النون، والثانية: بضمين والتخفيف، والثالثة: بضمين وتشديد النون، وفيه خلاف محمد أيضاً، وهذا الخلاف في هذه الأشياء الثلاثة إذا لم يبرح الخائف، وإن بوى فعلى ما نوى إجماعاً. (فتح، عيني)

**والجبن:** بالجرم والموحدة المضمومتين وتشديد النون بالفارسية: "نير". (عيني)



والغداء الأكل من الفجر إلى الظهر. والعشاء منه إلى نصف الليل، والسحور منه إلى طلوع الفجر. إن لبست أو أكلت أو شربت ونوى شيئاً معيناً لم يصدق أصلاً،  
ب. من نصف الليل

**والعداء** [إن حلف لا يتعدى فأكل في هذا الوقت حث. (عبي)] العداء بالفتح طعام العداء، وكذا العشاء بالفتح: الطعام بعد الزوال، وفي تفسير العداء بالأكل توسع، والعداء والعشاء معني النعدي والنعني أو على حذف مصاف أي أكل عداء وأكل عشاء، فإن حلف لا يتعدى فأكل في هذا الوقت أي من الفجر إلى الظهر حث، وإن أكل قبله أو بعده لا يثبت، ومقدر ما يثبت به من الأكل أن يكون أكثر من نصف الشبع؛ لأن لقمة والمقمتين لا تسمى عداء عدة، وحسن مأكول يشترط أن يكون ما يأكله أهل بيته عادة، حتى لو شرب من شبع لا يثبت إن كان حصباء، وإن كان بدوياً يثبت. [أمر الحقائق: ٣٥٧، ١]

**والعشاء منه** أي من الظهر؛ لأن ما بعد الزوال يسمى عشاء، وهذا سمي الظهر إحدى صلاتي العشاء في حديث أبي ربيعة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشاء، وفسرت بأنها الظهر. (فتح) **نصف الليل** هو حلف لا يتعدى فأكل في هذا الوقت حث. (عبي)

**والسحور منه** [هو حلف لا يتسحر فأكل في هذا الوقت حث. (عبي)] إن كان يضم السين فهو اسم الأكل في ذلك الوقت، فيصح حمل الأكل عليه بلا تأويل، وإن كان بفتح السين فهو اسم ما يؤكل فيه، فيحتاج تأويل بتقدير مصاف به أو جعل معنى السحر محذراً وهو مأخوذ من السحر، وهو ما بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر، وإطلاقه على ما بعد نصف الليل لقرب السحر. [أمر الحقائق: ٣٥٨، ١] (فتح)

**إن لست** أي لو حلف وقال: إن لست فعدي حرٌّ. أو **أكلت** أي أو قال: إن أكلت فعدي حر. (عبي)  
**أو شربت** أي أو قال: إن شربت فعدي حر، وكذا لو قال: إن بكحت أو اعتسلت فعدي حر. (ط، عبي)  
**معيناً** بأن قال: نويت حرير في الأول والخير في 'أكلت' والقصاص في 'شربت' ونحوه. (عبي)

**لم يصدق أصلاً** [يعني لا قضاء ولا ديانة، فيثبت بأي شيء أكل أو شرب. (عبي)] أي من حلف إن لست فعدي حر، وكذا إن أكلت وشربت فعدي حر، وقال: نويت شيئاً دون شيء لم يصدق في القضاء ولا في الديانة؛ لأن دلالة هذه الأفعال على هذه الأشياء بطريق الاقتضاء، واقتضى لا عموم له، ولا يجوز أن يبوي ثوباً دون ثوب أو أكلاً دون أكل؛ لأن المصدر الثالث في ضمن الفعل دل على الماهية دون الأفراد، فلا يكون عاماً قابلاً لتحصيل؛ ولأن اللفظ إنما يعمل في السقوط؛ لأنه لتعيين المحتمل، والطعام ونحوه غير مذكور، وعن أبي يوسف أنه يصدق ديانة، وإن أحد الخصاف واشافعي. [أمر الحقائق: ٣٥٨، ١] لأن ذكر الفعل ذكر للمصدر، وهو بكرة في موضع اشترط فيه، فيقبل التحصيل، ولأنه مذكور تقدير، وإن لم يذكر صريحاً إلا أنه خلاف الظاهر، فلا يصدق قضاء فيما إذا كانت يمينه بطلاق أو عتاق، ولا تعنى للقضاء في يمين بالله تعالى. (مستحسن)

ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً **ذِينَ**. لا يشرب من دجلة على الكرع بخلاف من  
 أي اختلف على "إن يست" بعد قوله: إن شرب أي يقع يمينه  
 ماء دجلة. إن لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا، ولا ماء فيه، أو كان فصب،  
 جملة حالية لكوز ماء فيه  
 أو أطلق ولا ماء فيه لا يحث، .....

**دين:** [يعني يصدق اختلف ديانة إذا قال. عييت شيئاً دون شيء. (عيني)] أي قال اختلف: إن لست ثوباً أو  
 أكلت طعاماً أو شربت شراباً فكذا، ثم قال: بويت شيئاً دون شيء، صدق ديانة؛ لأنه ككرة في الشرط، فتعم  
 كالهي أي كما تعم فيه، كنه خلاف الظاهر فلا يصدق القاصي بنية التحصيل؛ لأن اللفظ عام، وإنما صحت  
 بيته ديانة؛ لأن تخصيص مثل هذا العام يصح إن أن يبقى واحداً. [رمز الحقائق: ١/ ٣٥٨] (مستخلص)

**لا يشرب من دجلة:** [أي لو حلف: 'لا يشرب من ماء دجلة فإنه يحث بأي وجه شرب اتفاقاً. (عيني)] أي  
 من حلف لا يشرب من دجلة، فيمليه تنعقد على الكرع عند أي حيلة حتى لو شرب بإناء لا يحث، وعندهما:  
 على الكرع والعرف والشرب بإناء، وهذا الخلاف مبي على الأصل الذي قدما أن الشيء إذا كان له حقيقة  
 مستعملة وبجار متعارف، فالحقيقة أولى عنده، وقالوا: العمل بعموم ابحار أوز. فالكرع أي تناول الماء فيه من  
 موضعه حقيقة مستعملة، فيحث عند أي حيلة، ولا يحث بالغرف والشرب بإناء، وعندهما: يحث بالشرب  
 بأي صفة كان للعمل بعموم ابحار المتعارف وبه قالت الثلاثة. (عيني، مستخلص)

**خلاف من ماء دجلة:** [بكسر الدال وفتحها ثم بعدد] فإنه يحث بالإجماع كيف ما شرب بإناء أو غيره؛ لأن  
 شرط شرب ماء مسوب إلى دجلة، والعرف لا يقطع النسبة، وكذا لو حلف: 'لا يشرب من الفرات' فعلى ما تقدم  
 من الخلاف. ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فيحث اتفاقاً بأشرب كيف ما كان، ولو حلف: 'لا يشرب من  
 الفرات' فشرط من هر يأخذ من الفرات لا يحث في يمينه، ويحث لو قال 'لا يشرب من ماء الفرات'، ولو حلف  
 لا يشرب ماء فراتاً فهو على شرب ماء عذب من أي موضع كان، ولو حلف: 'لا يشرب ماء هذا الكوز' فص  
 ماءه في كوز آخر فشربه لم يحث؛ لتبديل النسبة. [رمز الحقائق: ١/ ٣٥٨]

**إن لم أشرب:** أي لو قال رجل: إن لم أشرب إخ. (عيني) **فكذا:** أي فامرأتي صالقي أو عبدي حر مثلاً. (عيني)  
**ولا ماء فيه:** أي والحال أن لا ماء في الكور. (عيني) **لا يحث:** [في هذه الصور كلها لعدم إمكان الير. (ط،  
 عيني)] فهما أربع مسائل: إحداها: رجل قال: 'إن لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فعبيدي حر'، ولا ماء فيه،  
 وإشائية: أنه حلف كذلك، وفي الكور ماء، فص قبل انقضاء اليوم وقبل أن يشربه، والثالثة: رجل حلف مطلقاً:  
 'إن لم أشرب ماء هذا الكوز فعبيدي حر'، ولا ماء فيه، والرابعة: أنه حلف كذلك، وفي الكور ماء، فص قبل  
 أن يشربه ففيما قيد باليوم ولا ماء فيه م يحث، وكذا فيما قيد به وفيه ماء فص، وفيما أطلق ولا ماء فيه ففي  
 هذه الصور الثلاث لم يحث عند الطرفين، ويحث عند أبي يوسف رحمته الله، وفيما أطلق وفيه ماء فصه حث إجماعاً، =



لا يُكَلِّمُهُ شَهْرًا فَهُوَ مِنْ حِينَ حَلَفَ، لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ أَوْ سَبَّحَ لَمْ يَحْثُ. يَوْمَ أَكَلِمَ فَلَانًا عَلَى الْجَدِيدِينَ فَإِنْ عَنِ النَّهَارِ خَاصَّةً.....  
 أي لو حلف لا يتكلم  
 أو هلل أو كبر

= بالإشارة ولا الكتابة، فلو كاتبه أو أرسل إليه رسولاً أو أشار إليه لا يحث حلفاً لأحمد، وعن مالك: في الكتابة يحث لا في الرسالة، وفي الإشارة عنه روايتان، ولو سم على جماعة والمحذوف عليه فيهم حث؛ لأن السلام لجميع فإن بواهم دونه ديس ولو قال: السلام عليكم إلا واحداً لا يحث، ولو قرع المحذوف عليه الباب، فقال الحالف: "من هذا؟ يحث، ولو ناداه المحذوف عليه، فقال: "ليث"، أو "نبي" بلا كاف يحث، ولو كتمه بكلامه ولا يفهمه المحذوف عليه، فيه اختلاف الروايتين. [رمر الحقائق: ٣٥٩/١] (مستخلص)

**فَهُوَ مِنْ حِينَ حَلَفَ.** أي من حلف لا يكلم فلاناً شهراً، فابتداء اليمين يكون من وقت حلف الحالف، وهذا إذا نكر لفظ الشهر، ولو عرفه بأن قال: لا يكلمه الشهر كان يمين على باقي شهر، وأما في صورة التكرير فامرأه انوقت الذي يمينه بدلالة الحال وهو العيظ الذي لحقه في الحال فمع عنه عن التكميم بخلاف قوله: "والله لأصومن شهراً؛ لأنه لو لم يذكر الشهر يتأبد اليمين؛ لأن قوله: 'لأصومن' إثباتي، وقوله: 'لا يتكلم' عديمي والعديمي يستغرق دون الإثباتي. (مستخلص، فتح) **حلف** لأنه لو لم يذكر الشهر يتأبد اليمين، فصار ذكره لإخراج ما وراءه، فبقي الذي يمينه وهو الداخل بدلالة الحال. (عيني)

**لَمْ يَحْثُ:** [سواء كان في الصلاة أو خارجها وعليه الفتوى. (عيني)] أي من حلف لا يتكلم، فقرأ القرآن أو سبَّح لم يحث، وقال الشافعي: يحث مطلقاً؛ لأنه كلام حقيقة، ولنا: أنه في الصلاة ليس بكلام عرفاً ولا شرعاً، قال **عيني**...  
 ... من كلام الله... وفي غير الصلاة لا يسمى متكلماً عرفاً بل يسمى قارئاً ومسبحاً، ومثل التسييح التكبير والتهيل. (مستخلص، عيني)

**يَوْمَ أَكَلِمَ** أي لو حلف يوم أكلم فلاناً فامرأتي صالِق أو عدي حر. (عيني)  
**عَلَى الْجَدِيدِينَ:** وفي نسخة على امويين، وامرأه بهما الليل والنهار، أي من قال: يوم أكلم فلاناً فعدي حر، فهذا اليمين على الليل والنهار حتى لو كلمه ليلاً حث؛ لأن اسم اليوم إذا قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَنْهَهِمْ عَنْ مَتَابَعَةِ ذُرَّةٍ﴾ (الأنفال: ١٦)، والمراد به مطلق وقت قتال سواء كان ليلاً أو نهاراً أو الكلام لا يمتد، فكان المراد به مطلق الوقت، فإن قيل: الكلام ممتد، ولهذا يقلل التوقيت فيقال: كتمه إلى المساء قلنا: الكلام عرص، والعرض لا يقلل الامتداد لذاته، وإنما يجعل ممتد لتجدد أمثاله كاضرب واحلوس والركوب وغيرها، إلا أن استدامة الركوب وأمثاله في المرة الثانية مثل الأولى من كل وجه، فجعل كعين الممتد، وأما الكلام الثاني لا يكون مثل الأولى من وجه؛ إذ يكون بعضه أمراً وبعضه هيأ فلم يستدم الفعل فيه بتجدد الأمثال. [رمز الحقائق: ٣٥٩/١] (مستخلص)

صدق، و"ليلة أكلمه" على الليل. إن كلمته إلا أن يقدم زيد أو حتى أو إلا أن يأذن أو حتى فكذا، فكلم قبل قدومه أو إذنه حث، وبعدهما لا، وإن مات.....

**صدق** | أي قضاء ودية، وقيل: لا يصدق قضاء. (مرمر حقائق: ١/ ٣٦٠) لم يقل المصنف: 'قضاء'؛ لما فيه من الخلاف أي لو قال حلف: نوت بقوي يوم أكرم انهار خاصة صدق في القضاء لما قس: إن اليوم يستعمل بوقت مضى إذا قرن بالفعل الغير المنمذ، ومضى بوقت تناوب الليل والنهار، فلما قال الخالف: نوبت النهار خاصة بصدق، لأنه نوب حقيقته كلامه، وعن أبي يوسف: أنه لا يصدق قضاء؛ لأنه نوب خلاف الظاهر المتعارف. (مستخلص)

**ليلة أكلمه** أي لو قال: ليلة أكرم فلان فعدي حر؛ فاليمين على الليل خاصة حتى لو كلمه هاراً لا يثبت؛ لأن الليل حقيقته في سواد الليل خاصة كأنه ليس خاصة، ولم يحن: ستعمه في مضى لوقت إذا ذكر بلفظ المفرد، وقد ذكر بلفظ الجمع فلا يختص بسود لس: لأن صيغة جمع ينضم ما يارائه من الأمان، ولا كدث المفرد خلاف اليوم، وهما صدان. (تبيين الحقائق: ٤٨٤، ٣) (فتح، مستخلص) **على اللس** أي تعقد بيمينه على الليل وحدها ما لم ينو به مطلق الوقت، (ط)

**إن كلمته الح** ههنا أربع صور: الأولى: حلف: إن كلمت فلاناً إلا أن يقدم زيد، ثانية: حلف: إن كلمت فلاناً حتى يقدم زيد، ثالثة: حلف: إن كلمت فلاناً إلا أن يأذن زيد، رابعة: حلف: إن كلمت فلاناً حتى يأذن زيد، والخبر في كنه قوله: "فكذا" أي فعدي حر مثلاً، فكلم الخائف فلاناً قبل قدومه زيد في الأولى والثانية، أو كلم فلاناً قبل إذه في الثالثة والرابعة، حث في الوجوه كلها؛ لبقاء اليمين قبل وجود العادة. (مستخلص، عيني)

**أو حتى** أي أو قل: إن كلمته حتى يقدم زيد. (عيني) **أو إلا** أي أو قال: إن كلمته إلا أن يأذن زيد، (عيني)

**أو حتى فكذا** أي أو قال: إن كلمته حتى يأذن زيد، فإمرأته طلق أو عده حر. (عيني) **أو ادن** أو كلمة قبل إذن زيد. (عيني) **حث**: في الوجوه كلها لبقاء اليمين. (عيني)

**وبعدهما لا** أي إن كلم الخائف فلاناً بعد قدومه زيد وإذنه لا يثبت، وكذا إذا كان كلامه وقدومه زيد معاً، ووجه عدم الحث: أن القدوم والإذن صار عانه ليمين لدخول حرف العاية فيهما. أما "حتى" فظاهر؛ لأنها للعاية، وأما "إلا" أن الأصل فيها أنها للاستثناء، وتستعمل لشرط وعاية إذ تعدر الاستثناء، وتعدر الاستثناء يكون لعدم العاية بين ما قبلها وما بعدها، فإذا تعدر الاستثناء ودحت على ما لا يتوقفت تكون لشرط، وإن دحت على ما يتوقفت تكون لعاية، وفي مسألة إكتساب الاستثناء متعذر لعدم العاية بين الإذن والكلام، فحمت على العاية؛ لأنها دحت على اليمين، وهي تقل العاية كما إذا حلف لا يكمنه إن رجب فكان حمله على العاية أولى من حمله على الشرط، فأنتهى اسمين بقدوم زيد وإذنه، فلا يثبت، وهذا كقوله تعالى: ٥٠ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (الأحراب: ٥٣)، فإنها محمول على العاية. (مستخلص، فتح)

زيد سقط الحلف. لا يأكل طعام فلان، أو لا يدخل داره، أو لا يلبس ثوبه، أو لا يركب دابته، أو لا يكلم عبده إن أشار وزال ملكه ففعل لا يحث كما في المتجدد،  
علافاً لأي يوسف أي لو حلف: لا يأكل إلخ أي دابة فلان

زيد: الذي قدومه شرط في الوجه الأول والثاني، وزيد شرط في الثالث والرابع أي مات قبل القدوم والإذن. (عبي)  
**سقط الحلف** أي عند الطرفين؛ لأن لمسوع عنه الكلام انتهى بالإذن والقدوم، ولم يبق بعد انقوت متصور الوجود، فمات إمكان تصور الر وهو شرط للاعقاد ابتداء وبقاء فسقطت اليمين، وعبد أي يوسف: ما لم يكن تصور الر شرطاً تتأيد اليمين عند سقوط الغاية، ففي أي وقت كتم فلاناً ولو بعد موت زيد حث عبده ولا يحث عندهما، والأصل أن الحالف إذا جعل ليمينه غاية وفاتت الغاية بطلت اليمين عندهما حالاً له. (فتح، عبي)

**لا يأكل طعام فلان إلخ:** أي من حلف لا يأكل طعام فلان، أو لا يدخل داره، وكذا الوافي، وأشار إلى الصعام بعبه، أو إلى دار بعبها، أو إلى ثوب بعبه، أو إلى دابة بعبها، أو إلى عبد بعبه، فزاد منك فلان عن هذه الأشياء بأن باعها أو وهبها، ثم أكل الحالف ذلك الطعام، أو دخل تلك الدار، أو لبس ذلك الثوب، أو ركب تلك الدابة، أو كلم ذلك العبد بعد زوال ملكه، لا يحث عند اشباح؛ لأن بالإضافة تأثيراً كما للإشارة فباعتزان، ويكون شرط الحث أكل الطعام المضاف إلى فلان.

وكذا الوافي، فم يوجب، فبطلت اليمين، وعبد محمد ورفر: يحث في العبد والدار؛ لأن الإضافة لتعريف، والإشارة أبلغ في التعريف من الإضافة؛ كقولها قاطعة بشركة، فاعتبرت الإشارة ولعت الإضافة، فصار كإشارة والصدق في المسألة الآتية، فتعقبت اليمين بالعين، وبه قالت الثلاثة، وهما: أن الداعي إلى اليمين لمعنى في المضاف إليه؛ لأن هذه الأشياء لا تعادي ولا تحجر لدوافعها، بل لأذى من ملاكها، وكذا العبد؛ لأنه حسنة بحق بالخدمات، فكانت الإضافة معتبرة، وتنقيد اليمين بحال قيام الملك، فلا يحث بعد زواله (مستحضر، فتح، عبي)

**أو لا يدخل أي أو حلف لا يدخل دار فلان.** (عبي) **أو لا يلبس:** أي أو حلف لا يلبس ثوب فلان. (عبي)  
**أو لا يكلم أي لو حلف لا يكلم عبده فلان.** (عبي) **إن أشار:** أي بصر إن أشار الحالف بأن قال: لا أكل طعام فلان هذا، وكذا في جميع الصور الباقية. (ط، عبي)

**ورال ملكه** أي منك فلان عن هذه الأشياء بأن باعها. **ففعل** أي الحالف بعد ذلك بأن أكل ذلك الطعام أو دخل تلك الدار، وكذا الوافي. (عبي) **لا يحث** لأن إضافة منك قد زالت فبطلت اليمين حالاً لمحمد. (عبي)  
**كما في المتجدد:** أي كما لا يحث بالمستحدث من الصعام والدار وغيرهما من هذه الأشياء إجماعاً. (ط) أي كما لا يحث إن تخد الملك في مثل هذه الأشياء إجماعاً، فلو حلف لا يكلم عبده فلان هذا، فاشترى فلان عبداً آخر فكلّم الحالف، لم يحث، وكذا إذا اشترى طعاماً آخر أو داراً أخرى أو ثوباً آخر أو عبداً آخر؛ لأن حلفه وقع على شيء مملوك لفلان وقت الحلف، وهذه ليست كدك؛ لأنها ليست بمشار إليها. (مستحضر، عبي)



وإن لم يشر لا يحنث بعد زوال الملك، وحنث بالمتجدد، وفي الصديق والزوجة في

حنث

مباشرة ما حلف عليه

المشار حنث بعد الزوال، وفي غير المشار لا، وحنث بالمتجدد.

أي لا يحنث عندهما خلافاً لغيره

مباشرة المخلوف عليه

**وإن لم يشر إلح** أي يوقان: 'لا يأكل طعام فلان' وم يشر أي لم يقل لفظة هذا بعد المصاف إليه في الأمثلة المذكورة، فباع فلان الطعام وأحواته، ثم أكله الخالف بعد زوال الميث لا يحنث: لأنه انعقد بيمينه على فعل واقع في محل مصاف إلى فلان ولم يوجد، فلا يحنث، وقوله: وحنث بالمتجدد أي إذا حلف لا يدخل دار فلان، فباعها فلان واشترى داراً أخرى فدخلها الخالف، حنث: لأن يمينه انعقدت على فعل واقع في محل مصاف إلى فلان وقد وجد، وكذا الحكم في أخواتها، وعن أبي يوسف: أنه لا يحنث في الميث المتجدد له في ائدار وحدها؛ لأن الميث لا يستحدث فيها عادة، فهي أو ما يشتري وأحر ما يباع، فتقيدت اليمين بالمصافة إلى الدار بالقائمة في ملكه وقت اليمين، وهما يقولان: إن انقطع مصق، فيجري على إطلاقه، وعنه في رواية: يعقد ايمين في الجميع بالقائم في ملكه وقت الحلف، (مستخلص، فتح)

**بعد زوال الملك** أي بعد زوال ميث فلان عن الطعام وأحواته. (عبي) **بالمستجد** لوجود شرط الحنث، وهو النسبة وإضافة إلى فلان وعدم الإشارة. (عبي) **وفي الصديق والروحة إلح** أي لو حلف لا يكلم صديق فلان هذا أو روجة فلان هذه، وكلم بعد زوال الصداقة بين فلان وصديقه، وبعد زوال لروحية بين فلان وامرأته بالإيانة، حنث إجماعاً؛ لأن هذه الأشياء يمكن أن تمجر لدنقا، فإذا كانت الدات معترة كال الوصف وهو كونه مصافاً إلى فلان لغواً؛ لأن الحر مما يقصد بالهجر، فكانت الإصافة لتعريف، هذا إذا لم يقل: 'فلان فلان عدوي'، فإنه يحنث بعد الزوال؛ لظهور أن الداعي لمعنى في المصاف إليه، والخاص أن الصديق والمرأة يقصدان بالهجران، فلا يشترط بقاء هذه الصفة في المشار إليه، فترجح جانب الإشارة؛ لكونها أبلغ في التعريف، ولا تأثير للإضافة فيهما، وهذا الحكم بالإجماع. (فتح، عبي) **في المشار** وهو قوله: صديق فلان هذا أو امرأته هذه. (عبي)

**بعد الزوال** أي بعد زوال الصداقة والروحية إجماعاً. **وفي غير المشار لا** أي لا يحنث عند الشيعين فيما إذا قال: لا أكلم صديق فلان أو روحته ولم يشر إليهما بقوله: 'هذا أو هذه' فربت النسبة إليه بأن أعدى صديقه أو طلق روحته فكلمتهما بعد ذلك، وقال محمد: يحنث؛ لأن المقصود هجران كل واحد والإصافة لتعريف، فصار كالمشار إليه في المسألة السابقة، وهما: أن هجران كل واحد منهما لأجل الإصافة أيضاً محتمل، وترك الإشارة وعدم التسمية باسمه يدل على هذا الاحتمال، فلا يحنث مع الاحتمال بالشك. [أمر الحقائق: ٣٦١/١] (فتح)

**وحنث بالمتجدد:** [من صديق أو روجة فيما إذا حلف لا يكلم صديق فلان أو روحته ولم يشر. (عبي)] أي إذا حلف لا يكلم صديق فلان أو روحته ولم يشر إليهما سواء كان له وقت اليمين صديق وروحة أو لم يكن، يحنث باستحدث من صديق أو روجة، وهذا أيضاً عند الشيعين، وعند محمد: لا يحنث؛ لأنه يتناول العين =

لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه حنث. والزمان والحين ومنكرهما ستة  
 أي لو حلف لا يكلم إلخ مثلاً أي الخائف مبدأ عصف عنه

أشهر. والدهر والأبد.....

= وهو الوجود، فتكون معادته لداته عده، وعندهما: بحث لأجل الإصافة، هذا إذا لم تكن له بية، وأما إذا نوى فعلى ما نوى؛ لأنه نوى محتمل كلامه. [رمز الحقائق: ٣٦١/١] (فتح)

**هذا الطيلسان** وهو معرب 'تيلسان'، أدلوا التاء منه طاء، وهو من ساس العجم فسوة مدورة أسود، يرس فوق العمامة، خمته وسداه صوف، ورته فيعلان بفتح افاء واعين، وقيل: بكسر العين، أي لو حلف 'لا يكلم صاحب هذا الطيلسان' فباع الرجل طيلسانه ثم كلمه الخائف، حث إجماعاً؛ لأن الامتناع لداته لا نصيبسان، ولهذا لو كلم المشتري لا يحنث، والظاهر أن الطيلسان مثال، فإن قوله: "صاحب هذه الدار أو صاحب هذا الثوب" كذلك؛ لأن الإنسان لا يعادي لأجل الدار وغيرها، بل نعى فيه فيراد الدات. (فتح، مستخلص)

**فباعه**. أي باع صاحب الطيلسان طيلسانه. (عيني) **حنث**: إجماعاً لأن الامتناع لداته لا نصيبسان. (عيني)

**والزمان والحين إلخ** لأن الحين يذكر معنى الساعة قال تعالى: ﴿وَمُنْجِباً لَهُ حِينَ يُنْصَبُ﴾ (١١٠٠) أي ساعة تمسون، ويطلق على أربعين سنة، قال تعالى: ﴿هَلْ نَسِيَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ (الإنسان ١)، والمراد أربعون سنة، ويطلق على ستة أشهر، قال تعالى: ﴿فَنَسِيَ أَكْثَرُ نَسْيِ﴾ (بره ٢٥)، فإن ابن عباس رحمه وسعيد بن المسيب - في ستة أشهر، فيحمل عليه؛ لأنه هو الوسط، وخير الأمور أوسطها؛ لأن اللحظة لا يقصد الامتناع عنها باليمين للقدرة على الامتناع بدوها، وأربعون سنة بمرلة الأبد، ومن يؤمل أن يعيش أربعين سنة.

والزمان يستعمل استعمال الحين، يقال: ما رأيتك منذ حين ومد زمان، ويستوي فيه المعروف والسكر؛ لأن ستة أشهر لما كانت معهودة انصرف العرف إليها، ويعتبر ابتداءها من وقت اليمين، فلو حلف لا يكلمه الزمان أو الحين أو زماناً أو حيناً ولم يوف فعلى ستة أشهر، فلو كلمه قبل مضي ستة أشهر يحنث وعده لا، وعبد الشافعي: الزمان والحين ساعة، وعبد مالك: سنة، واختلاف فيما إذا لم تكن له بية، وأما إذا نوى شيئاً فعلى ما نوى؛ لأنه محتمل كلامه. [تبيين الحقائق: ٤٨٩/٣] (عيني، فتح)

**سنة** حير المتأد، أي لو قال: لا أكلم فلاناً الزمان أو الحين أو زماناً أو حيناً، فهو على ستة أشهر من حين حلفه. (ص، عيني) **والدهر**: مبتدأ بأن قال: لا أكلم فلاناً الدهر بالألف واللام. (عيني) **والأبد**: حتى لو حلف لا أكلم فلاناً الدهر أو الأبد، فاليمين تعقد على العمر؛ لأن استعمالهما معاً لا يكون إلا في العمر، أما الدهر فقال الشاعر:

يمضي الدهر والأيام والذنب حاصل وجاء رسول الموت والقلب غافل

وكذا الأبد قال **ص** من صاء الأبد فلا صاء له أي صام عمره كله، وعبد الشافعي وأحمد يقع على ساعة، وعند مالك: على سنة. [رمز الحقائق: ٣٦١/١] (مستخلص)

## العمر، ودهر مجمل. والأيام وأيام كثيرة، والشهور والسّنون عشرة، ومنكرها ثلاثة.

أي السكر من الدهر      مبتدأ مع معطوفاً      والدهور والأرصة      أي مكر الأيام والشهور والسنين

**العمر** حبر مبتدأ أي فهو العمر، وفي المثاني المذكورين يقع الحذف عنى العمر. (عيني)

**ودهر مجمل.** [قال الإمام: لا أدري، وقالوا: هو ستة أشهر وبه يفتى. (ص)] مبتدأ وحبر، واسم كونه مبتدأ معطوفاً، أراد أن السكر من الدهر مجمل، والمجمل ما اردحت فيه المعاني واشته امراد اشتهاها لا يدرك نفس العباد بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب ثم التأمل وهو صد المفسر، وهذا عند أبي حنيفة يعني لم يفسره وتوقف فيه حيث قال: لا أدري ما الدهر، وهذا من حلالته قدره وكمال ورعه، فإنه توقف فيما احتجب أرباب اللغة في تقديره؛ لأن اللغات لا تدرك قياساً، والعرف لم يعرف استمراره للاختلاف في الاستعمال، وقيل: إنما قال: "لا أدري" تأدباً وحفظاً لسانه عن التحدث في الدهر، فإنه جاء في الخبر "لا تسوّا بدهر، فإن الله هو الدهر" أي خالق الدهر.

وكذا توقف أبو حنيفة في مسائل، هذه إحداها، والثانية: أن الملائكة أفضل أم الأسياء؟ والثالثة: أين محل أطفال مشركين، والرابعة: حكم الحشيش المشكل، والخامسة: وقت احتان، والسادسة: الكتب متى يصير معيماً، سابعة: القرة الحلالة متى يطيب لحمه، الثامنة: سور الخمار، التاسعة: حكم نقش حذار المسجد لتواقف، وفيه تسيه لكل مصب أن لا يستحلف من التوقف فيما لا وقوف به عليه؛ إذ المحاربة افتراء على الله تعالى بتحريره إحلال وضده، وقالوا: الدهر المكر عنى ستة أشهر؛ لأنه يستعمل فيها، يقال: ما رأيته مدد دهر ومدد حين بمعنى واحد وهو الصحيح، فإنه إذا لم يرو عن الإمام شيء في مسألة وجب الإفتاء بقولهما، وبه قالت الثلاثة، وروى أبو يوسف: أن التعريف والتذكير سواء عند أبي حنيفة. (فتح، عيني)

**والأيام** إلخ أي من حلف لا يكلم فلاناً الأيام أو أياماً كثيرة أو الشهور أو السنين تقع بيمينه عنى عشرة من كل صنف عند أبي حنيفة، فيقع عنى عشرة أيام، وعشرة أشهر في الثالث، وعشر سنين في الرابع؛ لأن أقصى ما ينتهي إليه اسم الأيام عشرة، يقال: "ثلاثة أيام" إلى "عشرة أيام"، وبعبارة يسر مبرّد، يقال: أخذ عشر يوماً، وكذلك أشهر والسنون، وقالوا: السنون والدهور عنى العمر، وأشهور عنى لسنة، والأيام وأيام كثيرة عنى السبعة، لأن العهد في الأيام أنها تدور عنى سبعة، وفي الشهور عنى اثني عشر، فتصرف بيمينه، وفي غيرها لم يوجد، فيستغرق العمر، وله أن أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة، وأقنه ثلاثة، فإذا دحيت عليه آلة التعريف استغرق الجميع، وهو اعشرة، وقالت الثلاثة: في أشهر والسنين تصرف اليمين إلى العمر. (فتح، عيني)

**عشرة** حبر المبتدأ أي من كل نوع، فلو قال: لا أكلمه الأيام أو أياماً كثيرة يقع على عشرة أيام، وكذا الواقفي. (عيني) **ومنكرها ثلاثة** أي مكر الأيام والشهور والسنين ثلاثة من كل صنف، فهو قال: "والله لا أكلم فلاناً أياماً" فهو عنى ثلاثة أيام، ولو قال: "شهوراً" فهو عنى ثلاثة أشهر، ولو قال: "سنين" فهو عنى ثلاث سنين بالإجماع، لأنه لجمع مكر، وأقل الجمع ثلاثة ما لم يوصف بالكثرة، فيتناول الأقل لتيقن به. [مر الحقائق: ١/ ٣٦٢] (فتح)

## باب اليمين في الطلاق والعتاق

أي في بيان أحكامه

إن ولدت فأنت كذا <sup>ولداً</sup> حنث بالميت، بخلاف "فهو حرٌّ". أول عبدٍ أملكه فهو حرٌّ <sup>أي طالق أو حرة</sup> فملك عبداً عتق، ولو ملك عبيدين معاً ثم آخر لا يعتق واحداً منهم، ولو زاد ..... <sup>واحداً</sup> <sup>أي أحدهما</sup> <sup>أي لم يملك عبداً آخر</sup>

**حنث بالميت** [ أي بالولد الميت، والأصل فيه أن الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه. (ط، عيني) ] أي إذا قال لامرأته أو أمته: إن ولدت فأنت طالق أو حرة، يحنث أي يطلق امرأته أو تعتق أمته بابود الميت، يعني إذا ولدت ولداً ميتاً؛ لأنه ولد حقيقة وعرفاً، ويعتبر به شرعاً بدليل أن العدة تقضي به، وتصير به نساء، وتصير به الأمة أم ولده، وترجى شفاعة يوم القيامة، وكذا لو كان سقطاً استبان بعض خلقه، فإن في الحديث يصل السقط محطناً على باب الجنة حتى يدخل أبواه الجنة، يروى باهمز أي المتفحيط به من الامتلاء من العصب، وبغير الهمز أي المتعصب المستبطن للشيء. (فتح، عيني)

**خلاف** أي خلاف ما إذا قال للأمة: إن ولدت ولداً فهو حر حيث يشترط أن يكون حياً. (عيني) **فهو حر** أي إذا قال لأمته: إن ولدت ولداً فالولد حر فودت ميتاً، لا يحنث ولكن تبقى اليمين عند أي حنيفة، حتى إذا ولدت آخر حياً عتق الحي عنده، وعندهما: لا يعتق واحد منهما؛ لتحقيق الشرط بولادة الميت، فتحل اليمين لا إخراجاً؛ لأن الميت ليس بمحل لحرية، وله أن الشرط ليس إلا الولد الحي؛ لأن الولد إن كان مصقاً في النطق لكانه تقيد بوصف الحياة دلالة؛ لأنه قصد إثبات الحرية له جراً، والميت ليس بمحل لها؛ لأنها حكم تظهر في دفع تسلط الغير وهو الرق، وهذه القوة لا تثبت في الميت، فيتقيد بوصف الحياة، وعنى هذا الخلاف لو قال: أول ولد تلديه فهو حر، فإنه يتقيد عنده بوصف الحياة لمحل الحرية جراً المولود حتى لو ولدت ميتاً ثم آخر حياً عتق الحي، وعندهما: لا يعتق. [رمز الحقائق: ٣٦٢/١] (مستخلص)

**فملك عبداً عتق**. أي من قال: "أول عبد أملكه فهو حر" فملك عبداً واحداً، عتق هذا المملوك؛ لأن الأول اسم لفرد سابق لا يشاركه غيره في اسمه ومعناه، وقد وجد فيه هذا المعنى، فيعتق، وقوله: "ولو ملك عبيدين معاً" أي اشتراهما في عقد واحد أو جاء في ملكه محتمعين ثم ملك آخر، لا يعتق واحد منهما؛ لأن الأولين وإن كانا سابقين لكليهما ليسا بفردين، والعبد الثالث وإن كان فرداً إلا أنه غير سابق، وقد كان الشرط كون الأول فرداً سابقاً فلم يوجد. (مستخلص، فتح) **واحد مهم** أي من العبيد الثلاثة؛ لعدم وجود الشرط وهو الفردية في العبيدين ولا في ما اشتراه بعدهما لعدم السبق. (عيني)

**ولو راد إلح**: أي لو راد الخالف على كلامه الأول لفظة "وحده" بأن قال: "أول عبد أملكه وحده فهو حر"، فاشترى عبيدين معاً، ثم اشترى آخر بعدهما عتق الثالث؛ لأنه يراد به الانفراد في حانة الشراء؛ لأن وحده لمحل، =

وحده عتق الثالث، ولو قال: آخر عبدٍ أملكه فهو حرٌّ، فملك عبدًا فعبداً فمات <sup>أي الخالف</sup>

### عتق الآخر .....

= يقال: جاء زيد وحده أي مفرداً، فيشترط مفرده في حالة شراء، ولم يسبقه أحد هذه الصفة فكان أولاً. ولو قال: واحداً موضع "وحده" لا يعتق الثالث؛ لأن وحده يقتضي الافراد في الفعل المنفرد به ولا يقتضي الافراد في ابدان، وواحداً يقتضي الافراد في الذات، بظهر ذلك في قوله: "ما في الدار رجل واحد، وما في ديار رجل وحده"، فإنه إذا كان فيها رجلان كان الأول كاذباً والثاني صادقاً.

ولو قال: أول عبد أملكه فهو حر، فملك عبدًا وصنف العبد الكامل؛ لأن نصف العبد ليس بعد، فلم يشاركه في اسمه، فلا تقطع عنه وصف الأوبة والفردية كما لو ملك معه ثوباً أو حوه، بخلاف ما إذا قال: أول كره أملكه فهو هدي، فملك كراً ونصف كره حيث لا يرميه شيء؛ لأن النصف يراحم الكل في الكميات والمنوربات؛ لأنه بالنسبة بصير شيئاً واحداً بخلاف الثياب والعبيد. [رمر الحقائق: ١ ٣٦٣] وحده بأن قال:

أول عبد أملكه وحده فهو حر. (عيني) **عق الثالث** أي الذي اشتراه بعدهما لافرده في حالة الشراء. (عيني) **فمات عق الآخر** أي لو قال: آخر عبد أملكه فهو حر، واشترى عبداً ثم اشترى عبداً آخر فمات الخالف، عتق العبد لآخر اتفاقاً، لأن الآخر سمى مفرد لاحق لا يشاركه غيره من جنسه والعبد لآخر كدلت فيعتق، لكن الاختلاف في ابتداء عتقه، فقوله: 'أمد منك' أي عتق من حين ملكه الخالف بعني من وقت الشراء عبد أبي حنيفة حتى يعتق عتقه من جميع ما إن كان اشتراه في صحته، وعندهما يعتق مقتصرأ على حالة موت، فيعتق من الثلث سواء كان شراؤه في الصحة أو المرض؛ لأن الأخيرة تثبت بعدم شراء غيره بعده.

وإنما يشت العبد بموت، فيقتصر اعتق على وقت الموت، ولأن الأخيرة تثبت بثاني كما اشتراه، إلا أن هذه الصفة تعرض الروا: لاحتتمال شراء غيره، فإذا مات ما يوحد ما يبطل صفة الأخيرة، فكان بالموت معروفاً لوجود شرط لأحرية لا موحداً به، فتبين أنه كان حرّاً عند الشراء، فعق من ذلك الوقت، وعلى هذا الخلاف ما إذا قال: حر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً، يقع عند الموت عندهما، وترث تخكم أنه حر، ولها مهر واحد، وعليها العدة لأبعد الأجلين من عدة النفاق والوفاء، وإن كان النفاق رجعيأ بأن لم يقل: 'ثلاثاً' فعليها عدة الوفاة واحد، وعنده يقع من حين تزوجها، فإن كان دحلها فيها مهر ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالنفاق قبل الدخول، وعندها ما يخص بلا حداد، ولا ترث منه. [رمر الحقائق: ١ ٣٦٣] (مستحسن)

واعلم أنه وقع في نسخة شرح ملا مسكين عبارة المتن هكذا: 'ولو قال: آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبداً لم يعتق، ولو اشترى عبداً ثم اشترى عبداً فمات' إلخ والمعنى أن الخالف إذا ملك عبداً فقط ومات بعد ذلك لم يعتق هذا العبد؛ لأن الآخر اسمه مفرد لاحق، ولاحق من يكون له سابق، ولا سابق لهذا العبد، فلا يكون لاحقاً، فلا يعتق. (محشي)

مذ ملك، كل عبد بشرني بكذا فهو حر، فبشره ثلاثة متفرقون عتق الأول، وإن  
 أي لو قال رخص: كل إلح  
 أي لا يصح الكفارة  
 أي لو قال رخص: كل إلح  
 أي لا يصح الكفارة  
 بشروه معاً عتقوا، وصح شراء أبيه للكفارة، لا شراء من حلف بعته، .....  
 كلهم لتحقق البشارة من الجميع وكذا كل ذي رحم محرم

**مد ملك** أي من حين ملك وهو وقت الشراء، حتى اعتبر من جميع المال لو اشتراه في الصحة. (عيني)  
**بكدا**. أي قدومه يريد مثلاً السفر أو عافية مريضه. (عيني) **عتق الأول** إذا قل: كل عبد بشرني بكذا فهو حر،  
 فبشره ثلاثة، واحد بعد واحد عتق المشر الأول؛ لتحقق البشارة منه دون الباقي؛ لأن البشارة عرفاً اسم لحر سار  
 ليس للمبشر به علم، ويشترط كون الخبر صادقاً وقد حصل ذلك بالأول، بخلاف الخبر حيث لا يشترط عدم العلم  
 به حتى لو قال: من أخبرني بقدم فلان فهو حر، فأخبره ثلاثة متفرقون عتقوا، بشرط أن يكون خبر صادقاً،  
 والبشارة تكون بكتابة ورسالة كما يكون الخبر بهما، وروي أنه ... مر بأبن مسعود ... وهو يقرأ القرآن ومعه  
 أبو بكر ... فقال ... من ... فبشره ... فأخبره بذلك أبو بكر ... ثم عمر ...  
 فكان ابن مسعود يقول: بشرني أبو بكر، وأخبرني عمر. (عيني، فتح) **وإن بشروه معاً** أي إن بشر  
 العبيد الثلاثة المولى بذلك. (عيني)

**عتقوا** لأن البشارة تحققت من الكل على المعنى الذي سبق، وقد قال الله تعالى: **هـ سَأَوْهُ بَغْلَامَ غَنِيمٍ**  
 (الدرجات ٢٨)، فدل على أنه يتحقق البشارة من الجماعة، ولو قال: عتيت واحداً لم يدين في القضاء، بل فيما يسه  
 وبين الله تعالى، فيختار منهم من شاء، فيمضي عتقه ويمسك البقية. (مستخلص، فتح)  
**للكفارة**. [بأن كانت عليه كفارة صوم مثلاً فاشترى أباه العبد لذلك. (عيني)] أي كفارة يمينه، ومثلها كفارة  
 الظهار والصوم والقتل، كان الأليق بهذه المسألة مع ما بعدها فصل الكفارة، وأشار بالشراء إلى أنه لا يحرره عنها  
 بالإرث؛ لأنه يثبت فيه الملك بلا اختياره، فلا تتصور اليمة فيه، وصورة المسألة أنه كانت عليه كفارة يمين أو  
 صوم أو غيرهما، فاشترى أباه العبد لذلك، يصح ويجزئ عن الكفارة.

وقال رفر والشافعي: لا يجوز، والأصل فيه أن النية إذا قارنت علة العتق ورق المعنى كامل، صح التكفير، وإلا  
 فلا، فعندهما: علة العتق القراءة، فانية لم تتصل بها فلا يصح. وعندنا: شراء القريب بعتاق، قال ... لا يحل  
 ... لأن حده ... فيسره فعندنا ... رواه الجماعة غير البخاري، أي يعتقد بذلك الشراء؛ لأنه لا يحتاج  
 للعتق إلى شيء آخر، وقد اقترنت النية به، فوجب القول بجواره. [رمر: أحقاقق: ١ ٣٦٤] (فتح)

**لا شراء إلح** أن قال لعبد غيره: إن اشتريتك فأنت حر، فاشتراه ناوياً به العتق عن كفارته، فإنه لا يجزئه عن  
 الكفارة؛ لأن هذه النية يشترط قرائها نعمة العتق وهي اليمين، والفرص أنه لم يبوعد التكلم بل عند مباشرة الشراء،  
 فيعتق ولا يجزئ عن الكفارة. (عيني، فتح) **من حلف بعته**: أن قال لعبد غيره: إن اشتريتك فأنت حر، فاشتراه  
 ناوياً عن التكفير، فإنه لا يجزئه. (عيني)



**وأم ولده. إن تسريت أمة فهي حرّة صحّ لو في ملكه، وإلا لا. كلّ مملوك لي فهو**  
أي تلك الأمة أي كلامه أي لو كانت الأمة

**وأم ولد** [أي لا يصح أيضاً شراء أم ولده للكفارة. (عيني)] عصف على قوله: 'من حلف' أي ولا يصح شراء أم ولده أيضاً عن التكفير بأن قال لأمة رجل ستودها بالسكاح: إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة عيني حيث يخور عن كفارته إذا اشترى؛ لأن حرثتها غير متحققة بجهة آخر. فمما يحتل الإضافة إلى اليمين وقد قارنته لبيه، وافرق بين هذه المسألة وبين مسألة العبد المحبوف عليه بعثقه أن في مسألة العبد قد حلف بعثقه مصقفاً، وفي مسألة القنة وأم الولد قد حلف بعثقهما عن كفارة يمين. (مستخلص)

**إن تسريت أمة إلح** [من تسري وهو جعل الأمة سرية بائناً. (محشي)] تسري هو اجماع؛ لأنه مشتق من السر بمعنى اجماع، وفي اشرع عبارة عن تخصيص الأمة وإسكانها ومعها من الخروج عند الطرفين، وعند أبي يوسف: عن طلب الولد مع هذه القيود، وصورة المسألة أنه لو قال رجل: إن تسريت أمة فهي حرة، يصح هذا الحلف فيما إذا كان في ملكه حارية يوم حلفه، فإذا تسراها عتقت؛ لأن اليمين انعقدت في حقها لمصادفتها للملك؛ لأن الأمة تسول المملوكة في ذلك الوقت على العموم، فإنها نكرة في سياق الشرط، وهي كالنهي. (عيني، مستخلص)

**وإلا لا** أي وإن لم تكن الحارية في ملكه وقت ايمين لا يصح انتحريه، حتى لو اشترى أمة وتسرى بها لا تعتق عدداً، وبه قالت الثلاثة، وقال زفر: تعتق؛ لأن تسري لا يصح إلا في الملك، فكان ذكر تسري ذكراً للملك كمن قال لأحسية: إن طلقته فعدي حر حتى يصير كأنه قال: إن تزوجت وصلقتك؛ لأن الطلاق لا يصح إلا في الملك، فصار ذكره ذكراً للملك، فكذا هذا.

وسا: أن اليمين بالعتق إنما يصح في الملك أو مصفاً إليه أو إلى سبه، ولم يوجد واحد منها في حقها، ومن سلمنا أن ذكر لتسري ذكر ملك اليمين لا يترتب عتقها؛ لأن الملك ثبت اقتضاء لصحة تسري، فيقدر بقدرها، ولا يظهر ثبوته في حق الحرية، وما قاله زفر لا يصح؛ لأنه لو كان كما قال لما تناوب من كان في ملكه يوم حلف؛ إذ لو كان تقدير الكلام: إن ملكك حارية وتسريت بها فهي حرة. لم يعتق من كانت في ملكه يومئذ إذا تسرى بها، وصدق الولد ليس بشرط تسري عبد الصفرين حتى لو عر عن عنها لا تكون سرية عبد أبي يوسف وتكون عدماً. والسرية باصم مسبوقة إلى السر بمعنى اجماع، وإنما صممت سبه؛ لأن الأنسية قد تعير في النسبة خاصة، وعبد لأحفش مشتق من لسرور، وقيل: مأخوذ من السري بمعنى السيد بصيرورقها سيد الخواري. (عيني، فتح، مستخلص)

**كل مملوك لي إلح** أي لو قال: كل مملوك لي فهو حر، عتق هؤلاء الأصناف الثلاثة؛ لثبوت الملك له فيهم كاملاً ورقة وبداء؛ لأن المطلق بصرف إلى الكامن، ولو قال: أردت به ارجال دون النساء، صدق ديانة لا قضاء، ولو بوى السود دون غيرهم أو النساء دون المذكور أو لعكس لا يصدق أصلاً، ولو قال: لم أؤم المديرين يصدق ديانة في رواية ولا يصدق أصلاً في أخرى. (عيني، فتح)

حر عتق عبيده وأمهات أولاده ومدبروه لا مكاتبوه. هذه طالق أو هذه طلقت  
 الأخيرة، وخير في الأوليين، وكذا العتق والإقرار.  
 أي لا يعين مذكوره حر أي رواج

ومدبروه لأن المطلق يصرف إلى الكامل، وملكه لهؤلاء كامل؛ لأنه يملكهم رقة ويداً. (عيني) لا مكاتبوه [لأن الملك غير ثابت يداً، وكذا معتق العصف إلا أن يويهما. (ط، عيني)] أي لا يعتق مكاتبوه فيما إذا قال: كل مملوك بي فهو حر إلا أن يويهم؛ لأن الملك فيهم ثابت رقة لا يداً، ولهذا لا يمتد المولى أكسابه، ولا يحل له وطء المكاتب، فاحتلت الإضافة في صورة المكاتب، فلا بد من البية عندها، وقال أحمد: يعتق مكاتبوه بدون البية. (مستخلص، معدن) هذه طالق: أي لو قال لنسوته هذه إلخ. (عيني)

طلقت الأحره الخ لأن الإيجاب الأول يتضمن كلمة 'أو' وهي لإثبات أحد المذكورين، وقد أوجبها بين الأوليين، ثم عطف الثالثة في الإيجاب الثاني وهي قوله: "وهذه على المطلقة"؛ لأن العطف للمشاركة في الحكم، فيحتص محله، فصار كما إذا قال: إحداهما طالق وهذه، طلقت الأخيرة، وله الخيار في الأوليين. يعين الطلاق في أيهما شاء، وقد عدم ذكر الحر في الإيجاب الثاني؛ لأنه لو قال: هذه طالق أو هذه، وهذه طالق أو هذا حر أو هذا وهذا حر، إن لم تطبق واحدة معينة ولم يعتق واحد بعينه بل يعبر، فإن احتار الإيجاب الأول وحده طلقت الأولى، والعبد الأول يعتق وحده، وإن احتار الثاني طلقت الأحران، وعتق العبدان الأحران. (عيني، فتح) وخير: فله أن يبين الطلاق في أيهما شاء. (عيني، ط)

وكذا العتق بأن قال لعبيده: هذا حر أو هذا وهذا، عتق الأخير، وله الخيار في الأوليين. (عيني) والاقرار بأن قال: لفلان علي ألف أو لفلان وفلان كان نصف الألف لثالث، وله الخيار في النصف الآخر يجمعه لأحد الأوليين. (عيني)

## بابُ اليمين في البيع والشراء والتزوج

أي في بيان أحكامها

## والحج والصلاة والصّوم وغيرها

كالشئ والليس والجدوس

ما يَحْتَثُ بالمباشرة لا بالأمر: البيع والشراء والإجارة والاستئجار والصلح عن

ومنه اسلم والإقالة

أي بالإتيان بنفسه

مال والقسمة والخصومة وضرب الولد، وما يَحْتَثُ بهما: .....

أي كل فعل فيه

مفسد كونه عن إقرار

**ما يَحْتَثُ** | موصولة متدّ، أي كل فعل. (مص) [أي الأفعال التي يَحْتَثُ فيها الخالف بإتيانها بنفسه لا بأمره بغير هو بيع والشراء وغيرهما، والخاص أن الفعل عني وجهين: الأول: أن يرجع حقوقه إلى العاقد، ففي مثل هذا الفعل يَحْتَثُ بنفسه، ولا يَحْتَثُ بمباشرة المأمور، ولثاني: أن يرجع حقوقه إلى المأمور، ثم يستقل منه إلى الأمر، ومن لأمر أسيع وشراء ومعصوفاتهما، فلو حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم مع الشركاء أو لا يحاصم فلاناً أو لا يصرب ولده، ففي هذه الصور هو فعل هذه الأفعال بنفسه يَحْتَثُ، ولو وكل غيره ففعل دث لم يَحْتَثُ؛ لأن صدور هذه لأشياء من الوكيل، فم يوجد شرط الحث من الخلف، وهو الإتيان بنفسه، وعد الثلاثة: يَحْتَثُ إلا عن الشافعي في الأصهر لا يَحْتَثُ، نعم! لو بوى خلفه أن لا يأمر به غيره يَحْتَثُ بالأمر أيضاً؛ لأن فيه تشديداً، وكذا يَحْتَثُ إذا كان الخالف ذا سلطان لا يتولى هذه الأمور بنفسه؛ لأنه يجمع نفسه عما يعتاده، فيحث بفعل المأمور، وبما قيد الصبح عن مال احترازاً عن الصبح عن دم عمد، فإنه من القسم الثاني كما يأتي. (مستخلص، عيني، محشي)

**لا بالأمر** أي لا يَحْتَثُ فيه بالأمر منه لغيره إذا كان ممن يباشر نفسه. (ط، عيني) **البيع** خبر المتدأ مع معطوفاته، ومنه الهبة بعوض. (ط) **الولد**: أي الكبير ذكراً كان أو أنثى. (عيني)

**وما يَحْتَثُ بهما** أي والأفعال التي يَحْتَثُ فيها بإتيانها بنفسه والأمر لغيره أي التوكيل هو اسكاح والصلاق ومعطوفاتهما، والمرد بالاسكاح التروح لا الإسكاح، فإنه لقسم الأول، فلو حلف أن لا يتزوج أو لا يصق امرأته أو لا يجاعها أو لا يعتق عبده أو لا يكاتبه أو لا يصالح عن عمد أو لا يهب أو لا يتصدق أو لا يقرض أو لا يستقرض أو لا يصرب عبده أو لا يدح شاة أو لا يبي ساء أو لا يحيط ثوبه أو لا يودع أو لا يستودع أو لا يعير أو لا يستعير أو لا يقضي الدين أو لا يقضه أو لا يكسو فلاناً أو لا يحمل هذا الشيء، يَحْتَثُ بمباشرة بنفسه وبمباشرة وكيه؛ لأن الوكيل في هذه الأشياء سفير ومعبّر، وحقوق العقد راجعة إلى الأمر لا إلى الوكيل، بخلاف الفصل الأول، فإن حقوق العقد فيه ترجع إلى العاقد، وعد الشافعي: لا يَحْتَثُ بمباشرة الوكيل؛ لأن الفعل يوجد منه حقيقة ومن الآخر حكماً، فوجد شرط الحث من الأمر من وجه دون وجه، فلا يَحْتَثُ كما في الوجه الأول، =

**النكاح والطلاق والخلع والعقّ والكتابة والصّحّ عن دم عمد والهبة والصدقة**

**والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والإيداع والاستيداع**

**والإعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل، ودخول اللام.....**

وكذا العتية والغارية

والأمة وولده الصغير

وإن لم يحسن دنت

سوء قهده بشخص أو أطلق

قبل المستعير أم لا

أي قبض الدين

= ولما: أن عرّض الخالف التوقي عن حكم العقد وحقوقه، وهذه العقود تنتقل إليه لحقوقها، فصارت مباشرة الوكيل كمباشرة في حق الأحكام وحقوق، وصار الوكيل سميّاً ومعبراً، وهذا لا يستغني عن إضافتها إليه، ولو باشرها بغير إذنه لا يعد عليه، وهذا الخلاف في النكاح والصّلاق والعقّ، ثم في هذه المسائل شيء من التفصيل، فمن حلف لا يتزوج أو لا يصدق أو لا يعتق ففعل نفسه أو وكل به غيره، حث، ولو قال: نويت مباشرة نفسي صدق ديانة لا قضاء، وإن حلف لا يصرب عبده أو لا يذبح شدة فعل نفسه أو أمر غيره، حث أيضاً، ولو قال: نويت المباشرة نفسي صدق قضاء أيضاً، والفرق أن الصّلاق وغيره فعل غير حسي، وتكتم بكلام يقضي إلى وقوع الطلاق، والأمر بذنك مثل التكتم به، فإذا نوى التكلم به بنفسه فقد نوى الخصوص في العام، فلا يصدق قضاء، وأما الضرب والذبح فأفعال حسية.

والعرص منها الإيلاء، فحقيقته عند إسناده إلى نفسه أن يفعله بنفسه، فإذا نوى الفعل بنفسه، فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق قضاء، ومر في القسم الأول من حلف لا يصرب ولده فأمر غيره بضربه، لم يحث؛ لأن منفعة ضرب الولد عائدة إلى الولد، وهو التأديب والارجار عن القبائح، فصار كمن حلف لا يصرب رجلاً حرّاً فأمر بضربه حيث لا يحث بضرب الأمور إياه؛ لأنه لا يملك صربه، فلا يصح أمره إلا أن يكون الأمر سلطاناً أو قابضاً فحينئذ يحث؛ لأهما يملكان ضرب الأحرار حداً وتعريضاً، فيملك الأمر به، ولهذا لا يجب الصمان على انصارب بأمرهما في الحد وانتعير؛ لأن فعل انصارب يضاف إليهما، بخلاف الأمر بضرب العبد في هذا القسم؛ لأن منفعة انصارب راجعة إلى المولى؛ لأنه يجري على موجب أمر مولاه ويسعى في مصالحه، فكانه فعله بنفسه، وقيد بضرب العبد؛ لأن ضرب آخر كضرب الولد الكبير، وهو من القسم الأول. (مستخص، عيني)

**الكاح:** خبر مع معطوفاته لـ "ما" الموصولة، أي كل فعل يحث فيه بالمباشرة والأمر وهو النكاح. (مص)

**والعقّ:** مطلقاً سواء كان عمال أو غيره. (مس) **دم عمد** أو عن مال عن إنكار أو سكوت (ط)

**والاستقراض:** سواء قرضه مستقرض منه أو لا. (فتح) **والاستعارة:** إن أخرج الوكيل الكلام محرج الرسالة. (فتح)

**وقضاء:** إلا إذا وكله بالقبض قبل اليمين. (فتح) **والحمل:** في غير الإحارة بأن حلف لا يحمل على هذه الدانة فأمر

غيره بالحمل عليها، ففعل حث كما هو حمل نفسه. (عيني) **ودخول اللام:** [كلام إصافي مرفوع بالاستثناء وحيره

يأتي في هذه الصفحة وهو قوله: "لاحتصاص الفعل"] وأمراد به لام الاحتصاص؛ لأنه موضوع له. وأعمد أولاً أن اللام

لا تحلو إما أن تدخل على فعل يثبت بالعقد، وتحري فيه النيابة كالبيع والشراء، أو تدخل على فعل لا يملك به، =

= ولا تحري فيه البيعة كدخول الدار وصرب الولد، أو تدخل على عين كالثوب مثلاً، فهذه ثلاثة أقسام، ففي القسم الأول تكون اللام للاحتصاص الفعل بالخوف عليه، حتى لو قال: إن بعث لك ثوباً فعبدني حر أو امرأتني ضالقة، لا بحث حتى يبيع له ثوباً بأمره؛ لأن معنى "إن بعث لك ثوباً" أي بوكالتك وأمرك، فإذا باعه بأمره، بحث سواء كان الثوب منك أو لم يكن حتى لو دس الخلوفاً عليه ثوبه، فباعه الخائف بغير علمه لا بحث، وفي القسمين الآخرين تكون اللام للاحتصاص العين بالخوف عليه حتى لو قال في القسم الثاني: إن دحلت لك داراً فعبدني حر، أو قال في القسم الثالث: إن بعث ثوباً بك فعبدني حر، لا بحث حتى تكون ائدار أو اثوب ملكاً للمخوف عليه، سواء كان أمره المخوف عليه بدت أو لم يأمره؛ ولأجل كون الحكم متحداً في القسمين الآخرين أشرك الشيخ بينهما، حيث عطف قوله: "وعلى العين" على قوله: "وعلى الدخول" كما يأتي.

وإنما كان كذلك؛ لأن اللام للاحتصاص وصعاً، وأقوى وجوهه الملك، فإذا جاورت الفعل أو حلت ملكه دون العين، إن كان ذلك الفعل من القسم الأول، وإن كان من القسم الثاني لا يفيد ملك الفعل؛ لاستحالته، ويفيد ملك العين؛ لأن معنى قوله: "إن دحلت لك داراً"؛ إن دحلت داراً ممبوكة لك، وكذلك إذا جاورت العين كما في القسم الثالث بأمر: بعث ثوباً بك أي ثوباً ممبوكة بك، فإنه يوجب ملك العين مطلقاً؛ لأن الأعيان كلها تملك. [رمز الحقائق: ٣٦٧/١]

وامراد بدخول اللام على الفعل قرها بالمخاورة، وقيداً بالام للاحتصاص احتراماً عن لام التعريف. واحاصل أن اللام إذا دحلت على فعل يحتمل البيعة كاتبع تكون لملك الفعل، وهو أن يفعله بأمره سواء كان العين ملكه أو لا، وإذا دحلت على فعل لا يحتمل البيعة كأكل الطعام أو دحلت على العين تكون في الصورتين لملك العين سواء باعه بأمره أو لا، علم أنه ثوبه أو لا، سواء قدمت اللام أو أخرت؛ لأن اللام دخل على ما لا يثبت وهو الفعل، أو على ما يثبت وهو العين، فوجب صرفها إلى ما يثبت وهو العين، وقد أمكن تأخير اللام عن العين.

وأما في الفعل الأول فكل واحد منها محتمل، فوجب الترجيح بانقرب، والمخاورة تكميل من الأفعال حتى يثبت فيها بالأمر: الهدم والقطع والقتل وصرب لزوجات والولد الصغير وتسليم الشفعة والإذن والبيعة والوقف والأصحية والخس والتعير بالنسة إلى القاضي والسيطان، والوصية والحوالة والكفالة والقضاء والشهادة والإقرار والتولية، ونظم السيد الحموي المسائل التي لا بحث فيها بفعل الوكيل؛ لأنها الأقل مشيراً إلى أنه بحث فيما عداها بفعل الوكيل فقال:

شراء وبيع قسمة وإجارة      وضرب لفرع ثم صلحك بالمال  
خصومة واستئجار مسك ختامها      وإذا المنظم زهر من فرائده لآلي

(فتح)

## على البيع والشراء والإجارة والصناعة والحياطة والبناء كان بعث لك ثوباً لاختصاص الفعل بالخوف عليه بأن كان بأمره كان ملكه أو لا، وعلى الدخول

أي بالشخص المخوف عليه أي الفعل المخوف عليه المخوف عليه

**على البيع:** أي عني ما يملك بالعقد كالبيع والشراء بأن قال: إن بعث لك ثوباً فعندي حر. (عيني) **والشراء** كأن اشتريت لك ثوباً فعندي حر. (عيني) **والإجارة:** كأن أجزت لك داراً فعندي حر. (عيني) **والصناعة:** كأن صنعت لك حائطاً فعندي حر. (عيني) **والحياطة** كأن حطت لك ثوباً فعندي حر. (عيني) **والبناء** كأن بيت لك بيتاً فعندي حر. (عيني) **كان بعث:** ذكر المصنف مثلاً واحداً، واكتفى بذكره عن بقية الأمثلة لظهورها. (عيني)

**لاختصاص الفعل:** خير لقوله: 'دخول اللام' وقد مر أن المراد بالدخول هو المحاورة لا حقيقة الدخول، والمعنى أن محاورة اللام هذه الأفعال أي البيع والشراء وغيرهما مثل أن يقول: بعث لك ثوباً أو اشتريت لك عدداً ونحوهما، فالمراد منها اختصاص هذه الأفعال بالمخوف عليه بأن يكون البيع والشراء وغيرهما خاصاً بالمخوف عليه، ولما كان هذه الأفعال مما يجري فيه النيابة فمعنى أن الخائف يكون نائباً عن المخوف عليه في هذه الأفعال، والنيابة لا يكون إلا بالأمر والوكالة، فهو قال رجل لآخر: إن بعث لك ثوباً فعندي حر، المراد منه: إن بعث بأمرك أو بوكالتك؛ لأن البيع خاص بالمخوف عليه، ويكون الخائف نائباً عنه حتى لو دس المخوف عليه ثوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم به، لم يحسب؛ لأنه لم يكن بأمر المخوف عليه ولا بوكالته. (مستخلص، محشي)

**كان ملكه:** أي سواء كان الثوب في مثل البيع والشراء والدار في مثال الإجارة. (عيني) **أو لا:** أي أو لم يكن ملكه حتى لو دس المخوف عليه ثوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم الخائف، لم يحسب؛ لأن البيع بأمره لم يوجد. (مسكين)

**وعلى الدخول:** [أي دخول اللام على ما لا يملك بالعقد بأن قال: إن دحيت لك داراً فعندي حر. (عيني)] عطف على قوله: 'على البيع' أي ودخول اللام على الدخول وانصرب ونحوهما من الأفعال التي لا تجري فيها النيابة، ولا تختص بالمخوف عليه، وأشار بهذا إلى القسم الثاني، وأشار بقوله: 'والعين' إلى القسم الثالث: أي ودخول اللام على الذات المشخصة كالثوب والدار، وهذا مستدأ، وحيره "لاختصاصه به" يعني دخول اللام على الأفعال الغير المختصة بالمخوف عليه، وعلى الذات المعنية يكون لاختصاص العين بالمخوف عليه.

مثال الأول: إن دحلت لك داراً أو أكلت لك طعاماً وغيرهما، ومثال العين: إن بعث ثوباً لك، فاللام في المثالين الأولين دخل على فعل لا يختص بالمخوف عليه، وفي المثال الثاني دخل على الشيء المعين، فهو لاختصاص هذه الأعيان بالمخوف عليه، واختصاصها به إنما يكون بكونها ملكاً له سواء كانت هذه التصرفات بأمره أو لا، أما في غير العين فلاها مما لا يجري فيه النيابة، فلا يتصور أن يكون الخائف نائباً عنه، وأما في العين فلا لالام لما دخل على العين أي كان أقرب إليه، اقتضى اختصاصه به بأن يكون في ملكه حتى لو دس المخوف عليه ثوبه في ثياب الخائف ولم يعلم به حسب؛ لوجود البيع منه في ثوب ممنوك لمخوف عليه، وكذلك إذا أكل طعامه أو دخل داره، ولا فرق في -



**والضرب والأكل والشرب والعين** كأن بعثُ ثوباً لك **لاختصاصه** به بأن كان ملكه أمره أو لا، وإن نوى غيره صدق فيما عليه. إن بعته أو ابتعته فهو حرٌّ **فَعَقْدُ** أي الخالف أي غير مقتضى صاهر كلامه أي إن اشتريته

= القسم الثاني أي الأفعال الغير المختصة بالخلوف عليه بيما إذا قال: إن أكلت طعاماً لك، وبما إذا قال: إن أكلت لك طعاماً؛ لأن ملك العين، هو المراد دون ملك الفعل، بخلاف القسم الأول كما مر. (مستحضر)  
**والضرب** أي وعلى انصرف كأن صرت لك عبدٌ فعدي حر. (عيني) **والأكل**: أي وعلى الأكل كأن أكلت لك طعاماً فعدي حر. (عيني) **والشرب**: أي وعلى الشرب كأن شربت لك ماء فعدي حر. (عيني)  
**والعين**: أي دخول الالام أيضاً على أدات معينة كالثوب مثلاً. (عيني) **لاختصاصه**: أي يكون دخول الالام في هذين القسمين لاختصاص العين بالخلوف عليه. (عيني) **بأن كان**: أي خلوف به أي اثوب وندار مثلاً. (عيني)  
**أمره**: أي سواء كان أمره بذلك أو لم يأمره حتى يو قال: إن دحمت لك، ونحسث كيف ما كان بعد أن كانت الدار منك، وكذا إن بعث ثوباً لك. (عيني)

**وإن نوى غيره إلخ**: اعلم أن في هذا الكلام صراً من العموص، فيحتمل أن يكون معناه إن نوى القسم الثاني بالأول بأن قال: إن بعث بك ثوباً فعدي حر، وقال: بويت إن بعث ثوباً لك أي مملوكاً به يصدق؛ لأنه شدد على نفسه وهو معنى قول المصنف: صدق فيما عليه، فإن كلمة 'على' يستعمل في الفرد ويصدق فيما له مع بأن باع ثوباً غير مملوك مملوك مملوك عليه بكن بأمره ثم قال: بويت انقسم اثني لا يصدق؛ لأنه يدعي عده احسث وفيه مع له، ويحتمل أن يكون هذا الكلام راجعاً إلى أول هذا السب بأن قال فيما نحسث بالمشارة لا بالأمر: بويت أن لا أمر به الغير أيضاً فيصدق؛ لأنه تشديد على نفسه، وإن الأول إشارة في الكفاية، وإن الثاني إشارة في الهداية. (مستحضر)  
**صدق فيما عليه**: أي في صورة يكون فيها تشديد على نفسه لا في صورة له فيها تخفيف. (عيني)

**إن بعته إلخ** أي لو قال رجل: إن بعث هذا العبد فهو حر، أو قال: إن اشتريت هذا العبد فهو حر، فعقد الخالف بشرط الخيار يحسث، فيعتق العبد، وقيد بالخيار؛ لأنه لو قال: إن بعته فهو حر، فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق؛ روى ملكه، وتحل اليمين، بتحقق اشترط، ونحسث بشرط الخيار؛ لوجود الشرط وهو البيع والشراء مع قيام الملك عند الإمام؛ إذ المبيع لا يخرج عن ملك السائع باشتراط الخيار له اتفاقاً، وخيار المشتري وإن مع من دحوه في ملك المشتري عنده بكن العتق معتق تنعيقه، واملق كالمنجر، ولو نجر العتق بعد انشاء بالخيار امسح الخيار، ووقع العتق، فكذلك إذا علق، وقيداً بخيار الشرط؛ لأن خيار العيب والرؤية لا يمنع زوال المبيع عن ملك البائع، وشرط الخيار للبائع مانع من زواله عن ملكه. (فتح، عيني)  
**فَعَقْدُ**: أي البائع في الأول والمشتري في الثاني.

بالختيار حث، وكذا بالفاسد والموقوف، لا بالباطل. إن لم أبع فكذا فأعتق .....  
أي بشرط الخيار

**حث** فيعتق العبد لوجود شرط العتق وهو البيع أو الشراء، ولقيام المثلث عند وجود الشرط. (عبي)  
**وكذا بالفاسد** أي من حلف لا يبيع أو لا يشتري وباع يبع فاسداً أو اشترى شراء فاسداً بحث، فإن كان الخالف بعثه هو اساع يضطر: فإن كان العبد في يد المشتري بحيث يكون صمانه على المشتري بمثل رهس أو أمانة أو عصب لا يعتق؛ لأنه كما يتم البيع يرول عن ملكه كالبيع الصحيح البات، ويسعي أن يحل اليمين، وإن كان العبد في يد البائع عتق؛ لأنه لا يرول ملكه قبل التسليم إلى المشتري، وإن كان الخالف بعثه هو المشتري فاشتره فاسداً، فإن كان في يده مضموناً عليه يعتق لدخوله في ملكه كما تم البيع، وإلا فلا يعتق؛ لعدم ملكه، وعن أبي يوسف: أنه لا يحنث بالفاسد، وإلا بما فيه خيار لأحدهما أصلاً، وبه قالت الثلاثة. [رمر احقائق: ٣٦٨/١] (فتح)

**والموقوف** أي وكذا بحث بالبيع والشراء الموقوفين في المسألة السابقة، فإن كان الناع هو الخالف، فصورة البيع اموقوف أن يقول: 'إن بعث عبد فلان فعدي حر' فباع عبد فلان بعير إجارته عتق عند الخالف لوجود شرط، وإن كان الخالف هو المشتري فصورته أن يقول: 'إن اشتريت عبداً فهو حر' فاشترى عبداً من فضولي حث بالشراء. (عبي، فتح) **لا بالبطل** أي لو قال له: 'إن بعته أو ابتعته فهو حر، فعقد البيع الباطل أو الشراء الباطل بأن داه بالميتة أو اشتراه بها لا يحنث؛ لأنه ليس ببيع وشراء حقيقة ولا حكماً حتى لا يعيد شيئاً من أحكام البيع والشراء وإن اتصل به القبض، والفرق بين الباطل والفاسد: أن أحد العوصين إذا لم يكن مالاً في دين سماوي فالبيع باطل كبيع الميتة والدم والحر، وكذا البيع بها.

وإن كان في بعض الأديان مالاً وأمكن اعتباره ثمناً فالبيع فاسد كبيع العبد بالحر، وإن تعين كونه مبيعاً فباطل أيضاً كبيع الحر بالدرهم، أو الدرهم بالحر، ولو اشترى مدرراً أو أم ولد لا يحنث، ولو قضى القاضي بجواره يحنث لحرار؛ لأن قضاءه يؤثر في إزالة المانع من اجوار، فيقتصر على وقت القضاء فيحنث حينئذ، والمكاتب كالمدر في روية، ولو حلف أن يبيع هذا الحر فباعه برّ؛ لأن البيع الصحيح لا يتصور فيه فانعقد على الباطل، وكذا لو عقد يمينه على الحرية أو أم الولد، وعن أبي يوسف في الحرية وأم الولد: ينعقد على الصحيح. (عبي، فتح)

**إن لم أبع فكذا** أي من قال: 'إن لم أبع هذا العبد فامرأته طالق فأعتق العبد أو دبره طلق امرأته وحث في يمينه؛ لأن شرط هو عدم البيع وقد تحقق؛ لغوات المحبة، فتحقق العجر عن البيع، فإن قيل: المحبة في التدبير باقية فإنه يمكن بيع المدر إذا قضى القاضي بجواره، فبنا: عند القضاء بجواره يفسح التدبير، وفوات المحبة إنما كان باعتبار بقاء التدبير واحكم لا يمتي على ما يظهر عند قضاء القاضي في المجتهادات، ولا يقال: لم يقع اليأس من بيع أم الولد بجوار أن ترتد وتلحق بدار الحرب ثم تسي وتسرق؛ لأن نقول: الخالف عقد يمينه على البيع باعتبار هذا المثلث، وذلك لا يمكن بعد هذه التصرفات؛ ولأن هذه الحالات موهومات، والأحكام لا تتن على الموهومات، فتحقق اليأس عن البيع، واما من قوله: 'أو دبر' هو التدبير المطلق؛ لأنه يمتنع به البيع. (مستخلص، فتح)

**أو دبر حنث.** **قالت: تزوجت عليّ،** فقال: كل امرأة لي طالقٌ طَلَّقَتْ المحلّة. **عليّ** <sup>لحقن لعمر</sup> المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة حج أو أعتمر ماشياً، فإن ركب أراق دماً بخلاف <sup>برمه دنت بأن حج حج</sup> <sup>دما في كنهه تعريق</sup>

**دبر** تدبيراً مصقلاً أو استولدت الأمة لو كان اليمين عيها. **قالت تزوجت عليّ** أي لو قالت امرأة تزوجها: بكحت عني، فقال الزوج في جوابها: كل امرأة لي طالق، يتناول قول لزوج المرأة أيضاً، فتطبق المحلّة أي التي حنّفت زوجها، وجه طلاقها؛ أن كلام الزوج عام، فيشمها أيضاً، وعن أبي يوسف: أنها لا تطلق؛ لأن كلامه حرج حواشاً لكلامها، فكان مصافقاً به، فكانه قال: كل امرأة لي غيرك دلالة فلا تصق، ولو بوى غير المحاطة يصدق ديانة لا قضاء عند الطرفين، ولو قالت به: تريد أن تزوج عني، فقال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، دخلت المحاصة، حتى لو أنها ثم تزوجها طلقت خلافاً لأبي يوسف [رمر الحقائق: ٣٦٩/١]

وفي "الدحيّة" الأولى أن يحكم الحال إن جرى بينهما حصومة تدل على عصبه يقع الطلاق عيها وإلا لا. (فتح) **المحلّة** أي المرأة المحلّة بكسر اللام التي حلّفت زوجها للحال. (ص، عيني)

**حج أو أعتمر الحج** أي سو قال رجل: عنيّ المشي إلى بيت الله أو عنيّ المشي إلى الكعبة، فإنه ينجح أو يعتمر في حال المشي أي يزمه حج أو عمرة ماشياً؛ لأنه معروف بهذا القول إنجاب أحد المسلمين، فصار كقوله: عنيّ حج أو عمرة؛ لما روي أن أخت عتبة بن عامر بدرت أن تمشي إلى بيت الله، فأمرها رسول الله ﷺ أن تحرم حجة أو عمرة؛ ولأن الناس تعارفوا بإنجاب حج أو العمرة بهذا اللفظ، وفي القياس: لا يرمه شيء؛ لأنه التزم المشي وهو ليس بقربة مقصودة، وجه الاستحسان ما ذكرنا.

ولا فرق بين أن يكون البادر في الكعبة أو خارجها، والمشى من بينه على الراجح لا من حيث يجرم من الميقات، وهذا إذا لم يجرم من بيته، فإن أحرم منه لزمه المشي منه اتفاقاً، وإن كان البادر مكة فيحرم من الحرم ويخرج إلى عرفات ماشياً إلى أن يصوف طواف الزيارة، وإن أراد إسقاط النذر بعمرة فيخرج للحل ويحرم منه، وكذا لو قال: عليّ المشي إلى مكة يرمه الإحرام بالحج أو العمرة لعرف. (فتح، عيني، مستخلص)

**ماشياً** أي حال كونه ماشياً من بيته لتعارف بالتزام الإحرام بهذه العبادات. (عيني، ط) **فإن ركب** أي إذا يزمه الحج أو العمرة في المسألة السابقة فله اختيار إن شاء مشى وهو أكمل، وفيه وفاء للسر، وإن شاء ركب، فإن ركب ذبح شاة؛ لأنه أدخل النقص في الحج أو العمرة؛ لأن الحج ماشياً أفضل، فإذا أتم بصعة الكمال وأداه بصعة النقصان لزم حرم النقصان، وهو الدم؛ لقوله... وكانت بدرت أن تحج ماشية، وهذا إذا ركب في كل الأفعال، ولا يرمه شيء قياساً، أما الركوب في بعضها فيتصدق بقدر ذلك من قيمة الشاة. (مستخلص، فتح، عيني)

**دماً:** أي ذبح شاة ولو في بعضه يتصدق بقدره من قيمة الشاة. (ط، عيني)

**الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم، أو الصفا والمروة. عبده حر إن**

**لم يحج العام، فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق، وحث في "لا يصوم" بصوم ساعة بنية**  
أي أو قال: على المشي إلح  
أي بأنه ضحي هذا العام  
أي حقه  
الحال  
أي حقه  
بوجود الشرط منه بالصوم

**الخروج أو الذهاب** أي لو قال: علي الخروج أو الذهاب إلى بيت الله فلا شيء عليه، وكذلك لو قال: علي المشي إلى الحرم أو المسجد الحرام، أو قال: علي المشي إلى الصفا والمروة فلا شيء عليه عند أي حيفة **لأن** التزام الحج والعمرة هذه العبارات غير متعارف، وقالا في قوله: "علي المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام" عليه حجة أو عمرة ماشياً؛ لأن الحرم والمسجد الحرام شامل لبيت، فصار ذكرهما كذكره، خلاف الصفا والمروة فإلحاقهما مفصلاً عن البيت، ولأي حيفة: أن يحج الحج أو العمرة هذه عبارة غير متعارف وحقيقة اللفظ لا تنس عن الحج والعمرة، فلا يمكن إيجانه باعتباره حقيقة اللفظ أيضاً فامتنع أصلاً، وعند الشافعي وأحمد وأشهب المالكي: يحج الحج أو العمرة في قوله: علي الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم أو علي المشي إلى الصفا والمروة. [رمز الحقائق: ٣٧٠/١] (مستخلص)

**أو الصفا** أي أو قال: علي المشي إلى الصفا والمروة حيث لا يبرمه شيء لعدم العرف. (ط، عيني)  
**عبده حر إلح** أي من قال: عبده حر إن لم أحج العام، ثم قال: حججت، وشهد شاهداً أنه صحرى العام بالكوفة لم يعتق العبد عند الشيعين، وقال محمد: يعتق؛ لأن هذه شهادة قامت على أمر معلوم، وهو التصحية، ومن ضرورته انتفاء الحج، فتحقق الشرط فاعتق، وهما: أن هذه الشهادة قامت على النفي، وشهادة شرعت بالإثبات دون النفي فلا تقبل؛ لأن المقصود من هذه الشهادة نفي الحج لا إثبات التصحية؛ لأنه لا مصاد لها، فصار كما إذا شهدا أنه لم يحج.

فإن قيل: الشهادة على النفي إنما لا تقبل إذا لم تكن مقرونة بالإثبات، أما إذا قرئت بالإثبات تقبل كشهود الإرث إذا قالوا: إن هذا وارث فلان ولا يعلم له وارثاً غيره تقبل حتى يدفع المال إلى المشهود له، والمشهود به ههنا أمر ثوبي وهو التصحية والنفي ثبت ضمناً، فيسعي أن تقبل بالطريق الأولى، قلنا: التصحية وإن كان أمراً ثوبياً لكنها بما لا تدخل تحت القضاء لعدم المطالب، فتم تكن معتبرة فمقي اسمي مقصود بخلاف الإرث. (مستخلص)  
**لم يعتق:** أي لم تقبل هذه الشهادة ولم يعتق العبد عندهما.

**وحث في لا يصوم** أي من حلف لا يصوم فنوى الصوم، وبعد صوم ساعة أفطر حث؛ لوجود شرط وهو الصوم؛ لأنه عبارة عن الكف عن المفطرات على قصد التقرب وقد وجد، ولو حلف لا يصوم صوماً أو لا يصوم يوماً، ثم صام ساعة، ثم أفطر لا يحث حتى يصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ لأن في الصورة الأولى ذكر الصوم بلفظ المصدر فيصرف إلى الكامل، وفي الصورة الثانية ذكر يوماً، وهو تصريح في تقديره باليوم، فيحث بصوم يوم كامل وهو الصوم لغة وشرعاً. (مستخلص، عيني)

وفي "صوماً أو يوماً" بيوم، وفي "لا يصلي" بركة، وفي "صلاة" بشفع. إن لبست

من غزلك فهو هدي فملكك قطناً فغزلته ونسج ولبس فهو هدي، ولبس خاتم ذهب

وفي لا يصلي بركة [أي يحث بركة إذا قيدها بالسجدة] أي لو حلف لا يصلي، فصلى ركعة حث إذا قيدها بالسجدة ولا يحث ما لم يقيد بها؛ لأن الركعة هي الجامعة لأركان الصلاة، والقياس أن يحث بالافتتاح اعتباراً بالشروع في الصوم، وجه الاستحسان أن الصلاة عبارة عن أركان محتفة، فما لم يأت بجميعها لا تسمى صلاة، بخلاف الصوم، لأنه ركن واحد وهو الإمساك عن المفطرات سية التقرب، فالشارع فيه يسمى فاعلاً، ثم بالإفطار بعد ذلك لا يرتفع الحث؛ لأن الإمساك المستمر تكرار، وتكرار الفعل انحطت عليه ليس بشرط في الحث، ثم قيل: يحث نفس السجدة، وقيل: برفع الرأس منها، (مستخلص، عيني، فتح)

وفي صلاة بشفع أي لو حلف لا يصلي صلاة يحث إذا صلى ركعتين؛ لأن الصلاة المطلقة تنصرف إلى الكامل، وهي الصلاة المعتدلة شرعاً، وأقبح ركعتان؛ لهنى النبي ﷺ عن التبرأ أي الركعة الواحدة، وعدد الشافعي وأحمد في رواية: يحث بركة، وعدد أي يوسف: إنما يحث بإتمام الشفع والنعوذ قدر التشهد. (مستخلص، مسكين، عيني) إن لست من عرلث إلخ [أي لو قال رجل لامرأته: إن لست بخ، (عيني)] المراد من اهدي التصديق له بمكة؛ لأن اهدي اسم لما يهدي إلى مكة، أي من حلف لامرأته إن لبست من معرولث فهو هدي، فاشترى قطعاً فعزلته المرأة ونسج ثوباً ففسه فهو هدي عند أي حبيفة.

وقال: ليس عليه أن يهدي حتى تغرب من قطر كان في مكنه يوم حلف؛ لأن الدر إنما يصح في امسك أو مصافاً إلى سب الملك، ولم يوجد؛ لأن اللبس ليس من أسباب الملك؛ إذ قد يلبس عارية، وكذلك عرل المرأة ليس من أسباب ملك الروح؛ لأنها قد تعزل من قصها، ولأي حبيفة: أن عرل المرأة عادة يكون من قص الروح، والمعتاد هو المراد، ألا ترى أن الزوج لو اشترى قطعاً فعزلته ونسجته بغير إذنه يكون انسوح لروح، فثبت أن عرل المرأة سب لشئ ملك الروح في المعرول، وقوله: 'وسح' يروى مجهولاً، وفي 'اهدية': 'فسحه' بصيغة المعلوم، وهذا إيماء إلى أنه لا فرق بينهما إذا نسجه الروح أو نسجت المرأة، وأفاد بقوله: 'فملك' أنه لو كان القطع ممكناً له وقت الحلف فعزلته ولبس الروح الثوب، فإنه هدي بالإجماع. (مستخلص، فتح)

ولس خاتم ذهب متداً وخبره: "لس حلي" أي من حلف لا يلبس حلياً، فلبس خاتم ذهب بفتح التاء وكسرهما حث؛ لأنها حلي؛ ولهذا لا يخل استعماله للرجاء، وقوله: 'أو عقد لؤلؤ' فمذكور هنا على الإطلاق وهو قولهما، فيحث إذا قال: لا يلبس حلياً فلبس؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا﴾ (النحل: ١٤)، وإنما يستخرج من سحر البؤلؤ، وعدد أي حبيفة: لا يحث بلبس مطلقاً؛ لأنه لا يتحلى به عرفاً إلا مرصعاً، ومنى الأيمان على العرف، وسمي حلية في الآية محاراً، وقيل: هذا اختلاف عصر و زمان، وعلى هذا الخلاف إذا لبس عقداً من زبرجد أو زمرد غير مرصع، والفتوى على قولهما، (مستخلص، عيني)

**أو عقد لؤلؤ لبس حلي لا خاتم فضة. لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو**  
 حصير، أو لا ينام على هذا الفراش، فجعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه، أو لا يجلس  
 على هذا السرير فجعل فوقه سريراً آخر لا يحنث، ولو جعل على الفراش قراماً أو  
 على السرير بساطاً أو حصيراً حنث.

أي لو حلف لا يجلس الخ أي الخالف  
أي لو حلف  
في الصور الثلاث كلها  
أي أو جعل

**أو عقد:** بكسر العين عطف على المصاف إليه أي أو ليس عقد لؤلؤ، (عيني) **لا خاتم فضة:** أي ليس لبس حاتم  
 فضة لبس حلي حتى لو حلف لا يلبس حلياً لا يحنث بسبه؛ لأنه ليس بحلي كامل؛ لأن الحلي يستعمل لتزين  
 فقط، وخاتم الفضة يستعمل سريّة وبغير الزينة، وهذا حل لرجال، ولو كان حلياً من كل وجه لما حل، وخاتم  
 الفضة إذا صيغ على هيئة خاتم النساء بأن كان ذا فص يحنث بسبه وهو الصحيح، وقيد خاتم الفضة؛ لأن الحلحال  
 والسوار والقلادة والقرط حلي، وكذا لو كان خاتم الفضة مموهاً بذهب. [رمر الحقائق: ٣٧١/١] (فتح)  
**لا يجلس على الأرض:** ههنا ثلاث مسائل، وعدم الحث جواب في الكل، وهو قوله: "لا يحنث"، الأولى:  
 من حلف لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير لا يحنث؛ لوجود الحائل بينه وبين الأرض، وهو  
 ليس بتابع منخالف؛ لأنه لا يسمى جالساً على الأرض، بخلاف ما إذا كان الحائل ثيابه؛ لأنه تبع له فلا يصير  
 حائلاً، فهو جالس عليه لا يحنث؛ لارتفاع التبعية؛ لأن المراد الحائل المنفصل عنه ولو من حشيش  
 أو جلد، الثانية: حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً آخر، فنام عليه لا يحنث؛ لأنه مثله،  
 والشيء لا يكون تبعاً مثله، فتقطع النسبة إلى الأسفل، وقيد يكون الفراش مشرباً إليه؛ لأنه لو بكره فحلف لا ينام  
 على فراش حث بوضع الفراش على الفراش، الثالثة: حلف لا يجلس على سرير معين، فجعل فوقه سريراً آخر  
 ونام عليه لا يحنث، فإن الشيء لا يتبع مثله، ولأنه لا يعد جالساً على السرير الأسفل، وعند أبي يوسف: يحنث  
 في الثانية، وبه قال الشافعي؛ لأنه نام عليهما جميعاً. (فتح، عيني)

**لا يحنث:** هذا جواب المسائل الثلاث وقد مر تفصيلها مع وجه عدم الحث في الصفحة السابقة، فليطرقه. (عشني)  
**ولو جعل على الفراش قرام:** بكسر القاف وهو البستر الرقيق، وفي الصحاح القرام: ستر فيه رقم وقوش،  
 وكذلك المقرم والمقرمة، فهو حلف لا ينام على الفراش، فجعل على الفراش قراماً أي ملاءة ونام عليه يحنث؛ لأن  
 القرام تبع للفراش، وقوله: أو جعل على السرير بساطه أي فيما إذا حلف لا يجلس على السرير فجعل عليه  
 بساطاً أو حصيراً حث؛ لأنه يعد جالساً على السرير عادة؛ لأن الناس لا يعتادون الخوض على السرير بلا بساط  
 أو حصير، وعلى هذا لو حلف لا ينام على السطح أو الدكان أو لا يجلس، فسقط عنه فراشاً أو حصيراً فنام  
 عليه أو جلس، حث؛ لأنه يعد نائماً وجالساً عليهما عرفاً. [رمر الحقائق: ٣٧١/١] (فتح)



باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك  
أي في بيان أحكامها

أَيُّ فِي بِيَدِ أَحْكَمِهَا

إن ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عيدك <sup>أي حبله</sup> تقيد بالحياة، .....

أَيُّ حَلَلِهِ

أَيُّ لَوْ قَالَ رَجُلٌ

وغير ذلك. من قبض الديد وشم الرياح والعسل والكسوة ونحوها. **إن صرتك** أي أو قال رجل: إن صرتك فعدي حر. (عيني) **أو كسوتك** أي أو قال رجل: إن كسوتك فكذا. (عيني) **أو كلمتك** أي أو قال: إن كلمتك فكذا. (عيني) **أو دخلت**: أي أو قال: إن دخلت عليك فكذا. (عيني)

**تقيد بالحياة.** [ أي نحية اسخاط حتى يو فعل به هذه الأشياء بعد موت المحاص، م بحث؛ لأنها لا تتحقق في الميت. (عبي) ] والأصل أن ما يشارك الميت فيه الحي فاليمين تقع على الحيين، وما احتضن به الحي - وهو كل فعل يلد ويؤلم ويعم ويسر - يتقيد بالحياة، فعلى هذا لو حلف إن ضربتك فعبدي حر فهو على الضرب في حياة المحاص، فلو مات ثم ضرب لا بحث؛ لأن الضرب اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن، والإيلام لا يتحقق من الميت، وعذاب القبر بوضع حياة جديدة فيه، وعلى هذا عامة العلماء وهو الصحيح وإن احتسبوا في كيفيتها، فإن قت: إن أيوب <sup>عليه السلام</sup> أمر أن يضرب امرأته بالضغث وهو غير مؤم؛ لأنه حرمة صغيرة من حشيش أو ربحان، قت: يجوز أن يكون ذلك محتضاً به إكراماً له وتخفيفاً عليها، ولا إشكال على قول من يفسره بقصة من أعصان الشجر كما روي عن ابن عباس <sup>رضي الله عنه</sup> كذلك.

لو قال: إن كسوتك فعدي حر يرد بها التملك عند الإطلاق، فهو كمنه بعد موته لا يثبت؛ لأن الميت لا يتحقق فيه التملك، وهذا لو تبرع بكفر الميت أحد ثم أخرج الميت من القبر سبيل أو أسباع يكون الكفر لممتنع لا لورثة الميت، وكذا لو قال: إن كلمتك فعدي حر فامرأه بالكلام الإفهام وهو يتحقق في الحي دون الميت، فإن قست. قال: يقتضى بذر من المشركين: هل من هذا ما عدا. ثم حذف فقال عمر: «أتكنم الميت يا رسول الله» فقال: «لا سمع من هذا». قلت: روته عائشة **رضي**، وقالت: قال الله تعالى: «أنت لا تسمع سمعي» (سور: ٨٠)، وقال: «وإن سمع من في القبور» (فاطر: ٢٢)، وثبت فهو مختص بالميت والمعجزة له، ويجوز أن يكون ذلك لوعظ الأحياء لا على سبيل الخطاب للموتى.

وكذا لا بحث لو حلف: 'إن دخلت عييث'، فدخل عليه بعد موته؛ لأن المراد من الدخول إزياره، وانعكس فيه إكرامه وتعظيمه أو إهائته بتحقيقه؛ وهذا لو لم يقصده بالدخول بأن دخل على غيره أو لحاجة أخرى أو دخل عليه في موضع لا يجلس فيه سريارة كالمسجد والصلة لا يكون دخولاً عليه إلا إذا اعتاد الخبوس فيه سريارة، والخاص: أن هذه الأفعال مما يختص به الأحياء دون الأموات، فهذا لو حلف بهذه الأفعال يتقيد اليمين بحياة المخاطب ولا يتحقق الكل بعد الموت. (مستخلص، عيني).

**بخلاف الغسل والحمل والمسّ. لا يضرب امرأته فمداً شعرها أو خنقها أو عضها حنث.**  
 بأن حلف لا يغسل فلاناً أي لو حلف رجل أو نعه أي عصر حلقها

**إن لم أقتل فلاناً فكذا وهو ميت، إن علم به حنث وإلا لا. ما دون الشهر قريب**  
 أي الخالف

**وهو وما فوقه بعيد.**  
 أي الشهر الشهر ولو إلى الموت

**بخلاف الغسل والحمل:** أي لو حلف: لا يغسل فلاناً أو لا يحميه أو لا يمسّه فعسبه أو حمّله أو مسّه بعد موته بحث؛ لأن هذه الأشياء تتحقق في الميت كما تتحقق في الحي؛ لأن الغسل هو الإصالة، والمقصود منه التطهير ويتحقق في الميت؛ لأنه يطهر بالغسل، فلو صلى عليه قبل الغسل لا يجوز فلا يبايعه الموت، والحمل أيضاً يتحقق بعد الموت، قال **ما من حمل من مسوساً**، ومس للتعظيم أو الشفقة، فيتحقق بعد الموت كما في الحي، وحاصل: أن هذه الأفعال يشارك فيه الميت والحي، فيبحث إن فعله بعد موت المحاطب. [تيسر الحقائق: ٥٢٥/٣] (عيني، فتح)

**والمس** بأن حلف لا يمسّه حيث بحث في الوجه كلها إذا فعل به دنت بعد موته ليتحقق هذه الأشياء في الميت. (عيني) **لا يضرب امرأته** أي لو حلف أن لا يضرب امرأته، ثم بعد الحلف مد شعرها أو عصر حلقها أو أحد لحمها بالأسنان، حنث؛ لأن الضرب إيلا، وهو موجود في هذه الأشياء، وعند الشافعي: لا بحث، وبه قال بعض مشايخنا؛ لأنها ليست بضرب، وقيل: إذا كانت هذه الأشياء في حاة العصب بحث، وإن كانت في الملاعبة لا بحث؛ لأنه مزاح لا ضرب، وكذا لو تنف شعرها أو ضرها نايد أو بالسكين أو قرصها حتى لو أذاها في الملاعبة خطأ لا بحث. [رمز الحقائق: ٣٧٢/١] (فتح)

**أو عضها:** بالأسنان أو قرصها ولو بمزاحاً. (عيني) **حنث** ويشترط القصد في الضرب كالإيلا وبه يفتي. (ط)  
**إن لم أقتل فلاناً** أي إذا حلف: إن لم أقتل فلاناً فكذا، أي فامرأتي طالق، والفلان ميت، فإن كان الخالف يعلم أن فلاناً ميت حين حلف حنث في الحال؛ لانعقاد اليمين؛ لأن الله تعالى قادر على إعادة الروح فيه؛ إذ الروح لا يموت، فيمكن قتله، ثم بحث للحال؛ لعدم عادة كمسألة صعود السماء، وقوله: 'وإلا لا' أي إن لم يعلم الخالف بموته وقت الحلف لا بحث؛ لأنه عقد يمينه على إرالة الحياة القائمة فيه، ولا حياة قائمة، فيصير قياس مسألة الكور إذا لم يكن فيه ماء، ودنت لا يتصور، وهذا عند الصرفين، وعند أبي يوسف: بحث؛ لأن التصور ليس بشرط لانعقاد اليمين عنده، كما مر بيانه. [رمز الحقائق: ٣٧٢/١] (فتح)

**ما دون الشهر قريب:** والسريع كالقريب والأجل كالبعيد عند عدم الية، فأما إن نوى بقوله: "إلى قريب أو بعيد" مدة معينة فهو على ما نوى، حتى لو نوى سنة أو أكثر في القريب صحت نيته، فهو حلف ليقصير ديه إلى قريب، ببعقد يمينه على ما دون الشهر، فإن قصاه في ما دون الشهر لم بحث، وإن قصاه بعد مضي الشهر بحث، ولو عاب المخلف عليه ودفع الخالف إلى القاصي وهو المختار لفتوى. (فتح)

**بعيد:** حتى لو حلف ليقضين دينه إلى بعيد فهو الشهر وما فوقه. (عيني)

**ليقضين دينه اليوم فقضاه زيوفاً أو بنهرجة أو مستحقة برّ، ولو رصاصاً أو ستوقه**  
 أي لو حلف فلان      أي قضى الخالف الدين      في يمينه      أي لو قضاه رصاصاً

**لا، والبيع به قضاء.....**  
 الدين في عيه

**ليقصير دينه إلح** أي من حلف ليقصير دين فلان، فقضى الخالف الدين زيوفاً، مأخوذ من رافت عليه الدراهم أي صارت مردودة عليه بعش فيها، وقيل: هو ما دون السهرجة في الردة؛ لأن الريف ما يرده بيت المال، وقيل ما صرب من الدراهم في غير دار الصرب وفي غير دار السلطان، ولا يرده التجار، أو قضى الخالف سهرجة معرب سهره، والنهر الخط والبول لسمي يعني حط هذه الدراهم من العصاة أقل، وعشه أكثر، وتردها التجار يعني المستقصي مهم، ويقبها أسهل مهم، وهو أردأ من الريف، أو قضاه دراهم مستحقة بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء.

وقوله: "برّ" أي في حلفه ولا بحث؛ لأن الريف دراهم حقيقة غير أن فيه عيباً، وهو لا يعدد احسية، ولهذا لو تخور به صار مستوفياً، وكذلك السهرجة، وقض المستحق صحيح حتى لو أجاره المستحق في اصرف والسبب بعد الافتراق جار، وعند مالك - بحث في جميع ذلك، وهذه مسألة إحدى المسائل الخمس التي جمعها الربوف فيها كالجياذ.

والخاص: أن قض المستحقة صحيح، ولا يرتفع برده امر بعد ما تحقق؛ إذ ارد بعد القبض الصحيح لا يعدم القبض بل يقصه، واليمين قد انحلت قبل القبض بالرد، فقضاء هذه الأصناف من الدراهم، فوجد شرط البر، فلا بحث. (مستخلص، فتح، عيني)

**زيوفاً** أي حال كونه زيوفاً وهو جمع ريف وهو ما يأخذه التجار ويرده بيت المال ويكون بعش فيه قتيلاً. (ص، ع)  
**أو ستوقه لا** [ أي وقضاه ستوقه بفتح السين المهمة وتشديد التاء التي وسطها رصاص وهي الفارسية ستاقه، أي لا ير الخالف في يمينه؛ لأن الرصاص والستوقه ليسا من جنس الدراهم. (عيني) ] عطف على قوله: "لو رصاصاً" أي لو قضى الخالف في حلفه ليقصير دينه رصاصاً أو ستوقه لا ير في يمينه، والستوقه أردأ من السهرجة، وعن الكرخي: الستوقه عندهم ما كان الصبر أو الحاس هو الغالب الأكثر، وفي 'البوسفية': السهرجة إذا عساه الحاس م تؤخذ، وأما الستوقه فحرام أخذها؛ لأنها هلوس، وعليه أن يبقى الله إذا رضي بأخذها، فلا يعطيها لغيره بلا بيان، وقيد الستوقه بالغالب من الصبر أو الحاس؛ لأنه لو كان أكثر قصة والأقل ستوقه لا بحث؛ لأن العبرة بالغالب، ووجه عدم البر في الرصاص والستوقه أنهما ليسا من جنس الدراهم، ولو تخور بهما في الصبر والسبب لا تخور. (فتح، عيني)

**والبيع به قضاء** أي البيع الصحيح عوض الدين قضاء للدين، فمن حلف ليقصير دين فلان، فباع منه عوض دينه عبداً فقد بر في يمينه؛ لأن قضاء الدين طريقة المقاصة، وقد تحققت بمجرد البيع، واشتراط قبض المبيع في 'الجامع الصغير' وقع اتفاقاً لا أنه شرط للبر، ولو كان البيع فاسداً يشترط قبض المبيع لوقوع المقاصة؛ لأنه لا يملك في بيع الفاسد إلا بالقبض، فإذا قصه وكانت قيمته مثل الدين وقعت المقاصة وبر في يمينه. [رمر الحقائق: ٣٧٣/١] (فتح)

لا الهبة، لا يقبض دينه درهماً دون درهم، فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض كله  
أي بو حلف رجل من فلان مثلاً متعرف أي بعض الدين قبض البعض  
 متفرقاً لا بتفريق ضروري. إن كان لي مال إلا مائة أو غير أو سوى فكذا، لم يحث  
درهم أي فعيده حر مثلاً  
 بملكها أو بعضها.

لا الهبة: أي ليس هبة الدين قضاء للدين، فهو حلف ليقصير فيه فهو هبة الدائن الدين لا يكون قضاء؛ لأن  
 القضاء فعل المديون، والهبة إسقاط للدين من الطالب، فلا تتحقق المقاصة، فتسقط اليمين إذا كانت مؤقتة بإبرائه  
 قبل الوقت؛ لأن القضاء لا يتصور بعد الإبراء، وفيه خلاف أبي يوسف ساء على أصله أن تصوّر البر وقت  
 وجوبه ليس بشرط عنده، وعندهما شرط على ما مر. [رمز الحقائق: ٣٧٣/١] (فتح)

لم يحث حتى يقبض إلخ. أي بتفريق اختياري بأن قبض بعضه في أول النهار وبعضه في آخره؛ لأن شرط حثه  
 قبض الكل بوصف التفريق؛ لأنه أضاف القبض إلى دين معرف بالإضافة إلى الدائن، فيتناول كله، فما دام عند  
 المديون شيء من دينه باقياً لم يحث؛ لعدم قبض الكل، وهو الشرط، ولو قيد باليوم بأن قال: لا يقبض دينه  
 درهماً دون درهم اليوم، فقبض البعض في اليوم متفرقاً أو لم يقبض منه شيئاً لم يحث؛ لأن شرط الحث أخذ الكل  
 في اليوم متفرقاً ولم يوجد، ولو قال: إن قبضت من ديني درهماً دون درهم حث، والفرق أن شرط الحث هنا  
 قبض البعض متفرقاً وفي الأول قبض الكل بصفة التفريق، إذا أخذ الكل مجتمعاً أو قص البعض متفرقاً لم يحث  
 لانعدام شرط الحث. [رمز الحقائق: ٣٧٤/١] (فتح)

لا بتفريق ضروري: أي لا يحث إذا قبض الدين متفرقاً بتفريق ضروري وهو أن يقضه في ورتين أو وربات،  
 ولم يعمل عملاً آخر بين وربات؛ لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة، واحدة فيصير هذا القدر مستثنى منها، فإذا  
 لم يتشاغل إلا بعمل الوزن كانت الوزنات كورة واحدة؛ لأن المجلس جامع للمتفرقات، بخلاف ما لو تشاغل  
 بعمل آخر؛ لأن به يختلف مجلس القبض، فبحث، خلافاً لروى في التفريق الضروري. (فتح، عيني)  
 إن كان لي مال: أي ولو قال: إن كان إلخ. (عيني) أو غير: أي أو قال غير مائة درهم فحدف المضاف إليه  
 وبني المضاف على الضم. (عيني)

لم يحث بملكها إلخ: [أي بملك المائة تمامها. (عيني)] أي من قال: "إن كان لي مال إلا مائة درهم أو غير  
 مائة أو سوى مائة فعبيدي حر" فلم يملك إلا مائة أو خمسين، لم يحث؛ لأن المراد في العرف بقي ما راد على  
 المائة؛ لأن استثناء المائة استثناءها بجميع أجزائها، فشرط حثه ملك الزيادة على المائة ولم يوجد، و"غير"  
 و"سوى" أداة الاستثناء مثل "إلا"، ويشترط في الزيادة أن تكون من جنس مال الزكاة كالدنانير وعروض التجارة  
 والسواثم، ولو كان له عروض وضياع ودور لغير التجارة زائداً على المائة لم يحث. (فتح، مستخلص، عيني)  
 أو بعضها: أي أو يملك بعض المائة وهو ما دون المائة؛ لأن شرط حثه ملك الزيادة على المائة. (عيني)

لا يفعل كذا تركه أبداً. ليفعلنه برّ بجمرة. ولو حلفه وال ليفعلمنه بكل داعر يدخل

الداعر ليفعلمنه المحبوب الوابي

البلد تقيد بقيام ولايته. برّ بالهبة بلا قبول

أي قول موهوب له عدد

أي حلفه

لا يفعل كذا الخ أي من حلف لا يفعل كذا، مثلاً: لا يأكل الحبوب فعليه أن يتركه أبداً؛ لأن الفعل يقتضي مصدرًا مكرراً، والكرة في الهي تعم، فيتناول فرداً شائعاً في حسبه، فلو فعل مرة حث، وينتهي اليمين حتى لو فعل ثانياً لم يحث إلا في كنهها. (فتح، عيني) **تركه أبداً** أي على الخالف أن يترك ذلك الفعل لدوام. (عيني)

**ليفعلمنه برّ بجمرة** [أي برّ في يمينه بفعل محبوف عليه مرة واحدة. (عيني)] أي من حلف ليفعلمنه كذا فعليه مرة واحدة برّ في يمينه؛ لأن الملتزم فعل واحد غير معين؛ لأنه بكرة في موضع الإثبات فيختص، وإذا لم يفعله في عمره يحث في آخر جزء من أجزاء حياته؛ لموات محل الفعل، خلافاً لأبي يوسف، ويرى بأي فعل نسبياً كان أو مكرهاً أو بصريق التوكيل فيما تجري فيه الحياة، وهذا إذا كانت اليمين مصفة، وإن كانت موقفة بوقت ولم يفعل فيه يحث بمضي الوقت إن كان الإمكان باقياً في آخر الوقت، ولا يحث إن مضى بآن وقع لئأس. [رمز الحقائق: ١/ ٣٧٤] (مستخلص) **ولو حلفه**: بتشديد اللام أي لو حلف رجلاً. (عيني)

**وال** أي متوحي أمر بده. (عيني) **بكل داعر** بأداء المهمة أي مفسد حيث. (عيني)

**تقيد بقيام الخ** أي لو حلف الوابي رجلاً ليفعلمنه بكل مفسد دخل البلد فاليمين يتقيد حال ولاية المحلف؛ لأن المقصود منه دفع شره بالمسيبة، وبعد روال الولاية لا فائدة في الإعلام، وروال الولاية يكون بالموت، وكذا بالعرى في صاهر الرواية، فإذا رالت الولاية رفعت اليمين، وفي رواية عن أبي يوسف وأحمد وقول الشافعي لا يختص الإعلام بقيام ولايته، فيجب على المستحلف الرفع إلى الوابي بعد العرى؛ لأنه مفيد في الحملة؛ لاحتمال أنه يورث ثاباً فيؤدب الداعر، وحده صاهر الرواية: أن هذا الاحتمال موهوم فلا ينتهي عليه الحكم.

وعن أبي يوسف بطل الرفع بموته لا بعره، ثم إن الخالف لو علم الداعر ولم يعلمه، لم يحث إلا إذا مات هو أو الخلف أو عرل؛ لأنه لا يحث في اليمين لمطلقة بمجرد الترك بل بالئأس عن الفعل، والداعر بالمهمتين هو المفسد من قوطم: عود داعر أي كثير الدخان. (عيني، مستخلص) وقار في الفتح: إن مسح امرئ احتلف فوق في بعضها ليفعلمنه بكل داعر دخل البلد، وفي البعض لم يذكر قوله: 'دخل البلد'، وشرح ابريليني ومسكين وعيني على هذه السحرة، وهذا قال الربيعي: إن قوله: 'يفعلمنه بكل داعر' ليس على طاهره؛ لأنه لا يمكنه أن يعلم بكل داعر في الدنيا، وإنما مراده: كل داعر يعرفه أو في بده أو دخل البلد.

**بر**: أي لو حلف أن يهب عبده لفلان يبر في يمينه بمجرد قوله: وهبت له. (عيني)

**برّ بالهبة بلا قبول**: أي لو حلف أن يهب عبده لفلان فوهبه له ولم يقبل الموهوب له برّ في يمينه بمجرد قوله: 'وهبت له'، ولو حلف أن لا يهب فوهبه له ولم يقبل، لم يحث إجماعاً إن كان الموهوب له عائلاً؛ لأن حصرة =

**بخلاف البيع.** لا يشتم ريحاناً لا يحث بشم ورد <sup>أي لو حلف شخص</sup> وياسمين <sup>بكسر السين أي اسم البنفسج</sup> والبنفسج، والورد على الورق. حلف لا يتزوج فزوجه فضولي وأجاز بالقول حث، ..... <sup>رجل امرأة الخائف</sup>

= الموهوب له شرط حثه، وإن كان حاصراً حث استحساناً، وقال رمز في قول: لا يحث ما لم يقبل، وفي قول: ما لم يقبل ولم يقض. والعارية والصدقة والإقرار والوصية كاهية، وقوله: "خلاف البيع" أي خلاف ما لو حلف أن يبيع عبده من فلان فقال له: "نعت عبدي منك" فلم يقبل لا ير في يمينه؛ لأن اهبة تميمك بلا عوض، فيتم بالواهب، واقبول شرط ثبوت احكم، وهو المثلث، وشرط احث اهبة لا حكمها، خلاف البيع؛ لأنه تميمك من اجابسين فلا يتم الإهام، ونظير البيع الإجارة والصرف والسلم والرهن والكاح والحلع، ويحث بالفاسد من البيع والهبه. [رمز الحقائق: ٣٧٥/١] (فتح)

**خلاف البيع** حيث لا يرأ فيه بلا قول. (عبي) **لا يحث بشم ورد إلخ** أي من حلف لا يشتم ريحاناً فشتم ورداً أو ياسميناً لم يحث؛ لأن الريحان اسم لساق لا ساق له، وله رائحة مستندة عرفاً، قال تعالى: **هـ حَـلِفْهُ سَجَـةً** **سجـة** (برحمته)، ثم قال: **هـ حَـلِفْهُ نَعْفَـةً** **نعفة** (برحمته)، فقد جعل الريحان غير الشجر، فعرفاً أن ماله ساق شجر وما لا ساق له ريحان، ولورد والياسمين ساق، وليس لهما رائحة مستندة، وبما الرائحة الطيبة لهرهما لا هما، فأشبهها التفاح والسفرجل، وفي "المبسوط": يحث بشم آس وما أشبه من الريحان. (عبي، مستحسن)

**والبنفسج والورد إلخ** حتى لو حلف لا يشتري سفسجاً أو ورداً فاشترى ورقهما يحث، وهذا في العدد باتفاق الروايات؛ لأنه حقيقة في الورق وفي العرف أيضاً، فكان العرف مقرراً للوقوع على الحقيقة، وأما في السفسج فيقع على الورق في عرف أهل بغداد، وأما في عرف أهل الكوفة فيقع على دهنه، فإنه إذا أطلق يراد به الدهن، ويسمى بانه بائع البنفسج، وهو رواية الجامع الصغير أيضاً، قلت: هذا شيء يتي على العرف، وقال الريلي: الياسمين قياس الورد لا يتناول الدهن؛ لأن دهنه يسمى رسقاً لا ياسميناً.

وهذا غير صحيح؛ لأن الزبق اسم لهر مشهور، وفي أرض الشام منه كثير، وهو ورق أبيض وأصفر عني غصن مستدق له رائحة دكية، ويعمل منه الدهن، ويسمى دهن الزبق، وكذا الحناء تناول الورق، هذا إذا لم يكن له نية، وفي "الكافي": الحناء في عرفنا تقع على المدقوق. [رمز الحقائق: ٣٧٥/١] (فتح) ثم اعم أن في شرح 'مستخلص' وقع اسم هكذا: السفسج على الدهن والورد على الورق، ولم يساعد هذه النسخة نسخة أخرى، ولا تعرض لها أحد من الشراح غيره، فتركناها وألقينا النسخة التي هي مطابقة لأكثر نسخ المتن. (محتش)

**على الورق:** أي يقعان في اليمين على الورق في عرفنا لا على الدهن. (ط) **لا يتزوج** أي من حلف لا يتزوج امرأة، فزوجه رجل غيره بغير إده، فلع الخالف فأجار التزويج بالقول بأن قال: "قبلت أو رضيت"، حث؛ لأن الإجازة بالقول في الانتهاء كالتوكيل في الابتداء كأنه وكله ابتداءً، وعند الثلاثة: لا يحث، وهو رواية عن محمد، وقوله: "و بالفعل لا" أي وإن أجار بالفعل كسوق المهر والوطء لا يحث، والفرق بين القول والفعل: =



**وبالفعل لا. وداره بالملك والإجارة. حلف بأنه لا مال له وله دينٌ على مفلس أو**

أي واحال أنه قد كان له

أي رجل

أي دار الخلو ف عليه

مليء لم يحنث.

بالهرة أي عي لأ الدين ليس مال

— أن السكاح تصرف يختص بانقور، فإذا أجار بانقور فالحكم يشترقونه وإن لم يشتر العقد بقوله، وإذا أجاره بالفعل لم يشتر بفعله لا الحكم ولا الاعقاد، فيعدم شرط الحنث؛ وقيل: يحنث أيضاً، والمختار الأول. (عيني، مستخلص)

**بالفعل** أي لو أجار بالفعل بأن وطئها أو أعطى مهرها. (عيني) **لا** أي لا يحنث لدلالتة على إحصاء بالعقد، لا لأنه عقد. (عيني) **وداره الخ** أي من حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً مسكونة لفلان سواء كانت حنث أو إجارة أو إعارة يحنث؛ لأن المراد به المسكن عرفاً، فدخل ما يسكنه بأي سبب كان باعتبار عموم إجار لا باعتبار الجمع بين الحقيقة وإجارة؛ لأن الدار لا تعادى بعينها فكان سبب اليمين عداوة صاحبها، وفي هذا لا فرق بين المسكونة وبين مستأجرة والمستعارة، وعند الشافعي: لا يحنث إلا بالملك؛ لأن الحقيقة وهي الملك مرادة. [رمز الحقائق: ٣٧٦/١] (مستخلص)

**بالملك** أي تكون بالملك حتى لو حلف: "لا يدخل دار فلان" فدخل داراً مسكونة له حنث. (عيني)

**والإجارة** أي دارة تكون بالإجارة، وكذا بالإعارة؛ لأن المراد به المسكن عرفاً. (عيني)

**حنث ناله الخ** أي حلف بأنه لا مال لي وإحال أن له ديناً على رجل حكم بإفلاسه أو عني عي لا يحنث في حلفه؛ لأن الدين مال بالنظر إلى المال حتى وجب فيه الركاة ووصف بالنظر إلى الحنث؛ لأنه عبارة عن شعير الدمة وأنه ليس بمال، فالحنث يلزمه بالنظر إلى المال ولا يلزمه بالنظر إلى الحال، فلا يحنث بالشك، وعند الثلاثة: يحنث. [رمز الحقائق: ٣٧٦/١] واسم مهمور اللام بمعنى العني، واحاصل: أن الدين على الغير سواء كان معسراً أو موسراً وصف في الدمة لا يتصور قبضه حقيقة فلا يحنث. (فتح)

**على مفلس:** بالتشديد وهو رجل حكم القاضي بإفلاسه. (عيني)

## کتاب الحدود

## آی فی بیان احکامها

الحَدُّ: عقوبة مقدرة لله تعالى، والزنا: أي في الشرع أي معينة ومقدرة أي الموجب للحدد

**كتاب الحدود:** [وهو جمع حد وهو المنع لغة ومنه سمي البواب حداً لمنعه الناس عن الدخول والخروج. (مرمى الحقائق: ١ ٣٧٧)] المناسبة بين الكتاتيب: الأيمان والحدود: أن الحدود سبب للامتناع كما أن الأيمان سبب له إن كان الخلف على نفي الفعل، والحدود عقوبات بعضها حق الله حالصاً كحد الزنا واحمر، وبعضها مشوب بحق العباد كحد القذف، فابتدأ بالأول وقدم الأقوى منهما. (فتح)

**الحَدُّ** الفرق بين العقاب والعقوبة: أن ما يلحق الإنسان من الألم في الجناية إن كان في الآخرة يقال له: العقاب، وإن كان في الدنيا يقال له: العقوبة، وركن الحد إقامة الإمام أو نائبه، وشرطه: كون من يقام عليه من أهل الاعتدال سقيم البدن، فلا يقام على محن أو سكران، ولا على مريض وضعيف اخنقة إلا بعد الصحة، وسببه: ارتكاب كبيرة من زنا أو قذف أو شرب خمر، وحكمته: انزجار من يقام عليه.

وقيد بقوله: 'مقدرة' احترازاً عن التعرير فإنه عقوبة غير مقدرة شرعاً، وتقديره مفوض إلى رأي الحاكم، وقيد بقوله: 'مقدرة لله تعالى' احترازاً عن القصاص، فإنه شرع لشفاء الصدور، وهو حق العباد، والتقدير على أربعة أنواع: منها: ما هو لمنع الزيادة والنقصان وهو الحدود، ومنها: ما ليس بجمع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (نساء: ٣٤)، فإنه لا تعلم ماذا تكسب في هذا اليوم في الزمان الثاني، ولا في بعد عهد، ومنها: ما هو لمنع الزيادة دون النقصان، وهو خيار الشرط عند الإمام، ومنها: ما هو لمنع النقصان دون الزيادة كمدة السفر. (مستخلص، فتح) **عقوبة:** هي الأم الذي يلحق الإنسان مستحقاً على الحناية. (ف)

الله: متعلق بمحذوف أي تجب حقاً لله تعالى. (عيني) **والرنا إلخ**. الرنا بالقصر في لغة أهل الحجاز التي جاء بها القرآن قال الله تعالى: **طَوَّافُونَ** (الرأس ٣٢)، فيكتب بالياء، وبالد في لغة أهل نجد فيكتب بالألف وإنما بدأ بالكلام عليه؛ لكثرته مع ثبوت حده بالنقطعي، وقيد بقوله: "وطء في قبل" احترازاً عن الواطئة، والمراد وطء الرجل ليخرج فعل الصبي، وقوله: "حال عن مسك" احتراز عن وطء المنكوحة والممكوة، فإنه ليس بزنا، وكذا احتراز عن وطء امرأته الحائض أو أمته الحائض،

وقوله: "وشبهته" أي حال عن شبهة منك النكاح فيما إذا تروح رجل امرأة بغير شهود أو أمة بغير إذن مولاهما، وحال عن شبهة ملك اليمين فيما إذا وطئ الرجل حارية ابنه أو حارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون، فلا يتعلق الحد بوطء المجنون والصبي والمكره، ووطء غير المشتبهة كالصغيرة التي لم تبلغ حد التشهي والميتة والبهاائم، وإنما قيد باختلو عن الملك؛ لأن الوطء فيه مباح، وأما اشتراط عدم الشبهة؛ فيقوله **علاء**: **أدركه حدود** **بشبهة** **من** **سنة** **ولا بد** **في** **الوطء** **من** **مجاورة** **اختان**؛ لأن المحالطة تتحقق بذلك، وما دونه ملامسة لا تتعلق بها أحكام الوطء من الغسل وكفارة الصوم وفساد الحج وثبوت الرجعة وغيرها. (مستخص، فتح)

وطء في قبل خال عن ملك وشبهته، ويشت بشهادة أربعة بالزنا، لا بالوطء  
 في مثل من الكح في حال عن شبهة أمست  
 والجماع، فيسألهم الإمام عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية، فإن بينوه،  
 أو القاصي بعد شهادتهم

**وطء** أي وطء المكلف الصالح الناطق ولو دميماً في داره. (ط، عيني) **وتب شهادة أربعة** أي تبث المرأة عند الحاكم شهادة أربعة رجال يشهدون بلفظ الرضا؛ لأنه هو الدال على الفعل الحرام، ولا يشهدون بالوطء والجماع؛ لأهما لا يدلان على الحرام، ولأن فيهما احتمال، فلعلة وضئها فيما دون الفرج أو جامعها كذلك، واشترط الأربعة بالنص، وهو قوله تعالى: **وَشَهِدُوا بِشَهَادَتِهِمْ** (سواء ١٥)، ويقولون تعالى: **لَا يَسْمَعُ سَمْعًا وَلَا يَرَى عَيْنًا وَلَا يَعْلَمُ خَيْرًا وَلَا شَرًّا** (سور ٤)، ويقولون: **لِلَّهِ قُدْرٌ رَوْحُهُ** (سور ٢٠)، **ولا يشترط الأربعة** يتحقق معنى الستر، وهو مندوب إليه، فلا يشترط تعلم القاضي، ولا شهادة أقل من العدد المذكور، ولا شهادة النساء. واتخاذ المجلس شرط لصحة الشهادة بالرضا عندينا، حتى لو شهدوا متفرقين واحداً بعد واحد لا تقبل شهادتهم، ويجدون حد القذف حلالاً للشافعي. (مستخلص، مسكين، عيني)

**لا بالوطء** أي لا يشت سقط الوطء والجماع؛ لأحكما لا يدلان على ذلك. (ط) **فيسأله الإمام** أي إذا شهد الشهود يسأله الإمام عن خمسة أشياء: الأول: عن ماهية الرضا، والمراد منه السؤال عن داته أي حقيقته بشرعية، وهي إدخال الفرج في الفرج كما أشار إليه المصنف بقوله: 'انزنا وطء في قس'، وأعرض من هذا السؤال أن من الناس من يرمي أن كل وطء حرام فهو ربا، وليس كذلك، فإن مماسة الفرجين حرام، ولا يجب الخلد بغير الإيلاج، وكذا الوطء في الفخذ وغيره، فهذا الاحتمال يسأله عن الربا ما هو.

الثاني: يسأل عن كيفيته بأن يقول: كيف رى إكراهاً أو طوعاً؛ لأنه إذا كان بإكراه لا يجب الحد، والثالث: يسأل عن مكان الرضا بأن يقول: أين رى؛ لاحتمال أن يكون في دار الحرب، أو في عسكر أهل المعنى، فلا يجب الحد، والرابع: يسأل عن زمانه بأن يقول متى رى؛ لاحتمال تقادم عهد الرضا، أو في حال انصاف أو الخوف، فلا يجب الحد، والخامس: يسأل عن المربة بأن يقول: من رى؛ لاحتمال أنه رى بجارية ابنه، أو من له فيها ملك أو شبهة لا يقف عليها الشهود، فلا يجب عليه الحد، ووجه السؤال عن هذه الأشياء الخمسة؛ لأن النبي ﷺ استفسر ماعزاً على هذا التفصيل. (مستخلص، فتح)

**فإن يسود** [ أي إن بين الشهود الربا بعد سؤال الحاكم على الوجه المذكور. (عبي) ] القياس يقتضي جمع الضمير لعودها إلى الوجوه التي دفع السؤال عنها من إلهية ومعصوماتها، لكنه أفرد الضمير ليرجع إلى المذكور، وذكر بكلمة 'إن' وهي تذكر في أمر غير كائن؛ لأنه قل ما يثبت الربا بالنسبة، وقوله: 'كامليل في المكحلة' المليل أحشة التي يكحل بها الكحل، والمكحلة بضمتي يعي الميم والحاء وعاء الكحل، وقوله: "عدلو سرأ وجهراً" والتعديل سرأ: أن يبعث القاضي ورقة فيها أسماء الشهود وأسماء محلثهم على وجه يتمير كل منهم لمن يعرفهم، =

وقالوا: رأيناها وطئها كالميل في المكحلة، وعدلوا سراً وجهراً حكم به، وبإقراره  
 أي الرجل أي المرأة في الفرج أي وعاء الكحل الإمام بموجب الرأى بظهور الحق  
 أربعاً في مجالسه الأربعة، كلما أقر به رده، وسأله كما مر، .....  
 أي أربع مرات أي مجالس المقر المقر بالزنا القاضي

= فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة، وحاصل التعديل علانية: أن يجمع القاضي بين المركي والشاهد، فيقول: هذا هو الذي زكيت.

واحصل: أن القاضي لا يكتفي بظاهر العدالة، ولا يقضي بعينه، بخلاف سائر الحقوق احتيالياً للدرء، وقوله: "حكم به" جراء الشرط أي فإن نبوا وقالوا، حكم احاكم بموجب الرأى بشهادتهم وأقام الحد على المشهود عليه؛ لظهور الحق، ويحوز حسه إلى أن يسأل عن الشهود لا أحد الكميل؛ لأنه نوع احتياط، فلا يشرع فيما يبتني على الدرء. (مستخلص، فتح، عيني)

**وعدلوا** على صيغة المجهول أي الشهود. **وبإقراره أربعاً** عطف على قوله: "شهادة أربعة" أي وبشت الرأى أيضاً بإقرار الراي أربع مرات؛ لأنه يريد في عدد شهادته احتيالياً للدرء فيراد في عدد إقراره لذلك، وقال الشافعي: يكتفي بإقراره مرة كما في سائر الحقوق؛ لأن الإقرار مطهر، وتكرار الأول لا يعيد زيادة الظهور، بخلاف زيادة العدد في الشهود، ولما: حديث ماعز أنه **لا** أحر إقامة الحد عليه إلى أن تم إقراره أربع مرات في أربعة مجالس، فلو ظهر دونهما لما أحرها بعد ثبوت الوجوب، وبه قال مالك، وقوله: "في مجالسه" أي بمجالسه الأربعة، الضمير في 'بمجالسه' يرجع إلى المقر فهو أقر أربع مرات في مجلس واحد كان ذلك بمسئلة بإقرار واحد؛ لأن النبي **لا** طرد ماعراً في كل مرة حتى توارى نجيبان المدينة، وقال ابن أبي ليلى: لا يعتبر اختلاف المجالس، وإنما يعتبر العدد فقط، وعن أحمد كذلك. [رمز الحقائق: ٣٧٨/١] (مستخلص)

**كلما أقر به** أي كلما أقر المقر بالزنا رده القاضي وطرده؛ لأن النبي **لا** فعل كذلك، وقال عمر **لا** "اطردوا المعترفين" يعني بالزنا، وقوله: "وسأله كما مر" أي وسأل القاضي المقر بالزنا مثل ما مر في الشهادة بأن يسأله عن ماهية الزنا وكيفيته ومكانه وزمانه والمرنية، وقيل: لا يسأل عن الزمان؛ لأن تقادم العهد يجمع الشهادة دون الإقرار، والأصح أنه يسأله لاحتمال أنه رن في صباه. وهذا السؤال يكون بعد ما نظر في حال الراي، وعرف أنه صحيح العقل كما فعل **لا** ولا يكتفي بالكفاية، فإذا بين ذلك وظهر رياه سأله عن الإحصان.

فإذا قال: إنه محصن بفتح الصاد من أحصن الرجل إذا تروح وهو من الكلمات التي جاء اسم الفاعل فيها على لفظ اسم المفعول، فإن وصف الإحصان بشروطه حكم برجمه، ولا يعتبر إقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في إقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقل الشهادة عليه بذلك؛ لأنه إن كان مكرراً فقد رجع، وإن كان مقراً لا تعتبر الشهادة مع الإقرار، ولو أقر بالزنا مرتين وشهد عليه أربعة لا يحد عند أبي يوسف خلافاً لمحمد.

[رمز الحقائق: ٣٧٨/١] (فتح) **رده**. أي القاضي أو احاكم حتى يذهب ويغيب عن بصره ثم يجيء ويقر. (عيني)

**وسأله**: أي سأل القاضي المقر بالزنا بعد ما أقر أربع مرات. (ط، عيني)

فإن بينه حده، فإن رجع عن إقراره قبل الحد، أو في وسطه <sup>أي رجوع في وسط الحد</sup> خلّى سبيله.

ونذب تلقينه بلعلك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة، فإن كان <sup>أي استحب</sup> محصناً <sup>أي متزوجاً</sup> رجه في

فضاء حتى يموت، ..... مكان واسع

**فإن سببه** أي إن بين المقر ما ذكر من الشروط. (عيني) **حده** أي الإمام أو القاضي لظهور الحق. (عيني)  
**فإن رجع عن إقراره إلخ** أي فإن رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد عليه، أو في وسط إقامة الحد ولو رجوعه بالفعل كهروبه، وإنكار الإقرار رجوع كما أن إنكار الردة توبة، وقوله: "خلّى سبيله" لأن الرجوع حبر يحتمل الصدق، ولا مكذب له، فتحققت شبهة، وقال الشافعي وإن أي لبي: يحد لوجوبه بإقراره، ولا يبطل برجوعه كما إذا وجب بالشهادة، فصار كالقصاص وحد القذف، وبه قال مالك في رواية عنه، ولو ذكر لإقراره تأويلاً قبل وإلا فلا، ولما: ما مر من تحقق الشبهة، بخلاف القصاص والقذف؛ لأن فيهما تعلق حق العبد، وصاحب الحق يكذبه، وخلاف صورة الشهادة؛ لأن إنكار المشهود عليه شرط صحة ثبوت البينة. (مستخلص، فتح، عيني)

**خلّى سبيله** أي تركه ولم يحد إن كان الرجوع قبل الحد أو لم يتم الحد إن كان في وسطه. (عيني)  
**ونذب تلقينه** أي تعيهم القاضي وتعليمه المقر بأمرنا. (عيني) أي يستحب للإمام أن يعلم المقر الرجوع عن الإقرار ويقول له: لعلك لمست أو قبلت لأنه لا يحد. قال لما عر: .....  
..... قال: لا يا رسول الله قال: ..... قال: نعم، فبعد ذلك أمر برجه، رواه البخاري وأحمد وأبو داود. [مرمر الحقائق: ٣٧٨/١] فإن قيل: إنما عرض النبي ﷺ على ماعز الرجوع؛ لأنه راب في عقبه؛ لأنه كان قد جاء متعباً بالنون إلا أنه لما أصر على الإقرار ودام على مخرج العقلاء قبل ذلك الإقرار منه ثم أراش شهيته بالنسوان فقال: ..... ، قساً: بجيشه متعباً ذيل التوبة والخوف من الله لا دليل الجون، وإنما قال: ..... تلقياً لما عر لما يدرأ الحد وقد روي أن أبا بكر ..... قال لما عر بعد المرة الثالثة: إن أقررت الرابعة رحماك فثبت أن هذا العدد كان طاهراً عندهم. (مستخلص)

**بلعلك قبلت** أي بأن يقول: لعلك قبلت تلك المرأة. (عيني) **محصناً** أي الذي ثبت عليه الرنا. (عيني)  
**رجه في فضاء** أي إذا وجب الحد وكان الراي متزوجاً صر به الحاكم بالحجارة حتى يموت، ويخرجه إلى مكان واسع ليكون أقرب إلى الاعتبار، ولأنه لا أمر برجم العامدية وما عر وكأنا محصين، وأخرج ماعزاً إلى الحرة، وقيل: إلى القيع، فرجم بالحجارة حتى مات. [مرمر الحقائق: ٣٧٨/١] وقال ..... لا يحدى معه ..... رجع بعد الحد ..... والحديث في المصاييح.

[تبين الحقائق: ٥٤٩/٣] (مستخلص)

**ويبدأ الشهود به، فإن أبوا سقط، ثم الإمام، ثم الناس، ويبدأ الإمام لو مقرأً، ثم**

أي لو كان الراي بالربا

أي بالرحم

أي ثم يبدأ الإمام

أي بالرحم

**الناس، ولو غير محصن جلده** .....  
 أي أمر القاضي بجلده

**ويبدأ الشهود به** أي إذا ثبت انزيا بالشهود، والرحم على الراي فيبدأ الشهود برحمه ولو نخصاة صغيرة إلا لعذر كمرص، فيرحم نخصرتهم فدأ الشهود بالرحم شرط بدليل قوله: "فإن أبوا سقط". ولو قتله إنسان أو قفا عيه بعد الحكم بالرحم فهدر، ويسعى أن يعرر، ولو قبل القضاء بالرحم تحت القصاص في العمد، والدية في الخطأ، فيبدأ الشهود لما روي عن علي عليه السلام أنه قال حين رجم شراحة الهمدانية: إن الرحمة ستة سها رسول الله صلى الله عليه وآله. ولو كان شاهد على هذه أحد لكان أول من يرمي الشاهد، ثم يتبع شهادته حجره، لكنها أقرت فأنا أول من رماها بحجر، قال الراوي: ثم رمى الناس وأنا فيهم، ولأن الشاهد قد يتحاصر على أداء الشهادة ثم يستعظم المباشرة، فيرجع، فكان في بداية الشاهد احتيلاً لدرأ الحدود، وقال الشافعي وأبو يوسف في رواية: لا يشترط بداية الشاهد اعتباراً بالحد، قلنا: عدم اشتراط البداية في الجلد لمعنى أنه ربما يقع مهلكاً، والمهلك غير مستحق في الحد، ولا كذلك في الرحم؛ لأنه إتلاف. (مستخلص، فتح)

**فإن أبوا سقط** أي فإن أبى الشهود كلهم أو بعضهم عن البداية بالرحم سقط الرحم؛ لأن الإباء دلالة الرجوع وكذلك لو عابوا أو ماتوا أو مات بعضهم ولو بعد القضاء أو صار أعمى أو أحرس أو ارتد أو قذف فحد، وعند الثلاثة: لا يسقط الرحم، وعن أبي يوسف: إذا امتنعوا أو ماتوا أو عابوا رجم الإمام ثم الناس وإن كان الشهود مرضى لا يستطيعون أن يرموا أو مقطوعي الأيدي رجم نخصرتهم، بخلاف ما إذا قطعت أيديهم بعد الشهادة، وقوله: ثم الإمام ثم الناس لما روي عن أثر عبي عليه السلام ويقصدون بذلك مقتنه إلا أن من كان معهم دا رحم محرم منه فإنه لا يقصد مقتله. (مستخلص، فتح، عيني)

**أبوا** أي الشهود من البداءة بالرحم. (ط، عيني) **ثم الناس** أي يبدأ الناس ويصطفون كصوف الصلاة كلما رجم قوم تحووا ورجم آخرون. (عيني) **ويبدأ الإمام لو مقرأً** أي لو كان الراي مقرأً بالربا ففي رجمه يرمي الحجارة أولاً الإمام ثم الناس؛ لأنه عليه السلام رمى العامدية نخصاة مثل الحمصة، ثم قال للناس: عليه السلام. وكانت أقرت بالربا. [رمر الحقائق: ٣٧٩/١] ولأن عبياً عليه السلام رجم الهمدانية كذلك وقال: ولكنها أقرت فأنا أول من رماها بحجر كما مر. (محشي) **ثم الناس**: ويعسل ويكف ويصلى عليه. (عيني)

**ولو غير محصن** أي لو كان المشهود عليه بالربا أو المقر بالربا غير محصن أمر الإمام بجلده مائة جلدة، وللعد نصفها أي خمسين بسوط أي الآلة التي يضرب بها لا ثمرة له، وثمر السوط مستعارة من ثمرة الشجر وهي دبه وطرفه وعدبته، والمشهور في الكتب لا ثمرة له أي لا عقدة له؛ لأن كل ضربة بها تصير ضربتين، وإن كان الرجل الذي وجب عليه الحد ضعيف الحققة، فحيث عليه الهلاك إذا ضرب، يجلد جلداً خفيفاً مقدار ما يتحمله، =



مائة، ويُصَفُّ للعبد، بسوط لا ثمة له متوسطاً، وينزع عنه ثيابه، وفرق على <sup>أي مائة</sup> بدنه إلا رأسه ووجهه وفرجه، ويضرب الرجل قائماً في الحدود غير ممدود، ولا ينزع <sup>أي عصبته كنه</sup> ثيابه إلا الفرو والحشو، وتضرب جالسة، .....  
أي مائة متعلق بقوله حده أي لا عده به أي لا أي أحد والضرب أي حال كونه قائماً أي عصبته كنه أي حال كونه جالسة

= وقوله: 'متوسطاً' منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي حداً متوسطاً، وهو أن يكون بين المرح وغير المؤلم، فإن المرح يفضي إلى الهلاك، وغير المؤلم لا يحصل به الرجوع ابتداءً من الحد. [رمر الحقائق: ٣٧٩/١] (مسكين)

**مائة** أي مائة حدة؛ لقوله تعالى: **وَيَضْرِبُ الرِّجْلَ مِائَةَ حَدٍّ** (النور ٢) (عيني)

**ويصف للعبد** لأن الرق مصنف للعمة فكذلك العقوبة. (عيني) **متوسطاً** صفة لمصدر محذوف أي حده جلدًا متوسطاً بين المرح المؤلم وغير المؤلم. (عيني) **وسرع عنه ثيابه** أي يبرع ثياب الرجل الذي يجلد دون الإزالة لأن عينا . كان يأمر بالتجريد في الحدود، ولأنه أبلغ في إيصال الألم، غير أن في نزع الإزار كشف العورة ، وكذا يبرع الثياب في سائر الحدود سوى حد القذف، (مستخلص، فتح)

**وفرق على بدنه** أي يفرق الضرب على أعضائه، لأن الجمع في عصب واحد يفضي إلى التلف، والحد شرع زجرًا لا متلفاً، وقوله: 'إلا رأسه ووجهه وفرجه' أي لا يضرب رأسه ووجهه وفرجه؛ لقوله **لِيَجْلَدَ** **الْوَجْهَ وَانْدَكِيمَ** [تبيين الحقائق: ٥٥٥/٣] ولأن الرأس مجمع الحواس، والوجه مجمع المحاسن، فلو ضرب على الرأس أو الوجه فلا يؤمن من فوات شيء منها بالضرر وذلك إهلاك معني، والضرب على الفرج متلف، وقال الشافعي: يخص بالضرب ظهره، وقال أبو يوسف آخرًا. يضرب الرأس أيضاً سوطاً واحداً، وعن بعض أصحابنا. لا يضرب الصدر والبطن أيضاً؛ لأنه متلف كالرأس، وقول أبي يوسف: يضرب الرأس بسوط؛ لقول أبي بكر **أَصْرَبُوا** **الرَّأْسَ** فإن فيه شيطناً، قنًا: تأويله أنه كان مباح القتل فقد نقل أنه قال في حربي كان من دعاة الكفرة والإهلاك فيه مستحق. (مستخلص، فتح، عيني)

**ويضرب الرجل الح** في الحدود والتعزير؛ ما أخرجه عبد الرزاق عن علي **أنه قال: يضرب الرجل قائماً، والمرأة قاعدة في الحد،** وقوله: "غير ممدود" احتلف في معناه، فقيل: لا يلقى على الأرض ولا يمد رجلاه، وقيل: إن الجلاد لا يمد يده فوق رأسه للضرب، وقيل: إن الجلاد بعد ما أوقع السوط على بدن المجلود لا يمدده، والخلاف إنما هو في بيان المعنى المراد من قوله: "غير ممدود" مع اتفاقهم على كراهة كل ذلك؛ لما فيه من الزيادة على المستحق، والرجل والمرأة في ذلك سواء. (عيني، فتح)

**غير ممدود** أي حال كونه غير ملقى على الأرض. (عيني) **ولا سرع ثيابه** أي ثياب المرأة؛ لأن في ريعها كشف العورة. [رمر الحقائق: ٣٨٠/١] **إلا الفرو والحشو** لأمرهما بمعان وصول الأم إلى الجسد. (عيني)

**جالسة:** أي حال كونها جالسة؛ لأنه أستر لها. (عيني)

**ويحفر لها في الرّحم لا له، ولا يحدّ عبده إلا بإذن إمامه، وإحصان الرّحم الحرّة**  
 أي المولى أو أمته يعني إذا فرض إليه أي شرط إحصان الرّحم سبعة

**ويحفر لها في الرّحم لا له** أي يحفر حفرة لرحم المرأة إلى الصدر لا للرجل، فإنه لا يخور الحفر له، أما الحفر لها فلقول عبد الله بن بريدة عن أبيه: حفروا للعمادية إلى صدرها، وأما عدم الحفر للرجل، فلقول أبي سعيد: فواته ما حفروا لماعر، ولا أوثقاه، رواهما مسلم وأحمد وأبو داود، وإن ترك الحفر لها حار؛ لأنه لم يوجبه؛ لأنها مستورة بثيابها، والحفر أحسن؛ لأنه أستر. (عيني، فتح) **لا له** أي لا يحفر للرجل ولا يربط ولا يمسك. (ط، عيني)

**ولا يحدّ عبده إلخ** يعني ليس للمولى أن يقيم الحد على عبده إلا بإذن الإمام، وقال الشافعي: له أن يقيم عليه الحد الذي هو حالص حق الله تعالى إذا عاين السب، أو أقر عبده إذا كان المولى ممن يملك الحد بتولية الإمام بأن كان بالغا عاقلاً حراً، وإن ثبت الحد بالبينّة، فله فيه قولان، وفي حد القذف والقصاص له وجهان، وإن كان المولى مكاتباً أو ذمياً أو امرأة فليس له أن يقيم الحد على مملوكه، وبه قال مالك وأحمد؛ لقوله **لا له**. (ط، عيني) **ثانيه فسمع** أي حد من سبعة، متفق عليه؛ ولأن للمولى ولاية مطلقة عليه فإنه يملك على التصرف فيه ما لا يحد الإمام فصار كالتعزير.

ولنا: ما روي عن العبادلة الثلاثة موقوفاً ومرفوعاً: أربعة إلى الولاية: الحدود والصدقات واجتماعات والقي، وعن علي بن مثنى؛ ولأن الحد حق الله تعالى؛ لأن العرص منه إحلاء العالم عن الفساد فلا يستوفيه إلا نائب الشرع وهو الإمام أو نائبه، بخلاف التعزير؛ لأنه حق العبد ألا ترى أنه يعرر الصبي مع أن حق الشرع موضوع عنه، والمراد بما روي التسبب لمراجعة إلى الحكام لا المباشرة بغير إذن الإمام، أو يكون ذلك إداً منه للموالي بأن يقيموا الحدود عليهم، وعندنا: تحوز إقامته للمولى بإذن الإمام. (مستحسن، عيني)

**وإحصان الرّحم** قيد بإحصان الرّحم احترازاً عن إحصان القذف؛ لأن إحصان القذف أن يكون مكلفاً حراً مسلماً عفيفاً عن الزنا، وقيد بالحرية؛ لأن العبد إذا زنى لا رّحم عليه، وقيد بالتكليف أي العقل والبلوغ؛ لأن التكليف شرط أهلية العقوبة؛ إذ لا خطاب بدون العقل والبلوغ، وقيد بالإسلام؛ لأنه يؤكد اعتقاد حرمة الرنا، وهذا الشرط عندنا، وعن أبي يوسف: أن الإسلام ليس بشرط، وبه قال الشافعي وأحمد؛ لأن النبي **لا رّحم يهوديين**. ولنا: أنه كان ذلك بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد في أول ما دخل المدينة، وصار مسحاً لها.

ثم مسح الجلد في حق المحصن، والكافر ليس بمحصن؛ لقوله **لا رّحم** من **لا رّحم** فيس تحصن، وقيد بالوطء احترازاً عن البكر، فإن حده الجلد، والمراد بالوطء الإيلاج في القبل؛ لأن الواطئ في الدبر لا يرحم، وقيد بالسكاح الصحيح؛ لأن الإحصان يطلق عليه، قال تعالى: **ولا يحدّ أحسنه** (أنساء ٢٥) أي تروحن، ولأن الرّحم أفحش العقوبات، فيستدعي أغلظ الجنائيات، والحماية في الإقدام على الرنا بعد إصانة الحلال تكون أغلظ، وقيد بقوله: 'وهما بصفة الإحصان' معناه هما حالة الدخول على صفة الإحصان؛ لأنه لو دخل بالملوكة أو الكافرة =

والتكليف والإسلام والوطء بنكاح صحيح وهما بصفة الإحصان، ولا يجمع بين

جلد ورحم، وجلد ونفي، ولو غرّب بما يرى صح، .....  
 في شخص بل يرحم فقط  
 أي عدة جورها أي سياسة

أو المحبوبة أو الصبية لا يكون محصناً لعدم تكامل السعة؛ إذ الصبي يتفر عن صحة المحبوبة، وفل ما يرعب في الصبية؛ لقلة رعبتها، وكذا بالملوكة حدرًا عن رق الولد، وكذا تقل الألفة مع اختلاف الدين في الكافرة خلافًا لأبي يوسف، والأصل في هذا أن كفران العمة يتعلط عند تكاملها وتكثرها، فهذه الأشياء من حلائل السعم فتكون مرجحة عن الرنا، فعند ارتكابه مع وجود هذه السعم يجب قتله، وكذا لو كان الروح عدوًّا أو صبيًّا أو محبوبة أو كافراً وهي حرة مسيئة عاقلة باعة م تكرر محصنة. فإن قلت: كيف يتصور أن يكون الروح كافراً وامراً مسيئة؟ قلت: صورته أن يكونا كافرين فأسلمت امرأة ودخل بها الروح قبل عرض الإسلام على الروح، ولا يعتبر العلم والشرف في إحصان الرحم مع كونهما من حلائل السعم؛ لأن الشرع لم يرد باعتداهما ولا يمكن نصب لشرع بالرأي ثم المعتبر في الوطء الإيلاج على وجه يوجب العسل سواء أزل أو لم يزل (مستخلص، عيني).

**سكاح صحيح** السادس: أن يكون الوطء بالسكاح الصحيح فلا يرحم إذ وطئ سكاح فاسد أو شهوة. (عيني، مس).  
**ولا يجمع بين جلد ورحم** يعني في المحصن؛ لأنه لا يجمع بين الجلد والرحم في ماعر، ولا في العامدية، ولا في المرأة التي رى بها العسيف، بل رحمهم من غير جلد، وقالت بظاهرية: يحد ثم يرحم؛ لأن علياً جلد شراحة ثم رحمها، قلنا: هذا الفعل عنه؛ إما لأنه لم يثبت عنده إحصاؤها إلا بعد جلدتها، أو هو رأي لا يقاوم إجماع الصحابة، ولا ما ذكرنا عن رسول الله ﷺ، ولأن أحمد يعري عن العائدة؛ لأن الرحر الاعتراضي يحصل بالرحم، فيكون فيه ارتكاب أمر بلا فائدة. (مستخلص، فتح).

**وحد ونفي** يقال: نفي فلان من يده إذا أخرج أي لا يجمع في النكر بين الجلد والإخراج عن سد، وقار الشافعي: إن تمام حد غير المحصن أن يخرج بعد أخذ إلى موضع بين وبين الرابية مسيرة سفر. لقوله: .....  
 الجلد مائة، والريادة على مصق الص سح، وما رواه مسوح، ولأن في التعريب أي الإخراج تعريضاً لها على الفساد، وهذا قال عيني كفى بالنفي فتة، وعمر نفي شخصاً فارتد، وخق بدار الحرب، فحذف أن لا يفي بعده أبداً، وهذا عرف أن يفهم كان بطريق السياسة والتعريب، لا بطريق الحد؛ لأن مثل عمر لا يخلف أن لا يقيم الحد. [رمز الحقائق: ٣٨١/١] (فتح).

**ولو غرّب بما يرى صح** [أرد بالتعريب المحسن يعني لو حبس الإمام العالم العادل صاحب التدبير والرأي. (عيني، فتح)] أي لو نفي الإمام العادل مدة يرى مصلحة صح النفي سياسة، وهذا لا يختص بالرنا، بل في كل حناية رأى الإمام المصلحة في النفي فيه ذلك، والسياسة هي فعل الحاكم شيئاً مصلحة يراها وإن لم يرو بذلك الفعل دليل حري، والحكم بالسياسة شرع معنطاً إلا أنه لا دخل للقاضي فيها ولا للمفتي وهي نوعان. =

والمريض يرحم، ولا يجلد حتى يبرأ، والحامل لا تحد حتى تلد وتخرج من نفاسها لو

أي الحامس

كان حدّها الجلد.

متعلق بقوله: وتخرج من نفاسها

= سياسة طائلة فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع المظالم وتردع أهل الفساد ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية، فالشريعة توجب المصير إلى هذه السياسة أي العمل بها حائز شرعاً بالنسبة بالسلطان ونائبه إذا غلب على ظنه أن ظهور الحق يتوقف على العمل بها ولا يجوز أن يعمل بها القاصي والمفتي، وجه صحة السياسة في النفي أنه عليه السلام في الحديث، ونفي عمر رضي الله عنه بصر بن الحجاج، وكان علامةً صريحاً تقتضيه أساءه، والجمل لا يوجب النفي، ولكن فعل ذلك لمصلحة رآها، وقال في 'النهاية': المراد بالتعريب الحبس، وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه إلى إقليم آخر، ولهذا كان الحبس حداً في ابتداء الإسلام دون النفي، وحمل النفي المذكور في قطاع الطريق عليه. [رمز الحقائق: ٣٨١/١] (فتح)

**والمريض يرحم إلخ:** أي إذا زل مريض، وحده الرحم يرحم؛ لأنه مستحق الإتلاف، فلا يؤخر سبب المرض. وإن كان حده الحد لا يجلد حتى يبرأ؛ لأن الحد شرع راجعاً لا متلماً، ولهذا لا يقطع يد السارق في شدة الحر، ولا في شدة البرد؛ للإفصاء إلى الهلاك، وعند مالك في رواية وأحمد في رواية وبعض الشافعية: يضرب بحسب ما يحتمه؛ ما روي أن رجلاً ضعيفاً زنى، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال عليه السلام: صبروه حده، فقالوا: يا رسول الله! ضعيف لو ضربناه مائة سوط قتلناه، فقال عليه السلام: "خذوا عثكلاً فيه مائة شمر خ ثم اضربوه صربة واحدة"، وعندنا: إذا وقع اليأس من برئه فيقام عليه بقدر ما يطيق. (عيني، فتح)

**حتى يبرأ:** أي من مرضه؛ لأنه ليس مستحق للهلاك وكان مانعاً. (عيني) **والحامل لا تحد:** مطلقاً سواء كان حدّها الجلد أو الرجم؛ لأنه يخاف الهلاك على الولد، وله حرمة الآدمي وإن كان من الزنا؛ لعدم الحسية منه، ولما ورد من أنه عليه السلام أخر الرجم عن العامدية حتى وضعت حين أقرت بين يديه عليه السلام بأها حبلى من الزنا، وقوله: "وتخرج من نفاسها لو كان حدّها الجلد"؛ لأن النفاس نوع مرض فيستظر البرء، ولما ورد عن علي عليه السلام أنه أخر جلد الزانية حين أمره عليه السلام بمجدها، فعراها حديثه عهد بالنفاس وخاف الهلاك عليها فأحرره بذلك، فقال له عليه السلام: "حسب"، وإن كان حدّها الرجم بعد الولادة في الحال؛ لأن التأخير لأجل الولد وقد انفصل.

وعن أبي حنيفة: تفرج إن أن يستغي الولد؛ لما روي أن العامدية أتت النبي ﷺ فأقرت بالزنا وإها حبلى وأمرته أن يطهرها، فقال لها: 'دهي حتى تسدي' ثم أتته به بعد الولادة، فقال: 'دهي فأصغيه حتى يفسد' ثم أتته به بعد أن قطم، (الحديث) ولأن في التأخير صيانة الولد عن الصياغ، وهذا إذا لم يكن أحد يقوم بتربيته، ثم الحامل تحبس إلى أن تضع حملها إن كان ثبوت الحد بالبيبة، وإن كان بالإقرار لا تحبس؛ لأن الرجوع عن الإقرار جائز. (مستخص، فتح)

**الحد:** لأنه يخاف الهلاك على الولد وإن كان حدّها الرجم بعد الولادة في الحال. (عيني، مس)

## باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

أي في بيان أحكامه

**لا حد بشبهة المحل وإن ظن حرمة كوطء أمة ولده وولد ولده ومعتدة الكنايات**

أي يوجب  
دلت المحل أي كوطء الأب

**وبشبهة الفعل**

أي ولا حد أيضاً

**لا حد بشبهة المحل:** اعلم أن الشبهة نوعان: شبهة في المحل أي الموصوءة، وتسمى شبهة حكمية أي ناشية عن دليل الشرع الموجب للحل في المحل، وشبهة في الفعل، وتسمى شبهة اشتباه، واشبهة ما يشبه الثالث، وليس بثابت، فابتدأ المصنف أولاً بشبهة في المحل، والمعنى لا يجب الحد بشبهة وجدت في المحل، وقوله: 'وإن صر' أي موصوءة وإن عزم حرمة؛ لأن الشبهة إذا كانت في الموطوءة ثبت فيها امسك من وجه، فلم يبق معه اسم لربما فامتنع أحد؛ لأن الدليل المثلث للحل قائم، وإن تخلف عن إثباته حقيقة مانع فأورث شبهة، وهذا سمي هذا اسوع شبهة في المحل؛ لأنها نشأت عن دليل موجب للحل في المحل، والدليل قوله **لا حد** . **مسألة** لأب يقتضي الملك؛ لأن اللام للملك، فوطء الأب أمة ولده وإن سفل لا يوجب الحد؛ لما روي: (مستحصى، مسكين)

**ولد ولده:** أي كوطء الأب أمة ولد إلخ وإن سفل ولو ولده حيا. (ط، عيني)

**ومعتدة الكنايات:** [أي وكوطء المعتدة بالصلاق الثلاث؛ لأن حرمتها مقصوع به فلم يبق له فيها امسك. (عيني)] هذا مثار ثان لعدم الحد بشبهة المحل أي إذا وصي المطلقة طلاقاً بائناً بالكنايات في عدل لا يعد؛ لأن في لكنايات اختلاف الصحابة، فمذهب عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنها رجعية، فلا يرول امسك الروح عنها فأورث شبهة، وإن كان اختار فور علي رضي الله عنه في أن الطلاق بالكنايات بائن ولعدم الحد في شبهة المحل مسائل أخرى، منها: الحارية المبعة في حق النائع قبل التسليم؛ لأنها في صمائه ويده فتبقى الشبهة بقاء اليد وكذا البيع الفاسد قبل القبض وبعده في حق المشتري؛ لأنه ثبت له حق امسك فيها، وحارية مكاتبة وعدده المأدون له المستغرق بالدين في حق المولى؛ لأن له حقاً في كسب عبده فكان شهنه في حقه والحارية الممهوره قبل التسليم في حق الروح؛ لأن يده باقية فتبقى الشبهة، والحارية المشتركة؛ لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة. (عيني، فتح)

**وبشبهة الفعل:** وتسمى هذه الشبهة شبهة اشتباه، وهو أن يظن غير دليل الحل دليلاً أي شبهة في حق من حصل له اشتباه، فالاستناد إلى غير دليل الحل اشتباه، وضه الحل منه شبهة، فتحقق في حق من اشتبه عليه الحرمة بالحل ولم يعلم دون من لم يشتبه عليه، وعزم الحرمة كقوم سقوا خمرًا، فيجد من عزم منهم أنه خمر لا من لم يعلم، ولا بد من دعوى الظن ليتحقق الاشتباه، وهو اراد بقوله: إن صر حله، أي ادعى ظن الحل، وإلا فمجرد انص القائم به لا يحقق الشبهة. (مسكين، فتح)

إن ظنَّ حله كمعتدة الثلاث وأمة أبويه وزوجته وسيّده، والنسبُ يثبتُ في الأولى  
 فقط، وحدّ بوطء أمة أخيه وعمّه وإن ظنَّ حله، وامرأة وجدّها على فراشه، .....  
 أي الواطئ أي بوضعيّ أمة عمه أي حدّها بوطء مراه

**ظن حله** لقيام الشبهة حتى إذا ظن حرمة لا يسقط الحد لعدم الملك. (عيني) **كمعتدة الثلاث** مثال لعدم الحد بشبهة الفعل أي كوطء المعتدة بالصلقات الثلاث ولو حملته؛ لأنها حرمتها مقصوع به قوله تعالى: «...»  
 «...» (نفسه ٢٣٠) فلم يبق له فيها ملك ولا حق، غير أنه بقي فيها بعض الأحكام كالنفقة والسكنى والمنع من الخروح، وثبوت النسب، وحرمة أختها، وأربع سواها، وعدم قبول شهادة كل واحد منهما صاحبه، فحصل الاشتباه، فأورث شبهة إن ظن حله؛ لأنه في موضع الاشتباه فيعذر. [رمر الحقائق: ٣٨٢/١]  
 يعني إذا طلق امرأه طلاقاً صحيحاً فوطئها في العدة وقال: ظننت أنها تحل لي أي علمت أن الرضا حرام لكن طست أن هذا الوطاء ليس محرماً لا يحد ولو قال: علمت أن هذا الوطاء حرام يحد. (فتح)

**وامه ابوه** مثال ثان لعدم الحد بشبهة الفعل أي كوطء أمة أبويه؛ لأنها لا تحل سولد لتباين الأملاك بينهم غير أن السوطة تخري بينهم في الانتفاع بالأموال والرصا عادة، فإذا ظن الوطاء من هذا القيل يحد ولا يحد، وقال رفر: يحد. [رمر الحقائق: ٣٨٢/١] (محشي) **وروحه** أي وكوطء أمة زوجته، فإن عني الروح مال زوجته مستفاد من قوله تعالى: «...» (نصحي ٨) أي مال حديثه فيورث شبهة أن مال الزوجة ملك الروح، فلا يحد إذا ظن الحل، وقوله: 'وسيده' وكوطء أمة سيده إذا طئه حلالاً تخري النسوة بينهما لا يحد، وكذا المطلقة على مال، وأم الولد إذا اعتقها مولاه. (عيني، فتح)

**النسب يثبت في الأولى فقط** أي يثبت نسب الولد من الواطئ في الوطاء بشبهة في المحل بشرط إن ادعاه الواطئ ولا يثبت في الوطاء بشبهة الفعل ولو ادعاه؛ لأن النسب يعتمد قيام الملك أو الحق في المحل؛ لأنه لا يثبت بدون الفرائش. والفرائش أو شبهته يوجد بأحدهما، وفي النوع الأول وجد أحدهما، فمن يتمحض ربا، ولم يتحقق في الثاني؛ لفرض أن لا شبهة ملك فتمحض ربا إلا أن الحد سقط؛ لظنه وهو أمر راجع إليه لا إلى المحل. [رمر الحقائق: ٣٨٢/١] (فتح)

**امد احده وعمّه** التقيد بهما اتفاقي؛ لأن وجوب الحد لا يختلف في إماء سائر المحرم سوى الولاد لانتفاء الشبهة في الملك وفي الفعل لعدم ابسط كل مال الآخر فدعوى صه محل غير معتبرة؛ لأنها لم تستند إلى دليل بخلاف السرقة من هؤلاء حيث لا يقطع بها يده؛ لأن حد السرقة يجب بهتك الحرر ولم يوجد. [رمر الحقائق: ٣٨٢/١] (فتح)

**وامرأة وجدّها الح** أي وحد أيضاً بوطء امرأة أجنبية وجدّها على فراشه، وإن قال: صلت أنها امرأتى؛ لأنه لا اشتباه بعد طول صحبة فلم يكن طئه مستنداً إلى دليل الشبهة وكذا إذا كان أعمى؛ لأن امرأته لا تخفى عليه بعد صون الصحبة، يعرفها بالحنس والفس والرائحة والصوت، بخلاف إذا دعاها فأجابته أجنبية، فقالت: أنا امرأتك فوطئها، =



**لا بأجنبية زفت وقيل: هي زوجتك، وعليه المهر، وبمحرمة نكحها، وبأجنبية في**

أي لا يحد بوطء أجنبية أي بالنسبة إلى من لا يحل له

**غير القبل وبلواطه** .....

أي لا يحد بوطء غيره

= فإنه لا حد عليه أو قال: حسنتها امرأتى؛ لأن طئه استند إلى دليل شرعي وهو الإحصار، وخلاف ما لو قالت: أنا فلاة باسم امرأته، فوقعها لا يحد ما ذكرنا، وإن أحبته ولم تقبل: أنا مرأتك، ولا أنا فلاة يحد كمنسأة الكتانية، وعند الثلاثة: لا يحد فيمس وجدها على فرشه. [رمر حقائق: ١/ ٣٨٢] (مستخلص)

**لا بأجنبية** أي لا حد بوطء أجنبية عنت إلى الروح، وقيل له: هي زوجتك، لكن يجب عليه المهر، وعليها العدة، وبذلك قصي عني . لأنه اعتمد دليلاً في موضع الاشتاء، والدليل هو الإحصار؛ إذ الإنسان لا يغير بين امرأته وغيرها في أول الوطء، فصار كالمعروف، وهذا يقتضي نسبه، ولا يحد قاده؛ لأنه وطئ حرام في غير المثل، فيسقط به إحصائه، وعن أبي يوسف لا يسقط، وقوله: "وعليه المهر"؛ لأن الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن حد ومهر، وقد سقط الحد، فوجب مهر المثل. (مستخلص، فتح، عيني)

**روحك** وكان قد تزوج امرأة وم يدخلها. (عيني) **وعليه المهر** أي وعني واطئ المعروفه مهر المثل وعليها العدة. (ط) **وبمحرم نكحها** | أي ولا يحد أيضاً بوطء امرأة محرم نساً ورصاعاً أو صهرية (ص، عيني) | أي من تزوج امرأة لا حل له نكحها فوطئها يجب عليه حد، وهذا هو الشبهة في العقد سواء كان عاماً بخرمة أو لم يكن عند أبي حنيفة، لكن إن كان عاماً يوجع بالصرح تعريضاً، وعندهما: إن كان عاماً بالخرمة يحد في وده كل امرأة محترمة عليه عنى التأييد، أو ذات روح؛ لأن حرمتين بدليل قصعي، وبه قالت الثلاثة، وله: أن فيه شبهة الحل وهو النكاح، ويثبت النسب عنده لا عندهما.

وهذا هو الشبهة في العقد، ومنها وده المروجة بغير شهود ووطء أمه تزوجها عنى حرق، أو بزوج حمساً في عقد واحد فوطئهن أو جمع بين الأختين في عقد ووطئهما لا حد أخذ في جميع ذلك عنده، هما وثلاثة أن هذا عقد لا يصادف محبة فيعبر؛ لأن محل تصرف ما يكون محلاً لحكم، وحكمه حل، ولا حل في بخرمة، فلا يكون محل عقد، وله أن العقد صادف محبة؛ لأن محل لتصرف ما يقل المقصود، والأشئ من سات آدم قابلة لتوالد، وهو المقصود، وكان يسعى أن يعقد في جميع الأحكام، إلا أنه تقاعد عن إفادة حقيقة الحل بالنسب، فيورث الشبهة، لأنه ارتكب حكمة، وليس فيها حد مقرر فيعبر. (مستخلص، عيني)

**وأجنبية في غير القبل** | أي في اندر أو في اسرة وحوها. (عيني) | أي ولا حد أيضاً بوطء أجنبية فيما دون المرح مصقلاً، لا حمداً ولا رجماً، ولكن يعبر؛ لأنه أتى بفعل مكر يس فيه شيء مقدر من الحدود فيعبر. (مستخلص)

**وبلواطه** أي ولا يحد أيضاً بلواطه عند أبي حنيفة، وقالوا هو كالزنا فيحد حد الزنا، فيرحم إن كان محصناً، ويحد إن لم يكن؛ لأنه ملحق بالزنا في المعنى؛ إذ اللواط قضاء الشهوة في محل مشتته على سبيل الكمال على وجه تمحص حراماً وبه قالت الثلاثة، وعندهم: يرحم نقول ابن عباس أنه قال: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط =

**وبهيمة وبزنا في دار الحرب أو بغي، وبزنا حربي بدمية في حقه، .....**  
 أي ولا يحد أيضا بزنا أي أو في دار بغي

= فافتقروا الفاعل والمفعول به، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ احْتَمَوْا فِي حُكْمِ الْمَوَاطَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْرَقُ بِاللَّارِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَهْدَمُ عَلَيْهِ الْخِدَارُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْسُ مِنْ مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ وَيَتَنَعَ بِالْأَحْجَارِ فَبُو كَانَتْ مَسَافَةً نَزَلًا لِمَا احْتَفَوْا؛ إِذْ لَا يَطْلُ بِهَا الْإِخْلَافُ فِي اسْتِصْوَصِ عَلَيْهِ فَيَعْرِى بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَارْأَى إِلَى الْإِمَامِ، وَبَسَتْ هِيَ فِي مَعْنَى الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِصْدَاعُ الْوَلَدِ وَاشْتِهَاءُ الْأَسْبَابِ وَافْسَادُ الْفِرَاشِ؛ وَلِأَنَّهُ نَادِرٌ وَقَوَعًا لَا يَنْدَمُ الدَّاعِي فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَالدَّاعِي إِلَى الرِّبَا مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَمَا رَوَاهُ فَمَحْمُولٌ عَلَى السِّيَاسَةِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحَلِّ. (مُسْتَخْلَصٌ، عَيْنِي)

**وبهيمة** أي ولا يحد أيضاً بوطء بهيمة؛ لأنه ليس في معنى الربا في كونه حياً وفي وجود الداعي؛ لأن اصطنع السليم يتفرع عنه والحامل عليه غاية السوء أو فرص استحق فلا يجب الحد، ولكنه يعزر بالإجماع، وعن الثلاثة: يحد، ثم إن كانت الدابة مما لا يؤكل لحمها تدبج وتُحرق، وإن كانت مما تؤكل، تدبج وتؤكل عند أبي حنيفة... وقالوا: تحرق هذه أيضاً، هذا إذا كانت البهيمة للفاعل، وإن كانت غيره ضمن الفاعل قيمتها بصاحبها ثم تدبج، وعن الشافعي: لو كانت مما يؤكل تدبج، وعليه قيمتها لو غيره، ويأكل منها غيره لا هو، وعن مالك: يأكل هو منها أيضاً، وعنه: لا تدبج بخال يعني سواء كانت له أو لغيره، وعن أحمد: لا يأكل هو ولا غيره. [رمر الحقائق: ٣٨٣، ١] ثم إن الإحراق ليس بواجب عندنا وإنما يفعل لقطع التحدث به إذا كانت البهيمة باقية وما روي عن علي عليه السلام أنه أمر بلدبج هذه البهيمة وحرقها بعد ذبحها. (مُسْتَخْلَصٌ)

**وبرا في دار الحرب** أي من ربا في دار الحرب أو في دار البغي ثم حرج إليها لا يقيم عليه الحد عندنا، وقال الشافعي: يحد؛ لأن المسلم منتم أحكام الإسلام أين كان مقامه، وبه قال مالك وأحمد، ولنا: قوله لا يحد... ولا يحد في دار الحرب... ولأن المقصود هو الإحراق وولاية الإمام مقطوعة عنهما فيعري الوجوب عن الفائدة ولا يقيم بعد ما حرج؛ لأن الفعل ما لم يتعقد في الابتداء موجباً فلا ينقلب موجباً في الانتهاء ولو عزم من به ولاية الإقامة نفسه كالخليفة وأمير المضر يقيم الحد على من ربا من عسكره؛ لأن العسكر تحت يده بخلاف أمير العسكر والسرية؛ لأنه لم يفوض إليهما الإقامة. (عَيْنِي، مَصْرُ)

**وبزنا حربي** أي لا يحد حربي مستأمن بارتبا بدمية أو مسلمة. (ص) **بدمية في حقه**: [أي لا يجب الحد في حق الحربي وحدث الدمية أو المسلمة. (عَيْنِي)] أي إذا دخل الحربي داراً بأمان فربى بدمية أو ربى مسلمة فلا يجب الحد في حق الحربي المستأمن، وأما ادمية والمسلمة فتحذفان، هذا عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: يحد المستأمن أيضاً، وعند محمد: لا يحد واحد منهما، ولو كان بالعكس بأن ربى دمي أو مسلمة مستأمة يحد الدمى والمسلم دون المستأمة عند الصنفين، وعند أبي يوسف: يحد المستأمة أيضاً؛ لأن المستأمن التزم أحكامها في داراً فيحد إلا في شرب الخمر؛ لأنه لا يعتقد حرمتها؛ ومحمد: أن الحد سقط في حق الأصل، أي الرجل فأوجب سقوطه في التمتع أي المرأة، ولأبي حنيفة: أنه وجد حقيقة ارتبا بها، فتحد حاصلة (مُسْتَخْلَصٌ، عَيْنِي)

وبزنا صبيٍّ أو مجنون بمكلفة بخلاف عكسه، وبالزنا بمستأجرة وبإكراه، وبإقرار إن

أنكره الآخر،

وإن صدقه بحد الأمر

**وبرنا صبي الح.** أي إذا برنا صبي أو مجنون امرأة عاقبة بالعة فلا حد على صبي والمجنون بالإجماع، ولا تحد المرأة أيضاً عندنا، وقال رفر والثلاثة: يجب عليها الحد؛ لأن المناع الحد على المنصوع له لا يحل في حقها؛ لأن كلاً منهما مؤاحد فعنه، ولنا: أن برنا فعل من هو مخاطب بالكف، وفعل الصبي والمجنون ليس بهذه الصفة، فلا يكون مؤاحداً للحد، وقوله: 'خلاف عكسه' وهو ما إذا رأى العاقل اسباع بضية أو مخومة حيث يجب الحد على الرجل بالاتفاق. (مستخلص، عيني) **خلاف عكسه.** أي لو رأى عاقل دمع بمخومته أو ضية يخامع مثلها حد الرجل خاصة إجماعاً. (عيني)

**وبالزنا بمسأجرة** أي إذا ستاجر امرأة يبري بها فوطئها لا يجب الحد عند أبي حنيفة، وعندهما: يجب الحد؛ لأن ليس بينهما مدث ولا شهة مدث، فكان رناً محصاً، وبه قالت الثلاثة، وله: ما روي أن امرأة طست من رجل مالا فأبى أن يعطيها حتى تمككه من نفسها، فدرّ عمر الحد عنهما، وقال: هذا مهرها؛ ولأنه تعالى سمي مهر 'جرة بقوله تعالى: **فمن ساء ما فعلوا** (مائده ٥)، فصارت شهة، وهذا لو قال: أمهرت كذا لأربي ث م يجب الحد فكذا، إذا قال: استأجرت أو حدي هذا لأطأك، أو مكيتي نفسك بكذا. [أمر إحقائق: ١ ٣٨٤] ولو استأجرها لخدمة فرى بها يجب الحد بلا خلاف، وخاص أن الخلاف فيما إذا أعطاها مالا واشترط التمكن، أما إذا أعطاها مالا ولم يشترط ثم جامعها بحد إجماعاً. (مستخلص، فتح)

**وبإكراه** أي من كرهه السيطان على الرنا فرى فلا حد عليه، وقال رفر: يجب، وهو قول أبي حنيفة؛ ولأن الرنا من رجل لا يكون إلا بعد انتشار الآلة، وانتشار الآلة انطوع، ولنا: أن الانتشار قد يكون صعباً كما في النائم فأورث شهة، وإن أكرهه غير السيطان حد عنده، وقلاً لا يجب، وهذا ساء على أن الإكراه لا يتحقق إلا من لسيطان عنده؛ لأن إكراه غيره لا يدوم؛ ولأنه يمكن الاستعانة بالسيطان في إكراه غيره، وعندهما: يتحقق الإكراه من كل متعب؛ لأن المؤثر خوف اهلاك، وهو يتحقق من غير السيطان أيضاً، وقيل: هذا اختلاف عصر، ففي ربه م يكن تعيره من اقوة ما م يمكن دفعه، وكانت في ربهما لكل متعلب فيمن يقوهما. (مستخلص، فتح)

**وبإقرار** أي ولا يجب أيضاً بإقرار أحد لرايين. (عيني) **ان أنكره الآخر** هذه المسألة على وجهين: أحدهما: أن يقر الرجل أربعاً بارنا بعلانة، وقالت امرأة: إنه تزوجني أو أقرت المرأة بارنا أربعاً مع فلان، وقال فلان: تزوجتها م يجب، ويجب العقرب، وإن كانت معترفة بأن لا مهر لها، وثانيهما: أن يقر أربعاً أنه رى بعلانة، فقالت: ما رى بي ولا أعرفه، أو أقرت هي أربعاً بالزنا مع فلان، وقال فلان: ما ريت بها، ولا أعرفها، فلا يجب عند أبي حنيفة، والحاصل أن في الوجه الأول وهو ما إذا أقر أحدهما وأنكر الآخر وادعى شهة هي انزوج لا يجب =

ومن زنى بأمة فقتلها لزمه الحد والقيمة، والخليفة يؤخذ بالقصاص وبالأموال  
 يفعل لرب الذي ارتكب ذلماً يفعل لرب الذي تسقط يد قس يسأ بغير حق  
 لا بالحد.

= واحد منهما بالاتفاق، وفي الوجه الثاني وهو ما إذا أقر أحدهما وأكر الآخر ولم يدع شهة، لا يحد المكر بالاتفاق، ويحد المقر عندهما لا عنده. (فتح)

ومن رى بأمة الح أي من رى بجمارية فقتلها بفعل الزنا، فإنه يحد، وعليه قيمتها؛ لأنه حتى جنائتين، فلزمه جراء كل واحد منهما، وعن أبي يوسف: أنه لا يحد؛ لأن تقرر ضمان القيمة بسبب تملك الأمة فصار كما إذا اشتراها بعد ما رى بها، واعتراض سبب امك قتل إقامة الحد يوجب سقوط الحد كما إذا ملك المسروق قبل القطع يسقط عنه القطع، وهما: أنه ضمان قتل فلا يوجب الملك؛ لأن محل امك قد فات، بخلاف ما إذا رى بها فأذهب عيها بالزنا حيث يجب عليه قيمتها، ويسقط الحد؛ لأن الملك قد ثبت في الجثة العمياء، فأورث الشبهة الدائرة للحد، ولو عصيها ثم رى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعاً. (مستخلص، فتح)

والخلفد يوحده الح لأنه حق العباد، فإذا قتل السبطين نفساً عمداً بغير حق، إما يمكن نفسه من أوباء المقتول، فيقتلونه، أو يستعينون عليه بمنعة المسلمين.

وبالأموال أي وكذا يؤخذ بالأموال إذا أنف مال إسائ بغير حق فإنها من حقوق العباد أيضاً فيستوفي من ماله. لا واحد أي لا يؤخذ الخليفة بالحدود، والخليفة الإمام الذي ليس فوقه إمام فإذا قذف إسائاً أو شرب حمراً أو زنى لا يحد؛ لأن الحدود حق الله تعالى، وهو المكف بإقامتها، فلا يقدر على إقامتها على نفسه؛ لأن فائدة الإقامة الزجر والزجر بإقامة الغير لا يفعل نفسه؛ إذ الإقامة بطريق الخزي والكال، ولا يفعل ذلك أحد نفسه وفعل نائه كفعه؛ لأنه بأمره، فإذا لم يقدر لم يشرع. [رمر الحقائق: ٣٨٥/١] (مستخلص)

## باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

أي من شهادته

أي في بيان أحكامها

شهدوا بحد متقدم سوى حد القذف لم يحد، وضمن السرقة، .....  
 أي شهدت أربعة لأن فيه حق العيد أي شهود عليه أي المال المسروق

**باب الشهادة** الخ قد مر أن برأ يثبت إما بالنسبة أو لإقرار ثم ذكر في هذا الباب أساساً مرد بها الشهادة كالتقدم والاختلاف في البراءة والمكن، والجهل بالبري بها، وكل هذه عوارض على خلاف الأصل، فمست تأخيرها. (فتح)

**شهدوا** [أي سبب حد كسرقة أو رب أو شرب. (ص)] أي إذا شهد اشهود حد متقدم ولم يمنعهم عن الشهادة على الفور نعتهم عن الإمام، أو مرضهم، أو خوف الطريق لم تقبل شهادتهم إلا في حد القذف خاصة، وأصل في هذا أن الحدود الخاصة حق الله تعالى تطل بالتقدم عدداً، وعند الشافعي: لا تصل كحقوق العباد، وبه قال مالك وأحمد.

وسا: قول عمر **أبما قوم شهدوا في حد لم يشهدوا به عند حصرته فيما هم شهود ضعن**، ولا شهادة لمتهم، ولأن الشاهد متى عاين البرأ وخوّه فهو محير بين أجرين: أحر أداء الشهادة ليقام الحد، فيحصل الإرجاع، قال تعالى: **فمنعهم** (صلاق ٢)، وأجر المتمر على المسلم، قال **فمنعهم** (صلاق ٢)، وتأخير الأداء إما أن يكون مسترراً، فالإقدام على الأداء بعد ذلك بصعوبة حركتهم فيتهمون، ولا شهادة لمتهم، وإن كان لا يستر صاروا آثمين فاسقين بالتأخير؛ لأن أداء الشهادة من ألوجات، وتأخيرها فسق إلا أن يكون التأخير مرض وخوّه، فتقبل إجماعاً، ثم حد لتقدم شهر روي ذلك عن أبي يوسف ومحمد، وقيل: ستة أشهر، وإليه أشار الضحاوي.

وعن أبي حنيفة: أنه مفوض إلى رأي القاضي، والأول أصح، والتقدم في شرب الخمر أو مسكر بغيرها انقطاع الرأفة خلافاً لمحمد، هو يمنع مثل غيره من الحدود، والإقرار لا يمنع بالتقدم خلافاً للزهري، وقوله: 'سوى حد القذف' أي لا يمنع فيه التقدم؛ لأن فيه حق العبد، وتقدم غير مانع في حقوق العباد، ولهذا لم يصح الرجوع عنه بعد الإقرار، وقوله: 'لم يحد' أي الشخص الذي تقدم أحد عليه، وأما لشهود، فعند البعض يحدون، ولظاهر أنه لا يجب عليهم الحد؛ لأن عددهم متكامل، والأهمية بشهادة موحدة فيجمع أن يكون كلامهم قدفاً. (عيني، فتح)

**يحد متقدم** فلا عذر كمرض أو بعد مسافة أو خوف صديق. (ط) **لم يحد** أي لم تقبل لشهادة ولم يحد الشخص الذي تقدم عليه الحد لتهمة (عيني) **وصس السرقة** أي إذا شهدوا بالسرقة المتقدمة لا يقطع سارق؛ لأن التقدم يجمع الشهادة بالحد بتهمة، ولا يمنع ضمان المال؛ لأنه حق العبد وهو لا يسقط بالتقدم فصار نظير ما لو شهد رجل وامرأتان بالسرقة فإنه يجب فيه المال، ولا يجب فيه القطع. [رمر الحقائق: ٣٨٦] (فتح)

**ولو أثبتوا زناه بغائبة حدّ، بخلاف السرقة، ولو أقر بالزنا بمجهولة حدّ، وإن**  
أي الشهود على رجل كما لو أقر بالزنا بغائبة  
**شهدوا بذلك لا، كاختلافهم في طوعها،**  
أي الشهود على رجل

**ولو أتوا زناه الح** أي إذا شهدوا على رجل أنه رى بفلاة وهي عائبة عن محس القاضي وهم يعرفونها حد الرجل بإجماع الأربعة وكذا لو أقر بارباً بعائبة يقام عليه أحد بالإجماع؛ لأنه رجم ماعزاً والعامدية حين أقر بالزنا بغائبين. [رمز الحقائق: ٣٨٦/١] (فتح)

**بخلاف السرقة** أي إذا شهدت الشهود أنه سرق من فلان العائبة لا يجب الحد فلا يقطع يده؛ لأن بالعائبة تموت الدعوى، وهي شرط في سرقة دون الزنا، فلو قت: يسعى أن لا يحد في الزنا أيضاً حتى يختص العائبة؛ لاحتمال أن يدعي الكاح، فيكون شبهة. قلت: دعوى الكاح شبهة؛ لاحتمال الصدق فتعتبر، واحتمال الدعوى شبهة الشبهة، فلا تعتبر؛ لأن اعتبارها يؤدي إلى سد باب الحدود، ولا ينتقض هذا بالقصاص؛ إذ كان بين شريكين، وكان أحدهما عائلاً لا يتمكن الحاصر من الاستيلاء؛ لاحتمال العفو من عائلة؛ لأن العفو حقيقة المسقط، واحتماله يكون شبهة المسقط لا شبهة الشبهة. (عيني، فتح)

**حد** أي إذا أقر رجل أنه رى بامرأة لا يعرفها حد المقر؛ لأنه لا يخفى عليه امرأته ولا أمته خصوصاً إذا لم يكن له امرأة ولا أمة ولو كانت لعرفها ولا يعتبر الاحتمال البعيد بأن كانت أمته نجهة من الجهات كالإرث، وهو لا يعرف ذلك، أو بالتواءم من مملوكاته، أو من مملوكات آباءه؛ لأن اعتبار الاحتمال البعيد موهوم فلا يعتبر؛ ولأن ذلك يؤدي إلى انسداد باب الحدود، وإن شهدوا بذلك لا أي هو شهد الشهود أنه رى بامرأة لا يعرفها لا يحد مشهود عليه؛ لأن الزني لها يحتمل أن تكون امرأته أو أمته، بل هو انطاهر؛ لأن اسم جمعه دينه من ارتكاب المحرم ظاهراً، ولا يلزم من عدم معرفة الشهود الموطوءة أن يكون ربا، بخلاف ما إذا لم يعرفها الراي. [رمز الحقائق: ٣٨٦/١] (مستخلص)

**وإن شهدوا بذلك لا** أي إذا شهد أربعة أنه رى بفلاة، واحتلفوا في طوع المرأة، فقال ثلث منهم: بأنه رى بها بطوعها، وقال الآخرون: بل استكرهها، سقط الحد عن الرجل والمرأة جميعاً عند أبي حنيفة، وهو قول رفر، وقالوا: يحد الرجل خاصة؛ لأهم اتفقوا في طوع الرجل، واحتلفوا في صوغ المرأة فلا يحد، بل يحد الرجل، ولأبي حنيفة: أن المشهود به قد اختلف؛ لأن الربا فعل واحد يقوم بهما، وكل فعل يقوم بهما لا يتصف بوصفين متضادين، والشهود أثبتوا له وصفين متضادين؛ لأن الصوغ يوجب اشتراكهما في الربا، والكراهة يوجب انفرد الرجل به، واجتماع الوصفين المتضادين متعذر، فكان كل واحد منهما خلاف الآخر، واختلف الشهود به، ولم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة فلا يحد أحد. (عيني، فتح)



**أو في البلد، ولو على كل زناً أربعة، ولو اختلفوا في بيت واحد حد الرجل**  
 والمرأة، ولو شهدوا على زنا امرأة وهي بكر، أو الشهود فسقة، .....  
 بفتح السين جمع فاسق

أو في البلد أي هو شهد أربعة برأيه واحتفوا في بلدة رياه بأن شهد اثنان أنه رباها بالكوفة، واثنان أنه رباها بالصرة لا يحد أحد؛ لاختلاف الشهود به؛ لأن الفعل يختلف باختلاف الأماكن. ولا يحد الشهود أيضاً عندما، وقدرهم يحدون، لأنهم قدفة، فبما إن كلامهم وقع شهادة صورة، وأسقط الحد عنهم. [رمر الحقائق: ٣٨٧/١]

**ولو على كل زناً أربعة** وأصل مما قبله يعني لا يجب الحد على أحد في اختلاف الشهود في البلد، وإن كمل النصاب في حق كل بلدة بأن شهد أربعة أنه رباها بالصرة مثلاً، وأربعة أنه رباها بالكوفة، ولكن بشرط أن يدكروا وقتاً واحداً بأن شهد كل صائفة بأنه رباها وقت طموح شمس يوم الخميس مثلاً، فلا يجب الحد متى كذب أحد الفريقين، ولا يحد الشهود بها أيضاً. [رمر الحقائق: ٣٨٧/١] لأن كلامهم وقع في صورة الشهادة فيسقط الحد عنهم؛ إذ لا رجحان لأحد الفريقين فيرد الجميع لاحتمال صدق أحد الفريقين لا على التعيين فيندرج به الحد. (مستخلص)

**ولو اختلفوا** أي الشهود في بيت واحد بأن شهد اثنان على الزنا في رواية سبت والآخران في رواية أخرى منه حد الرجل وامرأة استحسنان، والقياس أن لا تقل الشهادة، ولا يجب الحد على أحد؛ لاختلاف مكان حقيقة، وهو قول رمر، وجه الاستحسان: أن التوفيق ممكن بأن يكون ابتداء الزنا في رواية وانتهاؤه في رواية أخرى، ينتقلان إليه بالاضطرار وكان البيت صغيراً، وكذا لو اختلفوا في ساعتين متقاربتين من يوم نحيث يمكن أن يمتد الزنا إليها نقل؛ لإمكان التوفيق، وإذ كان البيت كبيراً لا تقل الشهادة فلا يحد أحد. [رمر الحقائق: ٣٨٧/١] (مسكين)

**ولو شهدوا** أي هذا شرط وجراؤه لم يحد أحد، وهذه المسألة يشتمل على ثلاث مسائل: أحدها: إن شهد أربعة رجال على زنا امرأة، وقالت النساء: زنا امرأة بكر، وقوهن حجة في إسقاط الحد لا في إيجابه، فلا يحد أحد، أما الرجل وامرأة فمبهور كذب الشهود بيقين، وأما الشهود، فتكامل عددهم، ونقص الشهادة صورة، وكذلك لو شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوس فلا يحد أحد؛ لما ذكرنا. [رمر الحقائق: ٣٨٧/١] (محشي)

**وهي بكر** جملة حاية أي والحال أن المرأة بكر أو رتقاء أو قراء أو شهدوا على زنا رجل وهو محبوس. (ص)

**أو الشهود فسقة** هذه مسألة ثانية أي إذا شهد أربعة بالزنا وهم فساق، لا يحد أحد أيضاً، أما الرجل وامرأة، فعدم ثبوت الزنا بشهادة الفساق، وأما الشهود؛ فلاهم من أهل التحمل والأداء، وإن كان في أدانهم قصور بتهمة الكذب، وهذه الأهلية لو قصى القاضي شهادة الفاسق بعد عديا، لو أقام القادف أربعة من الفساق على أن المقتول قد ربا سقطة عنه الحد، والحاصل أنه بشهادتهم يثبت الزنا من وجه فلا يحدون، بخلاف القاتل حيث لا يسقط منه العقوبة بإقامة الشهود الفسقة على أن أولياء المقتول قد عفوا؛ لأن القود مرتب على نفس القتل، وهو متيقن به، =

**أو شهدوا على شهادة أربعة** وإن شهد الأصول أيضاً لم يحدّ أحدٌ، ولو <sup>أي أو شهدت أربعة</sup> كانوا عمياناً، أو محدودين في قذف أو ثلاثة حدّ الشهود، لا المشهود عليه، ولو <sup>أي أو كانوا</sup> <sup>أي رجل بشهادة أربعة أي أحد الشهود الأربعة</sup> حدّ فوجد أحدهم عبداً أو محدوداً حدّوا .....

= فلا يسقط بالاحتمال، بخلاف حد القذف؛ لأنه لا يجب بالقذف، بل بالعجز عن إقامة البينة فيه خلاف الشافعي بناء على أن اعاسق عنده ليس من أهل الشهادة فهو كالعبد عنده. (عيني، مستخلص)

**أو شهدوا على شهادة أربعة** الخ. هذا مسألة ثالثة أي إذا شهد أربعة رجال وهم الفروع على شهادة أربعة رجال وهم الأصول بالزنا لم يحدّ أحد أيضاً؛ لاحتمال الكذب في شهادة الأصول وفي شهادة الفروع؛ ولأن الشهادة على الشهادة بدل، والإبدان تنصب للحاجة، ولا حاجة في الحدود إلى البدل، ولا حد على الفروع؛ لأنهم ما نسبوا المشهود عليه من الزنا، وإنما حكموا شهادة الأصول، والحاكي بقذف لا يكون قادراً.

قوله: وإن شهد الأصول أيضاً، وأصل مما قبله، أي وإن جاء الأصول وشهدوا على معاية ذلك الزنا بعينه لم تقس شهادتهم؛ لأن شهادتهم قد ردت من وجه برد شهادة الفروع في غير تلك الحادثة، ولم يحدوا أيضاً لتكمل النصاب وكون الكلام شهادة، وقوله: 'لم يحدّ أحد' أما في الصورة الأولى فلأن الزنا لا يتحقق مع الكفارة، وأما في الثانية لتهمة الكذب لكون الشهود فسقة، وأما في الثالثة فبما فيه من زيادة الشبهة؛ لأن احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الأصول والفروع. [رمز الحقائق: ٣٨٨/١] (فتح)

أحد من الرائي والزانية والشهود في الصور المذكورة أي لمسائل الثلاث. (ط، عيني)

**ولو كانوا عمياناً** هذا شرط يتضمن ثلاث صور وأجزاء قوله: 'أحد الشهود لا المشهود عليه' أي إذا كان شهود الزنا عمياناً أو كانوا محدودين أي مضروبين في حد القذف أو كانوا ثلاثة رجال ففي الصور كلها يحدّ المشهود؛ لأن شهادة العميان والمحدودين لا يثبت بها المأثم مع أنه يثبت بالشبهة فكيف يثبت بها الحد وهو يسقط بالشبهات، وأما شهادة الثلاثة فبقذف؛ لعدم النصاب، فيحدون ولا يحدّ المشهود عليه لعدم ثبوت الزنا. [رمز الحقائق: ٣٨٨/١] (فتح)

**أو محدوداً** [أي الشهود كلهم؛ لأنهم قذفة. (عيني)] في قذف أو وجد أعمى أو كافراً. (ص)

**حدوا** أي إذا شهد أربعة بالزنا، فضرِب المشهود عليه بشهادتهم، ثم وجد أحدهم عبداً أو محدوداً في القذف، فإنهم يحدون؛ لأنهم قذفة؛ إذا الشهود ثلاثة؛ إذا لا حسنة عند بقصان العدد. فإن الشاهد غير بين حسبتين كما مر، وهما لم يوجد منه حسنة الستر وهو طاهر، ولا حسنة أداء الشهادة أيضاً؛ لقصان عددهم؛ لقوله تعالى: <sup>وإذا لم توجد الحسنة ثبت القذف؛ لأن خروج الشهادة عن القذف إنما يكون باعتبار الحسنة. (مستخلص، فتح)</sup>

وأرشد ضربه هدرًا، وإن رجم فديته على بيت المال، ولو رجع أحدُ الأربعة بعد

من الشهود

اتفاقاً

أي دية المرجوم

الرَّجْمَ حَدًّا وغرمَ ربع الدية، وقبله حدًّا

رجع وحده  
رجع رجع

وإن صربه هدر [أي ناطل لا شيء فيه على أحد. (معدن)] أرشد الضرب هو أجرة الطبيب وشم الأدوية، والمراد ههما دية الخراقة أي إذا ضرب الحلال المشهود عليه بأمر لقاضي وجرحه السياط فديته لا يجب على أحد عند أي حيفة؛ لأن الخراج إما من حرق الحلال بأن لا يحبس الضرب أو من رقة بشره المضروب، فلا يصمه أحد، وقال: يجب على بيت المال؛ لأن الخراج موجب لتلف النفس، وقد طهر خطأ الإمام فيجب في بيت المال كما في الرحم، وبه قالت الثلاثة، ومعرفة الأرض أن يقوم المخلود عنداً سليماً عن الخراقة ويقوم وبه هذا الأثر، ويظهر ما نقص به القيمة فينقص من الدية مثله، وعلى هذا الخلاف لو مات من الضرب حب الدية في بيت المال عندها خلافاً له، وكذا لو رجع الشهود وقد جرحت أسياط أو مات من الضرب لا يصمون عنده خلافاً لهما. [أمر الحقائق: ٣٨٨/١]

هما. أن الواجب شهادتهم مطبق الضرب، والاحتراز عن الخراج ليس في وسع الضارب، فينظم الخارج وغيره، فيصاف إلى شهادتهم، فيضمون بالرجوع، ولأبي حيفة. أن الواجب شهادتهم ضرب مؤلم غير جارح ولا مهلك، ولا يقع جارحاً إلا لمعنى في الضارب، وهو قلة هديته، فاقتصر عليه إلا أنه لا يجب عليه الصمان، كي لا يمتنع الناس عن الإقامة مخافة العرامة. (مستخلص)

وإن رجم الخ أي المشهود عليه بأن كان محصاً شهادة أربعة رجال، ثم وجد أحدهم عنداً أو محدوداً فدية هذا المرجوم على بيت المال بالإجماع؛ لأن الرجم حصل بقضاء القاضي، وهو خطأ منه، وخطأه في بيت المال؛ لأن عمله للمسلمين، فيجب عرمة في ما لهم. [أمر الحقائق: ٣٨٩/١] وقال في المحيط: إن دية على القاضي ويرجع القاضي بذلك في بيت المال. (فتح)

وه رجع أحد الأربعة الخ أي إذا شهد أربعة على رجل محص بالزنا، فرجم ثم رجع أحدهم حدًّا راجع وحده وغرم ربع الدية، أما العرامة، فلا في الباقي ثلاثة أرباع بصاب الشهادة، والاعتبار للباقي، فيكون التلف شهادة الراجع ربع الحق، وقال الشافعي: يجب قتله لكونه سباً لقتل المسلم، وأما الحد فمذهب علمائنا الثلاثة؛ لانقلاب شهادته بالرجوع قدفاً، وقال زفر: لا يحد؛ لأنه إن كان قاذف حي فقد سقط بنوت، وإن كان قاذف ميت فهو مرجوم نحكم القاضي، وذلك يورث الشبهة، قس: إنه قاذف ميت إلا أن شهادته بالرجوع انقلبت قدفاً، فصار قاذفاً بعد الموت، ومن قدف ميتاً يلزم الحد، وم يبق مرجوماً نحكم القاضي؛ لانساح الحكم بانساح الحجة في حقه؛ لأن رجمه معتبر في حقه، وكلما رجع واحد حد، وغرم ربع الدية؛ لأن تلف النفس بشهادتهم فيضمون (مستخلص، فتح)

وفله حدوا أي لو رجع أحد من الشهود قبل الرجم بعد القضاء حدوا كلهم ولا رجم على مشهود عليه لعدم ثبوت الزنا، وقال محمد: الراجع وحده إن رجع بعد القضاء، وبه قال الشافعي وره؛ لأن القضاء حصل بالشهادة، فرجوعه يبطل شهادته في حقه لا في حق غيره، ولشريحين: أن الإمضاء أي استيفاء الرجم في باب الحدود ملحق =

**ولا رجم، ولو رجع أحد الخمسة لا شيء عليه، فإن رجع آخر حداً وغرم ربيع الدية، وضمن المزكي دية المرحوم إن ظهوروا عبيداً كما لو قتل** على الرجوع من الصمان واحد قائل جماعة بصافاً .....

= باقضاء، فصار كأنه رجع قبل القضاء، وثمة يحدون جميعاً فكذلك ههنا. [رمر الحقائق: ١/ ٣٧٩] (فتح)

**ولا رجم** أي على المشهود عليه عدم ثبوت الزنا. (عيني) **ولو رجع أحد الخمسة إلح** [الدين شهدوا عليه بالزنا بعد الرجم. (عيني)] من اصمان واحد؛ إذ بقي من يقي بشهادتهم كل الحق وهم الأربعة؛ لأن اعتبر بقاء من بقي، لا رجوع من رجع، وعند الثلاثة: اعتبر رجوع من رجع، لا في رواية عنهم كقولك في هذه الصورة: لا شيء على الراجع بالإجماع، وقوله: 'فإن رجع آخر حداً' أي إن رجع شاهد آخر من الأربعة الباقية حد الراجعان؛ لانفساح القضاء بالرحم في حقهما، وغرم ربيع الدية أنصافاً على أصنام، وعلى أصل اثلاثة يضممان خمسي الدية [رمر الحقائق: ١/ ٣٨٩] لأن الاعتبار عندهم برجوع من رجع، ولو رجع الخمسة ضممو الدية أجمعاً، وبما يرم الأول من الخمسة برجوع الثاني؛ لأنه وجد منه موجب للحد والصمان وهو قدومه وإتلافه بشهادته وإنما امتنع لو حوِّب مانع وهو بقاء أربعة يقوم بهم الحق فإذا رآه المانع برجوع الثاني ظهر الوجوب. (فتح)

**عنه** أي على الراجع من اصمان والحد. (عيني) **أحر** أي شاهد آخر مع الخامس. (عيني) **حداً** لانفساح القضاء بالرحم في حقهما. (عيني) **وصم المزكي إلح** [وهو الذي يعرف عدلة المشهود وديهم. (معدن)] أي إذا شهد أربعة على رجل بالزنا، فركاهه المكون فأمر القاضي برحمه فزحم فظهر المشهود عبيداً أو كفاراً فدية المرحوم على من ركاهه إذا رجعوا عن التريكة أي لو قالوا: هم أحرار مسلمون عدون ثم رجع المكون عن هذا القول فديته عليهم عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يضمون، وندية في بيت المار؛ لأنهم يشتون شرط الحجة، فيضاف التسب إلى قضاء القاصي، وبه قانت اثلاثة، وله: أن الشهادة إنما تصير حجة بتركية فكانت في معنى عدة العنة، فيصاف الحكم إليها، وإن ثبوت على شهادتهم ولم يرجعوا، لم يضموا بالإجماع، وأما إذا قالوا: هم عدون، ولم ينجروا باحرية والإسلام وطهروا عبيداً لم يضموا بالإجماع؛ لأنهم صادقون في ذلك؛ إذ الرق لا يباي العدالة. [رمر الحقائق: ١/ ٣٨٩]

**دية المرحوم** فيما إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فركاهه أي الراجعان من الخمسة. (عيني) **عبيداً** وهذا إذا قالوا تعمدنا الكذب وإلا فالدية في بيت المار اتفاقاً. (عيني) **كما لو قتل إلح** أي كما يجب الدية فيما إذا شهد أربعة على رجل محصن بالزنا فأمر القاضي برحمه فضرِب رجل عرق المشهود عليه ثم وجد المشهود عبيداً فعلى القاتل الدية في ماله بالاتفاق كما في المسألة الأولى على امرئين وانقياس أن يجب انقياس؛ لأنه قتل نفساً معصومة بغير حق، وجه الاستحسان: أن قضاء القاضي أورد شهة إباحة القتل، فلم يجب إلا الدية في ماله؛ لأنه قتل عمد، والعاقبة لا تعقل العمد، وتجب في ثلاث سنين. لأنها وحت بنفس القتل، بخلاف الواجب بالصلح حيث يجب حالاً؛ لأنه وجب بالعقد، فأشبه الثمن في البيع. [رمر الحقائق: ١/ ٣٨٩] (مستخلص)

من أمر برجمه فظهروا كذلك، وإن رجم فوجدوا عبيداً فديته في بيت المال، ولو قال

شهود الزنا: تعمدنا النظر قنت شهادتهم. ولو أنكر الإحصان فشهد عليه رجل

وامرأتان أو ولدت زوجته منه رجم.

عصف على قوته فشهد في زوجين جميع

من أمر برجمه أي لذي أمر بقصي برجم شخص شهادة أربعة عليه بالزنا. (عيني) كذلك أي عبيداً أو كهاراً، وأمر أن انقل قنته عمداً بعد تعديل استهود وقضاء انقاصي. (عيني) وإن رجم فوجدوا [ أي المشهود عليه كما أمر به. (عيني) ] بالساء بفاعل عطف على قوته: لو قتل أي لو م يقتله هذا الرجل بصرب العنق بل رجمه، ثم صهر الشهود عبيداً فديته على بيت المال؛ لأن الرجم امتثال لأمر الإمام فقل فعنه إليه، وهو ناشر الإمام اقتل نفسه، تح لدية في بيت المال فكذلك هذا، بخلاف ما إذا ضرب الرجل عنقه؛ لأنه لم يمتثل أمر الإمام؛ لأنه كان أمر بالرجم دون ضرب العنق. (مستخلص، فتح)

و قال شهود الزنا أي إذا شهد شهود على الزنا بأن الرجل وضعا في النقل كالميل في المكينة، وقالوا: قصداً للصبر إلى فرجهما، قلت شهادتهم، ولا ترد باعتبار أنهم فسقوا بتعمد النظر إلى عورة؛ لأنه يباح لهم انظر ضرورة تحمل الشهادة، واتعمد في النظر للحاجة حائر كالصبي والخافضة وحاتن والقاسية، وعد عصمهم؛ لا تقبل شهادتهم؛ لإقرارهم بالفسق على أنفسهم بالنظر إلى عورة الغير قصداً، قلنا: هذا يسد باب الشهادة على الزنا؛ لأنهم إن لم يروا كالميل في المكينة لا تسعهم الشهادة، فكان في تعمد انظر ضرورة. (مستخلص، عيني)

ولو أنكر الإحصان الح [ بأن أنكر الدخول بعد وجود سائر اشروص. (عيني) ] أي إذا كان لرجل امرأة وشهد عليه أربعة بالزنا بغيرها، فأبكر الإحصان وادعى عدم ادخول بامرأته فشهد على الدخول رجل وامرأتان فيما إذا م يكن له ولد من حرة مسلمة عاقبة يرجم، وقال الشافعي: لا رجم عليه بناء على أصله أن شهادة النساء غير مقبولة فيما سوى الأموال، وبه قال زفر؛ لأن الإحصان شرط في معنى اعلقة عنده؛ لأن الجناية تعبط عند الإحصان، فيصاف الحكم، فأشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء فيه احتياطاً للدرء.

ولنا: أن الإحصان عبارة عن احصان الحميدة، وإنما مانعة عن الزنا، فلا يكون في معنى العلة، واستحان أن يكون سبباً مبيحاً؛ إذ سبها أن يكون حدية، وحصل الإحصان بعضها ليس من صرع المرء كالحرية والعقل، وبعضها فرض كالإسلام، وبعضها مباح بل مندوب كالنكاح، فلا يكون في معنى العلة، وكذلك إذا أنكر الرجل الدخول ووجدت زوجته من هذا المنكر في مدة يمكن أن يتصور كونه منه، فإنه يرجم أيضاً؛ لأن احكم بثبوت النسب منه حكم بالدخول عليه، ألا ترى أنه لو صدقها يكون له حكم الرجعة. وكيفية الشهادة بالدخول أن يقول الشهود: تروح امرأة وحامها أو باصعها، ولو قالوا: دخل بها يكفي عند الشيخين خلافاً لمحمد، وإن رجع شهود الإحصان لا يصمون خلافاً لزفر. (مستخلص، عيني) زوجته منه أي من هذا المنكر في مدة يمكن أن يتصور كونه منه. (عيني)

باب حدّ الشرب

أَيُّ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ حَدِّ الشَّرْبِ

من شرب حمراً فأخذ وريحها موجود، أو كان سكران ولو بنيذ التمر، وشهد

رجلان أو أقر مرة، حدّ إن علم شربه طوعاً وصحاً، .....  
 بهانه شرب الخمر المأخوذ واحدة أي المأخوذ أي حال كونه طائعاً

**حد الشرب** أي حد شرب مسكر أو المراد بالشرب المشروب المعبود. (فتح) **من شرب** من المسدسين المكلفين ذكراً كان أو أنثى. (ط) **حمراً** هو الذي من ماء العنب إذا عُلِيَ واشتد. (عيني) **وربها موجد** أي واحداً أن يريح الحمر موجدة. (عيني) **أو كان سكران** أي أماحود سكران بأي شيء كان من المسكرات. (عيني)

**التسر** أو غيرهما من الأسدة المحرمة. (عيني) **حد إن علم** اعلم أن شرط وجوب الحد خمسة أشياء: الشرط الأول: كون ريح الحمر موجداً في من شرب الحمر؛ وإليه أشار المصنف بقوله: 'من شرب حمراً فأحد وربها موجد' واشترط وجود اريح لقول ابن مسعود في من شرب الحمر: تلتوه ومزروه، ثم استكهوه، فإن وجدت رائحة الحمر فاحلدوه. شرط وجود الرائحة في شرب الحمر، ولا يشترط فيه السكر على ما جيء، ومعنى تلتوه ومزروه أي حركوه بشدة وعنق، واستكهوه أي شموا فمه، وقال محمد وإشلاثة: وجود رائحة يس شرط؛ لأن عنقان أقام الحد على الوليد بن عقبة بشهادة الشهود، ولم يشترط وجود الرائحة، ولما ما روينا، وحديثه محمول على أنهم جاءوا به من بعيد.

والشرط الثاني: وجود السكر في غير الخمر من الأشربة المحرمة، وإليه أشار المصنف بقوله: أو كان سكران؛ لقوله: في السكران: إن سكر فاحدوده، ثم إن سكر فاحدوده، ثم إن سكر فاحدوده، ثم إن سكر فاحدوده، رواه أحمد وأبو داود، وقال الترمذي: كان القتل في أول الأمر ثم سح؛ لأنه: أتى برحل شرب الخمر فاحدوده، ثم أتى به فاحدوده إلى أن جلدته أربع مرات ورفع القتل، واحتججت الطاهرية بظاهر الحديث حتى بهم قالوا: يقتل في الرابعة، وما أحسن هذا في هذا الزمان لو يفقه به، أي ينسب باب الشرب.

والشرط الثالث: شهادة رجلين أو إقرار الشارب مرة واحدة، وقيد بشهادة الرجال؛ لأنه لا تقبل فيه شهادة النساء وإن شهدتا مع رجل، وقال أبو يوسف: لاند في الإقرار من مرتين، وإن قال زعم، ولم يتعرض بالصف سؤال القاضي المقر عن الخمر ما هي؟ وكيف شربها؟ وأين شرب؟ ويسعي ذلك كما في الشهادة، والشرط الرابع: أن يكون شربه طوعاً؛ لأن اشرب مكرهاً لا يوجب الحد، والشرط الخامس: أن يكون صاحياً من السكر ليهدى الصرب فائدة وفي حالة السكر لا يحد، والتقييد بالشهادة أو الإقرار إشارة إلى أنه لا يحد بمجرد وجود الرائحة. [رمز الحقائق: ٣٩١/١] (فتح)



وإن أقرّ أو شهدا بعد مضيّ ريحها لا؛ لبعد المسافة، أو وجد منه رائحة الخمر أو  
أي رجل شرب الخمر الإنسان يشربه طوعاً أي ريح الخمر أي من المأخوذ بدون و ولا سية

تقيّأها أو رجع عمّا أقر، أو أقرّ سكران بأن زال عقله لا. وحدّ السكر والخمر....  
الخمر أقر بالسكر أو شرب الخمر أي حال كونه سكران من الأشربة محرمة وغيره

وإن أقرّ أو شهد هذا شرط ينضمّ ست مسائل، والخبراء قولهم: "لا" أي لا يجد في المسائل الست: الأولى: أنه  
 أقرّ بشرب الخمر وقد ندمت رثحتها لا يجد عند الشحيحين خلافاً لعمد؛ لأن نقاده لا يقبل صحة الإقرار كما  
 في حد الربا، وضماً: أن حد الشرب ثلث بإجماع الصحابة، وإجماع بدون رأي من مسعود لا يسم، وقد  
 روي أنه يشترط رائحة ولم يوجد الشرط الثاني: لو شهد رجلان بعد مضيّ ريح الخمر على شربه فلا يجد  
 عندهما خلافاً لعمد، وفيد نقوله: لا بعد مسافة؛ لأن رواه رائحة بعد المسافة لا يجمع حد.

الثالثة: أنه وجد منه رائحة خمر بلا شهادة ولا إقرار، فلا يجد؛ لأن الرائحة قد تكون من غير الخمر  
 كالصمغية الرابعة: أنه تقيّأ خمر من غير شهادة وإقرار لا يجد؛ لأنه يحتمل أنه شربها مكرهاً أو مضطراً فلا  
 يجب بالثبوت. الخامسة: أنه أقرّ بشرب الخمر ثم رجع عن إقراره لا يجد؛ لاحتمال أنه صادق في رجوعه دون  
 إقراره. السادسة: أنه أقرّ في حالة سكر بأن زال عقله، ولا يعرف الأرض من السماء، ولا الرجال من النساء،  
 ولا يعرف شيئاً، وهذا التفسير عند أبي حنيفة، وعندهما: سكران من يخطئ حده هربه ويهذي، وعنده أكثر  
 المشايخ، وعند الشافعي: المعتبر ظهور أثر السكر في مشيه وحركاته وأطرافه.

فلو أقرّ من ران عقده بأنه شرب الخمر لا يجد؛ لزيادة احتمال الكذب في إقراره، فيحتال لدرته، ودلّ كلام  
 المصنف، وهو قوله: "أو أقرّ سكران" أن إقراره حال السكر بالحدود الخاصة حق لله تعالى غير صحيح، فيعمل  
 لرجوع فيه، وأما غير الخاصة كحد القذف فيصح، وعرف منه أن إقراره حقوق العباد خاصة مثل لقصاص  
 والأموال والى الكاح في السكر صحيح بالأولى، وهذا لو أقرّ بالسرفعة أحد من المال، ولم يفتع، بخلاف الإقرار حد  
 لقذف والقصاص وغيرهما من حقوق العباد؛ لأنه لا يحتمل الرجوع، وبخلاف ما إذا رأى أو سرق أو شرب في  
 حالة سكر حيث يجب عليه الحد، وهذا إذا سكر باعز، وأما إذا سكر بالشح كشرب المصغر والمكره والتحد  
 من حبوب والغسل والنداء، فلا تعتبر تصرفاته كلها؛ لأنه سكرة الإعماء (مستخلص، فتح، عيني)

لا: أي لم يكن تأخيرهم عن الشهادة بعد المكان. (عيني)

بأن زال تفسير السكر وهو أن لا يعرف الرجل من امرأة ولا الأرض من السماء ولا يعرف شيئاً. (ص، عيني)

لا: أي لا يجب الحد في هذه الصور كلها. (ط)

وحد السكر قسم اثنين وسكون الكاف، ومراد من حد السكر غير الخمر بدليل عطف الخمر عليه، وساء  
 الحكم الآخر على الخمر، وهو قوله: "ولو شرب فطرة" لإطلاق قوله. في حد السكر وقوله: "ثمانون سوياً" حيز استدّ أي حد السكر من غير الخمر وحد شرب الخمر ولو قليلاً ثمانون سوياً عندنا، وقال  
 الشافعي وأحمد: أربعون، ما روي عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صبر في الخمر باعزيد والعال، وصبر أبو بكر =

## ولو شرب قطرة ثمانون سوطاً، وللعبد نصفه، وفرق على بدنه كحد الزنا.

للحر عدداً أي لأجله الثمانين أي ضرب الثمانين

= أربعين، وبه قال أحمد في رواية، ولنا: قول علي رضي الله عنه أنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هدي، وإذا هدي افترى، وعلى المفترى أي القادف ثمانون جلدة في كتاب الله تعالى، رواه الدارقطني.

ومالك ممعاه، وعليه إجماع الصحابة، وما رواه كان نجريدتين والعلين، فكان كل ضربة بصريتين فكان حجة لنا، والذي يدل ذلك على هذا قول أبي سعيد: "جند على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحمر سعلين، فلما كان في رمس عمر رضي الله عنه جعل بدر كل نعل سوطاً، رواه أحمد، وفي الصحيح أن عثمان رضي الله عنه أمر عبياً رضي الله عنهم أن يعبد الوليد ثمانين. [أمر الخفاف: ٣٩٢/١] (فتح) ولو شرب متصلة أي ولو شرب منها قطرة. (عيني)

وللعبد نصفه أي حد السكر وحد شربة الأحمر في حق العبد نصف ثمانين، لرواية الموطأ: أن عمر وعثمان وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم جلدوا عبيدهم نصف الحد في الأحمر؛ ولأن الرق مصصف، وقوله: "وفرق على بدنه كحد الزنا" أي يفرق الصرب على أعضاء الشارب كما في حد الزنا؛ لأن الجمع في موضع واحد قد يؤدي إلى الهلاك، وهل يجرّد الشارب عن ثيابه؟ فالمشهور عن أصحابنا أنه يسرع عنه الفرو والحشو، ويجرّد عن ثيابه؛ لأن سببه متيقن به كحد الزنا، بخلاف حد النقوف؛ لأن سبه غير متيقن به؛ لاحتمال أن يكون القادف صادقاً فيه، وعن محمد: لا يجرّد؛ إظهاراً لتخفيف؛ لأنه لم يرد به نص قطعي، وإنما يشت بالإجماع، وجه المشهور أنّا قد أظهرنا التخفيف مرة في التفريق والعدد فلا يعتبر ثانياً. (مستخلص، عيني)

كحد نسيه عني أنه يتوقى المواضع التي استثبتت في حد الزنا وهي الرأس والوجه والفرج. (عيني)

## باب حد القذف

أي في بيان أحكامه

هو كحد الشرب كميةً وثبوتاً، فلو قذف محصناً أو محصنة بزنا حد بطلبه .....  
 أي حد القذف رجل أو امرأة أي رجلاً محصناً أي امرأة محصنة أي القاذف المقذوف لأنه حقه

**القذف** [أو شرعاً: ارمي بالزنا وهو من الكناثر بإجماع الأمة إذا كان المقذوف محصناً وإلا فممن الصغار (فتح)] وهو في اللغة: ارمي مطلقاً، ومنه القذافة لمقلاع، وفي القاموس القاذف الرامي، وفي الشرح: رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا صريحاً، وهو الموجه للحد، وشرط حد القذف إحصان المقذوف، وعجز القاذف عن إثباته بالنسبة، وهو قال: بي بنية حاصرة في مصر، أمهله القاضي إلى آخر المحسن، وعن أبي يوسف: أنه يؤخره إلى المجلس الثاني. وأحر حد القذف عن حد الشرب؛ لأن جريمة الشارب تنقضي بها خلاف جريمة القاذف، فإن القذف حيز محتمل للصدق والكذب، والمناسبة بينهما: أن حد القذف مثل حد الشرب. (عيني، معدن)

**هو كحد الشرب** أي حد القذف مثل حد الشرب في كونه ثمانين حدة، وفي كونه ثانياً بشهادة رجلين، ويسأفهما القاضي عن القذف ما هو؟ وكيف هو؟ فإن قال: يشهد أنه قال له: يا ربي، قست شهادتهما، وحد القاذف إن كانا عدلين، ويسعى أن يسألهما عن المكان؛ لاحتمال أن يكون قد فقه في دار الحرب، أو دار العمى، وعن سمرقند: لاحتمال أن يكون قد فقه في صباه لا لاحتمال التقادم؛ لأن حد القذف لا يصل به، خلاف سائر الحدود، ويشترط اتفاق الشاهدين على البعة التي وقع القذف بها بالاتفاق، والأصل فيه قوله تعالى: ...

... **حجبت** ... **سورة** (مستحسن، فتح) **وسورة** أي من حيث اثبتت بشهادة رجلين كحد الشرب ولا نسمع فيه شهادة النساء أو يقر القاذف مرة. (ط، عيني)

**فلو قذف محصناً أو محصنة** أما كون المقذوف محصناً أو محصنة، فمخصص، وهو قوله تعالى: ... الآية، ويشترط في المقذوف تصور الزنا منه بأن لا يكون محبوساً أو عتيقاً أو حصياً، ولا تكون امرأة رتقا، فإن القذف فيهم لا يوجب الحد، ويشترط أن لا يكون المقذوف أحرس، فإن قدحه لا يوجب الحد؛ لأن الحد بالنصب، وظله بالإشارة، فيحتمل أنه لو كان يطق لصدق القاذف، وقوله: 'رباً' أي يشترط أن يكون القذف صريحاً الراب، فهو قدحه بالكنايات والتعريض لا يحد بأن قال رجل لرجل المحسن: 'يا ربي، وقال آخر: "صدقت" يحد القائل دون المصدق، وهو قال: جامعته فلانة حراماً أو فحرت بها ونحوهما لا يحد عليه الحد؛ لأن إجماع الحرام قد يكون سكاح فاسد، وصريح الزنا من أي سنان كان يوجب الحد. (مستحسن، فتح، عيني)

**حد يطلبه** لأنه لو لم يصاله لا يحد؛ لأن فيه حقه من حيث دفع العار، لا يقال: مطالبة المقذوف يس شرط، فإنه يحد بمطالبة من يقع القذف في سببه إذا كان المقذوف ميتاً كانه؛ لأنما يقول: إنه فاته مقامه، فأحد حكم مصالته حكم مطالبة المقذوف. فإن قيل: حق الله غالب فكان يسعى أن لا يشترط الطلب، قلنا: حق العبد وإن كان مغلوباً فيه، لكنه يصبح أن يكون المطالبة شرعاً احتياطاً للدرأ. (مستحسن، فتح)

**متفرقاً، ولا ينزع عنه غير الفرو والحشو، وإحصانه بكونه مكلفاً حراً مسلماً عفيفاً**

وهو الذي يلبس من جلد المقذوف فلا يجد بقذف العبد فلا يجد بقذف الكافر

**عن الزنا، فلو قال لغيره: لست لأبيك أو لست بأبن فلان في غضب حدّ، وفي غيره لا**

أي رجل

أي في حالة غضب ومشاجرة

**متفرقاً:** أي ضرباً متفرقاً على أعضاء القاذف أي بفرق الصرب على أعضائه كما في حد الزنا والشرب؛ لثلاث يودي إلى التلف. (مستخلص، فتح) **ولا ينزع عنه:** أي لا يجرد القاذف عن ثيابه لتخفيف به؛ لأن سبه غير مقطوع به لاحتمال صدقه وإن كان القاذف عاجراً عن إثبات الزنا إلا أن الفرو والحشو يجمعان عن وصول الألم به فلا يحصل المقصود فيترعان بخلاف حد الزنا والشرب؛ لأن سبهما متيقن به. [رمز الحقائق: ٣٩٣/١] (مستخلص)

**وإحصانه:** [أي إحصان المقذوف يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبعلم القاضي، ويشترط وجوده وقت الحد. (عيني، فتح)] أي شرائط الإحصان في المقذوف خمسة، فإذا فقد واحد منها لا يكون محصناً الأول: كون المقذوف مكلفاً أي عاقلاً بالغاً، وإما شرط هدا؛ لأن العار لا يلحق أصبي وهجون، والثاني: الحرية؛ لأن اسم الإحصان يطلق عليه، قال الله تعالى: ﴿فَعَنْهُمْ نَضِفَ مَا عَلَى مُنْجَسَاتٍ مِنْ عَدَابِهِ﴾ (النساء: ٢٥) وهي الخرائر، ويثبت الحرية بإقرار القاذف، أو بالبينة إذا أنكر، والثالث: الإسلام؛ لقوله **لا** من أشرك بالله فليس بمحصن، الرابع: العفة؛ لأن غير العفيف لا يحق له العار، ولأن القاذف صادق في قده فلا يستحق العقوبة، وما كان الشرط الأول متضمناً لشرطين، فصارت الشروط خمسة.

**عفيفاً:** بأن لم يكن ربي بامرأة ولا وطء بشبهة ولا سكاح فاسد في عمره. (فتح) **عن الزنا:** احترازاً عن الوطء الحرام في امك كوطء زوجته في حيضها، أو وء أمته المجوسية، فإنه لا يجرح أوصاي عن أن يكون محصناً، ووطء الحرام في غير الملك كالوطء بشبهة أو بنكاح فاسد، أو وء الحارية المشتركة، ووطء من هي محرمة عليه على التأييد يخرجها عن الإحصان. (مستخلص، فتح)

**في غضب حدّ:** [أي القائل إذا كانت أمه محصنة؛ لأنه قدف لأمه حقيقة. (عيني)] أي من قال لغيره: لست لأبيك أو لست بأبن فلان لأبيه الذي يعرف به، فإن كان هذا القول في حالة الغضب حد القائل إذا كانت أمه حرة مسهمة؛ لأنه إذا كان من غير أبيه المسبوب إليه كان من الزنا ضرورة، واشترط حالة الغضب؛ لأنه في غير حالة الغضب قد يراد به المعانة أي أنت لا تشبه أبك في المروءة والسجاء، فلا يجد مع الاحتمال، وفي حالة الغضب يراد به الحقيقة، وكذا إذا قال: إنك ابن فلان لغير أبيه يجد إذا كان في حالة المشاقمة، وفي حالة الرضا لا يجد، والقياس أن لا يكون قدفاً في الأحوال كلها للاحتمال، وجه الاستحسان ما روي عن ابن مسعود **رضي** قال: لا حد إلا في قذف محصنة أو نفى رجل من أبيه، ولو نفاه عن أمه بأن قال: لست لأملك لا يجب عليه الحد؛ لأنه صدق؛ لأن السب إلى الآباء فقط. [رمز الحقائق: ٣٩٣/١] (فتح، مستخلص)

**لا:** أي في حالة غير غضب لا يجد. (عيني)

كنفيه عن جدّه، وقوله لعربيّ: يانبطي ويا ابن ماء السماء، ونسبته إلى عمّه أو خاله  
 أي منسوب إلى العرب  
 أو رابه، ولو قال: يا ابن الزانية، وأمه .....  
 معرّه أي والحال أن أمه

**كفيه عن جدّه:** [أي كما لا يحد في نفي النازل لعيره. (عيني)] مثال لعدم الحد أي كما لا يحد في نفي القذف المقذوف عن جدّه بأن قال: "سنت ناس فلان، وفلان جدّه لا يحد؛ لأنه صادق في كلامه، لأن المقذوف من أبيه لا من جدّه، وكذا هو نسبته إلى جدّه لا يحد أيضاً؛ لأنه يسب إليه محاراً، قال الله تعالى: ﴿أَخْرِجْ أَبَوَيْكَ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٢٧) (مستخلص، عيني)

**وقوله لعربيّ إلخ:** باخر عصف على قوله: 'كفيه' أي وكما لا يحد في قوله لعربي، والعرب هم الحيل المعروف، وكل من سكن بلاد العرب وحريتها، وطلق نسان أهلها فهو عرب أي من قال لعرب: 'يانطي' ففتح الموحدة نسبة إلى نسب، وهم حيل من ناس بسواد العراق ممن يدم أحد بالنسبة إليهم لا يحد، وعند مالك والشافعي في قوم، وأحمد في رواية يحد إذا نوى به الشتم، وكذا لا يحد في نسبه إلى غير قبيلة، وعن مالك يحد في كل نسبة حقه لعرب أو عجمياً، وقوله: 'يا ابن ماء السماء' أي وكما لا يحد بقوله غيره: يا ابن ماء السماء؛ لأنه يراد به التشبيه في الخود والسماحة والصفاء، وكان عامر بن حارثة يلقب بماء السماء لكرمه. [رمز الحقائق: ٣٩٤/١]

وقال: إنه كان يقيم ماله في القحط مقام العطر، وسميت أم المدر ماء أسماء حسنها وجماها، وقيل: لأولادها بني ماء السماء، وهم منوك العراق، فإن قيل: حالة العصب تأتي عن هذا القصد، قس: جعله سألني الشجاعة في الغضب، أما كونه نسباً موجباً لحد فلا؛ إذ لم يعهد استعماله بذلك القصد. (فتح)

**ونسبته إلى عمّه:** مثال آخر لعدم الحد أي لا يحد في نسبة القاذف إلى عمّه أو حاه أو مربيّه؛ لأنه يسب إليهم عادة محاراً، وكذا إذا سبه إلى جدّه، قال تعالى حكاية عن إسرائيل وبنيه: ﴿فَمِنْ غَدٍّ وَهَمٍ﴾ (سورة هود: ٦١) وبنو إسرائيل وبنيه: ﴿فَمِنْ غَدٍّ وَهَمٍ﴾ (سورة هود: ٦١) وقال تعالى: ﴿وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كُنْتُ يَدْعُو﴾ (سورة هود: ١٢٣) وحكاية عن نوح عليه السلام: ﴿يَا نوحُ اأقم وجهك لربك﴾ (سورة هود: ١٢٣) وقيل: إنه كان ابن امرأته، وقال أشهب: يحد في نسبته إلى هؤلاء عند المشائفة. (عيني، فتح)

**رابه:** تشديد الموحدة وهو الذي رابه. (عيني) **وأمه إلخ:** قيد موحها؛ لأنها إذا كانت حية، فمطالبة لها، وعدم وجود المقذوف ليس لأحد المطالبة حتى إذا كان المقذوف حياً غائباً ليس لأحد أن يؤاخذ به، وقوله: 'فطلب النولد أو النولد أو ولده حد'؛ لأنه قدف محصنة بعد موتها، وهؤلاء مطالبة، وإحصان أن من قدف ميتاً محصناً فلاضيه وإن علا، أو فرعه وإن سفل مصباً المطالبة به، والتقييد بالنولد اتعاقبي، إذ حق المطالبة لأم المقذوف أيضاً، وكذا لو كان الطالب للحد غير محصن كما لو كان أصل الميت إحصان أو فرعه كافراً أو عبداً فله أن يطالب بالحد خلافاً لرفر، وعن محمد: لا تثبت المطالبة بولد است، ويجوز الطلب لولد النولد مع قيام الولد خلافاً لرفر. =

**ميت، فطلب الوالد أو الولد أو ولده حد، ولا يطالب ولد أباه، وعبد سيده بقذف أمه، ويبطل بموت المقدوف،**.....

أي حد القذف

= وعند الشافعي: لا يثبت هذا الحق إلا للوارث حتى لا يكون لابنه الكافر والعبد وأولاد سته مطالة، وهذا مبني على أن الغالب في القذف حق العبد عنده، فيورث. وعندنا: الغالب حق الله تعالى فلا يورث فيجوز المطالبة لمن يقع القذف في نسبه بقذفه، وهو الأصل والفرع؛ لأن العار يلحقهم لمكان الجرئية. فإن قيل: ينبغي أن يكون لهم ولاية المطالبة حياً كان المقدوف أو ميتاً حاصراً كان أو عائلاً وكذا إذا مات بعد القذف، قسنا: العار يلحق المقدوف قصداً وهؤلاء يلحقهم ضمناً فلا تعتبر حصومتهم ما دام حياً؛ لأن ما ثبت في صم غيره لا يعطى له حكم نفسه. (مستخلص، فتح، عيني)

**ميت:** محصة أو قال: يا ابن الرائي وأبوه ميت. (ط) **الوالد:** أي واند الأم وهو حد المقدوف وإن علا وهو كافراً أو عبداً. (ط) **الولد:** سواء كان ابناً أو بنتاً كافراً أو مسماً حراً أو عبداً. (عيني) **ولده:** أي ولد الولد وإن سفل به حق المطالبة مع بقاء الولد. (ط) **حد:** أي القذف؛ لأنه قذف محصة بعد موتها وهؤلاء مطالبة لوقوع القذف في نسبهم بقذفها. (ط، عيني)

**ولا يطالب ولد أباه:** أي لا يطالب فرع وإن سفل "أباه" أي أصبه ذكراً كان أو أنثى، فدخلت أمه وحدته وإن علت، وكذا جده وإن علا، وانتهى وجوب الحد فلا يباي لزوم التعيير، وقوله: قذف أمه أي لا يطالب الفرع أباه بقذف أمه، ولا العبد مولاه بقذف أمه؛ لأهمهما لا يعاقبان بسببهما حتى سقط القصاص أو قتل الأب ولده والمولى عنده، وهذا بالإجماع إلا في رواية عن مالك يطالب الولد أباه بقذف أمه، وهو كان ها من من غيره له أن يطالبه بتحقيق السبب، وانعدام المانع، وجه سقوط القصاص بالقتل قوله: لا يحد من بعده، ولا سببه بعده؛ فالحد أولى بالسقوط لعدم التيقن بسببه. (مستخلص، فتح، عيني)

**أمه:** أي أم الولد والعبد الحرة المسيمة المحصة. (معذر) **ويبطل بموت المقدوف:** أي من قذف غيره فمات المقدوف بطل الحد عندنا، وقال الشافعي: لا يبطل. وبه قال مالك وأحمد، وعلى هذا الخلاف لو مات بعد ما أقيم بعض الحد. وهذا مبني على الأصل الذي ذكرنا من أنه يورث عنده لا عبداً، ولا خلاف في أن فيه حق الشرع وحق العبد، فلما اجتمع فيه الحقان، فالشافعي ما إلى تغيب حق العبد تقديماً لحق العبد؛ لحاجته وغناء الشرع، ونحن صرنا إلى تعليل حق الشرع؛ لأن حق العبد يتولاه مولاه، فيصير العبد مرعياً به؛ ولا كذلك حق الشرع؛ لأنه لا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع إلا نيابة، وهو أصل مشهور محتف بيننا وبينه يمتن عليه كثير من مسائل الفروع.

منها: ما ذكره بقوله: "لا بالرجوع" أي من أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه؛ لأن للمقدوف فيه حق =



**لا بالرجوع والعفو، ولو قال: زنأت في الجبل، وعني به الصعود، حد، ولو قال:**  
 أي لا يبطل <sup>رجل لغيره</sup> <sup>أي قصد بقوله زنأت على الجبل عند الشيخين</sup> <sup>لغيره</sup>  
**يا زاني وعكس حدًا، ولو قال لامرأته: يا زانية وعكست حدًا، ولا لعان، .....**  
 رجل <sup>المرأة فقط</sup> <sup>بيهما</sup>

= فيكذب في الرجوع، بخلاف ما هو حاصل حق الله تعالى؛ لأنه لا يكذب فيه، وعني أصل الثلاثة يسعي أن يبطل الحد بالرجوع، ومنها: ما ذكره بقوله: 'والعفو' أي لا يبطل الحد بعفو المقذوف عن القاذف عدداً، وعلى أصحهم يبطل به، ومنها: أنه لا يجوز الاعتياص عنه، ويحري فيه استدخال عدنا خلافاً له، وعن أبي يوسف أن عفوّه يصح؛ لانتهاء الخصومة به. (مستخلص، عيني)

**المقذوف.** سواء كان قبل إقامة الحد أو في وسطه. (ط) **لا بالرجوع** أي لا يبطل بالرجوع عن الإقرار؛ لأنه حق العمد. (عيني) **والعفو.** أي ولا يبطل أيضاً بالعفو عن القاذف. (عيني) **حد** أي من قال لآخر: زنأت في الجبل' بالهزمة، وقال: عبت به الصعود حد عد أبي حنيفة وأبي يوسف، ولا يصدق في قصده؛ لأنه همز حرف اللين، ود. من عادة العرب، وقال محمد: يصدق ولا يحد؛ لأن المهور منه حقيقة للصعود في اللعبة، وقد بوى حقيقة اللفظ، وبه قال الشافعي، ولو لم يعن به الصعود يحد إجماعاً، ولو قال: زنأت على الجبل بكسمة 'عني' قيل: يحد، وقيل: لا. [رمز الحقائق: ٣٩٥/١] (مستخلص)

**وعكس** أي مخاطب بأن قال: لا بل أنت زان. (عيني) **حدا** [يعني يحدان كلاهما؛ لأن كل واحد قاذف. (ص)] أي من قال لآخر: يا زاني فقال الآخر في جوابه: لا، بل أنت يحدان كلاهما بطلتهما وه ينتقي قصاصاً؛ لأن العاب فيه حق الله فهو جعل قصاصاً يترتب إسقاط حقه تعالى وكذا لو تصارعا يغرران ولا يلتقيان قصاصاً ويبدأ بالبادي؛ لأنه أصم، وقيد حد القذف؛ لأنهما لو تشافها يتكافأ ولا يغرران؛ لأن التعرير لحق الآدمي إلا أن يكون بين يدي القاضي فيعزرهما. (فتح) **وعكست.** أي المرأة بأن قالت: لا بل أنت. (عيني)

**حدث ولا لعان** أي من قال لامرأته: يا زانية فقالت: لا، بل أنت حدث المرأة فقط؛ لأن قذفها يوجب الحد، وقذفه يوجب اللعان، فيبدأ بأحد؛ لأن في بدئته فائدة، وهو إبطال اللعان؛ لأن الحدود في القذف ليس بأهل اللعان، وهو معنى قوله: 'ولا لعان'، ولا يبطر في عكسه أصلاً؛ لأن الملاعة تحد حد القذف؛ لأن إحصائه لا يبطل باللعان؛ والمحدودة لا تلاحق سقوط الشهادة به، فيحتال لدفع اللعان، إذ هو في معنى الحد. لا يقال: قد وجد ما يوجب الحد وهو قذفه ها سابقاً عني قذفها له؛ لأننا نقول: لا عبرة بذلك ألا ترى أن رجلاً إذا تقادفا يحدان من غير مراعاة الترتيب ببداية من بدأ بالقذف فهذا نظيره. (عيني، فتح)

**قالت:** أي امرأته في جواب قوله: يا زانية (ط) **بطلا** [أي الحد واللعان، وبو كان ذلك مع أحسية تحد هي للقذف دونه. (ط)] لاحتمال أن تريد به قس النكاح، فيكون ذلك تصديقاً له منها فيسقط اللعان، ويجب عليها الحد؛ لأنها قدفته، وإن تريد به حار قيام النكاح وسمته زناً للمقابلة لأجل عصها، فلا تكون مصدقة له، ولا قاذفة، فلا يجب عليها الحد، ويجب اللعان بقذفه، ويجب كل واحد من اللعان والحد في حال دون حال، =

ولو قالت: زنيْتُ بك بطلا، وإن أقر بولد ثم نفاه يلاعن، وإن عكس حدّ، والولد له فيهما، ولو قال: ليس بابني ولا بابنك بطلا، ومن قذف امرأة لم يدر أبو.....

أي في الوجهين      أي هذا الولد      أي الخد واللعان      أي بالنزنا      أي الرجل      أي نفى نسب الولد منه      أي الرجل لقذف

- فسم يح واحد منهما بالشك فطلا، وكذا لو قالت: ربيت معك؛ للاحتمايين المذكورين، وعلى هذا لو قالت ابتداء: ربيت بك ثم قذفها الرجل لا يح على واحد منهما الحد واللعان ما ذكرنا.

ولو قالت: زنيْتُ بك قبل أن أتزوجك تحد المرأة دون الرجل؛ لأن كلا منهما قد قذف صاحبه غير أنها صدقته فطل موجب قذفه ولم يصدقها هو فوجب موجب قذفها، ولو قال لأحسية: يا رانية فقالت: ربيت بك تحد هي حد القذف لتصدقها دون الرجل؛ لعدم الاحتمال الذي ذكرنا في الروحية. (عيني، فتح)

**وإن أقر بولد إلخ.** لأن النسب لزم بإقراره، وبالنفي بعده صار قافداً، وكل قذف يوجب الحد في الأجنبي يوجب اللعان في قذف الزوج، فيلاعن. ووجوب اللعان مقيد بما إذا لم تكن الروحة أمة، وقوله: 'وإن عكس حد' أي حد القذف؛ لأنه لما أكذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بنفي ابود؛ لأن اللعان ضروري صير إليه لضرورة التكادب بين الزوجين، والأصل في القذف الحد، واللعان خفف عنه، فإذا بطل اللعان صير إلى الأصل. (مستخلص، فتح)

**يلاعن** لأن نفى ولد امرأته يوجب اللعان ولم يوجد ما يبطل ذلك من تصديق أو تفريق. (عيني)

**وإن عكس** بأن نفاه أولاً ثم أقر بأنه ولده. (عيني) **والولد له فيهما** أي إذا أقر بالولد ثم نفاه أو نفاه أولاً ثم أقر به يثبت نسب الولد منه لوجود الإقرار سابقاً أو لاحقاً، فإن قيل: إذا وجب اللعان في الصورة الأولى ينبغي أن يقطع النسب قلنا: ليس من ضرورة اللعان قطع النسب؛ لأن اللعان ينفك عنه وجوداً وعدمًا، ألا ترى إذا صالت المدة من حين الولادة ثم نفى يلاعن بينهما ولا يقصع النسب، ولو نفى نسب أم ولده ينتفي النسب ولا يحري اللعان، فعلم أنه لا ملازمة بينهما. (مستخلص، عيني)

**ليس بابني إلخ.** أي من قال لامرأته: هذا الولد ليس بابني ولا ابنك فلا حد ولا لعان؛ لأنه أنكر الولادة أصلاً، فيكون إنكاراً للربا، بل هو إنكار الوطاء فلا يجب ثمنه حد ولا لعان؛ ولهذا لو قال لأحسي: نسبت بابن فلان ولا فلانة، وهما أبواه لا يح عليه شيء. [رمز الحقائق: ١ ٣٩٦] لأن هذا إنكار الولادة فيكون إنكاراً للربا؛ ولأن هذا الكلام يستعمل في نفى الخصال الحميدة والنسبة إلى الأخلاق الذميمة. (مستخلص)

**ومن قذف امرأة إلخ.** "من" موصولة و"قذف" مع معطوفاتها صلته والخملة متداً، وقوله: 'لا يحّد' حره وتشتمل على ست مسائل: الأولى: رجل قذف امرأة ومعها ولدها لم يعرف أبوه فلا يحّد؛ لوجود أمانة الزنا، الثانية: رجل قذف امرأة لاغت بولد أي بسبب نفى الولد لاغت زوجها، وقيد بالولد؛ لأنها إذا لاغت غير ولد أي قذف يحد قاذفها؛ لعدم أمانة الزنا، فلا يحّد قاذف اللاعنة نفى الولد؛ لقيام أمانة الزنا فيها، وهو ولادة الولد الذي لا أب له ففانت العفة، والثالثة: رجل قذف رجلاً قد وطئ في غير ملكه فلا يحّد؛ لموات العفة عن المقذوف وقاذفه صادق، الرابعة: رجل وطئ أمة مشتركة بينه وبين غيره فلا يحّد؛ لأن الحرمة فيها من وجه دون وجه، فينعدم العفة.

**ولدها، أو لاعنت بولد، أو رجلاً وطئ في غير ملكه، أو أمة مشتركة أو مسلماً**  
 أي: قذف امرأة <sup>أي: قذف رجلاً</sup> <sup>كأمة غير</sup> <sup>نفسه أو وصي</sup> <sup>قذف رجلاً مسلماً</sup>  
**زنى في كفره، أو مكاتباً مات عن وفاء لا يحد، وحد قاذف واطئ أمة مجوسية**  
 أي: أو قذف مكاتب <sup>أي: القاذف في الصور الست</sup>

= والأصل فيه أن كل من وصى وطئاً حراماً لغيره لا يحد قاذفه، وإن كان ابوصء حراماً بغيره حد قاذفه، فابوطء في غير الثلث من كل وجه كالأحسية، أو من وجه كالأمة المشتركة، أو في السك والحرمة مؤبدة كأمته التي حرمت عليه بالرضاع أو بالمصاهرة بشرط أن يكون ثبوت حرمتها بالإجماع أو بالخبر المشهور يسقط الإحصان عند أي حيفة، حتى لا يحد قاذفه، ومن الحرمة لغيره حارية منه، والمسكوحة بكاحاً فاسداً، والأمة المستحقة، والمكرهة على ابنها، ومنها: إذا رى بامرأة ثم اشتري أمها أو بنتها، أو تزوجها فوطئها.

ومنها: إذا رى أبوه بامرأة ثم تزوجها، لأن أو اشتراها فوطئها، فإن الحرمة فيها ثابتة نص قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَبِيرٌ** (سورة النور: ٢٢)، ومنها: إذا تزوج محارمه ودخل بها، أو جمع بين الأختين أو غيرهما من المحارم، أو تزوج أمة على حرة، فوطئها كل ذلك يسقط الإحصان، وإن كانت الحرمة غير مؤبدة كأمة المتروكة والمجوسية لا يسقط إحصانها بوطئها، وكذا إذا اشترى أمة شراء فاسداً، أو كان في ملكه أمتان أختان، فوطئهما أو إحداهما، أو وطئ مكاتبته أو الحائض أو امرأته التي صاهر معها أو أمة بالإيلاء، كل ذلك لا يسقط الإحصان.

وبو نظر إلى فرح امرأة أو لمسها بشهوة ثم تزوج أمها أو بنتها أو اشتراها فوطئها، لا يسقط إحصانها عند أي حيفة؛ لأن الحرمة به يعقد عليها إجماع خلافاً لها، والمسألة الخامسة: رجل قذف رجلاً قد زنى في حالة كفره ثم أسلم فلا يحد قاذفه؛ لأنه صادق فيه؛ لأن الرأى يتحقق من الكافر حربياً كان أو دميماً في دار الإسلام أو في دار الحرب فيسقط به إحصانه، والسادسة: رجل قذف مكاتباً مات وترث ماله بقي بدن الكتابة لا يحد القاذف؛ لأن الحد إنما يقع بقذف الحرية، وفي حرية هذا المكاتب تمكن الشهة؛ لأن أصحابه اختلفوا في موته حرراً أو عبداً، فأورث شبهة، والإحصان لم يكن ثابتاً فلا يثبت بالشك. (عيني، فتح)

**ولدها** سواء كان الولد حياً أو ميتاً، (عيني) **أو لاعنت** بأن كان النعان بينهما وبين زوجها بقي ولد. (عيني)  
**عن وفاء** أي ما بقي بدن الكتابة. (ص) **وحد قاذف واطئ** أمة **الح** أي يحد القاذف في هذه المسائل الأربع؛ لأن كل منها صورة الوطء الحرام بغيره، وقد قلنا: إن الوطء إن كان حراماً بغيره لا يوجب سقوط الإحصان، وقد لم يسقط الإحصان بقي المقدوف محصاً، فيحد قاذفه، الأول: رجل قذف رجلاً قد وصى أمته المجوسية، فعنى القاذف الحد؛ لأن وصتها حرام، لكن حرمة بغيره، وهو كوكها مجوسية، والثانية: رجل قذف رجلاً قد وصى زوجته أو أمته في حالة الحيض فيحد القاذف؛ لأن حرمة وطء الحائض موقفة إلى زمان الصهر، فكانت الحرمة بغيره.

والثالثة: رجل قذف رجلاً قد وطئ مكاتبته، فيحد القاذف عند الطرفين، وعن أبي يوسف: أن وطء المكاتب يسقط الإحصان، وبه قال زهر؛ لأن الملك رائل في حق الوطء، ولهذا رماه العقرب بوطئها، قلنا: ملك المولى فيها ثبات من كل وجه، ولهذا جاز عتقها عن كفرارة اليمين، ووجوب العقرب لا ينافي الحل، فكيف ينافي الشهة. =

**وحائض ومكاتبه ومسلم نكح أمه في كفره، ومستأمن قذف مسلماً، ومن قذف أو زنى، أو شرب مراراً فحدّ فهو لكّله.**  
أي وحد قاذف مسلم  
مراراً بواحدة أو أكثر جنساً أو أجناساً راجع لكل

= ولأن الحرمة مؤقتة إلى زمان العجز، فكأن لعيره، الرابعة: رجل قذف مسلماً قد نكح أمه حال كونه كافراً يحد القاذف عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يحد، وهذا مبني على أن نكاحهم بالخارج صحيح فيما بينهم عنده، وعندهما فاسد، وقد مر في النكاح. (مستخلص، عيني)

**ومكاتبه.** أي حد قاذف واطئ مكاتبته؛ لأن ملكه ثابت فيها خلافاً لأبي يوسف ورفر. (عيني، مستخلص)  
**في كفره** أي في حال كفره أو غير الأم من محارم. (ط) **ومستأمن قذف مسلماً:** [ولا يحد لزنا والسرقة، والدمي يحد في الكل. (عيني)] بالرفع عطف على قوله: 'قاذف' أي وحد مستأمن قذف مسلماً في دار الإسلام، وكان أبو حنيفة يقول أولاً: لا يحد؛ لأن العال بفيه حق الله، فصار كسائر الحدود، ثم رجع إلى ما ذكره، ووجهه أن في القذف حق العبد، وقد التزم المستأمن استيفاء حقوق العباد.

والحاصل: أن حد القذف يجب عليه اتفاقاً، وحد الحر لا يحد عليه اتفاقاً، ولا يحد حد الزنا والسرقة، خلافاً لأبي يوسف، وأما الدمى فيجب عليه جميع الحدود اتفاقاً إلا حد الحر، والصحيح الحد بالسكّر فيها أيضاً، وإذا اعتقدوا حرمة الحر كانوا كالمسلمين، ثم إذا حد اسم في قذف تسقط شهادته وإن تاب؛ لأن رد شهادته من تمام حده؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾ (سور ٤) وإذا حد الكافر في قذف لم تحز شهادته على أهل الذمة، فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين؛ لأن هذه الشهادة استفادها بالإسلام فكأن غير مردودة، والعبد إذا حد في قذف ثم عتق لم تقبل شهادته. (مستخلص، فتح)

**ومن قذف:** مراراً رجلاً واحداً أو متعدداً. (ط، عيني)

**فهو لكّله:** أي الحد الذي حد به المحرم يكون لكل قذف مراراً وبكل راء مراراً ولكل شرب مراراً لحصول المقصود وللتداخل في العقوبات، بخلاف ما إذا زنى وقذف وشرب حيث يحد لكل واحد على حدة؛ لعدم حصول المقصود بالبعض؛ لاختلاف الأسباب والأعراض، فإن المقصود من حد الزنا صيانة الأسباب ومن حد القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقل فلا يحصل بكل جنس إلا ما قصد لشرعه ولا يوالي بين الحدود خيفة الهلاك، بل ينتظر حتى يبرأ من الأول.

فعلى هذا لو جلد للقذف إلا سوطاً ثم قذف آخر في المحس، فإنه يتم الأول، ولا شيء عليه للثاني للتداخل. ولو صرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد حداً مستأماً، وقال الشافعي **رحم**. إن حد القذف لا يتداخل إلا إذا قذف جماعة بكمة واحدة أو قذف واحداً بزنا، ثم قذفه بزنا آخر، لا يتداخل الحد بل يجب لكل قذف حد. [رمز الحقائق: ٣٩٧/١] (فتح)

## فصل في التعزير

في بيان أحكامه

ومن قذف مملوكاً أو كافراً بالزنا، أو مسلماً بيا فاسق،

أي أو قذف مسلماً بقوله

أي أو قذف

**فصل في التعزير** لما ذكر الحدود، وهي الرواحر المقدرة شرع في رواحر غير مقدرة. والتعزير من العرر معنى الرد والردع، وهو التأديب لغة، وشرعاً: تأديب دون الحد. وقال العيني: وأجمعت الأمة على وجوب التعزير في كبيرة لا توجب الحد، ثم هو قد يكون بالحس، وقد يكون بالنفي وقد يكون بالصفع يعني بالضرب على انقما بالكف، وقد يكون بتعريك الأذن، وقد يكون بالكلام البعيف وقد يكون بالضرب، وقد يكون بنظر القاضي إليه بوجه عوس، وليس فيه شيء مقدر. وإنما هو مفوض إلى رأي الإمام على ما تقتضي حيايقهم.

وقيل: لتعزير على أربع مراتب: تعزير أشرف الأشراف: وهم العماء والعموية يكون بالإعلام فقط بأن يقول انقصي له بالإعلان: سعي أنك تفعل كذا، فلا تفعل، وتعزير الأمراء والذهقين يكون بالإعلام والجر إلى باب انقصي والخصومة في ذلك، وتعزير لأوساط وهم السوقية بالإعلام والجر والحس، وتعزير الأحماء يكون بحد كنه والضرب، وعن أبي يوسف: أن التعزير بأحد الأموار جائز بالإمام، وفي 'لمية': رأي رجلاً مع امرأته يربي بها أو مع محرمه، وهما مطاوعان قتل ارجل والمرأة جميعاً. ويشت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين؛ لأنه من جسس حقوق العباد، وهذا يقبل فيه شهادة على الشهادة، ويصح اعفو عنه، وشرع في حق الصبيان والتكفيل. [رمز الحقائق: ٣٩٧/١] (فتح)

**مملوكاً**. مطلقاً سواء كان المملوك كاملاً أو ناقصاً. (مستخلص) **بالزنا**. بأن قال: يا رائي أو زيت أو نحوهما. (عيني) **أو مسلماً** عصف على 'مملوكاً' أي أو قذف مسلماً بهذه الألفاظ من 'يا فاسق' إلى 'يا حرام' راده، يعرر كما يعرر قاذف المملوك والكافر إذا قذفهما بصريح الزنا، ولا يحد حد القذف؛ لأنهما ليسا بمحصنين؛ لفقد الحرية والإسلام، وأما إذا قال مسلم: يا فاسق يا كافر إلى آخر ما ذكر، فإنه يعرر؛ لأنه أحق الشين به، ولا مدخل لقياس في الحدود، فوجب التعزير أي التأديب دون الحد، وقد روي أنه عرر رجلاً قال بغيره: يا محث، وغير المختث من الألفاظ منحق به؛ لأنها في معناه في إلحاق الشين؛ ولأن رجلاً أهل الفساد عن اجبايات واجب تقيلاً لها، والتعزير يصبح راجعاً فيكون مشروعاً. ثم قوله: 'عرر' يحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون جواب شرط: لأن قوله: 'من قذف' موصولة يتضمن معنى الشرط، والثاني: أن يكون خبر متبداً باعتبار أن الموصوف مع صسته متبداً. (مستخلص، وفتح)

**بيا فاسق** [هو المباشر نوعاً من المعصية أو يا ابن الفاسق (ط، فتح)] هذه الألفاظ من قيل الشتم، وإصلاق القذف عنها محار شرعي، واقتصر المصنف في مسائل انشتم على البدء وليس بقيد؛ لأن لأحبار كذلك كما إذا قال لمسلم: أنت فاسق أو فلان فاسق ففيه التعزير أيضاً، وإما يعرر بهذه الألفاظ إذا لم يكن المقدوف متصفاً بها، فإن كان متصفاً لا يعرر؛ لأنه صادق في الأحبار والمقدوف سواء كان مسلماً أو دميماً بالحكم كذلك، والفرق بين الفسق والفجور: أن الفاسق أعم وهو المرتكب نوعاً من المعاصي، والفاجر: من يرتكب كل معصية. (فتح)

**يا كافر،** **يا خبيث،** **يا لص،** **يا فاجر،** **يا منافق،** **يا لوطي،** **يا من يلعب بالصبيان،**  
هو من يباشر كل معصية هو الذي يبا في الدبر أي يفعل القبيح بهم  
**يا آكل الربا،** **يا شارب الخمر،** **يا ديوث،** **يا مخنث،** **يا خائن،** **يا ابن القحبة،**  
وهو غير معروف بسبب وهو من كسب هو من جوف في لأمدات بانصه أي الرابية  
**يا زنديق،** **يا قرطبان،** **يا مأوى الزواني،** **أو اللصوص،** **يا حرام زاده،** .....  
هو معنى المنافق أي يا ولد الحرم

**يا كافر:** أو يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني. (ط) **يا لص:** أي السارق وهو ليس بسارق. (ط)  
**يا منافق:** [هو الذي يظهر الإيمان ويخفي الكفر في الجبان. (ط)] الطاهر أن الزنديق بمعناه، وكذا يعزر بقوله:  
يا مبتدعي ويا رافضي، وقوله: 'يا لوطي' أي من يعمل عمل قوم لوط، يعزر فيما إذا صدر ذلك في عصب  
حلفاً من قال إذا قال له: يا لوطي، يسأله إن عني أنه من قوم لوط لا يعزر، وإن عني أنه يعمل عمل قوم  
لوط عزز على قول الإمام، وحد عني قولهما بمسرة ما لو قدمه بصريح الرنا، وامرأه بالنعب في قوله: "يا من  
يلعب بالصبيان" بقرينة العصب والسبب هو الفعل القبيح، فصار كقوله يا لوطي. (فتح)  
**يا ديوث** بتثنية الداء من داث الشيء ديثاً ذلله وهو الذي لا غيرة له في أهله، وقيل: الذي يتحقق أن امرأته  
على غير الطريق فيسكت عليه. [مرمر الحقائق: ٣٩٨/١] وفي 'الدر': وهو من لا يعار عني ربا أهله. (فتح)  
**يا مخنث:** بفتح النون الذي في أعضائه لين وفي كلامه تكسر وكسر النون مرادف بالموطى. (ط، ف)  
**يا ابن القحبة:** بضم القاف وسكون الحاء المهملة، والقحبة هي التي تأتي بالخبر بين الفتى والفتاة من جهة الرنا،  
وفي عرف الناس اليوم القحبة هي التي تتقبح أي تخرج إلى الفاحشة وهي أفحش من الرابية؛ لأن الرابية قد  
تفعل سرّاً وتأنف منه، والقحبة من تجاهر به بالأحرة، وفي 'العاب': القحبة كلمة مولدة، والعرب لم تعرف هذا  
الاسم. [مرمر الحقائق: ٣٩٨/١] وقيل مأخوذة من القحاب وهو السعال. وكانت الرابية في العرب إذا مر بها  
رجل سعلت ليقتضي حاجته منها فسميت الزانية لهذا قحبة. (فتح)  
**يا قرطبان:** [هو الذي يرى مع امرأته أو محرمه رجلاً فيدعه حالياً لها. (عيني)] سئل بعضهم عن القرطبان فقال:  
كانت امرأة في الحاهلية يقال لها: أم أبان وكان اسمها قرصة وكانت بنتها تزني وكان الناس يقولون: تذهب إلى  
قرطب أو أبان فكثر ذلك فقالت العامة: قرطبان، وقيل: قرطبان فارسية قنبران وهو قريب من معنى الديوث، وقيل:  
هو السبب لجمع بين اثنين لفعل القبيح وهو الذي يقصده العوام اليوم بقولهم: معرس وهو بكسر الراء المشددة  
والسين المهملة، وقيل: هو الذي يبعث امرأته مع علام بالغ أو مع مرارعه إلى الضيعة، أو يأذن هما بالدحور  
عليهما في عيته. [مرمر الحقائق: ٣٩٨/١] (فتح، مستخلص) **يا مأوى:** هو الذي يأوي إليه النساء الزانيات. (عيني)  
**أو اللصوص:** أي أو قال: يا مأوى اللصوص. (عيني) **يا حرام زاده:** أي المتولد من الوطاء الحرام؛ لأن 'زاده' بفتح  
الراء وسكون الألف وفتح الدال المهملة، وفي آخره هاء ساكنة، ومعناه مولود، فهو أعم من ولد الرنا، فإن الوطاء  
الحرام مثلاً في حالة الحيض لا يكون رنا، وفي العرف لا يراد به إلا ولد الرنا، وكثيراً ما يراد به الخداع الحيث اللقيم  
فيعره لعدم القذف بصريح الرنا، وكذا لو قال: يا ابن الفاجرة يا ابن الفاسقة يعزر. (عيني، فتح)



عزْر، وبيا كلب، يا تيس، يا حمار، يا خنزير، يا بقر، يا حية، يا حجام، يا بقاء،  
 يا مؤاجر، يا ولد الحرام، يا عيار، يا ناكس، يا منكوس، يا سخرة، يا ضحكة،  
 يا كشخان، يا أبله،  
 هو الذي يأخذ أجر الرواي هو الرجل الضعيف هو المطلوب هو المايون هو الذي لا عقل له

**عزْر** جواب لمدكور كنه أي في جميع الصور. (عيني) **وبا كلب**: أي من قذف مسلماً بقوله: يا كلب يا تيس إلى يا موسوس، وهذا متداً أو شرط وجواب الكل قوله: لا، أي لا يعزّر في الجميع؛ لأنه صريح الكذب فلا يلحق به العار، وقيل: في عرها يعزّر؛ لأنه يعد شيئاً، وقيل: إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلماء يعزّر؛ لأنه يلحقهم الوحشة بذلك، وإن كان من العامة لا يعزّر وهذا أحسن ما قيل فيه. (عيني، فتح)

**يا تيس** بفتح الفوقاية وسكون التحتية، هو الذكر من امعر واجمع تيس وأتيس، ويقال لذكر من الأطباء أيضاً والأشئ عر، وقوله: 'يا بقاء' على وزن فعال بالتشديد من النفي بمعنى الزنا ومعنى الظلم، وفي عرف الناس البقاء هو المخش، وقيل: هو الذي يعم المجور امرأته ويرضى فهو كالديوث، فيسعى أن يعزّر، وقوله: 'يا مؤاجر' هو من يؤاجر أهله للزنا، ولكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالنز، يقال: أحررت الأجير مؤاجرة إذا جعلت له على فعله أجرة فلا يعزّر لهذا الاحتمال [رمز الحقائق: ٣٩٨/١] (فتح)

**يا ولد احرام** قال في السحر [٧٤/٥]: يسعى التعزير به؛ لأنه في العرف بمعنى ولد الزنا، وم يجب القذف؛ لأنه ليس بصريح، وقد ألحق الشين به، وقد أبدل هذا المثال في 'فتح القدير' بيا ولد احمار، وهو الظاهر، وقوله: 'يا عيار' على وزن فعال بالتشديد، يمكن أن يكون من العير، وهو الطفل أو العار وهو السبب والعيب، وحكى القراء: رجل عيار إذا كان كثير الطواف والحركة دكياً، وقوله: يا ناكس يا منكوس على وزن فاعل ومفعول من نكس الرجل نكساً فهو منكوس، يقال: تعساً له ونكساً، وقيل: النكس من القوم المقصر عن عاية السجدة والكرم، والنكس أيضاً الضعيف، وكل ذلك صفة لدم، وقوله: يا سخرة يا ضحكة على وزن صفره من يضحك عليه الناس، وعلى وزن همزة من يضحك الناس. (مستخلص، فتح، عيني) **عيار** هو الذي يتزود بغير عمل. (ط)

**كشخان** [هو الذي يتساهل في أمر العيرة ولا يحنو عن نوع عيرة. (عيني)] بفتح الكاف وكسرها، وذكر في الهمر [١٧٠/١]: أنه بفتح الحاء المهمة بمعنى كبير البطش، ونقل الحموي: أنه بالحاء المعجمة بمعنى الذي لا دين له، وفي "القاموس" الكشخان الديوث، يبغي وجوب التعزير فيه إذا كان ناعمجة، وقيل: هو الذي تكون امرأته سلطة بدية النساء، وقال الليث: إنه ليس من كلام العرب، فإن أعرب قيل: كشخان على وزن فعال بكسر انباء، **يا أبله** هو الذي علت عليه سلامة الصدر، وقد بله بانكسر وتسه، وامرأة بهاء، ويستعمل في العرف استعمال السفه.

يا **مُوسوس**، يا منحوس، لا. وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً، .....  
أي لا يعزر في الجميع

**موسوس** [من الوسواس بالكسر معني حديث النفس أو بالفتح هو اسم الشيطان. (فتح)] هو من موسوس غيره بأعمال السوء.

ثم اعلم أن الألفاظ التي تدل على القبائح كثيرة لا تحصى، فيبغى أن يذكرها صابطة يعرف بها أحكامها، فيقول: إن سبه إن فعل اختياري يحرم في الشرع، ويعدّ عاراً في العرف يجب التعزير فيه كما في القسم الأول؛ وإن سبه إلى فعل اختياري لم يحرم في الشرع، لكن يعدّ عاراً في العرف كالحجامة ونحوه لا يعزر، إلا أن يقول للإنسان شريف النفس أو السبب كالعالم أو العدو أو الرجل الصالح؛ لأهم من أهل الإكرام فيعزر بإهانتهم، بخلاف الأراذل؛ لأهم يتفوهون بمثل هذه الألفاظ، ولا يبالون بما يقال لهم.

وكذا لا يعزر في الأمور الخفية نحو يا حمار يا خنزير يا كلب؛ لأن المعنى الحقيقي غير مراد، بل المراد المعنى المجازي كالبيد وقيح الصورة وسبى الخلق، وإنما قلنا: يعدّ عاراً في العرف؛ لأن كثيراً من الأفعال يحرم شرعاً ولا يعدّ عاراً في العرف كاللعب بالرد والعناء، ومن الأفعال الاختيارية ما يحرم شرعاً ويعدّ في العرف عاراً لكن العوام لا يبالون بما كقولهم: يا بعاء يا عيار ونحوهما. (مستخلص، عيني)

لا أي لا يعزر، جواب المذكور كنه؛ لأنه صريح الكذب، فلا يلحق به العار، وحكى الهندواي: أنه يعزر في رماسا في مثل قوله: يا كلب يا خنزير؛ لأنه يراد به الشتم في عرفها، وقال شمس الأئمة السرخسي: الأصح عندي أنه لا يعزر، وقيل: إن كان من المسبوب من الأشراف كالنقهاء والعلوية، يعزر؛ لأنه يعدّ سباً في حقه، وتنحقه الوحشة بذلك، وإن كان من العامة لا يعزر، وهذا أحسن ما قيل فيه. [رمز الحقائق: ٣٩٩/١]

**تسعة وثلاثون** [لأن حد العبد أقله أربعون فقص عنه سوط. (ط)] عند الطرفين، وعبد أبي يوسف: تسعة وسبعون سوطاً، وعنه: ثلاثة وسبعون، وعنه: أنه يقرب كل جس إلى جسسه، فيقرب النفس والنفس من حد الزنا، والحدف لعير المحص أو للمحصن بعير الرنا من حد القذف صريحاً، وعنه: أن التعزير يعتبر على قدر عظم الحرم وصعوره، فأبو يوسف اعتبر أدنى الحد في الأحرار، ثم نقص سوطاً في رواية، وهو القياس، وهو قول رفر، وخمسة في أخرى، وهو مأثور عن علي بن محمد، فقلده، وهما نظرا إلى أدنى الحد، وهو حد العبد في القذف، وهو أربعون، فقصا منه سوطاً، وعبد مالك: لا حد له، ويفوض إلى الحاكم، وعبد الشافعي وأحمد: في العبد تسعة عشر. [رمز الحقائق: ٣٩٩/١]

والأصل فيه قوله **من مع** في حد **من مع** نقل بتخفيف بلغ من البلوغ، وجرى على ألسنة الفقهاء من التليغ أي من بلغ التعزير حداً فهو من المعتدين، فهما نظرا إلى أدنى الحد، وهو نظر إلى أقل الحد في الأحرار. (مستخلص)

وأقله ثلاثة، وصح حبه بعد الضرب، وأشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف. ومن حد أو عزّر فمات فدمه هدر،  
أي حبس المعزّر شوته بالكذب لشوته بإجماع الصحابة أمر الإمام

وقد نالت أي أقل التعزير ثلاث جلدات، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص، فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه، فيكون مفوضاً إلى رأي القاضي بقدر ما يرى المصلحة فيه وعليه المشايخ. وهو قول الثلاثة. [رمز الحقائق: ٤٠٠/١] وصح حبه أي وإن رأى الإمام أن يضم الحبس إلى الضرب في التعزير جاز، وقد صح أن الحبس جازاً للتعزير، فإذا جاز الاكتفاء به جاز أن يضم إليه، وأحبس صالح للتعزير؛ لأن من أتهم بوجوب التعزير لا يحبس إلى وقت الثبوت، ومن أقيم بوجوب الحد يحبس إلى وقت ثبوت الحد؛ لأن التعزير أدى من الحد، فناسب أن يعاقب به عند التهمة بما يوجب الحد، ولأنه قد لا يحصل العرص بذلك القدر من الضرب فيحوز حبه بعد الضرب. (عيني، مستخلص)

بعد الضرب إذا كان فيه مصلحة، وصح القيد في السفهاء وأهل الفساد. (معدن، ع) أشد الضرب المعزير يعني الشدة في الضرب يكون في التعزير، وقيل: المراد بأشد الضرب جمع الأسواط في عصى واحد يكون في التعزير؛ لأنه جرى فيه التحفيف من حيث العدد، فلا يخفف من حيث الوصف، كي لا يؤدي إلى قوأت المقصود، وهو الإرجاء، ويتقي المواضع التي تنقضي في الحدود. وعن أبي يوسف: أنه يضرب فيه الظهر والألية فقط. وذكر في حدود الأصل يفرق التعزير على الأعضاء فيما إذا بلغ أقصى غاية الحد، وأما في التعزير الذي لا يبلغ إلى أقصى غايته مثل ثلاثة أسواط أو أربعة أو خمسة فلا يفرق؛ لأنه خفف فيه باعتبار العدد. (مستخلص، عيني)

ثم حد الزنا أي بعد التعزير أشد الضرب حد الزنا؛ لأنه ثابت بالكتاب والعدد؛ ولأن جنايته أعظم حيث شرع فيه الرجم، وقوله: ثم حد الشرب أي بعد حد الزنا أشد الضرب حد الشرب؛ لأن جناية الشرب مقطوع بها بمشاهدة الشرب والإحضار إلى الحاكم بالرائحة. (معدن، مستخلص)

ثم حد القذف [لضعف سببه لاحتمال صدق القاذف. (ط)] أي بعد حد الشرب أشد الضرب حد القذف؛ لأن سببه يحتمل جواز صدق القاذف، وقد جرى فيه التعليق من حيث رد الشهادة فبرلت منلة قطع لسانه، فلا يعلط من حيث الوصف، بل يخفف، وعند مالك: الكل سواء، وقال أحمد: أشد الضرب حد الزنا ثم القذف ثم الشرب ثم التعزير، وعن أحمد: حد الزنا أشد من التعزير. [رمز الحقائق: ٤٠٠/١] (معدن، مستخلص)

فدمه هدر أي باطل لا يجب به شيء على أحد؛ لأن إقامة الحد والتعزير من الواجبات، والواجب لا يجمع الضمان؛ لأن المأمور فعل ما أمر به وفعل المأمور لا يتقيد بالسلامة كالفساد والزنا إذا لم يتجاوز المعتاد. وقال الشافعي: تحب الدية في بيت المال؛ لأنه إذا مات يكون خطأ من الإمام فضمن خطئه فيما يقيمه من الأحكام في بيت المال. [رمز الحقائق: ٤٠٠/١] (فتح)

**بخلاف الزوج إذا عَزَّرَ زوجته لترك الزينة، والإجابة إذا دعاها إلى فراشه، وترك**

أي وترك الإجابة

**الصلاة والغسل والخروج من البيت.**

أي ولأجل الخروج

**بخلاف الروح إذا عَزَّرَ الح** أي بخلاف الزوج إذا عَزَّرَ زوجته؛ لأجل هذه الأشياء الخمسة، فماتت الزوجة حيث نَجَبَ الدية؛ لأن تعزير الزوجة مباح ليس بواجب، فيتقيد بشرط السلامة، والتخصيص بهذه الأشياء ليعلم الحكم في غيرها بالطريق الأول؛ لأن إذن الشرع في هذه الأشياء موجود في تأديبه إياها، فلو ماتت بالتأديب المشروع وجب الدية، فبالتأديب الغير المأذون أولى أن تجب.

فإن قلت: يرد عني هذا إذا جامع امرأته فماتت من الجماع أو أفضاها حيث لا ضمان عليه عندهما وإن كان الجماع مباحاً ولم يقيداه بشرط السلامة خلافًا لأبي يوسف، قلت: إنما لا يجب لأجل وجوب ضمان المهر في ابتداء الجماع فلو وجبت الدية عمومًا كان فيه إيجاب ضمانين بمقابلة مصمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز، ولأنه لما نزل المهر في مقابلة منعة البضع فصار مآدونا في الانتفاع من جهة الشرع فم يبق مستوفيا حق نفسه فقط بل كان فعله بأمر الشارع أيضاً. (مستخلص، عيني)

**لترك الريسة:** أي الشرعية وهي قادرة عليها. (عيني) **إن فراشه** وكانت طاهرة من حيض ونفاس. (عيني)

**وترك الصلاة:** أي ولأجل ترك الصلاة المفروضة. (عيني) **والغسل** أي وترك الغسل من الحماة.

**من البيت:** بغير حق، فإنه بضمن ديتها لو ماتت. (ط)

## كتاب السرقة

أي في بيان أحكامها

هي أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة .....  
السرقة في الشرع بالجر صفة لعشرة

**كتاب السرقة:** [في اللغة: أخذ شيء خفية بغير إذن صاحبه، ملاً كان أو غيره. (عبي)] بفتح السين وكسر الراء، ولك إسكانها مع فتح السين وكسرها، وهي قسمان: صغرى وكبرى، بدأ بالكلام على الصغرى؛ لكثرة ما وركتها الأحاد، وشرعاً: "أخذ الشيء خفية بغير حق بصاناً كان أو لا" باعتار الحرمة، وأما باعتار القصد فما ذكره المصنف، وقدم حد الربا؛ لأنه شرع لصيانة الأسباب والعرض، وفيه إحياء النفوس؛ لأن تولد من الربا هالك معنى؛ لعدم من يريه، ثم حد الشرب؛ لأنه لصيانة العقول التي بها قوام النفوس، ثم حد القذف؛ لأنه لصيانة الأعراض، ثم حد السرقة؛ لأنه لصيانة الأموال، والأموال وقاية النفس والعقل والعرض، ولهذا أفردته بكتاب على حدة. (فتح)

**مكلف:** [أي عاقل بالغ باطق بصير، وهو ممنوك أو كاهن. (عبي، ط)] قيد بـ "مكلف" احترازاً عن "النصي" والمجنون، حتى لو سرق لا قصع عليهما؛ لأن العقوبة يستدعي التكليف، وقيد بـ "خفية" احترازاً عن النهب والاحتلاس، أي أخذ المكلف من حيث الخفية والاستمرار ابتداءً وانتهاءً إذا كانت السرقة بالنهار، وابتداءً لا غير إذا كانت بالليل، كما إذا نقب الحدار على الاستسرار، وأحد من المالك مكاراة جهراً، يقصع أيضاً؛ لأنه وقت لا يلحقه العوث فيه، فلو لم يكتف فيه بالخفية ابتداءً، لامتنع القطع في أكثر السارق لاسيما في ديار مصر، خلاف النهار؛ لأنه وقت يلحقه فيه العوث. وإذا شرط أن يكون خفية على رعم السارق، حتى لو دخل دار إسكان فسرق وأخرج من الدار، وصاحب الدار يعلم ذلك، والسارق لا يعلم أنه يعلم قطع، وإن كان يعلم أن صاحب الدار يعلم ذلك لا يقصع؛ لأنه جهر ليس بخفية. [رمر الحقائق. ٤٠١/١] (مستخلص)

**عشرة دراهم:** [ورن سعة مثاقيل، وهي نصاب لسرقة. (عبي، ط)] بقوله لا قصع لا شيء...  
**د هـ:** فقد ريد شرعاً على المعنى المعوي أو صاف، منها في السارق. وهو كونه مكلفاً، ومنها في المسروق: وهو كونه مالاً متقوماً مقدراً، ومنها في المسروق منه: وهو كونه حرراً كما يأتي بيانه، والمعنى اللعوي - أي الأحاد خفية - مراعى فيها، إما ابتداءً وانتهاءً كما في لسهار، أو ابتداءً فقط كما في الليل. وريادة الأوصاف لإبادة انقطاع؛ إذ لا شك أن أخذ أقل من النصاب خفية سرقة شرعاً باعتار التحريم والضمنان، لكن لا يعلق الشرع به حكم القطع، فصاحبها عندنا: عشرة دراهم. وعند الشافعي: قدر ربع دينار. وعند مالك: قدر ثلاثة دراهم؛ لما روي أنه لا قصع في خمس محس، ثم ثلاثة دراهم، وفي رواية: قيمته ثلاثة دراهم، رواه الجماعة، غير أن الشافعي قال: كانت قيمة الديار على عهد النبي ﷺ اثني عشر درهماً، والثلاثة ربعها، والربع هو المعتبر، فالأحد بأقل المتيقن به أولى، قلنا: قال ابن عباس وابن عمر رضيهما الله ﷺ كانت قيمة المحس الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم. =

**محروزة بمكان أو حافظ، فيقطع إن أقر مرة، أو شهد رجلان، .....**  
 لاخذ طامعاً لا مكرهاً

= ولما اختلفوا في قيمة الخن مع اتفاقهم أن الصاب مقدر به دهننا إلى الأكثر للتيقن به؛ لأن أحداً لم يقل: إن العشرة لم يقطع فيها، وما دوماً يختلف فيه، فلا يجب القطع للشك وللاحتياط لدرء الحد، والمعتبر في هذه الدراهم وزن سبعة مثاقيل كما في الركاة. وقوله: "مضروبة" صفة لـ "عشرة"، وأشار بها إلى أنه إذا سرق فضة غير مضروبة ووزنها عشرة أو أكثر، وقيمتها أقل من عشرة مضروبة لا يقطع. وعلى هذا أوابي القصة أو الزيوف إذا سرقها، وقيمتها أقل، أو قيمتها عشرة ووزنها أقل لا يقطع، وثبتت القيمة بقول رجلين عدلين، لهما معرفة بالقيم. [رمز الحقائق: ٤٠١/١] (فتح)

**محروزة:** [نصب على الحال من العشرة، أي محفوظة بالحرر. (عيني)] أي حال كون عشرة دراهم محفوظة بالحرز، ولما كان الحرر بشيئين أشار إليهما بقوله: 'بمكان' وهو الموضع الذي يعدّ لإحراز الأمتعة فيه كالمدور والبيوت والصدوق والخابوت ونحوها، أو تكون محفوظة لحافظ كمن جلس في الصحراء أو في المسجد أو في الطريق ومعه متاع يحفظه. سواء كان ثامناً أو مستيقظاً، أو كان المتاع عنده نضرته أو تحتها، هو الصحيح. [رمز الحقائق: ٤٠٢/١] ويهدد القيد - أي المكان والحافظ - احتراز عما إذا سرق المواشي من الصحراء، أو شيئاً من المسجد وليس صاحبه عنده حيث لا يقطع. (مستخلص)

**يقطع:** أي يجب قطع يد السارق إذا أخذ المال بالقيود المذكورة بإقراره مرة واحدة عند الطرفين، وقال أبو يوسف: لا يقطع إلا بإقراره مرتين؛ لأنه حد فيه فيعتبر عدد الإقرار فيه بعدد الشهود كما اعتبر في الزنا، هما: أن السرقة ظهرت بإقراره مرة فيكفيه كما في القصاص وحد القذف، ولا اعتبار بالشهادة؛ لأن الزيادة يعيد فيها تقليل ثمة الكذب، ولا يعيد في الإقرار شيئاً؛ لأنه لا ثمة فيه، واشتراط الزيادة في الزنا بخلاف القياس، فيقتصر على مورده، وذكر بشر رجوع أبي يوسف إلى قولهما.

وقوله: "أو شهد رجلان" أي كذلك يجب القطع لو شهد على سرقته رجلان؛ لأنه حد فاحتص بشهادة الرجال ليتحقق الظهور كما في سائر الحقوق، ويجب أن يسألها الإمام عن كيفية السرقة؛ لجواز أنه يقب البيت وأدخل يده فحسب لا يقطع عليه، وعن ماهيتها؛ لأن من يسمع كلام الغير سراً يسمى سارقاً، قال الله تعالى: ٥٥. لا من سرق سماعه (الحج: ١٨). ويسأل عن مكانها؛ لجواز أن يكون الأحد من غير الحرر، ويسأل عن زمان؛ لجواز أن يكون في زمان صباه، ويسأل عن المسروق منه هل هو أجنبي أو قريب من السارق أو زوج، ويحسمه إلى أن يسأل عن الشهود لثمة، ثم يحكم بالقطع، بخلاف التعزير، وبه يحصر الحجة في الإقرار والشاهدين على أنه لا يقطع بالنكول وإن ضمن المال. (مستخلص، فتح، عيني)

**مرة:** في قول الأكثر، ومرتين عند أبي يوسف في مجلسين مختلفين. (عيني)



ولو جمعاً والآخر بعضهم **قُطِعُوا** <sup>جمع كنهه</sup> إن أصاب لكل نصاب، ولا يقطع <sup>كف د</sup> بخشب،  
وحشيش، وقصب، <sup>كف د</sup> وسمك، وطير، وصيد وزرنيخ، ومغرة، ونورة، وفاكهة رطبة،  
<sup>نحو كان سرق جماعه</sup> <sup>نحو كان أو مالها</sup>

**قُطِعُوا** الخ أي إذا اشترك جماعة في سرقة، وأحد المال بعضهم وقسموه بينهم، فأصاب كل واحد منهم نصاب - أي عشرة دراهم - يقطع يد الكل؛ لأن المعتاد بينهم أن يتوزع بعضهم الأحد، ويستعد الباقيون ليدفع، وإن أصاب لكل أقل من ذلك لا يقطع، وقال مالك: يقصون بنصاب واحد كالتقصاص، قلنا: القصاص يتعلق بسب لا يتجرأ، وهو إرهاب الروح، فيسب إلى جميعهم خلاف السرقة، وقال زهير: إن الإحراج من الحرر يتحقق من حامل، فيقتصر النقطع عليه. ولو كان فيهم صغير أو مجنون سقط أحد عن سابقين عند الطرفين. وقال أبو يوسف: إن تولى الأحد الصغير أو المجنون لا يجب عنيهم النقطع، وإن أخذ الكفار العقلاء وجب. [رمر الحقائق: ٤٠٢/١]

**نصاب** وهو عشرة دراهم ولو لم يصب لكل نصاب لا يقطع. (عيني) **خشب** أي سرقة خشب، والمراد بهذه الأشياء من 'الخشب' إلى 'نورة' ما يوجد تافهاً مباحاً في دار الإسلام ولا يقصع بسرقتها؛ لقول عائشة <sup>رض</sup> كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله <sup>ﷺ</sup> في الشيء التافه الخفيف؛ لأن ما يوجد مباحاً غير مرغوب فيها وقتما يأخذه أحد عن كره من المالك، فلا حاجة إلى شرع إخراجها، ولأن الحرر فيها ناقص، فإن الخشب تنقئ على الأبواب، والطير يطير، والصيد يمر، وهذه الصفة يورث الشبهة، وأحد يدرئ بها إلا أن يكون شيء من هذه الأشياء مالاً متقوماً كالساح والأسوس والخشب المعمول؛ لأن الصفة تزيد قيمة على قيمة الأصل. والمراد بالصير: الطير الذي يكون صيداً، سوى الدجاج والبط عند البعض، فيجب فيهما النقطع؛ لأنه معنى الأهني، وقال بعضهم: لا يجب النقطع في جميع الطيور، وهذا القول أصح، وكان القياس النقطع في الرريخ؛ لأنه يمر ويصان في دكاكين العطارين كمائر الأموال، والنورة هي التي تستعمل في الحمامات لإزالة شعر البدن فلا يقطع في هذه الأشياء؛ لأنها مساحة الأصل، وعند الشافعي: يقطع بكل ما لو كان نصاباً، إلا في التراب واما والسرقين والأشربة المصربة؛ لأنه مال محرر، وبه قال مالك وأحمد، وهو رواية عن أبي يوسف. (مستخلص، عيني)

**وحشيش**: أي سرقة حشيش مطلقاً حتى الوسمة والحناء. (عيني)

**وقصب**: هو كل نبات كان ساقه أنابيب وكعوباً. (معدن) **وصيد**: وجود أسباع وإن دبغت ما لم تفعل مصي أو بساطاً. (فتح) **ومغرة**: بالفتحات الثلاث والعين المعجمة وتحوّر تسكينها، وهي الطير الأحمر. (عيني)  
**فاكهة رطبة** [أي لا يقطع في سرقة فاكهة رطبة بأنواعها، حتى العنب والرطب في الأصح. (عيني)] لأنها مما يتسارع إليه لفساد، وبذلك قال <sup>لا يقطع في ثمرة لا تفسد</sup> لا يقطع في ثمرة لا تفسد. رواه أبو داود وغيره، وأكثر بفتح لكاف والثاء المثناة: الحمار، وهو شيء أبيض لين يرح من رأس الحلقة، وهو الخدب أيضاً، وفي الصحاح: أحمار شحم الحنظل، وأحماً من قال: إنه أخطب أو صغار النحل، وقوله: 'أو عنى شجر' أي لا قطع أيضاً في فاكهة سرقها وهي عنى شجر؛ لتسارع الفساد إليه أيضاً، وفيه خلاف الثلاثة. [رمر الحقائق: ٤٠٣/١] (فتح)

أو على شجر، ولبن، ولحم، وبطيخ، وزرع لم يُحصَد، وأشربة مسكرة، وطنبور،  
 أي أو فاكهة على شجر  
 ومصحف ولو محلي، وباب مسجد،  
 لكل ما لا يقي حوالاً  
 لعدم الحرر

**ولبن ولحم:** أي ولا يقطع في سرقة لبن ولحم ولو قديداً، ولا في سرقة كل مهياً لأكل كحيز. وفي أيام قحط لا قطع سرقة الطعام للضرورة، وقد جاء في حديث عمر رضي الله عنه 'لا قطع في عام سنة، ولا في عِدق معلق'، ولهذا لم يفصل في 'المتقي' بين الطعام وغيره في القحط؛ لأنه يرحص في الأكل بعير القيمة في أيام المحمصة من غير تفصيل بين المهياً للأكل وغيره. (مستخلص، فتح، عيني) **وزرع:** أي ولا يقطع بسرقة زرع لم يُحصَد، وقيد بعدم الحصاد؛ لأن الذي حصَد وأحرر في غير أيام القحط يقصع فيه، وعند الثلاثة: يقطع في هذه الصور كلها. (مستخلص، عيني) **لم يُحصَد:** أي وكذا لا يقطع في زرع؛ لعدم الإحرار. (ط)

**وأشربة:** [مطربة أو غير مطربة ولو الإناء دهناً. (عيني، ط)] أي لا يقصع في سرقة أشربة مطبقاً سواء كانت حلوة أو مرة، وإيراد بالأشربة الأشربة التي لا تبقى، ويتسارع إليها الفساد، سواء كانت مسكرة أو غير مسكرة، بخلاف الخن والعسل، فإنه يقصع فيهما بالإجماع، ووجه عدم القصع في الأشربة؛ لأن السارق يتأولها على أحدها للإراقة، ولأن بعضها ليس بمال كالخمر، وفي مالبة بعض نقصان كالمصنف والبادق، فتحققت شبهة عدم مالبة، والأشربة التي تبقى وتدخر - أي حوالاً - فأكثرها مال إجماعاً فيقطع. (مستخلص، فتح، عيني)

**وطنبور:** [أي وكذا لا يقطع في صبور ونقية آلات الملاهي. (عيني)] أي لا قطع في سرقة طنبور - بضم الطاء - وكذا في طبل ودف ومزمار وبربط كما يأتي؛ لأنه يتأول السارق فيها الإنكار والأمر بالمعروف، وعند بعض الشافعية يقطع في دف وأحواته من آلات البهو إذا بلغ نصيباً بعد نقص ماليته، وهو سرق طناً للغرة، وهو يساوي عشرة تكبوا فيه، والمحتار أنه لا يقطع فيه؛ لأنه كما يصح لغزوة يصلح للهو فتمكنت الشبهة. [رمر الحقائق: ٤٠٣/١] (فتح)

**ومصحف:** [أي وكذا لا يقطع في مصحف ولو كان محلياً، ولو لم يحسن القراءة. (عيني، ط)] أي لا قصع في سرقة مصحف ولو كان المصحف محلياً قدر النص، وقال الشافعية: يقطع؛ لأنه مال متقوم، حتى يجوز بيعه، وبه قال مالك وأحمد، وهو رواية عن أبي يوسف، وعنه أيضاً أنه يقطع إذا كانت حليته نصيباً. [رمر الحقائق: ٤٠٤/١] لأنها ليست من المصحف فتعتبر بافترادها، ولنا: أن أحد المصحف يتأول فيه القراءة واسطر، والحلية تبع له ولا عبرة للتعقيل كمن سرق الخمر في إناء، وقيمة الإناء مقدار النصاب أو أكثر. (مستخلص)

**وباب مسجد:** [أي وكذا لا يقطع في باب مسجد ودار؛ لأنه حرز لا محرز، ولا يقطع بمتاع المسجد وستر الكعبة. (ط)] أي لا قطع في سرقة باب مسجد؛ لعدم الإحرار، فإن قلت: الحكم في باب الدار هكذا فما الفائدة في تخصيص المسجد؟ قلت: إنما خص به مناسبة المصحف وإنما لا يقطع بسرقة باب مركب؛ لأنه حرز لا محرز، لكن لو اعتاد سرقة أبواب المساجد بولع في تعريضه وحسه حتى يتوب، والمراد بالمركب ما كان خارج البيت فلو كان مركباً داخل الحرز يقطع. (مستخلص، فتح)

**وصليب ذهب، وشطرنج، ونرد، وصبي حرّ ولو معه حلي، وعبد كبير ودفاتر،**  
 وكذا لا يقصع فيه <sup>بكسر الشين</sup> <sup>بفتح النون ولو من ذهب</sup> <sup>أي لو كان عليه حلي</sup> <sup>لأنه غصب</sup>

**بخلاف الصغير ودفتر الحساب،** .....

**وصليب ذهب:** أي مطلقاً سواء كان في المصلى أو في غيره، وقيد الذهب اتفاقاً؛ لأن الحكم لا يختلف فيما إذا كان الصليب من الفضة، ويقصع عند الشافعي وبعض الحنابلة، وعن أبي يوسف: أن صليب الذهب إذا كان في المصلى - أي موضع صلاحهم - لا يقطع، وإن كان في بيت آخر يقطع ووجه عدم القصع، تأويل الكسر هياً عن المكر، [رمز الحقائق: ٤٠٤/١] (معدن، فتح)

**وشطرنج ونرد:** أي ولو من ذهب، والشطرنج بكسر الشين، واحتلف في لفظه هل هو عربي أو معرب؟ فقيل: إنه عربي، ويقرأ بالسین المهمة والمعجمة، وقال الحريري: لشطرنج بفتح الشين، وهو معرب إلا أنه بكسر الشين في استعمال العرب، وقوله: "نرد" بفتح النون، وهو الذي تلعبه الإفرنج وهو من ذهب؛ لتأول اسارق الكسر وانتهي عن المكر، وهو سرق دراهم عليها ثمان قطع؛ لأنه أعدّ يتمول فلا يثبت فيه تأويل، وفي الشطرنج والنرد يقطع عند الشافعي وبعض حنابلة. (عيني، فتح) **وصبي حر:** وكذا لا يقصع في صبي. (عيني)

**وصبي حر الخ:** الحلي بفتح الحاء وسكون اللام كطبي، وجمعه حلي يضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء، أي لا قصع في سرقة صبي حر؛ لأنه ليس ثمن وأخيه تبع له؛ ولأنه يتأول في أحده الحمل إلى منزله، وقال أبو يوسف: يقطع إذا كان عليه حلي يبيع الصواب، وبه قالت الثلاثة، والخلاف في غير الممير الذي لا يمشي ولا يتكلم حتى لا يكون في يد نفسه ولو كان يمشي ويتكلم لا يقصع إجماعاً؛ لأن له يدأ على نفسه وما عليه تابع له فكان أخذه حذاعاً لا سرقة. (مستخلص، مسكين، عيني) **وعبد كبير:** أي ولا يقصع في عبد ممر ولو نائماً أو مخوناً أو أعجمياً؛ لأنه غصب لا سرقة. (عيني، ط)

**ودفاتر:** [أي لا يقصع فيها إن كانت لغير الحساب سواء كانت شرعية أو لا. (ص)] أي لا قصع في سرقة دفاتر كتبها؛ لأن المقصود ما فيها، ودث يس محل، والمراد من لدفاتر صحائف فيها كتابة من عربية أو شعر أو حديث أو تفسير وغير ذلك، ولا قصع فيها؛ لأنه إن كانت شرعية كتب الفقه والحديث والتفسير فهي كالمصحف، وإن كان شيئاً مكروهاً فهي كالظنور، ولو سرق الكواعد والخود قس الكتابة يقطع إن بيع بصائاً، وفي دفاتر الأدب روايتان، في رواية: ملحقة بالحساب، وفي رواية: ملحقة بالأحاديث والتفسير. [رمز الحقائق: ٤٠٤/١] (مستخلص)

**بخلاف الصغير:** [أي بخلاف سرقة عبد الصغير الذي لا يعبر عن نفسه. (عيني)]، وبخلاف دفتر الحساب التي مضى حسابها فيقصع إن بيعت بصائاً (ط) فإنه يقطع فيهما؛ لأن السرقة في العبد الصغير متحقق؛ لأنه لا يد له على نفسه مع أنه ما من قاصر كالدواب، وقال أبو يوسف: لا يقصع فيه كما في الكبير والصغير؛ لأنه آدمي وإن كان ملاً من وجه، وإن كانت قيمته أقل من بصاب وفي أدبه شيء مثله يقطع باعتبار لصم، وأما يقطع في دفتر الحساب؛ لأن ما فيها يقصد بالأحد فكان المقصود هو الكواعد فيقطع إذا بيعت بصائاً، وعبد الثلاثة: يقطع في الكل. (مستخلص، عيني)

وكلب، وفهد، ودف، وطبل هو، وبربط، ومزمار، وبخيانة، ونهب، واختلاس،  
ونبش، ومال عامة أو مشتركة، .....  
وهو العود هو السائي أي أحد شيء بسرعة

**وكلب وفهد:** [ أي ولا يقطع في كلب؛ لأنه مباح الأصل وهو كلب صيد أو ماشية، ولا يقطع في فهد وهو عليه طوق ذهب؛ لأنه مثل الكلب. (عيني، ص) ] عطف على ما ذكر من الأشياء التي لا يقطع فيها، أي لا قصع في سرقة كلب وفهد، ولا في غيرهما من السباع؛ لأن جنسها يوجد مباحاً غير مرغوب فيها؛ ولأن ائمة قد اختلفوا في مالية السباع، فكان الاختلاف فيه شبهة، والشبهة مسقط لحد (مستخلص، عيني)

**ودف:** [ أي ولا يقطع في دف ولو مربعاً أو مدوراً. (عيني) ] كان ينبغي أن يذكر هذه الأشياء عند قوله: "طنبور" أي لا قصع في سرقة هذه الأشياء عندهما؛ لأنه لا قيمة لها، وعند أبي حنيفة: وإن كان لها قيمة لكن آخذها يتأول الكسر، وهذا في طبل النهر ظاهر، واحتنف في طبل الغزاة، والأصح عدم القطع؛ لتمسك الشبهة؛ بكونه صالحاً يعرف والنهر، والحاصل أن عدم القصع يكون بوجوه: الأول: أن يكون مسروق شيئاً حقيراً مثل الخشب واحتشيش، والثاني: أن يكون مباح الأصل كالسمك والطيور ونحوهما، والثالث: أن يكون مما يتسارع إليه الفساد، ولا يبقى حولاً كالفاكهة الرطبة والمهيا للأكل، والرابع: أن يكون غير محرر كالزرع الغير المحصول، والخامس: أن يكون مباح الإصاعة من الشرع كالأسربة وآلات المناهي، والسادس: أن يكون متأولاً لغير السرقة كالمصحف، والسابع: أن لا يكون مالاً كالصبي الحر، والثامن: أن يكون لأحد غير سرقة كالعبد الكبير. (مستخلص، محشي)

**وبخيانة الخ:** أي ولا يقطع بخيانة المودع ما في يده من شيء المأمون، ولا قصع بنهب؛ وهو الأخذ علانية على وجه القهر، ولا قطع بالاختلاس؛ وهو أن يحتطف الشيء من يد مالك أو من البيت؛ لقوله **عنه** بس على حش ولا مسهب ولا محبس **قصع**، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وصححه الترمذي؛ ولأن في الحياة قصور في الحرز وفي النهب لعدم الشرط وهو الأخذ خفية، وكذا في الاختلاس. (عيني، فتح)

**ونبش:** أي ولا قصع بسبب نبش القبور، والنش: استخراج شيء المدفون، ومنه النبش الذي يستخرج الكفن من القبور، وعدم القطع فيه لقوله **عنه** لا قصع على محمي وهو اساش بعة أهل المدينة، وقال أبو يوسف: يقطع؛ لقوله **عنه** من نبش قطعاه، وبه قالت الثلاثة، فبنا: هذا غير مرفوع بل هو من كلام ريبان، وذكر في آخره: من قتل عبده فقتله، من حدع عبده حدعاه، ولا يكاد يثبت هذا، ولئن ثبت فهو محمول على السياسة فيمن اعتاد ذلك، ونحن نقول بذلك إذا رأى الإمام فيه مصلحة. (عيني، مسكين)

**ومال عامة الخ:** أي لا قطع في سرقة مال العامة أي في بيت الله؛ لأنه حق العامة والسارق منهم، فأورث الشبهة، وقوله: 'أو مشتركة' أي لا قطع في سرقة مال مشترك بين السارق والمسروق منه؛ لأن لسارق فيه حقاً فأورث الشبهة. (مستخلص)

**ومثل دينه، وبشيء قطع فيه ولم يتغير، ويقطع بسرقة الساج، والقنا، والآبنوس،**  
بفتح الباء معرب  
**والصندل، والفصوص الخضر، والياقوت، والزبرجد، واللؤلؤ،**  
أي السارق  
جمع الأحصير وليس بقيد جوهر معروف هو حجر أحضر معرب الدار چيني

**ومثل دينه:** [ أي وكذا لا يقصع في السرقة من مديونه مثل دينه من جنسه والدين حال؛ لأنه استيفاء لديه. (عيني) ] أي ولا قصع على من سرق مثل دينه من مال مديونه؛ لأنه استوفى حقه. وإحال والموجل في هذا سواء استحساناً؛ لأن التأجيل: التأخير في المطالبة، ويقطع قياساً فيما إذا كان مؤجلاً، وإذا سرق ريادة عني حقه لا يقصع؛ لأنه بمقدار حقه يصير شريكاً فيه، فيصير شبهة، وإن سرق من خلاف جس حقه، فإن كان قدراً لا يقصع في الصحيح؛ لأن التقدين جس واحد حكماً، وإن كان عروضاً يقصع؛ لأنه ليس باستيفاء، وإنما هو استبداد، فلا يتم إلا بالتراضي، وعن أبي يوسف لا يقطع. (مستخلص، عيني)

**ولم يتغير:** [ جملة حاية أي لم يتبدل ذلك الشيء المسروق عن حاته الأولى. (عيني) ] أي لا قطع سرقة شيء قد قطع فيه مرة ولم يتغير هذا الشيء كما إذا سرق عيناً فقطع فيها وهي قائمة فردها بن مالكها ثم سرقها وهي خالها، لم يقصع. وعن أبي يوسف: يقصع، وهو قول الشافعي، وهو اقياس؛ لقوله **في حد ووقعه** من غير فصل، ولأن الجناية الثانية متكاملة كالأولى، بل هي أفح تقدم اراجرج، وسأ: أن القطع أوجب سقوط عصمة المحل في حقه، فيالرد إلى المالك وإن عادت حقيقة العصمة لكن بقيت شبهة السقوط، وأحد يدري بها، فإن تغير العين عن حاتها مثل إن كان عراً فسرقه فقطع فيه، ثم رده إلى صاحبه ففسخه أو نحو ذلك ثم سرقه، يقطع فيه ثانياً؛ لأن العين قد تبدلت، وهذا يندك اعصاب بمثل هذا التعير، فإذا تبدلت انتفت اشبهة الناشئة عن اتحاد المحل فيقطع ثانياً. (عيني، فتح)

**الساج:** [ الساج باحيم شجر عصيم جداً ولا يبت إلا في الهند ويحمل منها إلى سائر البلاد. (عيني) ] والقناة حشب الرماح، والآبنوس بفتح الباء هراً من اجتماع الساكنين، والصندل حشب أحمر وأصفر طيب الرائحة، ويقطع فيها؛ لأنها أموال محررة عزيزة عند الناس، ولا توجد مباحة في دار الإسلام، وقوله: 'والفصوص أحصير' اتقييد بأحصير اتفاقي، والمراد منها مثل الزمرد والفيروز وغيرهما، والياقوت أحمر وأصفر وأحضر، وأعزها الأحمر، والزربرد - بفتح المعجمة والموحدة - حجر أصفر ينع من الصرع، ويقصع في هذه الأشياء؛ لأنها من أعر الأموال وأنفسها، فصارت كالذهب والفضة، ولا يوجد مباح لأصل في دار الإسلام، وفي 'الاحتيار': لا قطع في العاج ما لم يعمل، فإذا عمل منه شيء قطع فيه، ولا قطع في اراجرج مطلقاً، وقيل: في المصنوع يقصع، ويقصع في العود والمسك والأدهان والورس والزعفران والعنبر؛ لكونها من أعر الأموال. (مستخلص، فتح، عيني)

**والقنا:** مقصوراً جمع قناة، وهي خشبة الرمح، ألفها منقبة عن الواو. (عيني)  
**واللؤلؤ:** قال يعقوب أبو الليث في شرح الجامع الصغير: وذكر هشام عن محمد لا قطع في اللؤلؤ والياقوت ونحو ذلك من الفصوص؛ لأن أصله مباح كالأزرنيج ونحوه. ولهما أن هذه الأشياء من أفسس الأموال ولا توجد مباحة لأصل بصورتها في دار الإسلام غير مرعوب فيها، وهي محررة فصار كالذهب والفضة. (عيني، فتح)

## والأواني، والأبواب المتخذة من الخشب.

## فصل في الحرز

أي في بيان أحكامه

ومن سرق من ذي رحم محرم لا برضاع، .....

والأواني. أي يقطع بسرقة الأواني المتخذة من الخشب كالثقاع والحفان. (عبي)

**والأواني والأبواب إلخ:** قوله: 'المتخذة' متعلق بـ'الأواني والأبواب' أي وكذا يقطع في الأواني والأبواب المتخذة من الخشب مع أنه لا يقطع في الخشب كما مر؛ لأنها ملتصقة بالصناعة بالأموال القيسية، حتى تكون محرزة كسائر الأموال، ويقطع في الأبواب المعمولة إذا كان في حرر وكان حقيقاً لا يثقل على الواحد حمله؛ لأنه لا يرغب في سرقة الأبواب الثقيلة وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها؛ لأنها غير محررة، وكذا لا يقطع في البواري والآجر والمحار، بخلاف الحصير البغدادي والإسكندراني حيث قالوا: يجب القصع فيها إذا بلغت نصاباً. [رمر الحقائق: ٤٠٦/١] (فتح، مستخلص)

**فصل في الحرر:** الحرر في اللغة: اجمع، ومنه قولهم: 'العصبة عند الأفراد يحرر جميع المال'، وقولهم: 'أحرز الإمام الغنيمة'، وأيضاً 'الموضع الحرز'، وهو الموضع الذي يحرز فيه الشيء أي يحفظ، وفي الشرع: ما يحفظ فيه المال عادة كالدار والحانوت والحيمة أو الشخص بنفسه، والمراد من الحرر ما لا يعد صاحبه مصيباً. [رمر الحقائق: ٤٠٦/١] (مستخلص) **ومن سرق.** مبتدأ أو شرط والخبر أو الجزاء قوله: 'لم يقطع' فيما يجيء. (محشي)

**من ذي رحم محرم.** لا يقطع؛ لأن المحرمية ينافي القطع؛ إذ لولا أن يدخل بعضهم دار بعض من غير استئذان. وقال الشافعي: يقطع؛ لإطلاق النص، وبه قال مالك وأحمد، ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم مال غيره لا يقطع؛ لعدم الحرز، ويبقى أن لا يقطع في الولاد للشبهة. [رمر الحقائق: ٤٠٦/١] (مستخلص)

**لا برضاع** نفي للحكم السابق والحكم المذكور منفي، ونفي النفي إثبات، يعني إذا كانت المحرمية بسبب الرضاع يقطع، كما إذا سرق من بيت أبيه من الرضاع أو أبيه أو أخيه ونحو ذلك يقطع؛ لعدم الشبهة، وعن أبي يوسف أنه لا يقطع إذا سرق من أمه من الرضاع؛ لأنه يدخل عليها عادة بلا استئذان، بخلاف أخته من الرضاع. [رمر الحقائق: ٤٠٦/١] فإن هذا المعنى معدوم في الأخت عادة، ووجه الظاهر: أنه لا فرق بينهما، والمحرمية بدون القرابة لا تعتبر في هذا الباب كما إذا ثبت المحرمية بالزنا والتفصيل. والظاهر أنه لا دخل للقرابة، والمعتبر الحرز، ففي كل موضع كان له أن يدخل فيه بلا مانع ولا حشية لا يقطع، سواء كان بينهما قرابة أو لا، ولهذا لا يقطع لو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره. (مستخلص، فتح)



ومن زوجته، وزوجها، وسيدته وزوجته، وزوج سيدته، ومكاتبه، وختنه، وصهره،  
ومن مغنم<sup>ك</sup>، وحمام، .....

**ومن روحته وروحها** أي إذا سرق الزوج من مال روحته أو سرفت الروحة من مال زوجها لا يقصع يد كل واحد منهما، خريان الأسباط بينهما في الأمور عادة ودلالة؛ لأن عقد الكاح دال على السبوط، وكذا لا قطع لو سرق من أحسية ثم تروحها قبل القطع أو سرفت منه ثم تروحته، والحاصل: أن في باب السرقة يكتفي بوجود الروحية في حال من الأحوال قبل تقصع، وقال الشافعي في قور: يقطع؛ لإطلاق المص. وبه قال مالك وأحمد، وفي قور آخر: يقطع في سرقة الزوج فقط، وعن مالك إذا سرق من بيت سوى البيت الذي هما فيه يقطع وإلا فلا. [رمز الحقائق: ٤٠٦/١] (فتح)

**وسيدته وزوجته**: أي إذا سرق الممبوث من سيده أو من روضة سيده أو أقربائه أو زوج سيدته لا يقصع الممبوث؛ لأنه مأدور له بالدخول عادة في بيت هؤلاء؛ لإقامة المصالح، والممبوث شامئ بنق والمدبر ومكاتب وأم الولد، ومعتق البعض كالمكاتب، والحاصل: أن الممبوث محقق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المور. (عبي، فتح)

**ومكاتبه**: أي إذا سرق ارجل من مال مكاتبه لا يقطع؛ لأن له حقاً في أكسائه. (عبي)

**وختنه وصهره** | أي وكذا إذا سرق من ختنه - وهو روح كل دي رحم محرم منه، مثل روح الست وست الأخ - لا يقطع. (عبي، ص)، وكذا لا يقطع بسرقة من صهره، وهو كل دي رحم محرم من امرأته كأعمامها وأحوالها. (ط) | أي إذا سرق رجل من روح كل دي رحم محرم منه، أو من كل دي رحم محرم من روحته لا يقطع عند أبي حنيفة، وقال: يقصع في العصير؛ لعدم شبهة في المال والحرر، وبه قالت الثلاثة، وبه: أن الحوة معهن مباح، والدخول عيهن بزيارة معتاد، فأورث شبهة، وإخلاف فيما إذا كان أبيت ملحق، وأما إذا كان لذي رحم محرم منه لا يقطع اتفاقاً. [رمز الحقائق: ٤٠٦/١] (مستخلص)

**ومن مغنم**. المغنم كالغنيمة مال يحصل من حرب الكفار، أي إذا سرق رجل من مال الغنيمة وإن لم يكن له في الغنيمة حق لا يقصع؛ لأنه مباح الأصل، وهو على صورته لم يتغير بفصار شبهة، وخذ يندراً لها، وهذا إذا كان قبل القسمة؛ لأنه لم يتعين له مالك ليظهر السرقة بدعواه. (مستخلص، فتح)

**وحمام**: أي إذا سرق رجل من الحمام متاعاً لا يقطع؛ بوجود الإذن عادة، فلا يتحقق الحرر وهذا بالهار، وأما دليل إباحة يقطع، وعند الثلاثة: يقصع مصقاً إذا كان فيه حافظ، وعن أبي حنيفة إذا سرق ثوباً من تحت رجل في حمام يقصع كما لو سرق من المسجد وصاحبه عنده، وظاهر المذهب أنه لا يقطع؛ لأنه حرر مكاني إلا أنه احتل بسبب الإذن في دخوله، فلم يعتبر الحرر بالحفاظ. بخلاف المسجد؛ لأنه ليس بحرر أصلاً، فاعتبر فيه الحرر بالحفاظ، وأفنى به محمد ﷺ. [رمز الحقائق: ٤٠٧/١] (مستخلص)

**وبيت أذن في دخوله لم يقطع، ومن سرق من المسجد متاعاً وربّه عنده قطع، وإن سرق ضيفاً ممن أضافه، أو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار لا، وإن أخرجه.....**

أو من غير حرز  
لأنه حرز بالحفاظ  
أي لا يقطع الشيء المسروق

**وبيت أذن في دخوله:** أي إذا سرق من بيت قد أذن للناس بالدخول فيه، كحوانيت التجار واحانات لا يقطع؛ لوجود الإذن حقيقة، وهذا إذا كانت السرقة هارئة، فلو سرق منها شيئاً يقطع؛ لأنها بيت لإحراز الأموال، وبما حصّ الإذن بالنهار، ولو أذن الجماعة مخصوصين فدخل معهم من لم يؤذن به وسرق، يسعى أن يقطع؛ وقوله: 'لم يقطع' جواب المسائل المذكورة كلها كما بيانه تحت كل مسألة. (مستخلص، عيني) **لم يقطع:** حر أو جراء للمسائل المذكورة كلها من قوله: 'دي رحم محرم' إلى 'بيت أذن في دخوله' كما بيانه. (محشي)

**من المسجد إلخ:** والحكم غير قاصر على المسجد بل كذلك كل مكان لم يوضع لإحراز، ومنه الطريق والصحرَاء أي إذا سرق رجل من المسجد متاعاً والحفاظ حاصر عند ماله يقطع؛ لأن المسجد ما بني لإحراز المال فم يمكن المال محرراً بالمكان، فيعتبر الحرز بالحفاظ، والحرز بالحفاظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان، والمراد بالمسجد مسجد الجماعة، ولو سرق من مسجد البيت قطع مطلقاً. وأشار بقوله: 'وربه عنده' إلى أن الثياب ليست عليه، ولو سرق من رجل ثوباً أو رداءً أو قلنسوة، أو سرق من امرأة نائمة حبياً عليها لم يقطع؛ لأنه مع اللبس لا يكون قاصداً للحرز.

وامعنى يقطع السارق من المسجد إذا كان ماله المسروق عند المال نائماً كان أو يقطن في الأصح؛ لأنه إذا قطع سارق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد؛ ولأن المعتر الإحراز. وقد حصل به، فإن الناس يعدون النائم عند متاعه حافظاً به لا مضيقاً، ويقطع وإن لم يخرج المسروق عن المسجد، بخلاف المحرر بالمكان، فإن إخراج شرط لوجوب القطع؛ بقيم يد المالك قبل الإخراج، وفي الحفاظ يكفي بمجرد الأخذ؛ لروايد المالك به. (مستخلص، فتح) **وربه:** أي صاحب المتاع أو حافظه. (عيني، ط)

**ضيف إلخ:** أي إذا سرق صيف من مال من أضاف ذلك الشخص لا يقطع، سواء سرق من البيت الذي أضافه فيه أو من غيره من تلك الدار التي أذن له في دخولها وهو مقفل، أو من صندوق مقفل؛ لأن البيت لم يبق حرراً في حقه؛ لكونه مأذوناً في دخوله وكونه بمنزلة أهل الدار، وقوله: "أو سرق شيئاً ولم يخرج" أي إذا سرق سرقة ولم يخرج المسروق من الدار لا يقطع؛ لأن الدار كلها حرر واحد، فم يتحقق الأحد من كل وجه، فلا بد من الإخراج منها، وهذا إذا كانت الدار صغيرة لا يستعي أهل البيت عن الانتفاع بصحتها، وإن كانت كبيرة وأخرج أهل صحتها يقطع، وإن لم يخرج منها. (مستخلص، عيني)

**وإن أخرجه إلخ:** هذا الشرط يشتمل أربع مسائل، وجزاء الكل قوله: قطع، المسألة الأولى: دار كبيرة فيها مقاصير وحجر ومنازل فسرق رجل من حجرة وأخرج المسروق إلى صحن الدار يقطع؛ لأنه يكون إخراجاً إلى الصحن كإخراجها إلى السكة؛ إذ كل حجرة باعتبار ساكنها حرر على حدة، ألا ترى أن على باب كل مقصورة =

من حجرة إلى الدار، أو أغار من أهل الحجر حجرة، أو نقب فدخل وألقى شيئاً في الطريق، ثم أخذه أو حمه على حمار فساقه وأخرجه قطع، وإن ناول آخر .....  
 من صاحبه أي أخذ شخص بسرعة  
 السارق البيت  
 من متاع البيت  
 الحمار  
 جواب المسائل الأربعة كلها

= عنقاً على حدة، والمقصورة مكان يستعي به أهله عن الاستماع بصحن الدار، والثاية: أغار من أهل المقاصير على مقصورة وسرق منها شيئاً قطع؛ لأن كل حجرة حرر على حدة، ويراد بالإغارة الإسراع من الأحد من أغار الثعلب والفرس إغارة إذا أسرع في العدو، وهذا أيضاً فيما إذا كانت الدار كبيرة، لأنها مبردة محلة، خلاف ما إذا كانت صغيرة، فإن حكمها حكم مكان واحد، فلا يقطع أساكس ولا المأدود له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها، والثاية: إذا نقب ابن البيت فأخذ شيئاً من متاعه، فألقاه في الطريق ثم حرج ثم أخذه، يقطع عندنا، وقال زهر: لا يقطع؛ لأنه إن رماه وتركه وأخذه غيره لا يقطع الأحد.

فكما إذا أخذه نفسه، ولنا أنه يخرج من الحرر بنفسه فتمت السرقة، والرمي حيلة يعتاده السارق؛ لتعذر الخروج مع المتاع أو ليتفرغ لدفع صاحب الدار أو للفرار، خلاف ما إذا تركه؛ لأنه مضيع لا سارق، والرابعة: أن السارق دخل الدار وأخذ المتاع فحمه على حمار، فساق وأخرجه من الدار قطع؛ لأن سير الحمار مصاف إليه؛ لسوقه فصار كأنه أخرجه بنفسه. [رمز الحقائق: ٤٠٧/١] (مستخلص)

**حجرة** أي على أهل حجرة أخرى، (عيني) **ثم أخذه** أي ثم حرج أخذه ويقصع عنده، (عيني) **وأخرجه** أي الحمار الخمون ولا يقطع إن حرج الحمار قبل خروج السارق. (مسكين) أي في جميع الصورة الأربعة، وقيد في الرابعة بقوة: 'فدخل'؛ لأنه إذا لم يدخل بل أدخل يده وأخذ شيئاً لا يقصع، ونقوله: 'وأخرجه'؛ لأنه لو حمل الحمار وذهب ثم حرج الحمار وجاء إلى منزله لم يقصع وكذا إن حرج الحمار قبل خروج السارق لا يقصع. (مسكين)

**وإن ناول آخر** ويجوز أن يكون 'آخر' بالرفع والمعنى: أحد رجل آخر من السارق الداخل من خارج البيت، ويجوز أن يكون بالنصب والمعنى حينئذ: أعطى السارق المسروق رجلاً آخر، وهذا شرط يشمل على أربع مسائل أيضاً وحراء الكن قوله: 'لا'، أي لا يقطع في جميع هذه الصور، الأولى: نقب ابن البيت فدخل وأخذ المتاع وناوله الآخر خارج البيت، فلا قطع عليهما، أما المأدود؛ فلأنه لم يوجد منه الإخراج؛ لاعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه، وأما الرجل الخارج؛ فلأنه لم يوجد منه هتك الخرز.

فتم يتم السرقة من كل واحد، وعن أبي يوسف: أن على الداخل انقصع على كل حال، وأما الخارج فإن أدخل يده وأخذ المتاع من الداخل يقطع، وإن أخرج الداخل يده وأعطى الخارج لا قطع على الخارج، وهذا بناء على مسألة من نقب البيت وأدخل يده فيه، وهو المسألة الثانية، وبه قال الشافعي، الثانية: أدخل يده في بيت من النقب وأخذ شيئاً لا يقطع، لما روي عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود: أن السارق إذا دخل بيتاً وأخذ شيئاً لا يقطع، قيل: كيف ذلك؟ قال: أن ينقب البيت ويدخل يده ويخرج المتاع من غير أن يدخل هو، وقال أبو يوسف: إنه يقطع؛ لأنه أخرج المال =

من خارج، أو أدخل يده في بيت وأخذ، أو طرّ صرةً خارجة من كمّ، أو سرق من  
 قطار بغيراً أو حملاً لا، وإن شقّ الحمل فأخذ منه، أو سرق جوالقاً فيه متاعاً .....  
 أي لا يقطع من حملي ماعا أي قطع وشق الخوق

= من حرر وهو المقصود، فلا يشترط الدخول فيه كما لو أدخله في صندوق الصيرفي. هما: أن هتك الحرز  
 يشترط فيه الكمال تحرراً عن شبهة العدم، والكمال في الدخول وقد أمكن اعتباره، والدخول هو المعتاد، بخلاف  
 الصندوق؛ لأن الممكن فيه إدخال اليد دون الدخول، والثالثة: شق صرة خارجة من كم العير وأخذ ما فيها،  
 لا يقطع؛ لأن الرباط من خارج فبالطر يتحقق الأخذ من الظاهر، فلم يوجد هتك الحرز، ولو كان مكان الشق  
 حل الرباط، يعكس الحكم لانعكاس العنة، وعن أبي يوسف يقطع في الأحواز كلها.

وهذه المسألة رابعة؛ لأن الصرة إما أن تكون باطن الكم أو ظاهره، وعلى كل إما أن تكون السرقة بالشق أو  
 احل، ففي تتين يقطع اتفاقاً: وهما إذا شق الصرة وهي داخل الكم، أو جعل رباطها خارج، فتناول الدراهم من  
 الداخل، وفي تتين لا يقطع عددهما، ويقطع عند أبي يوسف. والصرة هي الخرقعة التي تشد ادراهم، والمراد ههنا  
 هو الكم المشدود فيه الدراهم، يقال: "صررت الدراهم أصرها صراً" إذا شدتها، والمسألة الرابعة: سرق من  
 قطار بغيراً أو حملاً لا يقطع؛ لأنه ليس بحرز مقصوداً، فتمكن شبهة عدم الحرز، وهذا لأن السائق والراكب  
 والقائد إنما يقصدون قطع المسافة، ونقل الأمتعة دون الحفاظ، حتى لو كان مع الخمال من يتبعها للحفاظ يقطع؛  
 لأن في هذه الصورة المسروق محفوظ مقصوداً. (مستخلص، فتح، عيني)

من خارج: أي خارج البيت بعد النقب والدخول فيه. (عيني) **قطار** بفتح القاف وهو الإبل إذا كانت على  
 نسق واحد، والجمع قطر. (فتح) أو حملاً. أي أو سرق حملاً - بكسر الحاء - ما يحمل على ظهر أو رأس من  
 ظهر دابة. (فتح) لا أي لا يقطع في جميع الصور المذكورة؛ لعدم الحرز أو لعدم هتكه. (فتح)

وإن شقّ الحمل: هذا الشرط يتضمن ثلاث مسائل، وجزء الكل قوله: "قطع"، الأولى: رجل شقّ الحمل فأخذ  
 منه شيئاً يقطع مطلقاً وإن لم يكن معه من يحفظه لتحقيق الأخذ من الحرز؛ لأن الحمل يقصد بوضع الأمتعة فيه  
 الصيانة. والثانية: سرق جوالقاً فيه متاع، وصاحبه عدده يحفظه، أو يئمه عليه، أو يقرب منه بحيث يكون حافظاً  
 له، ويعد حفظاً عرفاً يقطع؛ لأن الجوالق غير محرز فاعتبر الحافظ، والمال الذي فيه محرز به، ففي شقه وأخذ ما فيه  
 يقطع، وهو المسألة السابقة سواء كان معه حافظ أو لا، وفي أحده بتمامه لا يقطع إلا أن يكون معه من يحفظه،  
 وهذا إذا كان الجوالق في غير حرز كالطريق. والثالثة: أدخل يده في صندوق الصيرفي أو في جيب غيره أو كفه،  
 وأخذ مال يقطع؛ لأنه لا يمكن هتك الحرز بأكثر من هذا. والجوالق بالنص اسم أعجمي معرب حوال، وهو  
 الحمل. (مستخلص، فتح، محشي)

وربّه يحفظه أو نائم عليه، أو أدخل يده في صندوق أو في جيب غيره أو كمّه فأخذ  
 وأدخل أن صاحبه <sup>أجوانيق أو بقرته</sup> أي صندوق صوري ونحوه <sup>المال قطع.</sup>

## فصل في كيفية القطع وإثباته

ويقطع يمين السارق من الزند، وتحسم، ورجله اليسرى إن عاد، فإن سرق ثالثاً  
 أي وتقطع من لكف

أو في جيب أي أو أدخل يده في جيب الغير، وهو ما يشق نحائث اثوب ليحفظ فيه المال. (عيني، ط)  
 وإنشأه أي إنشأت القطع، ولما كان القطع حكم سرقة من الحرر ذكره عقيب الحرز؛ لأن حكم الشيء يعقبه.  
 (فتح، ع) **من السارق** قراءة ابن مسعود فاقطعوا يمانهما، وهي مشهورة، فتقيد إطلاق النص بها وهذا  
 من تقيد المطلق لا من بيان الحمل؛ لأن الصحيح أنه لا إجماع في الآية، وقوله: 'من الرد'؛ لأنه قطع  
 السارق من الرد، وهو حجة على من قال: 'تقطع الأصابع فقط'. وعلى الخوارج في قوله: 'تقطع من  
 المكب'. [رمز الخفائق: ٤٠٨ ١] ولا يقصع في شدة الحر والبرد ولا في شدة امراض ويشترط لقطعه حصرة  
 مسروق منه سواء حصر الشهود أم لا، بأن غاب أو ماتوا، وهكذا في كل حد وحق. (فتح)

**من الرد** يفتح انزء وسكون النون مفصل صرف انذراع في الكف، وهو الرسغ. (عيني، فتح)  
**ونحسم** [بالحاء المهملة أي تكوى وجواً. (عيني، ط)] لقوله في السارق: **فقطعه** ومقتضاه  
 وجوب الحسم؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون للنوجب والمقنوع عن الشافعي نذب الحسم، فإن لم يفعل لا يأنم  
 عنده، وليس عنده تعليق يده في عنقه؛ لأنه أمر به، وعدد؛ لا يس، لكن للإمام معه إن رآه، ولم يشت  
 عنه في كل من قطعه يكون سنة، ثم أجرة الحسم وثمن الزيت على السارق؛ لأن السب منه، وصورة  
 الحسم على وجهين: أحدهما: أن تكوى يده بخديعة بحماة مثلاً يسيل دمه. والثاني: أن تجعل يده بعد القطع في  
 دهن أغلي ليقطع دمه؛ ولا بد من الحسم؛ لأنه لو لم يحسم يؤدي إلى التنف. (مستخلص، فتح)

إن عاد أي وإن سرق ثانياً قطع رجله اليسرى، لقوله **فقطعه** وعليه الإجماع. [رمز الخفائق: ٤٠٩/١]  
 ولما كان قطع اليد والرجل من خلاف حكم السرقة الكبرى - يعني قطع الطريق - وهو بمنزلة  
 السرقتين التحقت السرقة الثانية لها في الحكم، ثم قطع الرجل من الكعب عند أكثر أهل العلم، وهو مأثور عن  
 عمر . وقال أبو ثور وأروافص: تقصع من نصف القدم من معقد اشراك. لأن علياً كان يفعل كذلك،  
 ويدع له عقياً يمشي عليها. (مستخلص، فتح)

حبس حتى يتوب<sup>١</sup> ولم يقطع، كمن سرق وإيhamه اليسرى مقطوعة<sup>٢</sup> أو شلاء<sup>٣</sup>، أو  
 لا يقطع ويك<sup>٤</sup> يده اليسرى عند<sup>٥</sup> واحداً أن إيhamه<sup>٦</sup> باصلة غير منقطع بها<sup>٧</sup>  
 إصبعان منها سواها أو رجله اليمنى مقطوعة.<sup>٨</sup>

**حتى يتوب** أي وإن سرق ثالثاً يحبس إلى أن يتوب ولا يقطع في المرة الثالثة عدداً، لكنه يعزر بالصرع مع  
 الحس؛ لأنه لما سقط القطع لم يبق إلا الزجر بالصرع والحس، وقال الشافعي: تقطع يده اليسرى، وفي الرابعة  
 رجله اليمنى؛ لقوله **لا** من سرق فاقصمه فإن عاد فاقصمه فإن عاد فاقصمه<sup>٩</sup>، ولما: إجماع الصحابة **ﷺ**  
 حين حجهم عني **ﷺ** بقوله: **إني لأستحيي من الله أن لا أدع له يداً بيض هما ورجلاً يمشي بها**، ولم يحتج أحد  
 منهم بالحديث المرفوع، فدل على عدمه، وقال الصحاوي: تتعنا هذه الآثار فلم نجد لشيء منها أصلاً، وهذا  
 م يقتل في الخامسة، وإن ذكر القتل فيما رواه الشافعي، ولئن صح فهو محمول على السياسة أو على النسخ.  
 [رمز الحقائق: ٤٠٨/١]

أما حملة على السياسة فدل على **لا** قال في الخامسة: **فإن عاد فاقصمه**، وهو محمول على ما إذا سرق في  
 الخامسة. وفي 'السراحيه': إذا سرق ثالثاً ورابعاً لإمام أن يقتله سياسة؛ لسعيه في الأرض بالفساد؛ ولأن قطع  
 أيدين وأرجلين هلاك معني، واحد راجح؛ لأنه نادر الوجود، والزجر فيما يغيب وجوده. (فتح)

**كمن سرق**: شبه عدم القطع في الثالثة بقوله: "كمن سرق" أي كما لا يقصع يمين من سرق وإيhamه اليسرى  
 مقطوعة أو شلاء بل يحبس حتى يتوب، وكذا لو كان إصبعان من اليسرى سوى الإيham مقطوعة أو شلاء لا يقطع؛  
 لأن في القطع تعويت جنس السمعة، وهو البطش أو المشي، وكذلك في الإيham؛ لأن قوام البطش بها، وقيد  
 بالإصبعين؛ لأنه لو كانت إصبع واحدة سوى الإيham مقطوعة أو شلاء يقطع؛ لأن فوت الواحدة لا يوجب خدلاً  
 في البطش بخلاف الإصبعين؛ لأهميتهما تمرلة الإيham في نقصان النش. [رمز الحقائق: ٤٠٩/١] (مستخلص)

أو **رجله اليمنى**: أو كذا إذا كانت شلاء لا تقطع يمينه في السرقة الأولى؛ لأن فيه تعويت جنس المنفعة. (فتح)  
 أي من سرق واحداً أن رجله اليمنى مقطوعة، فلا تقطع يده اليمنى؛ لأنه إذا لم يكن له يد ورجل في طرف  
 واحد، فهو لا يقدر على المشي أصلاً، وأما من طرفين فيضع العصا تحت الإنص، فيكون قائماً مقام الرجل  
 للمائدة، وبما لم يذكر حكم السارق الأشل اليد اليسرى أو الأقطع؛ لأنه لما ذكر الحكم في الإيham مقطوعة  
 والشلاء علم منه أنه لا يقصع فيه بالصرع الأولى، ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع تقطع في ظاهر  
 الرواية؛ لأن المستحق بانص قطع اليمنى، واستيفاء الناقص عند تعدد الكامل جائز. (مستخلص، فتح)



**ولا يضمن بقطع اليسرى من أمر بخلافه.**

داعل يضمن وهو قطع اليمنى

**وطلبُ المسروق منه شرط القطع ولو مودعاً أو غاصباً أو صاحب الربا، .....  
بفتح الدال أي أو كان**

**ولا يضمن:** أي إذا قال احاكم لجلاد: اقطع يمين هذا السارق فقطع يساره عمداً أو خطأ فلا ضمان على الجلاد عند أبي حنيفة؛ لأنه أتلف اليسرى وأحلف من حسبه ما هو خير منه فلا يعد إتلافاً، وقالوا: يضمن في العمد؛ لأنه حالف الأمر، وبه قال الشافعي ومالك، وقال رفر: 'يضمن في الخطأ أيضاً، وهو القياس؛ لأنه قطع يداً معصومة، والخطأ في حق اعماد غير موضوع فيضمها، هذا إذا عين به الإمام أو الحاكم اليميني بأن قال له: 'اقصع يمين هذا'. وأما إذا أطلق بأن قال له: 'قطع يده'، ولم يعين لا يضمن انقاص بالاتفاق، وكذا لو أخرج السارق يساره، وقال: هذه يميني لا يضمن؛ لأنه قصعه بأمره، وهذا إذا كان بأمر الإمام. وأما إذا قطعه أحد قبل أن يقضي انقاصي ولم يؤمر به يجب انقصاص في العمد، والدية في الخطأ اتفاقاً، ويسقط القطع عن السارق؛ لأنه مقطوع اليد، ويجب عليه ضمان ما سرق؛ لعدم القطع. [رمز الحقائق: ٤٠٩/١] (مستخلص)

**وطلب المسروق منه إلخ:** أي لا يقصع السارق إلا بحضرة المسروق منه؛ لأن الخصومة شرط لظهور السرقة؛ بد الحاية على ملك الغير لا يظهر إلا بالخصومة، فاندعوى شرط لظهور السرقة وقطع اليد، وإن كان من حقوق الله تعالى؛ لأنه لا شك أن المسروق منه أعرف بحقيقة الحال من الشاهد، وكذا من السارق المقر؛ إذ يمكن أن يكون مسروق منكاً بسارق بصريق الإرث، أو ملكاً لذي رحم محرم وهو غير عالم به ففي ترك المسروق منه الدعوى مظنة عدم وجوب القطع، وكذا في عيسته، ولا فرق في الدعوى بين الشهادة والإقرار، وقال الشافعي: لا حاجة إلى حضور مسروق منه في الإقرار دون اليمين، وقال ابن أبي ليلى: لا يشترط حضوره أصلاً.

ثم هذا الدعوى لا يختص بالمالك، بل كل من كان له يد حافظة تقطع بدعواه كما أشار إليه بقوله: 'ولو مودعاً' بفتح الدال، أو كان غاصباً، أو صاحب الربا أي آخذه، يعني الدعوى شرط ولو كان المدعي من هؤلاء وكذا يقصع بدعوى المستعير والمستأجر والمضارب والمستضع والقاص على سوم الشراء والمرقن والأب وابوصي ومتولي الوقف؛ لأنهم يداً حافظة، وقال رفر والشافعي: لا يقطع إلا بحضرة المالك؛ لأن شهة الإذن بالأخذ أو التملك قائمة من المالك، فالقطع لا يجب بالشبهة. ولذا: أن هذه سرقة صهرت بحجة كامنة، وهي شهادة رجليي بحضرة معتبرة لثبوت حقهم في الانتفاع، واليد كاملاً. [رمز الحقائق: ٤٠٩/١] (مستخلص)

**ولو مودعاً إلخ:** [متصلة أي لو كان المسروق منه. (عبي)] وأصل بما قبله يعني الخصومة شرط لظهور السرقة ولو كان الخصم مودعاً - بفتح الدال - وصورته: أن رجلاً أودع ماله عند رجل آخر، فسرق من عنده وغاب المالك، وادعى المودع المسروق فيقطع السارق بدعواه في غيبة المالك، وكذا إذا عصب رجل مال رجل، وسرق من عند العاصب، وادعى العاصب في عيبة المالك يقطع بدعواه، والمراد بصاحب الربا أحد الربا؛ لأنه مكنه بعقد فاسد، =

وتقطع بطلب المالك لو سرق منهم، لا بطلب المالك أو السارق لو سرق من  
 يد السارق <sup>المال المسروق أياً</sup> أي السارق <sup>أو بطلب السارق</sup> السارق الذي

سارق بعد القطع. ومن سرق شيئاً وردّه قبل الخصومة .....  
 الشيء للمسروق وقيل الارتفاع إلى الحاكم

= وأما معطي الربا فليس له أن يحاصه؛ لأنه لا ملك له، وصورته أن رجلاً اشترى عشرة دراهم خمسة، فسرت العشرة من عند المشتري، فادعى في غيبة النائع يقصع عند علمائنا الثلاثة خلافاً لرفر والشافعي. (محشي، فتح)  
**طلب المالك** أي إذا سرق السارق من أحد هؤلاء، فطلب المالك السرقة، يقطع السارق بدعواه في ظاهر الرواية، وفي رواية ابن سميعة: لا يقطع حالة غيبة المودع وأمثاله؛ لأن السارق لم يسرق من المالك، وإنما سرق منهم، فلم يجر أن يطالبه ذلك غيرهم، وجه ظاهر الرواية: أن المالك صاحب الحق، ودعوى هؤلاء إنما يستفاد منه؛ لأن هم يدافعون، ولا عبرة باعتراض شبهة موهومة؛ لأن الأصل عدمها. (مستخلص)

**لا بطلب المالك إلخ.** [أي لا يقطع يد السارق الثاني. (ط)] أي لو قطع سارق بسرقة وسرق المسروق من عنده لم يكن للسارق ولا للمالك أن يقطع السارق الثاني؛ لأن المال غير متقوم في حق الأول بعد القطع، حتى لا يجب عليه الصمان بإهلاكه فلا يعقد موجه للقطع، بخلاف ما إذا سرق منه قبل أن يقطع يده حيث يكون له ولرب المال القطع، وليس للسارق الأول ولاية الاسترداد في رواية، وفي رواية له ذلك ليرده على المالك. [رمر الحقائق: ٤٠٩/١]  
**بعد القطع** أي بعد قطع يد السارق الأول، فلو قبل القطع يكون له وللمالك الصلب. (ط)

**ومن سرق إلخ** الموصول متنداً والخبر قوله: "لم يقطع"، وهذه أربع مسائل: أحدها: رجل سرق شيئاً فردّه إلى مالكة قبل أن يختصما لم يقطع؛ لأن الخصومة شرط لظهور السرقة، فلا يظهر السرقة بدون الدعوى، وعن أبي يوسف أنه يقطع اعتذاراً بما إذا ردها بعد المرافعة، وهذا صاهر فيما إذا ردها بعد القضاء بالقطع، وكذا إذا ردها بعد ما شهد الشهود قبل القضاء استحساناً، ولو ردها على ولده أو دي رحمه، فإن كان في عياله فهو كرده إلى المالك، فلا يقطع إن كان قبل المرافعة، وإن لم يكن في عيال المسروق منه يقطع؛ لعدم الوصول إليه حقيقة وحكماً، ولو ردها على امرأته أو أجيره مساهمة أو مشاهرة، أو عبده يقطع، ولو ردها إلى والده أو جده أو والدته أو جدته وليسوا في عياله، لا يقطع؛ لأن هؤلاء شبهة الملك، ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع.

المسألة الثانية: أشار إليه بقوله: "أو منك" أي لو ملك السارق العين المسروقة بأن وهبت له وسلمت إليه، أو بيعت منه بعد القضاء بالقطع لم يقطع أيضاً، وقال رفر والشافعي وأحمد في رواية: لا يسقط القطع، بل يقطع وهو رواية عن أبي يوسف؛ لأن السرقة وجدت انعقاداً وظهوراً، وهذا العارض لا تين قاوم الملك وقت السرقة، ولنا: أن الإمضاء من القضاء في الحدود؛ لوقوع الاستعلاء عنه بالاستيفاء، لا قبله، فإذا كان كذلك يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء فصار كما إذا ملكها منه قبل القضاء، وكما إذا تغير أوصاف الشهود بالعمى والخرس والردة والعسق في هذه الحالة. المسألة الثالثة: أشار إليها بقوله: "أو ادعى" أي إذا سرق شيئاً ثم ادعى السارق =

إلى مالكه، أو ملكه بعد القضاء، أو ادعى أنه ملكه، أو نقصت قيمته من النصاب  
السارق الشيء المسروق وإن لم يهرن الشيء المسروق  
 لم يقطع. ولو أقرّا بسرقة ثم قال أحدهما: هو مالي لم يقطعا، ولو سرقا وغاب  
لو أقر اثنان للسروق  
 أحدهما، وشهدا على سرقتهما قطع الآخر، ولو أقر عبداً بسرقة قطع، .....  
أحد السارقين أي على أحدهما قد سرقا وهو الحاضر مكلف مأدونا أو محجوراً عند أبي حنيفة

= أن هذا العين المسروقة مملوكة له بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة عليه، لا يقطع أيضاً بشبهة، وقال الشافعي: يقطع ما لم تكن بيعة حتى لا يسند باب أحد. والمسألة الرابعة المذكورة بقوله: 'أو نقصت' أي إذا سرق عبداً فنقصت قيمتها من النصاب من حيث السعر بعد القضاء قبل القطع لم يقطع أيضاً، وقال محمد: إنه يقطع، وهو قول زهر والشافعي وأحمد، بوجود النصاب عند الواحد. ولنا: أن النصاب لما كان شرطاً، شرط قيامه عند الإمضاء، بخلاف نقصان العين كما إذا استهلك كلها؛ لأنها مضمومة على السارق، ونقصان السعر غير مضمون عليه. (مستخلص، عيني)

إلى مالكه أو ولده أو ذوي رحمه الدين في عياله. (ص) أو ملكه أي أو ملك السارق الشيء المسروق. (عيني)  
 بعد القضاء بالقطع ولو كان الملك هبة ونسيب. (ط) من النصاب نقصان السعر في بند الحصومة بعد القضاء قبل القطع. (عيني، ص) لم يقطع جوب مسائل الأربعة، أي في جميعها. (عيني، ص)  
 ولو أقرّا أي أقر رجلا بسرقة، ثم قال أحدهما: "إن المسروق مالي" يسقط القطع عهما؛ لأن السرقة تثبت على الشركة، وبطل أحد عن أحدهما رجوعه، فأورث شبهة في حق الآخر، بخلاف ما لو قال: 'سرقنا أنا وفلان كذا' وفلان يكر حيث يقصع المقر؛ لعدم الشركة تكديبه، وفيه خلاف أبي يوسف، هو يقول: إنه أقر بفعل مشترك، وقد نصت لشركة فلا تثبت، وهما: أن الشركة ما ثبت بإكثار الآخر صار فعليه كاعدم، وعدم فعليه لا يخل بالوجود منه كقوله: قتلنا أنا وفلان فلاناً، وقال الآخر: ما قتلنا، يقاد بسر وحده. [أمر الحقائق: ٤١١] (مستخلص)

هو مالي سواء أو ادعى قبل القضاء، أو بعده قبل الإمضاء. (عيني) وعاب أحدهما أي إذا سرق رجلا ثم عاب أحدهما، ثم شهد شاهدان على سرقتهما فصع الآخر في قول أبي حنيفة، وهو قوله آخر، وكان يقول أولاً: لا يقصع؛ لأنه لو حضر ربما يدعي الشبهة عند حضوره، ثم رجع وقال: يقطع؛ لأن العيبة تمنع ثبوت السرقة على العائب فيبقى معدوماً، والمعدوم لا يورث الشبهة، فلا عبرة؛ لتوهم حدوث الشبهة، أي لو حضر وادعى كان شبهة، واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا يعتبر. (مستخلص، فتح)

وشهدا على صبيعة المعنوم، أي شهد شاهدان بمحض من الآخر. (مسكين) عبد إلخ. والمسألة على وجوه؛ لأنه لا يخفى إما أن يكون العبد مأدونا أو محجوراً، وإما مال قائم في يده أو هالك، فإن كان مأدونا يصح إقراره في حق القطع والمال، فتقطع يده، ويرد المال على المسروق منه إن كان قائماً، وإن كان هالكاً لا ضمان عليه، =

وترد السرقة إلى المسروق منه، ولا يجتمع قطع وضمان، .....  
أي قطع يد السارق

= صدقه مولاه أو كذبه، وإن كان محجوراً والمال هالك يقطع ولا يصم، كذبه مولاه أو صدقه، وإن كان قائماً وصدقه مولاه يقطع عدنا، ويرد المال على المسروق منه، وإن كذبه وقال المولى: المال ماي، قال أبو حنيفة: تقطع يده، والمال للمسروق منه؛ لأن المال تابع للقطع، وقال أبو يوسف والشافعي: تقطع يده والمال للمور؛ لأن كلاً من القطع والمال أصل، وقال محمد: لا تقطع والمال للمور؛ لأن المال عنده هو الأصل، وقال زهر: يصح إقراره بالمال إن كان مأذوناً، وإن كان محجوراً لا يصح إقراره بالمال، ولا يصح إقراره في حق القطع مأذوناً كان أو محجوراً؛ لأن إقراره بالقطع يتضرر به المولى، فلا يقبل إقراره عليه.

قلنا: صحة إقراره عليه، من حيث أنه آدمي، ثم يتعدى إلى المال في ضمه فيصح، وحاصل هذا الخلاف راجع إلى أن المال أصل أو القطع أو كلاهما، فعند أبي حنيفة: القطع هو الأصل والمال تابع، وعند محمد: المال هو الأصل فلا يثبت القطع بدونه، وعند أبي يوسف: كلاهما أصل، وحكى الطحاوي أن الأقاويل الثلاثة مروية عن أبي حنيفة، فقله الأول أخذ به محمد، والثاني أخذ به أبو يوسف. (عيني، فتح)

**ولا يجتمع قطع وضمان:** [أي ضمان المال مطلقاً سواء هلك أو استهلك، وسواء كان السارق موسراً أو معسراً. (ع، مس)] كالحد مع العقر؛ لأن وجوب الضمان ينافي بالقصع؛ لأن السارق يتمكث المسروق بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الأخذ، فيتبين أنه ورد على ملكه فيسعي بالقصع، أي لا يجتمعان مطلقاً يعني في إهلاك والاستهلاك واليسار والإعسار عدنا، وعند الشافعي: يجمع بينهما مطلقاً؛ لأهما حقان مختلفان في السب، فيستوفي كل منهما؛ لأن القطع حق الشرع وسبه ترك الانتهاء عما هي عنه، والضمان حق العبد، وسبه أخذ المال، وبه قال أحمد وزفر، وعند مالك: يجمع بينهما إذا كان السارق موسراً، وإن كان معسراً فلا، وبنا: قوله **لا يجمع** على سارق بعد وضع يده، أخرج الدار قطني، رواه أبو حنيفة عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولم يرد عن غيره خلاف.

فإن قلت: الحديث معلول، قال الدار قطني: وفي إسناده سعيد بن إبراهيم، وهو مجهول، ويروى بطرق كنها لا تثبت، ولو سلم احتمال أنه أراد بلفظ العرم نفي العذاب في الآخرة، ويحتمل أنه أراد بلفظ الضمان أنداً كما كان في بدء الإسلام، ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الاحتجاج به لنفي الضمان؛ قلت: قول الدار قطني لا يقبل إذا انفرد، وإنما تكلموا في الحديث من حيث إسناده؛ لأنه رواه المسور عن عبد الرحمن بن عوف، والمسور لم ينقله، وهذا إن ثبت، فهو صفة الإرسال، والمرسل حجة، والنبي ﷺ ذكر العرم مكرراً في موضع النفي، والمكررة في موضع النفي تعم، فينتهي عنه جميع أنواع العرم، وقال الفقيه أبو النيث: روي عن محمد ابن الحسن رضي الله عنه، أنه قال: إنما لم يحث عليه الضمان في الحكم والقضاء، وأما ديانة فالضمان واجب، وهذا القول أحسن. [رمز الحقائق: ٤١١/١] (فتح)

وتردّ العين لو قائماً. ولو قطع لبعض السرقات لا يضمن شيئاً. ولو شق ما سرق في الدار ثم أخرجه قطع.  
السارق السارق  
 قبل أن يخرجها منها

**لو قائماً** أي إذا قطع السارق وكان المسروق قائم في يده يرد إلى مالكه؛ لأنه باق على ملكه، وإن كان هالكاً أو مستهلكاً لم يضمن في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، وهو المشهور، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يضمن، وعن ابن سماعة عن محمد: أنه يفتى بأداء القيمة؛ لأنه أتلف مالا محطوراً بغير حق، ولا يحكم به؛ لأنه يؤدي إلى نجاب ما يباني القطع، وفي 'الكافي': هذا إذا كان بعد القصد، وإن كان قبله فإن قال المالك: أن أضمه، لم يقطع عبداً، فإنه يتضمن رجوعه عن دعوى المار، وإن قال: أنا أحتار القصد، يقطع ولا يضمن. [رمز الحقائق: ٤١٢/١] (مستخلص، فتح)

**ولو قطع لبعض الخ** أي من سرق سرقات فقطع في إحداها فهذا القطع لجميعها ولا يضمن شيئاً للآخرين مطلقاً عند أبي حنيفة، وقالوا: يضمن كلها غير التي قطع بها. ومعنى المسألة إذا حصر أحدهم فقطع خصومته، أما إذا حصرها جميعاً فقطع خصومتهم لا ضمان عليه بالاتفاق خلافاً للشافعي. لهما: أن اسقط للضمان القصد، وهو حصل للحاصر، والحاصر ليس بائب عن العائب فم يوجب لغيره، فبقيت أموالهم معصومة، وله: أن الواجب بالكل قصع واحد حقاً لله تعالى، فإذا استوفى كان للكل، وعنى هذا الخلاف إذا سرق من واحد نصيباً مراراً، ثم قطع لأجل نصاب واحد. [رمز الحقائق: ٤١٢/١] (مستخلص)

**ثم أخرج** أي من الدار، وقيمته بعد الشق عشرة دراهم. (عيني) **قطع** أي من سرق ثوباً فشفقه في الدار يضمن ثم أخرج من الدار قطع إذا كان المشقوق تبغ نصاباً عند الطرفين، وقال أبو يوسف: لا يقطع؛ لأن الثوب صار مكاناً له سبب الحرق الفاحش؛ لأنه يحب عليه قيمته، فيملك المصمون، وهما: أن الأحدهما مع الحرق وضع سبباً للضمان، وليس سبباً للمكش شرعاً، وإنما يثبت المثلث ضرورة أن يجمع الأدلان في مكش واحد، ومثله لا يورث الشبهة كفسس الأحدهما، وهذا الخلاف فيما إذا احتار تصميم انفصال وأحد الثوب، وإن احتار تصميم القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقاً، وإن كان انفصال يسيراً قطع بالإجماع، وتكلموا في الفرق بين الفاحش واليسير، فقيل: إن أوجب الفرق نقصان ربع القيمة فصاعداً فهو فاحش، وما دونه يسير.

وقيل: ما لا يصلح الباقي لثوب فهو فاحش، وأيسر ما يصح، وقيل: ما يتقص به نصف القيمة فاحش، وما دونه يسير، وما فوقه استهلاك، والصحيح أن الفاحش أن يموت به بعض العين وبعض المصقة، واليسير ما لا يموت به شيء من المصقة بل يتعيب به فقط، وهذا اختيار يثبت ما م يكن إتلافاً، وإذا كان إتلافاً فيه تصميم جميع القيمة من غير حيار، ويملك السارق الثوب ولا يقطع. [رمز الحقائق: ٤١٣، ١] (مستخلص)

ولو سرق شاةً فذبحها فأخرجها لا. **ولو صنع المسروق دراهم أو دنانير قطع وردّها،**  
في الدار من الدار أي لا يقطع السارق أو آنية  
**ولو صبغه أحمر فقطع، لا يرد ولا يضمن، ولو أسود يُرد.**  
للسرقة أي لا يجب عليه رده

**شاة:** أي من سرق شاةً فذبحها في الدار ثم أخرجها منها لا يقطع وإن كانت قيمتها مذبوحة عشرة؛ لأن السرقة تمت على اللحم، ولا قطع فيه، ومعلوم أنه يضمن قيمتها، وبما قيد بقوله: "فذبحها"؛ لأنه لو أخرجها حية من الحرة، وقيمتها عشرة، ثم ذبحها يقطع وإن انتقصت قيمتها بالدبح. وهذا النقصان نقصان عين، بخلاف النقصان السابق بعد النقصان قبل الاستيفاء، فإنه نقصان سعر، ولهذا أوجب سقوط القطع هناك؛ لأن نقصان السعر غير مضمون على السارق، أما ما فلا يوجب سقوط القطع؛ لكون نقصان العين مضموناً عليه. (عبي، فتح)

**ولو صنع الخ:** أي من سرق ذهباً أو فضة فضررها دراهم أو دنانير قطع عند أبي حنيفة، ويرد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه، وقالا: لا سبيل بمسروق منه عليها، وأصل هذا الخلاف في العصب في أن الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصيغة أم لا؟ ساء على أنها متقومة أم لا؟ فعنده: لا يملك؛ لأنها لا تقوم، وعندهما: يملك؛ لتقومها، ثم وجوب القطع عنده لا يشكل؛ لأنه لم يملكها على قوله، وقيل: على قولهما لا يجب القطع؛ لأنه ملكه قبل القطع. وقيل: يجب؛ لأنه صار بالصيغة شيء آخر، فلم يملك عينه، وعلى هذا الخلاف لو اتخذه حياً أو آنية. [رمز الحقائق: ٤١٣/١] (مستخلص)

**ولو صبغه أحمر الخ:** أي من سرق ثوباً فصبغه أحمر فقطع، ولا يجب عليه رد الثوب حال قيامه، ولا يضمن قيمة أبيص حال استهلاكه عند الشيعين. وقال محمد: يوحد منه الثوب، ويعطى ما راد الصبغ فيه؛ لأن عين ماله قائمة من كل وجه، وهو أصل والصبغ تبع، فكان اعتبار الأصل أولى. وهما: أن صبغ السارق في الثوب قائم صورة ومعنى، وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى، حتى إذا هلك عنده أو استهلكه، لا يجب عليه الصمان، فكان حق السارق أحق بالترجيح. وعند الثلاثة: يوحد منه الثوب بلا ضمان شيء. [رمز الحقائق: ٤١٣/١] (مستخلص)

**ولو أسود:** أي لو صبغ السارق الثوب أسود يرد الثوب إلى مالك عند أبي حنيفة محاناً؛ لأن السواد نقصان عنده وبانقصان لا يقصع حق المالك، وقال أبو يوسف: لا يرد؛ لأن السواد زيادة يقطع حق المالك عنده، وقال محمد: هو كالأحمر، فيرده إلى المالك، ويضمن المالك ما راد الصبغ فيه. [رمز الحقائق: ٤١٤/١] وهذا اختلاف

عصر، فإن الناس ما كانوا يلبسون السواد في زمن الإمام. (فتح)

**يرد:** على صبغة مجهول أي يرد السارق الثوب المسروق على مالكه؛ لأن السواد نقصان. (عبي)





قطع يده ورجله من خلاف، وإن قتل، قتل حداً وإن عفا الولي، فإن قتل وأخذ،  
أي يده اليمى ورجله اليسرى  
 قطع وقيل وصلب، أو قتل أو صلب، ويصلب حياً ثلاثة أيام، ويُبَعَج بطنه برمح  
يد ورجله من خلاف فقط أي وابع بطريق

= القاطع بعد ما أحد المال ولم يقتل النفس، وأصاب كل واحد منهم بضاً، فاحكم فيه أن يقطع يده اليمى ورجله اليسرى، وعند مالك: أي مقدار سرق قطع. [رمز الحقائق: ٤١٤/١] (مستحسن)

**وإن قتل قتل حداً** [أي من حيث كونه حداً حقاً لله تعالى لا قصاصاً. (ط)] أي إن قتل قاطع الطريق نفساً محرمة ولم يأخذ المال، وهي الحانة الثالثة فحكمها أن القاتل يقتل حداً أي من حيث كونه حقاً لله تعالى وإن عفا الولي، أي ولي المقتول وهو واصل بما قله أي ولو عفا الأولياء لم يلتفت إلى عفوهم، وشرطه أن يكون القتل موجباً للقصاص من مباشرة النكر، وقال الشافعي: الواجب قصاص؛ لأنه قتل بارء قتل، قلنا: القسط حق الله تعالى فكذا القتل؛ لأنه قسيمه وتسميته حراء يشعر بذلك؛ لأنه اسم ما يحب لله تعالى، ولا أثر لعفو العبد في حق الله تعالى. [رمز الحقائق: ٤١٤/١] وليس للإمام أيضاً أن يعفو؛ لقوله **لا** **عفو** **خدا** **فب** **سبح** **فاد** **رفعت** **إلى** **الإمام** **فلا** **عفا** **الله** **عنه** **إن** **عفا**، (فتح)

**فإن قتل وأخذ** أي إن قتل قاصع الطريق نفساً وأخذ مالا معصوماً، وهي الحانة الرابعة، وحكمها ما ذكره بقوله: قطع وقتل وصلب إلخ، أي إن الإمام مخير بين ثلاثة أحوال: الأولى: أن يجمع بين القصاص والقتل والصلب، والثانية: يقتل فقط، والثالثة: الصلب من غير قطع، وقال الزبيعي: الإمام مخير بين ستة أحوال: إن شاء قطع من خلاف ثم قتل، أو قصع ثم صلب، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، أو صلب فقط، وهذا عند أبي حنيفة وبه قال رفر، وعند محمد: يقتل أو يصلب ولا يقطع، وأبو يوسف معه في المشهور، وعن أبي يوسف أنه يصلب مطلقاً يعني قبل القطع وبعده، وعند الشافعي وأحمد: يصب فقط ولا يقصع، وعند مالك: إن كان جلدًا يصلب، وإلا فلا. [رمز الحقائق: ٤١٥/١] (فتح)

**ويصلب حياً** [أي حال كونه حياً هو الأصح. (عبي)] وكيفية الصلب: أن يعرر حشوة في الأرض ثم يربط عليها حشوة أخرى عرضاً فيضع قدميه عليها، ويربط من أعلاها خشبة أخرى ويربط عيها يديه، أي يصلب حال كونه حياً؛ لأن هذا أبلغ في الروع والاعتبار وهو المقصود، وعن الصحاوي أنه يقتل ثم يصب، ولا يصلب حياً توقيفاً عن امثلة؛ لأنه **لا** **نهي** **عن** **امثلة**، ولو بالكلب العقور، وهو قول الشافعي (عبي، فتح)

**ثلاثة أيام**، أي يترك ثلاثة أيام من موته ثم يحيى بيه وبين أهله ليدفوه. (ط) **ويبعج بطنه** **إلخ** من اسعج بمعنى اسحق من باب فتح يقال: بعج الأرض شققها والمراد منه يطعن بخاراً بقرية قوله: برمح أي يطعن برمح في ثديه الأيسر، ويخصخص أي يحرك إلى أن يموت، وقيل: يطعن في لبته حتى يموت، ولا يترك أكثر من ثلاثة أيام؛ لأنه يتغير، ويؤدي به الناس، وهو الأصح عند الشافعي، وعن أبي يوسف أنه يترك حتى يقطع ويسقط؛ لأنه أبعج في الأرداع، =

حتى يموت، ولم يضمن ما أخذ. وغير المباشر كالمباشر. والقتل بالعصا والحجر  
 كالسيف، وإن أخذ مالا وجرحه، قطع، وبطل الجرح، وإن جرح فقط، .....  
 أي قاصع الطريق أي مال المسافر وجرحه يده ورجله من خلاف  
 أي قاطع الطريق

= وعن أحمد يترك قدر ما يحصل التشهير، وعن مالك هو معوص إلى رأي الإمام، والأصح عددا: أنه يترك  
 مصبوا ثلاثة أيام، ثم يحيي بيه وبين أهله، يبرؤه ويدفوه، ولا يصلى عليه. (عيني، فتح)  
 ولم بمص أي إذا أقيم أحد على قاصع الطريق وقتل حداً فلا ينجب في ماله ضمان ما أتلف في يده. فلا يؤخذ  
 من تركته كما في السرقة الصغرى. [رمز الحقائق: ٤١٥/١] (مستخلص، فتح) ما أحد من المار كما في السرقة  
 الصغرى سواء هلك أو استهلك، ويرده إن كان عنده. (ط)

وغير المباشر إلخ أي لو باشر قطع الطريق أحدهم أحري الحد على جماعةهم؛ لأنه جرم مخاربة ومخاربة إنما  
 يتحقق بأن يكون البعض ردءاً لبعض، والشرط قتار وحد منهم، وقد وحد فيجري الحد على الكل، وقال  
 الشافعي: لا يحد إلا المباشر كحد الرب، ولما: أنه حكمه يتعقب بالمخاربة فيستوي فيه الردء والمباشر كاستحقاق  
 السهم في الغنيمة. [رمز الحقائق: ٤١٥/١] (مستخلص)

كالمباشر في الأحد والقتل حتى تحري أحكامه على الكل مباشرة البعض. (عيني) والقتل بالعصا وفي أكثر النسخ  
 والعصا والحجر كالسيف أي في القتل، والمال واحد يعني إن كان القتل بعصا أو حجر أو سيف فأكبر سواء؛  
 لأن قطع الطريق يحصل بالقتل بأي آلة كان، بل بأحد المال غير قتل، أو بمجرد الإحافة على ما مر. بخلاف القصاص؛  
 لأنه يقصد القتل، ويقصد مص لا يعرف، فيستدعي عليه باستعمال آلة القتل. [رمز الحقائق: ٤١٥/١] (محشي)  
 كالسيف حتى لو قتل قاطع الطريق بالعصا والحجر فكأنه قتل بالسيف، فيجري الحد عليه، بخلاف القصاص. (مسكين)  
 قطع وبطل الجرح أي لو أحد قاصع الطريق مال إنسان وجرحه يقصع يد القاطع ورجله من خلاف ويظل  
 حكم الجرح؛ لأنه لما وجب الحد حقاً لله تعالى، واستوفى بقطع اليد والرجل، سقطت عصمة النفس حقاً للعد  
 كما تسقط عصمة المال لا يضمن ما أخذ كما مر. [رمز الحقائق: ٤١٥/١] (فتح)

وإن جرح فقط إلخ ههنا خمس مسائل ذكرها المصنف والجواب في كل قوله: 'م يحد' الأولى: أن قاطع  
 الطريق م يقتل أحداً وم يأخذ مالا لكنه جرح، فإنه لا يحد، بل يقتصر الوي فيما فيه انقصاص، ويأخذ الأرض،  
 فيما فيه لأرض. لأنه لما سقط الحد، وهو حق الشرع، ظهر حق العبد وهو انقصاص والأرض. الثانية: أن قاصع  
 الطريق قتل عمداً ثم تاب قبل أن يؤخذ، فإنه لا يحد ستونة، ويصير الأمر إلى الأولياء في القصاص والأرض، فإن  
 شاءوا قتلوه وإن شاءوا عفوا؛ لأن الحد قد سقط بالتوبة للاستثناء المذكور في الآية، وهو قوله تعالى: لا بأس  
 بالله من قتل من بعد ما عفا وله (٣٤) الآية، ولأن التوبة تتوقف على رد المال ولا قطع في مثله، فظهر حق =

أو قتل فتاب، أو كان بعض القطاع غير مكثف، أو ذا رحم محرم من المقتطوع عليه،  
أي نفساً أي كان بعض القطاع وهو المسافر  
أو قطع بعض القافلة على البعض، أو قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين،  
أي الطريق أي في مصر  
لم يُحدّد.....

= العبد في النفس والمال حتى يستوفي القصاص أو يعفو، وبحسب الضمان إذا هتك في يده أو استهلك.  
الثالثة: إذا كان بعض القطاع صيباً أو مجنوناً أو ذا رحم محرم من المقتطوع عليه، فإنهم لا يحدون كلهم؛ لأنها  
جناية واحدة قائمة بالكل فكان فعل البعض بعض العنة، فلا يترتب عليه الحكم، وعن أبي يوسف إذا باشر  
العقلاء منهم القتل يحد الباقيون؛ لأن المباشر هو الأصل حتى إذا كان المباشر هو الصبي أو المجنون، فاحكم  
بالعكس، وبه قالت الثالثة.

وفي قوله: "غير مكثف" إشارة إلى أن المرأة إذا قطعت الطريق تحري عليها الأحكام، وقيل: لا تكون قاطعة  
صريق؛ لأن بيتها لا تصح لسحراب، وعن أبي يوسف أنها تقطع من خلاف ولا تصيب، والأخرس في هذا  
كالصبي خلافاً لأبي يوسف، وكذلك لا يحدون إذا كان البعض ذا رحم محرم من المقتطوع عليه؛ لأن القافلة  
كالحرز وقد حصل الخلل في الحرز في حقهم، فسقط الحد.

سواء كان المال المأخوذ مشتركاً بين من قطع عليهم الطريق أو غير مشترك وهو الصحيح، وعند الثالثة: يُعد  
كغيرهم، وإذا سقط الحد صار الأمر إلى الأولياء؛ لظهور حق العبد، فإن شاءوا قتلوا إذا كان القاتل من العقلاء،  
وإن شاءوا عفوا.

الرابعة: قطع بعض القافلة الطريق على بعض، لم يحدوا؛ لأن الحرز واحد، فصارت القافلة كإحدى الواحدة، فإذا  
سقط الحد صار الأمر إلى الأولياء.

الخامسة: رجل قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين، فإنه لا يحد؛ لأن قطع الطريق بقطع المارة، ولا  
يتحقق ذلك في مثل هذه الأماكن؛ لأن العوث يحدقهم ساعة فساعة، فلا يمكنهم المكث فيه. وعند الشافعي:  
يكون قاطع الطريق في المصر لوجود حقيقة القصع، وهو القياس، وعن أبي يوسف إن قصدوا في مصر بالسلاح  
تجرى عليهم أحكام قطع الطريق، وإن قصدوا بالحجر أو الخشبة، فإن كان خارج المصر فكذلك الحكم؛ لأن  
العوث لا يلحقهم، وإن كان يقرب منه كما كان في مصر، فكذلك بالنسبة؛ لأن العوث لا يحدقهم، وإن كان  
بالنهار، لا يجري عليهم أحكام قطع الطريق، واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتي. (مستخلص، عيني)

لم يحد: جواب المسائل الخمس المذكورة من قوله: 'وإن جرح' إلى هنا، وإذا لم يحد يكون الأمر للأولياء، وأشار  
إليه بقوله: فأفاد إلخ. (عيني)

## فأقاد الولي أو عفا. ومن خنق في المصر غير مرة قتل به.

أي اقتصر  
أراد أن عمل الخنق عادة له

**فأقاد الولي أو عفا** أي إذا لم يجد قاطع الطريق في المسائل المذكورة يكون الأمر للأولياء، فيقتص الولي فيما إذا قتل عمداً بخديعة أو عفا ويقتول عنهم؛ لأن الحق به. [رمر الحقائق: ١٦٦] (فتح)  
**ومن خنق في المصر غير مرة** أي عصر خنق الإنسان حتى مات. (محشي) [أن تكرر هذا الفعل منه مراراً قتل الخانق به سياسة، وبما قيد بقوله: 'غير مرة'؛ لأنه لو خنق رجلاً مرة واحدة حتى قتله، فإدعية على عاقبته عند أبي حنيفة، وأما عندهما: الواجب هو القصاص، وإن خنق مراراً قتل بالاتفاق؛ لأنه صار ساعياً في لأرض بالفساد، والساعي بالفساد يقتل ولا يجهل.

١ - لو قتل أحد بالسم قيل: يجب القصاص؛ لأنه يعمل عمل النار والسكين، والساحر يقتل لسعيه في الأرض بالفساد، ويشت قطع الطريق بالإقرار مرة وشهادة رجلين على معاينة القطع أو الإقرار به، يخور للإنسان أن يقاتل دون ماله إن لم يبلغ بصاًناً ويقاتل من يقاتله عليه؛ خير من من . . . . . (مستخلص، فتح)  
**قتل به:** أي قتل الخانق بسبب ذلك سياسة دفعاً لشبهه وفتنته عن العباد. (عيني)

## كتاب السير والجهاد

ای فی بیان احکامہ

## الجهاد فرض كفاية.

**كتاب السير والجهاد** السير: جمع سيرة - كسر المهملة وفتح التحتية - وهي الطريقة حيراً كانت أو شراً. ومنه سيرة العمرين أي طريقتهما، ويقال: فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريقة، وسمي هذا الكتاب بذلك؛ لأنه يجمع سير النبي ﷺ وصرقه في مغازيه، وسير الصحابة رضي الله عنهم، وما نقل عنهم في ذلك؛ لأنها تستلزم السير وقطع المسافة، والجهاد لغة: مصدر جاهدت العدو جهاداً إذا حارته أو قابضته، وفي الشرع: هو بذل الطاقة وتحمل المشقة في سبيل الله لإعلاء كلمته وبصرة دينه مباشرة أو معاونة محال أو رأي أو تكثير سواد، ومن توابعه الرباط: وهو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام؛ لأنه صح أن صلاة المربط خمس مائة ودرهمه سبع مائة وإن مات عليه أحرى عليه عمه وورقه وأمن الفتان وبعث شهيداً أما من الفرع الأكبر. (عيني، فتح)

الجهاد فرض كفاية أما كونه فرضاً فنقوله تعالى: **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتُكْفَرُوا عَنْ سَبِيلِكُمْ إِذَا قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَئِنْ قَاتَلْتُمْ لَا تَكُونُوا جُنُودًا** (التوبة ٥) وغيره من الآيات التي فيها الأمر بقتالهم؛ ونقوله **لَا يَجْرِمُ ذَلِكَ إِبْرَاحِيمَ إِسْمَاعِيلَ وَمُوسَى وَهَارُونَ** (الحديث) وأما كونه كفاية؛ فلأنه مفروض غيرهِ؛ لأنه لم يشرع لعينه؛ إذ هو قتل وإفساد في نفسه، وإنما شرع لإعلاء كلمة الله تعالى وإعزاز دينه، وكل ما هو كذلك فهو فرض كفاية إذا حصل المقصود بالعض فإذا حصل من البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة ورد السلام.

وقوله: "ابتداء" منصوب على الظرفية بتقدير في، أي في ابتداء الأمر منا وإن لم يكن الابتداء منهم؛ وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْبَغُ لِلْأُمَّةِ أَنْ تَكُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُنَّ﴾ (البقرة: ١٩١) وتحريمه في الأشهر الحرم فمفسوح بالعمومات؛ لأنه كان في الابتداء مأثورا بالصالح والإعراض عن امشركين كما قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيدًا﴾ (الحجر: ٨٥) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا إِلَى اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٦) ثم أمر بالدعاء إلى الدين والموعظة واجتادة الحسنة كما قال تعالى: ﴿دُعِ بِرِسْوَةِ اللَّهِ لِيَكُونَ إِلَهَكَ اللَّهُ خَالِدًا فِي دِينِهِ لَا تُغَيِّرُ شَيْئًا ذَلِكَ رِسْوَةُ اللَّهِ لَدُنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ وَلَهُمْ آيَاتُ اللَّهِ يَوْمَ يُنْفَخُ الْحُجُومُ وَانْصُرُ الْمُهْتَدِينَ﴾ (الحج: ٢٥) ثم أمر بالقتال إذا كانت البداءة منهم بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَسِيَ الْفِتْنَةَ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ وَاللَّهُ مَنَّ عَلَى الَّذِينَ هَارَوْا وَإِنَّهُمْ إِذَا قَامُوا فَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ طَيِّبَاتٌ لَمْ يَحْضَرْنَ فِي الْقِتَالِ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الحج: ٣٩) أي أدن هم في الدفع.

ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى: **وَمِنْ أَشْهُرٍ مُحَرَّمَةٍ وَقَدْ يُنَادِي الْمُنَافِقُ** حيث **مِنْ أَشْهُرٍ مُحَرَّمَةٍ** (التوبة: ٥) ثم أمر بالبداة بالقتال مطلقاً في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها بقوله تعالى: **وَمِنْ أَشْهُرٍ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ** (الغرة: ١٩٣) وقد حاصر الطوائف لعشر بقين من دي الحجة، والمحصاة نوع من القتال، فهذا يدل على أن تحريم القتال في الأشهر الحرم مسووح، والحاصل: أن قتال الكفار فرض وإن لم يبدءونا، وقال الثوري: لا يجب ما لم يبدءونا، ويجوز القتال في الأشهر الحرم، وقال عطاء: لا يجوز. [رمز الحقائق: ١/١٧١] (فتح)



ابتداء، فإن قام به قوم سقط عن الكل، وإلا أثموا بتركه، ولا يجب على صبي

أي بالجهاد أي بالجهاد

وامرأة وعبد وأعمى ومقعّد وأقطع، وفرض عين ..... وهو الأعرح أي المقطوع إليه لعهرهم اللارم

ابتداء أي من غير أن يهجم الكفار علينا. (ص) قوم أي بعض من الناس ولو عبيد أو ساء. (عبي)

عن الكل أي عن الذين جاهدوا وندبوا، وهذا حكم فرض الكفاية أن بعض إذا قام به يسقط عن سابقين. (عبي) **والا أثموا** جمع التضمير نصراً إلى المعنى أي إن لم يفته به البعض أثم الكل. [رمر الحقائق: ٤١٧١] أراد مكثفين منهم، بدليل قوله: 'ولا يجب على صبي، ولا يسعى أن يفهم من هذا أن الوجوب على جميع أهل الأرض كافة حتى يسقط عن أهل الهند بقتل أهل الروم؛ إذ لا يدفع بقتاله شر عن اليهود المسميين، بل يفرض على الأقرب فالأقرب من العدو إلى أن تقع الكفاية، وهذا كصلاة الجسار وورد السلام؛ لأن الفرض إنما يسقط عن الكل حصول الكفاية بالعص فإذا لم يحصل هذا المعنى تعين الفرض على كل الناس، والشرط في ذلك أن يكون القائمون به من أهل العباد والدفاع؛ لأن التكيف لا يتأتى مع العجز. (مستخلص، فتح)

سركه أي ترك الجهاد؛ لأنه واجب على الكل فيأثمون بتركه، وأحملة الشرطية تفسر فرض الكفاية. (عبي، مس) **ولا يجب على صبي** وفي حكم نصي المجنون والمعتوه، وقوله: وامرأة وعبد أي لا يجب عليهما أيضاً؛ لحق الموت والزواج، وكذا المديون غير إذن عريته، وقوله: 'وأعمى ومقعّد وأقطع' بناء على أن الجهاد فرض كفاية، أي عدم الوجوب بحارثتهم دون تكثير سود المسميين، فلا يجب عليهم الخروج لقتال لا لتكثير أسود عند الاحتياج إليه، وكذا المريض المدف، قال الله تعالى: ﴿...﴾ (النور: ٦١) (مستخلص، فتح)

**وفرض عين** عطف على قوله فرض كفاية، أي إذا هجم العدو على بلد يصير الجهاد فرض عين على من كان يقره منهم إذا كانوا يقدرّون على دفع العدو، وأما على من وراءهم، فإذا سبهم آخر فيصير فرض عين عليهم أيضاً إذا احتيج إليهم بأن كان الأولون عاجزين أو كاسيين، وثم وثم إلى أن يصير فرض عين على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً، وهكذا صلاة الجسار وتجهيزها، فإنها تفرض أولاً على جيرانه، فإن ضيعوا حقه فعلى الأبعدين، وإن ترك الكل أثم الكل، وبما صار الجهاد عند انقضاء فرض عين؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (التوبة: ٤١) أي شاباً وشيوخاً، وقيل: مشاة وركباناً.

فإن قيل: هذه الآية بإطلاقها تدل على أن يكون الجهاد من فروض الأعيان في جميع الأحوال غير مختصة بالغير فما وجه التحصيل بالغير العام مع أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص النسب؟ قلنا: عرف كون الجهاد من فروض الكفاية فيما إذا لم يكن الغير عاماً بآية أخرى والسنة والمعقول، أما الآية: فقوله تعالى: ﴿...﴾ لا يستوي القاعدون من المؤمنين... إلى الضرر والمجاهدون... إلى قوله: ﴿...﴾ (النساء: ٩٥) =

إن هجم العدو، فتخرج المرأة والعبد بلا إذن زوجها وسيده، وكره الجعل إن

وجد فيء،.....

في بيته

= ولو كان الجهاد فرض عين لما استحق القاعدون الحسى، بل استحقوا اللاتمة، وأما السبة: فقد صرح أن النبي ﷺ حين حرح إلى العدو ما كان يخرج كل أهل المدينة، ولو كان فرض عين لم يدع أحداً منهم، وأما المعقول: فلأن في اشتغال الكل به عند غير الفير قطع مادة الجهاد من الكراع والسلاح فيجب على الكفاية، ويقبل خبر المستمر ومادي السلطان ولو فاسقاً لأنه خبر يشتهر في الحال. (مستخلص، فتح)

إن هجم العدو أي أتى بعتة على بلادنا وصار الفير عاماً ولا يتهاى دفعهم إلا بقتلهم جميعاً فيجب حينئذ على جميع الناس الدفع. (مستخلص) **فحرح المرأة والعبد** متفرع على كون الجهاد فرض عين على كل الناس إذا غلب العدو كافراً كان أو ناعياً، ويسعى أن يقيد الوجوب في المرأة بما إذا كان لها محرم يذهب معها للجهاد بدليل اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض عين، وقوله: "بلا إذن زوجها وسيده" لأن حقهما لا يظهر في فروص الأعباء كما في الصلاة والصوم، بخلاف ما قل الفير؛ لأن بعيرهما يقام الفرض، فلا حاجة إلى إبطال حق المولى والروح، وكذا المديون والولد بلا إذن رب الدين والوالد يخرجان، ويأثم الروح ونحوه بالمع.

ولو كان للناس أبوان وأذن أحدهما دون الآخر، لا ينبغي له الخروج، وهذا لما أراد العباس بن مرداس الجهاد قال: ..... وهذا في غير الفير العام، وكذا كل سفر فيه خطر، وإن لم يكن فيه خطر فلا بأس بأن يخرج بعير إدهما إذا لم يضيعهما، والأجداد أبو الأب والأجدات أم الأم مثلهما عند عدمهما. (مستخلص، فتح، عيني) **بلا إذن زوجها** فيه لف وبشر مرتب؛ لأن الفروض المتعينة مقدمة على حق المولى والزوج كصلاة الفرض. (عيني، مستخلص)

**وكره الجعل الحج** الجعل بالضم ما يجعل للعامل على عمله، والمراد ههنا أحد المال من الناس لأجل الغرة به أي إذا كان في بيت المال فيء وهو المال المأخوذ بلا قتال كالخراج والخزينة، واحترره به عن مال العيمة والأموال الصائغة؛ فإنهما لا يصرفان للمقاتلة، لا يجعل الإمام على أبواب المال شيئاً لتحجير الجيش من غير طيب أنفسهم؛ لأنه يشبه الآخر على الطاعة، فحقيقته حرام فيكره ما أشبهه، وقوله: "وإلا لا" أي وإن لم يوجد في بيت المال فيء لا يكره الجعل؛ لأن بيت المال معد لموائد المسلمين فإذا لم يكن فيه فيء فلا بأس بأن يقوي بعضهم بعضاً؛ لأن فيه دفع الضرر الأعلى بإلحاق الأدنى ولأن الحاجة إلى الجهاد ماسة، وقد أحد النبي ﷺ: دروعاً من صفوان عند الحاجة بغير رصاه، وعمر كان بغزي العزب عن دي الخيلة، أي يعث من لا روية له عوض من له زوجة، ويعطي الشاخص أي

الداهب فرس القاعد، وقيل: يكره أيضاً، والصحيح الأول. [تبيين الحقائق: ٨٣/٤] (مستخلص، فتح)

في المي: المال المأخوذ بلا قتال كالخراج والخزينة، والمأخوذ بالقتال غنيمة. (فتح)

**وإلا لا. فإن حاصروناهم، ندعوهم إلى الإسلام، فإن أسلموا فيها، وإلا إلى الجزية،**  
أي يدعو الكفار أولاً  
**فإن قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا. ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة إلى الإسلام،**  
من المصار دون العبادات

**فإن حاصروناهم:** وفي المستخلص ثلث هنا فصل في كيفية القتال 'فإن حاصروهم أي إذا حاصروا مدينة أو حصناً في دار الحرب ندعوهم أولاً إلى الإسلام؛ ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: 'ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط إلا دعاهم إلى الإسلام. رواه أحمد، وقوله: 'فإن أسلموا' في بعض النسخ جواب الشرط محذوف أي تم المراد ولا يتعرض لهم بعد الإسلام لقوله عليه السلام **مُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَبِذَا قَالُوا هَٰذَا حَصَمْتُ مِنْ دَمِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لَا حَرْبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ** ولابد أن يؤمروا به عليه السلام وإنما اكتفي في الحديث بكلمة التوحيد؛ لأنهم كانوا يعتقدون اشرك، فإذا وُحِّدوا غنم بدت أنهم آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم لأنهم لم يعرفوا ذلك إلامه [تبيين الحقائق: ٨٤/٤]

بخلاف اليهود والنصارى؛ لأنهم يقولون إن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى العرب دوساً فلا يحكم بإسلامهم ما لم يقروا برسالته ويتبرعوا من دينهم. (عبي، مستخلص) **فيها:** أي تم المراد وكفصاً عن قتالهم. (عبي، مستخلص)  
**والإلى الحرية.** [أي ندعوهم إلى أداء الجزية أو محلاً لها. (ط، عبي)] أي وإن لم يسلموا ندعوهم إلى أداء أخرى؛ لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أمر أميراً على الجيش أو السرية، أمره به في حديث فيه صول، رواه أحمد ومسلم والترمذي، وصححه، وهذا في حق من تقبل منه الجزية كأهل الكتاب والمجوس أو عدة الأوثان من العجم، وأما من لا تقبل أخرى منه كمرتدين وعبدة الأوثان من العرب، فلا ندعوهم إلى أداء الجزية؛ لعدم الفائدة؛ إذ لا يقبل منهم إلا الإسلام فبقائهم إلى أن يسلموا ويقاتل من تقبل عنه إلى قبول أداؤها؛ لأن بها ينتهي القتال؛ لقوله تعالى: **وَمَا كَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يقاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ أَوْسَىٰ** (نوبة: ٢٩) (عبي، مستخلص)

**فإن قتلوا فلهم الخ:** أي إن قبلوا أداء الجزية، فمهم ما لنا من عصمة دمايتهم وأموالهم ويلزم عليهم ما يلزم علينا؛ نقول علي عليه السلام إنما بذلوا الجزية لتكون دمايتهم كدمايتنا وأموالهم كأموالنا، ومراده بالذل القبول، وكذا بالإعطاء المذكور في الآية، والمعنى يجب هم علينا ويجب لنا عليهم إذا تعرضوا لدمايتهم وأموالهم أو تعرضوا لدمايتنا وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض، فقوم أخرى يسب إلا لزوال هذا التعرض الذي كنا نتعرض قبل قوتها، وليس المراد أنه يجب عليهم من العبادات ما يجب علينا وكذا من الكفارات؛ لأن الكفار لا يخاطبون في العبادات، بل المراد وجوب القصاص وانقطع في السرقة وغير ذلك. (مستخلص، فتح)

**ولا نقاتل الخ:** الدعوة لفتح الدار في الحرب، وكذا في الطعام، وأما في النسب فكسر الدار، كذا لكافة العرب إلا عدي الرباب، فإنهم يكسرون دعوة الطعام، ويفتحون في النسب، وقيل الفتح في الطعام، والضم في الحرب، والكسر في النسب، أي لا يجوز لنا أن نقاتل من لم تبلغه الدعوة إلى الإسلام؛ لقوله عليه السلام في وصية أمراء الجيش: -

وندعوا ندباً من بلغته، وإلا نستعين بالله تعالى، ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقهم  
هو نصب على التميمير أي وإن لم يقلو الجزية

وغرقهم وقطع أشجارهم وإفساد زروعهم ورميهم وإن تترسوا.....  
بالسبال والحجارة

.....  
 والأموال، ولعلمهم يجيئون فيحصل المقصود بلا قتال، ومن قاتلهم قبل الدعوة يأثم للهي عنه ولا يعرم؛  
 لأنهم غير معصومين خلافاً للشافعي، والمراد بالنهي قوله عليه السلام: لا يدع حتى يدعوهم إلى الإسلام،  
 ومطلق الدعوة شامل للحقيقية والحكمية، وهي انتشار الدعوة شرقاً وغرباً فأقيم ظهورها مقامها، وإذا بلغهم  
 الإسلام فلا ينبغي لنا أن نقاتلهم حتى يدعواهم إلى الحرية. (مستحسن، فتح، عيني)

وندعو ندباً من بلغته لتكون الدعوة مبالغاً في الإنذار، وهذا مستحب ليس بواجب لما روي عن البراء بن  
 عازب أنه قال: "بعث رسول الله - رهنطاً من الأنصار إلى أبي رافع، فدخل عند الله بن عتيك بيته ليلاً،  
 فقتله وهو نائم". رواه أحمد والبخاري؛ ولأن النبي - أغار على بني المصطلق وهم عافلون، والعادة لا تكون  
 بدعوة، وفي 'المحيط': تقديم الدعوة إلى الإسلام على القتال كان في ابتداء الإسلام حين لم ينتشر الإسلام  
 ولم يستفص، وأما بعد ما انتشر واستفاض، وعرف كل مشرك إلى ماذا يدعى، يحل له القتال قبل الدعوة؛  
 لأنهم ربما يستحصون بالدعوة فلا يقدر عليهم. [رمز الحقائق: ٤١٨/١] (مستحسن)

نستعين بالله تعالى أي تطلب العون من الله سبحانه وتعالى عليهم. (ع، معدن)

ونحاربهم بنصب المجانيق [جمع محجيق وهي آلة ترمى بها الأحجار أي نقيمها على حصونهم وأسوار  
 مدائنهم. (ط، ع)] لما روى الترمذي أن النبي - نصب المحجيق على أهل طائف. وقوله: "وحرقهم"، أي  
 ونحاربهم أيضاً بالحرق بالنار؛ لأن النبي - أحرق بؤيرة، بصم الموحدة موضع من بلد بني الضير، وكذا  
 نحاربهم بالعرق بإرسال المياه عليهم، وقطع الأشجار سواء كانت مثمرة أو غير مثمرة، وقد صح أن النبي -  
 قطع أشجار بني الضير، وفيه قوله تعالى: **فَصَعَقَهُمُ الْمُنْجَبُ مِنْ سِمْوَلٍ وَمِنْ هَاجِلٍ رِجْءٍ هَالِكٍ هَبَّ دُؤْلُهُ**  
**(عشر ٥) الآية، وكذلك نحاربهم بالرمي بالسبال والحجارة؛ لقوله تعالى: **هَبَّ دُؤْلُهُ** **فَصَعَقَهُمُ الْمُنْجَبُ مِنْ سِمْوَلٍ****  
**(الأنعام: ٦٠) وقد فسر النبي - القوة بالرمي؛ لأن في هذه الأشياء إلحاق الكت والعيط بهم وتريق شملهم،**  
 وهذا كله بالإجماع إلا في رواية للشافعي وأحمد: نفعل بهم ما يفعلونه بنا. (مستحسن، عيني)

غرقهم: بتسبيب المياه على دورهم وأنفسهم. (عيني)

وإفساد زروعهم بإرسال الدواب فيها أو إطلاق النار ونحو ذلك. (عيني)

وإن تترسوا واصل مما قبله يعني نخور رميهم وإن كانوا تترسوا بنا أي جعلوا بعضاً بمنزلة الترس. (معدن)

بعضنا، ونقصدهم. وهما عن إخراج مصحف، وامرأة في سرية يخاف عليها، وغدر  
 أي هانا الشارع  
 أي وإخراج امرأة  
 جملة حالة والصمير للسرية  
 وغلول، .....

**بعضنا.** [متعلق بـ "ترسوا" أي بعض المسلمين الذين عندهم من الأسرى أو التحار. (عيني)] أي يخور رمي الكفار ولو جعلوا بعض المسلمين بمرلة الترس؛ لأن الأمر بالقتال مطلق، ولو كان العير مانعاً لاسد الجهاد؛ إذ قلما تخلو مدينة أو حصن عن أسير أو تاجر، ولأن فيه دفع الضرر العام للدفع عن مجتمع الإسلام بإثبات الضرر الخاص، وهو قتل الأسير والتاجر.

**ونقصدهم.** أي يقصد برمي الكفار؛ لأنه تعدر التميز فعلاً، ولقد أمكن بالنية؛ إذ الطاعة بحسب الطاقة، فبعد نية الرمي إلى الكفار لو أصاب السهم أسيراً أو تاجراً فلا دية ولا كفارة؛ لأن الفروض لا تقتزن بالعرامات. وعند الثلاثة: لا يرمون إن ترسوا بهم إذا علم أنهم يتلقون به، فتحت الكفارة والدية عند الإصانة، وبه قال الحسن. (مستخلص، عيني، فتح)

**وهما عن إخراج مصحف** لأن في إخراجها من التعريض؛ لأن بباله العدو، فيستحف به، ويلحق بالمصحف كتب الحديث والفقه، وقد هانا الشارع عن إخراج المصحف كما قال .....  
 بعده. وقوله: 'وامرأة'؛ لأن في إخراجها تعريض المرأة على الضياع والفصائح. وقوله: "في سرية" من سرى يسري بمعنى سار ليلاً، ومنه السرية؛ لأنها تسري في حفية، والخيش اجمع العظيم، وكذا الحد، وأما السرية فحجوا أربع مائة يسيرون بالليل ويخفون بالنهار ويقال: عدد السرايا أربع مائة رجل، ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف إذا كان عسكر عظيم يؤمن عليه، وقوله: "يخاف عليها" أي على السرية، وفي أكثر السج بتثنية الصمير، ويرجع على المصحف والمرأة وهو أنسب للتعليل. (عيني، فتح، محشي)

**وغدر** أي وهما أيضاً عن عدر، العدر: نقض العهد وترك الوفاء عما التزم، والغلول: الحياة في المعصم قبل القسمة، وقوله: "ومثلة" اسم من مثل به أي جعله نكالاً وعبرة لغيره كقطع الأعضاء وتسويد الوجه، وانتهى عن هذه قوله **علا:** "لا تملأوا ولا تعدروا، ولا تقتلوا وليداً"، رواه أحمد وابن ماجه.

فإن قيل: قال **علا:** "حرب حدة"، فيشكل بالغدر قلنا: الفرق بين العدر والخداع أنه ما دامت الحرب قائمة لا يحرم الخداع بأن يريهم أنا لا نخارهم في هذا اليوم حتى يأمنوا ونخارهم فيه، أو يريهم أنا نذهب إلى صوب آخر حتى يغفلوا فأتينهم بياناً ونحو ذلك، بخلاف ما إذا كان بيننا وبينهم عهد على أن لا نخارب في هذا اليوم حتى أموا فإنه لا نخور المخارة؛ لأن هذا استئمان وعهد، فالخيانة نقض العهد وليس من خداع الحرب فيكون عدرًا، والخاص: أن الخديعة إيصال مكر إلى الخصم من حيث لا يعلم من غير خلف وعقد أو نقض عهد، فإن قلت: روي عن النبي **علا:** أنه مثل بالعربيين حتى سمل أعينهم؟ قلنا: إنه يسح بالنهي المتأخر قال - لا تمسوا حتى الله - =

**ومثله وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ فان وأعمى ومقعد، إلا أن يكون أحدهم ذا رأي في الحرب، أو ملكاً، وقتل أب مشرك،** .....  
 أي في أمرها

= وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان ينهاهم عن المثة بعد أمر عرييين بين في كل خطبة. وفي 'الاحتيار'. النهي بعد الظفر بهم، ولا بأس به قبله؛ لأنه أبلغ في كبتهم، وأصر بهم، وهذا حسن. [رمر الحقائق: ٤١٩/١] (مستخلص)

**ومثله** أي وعن مثله وهي أن يحدع المقتول أو يقطع عصبه. (عبي)

**وقتل امرأة** أي وهما عن قتل امرأة، فإنه روي عنه ﷺ أنه **نهى عن قتل النساء والصبيان**. رواه البخاري ومسلم وآخرون، أي الذين لا يقدر على القتال، ولا على الصياح عند التقاء الصفين، وقوله: "وغير مكلف"، أي وهما عن قتل غير مكلف أي صبي ومجنون؛ لما روي، وقوله: "وشيوخ فان؛ لقوله ﷺ: لا تقتلوا شيخاً فانياً، أي الذي لا يقدر على القتال أو الصياح أو الإحبال، والحديث رواه أبو داود، وقوله: "أعمى ومقعد"، وكذا الراهب الذي لا يعالط الناس، وأهل الكنائس الذين لا يعالطون الناس؛ لعدم تحقق الحرب معهم، والمقعد هو الأعرج.

وقيل: هو الذي أفعده اداء عن الحركة، وقيل: المتشجع الأعضاء، والرمم الذي طال مرضه، وقال الشافعي: يقتل الشيخ والمقعد والأعمى؛ لأن القتل عنده جزاء الكفر، وقد تحقق، قلنا: الدنيا دار التكليف، وليست بدار الجزاء، وإنما وجب في بعض الجسايات؛ لتنظيم مصالح العباد؛ لأن السفهاء لا يتهنون بمجرّد الوعيد، فالشيخ للقتل الحرب عنده، ولا يتحقق معهم، ولو كان الكفر مباحاً للقتل لوجب أن يقتل يابس الشق والمقطوع يده اليمنى ولم يجب. (مستخلص، فتح، عيني)

**إلا أن يكون إلح** أي إذا كان أحد المذكورين صاحب تدبير في أمر الحرب أو ملكاً فحيث يقتل؛ لأن في قتله كسر شوكتهم، وإزالة ضررهم عن المسلمين، وقد صح أن رسول الله ﷺ قتل دريد بن الصمة، وكان ابن مائة وعشرين سنة، وقيل: ابن مائة وستين؛ لأنه كان صاحب رأي وهو أعمى. [رمر الحقائق: ٤١٩/١] والصبي والمجنون إذا قاتلا في الحرب جعلوا ذا رأي وقتلا، وكذا إذا كان الصبي ملكاً وقد أحضره موضع القتال، وكذا الحكم لو كانت المرأة ملكة. (فتح)

**أحدهم** أي المذكورين غير الصبي والمجنون؛ لأنه لا رأي لهما فلا يقتل إلا أن يقاتلا أو يكونا ملكين. (عيني)  
**ذا رأي:** أي صاحب رأي وتدبير أو مقاتلاً. (ط، عيني)

**قتل أب** أي وهما أيضاً عن قتل أب؛ لقوله تعالى: **وكانهم في مذبح مغزوف** (نعام ١٥) وليست البداية بالقتل من المعروف. [تبيين الحقائق: ٩٠/٤] (عيني)



**وليأب الابن ليقته غيره. ونصالحهم ولو بمال إن خيراً، ونبذ لو خيراً، ونقاتل بلا نبذ**

أي الكفار

**لو خان ملكهم،** .....  
وكان ذلك باتفاقهم

**وليأب الابن** أي إذا أدرك الابن اسمه أباه المشرك فبمقتضى عن قتله، وينبغي أن يصرف عنه ويترك؛ يقاتله غير الابن، وإن لم يكن له من يقاتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرباً عليهما، ولكنه يلجئه إلى مكان يستمسك به حتى ينجي غيره فيقتله، والمراد بالأب الأصل وإن علا، وبالمشاع عدم القتل ابتداءً، فأما إذا قصد الأب قتل ولم يمكنه دفعه إلا بقتله، فلا بأس بقتله؛ لأن هذا دفع عن نفسه، وله أن يدفع أباه اسمهم بالقتل إذا قصد الأب قتله، فالكافر أولى.

وكذا له أن يؤثر حياته، ألا ترى أنه لو كان لابن ماء يكفي أحدهم فلاس أن يشره وإن كان الأب يموت عطشاً، ولهذا يحس الأب نفقة ولده دون دينه، ومع هذا لو قتله لا يجب عليه شيء؛ لعدم العاصم، ولا يكره قتل أخيه وخاله وعمه مشركين، بخلاف أخيه الناعي حيث لا يجوز له قتله، وكذا يجوز له قتل ابنه الكافر؛ لأنه لا يجب إحياءه؛ وهذا لا يجب عليه نفقة ابنه المخارب. [رمز الحقائق: ٤٢٠/١] (فتح)

**ونصالحهم** كذا في أكثر النسخ، وفي 'المستخص' راد قبل هذا فقص في المواعدة، ونصالحهم أي إذا رأى الإمام أن يصاح أهل الحرب على مال يأخذه، أو على ما يدفعه عند خوف الهلاك وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فيجوز ذلك الصلح؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (الأمان). أي إن مالوا إلى الصلح، بخلاف ما إذا لم يكن فيه خير؛ لأنه يكون ترك جهاد صورة ومعنى، وهو فرص، فلا يجوز تركه من غير عذر، وهذا إذا كان لنا حاجة، وإن لم يكن لنا حاجة لم نجر، ثم المال الذي يؤخذ منهم بالصلح يصرف مصارف أخرى، ولا خمس فيه إذا لم يزلوا بساحتهم بل أرسلوا رسولاً إلا إذا أحاط الجيش بهم ثم أخذوا مال فهو عيمة. [رمز الحقائق: ٤٢٠/١] (فتح)

**ونبذ لو خيراً** أي لو صاحهم الإمام مدة ثم رأى أن يقض الصلح أنفع للمسلمين فيند إليهم وفاتهم؛ لأن البيعة بد المواعدة التي كانت بينه وبين أهل مكة؛ لأن المصلحة لما تبدلت كان انقضاء جهاد، ويكون السد على الوجه الذي كان الأمان، فإن كان متشراً يجب أن يكون السد كذلك، وإن كان غير متشراً فالسد يكون كذلك، وهو على قياس الإذن بالحجر، وهذا إذا نقض الصلح قبل المدة، وأما إذا مضت المدة يصل الصلح بمصبتها، فلا يسد إليهم، وإن كان الصلح على جعل، فنقصه قبل مضي المدة رده عليهم بخصته. [رمز الحقائق: ٤٢٠/١] (مستخص)

**ونقاتل بلا بد** البد ههنا معنى الإعلام، بخلافه في قوله: 'وسد لو خيراً'، فإنه معنى نقض العهد مع إرسال العلم إليهم، وقوله: 'لو خان ملكهم'؛ لأن البذ نقض العهد، وقد انتقض بالحياة منهم، وقيد بـ 'الملك'، فعم ما هو =

والمرتدين بلا مال، فإن أخذ لم يرد، ولم نبع سلاحاً منهم، ولم نقتل من آمنه حرٌّ  
أي بدون أحد مال أي المال على الصلح أو حرّة، وننبذ لو شراء، .....  
أهل الحرب

= كانت الحياة بقتاله بنفسه أو بقتال جماعة دي منعة بإذنه، فيصيروا باقضيين للعهد باتفاقهم على ذلك، فلو خانوا بدون إذنه انتقص العهد في حقهم فقط دون غيرهم؛ لأنه بغير إذن الميث لا يبرم غيرهم. (مستخلص، فتح)  
**والمرتدين بلا مال.** أي وصالح المرتدين على ترك قتالهم مدة معلومة من غير أن يأخذ منهم مالاً، أما حوار الصلح؛ فلأن الإسلام مرجو منهم، فحار تأخير قتالهم طمعاً للإسلام إذا كانت فيه مصلحة، وأما عدم حوار أحد المال؛ فلأنه يشبه الجزية المأخوذة من الحربيين، والحرية لا تقبل من المرتدين. (مستخلص، مسكين، عيني)  
**فإن أحد لم يرد.** أي فلو أحد منهم مال مع أنه لا يجوز لم يرد هذا المال عليهم؛ لأنه مال غير معصوم، وفي الرد عليهم إغاة لهم للقتال معنى، بخلاف أحد المال من البعثة، فإنه يرد بعد وضع الحرب أوارها؛ لأنه ليس فيناً. (مستخلص، فتح)

**ولم يبع إلخ.** أي لا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب؛ لأن النبي ﷺ هي عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم؛ ولأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين، وكذا لا يباع منهم الخيل والحديد؛ لأن الحديد أصل السلاح سواء كان البيع قبل الصلح أو بعده؛ لأنه على شرف النقص والانتقاص، وكان حرباً علياً، وكذا بيع الرقيق؛ لأهم يتوالدون فيعودون حرباً علياً، بخلاف القماش والطعام حيث يجوز استحساناً بالنقص، وهو أمره ١٠٤ لئلا يضمن المثلثة، أن يحرق أهل مكة أي يأتيهم بالطعام، وهم حرب على النبي ﷺ. والقياس أن لا يجوز. (مستخلص، فتح) **سلاحاً:** ما يكون معداً للقتال ويستعمل في الحرب. (معدل)

**ولم يقتل من آمنه إلخ.** أي إذا آمن رجل حر أو امرأة حرة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو أهل مدينة، صح الأمان، ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم؛ لقوله ١٠٤ **مسألة - حذف دونه** أي تتساوى، فلا يزيد دية الشريف على دية الوضيع، ويسمى بدمنته أديانهم، أي أقتلهم عدداً، وهو الواحد، ولأن كل واحد من المسلمين من أهل القتال. أما الرجل فظاهر، أما المرأة: فمن جهة النسب، إما بالمال أو بالعبد، فيتحقق الأمان منها؛ لملاقاته محبة، ولأنه أجاز ١٠٥ أمان أم هانئ رجلاً من المشركين يوم فتح مكة فيما رواه البخاري ومسلم وأحمد، وإنما قيد الحرية في الواحد؛ لأن الرقيق ليس من أهل القتال.

**وسد لو شراً:** أي يسد الإمام أمان الواحد لو كان الأمان شراً بأن كان فيه مفسدة كما إذا آمن الإمام نفسه ثم رأى المصلحة في السد، ويؤدب الإمام ذلك الواحد لانفراده برأيه، والصبي الذي لا يعقل لا يصح أمانه، وإن كان يعقل فالحجور عن القتال كالعبد. (مستخلص، فتح، عيني)

**من آمنه.** لأن أمان أحد من المسلمين كافراً واحداً أو جماعة صحيح. (عيني)

## وبطل أمان ذمي وأسير وتاجر وعبد محجور عن القتال.

أي وبطل أمان عبد

لأهله منهم همه

**وبطل أمان ذمي** الخ أي لا يحور أمان الذمي؛ لأنه متهم بهم، ولا ولاية له على المسلمين إلا إذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم، فيحور؛ لرواى ذلك المعنى، وكذلك لا يحور أمان الأسير والتاجر؛ لأهم لا يخافوهما، والأمان يختص بمحل الخوف، ولأهمما يجبران عليه، فيعزى الأمان عن المصلحة، ولأهم كل ما اشتد عنهم الأمر فرمما يجدون أسيراً أو تاجراً فيتخلصون بأمانه، فلا يفتح باب الفتح.

وكذا من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر عليها، لا يصح أمانه، وقوله: "وعبد محجور" الخ أي لا يصح أمان العبد المحجور عليه عن القتال عند الشيخين، وعبد محمد: يحور لمطلق ما روي، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية، وذكر الكرخي أن أنا يوسف مع محمد، ولأبي حنيفة: أنه تصرف على المولى، وأنه لا يعزى عن احتمال الضرر، ويصح أمان المريض أو الشيخ العاقل؛ لأنه من أهل القتال حال أو رأي، وإما قيد بالمحجور؛ لأنه لو كان مأذوناً يصح أمانه اتفاقاً. (مستخلص، فتح، عيني)

## باب الغنائم وقسمتها

أي في بيان أحكامها

أي غنائم

ما فتح الإمام عنوة، قسم بيننا أو أقر أهلها، ووضع الجزية والخراج، وقتل الأسرى،  
 أي كل سنة من بلاد كعر  
 أي رؤوسهم  
 أي لإمام

**باب الغنائم وقسمتها** اعلم أن العيمة ما يتناول من الكفار عوة حال قيام الحرب، وحكمها: أن تقسم بعد الخمس للعائين خاصة، ولا حظ لعيرهم فيه. والقيء: ما يتناول منهم بعد وضع الحرب أوزارها، ويصير الدار دار الإسلام. وحكمه: أن يكون بكافة المسلمين، ولا يخلص. وأسفل: ما يعصى لغاري رائد، على سهمه مثل أن يقول الإمام أو الأمير: من قتل قتيلاً فله سله، أو قال للسرية: ما أصبتم فهو لكم، وفي اصطلاح المسلمين: كل ما نخل أحده من أموالهم فهو فيء. (مستخلص، فتح) **عوة** أي قهراً وعنة منصوب على التمييز. (عبي)

**قسم بسا الخ** أي إذا فتح الإمام بلدة قهراً فهو بالخيار إن شاء قسمها بين العائين بعد إخراج الخمس اقتداء بفعله في خير، أو أقر أهلها عليها ووضع الجزية على رؤوسهم والخراج على أراضيهم كما فعل عمر في سواد العراق، طانت بذلك نفس العائين أو لم تطب، وقال الشافعي: ليس له ذلك؛ لأنها صارت للعائين بواسطة استيلائهم وقهرهم، فلا يجوز أخذها منهم، وبه قال أحمد في رواية.

ولما: ما روي عن عمر أنه قال: 'والذي نفسي بيده بولا أن أترك الناس سائلاً ليس لهم من شيء ما فتحت قريه إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير، لكي أتركها حرة لهم يقتسموها"، رواه البخاري، وسائلاً بباين موحدتين مع تشديد الثانية أي أتركهم شيئاً واحداً؛ لأنه إذا قسم البلاد المفتوحة على العائين بقي من لم يحضر القسمة ومن يحيى بعد من المسلمين غير شيء، والمعنى لأسوين بينهم في ذلك حتى يكون شيئاً واحداً لا فضل لأحد على غيره، وفعل عمر في سواد العراق ما ذكرنا موافقة الصحابة ولم يكر أحد على ذلك، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة، ولم يحمد من خالفه مثل بلال رضي الله عنه وأصحابه.

وروي أنه قال على المير: اللهم اكفني عن شر بلال وأصحابه، فما حار الحول حتى ما توء، فإن قيل: كيف يتعقد الإجماع مع مخالفتهم؟ قلنا: لا يعتبر اختلافهم مع إجماع أهل الفقه، وقال بعض أصحابنا: الأولى القسمة بين العائين عند حاجتهم، فإن لم تكن لهم حاجة فالثاني أولى ليكون عدة للنائب، وهذا في العفار. وأما المنقول وحده، فلا يجوز له المن عليهم؛ لأنه لم يرد في الشرع. (مستخلص، فتح، عبي)

**وقتل الأسرى** [ إن شاء أي غير الذي هيأ عن قتلهم إذا لم يسلموا، وأما إذا أسلموا فلا يقتل. (عبي) ] أي الإمام في الأسارى بالخيار إن شاء قتلهم؛ لأنه قتل بي قريظة، ولأن فيه جسم مادة الفساد، وإن شاء جعلهم أرقاء؛ لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة لأهل الإسلام، وإن شاء تركهم أحراراً دمة للمسلمين، ويضع عليهم الخراج كما فعل عمر في سواد العراق إلا في مشركي العرب المرتدين على ما يحيى، فإن قيل: =

أو استرق، أو ترك أحراراً ذمة لنا، وحرّم ردّهم إلى دار الحرب، والفداء والمن  
وعقر مواشي شقّ إخراجها، فتذبح وتُحرق، .....  
من دار الحرب قطعاً كمادة الانتفاع

= يعني أن لا يجزى في ترك القتل؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ فِي عَذَابٍ مُّهِينٍ﴾ (سورة النساء: ٨٩) قلنا: قد احتص من  
هذا النص أهل الذمة والمستأمنون وأساء فيحتص أسارى في فعل عمر (عبي، فتح)

**أحراراً ذمة لنا** أي حال كونهم ذمة للمسلمين غير مشركي العرب والمتردين فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو  
السيوف. (ط) **وحرّم ردّهم** أي لا يجوز للإمام أن يرد الأسارى إلى دار الحرب؛ لأن فيه تقويتهم على المسلمين،  
وعودهم حرباً عليهم، فإن أسلموا لا يقتلهم؛ لأن الله قد دفع بدول القتل، ولكن له أن يسترقهم توفيراً  
للسفعة بعد انعقاد السب الموح للتمنك، وهو الأحد والاستيلاء، بخلاف ما أسلموا قبل الأحد حيث لا يجوز  
استرقاقهم، لأنه صاروا أولى الناس بأنفسهم قبل انعقاد السب للملك. (مستحصى، فتح)

**والفداء** | أي وحرّم أيضاً فكك الأسير عدداً بالأسير المسلم عندهم. (محشي) بالكسر والمد والفتح مع  
اقصر مصدر فداءه استمده، والمفاداة بين اثنين بأن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً، والفداء أن تشتريه، أي وحرّم  
الفداء أيضاً فلا يجوز للإمام أن يعطي أساراهم، ويستفد هم أسارى المسلمين عن أيديهم عند أي حيفة، وقالوا:  
يجوز مفاداة الأسارى بأسارى المسلمين، ومما لمفاداة بئال فلا يجوز عدداً، وقال الشافعي: يجوز لأمران أي  
المفاداة بالأسارى وبئال؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَافِظَةٌ﴾ (سورة محمد: ٤)، وقال محمد: لا بأس بأخذ المال فداء إذا  
كان للمسلمين حاجة وهو رواية عن أي حيفة، وعن أبي يوسف: يجوز ذلك قبل القسمة لا بعده.

قلنا: نسخ ذلك بآية السيف، وهما في جوار مفاداة الأسارى بالأسارى؛ أن في ذلك تخليص المسلم من يد  
الكافر، وذلك أولى من قتل الكافر أو الانتفاع به بالاسترقاق، وله أن المفاداة إعانة لأعداء الدين وتقوية هم  
عودهم حرباً عسا، ودفع شر الحرب أولى من استفاد الأسير المسلم. (عبي، فتح) **والمن** أي وحرّم المن أيضاً  
عنى الأسارى، وهو أن يصقّهم الإمام محارباً غير أحد شيء، وقال الشافعي يجوز. وله قال مالك وأحمد للآية  
المذكورة، ولما فعله من المن عنى بعض الأسارى يوم بدر وأخذ الفداء عن أنفسهم.

قلنا: نسخ ذلك كله بآية السيف؛ لأن المن والفداء مذكور في سورة محمد، وآية السيف برزت في سورة براءة  
وهي آخر سورة برزت؛ وعوتب من المن عنى الأحد يوم بدر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ﴾ (الأنعام: ٦٨)  
الآية، فحسب من المن عنى الأحد يوم بدر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ﴾ (الأنعام: ٦٨) وكان قد أمر  
بقتلهم دون أخذ المال منهم. (عبي، فتح)

**وعقر مواشي** أي وحرّم أيضاً قطع عرايق المواشي؛ لأنه مثله، وقال مالك: تعقر شاة يتفع بها. (عبي، فتح،  
مستحصى) **شقّ إخراجها** حمة وقعت صفة مواشي، يعني إذا عاد الإمام إلى دار الإسلام ولهم هناك مواشي  
عجرو عن سوقها معهم وإخراجها عن دار الحرب لا تعقر ولا تترك أيضاً، بل تذبح وتُحرق؛ الحيوان لعرض =

## وقسمة الغنيمة في دارهم لا الإيداع، وبيعها قبلها، وشرك الردء والمدد فيها، ...

أي في دار الحرب

من غنمة أي شربة

نفسه

= صحيح جائر، وفي دنهها كسر شوكة الأعداء، وإعدامهم هذه السبعة الموعودة فيها، وإنما تحرق بعد سحق قطعاً لمادة الانتفاع، ولا تحرق ابتداءً لقوله لا بعدد ولا بربح. وما لا يحرق كالأسلحة يذهب في موضع لا يقفون عليه، وعند الشافعي: يتركها هناك ولا يدعها، وبه قال أحمد. [رمز الحقائق: ٤٢٢/١] (مستخلص، فتح)

**وقسمة الغنيمة في دارهم** أي وحرمة أيضاً قسمة الغنيمة في دار الحرب يعني م يقسم الإمام الغنيمة فيها، وقال الشافعي: لا بأس بقسمتها بعد تمام اكراه المشركين، وهذا ساء على أصل، وهو أن المثلث لا يشت قبل الإحراز بدار الإسلام عدداً، وعدده: يشت، ويتي على هذا مسائل، منها: هذه المسألة، ويقول قائل ما لك وأحمد إلا أن مالكاً قال: تلحق قسمة السي إلى دار الإسلام، ثم حرمة قسمة الغنيمة في دارهم هي قول الشيعيين، وعند محمد: يكره كراهة تسرية، وقيل: جائز بالاتفاق مع الكراهة؛ لأنه فعل محتهد فيه، وقد أمضاه.

قيل: إذا قسم عن اجتهد جاز بالاتفاق، وإن قسم لا عن اجتهد، ولا لحاجة العرة، فهي موضع الخلاف، ووجه حرمة قسمتها في دارهم فيه ما عني بيع الغنائم في دار الحرب، والقسمة بيع معنى، ولأنها تعتمد المثلث ولا مث قبل الإحراز بدار الإسلام عدداً. (عيني، فتح) **لا الإيداع**. [أي لا يحرم إيداع الغنيمة عند العامة ليحملوها إلى دار الإسلام. (عيني)] أي لا يحرم إيداع الغنيمة؛ لأنه لا يفيد المثلث إجماعاً، والمعنى إن لم يجد الإمام ما يعمل عليها الغنائم، فقسّمها بينهم قسمة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام، ثم يسترجعها منهم، ويقسمها بينهم بلا رصاهم، جاز له أن يفعل ذلك، فإن أبوا أن يحملوها، أخرجهم على ذلك بأجرة المثل في رواية؛ لأنه دفع ضرر عام بضرر خاص، وفي رواية أخرى: لا يجوزون؛ لأنه لا يعبر على عقد الإجارة ابتداءً. (عيني، فتح)

**وبيعها قبلها** أي وحرمة أيضاً بيعها أي بيع الغنائم قبلها أي قبل اقسمة المهني عنه في الحديث، وعند الثلاثة: تنازع، وهذا أيضاً مبني على الأصل الذي مر آنفاً، والحجة عليهم ما روي عنه أنه لا حل لأمرين بأمر ثالث في يوم واحد إلا مع ما حتى يفسد، ولا أن يفسد من شيء، مسموح حتى يدفعه رده فيه، ولا أن يركب دمه من شيء، مسموح حتى يدفعه رده فيه، روى أحمد وأبو داود. [رمز الحقائق: ٤٢٣/١] (فتح)

**وشرك الردء والمدد** [أي الذي لحقه للإعانة. (ط)] محملاً بمعنى شترك ومشدداً أي شرك الإمام والردء من أردء أي أعنت، وفلان ردء فلان أي معيه فهو فعل بمعنى مفعول وهو اسم ما يعان به أي الذي أعين به وإن لم يقاتل، والمدد بمعنى فاعل أي المدد والمعاون الذي أعان وصار ممداً كالذي قاتل، فالأول محمول على ما كان معيلاً عند المخاورة، والثاني على من يباحق في دار الحرب أي هما يشتركان في الغنيمة؛ لاستوائيهما في السبب الذي هو محاوزة الدرب الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب على قصد القتال، وقال الشافعي: لا يشاركهم المدد بعد انقضاء القتال، وهذا مبني على أن السبب هو المخاورة عدداً، وشهود الوقعة عدده. (عيني، فتح)



**لا السوقي بلا قتال، ولا من مات فيها، وبعد الإحراز بدارنا يورث نصيبه، وينتفع**

من قاتلوا شاركهم أي ولا يشارك أيضاً دار الحرب أي إذا مات بعد إلح أي بدار الإسلام أي نصيب الميت

**فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح** .....  
دار الحرب أي علف الدابة عند الحاجة

**لا السوقي.** [أي لا يشارك السوقي الذي يخرج مع العسكر للبيع والشراء وكذا حربي ومرتب أسلم له. (ط، عبي)] أي لا يشارك السوقي في العسكر مع لمقاتل فيها بلا قتال، فإن قاتل يشاركهم؛ لأنه مشاركة القتال ظهر أن قصده القتال ولتجارة تبع له، وفي قول للشافعي: به سهم؛ لأهم شهدوا الواقعة، وقال: ..... لأن الجهاد قد وجد منهم شكثير السواد، فصاروا كالمقاتلين، وبنا: أن سب الاستحقاق المحاورة على قصد القتال ولم يوجد؛ لأهم قصدوا التجارة، لا إغراء الدين، وإرهاب العدو، وما رواه موقوف على ابن عمر وهو ليس نجة عند بعض المشايخ خصوصاً على أصل الشافعي، فإن عنده لا يقدر إلا صحابي، أو هو محمول على أنه شهدا على قصد القتال. [تبيين الحقائق: ١٠٣/٤] (مستخلص، فتح)

**ولا من مات فيها** [أي في دار الحرب قبل أن تخرج العيمة إلى دار الإسلام. (عبي)] أي ولا يشارك المقاتل من مات من العائدين بعد انقضاء الحرب في دار الحرب حتى لا يرثه وارثه، وقوله: 'وبعد الإحراز بدارنا يورث نصيبه' أي وإن مات بعد إحراز العيمة بدار الإسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب أو دار الإسلام، وقال الشافعي: من مات بعد استقرار هزيمة يورث نصيبه، وبه قال مالك وأحمد، وهذه مسألة أيضاً مسية على الأصل المذكور. (عبي، فتح)

**وبسفع فيها بعلف الخ** أي لا بأس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ولو بالخطة عند عدم الشعر، وبأكلوا ما وجدوا من الطعام سواء كان مهياً للأكل أو لا، حتى يخور دبح المواشي من البقر وغوها، ويردون جنودها إلى العيمة، وكذا الخبث والسكر والقواكه الرطبة، وكل ما هو مأكول عادة، وكذا استعمال الحطب للإحراق، وما هو معد لأخذ القصاص والأفداح لا يباح استعماله، وكذا يباح الانتفاع بالسلاح والذهب؛ ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: 'كنا نصيب في معارينا لعسل ولعبل فأكلناه ولا نرفعه'. رواه البخاري.

وهذا دليل على أن عادتكم الانتفاع بما يحتاجون إليه، والاستعمال في رواية مقيد بشرط الحاجة؛ لأن هذه الأشياء مشتركة، فلا يباح الانتفاع بها إلا حاجة، وجه الإجابة قوله رضي الله عنه في طعام خير: ..... ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة، وعند الشافعي وأحمد في قول: لا يخور الإدهان، ولا التداوي بالأدوية، وعن مالك لا يتنع في غير القوت، وإطلاق الانتفاع عندنا في حق من له سهم في العيمة أو يرضح له منها، عياً كان أو فقيراً، ويطعم من معه من الأولاد والنساء والمماليك، وكذلك المدد؛ لأن له سهماً فيها، ولا يطعم الأجير والتاجر إلا أن يكون حبر الخطة أو طبع اللحم، فلا بأس به حيث؛ لأنه ملكه بالاستهلاك، وما لا يؤكل عادة =

ودهن بلا قسمة، ولا يبيعها، وبعد الخروج منها لا، وما فضل ردّ إلى الغنيمة،  
 ومن أسلم منهم أحرز نفسه .....

= لا يجوز له أن يتناوله مثل الأدوية والطيب ودهن البفسح وما أشبه ذلك، وقوله: 'بلا قسمة'، أي يتمتع بهذه الأشياء بلا قسمة بينهم، ويكره الانتفاع بالثياب والأمتعة، إلا أهم إذا احتاجوا إليها يقسم الإمام بينهم في دار الحرب؛ لأن المحرم يستباح للضرورة، فالمكروه أولى. (مستخلص، فتح، عيني)

**ودهن** يفتح الدال أي دهن أبدانهم أو حوافر دوابهم للتقليب. (عيني) **بلا قسمة** متعلق بـ "يتفع"، أي يتمتع بهذه الأشياء بلا قسمة بينهم، وهذا إذا لم ينهزم الإمام، فإن نهزم لم يجز لهم ذلك. (عيني) **ولا يبيعها** أي لا يبيع هذه الأشياء المذكورة التي يباح الانتفاع بها قبل القسمة؛ لأنه لا مئذ له، وإنما أبيع له تناول ضرورة، فإن باع أحد قبل القسمة رد الثمن إلى الغنيمة؛ لأنه بدل عين كان للجماعة. وقوله: "وبعد الخروج منها لا" أي لا يجوز الانتفاع بهذه الأشياء بعد الخروج من دار الحرب؛ لروال المبيع وهو الضرورة، ولأنها صارت للعامة، ولا يجوز أحد المال المشترك إلا بإذن الشريك الآخر، ولأن الحكم دائر على دليل الحاجة، وهو كونه في دار الحرب، فإذا لم يبق دليل الحاجة انتفت الحاجة. (مستخلص، فتح، عيني)

**لا** أي لا ينتفعون بالأشياء المذكورة لزوال الضرورة. (عيني) **وما فضل** أي الذي بقي في يده من العنف ونحوه من الأشياء المباحة. (عيني) **رد** بعد الخروج إلى دار الإسلام لروال حاجتهم. (عيني) **إلى الغنيمة** لأنه حق العامة فلا يبقى الانتفاع به، وهذا قبل القسمة، أما بعدها فإن كان عياً وكانت **العين** قائمة تصدق بها أو بقيمتها لو هالكة، وإن كان فقيراً انتفع بها ولا شيء عليه إن هلك؛ لأنه لما تعذر الرد صار في حكم اللقطة. [رمر الحقائق: ٤٢٤/١] (فتح) **أسلم منهم** من أهل دار الحرب في دار الحرب. (عيني)

**أحرر نفسه** أي إن دهنه إلى دار الحرب، فمن أسلم منهم فيها، أحرر بإسلامه نفسه؛ لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق، وأحرز أيضاً أولاده الصغار؛ لأنهم المسمون بإسلامه تبعاً، فلا يجوز قتلهم، ولا استرقاقهم، وأحرر أيضاً كل مال في يده؛ لقوله **أسلم** من أسلم على من أسلم عليه، ولأنه سقطت يده الحقيقية من يد الظاهرين عليه، وكذلك أحرز كل مال كان له وديعة عند مسلم أو دمي؛ لأنه في يد صحيحة محترمة، ولأنه في يده حكماً؛ إذ يد المودع كيده؛ لأنه عامل له في الحفظ، وهذا إذا أسلم قبل أن يأخذه المسلمون، وإن أسلم بعده، فهو عنده؛ لأنه أسلم بعد انعقاد سبب الملك.

وهما أربع مسائل: إحداهما: أسلم الحربي بداره ولم يخرج إلينا حتى ظهرنا عليهم، فالحكم ما ذكره المصنف. ثانيها: خرج إلينا مسلماً ثم ظهرنا على الدار، فجميع ماله هناك فيء إلا أولاده الصغار؛ لإسلامهم تبعاً له، وإلا ما أودعه مسلماً أو دميّاً لصحة يدهم. ثالثها: أسلم مستأمن بدارنا، ثم ظهرنا على داره، فجميع ما حنقه حتى صغار أولاده فيء؛ لانقطاع العصمة، وعدم تبعيته له في الإسلام بشاين الدارين. رابعها: دخل دارهم مسلم =

وطفله وكل مال معه، أو كان وديعة عند مسلم أو ذمي، دون ولده الكبير  
أي ماله  
 وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل.

= ناجر أو ذمي بأمان، وشرى منهم أموالاً وأولاداً، ثم صهرها على الدار. فلكل له: لا لدور والأرضين، وإيهما فيء. (مستخلص، فتح، عيني)

**وطفله** أي أولاده الصغار بوجود اعصمه وهو لإسلام. (عيني) **وكل مال معه** أي وكذا كل ما معه بوجود اعصمه. (عيني) **دون ولده الكبير** أي لا يجر من أسلم من الحربين في دار الحرب أولاده الكبار بل هم لعائين؛ لأنهم كفار حربون ويسوا مسلمين بإسلامه نجا وكذا لا يجر زوجته؛ لأنها كافرة حربية لا تاعة له في الإسلام فتسترق، وكذا لا يجر حملها؛ لأنه جزء منها، وعد الشافعي: لا يكون الحمل فيئا؛ لأنه مسلم تبعاً لأبيه كالولد المنفصل، وبه قال مالك وأحمد، قنا: المسلم يسترق نجا كولد الحاربية من غير مولاها، فكان هدي في حق التبع بمرلة السقاء. وإسلام لا يباي بقاء الرق، خلاف منقص: عدم الحرية. [رمر الحقائق: ٤٢٥/١] (مستخلص) **وروحته** أي لا يجرها، لأنها حربية غير تاعة له فتسترق. (عيني)

**وحملها**: أي لا يجرز الحمل أيضاً؛ لأنه جزء منها فيتبعها في الرق. (عيني)

**وعقاره** [وكذا ما فيه من ررع لم يخصص. (ص، عيني)] أي ودون عقاره يعني لا يجر عقاره فيكون فيئا، وقال الشافعي: هو له؛ لأنه في يده كائيقون فلا يكون فيئا، وهو رواية عن محمد، وعن أبي يوسف روايتان، وأبي حنيفة: أن لعقار في يد أهل الدار وسببها: إذ هو من حمة دار الحرب فله بكل في يده حقيقة، وهذا مني على أن أريد لا تثبت على العقار حقيقة عند الشيخين. وعند محمد: تثبت، وكذا ما فيه من ررع لم يخصص يكون فيئا؛ لأنه في يد أهل الدار. (عيني، فتح)

**وعنده امقاتل** | أي ودون عده وأمنه المقاتلة وحملها. (ط) أي ولا يجر أيضاً عده المقاتل؛ لأنه لما نجر على مولاة حرج من يده، وفيد بالمقاتل؛ لأنه لو لم يقاتل يكون سمولى، وما كان عصاً في يد حربي أو وديعة فيء، وكذا إذا كان في يد مسلم أو ذمي عصاً عند أبي حنيفة، وقال محمد. لا يكون فيئا، وأبو يوسف معه في رواية، ومع أبي حنيفة في أخرى، وكذا أمنه المقاتلة وحملها؛ لأنه جزء الأم، وفي العدة امقاتل خلاف الأئمة الثلاثة، والظاهر معهم؛ لأنه لم يخرج عن كونه مالاً. [رمر الحقائق: ٤٢٥/١] (فتح)

## فصل

أي في بيان كيفية القسمة

لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ وَلَوْ لَهُ فَرَسَانٌ وَالْبَرَادِينُ كَالْعَتَاقِ، .....

جمع بردون وهو فرس المعجم

**فصل:** زيد في بعض السح 'في كيفية القسمة' في امتز. وفي بعضها اكتمى على 'فصل' فقط، وأفرد بيان القسمة بمفصل؛ لكثرة شعبها، والقسمة: جعل المصيب الشائع معيماً وهو الصحيح، وكيفية القسمة أن يقسم الإمام الغنيمة، ويفرر خمس مال أولاً، ويقسم أربعة أخماسه بين العامين بالتفصيل الذي ذكره المصنف. (عشي، فتح)

**لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ.** [أي يقسم الإمام الغنيمة فيفرر خمسها أولاً ويقسم الباقي بين العامين بأن يكون للراجل سهم بالإجماع. (ط، عيني)] الراجل خلاف الفارس، ويجمع على رجل كصاحب وصحب أي ماشي على أقدام، فنه سهم بالإجماع. (عيني، فتح، مستخلص)

**وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ:** [إن كان فرسه صحيحاً كبيراً صالحاً للقتال. (ص)] ولا يسهم لفرس مشترك للقتال عليه، إلا إذا استأجر أحد الشريكين حصة الآخر قبل الدحول، فالسهم للمستأجر، وعمه إطلاقه ما لو كان الفرس معصوباً أو مستعاراً أو مستأجراً، ويشترط أن يكون الفرس صالحاً للقتال، فهو صغيراً أو كبيراً أو مريضاً غير صالح للقتال عليه، كان له سهم الراجل، وكذا إذا كان الفرس مهراً.

**وَلَوْ لَهُ فَرَسَانِ.** وأصل مما قبله أي لا يعطى لفارس إلا سهمان ولو كان له فرسان أو أكثر، وهذا عند أبي حنيفة. وقالوا: لفارس ثلاثة أسهم؛ نقول ابن عمر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه أسهم بفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهمان، رواه الجماعة، وبه قالت الثلاثة.

وله: قول مجمع بن جارية رضي الله عنه قسمت حير إلى أن قال: "إنه رضي الله عنه أعطى الفارس سهمين، والراجل سهمان، رواه أحمد وأبو داود، وحديث ابن عمر رضي الله عنه محمول على التثنية كما روي أنه رضي الله عنه أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس والراجل، رواه أحمد ومسلم، بمعناه، وقال أبو يوسف: من كان له فرسان يسهم لفرسين، أي نه أربعة أسهم لفرسين إن دخل دار الحرب بهما؛ لأنه رضي الله عنه أعطى الزبير خمسة أسهم، ولهما: أنه رضي الله عنه م يسهم يوم حير لصاحب الأفراس إلا لفرس واحد، والصحيح من حكاية الزبير رضي الله عنه أنه أعطاه أربعة أسهم: سهماً له، وسهماً لأمه صفية، وسهمين لفرسه، رواه أحمد، فلا يلزم حجة، وإن صح فهو محمول على التثنية؛ ولأن إبراء بن أوس قاتل فرسين، فلم يسهم رسول الله ﷺ إلا لفرس واحد، ولأن القتال لا يتحقق بفرسين دفعة واحدة، ولهذا لا يسهم على ثلاثة أفراس. (عيني، مستخلص، فتح)

**وَالْبَرَادِينُ كَالْعَتَاقِ** البرادين بفتح الموحدة وبالذال المعجمة جمع بردون بكسر الباء: حيل العجم يعني ما أمه وأبوه عجميان، ويقال له: الكودون يوكف، ويشبه به البليد، وقوله: "كالعتاق" بكسر العين جمع عتيق، وهو الفرس العربي من كرائم الخيل، أي البرادين والعتاق سواء في استحقاق السهم؛ لأن إرهاب العدو يضاف إلى =

## لا الراحلة والبغل، والعبرة للفارس والراجل عند المجاوزة، وللمملوك والمرأة والصبي

أي لاعنار

= جس الخيل كما قال تعالى: ٥٥ من أحد حصانك يسوقك (أعر ٦٠)، وسهم الخيل يطلق على جميع أنواع الفرس أي العربي والبردون وهجين والمقرف، وهجين. ما يكون أبوه من الكوادر وأمه من العربي، والمقرف على وزن محسن. هو ما يكون أبوه عربياً وأمه من الكوادر، وإنما قال: البراديين كالعتاق؛ لأن أهل الشام يقولون لا يسهم براديين، ورووا فيه حديثاً شاداً، ولما: أن المسعة في كل واحد منهما معترة؛ لأن العربي في مطلب والمغرب أقوى، والبراديين أصبر وألين فاستويا. [رمز الحقائق: ٤٢٦/١] (مستخلص، فتح)

**لا الراحلة.** يَحْتَمَلُ أَنْ يَقْرَأَ بَارِعٌ وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَا تَكُونِ أَرَاخِةً كَالْعِتَاقِ، أَوْ يَقْرَأُ بِأَجْرٍ وَتَقْدِيرُهُ حِينَئِذٍ. لَا يَسْهَمُ لِأَحْلٍ أَرَاخِةً، وَالْأَرَاخِةُ: الْمَرْكَبُ مِنْ لِابِلٍ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، وَالتَّاءُ فِيهِ لِمَوْحَدَةٍ أَوْ نَقْلٍ مِنْ مَوْصُفِيَةٍ إِلَى الْأَسْمِيَةِ، وَاسْتَعْلَ عَطْفٌ عَلَيْهَا، وَاعْنَى: لَا يَسْهَمُ لِصَاحِبِ أَرَاخِةٍ وَالْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْإِرْهَبَ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا؛ إِذْ لَا يَقَاتِلُ عَيْنَهُمَا، فَكَانَ رَاكِبَهُمَا كَالرَّاحِلِ. [رمز الحقائق: ٤٢٦/١] (فتح)

**والعبرة للفارس إلح.** حَتَّى تَوْ دَحَلُ دَارِ الْحَرْبِ فَارِسًا، فَتَفْقُ فَرَسَهُ، وَقَاتِلُ رَاخِلًا، اسْتَحَقَّ سَهْمُ الْفَارِسِ اتِّفَاقًا، وَتَوْ دَحَلُهَا رَاخِلًا، فَاشْتَرَى فَرَسًا، اسْتَحَقَّ سَهْمُ الرَّاخِلِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ سَهْمُ الْفَارِسِ، وَلَوْ بَاعَهُ بَعْدَ الْمَرَاغِ لَمْ يَسْقُطْ سَهْمُ الْفَرَسَانِ، وَتَوْ بَاعَهُ فِي حَالِ الْقِتَالِ سَقُطَ سَهْمُ الْفَرَسَانِ، وَعَنْ إِسْهَافِيِّ: يَعْتَبَرُ كَوْنُهُ رَاخِلًا أَوْ فَارِسًا حَالِ انْقِصَاءِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِ هُوَ الْقَهْرُ وَالْقِتَالُ، فَوَجِبَ اعْتِبَارُ حَالِ الْقِتَالِ عِنْدَ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَلَمَّا: أَنَّ الْمُجَاوِزَةَ نَفْسُهَا قِتَالٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْقِيقُهُمْ أَخُوفُهَا، وَالْحَالُ بَعْدَهَا حَالَةُ الدَّوَامِ فَلَا تَعْتَبَرُ؛ وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقِتَالِ مُتَعَسِّرٌ، وَكَذَا عَلَى شَهَادَةِ الْوُقُوعِ. [رمز الحقائق: ٤٢٦/١] لِأَنَّهُ حَالُ اتِّقَاءِ الصَّفِيِّينَ، فَيُقَامُ الْمُجَاوِزَةُ مَقَامَهُ؛ إِذْ هُوَ السَّبَبُ الْمَفْضِي إِلَيْهِ ظَاهِرًا إِذَا كَانَ عَلَى قَصْدِ الْقِتَالِ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُجَاوِزَةِ التَّحَوُّرُ عَنِ الْمَدْرَبِ، وَهُوَ مَعْنَى: الْبَابُ الْوَاسِعُ عَلَى السَّكَّةِ، وَعَلَى كُلِّ مَدْحَلٍ مِنْ مَدْحَلِ الرُّومِ دَرَبٌ مِنْ دُرُوبِهَا يَكُنْ أَمْرَادٌ مِنَ الْمَدْرَبِ هَهُمَا هُوَ الْمَبْرُجُ الْحَاجِزُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ أَيْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ، حَتَّى تَوْ جَاوَرَتْ الْمَدْرَبَ دَخَلَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَتَوْ جَاوَرَتْ أَهْلَ الْحَرْبِ الْمَدْرَبَ دَخَلُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ. (مستخلص، فتح)

**المجاوزة:** أي الانفصال من الدرب الفاصل بين دار الإسلام ودار الحرب. (طه، عيني)

**وللمملوك إلح.** حَبْرٌ مُقَدِّمٌ مَعَ مَعْصُوفَاتِهِ، وَاسْتَدَأَ مُؤَخَّرًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَرْصَحُ أَيُّ لِمَمْلُوكٍ إِذَا قَاتَلَ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ قَتْلًا أَوْ مَذْبَحًا أَوْ مَكَاتًا أَوْ مَعْتَقَ الْبَعْضِ أَوْ وَدَّ أُمَّ الْوَلَدِ، وَلِلْمَرْأَةِ سِوَاهُ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً إِذَا كَانَتْ تَقَاتِلُ أَوْ تَدَاوِي الْإِخْرَجِي أَوْ تَقُومُ عَلَى الْمَرْصِيِّ أَوْ تَعْمَدُ الْعَامِئِينَ أَوْ تَحْصِفُ مَتَاعَهُمْ، وَبِالصَّبِيِّ وَكَذَا الْيَتَامَى وَالْمُعْتَوَةَ إِذَا قَاتَتَا بِأَدْنِ الْإِمَامِ وَلِئِنْ قَاتَلَ أَوْ دَبَّ عَلَى الصَّرِيْقِ أَيْ لِهَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ الرِّضَخُ أَيُّ الْعَصَا الْقَبِيلِ بِحَسَبِ مَا يَرَى الْإِمَامُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ **حَبْرٌ** أَيْ سَيِّفٌ كَانَ يَعْزُو بِأَسْنَاءٍ، فَيَدَاوِي الْإِخْرَجِي وَيُجَدِّدُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ أَيُّ يَعْصِي، وَأَمَّا السَّهْمُ، فَلَمْ يَضْرِبْهُ، وَعَنْهُ أَيْضًا: لَمْ يَكُنْ لِلْعَدُوِّ وَامْرَأَةٍ سَهْمٌ، إِلَّا أَنْ يُجَدِّدَ مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْنَدُ =

## والذمي الرضخ، لا السهم، والخمس لليتامي والمساكين، وابن السبيل، وقدم ذوو القربى

= ويرصح هؤلاء إذا كانوا يقاتلون، والمرأة وإن كانت عاجزة عن القتال طبعاً، ولكن مداواتها اجرحى قائم مقام القتال، والذمي لا يعصى له إلا بالقتال أو بدلالته على الطريق، وقوله: 'لا السهم' أي لا يعطى هؤلاء السهم؛ لما روي، ولا يبيع بالرضخ السهم إلا في دلالة الذمي، فإنه يزداد على السهم إذا كان في دلالة منفعة عظيمة؛ لأن ما يأخذه أجرة فيعطى بالغاً ما يبيع فإن قلت: روى الترمذي أنه **لا سهم** لقوم من اليهود قاتلوا معه وللصبيان، وروى أحمد وأبو داود والسنائي أيضاً، قلت: كله محمول على الرضخ. [رمر الحقائق: ٤٢٦/١] (فتح)

**الرضخ:** بالمعجمتين وهو النصيب يعطى لهم على حسب ما يراه الإمام. (عيني)

**والخمس لليتامي الخ** | أي ويقسم الخمس المقرر بعد قسمة الأقسام على ثلاثة أسهم ويعطى لكل واحد منهم سهم وجار صرفه لصنف واحد ولو صرفه للعامة لحاجتهم جار. (ط، عيني) [شروع في بيان حكم الخمس الذي كان أقرره الإمام أولاً، أي يقسم الخمس على ثلاثة أسهم: سهم لليتامي، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، فيعطى لكل واحد منهم سهم؛ بقوله تعالى: **وَلِلْيَتَامَى وَالسَّبِيلِ وَالْمَسْكِينِ وَنَحْنُ أَشَدُّ حَقًّا** (الأعراف: ٤١)، وعند الشافعي: يخمس الخمس أخماساً: سهم لذوي القربى، وسهم لليتامي، ويصرفه إلى مصالح المسلمين، والباقي لثلاثة، ويستوي في ذوي القربى فقيرهم وعيهم، ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون ذلك لثلاثي هاشم وبني المطلب، ولا يكون لغيرهم؛ لأنه لم يفرق في الكتاب ولا في السنة بين العبي والفقير.

ولنا: أن الخلفاء الأربعة قسموا الخمس على ثلاثة أسهم كما قلنا، وكفى بهم قدوة، وقال **لا سهم** للمعوص وهم الفقراء، وورد أنه جاءه **عثمان** من بني عبد شمس، وجير من مطعم من بني نوفل فقال: إن لا سكر فصل بني هاشم، لكن نحن وبني المطلب في القرابة إليك سواء فما بالك أعطيتهم وأحرمتنا؟ فقال: **لا سهم** معي هكذا وشبك بين أصابعه **في حبه وإسلامه**، فدل أن المراد من النص قرب البصرة لا قرب القرابة، فكان قسمة الخلفاء محض من الصحابة، فكان إجماعاً. [رمر الحقائق: ٤٢٦/١] (مستخلص، فتح)

**وقدم ذوو القربى الخ** الضمير في "سهم" يرجع إلى ذوي القربى، وفي "عليهم" إلى الأصناف الثلاثة، أي قدم الفقراء من ذوي قرابة النبي **لا سهم** على الأصناف الثلاثة المذكورة، والخاص: أن يتامى ذوي القربى يدخلون في سهم اليتامي، ومساكين ذوي القربى يدخلون في سهم المساكين، وأبناء السبيل يدخلون في سهم أبناء السبيل، ولكن فقراء ذوي القربى من كل صنف يقدمون على الذين يدخلون فيهم، وهو الأصح، وهو احتيار الكرخي، وقال الصحاوي: سقط سهم الفقير منهم؛ لأنه من قبيل الصدقة، فلا يحل لهم كأعيانهم، وقوله: 'ولا حق لأعيانهم' أي أعيان ذوي القربى، خلافاً لشافعي كما تقدم، ومثل قوله قال مالك وأحمد. (مستخلص، فتح، عيني)



الفقراء منهم عليهم، ولا حق لأغنيائهم، وذكر الله تعالى للتبرك، وسهم النبي ﷺ  
 سقط بموته كالصفي. وإن دخل جمع ذو منعة دارهم بلا إذن، حُمس ما أخذوا،  
 أي جماعة من المسلمين أهل الحرب أي بلا إذن الإمام  
 وإلا لا، .....

الفقراء. [بالرفع يد من قوله: ذوو القرى (عبي)] أي فقراءهم على الأصناف الثلاثة. (ط، عيني) منهم عليهم أي  
 على الأصناف الثلاثة وهم اليتامى والمساكين وابن السبيل. (عيني) وذكر الله تعالى للتبرك أي ذكر الله تعالى في  
 قوله: ٥٥ حسنة ثلث حسنة من سبع، فله حسنة للتبرك، يعني لإحراج الكلام تبركاً بذكره. وهذا احتراز عن قول  
 أبي العالية، فإنه قال: يقسم الخمس على ستة سهام، وسهم الله تعالى يصرف إلى عمارة الكعبة إن كانت القسمة  
 قربها، وإلى عمارة الحامع في كل بلدة، تقرب من موضع القسمة؛ لأن هذه البقاع مضافة إلى الله تعالى، فهذا السهم  
 يصرف إليها، وعن قول أحمد فإنه قال: يقسم على خمسة أسهم وسهم الله وسهم الرسول يصرف في سد الثغور  
 وأرزاق الغزاة والقضاة وكري الأمار وبناء الجسور. (مستخلص، معدن)

وسهم النبي ﷺ الخ لأنه حكم علق عشق، يعني حكم في قوله تعالى: ٥٥ (المفقون ٨٠) مرتب على  
 المشتق، فيدل على عنة مأخذ الاشتقاق وهو الرسالة كما هو المشهور، ولا رسول بعده، وبه خرج احواب عن  
 قول الشافعي أن سهم الرسول ﷺ للنخيفة حيث ينتهي الرسالة، وقوله: 'كالصفي' بفتح الصاد وكسر الفاء والياء  
 المشددة، هو ما كان للنبي ﷺ يصطفيه لنفسه من الغنيمة من درع أو سيف أو جارية، كما اصطفي صفية بنت  
 حيي بن أخطب من عتائم خيبر ثم أعتقها وتزوجها، واصطفي ذو الفقار من غنائم بدر، أي كما سقط الصفي  
 فلا يصطفي الإمام لنفسه شيئاً من الغنيمة، وهذا مجمع عليه. [رمر الحقائق: ٤٢٧/١] (مستخلص، فتح)  
 بموته: لأنه عليه كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده. (عيني)

كالصفي أي كما سقط الصفي الذي كان يصطفيه لنفسه من الغنيمة. (ص، عيني)  
 وإن دخل جمع الخ عن أبي يوسف أنه قدر الجماعة التي لا قوة لها بسعة، والتي لها قوة بعشرة. ذو منعة بفتح  
 وقد تسكن البو أي قوة، وقيد بقوله: 'بلا إذن'؛ لأنهم لو دخلوا بإذن الإمام، فاشتهور أنه يخمس؛ لأنه ما أذن لهم  
 الإمام فقد التزم بصرفهم بالإمداد، والمعنى إذا دخل جماعة لها منعة، فأخذوا شيئاً، خمس وإن لم يأذن لهم الإمام؛ لأنه  
 مأخوذ قهراً وعلبة، فكانت غنيمة، ولأنه يجب على الإمام بصرفهم؛ إذ لو حذرهم كان فيه وهماً بالمسلمين، وعند  
 الثلاثة: لا يخمس إلا بالإذن فقط.

والا لا أي وإن لم يكن الجمع صاحب منعة، كما إذا دخل الواحد أو الاثنان دار الحرب معبرين بغير إذن الإمام  
 لم يخمس؛ لأنه اختلاس وسرقة، وليس بغنيمة؛ لأنها المال المأخوذ قهراً، ولو دخل واحد واثنان بإذن، وأخذوا شيئاً،  
 لا يخمس في رواية، وعلى المشهور يخمس؛ لأنه بالإذن التزم بصرفهم بالإمداد، فصار كمنعة. (عيني، مستخلص)

**وللإمام أن ينفل بقوله: من قتل قتيلاً فله سلبه، وبقوله للسرية: جعلت لكم الربع**  
 أي ويدب له وقت القتال حثاً وتحريضاً أو من أخذ شيئاً فهو له وهي أربع مائة رجل مثلاً  
**بعد الخمس، وينفل بعد الإحراز من الخمس** .....

**وللإمام أن ينفل إلخ.** يقال: نفل نفلًا بالتحفيف، ونفبه تفضيلاً بالتشديد، لعتان فصيحتان، والنفل: بفتحين العيمة وجمعه أفعال، وشرط جوار التفضيل أن يكون قبل الإحراز بدار الإسلام، والتفضيل إعطاء شيء زائد على سهام الغاميين، أي يستحب للإمام أن يعد مقاتلاً بريادة شيء على سهمه بأن يقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، وسمي المقابل قتيلاً باعتبار ما يؤول إليه، كما في قوله تعالى: **هَٰذَا يَوْمُ حُنَيْنٍ** (يوسف ٣٦)، والسبب: بفتحين وقد تسكن الهمزة بمعنى المسبوب جمعه أسلاب، وفي الاصطلاح: ما يأخذه القاتل من قرنه من السلاح والثياب، كما يذكره المصنف.

وبأن يقول لسرية: جعلت لكم الربع أو النصف أو الثلث بعد الخمس؛ لأنه تحريض على القتال، وهو مدبوب إليه، قال الله تعالى: **هَٰذَا يَوْمُ حُنَيْنٍ حِصْنُ سُؤْمُسَ عَلَى نَفْسِهِ** (الأعراف: ٦٥)، وحرصه بالتفضيل على القتال، فقال: **من قتل قتيلاً فله سلبه**. رواه أحمد والبخاري ومسلم، ونقل رسول الله ﷺ الربع بعد الخمس في رجعتة، رواه أحمد وأبوداود، وكان ينفل له في السرية الربع، وفي الرجعة الثلث، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، وقوله: "بعد الخمس" ليس على سبيل الشرط ظاهراً؛ لأنه لو نفل بربع الكل، جار، وإنما وقع ذلك اتفاقاً، ألا ترى أنه لو نفل للسرية بالكل، جار، فهذا أولى.

ثم قد يكون التفضيل بعير ما ذكر هنا كالدراهم والديناير، أو يقول: من أخذ شيئاً فهو له، ويدخل الإمام نفسه فيمن قتل قتيلاً فله سلبه، حتى لو قتل بنفسه رجلاً بعد ما قال ذلك، ففي القياس لا يستحق السلب؛ لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، وفي الاستحسان يستحق؛ لأنه ليس من باب القضاء، وإنما هو من باب استحقاق الغنيمة، وهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهماً أو رصداً فلا يثبتم، بخلاف ما إذا قال: من قتلته أنا فلي سلبه، حيث لا يستحق؛ لأنه حص نفسه به، فصار متهماً، وبخلاف ما إذا قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه، حيث لا يدخل؛ لأنه مير نفسه، ثم إنما يستحق السلب بقتله إذا كان المقتول مباحاً قتله، حتى لا يستحق السلب بقتل النساء والصبيان والمجانين، ويستحق بقتل المريض والأجير منهم، والتاجر في عسكرهم، والذمي الذي نقض العهد وخرج إليهم. [رمز الحقائق: ٤٢٧/١] (فتح) **وبقوله** أي ويجوز له أن ينفل بقوله. (عيني)

**بعد الخمس.** أي بعد رفع الخمس وليس بقيد؛ لأن له أن ينفل السرية بالكل. (ط)

**وينفل بعد الإحراز إلخ:** قيد بقوله: بعد الإحراز؛ لأن قبل الإحراز يجوز أن ينفل من الكل أو من أربعة الأقسام، وبعد الإحراز ليس له أن ينفل من أربعة الأقسام؛ لأن حق الغاميين قد تأكد بالإحراز في الدار، ولا حق لهم في الخمس فجار أن ينفل منه، لا يقال: فيه إبطال حق الأصناف الثلاثة وهو أيضاً لا يجوز؛ لأننا نقول: الدفع -

**فقط، والسلب للكل منها إن لم ينفل، وهو مركبه وثيابه وسلاحه وما معه.**  
السرية الإمام به للقاتل أي السلب

= إلى العراة باعتبار أنهم من الفقراء؛ لأن المستحق فقير غير معين، فإذا جار صرعه لفقير غير مقاتل فصرفه للفقير المقاتل أولى، وعند الشافعي ومالك: لا يعمل من الخمس أيضاً. [رمز الحقائق: ٤٢٨/١] (فتح)  
**فقط:** أي لا من أربعة الأخماس. (ط، عيني)

**والسلب للكل منها** أي إن لم يجعل الإمام سبب المقتول للقاتل، فهو من حملة العنيفة، القاتل وغيره سواء فيه، فيقسم قسمة العنائم عديداً لقوله لا، لحبيب بن أبي سلمة: **ما من** **منه** **سنة**، ولأنه أكثر قتالا، فيحتص به إظهاراً للتفاوت بيه وبين غيره، وبه قال أحمد، ولنا: ما روي، ولأنه مأجود بقوة جيش الإسلام، فكان عيمة الإسلام، فوجب أن يقسم قسمة العنائم، وما رواه يحنبل التصيل، فيحمل عليه توفيقاً بين الحديثين، وليس فيما رواه اشتراط القتل مقبلاً. (عيني، فتح)

**وهو مركبه** [أي مركب المقتول وما عليه من السرج والآلة. (ط، عيني)] أي يدخل في السلب مركبه مع السرج وثيابه وسلاحه وما معه على الدابة، وما عدا ذلك فليس بسلب، وكذلك ما كان مع علامه على دابة أخرى، وكذلك عبده وما في بيته. [رمز الحقائق: ٤٢٨/١]

## باب استيلاء الكفار

أي في بيان أحكامه

سبي الترك الروم، وأخذوا أموالهم، ملكوها، وملكنا ما نجده من ذلك إن غلبنا عليهم، وإن غلبوا على أموالنا، وأحرزوها بدارهم، ملكوها، فإن غلبنا.....

أي الترك أموال الروم  
أي الأموال

اعتباراً بسائر أملاكهم الكفار والعياد بالله

**باب استيلاء الكفار.** الإضافة من قبيل إضافة المصدر للفاعل أو من إضافة المصدر للفاعل والمفعول معاً، والمعنى أن يستولي بعضهم على بعض. والاستيلاء: عبارة عن الاقتدار على المحل حالاً بالانتفاع بالمال، ومالاً بالادحار إلى الرمان الثاني. (فتح) **سبي الترك الروم** [أي بصارى الروم، وهو جمع رومي. (عيني)] الترك جمع تركي، وما يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء، فيه ثلاثة أقوال: قيل: إنه جمع، وقيل: إنه اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس، والتقييد بالترك والروم اتفاقاً؛ لأن المراد بهما الكفار من بدين، أي إذا سبي كفار الترك كفار الروم. وأخذوا أموالهم، يملكوها، وفيه إشارة إلى أن الحربي يملك الحربي بالقهر مطلقاً سواء كان من معتقده ذلك أو لا، وعن محمد في "المواد": لا يملكه أصلاً، وقيل: إنما يملكه إذا رأى ذلك واعتقده، والظاهر من كلام المصنف أن الملك يشتبه باستيلاء بعضهم على بعض قبل الإحراز؛ بوجود الاستيلاء على مال مباح، وهو سبب الملك. (فتح)

**ملكوها** لأن أموالهم مباحة والاستيلاء على المباح سبب الملك. (عيني) **وملكنا ما نجده إلخ:** أي إن غلبنا نحن المسلمون على الترك بعد ما سوا من الروم، وأخذوا أموالهم، وأحرزوها بدارهم، منكمنا، وحل لنا ما نجده من السبايا والأموال من الروم؛ لأنها التحقت بالأموال الأصلية للترك، فكما يملك على الترك سائر أموالهم الأصلية، كذا يملك ما التحق بها من سبايا الروم وأموالهم. (مستخلص، عيني)

**من ذلك** أي من الذي سباه الترك من الروم أو أخذوه من أموالهم. (عيني) **وأحرزوها بدارهم إلخ.** لأن العصمة من الأحكام الشرعية وهم لم يحاطبوا بها فقي في حقهم أموالاً مالا غير معصوم فيملكونه، وقيد المسألة بالإحراز؛ لأنه قبل الإحراز بدار الحرب لم يملكوها، حتى لو ظهر المسلمون عليهم قبل الإحراز، فاستردوا الأموال، فإنها تكون للمالك بلا شيء، وقال الشافعي: لا يملكوها؛ لأن هذه الأشياء محطورة ابتداء وانتهاء لورود الاستيلاء على مال معصوم، والمخطور لا يصلح سبباً للملك، ولنا: أن عصمة مال المسلم لتمككه من الانتفاع به، وبعد الإحراز بدارهم زال تمككه، والأصل في الأموال الإباحة فيملكوها. [رمز الحقائق: ٤٢٩/١] (فتح)

**فإن غلبنا إلخ.** أي فإن طهرنا على دار أهل الحرب بعد ما أخذوا أموالنا، وأحرزوها بدارهم، فوجد المسلمون المالكون أموالهم قبل قسمة الإمام العيمة بين المسلمين، فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة، أخذوها بالقيمة؛ لقوله تعالى في رواية ابن عباس: "إن وجدتم من أموالهم قبل قسمة، فهو بث بغير شيء"، وإن وجدت بعد قسمة، فهو بث بغير شيء، ولأن يد المالك القديم زالت بغير رضاه، فكان له حق الأخذ بغير شيء نظراً له، =

عليهم، فمن وجد ملكه قبل القسمة أخذه مجّاناً، وبعدها بالقيمة، وبالثمن لو اشتراه  
 تاجرٌ منهم وإن فقي عينه وأخذ أرشه، فإن تكرر الأسر والشراء، أخذ الأول  
 من الثاني بثمانه، ثم القديم بالثمانين، .....  
 ثانياً لقيامه عليه بما

= لا أن في الأحد بعد القسمة ضرراً بالمأخوذ منه، وإزالة ملكه الخاص، فيأخذ بالقيمة؛ بعنديل اصبر من الحاسين،  
 واشتركة قبل القسمة عامة، فيقل الصرر، فيأخذ بعير القيمة، وقال الشافعي: يأخذه مجّاناً في الوجهين، وعن  
 أحمد: لا حق للمالك بعد القسمة، (مستخلص، عيني)

عليهم أي على الكفار الذين عسوا على أموالنا وأحرروها بدارهم. (عيني) قبل القسمة أي قبل قسمة إمام  
 القيمة بين المسلمين. (عيني) وبالثمن أي إن دخل تاجر دار الحرب في الصورة المذكورة، واشترى ذلك المال  
 من أهل الحرب، وأخرجه إلى دار الإسلام، فالمالك الأول بالخيار: إن شاء أخذ بالثمن الذي اشتراه التاجر، وإن  
 شاء ترك؛ لأنه يتضرر بالأحد مجّاناً، وهذا إذا اشتراه بنقد، وإن اشتراه بعرض، أخذ بقيمة ذلك العرض، ولو  
 كان البيع فاسداً يأخذه بقيمة نفسه، وكذا لو وهبه العدو.

وان فقي عينه واصل بما قبله، أي ولو أخرج عين العبد المأمور وأخذ التاجر أرش عين لعهده، يأخذه بكل  
 الثمن، ولا يخط شيئاً منه؛ لأن الأوصاف لا يقللها شيء من الثمن في ملك صحيح بعد القبض، وعن محمد:  
 تسقط حصة الأرض من الثمن، كما في الشئع إذا هدم المشتري الساء أو قطع الشجر، وهذا كله إذا كان قيمياً،  
 فهو كان مثلياً، وقد اشتراه بمثله قدرأ ووصفاً، لا يأخذه المالك القديم مطلقاً سواء كان البيع صحيحاً أو فاسداً.  
 (مستخلص، فتح، عيني) وأحد أرشه أي أحد التاجر المشتري من العدو أرض عينه (عيني)

فإن تكرر إلخ صورته عبد لـ "حاند" أسره العدو، فاشتراه منهم ريد بألف، وأخرجه إبيدا، ثم أسره العدو ثانياً،  
 فاشتراه منهم عمرو بألف، فليس حاند أن يأخذه من عمرو؛ لأن الأسر ما ورد على ملكه، كما إذا وهب الرجل  
 لآخر شيئاً، فوهب الموهوب له من الآخر، فليس يوهب الأول عليه سبيل ما يرجع الثاني في هبته، وكس يزيد  
 أن يأخذه من عمرو بالثمن الذي أعطاه، وهو الألف؛ لأن الأسر ورد على ملكه، ثم يأخذ المالك القديم وهو حاند  
 بالقبض من ريد إن شاء؛ لأنه قام عليه بالثمانين: أحدهما: بالشراء الأول، والثاني: بالتحليص من المشتري الثاني،  
 فيأخذه بهما، وكذا لو اشتراه المشتري الأول من التاجر الثاني، ليس للمالك القديم أن يأخذه؛ لأن حق الأحد ثبت  
 بمالك القديم في ضمن عود ملك الأول، ولم يعد ملكه القديم، وبما ملكه بالشراء الجديد منه. (مستخلص، عيني)

الأسر والشراء بأن أسر عدو عبداً، فاشتراه تاجر، وأدخله دارنا، ثم أسره العدو ثانياً، وأدخله دارهم، ثم  
 اشتراه رجل وأدخله دارنا. (عيني) أخذ الأول: أي أحد المشتري الأول من المشتري الثاني. (عيني)  
 ثم القديم أي إذا أخذه الأول، يأخذه المالك القديم إن شاء من المشتري الأول. (عيني، ط)

**وَلَمْ يَمْلِكُوا حَرَّنَا وَمَدَبَّرْنَا وَأَمَّ وَلَدَنَا وَمَكَاتِبَنَا، وَغَمَلَكْ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ. وَإِنْ نَدَّ إِلَيْهِمْ جَمَلٌ، فَأَخَذُوهُ، مَلَكُوهُ.**  
 أي الكفار بالعبودية      أي عن المسمون بالغلبة      أي على الكفار      أي هرب وشره  
 إلى الكفار      المراد به الدابة      الحمل      لتحقق الاستيلاء عليه

**وَلَمْ يَمْلِكُوا حَرَّنَا إلخ.** أي لا يملك أهل الحرب بالعبودية علينا أحرارنا ومدبرينا وأمّهات أولادنا ومكاتيبنا؛ لأن سب كل شيء لا يفيد حكمه إلا في محله، فبسب الملك أيضاً يقتضي محلاً مباحاً، وأحرار معصوم لنفسه، وكذا سائر المذكورين؛ لأن الحرية قد ثبت فيهم من وجه، فهو لا يسوا مالاً، وقال مالك وأحمد: يملك مدبرنا ومكاتيبنا، ويأخذها السيد بالقيمة، وعن مالك: يفدي الإمام أم الولد، وإلا يأخذها سيدها بالقيمة، ولا يدعها في أيديهم. وقوله: "وَمَلَكْ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ" يعني إن طهرنا عنهم يملك رقابهم من الحر والمدبر وأم الولد والمكاتيب؛ لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاء عبي كفرهم؛ لأنهم استكفوا أن يكونوا عباد الله فجعلهم الله تعالى عبيد عبده، وهذه احياة منتمية عن مدبرينا ومكاتيبنا، فإن قلت: هذه احياة منتمية عنهم إن كانوا مسلمين، وإن كانوا كفاراً فليست منتمية عنهم، قلت: على تقدير كفرهم دافوا وبال كفرهم لصيرورتهم عبيداً. (مستخلص، عيني)

**ومكاتيبنا** لحرثتهم من وجه فباحد المالك محناً ويملكون القس والقنة ولو مسلمين. (ط)

**جميع ذلك.** من الحر والمدبر وأم الولد والمكاتيب لهم لعدم العصمة. (ص، عيني)

**وإن ندَّ إليهم إلخ.** مأخوذ من ندَّ البعير ندّاً من باب ضرب إذا فر، أي إذا فر بعير المسلم إلى الكفار فأخذوه، ملكوه؛ لتحقق الاستيلاء؛ إذ ليس لسعير يد على نفسه يظهر عند اخروج من دارنا، فهو محل للملك، فيملكوه، وقوله: وإن أبقي إليهم قس أي عبد المسم فأخذوه، لم يملكوه عند أبي حنيفة؛ لأنه لما انفصل من دار الإسلام ظهرت يده على نفسه، وقالوا: يملكوه بالاستيلاء كسائر الأموات، وبه قال مالك وأحمد، وإذا لم يشت الملك في العبد عند أبي حنيفة يأخذ المولى القديم بعير شيء معصوماً كان أو مشترى أو وحده بعد ما أسلم من يده، أو بعد ما صار دميماً، ولكن إن وحده معصوماً بعد القسمة، يعوض من كان في يده من بيت المال؛ لأنه لا يمكن إعادة القسمة؛ لتعذر اجتماع العامين، وليس له على المالك جعل الآبق. [رمر الحقائق: ٤٣٠/١] لأن في رعيه أنه ملكه فكان عاملاً لنفسه.

هما: أن العصمة إنما كانت حق المالك ضرورة انتفاعه به لقيام يده وقد رالت، وهذا لو أخذوا القس من دار الإسلام ملكوه، وله: أن سقوط اعتبار يده على نفسه لتحقق يد المولى عليه تمكياً له من الانتفاع، وقد رالت يد المولى عنه، فطهر يده على نفسه، وصار معصوماً، فلم يبق محلاً للملك، بخلاف المأخوذ من دار الإسلام؛ لأن يد المولى باقية قيام يد أهل الدار، فيمنع ظهور يده، والتقييد بالقن اتفاقاً؛ لأن الحكم في القنة كذلك، وحصل القس؛ لأن الإباق فيه أكثر، وقيد بقوله: "إليهم"؛ لأنه لو أبقي إلى أهل الدمة لا يملكوه اتفاقاً، والخلاف فيما إذا أخذوه قهراً وقيدوه، أما إذا لم يكن قهراً فلا يملكوه اتفاقاً. (مستخلص، فتح)



ولو أبق إليهم قنً، لا، فلو أبق بفرس ومتاع، فاشترى رجل كله منهم أخذ العبد  
<sup>هرب</sup> بجائناً، وغيره بالثمن. وإن ابتاع مستأمن عبداً مؤمناً وأدخله دارهم .....  
 أي بعير شيء لأهم ملكوه عبد أي حيفة أي اشترى أي حربي مستأمن في دارنا أو دينا

**فـ لا** [أي رقيق مسلم فأحدوه قهراً. (ط، عيني)] أي لا يملكوه عبد أي حيفة ولو أبق عبد ارتدده يملكوه بالأحد اتفاقاً. (ط، عيني) **فلو أبق بفرس إلح** هذا تفرع على قوله: ولو أبق عبد لا يملكوه أي إذا أبق عبد إليهم ومعه فرس ومتاع، فأحد أهل الحرب ذلك كله، ثم اشترى ذلك كله تاجر وأخرجه إلينا، فإن مولى يأخذ العبد بعير شيء عبد أي حيفة، والفرس والمتاع ثمن اتفاقاً، وقالوا: يأخذ العبد أيضاً بالثمن إن شاء، بناء على ما مر من أنهم يملكوه عبدهما خلافاً له. فإن قيل كان يسعى على قوله أن يأخذ الكل مجائناً؛ لأن العبد لما ظهرت يده على نفسه ظهرت على ما في يده فتمتع بظهور يد الكافر، وأجيب بأن عاقبته أنه صار له يد بلا ملك؛ لأن الرق ينافيه فيملك الكفار ما في يده بالاستيلاء، حاصل الخواب أنه ظهرت يد العبد على نفسه مع الشيء، وهو الرق، فكانت الطاهرة من وجه دون وجه، فجعلناها طاهرة في حق نفسه عبر طاهرة في حق المال. (مستخلص، فتح)

**كله منهم:** أي كل ما ذكرنا من العبد والفرس والمتاع. (عيني)

**وغيره:** أي أخذ غير العبد وهو الفرس والمتاع. (عيني)

**انتاع مستأمن إلح** ها ثلاث مسائل، واحواب عن الكل قوله 'عتق'، الأول: دخل الحربي داراً بأمان، فاشترى عبداً مسلماً وأدخله دار الحرب، عتق عبد أي حيفة، وقالوا: لا يعتق؛ لأن إرالة ملك المستأمن عن بعد كانت مستحقة بطريق معين، وهو البيع، فإذا انقطعت ولاية الخير على أسبق بدخوله في دار الحرب، بقي في يده عبداً على ما كان، ولأبي حيفة: أن يخلص المسلم عن دن الكافر واجب، فما كان في دار الإسلام يؤول بالعوض، وهو الإرالة بالبيع؛ لأن مال المستأمن معصوم ما دام في دار الإسلام، فإذا دخل في دار الحرب، انتهت العصمة بانتها الأمان، وعجز القاصي عن إخرجه عن ملكه، فاستحق الإزالة بالعتق، فيعتق.

فإن قيل: الإحراق بدار الحرب سبب لإثبات ملك فيما إذا لم يكن ملكاً له كما إذا أسرو عبداً فأدخلاه دارهم يملكونه فيستحيل أن يزول ملكه بالإحراق؛ لأن الإحراق لما صار سبباً لإثبات الملك ابتداء فلو أن يبقى ملكهم الثابت بالشراء، وإلا يرم أن يكون ما هو مثبت لملك مريلاً له وهو الإحراق، فبما ليس هذا كأسرهم عبداً من دارنا؛ لأنهم لا يملكون بالأحد، حتى يستحق عليهم الإرالة بسبب الاستيلاء، وإنما يملكونها بالإحراق خلافاً لما نحن فيه؛ لأن المستأمن ملكه بالشراء، فاستحق عليه الإرالة بالبيع ما دام في دارنا، فإذا تعدر فبالعتق عدده، ثم التقييد في العبد بالمؤمن اتفاقاً؛ لأن الحكم لا يختلف في العبد الدمى. (مستخلص، فتح)

**أدخله دارهم:** أي أدخل المستأمن العبد المؤمن دار الحرب. (معدن)

## أو آمن عبدٌ ثمَّ، فجاءنا، أو ظهرنا عليهم عتق<sup>م</sup>. أي أسلم أي عبد حرري

أو آمن عبد هذه مسألة ثانية أي إذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام أو إلى عسكر المسلمين، فهو حر؛ ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: 'أعتق رسول الله ﷺ يوم الطائف من خرج إليه من عبيد المشركين'، رواه أحمد أي من أسلم وخرج إليه فقتل بعتقه، وقال: هم عتق الله تعالى، ولأنه أحرز نفسه بالخروج إليها مراعاةً لمولاه، وقيد بقوله: فجاءنا؛ لأنه إن لم يخرج إلينا بعد الإسلام فهو عبد على حاله ولا يعتق. (مستخلص، عيني)

فجاءنا أي العبد وخرج إلى دار الإسلام أو إلى عسكر المسلمين. (عيني) أو ظهرنا عليهم. هذه مسألة ثالثة أي إذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب، وغلبا على أهل الحرب الذي هو عندهم، عتق أيضاً؛ لما روينا، ولأنه التحق بمعة المسلمين، واعتبار يده أولى من اعتبار يد المسلمين؛ لأنها أسقط ثبوتاً على نفسه، والحاجة في حقه إلى زيادة التوكيل وفي حقهم إلى إثبات اليد ابتداءً فهذا كان اعتبار يده أولى. (مستخلص) عتق: أي العبد في الصور كلها بلا إعتاق ولا ولاء لا حد عليه. (ط، معدن)

## باب المستامن

أي في بهان أحكامه

دخل تاجرنا ثم، حرم تعرضه لشيء منهم، فلو أخرج شيئاً ملكه محظوراً، فيتصدق به، فإن آذانه حربي.

**باب المستامن** [هو فاعل من استامن إذا طلب الأمان، وهو اندخل في الأمان. (عيني)] الاستئمان: طلب الأمان من العدو، وبعد حصول الأمان مستامن بفتح الميم سواء كان حربياً أو معصوماً، وطلب الأمان على صريخ: دحولنا إليهم بالأمان، ودحولهم إلينا به، فقدم استئمان المسم على الكافر. (مستخلص، فتح)

**تاجراً** أي تاجر المسمين بأمان. (ص، عيني) **حرم تعرضه لشيء** أي إذا دخل المسم دار الحرب تاجراً، فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم، ولا من دمالهم؛ لأنه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض لهم، والتعرض بعد ذلك يكون عدواً، والغدر حرم، قال: **.....** لا إذا عذر منكم

بأخذ الأموال أو الخس أو غيره، أو فعل ذلك غير ملتزم بعمى الملت، ولم يمه، فحينئذ يباح له التعرض. فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم؛ لأنهم هم الذين نقضوا العهد، وليس له أن يستبيح فروجهم، فإن الفروج لا تحل إلا بالمت، ولا ملت قبل الإحراق بالدار، إلا إذا وجد امرأة مأسورة أو أم ولده أو مدينته ولم يصابها أهل الحرب؛ لأنهم لا يملكون بالاستيلاء، غير أنهم إذا وضوها، يكون شبهة في حقهم، فيجب عليها العدة، فلا يجوز له أن يطأهن حتى تقضي عدتهن، بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يطأها وإن لم يصابها الحربي؛ لأنهم منكوها، فصارت من جملة أموالهم. (مستخلص، عيني)

**منهم** ما داموا على شروطهم. (ط، مسكين) **فلو أخرج** أي لو أخرج تاجر شيئاً من أموالهم وأنفسهم إليها منكم منكاً حيثاً، فيتصدق به، أما ملكه؛ فمورد الاستيلاء على ما مباح، وأما كونه محظوراً؛ فلأنه حصل بسبب العذر، فأوجب ذلك حيثاً فيه، فيؤمر بالتصدق به؛ وهذا لأن الحصر لعيره لا يمنع انعقاد سبب الملك كالبيع انقاسد، وقيد بالإخراج؛ لأنه إذا عصب شيئاً في دار الحرب ولم يخرجه، وجب عليه التوبة، وهي لا تحصل إلا بالرد عليهم؛ فأشبه المشتري شراءً فاسداً. (مستخلص، فتح)

**فصدق به** أي بذلك الشيء الذي أخرجه وجوباً. (عيني، ص) **فإن آذانه حربي**. [أي ناع حربي بالدين من التاجر. (معين)] يعني ناشر حربي تصرفات أوجب الدين في دمة التاجر، وفي الكفاية: الإذانة: البيع بالدين، والاستدانة: الاقتباة بالدين، وآذان تشديد الدال من باب الاقتعال أي قس الدين، والدين غير اقترض؛ إذ اقترض اسم ما يقرض فيقصد، والدين اسم ما يصير ديناً في دمة باعقد أو الاستهلاك، أي إذا دخل المسم التاجر دار الحرب بأمان، فباع منه حربي شيئاً بالدين، أو ناع التاجر حربياً شيئاً بالدين، أو عصب أحدهما شيئاً من الآخر، ثم خرجا إلينا من دار الحرب، ونحاكما إلى القاضي، فلا يقضي أحاكم شيء لأحدهما على الآخر، أما في الإذانة؛ =

أو اذّان حربياً، أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا إلينا، لم يقض بشيء، وكذا لو  
 أي المتحاكمين أي التاجر المسلم والحربي التاجر والحربي أي الحكم  
 كانا حربيين فعلاً ذلك ثم استأمننا، وإن خرجا مسلمين، قضى بالدين بينهما، لا بالغصب.  
 أي المتحاكمين أي الاثنان المذكوران  
 مسلمان مستأمنان قتل أحدهما صاحبه، تجب الدية في ماله، والكفارة في الخطأ،  
 سواء كان عمداً أو خطأ وتجب الكفارة أيضاً دون العمد

= فلاّن القضاء يعتمد الولاية، ولا ولاية لنا على استأمن وقت الإداة أصلاً، ولا وقت القضاء؛ لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى من أفعاله، وإي ائتم ذلك في المستقبل. وأما في الغصب، فلا يقضى أيضاً بشيء لأحدهما؛ لأنه صار ملكاً للذي عصبه واستولى عليه؛ بمصادفته مالا غير معصوم، ولكن بقي المسم ردّ المعصوم، ولا يقضى عليه، وقال أبو يوسف: يقضى بالدين على المسلم دون الغصب. (مستخلص، عيني)

اذّان حربياً أي تاجر بالدين من حربي. (معدن) صاحبه بأن أحد التاجر من الحربي أو الحربي من التاجر شيئاً بالغصب. (عيني) وخرجا إلينا أي إلى دار الإسلام وتحاكما عند حاكم. (عيني) وكذا لو كانا إلح أي لو اذّان أحد الحربيين الآخر أو غصب أحدهما صاحبه في دار الحرب ثم خرجا إلى دار الإسلام مستأمنين وتحاكما عندنا، لم يقض لواحد منهما بشيء؛ لأن الولاية منقصة عنهم عند امدائية، وكذلك عند المحاصمة. فعلاً. بأن اذّان أحدهما الآخر أو غصب. (عيني)

وان خرجا مسلمين إلح أي لو خرجا مسلمين بعد الإداة والغصب وتحاكما عند حاكم قضى بالدين بينهما وم يقض بالغصب، أما امدائية؛ فلاّهما وقعت صحيحة لوقوعها بالتراضي والولاية ثابتة حالة القضاء؛ لانتزامهما الأحكام بالإسلام. [رمز الحقائق: ٤٣١/١]

بشيء أي بين الدائن والمديون؛ لوقوعه صحيحاً بتراضيهما، ولثبوت الولاية حال القضاء؛ لانتزامهما الأحكام بالإسلام. (عيني) لا بالغصب. [أي لا يقضي بالغصب ولكن يؤمر المسلم برد المعصوم ديانة. (عيني)] أي لا يقضي برد الغصب؛ لأن العاصب ملكه لورود الاستيلاء على ما مباح، ولا يؤمر بترده؛ لأن ملك الحربي بالغصب صحيح لا حث فيه، بخلاف اسم المستأمن إذا غصب منهم حيث يؤمر بترده ديانة؛ حث في ملكه؛ لأنه ملكه بالخيانة، ولا يقضي عليه به لما بينا. [رمز الحقائق: ٤٣١/١] (مستخلص)

مسلمان: أي دخلا في دار الحرب بطلب الأمان من الكفار. (عيني)

تجب الدية في ماله: [أي في ما القاتل لسقوط القود ثم كاحد. (ط، معدن)] أي إذا دخل استأمن دار الحرب بأمان، فقتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ، فعلى القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين في العمد والخطأ، والكفارة أيضاً في الخطأ، أما الدية؛ فلاّله لم تحب اقتصاص وقت القتل، لتعذر الاستيفاء؛ لأنه إما يكون ناسعة، ولا منعة دون الإمام وجماعة المسلمين، ولم يوجد ذلك في دار الحرب، فتجب الدية؛ لأن العصمة لا تصل بالدخول في دار الحرب؛ لأنها ثابتة بالإسلام، فلا تطل بعراض الدخول بالأمان لا بالكفر، وأما وجوبها في ماله في صورة العمد؛ لأن العاقلة لا تعقل عمد؛ لما عرف في موضعه، وأما في صورة الخطأ؛ فلاّله لا قدرة هم على الصيانة مع تباين الدارين، =

## ولا شيء في الأسيرين سوى الكفارة في الخطأ، وقتل مسلم مسلماً أسلم ثمه.

من الدية والقصاص

= والوجوب عنيهما إنما هو على اعتدار ترك الصيانة الواجبة عليهما. وأما الكفارة أيضاً في الخطأ وإطلاق قوته تعالى. **فصل في ما إذا قتل المسلمون مسلماً أسيراً** (الماء ٩٢) ثم يقيد بدار الحرب أو بدار الإسلام، وعند الثلاثة: نعت الدية في الخطأ، والقصاص في العمد، وعن أبي يوسف: يجب القصاص عليه؛ لأن بدخول دار الحرب لا تبطل العصمة، والقصاص حق الولي ينفرد باستيفائه.

وسا: أن الواحد لا يقاوم القاتل ظاهراً، فلا فائدة في الوجوب بدون إمكان الاستيلاء، فسقط القصاص. ولأن دار الحرب دار إباحة الدم، فيصير ذلك شبهة. (مستخلص، فتح، عيني)

**الأسير** المسلم إذا قتل أحدهما صاحبه ثمه عمداً أو خطأ. (ص) **سوى الكفارة في الخطأ** أي وإن كان استيلاء أسيرين في دار الحرب، فقتل أحدهما صاحبه، فلا شيء على العاقبة من الدية، ولا على القاتل من القصاص عند أبي حنيفة، وقالوا: يجب على القاتل الدية في ماله في الخطأ والعمد كما في المستامن؛ لأهمهما من أهل دارنا حقيقة، والعصمة لا تظل تعارض الأسر كما لا تظل تعارض الاستيلاء، إلا أنه لا يجب القصاص؛ لعدم شعبة، ودار الحرب ليس بموضع استيلاء العقوبات، ونعت الدية في ماله؛ لعدم عاقبة؛ ولأنها لا تعقل العمد.

ولأبي حنيفة: أنه بالأسر صار تعاضاً لهم بدليل أنه يصير مقيماً بإقامتهم ومسايراً بسفرهم، ودار الحرب ليس بدار استيلاء أحكام الإسلام، فمثل الإحرار، فسقط العصمة المتقومة، وهي ما توجب إعمال عد التعرض، فلم نعت الدية لا في العمد ولا في الخطأ، ولكن العصمة المؤتممة باقية، وهي ما توجب الإثم عند التعرض، فتحت الكفارة، وإنما حص الخطأ بالكفارة؛ لأنه لا كفارة في العمد عمداً كما مر في الأيمان، وبقولهما قالت الثلاثة: ثم شبه المصنف هذه المسألة الخلافية بين أصحابنا بالمسألة الاتفاقية بينهم، فإنما الخلاف في المسألة الآتية بينهم وبين غيرهم. (مستخلص، فتح، عيني)

**وقتل مسلم مسلماً أسيراً ثمه** [أي كما لا شيء غير الكفارة في الخطأ في قتل مسلم. (عيني)] هذه المسألة اتفاقية بين أصحابنا أي إذا قتل المسلم مسلماً أسيراً في دار الحرب وم يهاجر إليها، فعليه الكفارة في الخطأ لا غير؛ لعدم العصمة المتقومة، وبقاء العصمة المؤتممة، والدليل عليه قوله تعالى: **فصل في ما إذا قتل المسلمون مسلماً أسيراً** (الماء ٩٢) ثم يقيد بدار الحرب أو بدار الإسلام، وعند الثلاثة: نعت الدية في الخطأ، والقصاص في العمد، وعن أبي يوسف: يجب القصاص عليه؛ لأن بدخول دار الحرب لا تبطل العصمة، والقصاص حق الولي ينفرد باستيفائه.

وسا: أن الواحد لا يقاوم القاتل ظاهراً، فلا فائدة في الوجوب بدون إمكان الاستيلاء، فسقط القصاص. ولأن دار الحرب دار إباحة الدم، فيصير ذلك شبهة. (مستخلص، فتح، عيني)

**الأسير** المسلم إذا قتل أحدهما صاحبه ثمه عمداً أو خطأ. (ص) **سوى الكفارة في الخطأ** أي وإن كان استيلاء أسيرين في دار الحرب، فقتل أحدهما صاحبه، فلا شيء على العاقبة من الدية، ولا على القاتل من القصاص عند أبي حنيفة، وقالوا: يجب على القاتل الدية في ماله في الخطأ والعمد كما في المستامن؛ لأهمهما من أهل دارنا حقيقة، والعصمة لا تظل تعارض الأسر كما لا تظل تعارض الاستيلاء، إلا أنه لا يجب القصاص؛ لعدم شعبة، ودار الحرب ليس بموضع استيلاء العقوبات، ونعت الدية في ماله؛ لعدم عاقبة؛ ولأنها لا تعقل العمد.

ولأبي حنيفة: أنه بالأسر صار تعاضاً لهم بدليل أنه يصير مقيماً بإقامتهم ومسايراً بسفرهم، ودار الحرب ليس بدار استيلاء أحكام الإسلام، فمثل الإحرار، فسقط العصمة المتقومة، وهي ما توجب إعمال عد التعرض، فلم نعت الدية لا في العمد ولا في الخطأ، ولكن العصمة المؤتممة باقية، وهي ما توجب الإثم عند التعرض، فتحت الكفارة، وإنما حص الخطأ بالكفارة؛ لأنه لا كفارة في العمد عمداً كما مر في الأيمان، وبقولهما قالت الثلاثة: ثم شبه المصنف هذه المسألة الخلافية بين أصحابنا بالمسألة الاتفاقية بينهم، فإنما الخلاف في المسألة الآتية بينهم وبين غيرهم. (مستخلص، فتح، عيني)

## فصل

لا يمكن مستأمن فينا سنة، وقيل له: إن أقمت سنة وضع عليك الجزية، فإن مكث بعده سنة فهو ذمي، فلم يترك أن يرجع إليهم كما لو وضع عليه الخراج، .....  
 كمنه  
 المستأمن مات ذمي  
 أي الحربي المذكور بعد ذلك

**فصل** في بيان ما بقي من أحكام المستأمن. [رمز الحقائق: ٤٣٢/١] لا يمكن مستأمن إلح [أي الذي يدخل من أهل الحرب بأمان. (عيني)] والأصل فيه أن الكافر لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا إلا باسترقاق أو حرية؛ لأنه يبقى ضرراً على المسلمين؛ لكونه جاسوساً هم، وظهيراً على الأمور عينا، ويمكن من الإقامة اليسيرة؛ لأن في معها قطع المنافع من الطعام، والجلب وسد باب التجارات، ففصلنا بين المذتين بسنة؛ لأنها مدة تجب فيها الجزية، وقيد بالمستأمن؛ لأنه لو دخل دارنا بلا أمان، فهو وما معه في الجماعة المسلمين. ف أي يقيم في دار الإسلام. **وفيل له** أي من قبل الإمام أعم من أن يكون القاتل هو الإمام أو نائبه. فـ فـ قيد اتعاقبي؛ لحوار توقفت ما دوماً كشهر وشهرين. واجزية بكسر الجيم وسكون المعجمة: اسم للمال يؤخذ من الذمي. من اجراء. بمعنى القضاء؛ لأنه يجزى عن دمه. (عيني، فتح) **وفيل له** أي للمستأمن من قبل الإمام.

**فإن مكث بعده** [أي بعد ما قيل له ذلك. (ط)] هذا ظاهر في توقف كونه ذمياً على قول الإمام أو نائبه حتى أقام سنين من غير أن يقول له شيئاً كان له أن يرجع، ولا جزية في حول المكث إلا بالشرط، وقوله: فهو ذمي أي فيجري القصاص بينه وبين المسلم، ويضمن المسلم قيمة حمرة وخنزيره بالإتلاف، وتجب الدية عليه بقتله خطأ، ويجب كف الأذى عنه، وتحرم غيبته كالمسلم، والذمي من الذمة بمعنى العهد؛ لأنه عاهد المسلمين على ترك الحرب؛ ولأن نقصه يوجب الدم فالمستأمن لما أقام سنة بعد تقدم أمر الإمام إليه صار ملتزماً للجزية، فيصير ذمياً. ثم السنة أقصى هذه المدة والإمام أن يوقت دون السنة، والأدنى غير مقدرة، بل مفوض إلى رأي الإمام، وتعتبر المدة من وقت التقدم إليه لا من وقت دخوله دار الإسلام. **فلم يترك أن يرجع** لأن عقد الذمة حلف عن الإسلام فلا ينقض عهدها. (مستخلص، فتح، عيني) **إليهم**. أي إلى دار الحرب؛ لأن في رجوعه إليهم ضرراً بالمسلمين لعوده حرباً عليهم. (عيني)

**كما** أي كما لا يترك أن يرجع إليهم. (عيني) **كما لو وضع عليه الخراج** أي إن دخل الحربي دارنا بأمان، واشتري أرض خراج، ووضع عليه خراج الأرض بأن ألزم به وأخذ عند حلول وقته مباشرة سبيه وهو رراعة الأرض أو التمكن هنا، يصير ذمياً؛ لأن خراج الأرض بمنزلة خراج الرأس، فإذا التزمه صار ملتزماً بالمقام في دارنا، فأما بمجرد الشراء فلا يصير ذمياً؛ لأن الشراء قد يكون للتجارة، وفيه إشارة إلى أنه لا يصير ذمياً بمجرد وضع الخراج عليه، بل إنما يصير ذمياً بالتزام الخراج وبعد ذلك يبرمه اجزية للسنة المستقمة، ويعتبر المدة من وقت وجوبه، وقيل: يصير ذمياً بنفس الشراء؛ لأنه حينئذ صار ملتزماً حكماً من أحكام الإسلام. [رمز الحقائق: ٤٣٣/١]



**أو نكحت ذمياً لا عكسه، فإن رجع إليهم وله ودیعة عند مسلم أو ذمياً أو دين**  
حربة مسلمة حربي مسلم بن أمية حرب في دار أو عند ذمي في دار  
**عليهما، حل دمه، فإن أسر أو ظهر عليهم، فقتل، سقط دينه، وصارت وديعته فينا،**  
أي الحربي المذكور يرجع أي الحربي المذكور ولا يصير فينا  
**وإن قتل ولم يظهر عليهم، أو مات، فقرضه ووديعته لورثته.**  
حرف نعه يورد عليهم كما يرد في حبة

**أو نكحت ذمياً** أي بدحت حربة دارنا بأمان فتزوجت ذمياً، صارت ذمية، وم تترث أن ترجع إلى دار الحرب؛ لأنها التزمت المقام في دارنا تبعاً للزوج، وتصير ذمية بمجرد اتزوج ههنا؛ لأنها تابعة لرجل في السكنى **لا عكسه**؛ أي إذا دخل الحربي بأمان في دارنا فتزوج ذمية لا يصير ذمياً؛ لأنه يمكنه أن يصطحبها ويرجع إلى دارهم قبل انقضاء ائدة فلم يكن مسروماً للمقدم في دارنا فيه أن يرجع إن شاء. (مستخلص عيني)

**فإن رجع إليهم الخ** أي إذا دخل الحربي دارنا بأمان ثم عاد إلى دار الحرب، وترك وديعته عند مسلم أو ذمي، أو ذمياً في ذمتهم، فقد صار دمه مباحاً بالعودة إلى دار الحرب؛ لأنه أصل أمانه، وما كان من ماله في أيدي المسلمين أو اذميين، فهو باقٍ على ما كان عليه حرم التنازع؛ لأن حكمه أمانه لم يصب في حق ماله، إلا أنه على شرف الزوال، فإن أسر الحربي المذكور، أو عسا على دارهم فقتل، سقطت ديونه، وصارت الوديعة فينا، أما سقوط الدين؛ فلأن إشتاد أيدٍ عليه بواسطة المصالحة، وقد بطلت، ويد من عليه الدين أسبق إليه من يد العامة، فيحتص به، ويستقص منه، وأما الوديعة؛ فلأنها في يده تقدير؛ لأن يد المودع كيده، فيصير فينا تبعاً لنفسه، كما إذا كانت في يده حقيقة، وعند أبي يوسف: إنها تصير مباحاً للمودع؛ لأن يده فيها أسبق فكان لها أحق، ولو كان له رهناً فعند أبي يوسف: يأخذ المرهن بدينه، وقال محمد: يباع ويوفى بثمنه الدين، والقاض لبيت المال.

ثم علم أن ما ذكره المصنف من سقوط دينه وصيرورة وديعته فينا في ثلاثة أوجه: لأول: أن يظهر مسمون على دار الحرب ويأخذوا الرجوع، الثاني: أن يظهروا ويقتنوه، الثالث: أن يأخذوه أسيراً من غير عنة، فقله: فإن أسر بيد لوجه الثالث، وقوله: أو صهر عليه بيان للأولين؛ لأنه أعم من أن يقتنوه أو لا لكمه شامل لما إذا صاروا معويين وهرب هو فإن ماله يبقى له، فلا بد من تقييد الظهور عنهم بأن يأخذوه أو يقتنوه. (عيني، فتح)

**وله أي وإحال أن يحربي المذكور. (عيني) دس عندهما** أي أو أنه دين على المسلم والذمي. (عيني)

**حل دمه** بالعودة إلى دار الحرب وماله في دار الإسلام، لأن المال على شرف الزوال. (ص) **أو طهر** بالساء للمفعول، أي على أهل دار الحرب الدين هو فيهم، يعني صاروا معويين. (ص) **فسا** أي غيبة مسممين؛ لأنها في يده حكماً فيصير فينا تبعاً لنفسه. (عيني) **وان قتل** أي الحربي المذكور وإحال أنه لم يعلب على دين هو فيهم. (عيني) **ولم يظهر عندهم** أي فإن قتل هذا المستامن من غير أن يظهر عنهم، فدينه الذي على مسلم أو الذمي أو وديعته التي عندهما لورثته، وكذا لو مات حلف أئمه؛ لأن نفسه لما لم يصير معومة فكذا المال لا يكون معوماً، =

وإن جاءنا حربيٌّ بأمانٍ وله زوجةٌ ثمّة، وولدٌ ومالٌ عند مسلمٍ وذميٍّ أو حربيٍّ،  
 فأسلم هناءً، ثم ظهر عليهم، فالكلّ فيء، وإن أسلم ثمّة، فجاءنا فظهر عليهم، فولده  
 الصغيرُ حرّاً مسلماً، وما أودعه عند مسلمٍ أو ذميٍّ .....  
 (أي في دار الحرب) (أي في دار الإسلام) (أي حرج، أي دار الإسلام) (أي ائدال، أي ائدال)

= فإرد على ورثته؛ لأهم قائمون مقامه؛ وهذا لأن العصمة كانت ثالثة وقت الإيداع؛ لأن دار الإسلام دار  
 العصمة، فيما لم يظهر على دار الحرب، كانت العصمة باقية كما كانت، فكان حكم الأمان باقياً في ماله، فإرد  
 على ورثته بعد موته أو قتله؛ لأنه صار كأنه مات، والمال في يده، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن نفسه لما كانت  
 معنومة كان ماله كذلك، فيكون شيئاً بالتبعية، ولا يكون يد المودع كيده؛ لأن دار الحرب ليس بدار عصمة،  
 ويد المودع كيده من وجه دون وجه، فلا يكون ودیعة معصومة بالشك، والحاصل أن في الوجهين يبقى ماله  
 على حاله، فيأخذه إن كان حياً، أو ورثته إن مات، الأول: أن يظهر على الدار، فيهرب هو، والثاني: أن  
 يقتلوه، وم يظهر على الدار، أو يموت ولو غير بدل قرضه الدين لكان أوى؛ ليشتمل سائر الديون.  
 (مستخلص، فتح، عيني) وله روضة: أي والحال أنه قد كانت له. (ط، عيني)

وولد سواء كان صغيراً أو كبيراً. (عيني) ظهر عليهم. أي على أهل دار الحرب الذي هو منهم. (عيني)  
 فالكل فيء أي لو دخل الحربي داراً بأمان وله امرأة في دار الحرب، وأولاد صغار وكبار، ومال أودع بعضه عند  
 مسلم، وبعضه عند ذمي، وبعضه عند حربي، فأسلم الحربي في دار الإسلام ثم ظهر على الدار، فذلك كله فيء، أما  
 المرأة وأولاده الكبار؛ فلأهم حربيون كبار، وليسوا بأتباع، وكذلك ما في بطن الروجة لو كانت حاملاً؛ لأنه  
 حرؤها، وأما أولاده الصغار؛ فلأن شرط التبعية في الإسلام اتحاد الدار وهو مفقود في هذه الصورة، فهو سبي الصبي  
 في هذه المسألة وصار في دارنا، فهو مسلم تبعاً لأبيه مع بقاء كونه شيئاً، وأما أموانه؛ فلأنها لا تصير محررة بإحراز  
 نفسه لاختلاف الدار، وقوله - عصمة من ذمة مسلمة - ليس على إصلافة، بل بالنسبة للمال الذي في  
 يده، وما في معناه، فبقي الأموال شيئاً وغنيمة. (مستخلص، فتح)

وإن أسلم ثمّة إلخ المسألة الأولى كان على تقدير أن الحربي المذكور الداخل بأمان عندنا أسلم في دار الإسلام،  
 وهذه على تقدير أنه أسلم في دار الحرب. أي إن أسلم فيها ثم حرج إلى دار الإسلام، فظهرنا على الدار، فالحكم في  
 هذه الصورة: أن أولاده الصغار أحرار مسلمون تبعاً لأبيهم؛ لأهم كانوا تحت ولايته حين أسلم والدار واحدة وما  
 كان له ودیعة عند مسلمٍ أو ذميٍّ، فهو له؛ لأنه في يد محترمة، ويدهما كيده، وما سوى ذلك أي المرأة وأولاده الكبار  
 وماله الذي في يد حربي فيء؛ لأن المرأة وأولاده الكبار ليسوا بتابعيه، وأما المال الذي في يد حربي؛ فلأنه لم يصير  
 معصوماً لعدم احترام يد الحربي، وقيد بقوله: 'وما أودعه'؛ لأن ما كان في يد المسلم أو الذمي عصماً فهو فيء؛ لعدم  
 اليابة، والمراد بالفيء العينة مجازاً. (مستخلص، عيني) فظهر عليهم أي على أهل دار الحرب الذين هم منهم. (عيني)

**فهو له، وغيره فيءٌ. ومن قتل مسلماً خطأ لا وليَّ له، أو حربياً جاءنا بأمان،**  
 فأسلم، فديته على عاقلته للإمام، وفي العمد القتل أو الدية لا العفو.  
 أي الحربي أي عاقلة القتلى أي الواجب هو لقتل قصاص

**فهو له** أي بحربي المسمم؛ لأن يدهما كيده بخلاف ما إذا كان عند حربي؛ لأن يده غير صحيحة ولا مختزلة. (عيني)  
**وغيره** أي غير ما ذكر من ولده الصغير ووديعته التي عند مسمم أو ذمي، وهو روحته وأولاده الكفار وعقاره  
 ووديعته في يد حربي. (عيني) **فيء** أي عيمة للعائمين؛ لعدم العصمة وعدم التبعية. (ص، عيني)

**ومن قتل مسلماً خطأ** المسألة رابعة: أحدها: مسمم قتل مسلماً، والحال أنه لا ولي له، واقتل خطأ والحكم  
 فيها أن الدية على عاقلته، وحق أحدها للإمام ليضعها في بيت أمان. ثانيها: مسلم قتل مسلماً عمداً، ولا ولي به  
 أصلاً، لا حاصراً ولا عائباً، فالإمام بالخيار بين أن يقتص أو يصلح على الدية، وليس له العفو. ثالثها: مسلم قتل  
 حربياً قد أسسم بعد ما جاءنا بأمان خطأ، فديته على عاقلته كما تقدم. رابعها: مسلم قتل الحربي بعد إسلامه  
 عمداً، فالإمام بالخيار بين أن يقتص أو يصلح على الدية، وهذا إذا لم يكن له ولي في داره.

وقيد بقوله: "لا ولي له؛ لأنه لو كان له ولي، فالأمر إليه لا إلى الإمام. وقيد بقوله: 'بأمان وإسلام؛ لأنه لو  
 لم يكن الحربي مستأماً أو لم يسلم، فقتل لا شيء عليه. فإن قيل: إن المستأمن لا ينال التعرض لماله فكيف لا تنال  
 الدية بقتله؟ وأجيب بأنه لا يلزم من حرمة التعرض لماله ودمه أن يكون معصوم النفس؛ لأن حرمة ذلك تعقد  
 الأمان لا لكونه معصوماً، وقال الأربعي: الصحيح أن دية المستأمن مثل دية الذمي. وقوله: 'أو الدية' أي بصريق  
 أصبح والتراضي؛ لأن موجب العمد هو القود عيباً، وإنما كان له أحد الدية؛ لأن الدية أضعف في هذه المسألة من  
 القود، فهذا كان له ولاية الصلح على المال.

وقوله: 'لا اعفو' أي يسر بالإمام أن يعفو عن القتل؛ لأن الحق للعامة وولاية الإمام نظرية، وليس من النظر  
 إسقاط حقهم من غير عوض، وكذا لو كان المقتول لقيصاً، فإن كان القتل خطأ فاندية، وإن كان عمداً حير أن  
 يقتل المقاتل عند الطرفين، وقال أبو يوسف: ليس له انقصاص؛ لأنه لا يخلو عن الوارث غالباً، أو الوارث محتمل،  
 فكان فيه شهة، وانقصاص يسقط هذا، ولهما: أن مجهول الذي لا يمكن الوصول إليه يسر بولي؛ لأن أميت لا يتمتع  
 به، فتنتقل الولاية للسultan كما في الإرث. (عيني، مستخلص، فتح)

**فديته** أي فدية المقتول في الوجهين. (عيني) **للإمام** أي وأحد ذلك للإمام فيضعا في بيت المال؛ لأنه نصب  
 نائراً للمسممين، وهذا أمر النظر، ولو كان له ولي فالأمر إليه. (ط، عيني) **وفي العمد** أي قتل العمد في المسألة  
 المذكورة. (عيني) **أو الدية** بطريق الصلح والتراضي بغير فيه الإمام، فأيهما رأى أصلح فعن. (ص، عيني)  
**لا العفو** أي لا يجوز العفو مجازاً في المسألتين. (ط)

## باب العشر والخراج والحزبية

أرض العرب، وما أسلم أهلها، أو فتح عنوة وقسم بين الغانمين عشيرةً، والسواد  
أي الأرض التي أي قهراً وعبة

**باب العشر والخراج والحزبية** [أي في بيان أحكامها وبيان مصارفها. (ط، عبي)] بيان لما يؤخذ من الدمي بعد بيان ما يصير به دميّاً، فذكر العشر لتتميم الوصائف المالية، وقدمه؛ لما فيه من معنى العادة حتى يصرف مصارف الركافة، ويشترط فيه النية، وكاد حقه أن يقول: باب الخراج؛ لأنه لبيان وظيفة ما على الدمي. وخراج: اسم ما يخرج من غلة الأرض، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجاً مجازاً من إطلاق الكل وإرادة العنصر، فيقال: أدى فلان خراج أرضه، وأدى أهل الأرض خراج رؤوسهم يعني الجزية، والجزية: اسم للما الذي يؤخذ من الدمي. والعشر: ما يؤخذ من خارج الأرض بحساب واحد من عشرة. (فتح)

**أرض العرب** [وهي ما وراء ريف العراق إلى أقصى حجر باليمن طولاً، ومن جدة وما والاها من الساحل إلى حد الشام عرضاً. (رمر الحقائق: ٤٣٤/١)] وهي ما بين العديب إلى أقصى اليمس في الطول، ومن رمل يبرس أي قرب حلب إلى مقطع السماوة بين الكوفة والشام وهي أرض الحجاز ونخامة واليمس ومكة والطائف والبادية، وجزيرة العرب حدها طولاً من عدد إلى ريف العراق، وعرضاً إلى أرض الشام. (فتح)

**وما أسلم** عطف على "أرض العرب" أي كل أرض أسلم أهلها أو فتحت عنوة بالفتح، والفقهاء يعدلون عن الصواب فيضمون العين، وهو من الأضداد يطلق على الطاعة والقهر وهو المراد هنا، أي فتحت قهراً وقسمت بين الغانمين عشيرةً، أما كون أرض العرب كلها عشيرةً؛ فلأن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين لم يأخذوا خراج من أهل العرب، ولأن الخراج بمنزلة الفية، فلا يثبت في أرضهم كما لا يثبت في رقابهم، وهذا لأن وضع خراج من شرعه أن يقر أهلها على الكفر كما في سواد العراق، ومشركو العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، فلم يوجد الشرط، وكذا كل أرض أسلم أهلها أو فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين، فهي أيضاً عشيرة؛ لأن الحاجة إلى ابتداء التوضيف على المسم، والعشر ألق به؛ لما فيه من معنى العبادة؛ ولأنه أخف حيث يتعلق بنفس الخارج، فكان أولى بحال المسم. (مستخلص، فتح) **أهلها** طوعاً عليه، وتذكير الضمير باعتبار لفظ. (ط، عبي)

**والسواد الخ** [وهي أرض العراق، سميت لخضرة أشجارها وررعها. (عبي)] مبتدأ مع معطوفاته، واخبر قوله: "خراجية" أي أرض العراق وكل أرض فتحت عبة لم تقسم بين الغانمين، وكذلك كل أرض صالح الإمام أهلها خراجية، أما السواد فلأن عمر رضي الله عنه حين فتح السواد ووضع عليهم الخراج محصر من الصحابة رضي الله عنهم، ووضع على مصر حين فتحها عمرو بن العاص رضي الله عنه ستة عشر من الهجرة، واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر رضي الله عنه بيت المقدس، ومدن الشام كلها فتحت صلحاً وأراضيها فتحت عنوة على يزيد بن أبي سفيان، =

وما فتح عنوةً وأقرّ أهله عليه أو صالحهم خراجيةً، ولو أحيي مواتٌ يعتبر قرْبُهُ،  
 أي الأرض التي كمكة الإمام أهل الأرض  
 والبصرة عشرية، وخراج جريبٍ .....  
 بإجماع لصحابة

= واستثنى من الأراضي المفتوحة عنوة مكة شرفها الله تعالى؛ لأنه افتتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يوطف عليها الخراج، وقوله: 'وأقرّ أهله عليه' يس شرط في كون الأرض خراجية بما شرط عدم قسمتها، أما كون هذه الأراضي خراجية؛ فلأن الحاجة إلى ابتداء التوضيف على الكافر، والخراج أيق به لما فيه من معنى العقوبة؛ لأنه يشبه الجزية التي هي عقوبة على الكافر؛ ولأن في الخرج تعليلاً وهذا يخر عنه وإن لم يزرع؛ لأنه يتعلق بعين الأرض، وأما العشر فمتعلق بالخراج، ثم أرض السواد ممبوكة لأهلها عبداً، وقال الشافعي: ليست بممبوكة هم، وإنما هو وقف على المسلمين، وأهلها مستأجرون، وبه قال مالك وأحمد في رواية، وقد ردّ هذا أبو بكر البرقاني في كتابه "الأحكام" من عشرة وجوه. [رمز الحقائق: ٤٣٥/١] (فتح)

**ولو أحيي الخ** [أي لو أصبح رجل وررع أرضاً مواتاً. (مستخلص)] بالنساء لمفعول و"موات" نائب الفاعل، وفي بعض النسخ بالنساء لفاعل وبزيادة 'أرض' في المتن، أي لو أحيي أرض موات، أي أصلحها وزرعها، والموات: الأرض التي تعدل ررعها وهي غير ممبوكة بعيدة عن العاصم، وعند محمد وثلاثة: يعتبر عدم الارتفاق لا البعد. وقوله: 'يعتبر قربه' وهذا حكمها، فإن كانت إلى الخراج أقرب، فهي خراجية، وإن كانت إلى العشر أقرب فهي عشرية، وهذا عند أبي يوسف؛ لأن جزء الشيء يعصى له حكمه، واعتبره محمد بما يجيء به، فإن كان أحياء ببئر أو عين مستخرجة أو بالأهوار العطاء التي لا يمكنها أحد كان عشرياً، وكذا إذا أحياء بماء السماء؛ لأن سبب السماء والحياة هو الماء فكان عتاراه أولى، وعلى هذا إن كان أحياء سهر محتفر كهر املك وغير يزدجرد كانت خراجية، وهذا التفصيل في حق المسلم، وأما الكافر فيجب عليه الخراج، وإن كان في حيز أرض العشر أو أحياء بماء العشر. [رمز الحقائق: ٤٣٥/١] (فتح)

**موات** هي أرض تعدل ررعها لانقطاع ماء أو لعبته عبيها غير ممبوكة. (عيني) قربه أي قرب ما أحياء، فإن كانت بقرب الخراجي فهي خراجية، وإن كانت بقرب العشري فهو عشرية، وإن كانت بين الخراجي والعشرية فهي عشرية. (مستخلص) **عشرية** لإجماع الصحابة على ذلك، والقياس أن تكون خراجية؛ لأنها افتتحت عنوة، وأقر أهلها عليها وهي من حملة أراضي العراق، ولكن ترك القياس بإجماعهم كما خرج عن القياس مكة تعظيماً لها، وهذا عند الطرفين، وقال أبو يوسف: إن البصرة خراجية كما هو القياس. [رمز الحقائق: ٤٣٥/١] (معدن، فتح)

**حرب** [وهو ستون ذراعاً بذراع الكسرى، وهو سبع قبضات] أي مما يزرع تلك الأرض؛ لأن المأون متفاوتة فيجب على أحفها الأكثر، وعلى أكثرها الأقل، وعلى الوسط الوسط، والكرم أحفها؛ لأنه يبقى دهرًا مديدًا، والزرع أكثرها مؤنة لاحتياجه إلى الكراب وإلقاء البذر والحصاد والدياس ونحو ذلك في كل سنة، والرطوبة بين الأخف والأكثر؛ لأنه لا يحتاج إلى البذر كل عام وتدوم =

**صلح للزرع صاع ودرهم، وفي جريب الرطبة خمسة دراهم، وفي جريب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم،**  
أي الخراج في جريب الرطبة  
أي والخراج عليه

= أعواماً كدوم الكرم، وهذا بيان للخراج المولف؛ لأن الخراج على نوعين: خراج مقاسمة: إن كان الواجب بعض الخراج كالحمس ونحوه، وخراج وطيفة: إن كان الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالأرض، ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة لو موطئاً، وإن كان خراج مقاسمة يتكرر؛ لتعلقه بالخارج حقيقة كالعشر لا يراد على النصف في خراج المقاسمة، والخريب هو ستون دراعاً مكسراً بدراع كسرى الذي يريد على دراع العامة بقصة، وقيل: هذا جريب سواد العراق، وفي غيرها يعتبر على ما هو المتعارف، وقوله: 'درهم' يعتبر في الدرهم شيئان أن يكون جيداً وأن تكون العشرة منه يوزن سعة.

**الرطبة** وهي الرسيم والقرطم في لغة أهل مصر، جمعه رطاب، وفي "الغاية": الرطبة اسم للفضيب ما دام رطاباً، وقيد في الكرم والحل بالمتصل؛ لأنها لو كانت متفرقة في حواف الأرض ووسطها مروعة فلا شيء فيها، وكذا لو عرس أشجاراً غير مثمرة، والحاصل: أن الخراج في جريب الزرع صاع ودرهم، وفي جريب الرطبة خمسة دراهم، وفي جريب الكرم عشرة دراهم؛ لأنه المقول عن عمر رضي الله عنه، فإنه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما فمسحا سواد العراق، فبلغت ستة وثلاثين ألف ألف جريب، ووضعوا الخراج على نحو ما ذكر بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبر، فكان إجماعاً.

وعند الشافعي: في جريب حنطة أربعة دراهم، وفي شعير درهمان، وعند أحمد: فيهما صاع ودرهم، وعند عبد الشافعي: في جريب رطبة ستة دراهم، وفي جريب نخل وكرم وريتون ثمانية دراهم، وعند مالك: لا تقدير في الكل بل بحسب الطاقة، وما ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه مما سوى ما ذكرنا كرعفران والبستان، يوضع عليه بحسب الطاقة اعتباراً بما وضعه عمر رضي الله عنه. ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج، ولا يراد عليه؛ لأن التنصيف عين الإنصاف. [رمز الحقائق: ٤٣٥/١] (فتح)

**صح** لأنه إذا لم يصلح الزرع لا يجب شيء. (عيني) **صاع** خبر لقوله: 'وخراج جريب'، والصاع أربعة أمناء، والمئ مائتان وستون درهماً. (عيني) **ودرهم** عطف على الصاع، أي صاع مما يزرع تلك الأرض ودرهم من أجود النقود. (ط)

**الرطبة** بالفتح وهي القشاء والخيار والبطيخ والباذنجان وما جرى مجراه، والقول غير الرطبة مثل الكراث. (فتح) **المتصل** أي الذي اتصل بعضها ببعض على وجه تكون كل الأرض مشغولة به. (عيني) **عشره دراهم** لأنه المنقول عن عمر رضي الله عنه. (عيني)



وإن لم تطق ما وُظف نقص، بخلاف الريادة. ولا خراج إن غلب على أرضه الماء،  
 أي الأرض أي على الأرض الخراج  
 أو انقطع، أو أصاب الزرع آفة<sup>سماوية</sup>.....  
 الماء عنها

وإن لم تطق الخ: أي وإن لم تطق الأرض ما وُظف مما ذكرنا على كل جريب من أقسام الريادة نقص الوظيفة إلى ما تطيق، ومعنى عدم الإطاقة أن الخارج منها لا يبلغ ضعف الخراج الموطف فينقص منه إلى نصف الخراج، والحاصل: أن القصاص عند قلة الربع جائز؛ لقول عمر رضي الله عنه لعثمان بن حنيف وحديفة بن اليمان رضي الله عنهما لعلكما حملتماها ما لا تطيق، فقالا: لا، بل حملناها ما تطيق، ولو ردنا لأصاقت، وهذا دليل جوار القصاص، وبه قال مالك وأحمد خلافاً للشافعي،

بخلاف الريادة أي وإن كانت تطيق الأرض الريادة على الوظيفة التي صدرت عن عمر رضي الله عنه بأن أكثر ربعها فإنها لا تجوز إجماعاً.

وأما إذا أراد الإمام توظيف الخراج على أرض تطيق الريادة ابتداء وراد على وظيفة عمر رضي الله عنه فإنها لا تجوز أيضاً عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف، وهو رواية عن أحمد؛ لأن عمر رضي الله عنه لم يزد لما أخرج ريادة الطاقة، وقال محمد: يجوز اعتباراً للزيادة بالقصاص، وبه قالت الثلاثة، واحتار المصنف قول أبي يوسف ثم هاية الطاقة نصف الخارج ولا يزداد عليه. [رمز الحقائق: ٤٣٦/١] (مستخلص، فتح)

إن غلب الخ: أي غلب الماء على أرض الخراج حتى مضى وقت الزراعة، أو انقطع الماء عنها ولم يتمكن صاحبها من الريادة، أو أصاب الررع آفة لا يمكن دفعها كالجراد والبرد والعرق والحرق، فلا خراج على صاحب الأرض؛ لأنه فات التمكن من الريادة، وهو الماء التقديري المعتبر في باب الخراج في غلبة الماء والانقطاع، وفيما أصاب الررع آفة، فات السماء في بعض الأحوال، وكونه نامياً في جميع الأحوال شرط كما في مال الزكاة، وقيد الأفة بالسماوية التي لا يمكن الاحتراز عنها؛ لأن في آفة يمكن دفعها، والاحتراز عنها كأكل القردة والسباع والأنعام، لا يسقط الخراج، والمراد بإصابة الآفة أن يذهب كل الخارج، فلا خراج في هذه الصورة؛ لأن الأصل إذا هلك بطل ما تعلق به.

أما إذا ذهب بعضه فإن بقي مقدار الخراج ومثله بأن بقي مقدار درهمين وقهقرين، يجب الخراج؛ لأنه لا يزيد على نصف الخارج، وإن بقي أقل من ذلك، يجب نصفه؛ لأن التصنيف عین الإنصاف. وقيد بالررع؛ لأنه لو ملك بعد الحصاد لا يسقط، وقيل: عدم الخراج في صورة هلاك الخارج محمول على ما إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه أن يررع الأرض ثانياً، وأما إذا بقي من المدة قدر ذلك، فلا يسقط. (عيني)

أو انقطع: الماء عنها لعدم التمكن من الزراعة كالأرض المسجة التي لا تثبت شيئاً. (عيني)

وإن عطّلها صاحبها، أو أسلم، أو اشترى مسلم أرض خراج يجب. ولا عشر في

الخراج جواب المسائل الثلاث

خارج أرض الخراج.

لأنه لا يجمع بينهما عند

وإن عطّلها: أي وإن عطل صاحب الأرض الخراجية بأن لم يزرعها قصدًا، فعليه حراجها؛ لأن التمكن كان ثابتاً له، وهو الذي قوته، فالتقصير من جهته، وقيد بكون المعطل هو؛ لأنه لو منعه إنسان من الزراعة لا يجب عليه اخراج؛ لعدم التمكن، وهذا محمول على الخراج الموطف؛ لأنه لو كان خراج مقاسمة فلا شيء عليه بالتعطيل، وأشار بسببه التعطيل إليه إلى أنه كان متمكناً من زراعتها، أما إذا عجز المالك عن الزراعة باعتبار عدم قوته وأسابيه، فلإمام أن يدفعها إلى غيره مراعاة، ويأخذ الخراج من نصيب المالك، ويمسك الباقي له. (عيني، فتح) صاحبها: بأن لم يزرعها أصلاً أو زرع فيها الشعير مع صلاحيتها للزعفران قادراً على ذلك يجب الخراج. (ط، عيني)

أو أسلم: أي إن أسلم صاحب الأرض الخراجية يؤخذ منه الخراج على هذه؛ لأن الخراج فيه معنى المؤونة ومعنى العقوبة، فيعتبر مؤونة في حالة البقاء فأمكن إنقاؤه على المسلم، وعقوبة في الابتداء، فلا يتبدأ المسلم به. وقوله: "أو اشترى" أي إن اشترى مسلم أرض الخراج من الدمي يجب عليه الخراج أيضاً؛ لأن بعض الصحابة اشترى أرض الخراج وكانوا يؤدون حراجها، فدل على جوار الشراء وجوار أحد الخراج، والقدوة في هذا الباب عند الله بن مسعود وحسن بن علي وشريح رحمهم الله.

وقال بعض المتعسفة: إن شراء الأرض الخراجية مكروه، واحتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى من آلات الحرث شيئاً فقال: لا بد من هذا فظنوا أن المراد به الذل بالتزام الخراج، وليس كذلك بل أراد أن المسلمين إذا اشتغلوا بالزراعة، واتبعوا أداب البقر، وقعدوا عن الجهاد عليهم غدوهم وجعوبهم أذلة فذلوا كما ذكر في المشارق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا بد من هذا وأدب أسير دجاء ثم إن بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة، فالخراج عليه وإلا فعلى النائع. [رمز الحقائق: ٤٣٧/١] (مستخلص)

ولا عشر الخ: مثل أن يشتري المسلم أرض الخراج من الدمي أو يشتري الدمي أرض العشر من المسلم فلا يجب العشر والخراج على المسلم ولا على الدمي لقوله لا بد من هذا لا يجمع عشر وخراج في أرض مسلم؛ ولأن أحداً من أئمة العدل والخوارج لم يجمع بينهما فصار إجماعاً عملاً، وكفى بإجماعهم حجة، وقال الشافعي: يجمع بينهما؛ لأنهما حقان مختلفان داتاً ومحلاً وسبباً ومصرفاً، وبه قال مالك وأحمد، وعلى هذا الخلاف الزكاة مع الخراج أو العشر، حتى لو اشترى أرضاً عشرية أو خراجية للتجارة، ففيها العشر أو اخراج دون زكاة التجارة عندنا، وعندهم يجب الزكاة مع أحدهم. [رمز الحقائق: ٤٣٧/١] (فتح)

## فصل

أي في بيان أحكام الجزية

الجزية لو وضعت بتراض، لا يعدل عنها، وإلا توضع، على الفقير المعتمل في كل سنة اثنا عشر درهماً، وعلى وسط الحال ضعفه، .....  
في كل شهر درهم

**فصل** أي في الجزية وجميعه جزى، مثل اللحية واللحي، وسميت بذلك؛ لأنها تحرى عن الدمى أي تقصى وتكف عن القتل؛ لأنه إذا قتلها سقط عنه القتل. [رمر احقائق: ٤٣٧/١] وهي ثابتة بالكتاب، وهو قوله تعالى: ..... (البقرة: ٢٩) وبالسنة وهو ما روي أنه أخذ الجزية من محوس حران. وقد طعن بعض الملحدتين حيث قالوا: كيف يجوز تقرير الكفار على الكفر بما، ولو جار ذلك جاز تقرير الرابي عني الرنا بما يوحد منه؟ وأجيب بأن الجزية م تكن بدلا عن تقريره على الكفر، بل هي عوض عن ترك القتل والاسترقاق الواحدين، فجار كإسقاط القصاص بعوض، وهي عقوبة على الكفر فيجوز كالأسترقاق أو هي بعقد الذمة ليسكن مع المسلمين، فرما يرى محاسن الإسلام فيسلم مع أن فيها دفع شره. (فتح)

**تراض** بأن صالحهم الإمام على مبلغ معين من الدراهم ولدناير وغيرهم. (عيني) **لا يعدل عنها** أي عن الحرية الموضوعية بالتراضي واصبح؛ لأنها تقدر بحسب ما يقع عليه لاتفاق. [رمر احقائق: ٤٣٧/١] والموجب هو التراضي فلا يجوز التعدي منه إلى غيره؛ ولأنه صالح أهل نهران على ألفي حنة: النصف في صفر، والنصف في رجب. ونهران سم أرض من حي في اليمن. وما في الهداية من أنه صالح بني نهران على ألف ومائتي حنة غير صحيح، والصحيح على ألفي حنة. (فتح)

**والا توضع الخ** أي وإن لم توضع الحرية بالتراضي بل بالقهر في ما إذا علب الإمام على الكفار وأقرهم على أموالهم، فيحينئذ توضع على الفقير المعتمل أي الصحيح القادر على الكسب في كل سنة اثنا عشر درهماً يوحد منه في كل شهر درهم حتى لو لم يعمل مع قدرته وحت كمن عطل أرض الحراج، وقيل: الفقير المعتمل هو الذي يقدر على تحصيل الدراهم والدناير بأي وجه كان وإن لم يحسن حرفة. (فتح) **الفقير المعتمل** هو الذي يكتسب أكثر من حاجة، وقيل: الذي يملك ما دون المائتين. (عيني)

**وعنى وسط الحال ضعفه** [وهو الذي له مال ولكنه لا يستعي بماله عن الكسب. (عيني)] وأعلمه أن معتبر في العا والفقير أكثر السنة، ولو كان عيباً في نصف الحون، وفقيراً في النصف يوحد منه جزية الوسط، والعني من يملك عشرة آلاف درهم فصاعداً، وهو أحسن الأقوال، وعليه الاعتماد، واعتبر أبو جعفر العرف، والمتوسط من يملك مائتي درهم إلى عشرة آلاف درهم، وقيل. هو الذي له مال ولا يستعي عن الكسب، والفقير من لا يملك مائتي درهم، وقيل: من لا بد له من الكسب لإصلاح معيشته، والحاصل: أنه إذا علب الإمام على الكفار وأقرهم على أموالهم، =

وعلى المكسر ضعفه، وتوضع على كتابي ومجوسي ووثني عجمي، .....  
 أي وتوضع على وهو المعنى الظاهر الغناء أي الحرية

جوار اسرافقة

= وضع الجزية على الفقير المكتسب في السنة اثنا عشر درهماً، في كل شهر درهم، وعلى وسط الحال ضعف ذلك في كل شهر درهين، وعلى العني ضعف ضعفه، في كل شهر أربعة دراهم، وهذا عندنا، وقال الشافعي: يوضع على كل حالم وحاملة ديناراً، والفقير والعني في ذلك سواء؛ لقوله - لمعاد - من - - - - -  
 - - - - - أي من كل بالغ وبالعة من غير فصل، ولأن الجزية إنما يجب بدلاً عن القتل حتى لا يجب على من لا يجوز قتله كالذراري، وهذا المعنى ينتظم الغني والفقير.

ومذهبنا مقول عن عمر وعثمان وعبيد الله والصحابة متوافرون؛ ولم يكر عليهم أحد منهم، فصار إجماعاً؛ ولأن الجزية وجبت نصرة للمقاتلة؛ لأنها وجبت بدلاً عن البصرة بالنفس والمال، والبصرة يتفاوت بكثرة المال وقوته، فكذلك ما هو بدله، وما رواه الشافعي فهو في مال وقع عليه الصلح بدليل وجوبه على الحامية، ولا جرية عبيهن، وعند الشيء بالفتح مثله من خلاف جسسه، وبالكسر مثله من جسسه، وقوله: "معاقر" أي حد مثل دينار برداً من هذه الحس، يقال ثوب معافري مسوب إلى معافرس مر، ثم صار اسماً بغير نسبة، وعند مالك: على كل محتلم أربعة دنانير أو أربعون درهماً، وعند أحمد: يفرض إلى رأي الإمام. (مستخلص، فتح، عيني)

**ضعفه** أي ضعف الضعف وهو ثمانية وأربعون درهماً يوحد منه في كل شهر أربعة دراهم. (عيني)

**كتاني** هو نسبة إلى كتاب مرسل من السماء، والمعنى توضع الجزية على الذي يعتقد كتاباً من الكتب المنزلة كاليهودي، فإنه يعتقد التوراة، والسامري، فإنه يعتقد الربور، والصرياني، فإنه يعتقد الإنجيل، وقوله: "ومجوسي" أي توضع الجزية عليه لما روي عن عمر - - - - - أنه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف - - - - - أن النبي - - - - - أخذها من مجوس حجر، رواه البخاري وآخرون، وعند الشافعي الجزية مخصوصة بأهل الكتاب، والمجوس عنده من أهل الكتاب، فيكون داخلها فيها. [رمر الحقائق: ٤٣٨/١]

وقوله: "وثني عجمي" أي وتوضع أيضاً على عبدة الأوثان من العجم. والنون: ما كان مقوشاً في حائط، والصنم: اسم لما كان على صورة الإنسان، وقال الشافعي: لا تؤخذ منهم؛ لأن القتال واجب، بقوله تعالى: - - - - - (البقرة: ١٩٣) إلا أنا عرفنا جوار ترك القتال بالجزية في حق أهل الكتاب كما قال تعالى: - - - - -  
 - - - - - وفي حق المجوس بالخير كما روي، فقي ما ورائهم على الأصل، فلا جزية عليهم؛ لأهم ليسوا بأهل كتاب، ولنا: أنه يجوز استرقاقهم، فيجوز صرب الجزية عبيهم؛ ولأن الجزية غير محتصة بأهل الكتاب، وبه قال مالك وأحمد في رواية، وعنه في أخرى توضع على كل كتابي فقط، وعن مالك توضع على كل كافر إلا مشركي قريش، والعجمي خلاف العربي. (مستخلص، فتح)

**ومجوسي** أي وعني مجوسي وهو واحد المجوس وهم قوم يعظمون النار ويعبدونها. (عيني)

**ووثني**: أي وتوضع أيضاً على وثني وهو عابد الأوثان. (عيني)

## لا عربي ومترد وصي وامرأة وعبد ومكاتب

أي ولا على عبد أي ولا على مكاتب

**لا عربي ومترد** أي لا توضع الجزية على عدة الأوثان من العرب، ولا على المرتد؛ لتعظيم كفرهما، أما مشركو العرب؛ فلائذ - بشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، والمعجزة في حقهم أظهر؛ لأهم كانوا أعرف بمعانيه، وبوجوه الفصاحة، فعلط عليهم، قال تعالى: ﴿لَا يَهْدِي اللَّهُ الْكَاذِبِينَ﴾ (ص: ١٦) وأما المرتد؛ فلائذ كفر بربه بعد ما رأى محاسن الإسلام، وبعد ما هدي إليه، فلا يقبل من الفريقتين إلا الإسلام أو السيف ريادة في العقوبة في حقهم، وإذا ظهر عليهم فساؤهم ودراريهم فيء؛ لأنه - كان يسترق دراري مشركي العرب، وأبو بكر - استرق ساء بني حبيفة وصبياهم، وكانوا مرتدين، وكفر المرتد أعظم من مشركي العرب، وهذا تخبر ساء المرتدين ودراريهم على الإسلام، ولا تخبر ساء عبدة الأوثان من العرب ودراريهم على الإسلام. [تبيين الحقائق: ١٥٨/٤] (مستخلص، فتح)

**صبي وامرأة** [سواء كانت حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكانة لا توضع عليها إلا إذا كانت من بني تعب. (ط، مس)] أي ولا توضع أيضاً على الصبي، ومثله المحبون والمعتوه، ولا على امرأة؛ لأن الجزية حنف عن البصرة، ولا تحب عليهما البصرة بالقتال؛ لأنهما لا يقتلان ولا يقانلان؛ لعدم الأهلية إلا إذا كانت من بني تعب، فإنها تؤخذ من سائلهم كما تؤخذ من رجايم؛ لأن ذلك وحسب بالصلح.

فإن قيل: يلزمها البصرة المال لو كانت مسلمة فكذا إذا كانت كافرة دمية؟ قلنا: الجزية شرعت حلفاً عن لبصرة في حقا وعن القتال، واقتل في حق لماخود منه؛ وهذا يصرف لماخود في المقاتلة؛ ليحصل البصرة بعامه كما يحصل بيدنه لو كان مسلماً.

**وعبد ومكاتب** أي ولا على عبد ولا مكاتب، وكذا ابن أم الولد؛ لأنها بدل عن اقتل في حقهم، وعن البصرة في حقا، فعلى الاعتبار الأول توضع، وعلى الاعتبار الثاني لا توضع، فلا يحب بالشد؛ ولا يؤدي عنهم موابيهم؛ لأهم تخموا ريادة الجزية بسهم أي بالعباء، فهو أحدث منهم ثانياً لأجل هؤلاء، يصير الأحاد مرتين، وقوله: 'ورمى وأعمى' أي لا توضع عليهما؛ لأنهما ليسا من أهل القتل والقتال، وكذلك المصوح والشيخ الكبير، وعن أبي يوسف أنه يحب إذا كان له مال؛ لأنه يقتل في الحملة، وبه قال الشافعي في قول، وقوله: 'وفقر غير معتمل' أي لا توضع على فقير غير معتمل، وفيه خلاف الشافعي؛ لإطلاق حديث معاذ - الذي مر، ولنا: أن عثمان - لم يوظفها على فقير غير معتمل، وكان ذلك محض من الصحابة، ولأن حراج الأرض لم يوظف على أرض لا صاقه ها، فكذا حراج البدن، وقد ذكرنا أن الحديث كان في مال وقع عليه الصبح.

وقوله: "وراهب لا يخالطهم" أي لا توضع على الراهب الذي لا يخالط الناس، وعن أبي حبيبة أن الراهب إذا كان قادراً على العمل، توضع عليه، وهي رواية عن أبي يوسف؛ لأنه ضيع قدرته على العمل، فصار كتعطيل الأرض الخراجية، ووجه رواية المتن: أنه لا قتل عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس، والجزية لإسقاط القتل، =

**وزمنٍ وأعمى، وفقير غير معتمَل، وراهب لا يخالطهم، وتسقط بالإسلام والتكرّر والموت. ولا تحدث بيعة.....**

أي ولا عليه      أي غير مكتسب      أي الجزية

= وقيد بعدم مخالطة الناس؛ لأهم إذا كانوا يخالطون الناس كرواهب هذا الرمال، تحب عليهم الجزية بالاتفاق. وبو أدرك الصبي، أو أفاق الجمون، أو عتق العبد، أو برأ مريض قبل وضع الإمام الجزية، وضع عليهم، وبعد وضعها لا توضع؛ لأن المعتبر أهيتهم وقت ابوضع، بخلاف الفقير إذا أيسر بعد الوضع حيث توضع عليه؛ لأنه أهل الحرية، وإنما سقطت عنه للعجز وقد رال. (مستخلص، فتح، عيني)

**ورمن:** أي ولا على رمن وهو الذي بعض أعضائه معدوم أو قواه معطلة. (فتح) **وأعمى:** أي ولا على أعمى لعدم البصرة بالقتال. (فتح) **لا يخالطهم:** أي لا يخاطب الناس ولو حائط كان كبيره، وكذا المصنوج والشيخ الكبير. (ص) **وتسقط بالإسلام:** أي لو أسلم من عليه الحرية بعد ما تمت السنة تسقط عنه الجزية؛ لقوله **لا** من **نسم** **و** **حرب** **حبيب** وإنما لم يسقط الرق بالإسلام؛ لأنه تعقب به حق معين فلا يطل به، وقيد بالجزية؛ لأن الديون والحراج والأجرة لا تسقط بالإسلام والموت اتفاقاً، وقال اشافعي: لا تسقط الجزية بمها؛ لأنها دين، وبه قال مالك في اموت؛ ولأنها وجبت عوضاً عن العصمة وعن السكنى في دار الإسلام وقد وصل إليه المعوض بيل العصمة والسكنى فلا يسقط عنه العوض بعارض.

ولنا: ما رويها؛ ولأنها عوض عن انتهاك وجوده وهو القتل؛ لأنها وجبت عقوبة على الكفر أو بدلا عن البصرة، ولا تبقى العقوبة على الكفر بعد الإسلام ولا بعد الموت، وقوله: "واتكرّر" أي وكذلك تسقط الجزية بالتكرّر بأن لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حوالان أو أكثر عند أبي حنيفة؛ لأنها عقوبة، فإذا اجتمعت تداخلت كالحدود، وقالوا: يطالب بها؛ لأنها واجبة في الدمة، فلا تسقط بالتأخير كتركاة في حق المسلم، وبه قالت الثلاثة، وخراج الأرض قيل: على هذا الخلاف، وقيل: لا تداخل فيه اتفاقاً. [رمز الحقائق: ٤٣٩/١] (مستخلص)

**والموت:** أي وتسقط بموت الذمي أيضاً ولو بعد مضي السنة. (ط) **ولا تحدث:** الإحداث: إيجاد شيء لم يكن من قبل، والبيعة: اسم لمعبد البصاري واليهود، وكذا الكنيسة إلا أن استعمال البيعة لمعبد البصاري أعجب، واستعمال الكنيسة لمعبد اليهود أغلب. والمعنى أن إحداث البيعة والكنيسة، لا يجوز في دار الإسلام؛ لقوله **لا**

**لاحصاء في الإسلام ولا كنيسة**، والمراد لا تحدث في دار الإسلام كنيسة لم تكن، فإن أحدثوها يجب على أهل الإسلام أن يسمعوها، والخصاء بالكسر والمد: ربح الخصية، وقيل: أراد به الامتناع من النساء حتى يصير في حكم الخصي، وكذا لا يحدث بيت النار، ولا الصومعة، وهي بيت التخلي تبنى برأس كبير؛ ليتعبد فيها بالانقطاع عن الناس. ومن الإحداث بقنها من مكان إلى آخر؛ لأنه إحداث في ذلك موضع، وسمعون من بيع الحمر والحرير، =



وكنيسة في دارنا، ويعاد المنهدم. ويميز الدميّ عنا في الزي والمركب والسرّج،  
أي عن المسلمين أي وفي المركب لأهم من أهل الإهانة

= وصرب النافوس حارج الكنيسة، والنافوس هم كالأذان لنا، فيقطع به إظهار اشرك، وقوله: "في دارنا" أي في دار الإسلام مطلق لا في الأمصار، ولا في القرى. (مستخلص، فتح، عيني)

في دارنا أي في دار الإسلام أي لا تسيان ابتداءً به بكونها فيها. (بخشي) **وبعاد المنهدم** أي ما تهدم نفسه من كنائس والبيع القديمة لا ما هدمه الإمام، ويعاد من غير ريادة على الساء الأول. (عيني) أي لو تهدمت البيع والكنائس القديمة لا يمنع من عيدها؛ لأن التوارث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، ترك البيع والكنائس في دار الإسلام، فهذا دليل جوار الإعادة؛ لأن لبيعة لا تبقى دائمة إلا أنه يمنع من اريادة على الساء الأول، وعدد أحمد: لا يعاد المنهدم أيضاً، وقيل: هذا في الأمصار دون القرى في غير حريرة العرب، أما فيها فيسمعون من قراها أيضاً لم يجمع الناس في حريرة العرب، ويمنعون في الأمصار؛ لأنها هي التي تقام فيها شعائر الإسلام، ولا يسمعون من ذلك في قرية لا يقام فيها الجمع والحدود وإن كان فيها عدد كثير.

وقيل: يسمعون في كل موضع م تشع فيه شعائره، والمروى عن أبي حنيفة كان في قرى الكوفة؛ لأن أكثر أهلها أهل الدمة، وفي أرض العرب يسمعون من ذلك كله، ومن إدخال الحمر والخنازير فيها، ويمنعون من اتخاذها المشركين مسكناً؛ ما روي عن ابن عباس أنه قال في مرضه الذي مات فيه: أخرج من جزيرة العرب"، رواه البخاري ومسلم. [رمز الحقائق: ٤٣٩/١] (فتح)

**ويميز الدميّ عنا في الزي** قال النووي في 'شرح مسلم': الزي يفتح الراء وكسرهما وتشديد الياء، الهيئة والناس أي يؤخذ الدمي بالتميز عن معشر المسلمين في اللباس والكسوة، ويمنعون عن لباس يختص بأهل العلم والشرف، وكذا يؤخذون في المركب بأن ينعوا من ركوب الخيل، وكذا في السروج بأن يركبوا سرجاً كهينة الأكف إذا ركبوا حملاً أو نعلاً، أو ركبوا حياً للضرورة، وكذا ينعون عن استعمال السلاح، ويؤخذ بإظهار الكسيتج بضم الكاف وسكون السين المهمل وكسر التاء الفوقية.

فمن قيل: م يأخذ النبي عليه أفضل الصلاة والسلام يهود المدينة ولا يصادى نجران ولا محوس هجر بذلك فكيف يؤخذ الدمي هذه؟ قلنا: إهم في زمن رسول الله ﷺ كانوا معروفين في المدينة لا يشته حاهم فلم يقع الاحتياج إلى ذلك ثم في زمن عمر بن الخطاب ما كثر في الناس من يعرف ومن لا يعرف وقعت الحاجة إلى ذلك، فأمر بذلك محصر من الصحابة وكانوا يرويه صواباً؛ ولأنهم من أهل الإهانة، والمنعمون من أهل الإعرار والكرامة فوجب التميز إظهاراً للفتاوت بينهما، و"الكسيتج" هو الخط العليظ الذي يشدون به أوساطهم، وعن أبي يوسف هو الخط العليظ بقدر الإصبع يشده الدمي فوق ثيابه دون ما يتميز به من الرماهير المتحدة عن الإبريسم، وقال فخر الإسلام، الكسيتجات هي علامات الكفر، وهي فارسية معربة، وحقيقته العجر والدل بدعة العجم.

فلا يركب خيلاً، ولا يعمل بالسلاح، ويُظهر الكسيتيج، ويركب سرجاً كالأكاف،  
ولا ينتقض عهده بالإباء عن الجزية، والزنا بمسلمة، وقتل مسلم، وسب النبي ﷺ.  
أي الدمى  
أي بالامتناع عن أدائها

**ويركب سرجاً كالأكاف.** أي لا يركب سرج إلا عند الضرورة، فيكون كالأكاف، وقال الكرخي في  
مختصره: تفسيره أن يكون على قربوس السرج مثل الرمانة، وكذا لا يلبسون طيالة من طيالة المسلمين، ولا  
أردية مثل أرديتهم، وكذا يؤمر تمير سائهم عن سائنا في الطرق واحمامات، وذلك بالعلامات كاخلاص،  
ويجعل على دورهم علامات، ولا يتدعون بالسلام، ويصيقون في الطرق. (عيني، فتح، مستحسن)  
**خيلاً** لأنه ليس من أهل الجهاد كان سرج أو أكاف في الأصح، وقيل: عند حاجتنا إلى الاستعانة في الحرب  
يركب أكاف. (ط، عيني) **بالسلاح** أي ويمنع من استعمال السلاح. (مص)

**كالأكاف:** بضم الهززة والكاف جمع الكاف وهو البردعة. (فتح)

**ولا ينتقض عهده إلخ** أي لا ينتقض عقد الدمى لجرية لو صدر عنه هذه الأشياء الأربعة، ويكون مأموناً كما  
كان، الأول: الامتناع عن أدائها؛ لأن العاية التي ينتهي بها القتال، احترام الحرية لا أداؤها، والالتزام باق؛ لأنها  
صارت ديناً في دمه، فيحبس كسائر الديون، وفي رواية 'واقعات حسام': أن أهل الذمة إذا امتنعوا عن أداء  
الحرية ينتقض العهد ويقاثلون، وهو قول الثلاثة. والثاني: ربه مسممة، فإنه لا ينتقض عهده بهذا الربا، وعند  
أحمد وإس قاسم المالكي: ينتقض به. والثالث: قتل الدمى مسلماً خلافاً لثلاثة. والرابع: سب الدمى النبي ﷺ.  
لأن يهودياً قال لرسول الله ﷺ: السام عليك، فقال أصحابه: نقتله، قال: لا رواه البخاري وأحمد.

وقال الشافعي: ينتقض به؛ لأنه يقص الإيمان، فالأمان أولى، وبه قال مالك وأحمد، واحتجاري هذا؛ لأن المسمة  
إذا سب النبي ﷺ يكفر حتى لو حكم به الحاكم يقتل به، فكيف لو صدر هذا من مجرم عدو سديد؟ أقول: قال  
صاحب 'اشعاء': إن جميع من عاب النبي ﷺ أو ألحق به نقصاً في نفسه أو سبه أو دينه أو حصه من حصه  
أو شبهه بشيء على طريق السب والارذراء أو التصغير لشانه أو العوض منه، أو سب إليه ما لا يبيح عصبه على  
طريق الدم أو استحق من كلامه أو غيره بشيء مما جرى من البلاء والخلة عليه، أو استحقه بعض العوارض  
الشرية الحائرة عيه، فهو سب له. وحكمه: أن يقتل، ولا تقبل توبته. وهذا كله بإجماع من العلماء وأئمة  
الفتوى من لدن الصحابة إلى يومنا هذا. انتهى ملخصاً. (عيني، فتح، محشي)

**وقتل مسلم:** أي ولا ينتقض أيضاً بقتله مسلماً. (عيني)

**وسب النبي** أي ولا يقص أيضاً بسبه ﷺ إذا لم يعلن، أما إذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل. (ط، عيني)

**بل باللحاق ثمة، أو بالغلبة على موضع للحراب، وصار كالمرتد. ويؤخذ من تغليي**

أي بل يقض عهده عند أي بدار الحرب

بعد الحقوق والغلبة

**وتغليي بالغين ضعف زكاتها، ومولاه كمولى القرشي.**

أي مولى التبعي

أي إذا كان

**بل باللحاق ثمة إلخ** أي يقص عهد ادميين بلحوق دار الحرب أو أن يعدوا على موضع ليحاربوا؛ لأنهم صاروا بذلك حرباً عنياً، وكذا لو جعل الذمي نفسه صبيعة لمشركين أي المبعوث منهم ليطلع على أخبار العدو، وقوله: 'وصار كالمرتد أي في هذين الوجهين؛ لأنه التحق بالأموال شديس الدارين غير أن الذمي إذا أسر يسترق، بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يعر الذمي الأسير على قبول الدمة، بخلاف المرتد فإنه يعر على الإسلام، والمال الذي حق اذمي به دار الحرب يكون فيئاً، وليس بورثته أن يأخذه كالمرتد، وقال مالك: إذا ظهر بهم الإمام على دار الحرب يقتلهم ويسبيهم، وعند الشافعي وأحمد: يعر بين الاسترقاق والقتل. [رمز الحقائق: ٤٤٠/١] (فتح)

**للحراب** لأنهم صاروا بذلك حرباً عنياً. (عيني) **كالمرتد** في حل قتلته ودفع ماله لورثته. (عيني) **نعلي**. بكسر اللام نسبة إلى بني تغلب وهم قوم من نصارى العرب سكنوا بقرب الروم. (عيني)

**ضعف زكاتها** [وهو نصف العشر؛ لأن الزكاة ربع العشر وضعف الربع ضعف. (عيني)] أي يؤخذ من أموال نصارى بني تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين في الزكاة وهو نصف العشر؛ لأن عمر صاحبهم على ضعف الزكاة محض من انصاحبة من غير كبر. وأشار إلى أن المأخوذ منهم وإن كان جزية لا يراعى فيه شرائطها من وصف الصغار، وتقس من النائب بل يراعى شرائط الزكاة وأسبابها؛ لأن لصالح وقع كذلك.

وعند زرر والشافعي ومالك: لا يؤخذ من نسائهم؛ لأنه جزية في الحقيقة على ما قال عمر هذه جزية فسموها كيف شئتم ولا جرية على النساء، ونأ: أن عمر صاحبهم على ضعف الزكاة، والزكاة تحب على انصوان فكذا ضعفها، وقيد بالمال؛ لأنه لا يؤخذ من الصبي والصبية أي من مواشيهم وأموالهم بخلاف أراضيهم؛ لأن الزكاة لا تحب عليهم فكذا انصاعفة بخلاف المرأة فإنه أهل للوجوب، وعند أحمد: يؤخذ من المرأة ومن غير مكف منهم أيضاً. [رمز الحقائق: ٤٤٠/١] (فتح)

**ومولاه كمولى القرشي:** [أي كمعتق القرشي في الجزية واخراج حتى يوضعان عليهما وإن كان تبعي وقرشي لا يوضعان عليهما. (عيني)] أي إذا اعتق القرشي عبداً كافراً يؤخذ منه الجزية، ولا يعتبر حاله بخان مولاه فكذا معتق التغليي يؤخذ منه الجزية إذا كان كافراً ولا يصاعف عنه، وقال زرر: يصاعف على مولى التغليي؛ لأنه مدحق بمولاه. بقوله لا من هذه منهم ولد. أنه لو أخق بالمولى هذا كان تخفيفاً؛ إذ التضعيف أحق؛ لأنه ليس فيه وصف الدل، وأما المعتق لا يحق بالأصل في التخفيف. وورود الحديث على خلاف القياس في حرمة الصدقة، فلا يحق به ما ليس بمعناه. [رمز الحقائق: ٤٤١/١]

ألا ترى أن الجزية توضع على مولى انصم إذا كان كافراً ولو حق في التخفيف لما وصع عليه بخلاف الصدقات؛ لأن الحرمان يثبت بالشبهات فألحق المولى بالهاشمي. (مستخلص، فتح)

والخراج والجزية ومال التخلي وهدية أهل الحرب وما أخذنا منهم بلا قتال، يصرفُ  
 أي للإمام أي المال الذي أهل دار الحرب  
 في مصالحنا كسد الثغور وبناء القناطر .....  
 أي مصالح المسلمين

**بلا قتال** بأن أحد يصلح، فلو نقاتل بخمس ثم يقسم الباقي بين العامين كما مر. (ط، عبي)  
**يصرف في مصالحنا** اعلم أن بيوت مال المسلمين أربعة لكل حزمة ومصرف: الأول: ما ذكره المصنف أي  
 الخراج والجزية، والمال المأخوذ من التخلي، وهدية أهل الحرب للإمام، والذي أخذنا من أهل الحرب بلا قتال،  
 ومن جملة هذا النوع ما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الدمة إذا مروا عليه، ومال أهل نجران، وما صولح  
 عليه أهل الحرب عني ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم، كل ذلك يصرف إلى مصالح المسلمين، مثل سد  
 الثغور أي تحصينها بالرجال والعدة والدخيرة وساء القناطر والخسور وأوراق القصاة والعمال الذين يأخذون  
 الصدقات، ويدخل فيه كل من يعمل للمسلمين كالكتاب عند القصاة، والرقاء على السواحل، ومثل أوراق  
 العلماء أي أصحاب التفسير والعقود والحديث والعلوم الشرعية، ومثل المقاتلة ومثل بقعة دراري هؤلاء؛ لأن بقعة  
 الذرية على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب.

ونما قيد بقوله: "بلا قتال"؛ لأن المأخوذ منهم بالقتال بخمس ثم يقسم بين العامين، وأفاد بقوله: "كسد الثغور"  
 بكاف التمثيل أنه يصرف أيضاً هذا النوع لنحو الكراع والسلاح وعمارة المساجد والرباطات والعدة للعدو،  
 وحفر أثمار العامة وترميمها، والصرف على إقامة شعائر المساجد من وظائف الإمامة والأذان ونحوهما، الثاني: من  
 أنواع بيت المال الزكاة والعشر، ومصرفهما ما ذكر في كتاب الزكاة من يجوز صرف الزكاة إليه. والثالث:  
 خمس العائم والمعادن والركاز، ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله: **١٥ - ١٦ حَسْبُكَ** (أعمال ٤١)، وقد ذكر  
 في كتاب السير. والرابع: اللقطات والتركات التي لا وارث لها، ودية مقتول لا ولي له، ومصرفها للقيط الفقير  
 والفقراء الذين لا أولياء لهم، يعطون منها نفقاتهم وأدويتهم، ويكف منها موتاهم، ويعقل منها جنائزهم، وعلى  
 الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتاً يخصه، ولا يخط بعضه ببعض.

فإن لم يكن في بعضها شيء، فله أن يستقرض عليه من النوع الآخر، ويصرفه إلى أهل ذلك، ثم إذا حصل من  
 ذلك النوع شيء يردّه في المستقرض منه، إلا أن يكون المصروف من الصدقات أو خمس لعيمة على أهل  
 الخراج، وهم فقراء، فإنه لا يرد فيه شيئاً لأهم مستحقون للصدقات، وكذا في غيره إذا صرفه إلى مستحقه،  
 ونحو عني الإمام أن يتقي الله تعالى، ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير ريابة، فإن قصر في شيء من  
 ذلك كان الله عليه حسيباً. [رمز الحقائق: ٤٤١/١] (فتح)

**التعور** وهو جمع ثغر، وهو موضع المخافة من العدو. [رمز الحقائق: ٤٤١/١] (ط)  
**القناطر** جمع قطرة وهي ما يبنى على الماء لعبور. [رمز الحقائق: ٤٤١/١]

**والجسور وكفاية القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذرايرهم. ومن مات في نصف**  
 جمع مص أي وكفاية المقاتلة أي درري من ذكر من هؤلاء المذكورين  
**السنة حرم عن العطاء.**

**والجسور** جمع جسر وهو أعم من القنطرة؛ لأنه قد يكون بالحشب وقد يكون دتراب، والقنطرة لا تكون إلا بالحجر. (عيني) **والعمال** بضم العين جمع عمل، وهو لذي يعمل بمسكين مثل اساعي الذي يجمع الركاة والعشور. [رمر الحقائق: ٤٤١/١] **والعلماء** أي وكفاية العلماء والفتيين. (عيني)  
**ومن مات إلخ.** كأمراة إد، ماتت وهما نفقة مفروضة في دمة اروج، وقيد بقوله: "في نصف السنة؛ لأنه إد، مات في آخر سنة يستحب صرفه إلى ورثته؛ لأنه قد أوفى عماه فيصرف إليه؛ ليكون أقرب إلى الوفاء، ولو عجل لواحد منهم كفاية سنة ثم عزل، أو مات قبل تمام السنة قيل: يجب رد ما بقي من السنة، وقيل: لا يرجع عند الشيعين ويرجع على قياس قول محمد في نفقة اروج. [رمر الحقائق: ٤٤٢/١] واعلم أن الررق والعصاء متقاربان إلا أن الفقهاء فرقوا بينهما، فقيل: الررق: ما يخرج سنحدي كل شهر، والعصاء: ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين، وقيل: العطاء كل سنة أو شهر، والررق يوماً بيوم، وقيل: العطاء ما يصرف للمقاتلة، والررق ما يجعل لفقراء المسلمين غير المقاتلة. (فتح)  
**العطاء:** وهو اسم لما يصرف إليهم؛ لأنه صلة فلا يملك قبل القبض. (عيني)

## باب المرتدين

أي في بيان أحكامهم

**يعرض الإسلام على المرتد، وتكشف شبهته، ويحبس ثلاثة أيام، فإن أسلم، وإلا قتل. وإسلامه أن يتبرأ عن الأديان سوى الإسلام،**  
 أي سبحانه عن الإسلام أي كهيبة توبة المرتد أي سوى دين الإسلام

**باب المرتدين:** ما فرغ من بيان أحكام الكفر الأصلي، شرع في بيان حكم الكفر العارضي. والمرتد لغة: الراجع، وشرعاً: اراجع عن دين الإسلام. وركن الردة: إجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان، ويشترط لصحة الردة العقل والصحو والصوغ، فلا تصح ردة محنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها، والبلوغ والذكورة ليسا بشروط. (فتح)

**يعرض الإسلام على المرتد** مطبقاً سواء كان حراً أو عبداً رجلاً أو امرأة، وعرض الإسلام عليه مستحب على الظاهر من المذهب عني ما روي عن عمر رضي الله عنه، وليس بواجب؛ لأن الدعوة قد بلغت، غير أنه يحتمل أن اعتراه شبهة، فيعرض الإسلام عليه تنزواً، ويعود إلى الإسلام، قال عليه السلام يعني عليه السلام **ثلاثة أيام** أي إذا أتي عن الإسلام بعد العرض يحبس وجوباً، وقيل: بدأً ثلاثة أيام، يعرض عليه الإسلام في كل يوم إن استمهل هو للتأمل، فإن قيل: تقدير المدة بثلاثة أيام نصب لمحكم بالرأي، أوجب أن هذا من قبيل إثبات الحكم بدلالة النص؛ في حيار السبع ثلاثة أيام لأن ورود النص فيه؛ لأن التقدير بثلاثة أيام هناك إما كان ستأمل، وقيل: يستحب الإمهال مطلقاً يعني استمهل أولاً للتأمل وكشف الشبهة.

وقال الشافعي: الإمهال واجب، لا يحل للإمام أن يقتله قبل أن يمضي عليه ثلاثة أيام؛ لأن ارتداد المسلم لا يكون إلا عن الشبهة ظاهراً فلا بد من مدة للتأمل، ولنا: إصلاق النصوص كقوله تعالى: **وَقَتْلُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَخْرُجُوا دِينَهُمْ** (التوبة ٥) من غير الإمهال وقوله **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ فَلَمْ يُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ لَئِنْ آمَنُوا لَنُؤْتِيَنَّهُمْ خَيْرًا مِمَّا ضَلُّوا** (البقرة ١٧٧) لأن كافر حربي، بعته الدعوة، فلا يجوز تأخير قتله لأجل الموهوم، ولا فرق فيه بين الحر والعبد، فإن ارتد وتاب ثم ارتد، تقبل توبته، وهكذا دائماً، وعن أبي يوسف: إذا تكرّر منه الارتداد يقتل من غير عرض الإسلام عليه؛ لأنه مستخف بالدين. [رمز الحقائق: ٤٤٢/١] (مستخلص، فتح) **وإلا قتل**. [أي وإن لم يسلم في ثلاثة أيام. (عيني)] لقوله **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍ فَلَمْ يُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ لَئِنْ آمَنُوا لَنُؤْتِيَنَّهُمْ خَيْرًا مِمَّا ضَلُّوا**

**وإسلامه إلخ:** قيد بإسلام المرتد؛ لأن الكفار أصناف خمسة: الأول: من يكر الصانع كالدهرية. والثاني: من ينكر الوجدانية كاثوية. والثالث: من يقر بهما لكن ينكر بعثة الرسل كالفلاسفة. والرابع: من يكر الكل كالوثنية. =





**وإن مات، أو قتل على ردة، ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه.**  
 وهو مرتد أو حكم بلحاظه أي وذلك بعد إلخ

= إلا أنه مدعو إلى الإسلام بالإجبار عليه، ويرجى عوده إليه، فتوقفنا في أمره، فإن أسلم جعل العارض كأن لم يكن في حق هذا الحكم، وصار كأن لم يزل فم يعمل السبب، وإن مات أو قتل على ردة، أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه، استقر كفره، فيعمل السبب عنه، وهو إرادة الملك. (مستخلص، فتح)

**وإن مات إلخ** أي وإن لم يسلم المرتد ومات، أو قتل على ردة، انتقل ما اكتسبه في الإسلام إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في دار الردة فيئا، وتقضى الديون التي لزمته في الإسلام بما اكتسبه في حالة الإسلام، والديون التي رمتها في الردة بما اكتسبه في حالة الردة، وعن أبي حنيفة أنه يتبدأ بكسب الإسلام، فتقضى عنه، فإن لم يف بدلت، تقضى من كسب ردة، وعنه على عكس ذلك، فصارت عنده ثلاثة وجوه: وجه الأول وهو ظاهر الرواية: أن المستحق بالسبب مختلف، وحصول كل واحد من السببين باعتبار السبب الذي وجب به الدين، فيقضى كل دين من الكسب المكتسب في تلك الحالة، لتكون الغرم بالغنم.

ووجه الثاني: أن كسب الإسلام ملكه حتى يحفه إوارث فيه، ومن شرط هذه الخلافة الفراغ من حق المورث، فيقدم الدين عليه، وكسب الردة ليس بمكسب له؛ لصلان الملك؛ للردة، فلا يقضى دينه، إلا إذا تعذر قضاءه من محل آخر، فحينئذ يقضى منه، وجه القول الثالث: أن كسب الإسلام حق الورثة، وكسب الردة حاصر حقه، فكان قضاء دينه منه أولى؛ إلا إذا تعذر بأن لم يف به، فحينئذ يقضى من كسب الإسلام تقديماً لحقه، وأما عندهما، فيقضى ديونه من الكسبين؛ لأهما جميعاً ملكه، وكلا الكسبين موروث لورثته؛ لأن ملكه في الكسبين باق، ولا يروى ملكه كما تقدم، فإذا كان ملكه، فينتقل بموته إلى ورثته، وقال الشافعي: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافراً، والمسلم لا يرث الكافر.

ثم بقي ما حربي لا أمان لهم، فيكون فيئا، ولهما: أن الإرث فيه يستند إلى ما قبل ردة؛ إذ الردة سبب الموت، فيكون توريث المسلم من المسلم، ولأبي حنيفة: أنه يمكن الاستناد في كسب الإسلام؛ لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة؛ لعدمه قبلها، وقال مالك وأحمد بمثل قول الشافعي، وكسب المرتدة سواء كان كسب الإسلام أو الردة لورثتها، وهذا بالاتفاق، ويرثها روحها إن ارتدت وهي مريضة، وماتت في العدة، وإن كانت صحيحة لا يرثها؛ لأنها لا تقتل، فلا تصير فارة بالردة، بخلاف المرتد، فإنه يصير فاراً بالردة وإن كان صحيحاً؛ لوجوب القتل، فأشبهه الطلاق في مرض الموت.

ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة فيمن يرث المرتد، فروى الحسن عنه أنه يرثه من كان وارثاً له وقت ردة، وبقي كذلك إلى وقت موته أو قتله أو القضاء بلحاظه، وروى أبو يوسف أنه يعتبر وجوده وقت الردة، ولا يبطل بموته أو شيء آخر قبل موت المرتد، وروى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله، أو القضاء بلحاظه سواء كان موجوداً عند الردة، أو حدث بعده وهو الأصح. (مستخلص، فتح)

**وكسب رذته فيء بعد قضاء دين رذته. وإن حكم بلحاقه عتق مدبره وأم ولده،**  
أي حكمه احكامه من ثقت من كل ماله  
**وحل دينه، وتوقف مبايعته وعتقه وهبته، فإن آمن نفذ، وإن هلك بطل، .....**  
أي يكون موقوفاً أي المرتد تفسير لقوله توقف ما كان موقوفاً

**وكسب رذته** أي الذي اكتسبه في حال اردة. (عيني) **فيء**. أي غنيمة توصع في بيت المال. (معدل)  
**قضاء دين** أي الدين الذي ركه في حال رذته. (عيني) **وإن حكم بلحاقه** أي إذا حق المرتد بدار الحرب مرتدًا، وحكم الحاكم بلحاق المرتد بدار الحرب، عتق مدبره من الثلث، وكذا مدبرها إذا حققت، وعتق أم ولده من كل ماله، وحل دينه أي الذي كان عليه على سبيل التأجيل، فيؤخذ منه في الحال، ويطلق التأجيل، ونقل ما اكتسبه في حالة الإسلام إلى ورثته المسلمين، وقال الشافعي: يبقى ماله موقوفًا سواء عصى أم الدنيا كتبها دار واحدة عنده، فلا يعتق مدبره ولا أم وبده ولا يحل دينه الذي عليه؛ لأنه حي حقيقة، وبه قال مالك وأحمد، وسأله: أنه بالحق صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام أهل الإسلام؛ لاقطاع ولاية الإلزام كما اقطعت عن الموتى، فصار كالموت، إلا أنه لا يتقرر لحاقه إلا بحكم الحاكم؛ لاحتمال أن يعود إليها، فلاند من القضاء، وهو ظاهر الرواية، وفي بعض الروايات ثبت الأحكام بمجرد الالتحاق.

وقوله: 'عتق مدبره' إشارة إلى أن أحكام موت تتحقق بمجرد الحكم بالحقاق، ولا يشترط القضاء بتلك الأحكام، وبه قال الجمهور، وبه أشار محمد في أكثر المواضع. وقيل: يشترط القضاء بشيء من أحكام الموتى، ولا يكفي بالقضاء بالحقاق. (مستخلص، فتح)

**دينه** أي الدين المؤجل الذي عليه؛ لأن اللحاق كالموت، وأما دينه المؤجل الذي له فيبقى على أحله. (ط، عيني)  
**توقف مبايعته** أراد بالمبايعه كل ما كان مادة مال ممل، فشمّل الصرف والسلم والصبح عن إقرار والإحارة وقبض الدين؛ لأنه مبادة حكمية، وارهس؛ لأنه معاوضة مالية، وأهبة بشرط العوض. وقوله: 'واعتقه' أي مع توابعه كالتدبير والكتابة: وقوله: 'فإن آمن نفذ وإن هلك بطل'، هذا عند أبي حنيفة، وقالوا: يخور هذه التصرفات، عد إلى الإسلام أو لم يعد، وهذا على الأصل المذكور، وهو أن الردة تزيل المثلث روالاً مراعي عنده خلافاً لهما.

ثم اعلم أن تصرفات المرتد على أربعة أنواع: الأول: نافذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة وإحجر على عبده المأدود؛ لأنها لا تستدعي اولاية الثاني: باطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة والإرث؛ لأنها تعتمد الملة، ولا ملة له. الثالث: موقوف بالاتفاق كالمعاوضة وانتصرف على ولده الصغير، ومال وبده؛ لأنها تعتمد المساواة، ولا مساواة بين المسلم والمترد ما لم يسلم. والرابع: محتف فيه كالبيع واشراء تتوقف هذه التصرفات عنده، وعندهما: نفذ إلا عند أبي يوسف يصح كما يصح من الصحيح، وعند محمد: ينفذ كما ينفذ من المريض. (مستخلص، فتح، عيني)

**وهبته** ورهقه ونصرفه في ماله. **هلك** أي عصى رذته بأن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب. (عيني)

وإن عاد مسلماً بعد الحكم بلحاظه، فما وجده في يد وارثه أخذه، وإلا لا. ولو  
 أي حال كونه أي كمل شيء أي كمل شيء أي كمل شيء  
 أي للمرتد أو أكثر أي لأمة لصحة استيلاذه.....

وإن عاد أي المرتد إلى دار الإسلام. فما وجده في يد الخ أي إذا عاد المرتد مسلماً بعد الحكم بلحاظه بدار الحرب، فما وجد من ماله عينا في يد وارثه أحده؛ لأن الوارث إنما يخلقه لاستعائه، فإذا عاد مسلماً احتاج إليه، وبطلت حلقة الوارث. فيقدم على الوارث؛ لحاجته، ثم إنما يعود إلى ملكه بقضاء أو رضاء من الوارث؛ لأنه دخل في ملكه بحكم شرعي، فلا يخرج عن ملكه إلا بطريقه. وقيد بقوله: 'بعد الحكم بلحاظه'؛ لأنه لو عاد المرتد مسلماً قبل القضاء به جعل كأنه لم يلحق، وكأنه لم يرسل مسلماً، فبأحد ما يحده من ماله يعير قضاء ورضاء، ويصم ما أتفه، ولا يعتق مدره وأم ولده، ولم يخل ذبه المؤجل، وفيه إشارة إلى أنه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العباد. (مستخلص، فتح، عيني)

وإلا لا [أي وإن لم يجد شيئاً في يد وارثه بأن أحرجه الوارث عن ملكه أو أتفه] أي وإن لم يجد المرتد الذي عاد مسلماً بعد الحكم بلحاظه شيئاً من ماله في يد الوارث، لا يصم الوارث؛ لأن الوارث تصرف بحكم الشرع فلا يصم، ولا سبيل له على أمهات أولاده ولا مدبريه؛ لأن القاضي قضى بعقوبته عن ولاية شرعية، فلا يمكن قطعه. ولو جاء مسلماً قبل أن يقضي القاضي بذلك لم يخرج عن ملكه. [رمز الحقائق: ١/٤٤٤] (فتح)

بصراسة أراد ما الكتابية من إيراد الخاص وإرادة العام مجازاً. (فتح) فادعاه أي ادعى المرتد الولد قيد به؛ لأن نسب ولد الأمة لا يثبت بدون الدعوة. (عيني، فتح)

فهي أم ولده. أي إذا وطئ المرتد جاريته الكتابية كانت له في حالة الإسلام فجاءت بولد لسته أشهر أو أكثر مد ارتد فادعاه المرتد، فهي أم ولده، والولد حر، وهو ابنه، أما صحة الاستيلاء فلما مر في تصرفات المرتد من أن استيلاذه نافذ بالاتفاق؛ لأن الاستيلاء لا يقتصر إلى حقيقة الملك كما في جارية الاس، فإذا صحت الاستيلاء فالولد ابنه، وأما كون الولد حراً؛ فلأن المرتد لا يسترى فيكون الولد مرتد تبعاً لأبيه؛ لأنه أقرب إلى الإسلام من الكتابية لكونه يحجر على الإسلام دون الأمة، فيكون حراً.

وقوله: 'ولا يرثه' أي الولد لا يرث المرتد مع ثبوت نسبه منه؛ لأن الأم إذا كانت كتابية يكون الولد تبعاً لأبيه مرتداً لقرنه إلى الإسلام والمرتد لا يرث أحداً، ولا يمكن أن يجعل مسلماً حتى يرثه؛ لأنه جاء به لسته أشهر، فلم يتيقن بوجوده عند الردة، حتى يكون مسلماً تبعاً له. حتى لو ولدته لأقل من ستة أشهر يرثه؛ لتيقن بوجوده في البطل قبل الردة، فيكون مسلماً تبعاً للأب، ولا يمكن أن يجعل تبعاً للدار حتى يكون مسلماً؛ لأن تبعية الدار لا تظهر مع الأبوين، خلافاً الولد الصغير إذا ارتد أبواه حيث يجعل مسلماً تبعاً للدار ما لم يلحق به دار الحرب؛ لأنه ثبت له حكم الإسلام قبل ردتهما فيبقى على تلك الصفة ما لم يلحق به دار الحرب، بخلاف ما نحن فيه، فإنه لم يثبت له حكم الإسلام. [رمز الحقائق: ١/٤٤٥] (مستخلص)

وهو ابنه حرٌّ، ولا يرثه، ولو مسلمة ورثه الابن إن مات على الردّة، أو لحق بدار الحرب، وإن لحق المرتد بماله، فظهر عليه فهو فيء، فإن رجع إلى دار الإسلام وذهب بماله، فظهر عليه فلوارثه، فإن لحق وقضي بعبد له لابنه، فكاتبه، فجاء مسلماً، .....  
أي الولد لأن المرتد لا يسترق أي مع ماله بدار الحرب المال أي خال المرتد أي على المال

وهو **اسد** أي المرتد لصحة الاستيلاء. ولا يرثه. أي الولد لا يرث المرتد مع ثبوت نسبه منه. ولو مسلمة ورثه **الاس** أي إذا كانت الأمة مسلمة والمسألة نخاها بأن جاءت به لستة أشهر فأكثر، ورثه **الاس** لأنه مسلم تبعاً لأمه؛ إذ هي حيرها دياً. والحاصل. أن الصور أربعة، يرث في ثلاث منها، ولا يرث في واحدة. الأولى: أن الأمة كانت كتابية، وجاءت به لستة أشهر أو أكثر منذ ارتد، لا يرث، وهي مسألة المتن. الثاني: أنها جاءت به لأقل من ستة أشهر، فالولد يرث. الثالث: إذا كانت مسلمة وجاءت به لستة أشهر أو أكثر، يرث، وهي أيضاً مسألة المتن. الرابع: أنها جاءت به لأقل منها، فيرث أيضاً، ولكن لا يتصور صورة المتن على قول أبي حنيفة إلا في الرواية التي رواه عنه محمد، فإنه يعتبر كونه وارثاً فيها وقت الموت أو القتل أو القضاء بالحقاق، وأما على الروايتين التين رواهما الحسن وأبو يوسف عنه، فلا يتصور أن يرث؛ لعدم كونه وارثاً عند الردة. (عيني، فتح) **ان مات** أي المرتد في الصورتين أو قتل. **بدار الحرب**. لأن **الاس** مسلم والمسلم يرث المرتد. (عيني) **فهو فيء** أي إذا لحق المرتد بدار الحرب مع ماله فظهرها على الدار وعنى مال فماله غيبمة، يعني ليس لورثته سبيل عليه؛ لأن ملكهم ثابت فيه حيث أحقه به انتداء، وكذا إن أحرجه تاجر، بخلاف نفسه حيث لا يكون فيئاً؛ لأن المرتد لا يسترق فتم يكن أهلاً لأن يكون فيئاً. [رمز الحقائق: ٤٤٥/١] (عيني، مستخلص) **فإن رجع** أي المرتد بعد لحاقه بدار الحرب فلا مال، سواء قضى بلحقه أو لا. (ط) أي لحق المرتد بدار الحرب ثم رجع وأخذ ماله وأحق بدار الحرب فظهرها على الدار، فماله لوارثه؛ لأنه ما لحق أولاً بدار الحرب ملكته الورثة، فلهم أن يأحدوه قبل القسمة بغير شيء، وبعدها بالعوض، وكذا لو اشتراه التاجر بأحدونه بالعوض، هذا إذا رجع بعد قضاء القاضي بلحقه.

وأما إذا رجع قبل الحكم به وحق به ثانياً فكذلك في رواية؛ لأن القضاء إنما شرط ليرجع بحاجب عدم الرجوع إلى دارنا، ولما حرج إليها معيلاً ورجع بماله إلى دار الحرب طهر أنه لا يريد العود إلى دارنا فتقرر موته بدون القضاء، فيصير ماله لورثته من حين اللحاق، وفي رواية يكون فيئاً؛ لأنه بمجرد اللحاق لا يصير الوارث مالكا فلا سبيل لورثته على ذلك المال، والرواية الأولى هي طاهر الرواية وهو الوجه. [رمز الحقائق: ٤٤٥/١] (مستخلص، فتح)

**فهو ارث** أي فماله لوارثه إلا أنه يأحد به بغير شيء قبل القسمة وبالقائمة بعدها. (ط، عيني) **لحق** أي المرتد بدار الحرب وترك عبداً في دار الإسلام. (عيني) **فجاء مسلماً** أي المرتد إلى دار الإسلام حال كونه مسلماً. (عيني)

**فالمكاتبة والولاء لمورثه. فإن قتل مرتدّ رجلاً خطأ ولحق أو قتل، فالدّية في كسب**

أي بدل الكتابة

أي المرتد على الردّة

**الإسلام، ولو ارتدّ بعد القطع عمداً ومات منه، أو لحق فجاء مسلماً فمات منه،**

أي مسلم والعماد بالله

القطع

أي دار الإسلام

القطع

**فالمكاتبة والولاء لمورثه** أي إذا لحق المرتد بدار الحرب، وترك عدداً في دار الإسلام، فقضى به لابس المرتد، فكاتبه الابن، ثم جاء المرتد مسلماً، فبدل الكتابة والولاء للمرتد الذي أسلم؛ لأن منك الوارث خلف عن منك المورث؛ لاستغنائه، فإذا جاء مسلماً تبين أنه محتاج إليه، فيعاد إليه ملكه، ولا وجه إلى بطلان الكتابة، لصدورها عن ولاية شرعية، فجعل الابن كالوكيل من جهته، وحقوق هذا العقد ترجع إلى الموكل، فوقع العتق عن المورث الموكل، والولاء من أعتق أي لمن يقع عه العتق. وبظيره المكاتب إذا كانت عبده ثم عحر ومسخت الكتابة الأولى، تبقى الكتابة الثانية على حالها، ويكون بدل الكتابة وولاؤه لمولاه، بخلاف ما إذا رجع بعد أداء الكتابة؛ لأن الملك الذي كان له غير قائم بعد الأداء، وكذا إذا باع الابن العبد، فيكون الولاء وللمه للابن. (مستخلص، عيني)

**لمورثه** أي لمورث الابن وهو المرتد الذي جاء مسلماً؛ بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق المكاتب فإن الولاء للابن.

**فالدّية في كسب الإسلام** أي إذا قتل المرتد رجلاً خطأ، ثم لحق بدار الحرب أو قتل على رده، فدية المقتول في كسب الإسلام خاصة عند أبي حنيفة، وقالوا: فيما اكتسب في حالة الإسلام والردة جميعاً، وقد مر الأصل فيه. قال محمد في "الجامع": فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام، أو إلا كسب الردّة، تستوي الدية منه، وإن كان له كسبهما، فعلى قولهما تستوي الدية من الكسبين، وعلى قوله تستوي من كسب الإسلام أولاً، فإن فضل شيء منها أحد الفضل من كسب الردّة، وإن لم يكن له إلا كسب الردّة كان عليه الدية من ذلك المال.

وهذا إذا لم يسلم المرتد، وإذا أسلم ثم مات أو لم يموت يكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق؛ لأن الكل ماله، ولهذا يجري فيه الإرث بالاتفاق. والتقييد باللاحق والقتل اتفاقي، وإنما قيد بهما تنبيهاً على أن المرتد يقتل إلا أن يسلم أو يلحق بدار الحرب وقيد بقوله: "رجلاً" مع أن الحكم في قتل المرأة كذلك؛ لأن القتل عالياً يحصل فيما بين الرجال دون النساء. (مستخلص وفتح وعيني)

**ولو ارتد بعد القطع الح** هذا شرط وحزاه 'ضمن القاطع' إلى آخره، ويشمل الشرط لصورتين: الأولى: أنه ارتد مسلم بعد ما قطعت يده، وقطعها قاطع عمداً، ومات المقطوع يده من قطع اليد، الثانية: أنه لحق بدار الحرب بعد الردّة وقضى القاضي بحاقه، فصار ميتاً تقديراً، وإنما قيد بقوله: "بعد القطع"؛ لأنه لو قطع يد المرتد فأسلم ومات منه لا يضمن شيئاً؛ لأن ما أهدر لا يلحقه الاعتبار، بخلاف المعتبر فإنه قد يلحقه الإهدار بالإبراء فكذا بالردة، وقيد بقوله: "عمداً" لأن في القطع خطأ الدية على العاقلة، ولم يجب القصاص في العمد؛ لشبهة الارتداد، والحاصل: أن في هاتين الصورتين يضمن القاطع نصف الدية كما يأتي في الصفحة الآتية. (مستخلص، فتح)



**ضمن القاطع نصف الدية في ماله لورثته، فإن لم يلحق وأسلم ومات ضمن الدية،**  
ولو ارتد مكاتبٌ ولحق، فأخذ بماله وقتل، فمكاتبته لمولاه، وما بقي لورثته. ولو  
ارتد الزوجان ولحقا فولدتُ ولدًا، وولد له ولد، فظهر عليهم، فالولدان فيء، .....  
أي عسمة في دار الحرب على دمه من بدل الكتابة كما في الموت الحقيقي أي عسمة

**ضمن القاطع** أي فيما إذا مات أو لحق. **نصف الدية في ماله** لأن في المسألة الأولى القاطع حل محلاً  
معصوماً، واسرايه حلت محلاً غير معصوم، فاعتبر القاطع لا اسرايه، فيجب نصف الدية، وهو دية اليد في ماله  
خاصة؛ لأن العاقبة تتحمل العمد، ولم يجب اقتصاص، بشبهة الارتداد، وفي الصورة الثانية يعني إذا حق بدار  
الحرب بعد الردة وقضى بلحقه، فلائنه يصير ميتاً تقديراً، والموت يقطع السرايه، وإسلامه بعد ذلك حياة حادثنة  
تقديراً، فلا يعود حكم الحياة الأولى، وقوله: لورثته أي يكون ذلك أملاً بورثة منقطع يده، ولا يجب على  
القاطع شيء غير ذلك. (عيني، فتح)

**فإن لم يلحق إلخ** [أي المرتد بدار الحرب بعد القاطع أو لحق ولم يقص بلحقه. (ط، عيني)] أي إذا قطع رجل يد  
مسلم ثم ارتد منقطع ولم يلحق بدار الحرب بل أسلم في داره ثم مات من سرايه ذلك القاطع، فعلى القاطع دية  
كاملة عند الشيعيين، وقال محمد ورفقه: يضمن نصف الدية في هذه الصورة أيضاً؛ لأن اعتراض الردة أهدر لسرية،  
فلا يقلب بالإسلام معتبراً، وللشيعيين أن الحياة وردت على محل معصوم وثبتت على محل معصوم؛ لأنه كان  
وقت القاطع والموت مسلماً، وفيما بينهما حال البقاء فلا يعتبر، فوجب كل ادية كما لو لم تتحل الردة بينهما؛  
[رمر الحقائق: ٤٤٦/١] لأن الردة لا توصل لإبراء الضمان عن ادية، إلا أنه إذا مات على ذلك لم يجب الضمان؛  
هدر دمه بالردة؛ ولأن العسمة لا يشترط قيامها في حال بقاء الحياة، بل يشترط قيامها حال انعقاد النسب وحال  
ثبوت الحكم. (عيني، فتح) **ولحق** أي مكاتب المرتد بدار الحرب واكتسب ملاً. (ط، عيني)

**فمكاتبته لمولاه** أي إذا ارتد لمكاتب وحقق بدار الحرب واكتسب ملاً، وأخذ بماله، وأني عن الإسلام، فقتل،  
فبدل كتابته لمولاه، وما بقي من بدل الكتابة لورثته وهذا على أصلهما ظاهر؛ لأن كسب الردة ملكه إذا كان  
حرّاً، فكذا إذا كان مكاتباً، وأما عند أبي حنيفة؛ فلا أن المكاتب إنما يملك أكسابه بالكتابة، واردة لا تؤثر في الكتابة،  
فكذا في أكسابه، غير أنه صار دمه مباحاً بالردة، وبإباحة دم لعد لا يرون منك سيده منه كما لو وجب عليه  
قود. (مستخلص، عيني) **لمولاه** أي لمولى المكاتب؛ لأنه ملك المولى لم يزل عن رقبته بالردة. (عيني)

**ولحقاً** أي الزوجان بدار الحرب. **وولد له** أي ولدها المولود في دار الحرب. **فظهر عليهم** أي عيب على  
الزوجين والمولد وولد الولد جميعاً. (عيني) **فالولدان فيء** لأن الولد يتبع الأم في الحرية والرق، والمرتدة تسترق،  
فكذا ولدها، وهو ظاهر في الولد، وأما ولد الولد، فأمة حرة وهي أيضاً تسترق. (مستخلص، فتح)



## باب البغاة

أي في بيان أحكامهم

**خرج قومٌ مسلمون عن طاعة الإمام وغلّبوا على بلد، فدعاهم إليه،.....**

**باب البغاة** | هو جمع باع كالتقصاة جمع قاص من بغى إذا تعدى وضرب، وهو الخارج عن طاعة الإمام الحق بعير حق. (عيني) | لما فرغ من بيان الجهاد مع الكفار شرع في بيان الجهاد مع المسلمين من البغاة. وهم قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الإمام الحق ضارين أنهم على الحق، والإمام على باطل، مستمسكين في ذلك بتأويل فاسد، فإن لم يكن لهم تأويل فتحكمهم حكم النصوص، فيؤحدون قتل النفس وأحد أئمة.

ثم الخارجون عن طاعة الإمام ثلاثة: قطاع طريق، وعلم حكمهم، وبغاة سيحي، وحكمهم، وخوارج، وهم قوم لهم معة خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كفر أو معصية يوجب قتاله بتأويلهم، يستحلون دماءنا وأموالنا، ويسبون سناءنا، ويكفرون أصحاب بيوتنا. وحكمهم حكم البغاة بإجماع الفقهاء، وإنما لم يكفرهم كونه عن تأويل وإن كان باطلاً. والإمام يصير إماماً بأمرين بالخبايا من الأشراف والأعيان وبأن يصدق حكمه في رعيته خوفاً من قهره وجبروته، وإذا صار إماماً فاجراً لا يعزل إن كان له قهر وعلة وإلا يعزل باخوار؛ لأنه مفسد، ويكره تقيد الفاسق ويعزل به، وشرط صحة إمامة الإسلام والحرية والعقل والنوع والعدالة. (فتح)

**خرج قوم مسلمون** قيد بالمسلمين؛ لأن أهل دمة إذا علّوا على سدة صاروا أهل حرب، ولو قتلوا مع أهل المعية لم يكن ذلك نقصاً للعهد منهم؛ لأنهم أئمة للبغاة المسلمين. وقوله: "وعلّوا" قيد بعينهم؛ لأنه لا يشت حكم البغي ما لم يتعلّوا، ويجمعوا، ويصيرهم معة، والمراد بالتعلب الاستيلاء. (فتح)

**دعاهم إليه** | أي إلى نفسه يعني إلى صاعته | لأن علياً عليه السلام بعث عبد الله عباساً إلى أهل حروراء، فدعاهم إلى التوبة، وباطلهم قبل قتالهم، ولأنه ترجى توبتهم، ولعل للشر يدفع بالتذكيرة، وهو أهول، فيبدأ به، وهذه الدعوة ليست بحاجة؛ لأنهم علموا لماذا يقاتلون. وحروراء قرية بالكوفة كان بها اجتماع الخوارج بسبب تحكيم علي. أما موسى الأشعري عليه السلام بين معاوية، فائين: إن القتال واجب بقوله تعالى: ﴿فدفع الله نبيه إلى ما يشاء﴾ (الحجرات: ٩) وعني ترك القتال بالتحكيم، وهو كفر لقوله تعالى: ﴿فدفع الله نبيه إلى ما يشاء﴾ (الحجرات: ٩) (المنته ٤٤) بعث علي عليه السلام ابن عباس ليكشف شبهتهم، ويدعوهم إلى العود إلى الجماعة.

فما ذكروا شبهتهم قال ابن عباس عليه السلام: هذه الحادثة ليست بأولى من بيض حمام، وفيه التحكيم كما قال تعالى: ﴿فدفع الله نبيه إلى ما يشاء﴾ (المنته ٩٥) فكان تحكيم علي عليه السلام موافقاً لصلح، فألزمهم الحجة، فتاب البعض وأصر آخرون. وقوله: "وكشف شبهتهم" فإن أحابوا بذلك، ثم أبرام وحصل الائتيم، وإن قالوا: فعلى لطيفك، فالإمام يمتنع عن الظلم، ولو لم يمتنع وقاتلهم، فالناس لا يعيرون الإمام ولا البغاة، ولو قالوا: فعلى؛ لأن الحق معنا، وادعوا الولاية، فنه أن يقاتلهم، وعنى الناس أن يعيروه؛ لأنهم صاروا كمرتدين وأهل الحرب الذين لعنتهم الدعوة. ولهذا يجوز قتالهم بكل ما يقاتل به أهل الحرب كإرمي بالنبل والمجنق، وإرسال الماء والنار عليهم. (عيني، فتح)

وكشف شبهتهم، وبدأ بقتالهم، ولو لم يكن فئةً أجهز على جريحهم، واتبع موليهم،<sup>ف</sup>  
أي وقاتل

والإلا لا، ولم يسب ذريتهم، وحبس أموالهم حتى يتوبوا، .....  
أي وإن لم يكن فئة أي لأمه أي بعده ولا يسبها. فرد عليهم أموالهم بالإجماع

**شبهتهم:** أي التي استندوا إليها في خروجهم عن الصاعدة. (عبي) **وبدأ بقتالهم:** [وإن لم يدؤوا بقتال الإمام إذا تعسكروا واجتمعوا للقتال. (عبي)] أي ولإمام أن يبدأ بقتالهم، وهو ظاهر الرواية، وذكر القدوري أنه لا يدؤوهم حتى يدؤوا بالقتال، وهو قول الشافعي؛ لأهم مسموم، فلا يجوز قتل المسموم إلا دفعاً لضررهم، بخلاف الكفار حيث يبدأ بقتالهم؛ لأن الكفر مبيح، ولذا: إصلاق قوله تعالى: **فقد سبي سبي حتى بقي، سبي أم** **سبي** (سجرات ٩) فصار قتالهم كقتال أهل الحرب؛ ولأن الحكم يدار على الدليل، وهو الاجتماع والامتناع، فإن تساهل الإمام في البداءة بالقتال فربما لا يمكنه دفعهم بعد ذلك.

فبدأ القتال بهم إذا تحيزوا وهيؤوا للقتال، والمروي عن أبي حنيفة أنه قال: إذا هاجت الفتنة بين المسلمين ينبغي أن يعتزل الفتنة، وتخرج عنها، ويترك البيت، ولا يخرج، فهو محمول على عدم الإمام الحق، يدعوه إلى قتال أهل المعنى، وأما إذا كان به إمام فطاعته فيما ليس بمعصية فرض، فكيف بما هو طاعة؟ وما روي عن ابن عمر **سبي** مع جماعة من الصحابة من القعود عند الفتنة محمول على أهم كانوا عاهرين. (مستخلص، فتح، عبي)

**ولو لم يكن فئة:** أي لو كانت لساعة جماعة يرجعون إليها. (عبي) **أجهز على جريحهم** [يعني يتم جرحهم وهو كناية عن إتمام القتل أي أنهم قتلهم بالسرعة. (ط، عبي)] من الإجهار معني قتل الجريح أي تم قتلهم، وكذا قتل أسيرهم، وإن شاء حبسهم وهو الأحسن؛ لأنه يؤمن شره من غير قتل. وقوله: 'واتبع موليهم بكسير اللام المشددة وسكون التحتية هو الذي يوي ويهرب خوفاً على نفسه أي ويتبع هاربه فيقتله دفعاً لشره كي لا يلحقوا، نافعة. وعند الثلاثة لا تجهز ولا يتبع؛ لأهم إذا تركوا القتال لم يبق قتلهم دفعاً، فلا يقتل كونه مسموماً، ولذا: أن المعتبر نية القتال لا حقيقته. (مستخلص، فتح، عبي)

**والإلا لا:** [أي لا يجهر على جريحهم ولا يتبع موليهم بالإجماع. (ط، عبي)] أي وإن لم يكن هم جماعة لا يجهر على جريحهم ولا يتعاقب هارهم بالإجماع؛ لأنه لا يخاف أن يحقق بالفتنة فلا ضرورة في قتلهم فلا يقتلان كما روي عن مروان بن الحكم أنه قال: صرح صراح لعلي **سبي** يوم الحمل: 'لا يقتل مدبر ولا يدافع أي لا يجهر جريح، ومن أعلق بابه فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن'، رواه سعيد بن منصور، ويوم الحمل لم يكن لهم فئة وهو يوم وقعة عائشة **سبي** وريز وصحة مع علي **سبي** وهم يصرون بدم عثمان وإنما سمي يوم الحمل، لأن عائشة **سبي** كانت يومئذ على جمل يسمى عسكرياً. [رمز الحقائق: ٤٤٨/١] (فتح)

**ولم يسب ذريتهم:** بقول علي **سبي** يوم الحمل: 'لا يقتل أسير، ولا يكشف ستر، ولا يؤخذ مال'، وهو القدوة في هذا الباب؛ لأن العادة كثرت في زمان خلافته. والمراد بقوله: 'لا يقتل أسير' إذا لم يكن لهم فئة، وإن كان لهم فئة، =

**وإن احتاج، قاتل بسلاحهم وخيلهم، وإن قتل باغ مثله، فظهر عليهم، لم يجب شيء، وإن غلبوا على أهل مصر، فقتل مصري مثله،** .....  
أي على البغاة أي على القاتل عمداً أو خطأ أي من مصادره أي رجل من أهل مصر أي البغاة

= فالإمام بالخيار إن شاء قتله لئلا يفتت ويلحق بهم، وإن شاء حسبه؛ لأن شره يدفع به، وليس به أن يسترقه؛ لأنه مسلم والإسلام يمنع الاسترقاق ابتداءً، وهو المراد بقول عبي - 'لا يكشف ستر' حين طلب منه أصحابه أن يقسم النساء بينهم، فقال: إذا قسمت فمن تكون عائشة؟ فأبتهتهم بذلك وقطع شهتهم، وقوله: حبس أموالهم أي لا تقسم حتى يتوبوا ما مر من قول علي - ولا يؤخذ مال؛ لأهم مسمون، فتكون أموالهم وأنفسهم معصومين بالعصمتين: الإسلام والندرة؛ لكونهم في دار الإسلام فتحسب حتى يتوبوا فترد عليهم بالإجماع. [تبيين الحقائق: ١٩٥/٤] (فتح)

**وإن احتاج إلخ.** أي الإمام إن سلاح وخيل لأهل البغي. (ط) [معناه إذا كان هم فئة ولا صمدان ياتلافهما، وفي ذكر الاحتياج إشارة إليه، أي لا بأس أن يقاتل المسمون بسلاحهم وخيلهم إن احتاجوا، وقد اشفاعي: لا يجوز؛ لأنه مال مسلم، فلا يجوز الانتفاع به إلا برضاه، وما: أن عينا - قسم السلاح بين أصحابه بالضرورة، وكانت قسمة الحاجة لا التملك؛ ولأن للإمام أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة.

كما أحد رسول الله - درعاً من صفوان بعير رضاه، حيث قال: عصاً يا محمد فقال: لا بأس به. فيجوز في مال الباغي بالطريق الأولى عند الحاجة، وإن لم يحتاجوا إليها حسبتها منهم كسائر أموالهم، والكراع أي خيل يباع ويحبس ثمنه؛ لأنه يسر، لاحتياجه إلى نفقة وقد تنوع القيمة فكان بيعه أنفع بصاحبه، ولو كان معهم أهل الدمة يعيبرهم على القتل، فحكمهم حكم أهل البغي حتى لا يجوز استرقاقهم، ولا أخذ أموالهم؛ لأن عهدهم لا ينتقض به. [رمز الحقائق: ٤٤٨/١، ٤٤٩] (مستخلص، فتح)

**وحيلهم** وإن لم يحتج إلى ذلك حبس خيلهم كسائر أموالهم. (ط) **وإن قتل باغ مثله إلخ** أي إذا قتل بعض البغاة بعضهم ثم طهرنا عنهم فبمس على القاتل شيء من القصاص والدية، أما القصاص؛ فإنه لا يمكن استيفاءه، لا معة، ولا ولاية للإمام عليهم حانة القتل، وأما الدية؛ فالأصل القصاص ما لم يجب له يقتل موحداً بعده مالا كالقتل في دار الحرب [رمز الحقائق: ٤٤٩ ١] يعني إذا قتل أحد المستأمنين الآخر في دار الحرب سقط القصاص لانقطاع ولاية الإمام، لكنه تحب الدية لقاء العصمة؛ إذ دخول مسلم دار الحرب لا يوجب سقوط عصمته، بخلاف ما إذا قتل باغ مثله حيث لا يجب شيء؛ لعدم العصمة، سواء كان القاتل عمداً أو خطأ. (عبي، فتح)

**مثله** أي اباعه الآخر في عسكرهم. **لم يجب شيء** من القصاص والدية لكونه مباح الدم. (ط، عبي)

**مثله** أي رجلاً آخر من أهل المصر عمداً.

**فظهر على المصر قتل به، وإن قتل عادلٌ باغياً أو قتله باغٍ وقال: أنا على حقٍّ ورثته،**  
 أي غلب أهل العدل عليه أي المصري القاتل العادل وأصر على دعواه وإن قال: .....

**فظهر على الخ** إذا غلب البغاة على مصر من أمصار أهل الإسلام فقتل مصري رجلاً مصرياً حال ولايتهم عمداً ثم ظهرها على دث المصر فإنه يقتل القاتل بسبب مقتول قصاصاً؛ لأنه قتل عمد فيجري فيه انقصاص. وهذا إذا غسوا ولم يجرؤوا أحكامهم حتى أخرجهم إمام أهل العدل قتل جراً أحكامهم عن دث المصر؛ لأن ولاية إمام أهل العدل لم تنقطع عن المصر فتحري أحكامه فيه فيجب القصاص، أما إذا أحرروا فيه أحكامهم لم ينع شيء من قصاص أو دية، ولكن يستحق القاتل عذاب الأحرار؛ لأن بعد إجراء الأحكام ينقطع ولاية الإمام. [رمز الحقائق: ٤٤٨/١] (فتح، مستخلص)

**وفال أنا** أي الباعى قتله وأنا. **ورثته** [أي ورث العادل الباعى في المسألة الأولى، وورث الباعى العادل في المسألة الثانية، والأولى بالإجماع. (عيني)] أي إذا قتل عادل باغياً، أو قتل الباعى عادلاً، وكان القاتل في الصورتين وارثاً، مثل الأب أو العم أو الأخ، وقال الباعى: "كنت على الحق حين قتلته وأنا الآن على الحق"، ورث القاتل المقتول في الصورتين، أما الأول؛ فلأن العادل إذا نفى نفس الباعى أو ماله، لا يأثم به، ولا يصمم؛ لأن المحاربة تصل العصمة، وقد أمرنا بقتلهم؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (الحجرات ٩) الآية، فصار قتلهم بحق كقتل أهل الحرب، فلا يوجب حرمان الإرث؛ لأن حرمان الإرث إجراء قتل محذور، فلا يباطل بقتل مباح، وهذا بالإجماع.

وأما الثانية؛ فلأن الباعى إذا قتل العادل، يأثم ولا يصمم عدى، والتأويل الفاسد بمرية الصحيح في حق دفع الصमान إذا ضمت إليه المنة كتأويل أهل الحرب، وإذا لم يجب به الصمان، لم يجب به الحرمان، والإرث مستحق بالقرابة، وهذا قولهما، وعبد أبي يوسف: لا يرث، لأنه قتل بغير حق، وإن قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية، وهما: أنه إذا قال: قتلته وأنا على حق، يكون قتلاً بحق، ألا ترى أنه يسقط به الصمان، فلا نوجب به الحرمان. وهما أيضاً: ما روى الرهري أن الصحابة اتفقوا على أن كل دم أريق بتأويل القرآن هو موضوع؛ لأنه أتلف عن تأويل فاسد، والفاسد منه مباح بالصحيح إذا ضمت إليه منة في حق الدفع، ولهذا لا يصمم أهل الحرب ما تنفوا عينا، ويباه أن الخوارج يستحلون دماء المسلمين بالمعصية صغيرة كانت أو كبيرة؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾ (الحجرات ٢٣) الآية، وتأويلهم هذا وإن كان فاسداً، لكن اعتر في حق دفع الصمان، إذا اتفقوا في حال المنة، وأما قبل ظهور المنة أو بعد الإهراق، فإنهم يصممون؛ لأنهم من أهل دار الإسلام. (مستخلص، فتح، عيني)

**وإن قال الخ** [الباعى: قتلته وإنما كنت على باطل. (عيني)] أي لو قال الباعى الذي قتل عادلاً: "قتلته وأنا على باطل" لا يرث من المقتول إجماعاً؛ لأنه إذا أقر بالظلال يجب الصمان، فيلزم الحرمان (فتح)



أنا على باطلٍ لا. وكره بيع السلاح من أهل الفتنة، وإن لم يدر أنه منهم لا.  
أي وإن لم يعلم أي المشتري أي من أهل الفتنة

**باطل:** أي لا يرث الباغي إجماعاً؛ لأنه قاتل بغير حق. (ط، عيني)

**وكره** وإنما يكره بيع نفس السلاح؛ لأنه إعانة على المعصية، لا بيع الحديد؛ لأنه لا يقاتل به بدون الصعقة، ألا ترى أن العصير والخشب الذي يتحد منه المعارف لا يكره بيعه، وكذا بيع الحارية المعيبة والكبش الطنوح والديك لمقاتل والحمامة الطيارة، لأن عيبها ليست مكررة، وإنما المكر استعماله في المخطور، ثم ذكروا أن الحديد لا يجوز بيعه من أهل الحرب، وأحاروه من أهل النعي، وافرق أن أهل النعي لا يتصرفون لاستعمال الحديد سلاحاً؛ لأن فسادهم على شرف الروال باتتوة أو بتفريق جمعهم، بخلاف أهل الحرب. [امر الحقائق: ١، ٤٥٠] ثم الظاهر أن لبيع بيس بقيد، بل الحكم كذلك لو وهبه لهم، أو أوصى بهم به، أو أعارهم، أو أحرهم ديت، فهو كالالمصنف:

وكره تملك السلاح عيناً أو منفعة لكان أولى. (عيني، فتح)

**أهل الفتنة:** وفي عساكرهم؛ لأنه أعانة على المعصية. (ط، عيني)

لا أي لا يكره بيع، لأن العبة في دار الإسلام لأهل الصلاح وعلى العالين بين الأحكام دون السادر. (عيني)

## كتاب اللقيط

أي في بيان أحكامه

**ندب التقاطه، ووجب إن خيف الضياع، وهو حرٌّ، ونفقته في بيت المال كإرثه...**  
 أي استحَب إن لم يخف ضياعه  
 أي اللقيط

**كتاب اللقيط** [هو فعيل بمعنى مفعول واسم لشيء مرفوع من الأرض نعة، وفي الشرح: اسمه لمؤود حي طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من قحمة الزن. (ط، عيني)] المناسبة بين إكتائين أن السير شرع معنى في غيره، وهو إحياء العالم عن الفساد، وأحد اللقيط والمنقطة شرع لإحياء النفس والمال، قال الله تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٣٢) إلا أن الأول فرض، وهذا مندوب في بعض الصور، فأحر عن الأول، وإنما سمي به باعتبار ماله لما

أنه يلفظ. وهو في اللغة: ما يرفع من الأرض، ثم غلب على الصبي أسود؛ لأنه على عرض أن يلفظ. (فتح)

**ندب المنقطة** أي استحَب أحد اللقيط إن غلب على طه عدم اهلاك بأن كان في مصر أو قرية؛ لما فيه من إحياء النفس، ومصيبه آثم ومحرمه عام، وعد الثلاثة: التقاطه فرض كفاية. **حيف الصباغ** [بأن غلب على طه المنقطة هلاك اللقيط. (ط، عيني)] أي وجب التقاط اللقيط إن حاف المنقطة الهلاك عليه، وليس المراد بالخوف مطلقه بل خوف ارتقئ إلى علة الطل بأن وجده في مفارة أو مسعة أو بئر ونحوها من المهالك، وغلب على طه أنه يصعب ويجب رفعه صيانة له ودفعاً للهلاك عنه، وعد الثلاثة: رفعه فرض عين. [رمز الحقائق: ٤٥٠/١] (فتح)

**وهو حر** أي اللقيط حر؛ لأنه الأصل في بني آدم؛ ولأن أئمة دار الإسلام، فمن كان فيها يكون حرّاً باعتبار الأصل، وهو حر في جميع أحكامه حتى إن قاده بعد، ولا يحد قاده أمه لوجود ولد منها لا يعرف له أب. [رمز الحقائق: ٤٥٠/١]

**ونفقته** أي نفقة اللقيط في بيت المال كذا روي عن عمر وعلي... ولأنه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب، ومال بيت المال معد للصرف إلى مثله فصار كالمقعد الذي لا مال له ولا قريب، ولو أنفق عليه المنقطة يكون مترعاً؛ لأنه ليس له ولاية الإلزام إلا أن يأمرها القاضي بالإلحاق عليه، فيرجع على اللقيط بها، ثم مجرد أمر القاضي يكفي للرجوع كما إذا قضى شخص ديناً عن شخص بأمره، فإنه يرجع عليه، وفي الأصح لا يرجع بمجرد الأمر إلا إذا صرح به بأنه يفتق عليه يرجع عليه؛ لأن مطلق الأمر قد يكون للبحث والترعيب، فلا يرجع عليه بالاحتمال. [رمز الحقائق: ٤٥٠/١] (فتح)

**في بيت المال** إن رهن المنقطة على التقاطه ولم يكن له مال وإلا ففي ماله. (فتح، ط) **كإرثه** [أي كما يكون إرثه في بيت المال بأن مات وترك مالا وليس له وارث يوصع ميراثه فيه. (عيني، مستخلص)] أي كما يكون إرثه في بيت المال إذا مات وترك مالا؛ لأن الغرم بالغنم، وفيه إيماء إلى أن وليه في ماله ونفسه إنما هو السلطان، وولاؤه لبيت المال، ولو جعله القاضي للملنقط جار، وكذا عقل حمايته في بيت المال كما أن دينه لو قتله أحد خطأ لبيت المال، وفي العمد للإمام القصاص والصلح على الدية، وقال أبو يوسف: ليس له إلا الصبح. (عيني، فتح)

وجنابته، ولا يأخذه منه أحدٌ. ويثبتُ نسبه من واحد ومن اثنين. وإن وصف  
 أحدهما علامةً به فهو أحقُّ به، ومن ذمِّي .....  
 كسبته وسببه باللقيط أي مدعيه وصف

وحات. أي وكذا، عقل جنابته يؤخذ من بيت لما. (مس) ولا يأخذه منه أي لا يأخذ سقيط من المنتقط  
 أحد؛ لأن يده سقت إليه، فكان أحقَّ بعصمه، وليس غيره أن يترعه منه إلا بإذنه، وهو دفعه هو إلى غيره ليس له  
 أن يسترده؛ لأنه رصي بإسقاط حقه. [رمر الحقائق: ٤٥١/١] وأما صرحه بعد التقاض فيسعي أن يخرجه؛ لأنه  
 وجب عليه بالتقاطه حفظه فلا يملك رده إلى ما كان عليه. (عيني وفتح)

أحد فهداً وهو أحده دفعه قصي إلى المنتقط. (ص) وست سبب الخ أي إذا ادعى مدع أن اللقيط به، ثبت  
 نسبه منه بمجرد دعوته، وهذا إذا لم يدع المنتقط نسبه، فإن ادعى نسبه فهو أولى به من الخارج، وهذا استحسان،  
 والقياس أن لا يقبل قول المدعي؛ لأنه يتضمن إبطال حق المنتقط. وجه الاستحسان، أنه بقرار بقضي ما يصفه؛ لأن  
 الناس يتفاحرون بالأسباب، ويعبرون بعدمها، وإذا ثبت نسبه ترتب عليه أحده من المنتقط، فتظل يده إذا لم يدع  
 المنتقط معه، وإن ادعاه فدعواه أولى وإن كان ذمياً وخارج مسلماً؛ لأنه صاحب يد. (مستحسن، فتح، عيني)

من واحد الخ أي ويثبت سبب اللقيط من رحلين أيضاً كما ثبت من واحد؛ بدعيه معاً ولا مرجح لأحدهما  
 من يد أو بيعة أو ذكر علامة، فيكون بينهما لاستوائهما في السبب، فإن ذكر أحدهما علامة في جسده فهو أولى  
 بشهادة الظاهر على دعواه وهي موافقة العلامة، وكذا لو سق أحدهما في الدعوى فهو أولى بعدم المارء في سق  
 الدعوى، وعن مالك: لا يثبت نسبه إلا ببيعة، وعن أشهر: يثبت بالدعوى [رمر الحقائق: ٤٥١/١] (فتح)

وإن وصف أحدهما الخ [أي أحد الاثنين المدعين] عطف على مضمون الكلام السابق أي يثبت نسبه من  
 اثنين ادعياه إن لم يصف واحد منهما علامة، وإن وصف أحد الاثنين علامة به أي حسد اللقيط فهو يعني  
 صاحب العلامة موافقة أحق به؛ لأن الظاهر يشهد له لموافقة علامة، والعلامة لها أصل في الشريعة كما في قوله  
 تعالى: ..... (سب ٢٦). وقال تعالى: .....  
 (سفره ٢٧٣). وهذا عندنا، وعند الشافعي: يرجع إلى قول القائف المدعي ليحققه أحدهما، وإن لم يكن مدعي

فقائف آخر؛ لأنه **عنه** حكم بالقائف في مثله، وبه قال أحمد.

فتا: لا علم بقائف بذلك، قال الله تعالى: ..... (السر ٣٦)، وإن وافق بعض العلامة  
 وحالف البعض سقط بترجيح؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر بالاعتبار. ولو ادعت امرأتان قصي به هما عند  
 أي حنيفة، وعندهما: لا يقضي لواحد منهما؛ لأن ثبوت السبب منهما يتعلق بحقيقة الولادة، وهو محار منهما  
 بخلاف الرجل. [رمر الحقائق: ٤٥١/١] (فتح) **حق به** أي باللقيط إن وافق إذا لم يعارضها أقوى منها. (ط)

ومن ذمِّي الخ عطف على قوله من واحد أي ويثبت نسبه من ذمي إذا ادعاه واللقيط مسلم استحساناً؛ لأن  
 دعواه يتضمن، أحدهما: السبب وهو نفع لصغير، والثاني: إبطال الإسلام الثالث بالدار وهو صار به فصحت =

**وهو مسلم إن لم يكن في مكان أهل الذمة، ومن عبد وهو حر ولا يرق إلا بيته.**  
أي يفتق أي لم يوجد اللقيط أي يفتق أي يفتق أي يفتق أي يفتق  
**وإن وجد معه مال**  
أي مع اللقيط

= دعواه فيما يفعه لا فيما يصره، وقيد بقوله: "إن لم يكن في مكان أهل الذمة؛ لأنه إذا وجد في بيعة أو كنيسة أو قرية من قراهم كان دميًّا إن كان الواحد دميًّا. والحاصل: أن المسألة على أربعة أوجه: الأول: أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه، فيكون مسلمًا. والثاني: أن يجده كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة ونحوها، فيكون كافرًا. والثالث: أن يجده كافر في مكان المسمين. والرابع: أن يجده مسلم في مكان الكافرين، وفيهما اختلاف الرواية، ففي رواية كتاب اللقيط من "المسوط": العبرة للمكان لسبقه، وفي رواية محمد ابن سماعة عن محمد: العبرة لتواجد نقوة اليد، وفي رواية: أيهما كان موجبًا لإسلامه فهو معتبر؛ لأن الإسلام أنفع له، وهو أوفق؛ لأنه أنفع له والإسلام يعنو ولا يعلى. وفي رواية: يحكم برّيه، فإن كان عليه ريّ المسمين فهو مسلم، وإن كان عليه ريّ الكفر نحو الصليب والربار فهو كافر. [رمر الحقائق: ٤٥١/١] (فتح، مستخلص)

**وهو مسلم** لأنه يلزم من كونه اسالدمي أن يكون كافرًا كما لو أسمت أمه. (عبي)

**ومن عبد** أي ويشت نسب اللقيط من العبد إذا ادعاه، وكان اللقيط حرًّا؛ لأن المملوك قد تندبه الحرة فلا تطل الحرية الظاهرة بالشك. ولو قال العبد: هو ولدي من زوجتي، وهي أمة، فصدقه مولاه، يشت سبه، ويكون حرًّا عند محمد، وقال أبو يوسف: يكون عبدًا لسيدها؛ لاستحالة أن يكون الولد حرًّا بين رقيقين، قلنا: لا يستحيل؛ لأنه يجوز عتقه قبل الانفصال وبعده. وفي دعوة اللقيط ينظر لما هو الأصغر لحقه فالحر فيها أولى من العبد ولو ادعاه حرًّا: أحدهما أنه ابنه من هذه الحرة، والآخر من الأمة، فالذي يدعي من الحرة أولى. والمسلم أولى من الدمي عند التنازع؛ لأنه أنفع له إذا كان حرًّا، وإن كان عبدًا فادمي أو. [رمر الحقائق: ٤٥٢/١] (مستخلص)

**وهو حر** لأن العبد قد يولد له حر، والدار دار الأحرار، والحرية الظاهرة لا تبطل بالشك.

**ولا يرق إلا سيده** أي إذا ادعى رجل أن اللقيط عنده لم يقبل قوله إلا بيته؛ لأنه حكم خريته بالدار، فلم يتغير ذلك إلا بالحجة. ويشترط أن يكون الشهود مسمين؛ لأنه مسلم بالدار أو باليد، فلا يحكم عليه بشهادة الكافر، إلا إذا اعتبر كافرًا بوجوده في موضع أهل الذمة. [رمر الحقائق: ٤٥٢/١] فإن قيل: كيف تقبل البيعة ولا حصم عن اللقيط؛ لأن الملتقط ليس بولي له فلا يكون حصمًا عنه لاسيما فيما يصره؟ قلنا: الملتقط حصم له باعتبار يده؛ لأنه يسمعه عنه ويرغم أنه أحق به حفظًا، ولا يتوصل المدعي إلى استحقاق يده إلا بإقامة البيعة على دعواه فلهذا كان الملتقط خصمًا عنه. (مستخلص)

**وإن وجد معه مال** أي إذا وجد مع اللقيط مال مشدود عنه أو كان فوقه أو تحته أو كان مشدودًا على دابة له هو عليها، فهذا المال للقيط دون الواحد اعتبارًا للظاهر، فإن قيل: الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق، =

**فهو له، ولا يصح للملّقط عليه نكاح وبيع وإجارة، ويسلمه في حرفة، ويقبض**  
 أي المدس أي لا يعد أي على النقيض أي يسمى الملّقط هبته.

= فهو ثبت الملك له بهذا الظاهر كان الظاهر حجة متينة للاستحقاق وليس كذلك، فبما: هذا الظاهر يدفع دعوى العير فهو لدفع، ثم الأملاك تكون في يد المالك، وهذا المال في يده، وهو من أهل الملك؛ كونه حراً، وكذا، الظاهر يدل على أن من وضعه وضع هذا المال لينفق عليه منه، فيصرفه المنفق عليه بأمر انفاضي عند البعض؛ لأنه ما صانع، وقيل: يصرّفه عليه بغير أمره؛ لأنه ما النقيض صهراً. (عيني، مستخلص)

**فهو له:** أي للقيط؛ لأنه في يده وهو من أهل الملك لكونه حراً. (عيني)

**ولا يصح للملّقط عليه** **اح** أي ليس للمنتقط ولاية اترويح على اللقيط؛ لأنه يعتمد الولاية من القراءة والملك والسطوة، ولا وجود لواحد منها، فيكحه السلطان ومهره في بيت المال. فإن قيل: إن الملّقط قد أحياء بالانتقاط والتربية فوجب أن ينسب له الولاية كالمعتق يصير وبما بالإعتاق الذي هو أحياء حكماً، فبما: وجه الفرق أن الرقيق كانت لانهاء صفة المالكية ولقيط حي حقيقة، ومن أهل الملك حكماً، واستفص ما به نفيه لا حقيقة ولا حكماً. وقوله: "وبيع" أي يسس للمنتقط بيع ما النقيض؛ لأن التصرف في المال لا يجوز إلا بكمال الرأي ووفور الشفقة، وذلك يوجد في الأب والجد لا غير.

وهذا لا يثبت الأم مع ماله مع أنها تمتد الإكاح، فاستقط أو أن لا يثبت. وقوله: وإجارة أي ولا يكون لأن يؤجره ليأخذ الأجرة لنفسه؛ لأنه لا يثبت إتلاف ماله، فأشبه العم خلاف الأم، فإنها تملك إتلاف ماله بالاستخدام والإعارة فلا عوض، فتمتد الإجارة بالأولى، وأما حصول أن الإجارة لا يملكها من لا يملك إتلاف ماله باستخدام فلا عوض، واستقط لا يملكه، فلا يملك أن يؤجره، وهو الأصح. (عيني، مستخلص، فتح)

**نكاح** أي تزويج؛ لأن ولاية اترويح تكون بقرّة أو تمتد أو بسطوة ولم يوجد شيء من ذلك. (عيني)

**وبع** أي ولا يصح للمنتقط بيع ما النقيض؛ لأن التصرف في المال يكون للأب والجد لا غير. (عيني)

**وإجارة:** أي لا يصح إجارة اللقيط في الأصح. (ط، عيني)

**ويسلمه في حرفة** أي في صناعة يعني للمنتقط أن يسلم اللقيط في صناعة؛ لأنه من باب تقويمه وتأديبه وتقديسه، وكان يعني أن يقال ما قيل في وصي النبي: أن يعينه العلم أولاً، فإن لم يجد فيه فانية سلمه لصناعة؛ لأنه باع له مصقاً؛ لأنه إذا كان مشغولاً بعلم قل ما يشتغل بالفساد، فيكون فيه حفظ حاله. وقوله: "ويقبض" مستداً أي يجوز للمنتقط أن يقبض له أمة إذا وهب نقيض أحده؛ لأنه يقع محض حتى يملكه الصغير نفسه إذا كان عاقلاً وتملكه الأم ووصيها. (مستخلص وفتح)

**ويقبض هتة** أي إذا وهب اللقيط للمنتقط أن يقبض أمة له؛ لأنه يقع محض. (عيني)

## كتاب اللقطة

أي في بيان أحكامها

لقطة الحل والحرم أمانة إن أخذها ليردها على ربها. وأشهد وعرف إلى أن علم....  
وهو خارج الحرم أي وبقعة الحرم أي المنقط اللقطة على صاحبها أي اللقطة أي غلب على ضمه

**كتاب اللقطة.** [هي مثل البقيط في الاشتقاق والمعنى اللعوي فإن كلا منهما مشتق من الالتقاط - وهو الرفع - وهو اسم موضوع للمال المنقط، وهي بصم الامم وفتح القاف أو سكوها (عبي) ] اللقطة شرعاً: مال يوجد في الطريق، ولا يعرف له مالك بعينه، وليس مباح، سميت بها؛ لأنها تنقط عاباً أي توحد وترفع. واحتسب الناس في من وجد لقطة، فالمعتزلة يقولون: لا يحل لنواحد أن يرفعها؛ لأنه أحد مال الغير يعير إذن صاحبه، وذلك حرام شرعاً، وبعض المتقدمين من أئمة التابعين كان يقول: يحل له أخذها وتركه أفضل؛ لأن صاحبها إنما يطلبها في الموضع الذي سقطت منه، فإذا تركها وجدها صاحبها، والمذهب عند عامة الفقهاء: أن رفعها أفضل من تركها؛ لأنه لو تركها لا يأمن أن يصل إليها يد خائنة، فيكتمها عن مالكها.

وقال في 'شرح الطحاوي': إذا وجد قصعة، فالأفضل له أن يرفعها إذا كان يأمن على نفسه، وإذا كان لا يأمن لا يرفعها. واحاصل: أنه يندب رفع اللقطة ولا يجب، وإذا حاف صياعها يجب، وعند الشافعي في قول: يجب مطلقاً، وعن أحمد ومالك: يندب تركها، وهو رواية عما. (عبي، مستخلص، فتح)  
**أمانة** أي في يد المنقط، فلا يصممها إلا بالتعدي أو باسع بعد النصب. **إن أحدها** الخ لأن الأخذ على هذا الوجه مأدود فيه شرعاً، وقيد به؛ لأنه لو أقر أنه أحدها نفسه يضمن بالإجماع؛ لأنه أحد مال الغير يعير إده وبغير إذن الشارع.

**وأشهد** [على ذلك أنه أحدها ليردها على المالك، ويكفيه أن يقول: من سمعتموه يشهد لقطة فدلوه عليّ. (ط)] لقوله **أمانة** من وجد قصعة فبمسددها على من لحقت عفاصها ووكاءها، فإن جاء صاحبها فلا يكتمها **أحس**، ولا يحس صاحبها فيه من أنه يؤسره من بشاء، رواه أحمد وإسحاق، وعن أبي يوسف: لا يشترط الإشهاد كما لو أحدها بإذن المالك، وبه قالت اثلاثة، ولو لم يشهد يضمن عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن الإشهاد لفي التجاحد حتى لو صدقه صاحبها أنه أحدها ليردها عليه لا يضمن وإن لم يشهد؛ لأن إقراره حجة عليه، وإذا لم يمكنه الإشهاد بأن لم يجد أحداً وقت الالتقاط، وخاف من الظمة عليها فلا يضمن بالاتفاق، كما إذا أشهد عند الأحد وعرفها ثم ردها إلى موضعها، وكيفية الإشهاد أن يقول: "من رأيتموه ينشد ضالة فدلوه عليّ" سواء كانت اللقطة واحدة أو أكثر. [رمز الحقائق: ٤٥٤/١] (فتح، مستخلص)

**وعرف.** [بالتشديد أي نادى استنطق عليها حيث وجدها في الأسواق والشوارع واساجد. (ط، عبي)] أي يجب على المنقط أن يعرفها إلى مدة يعلب على صه أن مالها لا يطسها بعد ذلك، واحتسبت الروايات في تقدير المدة، فروى محمد عن أبي حنيفة: أنه إن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً، وإن كانت عشرة فصاعداً، =



أَنْ رَبَّهَا لَا يَطْلُبُهَا، ثُمَّ تَصَدَّقْ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا، نَفَذَهُ، أَوْ ضَمِنَ الْمَلْتَقَطُ، وَصَحَّ  
 التَّقَاطُ الْبَهِيمَةُ.

= عرفها حولاً، وقدره محمد في "الأصل" نحول من غير تفصيل بين القليل والكثير، وهو قول الشافعي وماتن، وروى الحسن عن أبي حبيفة أنها إن كانت مائتي درهم فصاعداً يعرفها حولاً، وفيما فوق العشرة إلى مائتين شهراً، وفي العشرة جمعة، وفي ثلاثة دراهم ثلاثة أيام، وفي درهم يوماً، وإن كانت ثمرة ونحوها تصدق بها مكافئها، وإن كان محتاجاً أكلها مكافئها. وفي الهدية: إذا كانت النقطة شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطبخها كالنواة وقشور الرمان، يكون إلقاؤه مباحاً، ويجوز الاستماع به من غير تعريف، لكنه يبقى على مدك مالكة؛ لأن التملك من المجهول لا يصح. [رمز الحقائق: ١/٤٥٥] (مستخلص)

**لا يطلها.** أو إنها تفسد إن بقيت كالأطعمة والثمار. (ط) **تصدق** أي باللقطة إذا لم يجز صاحبها بعد التعريف وإن شاء أمسكها رجاء الظفر لصاحبها. (عبي) **حاء رها** أي صاحب القطة بعد ما تصدق بها الملتقط.

**نقدہ أو ضمن إلح** [ أي وإن شاء يأخذ الضمان من استنقط أو المسكين إن كانت هالكة، وإن كانت قائمة أخذها. (عيني) ] أي إذا جاء صاحب اللقطة بعد ما تصدق المنتقط باللقطة فهو بالخيار إن شاء أمضى التصديق فإن أمضى فله الثواب وإلا فمستلقط، وإن شاء ضمن المنتقط؛ لأنه تصرف في ماله بغير إذنه سواء كان تصديق المنتقط بأمر القاضي أو بغير أمره في الصحيح. [رمر الحقائق: ١/٤٥٥] فإن قيل: كيف يضمه وقد تصدق بإذن الشرع؟ قلنا: الشرع أباح له التصديق ولم يوجب عليه ذلك، وبمثل هذا الإذن يسقط الإثم دون الضمان كتناول المضطر مال الغير، وله أن يضم الفقير؛ لأنه أخذ ماله لنفسه من غير إده. ولا يرجع الفقير على المنتقط بما لحقه من الضمان ولا المنتقط يرجع على الفقير. وتصمين الفقير فيما إذا هبكت العين في يده، وإن كانت قائمة أحدها صاحبها إن لم يعرض الصدقة؛ لأنه وجد عين ماله. (عيني، مستخلص)

**وصح التقاط البهيمة:** أي يجوز التقاط البعير والبقر والعم والفرس، وقال مالك والشافعي: تركها في الصحراء أفضل أي الكبار من الحيوان دون الصغار لقوله **عليه** لما سئل عن ضالة الإبل: **لا يبيع** **حذافه وسقاؤه** **رد الله على سجدته** **رواه البحاري ومسلم**، ولأن الأصل في أخذ مال الغير حرمة، والإناحة إنما هي عند خوف الضياع، فإذا كان مع البهيمة ما يدفع عن نفسها يقل الضياع؛ ولكنه يتوهم فالمستحب تركها.

ولنا: أنها لقطعة يتوهم ضياعها فيستحب أخذها وتعريفها صيانة لأموال الناس، والحديث محمول على أنه كان في ديارهم إذا كان لا يخاف عليه من شيء، ونحن نقول في مثله بتركها؛ لأن في بعض البلاد الدواب يسببها أهلها في البراري حتى يحتاجوا إليها، فيمسكوها وقت حاجتهم، ولا فائدة في التقاطها في مثل هذه الحالة، ويدلك على هذا ما رواه مالك في "الموطأ" عن ابن شهاب قال: كان ضوال الإبل في زمن عمر - إبلًا مؤبلة تنائج، لا يمسها -

وهو متبرّع في الإنفاق على اللقيط واللقطة، وبإذن القاضي تكون ديناً. ولو كان لها نفع آجرها وأنفق عليها، وإلا باعها. ومنعها من رها حتى يأخذ .....  
 أي المنتقط  
 أي السهمة النقطة أي القاضي إلى عدة  
 أي من صاحبها

= أحد حتى إذا كان زمان عثمان أمر بتعريفها، ثم تباع، فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها، وعند أحمد: لا يصح الالتقاط في الكر، وعنه: يصح في العم. [رمر الحقائق: ٤٥٥/١] (مستخلص، فتح)

وهو متبرّع الخ أي محسن أي فإن أنفق المنتقط على اللقيط واللقطة بعير إذن الحاكم فهو متفصل عليهما فلا يرجع به، ولا يكون له أن يجمعها من رها لأجل ما أنفق. وجه التبرع أنه لا ولاية له في الإنجاب على دمتها، فصار كما إذا قضى دين غيره بعير أمر المدين. [رمر الحقائق: ٤٥٦/١] (فتح) على اللقط بعير إذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط إذا كبر ولا على رب اللقطة. (ط)

وبإذن القاضي. أي فلو أنفق عليها بإذن الحاكم كان ذلك ديناً على اللقيط ويرجع به عليه إذا كبر، وعلى ذلك اللقطة؛ لأن للقاضي ولاية في مال العائث نظراً له. فصار إذنه كإذن مالك، وبأمر القاضي المنتقط بالإفاق حتى يقيم البينة أما لقطة عنده في الصحيح؛ لأنه يحتمل أن تكون غصباً في يده، فيحتال لإيجاب النفقة على صاحبها، وهذه البينة ليست للقضاء وإنما هي ليكشف الحار، فتبس مع غيبة صاحبها. وقال الفقيه أبو جعفر: يسفي للحاكم أن يخلف المنتقط إن عجز عن إقامة البينة، وإنما يأمره بالإفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنه، وإنه لو كان المالك حاضراً لظهر. (عبي، فتح) تكون ديناً على اللقيط وعلى صاحب اللقطة فيرجع إذا كبر أو على رب اللقطة إذا جاء. (ط)

ولو كان لها نفع أي إذا كانت المسفعة تحصل بإجارة البهيمة التي التقطها بأن كانت بعلأ أو حماراً أو حملاً ونحوها، آجرها القاضي إلى مدة، وأنفق عليها من آجرها؛ لأن فيه إبقاء العين على ملك المالك من غير إلزام الدين عليه. وإلا باعها [أي القاضي اللقطة وأمر بحفظ ثمنها. (ط)] أي وإن لم يكن لها نفع وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها. (ط) بأن كانت شاة أو حماراً لا يوحى مثله، أنفق عليها بقدر ما يرى من المدة ولم يظهر مالكتها في هذه المدة باع البهيمة؛ لأن النفقة على وجه الاستمرار تستأصل قيمتها، ثم الثمن يقوم مقام العين في التعريف والتصدق به، وفي كونه أمانة في يده. والآق في هذا كاللقطة إلا أنه لا يوجره؛ لأنه يخاف عليه أن يأبق. [رمر الحقائق: ٤٥٦/١] (مستخلص) وأفسد من آجرها لما في ذلك من المصلحة. (عبي)

ومنعها من رها أي إذا جاء مالك النقطة وصلها من المنتقط، فلمنتقط أن يمنعها منه حتى يأخذ منه النفقة التي أنفق عليها؛ لأن هذا دين على صاحبها، ثم لا يسقط دين النفقة هلاك النقطة في يد المنتقط قبل حبسها، ويسقط إن هلك بعد الحبس كالوكيل بالشراء إذا نقد من مال نفسه، له أن يرجع به على الموكل، ولو هلك قبل الحبس لا يسقط ما وجب به على الموكل، وبعده يسقط؛ لأنه لا تعلق له به حقيقة، وإنما يأخذ صفة الرهن عند اختياره الحبس، فيهلك بما حبسه فيه. (مستخلص، عبي)



## كتاب الآبق

أي في بيان أحكامه

**أخذه أحب إن قوي عليه، ومن رده من مدة سفر فله أربعون درهماً ولو قيمته أقل منه،**  
أي الآبق أي أفضل من الترك أي قدر الأخذ  
أي من رده إلى مولاه

**كتاب الآبق** تناسب الكتابين من حيث أن فيها إحياء المال بعد ما صار على عرض الروال، وفي بعض النسخ "كتاب الإباق، مصدر أبق كضرب في الأكثر، وفي القاموس: أبق العبد كسمع وضرب ومع أنقأ، ويخرث، وإباقاً ككتاب: ذهب بلا خوف ولا كدّ عمل أو استنحي، والآبق هو العبد المتمرد على مولاه. (فتح، عيني)

**الآبق:** اسم فاعل من الإباق وهو مملوك فر من مالكة قصداً. (ط، عيني)

**أخذه أحب** لأن فيه إحياء المال. ثم للأخذ اختيار إن شاء حفظ نفسه إن كان يقدر عليه، وإن شاء دفعه للإمام، فإذا دفعه إليه لا يقله منه إلا بإقامة البينة، ثم الإمام يحبس العبد تعريضاً له، ويفق عليه من بيت المال، ويجعلها ديناً على مالكة، وإذا صالت المدة ولم يحن صاحبه ناعه القاضي وحفظ ثمنه. وأخذ اتصال قيل: كدك، وقيل: تركه أوى، والاتصال هو الذي يصل الطريق إلى ممر مالكة، وإذا رفعه إلى الإمام لا يحسه؛ لأنه لا يستحق التعرير ولا يأتق، وإن كان له مفعة أجره، وأفق عليه من أجرته. [أمر الحقائق: ٤٥٨/١] (فتح) **إن قوي عليه** أي على الآبق؛ لأن فيه إحياء ماليته، والأخذ واجب إن حاف صباغه، وحرم إن أخذ لنفسه. (ط، عيني)

**ومن رده إلخ** [أي الآبق إلى مولاه وهو ممن يستحق الجعل. (ط، عيني)] أي من أخذ الآبق، وأتى به إلى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، فله على امولى جعله أربعون درهماً مصقاً سواء شرط أو لم يشترط استحساناً، وهذا إذا لم يعده الإعانة حتى إذا قال المالك لآخر: قد أبق عدي إن وجدته فحده، فقال: نعم، فوجده المأمور على مسيرة اسفر، فجاء به إلى مولاه، فلا جعل له؛ لأن المالك استعان به، وهو وعد على الإعانة، وفي القياس لا جعل له إلا بشرط، وهو قول الشافعي؛ لأنه تبرع بمافعه، فأشبه رد العبد الصالح.

ولنا: أن رجلاً قدم بآبق من البحرين، فقال القوم: لقد أصاب أحرأ، فقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وجعلاً، والصحابه اتفقوا على وجوب الجعل وإن اختلفوا في مقداره، فعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أوجب أربعين درهماً، وعمر رضي الله عنه ديناراً أو اثني عشر درهماً، وعلي رضي الله عنه ديناراً أو عشرة دراهم، وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه إن رده في المصر فعشرة، وإن حارح مصر فأربعون، فيحمل الكل على السماع؛ لأن الرأي لا مدخل له فيه، ثم يحمل قول من قال بالأربعين على مسافة السفر، وما دونه على ما دونهما توفيقاً وتقيقاً، وعند مالك: عليه أجرة المثل بلا سفر، وعند أحمد: دينار أو اثنا عشر درهماً مطلقاً. (عيني، فتح)

**ولو قيمته إلخ** متصل بما قبله أي يحب أربعون درهماً ولو كانت قيمة الآبق أقل من أربعين درهماً؛ لأن الأربعين تقدير الشرع؛ لما روي عن عمرو بن دينار رضي الله عنه: لم يكن سمع أنه رضي الله عنه قال: **جعل لأبي أربعين درهماً**، فلا يخط منه لنقصان القيمة كصدقة الفطر لا يعط منها لو كانت قيمة الرأس أنقص من صدقة فطره، وقيل: محمد:

ومن ردّه لأقل منها، فبحسابه. والمدبر وأم الولد كالقن. وإن أبق من الرادّ

أي عدد لابس يدي أحده يردّه

أي لابس

لا يضمن،.....

= يجب عليه قيمته إلا درهماً؛ لأن وجوبه ثبت إحياء لحقوق الناس وبطراً هم، وليس من الطر إيجاب أربعين لرد من لا يساوي ذلك. [رمز الحقائق: ٤٥٩/١] (فتح)

ومن ردّه لأقل إلخ أي من رد الآبق من أقل من مسيرة السفر فيه الجعل بحساب ذلك يقاس على مدة السفر فإن كان نصفاً يجب عشرون درهماً وكذلك في الثلث والثلثين، وذكر في 'الأصل': أنه يصرح به إذا وجد في المصر أو خارج المصر، وعن أبي حنيفة أنه لا شيء له في المصر، ثم إن اتفقا على اصرح فلا كلام، وإن حتماً فالإمام يقدره، وإن رده أكثر من مدة السفر لا يراد على أربعين درهماً، وإن كان العدد مشتركاً يجب على كل واحد منهم بقدر نصيبه، فلا يأخذ من أوفى حتى يوفي كله كالمبيع المخوس بالثمن، وإن رد عدس أو أكثر، يجب لكل واحد منهم أربعون درهماً. [رمز الحقائق: ٤٥٩/١] (مستخلص)

فحسابه أي فالواجب بحساب ذلك؛ لأن العوض يورع على المعوض ضرورة المقابلة، وقيل: يصرح به برأي الحاكم أو بقدر إصطلاحهما وبه يفتى. (ط، عيني)

كالقن [أي في وجوب الجعل التام؛ لأن المدبر وأم الولد ممنوكان للمولى. (ص، عيني)] أي المدبر وأم الولد في حكم استحقاق الجعل بالرد كالقن؛ لأن الرد إحياء منك المولى فيهما، إما باعتار الرقة كما في المدبر، أو باعتار الكسب كما في أم الولد، وهذا إذا ردهما في حياة المولى، وإن ردهما بعد موته، فلا جعل له؛ لأن أم الولد تعتق بموته فتكون حرة، ولا جعل في الحرية. وكذا المدبر إن عتق من الثلث فإنه يعتق، ولا جعل في الحر، وإن لم يخرج من الثلث لا يستحق الجعل عندهما؛ لأنه حر مديون. وعبد الإمام: يصير كالمكاتب، فلا جعل لراد المكاتب؛ لأنه أحق بمكاسبه. ولا يستحق الجعل المستصان إذا رد ألقاً، وكذا الوصي إذا رد عبد يتيماً، أو رد أحد الزوجين عبد الآخر. (مستخلص، فتح، عيني)

لا يضمن أي إذا أتى العبد بمن يريد رده، لا يضمن الأحده للمولى قيمة العبد؛ لأنه أمانة في يده وهذا إذا شهد وقت الأحده، ولا جعل له أيضاً؛ لأنه لم يردّه على مولاه. ولو استعمله في حاجة نفسه ثم أتى ضمن قيمته. ولو أحده غيره فردّه على مولاه، فالجعل له؛ لأنه هو الراد إذا صدقه المولى في الإباق، وإن كدّه فالقول قول المولى إلا إذا قام البينة على إقرار المولى بأنه أبق.

ولو جاء الراد به إلى المولى فأعتقه قبل التسليم إليه استحق الجعل؛ لأن الإعتاق قصص معنى. ولو دبره والمسألة بخاها، فلا جعل له حتى يقبضه، ولو باعه من الراد استحق الجعل، بخلاف ما إذا وهب قبل اتسليم، وإن هب في يد الراد فلا ضمان عليه، ولا جعل له. (عيني، فتح)

## ويشهد أنه أخذه ليرده، وجعل الرهن على المرقن، وأمر نفقته كاللقطة.

أي نفقة الآبق

**ويشهد أنه أخذه إلح** [ أي الذي يمسك الآبق وجوبا. (ط) ] أي يجب الإشهاد على الأخذ عند أي حيفة ومحمد؛ لأن الإشهاد يدل على أنه أخذه للرد، وترك الإشهاد يدل على أنه أخذه لنفسه، فلو ترك الإشهاد يكون ضاماً، ولا يستحق الجعل إذا رده عندهما، وعند أبي يوسف: لا يضمن بترك الإشهاد، ويستحق الجعل إذا رده، وقد مر الأصل في كتاب النقطة وهو أنه عندهما أقر الأخذ بسب الصمان وادعى ما يبرئه، وعند أبي يوسف: هو أمين والقول قوله. [رمز الحقائق: ٤٦٠/١] (فتح)

**وجعل الرهن على المرقن** أي لو أبق العبد المرهون، فرده الآخذ في حياة الراهن أو بعد موته، فجعته على المرقن إذا كان كل العبد مضموناً بأن كانت قيمته مثل الدين أو أقل؛ لأن الآخذ أحب دينه بالرد، فإن كان بعض العبد أمانة وبعضه مضموناً بأن كانت قيمته أكثر من الدين، فجعل الحصة المضمونة على المرقن، وجعل الأمانة على الراهن، وإن كان العبد مديوناً فجعل الرد على المولى بأن احتار قصى الديون وإن أبق بيع العبد، وأحد الراد جعله من ثمة والباقي للغرماء، وإن كان جانياً واحتار المولى الفداء، فالجعل عليه، وإلا فعلى ولي الحماية، وإن كان موهوباً فعلى الموهوب له، وجعل عبد الصبي في ماله، وجعل المقصوب على العاصب. (عيني، مستخلص، مسكين)

**وأمر نفقته كاللقطة** لأنه لقطة حقيقة، فيكون حكمه كحكمه أي إذا أنفق عليه الراد بغير إذن الحاكم فهو متبرع، وإن أنفق عليه بإدبه فالنفقة دين على مولاه؛ لأن للقاصي ولاية عليه ونحوه بالنفقة عند حضور مولاه غير أنه لا يؤجره لخوف الإباق ثانياً. (عيني، مستخلص)



## كتاب المفقود

أي في بيان أحكامه

هو غائب لم يدر موضعه وحياته وموته، فينصب القاضي من يأخذ حقه، ويحفظ  
 أي المفقود أي من أهله أي لم يعلم أي مكانه  
 ماله، ويقوم عليه، وينفق منه على قريبه ولاداً .....  
 أي ينصب من المفقود

**كتاب المفقود.** [هو المعلوم لغة، من فقدت الشيء، إذا طسته فلم تحده، وشرعاً ما ذكره المصنف (عيني)] هو مشتق من فقد بمعنى العدم، فالمفقود بمعنى المعلوم كما في 'القاموس'، وفي 'النهاية': أن الفقد من الأصدقاء، تقول: فقدت الشيء أي أضلته، وفقدته أي طسته، وكلا المعنيين يتحقق في المفقود، فإنه ضل عن أهله وهم في ضلته. وتناسب الكتابين من حيث أن كلا من لائق والمفقود غائب لم ير أثره، والفرق بينهما أن اللائق حمي الأثر منطقاً بصرًا، وإن أول الحال والمآل، خلاف المفقود فإنه موجود بصرًا وإن أول حاله، فإنه خرج مسافراً إلى مكان معلوم حمي الأثر بظراً إلى ماله كالميت. وحكمه شرعاً باعتبار أول حاله: أنه حي في حق نفسه حتى لا تنكح عرسه، ولا يقسم ماله، ولا ينسح إحارته، وميت في حق غيره، فلا يرث من أحد مات في حال فقدته ما لم تعلم حياته في الوقت الذي مات فيه مورثه؛ لأن جمعه حياً باعتبار استصحاب الحيا، وهو حجة دافعة لاستحقاق الغير ماله، فلا يقسم ماله، ولا تنكح عرسه، ولا مثبتة لاستحقاقه مال الغير؛ لكونه حجة ضعيفة. (فتح)

**وموته** وأهله في ضلته يجدون وقد انقطع عنهم خبره وحمي عيبه أثره، فإخذ قد يصلون إلى المراد ربما بتأخر اللقاء، إلى يوم امتداد. (عيني) **فينصب القاضي** لأن قاضي جعل ناصر لكل عاجز عن النظر لنفسه، والمفقود كذلك، فصار كالقاضي والمجور من أعجز عنهما لعدده، وفي نصب الحافظ ماله وقائم عليه بظنه. وقوله: 'من يأخذ له حقه' أي يقض علاقته والدين الذي أقر به عريته؛ لأنه من باب الحفظ، فله أن يخصم في دين وحب بعقده، ولا يخصم في الدين الذي له لم يقر به العريته، ولا في نصيب له في عقار أو أرض في يد غيره؛ لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه، وإنما هو وكيل بالقصص من جهة القاضي، وإنه لا يملك الخصومة بالانفاق؛ لما فيه من تضمين الحكم على العائ، وإنما خلاف المعروف بين لأصحاب في من وكفه المالك يقض الدين هل يملك الخصومة أم لا؟ فعند الإمام يملك، وعندهما لا يملك. (مستخلص، فتح)

**ويحفظ ماله** أي مال المفقود من أيدي الناس بعد قصه. (عيني) **وينفق عليه** فلا يبيع منه شيئاً إلا ما يخاف عليه الفساد؛ لأنه إن تعدد حفظه صورة فقد تعين معنى. (عيني)

**وينفق منه إلخ.** أي ينفق من نصبه القاضي من مال المفقود، والمراد به الدراهم والديناير، وثمن ما يخاف فسادها، لأن حقهم في المطعوم والملبوس، فإذا لم يكن ذلك في ماله يحتاج إلى القضاء بالقيمة، والقضاء على العائ لا يجوز. وقوله: 'عنى قريبه ولاداً' أي عنى أقربائه من جهة الولادة كالأبوين والأجداد والجدات وإن علواً، والأولاد =

**وزوجته، ولا يفرق بينه وبينها، وحكم بموته بعد تسعين سنة، وتعتد امرأته، .....**  
 أي القاضي أي بين المفقود، امرأته أي بموت المفقود

= وأولاد الأولاد وإن سفلوا. وقوله: "وروجته" أي يفرق على روجته أيضاً؛ لأن نفقة الفروع والأصهار والروحة لا يتوقف على القضاء، فكان إعانة هم، ولهذا لو صفروا بماله أخذوه من غير قضاء، بخلاف غير الولاد من الأح والعم والحال، فإنه لا يفرق عليهم؛ لما أن نفقتهم يتوقف على القضاء، فكان القضاء على العائبة وهو لا يجوز، والأصل في ذلك أنه كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي يستحق ذلك حال غيبته أيضاً، وكل من لا يستحق النفقة حال حضرته في ماله بغير قضاء لا يستحقها حال غيبته بالقضاء؛ لأن النفقة حينئذٍ تجب بالقضاء، والقضاء على الغائب ممنوع. (عيني، مستخلص، فتح)

**وزوجته:** أي ويفرق على زوجته أيضاً فلو نصب المفقود قима في حال حضرته لا ينصب القاضي. (ط، عيني)  
**ولا يفرق بينه وبينها:** [أي بين امرأته ولو بعد مضي أربع سنين. (ط)] أي لا يفرق القاضي بين المفقود وامرأته مطلقاً، وقال مالك: إذا مضي أربع سنين يفرق القاضي بينهما، وتعتد عدة الوفاة ثم تتزوج إن شاءت؛ لأن عمر <sup>سنة</sup> هكذا قضى في روجة الرجل الذي استهوته اجن بالمدينة، وكفى به قدوة، ولأن المفقود مع حقها بالغيبة، فيفرق القاضي بينهما بعد مضي المدة اعتباراً بالإيلاء والعنة.

وننا: قوله <sup>سنة</sup> في امرأة المفقود: <sup>هي امرأته حتى يسير</sup>، وقال علي <sup>عليه السلام</sup>: "هي امرأة ابتليت فلتنصير حتى يستبين موت أو طلاق" وهو المراد بالبيان المذكور في الحديث المرفوع، ولأن الكاح عرف بثبوت، والعبة لا توجب الفرقة، والموت في حيز الاحتمال، فلا يرول النكاح بالشك، وقد صح رجوع عمر <sup>عليه السلام</sup> إلى قول علي <sup>عليه السلام</sup>. واعتبار الإيلاء غير سديد؛ لأنه كان طلاقاً معجلاً فجعله الشرع مؤجلاً، فكان موجهاً للفرقة، وكذا الاعتبار بالعنة؛ لأن العبة يعقب الرجوع، والعنة إذا كانت حقية لا تقلب محولة باعتبار غالب العادة، وقال الشافعي في قول وأحمد في رواية: مثل ما قال مالك. (عيني، مستخلص)

**وحكم بموته إلخ:** وبه قال أحمد والشافعي في قول، واختلف الأقوال في تعيين المدة، فأبو يوسف قدره بمائة سنة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قدره بمائة وعشرين سنة، وفي ظاهر الرواية مقدر بموت الأقران من أهل بيته، والمختار أنه يفرض إلى رأي الإمام؛ لأنه يختلف باختلاف البلاد والطبائع. وقال بعضهم: هو مأموض إلى رأي القاضي فأى وقت رأى المصلحة حكم بموته. وقال بعضهم: التقدير تسعين أحسن خير <sup>عسى أن يبين مابين تسعين</sup>. وقال المتأخرون من مشائخنا: إنها ستون سنة وفقاً للناس، ودفعاً للحرج عنهم. [رمر الحقائق: ٤٦١، ١]  
 وقال القهستاني: لو أفتى بقول مالك في موضع الضرورة ينبغي أن لا بأس به. (فتح)

**سنة.** من يوم ولد وعليه الفتوى؛ لأن الغالب أن لا يعيش أكثر من ذلك. (ط، عيني) **وتعتد.** أي وإذا حكم القاضي بموته تعتد امرأته عدة الوفاة من وقت الحكم بموته. (عيني)

**وورث منه حينئذ لا قبله، ولا يرث من أحد، فلو كان مع المفقود وارثٌ يحجبُ به**  
 أي مال المفقود من المفقود أي حين حكم بموته  
**لم يعط شيئاً، وإن انتقص حقه به يعطى أقل من النصيبين، ويوقف الباقي .....**  
 أي لوارث  
 أي حق الوارث أي لوارث

**لا قبله** أي قبل الحكم بالموت حتى لا يرثه إلا ورثته الموجودون في ذلك الوقت لا من مات قبل ذلك من ورثته. (عبي) **ولا يرث الخ** بل يوقف نصيبه. لأن بقاءه حياً إلى ذلك الوقت باستصحاب الحال، أي طاهر الحال وهو لا يصح حجة أن يستحق به مال الغير، وإنما هو حجة لدفع استحقاق غيره من ماله، فيكون كأنه حي في ماله، ميت في حق مال غيره. هذا إذا لم تعلم حياته إلى أن يحكم بموته، وإن علم حياته في وقت من الأوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت، وهذا يوقف نصيبه من مال من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه كما في الحمل؛ لاحتمال أن يكون حياً فيرث، فإن تبين حياته في وقت مات فيه قريبه كالله، وإلا يرد الموقوف لأحده إن وارث مورثه الذي وقف من ماله. [رمز الحقائق: ٤٦٢/١] (مستخلص)

**من أحد** مات من أقاربه حال فقدته قبل الحكم بموته. (عبي) **فلو كان مع المفقود** صورته رجل مات عن ستين واس مفقود واس الابن المتوفى، وأمال في يد أجنبي، فتصادقوا على فقد الابن، فطست السناد الميراث، يعطيان النصف؛ لأنهما في صورة حياة المفقود النصف والمسألة من أربعة، وفي صورة مماته هما الثلثان فالنصف متيقن به، ويوقف النصف الآخر للمفقود، ولا يعطى لاس الابن لميت؛ لأنه يحجب بالمفقود لو كان حياً حجب حرمان، وفي صورة أمات يستحق بالعصوبة فلا يستحق الميراث بالثبوت، ولا يسرع المال من يد الأجنبي إلا إذا ظهرت حياته. [رمز الحقائق: ٤٦٢/١] (محشي)

**وإن انتقص حقه** أي إذا كان مع المفقود وارث لا يحجب بالمفقود حجب حرمان بل ينتقص حقه به يعطى لهذا الوارث أقل من نصيبين. صورته: تركت امرأة زوجاً وأماً وأختاً لأبوين وأختاً كدست مفقوداً، فعنى تقدير حياة المفقود للأُم سدس، والمسألة من ستة، وعنى تقدير مماته للأُم الربع؛ لأن المسألة من ستة أيضاً، لكن تعود إلى ثمانية؛ لاجتماع النصيبين والثلث، فالأُم الثلث من الأصل، وهو الربع من العول، وبزوج النصف على تقدير حياته، وعنى تقدير وفاته الربع والثلث يعني من العول، وكذا للأخت على تقدير مماته الربع والثلث من العول، وعنى تقدير حياته لها النصف، فيعطى لكل واحد منهم الأقل، ويوقف الباقي من نصيبه والتفصيل يأتي في الصفحة الآتية. (عبي، محشي)

**النصيبين** أي النصيب الذي يصيبه في صورة حياته والنصيب الذي يصيبه في صورة مماته. (محشي)

**ويوقف الباقي** اعلم أن الأصل فيه أن تصحيح المسألة على تقدير أن المفقود حيّ وعنى تقدير أنه ميت ثم انظر النسبة بين المسألتين، فإن توافقتا فاضرب وفق إحدهما في جميع الأخرى، وإن تباينت فاضرب كل إحدهما في جميع الأخرى، ثم اضرب سهام ورثه إحدهما في الثانية أو في وثقها، فصورة الموافقة ما ذكرنا في الصفحة السابقة، =

## كالحمل.

= والمسألة على تقدير حياة المفقود تكون من ستة: لزوج ثلاثة، للأُم واحد، وأُخت للأُخ والأُخت، ولا يقسمان عليهما فصرنا المسألة في الرؤوس، وصحت المسألة من ثمانية عشر فتكون للروح تسعة وللأُم ثلاثة، وللأُخ أربعة وللأُخت اثنان، وعلى تقدير وفاة المفقود المسألة من ستة أيضاً؛ لاجتماع الصفيين والثلاث، فالثلاثة للروح، والثلاثة للأُخت وأُخت للأُم، فعالت إلى ثمانية، والسبعة بين ثمانية عشر وبين ثمانية موافقة بالنصف، فإذا ضربت نصف أحدهما في جميع الآخر تبين اثنين وسبعين ومنه تصح المسألة، ثم ضربنا سهام ورثة مسألة الحياة في وفق مسألة الوفاة فتكون للزوج ستة وثلاثون، وصرنا أيضاً سهام ورثة مسألة الوفاة في وفق مسألة الحياة فتكون للزوج تسعة وعشرون، فيعطى له هذا المقدار، وتكون التسعة موقوفة من نصيبه، وهكذا الأُم تكون اثنا عشر، وستة موقوفة من نصيبها وللأُخت ثمانية وعشرة موقوفة من نصيبها، فإن ظهرت حياته أحد كل واحد منهم ما كان مستحقاً على ذلك التقدير وإن حكم بموته فكذلك، وصورة المايّة: روح وأُخت لأب وأم وأُخت لأب وهي مفقودة، فمسألة الحياة من سبعة ومسألة الوفاة من اثنين، فتتصرف التسعة في الاثنين تبلغ أربعة عشر، وتفعل العمل في ضرب السهام كما مر. (عيني، محشي)

**كالحمل** [أي كما يوقف المال في صورة الحمل بأن مات وترك امرأته حاملاً يوقف نصيب الحمل. (عيني)] أي كما يوقف في الحمل، لأن الحمل لا يعلو إما أن يكون غير حاجب نورثة، أو كان حاجباً، فإن كان غير حاجب شاركهم مثل ما إذا مات وترك اثنين وحملًا فعلى قول أبي حنيفة يوقف ثلاثاً المال، وعلى قول محمد نصيبه، وعلى المتي به ثلثه، وهو قول أبي يوسف، وإن كان حاجباً نجح حرمان في الجميع كالإحوة والأحوات والأعمام وبني الأعمام يوقف جميع التركة؛ لجوار أن يكون اساً، وإن كان الحجب العصب كالإحوة والجدة يعطى للجد السدس ويوقف الباقي، وإن كان حجب نقصان كالروح والروحة يعطيان أقل نصيبهما ويوقف الباقي. [رمز الحقائق: ٤٦٣/١]

والحاصل: أنه لو كان مع الحمل وارث لا يسقط نكال ولا يتغير تحمل يعطى كل نصيبه، وإن كان ممن يسقط بالحمل لم يعط شيئاً، وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كما في المفقود. (مسكين)

## كتاب الشركة

أي في بيان أحكامها

**شركة الملك: أن يملك اثنان عينا إرثاً أو شراء وكل أجني في قسط صاحبه.**

أي كل واحد من شريكي الملك

**وشركة العقد: أن يقول أحدهما: شاركك** .....  
أي وهي أن يقول أي أحد الاثنين للآخر

**كتاب الشركة** [هو مصدر شركت ارجل أشركه شركاً في امان، وشريك ارجل ومشاركه سواء، وفي الشرع: عبارة عن عقد احتلاط النصيبين فصاعداً لا يفرق أحد النصيبين عن الآخر. (عيني، معدن)] تناسبت اكتبان من حيث أن كلا منهما سب الخط، والشرك بكسر الشين وإسكان الراء النصيب، قال ..... أي نصيباً، وهي ثالثة بالكتاب، قال تعالى: ..... ويقول: ..... حوارها، وبالمعقول، فإنها طريق لانتفاء الفصل، وهو مشروع بقوله تعالى: ..... والشركة لغة: عبارة عن احتلاط النصيبين، ثم يطلق شرعاً هذا الاسم على عقد اشركة؛ إذ انعقد سب الاحتلاط، فامعنى اشترعي أحص من الدعوي وركبها في العقد: الاحتلاط، وشرط حوارها: كون الواحد قديلاً لشركة، وحكمها: صيرورة اجتماع من انصيبين مشتركاً بينهما. (عيني، فتح)

**شركة الملك: أي الشركة على نوعين: الأول: شركة الملك إلخ. (عيني)**

**انسان** التقييد بالاثني اتفاقي؛ لأن الحكم في الثلاثة فصاعداً لا يختلف. (معدن) **إرثاً** أي من حيث الإرث بأن ورثاها من مورث. (عيني) **أو شراء** أي من حيث الشراء بأن اشترياها أو هبة بأن أهباها، أو ملكاها بالاستيلاء، أو احتلط ماها من غير صبح أحد، أو حنطاه حلطاً بحيث يعسر التميز أو يتعذر فكل هذا شركة ملك. [امر الحقائق: ٤٦٤/١] وقوله: "كل أجني في قسط صاحبه": لعدم تضمينها وكالة، وفي بعض السح في قسط غيره، والأول أولى؛ لأن قسط غيره يعم ما إذا لم يكن بغيره شركة معه، بخلاف التعبير بالصاحب، فإنه نص على أنه شريكه، ولا يجوز لأحدهما التصرف فيه إلا بإذن صاحبه، وإن باع نصيبه من شريكه جاز كيف ما كان، وكذا إذا باعه من غيره إلا في الخلط والاحتلاط، فإنه لا يجوز أن يبيعه من أحبي إلا برضاء صاحبه. (فتح)

**وشركة العقد:** أي النوع الثاني من الشركة شركة العقد، وركنتها: الإيجاب والقبول، كما أشار إليه بقوله: "أن يقول أحدهما" إلخ، وشرطها: أن يكون فيما قبل الوكالة، ليكون كل واحد منهما في الشراء أصيلاً في نصفه ووكيلاً من صاحبه في النصف الآخر، فيكون المشتري مشتركاً بينهما، ويكون الكسب كذلك بحسب الشركة، فلا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش ونحوهما من امساحات، لأن التوكيل لا يصح فيه. [امر الحقائق: ٤٦٤/١] (مستخلص)

في كذا ويقبل الآخر وهي مفاوضة إن تَضَمَّنَتْ وكالة وكفالة، وتساويا مالا  
أي الشريكان  
 وتصرفاً وديناً، فلا تصح بين حرّ وعبد،  
أي من جهة التصرف أي شركة المفاوضة من المتفاوضين

**ويقبل الآخر** بأن يقول: قبلت؛ لأنه عقد من العقود فلا بد من الإيجاب والقبول (عيني)  
**وهي مفاوضة** جعل المصنف تعالاً لصاحب 'الهداية' شركة العقد أربعة أنواع: مفاوضة، وعانا، وتقلاً،  
 ووجوهاً، وفيه نظر؛ لأنه يوهم أن شركة الصنائع والوجوه متغايرتان للمفاوضة والعانا، وليس كذلك، فالأولى  
 في التقسيم ما ذكره الطحاوي وغيره من أن شركة العقد على ثلاثة أوجه بالمال والأعمال والوجوه، وكل منها  
 يكون مفاوضة وعاناً، 'والمفاوضة' من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء، وسمي هذا العقد بها، لاشتراط  
 المساواة فيه من جميع الوجوه، وقوله: "إن تضمنت وكالة وكفالة" أما الأول: فتتحقق الشركة على ما بينا.  
 وأما الثاني: فتتحقق المساواة؛ لأن للمفاوضة تقتضيها، يقال فافوض أي ساوى، فلا بد من تحققها ابتداءً وانتهاءً أي  
 يكون كل واحد من الشريكين وكيلًا في أعمال التجارة وتوابعها عن الآخر وكفيلًا بضمان التجارة ولوائحها  
 كالاستئجار والحمل والقصارة والصبغ عن الآخر، فصار كل واحد من الشريكين مطالبًا بسبب تجارة الآخر، فإن  
 قلت: الوكالة بالمجهول لا يجوز فوجب أن لا تجوز هذه الشركة؟ قلت: التوكيل بالمجهول لا يصح قصدًا، ويصح  
 ضمناً حتى صحت المضاربة مع الجهالة؛ لأنها توكيل بشراء شيء مجهول في ضمن عقد المضاربة، فكذا هذا، فإن  
 قلت: الكفالة لا تجوز إلا بقول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع جهالته؟ قلت: ذاك في التكفيل قصدًا،  
 وأما إذا دخل في ضمن شيء آخر فلا يشترط كما في الوكالة. (عيني، فتح)

**مالاً**. أي من جهة المال ومن جهة الربح. (ط، عيني) **وديناً**. أي من جهة الدين؛ لأن المفاوضة تنبئ عن المساواة ولا  
 يكون إلا بما ذكر. (عيني) **فلا تصح بين حرّ وعبد**: لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة، ولا يملك المملوك  
 شيئاً منهما إلا بإذن مولى. وقوله: 'وصبي وبالع'، أي لا تصح مفاوضة بينهما؛ لأن الصبي لا يملك التصرف إلا  
 بإذن المولى، وأما الكفالة فلا يملكها ولو بإذنه.

وقوله: 'ومسلم وكافر'، أي ولا تصح بين مسلم وكافر عند الصنفين، وأجازه أبو يوسف مع اختلاف الدين مثل ما  
 إذا تفاوض المسلم والدمي؛ لأن ما يملكه الدمي من شراء الخمر والحريير يملكه المسلم بتوكيل غيره، فيتحقق  
 التساوي، ولكنه يكره. وعندهما: لا تصح المفاوضة، وتكون الشركة عاناً؛ لأن الذمي يملك ذلك بنفسه والمسلم لا،  
 فانتهى التساوي، ثم إنها لا تصح إلا بلفظ المفاوضة أو بالنص على جميع ما تقتضيه المفاوضة؛ لأن أكثر الناس  
 لا يعرفون شرائطها، فيشترط النص عليها أو على مقتضاها؛ لتكون معلومة ظاهرة، بأن يقول أحدهما للآخر وهما  
 حرا بالغان مسلمان: شاركتك في جميع ما أملك من نقد على وجه التفويض العام من كل ما للآخر في التجارات  
 والنقد والنسيئة على أن يكون كل منا ضامناً عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع، وفي كل موضع لا تصح المفاوضة =



**وصيِّ وبالغ، ومسلم وكافر وما يشتريه كلُّ يقعُ مشتركاَ إلا طعام أهله وكسوتهم،**  
 عدم مسوده بهما الذي أي كل واحد من المتقاصين أي يكون الشركة بينهما  
**وكل دينٍ لزم أحدهما.....**  
 أي أحد متقاصين

= بمقد شرطها ولا يشترط ذلك في العاد تكون عاباً؛ لاستجماع شرائطه، والقياس أن لا تخور شركة المعاوضة وهو قول الشافعي؛ لأنها تضمنت الوكالة معجوه والكفالة معجوه، وكل ذلك فاسد بافراده، فالأولى عند الاجتماع وجه الاستحسان: أنه تعامل ساس بها، وتمثله يترك القياس، قال **فدعه فله عصب**، وقرر ساس الدين كانوا يتعاملون بها، وقال ماث: لا أدري ما معاوضة؟ وهو كناية عن فسادها. (عيني، مستخلص، فتح)

**وصي** أي ولا ير صي وبالغ، ومثل الصي المحون والمعنوه. (فتح) **وما يشتريه كل الخ** لأن مقتضى العقد المساواة، وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف، فكان شراء أحدهما كشراهما، وهو محمول على ما إذا كان الشراء بإذن شريكه كما به عليه المصنف في آخر كتاب الشركة، قوله: "إلا طعام أهله وكسوتهم"، أراد باستثني ما كان من حوائجه، أي إذا اشترى من الطعام والإدام والكسوة لنفسه أو لأهله، لا يقع مشتركاً ولو بإذن الشريك؛ لأن هذه الأشياء مستثناة عن المعاوضة للضرورة، فإن الحاجة الراتبة معمومة الوقوع، وكذا استيجار البيت لسكناه، أو دية مركوب في حاجته كالحج وغيره، أو جارية للوطء أو الاستخدام. (مستخلص، فتح)

**وكل دين إجح** كشم المبيع في البيع الحائز أو قيمته في العاسد، وأجرة ما ستأجره ولو نفسه، ومهر المشترة الموطوءة إذا استحققت، وما لزمه بالاستقراض فإنه يئزم الآخر تحقيقاً بمساواة، وإظهاراً لمعنى الكفالة؛ لأن أحدهما كميل عن الآخر. وقوله: "أو عصب"، أي الدين الذي لزم أحدهما بسبب العصب، وأراد به ما يشبه التجارة، فدخل ضمان الاستهلاك كالمستهلك من الوديعة وغيرها، فيكون على الشريكين عند الطرفين، وقار أبو يوسف: يختص به الغاصب، ولا يئزم لشريكه؛ لأنه ليس بتجارة، فصار كأرث الحنانية، وهما: أنه ملك المضمون عند أداء الضمان، فينقلب ضمان التجارة.

وقوله: "أو كفالة" أي لو كف أحدهما عما عن أحني ربه الآخر عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يبرمه؛ لأن الكفالة تبرع، فصار كالإقراض والكفالة بالنفس، ولأي حنيفة: أنه تبرع ابتداء، ومعاوضة انتهاء؛ لأنه يستوجب ضمان على المكفول عنه بما أدى إذا كانت الكفالة بأمره، فالنظر إلى إلقاء يصح، وبالنظر إلى الابتداء لا يصح، وهذا لا يصح من الصبي والعمد المأدود والمكاتب، وأما الإقراض: فهو على خلاف أيضاً، ولو سم فهو إعارة، فيكون لمثلهما حكم عيها، لا حكم الدين، فلا معاوضة فيه، وأما الكفالة بالنفس: فلا معاوضة فيها، فمطبق الكفالة محمول على المقيد، وهو ما إذا كانت الكفالة بأمره، وهو الصحيح. وقيد بقوله: 'بتجارة وعصب وكفالة' احترازاً عن الدين الذي يرم أحدهما بسبب لا تصح فيه الشركة كالحنايات وانكاح والخلع والصلح عن دم عمد، ونفقة الزوجات والأقارب؛ لأن هذه الديون بدل عما لا يصح الاشتراك فيه، فلا تنزم إلا المباشر؛ لأن كل واحد منهما لم يلتزم بالعقد عن صاحبه إلا ديون التجارة. (مستخلص، فتح، عيني)

بتجارة أو غصب أو كفالة، لزم الآخر، وتبطل إن وهب لأحدهما، أو ورث ما  
أو استقرض شركة المفوضة وتصير عبداً

تصح فيه الشركة لا العرض، ولا تصح مفوضة وعنان بغير القدين والتبر والفلس  
أي شركة مفوضة أي شركة عنان وهما الدراهم اندانير

النافقين، ولو باع كل نصف عرضه .....  
أي الراغبين وإلا فكعروض أي نصف ماله من العروض

**بتجارة:** مثل البيع والشراء والإحارة. (عيني) **لزم الآخر** أي الشريك الآخر، ولو كفّل عان بغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقاً. (ط، عيني) **وتبطل الخ** لو قال المصنف بدل قوله: "إن وهب لأحدهما أو ورث" إن منك أحدهما' لكان أخصر وأشمل ما لو وصل إلى يده بصدقة أو وصية أي إذا وهب أحد الشريكين أو ورث أو وصل إلى يده ما تصح فيه الشركة كالنقدين والتبر والفلس النافقين بصلت المفوضة، وصارت شركة عنان؛ نفوات المقصود، وهو المساواة في المال إلا أنه يقلب عناناً بالإمكان، فإن فيه المساواة ليس بشرط. (مستخلص، فتح)

**إن وهب لأحدهما:** أي أحد المتفاوضين وقبل وقبض. (ط)

**تصح فيه الشركة** وهو القدان لنفوات مساواة في ما يصلح رأس المال. (عيني) **لا العرض** أي لو وهب لأحدهما عرض أو ورثه فهو له، ولا تبطل به المفوضة، وكذا العقار؛ لأنه لا تصح الشركة في هذه الأشياء، فالتفاوت فيه لا يجمع ابتداء، فكذا بقاء، ولا يشترط المساواة فيه، ولو ورث أحدهما ديناً وهو دراهم أو دنانير لا تبطل المفوضة حتى يقبض. (مستخلص، عيني) **ولا تصح** أي لا تعقد هاتان الشركتان إلا بالدراهم والدنانير والتبر والقبوس اتفاقية، وقال مالك: يجوز الشركة بالعروض إذا اتحد اجس، وكذا بالمكيل والموروق؛ لأنها عقدت على رأس معلوم، فأشبهه النقود، بخلاف المضاربة؛ لأن القياس يأبأها؛ لما فيه من ربح ما م يضمن، ومال المضاربة غير مضمون على المصارف، وقد نفى النبي ﷺ عن ربح ما م يضمن، فاقصر على مورد الشرع أي عقد المضاربة.

قلنا: هذا يؤدي إلى ربح ما لم يضمن؛ لأنه إذا باع كل واحد منهما رأس ماله وتفاصيل الثمن، فما يستحقه أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربح ما لم يضمن وما م يملك، بخلاف القدين؛ لأنه ما يشتره أحدهما يدخل في ملكهما، وثمة في ذمته، يرجع به على صاحبه بحسابه؛ إذ القدان لا يتعيان، فكان ربح ما يضمن، وأما التبر، فقيل: لأن الذهب والفضة خلقا ثمين فيجوز العقد به، وقيل: لا يجوز إلا بالتعاضد؛ لأنها بالتعامل تحقق بالأثمان عادة، وهو الأصح، وأما القبوس اتفاقية؛ فلأنها أثمان، فأخذت حكم القدين، وقيل: هذا عند محمد؛ لأنها ملحقة عنده بالنقود حتى لا يجوز بيع الاثنين لواحد بأعيانها، فأحتير قوله نكان العرف، وعند الشيخين: لا تصح الشركة فيها ولا المضاربة؛ لأن رواجها عارض باصطلاح الناس. (مستخلص، عيني)

**والتبر:** وهو القطعة المأخوذة من المعدن، أي الذي يصرب من ذهب وفضة. (ط، عيني)

بنصف عرض الآخر، وعقد الشركة، صح، وعنان إن تضمنت وكالة فقط،  
أي بعد البيع أي والثانية شركة عمان أي الشركة  
 وتصح مع التساوي في المال دون الربح، وعكسه، وبعض المال، وخلاف  
أي شركة عمان دون التساوي في الربح  
 الجنس، .....

**عرض الآخر:** حتى صار مال كل واحد منهما مشتركا بينهما شركة ملك. (ط)

**صح.** لأنه باسبع صار شريكه شركة ملك، حتى لا يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف في نصيب الآخر، ثم بال عقد بعد ذلك صار شركة عقد، فيحوز لكل واحد منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه، وهذه حيلة من أراد اشركة في العروس؛ لأنه بذلك يصير نصف ما لكل واحد منهما مضمونا على صاحبه بالثمن فيكون الربح الحاصل من المالين ربح ما يضمن فيجوز، وقوله: 'نصف عرض الآخر' وقع اتفاقاً؛ لأنه لو باعه باندراهم ثم عقد الشركة في العروض التي باعها جاز أيضاً. [رمز الحقائق: ٤٦٦/١] (فتح)

**وعنان الح** ككتاب، وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابها بأنها عنت كالسحاب في صحتها وشهرتها، فهذا اتفقوا على صحتها، وهي مأخوذة من عن نه كذا أي ظهر له أن يشاركه في البعض من ماله، وعند الشافعي: جميع العقود باصلة إلا اعنان، وبه قال أحمد، وعن مالك: لا أعرف بمفاوضة، وعن أصحابه: جورها مالك في الحيلة لا بشرط التساوي في المال بأن يفوض كل تصرفه إلى آخر مع حضوره وغيبته. [رمز الحقائق: ٤٦٦/١] وقوله: 'وكالة فقط' أي دون كماله؛ لاحتصاصها بالمفاوضة، ومن ثم صحت العنان بين بالغ وصبي يعقل البيع والشراء. (فتح) **وكاله فقط** أي دون الكفاة وهي أن يشترك ارجلان في نوع بر أو طعام أو في عموم التجارة لو لم يذكر الكفاة.

**وتصح الح** أي يجوز أن يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح أو تفاضلا في المال وتساويا في الربح، ومعناه: أن يشترط الأكثر للعامل منهما أو لأكثرهما عملاً، وإن شرهه لبقاعد أو لأقهما عملاً، فلا يجوز، وقال رفر: يستحقان ربح على قدر ما هما، ولا يجوز أن يشترطا خلاف ذلك؛ لأنه يؤدي إلى ربح ما لم يضمن، وبه قال الشافعي ومالك، ونا: قوله: "صح على من يرضى بالمساواة فمست الحاجة إلى التفاصيل. (مستخلص) [رمز الحقائق: ٤٦٦/١]، ولأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل أيضاً كما في المضاربة، وقد يكون أحدهما أحذق من الآخر وأقدر على العمل فلا يرضى بالمساواة فمست الحاجة إلى التفاصيل. (مستخلص)

**وعكسه** أي وتصح هذه الشركة أيضاً مع عكسه وهو أن يتساويا في الربح دون المال. (عيني)

**وبعض المال:** أي يصح أن يعقد كل واحد منهما بعض ماله دون البعض، بخلاف المفاوضة؛ لأن التساوي ليس شرط في العنان، وقوله: 'وخلاف الحسن' أي يصح هذا العقد باختلاف جسي الشريكين بأن كان جنس أحدهما دراهم وجنس الآخر دنانير، وقوله: "وعدم الخلط" أي يصح العقد أيضاً مع عدم الخلط، وقال زفر والشافعي: =

**وعدم الخلط. وطولب المشتري بالثمن فقط، ورجع على شريكه بحصته منه،**  
وحده من شريكه العنان الذي اشتراه لأنه هو العاقد  
**وتبطل هلاك المالكين أو أحدهما قبل الشراء، وإن اشترى أحدهما شيئاً بماله، وهلك**  
الشركة مطلقاً أي أو هلاك آخر المالكين  
أي أحد الشريكين أي بماله نفسه

= لا يصح فيهما؛ لأن الربح فرع المال، ولا تتصور الشركة فيه إلا بعد وقوع الشركة في الأصل، ولا يتصور ذلك بلا خلط المالين، والجسار لا يختصان، والأصل في ذلك أن الشركة عبارة عن الخلط عدهما، وعلى هذا يبينان شرط اتحاد الجنس وعدم جواز التفاضل في الربح مع التساوي في المال وعدم جوار شركة التقبل والوجوه، ولنا: أن الشركة عقد توكيل من الطرفين ليشتري كل منهما بثمر في ذمته على أن يكون المشتري بينهما، وهذا لا يفتقر إلى الخلط، والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال.

وقيل: هذه المسألة مبيية على أن الدراهم والدينارين يتعينان عدهما كالعروض، وعندنا: لا يتعينان؛ لأنه لا يستفاد الربح برأس المال وإنما يستفاد بالتصرف؛ لأنه في النصف أصيل وفي النصف وكيل فإذا تحققت الشركة في التصرف بدون الخلط تحققت في المستفاد بالتصرف وهو الربح بدون الخلط أيضاً، وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد الجنس ولا التساوي في الربح، وتصح صحة التقبل والوجوه. (مستخلص، عيني)

**وعدم الخلط** أي وتصح أيضاً بعدم الخلط بين المالين. (عيني) **فقط**. أي لا يطالب الشريك الآخر؛ لأنها لا تتضمن كفالة. (عيني) **ورجع على شريكه**. أي إن كان قد أدى الثمن من مال نفسه، وهذا القيد أهمله المصنف، وكذا القدوري للعلم به من قوله: "يرجع"؛ لظهور أنه لا يكون إلا إذا أداه من مال نفسه؛ لأنه وكيل من جهته، فإذا نقده من مال نفسه يرجع عليه، فإن كان لا يعرف ذلك إلا بقوله فعليه الحجة؛ لأنه يدعي وجوب المال في دمة الآخر، والآخر ينكر، ويقول قوله، وإن كان نقده من مال مشترك لا يرجع عليه، ولو ادعى بعد الهلاك أنه اشتراه للشركة كان عليه البيان. [رمز الحقائق: ٤٦٧/١] (فتح)

**وتبطل هلاك المالين** أي مال الشريكين؛ لأنه هو المعقود عليه في الشركة، فإذا هلك بطل العقد كما في الهبة والوصية والبيع، يبطل العقد بهلاك المعقود عليه، بخلاف الوكالة المفردة والمضاربة؛ لأنه لا يتعين الثمان فيهما بالتعيين، وإنما يتعينان بالقبض. وقوله: "أو أحدهما" أي تبطل أيضاً هلاك أحد المالين؛ لأن الشريك لم يرض بالآخر إلا ليشركه هو في ماله، فإذا هلك أحدهما فانت ذلك، ففاته رضاه بشركته، فيبطل العقد، وأي المالين هلك، هلك من مال مالكة، فإن هلك في يده فظاهر، وإن هلك في يد الشريك فكذلك؛ لأنه أمانة، وإنما قال: "قبل الشراء"؛ لأنه إذا هلك أحد المالين بعد الشراء بالمال الآخر كان المشتري مشتركاً بينهما كما في المسألة الآتية. (مستخلص، عيني)

**قبل الشراء**: والهلاك على مالكة قبل الخلط، وعليهما بعده. (عيني)

مال الآخر، فالمشتري بينهما، ورجع بحصته من ثمنه على شريكه، وتفسد إن شرط  
 بفتح الراء أي بين الشريكين المشتري بماله أي من الشيء المشتري  
 لأحدهما دراهم مسماة من الربح. ولكل من شريكي العنان والمفاوضة أن يبضع  
 أي أحد الشريكين أو بهما

الآخر أي الشريك الآخر بعد الاشتراك. (ط) ورجع حصته إلخ. وهذه الشركة شركة ملك عند الحسن بن رباد، فلا يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف إلا في نصيبه؛ لأن شركة العقد بطلت بهلاك أحد المائين، وعند محمد: شركة عقد حتى يجوز لكل واحد منهما التصرف فيه؛ لأنه حين وقع وقع مشتركاً بينهما بشركة عقد، فلا تبطل بالهلاك بعد تقررهما، ولو قال المصنف: فهلك' بالفاء ليدل على التعقيب لكان أولى؛ لأنه إذا هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر عماله إن صرحا بالوكالة في عقد الشركة، فالمشتري مشترك بينهما على ما صرحا؛ لأن عقد الشركة إن بطل باهلاك، فالوكالة اصرح بها باقية، فكان المشتري مشتركاً بينهما بحكم الوكالة المفردة، ويرجع عليه حصته من الثمن، وإن ذكرنا مجرد الشركة ولم يصرحا بالوكالة، فهو بمشتري خاصة؛ لأن دحونه في ملكه يحكم بالوكالة التي في صمم الشركة، وقد بطلت الشركة هلاك المال، فيبطل ما في ضمنها، بخلاف ما إذا صرحا بها؛ لأنها صارت مقصودة. (عيني، فتح)

شريكه: لأنه وكيل في حصة شريكه وقد قصى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه؛ لعدم الرضا بدون صمائه. (عيني) مسماة من الربح: [بأن قال أحدهما: يكون لي من الربح مائة درهم مثلاً ثم يقسم الباقي، (عيني)] أي إذا شرط أحدهما دراهم معينة من الربح تفسد الشركة؛ لأنه شرط يوجب نقطاع الشركة؛ إذ قد لا يربح إلا ذلك القدر الذي سمياه لأحدهما، وتنفي هذا الشرط الشركة، فظاهر أن المراد فساد الشرط؛ لأن الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة فإذا بطل الشرط يكون الربح على قدر المال. (عيني، فتح)

يبضع إلخ [من الإبضاع وهو أن يدفع مالا لآخر ليتجر فيه ويكون الربح لرب المال؛ لأنه من عادة التجار. (عيني)] أما دفع المال بصناعة واستيجاراً لمن يبيع ويشترى ودفع المال وديعة؛ فلا هذه التصرفات معتادة لا يجد التاجر بداً منه. ولم يذكر الإعارة؛ فليس له أن يعير، فلو فعل وعطى المال، فالقياس أن يضمن، وفي الاستحسان لا، وأما المضاربة؛ فلأنه بالدفع إلى المضارب يصير المضارب مودعاً، وبالتصرف وكيلاً، وبالربح أجيراً، والشركة فيه ضرورية تثبت ضرورة استحقاق الآخر من الربح مشاعاً.

ومعنى قوله: "يضراب" أن يدفع المال مضاربة، وأما إذا أخذ المال مضاربة ففيه التفصيل، فإذا أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتها، فالربح له خاصة؛ لأنه لم يدخل تحت عقد الشركة، وكذلك إذا أخذ المال مضاربة محضرة صاحبه ليتجر فيما هو من تجارتها، وأما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها أو مطلقاً حال عية شريكه يكون الربح بينهما مشتركاً، نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال، وقوله: 'ويوكل' أي له أن يوكل؛ لأن التوكيل من توابع التجارة، والشركة انعقدت لها، فله أن يفعل هذه الأشياء كلها =

ويستأجر ويودع ويضارب ويوكل، ويده في المال أمانة.

وتقبل إن اشترك خياطان أو خياط وصباغ على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب

من ساس باجر

أي أو اشترك

أي يدفع المال مضاربة

بينهما، وكل عمل يتقبله أحدهما .....

أي أحد الشريكين

أي بين الشريكين

= على الأفراد. وقيد بما ذكر للاحتراز عن الشركة، فالشريك لا يشارك؛ لأن الشيء لا يتضمن مثله، وكذا الوكيل ليس له التوكيل، والمضارب ليس له أن يضارب؛ لما قلنا: إن الشيء لا يستتبع المثل، وعن أبي حنيفة أنه ليس له المضاربة؛ لأنه نوع شركة، والأصح ما ذكر، وهو رواية الأصل. (مستخلص، فتح، عيني)

**ويوكل** أحبباً سيع وشراء؛ لأنه متعارف بينهم. (ط، عيني) **ويده في المال إلخ** لأنه قبضه بإذن صاحبه لا على وجه المبادلة والوثيقة، فصار كالوديعة والغارية، بخلاف المقبوض على سوم الشراء؛ لأنه مقبوض على وجه البذل، وبخلاف المقبوض على الرهن؛ لأنه مقبوض على وجه الوثيقة، والحاصل: أن المال في يد كل واحد من الشريكين أمانة كالوديعة والغارية، فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسارة والضياح والدفع لشريكه، ولو ادعاه بعد موته، لا يضمن إلا بالتعدي، ومثله المضارب والوصي والمتولي. (مستخلص، فتح)

**ونقل** [ أي الثالث من أنواع شركة العقد شركة تقبل، وتسمى شركة الصنائع وشركة الأعمال أيضاً. (عيني) ] وتسمى شركة الأندان أيضاً، وهي أن يشترك صانعان أن يتقبلا العمل، ويكون الكسب بينهما سواء كانا متحدي العمل كالحياطين أو مختلمي العمل كحياطين وصناع بلا اختلاط مال، وهي جائزة عندنا، وقال الشافعي ورفر في رواية: لا يجوز؛ لأن الشركة في الربح تنتمي على الشركة في رأس المال، ولا مال لهما، فكيف يتصور الربح بدون الأصل؟ ولنا: أن المقصود منهما إما هو تحصيل الربح على الاشتراك، وهو لا يقتصر على المال بل يكون بالعمل أيضاً، فإذا وكل كل منهما الآخر بقبول العمل، كان كل واحد أصلاً في نصف العمل المتقبل، ووكيلاً في النصف الآخر، فتحقق الشركة في المال المستفاد، وهو الربح، وهذا العقد مما يقبل التوكيل فيجوز. (مستخلص، فتح، عيني) **وصباغ**: أو نحوهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان.

**ويكون الكسب سهماً** أي أجر الكسب الذي يمكن استحقاقه كتعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتي به، بخلاف شركة دالين ومفتيين وشهود محاكم وقراء ووعاظ وسؤال؛ لأن التوكيل بالسؤال لا يصح، وكذا لو اشتركا في عمل حرام م يصح، وأما شركة الحماليين فصحيحة، فالأجر الذي يحصل من العمل يكون بين الشريكين مناصفة، ولو شرطاً أكثر الربح لأدناهما عملاً فالأصح الجواز، وكون الكسب بينهما يجوز استحساناً عندنا، وقال زفر ومالك: لا يجوز مع اختلاف الصنعة والمكان كالحياطين والصباغ؛ لأن الشركة هي الخلطة، ولا خلطة فيها.

ولنا: أن أول هذا العقد توكيل بالتصرف، وآخره اشتراك في الربح، فصار كالمضاربة، فلا يشترط اتحاد الصنعة، وكذا لا يشترط اتحاد المكان مثل أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف، والقياس أن =



## يلزمهما وكسب أحدهما بينهما.

**ووجوه:** إن اشتركا بلا مال على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا، وتتضمن الوكالة، ..  
 أي بوجاهتهما عند الناس أي شركة الوجوه عند الإصلاقي

= لا يجوز؛ لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الحابوت، وستحسن جوارها؛ لأن الثقل من صاحب الحابوت عمل. [رمز الحقائق: ٤٦٨/١] (فتح)

**يلزمهما** [ أي يلزم الشريكين جميعاً حتى يطالب كل منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالأجرة، ويرأ دافعها بالدفع إلى أحدهما. (ط) ] أي العمل الذي يتقسه أحدهما يلزم شريكه حتى لو دفع رجل إلى أحدهما عملاً فهو أن يأخذ بذلك العمل أيهما شاء، ولكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل، وإن أيهما دفع لأجرة برئ عن أداء الأجرة؛ لأن كل ما يتقسه أحدهما مضمون على الآخر، فكان كامفاوضة في ضمان الأعمال والمطالبة بالأيدان، ويطالبان بالأجر، ويرآن بعمل أحدهما. [رمز الحقائق: ٤٦٨/١] (فتح)

**وكسب** يعني إذا عمل أحدهما دون الآخر، كانت الأجرة بينهما على ما شرطاً، ولو شرطاً العمل نصعين والربح أثلاثاً، جار استحصاناً، وفي القياس لا يجوز؛ لأن الشركة وقعت مطلقة عن ذكر الكفالة والأحكام المذكورة من موجبها، ويجوز اشتراط الربح بينهما على السواء وعنى التفاضل بأن يكون أحدهما أحق من الآخر في العمل، وعقد رفر: لا يجوز متفاضلاً. [رمز الحقائق: ٤٦٨/١] وعدنا: يجوز؛ لأن الربح بقدر ضمان العمل لا بحقيقة العمل، فإن غاب أحدهما أو مرض وم يعمل وعمل الآخر، فهو أيضاً بينهما. (فتح)

**وجوه** [ أي الرابع من أنواع شركة العقد شركة وجوه. (عيني) ] وتسمى أيضاً شركة المفانيس وسميت بها؛ لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من له وجاهة عند الناس، وقيل؛ لأهما يشتريان من الوجه الذي لا يعرف، وقيل: لأهما إذا حسبا ليدبرا أمرهما بطركل واحد منهما إلى وجه صاحبه. [رمز الحقائق: ٤٦٩/١] وقيل: إنما أضيفت للوجوه؛ لأنها تبدل معها لعدم المال. وهذه الشركة جائزة عندنا، وقال الشافعي ومالك: لا تجوز؛ لأن الربح فرع المال، فلا تعقد بدونه، ولنا: أن المقصود من الشركة تحصيل الربح بالوكالة، والبيع والشراء مما يقبل الوكالة، فيكون كل واحد منهما وكيلاً عن الآخر فيما يشتريه؛ لأنه لا ولاية له على صاحبه إلا به.

ثم هذه الشركة تكون عنناً ومفاوضة كشركة الثقل، فإذا بصا على المفاوضة وذكرنا جميع ما تقتضيه المفاوضة، واجتمعت فيها شرائطها، صارت مفاوضة، وإلا فعنان. وقوله: 'تتضمن الوكالة'؛ لأنه بذلك يتمكن من التحصيل لصاحبه؛ إذ لا ولاية له عليه، وتتضمن الكفالة أيضاً مع ذلك إذا كانت مفاوضة، فكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتري به؛ لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو ولاية له، ولا ولاية، فتعيت الوكالة. (مستخلص، فتح) **ويبيعا** فما حصل بالبيع يدفعان منه لمن ما اشترياه بالنسيئة وما بقي بينهما. (ط)

**الوكالة:** فتكون عنناً، وتكون مفاوضة إذا تضمنت الكفالة بشرطها السابق. (ط)

فإن شرطاً مناصفة المشتري أو مثالثته، فالربح كذلك، وبطل شرط الفضل.  
أي الشريكان شركة الوحده  
أي كما شرطاً في المشتري

## فصل

ولا تصح شركة في احتطاب واصطياد واستقاء، والكسب للعامل،.....  
بأن يصطاد أو يبيع  
خاصة لفساد الشركة

**المشتري.** بفتح الراء يعني أن يكون بينهما بصفين. (عيني) أو مثالثته. أي أو شرطاً مثالثته المشتري بأن يكون بينهما أثلاثاً: الثلث لأحدهما والثلثان للآخر. (عيني) **وبطل شرط الفصل** [في الربح فيكون الربح بينهما بقدر الملك. (ط، عيني)] لأن الربح لا يستحق إلا بالعمل كالمضارب، أو بالمال كرب المال، أو بالضمان كالأستاذ الذي يتفصل العمل من الناس، ويلقبه على التعميد بأقل مما أخذ، فيطبخ له الفصل بالضمان، ولا يستحق الربح بغير هذه الأشياء، والضمان بقدر الملك في المشتري، فكان الربح الرائد عليه ربح ما لم يضمن فلا يجوز أن يكون المشتري بينهما بصفين والربح أثلاثاً بل يكون الربح بينهما بقدر الملك، ويجوز الفصل في المضاربة على خلاف القياس؛ لتعين المال فيها. [تبيين الحقائق: ٢٥٤/٤] (عيني، فتح)

**فصل** في بيان الشركة الفاسدة. [رمز الحقائق: ٤٦٩] **ولا تصح شركة إلخ:** لأن التوكيل إثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل، ولا يمكن تحقق هذا المعنى هنا؛ لأن الموكل لم يمكنه، فلا يملك إقامة غيره مقامه، ولأن إباحة من أحذته، فلا يمكن إيقاع الحكم فيه لغيره. [تبيين الحقائق: ٢٥٥/٤] وكذا لا تصح الشركة في أحد سائر الأشياء المباحات؛ لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة، وهو في أحد المباح باطل فكذا الشركة فيه، **اصطياد:** لأن الصيد مباح إلا لتلهي واتحاد حرفة مباح على التحقيق؛ لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة سواء على الصحيح.

**واستقاء:** أي برح الماء، وكذا في الاحتشاش واجتاء الثمار من الجبال، وكذا في كل مباح إلا عند مالك وأحمد يصح، وعن بعض الشافعية: يصح في استقاء من مباح، وكذا لا يجوز إذا اشتركا في طلب الكنوز من المعادن ونقل الطين من أرض لا يملكها، أو الجص أو الملح أو الكحل أو ما أشبه ذلك، وكذا إذا اشتركا على أن يلبنا من طين غير مملوك، أو يطبخا أجراً، وكذا لا يجوز التكدى وهو السؤال من الناس إذا اشتركا فيه. [رمز الحقائق: ٤٦٩/١] (فتح) **احتطاب:** بأن يشترك اثنان على أن يجتطبا من الجبال ويبيعا. (عيني)

**والكسب:** أي المكسوب الحاصل من هذه الشركة. (ط، عيني) **للعامل إلخ.** أي إذا لم تصح الشركة في الاحتطاب وغيره من المباحات فما اكتسب أحدهما بدون إعانة الآخر، فالمكسوب للعامل خاصة؛ لوجود السبب وهو الاستيلاء منه، وإن أخذنا معاً، فهو بينهما نصفان؛ لاستوائهما في الاستيلاء، وإن احتطب أحدهما وأعانه الآخر بأن قلع أحدهما وجمعه الآخر، أو أخذ الصيد أحدهما وحمله الآخر، فليعين أجر مثله بالغا ما بلغ عند محمد، =

وعليه أجر مثل ما للآخر، والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وإن شرط الفضل،  
 أي على لعامس  
 أي يكون بقدر إيج  
 وتبطل الشركة بموت أحدهما ولو حكماً، ولم يترك مال الآخر بلا إذنه، .....  
 أي شركة العقد  
 أي شركاء الآخر

= وعند أبي يوسف: لا يحاوز به نصف قيمته، وكذلك إذا اشتركا في الاستقاء، لأحدهما عمل وللآخر راوية ليستقيا عليها ماء، فأيهما استقى فالأجرة للذي استقى، وعيه أجر مثل الراوية أو العمل، وإنما وجب أجر المثل؛ لأنه استوى مفعة غيره بعقد فاسد، فيستحق أجرة المثل. (مستخلص، عيني)

ما للآخر. أن أعانه بانعا ما بئغ وهو الصحيح. **الشركة الفاسدة** [التي يحوز أن تعمل صحيحة أي شركة تكون بقدر المال. (ط، عيني)] لا يقال: إن في كلام المصنف تناقضاً؛ لأنه ذكر أولاً أن الكسب في الشركة الفاسدة للعالم، وعليه أجر مثل الآخر ثم ذكر ما يخالفه بقوله: 'والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وإن شرط الفضل'؛ لأن موضوع ما ذكره أولاً ما إذا وقعت الشركة في نحو الاستقاء من الهر، وموضوع ما ذكره ثانياً ما إذا وقعت الشركة في شراء الشر وبيعه مثلاً، واشترط الربح أثلاثاً مع التساوي في رأس المال، ولكن طراً الفساد لأمر عارض كاشتراط تخصيص أحدهما من أصل الربح بدراهم مسماة.

وأشار بقوله: "وإن شرط الفضل" إلى أن حواز اشتراط التفاضل في الربح مع التساوي في رأس المال محله ما إذا صحت الشركة، أما إذا فسدت فلا، ويكون الربح بينهما بقدر المال حتى لو كان المال من أحدهما كان للآخر أجر المثل، ولأن الربح تابع للعقد إذا كان موجوداً، وهما قد فقد العقد، فيكون تابعاً للمال، والزيادة إنما تستحق بالتسمية، وقد فسدت لفساد العقد، فصار كأن التسمية لم توجد أصلاً، فبطل شرط التفاصيل وبقي الاستحقاق على قدر رأس المال. (عيني، فتح)

**وتبطل الشركة إلخ** مطلقاً سواء عدم الشريك بموت صاحبه أو لا؛ لأن الشركة تتضمن الوكالة وهي تبطل بالموت؛ لأنه عزل حكمي. فإذا بطلت الوكالة بطلت الشركة؛ إذ لا بد لها منها، بخلاف ما إذا فسخ أحدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم ودينار يتوقف على عدم الآخر لكونه عزلاً قصدياً. [رمز الحقائق: ٤٧٠/١] (فتح)

**ولو حكماً** أي ولو كان الموت حكماً بأن ارتد أحدهما ولحق بدار الحرب وقصي بدحاقه، فإن لم يقص به توقف انقطاع الشركة إجماعاً، فإن عاد قبل الحكم بقيت، وإن مات أو قتل انقطعت، وهل تغلب عتاً في حالة التوقف؟ ناه الإمام وأثبتاه. (فتح) **ولم يترك** أي ليس لأحد الشريكين أن يؤدي ركة مال الآخر إلا بإذنه؛ لأن أداء الركة ليس من جس أعمال التجارة، فلا يتضمنه الشركة، فلا بد فيه من إذن صاحبه للأداء، فإن أدى بغير إذنه لا يتأدى عن ماله بل يكون تبرعاً من المودي. (مستخلص، محشي)

**بلا إذنه**: لأن الإذن في التجارة، والزكاة ليست منها. (عيني)

فإن أذن كل واحدٍ وأدياً معاً <sup>أي بمسعين</sup> ضمناً، ولو متعاقباً ضمن الثاني، وإن أذن أحدُ  
المفاوضين <sup>بلاخر</sup> بشراء أمة ليطأها، <sup>أي المشتري</sup> ففعل، فهي له <sup>أي الأمة</sup> بلا شيء.

**وأدياً معاً** أي لو أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي ركاته، فأدى كل واحد منهما معاً عن نفسه وعن شريكه، ضمن كل واحد نصيب صاحبه مطبقاً ويتقاصان. فإن كان مال أحدهما أكثر يرجع بالريادة. وهذا عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يضمن شيئاً إن لم يعم. فإن قيل: ينبغي أن لا يجب الضمان عنده إذا أدياً معاً لعدم سبق أداء الموكل فم يقع فعل الوكيل نقداً، قلنا: أداء الموكل إن لم يسبق تحقيقاً فقد سبقه اعتباراً وتقديراً؛ لأن تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف الوكيل، فيصير سابقاً معنى كالوكيل بالبيع مع الموكل إذا باعاً وخرج الكلامان معاً، فإنه ينفذ بيع الموكل دون بيع الوكيل. (مستخلص)

**ضمن الثاني** أي إن أدى الأول ثم أدى الثاني ضمن الثاني للأول علم بأداء صاحبه أو لم يعلم عند أبي حنيفة. وقالوا: إن عزم يضمن، وإلا فلا، كذا في "كتاب الركة"، وفي "الريادات": لا يضمن مطلقاً علم بأداء شريكه أو لم يعلم، وهو الصحيح، وعلى هذا الخلاف الوكيل بأداء الزكاة أو الكفارات إذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله أو اعتق. لهما: أنه مأمور بالأداء، وقد أتى به، وله: أنه أتى بغير المأمور به؛ لأن المأمور به إسقاط الفرض عنه، ولم يسقط به الفرض، فصار مخالفاً علم أو لم يعلم. بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث لا يضمن بقضائه بغير علم بعد قضاء الأمر؛ لأنه لم يخالف. [رمز الحقائق: ٤٧٠] (فتح)

**وإن أذن** الظاهر أن التقيد به اتفاقي؛ لأن أحد شريكي العنان الحكم فيه كذلك أي إذا أذن أحد الشريكين بآخر أن يشتري جارية فيطأها ففعل المأذون له كذلك فالجارية للمشتري بغير شيء عند أبي حنيفة، وقالوا: يرجع على شريكه بنصف الثمن؛ لأن الملك وقع له خاصة حتى حل له وطؤها، والثمن بمقابلة املاك، فيكون عليه خاصة، وقد قضاه من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه حصته كما في ثمن الطعام والكسوة، وله: أن الجارية تدخل في ملكهما جرياً على مقتضى الشركة؛ إذ لا يملكان تعيينه، ثم الإدان يتضمن هبة نصيبه؛ لأن الوطء لا يحل إلا بالملك، فصار كما إذا اشتراها.

ثم قال أحدهما للآخر: اقبضها لك، كانت هبة، بخلاف طعام الأهل وكسوتهم؛ لأن ذلك ممسثنى عن الشركة للضرورة، فبقي الملك له خاصة بنفس العقد، فكان مؤدياً ديباً عليه من مال الشركة، وللنازع أن يطالب بالثمن أيهما شاء على التقديرين. [رمز الحقائق: ٤٧٠/١] (مستخلص)

**ففعل**: أي المشتري أمة مثل ما أذن له. **فهي له**: أي سمأدون له بالشراء لا للشركة.

## كتاب الوقف

ای فی بیان احکامہ

هو حبسُ العين على ملك الوقف والتصدقُ بالمنفعة، والملك  
أي الوقف شرع      أي علم حكم ملك إلخ      أي ملك الوقف

**كتاب الوقف** [هو مصدر من وقفه إذا حسه وقفاً ووقف نفسه وقوفاً، يتعدى ولا يتعدى. (عبي)] تناس  
الكتابين من حيث أن المقصود من كل منهما الانتفاع، لكن انتفاع الشركة في الدنيا، وانتفاع الوقف في الآخرة،  
ولذا ذكره بعد الشركة، ثم علم أن له سبباً وركباً ومحللاً وشروطاً. فسيبه: إرادة محبوب النفس في الدنيا ير  
الأحباب، وفي الآخرة الثواب. وركبه: الألفاظ الخاصة، ثلاثة من قسم الصريح، وهي: وقفت وحسنت  
وسلت، والثلاثة كناية تتوقف على البية، وهي: تصدقت وحرمت وأدبت. ومحلّه: المال المتقوّم. وشروطه: منها:  
عدم الحجر بسفه أو دين، وكونه منجراً لا معلقاً إلا بكائن، وكونه مملوكاً، وكونه معلوماً، وأن لا يذكر فيه  
خيار شرط، وأن لا يكون مؤقتاً بشهر أو سنة. (مسكين، فتح)

**هو حبس الح** وهذا عند أبي حنيفة؛ لأن عرضه التصديق لعبته، وهو لا يتصور إلا إذا بقي الأصل على ملكه، ويدل عليه قوله **الحبس** للعمر **الحبس** المسبوق **الحبس** المسبق. رواه السائي وابن ماجه، أي حبسه على ملكك، وتصديق بشمركها، وإلا لكان مسلاً جميعاً، وعندهما: الوقف: حبس العين على ملك الله تعالى، وعند الشافعي وأحمد: ينتقل الملك إلى الموقوف عليه لو أهلاً له، وعن الشافعي: أنه ينتقل إلى الله تعالى. [امرر الحقائق: ٤٧١/١] ومعنى حبس العين قصر العين على ملكه لا يتحاوره إلى ملك غيره وإنما تصدق بالمصلحة على الفقراء أو عني وجه من وجوه الخير، فعلى هذا يرجع الواقف في الوقف ويبيع ويوهب ويورث عبده، وعندهما: يرول ملك الواقف عنه. (مسكين) **بالمصلحة** أي بالعلة والربح احاصل منها ولو في الحممة. (ص، عين).

**والمثلث** أي ملك الوقف يزول عن الموقوف بقضاء القاضي الذي يرى لروحه عند أي حيفة؛ لأنه فصل مجتهد فيه، فيفقد قضاؤه، وعندهما يزول من غير قضاء، وقوله: لا إلى مالك أي الملك بعد رواه لا ينتهي إلى يد مالك خلافاً للشافعي وأحمد فإنه ينتهي إلى الموقوف عليه كما مر. وأصل الخلاف أن الوقف لا يجوز عند أي حيفة أصلاً؛ لأن المنفعة معدومة والتصديق بالمعدوم لا يصح وهو المذكور في الأصل، وقيل: يجوز عنده إلا أنه لا يبرم منزلة العارية حتى يرجع فيه أي وقت شاء، ويورث عنه إذا مات وهو الأصح.

وعندهما: يجور، ويزول ملك الواقف عنه، غير أنه عبد أبي يوسف: يزول بمجرد القبول، وعبد محمد: لا يزول حتى يحصل للوقف ولياً ويسلمه إليه، لهما: في أصل صحة الوقف ما روي عن ابن عمر ~~ع~~ أن عمر ~~ع~~ أصاب أرضاً من حير، فقال: يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: ~~سبب حسن منها، صدق عمر~~ علي أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والصيف والبن النسيئ. ولا جناح علي من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متسول، =

## يزول بالقضاء لا إلى مالك، ولا يتم حتى يقبض ويفرز ويجعل آخره جهة لا تنقطع،

عن الموقوف أي لا ينتهي إلى يد مالك الوقف أي آخر الوقف بوجه يدل على التأيد

= رواه البخاري ومسلم وأحرون. ثم قال أبو يوسف: يزول عن ملكه بمجرد القبول؛ لأنه إسقاط ملكه لله تعالى، فصار كالعتق، وبه قالت الثلاثة، وقال محمد: لا يزول حتى يسلمه إلى المتولي؛ لأن التملك من الله لا يتحقق قصداً؛ لأنه مالك الأشياء، ولكنه يثبت في ضمن التسليم إلى العبد كما في الزكاة وغيرها من الصدقات المنفقة، وهي التي سلمت للفقير وجعلت ممسكة له، ولأي حيلة: قوله **عنه**. لا حس من فرض لله، أي لا يحبس المال بعد موت المالك عن القسمة بين الورثة؛ ولأنه يحتاج إلى التصديق بالعدة دائماً ولا تصدق عنه إلا بالبقاء على ملكه، وحديث ابن عمر **رضي الله عنه** لا يدل على لزوم الوقف، وهذا أراد عمر **رضي الله عنه** أن يبيع ذلك بعد موت النبي **ﷺ**، ثم كره أن يتقاضى ما كان بينه وبين رسول الله **ﷺ**، إلا أنه إذا حكم به حاكم يلم؛ لأنه فصل مجتهد فيه كسائر المجتهدات والفتوى على قولهما. [رمز الحقائق: ٤٧١/١] (مستخلص، فتح)

**يزول بالقضاء**: أي بقضاء القاضي المتولي من قبل السلطان. **ولا يتم**: هذا شروع في شروط الوقف الخاصة عند محمد، وأشار أولاً إلى بيان مسألة إجماعية، هي أن الملك بالقضاء يزول، أما إذا حلا عن القضاء فلا يزول إلا بعد هذه الشروط عند محمد، الأول: أن الوقف لا يتم حتى ينصب الواقف متولي ويسمه إليه، والثاني: أنه لا يتم حتى يفرز أي يميزه عن ملكه، والثالث: أن يجعل آخر الوقف لوجه لا تنقطع أي يذكر ما يدل على التأيد، والرابع: أن يكون الواقف حراً عاقلاً بالغاً.

واحتراز بقوله: "يفرز" عن وقف المشاع، فإنه لا يجوز عند محمد، وعند أبي يوسف: يجوز؛ لأن القسمة من تنمة القبض، وأصل القبض عنده ليس بشرط فكدا تنمته، وأما وقف ما لا يحتل القسمة كالحمام ونحوه، فلا يضره الشيوع كالصدقة واهبة إلا في المسجد والمقبرة، فإنه لا يتم مع الشيوع مطلقاً بالإجماع؛ لأن المهادنة فيه من أقبح ما يكون بأن يدفع فيه الموتى سنة، ويزرع سنة، ويصلى في مسجد في وقت، ويجعل اصطبلًا في وقت، والحاصل: أنه لا يجمع صحة الوقف في ما لا يحتل القسمة عند محمد، ولا في ما يحتلها أيضاً عند أبي يوسف. (عيني، فتح)

**حتى يقبض**: أي يقبضه المتولي وهو قول محمد وبه يفتي مشايخ بحاري وهو أقرب إلى موافقة الآثار. (عيني)

**يفرز**: أي يعزل الواقف الوقف عن غيره وهو قول محمد أيضاً، واحتراز به عن المشاع فإنه لا يجوز وقفه. (معدن) **ويجعل**: أي ولا يتم أيضاً حتى يجعل الواقف. (عيني، ط) **لا تنقطع**: أبداً عند الطرفين، وقال أبو يوسف: إذا سمى فيه جهة تنقطع جاز، وإذا انقرض الموقوف عليهم صار للفقراء وإن لم يسمهم، وهما: أن التصديق بالعدة قد يقع على وجه التأيد، وقد لا يقع، فلم ينصرف مطلقه إلى التأيد، فوجب التنصيص، والخلاف في ذكر التأيد، وأما نفس التأيد فشرط بالإجماع وهو الصحيح حتى لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة أو محرمة أو محبوسة، ولم يذكر التأيد بصح الوقف عند الكل إلا عند يوسف بن خالد السمي تلميذ أبي حنيفة، فإن ذكر التأيد شرط عنده لصحة الوقف، والصحيح أنه ليس بشرط. [رمز الحقائق: ٤٧٣/١] (فتح)



وصحّ وقف العقار ببقره وأكرته، ومشاع قضي بجوازه، ومنقول فيه تعامل،.....

**صح ١٨:** أي صح وقف العقار محرراً عند أبي حنيفة؛ لأن جماعة من لصحابة وقفوه، ولا يجوز وقف المنقول عنده وهو القياس؛ لأن لتأييد من شرط لوقف، ولا تأييد بمنقول، ولكن صح وقف العقار بأسبق والأكثر عندهما استحساناً؛ لأنها تنع للأرض في تحصيل المقصود، وقد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يحصل مقصوداً كالشرب في بيع الأرض، وهذا يدخل إساءة في وقف الأرض تبعاً، وعنى هذه سائر آلات الحرث، وقال أبو الواحي في 'فتاواه': رجل وقف نقرة على رباط عني أد ما خرج من لبها ومنها يعصى إساءة السيل، جار إن كان في موضع تعارفوا ذلك؛ مكان العرف كالسقية، فإن سائرها لا يتأيد، ودخل في الوقف تبعاً لأرضها. (مستخص، فتح، عيني)

**العقار** بفتح العين: الأرض مستة كاست أو غير مستة، وفي القاموس العقار: الصيغة. (فتح)

واكرمه بالفتحات جمع اكار تشديد الكاف، وهم عبيده الخراثون، وكذا سائر آلات الحرثه. (فتح)

**ومتشاع** [باجر عصف على العقار أي وصح أيضاً وقف مشاع. (مص)] أي صح عندهما وقف مشاع. واعلم أن المشاع أي العقار المغير المقسمة بين شركاء بوعان: الأول: ما لا يحتمل القسمة كالحمام والرحى، والثاني: ما يحتملها كالأرض والدار، والثالث: فيما لا يحتمل القسمة لا يجمع صحة الوقف بلا خلاف، والخلاف فيما يحتمل القسمة، فإن كان المشاع وقفاً قضى بخواره أي حكم الحاكم بخوار الوقف، فهو جائز عند أبي يوسف؛ لأن القسمة من تمام القبض، والقبض عنده يس شرط، فكذا ما هو تتمته، وعند محمد: القبض شرط، فلا يجوز وقف المشاع عنده. وقيد بقوله: 'قضى بخواره'؛ لأنه لا يصح وقف المشاع بغير قبض عند محمد، وعليه الفتوى، ووقف المشاع الذي لا يحتمل القسمة كالحمام والرحى صحيح اتفاقاً لا يحتاج إلى القبض بالصحة. (مستخلص، فتح)

**خواره** أي بخوار الموقف فيه؛ لأن قضاء المقاضي يقطع الخلاف في مجتهدات. (عيني)

[illegible]

**تعامل** يعني جرت العدة بوقفه مصباً سوء كال مصحفاً أو فاسداً أو مرأاً أو قدوماً أو مشرباً أو حجازة أو ثيابها أو قدوراً أو مراجل أو كراعاً أو سلاحاً وهو قول محمد وعبيه الفتوى. (مسكين)

**ولا يُمْلِك ولا يقسم وإن وقف على أولاده، ويبدأ من غلته بعمارته بلا شرط، ولو داراً فعمارته على من له السكنى، ولو أبي أو عجز، عمر الحاكم بأجرته وصرف نقضه**  
الموقوف من مسقطه متصلة أي شوي أي من حاصل الوقف أي بمصره بوقف أي آجره وعمره أي الحاكم

**ولا يملك** [أي لا يجوز تملك الوقف بعد الصحة والدرهم، ولا يرهس ولا يعار. (ط)] أي لا يجوز تملك الوقف بالبيع والهبة وسائر أسباب الملك؛ لأن الوقف بعد الصحة والدرهم لا يقبل الملك؛ لأنه إزالة ملك لا إلى مالك كالحرق لا يقبل الرقية، فلم يصح تملكه كالعقود.

**لا يقسم الخ** أي إذا وقف ضيعة أو داراً على أولاده، فلا يجوز أن يقسم بينهم بل هم أن يتفعوا بها مشاعاً؛ لأن في القسمة معنى البيع، وهو لا يجوز في الوقف، والحاصل أن الوقف لا يقسم بين مستحقه، فأفاد أن قسمته بين المالك والواقف لتمييز الوقف عن الملك جائزة عند الصالحين؛ لأنها إقرار وتمييز للحقوق، والمصوغ التملك لا الإقرار. (مستخلص، عيني) **على أولاده** لأن حقهم في العلة لا في العين والقسمة تنافي ذلك فلا يجوز. (عيني)

**ويبدأ** أي يجب أن يبدأ المتولي من حاصل الوقف بعمارة الوقف، سواء شرط الواقف ذلك أو لم يشترط؛ لأن قصد الواقف صرف العلة دائماً، ولا يبقى دائماً إلا بالعمارة، فيشت شرط العمارة اقتضاء من غير شرط من الواقف، ثم العمارة لا تتراد على قدر الوقف، وعلى صفته أولاً، وهذا إذا كان الموقوف عليه معيناً، أما إذا كان وفقاً على الفقراء، ففيه اختلاف المشايخ، فقليل: لا تجوز الريادة، وهو الأصح، وقيل: يجوز بأن يكون الثاني راداً على الأول. (مستخلص، عيني) **بلا شرط** من الواقف أراد شرط أو لم يشترط. (عيني)

**ولو داراً** أي ولو كان الوقف داراً على سكنى شخص بعينه. (عيني) **من له السكنى** لأنه هو المستفع بها والعزم بالعلم. (عيني) **عمر الحاكم بأجرته** أي لو امتنع الموقوف عليه وهم السكان عن العمارة أو عجزوا عنها لفرهم فلا يعبر الممتنع على العمارة؛ لأن فيه إتلاف ماله، ولا يكون امتناعه رصاً بطلان حقه لمكان الشك، ولا يصح إجازة من له السكنى؛ لأنه غير ناظر ولا مالك لكن الحاكم يؤجرها له أو لغيره، فيعمرها بأجرتها بقدر ما يبقى على الصفة التي وقفها الواقف، ولا يريد على ذلك إلا برضاء من له السكنى، وإن كان وفقاً على الفقراء فكذلك في رواية حتى لا يزيد على ما كانت عليه، وفي رواية يجوز، والأول أصح. [أمر الحقائق: ٤٧٤] (فتح)

**وصرف نقضه** [يكسر النون ما انتقض من الوقف مثل الآجر والحشب والحشب ونحوها. (عيني)] إساءة المقوص أي ما انتقض من الوقف صرفه الحاكم إلى عمارة الوقف إن لم تتعد إعادة عيه، فإن تعدت بيع وصرف ثمنه إلى المرمة صرفاً للبدل إلى مصرف المدل، وهو طاهر في أن يبعه إن أمكن إعادة عيه لا يجوز. وقوله: "إلا حقطه" وإن لم تحتج العمارة إلى النقص بأن أحصرت المؤن أو كان المهدم لقلته لا يحل بالانتفاع حقط النقص إن لم يحف صباغه، فإن حاف باعه وأمسك ثمنه إلى وقت الاحتياج؛ كي لا يتعدر عليه أو أن الحاجة، ولا يقسم الثمن بين مستحقي الوقف كما لا يقسم القرض. (عيني وفتح)

إلى عمارته إن احتيج، وإلا حفظه ليجتاح، ولا يقسمه بين مستحقي الوقف، وإن  
 أي دل عمارة الوقف رأى ذلك وإن لم يحتج إليه أي انقص أي لا يقسم الحاكم انقص  
 جعل الواقف غلة الوقف لنفسه، أو جعل الولاية إليه صح، .....  
 في حبه

**ليحتاج:** إليه في المستقبل إلا إذا حاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمة ليجتاح. (ط، عيني) **مستحقي:** لأنه ليس هم  
 حق في العير ولا في جزء منه وإنما حقهم في اسافع فلا يصرف إليهم غير حقهم. (عيني)

**وإن جعل الواقف إلخ:** أن قال في كتابه: يصرف اربع إليه مدة حياته، ثم من بعده إلى فلان وفلان، أو على  
 جهات عيها جاز ذلك عند أبي يوسف، وعنه مشايخ بلخ ترعياً للناس في الوقف، وقال محمد: لا يجوز؛ لأن  
 القرية بولاية الملك، واشترط العلة أو بعضها لنفسه يجمع ذلك، فكان باطلاً، وبه قال الشافعي وبلال الراري،  
 ولأبي يوسف: ما روي أنه ١٤ كان يأكل من وقفه، ولا يحل ذلك إلا بالشرط، فدر ذلك على جواز، وعلى  
 هذا الخلاف لو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء وتكون وقفاً مكانه، أو شرط الواقف اختيار  
 لنفسه ثلاثة أيام. [رمز الحقائق: ٤٧٥/١]. وكذا لو وقف على نفسه بأن قال: أرضي صدقة موقوفة على نفسي  
 أو قال: صدقة على علتها إلى ما عشت وفي 'المتقى' عن محمد: إذا صار الوقف محار لا يتفع به المساكين  
 فللقاضي أن يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك إلا للقاضي. (فتح)

**أو جعل الولاية إليه:** أي إذا شرط الواقف التولية لنفسه جاز بالإجماع؛ لأن شرط الواقف معتبر، فيراعى،  
 غير أن عند محمد يسلمه ثم تكون له الولاية؛ لأن التسليم شرط عده، وإن لم يشترطها لأحد، فالولاية له عند  
 أبي يوسف خلافاً لمحمد، وفي 'الأحباس' إذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبداً، ولم يشترط الولاية لنفسه  
 ولا لغيره، فالولاية لواقف، اشترط ذلك أو لم يشترط، ثم قال: قال محمد في 'السير الكبير': لا ولاية له إلا أن  
 يشترطه لنفسه. [رمز الحقائق: ٤٧٦/١]

ثم اعلم أنه ليس كل شرط الواقف معتبراً يتنع؛ لأهم استثنوا من قوطم: 'شرط الواقف يحب اتباعه' مسائل:  
 الأولى: ما يأتي في المتن أن الحائن يرفع وإن شرط الواقف أن لا يرفع اوقف من يده، الثانية: لو شرط أن لا يؤجر  
 وقفه أكثر من سنة، واناس لا يرفعون في استيجاره سنة أو كان في الريادة نفع للفقراء، فسقاصي المحالفة دون  
 اساطر، الثالثة: شرط أن يقرأ على قبره، فالتعيين باطل، الرابعة: شرط أن يتصدق بفاضل العلة على من يسأل من  
 مسجد كذا، لم يرفع شرطه، الخامسة: شرط للمستحقين حبراً أو لحماً معيناً كل يوم، فسقيم دفع القيمة من  
 المصدق، السادسة: تحور الريادة من القاضي على معنوم الإمام إن كان لا يكفيه، وكان عالماً تقياً، السابعة: شرط  
 عدم الاستبدال، فللقاضي الاستبدال إذا كان أصلح، وغير القاضي لا يمكنه. (فتح)

**صح:** أي الوقف والشرط، والولاية: التوي على أمور الوقف وهو النظر عيها وهو جائر بالإجماع. (عيني)

وينزع لو خائناً كالوصي وإن شرط أن لا ينزع.  
أي الوقف في كتابه

## فصل

من بني مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه، ويأذن للناس.....  
أي لدخول الناس المسجد

**وينزع لو خائناً إلخ:** أي لو شرط الوقف الولاية لنفسه وكان متهماً غير مأمون عني الوقف، يجب على القاصي نزع الوقف من يده، وكذا يبرع لو عجز عن القيام بأمر الوقف، أو ظهر به فسق كشرب الخمر، أو كان يصرف مال نفسه في الكيمياء، ومن الخيانة بيعه للوقف بلا مسوع، وكذا رهنه خيانة. **كالوصي.** [فإنه إذا كان غير مأمون ينزع منه. (عيني)] أي كما أن للقاضي أن يخرج الوصي إذا كان خائناً نظراً للصغار. **وإن شرط:** متصل بما قبله يعني ولو شرط الوقف في كتابه أن لا يسرع الوقف من يده، يسرع منه إذا كان غير مأمون؛ لأنه شرط يخالف حكم الشرع، فيبطل شرط عدم النزع. (عيني، فتح)

**أن لا ينزع:** يعني شرط أن لا يبرعه القاضي ولا السلطان؛ لأنه شرط يخالف حكم الشرع فيبطل. (عيني)  
**فصل:** [في بيان أحكام المسجد والخان والمقبرة ونحوها. (مرمر الحقائق: ٤٧٦/١)] لما كانت أحكام المسجد مخالفة للأحكام السابقة ذكرها بمفصل على حدة، والمخالفة على مذهب الإمام أن الوقف لا يخرج عن ملكه إلا إذا حكم به حاكم؛ لأنه يجوز عنده كالعارية بخلاف المسجد حيث لا يشترط له الحكم، وعنى مذهب أبي يوسف أنه يقول: إن الشيوع لا يمنع من صحة الوقف مطلقاً بخلافه في المسجد والمقبرة، فإنه لا يتم وقف المسجد والمقبرة مشاعاً مطلقاً فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل بالإجماع، وعنى مذهب محمد: أنه يقول: لا يتم الوقف بدون التسليم بخلاف المسجد حيث لا يتوقف تمامه على وجود التسليم، فصار المسجد محالاً للوقف عند الكل. (فتح)  
**من بني مسجداً:** وفي بعض النسخ 'مسجداً لله تعالى'، وهذا التقييد باعتبار العال؛ إذ العال في المسجد أن لا يبني إلا لله أو أنه ذكر ذلك اتباعاً للحديث وهو قوله عليه السلام: من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله به بيتاً في حنة وحصن القطاة بالذكر؛ لأنها لا تقضي حاجتها مكانها إشارة إلى أن المسجد يصان عن التقدير ولو بطاهر. (فتح، عيني)

**حتى يفرزه:** لأنه لا يخلص لله تعالى إلا بالإمراز والتيمير عن ملكه مع طريقه. **عن ملكه:** بأن يجعل له طريقاً عاماً للمسلمين. **ويأذن:** أي وحتى يأذن الواقف؛ لأنه يشترط التسليم عند أبي حنيفة ومحمد، فإذا تعدر التسليم تقوم الصلاة فيه مقامه، ولا يشترط فيه قضاء القاضي، ولا التعيين بالموت عند أبي حنيفة بخلاف الوقف. [رمز الحقائق: ٤٧٦/١] (فتح)

**بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحدٌ زال ملكه. ومن جعل مسجداً تحته سردابٌ أو**  
**فوقه بيتٌ، وجعل بابه إلى الطريق وعزله، أو اتخذ وسط داره مسجداً، وأذن للناس**  
**بالدخول فيه له بيعه ويورث عنه.**  
 هذا الجاعل أو المتخذ

**بالصلاة فيه** أي في المسجد بأن يقول للناس: صموا فيه أبداً. (مس) **فإذا صلى الخ** أي يكتفي بصلاة الواحد  
 روي المثلث وكونه مسجداً في رواية عن أبي حيفة ومحمد، وعنهما: أنه يشترط الصلاة لجماعة جهراً بأذان  
 وإقامة، حتى لو كان بلا أذان ولا إقامة، لا يصير مسجداً، ولو جعل له إماماً ومؤدباً، وهو رجل  
 واحد، فصلى فيه بأذان وإقامة، صار مسجداً اتفاقاً، وعند أبي يوسف: يزول ملكه بمجرد قوله: 'أجعتك  
 مسجداً'؛ لأن التسليم عنده ليس بشرط، فصار كالإعتاق وبه قالت الثلاثة إلا عند الشافعي وأحمد، وفي رواية  
 يشترط ذكر غط 'وقف'، ولا يشترط عند أصحاب. [رمز الحقائق: ١/ ٤٧٦] (فتح) **واحد** غير الوقف في  
 الأصح ولو عميراً أو أنثى. **سرداب** كسر السين وهو بيت تحت الأرض للتبريد معرب، ويقال به بالفارسية:  
 سردابه وته حانه. (مسكين، محشي) **بالدخول فيه** أي في المسجد اندي اتخذه في وسط داره. (عيني)

**له بيعه** أي بيع هذا المسجد في حياته. **ويورث عنه** بعد موته؛ لأنه لم يخص به بقاء حق العبد فيه.  
 (ط، عيني) [أما إذا كان تحته سرداب؛ فلأن أرضه ملك لصاحب السرداب، وأما إذا كان فوق المسجد بيت؛  
 فلأن صاحب العو حقاً في أسفل حتى كان له أن يجمعه من أن يحدث بناء وما يوهبه بغير إذنه اتفاقاً، وأما إذا  
 اتخذ وسط داره مسجداً؛ فلأن ملكه محيط بحواصيه، فكان له حق السبع، فلم يكن حالصاً لله تعالى، وشأن المسجد  
 أن يكون خالصاً، قال تعالى: ٥٥، ٥٦ (حسن: ١٨)، ومعوم أن كل الأشياء له، ففائدة الإضافة  
 اختصاصه به سبحانه وتعالى، وهو بانقطاع حق كل من سواه.

ومن ثمة قضا: لو كان السرداب أو العو لصاح المسجد جار؛ إذ لا ملك فيه لأحد كما في مسجد بيت المقدس.  
 فإن تحته سرداب وليس بمعموك لأحد، بل لصاح المسجد، وكما لو بنى الوقف بيتاً بإمام فوق المسجد لا يضر؛  
 لأنه من مصالح حيث كان قبل تمام المسجد، قال العيني: وعن أبي حيفة: أنه أجاز أن يكون الأسفل مسجداً  
 والأعلى مكاناً؛ لأن الأسفل أصل، وهو يتأيد، وم يخر عكسه، وعن محمد: عكسه؛ لأن المسجد معظم، ولا تعظيم  
 إذا كان فوقه مستعمل ومسكن، بخلاف العكس، وعن أبي يوسف: أنه أجاز الوجهين حين قدم بعدد ورأى صيق  
 الأماكن، وعن محمد: مثله حين قدم الري، وعن أبي يوسف ومحمد: أنه إذا اتخذ وسط داره مسجداً صار  
 مسجداً وإن لم يعرف بابه إلى الطريق الأعظم؛ لأنه لما رضي بكونه مسجداً ولا مسجد إلا بالطريق، دخل فيه  
 الطريق ضرورة، ولو اتخذ أرضه مسجداً ليس له الرجوع فيه، ولا بيعه، وكذا لا يورث عنه، بخلاف الوقف عند  
 أبي حنيفة: يرجع فيه ما لم يحكم به الحاكم. [رمز الحقائق: ١/ ٤٧٧] (فتح)

ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً أو مقبرة، لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم،  
 وإن جعل شيء من الطريق مسجداً صح كعكسه.  
 أي من بني لواء أي من بني سقاية

١٥٠ لم يصبر بالطريق

أو خاناً: وهو ما يبنى على الطريق للمارة. (معدن) رباطاً أي مكاناً لإقامة الغزاة في الثغر براء العدو. (مص)  
 أو مقبرة: أي أو جعل أرضه مقبرة للموتى.

لم يزل ملكه عنه الخ [أي عما ذكر من الأشياء] وهذا عند أبي حنيفة؛ لأن عنده الوقف كالعارية يرم بحكم الحاكم أو بالإضافة إلى ما بعد الموت، فيلزم بعده، وله الرجوع قبته، وعند أبي يوسف: يزول ملكه بالقول؛ إذ التسليم عنده ليس بشرط، والوقف لارم، وعند محمد: إذا استقى الناس من السقاية، وسكوا الخان والرباط، ودفعوا في المقبرة، زال ملكه عنها؛ لأن التسليم شرط عنده، فيشترط تسليم بوعه، ودلت بما قلنا، ويكتفى بالواحد؛ لتعذر فعل كل احس، والفتوى على قوهما؛ سلوى والتعارف، ثم لا فرق في الانتفاع مثل هذه الأشياء بين الغني والفقير، بخلاف العلة، حيث لا يجوز إلا للفقراء، حتى لو وقف أرضاً لتصرف غنتها إلى الحاج أو إلى الغزاة أو طلبة العلم لا يصرف إلى الغني منهم. (مستخلص، عيني)

يحكم به: أي بما ذكر من السقاية ونحوها.

صح كعكسه: [بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الخنثى والخنثى والفساء. (ط)] معناه: إذا بنى قوم مسجداً، وضاق المسجد، واحتاجوا إلى مكان ليتسع، جاز أن يوسع من طريق العامة بشرط أن لا يضرب ذلك بأصحاب الطريق، وكذا إذا جعل في المسجد ممر للناس؛ لتعارف أهل الأمصار في الجوامع، فكل أحد أن يمر فيه إلا الحبس والخنثى والفساء، وليس هم أن يدخلوا فيه الدواب؛ لأن الطريق والمسجد لعامة، فيجوز بقصان أحدهما بالآخر عند الضرورة، وهو أن لا يمكن توسعه من موضع آخر، فصار كصرف بيت المال لعملة المسلمين كاتقاصي والمفتي والمدرس والمقاتل، وعلى هذا إذا ضاق المسجد على الناس ونحسه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً؛ لما روي أن الصحابة لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين بكره من أصحابها بالقيمة، وزادوا في المسجد الحرام. (مستخلص، عيني)



## كتاب البيوع

هو مبادلة المال بالمال بالتراضي، .....

أي لبيع شرعاً

**كتاب البيوع:** [وفي بعض نسخ 'كتاب اسبع'، والأصل: أن البيع لا يجمع ولا يثنى؛ لأنه مصدر وهو اسم جنس، واندي يجمعه ينظر إلى الأنواع التي تحته، وهو في اللغة مطلق اسادة. (عيني)] البيع اسم جنس يتناول القليل والكثير، فجمعه موجه بوجهين: الأول: أن اسبع بمعنى اسبيع، والمبيعات أصناف مختلفة، الثاني: أنه مصدر، فالحقيقة واحدة، وجمعت نظراً إلى الأنواع، وهذا الكتاب لبيان أنواعه لا حقيقته، ولما فرع المصنف من العبادات شرع في المعاملات، وقدم البيع؛ لأنه أكثر وقوعاً، والبيع من الأضداد يقال: باع كذا إذا أخرجته عن ملكه أو أدرجه فيه كما قال **لا يبيع من لا يملك** لا يبيع من لا يملك، لأن المهي عنه هو اشراء لا البيع بدليل رواية البخاري "لا يبيع"، ويتعدى إلى مفعولين بنفسه.

وقد تدحل 'من' أو 'اللام' على المفعول الأول، وأنواعه باعتبار نفسه: باع وموقوف وفاسد وباطل، وباعتبار المبيع: مقايضة كبيع الثوب بالتعبد أي العين بالعين، وسلم أي بيع الدين بالدين، وصرف أي بيع الدين بالدين، ومطلق كبيع اعين بالأثمان المصنعة، وباعتبار الثمن مراحة: وهو اسبع بزيادة على الثمن الأول، وتولية: وهو اسبع بالثمن الأول، ووصيعة: وهو اسبيع بالقصان عن الثمن الأول، ومساومة: وهو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه، وركنه: الإيجاب والقبول.

وشرعه في عاقد: التميز والولاية الكائنة عن ملك كوكالة أو وصية أو قرابة، والتعدد، فانواحد لا يتولى الطرفين فيه إلا الأب والقاضي، وسماح كل منهما كلام الآخر. وأن يكون المبيع مالاً متقوماً مملوكاً في نفسه مقدور التسليم في الحال، وفي ثاب احار، وأن لا يكون في المبيع حق لغير المائع كالمرهون، وسبه: تعق البقاء المعلوم لله تعالى على وجه حميل، وحكمه: اسلك، وهو القدرة على التصرف ابتداءً إلا مانع، والشراء كذلك من الأضداد، قال الله تعالى: ﴿وَشُرُوهُ بَثْنٍ بَخْسٍ﴾ (يوسف: ٢٠) أي باعوه. (عيني، فتح)

**مبادلة المال بالمال:** [أي تمليك المال بمال فحرج الإحارة والسكاح، وامان ما يميل إليه الطبع ويمكن ادحاره لوقت الحاجة. (فتح)] أي بصريق التجارة، فلا يرد مبادلة الرجلين مالهما بصريق التبرع أو اهبة بشرط العوض، فإنها ليس ببيع ابتداء وإن كان في حكمه نقاء، والمال ما يجري فيه التفاضل والاستبدال، فصعة المالية لشيء إنما يشت بتموم كل اساس أو بتموم العوض إياه، والقيمة شيء يشت بإباحة الانتفاع به شرعاً، فاحمر مال لكن ليس بتموم، والمراد من المبادلة التمليك، فحرج الإحارة والسكاح؛ لأن الإحارة مبادلة المال بالمنافع، والسكاح مبادلة المال بالضعف. **بالتراضي:** قيد به ليحرج بيع اسكره؛ إذ الغرض بيان اسبيع الباعد، فإن وجدت المبادلة بلا تراض، لا يكون بيعاً شرعياً؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا مِمَّنْ سَاءَ مَا يَكُونُ لَكُمْ نِكَاحٌ إِذْ تُبْعَدُونَ عَنْ مَوَاقِفِ اللَّهِ﴾ (النساء: ٢٩) (عيني، فتح)

## ويلزم بإيجاب وقبول وضعاً للمضي، وبتعاط.....

**ويلزم بإيجاب وقبول:** أي ينقصد البيع انعقاداً لازماً، الانعقاد: عبارة عن انضمام كلام أحد المتعاقدين إلى الآخر على وجه يظهر أثره في المحل شرعاً، أي الأثر الشرعي بالبيع يظهر في المحل عند الإيجاب والقبول، حتى يكون التعاقد قادراً على التصرف، والإيجاب: ما يتلفظ به أولاً سواء كان من جانب البائع أو المشتري، وإنما سمي إيجاباً؛ لأنه أوجب أي أُنْتُت جواباً على صاحبه. (كفاية، فتح) **بإيجاب:** [حرج بيع المكروه؛ إذ الغرض بيان بيع النافذ. (ملا إلیاس)] وهو عبارة عما يتقدم من أحد المتعاقدين من قوهما: بعث واشترت، وظهر منه أن القبول عبارة عما يتأخر منهما. (كفاية)

**وضعاً للمضي:** [أي بصيغة الماضي فلا يعقد إذا كان أحدهما مستقبلاً. (چلیبی)] أي يلزم العقد إذا كان الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كقول البائع: "بعث"، والمشتري: "اشترت"؛ لأن الشرع يعتبر الإخبار بإنشاء في جميع العقود، فينعقد به، ومقتضاه أنه لا ينقصد بحال وليس كذلك، بل ينقصد بلفظين يثبتان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال، لكن ينقصد في الحال بالنية في الأصح.

فإن قيل: النية إنما تعمل في المحتملات لا في الموضوعات الأصبية، والمضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال فلا يحتاج إلى النية. قلنا: إن كونه حقيقة في الحال محتصة بغير البيوع، والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي؛ لأن النية **لا** استعمل فيه لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده، والمضارع فيها مجاز يحتاج إلى النية، وهذا في ما يحتمل الحال والاستقبال أما ما تمحض للحال كـ "أبيعك الآن" فلا يحتاج إلى النية، وأما ما تمحص للاستقبال المقرون بالسبب أو سوف أو الأمر فلا يعقد به؛ لأن لفظ المستقبل إن كان من جانب البائع كان وعداً وإن كان من جانب المشتري كان مساومة وطلباً لا إيجاباً، ولما لزم العقد بإيجاب وقبول بصيغة الماضي فلا خيار لواحد منهما إلا بيع أو بعدم رؤية، وقال الشافعي: لا يلزم العقد بالإيجاب والقبول، بل للعاقدين الخيار في المجلس، يرد العقد بدون رضا صاحبه؛ لقوله **لا خيار**: "المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا"، وبه قال أحمد.

ولنا: أن العقد قد تم من الجانبين، ودخل المبيع في ملك المشتري، وإثبات الخيار لأحدهما يستلزم إبطال حق الآخر، فيستفي؛ لقوله **لا صبر ولا صبر في إسلام**، والحديث محمول على خيار القبول، فإنه إذا أوجب أحدهما، فلكل منهما الخيار ما داما في المجلس، ولم يأخذ في عمل آخر. وفي لفظ الحديث إشارة إليه، فإنهما متبايعان حالة البيع حقيقة، وما بعده أو قبله مجازاً كسائر أسماء الفاعلين مثل المتحاذيين والمتصارين. فيكون التفرق على هذا بالأقوال، هذا تأويل محمد، وقال أبو يوسف: هو التفرق بالأبدان بعد الإيجاب قبل القبول. [رمر احقاق: ٣/٢] (فتح، عناية) أي ويلزم البيع أيضاً بتناول مطلقاً سواء كان خسيساً أو نفيساً في الأصح، وعن الكرخي جواز ذلك في الحسائس دون النفائس وهو قول أحمد، وعند الشافعي: لا ينقصد البيع بالتعاطي مطلقاً؛ لأن الإيجاب والقبول من أركان البيع. قلنا: جواز العقد باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ، وقد وجد التراضي في التعاطي، =

وأَيُّ قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب، ولا بدّ من معرفة قدر، ووصف

وإن لم يذهب بعد إيجاب أحده

ثمن غير مشار، لا مشار، .....

كمصري أو دمشقي

= وهو المعتر في الباب، إلا أنه لما كان باطلاً أقيم الإيجاب والقبول مقامه؛ لدلالتهما على التراخي، والتعاطي دل على الرضا منهما، حتى لو صرح معه بعده الرضا لم يعقد، ثم احتملوا فيما يتم به التعاطي، قيل: يتم بالدفع من الحائرين، وأشار محمد إلى أنه يكفي بتسليم السبع. [رمز الحقائق: ٣/٢] (فتح، كفاية)

**وأَيُّ قام** أي أي واحد من المتعاقدين. **بطل الإيجاب**. [لأن أقيام دليل الإعراض والرجوع، فيطل به كسائر عقود المداولة، فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده] أي إذا قدم أحد المتعاقدين عن المجلس بعد الإيجاب بطل الإيجاب؛ لأن أقيام دليل الإعراض والرجوع، فيصل العقد به كسائر عقود المداولة، بخلاف الخلع والعتق على مال، حيث لا يطل بقيام الروح والموت؛ لأنه يمين من جهتهما والقبول شرط والأيمان لا تصل بالقيام، وعد الشافعي: خيار القبول لا يمتد إلى آخر المجلس بل هو على الفور، قلنا: إن العاقد يحتاج إلى التردّي والتفكير، فيجعل ساعات المجلس كساعة واحدة، وفيما قال الشافعي حرج بين، وهو مدفوع بالنص، قال تعالى: ..

**جعل عينكم في الذين من حرج** (الحج: ٧٨) [رمز الحقائق: ٣/٢، ٤] (فتح)

**ولا بدّ الخ** أي إذا كانت الأعواض غير مشار إليها سواء كانت ثمناً أو مبيعاً يشترط فيها معرفة مقدار الثمن، والمراد بالثمن الثمن المطبق وهو الدراهم والدينار، وأما غيره فهو كالمبيع، ومعرفة هذين لابدّ منها؛ لأن جهالتهما تفضي إلى المنازعة. (عيني، بر حدي) **قدر** أي قدر مبيع وثن؛ لأن جهالتهما تفضي إلى المنازعة، فمعرفة قدر المبيع ككر حطة وقفير شعير، ومعرفة الثمن كحمسة دراهم وثلاثة دنانير. (عيني، فتح)

**ووصف ثمن** اعلم أن إضافة الوصف إلى الثمن تشعر بأن معرفة الوصف شرط في الثمن فقط دون المبيع، بخلاف اشتراط معرفة القدر؛ فإنه بالنسبة لكل من المبيع والثمن، ولهذا ذكر القدر مطلقاً ولم يصغه لواحد منهما، ثم اعلم أن الدراهم والدينار أثمان أبداً سواء قوبلت بغيرها أو نجسها، وأما الأعيان القيمة فمبيعة أبداً، وأما الأعيان المثلية فإن قوبلت بالقبول فهي مبيعات أو أمثاها فما كان موصوفاً بانذمة ثمن وما كان معيناً فمبيع، فإن كان كل منهما معيناً فما صححه 'الناء' أو 'على' فهو ثمن، ومن حكم القبول أنها لا تعين بالتعيين في عقود المعاوضات بل في المغصوب والأمانات والوكالات، وكذا في كل عقد ليس معاوضة.

**غير مشار** بالخر صفة ثمن وقدر، والحاصل: أن الأعواض إذا كانت غير مشار إليها سواء كانت ثمناً أو مبيعاً يشترط فيها معرفة المقدار في المبيع ومعرفة مقدار الثمن ووصفه؛ لأن جهالتهما تفضي إلى المنازعة كما في المسلم فيه فإن معرفة قدر المسلم فيه شرط لجواز عقد السلم. (عيني، فتح)

**لا مشار** [أي لا يشترط ذلك في مشار إليه لفي اجهالة بالإشارة. (ط)] ضطه الشمس العري بالرفع، ويقتضي الرفع كلام العيني أيضاً حيث قال: لا يحتاج إلى معرفة القدر في المبيع والثمن ووصفه الذي هو مشار إليه، =

**وصحّ بضمن حالٍّ وبأجل معلوم، ومطلقه على التقدير الغالب، وإن اختلف النقود،**  
بشديد اللام أي بلا أجل  
**فسد إن لم يبين أحدها، ويبيع** .....  
أي تقع

= وضبطه الرازي باحر، والحاصل: أنه لا يحتاج إلى معرفة القدر والوصف في المشار إليه من الثمن والمبيع؛ لأن الإشارة أبلغ أسباب التعريف. وجهالة قدره ووصفه بعد ذلك لا تفضي إلى اسارعة فلا تمتع الحواز، بخلاف الربوي إذا بيع بحسه حيث لا يجوز جزاءً لاحتمال الربا، وبخلاف رأس مال السلم إذا كان مكيلاً أو موروثاً. (فتح)

**بأجل معلوم** [ أي مؤجل بأجل إذا كان بخلاف حسه وم يجمعهما قدر. (ط) ] أي يصح البيع إذا كان لأداء الثمن أجل معين، ومعناه: إذا بيع بخلاف حسه ولم يجمعهما قدر؛ لقوله تعالى: ٥٥. ح. لا بأس به. ج. ح. ٥

(الفرد ٢٧٥) من غير فصل، وعنه: أنه اشترى من يهودي إلى أجل، ورهن درعه متفق عليه عن عائشة وليس فيه ذكر اسيع فأدرك صاحب الهداية صاعماً، وقيل: المبيع كان ثوباً، وقيد الأجل بالمعلوم؛ لأن البيع إلى الأجل مجهول فاسد ويطل الأجل بموت المشتري لا البائع، ولو احتفا في أصل الأجل فالقول لمكره أو في قدره فلمدعي الأقل والبيئة بينة المشتري في الوجهين. (فتح)

**ومطلقه** **الح** [ أي الثمن أراد أن يكون مطلقاً عن قيد البدن وعن قيد وصف الثمن بعد أن سمي قدره بأن قال: عشرة دراهم مثلاً. (عيني) ] أي ومن أطلق الثمن في البيع بأن ذكر القدر دون الصفة كان على غالب نقد البدن أي يصرف البيع إلى التعامل به في بلده، سواء كان هو المتعامل به مع وجود دراهم أخرى لا يتعامل بها أو يتعامل بها إلا أن غيرها أكثر تعاملًا. (فتح) **العالم** أي في البلد؛ لأن المعلوم في العرف كالمعلوم بالنص والمراد بند العقد لا بند المتعاقدين. (ط، عيني) **اختلف النقود** في البلد وكانت في الرواج سواء وفي المالية مختلفة. (ط، عيني)

**فسد إن لم يبين** **الح** أي لو كانت النقود في البلد مختلفة، ولم يبين المشتري الثمن بقصد البيع؛ للجهالة المفضية إلى المنازعة، والمسألة رابعة: الأولى: أن الدراهم استوت مالية ورواجاً، فالمشتري بالخيار دفع أي الدراهم شاء، الثانية: اختلفت مالية ورواجاً، فينصرف إلى غالب نقد البلد، الثالثة: اختلفت رواجاً فقط، فيصرف إلى الأروج، الرابعة: اختلفت مالية واستوت رواجاً، فسد البيع وهو مطوق المتن. (فتح)

**أحدها** في المحس ويرضى به البائع وإن كان بعض النقود أروج يصرف إليه. (ط) **ويبيع** **الح** وفي البحر [٤٢٧/٥]: الفتوى على أن الطعام لا يخص الخطأ والدقيق، و"كلاً" مميّز أي من حيث الكيل، و"حرفاً" مثلث الحميم واقتصر في البحر والنهر على الضم، ونقل السيد الحموي عن مفتاح الأدب أنه بكسر الحميم هو المسموع، والحرف في البيع والشراء ما يكون بلا كيل ولا وزن، ويصح إذا باعه بخلاف جنسه بحارفة؛ لأن صيرورة المبيع معلوماً بالمكايلة ظاهر، وأما في المجازفة فلائنه بالإشارة ترتفع الجهالة، وإن باع بحسه مجازفة لا يجوز؛ لاحتمال الربا، إلا إذا ظهر تساويهما في المجلس، أو كان قليلاً وهو ما دون نصف الصاع؛ لأن أدنى ما يكون مال الربا نصف صاع، وعن محمد أنه كره بيع التمرة بالتمرتين، وقال: كل شيء حرم كثيره فالقليل منه حرام. [رمز الحقائق: ٥/٢] (فتح)

**الطعام كَيْلاً وَجِزاً، وَإِنَاءً أَوْ حَجَرٌ بَعِينُهُ** <sup>أي من حيث الكيل من م</sup> <sup>أي لم يعرف والمشتري الخيار فيهما</sup> **لَمْ يَدْرِ قَدْرَهُ، وَمَنْ بَاعَ صَبْرَةً، كُلَّ صَاعٍ**  
**بَدْرَهُمْ، صَحٌّ فِي صَاعٍ، وَلَوْ بَاعَ ثَلَّةً أَوْ ثَوْباً، كُلُّ شَاةٍ أَوْ ذِرَاعٍ** <sup>بدرهم أي كل ذراع</sup> <sup>بدرهم أي كل ذراع</sup> <sup>البيع</sup> <sup>وبه يعني</sup> **بَدْرَهُمْ، فَسَدٌ فِي الْكُلِّ،**

**الطعام.** وهو في العرف الحصة ودقيقها، وكل حبوب كالعدس والحمص وأمثامها. (معدن) **وحرافاً** أي يباع أيضاً حرافاً، بكسر الحيم معرب كغراف، هو أحد الشيء بالحرص بلا كيل ولا وزن؛ لأن بكل منهما يصير المبيع معموماً. (عبي، معدن) **وإِنَاءً.** أي ويبيع الطعام بإناء بعيه. **بعينه:** [لأن هذه الجهالة لا تفضي إلى المارعة] وهذا إذا كان الإناء لا يكس بالتكيس، ولا يقبض ولا يسقط كالقصة والحرف، وأما إذا كان يكس كالزئيل والقفة فلا يجوز، إلا في قرب الماء استحساناً؛ للتعامل فيه، وكذا إذا كان الحجر يتفتت، وكذا إذا باعه بورن شيء يفت إذا جفت كالحيار والنطيج، وروى المحسن عن أبي حنيفة: أن البيع لا يجوز بورن حجر، ولا بإناء لا يعرف مقداره. [رمز الحقائق: ٥/٢] لأن هذا حراف، وشرط جوازه أن يكون مميزاً مشاراً إليه، وإما حص الحجر والإناء بالذكر؛ لأن المسألة فيما لا يخلو الريادة والنقصان. (مسكين)

**صبرة:** الصبرة بالضم هي جملة من الطعام بلا كيل ووزن. (ط، فتح)

**كل صاع.** بالنصب بدر من 'صبرة'، أي باع كل صاع من صبرة. (عبي) **صح في صاع:** [واحد إلا أن يسمى حمة صيعاً] أي صح البيع في صاع واحد عند أبي حنيفة؛ لأنه معلوم والباقي مجهول، مع الخيار لمشتري؛ تنفرق الصفقة عليه دون النائع، وقالوا: يجوز في الكل؛ لأن المبيع معلوم بالإشارة، والمشار إليه لا يحتاج إلى معرفة قدره، وجهالة الثمن بيدهما، رفعها بأن يكيلاه في المحسن، وما هو كذلك لا يفضي إلى المارعة، وله: أن الثمن مجهول، وذلك مفسد، ولا جهالة في التقدير الواحد، فصح فيه، وكون العقدين بيدهما إزالة الجهالة لا يوجب صحة البيع قبل إرثتها، بدلالة الإجماع على عدم جواز بيع الثوب برقمه، وهو يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن مع أن بيد النائع إرثتها، وصاهر "الهداية" ترجيح قولهما، وبه يفتى تيسيراً على الناس، فإن سمي النائع حمة الصيعان أو كيل الصبرة في المحسن صح البيع، وثبت الخيار للمشتري. (عبي، فتح)

**ولو باع ثلّة** [بفتح ثاء المثناة وتشديد اللام: هي القطع من العنم] وهي في النعة قطع العنم، والحكم يعم الإبل والغنم، وكل ما في تبغيه ضرر كالمصوغ من الأوالي، وكذا كل عددي متفاوت.

**فسد في الكل** أي عند أي حيفة؛ لأن الأصل عنده أن كلمة "كل" متى أصيغت إلى ما لم يعد متناه تتناول أداه وهو الواحد، فعنى هذا: كان يسعى أن يصح في شاة واحدة كما في صاع واحد، لكن لما كان كل واحد من الأشياء متفاوتة لم يجوز في الواحد أيضاً، بخلاف صاع واحد من الصبرة لعدم التفاوت فيها، وقطع ذراع من الثوب ضرر على النائع فلا يجوز أيضاً، كما لو باع جدياً من سقف، وعندهما: يجوز في الكل، والدليل ما مر. (فتح، چلی) **ثوباً:** أو باع ثوباً مشاراً إليه يضره القطع. (ط)

ولو سَمِيَ الكل صحَّ في الكلِّ، فلو نقص كيلٌ أخذ بحصته أو فسخ، وإن زاد

كيل فيما ذكرنا

فللبائع، ولو نقص ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك، وإن زاد فللمشتري،.....

ذراع فيما ذكرنا

إن شاء

المشتري الموجود

**ولو سَمِيَ الكل:** أي كل المبيع والثمن في المجلس في هذه المسائل الثلاث - الصرة والثلة والثوب - صح البيع مطلقاً، سواء كان التسمية عند العقد أو بعده، والحاصل: أن شرط إحوار أحد الأمرين: إما العلم بحصة الثمن وإن لم يعلم عدد المعقود عليه، أو العلم بعدد المعقود عليه وإن لم يعلم جملة الثمن؛ لأن العلم بثمن كل واحد من الشياه أو الدرعان يعني عن التصريح بجملة الثمن، فلو قال: بعث منك هذه العشرة أعمام، أو هذا الثوب وهو عشرة أدرع، أو قال: بعث منك هذه الأعمام أو هذا الثوب بعشرة، كل شاة أو ذراع بدرهم، جاز اتفاقاً. (فتح)

**في الكل:** أي في المسائل الثلاث؛ لزوال المانع. (ط، عيني) **نقص كيل.** فيما لو اشترى صبرة على ألفها مائة صاع بمائة درهم. (ط) **أخذ بحصته إلخ:** أي لو نقص كيل فيما إذا باع صبرة وسَمِيَ جمعتها، ثم وجدها ناقصة، أخذ الباقي بحصته من الثمن؛ لأن الثمن ينقسم بالأجزاء على أجزاء المبيع المثلي مكيلاً أو موروثاً لا القيمي، أو فسخ البيع؛ لفوات الصفة، وكذا كل مكيل أو موروث ليس في تعيظه صرر. (عيني، فتح)

**فللبائع.** أي فالزائد للبائع؛ لأنه لم يدخل في البيع إلا القدر المسمى، ففي الزيادة على ملكه، والقدر ليس بوصف حق يتبع الأصل. (عيني)

**ذراع.** [فيما إذا باع مذروعا وسَمِيَ جملة الدرعان ولم يسم لكل ذراع ثمناً. (عيني)] لأن الذراع وصف؛ لأنه عبارة عن الطول والعرض، والوصف لا يقابله شيء من الثمن كأطراف الحيوان. ثم اعلم أن المشايخ ذكروا في الفرق بين الأصل والوصف حدوداً، فقيل: إن ما يتعيب بالتعويض والتشقيص، فالزيادة والنقصان فيه وصف، وما لا يتعيب فالزيادة والنقصان فيه أصل، وقيل: الوصف ما لوجوده تأثير في تقويم غيره، ولعدمه تأثير في نقصان غيره، والأصل ما لا يكون بهذه المثابة.

وقيل: إن ما لا يتنقص قيمة الباقي بعواته فهو أصل، وما ينتقص قيمة الباقي بعواته فهو وصف، فعم أن القدر في المكيلات والموروثات أصل، والذراع في المذروعات وصف، فإذا انتقص قفيز من مائة قفيز لا يتعيب الباقي، ويشترى الباقي بحصته من الثمن، واليد والعين إذا فاتتا ينتقص قيمة النفس، فلا يشتري الباقي بالثمن الذي كان يشتري معه حصته ما نقص، وكذا الذراع الواحد من الثوب أو الدار إذا فات، فيأخذ إن شاء بكل الثمن أو ترك. (كفاية، فتح)

**أو ترك:** والأصل فيه أن الذراع في المذروعات وصف والكيل في المكيلات أصل، فلا ينقسم الثمن على الأوصاف إلا عند التعيين، إلا أنه يشت له الخيار لفوات الوصف المرغوب فيه. (عيني)

**فللمشتري:** أي فهو للمشتري بذلك الثمن؛ لأن الذراع وصف لا يقابله شيء من الثمن. (ص، عيني)



ولا خيار للبائع، ولو قال: كل ذراع بكذا، ونقص أخذ بمحضته أو ترك، وإن زاد  
أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسح، وفسد بيع .....

**ولا حصار الح** أي إن اشترى ثوباً أو أرضاً أو داراً على أنه عشرة أدرع بعشرة، فوجدها أقل، فالمشتري بالخيار، إن شاء أخذه بحملة الشمس، وإن شاء ترك، وإن وحدها أكثر من الدراع اندي سماه، فهو للمشتري ولا خيار للبائع، كما إذا شرط معيماً فوجده سميماً، وتظهر ثمرة كون الدراع وصفاً والقدر - أي الكيل وامورن - أصلاً في مواضع: منها هذه المسألة، ومنها: أنه لا يجوز للمشتري التصرف في المكيل وامورن قبل الكيل أو الورن إذا اشتراه بشرط ذلك، ويجوز له في المدروع قبل الدرع؛ لأن الدرع لما كان وصفاً لم يلزم احتلاط المبيع بعيره، والكيل والورن أصل، فيلزم الاحتلاط إذا راد المبيع؛ لأن الرائد للبائع، ومنها: أن بيع الواحد بالاثني لا يجوز في المكيلات والمورونات، فلا يجوز البيع بدون المساواة، بخلاف المدروع. (فتح)

**كل دراع بكذا** بأن قال: بعته على أنه عشرة أدرع كل درع بدرهم مثلاً. (عيني) **أخذ خصه** أي فالمشتري بالخيار إن شاء أحد الموجود. (ط) **وان راد** دراع فمشتري الخيار إن شاء. **بكذا** أي بدرهم مثلاً. مثل ما قال في الأول. (عيني)

**أو فسح** أي البيع؛ لأن الدراع وإن كان وصفاً، لكنه صار أصلاً بالتعيين كما ذكرنا، وثبت الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه. [رمر احقائق: ٦/٢] إنما قال في الأولى: أو ترك، وفي الثانية: أو فسح؛ لأن المسمى لما كان ناقصاً في الأولى، لم يوجد اسم، فلم يعقد البيع حقيقة، فكان أحد الأقل بالأقل كاسيع بالتعاطي، وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي أصل لا وصف؛ لأن الدراع وإن كان وصفاً يصح أن يكون أصلاً؛ لأنه عين ينتفع به بانفراده، فإذا سمي لكل دراع ثماً جعل أصلاً، فإذا صار أصلاً فوجده ناقصاً، أحده خصته، وبثبت له الخيار؛ لتفرق الصفقة عليه، وإن وجده رائداً فهو بالخيار في الأحد والفسح؛ لأن زيادة المبيع وإن كانت بعباً لكن يشوبها ضرر زيادة الثمن فيتخير، وليس له أن يأخذ القدر المسمى ويترك الرائد؛ لأن التعيص يضره، بخلاف الصبرة، ألا ترى أنه لا يجوز بيع بعض المدروع ابتداء وفي الصبرة يجوز. (فتح)

**وفسد بيع الح** عند أبي حنيفة، وقالوا: يجوز؛ لأن عشرة أدرع من مائة دراع عشرها، فأشبه عشرة أسهم من مائة أسهم، وبه قالت الثلاثة، وله: أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع؛ لأن الدراع في لأصل اسم للحشبة يدرع بها، واستعير ههنا لما يحده وهو معين لا مشاع، والمشاع لا يتصور أن يدرع، فإذا أريد به ما يحله وهو معين، لكنه مجهول الموضع، أي لم يعين ذلك الموضع أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها، وجوانها تماوت قيمة، فكان المعقود عليه مجهولاً جهالة مفضية إلى الراع، فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار، بخلاف السهم؛ فإنه اسم للشائع الغير المعين فافترق، فلا يفسد بيع عشرة أسهم من دار أو حمام؛ لأن عشرة أسهم شائع =

عشرة أذرع من دار لا أسهم، ولو اشترى عدلاً على أنه عشرة أثواب فنقص أو  
 من مائة ذراع      ذراع من حمه      رجل      أي حملاً من أثواب      ثوب من مسعى  
 زاد فسد، ولو بين لكل ثوب ثمناً ونقص صحّ بقدره وخير، وإن زاد فسد، ومن  
 أي ثوب على العشرة      البائع      ثوب من المسعى      البيع      ثوب على المسعى  
 اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه بعشرة .....  
 أخذ المشتري الثوب      درهم

- في الكل فلم يرم فيه جهالة تفضي إلى المارعة، بل كان صاحب عشرة أسهم شريكا لصاحب تسعة أسهم في جميع الدار على قدر نصيبهما منها، وليس لصاحب الكثير أن يدفع إلى صاحب القليل قدر نصيبه في أي موضع كان، فلا يؤدي إلى المنازعة. (عيني، فتح، كفاية)

لا أسهم: أي لا يفسد بيع عشرة أسهم من مائة سهم بالإجماع؛ لشيوع السهم لا الدراع. (عيني)  
عشرة أثواب: عشرة دنائير مثلاً، فم يبيع ثمن كل ثوب. (عيني) فسد: أي البيع؛ لجهالة الثمن في القصاص؛  
لأنه لا ينقسم أجزاؤه على أجزاء القيمي، ولجهالة المبيع في فصل الزيادة؛ لأنه يحتاج إلى رد الزائد، فيتارعان في  
الثوب المردود. (فتح) ثوب ثمننا: بأن قال: بعثك هذا العدد على أنه عشرة أثواب، كل ثوب بدرهم. (مسكين)  
صح بقدره: أي بقدر الموجود؛ لأن ثمن كل واحد من الثياب معلوم، فالموجود يصح فيه البيع، ويبطل في  
المعدوم، وعن أبي حنيفة: أنه يفسد؛ لأن النائع جمع بين معدوم وموجود في صفقة واحدة. [أمر الحقائق: ٦/٢]  
والصحيح أنه يجوز في فصل القصاص عندهم جميعاً؛ لأنه لم يجعل قبول العقد في المعدوم شرطاً لقبوله في الموجود،  
بل قصد بيع الموجود إلا أنه غلط في العدد، وفي الشهر [٣٥٣/٣]: جعل الفساد في النقصان رواية عن أبي حنيفة  
فيه نظر، بل هو لبعض المشايخ وليس بصحيح. (فتح)

**وحير** أي المشتري إن شاء أخذ الباقي خصته من الثمن، وإن شاء ترك لتصرف الصفة. (مسكبي، ط) **فسد** البيع في الكل؛ جهالة الزائد فتؤدي إلى المازعة. (ط، عيني) **كل ذراع بدرهم**. فوحده تسعة وبصفاً، أو عشرة ونصف **أحده بعشرة إلخ**. أي من اشترى ثوباً على أنه عشرة أدرع، كل ذراع بدرهم، فوحده عشرة وبصفاً، أخذه **عشرة دراهم**، ولا خيار له، ولو وحوه تسعة وبصفاً أحده بتسعة، وله الخيار، وهذا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: يأخذه في الوجه الأول - أي الزيادة - بأحد عشر، وفي الوجه الثاني بعشرة، ويخير في الوجهين. وقال محمد: يأخذه في الأول بعشرة ونصف، وفي الثاني تسعة ونصف، ويخير فيهما؛ لأنه لما سمي البائع لكل ذراع ثوباً على حدة التحق كل ذراع بالقدر أي الكيل، ومن ضرورة مقاسة الذراع بالدرهم مقاسة النصف بالنصف، والخيار يثبت له؛ لئلا يتصرر من غير احتيار بزيادة الثمن في الوجه الأول ونقصان المبيع في الوجه الثاني، ولأبي يوسف: أنه لما قابل كل ذراع بدرهم، صار كل ذراع كثوب على حدة، وقد نقص فلا يسقط شيء من الثمن، ثم يخير؛ لأنه إرداد الثمن عليه أو انتقص المبيع فلم يتم رضاه. ولأبي حنيفة: أن الذراع فيه وصف في الأصل، =

في عشرة ونصف بلا خيار، وبتسعة في تسعة ونصف بخيار.

## فصل

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار، .....  
أي العمارة

= وإنما أحد حكم المقدار بالشرط، وهو مقيد بالذراع وبكونه مقابلًا بالدرهم؛ لأن اسم الدرهم لا يقع على ما دون الدرهم فكذلك اسم الذراع لا يقع على ما دونه، فعند عدمها عاد الحكم إلى الأصل وهو الوصف. ثم لا يخير في فصل الزيادة؛ لأنها تمحص نعمًا بلا لزوم ضرر زيادة الثمن، وفي فصل النقصان يخير لفوات الوصف المرغوب فيه، وقيل: هذه الأقوال الثلاثة في الثوب الذي تفاوت جوانبه ويضره التبعض كالقميص ولسراويل، وأما في الكرباس الذي لا تفاوت جوانبه لا تسلم له الزيادة؛ لأنه وإن اتصل بعضه بعض فهو في معنى المكيل والموزون لعدم تضرره بالقطع. (عيني، فتح)

**في عشرة ونصف** أي في حال كونه وجده عشرة أذرع ونصف ذراع. (عيني) **بلا خيار** للمشتري، فيسلم له نصف ذراع مجانًا. (عيني) **في تسعة ونصف** أي في حال كونه وجد الثوب تسعة أذرع مع زيادة نصف ذراع، ولكن يأخذه إن شاء وهو معنى قوله: بخيار. (عيني)

**فصل:** في بيان ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وغيره. [رمز حقائق: ٧/٢] **والمفاتيح.** جمع مفاتيح، هي مفاتيح الأغلاق لا مفاتيح الأقفال، ويدخل ما كان متصلًا بالبناء. (ط، مستحسن)

**في بيع الدار:** [لأن في العرف يطبق اسم الدار على العرصة والبناء. (عيني)] أي فيما إذا كانت المفاتيح والأغلاق من الخشب أي المتصل بالباب، وإذا كانت من الحديد غير متصل به لا يدخل بالإجماع، والحاصل: أن المتصل بالدار يكون تبعًا لها، ويدخل في البيع كالمسلم المتصل وحجر الرحي الأسفل المسية في الدار والنثر وبكرتها، وكذا البستان الذي فيها ولو كبيرًا، فإذا كان العلق متصلًا بالساب ومركبًا فيها مثل الكيمون والوصة، وهما الذهب العريض أو الفضة العريضة يجعل على وجه الساب، فتدخل المفاتيح تبعًا، وإن لم يكن العلق مركبًا فيها كالقفل لا يدخل؛ لعدم الاتصال، ولا المفاتيح، وفي القياس لا تدخل المفاتيح؛ لأنها ليس من مسمى المبيع، ولا هي متصلة به.

وجه الاستحسان: أن المفاتيح تبع للأغلاق؛ إذ لا ينتفع بكل واحد منهما بدون الآخر، ثم اعلم أن ما يدخل في البيع تبعًا لم يكن له حصة من الثمن إلا بالتسمية، ودخول البناء في بيع الدار؛ لقوله **بلا خيار** من مث أرضاً ملك ما فوقها إلى السماء، وما تحتها من الثرى". (عيني، معدن، فتح)

والشجر في بيع الأرض بلا ذكر، ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية أي ويدخل الشجر

ولا الثمر في بيع الشجر إلا بالشرط، ويقال للبائع: .....  
 أي ولا يدخل الثمر في الصورةين

**والشجر الح:** أي تبعاً مطلقاً ولو صغيراً أو غير مثمر. إلا أن يكون يابساً؛ لأنها بعد اليس حصب لا شجر، ووقوله: 'بلا ذكر' يتعق بقوله: 'يدخل في المسألتين، أي بلا ذكر هذه الأشياء في البيع، والأصل في هذا الباب أن كل شيء متصل بالبيع اتصال قرار يدخل في البيع، وإلا فلا، إلا إذا جرى العرف بالدخول فيه كالمفاتيح والسهم المتصل بابناء يدخل ولو كان من خشب، وغير متصل لا يدخل. [رمز احقائق: ٢، ٧، ٨] (فتح)

**بلا ذكر:** راجع إلى المسألتين؛ لأنه متصل بما للقرار فصار كالبناء. (عيني)

**الورع الح** لأنه متصل بها للفصل من الأدمي، فلا يرد حمل الحارية؛ لأن ذلك يفصل الله، ولو كان الزرع معينا في الأرض من الكراث يدخل في البيع المطلق على الصحيح؛ لأنه يبقى سنين بمنزلة الشجر لا ما كان صاهرا، والورد وورق التوت والآس ونحوها كالشمار.

سنة. ثياب الغلام واجارية تدحل في البيع بغير شرط للعرف، إلا أن تكون ثيابا فاحرة تلبس عند العرض على البيع لا يدخل بدون الشرط، وحطام البعير واحمل في عنق الحمار، والبردة والإكاف يدحل للعرف، بخلاف السرج، وولد الماقة والرمكة والأتان والبقر والمعز إن ذهب به مع الأم إلى موضع البيع دحل فيه للعرف، وإلا فلا. (عيني، فتح) **بلا تسمية**: إلا إذا بنت ولا قيمة له فيدخل في الأصح، وكذا إذا لم بنت بعد. (عيني)

**ولا الثمر الخ** لأن اتصاف الزرع والثمر ليس بقرار، فصارا كالمتاع الموضوع في الدار، وغيرهما بـ 'الشرط' وفي الزرع بـ 'التسمية'؛ ليعيد عدم الفرق، وأن هذا الشرط غير مقصد، وخصه بالثمر اتباعاً لقوله **لا** من **سوى** حيث فيها حل فسدته **سبح** إلا أن يشترطه **سبح** من غير فصل بين المؤبر وغيره، ويقوم مقام التسمية، والشرط ما لو قال: 'بكل قليل وكثير هو فيها' إلا أن يبينه بقوله: من حقوقها أو من مرافقها؛ لأن الحق يذكر لما هو تبع لا بد للمبيع منه كالطريق والشرب، والمرافق ما يرتفق به كسميل الماء.

والتأثير: أن يشق وعاء نخل أنثى، فيجعل فيه شيء من صلع محل ذكر وهو إصلاح لشمر، وعند الثلاثة: لو لم يكن الثمرة مؤبرة تدخل، وإلا فلا، وفي القياس: يدخل الزرع والشمر، وكان وجه القياس بالنظر لمطلق الاتصال بالمبيع، وإن لم يكن على وجه القرار. (عيني، فتح) **بالشرط**: لأن اتصاهما للقرار فصار كاتناع اموضوع في الدار.

**ويقال للبائع الخ:** أي يعد نقد المشتري الثمن: أقطع الزرع والثمرة، وسدم الأرض والشجرة؛ لأن ملك المشتري مشغول عند البائع، فكان عليه تعريضه وتسليمه، كما إذا كان فيه متاع موضوع، وقال اشافعي: يترك حتى يظهر صلاح الثمرة - أي ينتفع به الدواب أو الإنسان - ويستحصده الزرع؛ لأن الواجب هو التسليم المعتاد، وفي العادة أن لا يقطع كذلك، وصار كما إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض ررع لم يدرك، فإنه يترك إلى الحصاد، وبه قال مالك وأحمد، ولنا: أن التسليم واجب بحكم العقد، بخلاف الإجارة؛ لأنها للاتنفاع، فيترك بأجر المثل، =

**أقطعها وسلم المبيع.** ومن باع ثمرة بدا صلاحها أو لا، <sup>ذلك</sup> صح البيع، ويقطعها المشتري في الحال، وإن شرط تركها على النخيل ففسد، .....  
المشتري أي ترك الثمرة

= ألا ترى أنه لو اشترى دكاناً لا يكون به الطريق إلا بالشرط، وفي الإجارة يدخل من غير شرط، ولا فرق بين ما إذا كان للثمر والزرع قيمة أو لا، ويكون في الخاليين للمائع، وأما إذا بدر في الأرض ولم يست حتى باع الأرض، فلا تدخل؛ لأنه مودع فيها، ولا يدخلان بذكر الحقوق والمرتفعات؛ لأهما ليسا منها، وعكس الثمار والزرع في الحكم لشرب والصريق. [رمر الحقائق: ٩، ٨، ٢] (فتح)

**أقطعها** أي العين منتصبة بالمبيع الشاملة للزرع والثمر، وفي بعض النسخ بصمير الثنية وهو أوف. (ص، عيني) **وسلم المبيع** وهو لشجر والأرض مطلقاً سواء كان الزرع والثمر هما قيمة أو لا. (ص) **صح البيع** لأنه ما من متقوم منتفع به في حال أو في أمال | أعلم أن بيع اثمر قبل الظهور لا يصح اتفاقاً، وإن باعها بعد أن تصير منتفعاً بها يصح، خلافاً للشافعي، وإن باعها قبل أن تصير منتفعاً بها بأن لم تصلح لتناول بني آدم وعلف الدواب قبل: لا يجوز، والصحيح أنه يصح، وبعد الثلاثة لا يجوز قبل الإدراك، إلا إذا شرط عدم انقضاء. (عيني، مسكين) **في الحال** تفرعاً لمثل المائع حبراً، وهذا إذا باع مصقاً أو بشرط انقضاء. (ط، عيني)

**فسد** أي أسيع؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وهو شغل مث العير، أو هو صفقة في صفقة؛ لأن اشتراط الترك إن كان أحر كان بيعاً في إجارة، وإن لم يكن أحر كان بيعاً في إجارة، وكذا الزرع بشرط الترك، إلا أنه لو اشتراها مطلقاً وتركها بإذن المائع طاب له الفصل، وبغير إذنه لا يصيب، ويتصدق بما راد في داته، وإن تركها بعد ما تنهى عظمها لا يتصدق بشيء؛ لأن هذا تغير حال لا تحقق زيادة، وإن اشتراها مطلقاً ثم استأجر المحيل إلى وقت الإدراك، طاب له الفصل، والإجارة بائنة؛ لأنها أصيغت إلى غير محل الإجارة، فإن محنها المنفعة دون العين، والاصل معدوم بأصله، فلا يصح منتصباً، فبقي تضمن الإذن مقصوداً معتبراً، بخلاف ما لو اشترى الزرع واستأجر الأرض إلى أن يدرك حيث يجب أحر المثل، ولا يطيب له الفصل؛ لأن إجارة الأرض متعارفة، فكيف فسدت لجهالة المدة.

والفساد موجود بأصله معدوم بوصفه، فأمكن جعبه منتصباً للإذن، وفساد انتصم يقتضي فساد ما في الصمم، فيفسد الإذن، ويتمكن الحث. ولو اشتراها مطلقاً، فأثر ثمراً أحر قبل القبض، فسد البيع؛ لعجزه عن التسليم، ولو أثمر بعد القبض يشتركان فيه، للاحتياط، والقول قول المشتري في مقداره؛ لأنه في يده.

وقال عيني: واحاصل: أن هذه المسائل ثلاث صور: أحدها: إذا حرج الثمار كنه فيجوز بيعه بالاتفاق، وثانيها: أن لا يخرج شيء منه فلا يجوز بيعه بالاتفاق، وثالثها: أن يخرج بعضها دون بعض، فلا يجوز في ظاهر المذهب، وقيل: يجوز إذا كان الخارج أكثر، ويجعل المعدوم تبعاً للموجود استحساناً بضرورة، والأصح أنه لا يجوز، وعند الثلاثة: لا يفسد البيع إذا شرط تركها على الشجر. [رمر الحقائق: ٩، ١٠، ٢] (فتح)

**ولو استثنى منها أرطالاً معلومة صحّ كبيع برّ في سنبله، وباقلاً في قشره، وأجرة**

أي وكصحة بيع باقلاً إلخ

**الكيال على البائع، وأجرة نقد الثمن ووزنه**.....

لأنه من ثمنه الثمن  
لمير بجيد من غيره  
أي أجرة وزد الثمن

**ولو استثنى منها** أي من الثمرة المبيعة، سواء كانت مقطوعة أو غير مقطوعة، أرطالاً معلومة، صحّ البيع في ظاهر الرواية، وهو قول مالك، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن الاستثناء لا يجوز، وإليه ذهب الطحاوي؛ لأن الباقي بعد استثناء المعلوم مجهول، قلنا: هذه الجهالة لا تقتضي إلى إفساخ؛ إذ المبيع معلوم بالإشارة، وجهالة قدره لا تمنع إتمامه، وقيد باستثناء أرطال معلومة منها؛ لأنه محتلف فيه، وأما إذا استثنى ثلثاً معيّناً فإنه يجوز بالاتفاق؛ لأن الباقي معلوم بالمشاهدة. [رمز الحقائق: ١٠/٢] (فتح)

**صحّ البيع؛** لأن المبيع معلوم بالإشارة؛ والمستثنى معلوم بالعادة (عبي) **كبيع بر** أي كصحة بيع بر إذا بيع بخلاف حبه كشعير أو دراهم. (نقاية) **وباقلاً** الباقلاً بالمد والتخفيف والتقصير والتشديد، هو الحب المعروف، وقيل: الباقلاً هو القول وكذا الأزر والسمسم، وقال الشافعي: لا يصح بيع الباقلاء الأحصر؛ لأن المعقود عليه مستور عائب عن البصر فلا يجوز، كبيع بدر الطيخ وحب القطر والذرة في الصرع والزيت في الزيتون قبل الاستخراج. وننا: أنه مال متقوم متمتع به فيجوز بيعه، وعلى هذا الخلاف المستق والسدق والبور والحوز والحمص الأخضر وسائر الحبوب المغلفة.

فإن قلت: روى المسنن وأحمد وغيرهما: أنه **نهى** عن بيع الحمل حتى ترهق، وعن بيع السسل حتى يبيض ويأمن العاهة، قلت: المراد به السلم، يعني لا يجوز السلم فيه حتى يوجد بين الناس، ألا ترى إلى ما رواه البخاري ومسلم عن النبي **ﷺ** **«دفع الله البيع من حيث لا يحسن»** فيكون حجة لنا في اشتراط وجود المسنن فيه من حين العقد إلى حين المحل، ولو أجري على إصلاقه كان حجة لنا أيضاً في هذا الموضع؛ لأنه يقتضي جواز بيعه بعد ما يبصر مطلقاً من غير قيد بالمركب، ولو كان كما قاله الشافعي لقنا: حتى يفرك. [رمز الحقائق: ١٠/٢]

فالشافعي قاسه على عدم جواز بيع السمن في الدس واشتريخ في السمسم بجامع أن المبيع معدوم، وسنا: أنه موجود، عابته أنه مستور؛ فلهذا حرمناه بعد الاستخراج، بخلاف المقيس عليه؛ فإنه لا وجود له أصلاً، فافترقا. (فتح)

**الكيال** والوزان والدراغ والعقداد إذا باع بشرط الكيل والوزن والدراع والعدة. (ط)

**على النائع** لأن هذه الأشياء من تمام التسليم، وهو على النائع، فكذلك تمامه. [رمز الحقائق: ١٠/٢]

**وأجرة نقد الثمن إلخ** وهذا رواية ابن سماعه عن محمد، وفي رواية ابن رسته عنه: أجرة نقد الثمن على النائع؛ لأن النقد يكون بعد التسليم والوزن، وعن محمد: أن أجرة النقد على النائع بعد القبض؛ لأنه إذا قبض دخل في ضمانه بالقبض، وقبل القبض على المشتري، وإحاصل: أن اختلاف الرويتين خاص بأجرة النقد فقط، أما أجرة الوزن فعلى المشتري رواية واحدة، وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن، والعرف الآن خلافه. (عبي، فتح)



## على المشتري. ومن باع سلعة بثمن سلمه أولاً، وإلا سلمها معا.

أي سلم المشتري الثمن

**على المشتري** لأن عليه تسليم الحيد، والوزن من تمام التسليم. (عبي) **سلمه**. لأن حق العقد لدخوله في مملكته بالعقد، وإن كان تقرر الصمام عليه يتوقف على القبض، فيدفع الثمن لتعيين حق النافع بالقبض تحقيقاً للمساواة، فهذا يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً إذا كان المبيع حاضراً، وإن كان غائباً فالمشتري أن يتمتع من تسليم الثمن حتى يحضر النافع المبيع، فهو اشتراه بشرط أن يدفع المبيع أولاً فسد البيع؛ لأنه لا يقتضيه العقد، وإذا سلم المشتري الثمن أولاً، فللبائع أن يسلم المبيع حين يستوفي الثمن، إلا أن يكون مؤجلاً. (فتح، جوهرى)

**أولا** لتعيين حق النافع فيه، وعند الشافعي: يتفاضل معا. (عبي، كافي)

**وإلا**. أي وإن لم يكن بيع سعة ثمن، بل كان بيع ثمن ثمن أو بيع سلعة بسعة. (عبي)

**سلمها معا** لاستوائهما في التعيين إذا كان بيع سلعة بسعة أو كان امبيع دياً والثمن سعة، أو في عدم التعيين إذا كان بيع ثمن ثمن، ثم التسليم يكون بالتخية عنى وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل، وأن يقول: خلعت بينك وبين المبيع، فلو لم يقنه أو كان بعيداً لم يصر قابضاً. (فتح)

## باب خيار الشرط

## ای فی بیان احکامہ

صَحَّ لِلْمُتَبَاعِينَ، <sup>زَف</sup>وَلَا حُدُومًا خِيَارَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلٍّ، وَلَوْ أَكْثَرَ لَا، .....  
 أَيُّ الْعَاقِدِينَ كُلِّهِمَا

أَيُّ الْعَاقِدِينَ كُلِّهِمَا

**باب حيار الشرط:** [المصدر بمعنى اسم المفعول يعني الخيار المشروط أو إضافة اختيار إليه إضافة احكم إلى سبه. (مسكين، فتح)] البيع نوعان: لازم وغير لازم، فلما بين الالزام شرع في بيان غير الالزام، وهو ما فيه خيار شرط أو رؤية أو عيب، وهذه الثلاثة مذكورة في المختصرات ومبوب في هذا الكتاب، وخيارات أحر تبغ أسبابها إلى ستة عشر كخيار تعيين وغن وقدر وكمية واستحقاق وتقرير فعلي وكشف حال وحيانة في مراخنة وتولية، وفوات وصف مرعوب فيه وتفريق صفقة بهلاك بعض مبيع وإجارة عقد فضولي وظهور المبيع مستأجراً أو مرهوناً والفسخ بإقالة وتخالف، وقدم حيار الشرط على البواقي، لكونه أعم وجوداً؛ لأنه يخري في غير البيع أيضاً، وقد نظم في النهر ما يصح فيه خيار الشرط وما لا يصح فقال:

ولا يأتي خيار الشرط في الإجارة  
والرهن والعق وتترك الشفعة  
والوقف والقسمة والإقالة  
ولا النكاح والطلاق والسلم  
والبيع والإبراء والكفالة  
والصلح والخلع مع الحوالة  
لا الصرف والإقرار والوكالة  
نذر وأمان وهذا يقتسم

وكذا يصح في الكتابة، ويسعى صحته في المزارعة والمعامة؛ لأنهما إجارة، وإنما لا يصح في الكاح والطلاق واليمين والنذر والوكالة والإقرار؛ لأنه إنما يدخل في لارم يحتمل الفسخ، فلهذا لا يصح في الوصية؛ لأنها غير لازمة، وإنما قدم الخيار على سائر الخيارات؛ لأنه يجمع ابتداء الحكم، وإنما كان عمله في مع الحكم دون السبب؛ لأن من حقه أن لا يدخل في البيع؛ لكونه في معنى القمار، ولكن لما جاء به السنة لم يكن يد من العمل به، فأظهرنا عمله في مع الحكم تقليلاً لعمله بقدر الإمكان؛ لأن دخوله في السبب يستلزم الدخول في الحكم دون العكس. (فتح، عاية)

**ص** أي خيار الشرط ولو بعد العقد. (عيني) **والأحدهما** أي لأحد المتبايعين في مبيع، كله أو بعضه ككشيه أو ربه.

(ط، عيني) خيار ثلاثة أيام: لقوله الحبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، وكان يغبى في البيعات: فقال له د.

السابع منفرداً، وخيار المشتري منفرداً، وخيارهما مجتمعاً، وخيار غيرهما، والخيار إما أن يكون مطلقاً أو موبداً أو موقفاً، والأولان لا يجوزان بالاتفاق، وأما الموقت: فيجوز بشرط أن يكون الوقت معلوماً، فلو كان مجهولاً لم يصح اتفاقاً.

(عيني، فتح) **أقل:** من ثلاثة أيام وفسد عند الإطلاق. (عيني)

**ولو أكثر لا.** [أي لو شرطاً أكثر من ثلاثة أيام. (ط)] أي لا يصح الخيار عند أبي حنيفة، وهو قال زهر والشافعي ومالك؛ لأنه مخالف لمقتضى العقد، ولكن جوزنا إلى الثلاثة للحديث المذكور، فبقى ما وراءه على ظاهر القياس، =

**فإن أجاز في الثلاث صحّ، ولو باع على أنه إن لم ينقذ الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع صحّ،**  
**وإلى أربعة لا، فإن نقذ في الثلاث صحّ، وخيارُ البائع يمنع خروج المبيع.....**  
 (بشري المشتري)

= وقلاً: تحور الريادة إذ ذكرنا مدة معومة طالت أو قصرت، وبه قال أحمد؛ لأنه شرع بصرّاً بمتعاقدين للاحترار عن البيع، وقد لا يحصل ذلك في ثلاثة أيام. [رمز الحقائق: ١١٢] ولأن ابن عمر أجازه إلى شهرين، وله: أنه ورد من رواية عبد الرزق عن أسد أن رجلاً اشترى بعيراً وشرط خيار أربعة أيام، فأبطله لبيع، وقال: لا بأس به، وما روي عن ابن عمر ليس بصح في خيار الشرط، فيحتمل أن يكون خيار الرؤية أو العيب. (عيني، فتح)

**فإن أجاز الخ** يحتمل أن يريد بالصححة عود العقد إلى الحوار بعد أن كان فاسداً؛ لأن المفسد قد ارتفع قبل تفرقه، وهذا قول العراقيين من أصحابنا، ويحتمل أن تكون الصححة بمعنى القاد، فيرد بها ما يقابل موقوف، سواء على ما ذهب إليه أهل حراسان من أن العقد مع شرط خيار أكثر من ثلاث موقوف، إن أجزى العقد في الثلاث ظهر أن لا فساد في العقد؛ لعدم وجود المفسد، وإن مضى جزء من اليوم الرابع قبل الإحارة فهو فاسد، وهذا الوجه أوجه، وقال زهر والشافعي: لعقد فاسد، فلا يقلب جائزاً، قلنا: إنه إسقاط للمفسد قبل تفرقه فيجوز. [رمز الحقائق: ١٢٢] (فتح)

**صح** [أي البيع والخيار عندنا استحساناً، (معدن)] وقال زهر: لا يصح؛ لأنه بيع شرطت فيه الإقالة الفاسدة، فالصحيحة مما تفسده مثل أن يقول: نعتك هذا بشرط أن تقبل بيعه؛ لكونه خلاف العقد فاشترط الفاسدة أولى أن يفسد، وبه قالت الثلاثة، وهو اقياس، وجه الاستحسان: ما روي أن ابن عمر باع ناقه بهذا الشرط، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة؛ لأنه في معنى خيار الشرط؛ إذ الحاجة مست إلى الانساح عند عدم التقيد تحوراً عن المماطلة فالحق به. [رمز الحقائق: ١٢/٢] (فتح)

**وإن أربعة لا** [أي ولو باع على أنه إن لم ينقذ الثمن إلى أربعة أيام أو أكثر فلا بيع. (ط، عيني)] أي لا يصح البيع عند أبي حنيفة سواء على أصله، وعن أبي يوسف روايتان، والأصح أنه يوافق الإمام، وعن محمد يجوز ذلك سواء على أصله، ولكن أبا يوسف أجاز الريادة في شرط خيار عملاً بالأثر، وهو ما روي عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين، وعمل في هذه المسألة بالقياس. [رمز الحقائق: ١٢/٢]

**فإن نقذ الخ** لأنه إسقاط للمفسد قبل تفرقه، وقال زهر: العقد فاسداً، فلا يقلب جائزاً، وبه قال الشافعي، ودعوى الربيعي الإجماع في هذه المسألة غير صحيح إلا أن يرد إجماع الإمام مع صاحبيه، ثم هذه المسألة على وجه: إما أن لا يبينها الوقت، أو يبينها وقتاً مجهولاً بأن قال: إن لم ينقذه أياماً، أو يبين وقتاً معيماً وهو أكثر من ثلاثة أيام، فالعقد في هذه الصور كلها فاسد، إلا أن ينقذ في الثلاث لما قلنا، وإن يبين وقتاً معلوماً وهو ثلاثة أيام أو دونه، فإنه يجوز. [رمز الحقائق: ١٢/٢]

عن ملكه، وبقبض المشتري يهلك بالقيمة، وخيار المشتري لا يمنع ولا يملكه، ....  
 أي لا يملك المشتري المبيع

**عن ملكه** أي ملك الساع؛ لأن تمام البيع لا يكون إلا بالتراضي، ولا يتم أرضاً مع الخيار. **وإذا قبضه المشتري** أي إذا قبضه المشتري، وإن قبضه بإذن البائع. [رمز الحقائق: ١٢/٢] وقال الشافعي وأحمد: يثبت ملك المشتري في المبيع بالعقد اعتباراً بخيار العيب، وعرف من هذا أن خيار المشتري يمنع حروح الثمن عن ملكه، وإذا كان الخيار هما لا يخرج المبيع ولا الثمن عن ملك المالك، ولم يبين الحكم في الثمن إذا كان الخيار للبائع، فالحكم فيه أنه يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق، فلا يدخل في ملك البائع عنده، ويدخل عندهما. (نهاية، فتح)

**وبقبض المشتري** المبيع الذي فيه خيار البائع إذا هلك في يده في مدة الخيار. (عيني) **يهلك بالقيمة** [أي استبد؛ ليعم الثمن إذا قبضه بإذن البائع. (ط)] مطبقاً سواء قصص بؤن البائع أو بعير إذنه، حتى يلزم المشتري قيمته يوم انقضاء إن كان من دوات القيم، وإلا فيجب ضمان مثله إن كان مثلياً، وعقد الشافعي وأحمد: يهلك بالثمن مطلقاً، ولو هلك في يد البائع انفسح البيع، فلا شيء له على المشتري كما في البيع الصحيح المطلق، ولو تعيب في يد المشتري، فلبائع أن يلزم البيع إن شاء، وإن شاء فسح البيع وصممه انقضاء إذا كان قيمياً. فلو كان مثلياً ليس له تضمينه انقضاء لشبهة الربا، ولو تعيب في يد البائع فهو على خياره، ولكن المشتري إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء فسح كما في البيع المطلق، وإذا كان العيب بفعل ساع تسقط حصته من الثمن؛ لأن ما يحدث بفعله يكون مضموناً عليه. [رمز الحقائق: ١٢، ١٣] ثم اعدم أن القيمة يطلق على الذي عند انتحار أي المالية التي يعرفوها أهل السوق، والثمن يطبق على الذي تقرر بين العاقلين سواء كان أقل من أصل القيمة أو أكثر. (فتح، محشي)

**وخيار المشتري لا يمنع** حروح المبيع عن ملك البائع، فيخرج المبيع عن ملكه؛ لأن البيع من جهته تام، ولكن لا يملكه المشتري، ولا خلاف أن النفقة تحب على المشتري، وإنما لم يملكه المشتري؛ فلا يجتمع البدن والسند في ملك شخص واحد، هذا عند أبي حنيفة، وقالوا: يملكه؛ فلا يكون امك رثلاً لا إلى مالك، ولا نظير له، وقال ... لا سعة في الاستدلال. فلو لم يكن له مال كان يكون سائبة، وبه قالت الثلاثة، وبه: أن خيار شرع للتروية، فلو دخل في ملكه، والثمن لم يخرج عن ملكه اتفاقاً، يلزم اجتماع الدليلين في ملكه، أما زوال امك لا إلى مالك؛ فنه نظائر كعيب الكعبة يخرجون عن ملك ملاكهم، ولا يدخلون في ملك أحد، وكذا السرة في الكعبة. وكذا التركة المستغرقة بالدين تخرج عن ملك الميت، ولا تدخل في ملك الورثة، ولا يكون سائبة؛ لأننا نقول: الحال موقوفة إن أجزع البيع يستند إلى وقت العقد، فيتبين أنه ملكه من ذلك الوقت وهذا كان له الروايد، ولا يرد على الإمام ما لو عصب المدبر وأبق من يده، فإنه يضم قيمته، ولا يخرج به عن ملك المالك، فيجتمع انعوضان في ملك واحد؛ لأنه ضمان جنابة لا معاوضة، وكلامنا في الذي يقل الانتقال بحكم المعاوضة. (عيني، فتح، عناية غيره)

وبقبضه يهلك بالثمن كتعيه، فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح، فإن وطئها  
 يعني يرمه الثمن لا القيمة بأن كانت أمة برجل أي بخيار الزوج لمشتري  
 له أن يردّها، ولو أجاز من له الخيار بغية صاحبه صح، .....  
 لبيع وبو أجنبي

**وبقبضه يهلك بالثمن** يعني يرمه الثمن بسبب قبضه المبيع الذي فيه خياره إذا هت في يده؛ لأنه ما قرب إلى  
 هلاك عجز عن رده، فيلزم البيع، فعليه ثمنه، وعند الشافعي في قول: لزمته القيمة؛ لأنه عجز عن ارد قبل تمام الميث.  
 [رمر الحقائق: ١٣/٢] قلنا: إن تمام الميث حصل له قبل العجز، والحاصل: أن الهلاك لا يعري عن مقدمة عيب  
 يمنع ارد فيهيث، وقد ابرم ابيع، فيرم الثمن، ولا يكون أدى حالا من مقبوض على سوم الشرء. (فتح)  
**كتعيه.** [أي كما يرمه الثمن إذا دخل في المبيع عيب لا يرتفع كقصع ابيد، وإن كان يرتفع كالمرص فهو على  
 خياره. (عبي)] أي كما يو تعيب المبيع في يد امشتري وكان ا خيار له، تجب القيمة أو الثمن مصقفا، سواء كان  
 بفعه أو بفعل أجنبي أو نافة سماوية أو بفعل المبيع، والمراد بالعيب عيب لا يرتفع كقطع العصور. وإن كان يرتفع  
 كالمرص فهو على خيار، فإن ارتفع المرض في امدة لا يرمه، وإلا يرمه، وعن الشافعي يرمه اقيمة في التعيب  
 أيضاً. [رمر الحقائق: ١٣/٢] (فتح)

**فلو اشترى زوجته الخ** هذه إحدى امسائل المتفرعة على الأصل المختلف فيه، وهو أن خيار امشتري مانع عن  
 ملكه سميع عند الإمام خلافاً هما. **بقي النكاح** لأن خيار امشتري يمنع دخول امبيع في ملكه عند الإمام،  
 وعندهما: يفسد النكاح؛ لدخولها في ملكه.

**فإن وطئها:** [أي الأمة المذكور في مدة ا خيار. (عبي)] أي إذا لم يقبضها الوطاء، فإن قبضها وبو ثيباً امتنع الرد؛  
 لأنها تعيت به كما إذا كانت بكر، فوطئها وأرل بكارتها، أو أفضاها، فإنه لا يردّها كما في امتن، وليس نه أن  
 يردّها عليه بعد ما تعيب عنده، وهذا عند أبي حنيفة.

وعندهما: ليس له أن يردّها مصقفاً، سواء تعيت بالوطء أولاً؛ لأن النكاح انفسخ عنكه إياها، فيكون الوطاء  
 يحكم ملك اليمين فيممع الرد، كما إذا اشترى غير زوجته فوطئها، وكذا لو وطئها غير الزوج في يده، ولو لم ينقصها  
 الوطاء، وكذا إذا قبلها أو مسها أو مسته شهوة، وقد ذكر العبي في 'المستجمع شرح المجمع' عشر مسائل  
 وذكر الربيعي أربعة أخرى كلها مبنية على الأصل المختلف فيه بين الصاحبين، من شاء الاستيعاب فيرجع  
 إلى العيني. (عبي، فتح، محشي) **يردّها** لأن الوطاء يحكم النكاح لا يحكم ملك اليمين. (عبي)

**من له الخيار** بائعاً كان أو مشترياً أو أجنبياً. **بعدة صاحبه** [أي الدائع إن كان الخيار للمشتري والمشتري إن  
 كان ا خيار للمائع] ا مراد بالعدة عدم علمه، وبالحضرة علمه. (عيني) **صح** [أي الإجارة؛ لأنه إسقاط حقه  
 فلا يعتبر حضور من عليه الحق كاتصلاق والعناق. (عيني)] أي الإجارة مطلقاً، سواء كانت صريحاً بأن يقول:  
 أحزته أو أحدثه، أو دلالة بأن يتصرف النائع في ثمن المبيع أو المشتري في المبيع تصرف املاك. (عبي)

**ولو فسخ لا، وتم العقد بموته وبمضي المدة والإعتاق وتوابعه، والأخذ بشفعة، ....**  
أي لا يصح الفسخ عند الطرفين

**ولو فسخ لا** لو فسخ البيع من له خيار العقد بدون علم صاحبه لا يصح الفسخ عند الطرفين، وعقد أي يوسف؛ يصح أيضاً؛ لأن العائب مسقط على فسخ البيع حيث حيز من له الخيار، فلا يتوقف على علمه كالأجارة، وبه قالت الثلاثة، وهما: أنه تصرف في حق الغير برفع العقد، ولا يعرى عن مصرة؛ لأنه قد يعتمد تمام البيع السابق، فيتصرف فيه، فتلزمه القيمة بالهلاك فيما إذا كان الخيار للبائع، أو لا يطلب لسلعته مشترياً فيما إذا كان الخيار للمشتري، وهذا نوع صرر، فيتوقف على العلم، بخلاف الإجارة، فإنه لا إلزام فيها، وكيف يقال: إنه مسقط وصاحبه لا يملك الفسخ، ولا تسديط في غير ما يملكه المسقط، وخيار الرؤية على هذا الخلاف، وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه إجماعاً؛ لأنه لا يثبت إلا بالقضاء. (عيني، فتح)

**وتم العقد بموته** أي موت من له الخيار والحوون كالموت وكذا الإغماء، وقيداً بموت من له الخيار؛ لأن موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق لم شرط له، ولا يتقل إلى الورثة، وقال الشافعي: يورث عنه؛ لأنه حق لازم له في البيع، فيجري فيه الإرث كخيار العيب، وبه قال مالك.

ولنا: أن الخيار ليس إلا مشية وإرادة فلا يتقل عنه؛ لأن العرض منه التأمل لعرض نفسه، وقد بطلت أهنية التأمل له، بخلاف خيار العيب؛ لأن المورث استحق المبيع سليماً، فكذا الوارث؛ لأنه ورث خياره، وخيار التعيين مثل لئورث ابتداء؛ لاحتياط منحه بملك الغير، لا أن الخيار يورث. [رمز الحقائق: ١٤/٢] (فتح)

**المدة** أي مدة الخيار؛ لأن عدم النفاذ كان لتمكه من الفسخ في المدة فإذا مضت ارتفع المانع فتم العقد. (عيني)  
**والإعتاق** [أي وقد يتم أيضاً مع إعتاق المشتري بأن عتق العبد؛ لأن الإعتاق دليل الاستبقاء. (عيني)] عطف على قوله: "موته" أي يتم العقد أيضاً مع الإعتاق؛ لأنه يعتمد الملك لقوله: "لا يصح فسخه لا يملكه". فهو دليل الاستبقاء، وكذا مع توابع الإعتاق كالتدبير والكتابة إذا كان الخيار للمشتري، وكذلك كل تصرف لا يحل إلا في الملك كالوطء والتقبيل واللمس بشهوة يتم به البيع.

وكذا كل تصرف لا ينفذ إلا في الملك كالبيع والإجارة، وهذا كله إذا كان الخيار للمشتري، ووجد منه شيء من هذه الأشياء، وإن كان الخيار للبائع، وفعل شيئاً من هذه الأشياء، انفسخ البيع؛ لأنه فسخ حكمي، ولو كان الفعل يحل في غير الملك لا يتم به البيع كالاستخدام والركوب ونحو ذلك؛ لأنه بفعل للامتحان والتجربة، فلا يكون دليل الاستبقاء. [رمز الحقائق: ١٥/٢] (فتح) **توابعه** أي وكذا يتم العقد مع توابع الإعتاق كالتدبير والكتابة. (عيني)

**والأخذ بشفعة** ليس الأخذ بقيد؛ لأنه يتم بمجرد الطلب سواء أحد أم لا، ففي الكلام مضاف محذوف، والأصل: "وطلب أحد سواء كان طلب موائبة أو تقرير"، وصورته: أن يشتري داراً بشرط الخيار، ثم يباع دار أخرى بحبيها، فيأخذها المشتري بالشفعة تم البيع؛ لأن أحد بالشفعة لا يكون إلا بالملك، فكان دليل الإجازة. [رمز الحقائق: ١٥/٢] (فتح)



ولو شرط المشتري الخيار لغيره **صح**، فأَيُّ أجاز أو نقض **صح**، فإن أجاز أحدهما <sup>أو البائع</sup> <sup>العقد</sup> <sup>الشرط عندنا</sup> <sup>البيع</sup> <sup>الشرط عندنا</sup> <sup>البيع</sup> ونقض الآخر، فالأسبقُ أحقُّ، وإن كانا معاً فالفسخ، ولو باعَ عبدان على أنه <sup>البيع</sup> بالخيار في أحدهما، إن فصل وعين **صح**، وإلا لا، .....  
أي أحد العبدان ثم كل واحد منهما العبد الذي فيه الخيار

**المشتري**، وانتقيد بالمشتري تعاقي؛ لأنه قال في "السراجية والكافي": لو شرط أحد المتعاقدين خيار لغيره **صح**. **صح** أي الشرط عندنا استحساناً، وقال رفر: يقصد العقد، وهو القياس؛ لأن الخيار من موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العقد، كاشتراط الثمن على غير المشتري، وجه الاستحسان: أن الخيار لغير العاقد لا يثبت إلا بناية عن العقد فيقدم به الخيار، ثم يفعل الغير بائناً عنه تصحيحاً لتصرفه بصريق لاقتضاء، فيثبت له أولاً، ثم يوبه الغير فيه عنه. [رمز الحقائق: ١٥/٢] (فتح)

**فأي أجاز** من المشتري أو البائع أو الغير. (عيني) **صح** لأن كلاهما يثبت التصرف أصالة أو بناية. [رمز الحقائق: ١٥ ٢] **أحدهما** أي أحد الاثنين وهما من شرط الخيار من المتعاقدين والغير وهو الأجنبي. (عيني) **أحق** بما فعل من المتأخر؛ لوجوده في زمان لا يراحمه فيه أحد، وتصرف الآخر بعده لعم. (عيني) **وإن كانا معاً** أي مجتمعين بأن أجاز أحدهما وفسخ الآخر، وخرج الكلامان معاً أو لم يعلم وقتهما. (صد، عيني) **فالفسخ** أي إذا كان الإجازة والفسخ مجتمعين، أو لم يعلم التاريخ، فالفسخ أحق من الإجازة من أيهما كان في رواية كتاب المأدود، وفي رواية بيوع 'المسعود': تصرف المالك أولى من تصرف النائب نقضاً كان أو إجازة، ووجه أحقية الفسخ؛ لأن الفسخ يوجب الحرمة على المشتري، والإجازة يوجب الإباحة، والحرمة مقدمة على الإباحة، وهو رواية عن أبي يوسف، وعند محمد: تصرف العاقد أولى؛ لأن الأصل أقوى؛ إذ النائب يستفيد الولاية عنه، فلا يكون معارضاً للأصل. (عيني، زيلعي، مسكين)

**إن فصل وعين** فكان الداخر في العقد غير الذي فيه الخيار، فما لم يكن ذلك داخلاً معلوماً، وثمة معلوماً، لا يجوز؛ إذ جهالة المبيع أو الثمن تقصد البيع، ولن يكونا معلومين إلا بالتفصيل والتعيين **صح** أي إبيع؛ لأن الذي فيه الخيار كالخارج عن العقد فكان الداخر فيه غيره.

**والا لا** أي وإن لم يفصل الثمن ولم يعين من فيه الخيار، لا يصح البيع، فامسألة أربعة أنواع: الأول: أنه فصل ثم كل واحد، وعين محل الخيار، وهذا الذي ذكر في المتن حكمه الثاني: أنه لم يفصل ولم يعين. الثالث: أنه فصل ولم يعين. الرابع: أنه عين ولم يفصل، فحكم هذه الصور الثلاث أنه لا يصح البيع؛ جهالة المبيع والثمن أو أحدهما، ولو اشترى كيبياً أو وربياً أو عبداً واحداً على أن البائع باع خيار في نفسه جاز، فصل الثمن أو لا؛ لأن النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت، ولا فرق بين أن يكون الخيار لبائع أو لمشتري. (عيني، فتح)

**وصحَّ خيارُ التعيين فيما دون الأربعة، ولو اشترى على أهما بالخيار، فرضي أحدهما**  
أي اشترى القاد عبداً  
**لا يرده الآخر، ولو اشترى عبداً على أنه خبازٌ أو كاتبٌ، وكان بخلافه،**  
بأن أسقط خياره  
أي ذلك لعين عند أبي حنيفة  
أي على أن العبد الوافو للحال أي وكان العبد

**وصحَّ خيارُ التعيين** [للمشتري في القيميات لا في اشنيات. (ط، عيني)] بأن يبيع أحد العبدتين أو أحد الثوبين على أن يأخذ المشتري أيهما شاء بتعيينه، أو يبيع أحد العبيد الثلاثة أو أحد الأثواب الثلاثة أو نحوها على أن يأخذ المشتري واحداً منها بتعيينه. [رمز الحقائق: ١٦/٢]

**فيما دون الأربعة** أي يجوز خيار التعيين في الثلاثة أو الاثنين فلا يجوز ذلك في الأربعة من العبيد أو الثياب أو نحوهما. فإن قيل: في هذا البيع مع خيار التعيين جهالة اسبيع وهو يمنع جواز البيع. قلنا: خيار التعيين في معنى خيار الشرط، والجهالة التي فيه لا تفضي إلى المنارعة؛ لأن الأمور مفوض إلى المشتري فيختار أيها شاء ويرد الباقي، فلا يمنع الجوار، غير أن الحاجة تندفع بالثلاثة؛ لوجود الحيد والوسط والردى، فلا حاجة إلى الأربعة، حتى لو باع أحد الأثواب الأربعة على أن يأخذ واحداً منها لا يجوز، وهو القياس أيضاً فيما دون الأربعة، ولكن جوزنا فيما دون الأربعة؛ لما ذكرنا.

وقال رفر وانشافعي: لا يجوز في الكل؛ لجهالة اسبيع كما هو القياس، وجه الاستحسان: أن هذه الجهالة لا تفضي إلى المساغة؛ لتعيين من له الخيار فلا تمنع الجوار. [رمز حقائق: ١٦/٢] (فتح، عناية)  
**لا يرده الآخر.** وقالوا: نه أن يرده حتى يفسخ العقد في نصيبه؛ لأنه لو لم يملك فسحه كان إلزاماً عليه لا برصائه، وفيه إبطال لما ثبت من حقه؛ لأن الخيار شرع للدفع الغبن، وكل واحد منهما محتاج إلى دفعه عن نفسه، وكل من الإجارة والفسخ حق له، فلو بطل بإبطال الآخر حياره لم يحصل مقصوده، وبه قالت الثلاثة.

وبه: أن المشروط خيارهما لا خيار كل واحد منهما على الانفراد، فلا ينفرد أحدهما في الرد؛ لأن حق الرد يثبت هما على وجه لا يتضرر به البائع، وفي رد أحدهما صرر بالبائع؛ إذ المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فهو رده أحدهما لرده معيباً بالشركة؛ إذ هي عيب في الأعيان؛ لأنه لا يتمكن من الانتفاع به إلا بطريق انهاءها. وليس من ضرورة إثبات خيار هما الرضاء برد أحدهما، وعلى هذا اختلاف خيار العيب وخيار الرؤية. (عيني، فتح)

**على أنه حار الخ** وشرط صحة العقد أن يقدر العبد على الكتابة واختر قدر ما يطلق عليه اسم الكاتب والخباز، وإن كان لا يحسن هذا المقدار فله الخيار، وإن قال البائع: كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري مطلقاً. (عيني، فتح)

**وكان بخلافه** أي بخلاف ما ذكر وصفه بأن كان غير خباز وغير كاتب. (عيني)

## أخذه بكل الثمن أو تركه.

لفوات الوصف المرغوب فيه

**أخذه الح** [ أي أحد المشتري العبد بكل المسمى إن شاء. (عيني) ] لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن؛ لكونها تابعة، ولو امتنع الرد بسبب من الأساس، والمسألة بخاها، رجع بالنقصان بأن يقوم كاتباً وغير كاتب، فيرجع بالتفاوت، وليس كل الأوصاف يصح العقد باشتراطها، بل الضابط فيها أن كل وصف لا عرر فيه فاشتراطه جائز، لا ما فيه غرر، إلا أن يكون اشتراطه بمعنى الرأفة من وجوده بأن لا يكون مرغوباً فيه. وعنى هذا لو باع ناقة أو شاة على أنها حامل، أو تحب كذا وكذا أوطالاً، حيث يفسد البيع؛ لأنه ليس من قبيل الوصف، وإنما هو من قبيل الشرط الفاسد؛ إذ لا يعرف الحمل واللبن حقيقة؛ لأنه يحتمل أنه لبن أو دم أو حمل أو انتفاخ، حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون لا يفسد؛ لأنه وصف، ولو قال: إن العبد يخبز كذا صاعاً، أو يكتب كذا قدراً يفسد؛ لأن الوصف لا تعلق له في المقدار، فلا يكون وصفاً بل شرطاً فاسداً، والحارية كالعبد في جميع الأحكام. (عيني، فتح)

## باب خيار الرؤية

ای فی بیان احکامہ

شراء ما لم يره جائز، وله أن يردّه إذا رآه وإن رضي قبله؛ ولا خيار لمن باع .....  
 كريت في رد أو براء في حوائج المشتري

**باب حيار الرؤية:** أي حيار عدم الرؤية، فحينئذ الإضافة من إضافة المسبب إلى السبب؛ إذ عدم الرؤية سبب لثبوت الخيار، ويحتمل أن يكون الإضافة من إضافة الشيء إلى شرطه؛ لأن هذا الخيار يثبت بشرط الرؤية، ويثبت هذا الخيار في كل عين ملكة بعقد يحتمل الفسخ كالشراء، فلا يثبت في المسلم فيه ولا في الأئمان الخاصة لثبوت كل في الدمة، ولا في المهر وبدل الخلع والصلح عن القصاص؛ لعدم قبولها الفسخ، ويسعي أن يكون كذلك بدل العتق والكتابة، وقد نظم العلامة الحموي ما يثبت فيه حيار الرؤية، فقال:

في أربع عمار رؤية يرى      إجارة وقسمة كذا الشراء  
كذلك صلح في ادعاء المال      فاحفظ سريعاً نظمها في الحال

ثم اعلم أن خيار الرؤية يمنع تمام الحكم؛ لخلل في الرضا، ولهذا كان له رده قبل الرؤية، ولو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره، وخيار الشرط يجمع نفس الحكم، فكان أقوى في المانع، ثم خيار العيب يمنع لزوم الحكم، فكان أضعف من الكل، ولهذا قدم المصنف الأقوى، ثم ذكر خيار الرؤية، ثم خيار العيب. (فتح)

ما لم يره المراد بالرؤية العلم بالمقصود، فتكون الحقيقة فردا من أفراد الجمار؛ لأن من المبيع ما لم يعلم منه المقصود بالرؤية بل بالشئ مثلا في نحو المسك. [رمر الحقائق: ١٧/٢] **جانر**. [عدنا، إذا اتفقا على أنه موجود في ملكه. (ط)] لقوله **لا** من شئ شئ م يره **فه** خبر **إد**، ورواه الدارقطني، وظاهر إطلاقه يقتضي عدم اشتراط الإشارة إليه، وعند مالك وأحمد: يصح بيعه ببيان الصفة، ويثبت للمشتري الخيار إذا رآه ولم يكن المبيع بهذه الصفة، وهو قول الشافعي في القدم. [رمر الحقائق: ١٧/٢]

وفي القول الجديد لا يجوز لجهالة المبيع، وقد نهي **الله** عن بيع ما ليس عند الإنسان، أي ما ليس بحاضر عند المتبايعين، وروى البحاري وأبو داود عن حكيم بن حزام **رضي الله عنه** قال: يا رسول الله! يأتيني الرجل فيسألني عن بيع ما ليس عندي، فأبيع منه ثم أبتاعه من السوق فأسلم له؟ فقال له: **لا بيع ما ليس عندك**. ولنا: ما رويها؛ ولأن الجهالة فيه لا تقضي إلى المنازعة؛ لأنه إذا لم يوافقه رده فصار كجهالة الوصف في الشاهد المعين، والمراد بالنهي عن بيع ما ليس عند الإنسان ما ليس في ملكه؛ لأن حكيمًا كان يبيع ما لا يملكه، ثم يدخل في السوق فيشتريه ويسلم. (عيني، فتح)

**أَنْ يَرُدَّ:** أي يرد الشيء الذي اشتراه ولم يره؛ لقوله **لَمْ يَرَهُ** من شبرين نبت يره فيه حدادته (عيني)

**واب رضی:** واصل، بما قبله یعنی له الخيار إذا رآه ولو رضی قبل أن يراه بأن قال: رضيت به. (عبي)

**ولا خيار إلخ.** مراده إذا باع بالثمن، فلو كان يبيع سلعة بسلعة فلكل منهما الخيار، وكان أبو حنيفة يقول أولاً: للسائق الخيار ثم رجع وقال: لا خيار له؛ لأن عثمان بن عفان رضي الله عنه باع أرضاً بالبصرة من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه =

ما لم يره، ويبطل بما يبطل به خيار الشرط، وكفت رؤية وجه الصبرة والرقيق  
 خيار الرقبة  
 وهي اسم لكوم من الحب  
 والدابة وكفلها،

- فقيل لطلحة: إنك عبت، فقال: لي الخيار، لأني اشتريت ما لم أره، وقيل لعثمان: إنك قد عبت، فقال: لي الخيار، لأنني بعته ما لم أره، فحكموا بحبس من مطعم **بش** فقضى بالخيار لصحة، وكان ذلك محضراً من لصحة فيكون إجماعاً، وقال الشافعي: لا يخور بيع ما لم يره أصلاً قولاً واحداً. [مرمر الحقائق: ١٨/٢] (فتح)

**ما لم يره** بأن ورث شيئاً فباعه قبل الرؤية. (ط) **ويطل** فيه إيماء إلى أن خيار الرؤية يثبت مطبقاً غير مؤقت مدة، وهو الأصح، فيكون له المصغ في جميع عمره **ما لم يسقطه بقول أو فعل يدل على إرضاء به؛ لإطلاق النص.** (فتح)

**ما يطل به الخ** كالنصرح بالرضاء أو التعيين أو نصرف لا يخل كالوطء والقنلة والتمس بشهوة، أو لا يرفع كالإعتاق والتدبير، أو يوجب حقاً للغير كالبيع، ولو بشرط الخيار لمشتري، واهبة مع التسليم، والرهن والإجارة إلا أنه في هذه لا يتقيد بما بعد ثبوته بل يطل قبله، ومعناه: خروجها عن صلاحية أن يثبت به الخيار عندها، وإلا فالخيار معلق بها، فكيف يطل قبلها، بخلاف ما لا يوجب حقاً للغير كالبيع خيار للمانع، والمساومة، واهبة بلا تسليم، وهذا اندفع إيراد الأحد بالشمعة، والعرض على البيع، فإن خياراً لشروط يصلح بهما دون الرؤية؛ لأن الرضاء صريحاً غير مسقط له قبله، فالدلالة أولى. (فتح)

**حيار الشرط** عن التصريح والدلالة ومراده بعد الرؤية، وأما قبلها، فلا يسقط. (عيني)  
**وكفت رؤية الح** معناه: أنه لو رأى ما ذكر ثم اشترى فلا حيار له، وليس المراد أنه بعد الشراء يسقط حياره  
 برؤية وجه الصورة كما توهمه بعض الطلبة، واستشكله بأنه غير مؤقت على الأصح بل له الفسخ في جميع عمره  
 ما لم يوجد مبطله، وقوله: "ووجه الرقيق"، يكفي رؤية أكثر أوجهه، وقوله: "ووجه ندبة" المراد بالندبة لفرس  
 والحمار والبعل، والتقييد بالفرس ونحوه للاحتراز عما لو كانت شاة للحم أو للدر والنسل أو كانت بقرة أو ناقة  
 للحلب، فالمراد بالندبة التي تتركب فإن كانت شاة لحم فلا بد من حبسها، وإن كانت شاة فية احترازاً عن الشاة  
 للدر والنسل فلا بد من النظر إلى ضرعها وسائر جسدتها.

وشرط بعضهم رؤية القوائم مع الوجه والكمل، والصحيح عدم الاشتراط، وفي ما يطعم لاند من الدوق، وعن أبي حنيفة: أن في البرذون والبغل والحمار يشترط رؤية الخافر والدب أيضاً، وإما ذكر الكمل في الدابة؛ لأنه إذا رأى وجهها فقط لا يسقط خياره؛ لأن المؤخر موضع مقصود فيها، بخلاف الرقيق، وهو قور الشبيحين، وقال محمد: لا خيار له؛ لأن الأصل في الحيوان الوجه، فيكتفى برؤيته كالعبد. [رمر الحقائق: ١٨/٢] (فتح)

**والرقيق:** أي وكفت رؤية وجه الرقيق رجلاً أو امرأة. (ط، عيني)

**وكيفية** مفتحتين ما يكون من جانب الدب، يقال له بالفارسية: فرجح. (معدل)

وظاهر الثوب مطوياً، وداخل الدار، ونظر وكيله بالقبض كنظره، لا نظر

أي لا يكون

مشتري

رسوله، وصح عقد الأعمى،

كسر برس لا ماق

**وظاهر الثوب** أي وكفت رؤية طاهر الثوب حال كونه مطوياً؛ لأنه يستدل برؤية طرف مه على الباقي؛ إذ لا تتفاوت أطراف الثوب الواحد إلا يسيراً ودا غير معتبر، قال الأقطع: ومتى وجد داخل الثوب مختلفاً فهو عيب، ولا تعيق له خيار الرؤية، وعند رفر: لابد من بشره ورؤية كله، والفتوى على قوله، وفي "المهر" [٣٨٣/٣] عن "المسوط": الخواب على ما قاله زهر، وعند الجمهور: لا حاجة إلى البش إذا لم يكن في طي الثوب ما يكون مقصوداً، فإن كان في باطن الثوب ما يقصد بالنظر كموضع العلم، ووجه العمامة وغوره، فحيث لا يسقط خياره بدون النشر عند الكل، (عيني، فتح)

**وداخل الدار:** [لتعسر رؤية الجميع، وكفي جس لحم شاة وبطر ضرع شاة ودوق مطعوم وشم مشموم (عيني، ط)] أي كفت رؤية داخل الدار فإنها كروية كلها، وفي عامة الروايات: إذا رأى صحن الدار يسقط خياره وإن لم ير بيوتها، وكذا إذا رأى حارج الدار أو أشجار السنن من حارج، وقال رفر: لابد من رؤية داخل البيوت وهو الأصح؛ لأن منافع البيوت الداخلة تختلف، فلا بد من رؤية ذلك كله؛ لأنه ليس من دوات الأمثال، فلا يعرف كله برؤية بعضه، وما ذكره الشيخ مبي على عادة أهل الكوفة، فإن في ذلك الزمان دورهم كانت على تقطيع واحد، وأما اليوم فحلافه فلا يكتفى برؤية داخل الدار. [رمر الحقائق: ١٩/٢] (فتح، مسكين)

**وكيله** صورته: أن يقول المشتري لغيره: كن وكيلاً عني بقص المبيع. وصورة الرسول: أن يقول: كن رسولاً عني بقبضه. والفرق بين الوكيل والرسول: أن الوكيل يملك الخصومة إذا امتنع البائع عن التسليم. والرسول لا يملك، فهو اشترى طعاماً ثم يره، فوكل رجلاً بالقبض، فقبضه الوكيل بعد ما رآه، فليس للمشتري أن يرده إلا من عيب، واعتبر رؤية التي مع القبض دون التي بعده، والرؤية قبل التوكيل لا أثر لها، فلا يسقط بها الخيار، وإن أرسل رسولاً بقبضه، فقبضه الرسول بعد ما رآه، فللمشتري أن يرده، وقالوا: الوكيل والرسول سواء، ولمشتري أن يرده إذا رآه، وهو رواية عنه، وبه قالت الثلاثة، وهذا الخلاف في الوكيل بالقبض. فأما الوكيل بالشراء فرؤيته تسقط الخيار إجماعاً. (عيني، فتح) **كنظره:** أي كنظر المشتري موكل عبد أبي حنيفة. (عيني) **لا نظر رسوله:** لأن الرسول لا يملك شيئاً، وإنما فوض إليه تبليغ الرسالة، ولهذا لا يملك القبض والتسليم إذا كان رسولاً في الشراء والبيع. (عيني، فتح)

**وصح عقد الأعمى** [بيعا أو شراء؛ لأنه مكلف محتاج إلى شراء المأكول والملبوس. (عيني)] ولو لغيره، وهو كالصبر إلا في اثني عشر مسألة: لا جهاد عليه، ولا جمعة، ولا جماعة، ولا حج وإن وحده فائداً في الكل، ولا يصلح كونه شاهداً ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع، ولا دية في عيه بل الواجب حكومة عدل، وكره أدائه وحده، وإمامته إلا أن يكون أعلم القوم، ولا يجوز إعتاقه عن الكفارات، ولا كونه إماماً أعظم ولا قاصياً، ويكره ذمحه، وصح عقده مطلقاً سواء كان بيعاً أو شراء، وعند الشافعي: لا يصح شراؤه في قول. (فتح عن البحر)



**وسقط خياره إذا اشترى بحسن المبيع وشبه وذوقه، وفي العقار بوصفه، ومن رأى**  
 أي وكفت رؤية عنه الأعلى <sup>قبل الشراء</sup>

**أحد الثوبين فاشتراهما، ثم رأى الآخر له ردّهما، ولا يورث كخيار الشرط، .....**  
 أي الثوبين صفقة واحدة أي المشتري أي الثوب الآخر <sup>لمبيعه</sup>

**وسقط خياره الخ** محمول على ما إذا وجد الحس ونحوه منه قبل الشراء، أما إذا اشترى قبل الحس لا يسقط خياره بالحس، بل يثبت باتفاق الروايات، ويمتد إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضاء من قول أو فعل على الصحيح. [رمز الحقائق: ١٩/٢] ثم الاكتفاء بالحس مقيد بما يدرك به، ولا يحتاج إلى غيره، فإن احتيج إلى غير الحس لاند منه كأن اشترى ثوباً لاند من صفقة طوله وعرضه ورقعته مع الحس، وفي الخنطة لاند من الحس والصفعة. (عيني، فتح) **إذا انشأ** إذا كان المبيع مما يعرف بالحس إذا وجد الحس منه قبل الشراء. (عيني)

**وشبه** أي ويسقط خياره إذا اشترى مبيعاً شتم المبيع إن كان المبيع مما يعرف بالشتم. (عيني)  
**وذوقه** أي وكذا إذا اشترى مطعوماً يعرف بالدوق. (عيني) **وفي العقار الخ** [أو الشجر والعبد، وكل ما لا يعرف بالحس والشتم والذوق، يسقط خياره بوصف العقار؛ لأنه لا سبيل إلى معرفته إلا بالوصف بأبلغ ما يمكن. (ط، عيني)] لأن الوصف يقام مقام الرؤية في حق البصر كما في السلم حتى لا يكون له خيار الرؤية بعد ما وصف له، فكذا في حقه فيسقط خياره بعد وصف العقار، وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يوقف الأعشى في مكان لو كان بصيراً لراهه؛ لأن البصر إلى التشبيه عند تعذر الحقيقة واجب كالحرم إذا أراد التحلل وقد قرع رأسه يزم إحراز الموصى تشبيهاً بالخلق، وكذا الأحرص يلزمه تحريك الشفتين عند القراءة.

وقال الحس: يوكل وكيلاً بقبضه له، والوكيل يراه، وهو أشبه بقول أبي حنيفة؛ لأن نظر الوكيل كطوره عنده، وقال بعض أئمة بلخ: يسقط خياره بحس الخيطان والأشجار مع الوصف، وإن وجد البصر بعد الوصف أو بعد ما وجد منه ما يدل على الرضاء فلا خيار به؛ لأن العقد تم بوجود ما دل على الرضاء وسقط الخيار، فلا يعود وهو اشترى البصر ثم عمي قبل الرؤية انتقل الخيار إلى الوصف؛ لوجود العجز قبل العلم به. [رمز الحقائق: ١٩/٢] (كهاية)

**له ردّهما** أي رد الثوبين إن شاء؛ لأن رؤية أحدهما لا تعني عن رؤية الآخر لتفاوت، فبقي خياره فيما لم يره وليس له أن يرده وحده؛ بهية <sup>عن</sup> تفريق الصفقة، فيردهما جميعاً ضرورة. [رمز الحقائق: ٢٠/٢] وكذا لو وجد بأحدهما عيباً قبل القبض ليس له أن يرده وحده، ولو استحق أحدهما رد الباقي؛ لأن الصفقة تمت فيما كان ملك البائع، ولو وجد العيب بعد القبض حيث لا يتمتع رد المبيع وحده؛ لأنه في خيار العيب يملك تفريق الصفقة بعد القبض، بخلاف خيار الرؤية. (عيني، فتح)

**ولا يورث** أي إذا مات العاقد قبل الرؤية تطل خياره ولا ينتقل إلى ورثته، وقال الشافعي: يقوم وارثه مقامه في التصرف بحكم الخيار، ولما: أن الخيار إنما ثبت للعاقد بالنص، والوارث ليس بعاقده فلا يثبت له، وما سبق من قول الشافعي من أن شراء ما لم يره لا يجوز كان هو قوله الجديد وما ذكرهما هو قوله القديم. [تنبيه الحقائق: ٣٣٢/٤]  
 (عيني، فتح، ريلعي) **كخيار الشرط** أي كما لا يورث خيار الشرط؛ لأن الخيار وصف فلا يجري فيه الإرث. (عيني)

ومن اشترى ما رأى <sup>اشترى</sup> خَيْرَ إن تَغَيَّرَ، وإلا لا، وإن اختلفا في التغير، فalcول للبائع، وللمشتري لو في الرؤية، ولو اشترى عدلاً <sup>لا يبيع</sup> وباع منه ثوباً، أو وهب <sup>سائع ومشتري في البيع</sup> وسلم رده <sup>اختلفا</sup> بعيب، لا بخيار رؤية أو شرط.

ما رأى: قبل البيع قاصداً لشرائه عاماً وقت الشراء بأنه مرئية. (ص، عيني) **خير إن تغيّر** أي من اشترى شيئاً رآه قبل الشراء فله الخيار إن تغير الشيء عن الصفة التي رآه عليها قبل ذلك؛ لأن العقد وقع على مجهول الوصف. وإلا لا أي وإن لم يتغير الشيء عن الصفة التي رآه عليها لا يبيع؛ لأن العلم بأسبق قد حصل بالرؤية الأولى، وقد رضي به ما دام على تلك الصفة. [رمز الحقائق: ٢٠/٢]

وهذا إذا كان وقت الرؤية قاصداً لشرائه عاماً بأنه مرئية، فلو رآه لا لقصد شراء ثم شراه فله الخيار، وكذا لو لم يعلم وقت الشراء أنه مرئية يتخير أيضاً لعدم الرضاء؛ لأن الرضاء بدون العلم بأوصافه لا يتصور، وتنت الرؤية لم تقع معلمة له بأوصاف المبيع فصار كأنه لم يره. (فتح، زيعي)

**وإن اختلفا في التغير.** فقال المشتري: قد تغير، وقال البائع: لم يتغير، فalcول للسائع مع يمين، وعلى امشتري البينة؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فلا يصدق المشتري في دعوى التغير إلا ببينه، وسبب النزوم وهو رؤيته السابقة قد ظهر، والظاهر شاهد للبائع، فكان القول قوله، وهذا إذا كانت المدة قريبة يعلم أنه لا يتغير في مثل تلك المدة، فإن بعدت المدة بأن رأى أمة شابة، ثم اشتراها بعد عشرين سنة، ورغم السائع أنها لم تتغير فalcول للمشتري، والمدة تختلف باختلاف الأشياء كتغير الأشجار في سنة، والدواب بما دوها؛ لقلة الرعي، وقالوا: السعيد: انشهر فما فوقه، والقريب: ما دون الشهر، وقيل: الشهر في مثل الدابة والمملوك قريب. (فتح)

**وللمشتري لو في الرؤية** أي إذا اختلف البائع والمشتري في الرؤية بأن قال السائع رأيته قبل اسبع، وقال المشتري: ما رأيته قبل العقد، فalcول للمشتري بيمينه؛ لأنه أمر حادث والمشتري ينكره، فيكون alcول قوله مع يمينه. [رمز الحقائق: ٢٠/٢] **عدلاً:** أي عدل ثياب من القماش ولم يره وقصه. (ط) **وهب وسلم.** ثم اطلع على عيب في الباقي فهو بالخيار أمسكه إن شاء أو رده. (ط)

**رده بعيب** أي إذا اشترى عدل ثياب، فقبطه وتصرف في ثوب واحد من البيع أو الهبة مع التسليم، ثم وجد الباقي معيباً رده بسبب العيب، وليس البيع واهة قيداً؛ لأن اللبس كذلك، ولا يمكنه أن يرد الباقي خيار الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض أو بعده؛ ما فيه من تفريق الصفقة قبل التمام، وفي خيار العيب يملك التفريق بعد القبض، فإن عاد إليه بسبب هو فسخ محض كالرذ لخيار الرؤية أو الشرط أو العيب بقضاء أو الرجوع في الهبة، فهو على خيار الرؤية؛ لارتفاع المانع من الرذ، وهو تفريق الصفقة، وعن أبي يوسف: أن الخيار لا يعود؛ لأن الساقط لا يعود كخيار الشرط. (عيني، فتح) **أو شرط:** لأن الرذ قد تعدد بإخراج البعض عن ملكه. (فتح)

## باب خيار العيب

أي في بيان أحكامه

من وجد بالمبيع عيباً أخذه بكل الثمن أورده، وما أوجب نقصان الثمن عند  
التجار عيب كالإباق والبول في الفراش، .....  
أي فهو عيب

**باب خيار العيب** من إضافة شيء إلى شيء، وهو نقص حلا عنه أصل الفطرة السليمة، وهو نوعان: ظاهري كالعمى والماء في العين، وباطني كالسعال، وانقطاع الحيض شهرين فصاعداً، والإباق ونحوها، وإيراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند النقص، ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعد العلم بالعيب، ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصاً أو عاماً. (مسكين، فتح)

**أخذه بكل الثمن أو رده.** أي إن وجد بالمبيع عيباً ينقص به الثمن وكان عند البائع وقبضه من غير أن يعلم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضاء بالعيب فهو محبر إن شاء أحد اصبع المبيع بكل ثمن أو رده على البائع؛ لأن مصق العقد يقتضي سلامة من العيب، فكانت السلامة كالمشروطة في العقد صريحاً، فعند فواتها يتحيز كفوات الوصف المرغوب ومشروط في العقد، ولا ينقص من ثمن شيئاً؛ لأن الأوصاف لا يقابها شيء من الأثمان، إلا إذا صارت الأوصاف مقصودة بالإتلاف بأن حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل النقص حيث يسقط من الثمن بحصته إذا احتار الأحداً، أو حدث عند اشتري عيب آخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على البائع كما سيحيى، ويكون سلامة كالمشروطة لا يحل كتمان العيب في بيع أو ثمن؛ لأن العشر حرام. قال: 'من غش فليس متاً'. [رمز الحقائق: ٢٠/٢] (فتح)

**أو رده** على البائع، ومؤوبة الرد على مشتري. (ع، ف) **وما أوجب نقصان الثمن** وإن لم تنقص العين ولا أسفعة كالصغر الأسود الصحيح القوي على العمل؛ لأن الضرر اللاحق بسبب العيب هو النقصان في المالية، فيرجع في معرفة النقصان إلى أهله وهم التجار وأرباب الصنائع، ولابد أن يكون العيب غير مختلف عندهم سواء أحرر الجميع بأنه عيب أو لبعض فقط، ويكتفى بقول عدلين منهم. [رمز الحقائق: ٢١/٢] (فتح)

**عند التجار** صمم التاء مع التشديد وبكسرها مع التحفيف جمع تاجر أو عند أرباب الصنائع إن كان المبيع من مصنوعات. (ف) **كالإباق** [هو فرار العبد واختارية من المولى من غير ظنمه، فإن كان بصلمه سمي هروباً، فعنى هذا الإباق عيب وانهرب ليس بعيب. (ف)] مطلقاً سواء كان الفرار من المولى أو ممن في يده بإحارة أو إغارة أو ودیعة وإن كان فيما دون السفر، أما إذا عصه رجل، فأبق منه إلى منزل مولاه، فليس بعيب كما إذا أبق من المشتري إلى البائع ولم يحتف عنده، وكانا في قرية واحدة في الثور، والأحسن أنه عيب. (فتح)

**والبول في الفراش.** لأن هذه الأفعال توجب نقصان اقيمة عند التجار، وهي عيوب في الصغر المميز. (ط، عبي)

## والسرقة والجنون والبحر.....

**والسرقة** أي إذا وجدت هذه الأشياء من صغير غير عاقل لا تكون عيباً، وفي الصغير العاقل ذكر أو أنثى وهو الذي يأكل وحده ويشرب وحده تكون عيباً، فهو من الصغير الذي لا يعقل فهو ضال لا آبق، وهذه عيوب في الصغير العاقل ما لم يبلغ، فأما إذا بلغ فليس ذلك الماصي بعيب حتى يعاوده بعد البوع في يد البائع، ثم يبيعه ويعاوده في يد المشتري، ومعنى هذا: أنه إذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صعره، ثم حدثت عند المشتري في صعره فهو عيب وله الرد بذلك، وإذا وجدت هذه الأشياء في صعره فباعه، فوجدت عند المشتري بعد البوع لم يرد؛ لأن الإباق قبل البوع حب اللعب، والبور في انقراض قلبه لضعف في المثانة، والسرقة قلبه لقلّة المبالاة، والإباق والسرقة بعد البلوغ يكونان خبيث في الباطن.

والبول بعده تكون لداء في الباطن وسوء اختيار، وهو عيب آخر، فعند اتحاد الحالة بأن يشت الإباق وغيره عند بائه ثم يشتريه كلاهما في صعره أو كبره، له الرد؛ لاتحاد الحالة، وعند الاختلاف ليس له الرد؛ لكونه عيباً آخر كعيب حمة عند بائه، ثم حمة عند المشتري، فإن كان هذه الحمى الثانية غير البوع الأول لا يشت حق الرد، وإن كان من نوعه يشت حق الرد، والسرقة لا تختلف بين أن يكون من المولى أو من غيره إلا إذا سرق المأكول للأكل، فليس بعيب، ولو سرق لببيع فهو عيب، ولو سرق شيئاً يسيراً وهو ما دون الدرهم لا يكون عيباً، ولو نقب البيت يكون عيباً وإن لم يأخذ شيئاً، (عيني، فتح)

**والجنون** [لأنه فساد في لباطن ولا يختلف صغراً وكبراً، (عيني)] وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند البائع في صعره، وعاد عند اشتريه بعد الكبر يرد؛ لأنه لا يشترط فيه اتحاد الحالتين؛ لأن السب فيهما واحد، وهو فساد الباطن، فالصغر والكبر فيه سواء، وتكلم المشايخ في قدره، قال بعضهم: أقله ساعة، وقال بعضهم: إن كان أكثر من يوم وليلة فهو عيب، وقال بعضهم: الجنون المطبق بفتح الموحدة عيب، وغيره ليس بعيب، وحير الأمور أوسطها يعني أكثر من يوم وليلة، وإذا ثبت وجوده عند البائع هل يشترط أن يوجد ثانياً عند المشتري؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا يشترط؛ لأن الجنون عيب لازم أداً؛ لقوله **من جن** **سعد** **من** **سعد** **من** **سعد** يعني لم يزل عنه صفة الجنون، فلمشتري حق الرد ولو لم يعاود عبده.

وقال بعضهم: يشترط ولا يكون له حق الرد ما لم يوجد ثانياً عند المشتري كما في الإباق وبظائره، إلا أن الفرق بينهما أن في الجنون لا يشترط اتحاد الحالة أي الصغر والكبر، والقول الأول هو الصحيح؛ لأن الله تعالى قادر على إزالة الجنون بآثاره، فلا يرد ما لم يعاود عبده، ونه قال الجمهور. وحنون احتلال القوة التي بها إدراك الكليات. والعقل هو القوة المذكورة، ومعدنه القلب، وشعاعه في الدماغ. (عيني، فتح)

**والبحر**: بالخاء المعجمة وبالتحريك من الفم، وعبارة القاموس تفيد أن البحر أعم من ريح العم والأنف والإبط. ثم أعلم أن البحر الذي هو عيب، هو الناشئ من تغير المعدة، دون ما يكون من تساعد ما بين الأسماك، فإن ذلك يزول بتنظيفها، وأما البحر بالحيم هو انفتاح تحت السرة، فعيب في العلام والجارية. (فتح)

## والدفر والزنا وولده في الأمة، والكفر فيهما وعدم الحيض، .....

**والدفر** [يفتح الدال المهملة وفتح افاء وسكوها تن الإلفظ. (عيني)] قال في الحمهرة: "الدفر هو النتن مصفاً بقار رحل دفر، وامرأة دافرة، وأما الدفر بالدال المعجمة، فهو حدة الرائحة من طيب أو نتن، وربما حصّ به الطيب، فقيل: مسك أدفر، ويقال في نتن ريح الألف أيضاً وصرح في "المرآة" بأن نتن ريح الألف عيب. [رمر الخفائق: ٢٢/٢] (فتح)

**وولده** [أي ولد ابنها، وهذه الأربعة تكون عيباً في الأمة دون العلام؛ لأنه نحل بالمقصود منها، وهو الاستفراش وصب الولد. (عيني)] أي وكون لمبيع ولد الرب، فحذف انصاف والمصاف إليه. **في الأمانة** متعلق بالأربعة المذكورة؛ لأنه قد يراد منها الاستفراش. وهذه المعاني تجمع منه، بخلاف العلام؛ لأنه للاستخدام، وهذه لأشياء لا نحل به، إلا أن يكون سحر والدفر فاحشاً بحيث يمنع القرب من المولى، أو يكون ابنها عاده له بأن يتكرر منه أكثر من مرتين؛ لأن اتناع النساء محل بالخدمة، وليس عيب وهو الذي يعمل بشماله ولا يعمل بيمينه.

والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد لها، إلا الربا في الحارية، فإنه روي عن محمد في الأماني: "لو اشترى حارية بالعة، وقد كانت رب عبد النائع، فلمشتري أن يردّها وإن لم يرد عبده، لمحقق العار بالأولاد، وعند الشافعي: ابنها في اعلام عيب كاسرة. [رمر الخفائق: ٢٢، ٢] (فتح)

**والكفر فيهما** [أي الكفر عيب في الأمة والعلام. (عيني)] أي الكفر بأقسامه، وكذا لرفض الاعتراض عيب في العلام والحارية؛ لأن طبع المسم يتفر عن صحة الكافر، فهو شترى عبداً عبي أنه كافر، فوجده مسماً لا يردّه؛ لأنه روال للعيب، وقال الشافعي: يردّه لقوات انوصف امرؤوب فيه؛ لأن استعداد الكافر وإدلاله مطلوب للمسم. [رمر الخفائق: ٢٣/٢] ولذا: أن هذا الأمر راجع إلى الديانة، ولا عبرة به في المعاملات. (فتح، عناية)

**وعدم الحيض** لأن ارتفاع الدم مستمر في البالغة علامة الداء، واعتبر في انقطاعه أقصى غاية البلوغ، وهو سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة، وخمس عشرة عندهما، وبالحاصل: أن عدم الحيض لا يكون عيباً عند عدم الإمكان؛ لكونه صغيرة أو آتسة إذا كان علماً بأيامها، أما إذا اشتراها عني أنها تحيض، فإذا هي آتسة به ارد، ويعرف الانقطاع بقول الأمة؛ لأنه لا يعرفه غيرها، ويستحلف السائغ مع ذلك إن كان بعد القصص، فترد بسكوله، وإن كان قبله فكذلك يستحلف في الصحيح.

وعن أبي يوسف: يرد بلايين السائغ، ولو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه، وفي المدة المديدة تسمع، وأقنها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف، وأربعة أشهر وعشر عند محمد، وستان عند أبي حنيفة وروفر، ولا تسمع دعوى انقطاعه إلا بذكر سببه من داء أو حمل؛ لأنه إذا كان السب غير الداء واخبل لا يكون عيباً بأن كانت ممتدة لطهر، والمرجع في الحمل قول النساء وفي الداء قول الأصماء أي عدلين منهم، وقال الشيخ أبو المعين السلمي في "شرح الجامع الكبير": "وإن كان اعيب حفيماً لا يطلع عليه إلا الأطباء، يثبت بقول عدل منهم، وكذلك إذا =

والاستحاضة والسعال القديم والدين والدبر والشعر والماء في العين، فلو حدث  
آخر عند المشتري رجع بنقصانه، أو رده برضاء<sup>في ك</sup>.....  
ع ب ح ش ر

= كان لا يطلع عليه إلا الساء، يثبت بقول واحدة عدلة. [رمز الحقائق: ٢٣ ٢] (فتح)

**والاستحاضة** وهو استمرار الدم وهو علامة الداء في ابالفة. (عيني، معدن) **والسعال القديم**. [بضم السين  
السرفة؛ لأن دوامه يدل على الداء. (عيني)] وانما هو أن المراد من كونه قديماً ما كان عن داء، فالمنطور إليه كونه  
عن داء لا القدم، واحترر به عن السعال المعتاد والركام فإنه ليس عيب. (البحر الرائق، جوهري)  
**والدين** [لأن ماليته تكون مشعولة به وأراد به ما يطلب في الحال، وفي بعض المسح مكان الدين "الدبر" بالناء  
والراء بمعنى جراحة الظهر] أي الدين الذي له مطالب في الحال أي ما قل العتق كدين البقرة إذا تروح بإذن  
السيد، ولا يباع مرة بعد أخرى إلا في دين العفة فقط؛ لأن مالية العدة تكون مشعولة بالدين وتقدم العرماء على  
المولى، وهذا تعليل يقتضي تقييد الدين بما إذا كان الثمن لا يفي به، فإن كان لم يكن عيباً حيث لا دين مؤجل  
إلى ما بعد العتق كدين لزمه بالمبايعة بغير إذن فإنه ليس بعيب. (فتح، عيني)

**والشعر والماء الخ** وفي "التحفة": أعيوب على نوعين: أحدهما: ما يوجب فوات جزء من المبيع وتغييره من  
حيث الظاهر دون الباطن، أما الأول فكثير: نحو: اعمى، والعور، والضمم، والشلل، والنزمنة، والإصبع الناقصة،  
واللس السوداء، واللس الساقطة، والضمير الأسود، والخرس، والكلم، والقروح، والشحاح، وأثر الجراحة،  
والأمراض التي في سائر البدن كالحميات. وأما الثاني: فما يوجب النقصان من حيث المعنى دون الصورة  
كالسعال القديم وارتفاع الخيص في زمان طويل، أدناه شهران فصاعداً في الحواري.

ومها صهوة الشعر أي الحمرة إذا فحشت بحيث تضرب إلى البياض، والشمط أي احتلاط البياض بالسواد في  
الشعر، والشيب في العبد والحواري، والجل في الحارية عيب لا في البهائم، والكاح في الحارية والعلام عيب،  
وانتفاح الأثيين والإصعقة الرائدة والعنة والحصى عيب، وعدم الختان في العبد البالغ إن كان مولداً عيب، وإن  
كان مجلوباً من دار الحرب فليس بعيب كما إذا كان صغيراً، وحذف الحروف في المصحف كنه أو في بعضه  
عيب؛ لأن في ذلك كله ينقص الثمن عند التجار. (عيني، مسكين)

**في العين** قيد فيهما؛ لأنهما يصعبان البصر ويورثان العمى. (ط، عيني) **عند المشتري** بعد اطلاعه على العيب  
الذي كان عند البائع. (عيني) **رجع بنقصانه** لأنه تعذر الرد بسبب العيب الحادث. (عيني)

أو رده الخ أي لو حدث عيب عند المشتري واطلع على عيب كان عند البائع، رجع بنقصانه؛ لأنه استحق  
تسليمه سليماً عن العيب أو رد المبيع فيما يملك البائع إسقاط حقه وملكه، فإذا رضى البائع بخير المشتري بين الرد  
والإمساك من غير رجوع بنقصان، وإنما يرجع بالنقصان حيث لم يرض البائع بالرد. وطريق معرفة النقصان =



**بائع، ومن اشترى ثوباً فقطعه فوجد به عيباً رجع بالعيب، فإن قبله البائع كذلك،**  
أي المشتري المبيع وم يخطه أي بالثوب أي المشتري على البائع أي قبل الثوب المذكور مقطوعاً  
**له ذلك، فإن باعه المشتري لم يرجع بشيء، فلو قطعه وخاطه، أو صبغه، أولت**  
ثوب المذكور

**السويق بسمن، فاطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه بعد رؤية العيب،**  
أي كما يرجع بالنقصان

= أن يقوم بهذا العيب، ثم يقوم وهو سأم، فإذا عرف التفاوت الذي بين القيمتين يرجع عليه بحصته من الثمن حتى إذا كان انقصان عشر القيمة، يرجع عليه بعشر الثمن، وإن كان ثلثاً فثلثه، وقال مالك وأحمد في رواية. لمشتري أن يردّه وأن يرد معه نقصان العيب الحادث عند اشتري؛ نقيام المحور للرد، وهو الاصلاح على العيب. وسأ: أن حق الرد ثبت للمشتري ليدفع به الضرر عن نفسه على وجه لا يتصرر به البائع، فلو رده بعد ما تعيب عنده يتصرر به سائر؛ لأنه حرج عن ملكه سبيماً عن العيب الذي حدث عند المشتري، ويعود عليه معيماً به، فلا يزمه، وصرر المشتري أمكن رفعه بالرجوع بحصته من الثمن. (عيني، فتح، ريعي)  
**بأنه** لأنه رضي باترام الضرر وبدون رضائه لا يرد. (عيني) **رجع بالعيب** أي رجع المشتري بنقصان العيب، بخلاف ما إذا اشترى بعيراً، فنحره، فوجد أمعاءه فاسدة، حيث لا يرجع بالنقصان عند أي حبيفة؛ لأن البحر إفساد للمالية كما إذا كان عدداً فقتله المشتري. [رمر الحقائق: ٢٤/٢] (فتح) **له ذلك** أي لبائع يجوز القول؛ لأن الامتناع لحقه وقد رضي بإسقاط حقه. (عيني)

**لم يرجع إلخ** مطلقاً سواء كان عالماً بالعيب وقت البيع أو لا، وهو صاهر الرواية، وعههما: أنه يرجع به، بخلاف ما إذا خاطه ثم باعه حيث لا يطرر الرجوع بالنقصان؛ لأنه لم يصير حاسماً له بالبيع لامتناع الرد قبله بالخياصة من غير علم بالعيب، ويبيعه بعد امتناع الرد لا تأثير له. [رمر الحقائق: ٢٥/٢] (مسكين)  
**بشيء** على البائع؛ لأنه صار حاسماً للمبيع بالبيع إذا الرد غير متمتع بانقطع برضاء البائع، فكان مفوتاً للرد. (عيني) **فلو قطعه**: أي قطع المشتري ولم يخطه. **أو صبغه** أي صغ كان مما يريد قيمة الثوب. (ط، عيني)  
**أو لت** أي حبط السويق الذي اشتراه. (عيني، ط) **على عيب**. أي في الثوب أو السويق، كان عند البائع في هذه الأشياء. (ط، عيني)

**رجع بنقصانه** أي رجع المشتري على البائع بنقصان العيب؛ لتعدد الرد بسبب الزيادة. (عيني)  
**كما لو باعه إلخ** أي لو باع المشتري الثوب المحيط أو الثوب المصوغ أو السويق المثلث رجع بنقصانه لتعدد الرد بسبب الزيادة، فكذلك لو باعه بعد رؤية العيب يرجع بالنقصان، واعلم أن الزيادة نوعان: متصلة، ومفصلة، واتصلة نوعان: متولدة من الأصل كالسم والحمال، وهي لا تمنع الرد؛ لأن الزيادة تبع محض باعتبار التولد، وغير متولدة كالصبغ والخياصة والتت، وهي تمنع الرد بالعيب اتفاقاً، والمفصلة نوعان: متولدة كالتولد والتمر، وهي تمنع الرد، وغير متولدة كالنقصان وهي لا تمنع الرد بالعيب، والفرق أن الكسب ليس بجميع بحال ما؛ لأنه =

أو مات العبد، أو أعتقه مجاناً، فإن أعتقه على مال، أو قتله أو كان طعاماً، فأكله

= يتولد من المنافع، والمنافع غير الأعيان، وهذا كان منافع آخر مالا وإن لم يكن الحر مالا، والذي يتولد من المبيع يكون به حكم المبيع، فلا يجوز أن يسلم به مجاناً لما فيه من الربا. (عيني، مسكين، عناية)  
**أو مات العبد** [أي كذبت يرجع بالنقصان إذا هلك المبيع عند المشتري بعد إصلاعه على العيب؛ لأن الرد امتنع حقيقة باهلاك. (ط)] عطف على "باع" أي كذلك يرجع بالنقصان لو مات العبد لانهاء الملك بالموت، وامتناع رده على النائع حكمي ولا بفعل المشتري، فلا يمنع الرجوع بالنقصان، ولا فرق بين أن يكون الموت بعد رؤية العيب أو قبله. (عيني)

**أو أعتقه مجاناً** [أي العبد بلا مال، ثم اصنع على العيب، فإنه يرجع بالنقصان واستدبر والاستيلاء كالإعتاق. (ط)] أي كذلك يرجع بالنقصان إذا أعتق العبد، والمراد من الإعتاق أن يوجد منه قبل العلم بالعيب، وإن أعتقه بعد العلم به لا يرجع بالنقصان؛ لأن إقدامه على الإعتاق دليل الرضاء، والقياس أن لا يرجع بالنقصان، وإن كان قبل العلم بالعيب، وهو قول الشافعي كالقتل؛ [رمز الحقائق: ٢٥/٢] لامتناع الرد بفعله، فصار كقتله بجماع الاشتراك في إفساد المالية. وجه الاستحسان: أن الإعتاق إنهاء للملك، فامتنع الرد بحكم الشرع، فصار كالموت، وكذلك لو دبره أو استولد الجارية. (فتح)

**فإن أعتقه الح.** أو كاتبه ثم اصنع على عيب لم يرجع بشيء؛ لأن المشتري حبس بدله، وحس البدل كحبس البدل، وعن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أنه يرجع بنقصان العيب. ثم اعلم أن المراد بالحبس ليس قبضه؛ إذ من صورته ما لو قال: إن أدبت إلي ألفاً في شهر كذا فأنت حر، والحاصل أن الكتابة مثل الإعتاق على مال. (فتح)  
**أو قتله.** أي كذلك لم يرجع إذا قتل المشتري العبد قبل إصلاعه على العيب؛ لأن الرد امتنع بفعله، وهو مضمون عبه في الآخرة، وعن أبي يوسف أنه يرجع بالنقصان؛ لأن قتله لا يتعق به حكم ديوي من القصاص والدية، فكان كالموت حقت أنفه.

ولنا: أن القتل لا يكون إلا مضموناً؛ لقوله **فإن أعتقه** أي مبطلاً، وإنما سقط عن المولى بسبب الملك، فصار كالمستفيد به عوضاً، هو سلامة نفسه عن القصاص إن كان عمداً، والدية إن كان خطأ، فكأنه باعه حتى لو كان مديوناً ضمنه، بخلاف امتناع الرد بفعله في نحو صبغ الثوب؛ لأن هناك امتناع الرد بسبب زيادة المبيع لحق الشرع، وهو شبهة الربا، والعين قائم على حاله. (عيني، فتح)

**فأكله.** أي كله أو بعضه قبل الإطلاع على العيب، فلا يرجع بشيء عند أبي حنيفة؛ لتعذر رده بفعل مضمون من المشتري في المبيع فأشبهه البيع، وقالوا: يرجع بالنقصان؛ لأنه فعل ما يقصد بشرائه ويعتاد فعه فأشبه الإعتاق، والفتوى على قولهما، وبه قالت الثلاثة وأخذها الطحاوي. [رمز الحقائق: ٢٥/٢] (فتح)

أو بعضه لم يرجع بشيء، ولو اشترى بيضاً أو قثاءً أو جوزاً، ووجده فاسداً <sup>شخص</sup> ينتفع به، رجع بنقصان العيب، وإلا بكل الثمن، .....  
اشترى على البائع كنه أو أكثره

لم يرجع بشيء، أي لا يرجع شيء عند أي حبيفة، ولا يرد ما بقي منه فيما إذا أكله كله، وقالوا: يرجع بالنقصان فيما أكل، ثم قال أبو يوسف: يرد ما بقي إن رضى الساع؛ لأن استحقاق الرد في البعض دون الكل، فيتوقف على رضاه. وقال محمد: يرد الباقي مطبقاً؛ لأن رده ممكن حيث لا يضره التعيص، فيرجع بالنقصان فيما أكله؛ لتعذر رده. [رمر الحقائق: ٢٦٠، ٢] وعنهما أيضاً: أنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى، ولو كان الأكل بعد العلم بالعيب لم يرجع بالاتفاق، وفي بيع البعض عههما روايتان: في إحدى الروايتين لا يرجع شيء كما هو مذهب أبي حنيفة، وفي أخرى يرد ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما باع كما قال رمر، والفتوى على أنه لا يرجع بنقصان ويرد الباقي بخصته، وهو رواية عن محمد. (فتح، مسكين)

أو جوزاً، أو سوراً أو فسناً أو سدفاً أو بطيخاً فكسره. (ط، عيني) **ورجده فاسداً** بأن كان متناً أو مرأً أو حاوياً حيث لا يصح لأكل الس، ولا لعف الدواب، ولم يتناول منه بعد شيئاً بعد ما دافقه، فله أن يرجع بالثمن كله؛ لأنه تين بالكسر أنه ليس بمال؛ إذ مال ما ينتفع به، إما في الحال أو في المال، والمذكور ليس كدنت، فإن كان اقتناء فيه ب يأكله بعض الفقراء، أو يصح لعف، أو كان بعض ب الحور ونحوه يؤكل. وأما لبص فلا يتصور فيه الانتفاع؛ لأن قشره لا قيمة له إلا في ببص النعامة؛ لأن مايبته باعتار انقشر، ففي كون هذه الأشياء فاسدة يرجع بنقصان العيب؛ لأنه امتنع الرد بكسر المشتري إلا إذا رضى الناع بالمكسور، وقال الشافعي: إذا كسر مقدار ما لا بد له منه للعلم بالعيب كواحد أو اثنين يردده؛ لأن الناع سلب المشتري بالكسر، فبنا: ساع قد رضى بكسره في ملك المشتري لا في ملك نفسه؛ لأن المبيع م يبق في ملكه، فلم يكن التسليط إلا في ملك المشتري، فيجب رعاية حقهما بالرجوع بالنقصان. (عيني، عاية)

**ينتفع به:** مع فساده لأكل بعض الناس أو لعلف الدواب. (ط)

**رجع الخ** لتعذر الرد بالكسر، هذا إذا علم بالعيب عند الكسر، فلو علم به قبله فكسره لم يرجع. (ط، عيني)  
**والا بكل الثمن** [وإن لم يكن متنعاً أصلاً جواب المسائل الأربعة. (عيني)] أي وإن لم يجد فاسداً متنعاً به بل وجد غير متنع به أصلاً، رجع بكل الثمن، هذا إذا لم يكن لقشره قيمة، أما إذا كان لقشره قيمة، قيل: يرجع بحصة اللب، ويصح العقد في القشر بخصته؛ لأنه مال متقوم.

وقيل: يرد انقشر، ويرجع بكل الثمن، ثم هذا إذا وجد الكل فاسداً، وإن وجد البعض فاسداً وهو قليل، صح البيع استحساناً؛ لأنه لا يخلو عن قليل من الفاسد عادة، فلا يمكن التحرر عنه، وذلك مثل الواحد والاثنين من كل مائة، فليس له أن يخاصم الناع بسسه، وإن كان الفاسد كثيراً لا يصح في الكل، ويرجع بكل الثمن عند أبي حنيفة، =

ولو باع المبيع فرد عليه **بعيب بقضاء**، ردّه **على بائعه**، ولو برضاء لا، ولو قبض  
المشتري المبيع وادّعى عيباً، لم يجبر على دفع الثمن،.....  
المشتري المبيع

= وعندهما: يجوز نخصه الصحيح منه، والمراد بالكثير ما راد على الثلاثة في قدر المائة، لا الكثير الذي هو رائد على النصف حتى لو اشترى مائة بيضة، فوجد فيها ثلاثة مدرة لا يكون له أن يرجع بشيء اتفاقاً، وأما إذا اشترى عشرة من الجوز، فوجد فيها خمسة حاوية، قيل: يجوز البيع في الخمسة الصحيحة بالاتفاق، ويرجع بنصف الثمن، وقيل: يفسد البيع في الكل عنده؛ لأنه جمع بين المال وغيره، وذلك مفسد لمعقد كالجمع بين الحر والقر، وصح البيع في الخمسة الصحيحة عندهما بنصف الثمن؛ لأن الثمن ينقسم على الأجزاء لا على القيمة. (عيني، فتح)

**عيب** قيده بـ "عيب"، فلو رد عليه بخيار رؤية أو شرط رده على بائعه ولو بغير قضاء، وهو محمول على ما لا علم للبائع بالعيب وقت البيع، فلو كان يعلمه فرد عليه لا يردّه مطلقاً وإن رد عليه بالقضاء؛ لأن إقدامه على البيع بعد العلم به دلالة الرضاء.

**قضاء** متعلق بقوله: "رد" بعد ما تعلق به قوله: "عيب"، ويحتمل أن يكون الناء من "عيب" للسببية ومن "قضاء" على الملازمة، أي لو باع المشتري المبيع الذي اشتراه فرد المشتري الثاني المبيع على المشتري الأول بسبب عيب بقضاء بأن أنكر كون العيب عنده، فأثبتته المشتري بالبينة أو لم يقم المشتري البينة وحلف القاضي البائع فأبى اليمين، أو المشتري الأول المبيع على بائعه؛ لأنه فسخ إلا إذا حدث به عيب آخر عده، فيرجع بالقضاء، فإذا كان هذا الرد فسخاً في حق الكل، فيكون كأنه لم يبعه. (فتح)

**على بائعه** لأن الرد بالقضاء فسخ من الأصل. (عيني) **ولو برضاء لا** أي لو كان الرد على المشتري الأول بالتراضي لا بقضاء القاضي لا يردّه على بائعه، وقيل: هو محمول فيما يحدث مثله كالمرض، وأما في عيب لا يحدث مثله كالإصع الزائدة فيردّه لتيقن به عند البائع الأول ولو لم يكن بقضاء القاضي، والأصح أنه لا يرد عليه في الكل، وهذا إذا كان الرد بعد القبض، وإن كان قبله فله أن يرد على بائعه، وإن كان بالتراضي في غير العقار؛ لأن بيع غير العقار قبل القبض لا يجوز، فلا يمكن جعله بيعاً جديداً في حق غيرهما، فيجعل فسخاً في حق الكل، والأظهر في العقار عند أبي حنيفة أنه يبع جديد في حق البائع الأول، وعند محمد: فسخ، وعند أبي يوسف: بيع في حق الكل، ولا فرق بين أن يكون قضاء القاضي ببينة أو بإقرار أو بنكول. [رمز الحقائق: ٢٦/٢] (فتح)

**لم يجبر على إلح.** أي لو قبض المشتري المبيع وادّعى عيباً فيه لم يجبر المشتري على أداء الثمن للبائع لاحتمال أن يكون صادقاً في دعواه، ولكن يقيم البينة لإثبات العيب بأن المشتري وجد بالمبيع عيباً بنفسه؛ لأنه إذا لم يوجد العيب عند المشتري ليس له أن يردّه بالعيب وإن كان عند البائع؛ لاحتمال أنه رال، فإذا برهن أنه وجد عند نفسه =

ولكن يبرهن، أو يحلف بانه، فإن قال: **شهودي بالشام**، دفع إليه إن حلف بانه،  
 أي المشتري  
 أي المشتري  
 فإن ادعى إباقاً لم يحلف بانه حتى يبرهن المشتري أنه أبق عنده، فإن برهن حلف بالله  
 أي يقيم البينة  
 أي أن العبد  
 أي المشتري

= يحتاج إلى أن يبرهن أيضاً أن هذا العيب كان بالمبيع عند البائع لاحتمال أنه حدث عند المشتري، أما إذا أقام المشتري البينة على أن العيب قائم عنده يحلف البائع اتفاقاً، فلا يستحق عليه الرد، فإذا ثبت أنه كان فيه عند البائع فسخ العقد بينهما؛ لثبوته في الحالين عنده وعند البائع، والحاصل: أن إثبات العيب عند أحدهما فقط غير كاف للرد. [رمز الحقائق: ٢٧/٢] (فتح)

**يرهن** أي يقيم المشتري البينة على ما ادعاه. (مسكين) أو **يحلف بانه** يسكون الحاء وفتحها مع تشديد اللام إذا لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب بالمبيع عند البائع، وقيامه في الحال على قولهما؛ لأن البائع لو أقر به لزمه، فإذا أنكره يحلف، فإن حلف برئ، وإن نكل ثبت قيام العيب للحال ثم يحلف ثانياً على أن هذا العيب لم يكن فيه عند البائع، فإن حلف برئ، وإن نكل فسخ القاضي العقد بينهما، واحتلفوا على قول أبي حنيفة. فقيل: يحلف، لقوله **شهودي بالشام** وهو منكر عن العيب في الحالين، وقيل: لا يحلف، وهو الأصح؛ لأن الحلف يترتب على دعوى صحيحة، ولا تصح الدعوى إلا من خصم، ولا يصير المشتري خصماً فيه إلا بعد قيام العيب عنده، ولا يلزم من ترتب البينة ترتب اليمين كما في الحدود والأشياء الستة أي الكاح والرجعة والرق وغيرها. [رمز الحقائق: ٢٧/٢] (فتح)

**شهودي بالشام إلح** أراد بالشام مطلق العينة، يعني إذا كان شهود المشتري عيباً فقال: أمهلني حتى يحضر شهودي لم يلتفت القاضي إليه إلا إذا طلب المهلة ثلاثة أيام، ولكن يحلف البائع ويأمره بقصد الثمن؛ لأن في الانتظار ضرراً بالبائع، فإن نكل البائع عن اليمين لزم العيب؛ لأن النكول حجة في ثبوت العيب، بخلاف الحدود حيث لا يفيد النكول فيها حجة، وهذا لم يحلف فيها. [رمز الحقائق: ٢٧/٢] (فتح) **بانه** لأن في الانتظار ضرراً بالبائع وليس فيه كثير صرر للمشتري؛ لأنه متى أقام البينة رد المبيع وأحد الثمن. (عيني)

**إباقاً** أي إباق العبد الذي اشتراه وأنكر البائع. (عيني) **لم يحلف بانه**: أي إذا ادعى المشتري إباقاً بأن جاء بالعبد إلى البائع، وقال: بعني أباقاً، فأنكر البائع، وأراد المشتري تحليفه، لم يحلف البائع حتى يبرهن المشتري أن العبد أبق عند المشتري، والحاصل: أن كل عيب لابد فيه من المعاوضة عند المشتري لابد من وجود إثباته عند المشتري؛ لتقع الخصومة لقدمه وحدوثه كالنول في الفرائش والسرقة، وأما ما لا يشترط وجوده عند المشتري كزنا الجارية، فإنه يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان. (فتح، البحر الرائق)

**فإن برهن** أي المشتري على أنه أبق عنده. **حلف بالله** الحاكم البائع حينئذ؛ لأن البائع لم ينتصب خصماً حتى يثبت المشتري أن العيب وجد في المبيع عند المشتري عند أبي حنيفة، وعندهما: يحلف ولو لم يثبت كما مر. (عيني)

ما أبق عندك قطّ، والقول في قدر المقبوض للقباض، ولو اشترى عبدين صفقة وقبض أحدهما ووجد بأحدهما عيباً أخذهما أو ردّهما، ولو قبضهما .....  
 أي أحد العبدین

ما أبق عندك أي كيفية تخليف الحاكم البائع أن يقول له: أن يحلف بالله ما أبق عندك قط، و"قط" لعموم السبب في الماصي يعني ما أبق قبل البيع ولا بعده قبل التسليم أي ما أبق عندك أيها البائع، وإن كان من حق الخائف أن يقول: بالله ما أبق عندي قط، والأحوط أن يحلف بالله ما أبق قط، أو بالله ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره المشتري أو بالله لقد باع سبعة إليه وما به هذا العيب قط.

ولو كان الدعوى في إباق العبد الكبير يحلف بالله ما أبق منذ بلغ مبلغ الرحال؛ لأن الإباق في الصغير يزول بالبوغ، فلا يجب الرد، هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي، ولا يعرف أهى حادثة عند المشتري أم لا، وأما العيوب التي لا يحدث مثلها كالإصبع الزائدة والناقصة، فإن القاضي يقضي بالرد من غير تخليف البائع؛ لتيقنه بوجوده عند البائع. [رمز الحقائق: ٢٨/٢]

والخاص: أن العيوب أنواع: خفي كإباق وعلم حكمه، وظاهر كعمور وصمم وإصبع زائدة وناقصة، فيقضي بالرد بلا يمين للتيقن به إذا لم يدّع البائع رضا المشتري به، وما لا يعرفه إلا الأطباء كوجع الكبد، فيكفي فيه قول عدل وإثباته عند بائعه قول عدلين، وما لا يعرفه إلا النساء كرتق وعقر، فيقبل في قيامه للحال قول امرأة واحدة الثقة، ثم إن كان بعد القبض لا يردّه بقولهن بل يحلف البائع وإن كان قبله فكذلك عند محمد، وعند أبي يوسف: يرد بقولهن من غير تخليف البائع. (عيني، فتح)

والقول في قدر إلح أمياً كان أو ضمناً كالغاصب والمودع؛ ولأن البائع يدعي بعض الثمن في ذمته والمشتري يكره، فالقول قول المنكر مع يمينه حتى إذا رد المشتري جارية بيع أو عدداً بعد القبض، فقال البائع: كنت بعثك مع المبيع غيره، وقال المشتري: بعثني هذا المبيع وحده، فالقول للمشتري، وكذا إذا اتفقا على مقدار المبيع واحتلفا في مقدار المقبوض بأن قال المشتري بعد قبض المبيع موزوناً؛ وجدته ناقصاً، فالقول للمشتري. (عيني، فتح)

للقباض: فلو اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع وهو واحد أم متعدد أو في مقدار المقبوض، فالقول للمشتري؛ لأنه قابض. صفقة. واحدة، وهي ضرب اليد على اليد في البيع، ثم جعلت عبارة عن العقد أي في عقد واحد. (عيني، مسكين) بأحدهما عيباً. لم يعلم به إلا بعد القبض فهو محير إن شاء أخذ العبدین جميعاً أو ردهما. (ط، عيني)

أحدهما أو ردهما. [جميعاً سواء وجد بغير المقبوض عيباً أو بالآخر، وهو الصحيح] وليس له أن يرد المعيب وحده؛ لأن في أخذ السليم تفريقاً للصفقة قبل التمام، ولو أعتق السليم أو باعه بعد قبضه لزمه الآخر، وعن أبي يوسف: أنه إذا وجد العيب بالمقبوض له أن يردّه وحده؛ لأن الصفقة فيه تمت لتناهيها في حق المقبوض، وكذا إذا لم يقبضهما أحدهما أو نقص بيعهما. [رمز الحقائق: ٢٨/٢] (فتح)



ثم وجد بأحدهما عيباً ردّ المبيع فقط. ولو وجد ببعض الكيلى أو الوزني عيباً ردّ كـله أو أخذه، ولو استحقّ بعضه لم يخيّر في ردّ ما بقي، ولو ثوباً خيراً، واللبس

**رد المبيع فقط.** [خصّة وحده خور التفريق بعد التمام. (ص)] وقال زفر: به ردهما، وليس له أن يرد المبيع وحده؛ لأن فيه تفريق الصفقة، والدفع يتضرر به؛ لأن العادة جرت بضمه الجيد إلى لردّي، فأشبه ما قبل القص وخيار الشرط والرؤية، قلنا: إنه تفريق الصفقة بعد التمام؛ لأن الصفقة تتم بالقص؛ لأن العيب لا يمنع تمام الصفقة، بخلاف خيار الشرط والرؤية؛ لأن صفقة لا تتم معهما، وإن كان بعد القص؛ لعدم تمام الرضا، وتضرر البائع من قبل تدليسه، فلا يعتبر في حق المشتري. (عيني، فتح)

**ولو وحد:** فيما إذا كان المبيع كيباً أو وريراً. (مسكين) **رد كله إلخ.** وليس له أن يردّ المبيع خاصة ويأخذ البعض، سواء كان الكل في وعاء واحد أو في أوعية، وسواء كان قبل القص أو بعده؛ لأن المكيل ومورون إذا كان من جنس واحد كشيء واحد حكماً وتقديراً، وإن كان أشياء حقيقة؛ لأن ماية والتقوم في المكيلات وموزونات باعتبار الانضمام والاحتتماع؛ إذ الحبة الواحدة ليست بمنقومة حتى لا يجوز بيعها، وقيل: هذا إذا كان الكل في وعاء واحد، وإذا كان في وعائين يكون ممزلة العددين حتى يرد الوعاء الذي فيه وجد العيب. (عيني، فتح)

**لم يخيّر.** أي إذا استحق بعض الكيبى أو الورى م يخيّر المشتري في رد ما بقي؛ لأن الشركة فيه لا تعد عيباً؛ لأنه لا يضره التبعض، والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة؛ لأن تمامها برضا العاقد لا امالك استحق. (عيني، فتح)

**ولو ثوباً خيراً** أي لو كان المبيع ثوباً فاستحق بعضه خيّر المشتري في رد ما بقي؛ لأن التبعض في الثوب عيب، فإنه يضره، بخلاف المني، والاستحقاق ييس بيع حدث عند المشتري لوجوده وقت البيع، وبما تأخر ظهوره، وأراد بالثوب اقيمي، فعمه العدد والدار، هذا إذا كان بعد القبض، فإن كان الاستحقاق قبل القبض، فله أن يرد ما بقي أو أمسكه؛ لتفرق الصفقة عنى المشتري قبل التمام. (عيني، فتح) **ما بقي** مطلقاً سواء كان في وعاء أو وعائين. (ط)

**واللبس** [أي لبس الثوب بعد اطلاعه عنى العيب. (عيني)] وكذا الإحارة والرهس والكثانة والعرض عنى البيع والسكى والاستخدام، يعني إذا اشترى ثوباً أو دابة، ثم اطع عنى عيب، فلبس الثوب أو ركب الدابة أو دواها، فهو رصاً بالعيب؛ لأنه دليل استبقائه، وقوله: لا اركوب للسقي إلخ أي لا تكون هذه الأشياء رصاً استحساناً، وهو محمول عنى ما إذا كان لا يجد بداً منه، إما لصعوتها، أو سكوها جوحاً لا دلولاً، أو لعجزه عن المشي، أو لكون العلف في عدد؛ إذ لا يستقر عيها، وفي عدلين يستقر أو أمكه السقي في مرله أو قريباً منه من غير ركوب، وركب فهو رصاً، وقيل: الركوب للرد لا يكون رصاً كيف ما كان، ولغيره يكون رصاً إلا عند الضرورة، ولو حمل علف دابة أخرى ركبها أو لم يركبها، فهو رصاً. (عيني، فتح)

والركوب والمداواة رضاً بالعيب، لا الركوب للسقي أو للردّ أو لشراء العلف، ولو  
لأيه دليل إيقاله وإسماكه  
 قطع المقبوض بسبب عند البائع، رده واسترد الثمن، ولو برئ من كل عيب صح،  
في يد المشتري أي بسبب عيب كان  
 وإن لم يُسم الكُل فلا يردّ بعيب.  
أي جميع العيوب

**للسقي** أي لسقي الدابة من الخوص أو الهبر ونحوهما. (**عيب**) **بسبب عند البائع**. كسرقه، ولم يعلم به المشتري عند البيع. (**عيب**) **رده إلخ** أي لو اشترى عبداً قد سرق عند البائع ولم يعلم المشتري به عند البيع ولا عند القبض فقطع يده في يد المشتري بتلك السرقة يرده ويسترد الثمن عند أي حيفة أو أمسكه ورجع نصف الثمن، وقالوا. لا يرده ولكن يرجع نحصه القصاص من الثمن؛ لأن الموجود في يد البائع سبب القطع، وهو لا ينافي المالية فنقد العقد فيه لكنه تعيب، فيرجع بقصاصه وهو فرق ما بين قيمتي العبد بأن يقوم سارقاً وغير سارق، فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن؛ لتعذر الرد.

وله: أن سبب الوجوب وجد في يد البائع، والوجوب يقضي إلى الوجود، فيصاف الوجود إلى السبب السابق، فصار كما إذا قتل المعصوب أو قطع بعد الرد بجناية وجدت في يد العاصب، وعلى هذا الخلاف إذا قتل العبد بسبب وجد في يد البائع من قتل نفس أو قطع صديق أو ردة، فعنده يرجع بكل الثمن، وعندهما بفضل ما بين كونه مباح الدم ومعصومه. [رمز الحقائق: ٢٩/٢] (فتح)

**كل عيب:** بأن باع عبداً واشترط أنه بريء من كل عيب. (**عيب**)

**صح إلخ** أي لو قال البائع: بعثك هذا العبد على أي بريء من كل عيب صح البيع والإبراء وإن لم يسم جميع العيوب، وقال الشافعي: لا يصح إلا أن يعدد العيوب كلها؛ لأن الإبراء عن الحقوق المجهولة لا يصح عنده؛ لأن في الإبراء معنى التمثيت حتى يرتد بالرد، ولا يصح تعليقه بالشرط، وتمييز المجهول لا يصح كيجه، وبه قال أحمد، ونحن نقول: هذه الجهالة لا تقضي إلى المازعة، فلا تمنع الصحة البراءة، وعند رهم: البيع جائز والشرط فاسد إذا كان مجهولاً، حتى إذا ذكر العيوب عددها صحت البراءة منها.

ثم قال أبو يوسف: يدخل في الإبراء الموجود من العيب والحادث منه عنده قبل القبض؛ لأن غرض البائع إزمام المشتري بالعقد، ولا يتم اللزوم إلا بأن يعم الحادث والموجود، وقال محمد: لا يدخل الحادث؛ لأن البراءة إنما تكون عما هو ثابت، فتختص بالموجود، وبه قال ماث، ولو شرط إبراء من كل عيب به لم ينصرف إلى الحادث في قولهم جميعاً؛ لأنه حصص الموجود وقت العقد بالبراءة. [رمز الحقائق: ٣٠/٢] قلنا: العرض إبرام العقد بإسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث. (فتح)

**فلا يرد:** المشتري بعد ذلك بعيب أصلاً، فيدخل في هذه البراءة من العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض. (**عيب**)

## باب البيع الفاسد

أي في بيان أحكامه

لم يجز بيع الميتة والدم والخنزير والخمر والحرّ وأمّ الولد .....  
 أي وبيع الدم أي وبيع الخمر أي وبيع أم الولد

**باب البيع الفاسد** [وهو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه وهو أعم من الباطل؛ لأن كل باطل فاسد ولا يعكس. (عيني)] أحره؛ لأن العقود الفاسدة واجبة الرفع؛ لأنه يحرم مباشرتها، لكن إذا رآل المفسد قبل تقررته يعود العقد إلى الجوار ثم البيع على أربعة أقسام: صحيح: وهو المشروع بأصله ووصفه كبيع ثوب وعقد بأحد النقيدين ونحوهما، ويفيد الحكم بنفسه إذا خلا عن إموانع. وباطل: وهو غير مشروع أصلاً كبيع الخمر والخنزير والحرّ والميتة والدم، ولا يفيد الملك أصلاً، لا قبل القبض ولا بعده. وفاسد: وهو مشروع بأصله دون وصفه، ومرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متقوماً لا جوازته وصحته، وهو يفيد الحكم إذا اتصل به انقاص، والفاسد أعم من الباطل؛ لأن كل باطل فاسد ولا يعكس.... وموقوف: وهو يفيد الحكم على سبيل التوقف، وامتنع إتمامه لأجل غيره، وهو بيع ملك الغير. [رمز الحقائق: ٣١/٢]

وهذا الباب مشتمل على ثلاثة أنواع: باطل، وفاسد، ومكروه، والمكروه مشروع بأصله ووصفه، لكن جاوره شيء آخر منهي عنه، ثم لقب الباب بالفاسد دون الباطل والمكروه مع اشتغال الباب عليهما؛ لأن الفاسد وصف شامل كالتعرض العام، ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل أن أحد العوصين إذا لم يكن مالاً في دين سماوي، فالبيع باطل مبيعاً كان أو لم يكن كبيع الميتة والحرّ، وكذا البيع به، وإن كان في بعض الأديان مالاً دون البعض إن أمكن اعتباره ثمناً، فالبيع فاسد كبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد، وإن تعين كونه مبيعاً، فالبيع باطل كبيع الخمر بالدرهم، أو الدرهم بالخمر. (عيني، فتح)

**لم يجز بيع الميتة**: غير بعدم الجواز؛ ليعم ما عقد الباب له من الباطل والفاسد أي يصل بيع الميتة، ولا فرق في حق المسلم بين ماتت حتف أنفها أو كانت محنقة أو موقودة، أو ماتت بالجرح في غير المندبح. (فتح)

**والخنزير**: أي وبيع الخنزير، أي لا يجوز للمسلم بيع هذه الأشياء لعدم ركن البيع، وهو مبادلة مال بمال وهذه ليست بمال. (عيني، ط) **والخمر** [أي لم يجز بيع الخمر للمسلم] أي لم يجز بيع الميتة الذي مات حتف أنفها؛ لأنها ليست بمال، أما غيرها مثل الموقودة فمال عند أهل الدمة كالخمر، وأراد بالميتة غير السمك والجراد، والمراد بالدم: المسفوح، فخرج بيع الكبد والطحال. وهذه البيوع كلها باطلة، وجلد الميتة كالخمر، والمحتار أنها كالميتة؛ لأنه جزؤها، وكذا بيع البول باطل، وبيع صيد البر في حق المحرم باطل؛ لأنه حرام عليه كالميتة. (عيني، فتح)

**والحرّ إلخ**: فإن هذه الأشياء لا يعد مالاً عند أحد من له دين سماوي؛ لأن صفة المالية يتمول كل الناس أو يتمول البعض كما مر، وكل ما ليس بمال فالبيع فيه باطل، ومن ليس له دين سماوي فهو بمنزلة الجهاد. (عيني، فتح)

## والمدبر والمكاتب، فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن، والسّمك قبل الصيد، .....

المشتري شيئاً عند أبي حنيفة أي ولم يجر بيع السمك

**والمدبر** والمراد بالمدبر المدبر المطلق، وهو أن يقال: أنت مدبر، أو إن مت فانت حر، واحترز به عن المدبر المقيد، وهو أن يقال: إن مت في هذا المرض فانت حر، فإنه يجوز بيعه بالاتفاق، وقال الشافعي: يجوز بيع المدبر المطلق، وهذه المسألة أي بيع أم الولد والمدبر كانت مختلفاً فيها في الصدر الأول، وكان عمر رضي الله عنه لا يحير بيعهما، وكان علي رضي الله عنه يحير بيعهما، ثم أجمع التابعون على عدم جواز بيعهما. (عيني، فتح)

**والمكاتب:** أي ولم يجر بيع المكاتب، سواء رضي ببيعه أو لا؛ لأن استحقاق العتق قد ثبت في حق أم الولد بقوله صلى الله عليه وسلم 'حقها ودها'، وسبب الحرية انعقد في حق المدبر في الحال؛ لبطلان الأهلية بعد الموت، والمكاتب استحق هذا على نفسه لارمة في حق المولى، ولو ثبت المنك بالبيع لبطل ذلك، نعم! لو رضي المكاتب بالبيع جاز في أظهر الروايتين، وتفسخ الكتابة في ضمه؛ لأن اللزوم كان حقه، وقد رصي بإسقاطه، وإذا بيع بغير رضاه، فأحاره لم يجر رواية واحدة، وولد هؤلاء مثلهم في الحكم. (عيني، فتح)

**فلو هلكوا** أي لو باع الحر وأم الولد والمدبر والمكاتب وهلكوا. (عيني، مسكين)

**لم يضمن** لأن العقد في الباطل غير معتبر، ففني القبض بإذن المالك، أي فيكون أمانة ولا ضمان فيها، وقيل: يضمن في المدبر وأم الولد؛ لأنه لا يكون أولى حالاً من المقبوض على سوم الشراء، وقيل: الأول قول أبي حنيفة، والثاني قولهما. [رمز الحقائق: ٣١/٢] وقالوا: يضمن في المدبر وأم الولد قيمتهما، وهو رواية عن أبي حنيفة، فيضمن في أم الولد ثلث قيمتها قة، وفي المدبر ثلثي قيمته قنأ؛ لأنه فات بالاستيلاء منفعة البيع والسعاية، وبقي منفعة الاستخدام، والوطء من الاستخدام، وفي المدبر منفعة الاستخدام والسعاية باقية، ومنفعة البيع زائلة، والأصح أن قيمة كل من المدبر وأم الولد على النصف من قيمة القر، وعليه الفتوى، وأما المكاتب فلا يضمن بالاتفاق. (عيني، فتح)

**والسمك قبل الصيد** [أي قبل الاصطياد؛ لأنه لا يتمك ويحذر قبله. (عيني)] بيع سمك على نوعين: إما أن يبيعه قبل أن يصطاده أو بعده، والأول لا يجوز؛ لما روي أنه صلى الله عليه وسلم 'هي عن بيع العرر وهو ماله طاهر لغير المشتري، وباطل مجهول، رواه أحمد ومسلم وأبو داود، والثاني: إن ألقاه في الخطيرة، فإن كانت كبيرة بحيث لا يمكن أخذه بغير حيلة جاز؛ لأنه باع ما يملكه، وهو مقدور التسييم، والخطيرة: الحوض والبركة، وثبت للمشتري حيار الرؤية، ولا يفيد الرؤية في الماء.

وإن اجتمع السمك في الخطائر نفسه من غير صغره، ولم يسد عليه المدخل لا يجوز بيعه، سواء أمكنه الأخذ بحيلة أو لا، وإن سد موضع دخول الماء بحيث لا يستطيع الخروح عنها لا يصح البيع عند بعض المشايخ؛ لأنه لا يملك هذا القدر من الإحراز، وقيل: يصح إن أمكنه الأخذ بلا اصطياد. [رمز الحقائق: ٣٢/٢] (فتح)

**والطير في الهواء، والحمل، والنتاج، واللبن في الضرع، واللؤلؤ في الصدف،  
والصوف على ظهر الغنم،** .....  
أي ولم يجوز بيع اللبن

**والطير في الهواء** سواء أخذه ثم أرسه أو لا، وسواء يرجع إليه بعد الإرسال أو لا في ظاهر الرواية؛ لأنه لو كان البيع قبل أخذه، فهو غير مملوك له، ولو كان بعد الأخذ والإرسال، فهو ليس بقادر على التسليم، وهل هذا البيع باطل أو فاسد؟ قولان، ولو اجتمع في أرضه الصيد، فباعه من غير أخذه لا يجوز؛ لأنه لم يملكه، ولو باص فيها صيد أو تكس فيها طي، يكون لمن أخذه؛ لعدم ملكه إياه، بخلاف ما إذا غسل فيها الحبل حيث يملكه؛ لأن الغسل قام بأرضه عني وجه القرار كالأشجار، وإن حفر في أرضه ثوراً للاصطياد أو نصب شبكة، فدخل فيها صيد، أو تعقب بها ملكه، وقيد الطير في الهواء؛ لأنه لو اصطاده ثم حبسه في مكان يمكن أخذه من غير حيلة جاز، وإن لم يمكن لا يجوز؛ لعدم القدرة على التسليم. (عيني، فتح)

**والحمل والنتاج** لهية عن بيع الحبل وحبل الحبل، رواه مسلم وأحمد وأبو داود، والحبل هو الحمل، والنتاج ما يحمل هذا الحمل وهو حبل الحصة، وقد كانوا يعتادون ذلك في اجاهلية فأبطل ذلك بالهي، وهي رسول الله ﷺ عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل، وعن شراء العبد وهو أبق، وعن شراء الغنالم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقض، وعن ضربة القاصص، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

**واللبن في الضرع** أي لا يجوز لما روينا، ويجوز عند مالك إذا كان أياماً معلومة لو علم قدر حلالها. [أمر الحقائق: ٣٢/٢] ولنا: أنه هي أن يباع لبن في ضرع حتى يخرج، رواه الدار قاضي؛ ولأن فيه غرراً؛ حوار أن يكون الضرع منتفحاً من الريح أو الدم. والضرع لدات الظنن والخلف من دوات الأربع كالثدي للمرأة. (فتح)

**واللؤلؤ في الصدف** لأن فيه غرراً، وقد هي عنه، ألا ترى أنه محبور ولا يعتم وجوده في الصدف ولا قدره؛ ولأنه لا يمكن تسليمه إلا بصبر، وهو كسر الصدف، بخلاف بيع الجيوب في علاقتها، فإنه جائز لكونها معلومة، وكذا تراب الذهب إذا بيع بخلاف حسه، والصدف بالتحريك عشاء الدر، وقال أبو يوسف: يجوز بيعه؛ لأن الصدف لا ينتفع به إلا بالكسر، فلا يعد ضرراً، لكن الفتوى على قول محمد أنه لا يجوز؛ لأنه مجهول. [أمر الحقائق: ٣٢/٢] (فتح)

**والصوف على ظهر الغنم:** لما روينا: "أنه هي أن يباع لمر حتى يطعم وصوف عني ظهر الغنم حتى يقطع ولن في ضرع حتى يخرج ومن في لبن"، رواه الدار قاضي، وعن أبي يوسف أنه يجوز بيعه بشرط جره في الحال؛ لأنه مقدور التسليم في الحال، وبه قال مالك كما في الكراث وقوائم الخلاف، قسنا. التعليل بمقابلة الص مردود، وإنما أريد في الكراث وقوائم الخلاف والصفصاف وأوراق التوت بأعضائها للتعامل؛ إذ لا يص فيه، فلا يلحق به =

## والجذع في السقف، وذراع من ثوب، وضربة القانص، والمزابة..... أي ولم يجر بيع ذراع

= المنصوص عليه، والخلاف بالتحفيف ككتاب والتشديد من غلط العوام وهو يمو من أعلاه لا من أسفله والصوف يمو من أسفله، والدليل على ذلك: أنه إذا حصص الصوف على طهر الشاة ثم ترك حتى يمو فالمحسوب يبقى على رأسه لا في أصله، فيحتص المبيع بغيره، وأما إذا ربط حيط في أعنى الخلاف وترك أياما بقي الحيط أسفل مما في رأسها وكان دالاً على مدك المشتري، وإن ما وقع من الزيادة وقع في ملكه، فلا يحتص المبيع بغيره ولا يتمكن الفرر. (عيني، فتح، عناية)

**والجذع في السقف** [ أي ولم يجر بيع الجذع إلخ، وهي القطعة من الحل أو من غيرها يوضع عليه الأحشاب (عيني) ] لأنه لا يمكن التسليم إلا بصبر يحقه، ولو قعه اساع وسنمه عاد صحيحاً إن كان قبل مسح المشتري البيع؛ لزوالم المبيع، بخلاف ما إذا باع جدد الحيوان ودخه وسلح جلده، حيث لا يعود صحيحاً؛ لأن المبيع وإن كان موجوداً فيه، لكنه متصل بغيره اتصال حلقة، فكان تعاله، فكان الحجر عن التسليم هناك معنى أصباً. وخلاف ما إذا باع بذراً في الطيح ونحوه حيث لا يجوز وإن شقه وسنمه؛ لأن فساده لاحتمال العدم، بخلاف الحبوب في علاقتها حيث يجوز بيعها وإن كانت مستورة؛ لأن وجودها معلوم، ولهذا يسمى الحبوب به، فيقال: هذا باقلاء، وهذه حنطة، ولا يقال لسطيح: هذا بذر. [مرمر الحقائق: ٣٣/٢] (فتح، عناية)

**وذراع من ثوب** ذكر موضع القطع أو لا؛ لأن التعيص يصره، ولو قطع الذراع وسنمه حار، وهذا في ثوب يصره القطع كالمهيا لبس، وإن كان لا يضره القطع حار بيع ذراع منه كالثقير من الصيرة. [مرمر الحقائق: ٣٣/٢] (فتح)

**وضربة القانص:** [ أي ولم يجر بيع ضربة إخ وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة. (مسكين) ] القص محركا بالقاف والنون: الصيد، وجه عدم جوار بيع ضربة القانص: ما روي فيه **الكانص** كما مر في حديث أحمد والترمذي، وروي في "تقديب الأرهري" عن صربة العائص بالعين المعجمة والياء التحتية بعد الألف، وهو العواص بأن يقول: أعوص لك عوصة فما أخرجته من اللالي فهو لك بكدا، والبيع فيهما باطل؛ لأنه محمول؛ ولأن فيه عراً، والقانص هو المصائد بالآلة أعم من كونه في البر أو البحر، والعائص صياد البحر. (عيني، فتح)

**والمزابة:** حديث أس **أنه** **هي** عن امحائلة وامحاصرة والمائدة والملاسة، رواه البخاري، وامحافة: بيع الحنطة في سسلها نخطة مثل كيلها حرصاً، فإنه لا يجوز؛ لكون بيع المكيل بالمكيل من حسه بطريق الحرص، والمحاصرة - بالمعجمة والصاد -: بيع الثمار قبل أن تنتهي أي تصير متعاً لها، ولو لعنف الدواب، والمزابة بيع الثمر على النخل تمر مخنود مثل كينه حرصاً، وهو لا يجوز لشبهة الربا، وقال الشافعي: يجوز المزابة فيما دون خمسة أوسق؛ ما روي عن أس **أنه** **هي** عن المزابة بيع الثمر بالتمر إلا أصحاب الغرايا، فإنه أذن لهم، ولما ما روياء، ومعنى الغرايا فيما رواه: العطايا، رواه البخاري والترمذي، ورواد فيه: 'وعن بيع العنب بالربيب، وعن كل ثمر =



## والملامسة، وإلقاء الحجر، وثوب من ثوبين، والمراعي وإجارها .....

- محدود منه نحرصه، وبه قال أحمد، وفي الخمسة للشافعي قولان، وفي الزائدة يطل قولاً واحداً. وتفسير العرايا: أن يهب رجل ثمرة حل من سبائه، ولا يسميها إليه، ثم يشق على المعري دخول المعري له في سبائه كل ساعة، ولا يرضى من نفسه أن يخلف الوعد، ويرجع فيه، فيعصيه قدره محدوداً بالحرص بدله، ليدفع صرره عن نفسه، ولا يكون محافاً للوعد، وهو جائز عندنا، وسمي ديث بيعاً محاراً؛ لأن الموهوب له لم يثبت الثمرة؛ لعدم القبض، فصار بائعاً منك مملكته، وهو في الصورة عوض مما أعطاه أولاً، وهو هبة مستدنة في الحقيقة، وكأنه اتفق في الواقعة خمسة أوسق أو دونه، فطل راوي أن الرخصة مقصورة عليه، فقل كما وقع عنده، وسكت عن السبب، ويحتمل أن الراوي ظن أنه بيع. (عيني، فتح)

**والملامسة** وهذه بيوع كانت في الحامية وهو أن يتساوم الرحلان على سبعة، فإذا لمسه المشتري أو وضع عليها حصاة أو سد إليها الناع لزم البيع، فالأول بيع الملامسة، والثاني إلقاء الحجر، والثالث المبادئة، وقد هي عنها؛ ولأن فيها تعليق بتمليك باخطر، فيكون قماراً، والقمار حرام، وذكر في 'المتقى' قال أبو حنيفة: الملامسة أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا مستك وجب البيع، أو يقول: اشتري كذلك، وإلقاء الحجر بأن يقول: اشتري أو الناع: إذا أقيمت الحجر وجب البيع. [رمز الحقائق: ٣٤٢] (مسكين) **وإلقاء الحجر** أي ولا بيع بإلقاء الحجر، أي إذا وضع المشتري على السبعة حصاة لزمه البيع. (عيني)

**وثوب من ثوبين** بأن يقول: نعت مث أحد هذين الثوبين، فلا يجوز؛ جهالة الشيع التي تفصي إلى المارعة، وهذا إذا لم يشترط فيه خيار التعيين، فإن اشترط فيه بأن اشترى أحدهما على أن يأخذ أيهما شاء حار؛ لأن هذه الجهالة لا تفصي إلى المارعة، فلو قصصهما وهكاً معاً، ضمن نصف قيمة كل؛ إذ الفاسد معتبر بالصحيح. (عيني، فتح، كفاية)

**والمراعي وإجارها** أي م يجر بيع الكلاً الذي في مرعى لدواب، ولا يجوز إجارة لمراعي أيضاً، وبما م يجر بيع والإجارة فيها؛ لأن الكلاً ليس بمحمول له؛ إذ لا يملكه سبائه في أرضه ما لم يجره؛ لقوله **وإجارها** **وإجارها** وهو محمول على ما إذا لم يجره؛ لأن الشركة ثابتة بالنقص، فلا تقطع بدون الحيازة.

وهذا إذا ثبت الخشيش بنفسه، وإن أسته صاحب الأرض بأن سقاها أو حرق حوها، وهياها للإسبات ملكه وجر بيعه، ويدخل في الكلاً جميع أنواع ما يرعاه النواشي رطناً كان أو يابساً، دون الأشجار؛ لأن الكلاً اسم لا يناف له، والأشجار لها ساق، فلا تدخل في الكلاً، حتى حار بيعها إذا ثبت في أرضه؛ لأنه ملكها بالنبات فيها. [رمز الحقائق: ٣٤٢/٢] (فتح)

## والنحل، وبيع دود القز ويبيضه، والآبق .....

**والنحل** [ أي ولم يخر بيع النحل وهو دود العسل عند الشيخين. (عيني) ] أي لم يخر بيع النحل لا مقصوداً ولا تبعاً للكوارات، أي لم يخر بيوت النحل إذا لم يكن فيها عسل على قول الشيخين، واختلف في بيعه تبعاً للكوارات إذا كان فيها عسل لا مطلقاً، وقال صاحب "المجموع". يخر بيع النحل تبعاً لكوارات عند الشيخين إذا كان فيها عسل، وإن لم يكن فيها عسل فلا يخر عندهما، سواء كان مجموعاً أو م يكن، وعند محمد والشافعي: يخر بيعه إذا كان محرراً؛ لأنه حيوان متفع به مقدور التسليم، وإن كان لا يؤكل كالحمار فيجوز للدجاجة، وبه قال أحمد ومالك، وبه يفتي. ولهما: أنه من اهوام، فلا يخر بيعه كالرسور، والانتفاع مما يخرج منه لا بعيه. وحر أبو الليث بيع العلق، وبه يفتي؛ للدجاجة، بخلاف غير النحل والعلق من اهوام كحيات وصب وعقارب والورع والقنافذ وغيرها، فلا يخر بيعها اتفاقاً إلا ما حار الانتفاع بجلده أو عظمه، والخاص: أن حوار البيع يدور مع حل الانتفاع، وقالوا: لا يخر بيع كل شيء من حيوانات البحر من صفادع والسرطان وغيرهما إلا السمك. (عيني، فتح)

**وباع دود القز ويبيضه** أي يجوز بيعهما عند محمد وإثلاثة، وعند أبي حنيفة: لا يخر بيعهما، أما الدود؛ لأنه من اهوام، وأما بيضه؛ لأنه غير متفع به باعتباره بل باعتباره غيره، وذلك لغير معدوم، وقال أبو يوسف: يصح بيع الدود إذا ظهر القز فيه، وإلا لا، واضطرب في بيضه، والفتوى على قول محمد، فلذلك نص عليه الشيخ باجوار، ويخر السهم فيه كيلاً إذا كان في وقته، وجعل أجله في وقته، أما بعد وقته، فلا يخر السهم؛ لعدم قدرته على التسليم.

وقال محمد: يضمن من قتل دود القز؛ لكونه ملاً متقوماً، وإثلاثة مضمون، وروي عن أبي حنيفة أنه لا يضمن من قتله، ولو أن امرأة أعطت بدر القز وهو بدر الفيلق بالنصف إلى امرأة، فقامت عليه حتى أدرك، فالفيلق لصاحبة البدر؛ لأنه حدث من بدرها، ولها على الأخرى قيمة الأوراق وأجرة مثلها، وعلى هذا إذا دفع البقرة إلى إسان بالعنف ليكون الحادث بينهما بالنصف، فالخادث كله لصاحبة البقرة، وله على صاحبها ثمن العلف وأجرة المثل، وكذا إذا دفع الدجاجة؛ لتكون البيضة بالنصف. (عيني، فتح)

**والآبق:** [ بالحر عطف على دود القز، ولم يخر أيضاً بيع العبد الآبق. (عيني) ] أي لا يخر أيضاً بيع العبد الآبق؛ لأنه مملوك من بيع العبد وهو آبق؛ ولأنه لا يقدر على التسليم، وهو شرط حوار البيع، بخلاف العبد المرسل في حاجة المولى، فإنه يجوز بيعه؛ لأنه مقدور التسليم وقت العقد حكماً؛ إذ الظاهر عوده، وقوله: "إلا أن يبيعه" أي لا يخر بيع الآبق إلا أن يبيع الآبق ممن يرغم النافع أن العبد عنده، فإن هذا البيع يخر؛ لأن النهي ورد في العبد الآبق المطلق، وهو أن يكون آبقاً عند المتعاقدين، وهذا ليس بآبق في حق من هو في يده، فلا يتناولوه النص المطلق. ثم لا يصير المشتري قابضاً بمجرد العقد إذا كان في يده شرط إن كان أشهد عند الأحد أنه يأخذه ليرده على =

إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَزْعَمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ، وَلَبَنُ امْرَأَةٍ، وَشَعْرُ الْخَنْزِيرِ، وَيَنْتَفَعُ بِهِ لِلْخُرْزِ،

العبد الأبق أي البائع لا ي

بشعر الخنزير

وشعر الإنسان،

أي وم يجوز بيع شعر الخ

= صاحبه؛ لأنه أمانة لا يوب عن قبض البيعة؛ لأن قبض الأمانة غير مضمون على المشتري، ولو لم يشهد عند الأحد، يصير قابضاً بمجرد العقد، خلافاً لأبي يوسف فيما إذا لم يأخذه بنفسه، بل يرده على صاحبه سواء على أن الإشهاد ليس بشرط عنده؛ لكونه أمانة، وعندهما شرطه، ولو باعه ممن قال: 'هو عند فلان' لم يخبر؛ لأنه أتى عندهما، ولو باعه ثم عاد قبل الفسخ لم يعد صحيحاً؛ بوقوعه باطلاً؛ لكونه غير مقدور التسليم، بخلاف ما إذا باعه ثم أتى قبل التسليم ثم عاد وسهم، حيث يجوز بيعه؛ لأن البيع وقع صحيحاً، ثم فسد بعارص الإفاق، وعن أبي حنيفة أنه يعود صحيحاً، ولو أعتقه فدفعتقه؛ عدم اشتراط القبض فيه، ولو علم حياته في وقت العتق أجزأه عن الكفارة. (عيني، فتح)

**أند عنده** لأنه ليس بآبق في حق المشتري؛ إذ هو في يده. (عيني) **ولس امرأة** [أي لم يجوز أيضاً بيع من به إذا كان في وعاء مطلق سواء كان من حرة أو أمة. (عيني)] أي لم يجوز بيع من امرأة، واستندوا على عدم جوارحه، ولو في قدح بصحة إحارة الطير؛ لأنه لما صحت الإجارة ثبت أن سيده سبيل المنافع، وليس سيده سبيل الأموات؛ إذ لو كان مالا لم تجز لإحارة، ألا ترى أن إحارة إنقرا لشرب لبنها لا يجوز؛ لكون من إنقرا مالا حتى صح بيعه، فلما حارت إحارة الطير ثبت أن لهن ليس من، وهذا لا يجوز بيعه سواء كان من حرة أو أمة.

وقال الشافعي: يجوز مطلقاً؛ لأنه مشروب طاهر، قسا؛ به جزء آدمي مكرم، وفي البيوع إهانة فلا يجوز. وقال أبو يوسف: إن كان من أمة يجوز؛ لأنه يجوز إيراد العقد على نفسها، فكذلك على حرثها، قسا؛ بنفسها محل لبرق؛ لاحتصاصه محل لقوة، وهو الحي، ولا حياة في الدن، وصحه في عين الرمدة لا يجوز عند بعض أصحابنا؛ لقوله .

م يجوز الله شفاء من فيما حرم عليها، وقيل: يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد، ولم يجد دواء غيره، ومعنى الحديث ناسئة التي لا شفاء فيها، أما التي فيها الشفاء فلا بأس به، كشراب الحمر سعطشان. (عيني، فتح)

**وشعر الخنزير** أي ولم يجوز أيضاً بيع شعر إحد؛ لأنه محس العين فلا يجوز بيعه. (عيني)

**ويستف به للحر** بالسكفة؛ لأن حرر اسعد والأحفاف لا يتأتى إلا أنه فكان فيه ضرورة؛ إذ لم يكن الحر بالحديد في رمة، وهذا عند محمد، وعند أبي يوسف: أنه يكره ذلك؛ لأن الحر يتأتى بغيره، وإذا وقع في الماء القليل يفسده عند أبي يوسف خلافاً ل محمد، والصحيح قول أبي يوسف. [رمر الحقائق. ٢ ٣٦] (فتح)

**وشعر الإنسان**. أي ولم يجوز بيع شعر الإنسان، فإنه باطل، كرجيعه في الأصح؛ إلا إذا عتب عليه الترتب أو اسرقين، فإن قيل: جعل المصنف بيع شعر الخنزير إعراراً فيما تقدم وجعل بيع شعر الإنسان إهانة، والبيع حقيقة واحدة، فكيف يجوز أن يكون موحاً للأمرين المتنافيين؟ أجيب بأن البيوع مادة فلا بد فيه من لمبيع، فإن كان مما حقره الشرع فبيعه ومبدلته مما يحقره إعرار به فلا يجوز؛ لإفضائه إلى إعرار ما حقره الشرع، وإن =

**والانتفاع به، وجلد الميتة قبل الدبغ، وبعده يباع وينتفع به، كعظم الميتة**

أي يجلد الميتة بعد الدبغ

الدبغ

أي الإصلاح

أي ولا يجوز الانتفاع

**وعصبتها وصوفها وقرنها**

إذا لم يكن عليها دسومة أي صوف الشاة

= كان مما كرمه وعظمه فبيعه ومادلته عما ليس كذلك إهانة فلا يجوز؛ لإفصائه إلى تخيير ما عظمه الشرع، فليس ذلك من البيع في شيء وإنما هو من وصف المحل شرعاً.

**والانتفاع به** أي ولا يجوز الانتفاع بشعر الإنسان؛ لأنه جزء آدمي مكرم، وعن محمد: أنه جوار الانتفاع به؛ لما ورد من أنه قسم شعره بين أصحابه، فكانوا يتركون به، ولو كان نجساً لما فعل؛ لأنه لا يترك بالنجس، ألا ترى أن أبا طيبة حين شرب بوله لقصد الترك، ماه أن يعود إلى مثل هذا في المستقبل. (عباية، فتح، كافي)

**وحدد الميتة** أي ولم يجر أيضاً بيع جلد الميتة قبل إصلاحها بالشمس أو بطريق آخر؛ لسهي الوارد أنه هي عن الانتفاع بجدها وعظمها وعصبتها. [رمز الحقائق: ٣٧/٢] ولأن نجاسته أصلية، فصار كنحم ميتة، بخلاف الثوب النجس والدهن حيث يجوز بيعه؛ لأن نجاسته عارضة، فلا يتغير حكم الثوب بها، وجاز بيع الدهن المتنجس، والانتفاع به في غير الأكل، بخلاف الودك. (فتح)

**وبعده يباع** أي يجوز بيع جلد الميتة بعد الدبغ؛ لأنه طهر بالدبغ فصار مالا متقوماً وهو محل البيع إلا جلد إنسان وحبرير وحية خلافاً لمالك وأحمد، فإن بيعها عندهما لا يجوز بعد الدبغ أيضاً.

**وينتفع به** أي يجوز الانتفاع بخد الميتة بعد الدبغ عدداً خلافاً لمالك، وعنده: يجوز استعماله في الحمام، أي لو وضع فيه الشيء الحمام مثل البر حار، دون المائع أي لو استعمل في المائع كالماء مثلاً لا يجوز، وعندها: المائع والحامد سواء في الاستعمال ويجوز مطلقاً. [رمز الحقائق: ٣٧/٢] (محشي)

**كعظم الميتة** أي كما يجوز بيع عظم الميتة والانتفاع به؛ لأن الحياة والسمات لا يبعها، وعند الشافعي: لا يجوز بيعها، ولا الانتفاع بها؛ لأنها نجسة؛ لأنها من أجزاء الميتة، وبه قال أحمد في رواية، وعند مالك: عظم الميتة نجس دون شعرها، وكذلك يجوز عدداً بيع جلد الكلب إذا كان مدبوغاً خلافاً لشافعي وأحمد، ويجوز أيضاً بيع عظم الفيل عند الشيعين، خلافاً لمحمد، ولنا: ما روي أنه اشترى لمقاطعة سوارين من عاج، فظهر استعمال الناس له من غير تكبر، حتى حكى بعضهم الإجماع على جواز بيعه وهو قول الكرخي في "مختصره"، وقال البحاري في "جامعه": قال ابن سيرين وابن إبراهيم: لا بأس بتجارة العاج.

وفي 'العيون': وروى إبراهيم بن رستم عن محمد في امرأة صلت في عرقها قلادة فيها سن كلب أو أسد أو ثعلب، فصلاها تامة؛ لأنه يقع عليها الدكاة. [رمز الحقائق: ٣٧/٢] أي الدكاة طهارة له بناء على أن السن طرف عصب، وأما على القول بأنه عظم فلا، لأنه من الميتة إذا حلا عن الدسومة طهر، بخلاف الحزير إذا دكي فإن سبه لا يظهر، ويجوز بيع الفيل خلافاً لمحمد فإنه نجس العين عنده كالحزير، وعندهما: بمنزلة السباع؛ لأنه ينتفع به حقيقة، فكان مستفعا به شرعاً كسائر السباع، وبيع القرد جائز وكذا جميع الحيوانات سوى الخنزير. (فتح)

ووبرها، وعلو سقط والمسيل وهبته، وأمة تبين أنه عبد، وكذا عكسه، وشراء ما باع

أي ولم يخر شراء إلخ

أي طهر

**ووبرها** أي الإبل ويحور الانتفاع بهذه الأشياء أيضاً وكذا شعره. (ص، عيني) **وعلو سقط** | أي ولم يخر أيضاً بيع عبو، لأن حق التعني ليس بمال ومحل البيع مال. (عيني) عبو انداز بالصم والكسر ضد السفل، أي إذا كان علو لأحد وسفل لآخر فسقط أو سقط العبو وبقي السفل فباع صاحب العبو موضع العبو لم يخر، فإن سقط العبو بعد البيع قبل القبض بطل البيع؛ لأن له حق التعني لا غير، وهو ليس بمال، ومحل البيع مال، وهو ما يمكن إحرازه، وإنما يصح بيعه قبل الإكدهم باعتباره اساء القائم وم يبق، خلاف الشرب الذي من الماء حيث يصح بيعه تبعاً للأرض باتفاق الروايات، ومقصوداً في رواية، وهو اختيار مشايخ نسخ؛ لأنه نصيب من ماء وهو مال، وهذا يضمن بالإتلاف، حتى لو سقى به رجل أرضه يضمن قيمته. [رمز الحقائق: ٣٧/٢] (فتح، شرح الوقاية)

**والمسيل** أي لا يحور بيع مسيل ماء ولا هبته؛ لأن المسيل مجهول، إذ لا يعلم قدر ما يشعبه ماء، ويحور بيع صديق وهبته سواء حد أو لا، وإذا لم يبين بقدر يعرض باب الدار العظمى، وصح بيع حق المرور تبعاً للأرض بالإجماع، ووحدته في رواية ابن سماعة، وفي رواية 'الريادات': لا يحور؛ لأنه حق من حقوق، وبيع حقوق بالانفراد لا يجوز. (عيني، فتح)

**وأمة نس إلخ** أي لو اشترى شخصاً على أنه أمة، فتبين أنه عبد، أو عبي أنه عبد، فإذا هي أمة لم يخر ابيع استحساناً، والقياس أنه يحور، وهو قول زهر؛ لأنه اختلاف الوصف؛ إذ الذكورة والأبوته وصف في الحيوان، وهو يوجب الخيار لا الفساد كما في الهائم، فإنه لو اشترى كشيئاً مثلاً فإذا هو بعجة أو بالعكس لا يفسد ابيع، وإنما يشت الخيار بمشتري؛ لفوات الوصف امرعوب فيه، وجه الاستحسان: أن الذكر والأنثى من بني آدم حسان مختلفان؛ لتفاخض متفاوت في المقاصد والأعراض، فلا يصح البيع، بخلاف الهائم، والإحارة كالبيع فإنما تبطل بالشروط الفاسدة. [رمز الحقائق: ٣٧/٢] (فتح)

**وشراء ما باع إلخ** أي لم يخر شراء ما باع بأقل من الثمن الأول قبل أن يقبض البائع كل الثمن مطلقاً، سواء كان شراه لنفسه أو شراه من لا تصح شهادته له، وسواء باع نفسه أو باع وكيله، وقاب اشافعي: يحور كما لو اشتراه ثوب قيمته أقل مما باعه، وسأ: قول عائشة . وهو أن امرأة دحيت على عائشة فقالت: إني اشتريت من ريد بن أرقم حارية إلى العطاء ثمان مائة درهم. ثم بعتهامه بست مائة درهم قبل محل الأجل، فقالت عائشة : شس ما شريت و شس ما اشتريت، أبغى ريد بن أرقم أن الله تعالى أنزل حجه وجهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يبق عن هذه، فأتاها ريد بن أرقم معتدراً، فتنت قوله تعالى: **من حجه فحجه من الله ومن الله فحجه من الله** (البقرة ٢٧٥) فهذا الوعيد الشديد دليل على فساد العقد، ولأنهما اصطلاحاً على أن مالية المبيع مقدرة شمس معين، فإذا اشتراه بأقل منه مع بقاء هذا التقدير يكون رياءً، وأما إذا اشتراه بمثل الثمن الأول أو بالزيادة، فيحور إجماعاً لعدم الرياء، فإن الربح هنا يحصل للمشتري، واسيع قد دخل بصمائه، وكذا لو اشترى بالأقل بعد نقد الثمن يحوز إجماعاً. -

بالأقل قبل النقد، وصح فيما ضم إليه، وزيت على أن يزنه بظرفه، <sup>أي مع صفة</sup> ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلاً، وصح لو شرط أن يطرح عنه بوزن الظرف، <sup>أي عن الزيت</sup> وإن اختلفا في الزق فالقول للمشتري، <sup>أي المتبايعان</sup> .....

= وشراء من لا تحور شهادته له كالولد والوالد والعبد والمكاتب بمزلة شراء المائع بنفسه، وقال أبو يوسف ومحمد: يحور في غير العبد والمكاتب، وشراء الوكيل وبيعه كبيعته بنفسه، وكذا لو اشترى من وارث مشتريه بأقل مما اشترى به مورث لم يجز؛ لقيام الوارث مقام المورث، ثم شرط عدم اجوار أن يكون الشراء من مشتريه أو من وارثه، لا من موهوب له أو موصى له، وأن يكون الثمنان متحدين جساً، فإذا اشتراه نجس آخر غير الثمن الأول يحور. وإن كان الثمن الثاني أقل، والدناير جنس اندراهيم، وأما إذا تعيب المبيع دتاً في يد المشتري، فباعه من البائع بأقل من الثمن حار، ولو انتقصت قيمته بتغير السعر لا بقصاص الدات م يجز شراؤه بالأقل. (عيني، فتح، نقاية)

**وصح فيما ضم إليه.** أي إن اشترى - بفتح الراء - بأن اشترى مثلاً حارية بألف وقبضها، ثم باعها المشتري وضم الأخرى معها بألف من البائع قبل نقد الثمن الأول، حار ابيع في التي لم يشترها من المائع، ويفسد في الأخرى؛ لأنه لا بد أن يجعل بعض الثمن بمقابلة التي م يشترها منه، فيكون مشترياً بالأخرى بأقل مما باع، وهو فاسد، ولا يشيع الفساد؛ لأنه ضعيف فيها، لكونه محتجداً فيه؛ لأن الشافعي يقول بجوازه، حتى لو قضى القاضي بجوازه صح. [رمز الحقائق: ٣٨/٢] (فتح)

**وريت إلح.** بالحر عطف على المنفي، وكان ينبغي أن لا يفصل بينهما تامشت؛ لما فيه من الإلهام، أي لم يحر بيع ريت على أن يزنه بظرفه إلا إذا عرف مقدار وزن الظرف فيحوز، كما لو شرط أن يطرح عنه بورن الطرف؛ لأنه مقتضيات العقد، والطرح بدون معرفة مقدار الوزن شرط لا يقتضيه العقد، والمراد بالشرط الذي يقتضيه العقد هو الذي يجب بالعقد من غير شرط كشرط تسليم المبيع أو الثمن، والذي لا يقتضيه هو الذي لا يجب في العقد إلا بالشرط. (عيني، فتح)

**وصح لو شرط إلح.** لأن هذا الشرط يقتضيه العقد؛ لأن مقتضاه أن يطرح عن الزيت وزن الطرف. (عيني)

**وإن اختلفا في الرق:** أي لو اختلف المتبايعان في مقدار وزن الرق بأن اشترى ثمناً مثلاً في زق، فرد المشتري الرق، وهو عشرة أرتال مثلاً، فقال البائع: هو كان خمسة أرتال، أو اختلفا في تعيين الرق، فالقول للمشتري مع عيبه؛ لأنه إن اعتبر الاختلاف في تعيين الرق المقبوض، فالقول قول القاص سواء كان صميماً كالغاصب، أو أمياً كالمدودع، وإن اعتبر الاختلاف في قدر المبيع الراجع إلى الاختلاف في الثمن، فالقول أيضاً قول المشتري؛ لأنه يكر الزيادة والبائع بدعيها، والقول قول المسكر مع اليمين، ولا يتحالفان ساء على أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف؛ لأنه يوجهه إذا كان قصداً وهما هو صمي، لوقوعه في ضمن الاختلاف في الرق، وعلى المائع الية. (عيني، فتح، عناية)



ولو أمر ذميًّا بشراء خمر أو بيعها صحَّ، وأمة على أن يعتق المشتري أو يدبر أو

يكاتب أو يستولد.....  
أي: على أن يح

**ولو أمر ذميًّا** أي لو أمر مسلم ذميًّا بشراء خمر أو بيعها بأن أسلم عنها، فوكل كافرًا ببيعها صحَّ هذا الأمر مع كراهة تحريمه، ويجب عليه أن يتصدق بأشمن عبد أبي حنيفة، وكذا لو أمر محرره حلالاً ببيع صيد يخور عنده مع الكراهة، وقالوا: لا يصح، أي ناطق؛ لأن الموكل لا يبيعه نفسه، فلا يوليه غيره كتوكيل المسلم محوسياً بترويح محوسية؛ فإنه لا يجوز إجماعاً، ولأن ما يشت لو كبل يتقل إلى الموكل، فصار كأنه باشره نفسه، وبه: أن اعتبر في هذا الباب أهيتان: أهية الموكل، وهي أهية التصرف في الأمور به، وبصراني ذلك، وأهية الموكل، وهي أهية ثبوت الحكم له، ولم يوكل ذلك حكماً للعقد؛ لئلا يرم انفكاك المروم عن اللزم، فلا يتمتع بسبب الإسلام، ألا ترى إلى صحة ثبوت مث أحمر بمسمة إثر إذا أسلم مورثه الذمي ومات عن خمر أو خنزير، وكذا العبد المأدون له الذي إذا اشترى خمرًا ثبت الملك فيها لمولاه المسلم اتفاقاً.

ثم في التوكيل بشراء الخمر يمكنها موكل حكماً؛ فيخلها، وإن كان خنزيراً يسيه، وقوهما: الموكل لا يبيعه ولا يوليه غيره مقوض بأن الموكل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه نفسه، وبأن للقاضي أن يأمر ذميًّا ببيع خمر تركها ذمي، وإن لم يملك بيعها، وبأن وصي الذمي إذا كان مسلماً يملك أن يوكل ذميًّا ببيع خمره وإن لم يملكه ابوصي، وانقياس على ترويح محوسي مدفوع بأن حقوق العقد في النكاح ترجع إلى الموكل، والموكل صغير ومعبّر عنه، فيكون مضافاً إلى الموكل. (عيني، فتح، عناية)

**وأمة على أن يعتق** أي شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط؛ لهية، أي عن بيع وشرط، لكن ليس كل شرط يفسد البيع، بل لابد أن لا يقتضيه العقد، ولا يلائمه، ولا يتعارف، وكان فيه مفعة لأحد المتعاقدين، أو بمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق، وم يرد الشرع بخوره، وإذا عرف هذا فاشترط العتق وتوانعه مما لا يقتضيه العقد، وفيه مفعة بمعقود عليه، ولهذا قال: لم يجز بيع أمة على أن يعتقها المشتري؛ بهية، أي عن بيع وشرط، رواه أبو حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وقال الشافعي: يجوز البيع بشرط الإعتاق؛ لأن بيع السممة متعارف في الوصايا، وتفسير بيع السممة: أن يبيع العبد ممن يعرف أنه يعتقه وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وبه قال مالك وأحمد؛ ولنا: أن هذا الشرط لا يقتضيه العقد، بل يقتضي أي تصرف شاء، لا تصرفاً معيناً، فاشترط مثله فيه مفسد له، كاشتراط التدبير والاستيلاء والكتابة، ولو أعتقه المشتري جاز الإعتاق استحساناً عند أبي حنيفة، ويجب عليه أشمن، وقالوا: لا يجب، وهو انقياس. **أو يدبر** أي لم يجز أيضاً البيع بهذه الشروط؛ ما رويها، وعند الثلاثة: صح في الكل إلا في قول الشافعي وأحمد في رواية. [رمز الحقائق: ٣٩/٢] (فتح)

أو إلا حملها أو يستخدم البائع شهراً، أو داراً على أن يسكن، أو يقرض المشتري <sup>ساع</sup> درهماً، أو يهدي له أو لا يسلمه إلى كذا، وثوب على أن يقطعه البائع ويخطه <sup>أي أو باع داراً</sup> قميصاً، وصح بيع نعل على أن يجذوه أو يشركه، ..... <sup>أي يقطعه البائع ويسويه</sup> <sup>سحاح</sup>

أو إلا حملها أي لم يجر بيع الأمة إلا حملها، وفي العارة تسامح؛ لأن مقتضى العطف أن يكون التقدير: أو بيع أمة على أن يستثي حملها، وليس مراداً، ووجه عدم جوار بيع الحمل: أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استأؤه، والحمل لا يجوز إفراده بالبيع، فكذا استأؤه، وإذا لم يصح بقي شرطاً فاسداً وفيه نفع للبائع، والبيع يبطل. ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب: الأول: يفسد فيه العقد والاستثناء كالبيع والإجارة والكتابة والرهن. والثاني: العقد فيه حائز. والاستثناء باطل كاهية والصدقة والنكاح والبيع والصلح عن دم عمد، فلا يبطل العقد ويبطل الاستثناء، ويكون الحمل تابعاً للأمر في هذه العقود. والثالث: يجوز فيه العقد والاستثناء وهو الوصية، حتى لو أوصى بخاريته لإسان إلا حملها صح، وكذا لو أوصى بحملها الآخر صح؛ لأن الوصية أحت الميراث، والميراث يجري فيه، فكذا الوصية. [رمز الحقائق: ٣٩/٢، ٤٠] (فتح)

أو يستخدم البائع أي لو باع عبداً على أن يستخدم البائع، أو داراً على أن يسكن البائع لم يجر؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين؛ لأن الخدمة والسكنى لو يقابلهما شيء من الثمن يكون إجارة في البيع، ولو كان لا يقابلها شيء يكون إجارة في البيع، وقد هي رسول الله ﷺ صفقتين في صفقة، وهي أيضاً عن بيع وشرط، فم يجر العقد فيفسد. (عيني، جوهرى) أو يقرض إلخ أي أو باع شيئاً على أن يقرض. (عيني) أو يهدي له: أي أو باع شيئاً على أن يهدي المشتري. (عيني)

لا يسلمه أي على أن لا يسلم المبيع. وثوب أي وم يجر أيضاً بيع ثوب. قميصاً للمشتري؛ لأنه لا يجر عن صفقتين في صفقة واحدة. (عيني) وصح بيع إلخ. من حدود العمل بالعل، إذا قدرت كل واحد منهما على صاحبه، وأراد بالعمل الصرم، من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه. وقوله: "ويشركه" الضمير المنصوب للعمل باسمه الحقيقي على صريق الاستخدام وهو من الشرك بمعنى وضع الشراك على العمل وهو سيرها الذي طهر القدم، وقال رمز: لا يجوز، وهو انقياس؛ لأن فيه شرعاً لا يقتضيه العقد، وجه الاستحسان: تعامل الناس به من غير كبر، ولهذا يجوز الاستصناع واستيجار الصانع والطير والحمام، وإن كانت إجارة على استهلاك الأعيان. [رمز الحقائق: ٤٠/٢]

فإن قيل: كون الشرط مفسداً لبيع ثابت بالحديث والتعامل المتعارف ليس بحاكم عليه؟ قلت: إن الحديث معمل بالإفشاء إلى المنارعة المخرج للعقد من الذي قصد به، وهو قطع المنارعة، والعرف يقطع الرأع، فكان موافقاً لمعنى الحديث. (عيني، فتح، جليلي)

**لا البيع إلى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود إن لم يدر العاقدان**  
 أي لا يصح شئ مؤجل أي وإن صوم إلخ وفطرهم ذلك، وإلى قدوم الحاج والحصاد والدياسة والقطف، ولو كفل.....

**لا البيع إلخ.** فسد بيع جهالة الأجل، وهي مقضية إلى مارة، ولو باع مصفاً عن هذه الآجال، ثم أجل شخص إليها، ففسد؛ كونه تأجيلاً مدين، والمنفرد ما كان في صلب العقد. قال العيني: وهما معبران، والأصل نيروز ومهرگان، الأول: هو أول يوم في صرف الربيع، والثاني: هو أول يوم في صرف الخريف. وقال في 'تاريخ كوشيل': 'النيروز' أول يوم من هورري ماه، ومهرجان: بكسر الميم وسكون الهاء، وهو متعدد، مهرجان العامة، وهو اليوم السادس عشر من مهرماه الفلتة، ومهرجان الخاصة وهو اليوم الحادي والعشرين منه، وفي ذلك اليوم صفر فريديون بالصباح، وحكي عن أبي حفص الكبير: قال: إن رجلاً بوعد الله خمسين سنة وأهدى إلى بعض اشتركن بيضه يريد به تعصيب ذلك اليوم، فقد كفر. [رمر الحقائق: ٤٠/٢] (فتح)

**إلى النيروز.** معرب نيروز، وهو أول يوم من نيروز اشمس في برج الحمل. (ص، عيني) **والمهرجان** أي وإلى مهرجان، وهو معرب مهرگان، وهو أول يوم من نيروز اشمس في برج الميزان. (ص، عيني)

**وصوم النصارى إلخ.** والمعنى لا يصح البيع تأجيل التمس إلى صوم النصارى وفطرهم، وإلى فطر اليهود وصومهم فاكتمى بذكر أحدهم؛ لأن هذه الأجال مجهولة، فتقصي إلى المازعة، حتى إذا علم المتعاقدان ذلك حار، وقيل: إذا باع إلى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم حار، وهو قول صحيح، وهو المذهب المختار عندنا؛ لأن مدة صومهم بالأيام، وهي معروفة. [رمر الحقائق: ٤٠/٢] وهي خمسون يوماً، فلا جهالة حيثئذ لأهم يستدرون الصوم من نيروز ويعيدون بعد خمسين يوماً، والنيروز غير معلوم، لا يتعين إلا نظر وممارسة بعدم النجوم، أما إذا دخل صومهم فيوم فطرهم معلوم، واليهود بعكسهم. (فتح)

**وإلى قدوم:** أي ولا يصح أيضاً مؤجلاً إلى قدوم الحاج. **والحصاد** بفتح الحاء وكسرها، وهو قطع الررع، وقرئ هما، قوله تعالى: ٥٥. حَفَظَهُمْ مِنْ حَبْشَةَ (الأعاء ١٤١)، وكذا لا يغور إلى الخرار، وهو حر الصوف، وإلى الخداد ناحيم والبدان المعجمة - وهو قصب الثمار، والبدان المهمة خاص بالحنة، وجه عدم الحوار: جهالة الأجل؛ لأن هذا يتقدم ويتأخر. [رمر الحقائق: ٤٠/٢] **والدياسة** أي وإلى الدياسة، وهي أن يوصاً الررع بقوائم الدواب. (عيني)

**والقطف.** أي وإلى القطف، وهو بفتح القاف وكسرهما، قطع اللعب من الكرم. (عيني، صراح)

**ولو كفل إلخ:** لأنها جهالة يسيرة، وهي محتملة في الكفالة؛ كيوها ترعاً، ألا ترى أنها تتحمل في أصل الدين بأن يكفل بما داب على فالان، ففي وصفه أول، خلاف الفاحشة كالكفالة إلى هبوب الريح، ومحيء المطر. أما البيع بمعوضة، ومبادلة المال بمال، فيكون مباح على المصيقة، فلا تختمل فيه الجهالة أصلاً، وإن كانت يسيرة، والفرق بين اليسيرة والفاحشة: أن اليسيرة هي ما كان فيها الاختلاف في التقديم والتأخير، ولو كان الاختلاف في وجودها كهبوب الريح كانت فاحشة. (عيني، فتح)

إلى هذه الأوقات صح، وإن أسقط الأجل قبل حلوله صح، ومن جمع بين حر<sup>١</sup> وعبد، وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما، وإن جمع بين عبد ومدبر، وبين عبده<sup>٢</sup> وعبد غيره، ومملك ووقف صح في القن<sup>٣</sup> وعبده والمملك.

التي لا يجوز تأخير الثمن إليها  
المشتري في الصورة المذكورة  
أي جمع بين شاه وخ  
أي في البيع  
أو مكس أو لم ولد أي وجمع بين بخ  
أي جمع بين ملك وخ

**وإن أسقط الأجل.** أي لو باع إلى هذه الآجال، ثم أسقط المشتري الأجل قبل تحقق هذه الأوقات، يعني قبل أن يأخذ الناس في الحصاد وغيره وقبل قدوم الحاج، صح البيع؛ لأن سبب الفساد قد ارتفع بالإسقاط، وهو محمول على ما قبل الافتراق، حتى لو تفرقا قبل الإسقاط تأكد الفساد، ولا يقبض جائزاً اتفاقاً؛ لجهالة فاحشة كهبوب الريح ومجيء المطر، فلا ينقلب جائزاً وإن أبطل الأجل.

وقال زهر: لا يصح؛ لأنه انعقد فاسداً، فلا يقبض صحيحاً بإسقاط المفسد، كما إذا أسقط الدرهم الزائد عن بيع الدرهم بالدرهمين، وكما إذا تزوج امرأة إلى عشرة أيام ثم أسقط الأجل، وبه قالت الثلاثة، ونا: أن المفسد شرط خارج عن صلب العقد، وهو يسير، ولهذا اختلفت الصحابة فيه، فيقلب صحيحاً عند إزالته، أو نقول: العقد موقوف، وبالإسقاط تبين أنه كان جائزاً، وهو الصحيح؛ لأن فساده باعتبار أنه يفضي إلى المنازعة، وقبل مجيئه لا منازعة فلا يفسد. بخلاف الدرهم الزائد؛ لأن الفساد فيه في صلب العقد؛ لأنه في أحد العوضين، وبخلاف الأجل في الكاح؛ لأنه عبد غير الكاح، وهو المتعة، والعقد لا ينقلب عقداً آخر. (عيني، فتح)

**بطل البيع فيهما** أي في الحر والعبد والشاة الذكية والميتة مطلقاً، سواء سمي لكل واحد منهما ممناً أو لم يسم عند أبي حنيفة، وعندهما: إن سمي لكل واحد منهما ممناً صح في العبد والشاة الذكية، وجه الإطلاق عنده: أن الحر والميتة لا يدخلان في العقد؛ لعدم شرطه، وهو المالية، فيكون العقد في الحر والميتة شرطاً بخوار العقد في العبد والذكية، فيبطل، وعندهما: يصح إن سمي؛ لأنه إذا بين لثمنهما صاراً صفتين، فيقدر الفساد بقدر المفسد، بخلاف ما إذا لم يسم لكل واحد منهما؛ لأنه يبقى بيعاً بالخصصة ابتداءً، وهو لا يجوز.

وله: أن الصفقة متحدة، فلا يمكن وصفها بالصحة والفساد فيبطل، ومعنى الخلاف: أن الصفقة تعدد عندهما بمجرد تفصيل الثمن، فلا يسري الفساد من أحدهما إلى الأخرى، وبه قال الشافعي في قول واحد، وأحمد في رواية، وعنده: لا بد لتعدد الصفقة من تكرار لفظ البيع مع تفصيل الثمن. (عيني، فتح)

**صح في القن إلخ.** فيه لف ونشر مرتب، أي لو جمع في البيع بين عبد ومدبر، أو جمع بين عبده وعبد غيره، أو جمع بين مملك ووقف، صح البيع في العبد فيما جمع بين العبد والمدبر، وفيما جمع بين عبده وعبد غيره، وصح في المملك فيما جمع بين مملك ووقف، والمراد من الصحة النفوذ لا الانعقاد بدون النفوذ؛ إذ لو كان مراده ذلك لما صح الاقتصار على القن والعبد والمملك؛ إذ يبيع عبد الغير موقوف، وكان الأطهر أن يقول: "صح في العبد والمملك"؛ إذ لا ذكر للفظ القن في الكتاب، وقال زهر: لا يصح في الكل؛ لأن محل العقد المجموع، ولا يتصور ذلك؛ -

## فصل

في سبب أحكام بيع الفاسد

وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع، وكل من عوضه مال .....  
لواو للحال

= لا تنفك الخلية في المدير وحده كأم الولد والمكاتب، وقد جعل قول العقد فيه شرطاً لصحة العقد في المال، فيفسد كالعقد الأول، والفرق بين المصين لأي حبيقة مصقة، وضماناً إذا لم يقصص الثمن؛ لأن المدير ونحوه يدخل تحت بيع، ثم يقصص بيع في حقه، فيقسم ثمن عيهما حبة بقاء، وهو غير مفسد، وفي الفصل الأول الحر ونحوه لا يدخل في بيع أصلاً، ولو جاز البيع فيما صم إليه، كان بيعاً باحصة بناء فلا يجوز؛ خهانة الثمن عند العقد، خلاف سكاك حيث يجوز سكاك حبة فيما يد صم إليها محرمة، فعقد عيهما حمة؛ لأن السكاك لا يطل بالشروط الفاسده، ولا خهانة نهر، والتدليل على أن المدير وأم الولد والمكاتب وعند الغير يدخل في البيع؛ أن القاضي لو قضى حوار بيع المدير وأم الولد يفسد، وفي المكاتب يفسد برصاده في الأصح، وفي عند الغير بإجارة مولاه، وإما يخرجون من العقد بعد الدخول؛ لاستحقاقهم أنفسهم.

وأما في الميث والوقف؛ فيه رواية، في رواية: يفسد في الميث؛ لأن بيع لا يعقد على الوقف، فصار كما هو جمع بين حر وعقد، والأصح أنه يجوز في الميث؛ لأن وقف مال، وهذا يتفق به اتفاق الأموار، غير أنه لا يباع لأجل تعيق حق الفقراء به، فصار لمساكين ضعيفاً، وذلك لا يوجب فساد العقد فيما صم إليه كالمدير ونحوه، وقيد بالوقف بالاحترار عما هو صم المسجد إن الميث؛ لأن المسجد العام ليس مالاً، فيطل البيع فيما صم إليه، وفي 'المختصر' لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المقابر والمساجد، الأصح الصحة في الميث؛ لأن المقابر والمساجد مستثنى عادة، وقبل: لا يصح؛ لأنه جمع في عقد امر وعبر امر، فيصير في الكل. (عيني، فتح، كافي)

**فصل** وفيه بيان أحكام البيع الفاسد وتصرفات الدائع والمشتري في ثمن والمبيع، وفيما يكره من البيوع وما لا يكره. [رمر الحقائق ٤٢٢] وحكم شيء أثره فيبيع لمؤثر، حكم البيع الناص: أنه إن هلك المبيع في يد المشتري فعند البعض. يهتث أمانة، فلا ضمان على المشتري، وعند البعض: مضموناً بالقيمة أو المثل، واختاره السرخسي وغيره. وهو قول الأئمة الثلاثة، وفي الفتنة: أنه هو الصحيح؛ لكونه قبضه لنفسه فشابه العصب. ولأنه لا يكون أدنى حالاً من المقبوض على سوم الشراء. (عيني، فتح)

البيع الفاسد كالبيع بالحمر والحرير واحترره عن بيع اسافل فإنه لا يفيد المثل بالقصص. (ط، عيني)

بأمر السانع أي بإداه صريحاً أو دلالة؛ لأن القصاص غير لإداه لا يفيد المثل أصلاً. (ط، عيني)

عوضيه أي عوضي ابيع وهما ثمن والمبيع. (عيني) مال فلو كان أحدهما غير مال بطل البيع لا يفيد المثل بالقبض. (ط، عيني)

## ملك المبيع بقيمته، ولكل منهما فسخه، إلا أن يبيع المشتري، أو يهب .....

**ملك المبيع بقيمته** [يوم القصد في دوات القيمة، وعنده في دوات الأمثال. (عبي، مس)] أي إذا قصد المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر النائع، وكل من العوضين مال، ملك المبيع بقيمته، فقيد بقوله: 'قصد'؛ لأن الملك لا يشت في البيع الفاسد بدون القبض، وقيد بـ 'المبيع الفاسد'؛ لاحتراز عن المصل، فإنه لا يفيد الملك ولو اتصل به القبض، والمبيع الفاسد كالمبيع باحمر واحمر، أو بشرط لا يقتضيه العقد، وقيد بقوله: 'أمر النائع'؛ لأنه لو قصد بدون أمره لا يفيد الملك سواء كان الأمر صريحاً بأن كان قبل الافتراق، أو بعده، وكان المبيع مما يملك بالقبض، أو كان الأمر دلالة، وهو أن يقصده عقيب العقد حصرة النائع، فإن لم يكن حصرة لم يمكنه، بخلاف الصريح فإنه يفيد الملك مطلقاً.

وقيد بقوله: 'وكل من عوضه مال'؛ لأنه إن لم يكن أحد العوضين مالاً كالمبتة والدم والحر، لا يشت الملك، ويكون البيع باطلاً، والمبيع أمانة في يده، حتى لو هب لا ضمان على الناقص، وعند ثلاثة، يصح، وهو رواية عن أصحابنا، والمعتبر في القيمة يوم القصد؛ لأن المبيع بالقبض دخل في ضمانه، وعند محمد: يعتبر قيمة يوم التلف؛ لأنه به يتقرر عليه، وهذا إذا كان المبيع قيمياً، وإن كان مثلياً منكه مثله؛ إذ هو أعدل؛ لكونه مثلاً له صورة ومعنى، وهو الأصح، وقال مشايخ عراق: لا يملك العين، وإنما يملك فيها التصرف خاصة حكم تسبب النائع عليه.

وقال الشافعي: لا يملك العين ولا التصرف وإن قصده؛ لأنه محظور، فلا تنال به نعمة الملك، ولأن النهي يسح المشروعية لتنافييهما، ولهذا لا يفيد قبض القبض، وصار كالمبيع بالمبتة، ولذا: أن ركن المبيع صدر من أهله مصافاً إلى محله، فوجب القول بانعقاده، فمفس المبيع مشروع، وبه قال نعمة الملك، إنما المحظور ما اتصل به وصفاً، وعدم ثبوت الملك قبل القبض مدار تقرير الفساد، والمبتة ليست بمال، فاعدم الركن. (عبي، فتح، عناية)

**ولكل منهما فسخه** أي يجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض رفعاً بفساد، فاللام بمعنى 'على' كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ٧) ووارثه جمعه، ولا يشترط القضاء، فيفسح محصر من الآخر أي بعلمه، رضي أم لا؛ لأن في الفسخ إثم الفسخ على صاحبه، فلا يبرم بدون علمه، وأما بعد القبض، فإن كان الفساد في صلب العقد بأن باع عدواً حمر أو حريراً، فكذلك كل منهما سبيل من فسخ العقد، لقوة الفساد، وإن كان بشرط رائد بأن باع إلى أجل مجهول، فحق الفسخ لمن به مفعة الشرط دون الآخر عند محمد، وعندهما: لكل منهما فسخه بعلم صاحبه في الكل. (عبي، فتح)

**إلا أن يبيع المشتري** [الشيء الذي اشتراه بالمبيع الفاسد قبل الفسخ. (طه، عبي)] شروع في التصرفات التي تمتع الفسخ، وقدم التصرفات القولية، فمهما أن يبيع المشتري المبيع الذي اشتراه بالمبيع الفاسد قبل الفسخ، فيمتنع الفسخ بعد بيعه؛ لتعلق حق العقد بالثاني، ونقص الأول حق الشرع، وحق العقد مقدم لحاحته، لكنه مقيد بقيد الأول: أن لا يكون فيه خيار شرط. الثاني: أن يكون المبيع الثاني صحيحاً، فهو كان فاسداً لم يمتنع الفسخ. =



**أو يُحرّر أو يبي، وله أن يمنع المبيع عن البائع، حتّى يأخذ الثمن منه، وطاب للبائع**  
 العبد المبيع وتدير أو يكاتب      أي للمشتري      أي المشتري      أي حن  
**ما ربح لا للمشتري، ولو ادعى على آخر دراهم، فقضاها إياه،**  
 أي ربح في مبيع يتعين      شخص أي شخص آخر      أي الدراهم المدعى

= الثالث: أن يكون من غير بائعه، فهو باعه منه كان نقضاً للأول، ومنها: أن يهب المشتري مبيعاً ويسلمه بأن كان عبداً مثلاً، فوهبه لرجل، وكذبت لو تصدق به أو رهبه؛ لتعلق حق العبر بالمبيع، ومنها: أن يحرر، ومثل التحرير توابعه من التدبير، والكتابة والاستيلاء.

والخاص: أن تصرفات المشتري كلها نافذة فيه، يقطع بها حق النائع في الاسترداد، سواء كان تصرفاً يقبل المصح أولاً يقسه إلا الإحارة والكاح؛ لأن الإحارة عقد ضعيف تفسح العذر، وفساد يشراء عذر، وسكاح لا يمنع فسخ البيع؛ لأن له شبهة بالإحارة بوروده على المفعلة، والبيع يرد على ملك الرقة، والمصح كذلك، فتعلق حق الزوج بالمنفعة، لا يمنع المصح على الرقة، فيفسح، ويرد على النائع، ويكون الكاح على حال، وفي ما عدهما من التصرفات ينقطع حق الاسترداد. (عيني، فتح، عناية)

**أو يبي** [بأن كان عقاراً فبي فيه، فهذه التصرفات تمنع المصح. (عيني)] شروع فيما يمنع حق الاسترداد من الأفعال الحسية، أي لو بي المشتري في دار اشتراها شراء فاسداً أو أخذها مسجداً، عليه قيمتها ويقطع حق الاسترداد عند أي حنيفة، وعدهما: لا يقطع حق الاسترداد، بل يقنع اساء ويرد الدار على صاحبها؛ لأن حق الشفع أصعب من حق النائع؛ لأنه يحتاج فيه إلى القضاء، وبطل بالتأخير، ولا يورث، بخلاف حق النائع، حق الشفعة مع ضعفه لا يبطل بالنساء، فحق النائع أولى، وله: أن النساء حصل تسلط النائع، وهو مما يقصد به الدوم، فيقطع حقه في الاسترداد كالبيع، بخلاف حق الشفع؛ لأنه لم يوجد منه التسليط، وهذا لا يسقط بيع المشتري وهنته، فكذلك بنائه، وعلى هذا الخلاف العرس، وعلى أصل الأئمة الثلاثة لا يقطع حق الاسترداد، بل يسترد البائع بهذه التصرفات. (عيني، فتح)

**وله أن يمنع المبيع إلخ** بعد المصح اعتباراً للفاسد بالخائر إذا تفاسحاً بعد فسخ العوضين، وعلى هذا الإحارة والرهن الفاسدان، وإن مات النائع أو المؤجر أو الراهن فالمشتري والمستأجر والرهن أحق بما في يده من العين ويقده على تجهيره وغرمائه، إلا أن الرهن مضمون بقدر الدين فما فصل فللعمرءاء. وقوله: 'حتّى يأخذ الثمن منه' أي من النائع؛ لأن المبيع مقابل به، فيصير محبوساً به كالرهن، فإن كان قائماً أحد عنيه؛ لتعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الأصح؛ لأنه بمرلة العصب، وإن كان مستهلكاً أخذ مثله. [رمر الحقائق: ٢ ٤٤] (فتح)

**وطاب للنائع إلخ** أي لو اشترى شيئاً يتعين بالتعيين بما لم يتعين كالدراهم والدنانير، وربح كل واحد منهما، حل للنائع ما ربح في الثمن، ولم يحل للمشتري ما ربح في المبيع؛ لأن العقد يتعلق بما يتعين فيتمكّن الحث فيه ولا يتعلق العقد الثاني بما لا يتعين، بل يجب مثله في الدمة، فلا يتمكّن الحث فيه فلا يجب التصديق به، وهذا في الحث =



وتلقي الجلب، وبيع الحاضر للبادي، والبيع عند أذان الجمعة، لا بيع من يزيد،  
 أي وكره نحوها      أي وكره نحوها      أي وكره نحوها      أي وكره نحوها

ای وکرہ نحریم

آي وكره نحرما

أي وكره تخربنا

۱۰۰

ولا يفرق..

البائع المسلم في البيع

**وتلقى الحلب.** يفتح اللام من جلب الشيء إذا جاء به من بلد إلى بلد، وهو في الأصل يستعمل في الأعمام، وقد يتوسع فيه فيطلق على جلب الأقوات إلى البلدان، ويحتمل أن يكون جمع الحال كالحدم جمع احادم، ويحتمل أن يكون بمعنى المحبوب كالشجر بمعنى المشور، فالحبوب إذا قرب من بلد تعبق به حق العامة فيكره أن يستقبله البعض ويشتريه ويبيع العامة عن شرائه.

وهذا إما يكره إذا كان يضر بأهل البلد، وإن كان لا يضر بأهله فإنه لا يكره، إلا إذا أسر السعر على المواردين واشترى منه بأرخص من سعر المضر وهم غير عاملين به فحيث يكره، وأحاصل: أنه إذا لیس السعر كره مطلق ضرر بأهل البلد أم لا، وإن لم يفسد وضرر بأهل البلد كره وإلا لا، وكراهة التقي لقول ابن مسعود رضي الله عنه إنه عليه السلام هي عن تقي الحب لبيع أي الشراء، روه البخاري ومسلم. (عبي، فتح)

**وبيع الحاصر للبادي** لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا تسعة إلا تسعة لا يسع حصاره. فقيل لابن عباس: ما معنى قوله: "لا يسع حصاره"؟ فقال: لا يكون الحاصر متمسكاً بالبادي، أي دليلاً، رواه ابن حبان في مسنده، وصورته: أن يحب البادي التسعة، فيأخذها الحاصر ليبيعها عن حاصره بعد الوقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب.

وفي "شرح الطحاوي": صورته: أن الرجل إذا كان له طعام وأهل مصر في قحط، وهو لا يبيعه من أهل مصر في قحط حتى يتوسعوا، ولكن يبيعه من أهل البادية بشئ عام، وأهل مصر يتضررون بذلك، فلا يجور، وإن كانوا لا يتضررون بذلك، فلا بأس ببيعه منهم. [رمز الحقائق: ٤٥/٢]

والبيع عند أذان الجمعة [الأول إلا إذا تبايعا وهما يمشيان فلا بأس به. (عبي)] بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَاعُوا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ فَاصْلُحُوا بَيْنَهُمْ﴾ (جمعة ٩). لأن فيه إحلالاً لواجب السعي الذي أمر الله به بقوله: ﴿وَسِعَ اللَّهُ رِزْقَهُ سِعًا لَّكُم مِّنْهُ يَوْمَ ذُنُورٍ﴾ (جمعة ٩). ولهذا قال أبو اليسر: لو تبايعا وهما يمشيان، فلا بأس به، وهذا مشكل؛ لأن الله تعالى قد هيى عن إبيع مصقاً، فمن حوره في بعض الوجوه يكون تخصيصاً، وهو نسخ فلا يخور، وقد حص منه من لا جمعة عليه، والأذان المعتبر في تحريم البيع هو الأول إذا وقع بعد الروال على المحتار، وعند مالك وأحمد: لا يبعد البيع أصلاً. ثم اعلم أن الآية ليس فيها نهي، وإنما فيه الأمر بترك البيع، لكن ما كان الأمر بتركه مستلزماً لنهي عنه أطلق الأمر على النهي. (عبي، فتح)

لا بيع من يزيد. لما روي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ باع قدحاً وحبساً ببيع من يريد. (عناية)

**ولا يهرق** يعني المسلم، حرّاً كان أو مكرّماً أو مأدوماً له في التجارة، خلاف الكافر؛ لأن الكفار غير محاطين بالشرائع، غير بالقي بمبالغة في المع، إذ قد ورد عن أبي موسى قال: لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالدة وولدها، وبين الأخ وأخيه، رواه ابن ماجه والدارقطني. والمراد التفريق بين أو همة أو قسمة ميراث أو عيمة أو وصية.

## بين صغير وذو رحم محرّم منه، بخلاف الكبيرين والزّوجين.

**وذي رحم محرّم منه** سواء كان صغيراً أو كبيراً، كافراً أو مسلماً، أو أحدهما مسلماً والآخر كافراً، وهذه الكراهة تمتد إلى اللوع، والمراد بذي الرحم المحرم ما كانت القرابة فيه مؤبدة بالحرمية. مثل الأب والابن، والأم والابن، والأخوين، فلا يدخل فيه محرم غير قريب، ولا قريب غير محرم، ثم لا بد من اجتماعهما في ملكه، حتى لو كان أحدهما له، والآخر لآلته الصغير، له أن يبيع أحدهما لتفريق أمته، وكذلك لو كان التفريق بحق مستحق عليه كدفع أحدهما بالجناية، وبيع أحدهما بالدين، ورده بالعيب، وعن أبي يوسف أنه يفسد البيع في قرابة الولاد، ويجوز في غيرها، وعنه أنه يفسد في الجميع لما روينا، وبه قال زفر والثلاثة.

**بخلاف الكبيرين والزوجين** سواء كانا صغيرين أو لا، فإنه لا يكره تفريقهما؛ لأن النص ورد في منع تفريق صغير عن ذي رحم محرّم منه، فالكبيران والزوجان ليسا في معنى المصوص عليه، فيجوز تفريقهما، ولا يخور أن يثبت فيهما المنع إلحاقاً بالمصوص عليه بالدلالة؛ لأن النص ورد على خلاف القياس، فلا يدحض به غيره بالدلالة، وقد صح أن المقوقس القطبي أهدى له رحمة مارية وسيرين وكانتا أختين، ففرق بينهما حيث تسرى بمارية، وأعطى الأخرى لحسان خالفاً لمحمد. (عين، فتح)

## باب الإقالة

في بيعها

هي فسخ في حق المتعاقدين،  
أي إقالة رلة لبيع

معصفا

**باب الإقالة** [هو مصدر من أقال يقلل إقالة، وهو أجوف يائي ومعناه القلع والرفع. (عيني)] هي في اللغة: رفع وإسقاط، وفي الشرع: عبارة عن رفع العقد، وهو يائي، وقيل: مشتق من القول، واهمرة فيه بسبب أي إرادة القول الأول، وهو ما جرى بينهما من البيع، كـ "أشكى" إذا أزال شكواه وأفسط أي أزال الخور، وهذا الاشتقاق غلط؛ لأنه يقال: قتل أسير بكسر السين فهد يدل على أن عليه ياء، وهو كان مشتقاً من القول يقال: قلت البيع - بالضم - وقد قالوا أيضاً: قاله البيع قبلاً، وهي مدبوبة إليها؛ لقوله - من في بيعه - المختار، وتعتقد بالتعاطي، ولو من أحد الجانبين، ويشترط لها رضا المتعاقدين.

ويشترط بقاء محل قابلاً بفسخ، فلو راد ريادة نزع الفسخ، لم تصح خلافاً هما، وإريادة التي تمنع بفسخ ريادة متصلة غير متولدة من الأصل كالصنع والحياسة، ومفصلة متولدة كالولد والثمر، ويشترط اتحاد المجلس، ويشترط قصص يدي الصرف في إقته، وأن لا يهب اساع الثمن بمشتري قبل قبض الثمن. (عيني، فتح)

**هي فسخ الخ** وبيع جديد في حق الثالث بعد القبض عند أي حبيمه، إلا أن لا يمكن جعلها فسخاً بأن وندت امبيعة، نصت الإقالة ويبقى البيع على حاله، وعند أبي يوسف: الإقالة بيع جديد، فإن تعذر جعلها بيعاً بأن كان المبيع مقولاً لم يقصده فيجعل فسخاً، إلا أن لا يمكن أن يجعل بيعاً وفسخاً بأن تفايلاً في المقور قبل قصصه على خلاف حسن الثمن الأول، فتص الإقالة، ويبقى البيع لأول؛ لأن الإقالة تثبت من الجانبين بعوض مابى بالنراضي، وهو البيع، والعبرة للمعاني دون الألفاظ المحردة؛ وهذا تطل هلاك اسبيع، ويرد بالعيب، ويتحدد بالإقالة حق الشفعة، وهذه أحكام البيع، لا إذا تعذر، فتجوز فسخاً؛ لأنها موضوعة به، أو تختمه، وإمام أن الإقالة تنبئ عن الفسخ والرفع.

ولأصل في كلام: أن يحتمل عني حقيقته، ولا تحتمل ابتداء لعقد أصلاً تحتمل عليه عند التعذر، ولهذا لو أرد به ابتداء العقد لا يصح، ولو كان محتملاً للبيع لصح، ولأنه صده، واللفظ لا يحتمل صده، وكونه بيعاً في حق ثالث أمر ضروري؛ لأنه يثبت به مثل حكم البيع وهو است، لا تقتضي المبيعة، فحمل عليه في حق غيرهما؛ عدم ولايتهما عليه، وقال محمد: هي فسخ، إلا إذا تعذر جعلها فسخاً فيجعل بيعاً، إلا أن لا يمكن فتطل، محمد: أن اللفظ وضع بفسخ والرفع، فيعمل بمقتضاه، وإذا تعذر يحتمل على محتمة، وهو اسبيع، واخلاف إنما هو فيما إذا وقعت بلفظ الإقالة، أما بلفظ الفسخ أو الرد أو الترك، فإنها لا تكون بيعاً، وإذا كانت بلفظ البيع كانت بيعاً إجماعاً، وقال رفر ومالك وأحمد في رواية: هي فسخ في الكل بكن حال، وعن مالك وأحمد في رواية: هي بيع بكن حال، =

بيع في حق ثالث، وتصح بمثل الثمن الأول. وشرط الأكثر والأقل بلا تعيب وجنس  
 أي وبيع جديد الإقالة  
 آخر لغو، فلزمه الثمن الأول، .....

= وفائدة كونه فسحاً في حق المتعاقدين تطهر في مسائل: لا تبطل الإقالة بالشروط الفاسدة إلا أنه لا يصح تعيقها بشروط، ولو باعه المبيع منه ثانياً بعدها قبل القبض حار، وكذا لو وهبه منه، بخلاف ما لو باعه من غير المشتري حيث لا يجوز؛ لأنه بيع جديد في حق غيرهما، ولو كان المبيع مكبلاً، فقصه بعدها من غير كيل حار، وعليه رد الثمن الأول، وتسمية غيره باطله. فهذه خمس مسائل، وهذا فيما هو من موجبات العقد، وهو ما يشت بنفس العقد من غير شرط، أما إذا لم يكن معها، بل وحب بشرط رائد، فالإقالة فيه تعتبر بيعاً في حق المتعاقدين أيضاً، وكونها بيعاً في حق ثالث باتفاق الثلاثة، وجعلها زفر نسخاً في حق الكل.

وفائدة البيع الجديد في حق ثالث تطهر في خمس مسائل أيضاً منها: إذا كان المبيع عقاراً، وله شفع ستم، يقضى بالشفعة بعد التقايل، ومنها: لو باعه من آخر ثم تقايل، واطلع على عيب كان في يد نائعه، ليس له الرد، ومنها: لو لم يقدر إليه الثمن، حتى باعه ثم تقايل حار له بيعه من اساع الأول بأقل من الثمن الأول، ومنها: إذا كان اسيع همة في يد النائع، فساعه من آخر ثم تقايل، فليس يواهب أن يرجع فيها؛ لأن النائع في حق الواهب بمزلة المشتري، ومنها: لو اشترى بعرض التجارة بعد الحول عدداً لمخدمة، فرده بعيب غير قضاء، واسترد العرض، فهلث في يده، لم تسقط الركاة؛ لأنه بيع جديد في حق ثالث، وهو الفقير، والرد بعيب غير قضاء إقالة. (عيني، فتح)

**في حق ثالث.** بعد القبض كانشيع عند أي حيفة. (عيني) **والأقل** أي وشرط الأقل من لثمن الأول. (عيني) **بلا تعيب** أي متعق بالأقل، وشرط الأقل بدون تعيب اسيع عند اشترى. (عيني) **وجنس آخر** أي وشرط جنس آخر، عطف على 'الأكثر'. (ط، مسكين) **لغو** حار لكل من الشروط الثلاثة أي باطل عند الإمام. (عيني) **الثنى الأول:** بكل حال سواء شرط الأكثر أو الأقل أو حساً آخر؛ لأنه لما كانت الإقالة عند الإمام فسحاً، والفسح يرد على عيب ما يرد عليه العقد، كان اشتراط خلاف الثمن الأول باطلاً، فإذا باع عدداً بألف درهم وتقايل العقد بألف صحت، وإن تقايل بألف وخمس مائة صحت بألف أيضاً، وينغو ذكر خمس مائة، وإن تقايل بخمس مائة والمبيع نخاله لم يتعيب صحت بألف، وبطل ذكر خمس مائة، وإن دحه عيب صحت بخمس مائة، والمخطوط بإراء العيب بشرط أن يكون القضاة بقدر حصة ما فات بالعيب، ولا يجوز أن يقص أكثر منه، وكون اشتراط الأكثر والأقل وجنس آخر لغواً عند أي حيفة.

وعدهما: في شرط الزيادة يكون بيعاً؛ لكونه الأصل عند أي يوسف، ولتعذر الفسخ عند محمد، وفي اشتراط الأقل كذلك عند أي يوسف، وعند محمد: يكون فسحاً بالثمن الأول؛ لأنه سكوت عن بعض الثمن، وهو إن سكت عن كله كان فسحاً، فكذا إن سكت عن بعضه، ولو تقايل بعير حسن الثمن الأول، فهو فسح بالثمن =



## وهلاك الثمن لا يمنع الإقالة، وهلاك المبيع يمنع، وهلاك بعضه بقدره.

أو حكمه  
شدة وعده  
أي بعضه

= الأول عند أبي حنيفة، ويلغو ذكر حسن آخر، وعندهما يكون بيعاً، والحاصل: أن شرط خلاف الثمن الأول يلغو عند الإمام مطلقاً، وتبقى الإقالة على ما هي عنده من كونها فسخاً في حق المتعاقدين، وعند أبي يوسف لا يلغو مطلقاً، وتبقى على ما هو الأصل فيها عنده من حملها على البيع، وعند محمد. يفصل، ففي اشتراط الأكثر وحسن آخر لا يلغو، فتخرج عما هو الأصل فيها عنده من حملها على الفسخ؛ لتعذر، فتحمل على البيع، وفي اشتراط الأقل لا يتعذر حملها على الفسخ؛ لكونه سكوتاً عن بعض الثمن. (عيني، فتح)

**لا يمنع الخ:** لأن قيام العقد ليس بالثمن بل بالمعقود عليه، وهو المبيع دون الثمن لعدم تعيينه. [رمر الحقائق: ٢ ٤٨] (فتح) **بيع:** صحة الإقالة؛ لأن رفع البيع يستدعي قيام شيء؛ إذ رفع المعلوم محال، وقيام البيع بالمبيع دون الثمن؛ لأن الأصل هو المبيع، ولهذا شرط وجوده عند لبيع خلاف الثمن، فإنه بمنزلة الوصف، وهذا جار العقد، وإن لم يكن موجوداً كما عرف في الأصول، وتوضيحاته: إذ تباعاً عيناً عين مما يتعين كل واحد منهما بعقد وتقابلاً، ثم هلك أحدهما في يد مشتريه، ثم تقايلاً، فالإقالة صحيحة، وعلى المشتري قيمة الهلاك إن كان قيمياً، أو مثله إن كان مثلياً يسلمه إلى صاحبه، ويسترد العين منه.

وكذا لو تقايلاً، والمعقود عليهما قائمان ثم هلك أحدهما، ولو اشترى عيناً مما يتعين للعقد بشئ عين أو دين كما إذا اشترى عرساً من العروس بعينه بدرهم أو دينار، ولا يتعينان في المبادلات، وكذلك الفلوس والكيبي والورني وأعددي؛ لأن أوصافهما ثمن وأعيانها سلع، ثم تقايلاً، فإن كانت العين قائمة في يد المشتري صحت الإقالة، سواء كان الثمن قائماً في يد البائع أو هالكاً؛ لأن الثمن لو كان قائماً فهو في حكمه قائماً؛ لأنه لا يتعين بعقد، ولو كان المعقود عليهما عرسين وتباعاً بيع مقايضة وهي بيع عروض بالعروض - ثم هلك العوضان ثم تقايلاً، لا تصح الإقالة، وكذلك لو كان أحدهما هالكاً وقت العقد والآخر قائماً، حتى صحت الإقالة، ثم هلك القائم قبل الرد، بطلت الإقالة؛ لأن كلا منهما مبيع. (عيني، فتح، عناية)

**وهلاك بعضه:** أي يمنع بقدر هلاك ويصح في باقيه لقيام المبيع في الباقي، وهذا بالإجماع إلا في رواية شافعي. (عيني) [لأن الحرء معتبر بالكل، وليس منه ما لو اشترى صابوناً، ثم تقايلاً بعد ما نقص وره باخفاف، لا يجب على المشتري شيء؛ لأن كل المبيع باق، ومنه ما لو اشترى أرضاً مع ررعها، وحصدها اشترى ثم تقايلاً، صحت في لأرض نخصتها من الثمن، بخلاف ما إذا أدرك الزرع في يده ثم تقايلاً فيه، فإنها لا تحوز؛ لأن العقد إما ورد على الفصيل دون الحطة.

**تمة:** إقالة الإقالة جائزة، فهو تقايلاً للبيع ثم تقايلاً للإقالة ارتفعت وأعاد البيع، وإقالة السهم لا تقبل لإقالة؛ لكون المسلم فيه ديناً سقط، والساقط لا يعود، ولا تجوز إقالة الوكيل بالشراء إجماعاً. (فتح)

## باب التولية والمراخعة

أي في بيان أحكامها

هي بيع بضمن سابق، والمراخعة به وبزيادة، وشرطهما: كون الثمن الأول مثلياً، وله أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار . . . . .

التولية شرعاً      في الشرع بضمن سابق      بزيادة ربح      أي شرط التولية والمراخعة      لبايع

بشروطه ومرحاً      أي قصر للتوب

**باب التولية والمراخعة:** المسألة بين السابقين: أن الإقالة نقل المبيع إلى السائع مثل الثمن الأول، والتولية كذلك نقل، لكن في الأكثر إلى غير البائع، حتى لو باع المشتري المبيع من السائع بشمسه الأول جاز، ويكون بيعاً لا إقالة؛ لأن كونه إقالة مقيد بما إذا لم تكن بلفظ البيع، وكل ذلك يقتضي سابقة العقد، والإقالة من التولية بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن الإقالة إما تكون مع السائع، والتولية أعم تكون مع البائع ومع غيره. (مسكين، فتح)

**هي بيع إلخ:** أي بالثمن الأول من غير زيادة ونقصان. (عيني) هذا التعريف أحسن من قول القدوري حيث قال: "التولية والمراخعة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة أو مع زيادة ربح؛ لأنه لا يشترط في هذا العقد أن ينقل ما ملكه بالعقد، حتى لو ضاع المعصوب عند العاصب، وصمن قيمته، ثم وجده، جاز له أن يبيعه مراخعة وتولية على ما صمن، وإن لم يكن فيه نقل ما ملكه بالعقد الأول.

ثم اعلم أن البيع في حق البدل يقسم إلى خمسة أقسام: الأول: بيع المساومة، وهو البيع بأي ثمن اتفقا وهو المعتاد، والثاني: بيع المراخعة، وهو تمليك المبيع مثل الثمن الأول مع زيادة ربح، والثالث: بيع التولية، وهو تمليك المبيع مثل الثمن الأول من غير زيادة ولا نقصان، والرابع: الاشتراك، وهو بيع التولية أو المراخعة في بعض المبيع من النصف ونحوه، والخامس: بيع الوصية، وهو تمليك المبيع مثل الثمن الأول مع نقصان يسير منه. [رمر الحقائق: ٤٩/٢] وإنما سمي تولية؛ لأن السائع كأنه يجعل المشتري وائياً لما اشتراه بما اشتراه، ودينها من أسسة ما وردة من أن أبا بكر **رحمه الله** انتاع بعيرين، فقال له **عليه السلام**: "أبني أحدهما فقال: هو لك بعير شيء، فقال: أما بعير ثمن ولا" (فتح)

**الثمن الأول إلخ:** [وهو الذي ملكه المشتري بذلك الثمن المبيع وجب بالعقد. (عيني)] كالمكيلات والموروبات، حتى إذا لم يكن مثلياً بأن كان عدداً أو ثوباً، لا تتحقق المراخعة والتولية؛ لأنه إذا لم يكن مثلياً لم يعرف قدره، إلا إذا باعه بذلك البدل من يملكه أو به وبزيادة ربح معلوم. فحيث يجوز؛ لانتهاء الجهالة، ولو باعه به وبعشر قيمته أو ثمة لا يجوز؛ لأنه باعه بذلك، وبعض قيمة ذلك البدل المجهول، ولو كان البدل مثلياً، فباعه به وبعشره، إن كان المشتري يعلم حيلة الثمن صح، وإلا فلا علم في المجلس جاز وله الخيار، وإلا فسد، ومن شرطهما: أن لا يكون صرفاً حتى لو باع دنانير بدراهم لا يجوز فيه التولية ولا المراخعة. (عيني، فتح) **مثلياً:** أي مما له مثل كالدراهم والدنانير والمكيل والمورون والعدي المتقارب. (ط، عيني) **أن يضم:** أي يصيف ويجمع إلى رأس المال أجرة القصار، وكذا أجرة العسل والحياطة، ونفقة تخصيص الدار وتطعيمها، وطبي الثرى، وكري الأنهار، وسقي الررع والأشجار.

**والصَّبْغ والطَّراز والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم، ويقول: قام عليّ بكذا،**  
**ولا يضمّ أجرة الراعي والتعليم، وكراء بيت الحفظ، فإن خان**.....  
 الدائع

**والصبغ** بالفتح مصدر، وبالكسر ما يصبغ به، والصبغة في الصم: أن كل ما يريد في المبيع أو في قيمته يصبغ، واعتمد اعبي وعيره عادة التحار بالضم، فإن فعل شيئاً من المذكورات بيده لا يصبغ، ويصبغ طعام المبيع وكسوته وكراهه، وأجرة اسمسار إن كانت مشروطة في العقد، ولا يضمّ أجرة الدلال بالإجماع، واسمسار: هو الدال على مكان البسعة أو صاحبها، والدلال: هو المصاحب للسلعة، وفي "نهاية": اسمسار يكون من جهة المشتري، والدلال من جهة البائع. (عيني، فتح)

**والطراز** أي وأجرة الطراز أي علم الثوب. **والقتل** أي وأجرة القتل من قتل الثوب إذا أحرقت له طرته، كما يعمل في أصراف السدائل والطبايسة. (عيني) **وحمل الطعام** أي وأجرة حمل الصعاء أي تحويده من موضع الشراء. (عيني) **ويقول**: أي ابائع بالتولية والمراخعة، وهو المشتري الأول. (عيني) **بكذا** من الدراهم أو الدينارين، ولا يقول: "اشتريته بكذا" احترازاً عن الكذب. (عيني)

**ولا يضم الح** وكذا لا يضم أجرة الصبب والرائض واليطار، وجعل الأنق، وأجرة الختان، والصبغ في الحياطة، وما يؤخذ في الطريق من المظلم إلا إذا حرت إعادة بصره، وبو روح عنده لا يضم المهر إلى رأس مال. ولا يضم ما أنفق على نفسه في سفره من الكسوة والضعام والركب والدهن وغسل الثياب. (عيني، فتح)

**والتعليم** أي لا يضم ما أنفق على الرقيق في تعليمه صناعة ولا قرآن ولا شعر ولا في تعليم غير ذلك؛ لأن ثبوت الريادة في التعليم هو دكاؤه، والأولى أن يعدل بعدم العرف حتى لو كان له عرف ظاهر صم. (عيني، فتح)

**وكراء** لعدم العرف بالخافه رأس المال. **فإن حال الح** إلى قوله: "حط في التوبة"، صورته: اشترى شيئاً تسعة، وقال لآخر: اشترينه بعشرة وأبيعك بريح درهم، فاشتراه على ذلك، ثم نسي أنه حانه في درهم، فغير عند أبي حنيفة، إن شاء أحد المبيع بكل الثمن وإن شاء ترك، وهو حال في بيع التوبة على هذا الوجه يحط قدر الحية عنده، وعند أبي يوسف: يحط قدر الحية في التولية، ويحط قدر ما يقابلها من البرج في المراخعة، وبه قال أحمد والشافعي في قول: لأن بيع التوبة والمراخعة على الثمن الأول فيقدر بقدره، غير أنه في التولية يحط قدر الحية وفي المراخعة من البرج أيضاً نحسبه؛ لأن البرج يقسم على رأس المال وعنى قدر الحية.

وعند محمد: يحبر فيهما جميعاً؛ لأهما باشرا عقداً باختيارهما ثمن معلوم فيعقد بالسمي؛ لأهما تراصيا على ذلك، وذكر المراخعة والتولية لترويح، والترعيب تحري محرى الوصف، فإذا فات الوصف المرغوب فيه يتحبر كما في سائر الأوصاف، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، وعن مالك وهو قول من الشافعي: لا يصح البيع، وللإمام: أنه لو لم يحط في التوبة لا يبقى تولية؛ لأها تكون بالثمن الأول، وهذا يريد عنيه فتعير التصرف فتعير الحط، =

في المراجعة أخذ بكل ثمنه، أو رده، و<sup>حطّ</sup> في التولية، ومن اشترى ثوباً، فباعه بربح ثم اشتراه، فإن باعه بربح، طرح عنه كل ربح قبله، وإن أحاط بثمنه لم يربح، ولو اشترى مأذوناً مديون ثوباً بعشرة، وباع من سيّده بخمسة عشر.....  
أي المشتري أي عن الثوب أي كان قبل هذا البيع ربح أي الثوب أي باع المأذون الثوب درهم أي باع المأذون الثوب درهمين محيط لرقبته

- وفي المراجعة لو لم يحط بتبقى مراعاة، وإن كان الربح يتفاوت فلا يتغير التصرف فأمكن القول بالتحجير، وهو ههنا مبني على أن يرده، أو حدث به ما يمنع الرد لزمه تجميع الثمن المستقى، وسقط خياره عند أي حيفه، وهو المشهور من قول محمد، ويجمع أقوالهم لفظ 'فطر'، و'الفاء' يدل على التفصيل رمر بقول الإمام الأعظم، و"الطاء" يدل على الخط رمر لقول أبي يوسف، و"الراء" يدل على التحجير رمر لقول محمد. [رمز الحقائق: ٥١/٢] (فتح)

في المراجعة أي في بيع المراجعة بأن ظهرت حياته بإقرار أو بالنسبة أو سكوله. (ط) أو رده أي فالمشتري بالخيار إن شاء أحده بالثمن الذي قاله الخائن أو رده على السائع. (ط) و<sup>حطّ</sup> أي المشتري في بيع التولية قدر الحياة من الثمن. (ط، عيني) ثم اشتراه أي ذلك الثوب ثانياً بالثمن الأول. (ط، عيني) فإن باعته أي فإن أراد أن يبيعه بربح ثانياً. (عيني)

كل ربح قبله الخ هذا عند أبي حنيفة، وعندهما: يبيعه مراعاة على الثمن الأخير، صورته: اشترى ثوباً بعشرين، ثم باعه مراعاة بثلاثين، ثم اشتراه بعشرين؛ فإنه يبيعه مراعاة على عشرة، ويقول: قام على عشرة، وعندهما: يبيعه مراعاة على العشرين، وهو قال الشافعي ومالك؛ لأن هذا شراء حديد لا تعلق به بالأول، فلا يعتبر فيه ما ربحه قبل ذلك الشراء، وله: أن يبيع المراجعة براء على الأمانة، وهما شهة الحياة ثابتة؛ لأن الربح الذي ربحه في البيع الأول - وهو البيع ثلاثين - في معرض السقوط يفسح البيع الأول بظهور العيب. [رمز الحقائق: ٥١/٢] (فتح)

وإن أحاط الخ أي لو اشترى ثوباً بعشرة وباعه بعشرين، ثم اشتراه بعشرة، لا يبيعه مراعاة أصلاً عنده، وعندهما: يبيعه مراعاة بعشرة كما في الصورة الأولى، فالخلاف بين الإمام وصاحبيه في طرح كل ربح حصل قبله، فعنده يطرح خلافاً ههما، وكذا الخلاف في عدم جوار مراعاة أصلاً إذا أحاط بالربح برأس المال عنده، خلافاً ههما، ومحلّه ما إذا لم يتخلل بين المشتري والسائع ثالث، فإن تخلل بينهما ثالث جاز البيع مراعاة على الثمن الأخير مطلقاً، أحاطه بالربح أم لا، ولا يرميه الطرح بالاتفاق، والخلاف أيضاً في عدم البيان، فإذا بين وقال: كنت بعته فربحت فيه كذا ثم اشتريته بكذا، أو أنا أبيعه الآن بربح كذا، جاز اتفاقاً، وكذا لو باع بغير الجنس من الثمن الأول، فإنه يربح على الثمن الأخير اتفاقاً. (فتح القدير، فتح)

تسمه بأن اشترى بعشرين وباعه بأربعين مراعاة ثم اشتراه بعشرين. (عيني) مأذون أي عند مأذون له بالتجارة. (عيني)

**بيعه مراجعة على عشرة، وكذا العكس، ولو كان مضارباً يبيع مراجعة رب المال**  
 باثني عشر ونصف، .....  
 أي البايع

**بيعه مراجعة إلخ** أي إذا اشترى عند مأدون ثوباً بعشرة، وباعه من سيده خمسة عشر يبيع المولى في بيع المراجعة على عشرة؛ لأن عقد العد من سيده عقد السيد على ماله وملكه، فيبطل هذا العقد ويبقى شراء العد بعشرة، وذلك الشراء كشراء المولى، وقوله: "مديون" وقع اتفاقاً؛ لأنه إذا كان لا يجوز مع مدين أن يبيعه مراجعة، فمع عدم الدين أولى؛ لوجود ملك المولى فيه بالإجماع، والملكات كالعد لمديون المأدون به، وهو بين أنه اشتراه من عبده المأدون مديون أو من مكاته، له أن يبيعه مراجعة على خمسة عشر، [رمز الحقائق: ٥٢/٢] (فتح)

**على عشرة** لأن العقد بينهما وإن كان صحيحاً ولكن له شبهة العدم؛ لأن العد ملكه، وما في يده لا يجوز عن حقه كأنه اشتراه للمولى بعشرة فيعتبر هذا لا غير. (عيني)

**وكذا العكس** أي إذا اشترى المولى ثوباً بعشرة، ثم باعه من مأدونه اغيظ ديه برقته خمسة عشر، فلمأدون أن يبيعه مراجعة على عشرة، ويقول: قام عني عشرة؛ لأن بيع المولى من عبده المأدون وشراؤه منه اعتبر عدماً في حق المراجعة بثبوته مع الماني؛ لأن العبد ملكه، وما في يده لا يخلو عن حقه فمقي الاعتبار للشراء الأول، فصار كأنه يبيعه للمولى فيعتبر اثنى عشر لأول لا غير؛ لأن الرائد عليه دائر بين المولى والعد، فلم يتم خروجه عن ملك من كان له فيكون الرائد على اثنى عشر الأول باقياً على ملكه فلا يعتبر خارجاً، وقيداً بالمدين اغيظ ليصح العقد أما المأدون الذي لا دين عليه فلا ملك له، فلا شبهة في أن البيع الثاني لا اعتبار له، أما إذا كان له دين محيط فحينئذ يكون البيع الثاني بيعاً لكن مع ذلك لا اعتبار له في حق المراجعة. (فتح، شرح وقاية)

**ولو كان مضارباً إلخ** أي لو كان النائع مضارباً بنصف وبيع المضارب من رب المال ما اشتراه بعشرة خمسة عشر مثلاً، وأراد رب المال بيعه مراجعة يبيعه باثني عشر ونصف؛ لأن نصف الربح، وهو درهمان ونصف سلم لرب المال، ولم يخرج عن ملكه، فيحط عن اثنى عشر ونصف خارجة عن ملكه، عشرة منها دفعها المضارب إلى نائعه، ودرهمان ونصف نصيب المضارب من الذي دفع إليه رب المال تحكماً أنه الثمن، فتم ما خرج عن ملكه في تحصيل هذا الثوب اثنا عشر ونصف، فإرباح عليها.

وقال زهر: لا يجوز هذا البيع من رب المال؛ لأنه بيع ماله بمال، قلنا: يستفيد كل واحد منهما هذا العقد ملك اليد والتصرف، وإن كان لا يستفيد ملك الرقبة، فكان صحيحاً؛ لإفادته ملك اليد والتصرف، ولا يلزم من حوار البيع إفادة ملك الرقبة، ألا ترى أن المكاتب يجوز تصرفاته، ولا تعيد ملك الرقبة، فعلم أن البيع يتبع الفائدة لا الملك عيماً؛ لكنه مع هذا فيه شبهة العدم؛ لأن المضارب وكيل عنه في البيع الأول من وجه، فاعتبر البيع الثاني عدماً في حق نصف الربح. (فتح، ريعي) **ونصف** لأن نصف الربح ملك رب المال، وكذا حكم العكس. (ط، عيني)

**ويرابح** بلا بيان بالتعيب ووطء الثيب، وبيان بالتعيب ووطء البكر، ولو اشترى  
 أي من يريد المراجعة  
 بألف نسيئة، وباع بربح مائة ولم يبين، خير المشتري، فإن أ تلف فعلم، .....  
 أي هذا الشيء حانة

**ويرابح** الح: أي يبيع بيع المراجعة من غير ذكر أنه كان اشتراه سليماً نكداً من الثمن، ثم أصابه العيب عنده بعد ذلك كما إذا اشترى جارية سائمة، فاعورت، فبيعهها مراخعة بلا ذكر أنها كانت سليمة، وأما بيان نفس العيب، فواجب لا بد منه؛ لقوله **الح** من عتق فليس ما، فلا يجوز إحقاؤه، والمراد بالتعيب تعيب المبيع عنده من غير صعة بأفة سماوية، ووجه المراجعة من غير ذكر التعيب أن الفأنت وصف، وهو لا يقابله شيء من الثمن.

وقوله: 'وطء الثيب' أي وكذا يرابح بلا بيان الوطاء في الجارية الثيب؛ لأنه لم يحتس عند شيء يقابله الثمن؛ لأن الفأنت وصف، ومافع البضع لا يدخل في الثمن. بمجرد العقد بل تكون تبعاً؛ لأنه لا يكون لها حصة معلومة من الثمن، والثمن لا يزيد بسبب الوصف، ولا ينقص بفواته، وهذا لو حدث بامبيع عيب، وتركه قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن. بمجرد العقد، غير أن المشتري يتحيز بين أخذه بكل الثمن وتركه، وعن أبي يوسف في التعيب: أنه لا يبيع من غير بيان كما إذا حصل من فعده، وبه قال الشافعي وزفر، وهذا الخلاف يختص بالاعورار، أما الوطاء فلا يلزم بيانه اتفاقاً إذا لم ينقصها الوطاء. (عيني، فتح)

**وبيان** الح: أي يرابح بذكر التعيب أي العيب الذي حدث بفعل فاعل مختار سواء كان الفاعل هو المشتري أو غيره؛ لأنه صار مقصوداً بالإتلاف، فيقابه شيء من الثمن، ووطء البكر تعيب؛ لأن العذرة جزء من العين، فإذا تعيبها، ولو تعيب المبيع بفعله في نفسه كما إذا فقا عير نفسه، فهو بمنزلة ما لو تعيب بأفة سماوية، فجاز أن يبيعه مراجعة بلا بيان، ثم في كل موضع ليس له أن يبيعه مراخعة إلا ببيان، فإن لم يبين للمشتري أن يردده عليه إذا علم خيائته، وعنى هذا لو اشترى ثوباً فأصابه قرض فأرة أو حرق نار يبيعه مراخعة بلا بيان. [رمز الحقائق: ٥٣/٢] (فتح)

**بالتعيب**: والفرق بين التعيب والتعيب أن التعيب ما كان بأفة سماوية بلا فعل فاعل، والتعيب ما كان بفعل فاعل مختار أعم من أن يكون هو المشتري أو غيره إلا ما كان بفعل المبيع. (فتح)

**ولو اشترى** الح: أي إذا اشترى غلاماً بألف درهم نسيئة، فباعه بربح مائة، ولم يبين للمشتري أنه كان اشتراه إلى أجل، فعلم المشتري ذلك، فله الخيار إن شاء رده، وإن شاء قبل؛ لأن للأجل شهراً بالمبيع، فإنه يزداد في الثمن لأجل الأجل، والشبهة في هذا الباب ملحقه بالحقيقة، فصار كأنه اشترى شيئين، وباع أحدهما مراجعة بثمانهما، فيجب الاحتراز عن مثل هذه الحياة في المراجعة، وكذا يثبت له الخيار في التولية إذا عدم أن الثمن الأول كان موجلاً؛ لأن التولية والمراجعة تبتنيان على الثمن الأول. (عيني، وعناية)

**ولم يبين**: أنه اشتراه نسيئة فعلم المشتري ذلك. (ط، مسكين) **خير المشتري**. بين أن يأخذه بكل الثمن أو يتركه. (ط، عيني) **فإن أ تلف**: أي المشتري المبيع أو تلف بنفسه. (ط)





## لا بيع المنقول، ولو اشترى مكيلاً حرّم بيعه وأكله، أي كرهه تحريمًا للمشتري

= تخصيصه بالقياس فحملناه على المنقول حتى لو تصور هلاك العقار لا يجوز بيعه قبل قبضه بأن كان على شط هر، وما رواه معنول بعرر انفساح العقد بالهلاك قبل القبض، والإجارة قبل القبض على هذا الخلاف. ولا يجوز للمشتري أن يؤخر الدار المشتراة قبل القبض عند محمد، وعندهما: يجوز، والأصح أن الإجارة لا تصح اتفاقاً وعيه الفتوى؛ لأن الإجارة تملك المنافع، والمنافع كالمنقول في احتمال الهلاك، وكذا لا يجوز بالاتفاق بيع العنق والعقار الذي لا يؤمن أن تغلب عليه الرمال. (عيني، فتح، كفاية)

**لا بيع المنقول** [قبل قبضه سواء كان طعاماً أو غيره. (ط)] أي لا يصح بيع المنقول قبل القبض؛ لأنه لا يملكه عن بيع ما م يقض، وعند مالك: بيع الطعام بالطعام قبل القبض لا يجوز، وبيع ما سواه من المنقولات يجوز قبل القبض، وبه قال أحمد، وقيد بالبيع؛ لأنه لو وهب أو تصدق به أو أقرضه أو رهبه أو أعاره من غير النائع لم يجر عند أبي يوسف، ويجوز عند محمد، وهو الأصح، وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز إحارته، ولو أوصى لرجل قبل القبض، صحت الوصية بالإجماع؛ لأن الوصية أحت الميراث، والميراث يصح قبل القبض فكذلك الوصية. وفي 'الإيضاح': كل عوض يملك بالعقد، يفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض، ولم يجز التصرف فيه كالمبيع والأجرة إذا كانت ميتة، وبدل الصلح إذا كان معيماً، وما لا يفسخ العقد فيه بهلاكه، فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر، وبدل الخلع، والعنق على مال، وبدل الصلح عن دم العمد. [رمر الحقائق: ٥٤/٢] (فتح)

**ولو اشترى مكيلاً إلخ** [أي من حيث شرط المكيل] أي لو اشترى المكيل وأراد أن يتصرف فيه فذلك على أربعة أقسام: اشترى مكيلاً وباع مكيلاً، أو اشترى بخارفة وباع كذلك، أو اشترى مكيلاً وباع المشتري بخارفة، أو بالعكس من ذلك، ففي الأول لم يجر للمشتري من الأول أن يبيعه حتى يعيد الكيل لنفسه كما كان الحكم في حق المشتري الأول كذلك؛ لما روى جابر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه هـى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع النائع وصاع المشتري، رواه ابن ماجه والدار قطني؛ ولأنه إن زاد على المشروط وذلك للنائع، والتصرف في ما العير حرام فيجب التحرر عنه، وهذه العلة موجودة في الموروث فكان مثله.

وفي الثاني لا يحتاج إلى الكيل لعدم الافتقار إلى تعيين المقدار، وفي القسمين الآخرين لا يحتاج المشتري الثاني إلى الكيل؛ لأنه لما اشترى بخارفة ملك جميع ما كان مشأراً إليه فكان متصرفاً في ملك نفسه؛ ولأن الزيادة له إذا وجده أكثر من كيل النائع، وكذا لو باع الثوب مدارعة ولم يسم لكل دراع ثمناً؛ لأن الزيادة له على ما مر.

**وأكله** وكذا كل تصرف يبني على الملك كالهبة والوصية، ولا يلزم من حرمة أكله قبل إعادة الكيل كون الطعام حراماً، حتى لو أكله وقبضه بلا كيل لا يقال: إنه أكل حراماً؛ لأنه أكل ملك نفسه إلا أنه أثم لتركه ما أمر به من الكيل. (عيني، فتح، عناية)

حتى يكيّله، ومثله: الموزون والمعدود، لا المذرووع، وصحّ التصرف في الثمن قبل

أي حتى يعيد المشتري الكيل

قبضه والزيادة فيه.....

ثمن

**المورون الخ:** لا يجوز لمشتري أن يبيع المورون والمعدود، أو يأكل منهما حتى يعيد الورب والعدد، وهو مقيد ببيع انعصبي، أم إن كان اسبعاً شاعطياً، فلا يحتاج إلى إعادة الورب ثانياً؛ لأنه صار بيعاً بالقض بعد الورب، وعينه يقتوى، ومقيد أيضاً بغير الدراهم والدنانير، فيجوز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن. وفي 'المحيط': لو كان المكيل والموزون ثماً يجوز التصرف فيه قبل الكيل والوزن، ولو كاله الدائع محصورة المشتري بعد اسبع قبل القبض، قيل: لا يكتفي به؛ لطاهر الحديث، فإنه اشترط فيه صاعين، والصحيح أنه يكتفي به؛ لأن المبيع صار معوماً بكيل واحد، وتحقق معنى التسليم، والحديث محمول على ما إذا اجتمعت اصفقتان على ما بينه في باب لسم، وجعل لمصنف المعدود كامكيل وموزون، وهو مروي عن أبي حنيفة، وعنه أنه كالمذرووع، وهو قول الصاحبين.

**لا المذرووع:** أي لا يجزى التصرف في المبيع المذرووع بعد انقضاء قبل الذرع وإن اشتراه بشرط الذرع؛ لأن الذرع وصف به، وليس بقدر، فيكون كله بمشتري بلا زيادة ثم ولا نقصان إن وحده رائداً أو ناقصاً، هذا إذا لم يسم كل ذراع ثماً، وإن سمي فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع، وفي النقصان يشتبه بالخيار. (عيني، فتح)

**وصح التصرف** | أي تصرف البائع في ثمن المبيع. (عيني) | قل قصه سواء كان مما لا يتعين كالقود أو مما يتعين كامكيل وموزون، حتى لو باع بدلاً بدراهم أو بكر من حصة جار أن يأخذ بدله شيئاً آخر؛ لحديث بن عمر رضي الله عنهما: كما بيع الإبل بأسقيع فأخذ مكان الدراهم الدنانير، ومكان الدنانير الدراهم، وكان يحوزه رسول الله ﷺ. ولأن النهي ورد في المبيع؛ لاحتمال غرر الانسحاق، ولا يتصور ذلك في الثمن؛ لأنه دين ثابت في الدمة، ولا يتعين بالتعين، ولا فرق بين أن يكون انقوص من جسده أو من خلاف جسده؛ إذ الكل معاوضة، وفي 'العدة': التصرف في الأثمان وسائر الديون من المهر والأجرة، وضمان المتلفات ونحوها سوى انصرف والسلم جائز قبل انقضاء؛ لأن امتك مطلق، وكان انقياس أيضاً ذلك في بيع المنقوص، إلا أنه ترك بالحديث. [رمز الحقائق: ٥٥/٢] (عناية)

**والزيادة فيه.** أي وصح للمشتري الزيادة في الثمن، وهو من غير جسده في الخمس أو بعده، أو من وارث المشتري بشرط قور للبائع في الخمس وبقاء المبيع، وكونه محلاً للمقابلة في حق المشتري، وصح للبائع الحص من الثمن، ولو بعد هلاك المبيع وقصص الثمن، فإرياده والخط يمحقان بأصل العقد ولو بعد تمام العقد، وعند الشافعي وره: إلحاقهما بعد نزوم البيع لا يصح، بل يصح على اعتار أنه يكون صلة مبتدأة فلا يتم إلا بالتسليم؛ لأن اسبع دخل في ملك المشتري، والثمن في ملك سائغ، فمن راد شيئاً، فهو مدلل بالعوض عن ملك نفسه، وهذا لا يجوز، =

## والخط منه والزيادة في المبيع، ويتعلق الاستحقاق بكُلِّه، وصحّ تأجيل كل دين غير القرض.

= ولنا: أهمّا يعبران هما صفة العقد من الخسارة إلى الربح أو العدل، وهما دفع العقد، فلا أن يكون لهما تعبير وصفه أولى. [رمز الحقائق: ٥٥/٢] (فتح)

**والخط منه.** أي وصح للسائغ الخط من الثمن لمشتري بعد تعيينه فيه (عبي، مسكين) **والزيادة:** [أي وصح للنائع الزيادة في المبيع بعد علم المشتري بمقداره. (ط)] وصح للنائع الزيادة في المبيع، ولا يشترط قيام المبيع، بخلاف الزيادة في الثمن، وأما الخط من المبيع، ففي 'عبط': إن كان ديناً يصح، وإن كان عيماً لا يصح؛ لأنه إسقاط، وإسقاط العيّن لا يصح، وتحقق الزيادة بأصل العقد خلافاً لشافعي وروى، وأعم أن التحاق الخط بأصل العقد مقيد بما إذا لم يكن من الوكيل، حتى لو خط الوكيل سبع الدار عن مشتري مائة صح، وصح للموكل، وبأحدها الشفيع بجميع الثمن؛ لأن خط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد. (عبي وفتح)

**ويتعلق الخ:** أي بكل ما وقع عليه في العقد من خط الثمن الأول والزيادة عليه، حتى لا يكون لمشتري أن يطالب بالمبيع حتى يدفع الزيادة، وللبائع أن يجبهه حتى يستوفي الثمن والزيادة، ويمكّ المشتري المطالبة بتسليم المبيع كله وتسليم ما بقي من الخط، وإذا صهر للمبيع مستحق يرجع المشتري على النائع بالزيادة، وليس للنائع أن يمتنع من تسليم الزيادة. [رمز الحقائق: ٥٦/٢] (كفاية)

**الاستحقاق:** أي استحقاق النائع والمشتري في الثمن والمبيع. (عبي) **بكله** أي بكل ما وقع عليه العقد من الثمن والمبيع والزيادة والخط. **تأجيل:** أي دين حال سواء كان ثماً أو غيره، حتى لو باعه شيئاً ثمن حال ثم أجله أحلاً معلوماً صار مؤجلاً؛ لأن المصالة حقه فله أن يوحّره بشرط قنود المديون، حتى لو رده بقي حالاً، وعند الشافعي **ص** في قول: لا يصح تأجيل الدين.

**غير القرض:** فإن تأجيله لا يلزم حتى لو أجله عند الإقراض مدة معلومة أو بعده لا يشت الأجل وله أن يطالبه في الحال؛ لأن القرض إعارة وهي تبرع، والتأجيل في الإعارة يس بلارم؛ لأنها تبرع، وقال مالك **رحمته** يجوز التأجيل أي يزم في القرض أيضاً كسائر الديون، ولو أوصى بأن بقرض من ماله ألف درهم فلاناً إلى سنة، وهو يخرج من ثلث ماله، يلزم الورثة أن يقرضوه ولا يطالبوه قبل المدة؛ لأنه وصية بالتبرع، ويتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها نظراً للموصي، ألا ترى أنها تخور باخدمة والسكنى وتزوم. [رمز الحقائق: ٥٦/٢] (فتح)

## باب الربا

أي في بيان أحكامه

وهو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال، وعلته القدر والجنس،.....  
 أي نزل شرعاً في معناه

**باب الربا** تناسب التابين من حيث أن فيهما زيادة، لكن في المراجعة زيادة هي حلال، وفي الربا زيادة هي حرام، والاحتراز عن الشبهة واجب في كل باب، وهو في الملة مطلق الزيادة من ربا المال إذا راد، وحرمة بالأدلة الثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع، ولهذا يكفر مستحبه. (جيبى، فتح) **فصل** في زيادة مال ولو حكماً. **بالمال**: أي غالباً، وهو مشروط لأحد المتعاقدين. (فتح)

**وعلته** [ أي علة وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الربا أو علة كون المال ربا وعلة حرمة الفصل. (مسكين) ] العلة على نوعين: علة كامنة، وهي القدر والحس. وعلة باقصة، وهي القدر دون الحس، أو الحس دون القدر. والفصل أيضاً على نوعين: فصل حقيقي كبيع درهم بدرهمين، وفصل اعتناري كبيع درهم بدرهمين إلى أجل، فاعلة الكامنة تحرم الفصل الحقيقي، والعلة الباقصة تحرم الفصل الاعتناري، والظاهر أن صميم 'علته' راجع إلى الربا، وهو فاسد؛ لأن بيع الكيل والأمور نجسه متمثلاً يصح مع وجود العلة، فبما: معنى قولنا: علة ربا القدر والجنس علة وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الربا، وقوله: 'القدر' هو عبارة عن التساوي في الصورة، فيشت به المماثلة فيهما. (جلبى، كفاية)

**القدر** **الح** أي علة حرمة الفصل عندنا مركبة من جزئين: القدر أي الكيل في المكيلات والمور في الوريثات، والحس هو كون العوضين من جنس واحد، والأصل فيه الحديث المشهور، وهو قوله **الحس** **الحس** **الحس** أي يبيعوا مثلاً بمثل، أو يبيع الحطة بالحطة مثلاً بمثل، وأحرر معنى لأمر، ولما كان الأمر للوجوب، والبيع مباح، صرف الوجوب إلى رعاية المماثلة، والمماثلة بين الشيئين تكون بأعبار الصورة والمعنى معاً، والقدر يسوي الصورة، والحسية تسوي المعنى، فيظهر الفصل الذي هو الربا، فالعلة عندنا ذات جزئين، وبه قال أحمد، وعنه في غير النقيدين كونه مأكولاً وجنسياً.

وعند الشافعي: العلة هي الطعم في المصنوعات، والتمسية في الأثمان، وبه قال أحمد في رواية؛ حديث معمر بن عبد الله قال: كنت أسمع النبي ﷺ يقول: **الحس** **الحس** **الحس**، وكان طعاماً يومئذ الشعير، رواه مسلم، وأحمد شرط المماثلة، وعنه بوصف الطعم، فكان علة، ولنا: قوله **الحس** **الحس** **الحس**، ولا يصح أن يكون عام فيما يحده، فيتناول المصنوع وغيره، وقال مالك: العلة الاقتيات والادخار مع الحس في المصنوعات؛ لأنه - حص بالدكر كل مقتات ومدخر؛ ولأن العرة والخطر به أكمل، فكان أنسب وأولى بالأعبار، وقال في الأثمان كقول الشافعي. ولنا: ما روي عن عباد وأبى أن النبي ﷺ قال: **الحس** **الحس** **الحس**، وما قيل في مثل ذلك، وقد حسبنا أن **الحس** **الحس** **الحس**، رواه الدارقطني، رتب الحكم على القدر والحس، =

**فحرم الفضل والنساء بهما، والنساء فقط بأحدهما، وحلّا بعدمهما، وصح بيع**  
 المكمل كالبرّ والشعير والتمر والملح، والموزون كالنقدين، وما ينسب إلى الرطل....  
الجنس والتقدير أي وحرم النساء دون الفضل التفاضل والنساء جميعاً الدراهم والدينار أي وصح أيضاً بيع ما إلخ

= وهو نص على أنهما علة الحكم؛ لأن ترتب الحكم على الاسم المشتق يبيّن عن عينة مأخذ الاشتقاق لذلك الحكم، فيكون تقديره: المكمل والموزون مثلاً مثل بسبب المكمل أو الوزن مع الجنس، فيكون حجة عيهما، وعدم من هذا أن ما لا يكال ولا يوزن لا يكون من أمور الربوية، وهذا قالوا: لا يجري الربا فيما لا يدخل تحت المعيار كالحصة من الحصة والشعير، وكذلك من الذهب والفضة؛ لعدم الدخول تحت المعيار، وينبغي على الأصل المذكور فروع كثيرة، منها: إذا باع حقة من الطعام حقتين منه جور عدل، وعد الثلاثة: لا، إلا في روايه عن أحمد ومالك، ومنها: لو باع كيلاً من ربيب بكيتين منه لا يجوز إجماعاً؛ لوجود المعيار، ومنها: لو باع حصة من ملح خفتين منه، يجوز إجماعاً. (عيني، فتح)

**فحرم إلخ** أي متى وجد القدر والجنس، حرم الفضل والنساء مطلقاً، سواء كان في المصعوم أو غيره، فلا يجوز بيع الحصة بالحصة متفاضلاً أو بساء أي البيع إلى أجل. **والنساء فقط** أي حرم ابيع إلى أجل دون الفضل بوجود القدر أو الجنس، فيجوز بيع البر بالشعير متفاضلاً بدأً بيد لا سبقة، وكذا بيع هروي بالهروي يجوز بدأً بيد لا نسبة، وقال الشافعي: الجنس بامفراده لا يحرم النساء، لا يفسد: أحدهما جزء العنة، وبه لا يثبت الحكم، فكيف يثبت بأحدهما حرمة النساء؛ لأننا نقول: إن أخذ حرثي العنة شبهة العنة، وشبهة العنة لا تحرم إلا لشبهة الربا، وهو النساء، وحقيقة العلة وهي حرثنا العنة تحرم حقيقة الربا، وهي التفاصيل، والخاص: أن ههنا أشياء أربعة: أحدها: حقيقة العلة، والثاني: شبهة العنة، والثالث: حقيقة الربا، والرابع: شبهة الربا، فحقيقة الربا يثبت بحقيقة العنة، وشبهة الربا بشبهة العنة، ولا ينعكس. (عيني، فتح)

**الفصل** أي فصل أحد العوصين على الآخر. (كفاية) **والنساء**. النساء بفتح الميم وند، وهو التأخير. (عيني، مسكين) **وصح بيع المكمل** أي الذي يدخل تحت المكمل. (عيني) ما نص اشرح على أنه مكمل أو موزون، فهو كذلك أبدأً، وإن ترك الناس ذلك، حتى لو باع المكمل ورأى أو الموزون كيلاً لا يجوز، وإن تساوى فيما يباع به، حتى يعلم تساويهما بالأصالة، وما لا نص فيه تعتبر إعادة، وعن أبي يوسف: أن العرف على خلاف المصوص عليه معتبر؛ لأن النص عليه في ذلك الوقت إما كان إعادة، فكانت هي المنظور إليه في ذلك الوقت، وقد تبدلت. (فتح)

**والموزون:** أي وصح الموزون الذي يدخل تحت الوزن. (عيني)

**الرطل الرطل** بكسر الراء وفتحها نصف من، وهو ما يوزن به، وفي نسخة: أنه ثمانية عشر أوقية أي كل شيء وقع عليه كيل الرطل؛ فإنه موزون مثل الأدهان؛ فإنها لا تستمسك إلا في وعاء وفي وزن كل وعاء، خرج فانعد الرطل لذلك تيسيراً، والمراد به وعاء مغموم الوزن، وقال قاضي حاد. تفسيره أن ما يباع بالأواقي فهو وري؛ لأن الأواقي قدرت بطريق الوزن فصارت ورياً، وأما سائر المكائيل ما قدرت وريه فهو كبلي ولا يكون ورياً، =



بجنسه متساوياً لا متفاضلاً، وجيده كردهه، ويعتبر التعيين لا التقابض في غير  
 أي جيد ما يجري فيه الربا  
 الصرف، وصح بيع الحفنة بالحفتين، والتفاحة بالتفاحتين، والبيضة بالبيضتين، .....

= **وفائدة** هذا أن ما يباع بالأرصال إذا بيع كَيْلاً بكَيْلٍ غير الأوقاي سواء بسواء لا يجوز؛ لأنه باع المورون بالموزون بالكيل التي لم يقدر في الوزن، فيكون بيع المورون بالمورون محاربة فيسطل. [رمز الحقائق: ٥٨٢] (فتح)

**بجسه**. متعلق بقوله: 'صح' أي صح بيع هذه الأشياء بخمسة حال كونه متساوياً. (عبي) **لا متفاضلاً** أي لا يصح إذا كان متفاضلاً؛ لوجود علة التحريم وهي التفاضل. (عبي) **وحيدة** لقوله **لا** **حيدة** **دنيا** **سواء** **فالحودة** في الأموال الربوية لا تعتبر إلا في مال اليتيم، فلا يجوز لتوصي بيع حيدة رديء، **ويبعي** أن يكون اوقف كذلك، فلو باع فقيراً من حطة جيدة بقميرين رديئين منها لا يجوز. [رمز الحقائق: ٥٨٢] (فتح)

**ويعتبر التعيين:** أي يشترط تعيين البديل في مجلس العقد في الربويات، فإن كان أحدهما ديناً والآخر عيماً، إن كان العبد هو المبيع جار، ويشترط إحضار الدين، والقض في المجلس قبل التفرق بالأبدان؛ لأن الدين لا يتعين إلا بالقبض، وإن كان الدين هو المبيع م يجر وإن أحضره في المجلس كـ 'اشتريت منك قفير حطة جيدة بهذا القميز'؛ لأنه جعل الدين مبيعاً، فصار بائعاً ما ليس عنده، وما دخل عليه اساء، وهو ثم.

**لا التقابض:** أي لا يشترط تقابض البدلين، حتى لو باع برأً بغير عيها، وتفرقا قبل انقضاء حار، وقال الشافعي: التقابض شرط في بيع الطعام بالطعام قبل الافتراق؛ لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال:

ذهب بذهب ر، لا هاء وهاء، وجر بجر ن، لا هاء وهاء، واسعر بلسعر ر، لا هاء وهاء، وسر  
بسر ن، لا هاء وهاء، ولأنه إذا لم يتقاضا في المجلس قد يتعاقب القضاء، فيثبت شبهة الربا، وبه قال مالك  
وأحمد، ولنا: أن كلا منهما مبيع متعين، فلا يشترط فيه القبض كثوث معين ثوب معين؛ لحصول المقصود وهو  
التمكن من التصرف، بخلاف الصرف؛ لأنه لا يتعين إلا بالقبض، وامرأ مما روي: التبعين غير أن ما يتعين به  
يختلف، فالتقديس يتعيان بالقبض، وهذا يشترط التقاض في الصرف بالإجماع، وغيرهما بالتعيين، (عيني، فتح)  
غير الصرف: لأن التقاض فيه شرط بالإجماع، (مسكين)

**الحصة:** [يفتح المهملة وسكون الفاء ملأ الكفين كما في الصحاح، وفي 'القاموس والنهاية': ملأ الكف. (فتح)] لأنها لا تدخل تحت المعيار، فم توحيد العلة خلافاً بثلاثة. وقال صاحب الهداية: "وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحصة؛ لأنه لم يرد التقدير في الشرع بما دون نصف الصاع، وجاز التقدير بنصف صاع في صدقة الفطر. وروى المعلى عن محمد: أنه يكره التمرة بالثمرتين، وقال: كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام. وهذا هو الصحيح لصيانة أموال الناس؛ إذ عدم التقدير في الشرع بما دون نصف الصاع لا يستلزم إهدار التفاوت، لاسيما إذا أخذ بهم الحفنة بالحفتين وسيلة إلى بيع نحو الكر بالكرين. (عين، فتح)

والجوزة بالجوزتين، والتمر بالتمرتين، والفلس بالفلسين بأعيانهما، واللحم بالحيوان، والكرباس بالقطن، والرطب بالرطب أو بالتمر متماثلاً، .....  
 أي وصح بيع الكرباس  
 أي وصح بيع الرطب إلخ

**والفلس:** أي وصح أيضاً بيع الفلس بالفلسين. **بأعيانهما:** [أي صح اخصة بالخصتين حال كونهما معينين. (عيني، مسكين)] يتعلق بحمة هذه المسائل من بيع اخفة إلى بيع الفلس، وقال محمد: لا يجوز بيع الفلس بالفلسين؛ لأنه لم يفسر كالدراهم بالدرهمين فلا يتعين بالتعيين. وبه قال الشافعي، ولشيوخين: أنه صار ثماً باصطلاح الناس، وقد خرج عن الثمنية باصطلاح المتعاقدين تصحيحاً لتصرفهما بخلاف الدراهم؛ لأنها خلقت ثماً، وإنما قيد بقوله: 'بأعيانهما'؛ لأنها إذا كانا يعبر أعيانهما أو أحدهما يعبر عنه لا يجوز اتفاقاً؛ لأنه يؤدي إلى الربا. [رمز الحقائق: ٥٩/٢] (فتح)

**واللحم إلخ:** أي وصح بيع اللحم بالحيوان عند الشيعين، سواء كان من حسه بأن باع لحم شاة بشاة، أو من خلاف حسه بأن باع لحم بعير بشاة، وقال محمد والشافعي: لا يصح بيع اللحم بالحيوان من حسه إلا أن يكون اللحم المفروز أكثر من الذي في الحيوان ليكون اسحماً بمقابلة ما فيه من اللحم والباقي بالسقط؛ نهيته **ع** عن بيع اللحم بالحيوان، رواه مالك في 'موطأ'، ولأهمما حس واحد، وهذا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر سيئة فكذا متفاضلاً، وهما: أنه باع امورون بعير امورون؛ لأن الحيوان ليس بمورون، فيجوز كيف ما كان، وعند أحمد: لا يجوز، ولا يجوز بالنسيئة إجماعاً، ولو اشترى شاة حية بشاة مذبوحة يجوز في قولهم جميعاً. (عيني، فتح)

**والكرباس:** يكسر الكاف ثوب من القطن الأبيض. (فتح)  
**بالقطن:** أي وصح بيع الثوب من القطن بالقطن مطبقاً سواء كان متساوياً أو متفاضلاً، وكذا بالعزل لاختلافهما جنساً، ولو باع القطن بالعزل جاز عند محمد لاختلاف الجنس؛ لأن العزل لا ينقص فيعود قطاً، وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا متساوياً؛ لأن غرر القطن قط، وقور محمد أصهر، ولو باع المخوج بغير المخوج جاز إذا علم أن الخائص أكثر مما في الآخر وإلا لا. [رمز الحقائق: ٥٩/٢، ٦٠] (فتح)

**والرطب إلخ:** أي كيلاً نكيل عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يجوز. وبه قالت الثلاثة؛ لقوله **ع** حين سئل عنه: يفسد **ع** حنظل، فقيل: نعم، فقال **ع** لا يفسد بالبيع، وأشار إلى العلة وهي النقصان، فلا يجوز بيع الرطب بالتمر. وقوله **ع** في الحديث المشهور: 'تمر بتمر مثلاً بتمر'، والرطب تمر، فيجوز بيعه بالتمر متماثلاً، والدليل على أنه تمر: ما روي أنه **ع** حين أهدي عليه رطب، قال: 'أه كمل تمر حمر هكذا' سماه تمر؛ ولأنه إن كان تمرًا جاز بيعه بأول الحديث: 'تمر بتمر مثلاً بتمر'. وإن كان غير تمر، فبأحر الحديث وهو قوله **ع** 'يد حنظل يفسد'. فيعبر كيف سئله، وما روي أنه لم يصح على ما قيل، ولو صح، فحيز الواحد لا يعارض به المشهور. (عيني، فتح)

**أو بالتمر إلخ:** أي بيع الرطب بالتمر حال كونه متماثلاً أي كيلاً بكيلاً، وعندهما: لا يصح. (عيني)

**والعنب بالعنب وبالزبيب، واللحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً، ولبن البقر**  
 بلبن الغنم، وخل الدقل بحل العنب، وشحم البطن بالألية أو باللحم، والخبز.....  
 أي صح أيضاً بيع العنب متساوياً ومتفاضلاً  
 أي صح أيضاً بيع الخبز

**والعنب الح** [أي صح بيع العنب بالعنب مطلقاً عدم متفاوت بعد الحفاف أو لا] أي صح بيع العنب بالزبيب كبيع الرطب بالتمر مثلاً في الوزن عند أي حبيفة، خلافاً لهما، والتعيين ما مر، وقيل: لا يجوز بالاتفاق كالخطة المقتبة بغير المقتبة، وذكر أبو جعفر حوار بيع أحدهما بالآخر في قوهم جميعاً، وروى هشام عن محمد أنه قال: لا بأس بفقير من العنب بفقير من الزبيب، فأكرمه الرطب بالتمر، ولم أر به حتى رجع محمد عن قوله، وأما العنب بالعنب فيجوز في قوهم جميعاً كالرطب بالرطب، وما أسرى بالرطب، والرطب بالتمر، والعنب بالزبيب فيجوز مثلاً. مثل عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يجوز. (عيني، فتح)

**واللحوم الح** أي وصح أيضاً بيع اللحوم المختلفة حسناً، وكل ما يكسبه نصاب الآخر من الحيوان في الركاة يوصف باختلاف الجنس كالغنم والبقر والإبل، وما لا يكون كذلك كالنقر وخواصميس يوصف باتحاد الجنس. (جلبي)  
**بعضها الح** أي صح بيع اللحوم المختلفة حسناً بعضها ببعض متفاضلاً مثل لحم الشاة بلحم البقر، ولحم خاموس بلحم الحمل، ولكن بشرطين: أحدهما: أن يكون بقدر لا سيئة، والثاني: أن يكون مختلف الجنس، ولحم الخاموس وبقر حسن واحد، وكذا لحم المعز مع الصأن، حتى لو بيع لحم خاموس بلحم البقر، ولحم صأن بلحم معز، ولحم الغراب بلحم سخاني لم يجر متفاضلاً؛ لاتحاد أحاسيسهما، فنه عنه حرمة الفصل، وعند الثلاثة: لا يجوز مطلقاً إلا إذا تساوى الدلان، خلاف بيع لحم النظير حسناً متفاضلاً حيث يجوز مع اتحاد الجنس؛ لأنه لا يورث عذبة، فليس يورث ولا كسبي، فنه ينسأله القدر الشرعي، فيجوز متفاضلاً. (عيني، فتح، جليبي)

**ولبن البقر الح** أي صح هذا بيع متساوياً ومتفاضلاً؛ لاختلاف الجنس باختلاف الأصل خلافاً لثلاثة، ولكن بالشخصين المذكورين في اللحوم أي يكون يداً بيد ومختلف الجنس. [رمر حقائق: ٦١/٢] (كافي)

**وحل الح** [أي صح أيضاً بيع حل الدقل بفتح الدال والقاف، وهو اردئ من التمر - حل العنب] أي صح هذا البيع متساوياً ومتفاضلاً بالشخصين المذكورين، وإنما حصص حل الدقل إحصاء للكلام بحرى العادة؛ لأنهم اعتادوا اتحاد حل من الدقل، ولا فاحكم في حل كل لتمر كذلك. [رمر حقائق: ٦١/٢]

**وشحم الح** أي صح بيع بعضها ببعض متفاضلاً. (ط) أو باللحم وإن كانت كلها من الصأن؛ لأنها أحاس مختلفة لاختلاف الأسماء ولصور وانقاص فيعدم المعية. [رمر حقائق: ٦١/٢] **والخبر الح** أي يجوز هذا لبيع، وقوله: 'متفاضلاً' متعلق بجميع هذه المسائل؛ لأن أحمر صار حسناً آخر، ويكون يداً بيد، فإن كان سيئة، بأن كانت الحطة هي المتأخرة، جاز؛ لأنه أسلم موروثاً في مكبل، وإن كان آخر متأخراً لا يجوز عند الإمام؛ لأنه لا يوقف على حد له، فإنه متفاوت في الصيغة عجنًا وحرًا، وكذا عند محمد؛ لأنه عددي عنده، ويجوز عند أبي يوسف؛ لأنه وري عنده، وعن أبي حنيفة لا حير في بيع الخبر بالمر والدقيق، والأول أصح، والفتوى عليه. (عيني، فتح)

بالبر والدقيق متفاضلاً، لا بيع البر بالدقيق أو بالسويق، والزيتون بالزيت،  
والسمسم بالشيرج، حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسمسم،  
أي ولا يبيع السمسم أي الخالص أي الخالص  
ويستقرض الخبز وزناً لا عدداً.  
أي من حيث الوزن

لا بيع البر إلخ. أي لا يجوز بيع الحطة بالدقيق أو بالسويق لا متفاضلاً ولا متساوياً؛ لأهما من أجزاء الحصة،  
والكيل غير مسو بينهما وبين الحصة؛ لاكتناهما، وتخلل حبات الحصة، فصار كالجحافة في احتمال الزيادة  
فلا يجوز وإن كان كيلاً كيل، ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متساوياً كيلاً، ولا يجوز متفاضلاً؛ لاتحاد الاسم والصورة  
والمعنى، وإنما يجوز بيع الدقيق بالدقيق إذا كانا مكوسين، وكانا على صفة واحدة من العمومة، وإن كانا غير  
مكوسين أو أحدهما لا يجوز، وإن ساع الدقيق بالدقيق موزنة، ففيه روايات، والأصح عدم الجواز، ولا يجوز بيع  
الدقيق بالسويق لا متساوياً ولا متفاضلاً عند أبي حنيفة؛ إذ السويق أجزاء الحصة المقيسة، والدقيق أجزاء الحصة  
غير المقيسة، وبيع الحصة المقيسة غير المقلية لا يصح بحال، فكذلك بيع أجزاءهما، وقالوا: يجوز كيف ما كان؛ لأهما  
جسنان مختلفان لاختلاف لاسم والمقصود، وله: أهما جس واحد من وجهه. (عبي، فتح، كافي)

أو بالسويق. سواء كان متساوياً أو متفاضلاً؛ لأنه جس واحد من وجهه، وإن حص باسم آخر. (عبي)  
والزيتون أي ولا يصح أيضاً بيع الزيتون. (عبي) والشيرج إلخ. شيرج معروف، وهو دهن السمسم بكسر  
السين وحكى فتحها، وقيل: للدهن الأبيض ونصير قس أن يتغير شيرج تشبيهاً به لصفاته، وهو يفتح الشين مثل  
رطب ملحق باب فعل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين؛ لأنه يصير من باب درهم، وهو قبل ومع فتنه فأثبتته  
محصورة وليس هذا منها، ثم اعلم أن بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج على أربعة أوجه: إن علم أن الزيت  
الذي في الزيتون أكثر من الزيت المستعمل لم يصح، وكذا إن علم أنه مثله، وإن كان الزيت المستعمل أكثر جازاً،  
وهذه الثلاثة بالإجماع، وإن لم يعلم أنه مثله أو أكثر منه أو أقل منه صح عند رفر، لأن الأصل في العقد هو  
الحوار، فلا يفسد بالثبوت والاحتمال، ولنا: أن جهة الفساد عامة؛ لأنه يفسد من وجهين، ويصح من وجه  
واحد، فلا يصح؛ ولأن انتوهم في الربا كالتحقق، وعند الثلاثة، لا يصح أصلاً. (عبي، فتح)

والسمسم فيكون الدهن مثله والريادة مثله. (ط) ورباً لا عدداً عند أبي يوسف؛ لأن الوزن يوجب التساوي،  
والعدد لا يوجه فيتحقق شبهة الفض وهو ملحقة بالأصل، وبه قال الشافعي في قول، وبه يعنى، وعند محمد:  
يستقرض بهما ورباً وعدداً؛ لأن التفاوت ساقط شرعاً للتعامل وحاجة الناس، والقياس بترك التعامل، وبه قال  
أحمد والشافعي في قول، وعند مالك: يعتبر العرف، وعند أبي حنيفة: لا يجوز مطلقاً؛ لأنه وإن وزن فهو متفاوت  
بتفاوت الخبز والحوار والتور والتقدم والتأخر، والاستقراض إنما يصح في المثني فلا يشت التساوي لا ورباً ولا  
عدداً، فلا يجوز تحرزاً عن الربا. [رمز الحقائق: ٦٢/٢] (فتح، كافي)

## ولا ربا بين السيّد وعبدّه، ولا بين المسلم والحربي ثمّه.

**وعبدّه** [لأن ما في يده مولاه فلا يتحقق الربا. (عيني)] ولو مدبراً أو أم ولد بخلاف المكاتب؛ لأنه صار كالحر يداً وتصرفاً في كسبه، وهذا إذا كان العبد مأدوماً له ولم يكن عليه دين مستغرق برقته وما في يده، وإن كان عليه دين لا يخور؛ لأن ما في يده ليس عندك للمولى عبدٌ أي حبيفة، فصار كالمكاتب، وعندهما: تعلق به حق العرماء، فلا يعرى عن شبهة، وفي 'مخيط': لا ربا بينهما، وإن كان عليه دين. [رمر الحقائق: ٢/٢٦٢] (فتح)

**الحربي** أي الكافر الحربي في دار الحرب. **ثمّه** ولو بعقد فاسد؛ لقوله - لا بأس بمسلم - **ثمّه** رواه مكحول، ولأن ماله مباح، فيحل برضاه بأن كان بلا عذر، وإنما قيد بقوله: "ثمّه"؛ لأنه لو دخل داراً حربي بأمان، فباع منه مسلم درهماً بدرهمين لا يخور اتفاقاً، وقال أبو يوسف والشافعي وأحمد ومالك في روية صحيحة: يحري الربا بينهما اعتباراً بالحربي المستأمن منهم في دارها؛ لأن المسلم ائتم بالأمان أن لا يتعلك ما لهم إلا بالعقد، وهذا العقد فاسد، فلا يقيد استئصال الحلال، والحجة عنيهما ما رويها، ولأن ما هو مباح، ويعقد الأمان لم يصر معصوماً إلا أنه التزم أن لا يعذرهم، ولا يتعرض لنا في أيديهم بدون رضاهم، فإذا أحده برضاهم ملكه بحكم الإباحة السابقة. (عيني، فتح)

## باب الحقوق

أي في بيان أحكامها

**العلو لا يدخل** بشراء بيت **بكل حق**، وبشراء منزل **إلا بكل حق** هو له أو بمرافقه، أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه، ودخل بشراء دار **كالكيف لا الظلة**.....  
 أي أو يقول فحينئذ يدخل العلو العو وإن لم يذكر شيئاً من ذلك

**باب الحقوق** [وهي ما يتبع المبيع والتمس من الحقوق المعهودة. (عيني)] لما فرع من بيان ما هو أصل في البيع، وهو المبيع والتمس ذكر في هذا الباب ما يتبعهما من حقوق المعهودة، وله مناسبة خاصة بالربا؛ لأن في ناله بيان فصل هو حرم، وهنا بيان فضل على المبيع هو حلال، وأحر الحقوق؛ لأنها توابع، فينبق ذكرها بعد مسائل البيوع. (فتح)

**العلو** لأن البيت اسم لمسقف واحد يصلح للبيتوتة، والعلو مثله، والشيء لا يكون تبعاً مثله، فلا يدخل بدون التصيص عليه. وإن قال: 'بكل حق هو له'، وكذا لا يدخل بشراء منزل، إلا أن يقول المشتري: 'بكل حق هو له'، أو يقول: 'اشتريته بمرافقه'، أو يقول: 'اشتريته بكل قليل أو كثير هو في المنزل أو من المنزل'؛ لأن المنزل نه شه بالدار، وشبه بالبيت؛ لأنه اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل بأهله مع ضرب قصور فيه؛ لأنه ليس فيه إصطبل.

فمشبه بالدار يدخل العلو تبعاً عند ذكر التوابع، مثل أن يقول: بكن حق هو له، أو نحو ذلك، ومشبه بالبيت لا يدخل العلو في المنزل بدون ذكر التوابع، ويدخل بشراء دار وإن لم يذكر شيئاً من ذلك؛ لأن الدار اسم لما أدير عليه الحدود من الحائط، ويشتمل على بيوت ومآزل وصحن غير مسقف، والعلو من أحزائه، فيدخل فيه من غير ذكر، كما يدخل الكيف بشراء الدار من غير إفراده بالذكر، وكذا يدخل بئر الماء والأشجار التي في صحتها والبستان فيها، وفي 'الكافي': هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة، وفي عرفنا يدخل العلو في الكل، سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار؛ لأن كل مسكن يسمى حانة، سواء كان صغيراً أو كبيراً، فيعتبر في كل إقليم، وفي كل عصر عرف أهله. [رمر الحقائق: ٦٢/٢، ٦٣] (فتح)

**بكل حق**: أي لو اشترى بيتاً فوقه بيت لا يدخل العلو وإن قال: اشتريت بكل حق إلا أن يصح عليه. (مسكين) **وبشراء** أي ولا يدخل العلو بشراء إلخ. **كالكيف**: أي كما يدخل الكيف - وهو بيت الحلاء - بشراء الدار من غير إفراده بالذكر. (عيني) **لا الظلة**: هي بصم كهينة الصفة يقال لها بالفارسية: سناط أي لا تدخل الظلة في بيع الدار عند أبي حنيفة، سواء كان مفتوحها في الدار أو لا، وعندهما: تدخل بلا ذكر حقوق إن كان مفتوحها في الدار؛ لأنها من توابع الدار كالكيف والعلو، ولإمام: أنها خارجة عن الحدود منية على هواء الطريق، فأخذت حكمه، فلا تدخل إلا بذكر الحقوق ونحوها. (عيني، فتح)



إلا بكرّ حقّ هو له، ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب إلا بنحو كل حقّ هو له،  
أي لا أن يقول الحاصل أي لا أن يقول  
 بخلاف الإجارة فيها.

هو له وهو ذلك أن يقول: مرافقه أو بكر قبيل. (عيني) **ولا يدخل الطريق** **ح** إلى قوله بنحو كل حق؛ لأن هذه الأشياء تابعة من وجه من حيث إنها تقصد للانتفاع بالمبيع دون عبئها، وأصل من وجه باعتبار تصور وجودها بدون مبيع، فلا تدخل إلا بذكر الحقوق أو مرافق؛ لأن كلاً منها خارج عن الحدود، فكانت تابعة، فتدخل بذكر التوقيع، والمراد الطريق الخاص في مثل إسمان، أما الطريق إلى سكة غير نافذة أو إلى طريق عام، فيدخل، فإن ذكر مشري الحقوق، وقال سائع: ليس بدار مبيعة صريق، فامشيري لا يستحق صريق غير حجة، لكن له أن يردّها بالعبء، وكذلك لو كانت جدوع دار أخرى على لدار مبيعة، فإن كانت لسائع، يؤمر برفعها؛ لأن تخصيص مبيع واحد على سائع، وإن كانت غيره كان بمنزلة لعب، فله الرد. (عيني، فتح)

**والمسيل:** هو موضع جري المطر وغيره.

**والشرب** بكسر المعجمة هو تصيب من ماء أي لا يدخل هذه الأشياء في بيع المسكن والأرض بدون ذكر الحقوق. (عيني) **بخلاف الإجارة** أي يدخل الطريق ومسيل وشرب في إجارة من غير ذكر كل حق ونحوه، بدستأجر داراً أو رصاً؛ لأن الإجارة تعقد للانتفاع، بخلاف مبيع؛ لأنه قد يكون لتجارة، وهذا لو استثنى هذه الأشياء عن عقد إجارة تطل؛ إذ لا يمكن الانتفاع بالعين المستأجرة إلا بهذه الأشياء، فوجب دخولها فيها تصحيحاً للعقد، ولا أن دخول المسيل في إجارة مقيد بما إذا لم يكن في مثل خاص، فإن كان لا يدخل المسيل حينئذ، ولا مسقط الثلج في المثل الخاص إلا إذا ذكر بكل حق وجوده، ويدخل قدر الحمام والآلات المتصلة بالبيت كالباب وغيره. (عيني، فتح)

## باب الاستحقاق

أي في بين أحكامه

البينة حجة متعدية، لا الإقرار، والتناقض.....

**باب الاستحقاق** [هو صل الحق، وفي هذا الباب ذكر بيع المصوب أيضاً. (عيني، مسكين)] ذكر هذا الباب عقيب باب الحقوق لمناسبة التي بينهما لفظاً ومعنى، يعني الاستحقاق طلب الحق، فالطلب يكون بعد الحق لا محالة. (مسكين، عناية) **البينة حجة متعدية** [إلى الغير حتى تظهر في حق كافة الناس. (عيني)] لأنها لا تصير حجة إلا بالقضاء، وللقاضى ولاية عامة، فيعد قضاؤه في حق الكافة، كما إذا اشترى أمة، فادعى المشتري أنها حرة الأصل، أو أنها ملك فلان، وقد أعتقها أو درها أو استودعها قبل شرائها، والأمة تدعى، وأقام المشتري البينة على دعواه، تقل بينه؛ لأن التناقض في الحرية وفروعها لا يجمع صحة الدعوى، ويرجع المشتري بالثمن على النافع، وإذا ثبت حريتها في حق سائر، ثبت في حق كافة الناس، حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد، وإلّا حصل: أن القضاء بالبينة حجة متعدية إلى الكافة في العتق والكاح والسب والولاء، وفي الملك المورخ من وقت التاريخ لا قبله. (عيني، فتح)

**لا الإقرار** [أي ليس الإقرار بحجة متعدية إلى الغير، حتى يقتصر على المدعى. (عيني)] يعني ليس الإقرار بحجة متعدية؛ لأن الإقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء، وللمقر ولاية على نفسه دون غيره، فيقتصر عليه، وهذا أصل لفروع كثيرة: منها: ما أشار إليها المصنف بقوله: مبيعة ولدت إلح، منها: أنه إذا اشترى عبداً ثم ظهر له مستحق بالبينة، فإنه يرجع على النافع بالثمن؛ لأنه يشت الملك بالبينة من الانتداء، فيتعدى إلى الكل أي النافع والمشتري، ولو أقر المشتري بالعبد رجع أنه مستحق له لا يرجع بالثمن على النافع؛ لأن إقراره قاصر عليه، فيثبت به الملك في المقر به ضرورة صحة الإخبار، وقد اندفعت ضرورة إثبات الملك للمقر له، فلا يظهر الاستحقاق في حق المشتري في الرجوع بالثمن على النافع، وعند اجتماع الإقرار والبينة يقضى بالإقرار على الأظهر إلا عند الحاجة فالبينة، والحاجة رجوعه بالثمن. [رمز الحقائق: ٦٤/٢] (فتح)

**والساقص** يقال: تناقض الكلامان تدافعا كأن كل واحد ينقض الآخر، وفي كلامه تناقض إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض، واحتلما في اشتراط كون الكلام عند القاصي فمهم من شرعه ومهم من شرط كون الثاني عند القاصي فقط، كما لو اشترى أمة ثم ادعى أنها ملك فلان، وفلان يدعيها، وأقام المشتري بينة على دعواه ليرجع بالثمن لا تقبل؛ لأن إقدامه على الشراء دليل على أنها ملك النافع، فإذا ادعى لغيره كان متناقضا، ولو برهن على إقرار النافع أنه ملك فلان يقل؛ لعدم التناقض، وبما يجمع التناقض في الكلام دعوى الملك؛ لأن القاضي لا يمكنه أن يحكم بالكلام المتناقض؛ إذ أحدهما ليس بأول من الآخر فسقفا، وهذا أيضاً أصل لفروع كثيرة وموضعها في كتاب الدعوى من "المبسوط". (عيني، فتح)

يمنع دعوى الملك، لا الحرية والطلاق والنسب. مبيعة ولدت، فاستحققت بيئته،  
أي مدت لعن أو لمعة

عند المشتري باستيلاذ منه

يتبعها ولدها، وإن أقر بها

بمشتري  
بإحارية

**لا الحرية.** أي تناقض لا يمنع دعوى الحرية، كما لو اشترى أمة وقصصها ثم ادعى أنها معتقة فلا، وأقام أسية، تقس، ويرجع بالثمن على البائع، وكما لو ادعى مكاتب بدل الكتابة، ثم برهن على أن مولاه أعتقه قبل الكتابة، فإنه تقس بيته، ورجع عما أدى، فاستأقضى لا يمنع صحة الدعوى في دعوى العتق؛ لأنه أمر يجري فيه إحقاق؛ إذ هو أمر يتفرد به المولى، فربما لا يعزم العبد إعتاقه، ثم يعزم بعد ذلك، فيعزم استأقضى دعواً للحرخ عن العبد. (عيني، فتح، كافي)

**والطلاق** أي ولا يمنع التناقض دعوى الطلاق، كأمراة إذا احتلعت نفسها من زوجها، ثم أقامت بيعة على أن روحها طلقها ثلاثاً قبل الخلع، فإنه تقس بيته، وها أن تسترد بدل الخلع؛ لأنها وإن كانت متناقضة؛ إذ إقدامها على الخلع يدل على عدم الطلاق، فتكون بدعوى الطلاق متناقضة، ومع هذا، يعنى التناقض لاستقلال سروج بإيقاع الثلاث عيها من غير أن يكون لها عزم بذلك، وقيداً المسألة بالثلاث؛ لأن في ما دون الثلاث يمكن أن يقيم الروح البيعة أنه قد تزوجها بعد الطلاق الذي أثبتته امرأة بيته قبل يوم أو يومين، وأما في الثلاث فلا يمكن. [رمز الحقائق: ٦٥/٢] (فتح، كفاية)

**والنسب** أي ولا يمنع التناقض أيضاً دعوى النسب، كما إذا باع عبداً ود عنده، وقبضه المشتري وباعه المشتري من آخر، ثم ادعاه البائع الأول أنه ابنه تسمع دعواه، وبطل البيع الأول والثاني؛ لأنه يدعي النسوة، فعلم أنه باع حراً، وبيع الحر باطل وعدم منع التناقض في دعوى النسب أن النسب يبيتي على عبوق، وهو مما يخفى فيعنى فيه استأقضى. [رمز الحقائق: ٦٥/٢] (فتح، عناية) **مبيعة** أي فهو كانت حارية مبيعة مثلاً.

**فاستحققت** أي فظهر لها مستحق بيعة. **بيعتها ولدها** [أي يتبع أسية ولدها يعني يأخذها استحق مع ولدها. (عيني)] لأن البيعة حجة مصقة، فإنها كاسمها مبية، فيظهر لها من الأصل، والولد كان متصلاً بها، فيكون له، ثم يدخل الولد تبعاً بالقضاء في الأم؛ لأنه تبع لها، فيكتفي بقضاء الأم، وقيل: يشترط القضاء بالولد على حدة، وهو الأصح؛ لأن الولد يوم القضاء أصل نفسه مفصل عن الأم فلا بد من الحكم مقصوداً، ويدل عليه ما قال محمد: إن القاصي إذا لم يعلم بالزوائد لا يدخل الزوائد بالحكم، وكذا الولد إذا كان في يد غيره لا يدخل تحت الحكم بالأم تبعاً. (عيني، كفاية)

**وإن أقرها الخ** أي إذا ولدت أسية عند المشتري وأقر المشتري بها رجل فبأخذ المقر له إحارية فقط، ولا يأخذ ولدها؛ لأن الإقرار حجة قاصرة، فيثبت بها مدك المحبر به ضرورة صحة الإقرار، وقد ادعت برأته بعد انفصال الولد عن الأم، فلا يكون الولد له، فيرجع بالثمن في الصورة الأولى التي ثبت فيها الاستحقاق بالبيعة وهي حجة متعديّة، بخلاف هذه الصورة؛ فإنه لا يرجع لثبوت الاستحقاق بالإقرار وهي حجة قاصرة، وفي 'النهاية': لا يتبعها الولد في الإقرار إذا لم يدع عليه المقر له، أما إذا ادعاه كان الولد له أيضاً؛ لأن الظاهر أنه له. (عيني، فتح)

**لرجل لا. وإن قال عبدٌ لمشتري: اشتريني فأنا عبد، فاشترى، فإذا هو حرٌّ، فإن كان**  
وإسالة بجاء لرجل يطلب شراء عبد لعلان العبد فقطهر بالبيعة أنه حر  
**البائع حاضراً أو غابَ غيبةً معروفةً، فلا شيء على العبد، وإلا رجع المشتري على**  
أي لئلا بوجود من عبده  
**العبد، والعبد على البائع، بخلاف الرهن. ومن ادعى حقاً في دار، فصولح على**  
بأشهر أي رجع بأشهر إذا ظهر به أي مجهولاً وأنكر المدعى عليه ذلك  
**مائة، فاستحق بعضها**  
أي درهم

**لرجل لا** أي لا يتبعها ولدها، فيرجع الثمن في الصورة الأولى دون الثانية. (ط) **اشتريني فأنا عبد**: قيد بالقيدين؛ لأنه لو قال: أنا عبد ولم يأمره بشراء، أو قال: اشتريني وم يقل: أنا عبد، لا رجوع عليه بشيء؛ لأن الحر يشتري تحبيصاً كالأسير. وقد لا يجوز شراء العبد كامكاتب، فلم يوجد منه ما يدل على الصمان، وهذا في قوهم جميعاً، وقوله: 'رجع المشتري على العبد' بالثمن عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه، فالمشتري اعتمد على أمره، وأقر أمره أنه عبده؛ إذ يقول قوله في الحرية، فيكون تغريباً للمشتري، وهو سب الضمان، فيجعل ضامناً بالثمن عند تعذر رجوعه على البائع دفعاً للضرر وانعزال.

وقوله: **والعبد على البائع** مع أنه لم يأمره بالضمان؛ لأن العبد قضى ديناً عنه، وهو مضطر فيه، فلا يكون متبرعاً، كمعبر الرهن إذا أعار عبد الرهن للمستعير بالدين، ثم قضى المعبر دينه لتحليص العبد، فإنه مضطر فيه، فلا يكون متبرعاً. وعند أبي يوسف: لا يرجع المشتري على العبد بشيء؛ لأن ضمان الثمن بالمعاوضة أو بالكفالة، ولم يوجد واحد منهما، فصار كما إذا قال: اشتريني فقط، أو قال: أنا عبد، وم يرد على ذلك. (عيني، فتح، كافي)

**فاشترى**. أي الرجل العبد بناء على كلامه. (عيني) **معروفة**. يعني يدرى مكانه ويرجى حضوره أين هو.

**والإخ: أي وإن لم يدر البائع أين هو، وغاب غيبةً منقطعة. (ط، عيني)**

**بخلاف الرهن**. [إذا وجد حراً، حيث لا يرجع المرهن على العبد ولو غاب الرهن غيبةً منقطعة. (ط)] أي بخلاف ما لو قال العبد: ارقبني فأنا عبد، فارثته، فإذا هو حر. حيث لا يرجع المرهن على العبد حال، سواء كان الرهن حاضراً أو غائباً عنه؛ لأن الرهن ليس بعقد معاوضة، بل هو وثيقة لاستيفاء حقه، ألا ترى أنه يجوز في موضع لا يجوز فيه المبادلة كتمس الصرف ورأس مال السلم والمسلم فيه، وإذا لم يكن عقد معاوضة لا يجعل الأمر به ضماناً للسلامة؛ إذ هو في ضمن عقد المعاوضة. (عيني، فتح)

**ومن ادعى حقاً**: أي مجهولاً؛ لأنه لو ادعى قدرًا معيوماً كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار، وإن بقي أقل رجوع بحساب ما استحق منه. (فتح) **فاستحق بعضها**. قيد باستحقاق بعضها؛ لأنه لو استحق الكل رجع عما أدى؛ لأننا نيقنا أنه أخذ عوض ما لا يملك. ودلت إسالة على أن الصحيح عن المجهول على بدل معلوم جائز؛ لأن الإبراء عن المجهول جائز عدداً؛ لأن الجهالة فيما يسقط لا تفضي إلى المارة، وعلى أن صحة الدعوى ليست -

لم يرجع بشيء، ولو ادعى كلها رجع بقسطه.  
المدعى عليه على المدعى

## فصل

ومن باع ملك غيره، فللمالك أن يفسخه.....  
أي البيع إن شاء

= بشرط لصحة الصبح؛ لأن دعوى الحق المجهول غير صحيح؛ جهالة الدعوى، حتى لو أقام ابينة عليه لا تقبل، إلا إذا ادعى إقرار المدعى عليه بالحق، فتصح الدعوى والبيعة، وذكر أبو الحسن الكرخي أن صحة الدعوى شرط لصحة الصلح عن الإنكار. (فتح)

لم يرجع بشيء. لأن دعواه يخور أن يكون فيما بقي وإن قل، فما دام في يده شيء لا يرجع عليه بشيء. (عيني) ادعى كلها أي كل الدار فصوح على مائة فاستحق منها شيء. (عيني) رجع بقسطه [أي بصيبه من بدل الصبح. (ط، معدن)] أي بقسط المستحق؛ لأن الصلح على مائة وقع عن كل الدار، فإذا استحق منها شيء تيسر أن المدعى لا يملك ذلك القدر، فيرد بنحوه من العوض، وتوصيحه: أنه إذا ادعى كل دار معين فوق الصلح على مائة، واستحق نصف الدار، رجع المدعى عليه خمسين درهماً على المدعي. [رمز الحقائق: ٦٧/٢] (فتح)

فصل أي في بيع المصولي، والفصول بضم الفاء جمع فضل، علب هذا الجمع في الاشتغال بما لا يعنيه ولا ولاية له فيه، وفي "المغرب": هو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل، وفتح الفاء خطأ، والأولى أن يقال: هو من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي. (فتح)

ملك غيره. بلا أمره، توقف إن كان الغير بالغا عاقلاً، وإلا لم يعقد أصلاً. (ط) فللمالك أن يفسخه مطلقاً صريحاً بأن قال: فسخت، أو دلالة بأن باع المعقود عليه من غيره، والسكوت بعد العلم لا يكون إجازة، وكذا قوله: "أو يجيره" أي مطلقاً صريحاً بأن قال: أحزرت، أو دلالة بأن قضى الثمن من مشتريه أو طلبه أو وهبه من المشتري أو تصدق به عليه، وقوله: "إن بقي العاقدان إلخ" شرط للإجازة؛ لأن الإجازة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك لقيام الأشياء، والأصل فيه: أن كل تصرف صدر من الفصولي وله مجيز حال وقوعه انعقد موقوفاً على الإجازة عنده، ولا يقع باطلاً، أما إذا لم يكن له مجيز لا يتوقف ويقع باطلاً.

وقال الشافعي: تصرفات الفصولي كنهها باطنة، ولا تتوقف على الإجازة؛ لأنه صادر عن غير ولاية شرعية، ولما ما روي من حديث عروة بن أبي جعد البارقى "أن النبي ﷺ أعطاه دينارين ليشترى له هما شاة، فأشترى له هما شاتين، فباع إحداهما وحاء بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، فكان لو اشترى التراب لرجح فيه"، رواه البخاري وأحمد وأبو داود، وحديث حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام "أنه اشترى ليعته ليشترى له أضحية بدينار فأشترى له أضحية فربح فيها ديناراً فأشترى مكاها فجاء بالأضحية والدينار لرسول الله ﷺ ولو لم يعقد البيع =

أو يجيزه إن بقي العاقدان والمعقود عليه وله وبه لو كان عرضاً، وصح عتق مشتر من غاصب بإجازة بيعه، لا بيعه، ولو قطعت يده عند المشتري، فأخذ أرشه، فأجيز،  
عصه و باعه

لم يخوره النبي ﷺ ولأن ركن التصرف صدر من أهله مضافاً إلى محله، ولا صرر في انعقاده موقوفاً فيعقد؛ لأن الأهلية بالعقل والمحبة بكون المال متقوماً، وليس فيه ضرر على المالك؛ لأنه محير في الفسخ والنفاد، بل له فيه منفعة حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري ونفع لمتعاقدين بصون كلاهما عن الإلعاء، فإن قلت: هي باع عن بيع ما لا يملكه كما هي عن بيع المبيع قبل القبض وعن بيع الآبق؟ قلت: الكلام في انعقاد العقد أي الخوار وعدمه، وبيع المبيع قبل القبض يعقد عبداً وإن كان فاسداً، وكذا الآبق في رواية، حتى لو سلمه بعد ذلك صح، فلا يلزمنا، وإيراد من الحديث أن يبيع شيئاً لا يملكه ثم يشتريه ويسمه.

فإن قلت: هذا عرر وهي باع عن بيع العرر فيما رواه مسلم، قلت: لا نسبم أنه عرر؛ لأنه يتوقف على إجازة المالك، ولا يشترط نفاء الثمن لصحة الإجازة، إلا إذا كان عرضاً فحينئذ يشترط بقاؤها أيضاً، وإذا أجاز به المالك كان الثمن ممنوكاً له أمانة في يد المضمولي بمرلة الوكيل، حتى لا يضمن بالهلاك في يده، سواء هلك بعد الإجازة أو قبضها؛ لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة، وللمضمولي أن يفسخ العقد قبل الإجازة دعواً لمحقوق عن نفسه، وكذا للمشتري فسخ البيع قبل الإجازة تحرراً عن لزوم العقد. (عبي، فتح)

وله أي بقي المعقود به وهو المالك. (محشي) وبه أي والمعقود به وهو الثمن. عرصا أي متاعاً يتعين بالتعيين فصار كالمبيع. (محشي)

وصح عتق مشتر إلح أي إن غصب عبداً، فأعتقه المشتري ثم أجاز المالك بيع الغاصب، صح العتق عن المشتري استحساناً عند الشيخين، وعند محمد ورره: لا يصح، وهو القياس؛ لأنه لا عتق بدون الملك؛ لقوله لا عتق له ولا عتق له، والموقوف وإن أفاد الملك لكن مستنداً، وهو ثابت من وجه دون وجه، فلا يصلح شرطاً للإعتاق؛ لأن المصحح له الملك الكامل للحديث.

ولهما: أن الملك يثبت موقوفاً بتصرف مطلق موضوع لإفادة الملك، فيتوقف الاعتاق مرتباً عليه، فينفذ بنفاده، وصار كإعتاق المشتري من الراس، فإنه يتوقف ويعد بإجازة المرفق البيع؛ لأن الأصل اتصال الحكم بالسبب، وتأخير لدفع الضرر عن المالك، والضرر في نفاذ الملك لا في توقفه، ولا نسلم أن الاعتاق يحتاج إلى الملك وقت ثبوته، بل وقت نفاذه، والمراد بالحديث العتق المأفد. (عبي، فتح) بإجازة أي بإجازة المالك بيع الغاصب.

لا بيعه أي لا يصح بيع المشتري من الغاصب وإن أجاز المولى بيعه؛ لأنه بالإجازة ثبت للمشتري الأول، وهو البائع الثاني ملك ثابت، فإذا طرأ على ملك موقوف لغيره أبطله؛ لاستحالة اجتماع الملك البات والمملك الموقوف في محل واحد. [رمر احقائق: ٦٨/٢] (فتح) فأجيز أي البيع ثم أجاز المالك البيع.



فأرشه لمشتريه، وتصدق بما زاد على نصف الثمن. ولو باع عبدَ غيره بغير أمره،  
المشتري لأنه لم يدخل في صمائه  
 فبرهن المشتري على إقرار البائع، أو ربَّ العبد أنه لم يأمره بالبيع، وأراد ردَّ البيع،  
أي أقام البينة  
 لم تقبل بيئته، وإن أقرَّ البائع بذلك عند القاضي .....  
المقصود المعصومي المذكور

**فأرشه لمشتريه.** الضمير في أرشه لقطع، ولا يجوز عود الضمير إلى اليد للروم التأنيث؛ لأنها مؤنثة سماعاً، والمراد بقطع اليد إصابة الحراقة التي توجب أرشاً وكون هذا الأرش للمشتري؛ لأن الملك تم له من وقت الشراء، فتبين أن القطع حصل على ملكه، فالأرش له، وعنى هذا كلما يحدث في المبيع من كسب أو ولد أو عقر قبل الإجارة، فهو للمشتري، بخلاف ما لو قطعت يده عند الغاص ثم ضمن قيمته لا يكون الأرش له؛ لأن العصب لم يوضع سبباً للملك، وإنما يشتبه ضرورة، وقوله: "وصدق بما زاد على نصف الثمن"؛ لأن الملك غير موجود حقيقة وقت القطع، وأرش اليد الواحدة في الحر نصف الدية وفي العبد نصف القيمة، والذي دخل في ضمانه ما هو كائن بمقابلة الثمن، فما زاد على نصف الثمن فيه شبهة عدم الملك؛ لما قلنا. [رمز الحقائق: ٦٨/٢] (فتح)

**بغير أمره.** قيد عدم الأمر وإن وقع في "أحامع الصغير"، إلا أنه ليس من صورة المسألة في شيء، وقوله: فبرهن المشتري، وكذا لو برهن البائع على إقرار المشتري بعدم الأمر بقتل برهانه، وهذا محمول على أن المشتري أقام البينة على إقرار البائع قبل البيع، أما إذا أقامها على إقراره بعد البيع تفعل لعدم التناقض، وقوله: "لم تقبل بيئته"؛ لبطالان دعواه بالتناقض؛ إذ الإقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة ونفاذ العقد؛ لأن الطاهر من حال العاقل المسلم مباشرة العقد الصحيح نافذ، ودليل على أن البائع يملك البيع، ودعوى الإقرار بعدم الأمر يناقضه، وقبول البينة يبتني على صحة الدعوى.

فإذا بطلت الدعوى لا تقبل البينة، ولو لم يكن بينة، لكان القول لمدعي الأمر؛ إذ غيره متناقض، فلا تصح دعواه، ولهذا لم يكن له استحلافه، ولا ينافيه ما في "الريادات" من أن المشتري لو صدق المستحق على دعواه ثم برهن على إقرار البائع بأنه للمستحق ليرجع بالثمن يقل؛ لأنه فرق بينهما بأن المبيع هنا في يد المشتري، فيكون المبيع سائداً له، فلا يشتبه له حق الرجوع، وفيما في "الزيادات" في يد المستحق، فلا يكون المبيع سائداً للمشتري، فيشتبه له حق الرجوع لوجدان شرطه. (عيني وفتح)

أو **رب العبد.** أي وبرهن المشتري على إقرار رب العبد يعني مالكة. (عيني، مسكين) **بيئته.** أي بينة المشتري؛ لبطالان دعواه بالتناقض. (عيني، معدن)

وإن أقرَّ البائع بذلك أي لو أقرَّ البائع الفصولي بأن رب العبد لم يأمرني. وقوله: "عند القاضي" ليس بقيد؛ لأن إقراره عند القاضي وغيره سواء، إلا أن البينة تختص بمجلس القاضي، فلهاذا قال: عند القاضي. (فتح)

بطل البيع إن طلب المشتري ذلك، ومن باع دار غيره، وأدخلها المشتري في بناءه  
أي بطلان البيع ونقضه أي عرصته بغير أمره

لم يضمن البائع.

قيمة الدار

ان طلب المشتري ذلك شرط لبطلان البيع أي إذا أقر النائع بأن رب العبد لم يأمره بالبيع، وطالب المشتري  
 بنقص البيع بطل البيع؛ لأن التناقض لا يجمع صحة الإقرار؛ لعدم التهمة، فلمشتري أن يساعده على ذلك،  
 فيتحقق الاتفاق بينهما، فيبطل البيع في حقهما لا في حق رب العبد إن كدبهما، وادعى أنه كان بأمره، فإذا  
 لم يفسح في حقه يطالب البائع بالثمن عندهما؛ لأنه وكيله، وليس له أن يطالب المشتري؛ لأنه برئ بالتصادق،  
 وعند أبي يوسف: له أن يطالبه، فإذا أدى رجع به على البائع، بناء على أن إبراء الوكيل المشتري من الثمن  
 صحيح عندهما، ويضمن للموكل، وعنده: لا يصح.

ولو كان بالعكس بأن أنكر المالك التوكيل وتصادقا أنه وكله، فإن أقام الوكيل البيعة لزمه، وإلا استحلف المالك،  
 فإن حلف لم يزمه، وإن نكل لزمه؛ لأن النكول كالإقرار، ولو عاب المالك بعد الإنكار، وطالب النائع الفسخ،  
 فسح القاضي البيع بينهما؛ لأنه ثبت عند القاضي أن البيع كان موقوفاً، فإن طلب المشتري تأخير الفسخ ليحلف  
 المالك على أنه لم يأمره بوجره؛ لأن سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيره لأجل اليمين، فهو حضر المالك وحلف  
 أخذ العبد، وإن نكل عاد البيع، ولو كان المالك حاصراً وعاب المشتري لم يأخذ النائع؛ لأن بيع العبد صح ظاهراً  
 فلا يصح القضاء على الغائب بفسخه، وللنايع أن يحلف رب العبد أنه ما أمره ببيعه، فإذا نكل ثبت أمره، وإن  
 حلف ضمن البائع ونفذ بيعه؛ لأن في المصمومات يثبت الملك مستنداً. (عيني، فتح، غيره)

ومن باع دار غيره إلخ ومعنى المسألة: أن يعترف النائع بالعصب ويكذبه المشتري؛ لأن إقرار النائع لا يسري  
 على المشتري، ولابد من البرهان، فإذا لم يقم صاحب الدار البيعة كان التلف مصافاً إلى عجره عن إقامة البيعة  
 لا إلى عقد النائع؛ لأن العاصب لا يجوز بيعه، ولهذا لا يضمن النائع قيمة الدار، وقوله: "وأدحبها المشتري في  
 بائه" وقع اتفاقاً؛ إذ لا تأثير للإدخال في البناء في عدم سراية قول البائع على المشتري أن ما بعته غصب، وهو  
 قول أبي يوسف آخراً وقول الإمام أيضاً، وكان أبو يوسف يقول أولاً: يضمن النائع قيمتها، وهو قول محمد،  
 وهي مسألة عصب العقار أنه هل يتحقق أم لا؟ عند محمد ورفر والشافعي: يتحقق، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف:  
 لا يتحقق. (عيني، فتح، مسكين)

## باب السلم

أي في بيان أحكامه

ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صحَّ السلم فيه، وما لا فلا، فيصح في المكمل كمن شيء ذرّك وصفه

### والموزون المثمن

كالمعل والرّيت

**باب السلم** [بالتحريك لغة: هو الاستعجال، وشرعاً: هو بيع الشيء على أن يكون دياً على النّائع بالشّرائط المعتبرة] ائتم أن بيع العين بالدين عزيمة، وبيع الدين بالعين رحمة، فمنها فرع من بين الأول شرع في ثلثي، وهو السلم، واحتص هذا النوع من البيع هذا الاسم؛ لاحتصاصه حكم يدل على معناه اللعوي، وهو تعجيل أحد البديلين قبل حضور البائع، فالبائع يسمى مسماً فيه، والمثل رأس المال، والنّائع مسماً إليه، واشترى رب السلم، وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال ابن عباس: أشهد أن الله أحلّ السلم المؤجل، وتلا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَعِثْتُمْ بَعْثًا مِّنَ الْأَرْضِ بِرَأْسِ مَالٍ فَاجْتَنِبُوا الرِّبَا فِي رَأْسِ الْمَالِ الْمُدْرَجِ ۚ وَلَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ الْفَتْحُ ۚ وَرَبُّ الْمَالِ الْأَكْمَشُ ۚ﴾ (نساء: ٢٨٢)، وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخص في السلم.

والقياس يأبى جوازَه؛ لأن السلم فيه مبيع، وهو معدوم، وبيع موجود غير مملوك، أو مملوك غير مقدور التسليم لا يجوز، فبيع المعدوم أوفى، ولكن تركناه بما ذكرنا، وهو معنى السيف لغة، وسمي منه مسلماً وإسلاماً وسفلاً وإسلاماً، وشرعاً: هو عقد يشت المثلث في الثمن عاجلاً وفي المثلث آجلاً، وقيل: هو أخذ عاجل بأجل، ولا يعتقد بلفظ البيع، وبه قال زهر وعيسى بن أبيان والشافعي في قول، وفي رواية الحسن. يعتقد، وهو الأصح، وتركه: الإيجاب والقول، ويعقد بلفظ السلم، وعليه اتفاق الروايات، والأصح أنه يعتقد بلفظ بيع أيضاً، وسب مشروعيته شدة الحاجة، وحكمه ثبوت المثلث للمسلم إليه في الثمن، ولرب السلم في المسلم فيه الدين في الدفعة، أما في العين فلا يثبت إلا بقبضه. (عيني، فتح)

**ومعرفة قدره** كمكيل وموزون ومدروع، وفي بعض النسخ: معرفة مقداره. (عيني) **صح السلم فيه** لأنه لا يقضي إلى المارعة بعد صط الوصف ومعرفة القدر، وقد قال صلى الله عليه وسلم: **لا يبيع من شيء ما لا يعلم**، رواه البخاري ومسلم. [رمر الحقائق: ٧٠/٢] **وما لا فلا** أي كل شيء لا يمكن فيه ضبط الصفة ومعرفة القدر. (عيني) [فلا يصح السلم فيه؛ لأنه يقضي إلى المارعة كحيوان والخواهر والآلي. (ط، عيني) **المثمن** وقيد بقوله: "المثمن" احترازاً عن الدراهم والديابير، فإنهما موزونة، ولكلّهما غير مثمنة بن أمثال حلقة، فلا يجوز السلم فيهما، فإنه إذا كان رأس المال ثماً أيضاً كان العقد باطلاً اتفاقاً، وإن كان غير الثمن كثوب في عشرة دراهم لم يصح سلماً اتفاقاً، وهل يعتقد ببعث ثمن مؤجل؟ قال أبو بكر الأعمش: يعتقد، وقال عيسى بن أبيان: لا يعتقد، وهو الأصح؛ لأن تصحيح العقد إما يكون في محل الذي أوجب =

## والعددي المتقارب كالجوز والبيض والفلس واللبن والآجر إن سمي ملبن معلوم، والذرعي كالثوب.....

= المتعاقدان البيع فيه لا في غيره، وهما لم يوجهاه إلا في الدراهم، ولا يمكن التصحيح باعتبارها بل باعتبار الثوب، ولم يوجهاه فيه، فكان في غير محله، ولو أسلم في الكيل ورأى كما إذا أسسم في البر والشعير بالميران، روى الطحاوي عن أصحابنا: أنه يجوز، وروى الحسن أنه لا يجوز، وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلاً، وعند مالك: يجوز السلم في الدراهم والدنانير. (عيني، فتح)

**والعددي المتقارب** أي ويصح السلم في العددي انتقارب عدداً؛ لأن المقدار تعرف مرة بالعدد ومرة أخرى بالكيل، فأمكن الضبط بماء، فيكون جائزاً من حيث العدد أو من حيث الكيل، وقال زهر: لا يجوز عدداً؛ لتفاوت أحاده، قلنا: كونه معدوداً باصطلاحهما محار إهداره، فهو هدر عرفاً، وعنه: أنه لا يصح كيلاً، وقد بقوله: "المتقارب"؛ لأنه لا يصح في العددي التفاوت كالطيطخ والرماد، إلا عند الشافعي: يصح ورأى، وعند مالك وأحمد: يصح مطلقاً، وأما العددي التفاوت - وتسميره ما نقل عن أبي يوسف: ما اختلف أحاده في القيمة واتحدت أحاسه - فلا يجوز السلم فيه كالدرر والجواهر والأدم والجنود والحشب والرؤوس والأكرع والسفرجل ونحوها، إلا إذا بين من جسس الخلود والأدم والحشب شيئاً معلوماً وطولاً معلوماً وعظماً معلوماً، وأتى بجميع شرائط السلم، فألحق بالمتقارب فيجوز.

**كالجوز** لأنه معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم. (عيني) **والبيض** مطلقاً سواء كان بيض نعامه أو غيره، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن السلم لا يصح في بيض العامة؛ لتفاوت أحاده في القيمة، وقيل: إن أسلم فيه للأكل جار، وإلا فلا. (عيني، فتح) **والفلس** أي ويصح السلم في الفلس؛ لإمكان ضبطه بالعدد، وعند محمد: لا يصح السلم فيه؛ لأنه ثمن ما دام يروج، ولهذا لا يجوز بيع الفلس بالفلسين عنده، وبه قال مالك وأحمد، إلا أن ظاهر الرواية عن محمد كقولهما، وهو الأصح، ولهذا لم يعلك في "الحامع الصغير" حلالاً. (عيني، فتح)

**واللبن** بكسر اللام والياء، وهو الطوب الذي، **الاحمر** بضم الحيم وتشديد الراء وهو الطوب المحرق. (ط، عيني) **ملبن معلوم**. لأن أحاده لا تختلف احتلاقاً يفضي إلى المازعة بعد ذكر الآلة. 'والملبن' بكسر الميم: قالب الطين. وفي 'القاموس': الملبن كصير: قالب اللبن، واللبن كابل، ويجوز إسكان الموحدة فيصير مثل حمل، ويحتمل أن يكون الملبن اسماً ما يضرب منه اللبن، وإنما يصير الملبن معلوماً إذا ذكر طوله وعرضه وسنكه، وشرط في "الخلاصة" ذكر الموضوع الذي يعمل منه اللبن، وإذا لم يتعين اللبن لا يجوز السلم؛ لأنه يفضي إلى المازعة. (عيني، فتح)

**والذرعي**. أي ويصح السلم في الشيء الذي يدرع كالثوب والساط والحصير إلخاً لها بالكيل والمورون بجمع الحاجة، وأراد بالثوب غير المخيط، أما المخيط، فلا يجوز السلم فيه كالقراء والقلائس والحفاف.

إن بين الذراع والصفة والرقعة والصنعة، لا في الحيوان وأطرافه، والجلود عددًا،  
والخطب حزمًا، والرطبة جزأً، والجواهر والخرز.....  
من جنس الدراعي

إن بين الذراع الخ لأن الثوب لا يصير معبوماً، لا تذكر هذه الأشياء، فلا يؤدي إلى الرأع، وإن كان الثوب من حرير يباع بالبور، فلا بد من بيان ورثه مع ذلك؛ لأنه لا يصير معبوماً إلا به. (عيني، فتح) والصفة بأنه من قطع أو كتان أو مركب منهما أو حرير أو نحو ذلك. (عيني)

والصفة بأنه عمل الشام أو الروم أو نحوهما، أو عمل ريد أو عمرو أو غيرهما. (عيني) لا في الحيوان أي لا يصح السلم في الحيوان مطلقاً، سواء كان دابة أو رقيقاً؛ لأنه - هي عن السلف في الحيوان، ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام والقمرى والعصافير، إلا أنه يخص من عموم اسمته، ولأنه يتفاوت أحاده، وقامت الثلاثة: يجوز السلم في الحيوان؛ لأنه يمكن معرفة جنسه وسه ووعه وصفته؛ لأن التفاوت بعد ذلك يسير، فأشبه الثياب، ولما ما رويها، وأنه بعد ما ذكر يبقى تفاوت فاحش في المالية باعتبار المعايير الساطعة، فيقصي إلى المارعة، بخلاف الثياب؛ لأنه مصنوع اعداد، فبقما يتفاوت الثوبان إذا سجعا على موان واحد.

وأطرافه. أي ولا يصح في أطراف الحيوان كالرؤوس والأكارع، وهي ما دون الركبة من القوائم؛ [لتفاوت الفاحش فيها وعدم الصسط.] (عيني) عددًا متعلق بالأطراف والجلود أي لا يصح السلم في أصراف الحيوان وحبوده من حيث العدد؛ لتفاوت الفاحش فيه، وهذا على قول أبي حنيفة، وعندهما: يجوز كما في اللحم، وقيل: لا يجوز بالاتفاق، وقال مالك وأحمد: يجوز السلم في رؤوس الحيوان وحبوده عددًا، وكذا الخلاف في الأورق عددًا، وإذا كانا يباعان ورثاً يجوز السلم بالبور فيهما. (عيني، فتح)

والخطب حرماً [بضم الحاء وفتح الراء جمع حرمة، أي حال كون الخطب مشدوداً بشدة، إلا إذا بين ضول ما تشد به الحزمة أنه شر أو ذراع. (عيني، مسكين)] وفي 'الخمهرة': كل شيء جمعه بالأحبال، كالإصارة فهو حزمة، ومنه سميت حزمة الخطب. والإصارة بكسر الهمزة جماعة وهي الحزمة.

والرطبة حرراً [جمع جررة تنقذ الرء المهمة على الرء المعجمة، وهي القصبة من القث وخوه، والرطبة هي الرسيم. (عيني، مسكين)] أي ولا في الرطبة مشدودة بشدة كل شدة، "جررة" بضم الخيم وسكون الراء وفتح الراء، جمعها جرر، وهي بالفرسية "دست ترة" ولو بين الحبل الذي يشده الحصب، أو عقده بالبور، وبيان الصفة والنوع، فهو حائر، وكذلك في الرطبة إذا بين الصفة والبور يجوز. [رمر الحقائق: ٧٢/٢] والجواهر أي ولا يصح في الجواهر نحو الياقوت بأنواعه والفيروز ونحوهما (عيني) والحرر. أي ولا في الحرر: وهو بالتحريك الحذر والعقيق والبلور ونحوها. (عيني)

ك ف د ط

## والمنقطع والسّمك الطّري، وصحّ وزناً لو مالخاً،

عض رطب لا يابس

**والمنقطع** أي ولا يجوز السلم في انقطاع عن أيدي الناس مطلقاً، سواء كان المسلم فيه موجوداً عند العقد مقطوعاً عن أيدي الناس عند حلول الأجل، أو كان منقوصاً وقت العقد موجوداً في أيدي الناس عند المحل بكسر الحاء اسم رمان - أي وقت حلول المسلم فيه، أو كان موجوداً عند العقد وعند المحل، مقطوعاً فيما بينهما، وعند الشافعي: يصح في الصورتين الأخيرتين، وله قال مالك وأحمد: لوجود القدرة عند وجوه، ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك، ولنا: ما ورد عن ابن عمر: "أنه - أي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها"، وفي لفظ: "حتى تبيض وتأمس العاهة"، وهذا نص على أنه لا يجوز في المنقطع في الحال؛ إذ الحديث ورد في السلم، ويدل عليه قوله **لا يابس** مع أنه بعد منه **سحق** من **حده** وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد إلى وقت المحل **يصح اتفاقاً**.

ولو انقطع عن أيدي الناس بعد المحل، ولم يأخذه رب السلم، فهو باختيار إن شاء فسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإن شاء انتظر إلى وجوده، وقال زهر: يبطل العقد، ويأخذ رأس المال للعجز عن تسليمه، كما إذا هلك المبيع قبل القبض، قسنا: إن السلم قد صح، وتعدر التسليم بعارص عني شرف الروال فيحيز فيه، كما إذا أتى العبد المبيع قبل القبض، بخلاف هلاك أسبع قبل القبض؛ لأنه قد فات لا إلى حذف. (عيني، فتح)

**والسّمك** أي ولا يصح في السمك في غير حسه ورناً وعدداً، فإن كان في حسه يصح ورناً لا عدداً. (مسكين) **الطّري**: أي لا يصح السلم في السمك الطّري؛ لأنه يقطع عن أيدي الناس في الشتاء؛ لانعدام امياه، فلا يصح ورناً ولا عدداً، ولو كان في بلد لا ينقطع أصلاً كمصر حار ورناً لا عدداً في جميع الأحيان، كما لو أسسم في الصيف وكان منتهى الأجل لا يبلغ الشتاء حار ورناً لا عدداً في كل بلد، وهذا معنى قول محمد: لا حيز في السلمك الطّري إلا في حبيه، وعن أبي حنيفة: أنه لا يجوز في الكار التي تنقص، كالسّم في المحم

وفي 'شرح الطحاوي': السلم في السمك لا يحو: إما أن يكون في الطّري أو المبيع، ولا يحو: إما أن يسلم عدداً أو ورناً، فإن أسلم فيه عدداً لا يجوز، سواء كان طرياً أو مملوحاً؛ لأنه متفاوت، وإن أسسم فيه ورناً، يطر إن كان مملوحاً يجوز، وإن كان صرياً، إن كان العقد في غير الشتاء، والأجل في غير الشتاء، ولا يقطع فيما بين ذلك، فإنه يجوز، وإلا فلا. [رمز الحقائق: ٧٢/٢]

**ورناً لو مالخاً**: يقال: "سّمك مبيع ومملوح" ولا يقال: "مالخ" إلا في لغة رديئة، وأجيب بأنه وقع التعبير به في كلام الشافعي وهو عربي يحتج بكلامه، وجه صحة السلم في المملوح وهو القديد؛ لأنه لا يقطع عن أيدي الناس، واحاصل أن الصحيح أن السلم في صغار السمك يجوز ورناً وكيلاً، وفي الكار يجوز ورناً عند الإمام في رواية، ولا يجوز كيلاً رواية واحدة. (عيني، فتح)



واللحم وبمكيال، أو ذراع لم يدَرَ قدره، وبرّ قرية أو تمر نخلة معينة.

يعينه  
ي م يعرف

وشروطه: بيان الجنس

**واللحم** أي لا يصح اسلم أيضاً في اللحم مصقاً عند أبي حنيفة، وعندهما: يصح إن بين حسه ونوعه وسه وصفته وموضعه وقدره، كشاة حصي ثني سمين من احب أو الفحد مائة رطل؛ لأنه موزون مصوص بوصف، ولهذا يضمن بالمثل، ويصح استقراضه ورأياً، ويخري رب الفصل؛ نعمة الورن، فصار كالألية واشحهم، وبه قالت الثلاثة، وله: أنه يختلف سماً وهرلاً، ويختلف باختلاف قصور السمة، فما يعد سميّاً في الشتاء يعد مهرولاً في الصيف، ولأنه يتضمن عظاماً غير معبومة، ويخري فيه امما كسة، فاشترى يأمره بالرع، واسأع يدسه فيه، وهذا النوع من الخهالة والمارة لا يرتفع بيان الموضع وذكر الورن، فصار كالسلم في الحيوان.

وفي مخلوع العظم لا يخور على الوجه الأول، وهو الأصح؛ لأن الحكم إذا عمل بعين لا يتمي بانتفاء إحداها، والتصمين بالمثل ممنوع، فإنه من دوات القيم، وكذا لا يخور استقراضه، ولو سمع فيهما، فهو معايين عند الإتلاف والاستقراض، فيمكن صسطه بالمشاهدة، بخلاف الموصوف في الدمة، والفتوى على قول اصحابين. وحكم الظهور يخور السلم فيه إن بين الموضع عند الكس؛ لأن ما فيه من العظم لا يعتبره اساس وهو الصحيح. (عيني، فتح)

**وبمكيال:** أي ولا يصح بمكيال معين لا يعرف قدره. (عيني)

**لم يدَرَ قدره** أي لا يصح اسلم بمكيال معين أو ذراع معين م يعرف قدره؛ لاحتمال أن يصيب، فكان المسلم فيه مجهول القدر فيؤدي إلى الرأع، بخلاف السبع، حيث حار به وإن لم يعرف قدره؛ بوجود لتسليم عقيب العقد من غير تراخ، وإن كانا معوممي المقدار يخور السلم أيضاً، ويشترط أن يكون المكيال مما لا يقص ولا يسط كالقصاع مثلاً، وأما الحراب والربيل فلا يخور الكيل هما؛ لأهما يقصان ويسطان، وعن أبي يوسف: يخور السلم في قِرب الماء استحساناً للتعامل. [رمز الحقائق: ٧٣/٢]

**وبرّ قرية إلخ** أي لا يخور اسلم أيضاً في حطة قرية بعينها أو تمر حلة بعينها؛ لاحتمال أن يصيبهما آفة، فلا يقدر على تسليمهما، وإن ذلك وقعت لإشارة بقوله **لَا يَبْرُكُ مَعَهُ شَيْءٌ** مع الله سبحانه فم يستحق أحداً من أحد. بخلاف ما لو أسلم في حطة شامية، حيث يخور السلم؛ إذ لا يتوهم انقطاع الحطة منه، وكذا لو كانت اسمة إلى قرية لبيان الصفة لا لتعيين المكان، فإن ذكرها بيان الجودة. (عيني، فتح) **وشروطه** [شرط حوار اسلم تسعة أشياء ذكر الشيخ منها ثمانية (عيني)] شروع فيما يشترط ذكره من الشروط، فلا يرد أن له شروطاً أخر سكت منها؛ لأن تلك الشروط لا يشترط ذكرها بل يشترط وجودها.

**بيان الجنس إلخ:** [أي الأول بيان جنس المسلم فيه كبر أو شعير. (ط، عيني)] هذه الأربعة تذكر في كل من المسلم فيه ورأس المال، وإنما يشترط بيان النوع في رأس المال إذا كان في اليد بقود مختلفة، وإلا فلا يشترط (فتح)

**والنوع والصفة والقدر والأجل، وأقله شهر، وقدر رأس المال في المكيل والموزون**  
الأجل في الأصح وعليه الفتوى  
**والمعدود، ومكان الإيفاء فيما له حمل**  
أي في أيدي

**والنوع** أي والثاني: بيان نوعه كالسهيبة والحلية في الخنطة والزنى والمكثوم في التمر. (عيني) **والصفة**: أي والثالث: بيان الصفة كالخيد والرديء والوسط. (عيني) **والقدر**: أي الرابع: بيان القدر كعشرة أراد به أرطال. (ط)  
**والأجل**: [أي الخامس: بيان الأجل المعلوم كشهر أو شهرين. (ط)] أي وشرطه بيان الأجل المعلوم فلا يصح السلم إلا موجلاً، وقال الشافعي: يصح حالاً أيضاً؛ لأنه **له** أي عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورحص في السلم مطبقاً، ولما قوله **له** من **سبب** ف**سببه** في كل **معدود** به **معدود** إن **أجل** **معدود**. فشرط فيه إعلام أجل كما شرط إعلام القدر؛ لأن المشروع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة، ولأن القدرة على تسليم المعقود عليه شرط فما به سبب القدرة وهو الأجل الذي يتمكن فيه من تحصيله رحصة لحاجة المقياس، يكون شرطاً ضرورة، وأما تقدير الأجل فإلى المتعاقدين، وقيل: ثلاثة أيام؟ اعتذاراً بشرط الخيار.

وقيل: أكثر من نصف يوم، وقيل: إنه يطر إلى مقدار المسلم فيه، وإن عرف الناس في التأجيل في مثله، فإن أجل قدر ما يؤجل الناس في مثله جاز، وإلا فلا، والفتوى على ما ذكره المصنف بقوله: 'وأقله شهر'، روي ذلك عن محمد؛ لأن ما دونه عاجل، والشهر وما فوقه أجل. [رمر احقائق: ٧٤/٢] (فتح)

**وقدر رأس المال**: [إذا كان العقد يتعلق على مقداره كما في المكيل. (ط، عيني)] أي يشترط بيان قدر رأس المال إذا كان السلم في المكيل والموزون والمعدود، وإذا كان مشاراً إليه؛ لأنه قول ابن عمر **رضي**، وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس، وهذا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يشترط معرفة قدر رأس المال بعد التعبير بالإشارة حتى لو قال: أسلمت إليك هذه الدراهم في كذا بر، لا يصح عنده، وعندهما: يصح؛ لأنه صار معلوماً بالإشارة كما في الثمن والأجرة، فلا يشترط معرفة القدر كما لا يشترط معرفة القيمة.

وللإمام: أن جهالة قدر رأس المال قد تفصي إلى جهالة المسلم فيه؛ إذ ربما ظهر فيه ريب، فيختار الاستبدال، وقد لا يتفق الرد في مجلس العقد، فيفسخ العقد في مقدار المردود، فإذا لم يكن القدر معلوماً لم يدر في كم انتقض وفي كم بقي، فيصير المسلم فيه مجهول المقدار، وربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه، فيحتاج إلى رد رأس المال، بخلاف ما إذا كان رأس المال ثوباً؛ لأن الذرع وصف فيه لا يتعلق العقد على مقداره، وأجمعوا على أن رأس المال لو كان ثوباً أو حيواناً يصير معلوماً بالإشارة. (عيني، فتح)

**فيما له حمل**: [أي السابع: بيان مكان إيفاء المسلم فيه] ومؤونة، والحمل بفتح الحاء: ثقل يحتاج في حمله إلى طهر أو أجرة حمل، وبكسر الحاء: ما يحمل كالبر ونحوه، هذا أيضاً عند أبي حنيفة، وقالوا: ليس بشرط، ويوفيه في موضع العقد، ولكن إن شرطاه صح، وبه قالت الثلاثة؛ لأنه مكان الالتزام، فيتعين لإيفاء ما التزمه كموضع -

## من الأشياء، وما لا حمل له يوفيه حيث شاء، وقبض رأس المال .....

= القرض والاستهلاك، وه: أن التسليم غير واجب في الحال، فلا يتعين مكان العقد، وإد لم يتعين في مجهولاً جهة مقضية إلى مساره؛ لاختلاف القيم باختلاف الأماكن، وعلى هذا الخلاف الثمن والأجرة والقسمة، فعده: بشرط بيان مكان الإيفاء وهو الصحيح، وعندهما: لا يشترط، وأما القرض والعصب والإتلاف فكالبيع بالاتفاق، فلا يشترط بيان مكان الإيفاء، وتعين المصير يكفي. (عيني، فتح)

**من الأشياء.** كذا والشعر واسع واسع. **وما لا حمل له.** وقيل: ما لم يكن له حمل ومؤونة هو الذي يحمل محناً، وقيل: ما عكس رفعه بيد واحدة، ومؤونة: الكلفة كالسك والبرص من أي القليل منهما. **يوفيه** أي يوفي المسلم إليه المسم في حيث شاء؛ لعدم الاحتياج إلى بيان مكان الإيفاء، ولو عين مكاناً قيل: لا يتعين؛ لأنه لا يفيد، وقيل: يتعين؛ لأنه يفيد سقوط خطر الطريق. (فتح)

**حيث شاء.** لعدم الاحتياج إلى بيان مكان الإيفاء فيه بالإجماع. **وقبض رأس المال:** أي شرط ثامن: وهو شرط بقائه قصص إلح. (عيني) عصف على بيان حسن، أي شرط جواره قصص رأس المال قبل افتراق المتعاقدين؛ لأن المسم يتي على أحد عاجل عاجل، وذلك بالقصص قبل الافتراق كما في الصرف، ولا فرق في ذلك بين أن يكون رأس المال مما يتعين أو لا؛ لأنه فيما لا يتعين يلزم الافتراق عن دين دين، وهو مهني عنه، وأما إذا كان عيناً، فاشتراط القبض حوار الاستحسان إعمالاً لمقتضى الشرعي، ولابد من تسليمه إليه ليتصرف فيه، فيقدر على تسليم المسلم فيه، ولهذا لا يجوز اشتراط الخيار فيه؛ لأنه يمنع تمام القبض.

وكذا لا يثبت في المسم فيه حير الرؤية؛ لأنه غير مفيد؛ إذ هو دين في ائمة، بخلاف خيار العيب في رأس المال، وحير الرؤية فيه حيث يشتر فيه إذا كان مما يتعين بالتعيين كالعروض، وعند مالك: لو ترك قصص رأس المال يوماً أو يومين حاز؛ لأنه بعد عاجلاً عرفاً، وهذا الشرط شرط بقاء العقد لا شرط انعقاده، إن هاتم عدد اشروط اشمانية، واشروط اناسع الذي يذكر الشيخ هو القدرة على تحصيل المسم فيه بأن يوجد من حين انعقد إلى حين الحيل، وإنما لم يذكره ستعاء ما تقدم من عدم حوار السلم في المنقطع.

وفي العاية: شرائط صحة مسم سبعة عشر: ستة في رأس المال، وأحد عشر في المسم فيه، أما الذي في رأس المال، فمن الحسن وبيان النوع وبيان المصفة وإعلام قدر رأس المال وكون الدراهم والدينار مقودة عند أي حيفه، وعندهما: ليس بشرط، وتجهيل رأس المال، وقصصه قبل الافتراق بأداهما، وأما التي في المسم فيه، فبيان الحسن وبيان النوع وبيان المصفة وإعلام قدر المسم فيه، وأن لا يشتمل البدلان على أحد وصفي عنة ربا الفض، وهو القدر أو حسن، وأن يكون المسم فيه مما يتعين بالتعيين، وأن يكون مؤجلاً، وأن لا يقصص، وأن يكون انعقد باتاً ليس فيه خيار اشروط، وبيان مكان الإيفاء فيما له حمل ومؤونة، وكون المسم فيه مبسوطاً بالوصف كالأجناس الأربعة أي المكيل والموزون والمذروع والعددي المتقارب. (عيني، فتح)

قبل الافتراق، فإن أسلم مائتي درهم في كَرِّ بر مائة ديناً عليه، ومائة نقداً، فالسلمُ  
 صفة المائة أي على مسلم إليه أي مقدرة

في الدين باطلٌ، ولا يصحُّ التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة  
 أي على مسلم إليه

أو تولية،.....

أو مرجه وبو من عيه

**قل الافتراق.** بالأبدان، أي افتراق كل واحد من المتعاقدين عندنا. (عيني، معدن) **كر بر** بضم الكاف وتشديد  
 الراء: ستون فقيراً، والفقير ثمان عشر صاعاً. (ط، عيني) **باطل.** لافتراقهما عن دين بدين، وبس المعنى أنه يعقد  
 باطلاً في حصة الدين بل هو صحيح، والمفسد طارئ عليه لافتراقهما، فم يفسد الفساد إلى حصة المائة الثانية، وهذا  
 لو قد ماتين قبل الافتراق، صح في الكل، وعد رم: السلم باطل في الكل؛ لأنه جعل القول في الدين شرطاً  
 لصحته في الآخر، فيفسد في الكل، ولنا: أن العقد وقع صحيحاً؛ لعدم تعيين الدين.

ثم فساده في البعض طارئ، فلا يتعدى، وهذا إذا كان رأس المال والمسلم فيه من بوع واحد، أما إذا كان رأس  
 المال من نوعين بأن أسلم إلى رجل في كَرِّ بر عشرة من الدراهم المعينة، وعشرة من الدنانير التي عليه، فلا يجوز  
 في حق الدنانير إجماعاً، وفي الدراهم كذلك عنده؛ لجهالة ما يخصها من المسلم فيه. خلافاً هما، ساء على أن  
 بإعلام رأس المال ليس بشرط عندهما، وأما إذا كان المسلم فيه من نوعين بأن أسلم مائة درهم في كَرِّ بر وكر شعير،  
 ولم يبين رأس مال كل واحد لا يجوز عنده. (عيني، فتح)

**ولا يصح التصرف بالخ.** ومن صور التصرف في رأس المال: أن يأخذ بدن رأس المال شيئاً آخر، ومنها أيضاً: أن  
 يهب رأس المال من رب السهم قبل القبض. ومن صور التصرف في المسلم فيه قبل القبض: أن يشرك غيره فيه أو  
 يبيعه أو يهبه قبل القبض، وجه عدم جواز التصرف: أن المسلم فيه مبيع، والتصرف في المبيع المقبول قبل القبض  
 لا يجوز، ورأس المال مستحق القبض في المجلس، والتصرف فيه مفوت له فلا يجوز، والتصرف المهي يشمل البيع،  
 حتى لو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه بأكثر من رأس المال لا يصح، ويشمل الاستبدال حتى إذا استبدل  
 المسلم فيه بنفس آخر لا يجوز؛ لكونه بيع المقبول قبل قبضه، وكذا الاستبدال برأس مال السلم لا يجوز؛ لكونه  
 يفوت القبض المشروط؛ لأن لرأس المال شهناً بالمبيع، فلا يجوز التصرف فيه قبل القبض. (عيني، فتح)

**قل القص.** أي قبل قص المسلم إليه رأس المال، وقبل قبض رب السهم المسلم فيه (عيني) **بشركة.** صورتها:  
 رجل أسلم عشرة دراهم في كَرِّ حصة، فجاء آخر إليه وقال له: "خذ مني خمسة دراهم وأشركني في الحصة التي  
 أسلمت فيها" فأشركه فيها لا يجوز. (مسكين) **أو تولية:** صورتها: أسلم رجل عشرة دراهم في كَرِّ حصة، فجاء  
 رجل آخر إلى هذا الذي أسلم وقال له: "نع مني الحصة التي أسلمت فيها بما أسلمت" فباعها بعشرة تولية لا يجوز،  
 وكذا إذا باعها مراحة على العشرة لا يجوز أيضاً؛ لأن المسلم فيه مبيع، والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز، وفي  
 التولية ثلثك كنه بعوض، وفي الشركة ثلثك كنه بعوض، فلا يجوز. [رمز الحقائق: ٧٦٢] (فتح)

فإن تقايلا السلم لم يشتَر من المسلم إليه برأس المال شيئاً، ولو اشترى المسلم إليه كراً، وأمر لرب السلم بقبضه قضاء لم يصح، وصح لو قرضاً، أو أمره بقبضه له ثم لنفسه ففعل، ولو أمره رب السلم أن يكيله في ظرفه، ففعل وهو.....  
لأجل المسلم إليه أي السلم إليه أي في ظرف رب السلم قضاء للمسلم إليه

**تقايلا السلم** بعد عقده ثم أراد رب المال أن يشتري برأس المال شيئاً قبل القبض لا يجوز وهو المراد بقوله: 'لم يشتَر' (عيني) **لم يشتَر** أي إذا تقايلا رب المال واسم إليه السلم بعد عقده، ثم أراد رب المال أن يشتري برأس المال شيئاً بحكم الإقالة قبل القبض لا يجوز له ذلك، وقال الشافعي وره: يجوز به ذلك قياساً؛ لأنه ما بطل السلم بقي رأس المال ديناً في دمة المسم إليه، فيصح الاستبدال به كسائر الديون.

وجه الاستحسان قوله: لا يجوز له أن يشتري برأس المال شيئاً إلا سميك حال بقاء العقد، أو رأس ماله حال انقضاءه؛ ولأن رأس المال أحد شئها بالبيع؛ لأن الإقالة بيع في حق غيرهما، ولا يمكن جعل المسم فيه مبيعاً؛ لسقوطه بالإقالة، فتعين أن يجعل رأس المال مبيعاً، وإن كان ديناً في الدمة؛ لأن كونه ديناً لا يبي أن يكون مبيعاً كالمسلم فيه قبل القبض، فامتنع الاستبدال قبل القبض، وهذا إذا كان السلم صحيحاً، أما إذا كان فاسداً، فرب المسم أن يتصرف في رأس المال قبل قبضه. (عيني، فتح، مسكين) **رأس المال شياً** بحكم الإقالة، حتى يقبض رأس المال، وهذا إذا كان السلم صحيحاً. (ط، عيني)

**كراً** من الحطة وكان رب السلم أسم إليه في كره حطة. (عيني) **نقصه** أي نقص ذلك الكره الذي اشتراه ولم يقضه المسم إليه. (عيني) **فصاء** أي لأجل القضاء عما عليه من الكره الذي هو المسم فيه. (عيني)

**لم يصح** أي لو أسلم رجل إلى آخر في كره حطة، فاشترى الآخر كره حطة، وأمر رب المال أن يقض الكره الذي اشتراه مكان الكره المسم فيه، ولم يقض المشتري الكره الذي اشتراه، لا يصح القضاء، حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسم إليه المشتري، ولرب المال أن يطالبه بحقه؛ لأنه احتتمع هما صفتان: صفقة بين المسم إليه وبين الذي اشتراه منه، و صفقة بينه وبين رب السلم بشرط الكيل، فلا بد من الكيل مرتين؛ لهيه عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان: صاع ائتم، وصاع اشتري، ولم يوجد هما، فلا يصح. (عيني، فتح)

**وصح لو قرصاً** أي لو أقرض ريد عمرو كراً من الحطة ثم اشترى عمرو كره حطة من بكر فأمر ريد، بنقصه قضاء لحقه فإنه يصح وإن لم يعد ريد الكيل؛ لأن القرص إعارة، وهذا يعقد بلفظ الإعارة، ولو لم يكن إعارة لزم مبادلة الخمس بخمسة بسببه وهو ربا، فكان المقصود عين حقه تقديراً، فلم تتحقق الصفقتان فيكتفي مكيل واحد.

[رمز الحقائق: ٧٦/٢] (فتح) **ثم لنفسه** أي لم يقضه ثانياً لنفس رب السلم بأن يعيد الكيل ثانياً. (عيني) **ففعل** أي المسلم إليه بأن كاله له في ظرفه. (عيني) **ففعل**: أي رب السلم ذلك بأن اكتاله ثم اكتاله لنفسه. (ط، عيني)

غائبٌ لم يكن قبضاً بخلاف المبيع، ولو أسلم أمة في كُرٍّ، وقبضت الأمة، فتقايلا،  
رجل إلى رجل فماتت، أو ماتت قبل الإقالة بقي وصحَّ،  
أمة .....  
ثم تقايلا بعد موافق

**لم يكن قبضاً:** [أي لا يكون ذلك قبضاً رب السلم وحقه. وعليه أن يكيه ثانياً بحضرته. (ط، عيني)] أي إذا أمر رب السلم المسلم إليه أن يكيل المسلم فيه في ظرف رب السلم فكان المسلم إليه في ظرف رب السلم في حال غيبته لا يكون ذلك قبضاً من رب السلم حقه؛ لأن حقه في ذمة المسلم إليه، ولا يمكنه إلا بالقبض، فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح، فيكون المسلم إليه مستعيراً للظرف، فجعل فيه منك نفسه كالدائن إذا دفع كيساً إلى المدين، وأمره أن يزد ديه، ويجعله فيه، فإنه لا يصح، ولو كان رب السلم حاصراً وكاله المسلم إليه بحضرته. وخفى بينه وبين الطعام، يصير قابضاً؛ لأن التخليه له، وفي بعض النسخ: 'لم يكن قضاء' مكان 'لم يكن قبضاً' أي لا يكون أداء لحقه مطلقاً، سواء كان فيه طعام لرب السلم أو لا. [رمز احقاق: ٧٧/٢] (فتح)

**بخلاف المبيع:** أي إذا اشترى رجل راءً معيناً، ودفع إلى البائع صرفاً، وأمره أن يكيه، ويجعله في الظرف، ففعل البائع ذلك واشترى غائب صح، ويكون قضاء لحقه؛ لأن المشتري ملك البائع نفسه الشراء، فيصح أمره لمصادفته ملكه، فيكون قابضاً بجمعه في ظرفه، ويكون البائع وكيلًا في إمساك ظرفه، فيكون الظرف في يد المشتري حكماً، فكان الواقع فيه واقعاً في يده حكماً، وهذا اكتفى بذلك الكيل في الصحيح؛ لأن البائع نائب عنه في الكيل، ألا ترى أنه لو أمره بالنظر أو بإلقائه في البحر ففعل، يكون على الأمر في الشراء، وعنى المأمور في السلم، وليس ذلك إلا باعتبار صحة الأمر في الشراء وعدمها في السلم.

فإن قلت: النائع لا يصح أن يكون وكيلًا له في القبض، حتى لو وكله به نصاً لا يصح توكيله ولا يكون قابضاً له، فكيف يتصور أن يكون وكيلًا له هنا؟ قلت: لما صح أمره؛ لكونه مانكاً له صار وكيلًا له ضرورة، وكم من شيء ثبت ضمناً وإن لم يثبت قصداً، وإن أمره المشتري أن يكيه ويجعله في طرف النائع ففعل لم يصير قابضاً؛ لأن المشتري صار مستعيراً للظرف عن البائع ولم يقصده فلا يصح العارية؛ لأنها لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعاً في يد المشتري فصار كما لو أمره أن يكيه وأن يجمعه في ناحية من بيت النائع. (عيني، عناية)

**فتقايلا:** أي تقابل المسلم إليه ورب السلم السلم. (عيني) **فماتت.** في يد المسلم إليه قبل أن يقبضها رب السلم بحكم الإقالة. (ص، عيني) **بقي:** [الإقالة على حاشا فيما تقايلا فماتت. (عيني)] أي لو أسلم رجل أمة في كُرٍّ حطه وقبض المسلم إليه الأمة فتقايلا عقد السلم ثم ماتت الأمة قبل أن يقبضها رب السلم بحكم الإقالة، أو ماتت قبل ذلك ثم تقايلا بعد موافق، بقي عقد الإقالة في المسألة الأولى، وصح الإقالة بعد موافق في المسألة الثانية، ويجب على المسلم إليه قيمة الأمة يوم قبضها في المسألتين؛ لأن شرط صحة الإقالة بقاء العقد، وهو يبقى بقاء المعقود والمعقود عليه في السلم هو المسلم فيه، وهو باق في ذمة المسلم إليه بعد هلاك الأمة، فصحت الإقالة ابتداءً، =



## وعليه قيمتها، وعكسه شراؤها بألف، والقول لمدعي الرداءة والتأجيل، لا لنافي الوصف والأجل.

المسلم إليه  
وهو الرداءة

= وكذا يبقى بعد هلاك؛ لأن القاء أسهل من الابتداء، فإذا انفسخ العقد يجب على المسلم إليه ردّ الحاريرة، وقد عجز بموتها، فيجب عليه قيمتها؛ لقيامها مقامها. [رمز الحقائق: ٧٧/٢] (فتح)

**قيمتها**: أي قيمة يوم قضاها في الصورتين. (ص، عيني) **وعكسه شراؤها إلح** [أي عكس الحكم المذكور، وفي بعض نسخ: "عكسها أي عكس مسألة السلم. (عيني)] صورته: اشترى أمة بألف ثم تقايلا فماتت الأمة في يد المشتري بطلت الإقالة، ولو تقايلا بعد موتها فإقالة باصة أيضا؛ لأن المعقود عليه فيها هي الأمة، فلا تصح الإقالة بعد هلاكها ابتداء وبإهلاك بعدها تطل ولا تبقى؛ لعدم المحل، فكانت عكس الأول، أي إقالة السلم بخلاف بيع المقايضة أي بيع العروص بالعروص حيث تصح إقالة فيه ابتداء بعد هلاك أحدهما، ولا يبطل به؛ لأن كل واحد من العوصين فيه معقود عليه؛ كونه مبيعاً من وجه، فيبقى العقد بقاء أحدهما.

وخاص: أن هذا الجنس منقسم على أربعة أقسام: الأول: الإقالة في السلم، والثاني: الإقالة في بيع المقايضة، والثالث: الإقالة في بيع العين بالنسيئة، وقد ذكرنا حكم هذه الثلاثة، والرابع: الإقالة في الصرف، وحكمه: أنهما إذا تقايلا فيه بعد هلاك أحد البدين أو كليهما، أو هتك إبدان أو أحدهما بعد الإقالة قبل الاسترداد، صحت الإقالة؛ لأن المعقود عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في دمة الآخر، وذلك غير معين، فلا يتصور هلاكه، والمقصود غيره، فلا يمنع هلاكه صحة الإقالة. [رمز الحقائق: ٧٨/٢] (فتح) **بألف** فاحكم فيها؛ وهو ماتت الأمة قبل القبض بطلت الإقالة، ولو كان التقاييل بعد موتها لا يصح. (عيني)

**والقول لمدعي الرداءة** [بأن قال: هو شرعنا طعاماً رديئاً، وقال آخر: لم يشترط شيئاً. (عيني)] الرداءة مثلاً، حتى لو قال أحدهما: شرطاً جيداً وقال الآخر: لم يشترط شيئاً فالحكم كذلك، وإنما كان القول لمدعي الوصف والأجل؛ لأنه مدعي الصحة، إذ سلم لا يخور إلا موحلاً موصوفاً، فكان اظاهر شاهداً به؛ لأن الفاسد حرام، والظاهر من حال اسمه تحب الحرام. **والتأجيل** أي والقول لمدعي التأجيل بأن قال هو: شرطنا التأجيل، وقال الآخر: لم نشترط شيئاً. (عيني)

**لا لنافي الوصف إلح** أي لا يكون القول منكر وصف المسلم فيه والأجل، مطبقاً أيهما كان، والأصل فيه أنهما إذا احتكما في الصحة والفساد فالقول بمدعي الصحة، فإن حرج كلام أحدهما مخرج التعت كان باطلاً، وكان القول قول من يدعي الصحة، وإن حرج كلام أحدهما مخرج الخصومة فكذلك عند أي حيفة إذا اتفقا على عقد واحد، وعندهما: القول للمنكر.

ثم تفصيل المسألة: أن تقول: لو أسسم دراهم إلى أجل في كر حنطة، فقال المسلم إليه: شرطاً رديئاً، وقال رب السهم: =

## وصحّ السِّلْمُ والاستِصْنَاعُ في نحو خِفٍّ وطُسْتٍ وقَمَقَمَةٍ، .....<sup>١</sup>

= م بشرط شيئاً، كان القول قول المسلم إليه؛ لأن رب السلم متعت في إنكاره الصحة، وفي عكسه بأن ادعى رب السلم شرط الرذاعة، وأنكر المسلم إليه الشرط أصلاً، كان القول لرب السلم عند أبي حنيفة؛ لأنه يدعي الصحة، وعندهما: القول للمسلم إليه؛ لأنه مكر، وبو قال المسلم إليه: م يكن له أجل، وقال رب السلم: له أجل، كان القول لرب السلم عندهم بالاتفاق؛ لأن المسلم إليه متعت في إنكاره ما يفعه، وهو الأجل، وهو حق له، فكان باطلاً، وفي عكسه بأن ادعى المسلم إليه الأجل، وأنكره رب السلم، فالقول للمسلم إليه عند أبي حنيفة، وعندهما: القول لرب السلم؛ لأنه يكر حقاً عليه، وهو الأجل، وكان القول قوله. [رمز الحقائق: ٧٨/٢] (فتح)

**وصحّ السلم إلخ.** أما السلم؛ فلأنه يمكن صسط صفته ومعرفة قدره، فوجب القول بخواره إذا اجتمعت شرائطه فيه، وأما الاستصناع؛ فلإجماع الثابت بالتعامل من بدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وهو من أقوى الحجج، وقد استصنع رسول الله ﷺ حائماً ومبرأً، والقياس أن لا يخور؛ لأنه بيع المعدوم، وبه قال زفر والثلاثة، ولكن ترك العمل بالقياس بما ذكرنا. [رمز الحقائق: ٧٩/٢]

وصورة الاستصناع: أن ينجيء إسان إلى إسكاف، فيقول له: احرر لي حفين من أدمنت، ويبين له صفتيهما وقدرهما، ويبين الثمن، أو ينجيء إلى الصغار ويقول له: اصنع لي آية من صفر، ويبين له قدره وصفته ونوعه وحسه وأجله ويبين الثمن. ثم الاستصناع على نوعين: استصناع فيما فيه تعامل كما إذا استصنع في نحو خف، وهو جائز، واستصناع فيما ليس فيه تعامل، وهو فاسد بالاتفاق، كما إذا طلب من الخائف أن يسبح له ثوباً بعزل من عنده، أو طلب من الخياط أن يحيط له قميصاً من كرباس من عنده، فهذا فاسد بالاتفاق. (عيني، فتح)

**الاستصناع.** وهو أن يطلب من الصانع أن يصنع له شيئاً بشم معلوم. (عيني)

**وطست وقمقمة** [إن كان يعرف بالوصف، وإن كان لا يعرف بالوصف فلا يجوز. (مسكين)] الطست - بفتح الطاء - مؤنثة أعجمية، جمعها: طاس وطوس، وقد يقال: "طسوت" ويخور فيه السير المهملة والمعجمة، وفي "الصراح": "القمقمة" بضمين كاسه جوين، أي يجوز السلم والاستصناع في مثل طست وقمقمة وغير ذلك من الأواني فيما فيه تعامل الناس، وما لا تعامل فيها لا يجوز الاستصناع فيه، ولكن يجوز فيه السلم إذا اجتمعت شرائطه، والصحيح أن الاستصناع بيع لا عدة.

وقال الحاكم الشهيد: إنه وعد وليس بيع، وقيل: إنما ينقذ بيعاً إذا أتى به مفروعاً بالتعاطي، ولهذا يشت الخيار فيه لكل واحد منهما، والمعقود عليه هو العين دون العمل عند الجمهور، وقيل: هو العمل، ولهذا يبطل بموت أحدهما، والأول أصح، وهذا لا يشترط أن يعمل بعد العقد، حتى لو جاء به مفروعاً لا من صنعه، أو من صنعه قبل العقد، فأخذه جار، وللمستصنع الخيار، وهو لا يثبت إلا في العين، وإنما يبطل بموت أحدهما؛ لأن له شيئاً بالإجارة من حيث أن فيه طلب الصنعة. (عيني، فتح، محشي)

## وله الخيار إذا رآه، وللصانع بيعه قبل أن يراه، ومؤجله سلم.

**وله الخيار إذا رآه** [ أي وإذا عمله الصانع للمستصنع فبمستصنع له خيار الرؤية. (معدل) ] أي للمستصنع الخيار بعد رؤية المصنوع إن شاء أخذه وإن شاء تركه؛ لأنه اشترى ما لم يره بخلاف السلم؛ لأنه دين في الدمة، ولا خيار لصانع؛ لأنه باع ما لم يره، وهو الأصح بناء على جمعه بيعاً لا عدة، وعن أبي حنيفة: أن له الخيار أيضاً؛ لأنه يبحقه الضرر بقطع الصرم وإتلاف الخيط ونحوه.

وعن أبي يوسف: أنه لا خيار لواحد منهما، أما لصانع فلا لأنه نافع، ولا خيار لمن باع ما لم يره، وأما المستصنع فلا لأن الصانع أتلف ماله ليصل إلى يده، فلو ثبت له الخيار تصرر الصانع فربما لا يرعب فيه غير المستصنع، والصحيح أن للمستصنع الخيار دون الصانع. [رمر الحقائق: ٢/٧٩] (فتح، عناية)

**وللصانع بيعه إلخ** لأنه لا يتعين إلا باختيار المستصنع، وإنما قيد بـ قبل أن يراه؛ لأنه إذا رآه واحتاره صار متعباً ولم يبق للصانع فيه حق البيع، فليس له أن يبيعه؛ لأنه بالإحصار أسقط خياره ولزم من جانه، فإذا رضى به المستصنع ثبت لزوم في حقه أيضاً. (عيني، فتح)

**ومؤجله سلم** أي إذا صرب الأجل في الاستصناع الذي فيه تعامل فهو سلم عند أبي حنيفة، وقالوا: هو استصناع؛ لأهمهما عقدان محتلفان اسماً وحكماً، فلا يعقد أحدهما بالآخر، وله: أنه أمكن تصحيحه سماً وأمكن تصحيحه استصناعاً، وجعله سماً أولى؛ لأنه عقد جائز به أسسه، والاستصناع ثبت تعامل الناس لا باحدث أي يقول النبي . . . وأما ما ثبت بفعله فهو عريب، والمراد من الأجل ما يصلح أن يكون في السلم، وهو الشهر كما مر، وإن صرب الأجل في الاستصناع الذي لا تعامل فيه فهو سيم بالاتفاق؛ لأن الاستصناع فيه لا يجور إجماعاً، فتعين حمه على السلم تحريماً بخوار، وإلى الخلاف فيما فيه تعامل كاخف ونحوه؛ لأنه يَحتمل الوجهين.

وهائدة الخلاف: أنه يشترط عنده جميع شرائط السلم كقفص رأس المال واستقصاء الوصف وتعيينه قبل الافتراق وغيره، ولا يكون له خيار رؤية، وإن كان الأجل أقل كان استصناعاً إن جرى فيه التعامل، وإلا ففاسد، وهذا إذا ذكر الأجل على سبيل الاستمهال أي تأخير المطالبة بالتسليم، وإن ذكره على وجه الاستعجال بأن قال: على أن تفرغ عه غداً أو بعد عد يكون استصناعاً؛ لأن ذكر الأجل حينئذ لفراغ لا لتأخير المطالبة، وقيل: إن ذكر أدنى مدة يتمكن فيها من العمل فهو استصناع، وإن كان أكثر من ذلك، فهو سلم، وفصل الهندواي: أن ذكر الأجل إن كان من قبل المستصنع فهو للاستعجال، فلا يصير سماً، وإن كان من قبل الصانع فهو للاستمهال، فيكون سماً. [رمر الحقائق: ٢/٨٠] (فتح)

## باب المتفرقات

صَحَّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالسَّبَاعِ وَالطَّيُورِ. وَالذَّمِيَّ كَالْمُسْلِمِ فِي بَيْعِ غَيْرِ الْخَمْرِ.....  
سواء علمت أو لا

**والخنزير ولو قال: بع عبدك من زيد بألف على أني ضامن لك مائة سوى الألف،**  
شخص غيره مثلاً أي ألف درهم أي مائة درهم شئ  
**فباع صحّ بألف وبطل الضمان، وإن زاد من الثمن، فالألف على زيد، والمائة .....**  
أي ليع أي بألف درهم هذا القول

= ولا تبقى لأفيس إلا بالصعام والشراب والكسوة والسكنى، ولا تحصل هذه الأشياء إلا بمباشرة الأسباب المشروعة، ومنها بيع، فيكون مشروعاً في حقهم كما في حق المسلمين، فكما جاز لنا من إبياعات الصرف والسهم ونحوهم من أنواع التصرفات جاز لهم، وما لا يجوز لنا من الربا وغيره لا يجوز لهم إلا في الحمر والخنزير، فإن عقدهم فيهما كعقد المسلمين على العصور والشاة؛ لأهما أعر الأموال عندهم، وقد أمرنا بتركهم وما يعتقدون، دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه لعنائه حين حضروا إليه. وقل لهم: يا هؤلاء! إنه بسعي أكم تأحدون في الحزينة الميتة والحمر والخنزير، فقال لائل رضي الله عنه أجل، بهم يفعلون ذلك، فقال: لا تفعلوا ذلك، ولكن ولوا أربابها بيعها، ثم خذوا الثمن منهم. (عيني، عناية)

**والخنزير.** وامية التي لم تمت حتف أنفها. (ط) **ولو قال الخ.** صورته: أن يصب إنسان من آخر شراء عنده بألف درهم وهو لا يبيع إلا بألف ومائة، والمشتري لا يرغب فيه إلا بألف، فيحيى آخر ويقوم بصاحب العبد: بع عبدك هذا من هذا الرجل بألف على أني ضامن لك مائة سوى ألف، فباع الرجل عنده بهذا الشرط، يصح بألف ويص صمان لمائة من الصميم؛ لأن الريادة ليست من الثمن، بل هو اشتراء للمال ابتداءً، وهو رشوة، وهي حرام، فلا يصح الصمان، فيأخذه من المشتري بألف، وليس على الصميم شيء. (عيني، عناية)

**وبطل الضمان.** أي يأخذ اسائع الألف من المشتري ولا شيء على الصامن. (ط) **وإن راد الخ.** بأن قال هذا القائل في الصورة المذكورة: بع عبدك من هذا رجل مثلاً بألف درهم على أني ضامن لك مائة من الثمن سوى الألف، صح البيع، والألف تحب على المشتري، ومائة تحب على الصامن؛ لأن الريادة كما تحوز من المشتري وإن لم يسلم له عقابته شيء تحوز من الأجنبي إذا لم يسلم له شيء عقابة البدن، فصار كمثل الخلع حيث تحوز اشتراعه على الأجنبي كما تحوز اشتراعه على المرأة؛ إذ لا يسلم هما شيء عقابة البدن، لكن من شرط صحة الزيادة أن تقابل بالمبيع صورة وتسمية.

فإذا قال الرجل: 'من الثمن' فقد وجد شرطها فتصح، وإذا لم يقل: 'من الثمن' لم يوجد شرطها فلا تصح. وعند رفر والشافعي: لا يجوز الريادة أصلاً، ولا يبرمه، وهذا مني على أن الريادة لا تصح ولا تنتحق بأصل العقد عندهما وتصح عندهما، فإذا جازت الزيادة من الأجنبي لا يرجع بها على المشتري، ولا تظهر في حق حبس المائع اسبيع والمراخنة والشفعة إلا إذا كانت تأمر المشتري، فإنها تظهر في حق الكل حتى يرجع الصامن بها على المشتري ويراجع عليها وعلى الألف، ولا يطالب النائع المشتري بالريادة وإن كانت بأمره. (عيني، فتح)

على الضام<sup>١</sup>، ووطء زوج المشتراة قبض لا عقده، ومن اشترى عبداً فغاب،

فبرهن البائع على بيعه، وغيبته معروفة، لم يبع لدين البائع، وإلا يبع لدينه، ولو غاب

أي أقام البيئة الوار للجان أي العبد لا يبيعه القاضي باعه القاصي ليس البائع

**ووطء روح إلح** صورته: اشترى أمة، فزوجها اشترى قل القصص، صح اسكاح؛ لوجود المدك في الرقة على الكمال، خلاف البيع حيث لا يغور، فإذا حار الكاح، فإن وطنها الروح كان المشتري قابضاً للأمة؛ لأن الوطء من الروح إنما حصل بتسليط المشتري، فصار مسلوباً إليه كأنه فعله نفسه. **لا عقده**: أي وإن لم يطأها الزوج بعد النكاح فليس محرد عقد روح الأمة اشتراة قبض؛ لأنه لم يتصل بها من اشترى فعل يوجب القصص في الدات، وإن كان القياس أن يكون قبضاً نفس الترويح؛ لأنه تعيين حكمي، خلاف التدبير والإعتاق، لأن المالية قد تلت به شوت حقيقة الحرية أو حقه، ومن ضرورته يصير قابضاً. [رمر الحقائق: ٨٢٢] (فتح)

**عبداً**: أي منقولاً؛ إذ العقار لا يبيعه القاضي. (ط) **فغاب**: أي اشترى قل القصص وقبل أداء الثمن. (عبي)

**على بيعه**: أي على أنه باع هذا العبد من فلان، وأنه غاب قل أن يقدر الثمن. (عبي) **وعيبته معروفة** مطلب البائع من القاصي أن يبيعه لديه. (عبي) **لم يبع لدين البائع**: أي إذا اشترى عبداً، فغاب المشتري قل قصه وأداء لمة، وأقام البائع البيئة على ذلك حال كون المشتري عائناً عبة معروفة، وطلب المشتري من القاضي بيع العبد في دينه، م يبع القاصي العبد في دين النائع؛ لأن اسائع يصل إلى حقه بالذهاب إلى المشتري، فلا حاجة إلى بيع العبد؛ لأن فيه إبطال حق المشتري في العبد.

**وإلا يبع لدينه**: أي وإن لم تكن عبة معروفة يعني لا يدري مكانه، باع القاضي العبد لدين اسائع؛ لأن القاضي نصب ناصراً للعاجرين الذين عجزوا عن النظر لأنفسهم، والحاجة إلى اسطر ماسة هما جميعاً، أما المشتري: فلأن العبد ملكه، وهو محتاج إلى النفقة، فيتخلص منها، ويرأ دمه من دين النائع، وأما النائع: فيصل به إلى حقه، ويتخلص عن سقوط حقه في الثمن إذا هلك المبيع في يده.

فإن قلت: القضاء على العائب لا يغور؟ قنا: يست يبة النائع هها للقصاء على اعائب، وإنما هي لمعي التهمة واكشاف احوال. فإن قلت: هذا البيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع؟ قلت: ليس هذا البيع بمقصود هها؛ لأن المقصود إحياء حقه، وفي ضمه يصح بيعه، والشيء قد يصح ضمها وإن لم يصح قصداً، ثم إذا باع القاصي العبد وأعطى ثمنه للبائع، فإن فضل شيء بمسكه بمشتري العائب؛ لأنه بدل ملكه، وإن لم يف لمة الثاني بالدين وبقي شيء من الدين، يتبع البائع المشتري إذا ظهر به. (عبي، فتح)

**ولو غاب إلح** قيد العلية؛ لأنه لو كان حاضراً لا يقصه، ويكون مترعاً بما أدى بالاتفاق، وقيد بـ "أحد المشترين"؛ لأن أحد المستأجرين لو غاب قبل نقد الأجرة، فنقد الحاصر جميعاً كان مترعاً، وقوله: "حتى يقدر" أي يؤدي، وهو في الأصل تميز جيد الدراهم من رديتها، ثم استعمل في معنى الأداء، وهذا قول الطرفين، وقال أبو يوسف: =



أَحَدُ الْمُشْتَرِينَ، فَلِلْحَاضِرِ دَفْعُ كُلِّ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ وَحَبْسُهُ، حَتَّى يَنْقُذَ شَرِيكَه. وَمَنْ  
 بَاعَ أُمَّةً بِأَلْفٍ مِثْقَالِ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ، فَهُمَا نَصَفَانِ، وَإِنْ قَضَى زَيْفًا عَنْ جَيِّدٍ، وَهُوَ  
 لَا يَعْلَمُ، وَتَلَفٌ، فَهُوَ قَضَاءٌ.....  
 أي يجوز للحاضر  
 نفس مبيع كنه  
 وم يعل أي الذهب والفضة

= إذا نقد الحاضر كل الثمن له يأخذ إلا نصيبه من المبيع بطريق النهاية، وكان مترعاً فيما أدى عن صاحبه،  
 والخلاف في مواضع: أحدها: في قصص جميع المبيع على تقدير إبقاء كل الثمن. والثاني: في حسن نصيب العائت  
 عنه إذا حصر. والثالث: في الرجوع عنه إذا أدى. والرابع: في إجماع النافع على قبول ما أداه الحاضر من نصيب  
 العائت. والخامس: في إجماع النافع على تسليم نصيب العائت إذا أوفاه الثمن كنه، فبعدهما: يجر. وعند أبي  
 يوسف: لا؛ إذ الحاضر قضى ديباً على العائت غير أمره فكان مترعاً فيه، ولا يجر على الترخ، ولا رجوع في  
 المتبرعات، وهو أحسن عن نصيبه فلا يقصه، وهذا لو كان حاضراً يكون مترعاً بالإجماع.

ولهذا: أن الحاضر مصصر إلى أداء كل الثمن؛ لأن سائر حق حسن كل المبيع إلى أن يستوفي كل الثمن، فلا يكون  
 مترعاً بالاضطرار؛ لأنه لا يمكنه الانتفاع بمكة، لا بأداء الجميع، وهذا إذا كان الثمن حالاً، أما لو كان مؤجلاً  
 فليس للحاضر دفعه وإن حل الأجل؛ لأن البائع لا يملك الحبس. (عيني، فتح)

**حبس** أي أنه حسن المبيع عن شريكه إذا حصر. (عيني) **فهنا نصفان** | فيجب من كل منهما خمس مائة مثقال.  
 (ط) | لأنه أصاف انشقال إليهما على السواء، فيجب من كل واحد منهما نصفه؛ لعدم الأولوية، ويشترط بيان  
 الصفة من الخودة وغيرها، وهذا الانقسام ثابت في كل ما يقربه من المكمل والموزون والمنعود قرصاً أو سلماً أو  
 عصاً أو وديعة أو مهراً أو وصية أو كفالة، ومنه ما لو قال: عني كره حطة وشعير ومشمس، كان عليه الثلث من  
 كل، بخلاف ما إذا اشترى حارية بألف من الذهب والفضة، حيث يجب من ذهب مثاقيل، أي خمس مائة  
 مثقال، ومن الفضة دراهم؛ لأنه أضاف الألف إليهما، فيصرف إلى ثورر المعهود من كل منهما، والمعهود في  
 الذهب المثقال، وفي الفضة الدراهم وزن سبعة. (عيني، فتح)

**ريفاً** وهو ما يردده بيت المال ويأخذه التجار. (عيني) **عن حمد** بأن كان له دراهم حياد على رجل فقصاه  
 ريوفاً بدلاً عن حياد. (عيني) **وهو** أي الذي قص ريوفاً لا يعلم أنها ريوفاً. (محشي) **ونصف** أي الريوفاً عنده  
 بأن هلث أو أنفق ثم عزم بالعيب. (عيني) **فهو قضاء** صورته: رجل له على رجل آخر عشرة دراهم حياد،  
 فقصاه ريوفاً، والقانص لم يعلم فألفقها أو هبكت، ثم عزم أنها كانت ريوفاً فهو قضاء لحقه، فلا يكون له غيره  
 عند الطرفين، وقال أبو يوسف: يرد مثل ريوفاً، ويرجع باخياد؛ لأن حقه يراعى من حيث الوصف كما يراعى  
 من حيث القدر، إلا أنه تعدر عنه الرجوع بالجودة؛ لعدم انعكاسه، فيرد مثل المقبوض ويرجع باخياد؛ ليكون =

وإن أفرخ طير أو باض أو تكنس ظبي في أرض رجل فهو لمن أخذه. ما يبطل  
 بالشرط الفاسد، ولا يصح تعليقه بالشرط الفاسد: .....  
 أي العقد الذي  
 غير في أرض رجل  
 أربعة عشر أشياء

= مستوفيا لحقه من حيث القدر والوصف، وهما: أن المقبوض من جنس حقه، حتى لو تساهل به في الصرف والسهم جار، ولكن لم يبق له إلا وصف الجودة، وهي لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس ووجوب رد الريف عليه ليأخذ الخيد إيجاباً للدائن على نفسه ولم يعد في الشرع مثله. [رمر الحقائق: ٨٣/٢] (فتح، عناية)

**وإن أفرح الخ:** أي أفرح فرحه من بيصه في أرض رجل. (عيني) **أو تكنس:** أي استتر معناه في الأصل: دخل في الكناس وهو موضع الظبي، وفي سحرة: تكسر أي رجلاه، ولو كسر أحد لكان له.

**فهو لمن أخذه:** [أي المذكور من الفرخ والبيص والظبي لا يرب الأرض؛ لأنه مباح سبقت يده إليه. (عيني)] هذا إذا لم تكن أرضه مهيأة لذلك، فإن كانت مهيأة للاصطياد فهو له؛ لأن الحكم لا يضاف إلى النسب الصالح إلا بالعقد، ألا ترى أن من نصب شبكة للحفاف فتعلق بها صيد، أو حفر بئراً للماء فوقع فيها صيد لا يملكه، ولا يجب عليه الجزاء إن كان محرماً، وإن قصد به الاصطياد ملكه ووجب عليه الجزاء.

وكذا التفصيل لو دخل صيد داره، أو وقع ما نثر من الدراهم في ثيابه، فإنه لا يملكه ما لم يكفه أو كان مستعداً به، بخلاف معسل النحل في أرضه حيث يملكه، وإن لم تكن أرضه معدة لذلك؛ لأنه من زيادات الأرض حتى يملكه تبعاً لها، كالأشجار النابتة فيها أو التراب مجتمع فيها بخريان الماء وإن لم تكن أرضه معدة لذلك. (عيني، فتح)

**ما يبطل بالشرط الفاسد:** والأصل فيه: أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد؛ لما روي أنه **لأنه من بيع وشرط، وما كان مبادلة مال بغير مال، أو كان من التبرعات، لا يبطل بالشرط الفاسد؛** لأن الشروط الفاسدة من باب الربا؛ لأن الربا هو انفضل الخالي عن العوض، وحقيقة الشروط الفاسدة زيادة ما لا يقتضيه العقد، فيكون فيه فصل حال عن العوض، وهو أربا، ولا يتصور ذلك في المعاوضات غير المنابة كالسكاح والطلاق على مال ونحو ذلك، ولا في التبرعات فيبطل الشرط. [تبيين الحقائق: ٥٤٢/٤] وأصل آخر: وهو أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات.

وإذا عرف هذا، فقول: البيع مبادلة مال بمال، فيفسد بالشروط الفاسدة لما روي، ويجوز تعليقه بالشرط مطلقاً إن كان الشرط بكلمة 'إن'، سواء كان الشرط نافعاً أو ضاراً إلا في صورة واحدة، وهو أن يقول: بعث منك هذا إن رصي فلان، فإنه يجوز إذا وقته ثلاثة أيام؛ لأنه اشتراط اختيار للأجنبي، وهو جائز، وإن كان الشرط بكلمة 'على'، فإن كان الشرط مما يقتضيه العقد، أو يلائمه، أو فيه أثر، أو جرى التعامل به كتسليم المبيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار، لا يفسد، ويجوز الشرط، وإن كان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا العادة حرت به، فإن كان في الشرط منفعة لأهل الاستحقاق فسد البيع، وإلا فلا. (فتح)

## البيع والقسمة والإجارة والإجازة والرجعة والصلح عن مال والإبراء عن الدين

**البيع** أي الأول: البيع بأن باع عبداً وشرط استخدامه شهراً فالبيع فاسد. (عيني) **والقسمة** [أي الثاني: القسمة بين اشريكين: لأن القسمة فيها معنى إبادلة، فصار كالبيع، فيفسد بالشرط الفاسد. (عيني)] بأن كان للميت دين على الناس والعين، فاقتسموا التركة من الدين والعين، وشرطوا أن يكون الدين لأحدهم والعين للآخر، فهذا فاسد، وصورة تعيقها بالشرط: بأن اقتسموا الدار، وشرطوا فيها رضاء فلان، فهذا فاسد أيضاً؛ لأن القسمة فيها معنى المبادلة، فصار كالبيع، فيفسد بالشرط الفاسد.

**والإجارة** [أي الثالث: الإجارة بأن أجر داره بشرط أن يقرضه المستأجر أو يهدي إليه. (عيني)] كمن استأجر أرضاً للرعاية على أن يردها مكروبة أو علق إجارها لقدم ريد، ويسمي أن يستثنى من عدم صحة التعيق ما لو قال للغاصب: فرغها وإلا فأجر كل شهر كذا، فم يفرغ وحب تسمى. [رمز الحقائق: ٢/٨٤] (فتح)

**والإجارة** [أي الرابع: بالنزء المعجمة بأن باع فضوي عبده، فقال المولى: أجزت البيع إذا جاء رأس الشهر، أو علق إجارته بشرط مثل: أن يقول: إن قدم ريد، وكل ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يصح تعليق إجارته، حتى لو روح بنته البالغة بلا إدها فبعضها الحر، فقالت: "أجزت إن رصيت أُمي" بعت الإجارة؛ إذ تعليق يطل الإجارة اعتساراً بابتداء العقد. (عيني، فتح) **والرجعة** [أي الخامس: الرجعة بأن قال: إن رصيت صرتك فقد رجعتك. (مسكين)] واعترض صاحب 'البحر' [٢٦٥، ٦] على المصنف في ذكر الرجعة فيما يطل بالشرط بناء على أنها تصح مع الإكراه والغرل واللعب والخطأ كالنكاح، فلو بطلت بالشرط الفاسد لما صحت مع الغرل.

وأجاب في "النهر" [٥٢٢/٣] بالفرقة بينها وبين النكاح في أنه لا يشترط شهود للرجعة، ولا يجب لها عوض مالي، فتبطل بالشرط الفاسد بخلاف النكاح، وبصورته: بأن قال للمصنقة الرجعية: راجعتك على أن تقرصي كذا، أو علقها بقدوم ريد؛ لأنها استدامة منك، فتكون معتبرة بابتدائه، فكما لا يجوز تعيقها ابتداء فكذا لا يجوز تعيقها انتهاء أيضاً. [رمز الحقائق: ٢/٨٤] (فتح)

**والصلح عن مال** [أي السادس: الصلح إلخ؛ لأنه معاوضة ما مال فيكون بيعاً. (عيني)] وهذا فيما إذا كان عن مال مال على خلاف الحسن بأن قال: صلحتك على أن تسكني في الدار سنة، أو إن قدم ريد؛ لأنها معاوضة مال مال فيكون بيعاً، فيصل بالشرط، وإن كان على جسده، فإن كان أقل من المدعا به كان حصاً وإبراء، وإن مثله كان قبضاً واستيفاء، وإن بأكثر منه كان رباً. (عيني، فتح)

**والإبراء عن الدين** [أي السابع: الإبراء بأن قال: أترأتك عن ديني على أن تخدمني شهراً، أو إن قدم فلان. لأنه تمليك من وجه، إسقاط من وجه، فوجب العمل بالشبهين بقدر الإمكان فقلنا: لا يحتمل التعيق بالشرط إذا كان تعليقه بصريح الشرط عملاً بشبه التملك، ويحتمل التقييد بالشرط عملاً بشبه الإسقاط، ودلت إذا لم يكن لهما حرف الشرط، فلو قال لمديونه: "أدّ عدا بصفه على أنك بريء من الفضل" ففعل بريء؛ لأنه م يعلق إبراء =

## وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والإقرار والوقف والتحكيم.

- بصريح الشرط بل أتى بانتقييد، ولو قال: "إن" أو "إذا" أو "متى أديت" لا يصح؛ لأنه أتى بصريح الشرط وهي لا تحتمل التعليق بالشرط. (عيني، فتح، عناية)

**وعزل الوكيل:** [أي الثامن:] بأن قال لوكيله: عزلتك على أن أقدم إلي شيئاً، أو إن قدم فلان؛ لأنه ليس مما يحلف به، فلا يجوز تعليقه بالشرط. [رمز الحقائق: ٨٥/٢] وهذا إحدى الروايتين، وفي رواية السرخسي: يجوز، وقال في 'البحر' [٢٦٩/٦]: وكونه مما يبطل بالشرط الفاسد خطأ، وأنه يجب أن يذكر في القسم الثاني؛ لأنه إنما يبطل به ما كان من باب التمليك، والعزل ليس منه. (فتح) **والاعتكاف:** [أي التاسع:] الاعتكاف بأن قال: [عليّ أن أعتكف إن قدم فلان؛ لأنه ليس مما يحلف به، فلا يصح تعليقه بالشرط. [رمز الحقائق: ٨٥/٢] وهذا يناهض صحة تعيق المنذور، فإنه يصح إجماعاً، وإذا صح تعليقه لم يبطل بالشرط، قال في "البحر": وهذا هو الموضع الثالث مما أحفظوا فيه في بيان ما لا يصح تعليقه، والخطأ هنا أقبح من الأولين؛ لكثرة الصرائح بصحة تعليقه، والحق: أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف، وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر. (فتح)

**والمزارعة والمعاملة:** [أي العاشر:] المزارعة بأن قال: زارعتك أرضي إن قدم فلان. (عيني) والحادي عشر: المعاملة وهي مساقاة كقوله: ساقيتك شجري إن قدم فلان. (عيني) [لأنهما إجارة، فيكونان معاوضة مال بمال، فيبطلان بالشرط ولا يصح تعليقه به بأن شرط في المزارعة على العامل الحصاد والدياس والتدريّة، فيفسد العقد في ظاهر الرواية، وهذا في شرط النافع لأحدهما، ولو شرطاً ما لا ينفع كما لو شرط أن لا يسقي أحدهما حصته لا تفسد، والمعاملة هي المساقاة بأن دفع إلى رجل نخلة معاملة سنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه، فما أخرج الله تعالى من الثمر، فهو بينهما نصفان، وعلى أن لرب الأرض على العامل مائة درهم، فهذا الشرط لا يصح. (عيني، فتح)

**والإقرار والوقف:** [أي الثاني عشر:] الإقرار بأن قال: لفلان عني كذا إن أقرضني كذا. (عيني) والثالث عشر: الوقف بأن قال: أوقفت داري إن قدم فلان. (عيني) [لأنهما ليسا مما يحلف به، فلا يجوز تعليقهما بالشرط، صورة الإقرار: بأن قال: لفلان عليّ ألف درهم إن أمطرت السماء، أو هبت الريح، بخلاف ما إذا علق الإقرار بموته أو مجيء الوقت، فإنه يجوز، ويحمل على أنه فعل ذلك؛ للاحتراز عن الخلود أو دعوى الأجل، فيلزم للحال، وصورة فساد الوقف بالشرط: أن يقول: وقفت داري على كذا إن شاء الله تعالى، فلا يصح الوقف وهو المحتار. (عيني، فتح)

**والتحكيم:** [أي الرابع عشر:] التحكيم بأن قال المحكمان: إذا أهل الشهر فاحكم بيننا. (عيني) [كرجلين قالا لآخر: إن قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة، أو قالا لعبد أو كافر: إذا أعتقت أو أسمت فاحكم بيننا، فهذا لا يصح عند أبي يوسف، وعليه الفتوى، وقال محمد: يجوز تعليقه بالشرط وإضافته إلى رمان، فصار كالوكالة، وله: أن التحكيم تولية صورة وصلاح معنى؛ إذ لا يصار إليه إلا بتراضيهما بقصع الخصومة، فباعتبار الأول يصح تعليقه، وباعتبار الثاني لا يصح، ولا يصح بالشك والاحتمال. (عيني، فتح)

## وما لا يبطل بالشرط الفاسد: القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع أي العقد لدي ..... والعق والرهن والإيصاء والوصية

**بالشرط الفاسد:** [أي لا تؤثر فيه الشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح العقد، وهذه سعة وعشرون عقداً. (عيني، فتح)] أي العقود التي لا تبطل بالشروط الفاسدة سبعة وعشرون على ما ذكره الشيخ؛ ما سبق من أن شروط الفاسدة من باب الربا، وأنه يختص بالمادة المالية، وهذه العقود ليست معاوضة مالية، فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة بل تبطل الشروط وتصح العقود، مثلاً في القرض لو قال: أقرض عني أن تكتب لي صديقك بكذا، وكذا حتى يوفي الدين، يبطل الشرط ويصح القرض، وهكذا في العقود كلها، وتعين لقرض حرام، والشرط لا يبرم، وهو محمول على ما لو علقه بشرط فيه منفعة بمقرض؛ لهية **الشرط** عن قرص حر بعداً. (عيني، فتح) **القرص**. الأول: القرض بأن قال: أقرضت لك بشرط أن تخدمني شهراً، فإنه يبطل الشرط. (عيني)

**والهبة:** [أي لثاني: هبة بأن وهب جارية بشرط أن يكون حمها لمواهب. (عيني)] وفي الخلاصة: المختار أن شرط العوض في الهبة معتبر، وهذا مفروض فيما يصح عوضاً كأنفقود وأعروس، ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها على أن لا يطلقها وقيل بزوج، صححت الهبة طلقها أو لا؛ لأن عدم الطلاق لا يصح عوضاً، فلا يكون شرطه معتبراً. **والصدقة:** [أي الثالث: لصدقة بأن تصدق عني رجل عني أن يخدمه جمعة مثلاً. (عيني)] كما إذا تصدق عني رجل بمائة درهم على أن يرد عليه شيء منها، فالصدقة جائز ولشرط باطل. (فتح)

**والنكاح:** [أي الرابع: نكاح. (عيني)] بأن تزوج امرأة عني أن ينفق عنيها في كل شهر مائة دينار، فالنكاح جائز وبفقه مثبته، وكذا لو قال: تزوجت عني أن لا يكون بك مهر، يصح النكاح وبفسد شرط، ويجب عليه مهر المثل كما عرف في موضعه. **والطلاق:** بأن صق عني أن لا تتزوجي بأحر بعد العدة وقبض المرأة، طلقت، تزوجت أو لا، وبطل شرطه، وقوله: 'والخلع' بأن احتلعت من زوجها بشرط أن لا يكون الولد الصغير لها، صح الجمع دون الشرط. (عيني، فتح) **والخلع:** أي السادس: جمع بأن قال: حالعتك على ألف بشرط أن يكون لي الخيار مدة كذا. (عيني)

**والعق:** أي السابع: اعنتك بأن قال: أعتقتك أن لا يكون الولاء بسا. (مسكين) **والرهن:** أي الثامن: الرهن بأن قال: رهنت عندك عندي بشرط أن يخدمني. (عيني) **والإيصاء:** [أي التاسع: الإيصاء بأن قال: أو صيت إليك عني شرط أن تتزوج ابني. (عيني)] لا يقال: الوصية تمليك مع أنه يصح تعيقها بالشرط؛ لأنما يقول: ليست تمليكاً حالاً بل التزم التبرع، وبما التمليك مآلاً بعد الموت، واعتبره للمحرر، فهي من الالتزامات التي يخلفها، فيجوز تعيقها بالشرط. **والوصية:** [أي العاشرة: الوصية بأن قال: أوصيت لك بشئ مالي بن أجار فلان. (عيني)] أي الوصية بالمال؛ لأن يعطها يبي عن التمليك بعد الموت؛ إذ لا يتصور أن يكون لمحال إلا محاراً. (عيني، ريلعي)

## والشركة والمضاربة والقضاء والإمارة والكفالة والحوالة والوكالة والإقالة والكتابة وإذن العبد في التجارة .....

**والشركة** [ أي الحادي عشر: الشركة بأن قال: شاركك على أن تهديني كذا (عبي) ] بأن تعاوت المال في شركة العنان وغيرها، وشرط الربح والوصيعة بصفين، قالوا: الوصيعة فاسدة، يعني كوها بصفين فاسد؛ لأنها تنفع رأس المال في التعاوت. **والمضاربة**: [ أي الثاني عشر: المضاربة. (مسكين) ] بأن شرط الوصيعة على المضارب صحت المضاربة وبطل الشرط، وتكون الوصيعة على رب المال، ولو شرط من اربح عشرة دراهم، فسدت لا من حيث أنها تنصل بالشرط الفاسد؛ إذ هي لا تبطل به، بل لقطع الشركة. (فتح)

**والقضاء**. [ أي الثالث عشر: القضاء ] كما إذا ولاه الخبيثة بئدة كذا على أن لا يعرأ أبداً، أو ولاه مؤبداً، فأنشروا ناطل، وكان له عرله ولو بلا جناح. **والإمارة**. [ أي الرابع عشر: الإمارة بأن قال الخليفة: (عبي) ] وليت على أن لا تركب، وقال في "الترارية": ولو شرط عليه أن لا يرتشي، أو أن لا يشرب الخمر، صح التقليد والشرط، وإن فعل شيئاً من ذلك لعزل، والقضاء والإمارة تولية وتفويض محض، فجار إصافتهما وتعليقهما بالشرط. (ربيعي، فتح)

**والكفالة**: [ أي الخامس عشر: الكفالة ] وهي من باب الالتزامات، فيجوز إضافتها إلى الرمان، وتعليقها بالشرط الملائم، ولو كان الشرط غير ملائم، يفسد الشرط، وتصح الكفالة بأن قال: كفنت عن عرمتك على أن تقرصي كذا.

**والحوالة**: [ أي السادس عشر: الحوالة بأن قال: أحنتك على فلان بشرط أن لا ترجع على عهده التوى. (عبي) ] وهي من الالتزامات التي لا يخلف بها، فلا يصح تعيقه، إلا أنه يستلزم الدين عليه. (عبي، ريلعي)

**والوكالة**: [ أي السابع عشر: الوكالة. (عبي) ] وهي من باب الإطلاقات ومن حملة الإسقاطات، فلو قال: وكلنتك على أن ترني مما لك علي، يصير وكيلاً وبطل الشرط. **والإقالة**: [ أي الثامن عشر: الإقالة. (مسكين) ] بأن اشترى رجل من آخر عبداً بألف درهم وتقابضا، ثم قال النائع: أقني حتى أؤحر لك النمس ستة، فقد: أقنت، جازت الإقالة دون التأخير. (زبيعي، فتح)

**والكتابة**: [ أي التاسع عشرة: الكتابة ] بأن كاتب بشرط أن لا يخرج من الكوفة إلا بإذنه، أو على أن لا يعامل فلاناً، أو على أن يعمل في نوع من التجارة، فإن الكتابة على هذا الشرط تصح وبطل الشرط، فله أن يخرج من البلد، ويعمل ما شاء من أنواع التجارة مع أي شخص شاء، وذلك لأن هذا الشرط غير داخل في صلب العقد، وأما إذا كان داخلاً في صلب العقد بأن كان في نفس المدل كالكتابة على خمر وخواها، فإنها تفسد به؛ لأن للكتابة شبهة بالبيع من حيث أن العبد مال في حق المولى. وشبهه بالنكاح من حيث أنه ليس بمال في حق نفسه، فعملنا بالشبهين: فشبهها بالبيع يفسد إذا كان المفسد في صلب العقد، ولشبهها بالنكاح لا تنطل بالشرط الزائد. [ رمر الحقائق: ٨٦/٢ ] **وإذن العبد** **الح**: [ أي العشرون: إذن العبد ] بأن قال لأهل السوق: أدت هذا العبد في التجارة بشرط أن يعلمني، صح إذنه وبطل الشرط، ولو قال لعده: أدت لك أن تتجر إلى شهر، =



## ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار الشرط وعزل القاضي.

= أو على أن تتجر في كداء، فإن إدمه يكون عاماً في التجارات والأوقات، ويبطل الشرط. [رمر الحقائق. ٨٦/٢]

**ودعوة الولد:** أي الحادي والعشرون: دعوة الولد بأن قال للأمة التي ولدت منه: هذا الولد مي بشرط أن ترصي امرأتي. (عيني) **والصلح عن دم العمد.** [أي اثني والعشرون:] الصلح بأن صالح ولي يقتول من القاتل عمداً على شيء بشرط الإقراض أو الإهداء فانصَح صحيح، وانشرط فاسد، ويسقط الدم؛ لأنه من الإسقاطات، فلا يحتمل الشرط. **والجراحة** [أي الثالث والعشرون:] اخراصة، أي وكدا يصح الصلح عن الجراحة التي فيها القصاص بأن صالح عن الموصحة على شيء بشرط الإقراض فيبطل الشرط ويصح الصلح ويسقط القصاص. (عيني، فتح) **وعقد الذمة:** [أي الرابع والعشرون:] عقد الذمة، بأن صالح الإمام على ما معلوم على أن يأخذه من الرؤوس أو من الأراضي خاصة لا يصح الشرط ويصح عقد الذمة. (عيني، مسكين)

**وتعليق الرد بالعيب:** [أي الخامس والعشرون:] تعليق الرد... بأن قال: إن لم أرد هذا الثوب المبيع اليوم عيبت رصيت، فالشرط بالرد بسبب عيب باطل ويصح الرد. (عيني، فتح، معدن) **أو بخيار الشرط** [أي السادس والعشرون:] تعليق الرد بخيار الشرط بأن قال من له خيار الشرط رددت المبيع إن شاء فلان. (عيني) أي تعليق الرد بخيار الشرط بأن اشترى رجل شيئاً، وشرط اختيار لنفسه ثلاثة أيام، وقال: إن لم أرد المبيع اليوم فقد رصيت به، أو إن لم أفعل كذا فقد أبطلت خياري، فإنه يصح الرد ويبقى خيار الشرط، ويبطل شرط سقوطه. (عيني، فتح، معدن)

**وعزل القاضي** [أي السابع والعشرون:] عزل القاضي [بأن قال الخليفة له: عرثت عن القضاء بشرط رضا فلان، فإنه يعزل ويبطل الشرط؛ لأن هذه الأشياء كلها ليست بمعوضة مالية، فلا يؤثر فيها الشروط الفاسدة، وبقي مما لا يبطل بالشرط الفاسد الصلح عن حيازة العصب والودعة واعارية إذا صمها رجل وشرط فيها حيازة أو كفالة والحجر على المأدود وتسليم الشععة والنسب، ثم اعلم أن الشيخ رحمه الله ذكر هنا ثلاثة أشياء: الأول: ما يبطل بالشرط الفاسدة، والثاني: ما لا يصح تعقيقه بالشرط، والثالث: ما لا يبطل بالشرط الفاسدة.

وبقيت هنا ثلاثة أقسام أخرى: الأول: ما يجوز تعليقه بالشرط، وهو مختص بالإسقاطات المحضة التي يخلفها كالطلاق والالتزامات التي يخلف بها كالحج والصلاة، والتولييات كالقضاء والإمارة، والثاني: ما يجوز إضافته إلى المستقبل من الزمان، وهو أربعة عشر: الإحارة وفسخها، ومرعة والمعاملة، والمصاراة والوكالة، والكفالة والإيصاء، والوصية والقضاء، والإمارة والطلاق والوقف، والثالث: ما لا يصح إضافته إلى الزمان، وهو عشرة: البيع وفسخه وإجارته، والقسمة والشركة، واهنة والكاح، والرجعة والصلح عن ما، والإبراء عن الدين؛ لأن هذه الأشياء تملكيات، فلا يجوز إضافتها إلى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط؛ ما فيه من معنى القمار. (عيني، فتح)

## كتابُ الصرف

فی بیان احکامہ

هو بيع بعض الأثمان ببعض، فلو تجانسا شرط التماثل والتقابض، .....  
أي الصرف شرعا

أي الصرف شرعا

**كتاب الصرف.** البيع بالظن إلى المبيع أربعة أنواع: بيع العبر بالعبر، والعين بالدين، والدين بالعين، والدين بالدين، فلما بين الثلاثة الأول شرع في بيان الرابع، وإنما أخره؛ لأن بيع الدين بالدين وهو الصرف أضعف البياعات، حتى شرط قبض العوضين في المجلس، وكان المناسب أن يعنون بالناب؛ لكون الصرف من أنواع البيوع. والصرف لغة: النقل والرد، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نَصْرِفُكَ صَرَفًا﴾ (التوبة: ١٢٧) وسمي هذا البيع به؛ لأنه يحتاج إلى نقل بدل به من يد إلى يد، وله معنى آخر لغة: وهو الفصل، ومنه سمي التطوع من العبادات صرفاً؛ لأنه زيادة على الفرائض، قال تعالى: ﴿مِنْ سِوَىٰ عِبَادَةِ اللَّهِ لَا يُغْنِي عَنْكَ صَرْفُكَ﴾ (أي بعلًا ولا فرضاً، وسمي هذا البيع به؛ لأنه لا ينتفع بعينه، ولا يطلب منه إلا الزيادة.

وركه: الإيجاب والقبول، أو التعاطي، وشرطه: التقاوض قبل الافتراق، وهذا لم يصح فيه أجل ولا خيار شرط؛ لأن خيار الشرط يجمع ثبوت الملك أو تمامه، وذلك يحل بالقض، فإن أسقطا الأجل والخيار في المجلس صبح، ويدخله خيار العيب، ولا يتصور فيه خيار رؤية كسائر الديون؛ لأن خيار الرؤية ثابت في العين دون الدين، والمراد عن الدين القصد، ومن العين المصوغ من الأواني والحلي. (كفاية، فتح) **بعض الأثمان**. أي ما خلق للثمنية، ومنه المصوغ. (ط) **بعض**: كالذهب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر أو بحسبه. (عيني)

**فلو تخاسنا** أقسام الصرف ثلاثة: بيع الذهب بالذهب، وبيع الفضة بالفضة، وبيع أحدهما بالآخر، ولا بد فيه من قيود ثلاثة: أحدها: وجود التقاض من كل من الجانبين قبل التفرق بالأيدان، والثاني: أن لا يكون فيه خيار، والثالث: أن لا يكون بدل الصرف موجلاً، فإن أبطل صاحب الخيار خياره قبل التفرق، أو أبطل صاحب الأجل أجله، ونقد ما عليه، يقلب جائزاً، خلافه نزهر، فلو كان الدلان جنساً واحداً كالذهب بالذهب، والفضة بالفضة، شرط التساوي والتقاض معاً، ولو اختلف المتجانسان بأن كان أحدهما جيداً والآخر ردياً، أو اختلفا من حيث الصياغة.

والأصل فيه قوله **لا** ذهب بذهب، ونقصه بنقصه إلى أن قال: مثلاً فنسب سوء بسوء، بد بسد، فبد حسب هذه الأصناف فسوء كلف شتم بد كتاب بد بيد، رواه مسلم وآخرون، ونه بشرط التماثل - أي التساوي في القدر وزناً - عني أنه لو راد أحدهما قبل الافتراق أو حط شيئاً من الحسن فسد عند الإمام، وقال أبو يوسف: لا يفسد، وهما باطلان، ووافقه محمد في الزيادة، وجوز الخط كالهيئة المستقلة، والعلم بتساويهما حالة العقد شرط صحته، والتفاضل باليد لا بالتولية، ولا فرق في ذلك بين أن يكونا مما يتعين بالتعيين كالمصنوع والتمر، أو لا يتعينان كالمضروب، أو يتعين أحدهما دون الآخر؛ لإطلاق الحديث.

-

وإن اختلفا جودة وصياغة، **والإ** شرط التقابض، **فلو** باع الذهب بالفضة مجازفةً  
 صح إن تقابضا في المجلس، ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه، **فلو** باع  
 دينارا بدينارين، واشترى بها ثوبا، **فسد** بيع الثوب، ولو باع أمة مع طوق، .....  
 أي البيع لا اختلاف المجلس أي لا يجوز أي لا يجوز أي لا يجوز أي لا يجوز أي لا يجوز  
 وهو عشرة دهم وم يقص بدينه بدينهم أي الخمس أي رجل أي هو في قصة في عهد

= ثم اختلفوا في القصد هل هو شرط صحة العقد أو شرط بقاء الصحة؟ فقيل: هو شرط الصحة، فعلى هذا  
 يسعى أن يكون القصد مقروناً بالعقد، إلا أن حالهما قبل الافتراق جعلت كحالة العقد تسييراً، فإذا وجد القصد  
 فيه يجعل كأنه وجد حالة العقد، فيصح، وقيل: هو شرط البقاء على الصحة، فلا يحتاج إلى هذا التقدير، واشترط  
 أن يقبض قبل الافتراق بالأبدان، حتى لو باع أو أعمى عبيهما في المجلس، ثم تقابضا قبل الافتراق صح، بخلاف  
 خيار المحيرة، حيث يبطل بمجرد قيامها.

وقوله: "وإن اختلفا جودة وصياغة" فيد إسقاط الصفة بالأبدان؛ لأنه لو باع إباء حاس مثله، وأحدهما أثقل من الآخر،  
 حار مع أن الحاس وغيره مما يورن من الأموال المروية أيضاً؛ لأن صفة لورن في القدين مخصوص عبيها، فلا بتغير  
 القود بالصيغة، ولا تخرج عن كونها موروثاً تعارف جمعها عددياً لو تعورف ذلك، بخلاف غيرها؛ فإن الورن فيه  
 باعورف، فيخرج عن كونه موروثاً تعارف عدديته إذا صيغ وصيغ. (عبي، فتح، عناية وغيره) **والا** أي وإن ١ يتحاشا  
 بأن باع دهما بقصة. (عبي) **محارفة** أي بيعاً محارفة أو بقصص. (ط، عبي)

**صح** [لأن المستحق هو القصد قبل الافتراق بالأبدان دون التسوية، فلا يصح الحراف والفصل لما روي. (عبي)]  
 أي لو باع الذهب بالفضة حرراً يصح ولو كان مع الفصل؛ لاختلاف المجلس بشرط أن يتقابضا في المجلس، حتى  
 لو مشيا إلى جهة واحدة أو باع في المجلس أو أعمى عبيهما، لا يبطل الصرف؛ لقول ابن عمر: "وإن وثب من  
 سطح فثب معه، وقصته: ما روي عن ابن جبة، قال: سألت عبد الله بن عمر . فقئت: إنا نقدم أرضاً لشام  
 ومعا الورق الثقيل الباقية، وعددهم الورق الخفاف الكاسدة، فتنازع ورقهم العشر بتسعة ونصف، فقال: 'لا تفعل.  
 ولكن بع ورقك بذهب، واشتر ورقهم بالذهب، ولا تفارقهم حتى تستوفي، وإن وثب من سطح فثب معه".

فعلم أن المستحق هو القبض قبل الافتراق، وإن افتراقاً في انصرف قبل قبضهما أو قبل قبض أحدهما بطل البيع؛  
 لقول لشرط وهو القبض، ولو باع الذهب بالذهب محارفة، ثم عدا تساويهما قبل الافتراق صح، وبعد  
 لا يصح؛ لموت القصد المستحق بالعقد حقاً لله تعالى؛ إذ الرأ حرام، خلافاً لرؤره؛ فإنه يجوز عده، وهو القياس؛  
 لأن الدراهم لا تتعين عيناً كانت أو ديناً. (عبي، عناية)

**فسد بيع الثوب** لأنه إن كان حائراً يموت القبض، ويفسد بيع الثوب فقط، والصرف يكون على حاله، وعن  
 روه: أن هذا البيع يجوز؛ إذ المقود لا تتعين بالتعيين ديناً كانت أو عيناً، ألا ترى أنه لو أسلم ديناً عن اسم إليه =

**قيمة كل ألف بالفين، ونقد من الثمن ألفاً، فهو ثمن الطوق، وإن اشتراها بالفين:**  
باعتها بالفي مثقل لألف مثقود هذه أمانة مع الصوق  
**ألف نقد، وألف نسيئة، فالنقد ثمن الطوق، وإن باع سيفاً حليته خمسون بمائة،**  
وهو الألف لحالة تجرها للمجاز أي محلي

= حار السلم، حتى إذا أسلم إليه رب السلم قدر الدين قبل الافتراق تم السلم، ولو تعين لما صح، قس: هو كذلك، لكن المانع اشتراط تسليم الثمن على غير العاقد، أو نقول: الثمن في باب الصرف مبيع، وبمعن أسبق قبل قبضه لا يجوز، وحلاف رفر فيما لم يتعين بالتعيين، وأما إذا كان يتعين بالتعيين كالمصوغ واشتر، فإنه لا يجوز بالاتفاق، والمراد بـ 'العين' فيما مر 'ديناً كانت أو عيماً': ما لم يكن في الدمة، وبـ 'الدين' الكائن في الدمة، وتارة يراد بـ 'الدين' النقد، و'بالعين' المصوغ، (عيني، فتح)

**قيمة كل ألف:** [أي ألف مثقال مثلاً. (عيني)] قال الزبيعي: فيه تسامح، فإنه لا يعتبر في الطوق القيمة، بل يقدر عند المقابلة بحسه، وكذا لا حاجة إلى بيان قيمة حارية؛ لأن قدر الطوق صار مقابلاً بالصوق، والباقي باحارية، قست قيمتها أو كثرت. [تبين الحقائق: ٥٥٤/٤] قلت: يبر ذلك لأحد شيئين: إما لبيان انقسام الثمن على الثمن، وإما للإشارة إلى أن الثمن بخلاف جنس اطوق بأن كانت الصوق قصة واثمن ذهباً أو بالعكس. [رمر الحقائق: ٨٨/٢] بقي أن يقال: كون قيمتها مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط، بل الشرط أن يريد الثمن على القدر المضموم إليه حيث كان من جنسه، وفي جعل الطوق ألف مثقال إفراط في التصوير؛ لأنه عشرة أرقام مصروية، ووضع هذا المقدار في العنق نوع تعذيب، (فتح)

**ونقد من الثمن:** أي أدى المشتري في المجلس من الثمن ألف مثقال. (عيني، محشي) **ثمن الطوق:** لأن ثمن حصة الطوق يجب قبضه في المجلس؛ لكونه بدن الصرف، فيصرف إليه تصحيحاً بنقد، والألف الآخر للأمة. (عيني)  
**ألف نقد وألف نسيئة:** يحتمل الوجهين: بالجذر، على الإبدال من ألفين، ويجوز الرفع فيهما، على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هما ألف نقد وألف نسيئة، أو مبتدأ والخبر محذوف، أي ألف نقد وألف نسيئة فيهما. [والمعنى أنه اشتراها بألف حالة وألف مؤجلة. (عيني)]

**فالنقد ثمن الطوق:** لأن الأجل باطل في الصرف جائر في بيع حارية، والظاهر من حال المتعاقدين المباشرة على وجه يجوز، وإعما قال: 'ألف نقد وألف نسيئة'؛ لأنه لو اشتراها بألفين نسيئة، فسد البيع في الكل عند أبي حنيفة؛ لأن الفساد مقارن، فيتعدى إلى الجميع، كما لو جمع بين حر وعبد في البيع، بخلاف الفساد الذي في المسألة الأولى - وهي ما لو كان ثمنها حالاً وافتراق عن غير قبض حصة الطوق - حيث يفسد في الطوق دون الحارية؛ لكون الفساد فيها طارئاً لا مقارباً، وقالوا: يفسد في الطوق خاصة دون الحارية؛ لأن القبض ليس بشرط في حصة الحارية، فيتقدر الفساد بقدر المفسد، وللإمام ما سبق من الفرق. (عيني، فتح) **خمسون** أي تساوي خمسين درهماً، والجملة صفة قوله: سيفاً. (عيني، معدن) **بمائة:** متعلق بقوله: باع، أي باع بمائة درهم. (عيني)

ونقد خمسين، فهو حصتها وإن لم يبين، أو قال: من ثمنهما، ولو افترقا بلا قبض  
 اشترى من الثمن أي درهم الحلية تحريماً للجواز من ثمن الحلية والسيف أي لعقدان في السيف

صح في السيف دونها إن تخلص بلا ضرر، ..... لأنه يقدر على تسليمه  
 أي البيع السيف

**فهو حصتها:** أي إن باع سيفاً محلياً تساوي خمسين درهماً مائة درهم، وأدى المشتري من ثمن خمسين درهماً، فالخمسون المنقودة حصة الحلية؛ لأن الطاهر الإتيان بالواجب، وإن صرح بذكرهما فكذلك؛ لأن الاثنين قد يراد بذكرهما الواحد منهما، قال الله تعالى: ﴿سَبْعِينَ سَنَةً عَشَرَ﴾ (الكهف: ٦١) والناسي أحدهما، وقال: ﴿عَشْرَةَ مِائَةٍ سَنَةً﴾ (سجدة: ٢٢) والمراد أحدهما. فإن قلت: هذه المسألة متكررة مع مسألة الأمة مع الصوق فما الفائدة في ذكرها على حدة؟ قسنا: فائدة التوطئة ما سيأتي من قوله: "ولو افترقا بلا قبض صح في السيف دونها إن تخلص بلا ضرر"، فلا تكرر حينئذ. (عيني، فتح)

**وإن لم يبين:** متصل بما قبله، أي وإن لم يبين المشتري أنه حصة الحلية. (عيني) **أو قال:** أي اشترى عند العقد إن هذه الخمسين. (معدل) **بلا قبض** أي بدون قبض العوضين وقبض الثمن. (ص، معدل)

**صح في السيف دونها:** [أي دون الحلية؛ لأن حصة الصرف يحق قبضه وم يقبض. (عيني)] أي وإن لم يتقابضا شيئاً حتى افترقا، بطل العقد في الحلية؛ لأنه صرف فيها، وصح اسيع في السيف؛ لعدم اشتراط القبض في حصتها، لكنه إن كان لا يتحصن السيف عن الحلية إلا بضرر، فالبيع باطل أيضاً؛ لعدم إمكان التسليم بدونها، وإن كان يتخلص بلا ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية؛ لأنه أمكن إفرده بالبيع، فصار كاصق واجارية، فالتخص بلا ضرر شرط جواز البيع في السيف.

وقوله: 'وإلا بطلا' أي وإن لم يتخلص السيف بطل البيعان؛ لأنه يصير حينئذ كبيع جذع من السقف، ووجه عدم الجواز تعدد التسليم بلا ضرر، قال الإمام السرخسي في "المسعود": إن مسألة السيف على أربعة أوجه: الأول: إن كان قصة الحلية أكثر أو مثل النقد من الثمن في الوزن، فالبيع فاسد فيهما، أما الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فلأن الحفن والحماثل فصل حال عن العوض، وإن كان قصة الحلية أقل جاز بأن يجعل المثل بالمثل، والباقي بإزاء الحفن والحماثل عندنا، خلافاً لشافعي، وإن كان لا يعلم أيهما أقل، فالبيع فاسد عندنا؛ لعدم العلم بالمساواة، وتوهم الفصل، وعند رفر: يجوز؛ لأن الأصل هو الجواز، والمفسد هو الفصل الحالي عن العوض، فما لم يعلم يكون العقد محكوماً بجوازه، ولنا: أن العلم بالمساواة عند العقد شرط لصحة البيع؛ لاحتمال أن يكون أقل منه، أو مثله، أو أكثر، فحصل الفساد من وجهين، فترجحت جهة الفساد بالكثرة والحزمة. (عيني، فتح، عناية، راجدي)

**سنة:** لو قال المشتري: النصف من ثمن الحلية والنصف من ثمن السيف أو جعل لكل من ثمن السيف يكون عن الحلية؛ لأنهما كشيء واحد، ولو قال: حد هذا من ثمن النصل خاصة إن لم يمكن التمييز إلا بضرر يكون المنقود ثمن الصرف، ويصحان، وإن أمكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف؛ لأنه صرح بفساد الصرف وقصد حوار البيع، =

**وإلا بطلاً، ولو باع إناء فضّة وقبض بعض ثمنه وافترقا، صحّ فيما قبض، والإناء**  
 مشترك بينهما، وإن استحقّ بعض الإناء، أخذ المشتري ما بقي بقسطه، <sup>لئن الأداء المتعاقدان بالأبدان البيع</sup> وأوردّه، ولو <sup>بين البائع والمشتري</sup> باع قطعة نقرة، فاستحقّ بعضها، .....

= وكذا لو قال: هذا المعجل حصة السيف؛ لأنه اسم لحية أيضاً؛ لدخولها في بيعه تبعاً، ولو راد خاصة فسد البيع؛ لإزالة الاحتمال، ومفاده أنه لو قال: هذا المعجل حصة الأمة في المسألة الأولى فسد البيع وإن لم يقل خاصة؛ لأن الطوق ليس من مسمى الأمة بخلاف الحلية. (فتح)

**وإلا:** أي وإن لم يتحصّل السيف بلا صرر. (عيني) **بطلاً:** أي البيعان بيع الحلية وبيع السيف. (عيني)  
**صح فيما قبض:** [وبطل فيما لم يقبض، فإن قبض البائع بصف الثمن مثلاً صح في نصف الإناء وبطل في النصف الآخر. (ط. معدن)] أي لو باع إناء فضة بفضة أو ذهب، وقبض بعض ثمنه، وقبض المشتري الإناء، وافترقا بالأبدان، صح البيع فيما قبض البائع من الثمن؛ لوجود شرط الصرف فيه، وبطل فيما لم يقبض، ولا يشيع الفساد في الكل؛ لأنه صارئ، فيقدر الفساد بقدر ما لم يقبض. وقوله: "والإناء مشترك بينهما" أي بين المتعاقدين. ولا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة مع أن الصفقة تفرقت عليه؛ لأنها جاءت من قبله، وهو عدم النقد قبل الافتراق. (عيني، فتح، جوهرى)

**أخذ المشتري إلخ:** أي لو استحقّ بعض الإناء بعد البيع، وقبض بعض الثمن، وظهر الاستحقاق قبل التفرق، فالمشتري بالخيار إن شاء أحد ما بقي من الإناء بعد حصة المستحقّ بحسابه، أو رد البيع؛ لأن الشركة في الإناء عيب؛ لأن التشقيص يضره، فثبت له الخيار، والفرق بين المسألتين: أن الشركة في الأولى من جهة المشتري؛ لعدم نقده قبل الافتراق، وهما كانت موجودة عند النائع مقارنة له فتراضيا في الأولى على هذا العيب، فلم يكن للمشتري ولاية الرد، بخلاف الاستحقاق؛ لأنه إذا اشترى لم يكن عنده معيباً بالشركة، فلما ظهر هذا العيب لم يرص به، فله ولاية الرد على النائع؛ إذ الشركة في الأعيان المحتمة تعد عيباً؛ لانتقاصها بالتعويض، وكان ذلك بغير صنعه، فيتخير. (عيني، فتح، عناية)

**ما بقي بقسطه:** أي بنصيبه من الثمن وإن قل إن شاء. (ط. معدن)

**ولو باع قطعة نقرة:** هي قطعة فضة مدانة، كذا في "تهذيب الديوان"، فعلى هذا يكون الإضافة فيه من قبيل إضافة الحسن إلى النوع، وفي المغرب: النقرة: القطعة المدانة من الذهب أو الفضة، ويقال: نقرة فضة على الإضافة لسيان، والنقرة أيضاً: حفرة في الأرض غير كبيرة، ونقرة القمعا كذلك، فلو باع قطعة نقرة وقبض بعض ثمنها وافترقا صح العقد فيما قبض، والقطعة مشتركة بينهما. [رمر الحقائق: ٨٩/٢] (فتح)



**أخذ ما بقي بقسطه بلا خيار . وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين، وكرّر برّ**  
 أي المشتري منها بعد حصة المستحق  
**وشعير بضعتها،**  
 أي وكرّر شعير

**أحد** أي فإن استحق بعض القطعة أحد المشتري ما بقي من النقرة لحسابه بلا خيار للمشتري؛ لأن الشركة في النقرة لا تعد عيباً؛ لأن التشقيص لا يضرها، خلاف الإباء، هذا إذا استحق بعد القسط؛ لأن الصفقة قد تمت بالقبض، وإن استحق قبل القسط لعرضه يثبت له الخيار؛ لتفرق الصفقة عليه قبل التمام، كما إذا اشترى عبيدين وأتى أحدهما قبل القبض أو هلك، يثبت له الخيار؛ لتفرق الصفقة عليه قبل التمام. (عيني، فتح)

**وصح بيع إلح** وقال زرر والشافعي وأحمد في رواية: لا يجوز هذا العقد أصلاً؛ لأن مقابلة الجملة بالجملة تقتضي الانقسام على الشيوع، وهو أن يكون لكل واحد من البديلين حظ من جملة الآخر لا على التعيين، ففي جملة على خلاف الجنس تغيير له، فلا يجوز وإن كان فيه تصحيح التصرف؛ لأن تغيير التصرف لا يجوز لتصحيح التصرف، ولنا: أن في صرف الجنس إلى خلافه تصحيح العقد، وإن جنسه فساد، ولا معارضة بين الفاسد والصحيح؛ لأن الصحيح مشروع بأصله ووصفه.

والفاسد مشروع بأصله دون وصفه؛ ولأن العقد يقتضي مطلق المقابلة من غير أن يتعرض لمقيد، لا مقابلة الكل بالكل بطريق الشيوع، ولا مقابلة الفرد من جنسه، ولا من خلاف جنسه، فيحمل على انقياد المصحح عند تعذر العمل بالإصلاح، ولئن كان تعبيراً فهو تعبيراً للوصف لا تعبيراً لأصل المقابلة؛ إذ هي موجودة؛ لأن أصل المقابلة فيه إفادة المثل في الكل بمقابلة الكل، وذلك م يتغير، واستفيد من هذا أنه لو قال عند البيع: على أن يكون الجنس مقابلاً لخلاف الجنس صح إجماعاً. [تبيين الحقائق: ٥٥٧/٤] (فتح، عيني)

**ودينارين** بأن يجعل كل جنس مقابلاً لخلاف جنسه، فيقابل الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم. (عيني)

**وكرّر بر** وفيه أيضاً خلاف زرر والشافعي، والتعويل من الحاشين ما مر. [رمر الحقائق: ٩٠/٢] والأصل في البيع المطلق أن أحد البديلين تحب قسمته على البدل الآخر، فإن كان العقد مما لا ربا فيه، فإن لم تتفاوت آحاده فالقسمة على الأجزاء، كأن اشترى عدداً من بيض وجوز مثله من تفاح وكمثرى، فالتفاح والكمثرى يكونان مقسومين على أجزاء البيض وأجزاء التفاح، حتى إذا طهر كون البيض مدرأ رجع المشتري بما أصابه من قسمة التفاح والكمثرى، وإن كانت تتفاوت فالقسمة على القيمة، كأن اشترى جارية وعبدًا بفرس وثوب ثم استحق العبد يرجع بقيمة العبد من الثوب والفرس جميعاً، وإن كان مما فيه الربا تحب قسمته على الوجه الذي يصح فيه العقد لا غير، كما إذا باع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار صح العقد فتكون الخمسة بالخمسة والآخرى بالدينار، وكذا لو قابل جنسين بجنسين كما في مسألة الكتاب - فيجعل كل جنس بمقابلة الجنس الآخر. (عيني، فتح)

**بضعهما** بأن يبيعهما بكري بر وكري شعير، فيجعل كر بر بكري شعير وكر شعير بكري بر. (عيني)

وأحد عشر درهماً بعشرة دراهم ودينار، ودرهم صحيح ودرهمين غلّتين بدرهمين  
 وصح أيضاً بيع أحد عشر

صحيحين ودرهم غلة، ودينار بعشرة عليه أو بعشرة مطلقة، ودفع الدينار وتقاصاً  
 أي أو باعه البائع للمشتري أي وجعلاً

العشرة بالعشرة، .....

التي هي شمس

وأحد عشر درهماً إلخ. أردف هذه المسألة وإن علمت مما قبلها، ليعلم أن صرف احنس إلى خلاف حسه  
 لا فرق فيه بين أن يوجد الجنس في كل من السيلين - كما مر سابقاً - وبين أن يوجد في أحدهما - كما في  
 هذا المثال - فيجعلها العشرة بمثلها والدينار بدرهم، لتصحيح العقد. (عيني، فتح)

ودرهم صحيح إلخ: [أي وصح أيضاً بيع درهم إلخ. (عيني)] وفي بعض السح بصيغة الأفراد في موضعين، والغلة  
 ما يأخذه التجار ويرده بيت المال، وقيل: هي الدراهم المقطعة، ولا تنافي بينهما؛ لاحتمال أنها التي يردها بيت المال،  
 وهذا، قال في النهاية: إن الغلة ما يرده بيت المال لا لرأيها بل لكونها قطعاً، ووجه صحة هذا البيع أن الصحيح  
 من جنس الغلة، فالمدار على تساوي قدره وهو حاصل جعل ثلاثة دراهم عوضاً عن ثلاثة، ولا عرة لاختلاف  
 الوصف، وفيه خلاف لرفر والشافعي أيضاً. (عيني، فتح) غلّتين: بفتح المعجمة وتشديد اللام. ودينار أي وصح  
 أيضاً بيع دينار، (عيني) بعشرة عليه. أي بعشرة دراهم التي دين على البائع. (عيني) مطلقة: يعني لم يقل بالعشرة  
 التي هي عليه. (عيني)

وتقاصاً العشرة بالعشرة: [التي هي دين عليه وكلاهما جائزان. (عيني)] هذه صورة بيع القدر بالدين، وهي على  
 ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون الدين سابقاً أو مقارباً أو لاحقاً، فإن كان سابقاً، وقد أضاف إليه العقد، كما إذا كان  
 له على آخر عشرة دراهم، فباعه الذي عليه العشرة ديناراً بالعشرة الذي عليه، ودفع الدينار، فإنه يجوز بلا خلاف،  
 وسقط العشرة عن ذمة من هو عليه؛ لأنه ملكها بدلاً عن الدينار، غاية ما في الباب أن هذا عقد صرف، وفي الصرف  
 يشترط قبض أحد العوضين للاحتراز عن بيع الدين بالدين، ويشترط قبض الآخر احترازاً عن الربا.

وهذا معدوم فيما نحن فيه؛ لأن الدينار نقد وبدله - وهو العشرة - سقط عن بائع الدينار. ولا ربا في دين  
 سقط، وإنما هو في دين يقطع الخطر في عاقبته، وإن كان مقارباً بأن أطلق العقد، ولم يضاف إلى العشرة التي  
 عليه ودفع الدينار، فإذا كان يتقاصاً أو لا، فإن كان الثاني لم تقع المقاصة ما لم يتقاصاً بالإجماع، وإن كان  
 الأول حار ووقعت المقاصة استحساناً، والقياس يفيقه، وبه قال زفر؛ لأنه استدلال ببطل الصرف، وهو لا يجوز،  
 كما لو أخذ ببطل الصرف عرضاً.

وجه الاستحسان: أنه يجب بهذا العقد ثمن واجب التعيين بالنقبض؛ لقوله **يُدْ** يد ويد والدين ليس بهذه  
 الصفة، فلا تقع المقاصة بنفس العقد؛ لعدم المجاسة بين العين والدين؛ لأن بدل الصرف واجب التعيين بالنقبض،  
 والدين قد سبق وجوبه، لكليهما إذا أقدمنا على المقاصة بتراصيهما لا بدثة من تصحيح، ولا صحة لها مع =

وغالب الفضة والذهب فضة وذهب، حتى لا يصح بيع الخالصة بهما، ولا يبع بعضها ببعضها إلا متساوياً وزناً، ولا يصح الاستقراض بهما إلا وزناً، وغالب الغش ليس في حكم الدراهم والدنانير، فصَحَّ بيعها بجنسها .....  
 أي وغالب الذهب أي من حيث الوزن  
 أي لا عدد أي بالمشوشة منها أي الخالصة

= بقاء عقد الصرف، فتجعل المقاصة متصمة بفسخ العقد الأول، وإضافة إلى الدين الذي كان عليه ضرورة؛ بد نولاً ذلك كان استدلالاً ببدل الصرف، وهو لا يجوز، وعلى هذا كان الفسخ لازماً بلاقتضاء، وهما فسخ أصل العقد، فهما تعبير وصف للعقد مع بقاء أصله بالطريق الأول، وإما أن يكون لاحقاً كما أن يبيعه دياراً عشرة، ثم يحدث للمشتري دين عشرة على ابائع بأن باع منه ثوباً بعشرة، وتقاصاً في المجلس، ففيه روايتان: في رواية لا يجوز، وفي رواية يجوز. (عيني، عناية)

**وعالب الفضة.** أي الدراهم التي غلب عليها الفضة وكذا عالب الذهب: الدنانير التي غلب عليها الذهب. (محشي)  
**فضة وذهب.** [وهو من قبيل السف والشرب المرتب] أي حكم الدراهم التي غلب عليها الفضة حكم فضة، وحكم الدنانير التي غلب عليها الذهب حكم ذهب؛ لأنهما لا يخلوان عن قليل غش للانطباع، فيكون الحكم للعالب، وقد يكون الغش خفياً كما في الرديء منها، فيحقق القليل بالرداءة. (عيني، هداية، محشي)

**بيع الخالصة** أي الدراهم الخالصة والدنانير الخالصة. (معدن) **بهما:** أي بالدراهم والدنانير التي غلب عليها الفضة والذهب. (معدن) **الاستقراض بهما.** أي بالدراهم والدنانير التي غلب عليها الفضة والذهب. (ص، معدن)  
**غالب الغش:** أي الدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش من الحاس ونحوه. (محشي)

**والدنانير.** أي الخالصة؛ لأن العبرة للغالب في الشرع. (عيني، معدن) **فصح بيعها بجنسها.** [أي بيع الدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش. (معدن)] أي إن كان العالب عبيهما غش، فليس في حكم الدراهم والدنانير؛ لأن العبرة للعالب، فيصح بيع المعشوش بالمغشوش مثبها متفاضلاً، سواء كان عدداً أو وزناً؛ لأن الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة أو بذهب الذي في الآخر، فلا يضر التفاضل فيهما؛ لاختلاف الجنس، وإذا بيع بالفضة الخالصة أو الذهب الخالص لا بد أن يكون الخالص أكثر من الفضة أو الذهب الذي في المغشوش حتى يكون قدره مثله والزائد بالغش، ويشترط التقابض قبل الافتراق.

ولا يقال: إذا صرف الحسن إلى خلاف الحسن م يبق صرفاً، فلا يكون التقابض شرطاً؛ لأننا نقول: إن صرف الحسن إلى خلاف الحسن لضرورة صحة العقد، والثابت بالضرورة لا يتعدى، ففي العقد فيما وراء ذلك صرفاً، فيشترط التقابض في المجلس، والخاص: أنهم اعتبروا الفضة أو الذهب إذا كان الغش مغلوباً حتى لا يجوز بيعه بجنسه إلا على طريق الاعتبار، فجعل كأكل فضة أو ذهب، ومنع بيعه متفاضلاً ولم يعتبر وهما إذا كان الغش غالباً، فإن اشترى بها إنسان فضة خالصة، فإن كانت الفضة الخالصة مثل تلك الفضة التي في الدراهم المغشوشة، =

**متفاضلاً، والتبايع والاستقراض بما تروج وزناً أو عدداً أو بهما، ولا تتعين بالتعيين؛**  
وهو طلب العرص من حيث الوزن من حيث العدد  
**لكونهما أثماناً، وتتعين بالتعيين إن كانت لا تروج، والمتساوي كغالب الفضة في**  
أي الدراهم والدنانير المعشوشة أي الدراهم والدنانير المعشوشة  
**التبايع والاستقراض،** .....

= أو أقل لا بدري، فالبيع فاسد، وإن كان أكثر صح، ولو عرف أن الفضة أو الذهب في العش الغالب يحترق، ولا يخرج منه شيء كان حكمه كحكم السحاس الخالص. (عيني، فتح، عناية)

**متفاضلاً:** ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس ويشترط التفاضل. (عيني) **والتبايع:** عطف على قوله: فصح بيعها، أي وصح التبايع وهو البيع والشراء. (عيني) **بما تروج:** أي بالمعشوشة التي تروج من الدراهم والدنانير. (محشي)  
**ورباً أو عدداً أو بهما:** [أي بالعدد والوزن إن كان تروج بهما. (عيني)] لأن المعتبر فيما لا نص فيه العادة، وهذا لأنه لما كان الغالب فيهما العش صارت كالنفوس، فتعتبر فيهما عادة الناس، حتى إذا كانت تروج بالوزن فبالوزن؛ وإن كانت تروج بالعدد فالعدد، وإن كانت تروج بالعدد والوزن فكل واحد منهما. وقوله: "ولا تتعين بالتعيين" فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد، وينب عليه مثله. (عيني، فتح)

**ولا تتعين:** أي المعشوشة من الدراهم والدنانير ما دامت رائحة. (معدن) **أثماناً:** بالاصطلاح فما دام ذلك الاصطلاح موجوداً لا تبطل الثمنية؛ لقيام المقتضي. (عيني) **وتتعين بالتعيين:** **الح:** إن كانت لا تروج؛ لأنها سلعة في الأصل، وإنما جعلت أثماناً بالاصطلاح، فإذا تركوا المعاملة بها رجعت إلى أصلها، حتى لو هلك قبل التسليم بطل العقد، هذا إذا كان يعلمان خالها، ويعلم كل من المتعاقدين أن الآخر يعلم، وإلا فالبيع يتعلق بالدراهم الرائحة لا بالمشار إليه من هذه الدراهم التي لا تروج، وإن كان يقبها البعض ويردها البعض فهي مثل الريوف، والهرجة لا تتعلق العقد بعينها بل بجنسها، وإن كان النافع يعلم خالها وباعه بها عني طرأها دراهم جياذ تعلق حقه بالجياذ؛ لوجود الرضاء بها في الأولى، ولعدمها في الثانية. [تبيين الحقائق: ٥٦٣/٤] (عيني، فتح) **لا تروج:** لروال المقتضي للثمنية وهو الاصطلاح، فيصير سلعة فتعين بالتعيين. (عيني)

**والتساوي:** [أي الذي استوى عشه وقصته أو استوى عشه ودهه. (عيني)] حتى لا يحور البيع بها إلا بالوزن، ولا ينتقض العقد بهلاكها قبل التسليم؛ لأنه بمنزلة الدراهم الرديئة، وقوله: 'والاستقراض' أي حكم المتساوي كغالب الفضة في الاستقراض، حتى لا يصح استقراضها إلا بالوزن؛ لأنها لم تنم تتعين، ثم اشتراط التساوي ورباً لا يباي ما في "الريعي" حيث قال: ولو باعها بالفضة الخالصة لا يحور حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة؛ لأنه إذا كان وزن الخالص مساوياً لوزن المعشوش، يلزم أن يكون الخالص أكثر مما في المعشوش، فلا تحالف. (عيني، فتح) **كغالب الفضة:** أي حكمه كغالب الفضة وغالب الذهب. (عيني) **في التبايع:** حتى لا يصح بيعها بالخالصة إلا متساوياً وزناً. (معدن)

وفي الصَّرف كغالب الغشِّ، ولو اشترى به أو بفِلوس نافقة شيئاً، وكسَد قبل دفعه، بطل البيع، وصح البيع بالفِلوس النافقة، وإن لم يُعَيَّن، .....  
 أي إلى البائع عند الإمام  
 أي بعد العش  
 راحة مائة

**وفي الصرف:** أي حكم المتساوي في الصرف كحكم قصة عب عليها العش أو ذهب عب عليها العش. حتى إذا باعها نجسها متفاضلاً على وجه الاعتبار صح بيعها نجسها متفاضلاً، ويشترط التفاضل في النجس، ولو باعها بالفضة الحاصلة لا يجوز حتى تكون الحاصلة أكثر مما فيه من الفضة، ويشترط التفاضل في النجس؛ لأنه صرف؛ لوجود الفضة من الطرفين، ومعنى الاعتبار: أن يصرف النجس إلى خلاف نجسه، ولو كان نصفها صيفاً ونصفها فضة لا يجوز التفاضل؛ لأن فضتها لما لم تصر معبوبة جمعت كأن كلها فضة في حق الصرف احتياطاً. (عيني، فتح) **بطل البيع.** أي إذا اشترى بالدرهم التي عب عليها العش أو اشترى بفِلوس راحة ثم كسَد كل واحد منهما أو نقص عن أيدي الناس بطل البيع عند أي حنيفة، فيجب رد السبع إن كان قائماً، وقيمته إن لم يكن مثيلاً، وإلا فمثله إن كان هالكاً، وعندهما: البيع صحيح، وبه قالت الثلاثة.

ثم قال أبو يوسف: عليه قيمته يوم باعه، وبه يفتي، وقال محمد: عليه قيمة آخر ما تعامل الناس به، وهو أحد قوي الشافعي، لهما: أن القرض مضمون وانكسار هلاك، فصار مضموناً بقيمته، إلا أن أبا يوسف نظر إلى أنه تبع القيمة عند البيع؛ لأنه مضمون بأسع، وعند محمد: يجب عند الانقضاء؛ لأنه حينئذ يتحول إلى القيمة، فيتعين يومئذ قيمته، ولإمام أن الثمينة قللك بالانكسار؛ لأنها ثابتة بالاصطلاح، فإذا بطلت بقي بقاء غير شيء فيبطل العقد، وكذا الخلاف إذا انقطعت عن أيدي الناس.

وحد الكساد: أن يترك الناس المعاملة بها في جميع البلاد، وإن كانت تروح في بعض البلاد لا يطل أسع، لكنه يتعيب إذا لم تروح في لدهم، فيتخير البائع إن شاء أحده، وإن شاء أحد قيمته، وحد الانقطاع: أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في يد الصيارفة أو في أسبوت، وفي الفتاوى الصغرى: تفسير الكساد: أن لا تروح في جميع البلدان، ثم قال: هذا على قول محمد، فأمر عندهما: فانكساد في بلدة، يكفي لفساد البيع في تلك البلدة بناء على اختلافهم في بيع الفس بالفسين، فعند الشيعين: يجوز اعتباراً بالاصطلاح بعض الناس، وعنده لا؛ لأنه يعتبر اصطلاح الكل، وقالوا أيضاً: لو كان مكانه كحاح يجب مهر المثل، وإذا نقصت قيمته فلا كساد لا يتخير البائع بالإجماع ولا يكون له سواء، وكذا لو عت لا يتخير المشتري بالإجماع. [رمز الحقائق: ٩٢/٢]

**وصح البيع:** لأنها أموال معلومة القدر والوصف، وثم بالاصطلاح، وحرارها سيع كالدراهم والدنانير، وقوة: "وإن لم يعين" بل لو عيها لا تتعين؛ لأنها صارت ثماً بالاصطلاح، وله أن يعطيها غيرها إلا إذا قال: أردنا تعليق الحكم بعينها، فحينئذ يتعلق العقد بعينها. [رمز الحقائق: ٩٢/٢] (فتح)

**لم يعين:** العاقد؛ لأنها أموال معلومة وصارت ثماً بالاصطلاح حرارها سيع ووجب في الدمة. (عيني)

وبالكاسدة لا، حتّى يعيّنها، ولو كسدت أفلس القرض، **يجب ردّ مثلها، ولو**  
أي لا يصح يعني لئلا يفسد القرض بالكاسدة عليه عند الإمام أي مثل الكاسدة  
**اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس، صحّ، ولو أعطى صيرفاً درهماً، .....**  
مثلاً أي صرافاً كبيراً

**وبالكاسدة** أي والبيع بالفلوس الكاسدة لا يصح حتّى يعيّنها؛ لأنها سلع، فلا بد من تعيينها، ولو اشترى شيئاً  
 بفلوس، ثم كسدت الفلوس قبل أن يفدها، وقد قص المبيع، فسد البيع، وله أن يسترد المبيع إن كان قائماً، أو  
 قيمته إن كان قيمياً، أو مثله إن كان هالكاً. (عيني، فتح)

**يجب ردّ مثلها** أي لو استقرض فلوساً، فهدكت ثم كسدت، يجب ردّ مثل أفلس القرض عند أي حيفة، وعندها  
 يجب عليه رد قيمتها، لكن عند أبي يوسف: رد قيمتها يوم قبضها، وعند محمد: يوم كسادها، هما في وجوب  
 القيمة أنه لما تعدر ردها كما قص بطلان وصف الثمينة وجب رد قيمتها، وله أن استقرض المثلّي إعاره كما أن  
 إعاره المثلّي قرص، وموجبها رد الجس، والتمنية فصل فيه؛ إذ القرض لا يختص بالتمن؛ لأن التمنية ليست عين  
 القرض، ولا لازماً من لوازمه، فجار أن ينفعك القرض عن الثمينة، ويكون من دوات الأمثال، والمثل المجرد عن  
 الثمينة أقرب إلى العين من القيمة، فلا بصر إليها ما دام ممكناً، فوجب رد المثل ليكون العين مردودة حكماً،  
 والوصف لا يراعى في العين لصحة رد العين، فإنه إن كانت الفلوس قائمة يرد عليها بالإجماع، وتقييد الاختلاف  
 في رد المثل أو القيمة بالكساد يشير إلى أنها إذا غلت أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق. (عيني، فتح، عناية)

**ولو اشترى شيئاً إلخ:** وكذا لو اشترى ثلث درهم أو برهه أو بدينق فلوس - وهو سدس درهم - أو بغيراط  
 فنوس - وهو نصف سدس درهم - صح الشراء، وعليه ما يباع بذلك القدر من الفلوس، وقال زهر: لا يجوز في  
 جميع ذلك؛ لأنه اشترى بالفلوس وهي معدودة، ونصف درهم ودينق وغيراط منه موروثة، وذكرها لا يغي عن  
 بيان العدد، فيبقى الثمن مجهولاً، وهو مانع عن الجواز. ولنا: أن ما يباع من الفلوس بين الناس بنصف درهم أو  
 ثلثه ونحوهما فمعلوم منها، فأعنى العلم به عن العدد، وقال محمد: يصح فيما دون الدرهم لا في الدرهم؛ لأن  
 الجواز للعادة، ولم توجد في الدرهم، وقال أبو يوسف: يجوز في الكل؛ لأنه معلوم عند الناس، ولا تتفاوت قيمة  
 الفضة من الفلوس، وقول أبي يوسف هو الأصح. (عيني، فتح، عناية)

**ولو أعطى صيرفاً درهماً** هذه ثلاث مسائل: الأولى: أن يعطي درهماً كبيراً، ويقول: أعطني بصفه فلوساً،  
 وبصفه درهماً صغيراً وره نصف درهم كبير إلا حنة، حاز البيع في الفلوس، وبطل فيما بقي عندهما؛ لأنه قابل  
 نصف الدرهم بالفلوس، ولا مانع فيه عن الحوار، وقابل النصف بصف إلا حنة، وهو ربا، فلا يجوز، وعلى  
 قياس قول أبي حيفة بطل في الكل؛ لاتحاد الصفقة وقوة الفساد؛ لكونه جمعاً عليه فيشيع، كما إذا جمع بين حر  
 وعبد، وباعهما صفقة واحدة.

والثانية: أن يكرر لفظ الإعطاء، ويقول: أعطني بصفه فنوساً، وأعطني بصفه نصماً إلا حبة، فانهقد في حصة =



وقال: أعطني به نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة، **صح**.  
أي بالدرهم أقصه من نصف

= الفلوس جائز بالإجماع؛ لأهمها عقدان، وفساد أحدهما لا يوجب فساد الآخر، كما لو قال: أعني نصف هذا الألف عبداً، ونصفها الثاني بعني حمراً، فإن البيع في العبد صحيح، وفي الحمر فاسد، ولم يشع الفساد؛ لتفرق الصفقة.

والثالثة: أن يقول: أعطني نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة جار، والفرق بينهما وبين الأولى: أنه لم يكرر لفظ "نصفه" بل قابل الدرهم بما يباع من الفلوس نصف درهم، ونصف درهم إلا حبة، فيكون نصف درهم إلا حبة بمثله، والباقي بإزاء الفلوس.

وأصل الخلاف بين الإمام وصاحبيه: أن العقد يتكرر عنده بتكرر اللفظ، وعندهما: يتكرر بتفصيل الثمن. حتى لو قال: أعطني نصفه فلوساً، وأعطني نصفه نصفاً إلا حبة، حار في الفلوس، وبطل في النصف بالإجماع. (عيني، عناية) **صح**: أي هذا العقد فيكون نصف درهم إلا حبة بمقابلة الفضة، ونصف درهم وحبة بمقابلة الفلوس. (عيني)

## كتاب الكفالة

أي في بيان أحكامها

..... هي ضمّ دمة إلى دمة في المطالبة، .....  
 أي دمة الأصيل      أي دمة شرعاً

**كتاب الكفالة** [هي في اللغة الضم، قال الله تعالى: ﴿كَفَّيْهَا رَكْبَةً﴾ (آل عمران ٣٧) أي ضمها إلى نفسه. (عبي)]  
 المناسبة بين الكتابين: أن البيع يوجب دية في الدمة، والكفالة شرعت وثيقة لاستيفاء الدين غالباً، ولها مناسبة خاصة بالصرف؛ لأنه ضم دمة إلى دمة في الواجب بالسبب أي انعقد، والكفالة ضم دمة إلى دمة في المطالبة، وهي في الدعة الضم. وفي المصباح: كفت بالمان وبالعس كفلاً من باب قتل وكفولاً، فالاسم الكفالة بالفتح، ونقل سماعاً من العرب من باب تعف وقرب ويتعدى بنفسه وبواسطة الباء وعن، يقال: كفلته وكفت به وعه. (مسكين، فتح)  
**هي ضم دمة:** الدمة وصف شرعي به الأهلية لوجوب ماله وعيه، ويقال: في دمتي كذا، أي في صمائي، وهذا تعريف الكفالة في الشرع، وركبها: الإيجاب والقول بالألفاظ الآتية، وسببها: مطالبة من له الحق، ودليها: الإجماع، وسنده: قوله **لا** **أرجيه** **عدم** ومن محاسنها: تفريح كرب الطالب والمطلوب، وشرطها: أن يكون الدين ثابتاً صحيحاً، وأهوها: أن يكون الكفيل من أهل الترع، حتى لا تصح ممن لا يملك الترع، وكذا لا تصح من المريض إلا من الثلث، وأن يكون المكفول عنه معلوماً.

وأواعها في الأصل نوعان: كفالة بالنفس، وكفالة بالمال، والكفالة بالمال نوعان: كفالة بالديون، فتجوز مطلقاً إذا كانت صحيحة، وكفالة بالأعيان: وهي نوعان: كفالة بأعيان مضمونة، فتجوز الكفالة بها كالمعصوب وبدل الخلع وحوهما، وكفالة بأعيان هي أمانة غير واجبة التسليم كالودائع والمصاربات، فلا تصح الكفالة بها أصلاً لا بنفسها ولا بتسليمها، وكفالة بأعيان هي أمانة واجبة التسليم كالعارية والمستأجرة، أو بعين مضمونة بغيره كالبيع، فإن الكفالة بها لا تصح، وبتسليمها تصح. (فتح)

**في المطالبة.** أي الكفالة ضم دمة الكفيل إلى دمة الأصيل في المطالبة دون الدين، فيكون الدين باقياً في دمة الأصيل كما كان، وفي رواية عن أصحابنا: أن موجبها وجوب الدين على الكفيل، وهذا غير صحيح؛ لأنه يستحيل أن يجب ديان، ولا يستوفي إلا أحدهما، وقال مالك: يبرأ الأصيل، نقله الشيخ أبو حفص، والمشهور عنه خلاف ذلك، وقال الشافعي: ضم دمة إلى دمة في الدين؛ لأن الطالب لو وهب الدين من الكفيل صح، ويرجع به على الأصيل، وهمة الدين من غير من عليه الدين لا تصح، وكذا لو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح، والشراء بالدين لا يجوز إلا ممن عليه الدين؛ ولأنه مطالب بالدين، والمطالبة به بلا وجوده محال، وصيرورة الدين الواحد دينين لا مانع منه شرعاً بعد أن لا يستوفي إلا أحدهما كالعاصب وعاصب العاصب، ولذا: أنه يستحيل أن يجب ديان، ولا يستوفي إلا أحدهما، وأما وجوب المطالبة بدين على غيره فممكّن، كالوكيل بالشراء يطالب بالدين، وهو على الموكل، وصحة الهبة والشراء وتجعل الدين الواحد في حكم دينين؛ لضرورة تصحيح تصرف العاقل، =

وتصح بالنفس، وإن تعددت بـ "كفلت بنفسه" وبما عبّر به عن البدن، وبجزء شائع، وبـ "ضمنته" وبـ "عليّ" و"إليّ"، .....  
 أي الكفالة

= ولا ضرورة قل أهنة والشرء، وفي العاصب وعاصب العاصب لا يجب إلا دين واحد على أحدهما غير عيب، ولهذا إذا اختار أحدهما ليس له أن يطالب الآخر، (عيني وفتح)

سـ وما يعني أن يعلم أن في اصطلاح الفقهاء يسمى صاحب الحق مكفولاً به، واصطلاحاً يسمى كفيلاً، والمضمون يسمى مكفولاً به، والمطلوب يسمى أصيلاً ومكفولاً عنه، (محشي)

ونصح بالنفس وقال الشافعي: لا تخور الكفالة بالنفس؛ لأنه لا قدرة له على تسليمه؛ إذ لا ولاية له عليه، لا سيما إذا تكفل بعير أمرد، ومشهور مذهبه كمنهسا؛ ولذا: قوله: ..... رواه اندار قضي، والرعيم: الكفيل، والمرد بالعزم الضرر من غير فصل بالكفالة بئال وكفالة بالنفس، وبه قال أحمد، وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وضمرة بن عمرو وأسيمي وحريز بن عبد الله ونفي بن كعب وعمران بن الحصين والأشعث بن قيس [أمر الحقائق: ٩٤، ٢] والتسليم ممكن، أما في صورة الأمر؛ فلا الظاهر أنه يفاد إليه، وأما في صورة غير الأمر، فلاه يمكنه إحصاره بالاستعانة بأعوان الحاكم (فتح)

وان تعددت | أي الكفالة، بأن أحد منه كفيلاً ثم كفيلاً، وكذا يخور إذا تعدد المضمون بها أيضاً، (عيني) | يحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يجعل ضمير بكفالة بأن أحد منه كفيلاً ثم كفيلاً آخر، فهما كفيلان، ويطالب صاحب الحق أيهما شاء، والثاني: أن يكون المراد من تعدد الكفالة ما إذا كان للمكفيل كفيل، والثالث: أن يعود الضمير إلى النفس، بأن يكفل واحد نفوساً، كما يخور الكفالة بالديون الكثيرة، (عيني، فتح)

بـ كفلت بنفسه | متعلق بقوله: وتصح؛ لأنه حقيقة في معناه، (عيني) | شروع في ذكر الأقطار المستعملة في الكفالة، وهي في دلت على قسمين: قسم: يعبر به عن البدن حقيقة كالنفس والجسد والبدن، وقسم: يعبر عنه عرفاً كقوله: تكفلت بوجهه أو رأسه، فإن كلاهما محصوص بعصو خاص، فلا يشمل لكل حقيقة، لكنه يشمل بطريق العرف، حتى لو قال: كفلت جسده أو بروحه أو رأسه أو رقبته ونحوها، تصح الكفالة بالنفس، وقوله: 'وجزء شائع' أي تصح الكفالة لو قال: تكفلت شئيه أو ربه ونحوها؛ لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا شجر، فكان ذكر بعضها شائعاً كذكر كلها، ولو أضاف المكفيل آخره إلى نفسه كـ كفلت نفسي أو شئني، قال في 'الشرح': إنه لا يجوز، لكن لو قيل: إن ذكر بعض ما لا يتجرأ كذكر كنه، لا يفترق الحال، (عيني، فتح)

وبـ "ضمنته" | أي وتصح أيضاً بقوله: "ضمنته"، لأنه نصريح بموجب الكفالة، (عيني) | أي إذا قال: ضمنت فلاناً تصح الكفالة بالنفس؛ لأن هذا اللفظ نصريح بموجب الكفالة، وقوله: 'وبـ عني' أي تصح الكفالة أيضاً بقوله: 'عني'؛ لأنه صيغة اترام، ومن هنا أفق قاري الهدية بأنه لو قال: اترمت بما علي فلان كان كفالة، وقوله: 'وبلي' أي وتصح أيضاً بقوله: 'إليّ'؛ لأنه معنى 'عني'، ومنه قوله: ..... من ذلك ما قد تقدم، .....  
 عدلاً فإن ..... والكل هو اليتيم، والعيال من يعوله أي يعق عليه، (عيني، فتح، عناية)

و"أنا زعيمٌ به" و"قبيلٌ به"، لا بـ"أنا ضامنٌ لمعرفته"، فإن شرط تسليمه في وقت بعينه، أحضره فيه إن طلبه، فإن أحضره، وإلا حبسه الحاكم، فإن غاب أمهله مدة ذهابه وإيابه، فإن مضت ولم يحضره حبسه، وإن غاب ولم يعلم مكانه، لا يطالب به،

وأنا زعيمٌ به: [أي وتصح أيضاً بقوله: أنا زعيمٌ به أي كفيل فلان. (عيني)] أي تصح الكفالة بقوله: أنا زعيمٌ فلان؛ لأن الزعامة هي الكفالة، والزعيم يسمى كفيلًا، قال تعالى: ﴿وَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ فَبَعِثْ فِيهِ رَسُولًا فَيُضَاهِمْ أُجْرَهُمْ وَهُمْ يَحْكُمُ بِهِمْ يُحْكُمُ بِهِمْ وَأَنذَرُ لَهُمْ فَيُضَاهِمْ أُجْرَهُمْ وَهُمْ يَحْكُمُ بِهِمْ﴾ (يوسف ٧٢) أي كفيل، وقوله: "وقيل به" أي تصح أيضاً بقوله. قيل فلان؛ لأن القبيل هو الكفيل، يقال: قل قالة بفتحها في الماضي وكسرها في المضارع، وهذا سمي الصك قالة؛ لأنه يحفظ الحق، فمعناه القابل للضمان. (عيني، فتح) ضامن لمعرفته أي لا يصير كفيلًا بقوله: أنا ضامن معرفة فلان، وقال أبو يوسف: يصير صامناً للعرف؛ لأهم يريدون به الكفالة، ولهما: أنه التزم معرفته دون المصالة، فصار كأنه قال: أوفقت عليه، وكذا لو قال: أنا صامن؛ لأن "أدلك عليه" أو "لأن أدل على مرله"، لا يكون كفالة، ولو قال: "أنا صامن لتعريفه أو عني تعريفه"، ففيه اختلاف المشايخ، والوجه المروم ولا يصير كفيلًا بـ"أنا صامن لك"؛ لأنه لم يبين المضمون، أهو نفس أو مال. [رمز الحقائق: ٩٥/٢]

أحضره أي لو شرط الكفيل تسليم المكفول عنه في وقت معين، أحضر المكفول عنه في الوقت المذكور إن طلب المكفول له في ذلك الوقت أو بعده؛ لأنه التزم الإحضار بالشرط في الكفالة، فيجب عليه الوفاء به كالتدين المؤجل إذا طلبه صاحبه عند حلول الأجل أو بعده. (عيني، فتح) فإن أحضره أي فإن أحضر الكفيل المكفول عنه عند طلب المكفول له فهو المراد. (عيني) وإلا حبسه. حراء الشرط محذوف، أي فإن أحضره فيها، وإلا أي وإن لم يحضره حبس الحاكم الكفيل، قال الربيعي: يعني أن يفصل كما فصل في الحبس بالدين؛ فإنه فصل هكذا؛ إذا ثبت الحق بإقراره لا يجعل حبسه ويأمره بدفع ما عليه؛ لأن الحبس دليل المصاطلة ولم تظهره وإن ثبت بالنسبة حبسه كما ثبت؛ لظهور مظهره بالإلزام، فكذا هنا يعني أن يفصل؛ لأن الحبس لا امتناع إيذاء ما وجب عليه، ولكن لا يحسه أول مرة؛ لاحتمال أنه ما عرف لماذا يدعى فيممه، حتى يظهر له مصلته؛ لأن الحبس حراء اظلم، وهو ليس بطام قبل المصاطلة. [رمز الحقائق: ٩٥/٢]

أمهله. هذا إذا لم يتمتع من السفر، وإن أتي حبسه من غير إهمال، وهو مقيد بما إذا لم يكن بالطريق عذر؛ لأن الامتناع عن التسليم مع الإمكان يظهر طلمه، إلا عند مالك لو سافر بعيداً لا من شأنه ذلك السفر يسقط طلمه، وفي كل موضع قلنا: إنه يؤمر بالذهاب إليه للطلبات أن يستوثق الكفيل بكفيل آخر، حتى لا يعيب بمضيعة حقه، وفي "الإبصاح": إن طهر عجره لا يحبس، إلا أنه لا يحبس بيه وبين الكفيل، فيلارمه ويطامه، ولا يجوز بيه وبين أشعاله. [رمز الحقائق: ٩٥/٢]

وإن عاب الخ أي لو عاب المكفول عنه ولم يعلم مكانه، إما بتصديق اصالب أو بنية أقامها الكفيل أنه عاب عيبة لا تدرى، لا يطالب الكفيل بالمكفول عنه بالإجماع؛ لأنه عاجز وقد صدقه الطالب عليه، وإن احتلما، فقال =

**فإن سلمه بحيث يقدر المكفول له أن يخاصمه كمصر برئ، ولو شرط تسليمه في المكفول عنه**  
 مجلس القاضي يسلمه ثمه، .....

= الكفيل: لا أعرف مكانه. وقال الطالع: تعرف، يضر، فإن كانت به حرجة معروفة، يخرج إلى موضع معلوم لتجارة في كل وقت، فاقول قول الطالع، ويؤمر الكفيل بالذهاب إلى ذلك الموضع، وإن لم يعرف منه ذلك المكان، فالقول قول الكفيل؛ لأنه متمسك بالأصل، وهو الجهل، وقيل: لا يلتفت إلى قول الكفيل؛ لأن المطالبة كانت متوجهة إليه فلا يصدق في إسقاطها عن نفسه ونحسه القاضي إلى أن يظهر عجره، وإن أقام الطالع البينة أنه في موضع كذا، أمر الكفيل بالذهاب إلى ذلك الموضع وإحصاره، وكذا لو ارتد وحق بدار الحرب لا تسقط الكفالة، فيؤجل الكفيل مدة ذهابه وإيابه. [رمز الحقائق: ٩٦/٢]

فإن قتل: بعد الحقوق بدار الحرب يصير كالميت، وهذا يقسم ماله بين ورثته، فيسعى أن يرث الكفيل عن الكفالة، كما لو مات المظنون حقيقة، قلنا: الحقوق ليس بموت حقيقي، وإنما هو كموت حكمي في حق قسمة ماله بين ورثته، فأما في حق نفسه فهو حي يطالب بالتوبة والرجوع والتسليم إلى الخصم، فيبقى الكفيل على الكفالة ومحمول على ما إذا كان الكفيل قادراً على رده من دار الحرب وإلا لا يؤاخذ به. (عيني، فتح، ريدي)

**فإن سلمه** بعد إحصاره أي سلم الكفيل المكفول نفسه إلى المكفول له. (عيني)

**برئ.** أي لو سلم الكفيل المكفول عنه إلى الطالع في مكان يقدر الطالع أن يخاصم المكفول عنه كمصر، سواء كان المصر الذي كفل فيه أو مصر آخر برئ الكفيل من الكفالة؛ لأنه أتى بما التزمه؛ إذ لم يتره تسليمه إلا مرة واحدة وقد وجد ذلك، سواء كان التسليم غير مشروط في وقت أو كان مشروطاً فسيمه في ذلك الوقت أو قبله بشرط أن يكون لمصر قاض وسبطان، وإلا نأى لم يكن له قاض أو سلطان فلا يرأ؛ لأنه ليس بمصر حينئذ، ثم التسليم قد يكون بالتخية بينه وبين الخصم، وذلك برفع الموانع، فيقول له: حد هذا خصمك، فأنت أعلم بشأه فحدّه إن شئت، ثم لا يحبو إما إن سلمه بعد صسه أو لا، فإن سلمه بعد طله برئ وإن لم يقل سلمته إليك فجهة الكفالة، وإن سلمه بعد طله، فلا يرأ، حتى يقول: سلمته إليك جهة الكفالة. [رمز الحقائق: ٩٦/٢]

**يسلمه ثمه** أي لو شرط المكفول له تسليم المكفول عنه في مجلس القاضي، يسلم الكفيل المكفول عنه في محضه؛ لأن الشرط مقيد، فيلزمه على الوجه الذي التزمه، وإن سلمه في السوق أو في موضع يقدر على إحصاره في مجلس القاضي برئ، ولو سلمه في سوق مصر آخر، ولم يقدر على إحصاره لا يرأ، وقال زهر: لا يرأ بالتسليم في السوق مطلقاً، وبه يفتى في زماننا.

ومحل الخلاف: ما إذا كان أهل البلد لا يطلقون العريم من الطالع، فإن كانوا يطلقونه لا يرأ تسليمه في السوق اتفاقاً، ولو شرطاً تسليمه عند الأمير أو عند هذا القاضي، فسلمه عند قاض آخر حار، وإن سلمه في برية أو في سواد لا يرأ؛ لعدم القدرة على المحاكمة، وعدم قاض يعصل الحكم، فلا يخص بالمقصود، ولو سلمه في السجن، =

وتبطل بموت المطلوب والكفيل، لا الطالب، وبرئ بدفعه إليه، وإن لم يقل: إذا  
 أي الكفالة بالنفس المكفول عنه أي بموت الكفيل للمعسر المكفول به  
 دفعته إليك فأنا بريء، .....

= وقد حسبه غير الطالب لا يبرأ، وإن سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه، رىء عبد أبي حيفة، خلافاً لهما والثلاثة، فإنه لا يبرأ؛ لأنه قد يكون شهوده فيما عيه، وفي التسليم في غيره لا يحصل المقصود، واجواب: أن شهوده كما يتوهم أن تكون فيما عيه، يتوهم أن تكون في الذي سلمه فيه، فتعارض التوهمان، وبقي التسليم متحققاً من الكفيل على الوجه الذي التزمه، فيبرأ.

تسمة. كفل إلى ثلاثة أيام كان كفيلاً بعد الثلاثة، ولا يطالب في حال وبه يفتى، ولو سلمه للحال برئ؛ لأن المدة لتأخير المطالبة، ولو راد "وأنا بريء بعد ذلك" لم يصير كفيلاً أصلاً، وهي الحيلة في كفالة لا تلم. (عيني، فتح، عناية) **وتنظر إلخ:** أي إذا مات المكفول عنه يبرأ الكفيل من الكفالة بالنفس؛ لأن بقاء الكفالة بالنفس بقاء الكفيل والمكفول عنه، وموتهما أو موت أحدهما مسقط طأ، أما إذا مات المكفول بنفسه؛ فلأن الكفيل عجز عن إحضاره؛ ولأنه سقط الحضور عن الأصيل، فيسقط الإحضار عن الكفيل، وعند مالك وبعض الشافعية: يلزم الكفيل ما على المكفول عنه.

وأما إذا مات الكفيل؛ فلأنه عجز عن تسليم المكفول عنه نفسه، وورثته لا يقومون مقامه؛ لأهم يعلمونه فيما له لا فيما عيه، وماله لا يصلح لإيفاء هذا الحق، وهو إحضار المكفول به، وتسليمه إلى المكفول له لا أصالة؛ لأنه لم ينتزعه المال، ولا يباة؛ لأنه لا يبوب عن النفس، بخلاف الكفيل بالمال، فإن الكفالة لا تبطل بموته؛ لأن ماله يصلح نائياً؛ إذ المقصود إيفاء حق المكفول له بالمال، ومال الكفيل صالح لذلك، فيؤخذ من تركته، ثم ترجع الورثة على المكفول عنه إن كانت الكفالة بأمره كما في حال الحياة. (عيني، فتح، عناية)

**لا الطالب** أي لا تبطل الكفالة بموت الطالب، بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل، والطالب هو المكفول له. (ط، عيني) **وبرئ بدفعه إليه إلخ:** أي إذا دفع الكفيل المكفول بنفسه إلى المكفول له، برئ من الكفالة، وإن لم يقل الكفيل للمكفول له: إذا دفعته إليك فأنا بريء؛ لأن موجب التسليم البراءة فيشت به وإن لم يصع عيها، يعني الكفالة بالنفس موجبة البراءة بالتسليم، وقد وجد، والتخصيص على موجب عند حصول الموجب ليس بشرط، كثرت الملك بالشراء، فإنه يشت بلا شرط، ولا بد من أن يقول: سلمته إليك تحكم الكفالة أو الاستعانة أو الإجارة إلا إذا كان التسليم بطله، فحيث لا يحتاج فيه إلى أن يصع؛ لتقدم ما يدل عليه، ولو سلم الكفيل المكفول بنفسه إلى الطالب، فأبى أن يقبله، يجزى على القول، وينزل قاضياً بالتحية، يعني لا يشترط قول الطالب التسليم، ويبرأ الكفيل بمجرد التحية بيه وبين المكفول عنه، إلا إذا سمعه أجنبي، فإن قول الطالب شرط. (عيني، فتح، عناية)



وبتسليم المطلوب نفسه من كفالته، وتسليم وكيل الكفيل ورسوله، فإن قال: إن لم أوف به غداً، فهو ضامن بما عليه، فلم يواف به، أو مات المطلوب ضمن المال. <sup>أي ويرئ الكفيل أيضاً</sup> <sup>عن كفس</sup> <sup>لأف</sup> <sup>كفس</sup> <sup>المكفول عنه</sup> <sup>أي لكفيل</sup> <sup>المكفول بنفسه</sup> <sup>أي الكفيل</sup> ومن ادعى على آخر مائة دينار، .....

**من كفاله** متعلق بتسليم المكفول أي لابد للمكفول أن يقول: سمعت نفسي يثبت من كفالة فلان؛ لأنه قد يكون التسييم بغير حكم الكفالة. [رمر الحقائق: ٩٧/٢] ولأن تسليم النفس على المكفول به واجب من جهتين: من جهة نفسه، ومن جهة الكفيل، فما لم يصرح بقوله: من كفالة فلان، لم يقع التسييم من جهة الكفيل، فلا يبرأ. (عيني، عناية) **وتسليم وكيل الخ** أي ويرئ الكفيل أيضاً بتسليم وكيل الكفيل ورسوله؛ لأن معنهما كفعله، وشرط براءة الكفيل أن يقول الوكيل أو الرسول: سمعت يثبت حكم الكفالة، ولو سلمه أحبي بغير أمره، وقال عند الدفع: سلمته إليك عن الكفيل، فإن قلله الطالب يرئ الكفيل، لا إن سكت، ولو قال: وتسليم بائه 'كان أوجز وفود؛ لأن كفيل الكفيل لو سلمه يرئ الكفيل أيضاً. (عيني، فتح)

**ورسوله** أي وكذا يبرأ بتسليم رسول الكفيل؛ لأنه سفير ومعر عنه، فيكون فعله كفعله. (عيني)

**فإن قال الخ** صورة المسألة: أنه قال ريد: إن بي مائة درهم على عمرو، فقال له بكر: إن لم أت عمرو في عد فإن ضامن للمائة التي عليه، ولم يأت بكر بعمرو، أو مات عمرو قبل مضي العد، ضمن بكر المال في العصورتين، وتنصح الكفالتان؛ لأن الكفالة بآمال معلقة بشرط عدم الموافقة، فإذا وجد شرط لزم المال، وقيد المسألة بقوله: بما عليه؛ لأنه لو لم يقم لم يبرم الكفيل شيء عند عدم الموافقة على قول محمد، ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس، لأنها كانت ثابتة قبل وجوب المال عليها، فلا ينتفي بوجوبها.

وكذا يبرم المال بموت المكفول؛ لأن عدم الموافقة لا يختص باختلاف السبب، وعند الشافعي: الكفالتان باصتان، أما الكفالة بالنفس فلا تخور عبده. وقد مر من قبل، وأما الكفالة بآمال؛ فلأنها معلقة بشرط على حظر، وبه قال مالك، فبما: إن ساس يتعاملون به، والقياس يترك بالتعامل، كما في الاستصناع، وباب الكفالة أوسع؛ لكونه من التبرعات، وإذا مات الكفيل في هذه المسألة، فوارثه بمنزلة إن دفعه إلى الطالب يرئ، وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث من تركته ثبت، ولو مات الطالب، فدفع الكفيل المكفول عنه إلى وارث الطالب في الوقت يرئ، وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت لزمه المال. (عيني، فتح، عناية)

**لم أوف** أي لم يأت، من الموافقة وهي الإتيان. (معتمد) **به غداً** أي بالمكفول نفسه في عد حتى مضى العد مع إمكان الإحضار. (ط، عيني) **المطلوب**: أي المكفول بنفسه قبل مضي الغد. (عيني) **مائدة دينار**: [سواء بين صفتها بأنها جيدة أو رديئة أو لم يبين. (معتمد)] ذكر المائة ليس قيداً، ولا فرق بين أن يبين المائة أو لم يبينها بأن قال: بي عبيد حق، ولم يدفع مائة مقدراً، فقال رجل آخر: دعه فأنا كفيل بنفسه، فإن لم أوف لك به غداً، فعلي مائة دينار. =

فقال له رجل: إن لم يواف به غداً، فعليه المائة، فلم يواف به غداً فعليه المائة،  
أي آخراً لم يأت بالمدعى عليه على الرجل أي مائة دينار أي فعلى الرجل مستورا  
 ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حدٍّ وقود، ولا يحبس فيهما، حتى يشهد شاهدان  
المدعى عليه أي إعطاء الكفيل أي المملوك أي في الحد والقود

= فادعى المدعى، وأنتها، لزم الكفيل المائة التي بينها المدعى إما نسيه أو بإقرار المدعى عليه، وقار محمد: إن م بينها حتى تكفل، ثم ادعى بعد ذلك، م ينتفت إليه في دعواه. لأنه علق مالاً مطبقاً بخطر؛ ولأنه م تصح الدعوى من غير بيان، فلم يجب إحضار النفس، فإذا م يجب لا تصح الكفالة بالنفس، فلا تصح الكفالة بمال؛ لا بدائها عليها، بخلاف ما إذا بين، هما: أن المال ذكر معروفاً، فيصرف إلى ما عليه، والعادة جرت بالإجماع في الدعوى، فيصح الادعى على اعتبار البيان، فإذا بين التحقق البيان بأصل الدعوى، فتبين صحة الكفالة الأولى، فتترتب عليها الثانية. [رمز الحقائق: ٩٨/٢] (فتح)

**فلم يواف:** أي لم يأت الرجل بامدعى عليه في عد حتى مضى العمد. (عيني) **ولا يجبر إلخ:** أي لا يجبر على إعطاء الكفيل عند أي حيلة، سواء كان أحد حد قذف أو لا؛ لأن الكفالة بنفسهما لا تجوز إجماعاً؛ إذ لا يمكن استيفاؤهما من الكفيل، ويلحق حد السرقة عند القذف على المدهيين، وقيد بالقصاص؛ لأنه في القتل والجراحة حصاً يجبر على الكفيل إجماعاً؛ إذ الموجب هو المال، وقالوا: يجبر في حد القذف والقصاص؛ لأن حد القذف مشتمل على حق العمد، والقصاص يعلب فيه حق العمد، وفي غيرهما من الحدود لا يجبر، ولو سمحت به نفسه من غير صبغ تجوز بالاتفاق، وله: قوله **لا كفالة** في حد من غير فصل بينهما هو حق العمد ويسما هو حق الله تعالى، وقيل: هذا من كلام شريح، وقيل: روي مرفوعاً.

وليس تفسير الخبر عندهما ههنا أن يجبر بالحبس وغيره من العقوبة، ولكن يأمره بالملازمة، ويدور معه حيث دار، وإذا أراد دخول داره استأذنه، فإن أذن له دخل معه، وإن لم يأذن له معه من الدخول، وأجسه في باب الدار كي لا يعيب بالخروج من موضع آخر. [رمز الحقائق: ٩٨ ٢] وإنما يجبر في حد القذف والقصاص عندهما؛ لأن الدعوى شرط فيهما، والمدعى يحتاج أن يجمع بين شهوده ومصوبه فربما يخفى المطلوب نفسه فستوثق الكفيل بخلاف غيره من الحدود؛ لأن الدعوى ليس بشرط فيها، وإنما قيد بالحد؛ لأن في التعزير تجوز لتقاضي أن يطب منه كفيلًا. (فتح، عناية)

**ولا يحبس فيهما إلخ:** لأن الحبس ههنا تهمة الفساد، وشهادة المستورين تصلح لإثبات الحكم، فتصح لإثبات التهمة، وخبر الواحد حجة في الديانات والمعاملات، فيثبت بشهادة الواحد العدل التهمة، وإن لم يثبت به أصل الحق، والحبس بتهمة الفساد مشروع؛ لأنه **لا كفالة** حبس رجلاً بتهمة، بخلاف الحبس في دعوى المال حيث لا يحبس فيه ما لم يثبت أصل الحق عليه؛ لأنه نهاية العقوبة فلا يثبت إلا بحجة تامة، وفي 'نوادير أبي يوسف' رواية أن سماعة في الذي يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة أحسسه وأؤدبه ثم أحرجه، ومن يتهم بالقتل والسرقة وصرر الناس، فبني أحسسه، وأخلده في السجن إلى أن يتوب؛ لأن شر هذا على الناس، وشر الأول على نفسه. [رمز الحقائق: ٩٨، ٢]

**أو عدل، وبالمال ولو مجهولاً إن كان ديناً صحيحاً بكفلت عنه بألف، وبمالك**  
 عليه، وبما يدررك في هذا البيع، وما بايعت فلاناً فعلي، .....  
عدل الذي تكفل به احتراز عن بدل الكتابة

**أو عدل:** أي أو يشهد شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة. (ط، عيني) **وبالمال** لما فرع عن بيان الكفالة بالنفس شرع في بيان الكفالة بالمال، فقال: "وبالمال"، وهو عصف عني قوله: "بالنفس" أي وتصح الكفالة بالمال. **ولو مجهولاً** واصل بما قبله أي ولو كان المال مجهولاً عدلاً، لأن مبنى الكفالة على التوسعة، فيجوز مصفاً، وعدد الشافعي في الأصح وأحمد في رواية: لا يصح في المجهول، وأجمعوا على صحتها بالدرك مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع. **إن كان ديناً** وهو كل دين لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، وفيه احتراز عن بدل الكتابة، فإن الكفالة به لا تخور؛ لأنه ليس بدين صحيح، ألا ترى أن المكاتب يمدك إسقاطه بتعجير نفسه والتعجير ليس بأداء ولا إبراء، وكذا لا تخور بدين استعجالي عنه، خلافاً لما وكأنه ألحق ببذل الكتابة، وكذا لا تصح الكفالة بدين على من دخل في مكانته وكذا دين الرقابة؛ لأنه ليس ديناً حقيقة من كل وجه، وهذا لا يوحد من تركته، وكذا الجزية؛ لسقوطها بالتداخل والإسلام. (عيني، فتح)

**بكفلت عنه** [متعلق بمحدوف أي تصح الكفالة بالمال بقوله: كفنت. (عيني)] أي تصح الكفالة بالمال بقوله: "كفنت عن فلان بألف درهم" في المال المعلوم، وبه بالمثل على أنه لا بد أن يأتي بصيغة تدل على الالتزام، ومن ذلك صمت، بخلاف ما هو قال: "ديت الذي على فلان أنا أدفعه إليك، أنا أسمه، أنا أقضيه، فإنه لا يصير كفلاً بهذه الألفاظ؛ لأن المواعيد لا تنزم إلا باكتساب صور التعبيق، وقوله: "مما لك عليه" أي تصح أيضاً لو قال: كفلت عن فلان مما يشت لك عليه في المال المجهول، وكذا بعض مالك عليه، ويرمه أن يبين أي مقدار شاء. (عيني، فتح) **بألف:** أي ألف درهم وهذا مثال للمال المعلوم. (عيني)

**وبما يدررك الخ** وتصح أيضاً لو قال رجل للمشتري: كفنت عن النافع مما يلحقك في هذا البيع من ضمان، يعني إذا استحق المبيع من يدك، ولزمتك عرامة الثمن؛ لأن مبنى الكفالة على التوسع، فإنها تبرع ابتداء، فيتحمل فيها جهالة المكفول به، سواء كانت يسيرة أو غيرها بشرط أن تكون متعارفة، فإذا استحق المبيع كان للمشتري أن يخاصم السانع أولاً، فإذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له أن يأخذ الثمن من أيهما شاء، وليس به أن يخاصم الكفيل أولاً. (عيني، فتح)

**وما بايعت** أي لو قال: وما بايعت من فلان فلاي صامن لثمنه، تصح الكفالة، ولو قال: ما اشتريته منه فلاي صامن للمبيع، لا يكون كفلاً؛ لأن الكفالة بالمبيع لا تخور، واحتلف في لفظة 'ما'، فقبل شرطية، معناه إن بايعت فلاناً، فيكون في معنى التعليق كإدا أو متى أو إن، ولا يرمه ثمن إلا أول مرة، ولهذا نقل في 'المجرد' قول أبي حنيفة: لو قال: ما بايعت فلاناً فعلي، فباعه مرة بعد مرة، يرمه ثمن ما بايع أول مرة، ولا يرمه ما بايع =

وما ذاب لك عليه فعلي، وما غصبك فلان فعلي، فطالب الكفيل أو المديون، إلا  
 إذا شرط البراءة، فحينئذ تكون حوالة كما أن الحوالة بشرط أن لا يبرأ بها المحيل،  
 أي عني فلان أي فأنا صاممه <sup>الفاء لنتيجة</sup> بسبب الكفالة إن شاء <sup>بالحوالة وهو المديون</sup> أي الكفالة

- بعده، وقيل: كلمة 'ما' في المثال المذكور عامة؛ لأنها توجب العموم. فإذا لم يوقت فذلك على جميع  
 العمر، وما يابعه مرة بعد مرة، فذلك كله عني الكفيل، سواء باع بالقد أو بغيره، وهكذا رواه ابن سماعة عن  
 أبي يوسف في "النوادر". (عيني، فتح المعين)

وما ذاب لك عليه أي ثبت ووجب لك عني فلان، وهو ماص أريد به المستقل، فيكون كفالة ماص يجب على  
 الأصل بعد عقد الكفالة لا قبله، حتى لو كان الما واحداً قبل الكفالة لا يجب عني الكفيل. (عيني، فتح المعين)  
 وما غصبك قيد الأمثلة بذكر المكفول له بضمير الخطاب، والمكفول عنه بلفظ فلان، وهو علم للأباضي كما  
 تقرر في موضعه إشعاراً بوجوب معلومية المكفول عنه والمكفول له في الكفالة؛ لأنه إذا كان أحدهما مجهولاً لا تصح  
 الكفالة، مثلاً: لو قال لرجل. ما ذاب لك عني أحد من الناس فأنا صامم، فإنه لا تصح الكفالة؛ لجهالة المكفول  
 عنه، وكذلك لو قال: ما ذاب عليك لأحد من الناس فهو علي، فإنه لا تصح الكفالة؛ لجهالة المكفول له.

ولو قال لآخر: ما غصبك فلان أو ما سرقك فلان فأنا صامم، تصح الكفالة؛ معلومية المكفول له وعنه،  
 بخلاف ما لو قال: ما غصبك أساس، أو من غصبك من الناس، أو بايعك أو قتلك، أو من غصته أو قتلته فأنا  
 كفيله، فإنه باطل حتى يسمى إنساناً بعبارة، وكذا قوله. ما غصبك أهل هذه الدار، فأنا صاممه، فإنه باطل حتى  
 يسمى شخصاً معيناً، ولو قال رجل للمودع: إن أثلث المودع ودبتك أو جحد فأنا صامم لك، صح، وكذا  
 لو قال: إن قتلك أو قطعك فلان خطأ فأنا ضامن لندية، صحت الكفالة، بخلاف قوله: إن أكلت السبع فأنا  
 ضامن، لا تصح. (عيني، فتح، جامع الرموز)

فطالب الكفيل: أي إذا صحت الكفالة فالمكفول له بالخيار بين أن يطالب الذي عليه الأصل أي الدين، ويسمى  
 الدين أصلاً؛ لأن المطالبة مكية عليه، فإن مطالبة الدين بغير الدين غير متصور، فكانت المطالبة فرعاً، وبين أن يطالب  
 الكفيل، أو طالب كليهما، وهذا التحجير ساء على ما تقدم أن الكفالة صم ذمة إلى ذمة في المطالبة، وذلك يقتضي  
 قيام الأولى لا البراءة عنها، وقال مالك: يبرأ المديون. (عيني، عناية، مسكين)

إلا إذا شرط البراءة [أي براءة المديون عن الدين. (ط، معدن)] يعني المكفول له محير إلا فيما إذا شرط البراءة  
 عن المديون في الكفالة فتصير الكفالة حوالة اعتباراً للمعنى، فلا يطالب الأصل إلا بالتوى عدداً، خلافاً لشافعي،  
 والتوى أحد الأمرين، أو أحد الأمور الثلاثة عني ما سيحيي إن شاء الله تعالى. [رمر الحقائق: ١٠٠/٢]

كما أن الحوالة إلح: [وهي نقل الدين من ذمة إلى ذمة. (عيني)] أي لو شرط في الحوالة أن لا يبرأ بها  
 المديون تكون كفالة، فحينئذ ليطالب أن يطالب الكفيل أو المديون، فيتخير بسبب الكفالة في طلب أيهما شاء، -

**كفالة**، ولو طالب أحدهما، له أن يطالب الآخر، ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط  
 لأصل وهو رب الدين <sup>لأنه مقتضى الكفالة</sup>  
 وجوب الحق كأن استحق المبيع، أو لإمكان الاستيفاء كأن قدم زيد وهو مكفول عنه،  
 الريد والواو للحال  
 أو لتعذره كأن غاب عن المصر. ولا يصح بنحو إن هبت الريح، ولو جعل.....  
 أو كشره تعذر الاستيفاء أي تعليق لكفالة

= وهذا قال: لو طالب أحدهما له أن يطالب الآخر، وبصورته: اوصاية حال الحياة وكالة، والوكالة بعد الموت  
 وصاية. فإن قلت: قد قلنا إن العارية مدة معينة بأجرة إجارة، والإجارة غير أجر ليست إجارة بل إجارة فاسدة،  
 قلت: بما تكتل إجارة؛ لأن الإجارة بعد العوض والعارية عديمة فم تستعير لإجارة للإجارة. (عيني، فتح)

**كفالة** فحيث للطالب أن يطالب الكفيل أو محب؛ لأنه كفالة فيتخير في صب أيهما شاء. (عيني)  
 له أن يطالب الآخر لأن مقتضى الكفالة الضم وهو لا يكون إلا بالمضالعة من كل واحد، وعلى هذا أنه أن يضامهما  
 جميعاً حمداً أو متعاقباً، بخلاف العوض منه إذا اختار ضم من أحد العاضين، أي العاضب وعاضب العاضب لا يقدر  
 على تضمين الآخر؛ لأن اختياره أحدهما يتضمن التضمين منه عند قضاء القاضي به، فلا يمكنه التضمين من الآخر  
 بعد ذلك. [رمر حقائق: ٢، ١٠٠] وأما مضالعة بالكفالة فلا يتضمن تضمين ولا تقتضيه ما لم توجد منه حقيقة  
 الاستيفاء ولو ضمن أحدهما بلا رضا وقضاء له تضمين الآخر أيضاً. (فتح، شلبي)

**ملائم** هنا أي موافق وهو أن يكون الشرط سائلاً لوجوبه. (ص، عيني) **كان استحق المبيع** أي لو قال: إن استحق  
 المبيع مستحق فأنا ضامن لثمة أو قال: إن جحدك المودع فأنا ضامن للمودعة أو قال: إن فلتك أو قتل اسك فلان  
 حصاً فعني الدية، ورضي به المكفول له، فهو جائز؛ لأن هذه شروط ملائمة فيجوز التعليق بها، بخلاف ما لو قال:  
 إن أكدت سع فأنا ضامن لدية؛ لأن السع ليس بأهل لأن يكفل عنه؛ ولأن فعله هدر. (عيني، فتح)

**لا مكان الاستفاء** أي لإمكان تسليم المكفول عنه، فإن لكفيل إذا سمع المكفول عنه كان استيفاء اضطرار منه  
 ممكناً، وإن لم يره به الكفيل؛ لكون الكفالة تامة، وهو عطف على قوله. "وجوب الحق"، واللام فيه مقدر؛ لأن  
 الإضافة معنى اللام أي كشرط وجوب الحق، ومثاله: إن قدم زيد وأحال أنه مكفول عنه، فعلى ما عليه من الدين،  
 وكذا لو كان مضاربه أو مودعه أو عاصمه؛ لأن قدومه وسببه لأداء. (عيني، فتح) **كان غاب** أي كقوله: إن  
 غاب زيد عن المصر فعني ما عليه من الدين. (عيني)

**ولا يصح بنحو إن هبت الريح** [أو أنزل المطر فأنا ضامن؛ لأنه تعليق باحصر فلا يصح كالباع. (عيني)]  
 أي لا يصح تعليق الكفالة بشرط غير ملائم مثل أن يقول: إن هبت الريح فأنا ضامن لك المال الذي على  
 فلان، أو قال: إن دخلت الدار أو قدم فلان وهو غير مكفول عنه، أو قال: إذا جاء المصر؛ لأن هذه شروط  
 غير ملائمة. (عيني، فتح) **ولو جعل** أي كل واحد من هبوب الريح ومجيء المطر. (عيني)

**أجلاً، تصح الكفالة، ويجب المالُ حالاً، فإن كفل بما له عليه، فبرهن على ألف،  
لزمه، وإلا صدق الكفيل فيما أقر بحلفه، ولا ينفذ قول المطلوب.....**

نه فبلا كان له كثير      بالسدب      وهو كفول عنه

**أحلاً** في الكفالة أن يقول: كفت بمال فلان إلى أن تمّ الريح أو جاء المضر. (عيني، معدن)  
**تصح الكفالة** ويجب المال حالاً، هكذا وقع في 'الهديّة' و'الكافي'، قال الربيعي: وهو سهو؛ لأن الحكم فيه أن  
اتعلق لا يصح، ولا يرم المال؛ لأن الشرط غير ملائم، فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس ملائم،  
والثابت في أكثر السج هكذا: ولا يصح بنحو إن هت الريح أو جاء المطر، وإن جعل أجلاً تصح الكفالة، ويجب  
المال حالاً أي لو جعل هوب الريح ونحوه من الشروط الغير الملائمة أجلاً في الكفالة لا يصح التأجيل ويجب المال  
حالا، وصورة جعلهما أجلاً: أن يقول: كفت به أو تماث عليه إلى أن تمّ الريح أو إلى أن يجيء المضر، ففي هذه  
الصورة تصح الكفالة ويجب المال حالاً؛ لأن الكفالة لما صح تعيقها بأجل متعارف لم تصح بالشروط الفاسدة  
كالطلاق والعناق، وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعيقها بشرط ملائم كالکفالة بامال في جميع ما ذكرنا.

ولا يجوز تعيقها بشرط غير ملائم، ويجوز تأجيلها إلى أجل معوم، وإخالة البسيرة فيها متحملة كالتأجيل إلى  
انقضاء وقدم احاج؛ لأن الكفالة يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها، ولا يجوز تأجيل الكفالة بالنفس إلى  
هوب الريح أو برون المطر، فإن أحله إليه بصل الأجل ورمه تسيم النفس حالاً، ولو قال المصنف: ويجب عليه  
ما تكفل به، لتناول النفس والمال وتسيم المال. [رمر الحقائق: ١٠٠/٢] (فتح)

**بما له** أي بالدين الذي للطالب. (عيني) **برهن** أي أقام الطالب البينة على الأصيل أو على الكفيل عند عينة  
الأصيل، ويكون ذلك قضاء على الحاصر والعائث، وإن لم يبرهن لا يجب عليه شيء؛ لأن قول الطالب لا يكون  
حجة على المطلوب، وهو المكفول عنه ولا على الكفيل؛ لأنه مدع، فلا يقبل. قوله: 'إلا بينة' فإن برهن لرم  
الكفيل المال المكفول به؛ لأن الكفيل لو عاين ما عليه، وكفل عنه لزمه ما عليه، فكذلك إذا ثبت بالبينة، فصح  
الصمان به. (فتح، عناية) **لزمه** أي الكفيل؛ لأن اثبات بالبينة كاثبات عياناً. (عيني)

**والا صدق الكفيل إلخ** وإن لم يقم الطالب بينة كان القول قول الكفيل في قدر ما أقر مع اليمين على العلم  
بأي لا أعلم أن أكثر من هذا واجب على الأصيل لا على ابنتات؛ لأن الحلف فيما يجب على الغير ليس إلا على  
العلم، وإنما كان القول قوله، لأنه مال مجهول، لزمه بقوله، وإنما كان مع اليمين؛ لأنه فيما كان هو حصماً فيه،  
واشياء مما يصح بدله يكون القول قوله مع اليمين كالمدعى عليه بالمال؛ ولأنه منكر لزيادة، والقول قول المسكر  
مع اليمين. (عيني، فتح، عناية)

**أقر بحلفه** أي يمينه على نفي العلم؛ لأنه مسكر لزيادة التي يدعيها الطالب والقول قول مسكر مع يمينه. (عيني، ص)  
**ولا بعد إلخ** أي لا يسري كلامه على الكفيل، فإن قال المكفول عنه: له علي ألف وقد أقر الكفيل بخمس  
مائة، ولا بينة بمكفول له، لا يجب على الكفيل ألف؛ لأنه بقرار على الغير ولا ولاية له عليه، ويصدق المطلوب =



**على الكفيل، وتصح الكفالة بأمر المكفول عنه، وبغير أمره، فإن كفل بأمره، رجع**  
 بما أدى عليه، وإن كفل بغير أمره، لم يرجع، .....  
 (فتح، مسكين) (عيني، فتح، مسكين)

= في حق نفسه كأمريض إذا أقر في مرض الموت بدين يرد إقراره في عزماء الصحة، ويقبل في حق نفسه حتى إذا فصل شيء عن العزماء كان بمنقر له، بخلاف ما إذا قال: ما داب لك عني فلان فعلي، فأقر فلان على نفسه بألف مثلاً، فأنكر الكفيل ما أقر به، حيث يلزمه ما أقر به المطلوب استحساناً، والقياس أن لا يلزمه شيء؛ لأنه تكفل بما يجب عليه في المستقبل؛ لأن الدوب يستعمل فيه عرفاً، وهما الكفالة بما له عليه كفالة بالدين القائم في الحاضر، فإذا أبحر الطالب أو المطلوب بما عليه كان متهما فلا يصدق إلا بينة. (عيني، فتح، مسكين)

**على الكفيل** لعدم ولايته عليه ويجب ما أقر به الكفيل لا ما راد بإقرار المطلوب. (ط، عيني)  
**وتصح الكفالة بأمر المكفول إلخ.** الكفالة بأمر المكفول عنه هو أن يقول: اضم عني أو تكفل عني، وهو وبغير الأمر سيان في الحوار؛ لأن الدليل انداد على حوارها هو قوله: ..... وأمثاله لا يفصل بين كونهما بأمره أو بغير أمره؛ ولأن الكفالة التزام المطالبة بما على الغير، ودلت تصرف في حق نفسه، وكل ما هو تصرف في النفس فهو لازم إذا ما يتصرف به غيره، وغير المتصرف ههنا هو الطالب والمطلوب، والطالب غير متصرف، بل متفع لا محالة، والمطلوب إن تصرف فيما يتصرف به رجعوع عليه، فلا يكون ذلك إلا عند الأمر، فما لم يأمر لم يتصرف، وإن أمر فقد رضي، والرصاص من الضرر غير صار، فتبين أن الكفالة نوعيها مما يقتضي المقتضى مع انتفاء المانع، وكل ما هو كذلك، فالقول بجوازه واجب. (عناية)

**رجع بما أدى عليه** أي على المطلوب بعد ما أدى؛ لأنه قضى بدينه بأمره. (عيني، مسكين) [معناه: إذا أدى من حسن ما صم، أما إذا أدى بخلافه بأن كان الدين المكفول به جيداً فأدى رديئاً، أو بالعكس، يرجع بالمال المكفول به لا بما أدى؛ لأنه منك الدين بالأداء، فربل مرل الطالب كما إذا منك باهية أو بالإرث بأن مات الطالب والكفيل، وارثه، أو وهبه له حال حياته، وهي جائزة للكفيل، وإن كانت لا تحوز لغير من عليه الدين؛ لأنه ينتقل إليه الدين بمقتضى الهبة ضرورة.

بخلاف المأمور بقضاء الدين، حيث يرجع بما أدى إن أدى أردأ من الدين، وإن أدى أجود منه، لا يرجع إلا بالدين؛ لأنه لم يترم، ولم يجب عليه شيء في دمه، وإنما يشت له حق الرجوع بالأداء بأمره، ولهذا لو وهب له الدين لا بمملكه، فرجع عليه بما أدى ما لم يخالف أمره بالريادة، أو بأداء حسن آخر، بخلاف ما إذا صالح على أقل من الدين، وهو من حسنه، حيث لا يرجع إلا بقدر ما أدى، إلا إذا صالحه على أن يهب له الباقي، ففعل، فحيث يرجع عليه جميعه؛ لأنه ملك الدين كله، بعضه بالأداء وبعضه باهية. [رمر الحقائق: ١٠١/٢] (فتح)

**وإن كفل إلخ.** أي الكفيل على المكفول عنه شيء؛ لأنه متبرع، والمتبرع لا يرجع، وقال مالك: الكفيل إذا أدى رجع، سواء كفل بأمره أو بغير أمره؛ لأن الطالب بالاستيفاء ملك المال من الكفيل، أو أقامه مقام نفسه في استيفاء =

**ولا يطالب الأصيل بالمال قبل أن يؤدي عنه فإن لوزم لازمه، وبرئ بأداء**  
 الكفيل عن المطالبة والمال  
**الأصيل، ولو أبرأ الأصيل، أو أخر عنه برئ الكفيل، وتأخر عنه،**  
 أي المدين عن دينه الطالب المطالبة  
 المصداقة

= المال من الأصيل، والجواب: أن تعليق الدين من غير من عليه الدين لا يجوز، فإذا بكل بأمره فتمس الكفالة، كما يحب المال للطالب على الكفيل. يحب للكفيل على الأصيل، ولكن يوحى إلى أدائه، وهذا لا يكون عند كفايته بعير أمره، فلا يرجع لتبرعه إلا إذا أجاز في المجلس. فيرجع، وحيلة الرجوع بلا أمر: أن يهبه الطالب الدين، ويوكله بقضه، وكذا لا يرجع إذا دفع المكفول له قبل وجوبه على الأصيل. (فتح، عناية)

**الأصيل بالمال.** وهو المكفول عنه يعي المدينون. (عيني، معدن) **قبل أن يؤدي عنه:** أي الكفيل لا يطالب المدينون بالمال المكفول له قبل أدائه عن الأصيل إلى الطالب؛ لأنه التزم المطالبة، وإنما يملك الدين بالأداء فلا يرجع قبل التملك. بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الأداء؛ لأنه من موكل بمسرة النافع من اشتري فيما يرجع إلى الحقوق مثل التحالف والرد بالعب وهو مبني على أن الملك يقع للوكيل ابتداء. [رمر الحقائق: ١٠٢/٢] (فتح)

**فإن لوزم إلح.** [أي الكفيل بالمال من جهة الطالب. (ط، عيني)] أي إذا لزم الطالب الكفيل لزم الكفيل المكفول عنه إذا لم يكن للمكفول عنه مثل الدين في دمة الكفيل، وكفل بأمره؛ لأن الأصيل هو الذي أوقعه في هذه الورطة، فعليه خلاصه، وإن كان على الكفيل دين للمطلوب مثله أو لم تكن الكفالة بأمره فلا ملازمة، ولا حسن. وكذا إذا حبس الكفيل من جهة الطالب له أن يفسد المطلوب إذا كانت الكفالة بأمره، وقال الشافعي: ليس له ذلك؛ لأنه لا يتعلق له حق على الأصيل قبل الأداء، قلنا: هو مورطه فعليه تخليصه، وإحمال عليه إذا لزم أو حبس وكانت الحوالة بالأمر حكمه حكم الكفيل. (فتح، عناية)

**لارمه.** أي لزم الكفيل الأصيل حتى يخلصه فإن حس حسه أيضاً. (ط، عيني) **برئ بأداء الأصيل:** لأن الأصيل يبرأ بالأداء، وبرأته توجب براءة الكفيل؛ لأنه ليس على الكفيل دين في الصحيح، وإنما عليه المطالبة بدون الدين وقد انتهت بانتهاؤها فيراً إجماعاً حتى عند من يقول بأن الكفيل عليه دين؛ لأن تعدد الدين عند القائل به أمر حكمي فيسقط بأداء واحد. (عيني، فتح) **ولو أبرأ** الطالب وهو رب المال. (عيني، مسكين)

**ولو أبر الأصيل:** قيد بإبراء الطالب؛ لأن براءة الأصيل بدون إبراء الطالب لا توجب براءة الكفيل، فلو كفل له ألقاً على فلان، فبرهن فلان أنه كان قضاة إياها قبل الكفالة برئ الأصيل دون الكفيل، ولو بعدها برئاً، وكذا قيد بتأخير الطالب المطالبة عن الأصيل؛ لأن تأخيرها لا تأخير الطالب لا يسقطها عن الكفيل كما لو كفل ما يلزم العبد المحجور بعد عتقه، وقوله: "وتأخر عنه" أي عن الكفيل أيضاً، لأنه ليس عليه إلا المطالبة، وهي تنع للدين، فتسقط بسقوطه، وتأخر تأخيرها. (عيني، فتح) **عنه:** أي عن الأصيل. بأن أجل دينه. (عيني)

**برئ الكفيل.** في الصورة الأولى أي لو أبرأ الأصيل. (عيني) **وتأخر عنه:** أي عن الكفيل في الصورة الثانية أي لو أجل الدين على المطلوب وفيه لف ونشر. (عيني، مسكين)

**ولا ينعكس ولو صالح أحدهما ربّ المال عن ألف على نصفه برئاً، وإن قال الطالب**  
 أي لأصيل أو الكفيل الذي هو دين وهو خمس مائة درهم

**للكفيل: برئت إليّ من المال رجع على المطلوب، وفي برئت، .....**  
 حال كونك مؤدب لكفيل وهو المكفول عنه

**ولا ينعكس** | أي حكم المذكور ولو نرى الصالح الكفيل برئ هو لا لأصيل، وكذا لو نحر المطالبة عن الكفيل لم يكر تأخيراً عن الأصيل فيطالب الأصيل في الصورتين. (ط، عيني) أي لو أبرأ الكفيل برئ هو سواء قبل أو لم يقبل؛ لأن عليه المطالبة، وبقاء دين بدوها جائز، وكذا لا يتأخر الدين على الأصيل بتأخير عن الكفيل؛ لأنه إبراء مؤقت فيعتبر بامؤبد، فيطالب لأصيل في الصورتين، وهذا إذا كان تأخير بعد ما كفّل حالاً أما لو كفّل بالمال مؤجلاً إلى شهر فإنه يتأجل عن الأصيل أيضاً؛ لأنه لا مصالحة على الكفيل حال وجود الكفالة، فانصرف الأجل إلى الدين. (عيني، فتح)

برئاً. أي إذا صالح أحدهما مطلقاً سواء كان كفيلاً أو أصيلاً ربّ مال عن ألف على نصفه برئ الكفيل والأصيل عن الخمس المائة الأخرى، فلا يرجع الكفيل إلا بنصف ألف على الأصيل فيما صالح، أما إذا صالح الأصيل فظاهر؛ لأنه بالنصح يبرأ، وبرأته توجب براءة الكفيل، وأما إذا صالح الكفيل، فلا بنصحة يفسح إلى ألف إضافة إلى ما على لأصيل، فيبرأ لأصيل ضرورة، وبرأته توجب براءة الكفيل، فإذا برئ عن خمس مائة، فإن أدى الكفيل خمس مائة ساقية رجع على لأصيل ها إن كان بأمره، وإلا فلا يرجع. وهذه المسألة على أربعة أوجه: إما أن يذكر في النصح براءة جميعاً فبرئان جميعاً أو براءة الأصيل فكذلك، أو لم يشترط شيء فكذلك يبرأ، أو شرط أن يبرأ الكفيل لا غير، فيبرأ هو وحده عن خمس مائة والألف على حاله على الأصيل، خلافاً ما إذا صالح الكفيل ربّ المال على جسّ آخر حيث يرجع بكلّ الألف، لأنه مادة فملك ما في ذمة الأصيل فيرجع بكل ما عليه. (عيني، فتح)

**رجع على المطلوب** أي إذا قل الطالب للكفيل: برئت إليّ من مال الذي كفّلت به عن فلا رجع الكفيل على المكفول عنه بالمال إذا كفّل بأمره وإلا لا؛ لأن قوله: "برئت" إقرار منه بالإبراء؛ لأن البراءة التي يكون نتائجها من الكفيل وانتهائها إلى الطالب لا تكون إلا بالإبراء منه، فصار كأنه قال: دفعته إليّ أو قصصته منك فلا يرجع لصاحب على واحد منهما؛ لإقراره بالاستبراء من الكفيل، ويرجع الكفيل على الأصيل (عيني، فتح)

**وفي برئت إلخ** أي لو قال لصاحب للكفيل: برئت من غير أن يقول: 'إني' لا يرجع الكفيل على الأصيل، لأن قوله: 'برئت' محتمل، يحتمل أنه برئ بإبرائه، ويحتمل أنه برئ بالأداء فنيقاً حصول البراءة بأي أمر كان، وشككنا في الأداء فلا شت الأداء بالشت، ولا يشت به الرجوع؛ لأنه متفرع على الأداء، وعند أبي يوسف: يرجع في 'برئت'؛ لأنه لا يحتمل إلا لإبراء بالنقص؛ لأنه أقر براءة انتدائها من المطلوب؛ لأنه سبب البراءة إليه ولا يقدر المطلوب أن يبرأ إلا بأداء بأن يضع المال بين يديه، ويحلي بينه وبين المال، فغيراً بذلك وإن لم يوجد من الطالب صنع، =

**أو أبرأتك لا، وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط، والكفالة بحد وقود ومبيع، ومرهون، .....**

= وهذا لو كتب وقال: برئ الكفيل من المال يكون إقراراً منه بقبض إجماعاً فكذلك هذا، وأما في قوله: أبرأتك فلا يرجع بالاتفاق، وكذا في قوله: أنت في حل من المال لا يرجع بالإجماع؛ لأن قوله: 'أبرأتك' إسقاط منه، ولفظ "الحل" يستعمل في البراءة بالإبراء دون البراءة بالقض، وفرق محمد بين القولين؛ لأن العرف أنه إذا وجد الإبراء يكتب على الطالب صك فجعلت الكتابة إقراراً، ولا عرف عند الإبراء؛ لأنه لا يكتب الصك إليه. والحوالة كالکفالة في هذا. (عيني، فتح، كفاية)

**أبرأتك** أي من المال الذي كفلت به عن فلان. (معدن) لا أي لا يرجع الكفيل على الأصيل بالدين في الصورتين. (عيني) **وبطل تعليق البراءة** وقيل: يصح؛ لأن الثابت فيها على الكفيل المطالبة دون الدين على الصحيح، فكان إسقاطاً كالطلاق والعتاق، وهذا لا يرتد ببراء الكفيل بالرد؛ لأن الإسقاط يتم بالنسقط، بخلاف التأخير عن الكفيل، حيث يرتد بالرد؛ لأنه ليس بإسقاط، بل هو حاصل حق المنطوق ويرتد بالرد، بخلاف الإبراء عن الدين؛ لأن فيه معنى التمهيت، وحمل في 'البراءة' رواية لكتاب عني ما إذا كان الشرط غير متعارف، والمراد منه: أن لا يكون فيه نفع للطالب. [رمز الحقائق: ١٠٢/٢] (فتح)

**الكفالة بالشرط** بأن قال الطالب للكفيل: إذا قدم ريد فأت برئ، من الكفالة فإنه لا يصح؛ لأن في البراءة معنى التمهيت كالإبراء عن الدين، والتمهيت لا يقبل التعليق بالشرط (عيني) **والكفالة بحد وقود** [بارفع عطف على 'تعليق البراءة' أي بطل الكفالة. (عيني)] أي بطل الكفالة بالحد والقصاص؛ لأن الكفالة إما تصح بمضمون يعري السبابة في إيقائه ولا يعري السبابة في العقوبات؛ لأن المقصود من شرعيتها ربح المفسدين عن الفساد فلا يمكن إقامتها على غير الحادي؛ لعدم لفائدة. [تبيين الحقائق: ٥ ٤٤] وهذا إذا كفل نفس النفس والقصاص، فهو كفل نفس من عليه الحد والقصاص صح؛ لأنه أمكن ترتيب موجه عليه؛ لأن تسليم النفس فيهما واجب، فيطالب به الكفيل وتحقق الصحة. (عيني، فتح، زيلعي)

**ومبيع إلخ.** اعلم أن الأعيان بالنسبة إلى حوار الكفالة إما تنقسم إلى قسمين. مضمونة وأمانة، ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون لغيره كالبيع والمرهون، وإلى ما هو مضمون بنفسه كالمبيع بعبارة فاسدة والمقوص على سوم الشراء والأمانة هي كالودائع، والمصاربات، واشركات، والعورتي. والكفالة بهذه الأشياء كلها إما أن تكون بدوئها أو بتسليمها، فإن كانت بدوئها لم تصح الكفالة فيما يكون أمانة أو مضموناً بالغير، ونصح فيما يكون مضموناً بنفسه عندنا خلافاً للشافعي، فعنى هذا بطل الكفالة بمبيع في يد الساع في بيع الصحيح؛ لأنه قبل القبض ليس بمضمون بنفسه، بأن يقول الكفيل لمشتري إن هلت المبيع فعني بدله؛ لأنه عين مضمون بغيره وهو الثمن، =

**وأمانة، وصحّ لو ثمناً ومغصوباً، ومقبوضاً على سوم الشراء، ومبيعاً فاسداً وحمل**  
 دابة معينة مستأجرة،<sup>أي الكفالة عن المشتري</sup>

= واما إذا كان الكفالة ببيع الكفالة بنفس المبيع، وإذا بكل تسليم المبيع جار في الصحيح؛ لأنه ممكن؛ لأن التسليم واجب على الأصيل فيتحقق معنى الكفالة، وكذا لا تصح الكفالة بمرهون سواء صممه براهن أو بمرهون في يد المرهون؛ لأنه غير مضمون عليه بنفسه بل بغيره، وهو الذي فإنه يسقط الدين إذا هنك فلا يمكن إيجاب الصمان على الكفيل، وليس هو بواجب على الأصيل وكذا لا تصح بأمانة لا بعينها، ولا بتسليمها؛ لأنها ليست تضمونة على الأصيل لا بعينها ولا تسليمها، فإن الواجب فيها عدم اسع عند انطب لا التسليم. (عيني، فتح، عناية)

**وأمانة:** أي وكذا تنص بأمانة كالوديعة واستعارة ومال المضاربة والشركة والمستأجر. (ص، عيني)

**وصحّ لو ثمناً** أي جار انتكف لو كان المكفول به من اسبع؛ لأنه دين صحيح على امشتري فيتحقق معنى الكفالة إلا أن يكون المشتري صيباً محجوراً عليه، فلا يلزم الكفيل نعباً للأصيل، وكذا يجوز التكفل إذا كان المكفول به معصوباً؛ لأنه مضمون عليه بنفسه، وكذا إذا كان مقوضاً على قصد الشراء؛ لأنه مضمون عليه بالقيمة، حتى إذا هنك عنده يجب الصمان عليه؛ إذا اقيمة تقوم مقامه، فأمكن إيجابه على الكفيل، وكذا فيما إذا كان المبيع بيعاً فاسداً؛ لأن المقوض في لبيع الفاسد مضمون عليه بنفسه حتى إذا هنك عنده يجب عليه قيمته دون الثمن، ومما لا تصح الكفالة به من الأعبان بدل الصبح عن دم العمد، ومنها المنهر وبدن الخبث؛ لأن هذه الأشياء لا تطل هلاك العبر. (عيني، فتح) **ومعصوباً** أي وكذا يصح الكفالة إذا كان المكفول به معصوباً؛ لأنه مضمون عليه بعبه. (عيني) **ومقبوضاً** أي وكذا إذا كان المكفول به مقوضاً على صب الشراء؛ لأنه مضمون عليه. (عيني) **ومبيعاً** أي وكذا إذا كان المكفول به مبيعاً بيعاً فاسداً؛ لأن المقوض في البيع فاسد مضمون عليه. (عيني)

**وحمل دابة:** [الاجر عطف على قوله: 'أخذ' أي وبطل الكفالة حمل دابة بعينها. (عيني)] أي لا تصح الكفالة حمل دابة معينة؛ لأن الكفيل عاجر عن الحمل على الدابة المعنية؛ لأنه عاجر عن الحمل إليها بتقدير هلاكها، وإذا كانت غير معينة يجوز؛ لأنه قادر على ذلك بأن يتحممه على أي دابة شاء، والحمل هو المستحق عليه، ولو تكفل بتسليم لدابة فيما إذا كانت معينة جاز بقدرته عليه، وكذا لا تجوز لكفالة بعمدة عبد معين؛ لعدم قدرة الكفيل عليه على تقدير هلاكه. وفي 'المسوط'. ولو تكرار دابة أو عبداً أو عجل الأجرة ولم يقص العبد ولا الدابة، وكفل له كفيل بذلك حتى يدفعه إليه، فإن الكفيل يؤخذ ما دام حياً؛ لأن لتسليم مستحق على الأصيل وهو مما تحري فيه النيابة فتصح الكفالة به فإن ملك المستأجر لم يكن له على الكفيل شيء؛ لأن الإحارة المسحوت وجرح الأصيل من أن يكون مطالباً بتسليم العبر، وإنما عليه رد الأجرة، والكفيل ما كفل بالأجرة. [امر الحقائق: ١٠٣، ٢] (فتح) **مستأجرة.** بأن استأجرها رجل لحمل عليها فكفل رجل بالحمل فإنه لا يجوز. (عيني)

وخدمة عبد استؤجر للخدمة، وبلا قبول الطالب في مجلس العقد إلا أن تكفل <sup>س م ف ك د</sup> <sup>عبد الطرفين</sup> وارث المريض عنه وعن ميت مفلس، وبالشمن للموكل <sup>س م ف ك د</sup> <sup>وهو المكفول</sup> ورب المال، .....  
أي وبطلت الكفالة أيضاً

**وخدمة** أي وبطل الكفالة أيضاً خدمة عبد معين. (عيني) **للخدمة** لعدم القدرة عليه على تقدير هلاكه. (عيني) **وبلا قبول الخ** [أي وبطلت الكفالة بتوعيتها بلا قبول الخ. (عيني)] عبد الطرفين؛ لأنه تصرف في حق المكفول له، فلا يصح إلا بقوله ورضائه، وقال أبو يوسف: هي جائزة لارمة؛ لأنه لم يشترط حضور المكفول به ولا حضور المكفول عنه، فلا يشترط حضور المكفول به، وبه قالت الثلاثة، وإخلاف في الكفالة باسم المال سواء، وقيل: عنده يشترط القول بكنه لا يشترط في المحسن، بل إن بدعه خير بعد القيام من المحسن فأحار حار. [رمز الحقائق: ١٠٤/٢] (فتح)

**إلا أن تكفل** صورته: أن يقول المريض لوارثه: تكفل عني بما عني من الدين لعمرائي، فتكفل به مع عينة العرماء حار استحساناً، وقيداً بـ "تكفل عني"؛ لأنه لو تبرع الوارث بأن ضمن ما عليه للعرماء في عينتهم لم يصح، وإن كان القياس يأباه على قولهما؛ لأن الصالح عائب، ولا يتم ضمان إلا بقوله، وجه الاستحسان: أن هذه وصية منه لورثته بأن يقضوا دينه ولهذا يصح وإن لم يسم لمريض الدين وعمرأوه؛ لأن الجهالة لا تمنع صحة الوصية، وإنما قيد بالوارث؛ لأنه لو قال لأجنبي: تكفل فكفل الأجنبي دينه، قيل يجوز؛ لأن المريض قصد به البصر بنفسه، والأجنبي إذا قضى دينه بأمره يرجع في تركته، وقيل: لا يجوز؛ لأن الأجنبي غير مطالب بدينه بدون ترأف، فكان المريض في حقه والصحيح سواء، والصحة أوجه (عيني، فتح)

**المريض عنه** أي عن المريض بما عليه من الدين لعمرائه مع عينتهم وعدم قوه فإنه جائر استحساناً. (ط، عيني)  
**وعن ميت مفلس** أي إذا مات المدينون مفلساً فتكفل رجل عنه لا تصح الكفالة عند أي حيلة، وقالوا: يجوز؛ لأنه كفالة بدين سابق؛ لأن الموت لا يوجب سقوطه، وبه قالت الثلاثة، وروى أنه: "أني حارة رجل من الأتباع فسأل من عنه من فقالوا: نعم! درهمان أو ديناران، فامتنع من الصلاة، فقال أبو قتادة: هما عني يا رسول الله فضلى عليه".

وبه: أنه كفل بدين سابق؛ لأن الدين هو الفعل، يقال: وجب عليه الدين أي أدؤه والأداء لا يتصور من ميت فسقط، سواء كان له مال أولاً في حق أحكام الدنيا، وصحة الكفالة تقتضي قيام الدين في حق أحكام الدنيا؛ ليصح تحقيق معنى الكفالة، وهو ضم الدمة إلى الدمة؛ إذ لا يضم الموجود إلى المعدم إلا أنه في حكمه مال؛ لأنه يؤل إليه وقد عجز عن الأداء بنفسه وخلفه من المال والكفيل فمات المقصود وهو الاستيفاء، وانبرع لا يعتمد قيام الدين؛ لأنه يورثه في الآخرة. (عيني، فتح)

**بالشمن للموكل** [أي وبطلت كفالة الوكيل بالشمن (عيني)] صورته: إذا وكل رجلاً رجلاً سبع شيء فباعه الوكيل، ثم كفل للموكل عن المشتري لم يجر الكفالة؛ لأن حق لقص لوكيل فيصير صامماً لنفسه، وعد الثلاثة =



## وللشريك إذا بيع عبدٌ صفقةً، وبالعهد والخلاص، ومال الكتابة.

أي في عقد واحد

= يصح هذه الكفالة. قوله: ورب المال أي لا تصح الكفالة بالثمن لأجل رب المال؛ إذا كان المصنوع كفيلاً، صورته: ضمن مصنوع لرب مال ثمن متاع باعته عن المشتري، فإنه لا يصح؛ لأن المصنوع يقبض جهة لأصالة في البيع، وهذا لا تطل المصنوعة بموت رب مال وعمله، فيكون صاماً بنفسه فلا تصح الكفالة. [رمز الحقائق: ١٠٤/٢] (فتح)

**وللشريك:** [أي وتطل كفالة الشريك بالثمن لشريك آخر. (ص)] أي إذا باع رجلان عبداً مشتركاً بينهما من رجل صفقة واحدة، وضمن أحدهما لشريكه نصيبه من الثمن، لا يخور؛ لأنه يصير صاماً بنفسه؛ لأنه ما من حرء يؤديه مشتري من الثمن إلا ولشريكه فيه نصيب؛ ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل القبض وأنه لا يخور، خلاف ما إذا باعه صفقتين أي باع كل منهما حصته بعقد ثم ضمن أحدهما لصاحبه حصته من ثمن، حيث يصح ضمان أحدهما فيه بالآخر؛ لأن نصيب كل واحد منهما ممتاز عن نصيب الآخر فلا شركة. [رمز الحقائق: ١٠٤/٢] (فتح)

**وبالعهد:** أي ولا تصح لكفالة بالعهد، وصورته: أن يشتري عبدٌ من رجل مثلاً فيضمن بمشتري رجل بالعهد، وسكت عن ذلك ولم يبين ما هي؟ فلا تخور هذه كفالة بجهالة؛ لأن العهد اسم مشترك يقع على صحت القديم ويصدق على لعقد؛ لأنه مأخوذ من العهد، ويعقد والعهد واحد، ويصدق على حقوق العقد؛ لأنها من ثمرات العقد، وعلى الدرك، وعلى خيار الشرط، ففي آخر عهدة الرقيق ثلاثة أيام أي خيار شرط فيه، فتعذر العمل بها قبل النسيان، فطلت الضمان بجهالة. [رمز حقائق: ١٠٤/٢] (فتح)

**والخلاص:** [أي وضعت كفالة تحبض المبيع عند الاستحقاق؛ معجزة عنه (ص)] أي ولا تصح لكفالة بالخلاص عند أي حيفة، وقالوا: تخور والخلاف مبي على تفسير الخلاص، فهما مفسره تحليص المبيع إن قدر عليه، ورد الثمن إن لم يقدر، وهذا ضمان الدرك في المعنى، وله قلت الثلاثة، ومفسره الإمام تحبض المبيع فقط ولا قدرة له عليه وهو ضمن تحبض مبيع أو رد الثمن صح إجماعاً؛ لأنه ضمن ما يمكنه الوفاء به، وهو تسليم المبيع إن أجاز المستحق البيع ورد الثمن إن لم يجز. [رمز الحقائق: ١٠٥/٢] (فتح)

**ومال الكتابة:** أي ولا تصح لكفالة بمال الكتابة لعدم كونه ديناً صحيحاً؛ لأنه على شرف لسقوط تعجيله نفسه، فلا يمكن إثباته على الكفيل إلا في رواية شاذة عن أحمد أنه قال. يصح، وقيد بالكتابة؛ لأن بدر اعتق تخور الكفالة به؛ لأنه دين وجب عنه بعد حرية، فلا يؤدي إلى تنافي، وكذا إذا كان على المالكات دين من رجل فكفل به إنسان يخور. (عيني، فتح)

## فصل

ولو أعطى المطلوب الكفيل قبل أن يعطي الكفيل الطالب لا يسترد منه، وما ربح  
الكفيل فهو له ونَدَبُ رَدِّه على المطلوب لو شيئاً يتعين، .....  
أي استحب الرجوع ما ضمن من المال  
أي استحب الرجوع وهو المكفول عنه

**فصل.** في بيان المسائل المتفرقة من حسن هذا الباب. (عيني) **لا يسترد منه.** [أي المكفول عنه من الكفيل فإن أداه بنفسه قبل أداء الكفيل يسترد منه ما أخذ. (ط)] يعني إذا أعطى المكفول عنه من الكفيل ما ضمن مما لا يتعين كالدراهم أو مما يتعين كخطة قبل أن يقضي الكفيل دينه لا يسترد المكفول عنه من الكفيل ما أعطاه؛ لأنه تعيق به حق القابض على احتمال قصائه الدين. فلا يسترد ما دام هذا الاحتمال باقياً كمن عجل الركة ودفعها إلى الساعي، وعدم الاسترداد مفيد بما إذا لم يؤخره الطالب عن الأصيل أو الكفيل، فإن أحر اتصال الدين به أن يسترده، وإذا كان إعطاء الأصيل عن وجه الرسالة بأن قال للكفيل: حد هذا المال وادفعه إلى الطالب لا يصير المؤدى منكاً للكفيل، بل أمانة في يده ولكن لا يكون للأصيل أن يسترده من الكفيل؛ لأنه تعلق بالمؤدى حق اتصال، والمطلوب بالاسترداد يريد إبطاءه، فلا يمكن منه ما لم يقص ديه. (عيني، فتح)

**وما ربح الكفيل** [من المال الذي قبضه من المصوب قبل أن يعطي الدين. (عيني)] يعني طاب للكفيل ما ربح في المال الذي قبضه من المطلوب قبل أن يعطي هو للطالب؛ لأنه ملكه بالقض فكان الربح بدله ملكه ولا يتصدق به سواء قضى الدين هو أو الأصيل إلا أنه في الربح الحاصل للكفيل نوع حدث إذا قضى الأصيل الدين عند أي حيلة؛ لكنه لا يظهر مع المثلث فيما لا يتعين كالدراهم. وإن قضى الكفيل فلا حدث فيه بالإجماع. هذا إذا قبضه عن وجه اقتضاء الدين، وإن قبضه على وجه رسالة لا يطيب له الرجوع على قولهما خلافاً لأبي يوسف. وأصل الخلاف في الربح بالدراهم المعصوبة. [رمز الحقائق: ١٠٥/٢] (فتح)

**ونَدَبُ رَدِّه** أي استحب رد الربح على الأصيل لو كان المقصود مما يتعين، وهذا إذا قضى الأصيل الدين؛ لأن الحدث حق الأصيل فإذا رده إليه وصل إليه حقه وهو قول أبي حنيفة، وعنه: أنه يتصدق به، وقالوا: يطيب به ربح، وهو رواية عنه؛ لأنه ملكه بالقض وربح في ملكه فيسلم له، وله: أن يحدث ثمك مع المثلث فيما يتعين، فيتصدق به في رواية عن الفقهاء، وفي رواية: يرده على الأصيل؛ ثم إن كان الأصيل فقيراً يطيب به، وإن كان عياً ففيه روايتان، والأشبه أن يطيب له. هذا إذا أعطاه على وجه اقتضاء لدينه، وإن أعطاه على وجه الرسالة، لا يصيب له الربح بالاتفاق؛ لأنه لا يمكنه، سواء كان المدفوع مما يتعين أولاً. [رمز الحقائق: ١٠٦/٢] (فتح)

**لو شيئاً:** أي لو كان الذي أحد منه. (عيني) **يتعين:** كالخصه وأشعر، وهذا إذا قضى الأصيل الدين. (عيني)



ولو برهن أن له على زيد كذا وأن هذا كفيلاً عنه بأمره، **قضي به عليهما، ولو بلا**  
مدعي تعذب أي درهماً من مال أي عن زيد العائى أي من مصوب والكفيل  
 أمره قضي على الكفيل فقط، وكفالاته بالدرك تسليم، .....

= إلى فلان اقاضي. وأقمت البينة عليه بألف درهم، وقضى لي بدلت عيه، فصرت كفيلاً بدلت، صحت ادعوى حتى لو أنكر الكفيل، فأقام الصائب البينة عليه بدلت، قضى لاقاضي على الكفيل والعائى بألف. (عيني، فتح) **ولو برهن**. أي أقام رجل بينة عند اقباضي على رجل. (عيني) **وأن هذا** الذي أحضره عند اقباضي. (عيني) **قضي به عليهما**. أي أقام رجل مدع بينة عند اقباضي على رجل بأن ي على ريد العائى كذا مالاً، وهذا الرجل الذي أحضرته كفيل عن ريد بأمره، وهو عائى يقضى بالمال على الحاصر والعائى؛ لأن المكفول به هـ مال مصنف عن توصيف بكونه مقصياً به، أو يقضى به، ودعوى المدعي مطلقة، فصحت، وقست البينة؛ لاثباتها على صحة الدعوى، خلافاً ما مر؛ فإن المكفول به هناك مال مقيد بكون وجوبه بعد الكفالة، فم تطابقها الدعوى، ولا البينة. فإن قست: القضاء على العائى لا يخور فكيف يقضى ههـ إذا كانت الكفالة بأمره؟

قست: إذا لم يتوصل المدعي إلى حقه على الحاصر إلا بإثباته على العائى، يخور القضاء على العائى كما إذا ادعى عند أن الحاصر اشتراه من مولاه العائى، ثم اعتقه فأنكر الحاصر الشراء والإعتاق، كان الحاصر حصماً عن مولاه حتى إذا أثبت بعد الشراء واعتق نفذ على العائى، حتى إذا حضر المولى يسس له أن يدعي العبد، هذه حجة إثبات الدين على العائى فإن الصائب يتوابع مع رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة ويكر لدين فيقيم الصائب البينة على الدين فيقضى به على الكفيل والأصيل ثم يرى الكفيل فيبقى مال على العائى. (عيني، فتح)

**ولو بلا أمره الخ** أي ولو برهن أنه كفيل عنه بلا أمر العائى، قضى بامان على الكفيل خاصة، واحتتف الخوات بالأمر وعدمه؛ لأن الكفالة بالأمر تبرع ابتداء، ومعاوضة انتهاء، وبغير الأمر تبرع محض؛ إذ لا رجوع فيه، فإذا ادعى الكفالة بالأمر، فمن ضرورته تعدي القضاء على العائى، وإلا لا يكون معاوضة، ولأن أمر الأصيل الكفيل بالكفالة إقرار منه بالمال، فيصير مقصياً عليه ضرورة، وإذا كانت الكفالة بغير أمره، فيس من ضرورة صحتها التعدي إلى العائى؛ لأن صحتها تعتمد قيام الدين في رعه الكفيل، فلا يتعدى إلى غيره، وفي الكفالة بالأمر يرجع الكفيل عما أدى على الأمر، وقال رفز لا يرجع؛ لأنه ما أنكر، فقد ظلم في رعه، فلا يظلم غيره، قلنا: إنه صار مكذباً شرعاً، فبطل ما في زعمه. (كفاية)

**فقط** يعني لا يقضي على الغائب فلا يرجع الكفيل على المطلوب. (ط، عيني) **وكفالاته الخ**. [أي وكفالة رجل للمشتري عن سائع إذا باع له داراً مثلاً. (عيني)] حتى لو ادعى بعد ذلك أن الدار منك، أو ادعى فيها اشفعة أو الإجارة، لا تسمع دعواه؛ لأن إقدامه على الكفالة إقرار بأن ابائع مالك له وقت البيع، فلا تصح دعواه بعد ذلك؛ لأن المقصود إلزام البيع. (عيني، فتح) **بالدرك**. هو بالتحريك وسكون الراء؛ ضمان الثمن عند استحقاق ابيع. (عيني، فتح) **تسليم**: أي إقرار منه أنه لا حق به في المبيع فلا تسمع دعواه فيه بعد ذلك. (ط، عيني)

**وشهادته وختمه لا، ومن ضمن عن آخر خراجته، أو رهن به أو ضمن نوائبه أو قسمته،**  
بالخراج

**وشهادته وحتمه لا** أي لو كتب شهادته على صك شراء وحتم على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد بعد ذلك أن صدر له، تصح دعواه فلا تكون شهادته وحتم تسيما وإقراراً بأن ذلك سائع؛ لأن شهادته ليس فيها ما يدل على أنه إقرار لسائع أصلاً، إذ البيع يوحد من غير ثبات، وبعد كتب لشهادة بتحفظ الواقعة، أو سطر في البيع حتى إذا رأى فيه مصححة أحاره، وليس فيها ما يدل على بطلان بيعه إلا إذا شهد عند حاكم سائع، وقضى بشهادته ولم يقض بكون تسيماً، حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك. وقوله: 'وختمه' وقع على عتسار عاداتهم، فإنهم كانوا يختمونه بعد كتابة شهادتهم على الصك خوفاً من التعيير وتروير، وإحكام لا يخفف من أن يكون الصك محمواً أو غير محموم. [رمز الحقائق: ١٠٧/٢]

ثم علم أن جواب لكتاب محمول على ما إذا كتب شاهد فلا بيع ولشراء، أو كتب جري سائع كشاهد مني، أو كتب أقر سائع وشراء عدي، أم إذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة بيع وبطلان بيع فلا بيع وهو يمكنه أو سائع يباع ما يملكه كتب شهادته على ذلك ولا تصح دعواه؛ لأن الشهادة له على سائع إقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات كما لو شهد عند القاضي. (فتح)

**ومن ضمن** مراد بالخراج خراج موظف، وهو الذي يجب في لدمه بأن يوصف الإمام كل سنة في مال على ما يراه لا خراج بمقامته، وهو الذي يقسمه لإمام من عند الأرض؛ لأنه غير واجب في لدمه، فلم يكن في معنى سائع، وفريضة ردة الموصف، وقوله: 'أو رهن به'؛ إذ الرهن خراج المعاشمة غير صحيح، بخلاف الموصف، وصح الرهن به؛ لأنه كالكفالة جامع اتونق، فيجوز في كل موضع حوز الكفالة فيه، وإنما يصح الضمان بالخراج الموصف؛ لأنه دين مضمون حقا على المدين يطلب به بعد وجس، فصار ضمانه كضمان الديون، بخلاف ضمان ماركه؛ فإنه لا يصح في الأموال الصاهرة والخاصة جميعاً؛ لأنها مجرد فعل، وهذا لا يؤدي بعد موته من تركه، والخراج يدل على منفعة الحفظ وحماية، فيكون ديناً، وليس الركاة بدلاً عن شيء آخر، بل هي عبادة، فلا تكون ديناً. (عيني، فتح)

**أو ضمن نوائبه** [جمع نائبة وهي إمارة التي تصيب الإنسان. (عيني، مستحسن)] أي نوائب لأخر، ومراد به ما تصيب الإنسان حق كأثرة الخراس وكثرة السهر المشتري، ولأن الموصف شهير الخيش وهداء الأسارى، وقيل: أريد النوائب ما ليس حق كالحساب التي في رماها يأخذها الضلعة غير حق، فإن كان مراد الموصف هو لأول حازت الكفالة فلا خلاف؛ لأنه واجب مضمون، وإن كان مرده الثاني ففيه اختلاف المشايخ، فقيل: لا يجوز الكفالة له، وقيل: يجوز، وعليه لفتوى؛ لأنها في المطالبة مثل سائر الديون من فوقها، ووجه عدم كفالة لها: أنها شرعت لانراهم المطالبة على الأصل شرعاً، ولا شيء عليه (عيني، فتح، بقاية)

**أو قسمته** أي أو ضمن عند نصيبه من السائبة. (عيني) وهي ما أصاب الواحد من السوائب، لأن القسمة هي انصيب، وقيل، هي السوائب بغير أن القسمة ما يكون رانياً، والسوائب ليست بربنا، وإنما يوظفه الإمام =

**صح.** ومن قال لآخر: ضمنت لك عن فلان مائة إلى شهر، فقال: هي حالة،  
 فاقول للضامن، ومن اشترى أمة، وكفل له رجل بالدرك، فاستحققت، لم يأخذ  
 المشتري الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع.

صمان ١٠٨/٢

« عند الحاجة إذا لم يكن في بيت المال شيء، وقيل: معها أن يمتنع أحد الشريكين من القسمة بينه وبين صاحبه، فيضمن إيسال لها؛ لأنها واجبة. وقيل: معها إذا اقتسما، ثم امتنع أحد الشريكين قسم صاحبه، والقسمة اسم؛ لأنه بمعنى النصيب كما في قوله تعالى: ٥٥ سَهْرًا سَهْرًا (نمبر ٢٨) أو بمعنى السائبة بوصفة، وهي أيضاً اسم، أو بمعنى أجرة القسام وهي أيضاً اسم فلا يرد أن القسمة مصدر ومصدر الفعل غير مضموم. [رمر احقائق: ١٠٨/٢]

**صح:** أي هذا الضمان وهذا الرهن، وهو جواب قوله: ومن ضمن. (عيني)

**فقال** الآخر وهو المقر: صدقت ولكن. (عيني) **فالقول للضامن** [وهو المقر في صاهر الرواية. (ط، عيني)] وهو المقر؛ لأنه أقر له ثبوت حق المطالبة بعد الشهر. والمقر له يدعي عليه المطالبة في الحال، وهو مكر، فالقول قوله، خلاف ما إذا أقر بدين المؤجل، فصدقه المقر له في الدين، وكذبه في الأجل حيث يكون القبول فيه قول المقر له؛ لأن المقر أقر بدين، ثم ادعى حقاً نفسه، وهو الأجل، فلا يقبل قوله بلا بينة، وعند الشافعي: القبول للمقر فيهما؛ لأن الأجل وصف فيهما، وفي الأوصاف القول للمقر؛ ولأن الدين نوعان: حال ومؤجل، فإذا أقر بالمؤجل فقد أقر بأحد النوعين فالقول قوله اعتباراً بالكفالة، وأجيب بفساد الاعتبار؛ لأن الأجل في الدين عارض حتى لا يثبت إلا بشرط فكان القول لم يكر العوارض، وقال أبو يوسف وإبراهيم بن يوسف: القول للمقر له فيهما؛ لأن المقر قد أقر له بحق، ثم ادعى تأخيرها، فلا يصدق إلا بحجة اعتباراً بالإقرار بالدين، وأجيب بما أجيب به الشافعي. [رمر احقائق: ١٠٨/٢] (فتح) **رجل بالدرك** وهو أن يضمن الثمن عند ظهور المستحق. (عيني)

**حتى يفضى الخ** لأن الكفالة بالدرك هو ضمان الثمن عند خروج السبع عن ملك المشتري بالاستحقاق، وهو لم يخرج عن ملكه ما لم يفسح السبع، ونحكم على المانع برد الثمن على المشتري، ومجرد الاستحقاق لا يفسح السبع فلم يجب على الأصيل رد الثمن، فلا يجب على الكفيل، ولهذا لو أجاز المستحق البيع قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه، ولو كان متفصلاً لما جاز، فإذا لم ينتقص لم يجب رد الثمن على المانع، ولم يخرج عن ملكه.

وعن أبي حنيفة: أن السبع ينتقص بمجرد الاستحقاق، وعن أبي يوسف: مثله، فعلى هذا يرجع به عليه بمجرد القضاء بالأمة للمستحق. [رمر احقائق: ١٠٩/٢] وهذا في الاستحقاق الناقص، وأما المطلق كدعوى النسب ودعوى الوقف وأما كانت مسجداً يرجع على الكفيل وإن لم يقص بالثمن على المكفول عنه، وقيد بالاستحقاق؛ لأنه لو أفسح البيع بخيار رؤية أو شرط أو عيب، لم يأخذ الكفيل به، وفيد بالثمن؛ لأنه لو بني في الأرض لا يرجع على الكفيل بقيمة الساء وإنما يرجع لها على المانع فقط. (فتح)

**على البائع:** لأن بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر. (ط)



## باب كفالة الرجلين والعبد وعنه

ب في باب أحكام  
ب في باب أحكام

دينٌ عليهما، وكلٌّ كفَّل عن صاحبه، فما أَدَاهُ أحدهما لم يرجع على شريكه، فإن زاد  
على النصف رجَّع بالزيادة، وإن كفَّلَا عن رجل، وكفَّل كل عن صاحبه، فما أَدَى  
أَيُّ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
يُفَكِّرُ شَيْءٌ أَحَدَ الْاِثْنَيْنِ خِدْمَتَيْنِ  
بِصَفِّ مَا أَدَاهُ  
أَيُّ لَاحِظٍ  
عَنِ شَرِيكَه

**باب كفالة الرجلين** ما فرغ من ذكر كفالة ابو حد ذكر كفالة لاثنين؛ لما أن لاثنين بعد ابو حد طلعا، وأخره  
وصعا بنسب اوصع اصبع؛ ولأنه بمنزلة مفرد من اركب. (عبي، فتح) **وعنه** أي عن العبد بأن يكفل لأخر  
عن العبد. (عبي) **لم يرجع** أي وإن عي عن صاحبه، وهو مقدما استوى بدينان صفة وسيا، فهو احتف  
صفة بأن كان ما عيه مؤجلا وما عي صاحبه حالا، يصح تعيينه عن شريكه، ويرجع به عيه، وفي عكسه  
لا يرجع؛ لأن فكيف يد عمل ديب مؤجلا، ليس له الرجوع على لأصيل قبل حلول لأحد، ولو احتف  
سهما خو أن يكون ما عي أحدهما قرصا، وما عي الآخر ثمن مبيع، فإنه يصح تعيين مؤدى عن شريكه؛ لأن  
انية في الجنسين المختلفين معتبرة، وفي الجنس الواحد لغو. (فتح)

**فإن راد الخ** لأن كل واحد منهما أصيل في النصف، وكفيل في النصف الآخر، فما يؤديه يصرف به ما عيه  
أصلة؛ إذ لا معارضة بين ما عيه بصريق الأصابة وبين ما عيه بصريق الكفالة؛ لأن لأول دين ومطاعة، وأشي  
مصتبة فقط، فلا يعارض الأول؛ ولأن سبب الأول هو شراء، وهو أقوى من سبب الثاني، وهو لكفالة، ولأنه لو  
رجع في نصف عن صاحبه، فصاحبه أن يرجع عيه؛ لأن أدء نائه كأدائه، فيؤدي به الدور. (عبي، غاية  
خوشي، فتح) **وإن كفلا** أي بألف مثلاً، وكفل كل واحد منهما هذا الألف على التعاقب بأن كفَّل كل جميع  
الألف مفرداً، واحترره عن كفالة كل بالنصف، وجميع الدين معاً كما سيأتي مفصلاً إن شاء الله. (محشي)

**عن رجل** بأن كان عي رجل دين وكفل عنه رجلان، كل واحد منهما جميع الدين عي لا مفرد. (عبي)  
**وكفل كل** أي كل واحد من فكيفين بكن امان. (معدن) **عن صاحبه** أي لزمه بالكفالة، ولكفالة عن فكيف  
جائرة كما خور عن لأصيل. (عبي) **فما أدى الخ** أي فأندي أدى أحدهما. (عبي) ثم يرجعان على الأصيل  
به شاء؛ لأن ما عيهما مستويان، فلا ترجيح لبعض على بعض؛ إذ كل واحد كفله، فيكون المؤدى شاعاً  
بيهما، فيرجع نصفه على شريكه قبلاً كان أو كثيراً، وإن شاء رجع بأكل على الأصيل؛ لأنه كفَّل باجمع  
بأمره، وقد كفَّل كل واحد منهما عن الأصيل بجميع الدين على التعاقب، ثم كفَّل كل واحد منهما عن صاحبه  
بجميع، وأما إذا كفَّل كل واحد منهما بالنصف، ثم كفَّل كل واحد منهما عن صاحبه، فهي كاستألة الأولى في  
الصحيح، حتى لا يرجع عي شريكه بما أدى؛ لأن جهة ضمان قد احتفت، فإن نصف المال كان وحما عيه  
حكم ضمانه بغير واسطة والنصف لأخر كان واحدا عيه تحكم الكفالة اثنائية، فمن هذا بمنزلة المسألة الأولى ما =

رجع بنصفه على شريكه، أو بالكل على الأصيل، وإن أبرأ الطالب أحدهما،  
أي لو دي  
 آخذ الآخر ب كله، ولو افترق المفاوضان وعليهما دين، أخذ الغريم أيًا شاء بكل  
بالمد من مواحدة  
 الدين، ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف، وإن كاتب عبديه كتابة واحدة،  
لما يبي في كفالة الرجلين  
 وكفل كل عن صاحبه، فما أدى أحدهما المؤدي على شريكه  
أي كل واحد من العبدین أي فلهدي المعدين شخص

= م يرد على النصف، وكذا لو تكفلا عن الأصيل لجميع الدين معاً، ثم كفل كل منهما عن صاحبه، لأن الدين  
 يقسم عليهما بنصفين، ولا يكون كفيلاً عن الأصيل بالجميع، وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الأصيل  
 بالجميع متعاقباً، ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف. (عيني، فتح)  
 أو بالكل: أي وإن شاء رجع بالكل. (عيني) الطالب أحدهما. عن اتصال فيما إذا كفلا عن رجل وكفل كل  
 واحد منهما عن صاحبه. (معدن) ب كله أي بكل المال؛ لأن إبراء الكفيل لا يوجب براءة الأصيل، فبقي المال  
 كله على الأصيل والآخر كفيل عنه ب كله فيأخذه. (عيني)

ولو افترق المفاوضان. | أي لو فسخت شركة المفاوضة وافترق شريكاها. (ط، عيني) قيد بالمفاوضين؛ لأن  
 شريكي العان لو افترقا وثمة دين، م يوافق الغريم أحدهما إلا بما يخصه، ولو أقر أحدهما بدين وأكر الآخر، لم  
 المقر كنه إن كان قد تولاه، وإن أقر أحدهما تولياه، لزمه نصفه، ولا شيء على الآخر، ووجه الفرق بين المفاوضة  
 والعان: أن شركة المفاوضة تتضمن كفالة كل منهما عن الآخر، بخلاف شريكي العان كما سبق. (فتح)  
 أحد الغريم: أي ادائن فيما إذا كان على الشريكين دين. (عيني) أيًا شاء. أي أي المفاوضين، فالتوطين بدل من  
 الإضافة. (ط، معدن) كتابة واحده. بأن قال: كانتكما على ألف إلى سنة. (ط، معدن) فما أدى إلخ. وهذا  
 العقد يجوز استحساناً، والقياس أن لا يجوز؛ لأن فيه كفالة المكاتب، والكفالة بدل الكتابة، وكل واحد منهما  
 بامرأته باطل، فبعد الاجتماع أو، وجه الاستحسان. أن هذا العقد يَحْتَمِلُ الصحة بأن يجعل كل واحد منهما  
 أصيلاً في حق وجوب الألف عليه، ويكون عتقهما معلقاً بأداء كل واحد منهما، ويجعل كفيلاً بألف عن  
 صاحبه، وإذا أمكن صحة هذا العقد فينبغي أن يحمل عليها.

ويصح الصمان بيطالب المولى كلاً منهما بجميع المال بحكم الأصالة لا بحكم الكفالة، فأيهما أدى جميع المال  
 عتق، وعتق الآخر تبعاً له كما في ولد المكاتب، لكن كل واحد منهما كفيل في حق صاحبه؛ لا تقسام المال  
 عليهما، فصارت كفالة بما عليه أصالة، وكفالة المكاتب بما عليه أصالة جائزة، فكان كل منهما أصيلاً في الكل  
 كفيلاً عن صاحبه بالكل، ولا تظهر الكفالة إلا في حق صاحبه؛ لأنه ضروري، فيتقدر بقدرها، حتى تكون  
 مظلة المولى كل واحد بجميع المال بحكم الأصالة لا بحكم الكفالة، فإذا أدى أحدهما شيئاً وقع عن كل البذل،  
 فيقع نصف ذلك عن صاحبه؛ لاستوائهما [في العلة أعني الكتابة والوجوب] فيرجع به عليه.  
 =

رجع بنصفه، ولو حرّ أحدهما أخذ آياً شاء بخصّة من لم يعتقه، .....  
المؤدى

= ثم قد بقوله: 'كتابة و حدة' لأنه إذا كانتهما عقدين كل واحد عقداً، فكفالة كل منهما عن الآخر بائنة فباساً واستحساناً لأن عني كل واحد منهما تعني أداء امر على حدة، وهو صحيح في نفسه، فلا حاجة إلى تصحيحه بما ذكر من صريق، ولو كانتهما كتابة و حدة على أنفس، ولم يرد على هذا، فحكمه: أن كل واحد منهما يبرمه حصصه، ويعتق أداء حصته، ولو كانتهما كتابة و حدة على أنفسهما إن أديا عتفاً، وإن عجزا رداً في لرف، ولم يذكر كفالة كل واحد منهما عن صاحبه، فقد رفر جواب هذا مثل لفصل الثاني، حتى يعتق أحدهما أداء حصته، وعدد: كفصل الأول، أي لا يعتق واحد منهما إلا بأداء كل مال من المولى مراعاة لشروط المولى [رمز الحقائق: ١١٠/٢] (فتح، عناية)

**نصفه** أي نصف ما أدى على صاحبه استحساناً (عيني) **ولو حرّ أحدهما** أي لو حرّ المولى أحد العدين قبل أداء المولى في هذه الصورة، أخذ أيهما شاء حصّة من لم يعتقه، وصح العتق بمصادقة العتق ملكه، وبرئ المعتق عن النصف؛ لأنه ما رضى بالمال، لا ليكون وسيّة في العتق، ولم يبق وسيّة، فيسقط النصف، ويبقى النصف على الآخر؛ لأن مال في حقيقة مدين برفقتهما، فيورّح عليهما ضرورة، وإذا جعل على كل منهما احتيلاً تصحيح ضمان، فكان ضرورياً لا يتعدى في غير موضعها، وإذا اعتق ستعنى عنه، واشتق ضرورة، فاعتبر مقابلاً برفقتهما، فيقسم عليهما، فما دس حصّة معتق سقط، وما بقي يأخذه المولى من أيهما شاء، فإن شاء أحد معتق بالنكدة، وبأداء أحد صاحبه بالأصالة، فإن أحد معتق رجع هو على صاحبه بما أدى؛ لأنه كفيل، وأده عنه بأمره، ويرجع به عليه، وإن أحد المولى بعد الآخر لم يعتق، لا يرجع هذا العبد على المعتق؛ لأنه أصيل، فلا يرجع على أحد إذا أدى.

وعورض بأن مال إذا كان مقابلاً برفقتهما كان على كل واحد منهما بعضه فيجب أن لا يصح الرجوع ما لم يرد المؤدى على النصف مثلاً يرم الدور كما مر، وأجيب بأن الرجوع نصف ما أدى إنما هو لتحرر عن تفريق المصفقة على المولى؛ لأن المؤدى لو وقع عن مؤدى على الخصوص برئ بأداءه عن نصيبه وعتق؛ لأن المكاتب إذا أدى ما عليه من بدل كتابة عتق، ومولى شرط عليهما أن يؤديا جميعاً ويعتقا جميعاً، فكان في التحصيل ضرر للمولى بتفريق النصف، فأوقعنا المؤدى عنهما جميعاً.

فإن قلت: كيف يكون معتق كفيلاً عنه والكفالة بدل الكتابة لا يجوز، قلت: جازت الكفالة في حالة اسقاء في الانتداء؛ فإن كل مال عليه، فم يكن في الانتداء كفيلاً فقط، وإنما كان الكتابة واحداً عليه أصالة، وقدر الكفالة فيه في حق صاحبه احتيلاً لتصحيح الأداء من صاحبه، وبعد العتق لا يمكن إيجاب المدل عليه لاستعائه فلا يمكن تقدير الأصالة فيه فيبقى كفيلاً. (عيني، فتح، عناية) **أحدهما** أي أحد العدين فيما إذا كانتهما قبل أداء المدل وشرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه. **لم يعتقه** فإن شاء أحد المعتق بالكفالة وإن شاء أحد صاحبه بالأصالة.

فإن أخذ المعتق رجوع على صاحبه، وإن أخذ الآخر لا. ومن ضمن عن عبد مالا<sup>أي يدين</sup> يؤخذ به بعد عتقه، فهو حال، وإن لم يسم، ولو ادعى رقبة العبد، فكفل به رجل،<sup>أي بالعبد</sup> فمات العبد، فبرهن المدعي أنه له. ضمن قيمته، ولو ادعى على عبد مالا، .....<sup>أي أقام البينة</sup>

أحد المعنى: نصح التاء وهو العبد الذي أعتقه. (عيني) على صاحبه بما أدى؛ لأنه كفيل وأداه عنه بأمره ويرجع به عليه. (عيني) الآخر العبد الآخر الذي لم يعتق. (عيني) لا أي لا يرجع على صاحبه؛ لأنه أصيل ولا يرجع على أحد إذا أدى. (عيني) يوحد به صفة مالا أي من الأموال التي يوحد العبد بذلك المال بعد العتق. (عيني) بعد عتقه أي بعد عتق العبد كاملاً الذي لم يقرره بالاستقراض أو باطوأة عن شبهة أو استهلاك وديعة. (عيني)

فمنه حال [يعني يلزم الكفيل في الحال. (عيني)] أي من ضمن عن عبد المال الذي يضاهيه هذا العبد بعد عتقه بأن أقر العبد باستهلاك مال، وكفله سيده، أو أقرضه إنسان، أو ناعه وهو محجور، يوحد الكفيل به حالاً، ولو لم يسم لكفيل حالاً أو غير حال؛ لأن المال حال على العبد؛ لوجود استنباط وقبول دمه إلا أن المطالبة بأحرته عنه بعسرته؛ لأنه وما في يده لمولاه، والكفيل غير معسر، فصار كما لو كفيل عن عاتق أو مفلس نشديد اللام، فإنها تصح، ويوحد الكفيل به في الحال، وإن كان في حق الأصيل متأخراً إلى العسرة. خلاف ما إذا كفيل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حالاً؛ لأنه التزم المطالبة بدين، وليس بمطالبة أن يطالبه بالدين المؤجل في الحال، ثم إذا أدى يرجع به بعد اعتق إن كان بأمره، وقيد المال بكونه يوحد به بعد العتق؛ ليفهم منه حكم ما يوحد للحال بالأمر كدين الاستهلاك المعايين وما يرميه بالتجارة بأمره، ولو كفيل بدين الاستهلاك المعايين، فيسعي أن يرجع قبل العتق إذا أدى؛ لأنه دين غير مؤجل إلى العتق، فيصالح السيد بتسليم رقبته أو القضاء عنه. (عيني، فتح) رقبته أي داته على دي اليد. (معدن)

فما لم يعد [قبل التسليم إلى المدعي. (عيني)] أي ثبت موته برهان دي اليد، أو تصديق المدعي، فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق، لم يقبل قول دي اليد أنه مات، بل نجس هو والكفيل، فإن طال الحسب ضمناً القيمة، وكذا الوديعة المحجودة، وقوله: "فبرهن المدعي" قيد بالبرهان؛ لأنه لو ثبت ملكه بإقرار دي اليد أو بكونه، لم يضمن شيئاً إلا إذا أقر الكفيل بما أقر الأصيل؛ لأن إقرار الأصيل لا يعتبر حجة في حق الكفيل. (فتح) ضمن قيمته لأن الكفيل تكفل بتسليم رقبة العبد، والمدعي يدعي عصب العبد على دي اليد، والكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها حاضرة، فيجب على الكفيل رد العبد، فإذا هلك يجب عليه قيمته. [رمر الحقائق: ٢ ١١١] (فتح) مالا بأن قال: أحدث مني كذا بالغصب أو استهلكته. (عيني)

وكفل بنفسه رجل، فمات العبد، برئ الكفيل، ولو كفل عبدٌ عن سيِّده بأمره،  
فمن انقسم إلى لدعي أي عن مالك  
 فعتق فأداه، أو كفل سيِّده عنه، وأداه بعد عتقه، لم يرجع واحدٌ على الآخر.  
ب د ل المكفول به أي مالك العبد عن العبد عتق العبد جواب المسألتي محمد

**نفسه** أي نفس العبد وليس على العبد دين. (ط) **برئ الكفيل** | لأن العبد برئ نفسه، وبرأته توجب براءة الكفيل كما في حر. (عبي) | لأن كفالة النفس لا تنفذت بينما إذا كان المكفول نفسه حرّاً أو عبداً، وموت العبد يبرئ الكفيل براءة لأصل كما لو كان حرّاً وعنه أن هاتين مسألتين مكررتان، أما الأولى؛ فلاستعدادها من قوله فيما مرّ 'لومعقبها'، وأما الثانية؛ فيما قدمه من أن كفالة النفس تنצל بموت المطلوب، ولا فرق فيه بين حرّ وعبد. وفي شريح: لا يكرّر. لأن يعقب هناك محقق، وهنا يقتضئ أن يكون في يده بإحارة أو شركة، ويدفع توهم أن نفس العبد من قبض، صرح به إنداء لعدم لفرق بين العبد وحر. (فتح، عمادة)

**ولو كفل الخ** لا يجب بما أن يكون على العبد دين مستغرق أو لا، فإن كانت الكفالة في حال كان على العبد دين مستغرق. لم يصح الكفالة؛ لأنه يقتضي إبطال حق العرماء، كما لا يجوز رهبه حبس، وإن لم يكن عليه دين صحت الكفالة إذا كانت بأمر مولى؛ لأن مالهته مولاه، فيه أن يجعلها بالدين أو بالرهن، وإذا كفل المولى عن عبده، فهي صحيحة، سواء كتب بالنفس أو بالمال، مديون كان العبد أو غير مديون، فإذا صحت الكفالة وأدى العبد كفل به بعد عتقه، أو أدى مؤن من المكفول بعد عتقه، لم يرجع واحد منهما على صاحبه، أما العبد؛ فلا لأنه لا يستحق الرجوع على المولى شيئاً.

وقال زهر: يرجع كل واحد منهما على صاحبه إذا أدى عنه بعد حرية، وكانت الكفالة بأمره؛ لتحقق الموجب للرجوع، وهو أداء بعد حرية حكم كفالة بأمره، ومنع هو حكم رق فيه وقد ران، وسأ: أن الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع؛ لأن أحدهما لا يستحق على الآخر ديناً، فلا تنقلب موجبة بعد ذلك كمن كفل عن رجل بغير أمر المكفول عنه، ثم لعه، فأحار، فإنها لا تنقلب موجبة للرجوع، فكذلك هذا. فإن قلت الراهن إذا أعتق العبد رهون وهو معسر فإن بعد يسعى في ذلك الدين، ثم يرجع به على سيِّده، فيه لم يرجع هنا قلنا: إن رمان استيجاب الدين هنا هو رمان الكفالة، وفيه كان عبد وفي الرهن كان حرّاً، ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطبقة بإبقاء الدين من سائر أمواله، وفائدة كفالة عبد عن مولاه تعفيه برفقته. (عبي، فتح، عمادة)

**بأمرة** أي بأمر السيد ولم يكن على العبد دين. (معتمد) **أداه الخ** أي أدى السند مال المكفول به. (عبي)

**واحد الخ** أي كل واحد من المولى والعبد. (عبي)

## كتاب الحوالة

أي في بيان أحكامها

هي: نقل الدين من ذمة إلى ذمة، وتصح في الدين لا في العين برضاء المختال والمختال عليه،  
 الخوالة شرعا من ذمة المجهل ذمة محال عليه الخوالة

**كتاب الحوالة** [هي في اللغة: التحويل والنقل وهي اسم بمعنى الإحالة. (عيني)] أساسية بينهما أن في كل واحد منهما التزام ما على الأصل، وهذا جار استعاره كل واحد منهما بالآخر، إذ شترص بموجب أحدهما للآخر عند ذكره، لكنه أحر الحوالة؛ لأنها تتضمن برء الأصل، وإبراء بقص الكفاية، فكذا ما تضمنها، وهي اسم بمعنى الإحالة، يقال: أحلت ريداً عما له عني عني رجل، فاحتال ريد به عني ذلك الرجل، فاشتكم المديون محيل، ويريد محال ومحتال وهو الدائن، وإما مختال به، والرجل الذي قبل الخوالة محتال عليه، ويقال للمحتال: حويل. (مسكين، كفاية)

**وتصح الح** أما حوار الحوالة، فيدل عليه النقل والعقل، أما النقل: فما روى أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "مقل عن صم، دافع أحدكم عن من، فسمع". وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، ومعناه: إذا أحيل أحدكم على مليء، فليحتل، أمر بالانتاع، والانتاع سبب غير مشروع لا يكون مأموراً عن الشارع، فدل على حوارها، وأما العقل؛ فإنه قادر على إبقاء ما التزمه، وهو طهر، وذلك بوجوب حوار، ونصح في الدين، ولا بد أن يكون الدين معلوماً، فلا يصح بالجهول، وكذا لا يصح بالخفوق.

فإن قلت: الدين وصف ثابت في الذمة وهو عرص فكيف يقبل النقل؟ قلت: الأحكام شرعية لها حكم الخوالة؛ لأن الشرع حكم بقاءها بعد المباشرة، وقوله: 'برضاء المختال' أي تصح برضاء الدائن؛ لأن فيها انتقال حقه إلى ذمة أخرى، وادمه متفاوتة، وقوله: "واختال عليه" أي وتصح برضاء الذي يقبل حوالة؛ لأنها التزام الدين، ولا لزوم إلا بالتزيمه، ولو كان مديوناً نتمحيل؛ لأن الناس يتفاوتون في الإقصاء ما بين مؤسر ومعسر، وعند الشافعي وأحمد في الرواية: لا يشترط رضاه، وعند مالك: لو كان عدو شرط رضاه، ولا لا، ولم يذكر الشيخ رضاه المحيل، وهو الذي عليه الدين؛ لأن الحوالة تصح بدون رضائه، لأنه لا صبر عنه بل به يقع؛ لأن المختال عليه إذا أدى الدين لا يرجع على المحيل، لم تكن الخوالة بأمر المحيل، فكان بقاء محضاً.

وفي "القدوري" و"الهداية" وغيرهما: وتصح برضاء المحيل والمختال عليه؛ لأن المحيل هو الأصل في الخوالة، وبه فأتت الثلاثة؛ لأن ذوي الهيئات يأمنون من تحمل الغير ما عليهم من اديون، وما مشى عليه المصنف هو احتجار، وعنى هذا إذا قال أحد للطالب: إن لك عني فلان كذا، فأحله على قرصي بذلك، صحت الخوالة، وبرئ الأصل. (عيني، فتح، عناية) في الدين: لأنها تحويل ونقل وهو في الدين؛ لأن الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي فيظهر أثره في المطالبة. (عيني) لا في العين أي لا تصح في العين؛ لأن العين حسي فلا يتقبل بالنقل الحكمي، بل بالنقل الحسي. (عيني) والمختال عليه: ورضاء المحيل أي المديون ليس بشرط فهذا، لم يتعرض له. (عيني)



**وبرئ المحيل بالقبول من الدين، ولم يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى، وهو أن**  
 وهو المديون بالدين أي المديون هلاك المحتال به  
**يجحد الخوالة، ويحلف،.....**

**وبرئ المحيل** الخ أي برئ مديون من الدين بقبول المحتال به واحتال عليه الخوالة، يعني لا يرجع الدائن على المديون أبداً إلا بالتوى على ما سيحيى بيانه، وقال زرر وانقسام من معنى: لا يرأ؛ لأن المقصود به تثبوت كالكفالة فلا تؤثر في سقوط ما كان له من المطالبة، وقال ابن أبي ليلى: يرأ في الكفالة أيضاً اعتباراً بالخوالة، ولما: أن الأحكام الشرعية تثبت على وفق المعالي اللغوية، بمعنى الخوالة النقل والتحويل، وهو لا ينحقق إلا بمرأح دمة الأصيل؛ لأن الدين متى انتقل من دمه لا يبقى فيها، وأما الكفالة فمعناها الضم، فيقتضي أن يكون موجبها ضم الذمة إلى دمة، ولا يتحقق ذلك مع براءة الأصيل.

ثم احتجوا في البراءة على ما ذكرنا، فقال أبو يوسف: يرأ عن الدين والمضاربة، وقال محمد: يرأ عن نصابة فقط، ولا يرأ عن الدين، وثمرة الخلاف تظهر في الموضعين: أحدهما: إذا أرأ احتال المحيل من الدين، فإن أبو يوسف لا يصح، وقال محمد: يصح، والثاني: أن اترأ إذا أحال امرئ من الدين على رجل، كان ترأه أن يسترد المرء عند أبي يوسف، كما لو أرأه من الدين، وعند محمد: ليس به ذلك كما لو أحله. [رمر الحقائق: ١١٢ ٢] (فتح)

**ولم يرجع احتال الخ** وانتوى على وزن الحصى وقد جحد: هلاك، أو يرجع عطف على قوله: برئ محيل أي إذا تمت الخوالة بالقبول برئ المحيل ولم يرجع محيل بدينه على محيل شيء، إلا أن يهدت حقه وهو احتال به، وقال الشافعي: لا يرجع عليه، وإن توى حقه؛ لأن الدين ينقل من دمه إلى دمة، فترتب، فلا يعود كما في الإبراء، وإن قال أحمد، ولما: أن احتال إنما رضى هذا النقل بشرط وصول الدين من جهة تحت عليه بدلالة الحال، وقد فات هذا الشرط بالتوى، فيعود حقه إلى دمة المحيل. [رمر الحقائق: ١١٣ ٢]

وهو محمول على ما إذا كانت الخوالة باقية، أما إذا فسخت خوالة، فإن للمحتال الرجوع بدينه على المحيل، وهذا قال في 'الدائع': إن حكماً ينتهي بمسحها بالتوى، وإذا أحال المديون المصلد على رجل تألف أو جميع حقه وقبل، ثم أحاله أيضاً جميع حقه على آخر وقبل أيضاً، صار الثاني بقصاً للأول وبرئ الأول. (فتح، عناية)

**إلا بالتوى: أي التوى بأحد الأمرين عند أبي حنيفة. (عيني)**

**أن يجحد الخوالة** [المحتال عليه وهو أول الأمرين. (عيني)] ولو دعى المحتال في عينة لمحتال عليه على المحيل أن يحتال عليه جحدتها وحلف وبرهن على ذلك، ثم تصح دعواه؛ عينة المشهود عليه إلا بد صدقه المحيل، فإنه يرجع عليه من غير برهان، وقوله: 'أو يموت مفسداً' ولم يترث كفيلاً، وإن ترك كفيلاً، كمثل عه بأمره أو غير أمره، لا يعود الدين إلى دمة المحيل، ولو احتل في موته مفسداً، فالتوى للطالب مع المدين على العلم؛ لتمسكه بالأصل، وهو العسرة، ورد اصحابنا على هذين الوجهين وجهاً ثالثاً ستوى، وهو أن يحكم الحاكم بإفلاس المحتال عليه حال حياته، وهذا ساء على أن الإفلاس يتحقق عندهما بقضاء انقاضي. وعنده: لا. (عيني، فتح)

ولا يَبِينُ له عليه، أو يموت مفلساً، فإن طلب المحتال عليه الخيل بما أحال، فقال  
 أي للطالب على ذلك  
 الخيل: أحلتُ بدين لي عليك، ضمن الخيل مثل الدين، وإن قال الخيل للمحتال:  
 أي بسبب دين ثابت لم يقبل قوله بل للمحتال عليه الذي أحال به  
 أحلتك لتقبضه لي، فقال المحتال: لا بل أحلتني بدين لي عليك. فالقول للمحيل، ولو  
 على فلان  
 أحال بما له عند زيد ودیعة، صحت، .....  
 شخص أي بالشئ الذي

**يموت مفلساً** | المحتال عليه وهو ثالي الأمرين. (عبي) | أي حال كونه مفلساً بأن م يترك مالا عيباً ولا ديناً ولا كفلاً.  
**أحال** به مدعياً قضاء دينه بأمره. (ط) **ضمن الخيل** الخ لأن سبب الرجوع قد تحقق بإقراره. وهو قضاء الدين  
 بأمره، إلا أن الخيل يدعي عليه ديناً، وهو مكر. والقول قول شكر مع ليمين، لقوله **أحال** به مدعي، **ضمن**  
 من م، فانية للمحيل. وقول الحوالة ليس بإقرار بالدين؛ لأنه قد تكون بدونه، وهذا بالإجماع. (فتح)  
**لي** أي الدين لي أراد به أنه وكفه في قصده. (عبي) **فالقول للمحيل** لأن المحتال يدعي عليه دين، وهو يكر،  
 والقول للمكر مع يمينه، ولا يكون الإقرار من الخيل بالحوالة وإقدامه عليها إقراراً منه بأن عليه ديناً للمحتال؛  
 لأن لفظ الحوالة يستعمل بمعنى إوكاة محاراً؛ لما في الإوكاة من نقل يتصرف من موكل إلى موكل فيحور أن  
 يكون مراده من لفظها ذلك فيصدق كمن مع يمينه؛ لأن في ذلك نوع مخالفة بظاهر. (عبي، فتح، عناية)  
**ودیعة** أي حال كونه ودیعة بأن أودع عنده ألف درهم مثلاً، ثم أحال بها عرته. (عبي)

**صحت** | أي الحوالة لأنه أقدر على التسليم فكأن من بالحوار. (عبي) | اعلم أن الحوالة على نوعين، مقيدة  
 ومطلقة، فالمقيدة على نوعين: أحدهما أن يقيد الخيل الحوالة بعين مضمونه التي به في يد المحال عليه كالعصب، أو  
 بأمانة كالدیعة، والثاني: أن يقيدها بالدين الذي به على المحال عليه، والمضفة: وهي أن لا يقيدها بدين به على  
 المحال عليه، ولا بعين له في يده، وإن كان له ذلك عليه أو في يده أو أن يحيل على رجل ليس به عليه دين، ولا له  
 في يده عين، وهي على نوعين: حاة ومؤجدة، فالحالة: هي أن يحيل المديون الصالح على رجل بألف حاة، فإنها  
 تكون على المحال عليه كذلك؛ لأن الحوالة تحويل الدين من الأصيل، فتحور على بصفة التي على الأصيل،  
 والفرض أنها كانت على الأصيل حالة، فكذا على المحال عليه.

والمؤجدة: هي أن يكون الدين على الأصيل مؤجلاً، فيحيل على المحال عليه بذلك الأجل؛ لأنه قد فيها كذلك،  
 وإذا عرف هذا، فلو أحال رجل بشيء به عند زيد حال كونه ودیعة، صحت هذه الحوالة المقيدة بالعين التي  
 في يد المحال عليه ودیعة؛ لأنه أقدر على التسليم، وقوله: 'فإن هبكت' أي إذا هبكت الودیعة رضى المحتال  
 عليه؛ لأن الحوالة مقيدة بها؛ إذ لم يلزمه التسليم إلا منها، خلاف ما إذا كانت مقيدة بالنعصوب حيث لا يبرأ  
 بالهلاك؛ لأنه تخلف القيمة، والقوات إلى الخلف كالأقوات، حتى لو هلك النعصوب لا إلى خلف بأن استحق  
 بالبينه، صار مثل الودیعة. (عبي، فتح، عناية)

## فإن هلك برئ، وكره السفاتج.

= **هلك** أي ابديعة قس أن يؤديها إلى المحتال. (ص) **برئ** ريد الذي هو المحتال عليه. (عيني)

**وكره السفاتج** وهي قرص استفاد به المقرص سقوط خطر الطريق، وهذا نوع يقع استفيد بالقرص، والسفاتج جمع سفتجة بصم السير وفتح الناء، وهو تعريف سفته، وهو شيء محكم أو مخوف، سمي هذا القرص بها لإحكام أمره، أو لأنه تشبيه له بوضع الدراهم في الأشياء المخوفة، كما جعل العصا مخوفة وخبأ فيها امرأ.

وصورته: أن يقرص ماله إذا خاف عليه القواب ليردّه عليه في موضع الأمن، وفي 'فتاوى صغيرى': السفتج إن كان مشروطاً في القرص، فهو حرام، والقرص بهذا الشرط فاسد، وإن لم يكن مشروطاً جاز.

وفي 'الوقعات': رجل أقرص رجلاً ملاً على أن يكتب له بما إلى سد كد، فإنه لا يخور، وإن أقرصه بغير شرط، وكتب له، كان جائزاً، وسفاتج انتجار مكروهة؛ لأنه يتفجع به إسقاط خطر الطريق إلا أن يقرصه مصفقاً، ثم يكتب السفتجة، فلا بأس. [رمز الحقائق: ١١٤/٢]

الحاصل: أن سقوط خطر الطريق نوع يقع، فإذا كان مشروطاً بكره؛ لأن السبي مهي عن قرص حر مفعلاً، ووجه ذكر هذا في كتاب الخوالة: أن معامته في الديور كالكفأة والخوالة، فإنها معامدة أيضاً في سدين، وقيل: إن أورد هذا في الخوالة؛ لأنه في معنى الخوالة؛ فإنه أحال الحصر المتوقع على المستقرص. (عيني، فتح)

## كتاب القضاء

أي في بيان أحكامه

أهله أهلٌ للشهادة، والفاسق أهلٌ للقضاء.....  
أي أهل القضاء  
أي للحكم على المسلمين

**كتاب القضاء** [هو في اللغة: الإتقان والإحكام، وفي الشرع: فصل الخصومات وقطع المنازعات. (عيني)] لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون وما يتعلق بها يقطعها، والمراد بالقضاء الحكم، وهو أفضل العبادات، وبه أمر كل نبي، ونصب القاضي فرض ونصب الإمام الأعظم فرض بلا خلاف بين أهل الحق؛ لإجماع الصحابة على ذلك، والأول في تعريفه أن يقال: هو قول مرم صدر عن ولاية عامة، وشرط صحة الحكم أن يكون بعد تقدم دعوى صحيحة من خصمه على خصمه، ولا يشترط له المنصر، فالقضاء بالنسبة لصحيح، وبه يعني، ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بدد القاصي، ويشترط في أحكامه: العقل والبوع، والإسلام والحرية، والسمع والبصر، والنطق والسلامة عن حد القذف، وأن يكون مولى الحكم دون سماع الدعوى فقط. (عيني، فتح)

**أهله الخ** | أي من هو أهلٌ للشهادة، فكل من صحح شاهد، صلح قاصياً ومن لا فلا. (ط، عيني) | لأن كل واحد منهما تثبت به الولاية على الغير، فالشاهد شهادته يبرم الحاكم أن يحكم، والحاكم حكمه يلزم الخصم، فمن صلح شاهداً صلح قاصياً، ولا يعكس كنياً؛ إذ يصح للقضاء من لا يصح بشهادة كشهادة العدو لا تقبل، وقضاؤه صحيح، فلا يجوز ولاية الصبي والمجنون، والعدو والأعمى والأطرش الذي يسمع القوي من الأصوات، وقيل: يجوز قضاء الأطرش. (عيني، فتح)

**والفاسق الخ** | أي المسلم الذي أقدم على كبيرة أو أصر على صغيرة. (معدن) | وقيل: لا يصح قضاؤه أصلاً؛ لأنه لا يؤمن عليه بمسقه، وهو قول الثلاثة واختيار الطحاوي، ويعني أن يفتي به خصوصاً في هذا الزمان. [رمر الحقائق: ١١٥/٢] قال في "النهر" [٥٩٧/٣]: ولو اعتبر هذا لانسد باب القضاء خصوصاً في زماننا، فهذا كان ما جرى عليه المصنف هو الأصح، وقوله: 'إلا أنه لا يعني أن يقند'؛ لأنه لا يؤمن في أمر الدين؛ لقلة ماله فيه كما في حكم الشهادة، فإنه لا يعني أن يقبل القاصي شهادته، ولو قل حار عبدنا بناء على أن العدالة ليست من شرائط الشهادة بطراً إلى أهل ذلك العصر الذين شهد بهم رسول الله ﷺ بالخيرية، وإلى ظاهر حال المسلمين في عصرهم.

ثم اعلم أنه اختلف الروايات في تقليد الفاسق القضاء، والأصح أنه يصح التقيد، ولا يعزل بالفسق قضاء، ثم قال في 'المحيط': ويستحق العزل عند عامة المشايخ إلا إذا شرط في التقيد أنه متى حار، يعبر، وعند الشافعي. يعبر بالفسق، والإمام يصير إماماً مع الفسق، ولا يعزل بالفسق بلا خلاف؛ لأن الإمارة والسلطة مسبة على القهر والعبء، وفي 'نوار هشام': قال محمد: لو فسق القاضي ثم تاب، فهو على قضائه، وفي 'الأجناس': يعزل القاضي بمسقه، ولا يعزل الخليفة بمسقه، وفي 'آداب القاضي' للحسن بن زياد: قاض مكث وهو عدل، ثم فسق بعد ذلك وارتشى، وقد كان قضى بقضايا قبل أن يفسق، ونقصاها بعد ما فسق، بطل كل قضية قضى بها =

كما هو أهل للشهادة، إلا أنه لا ينبغي أن يقلد، ولو كان القاضي عدلاً، ففسق  
 بأخذ الرشوة، لا ينزل، ويستحق العزل، وإذا أخذ القضاء بالرشوة، .....  
 أي رجل أي عهداً بوعطاء الرشوة

= بعد ما فسق، وبعد القضاء أي قضى بها قبل أن يفسق، وقال الشيخان: لو أن قاضياً قضى بين الناس زماناً،  
 وبعد قضاياه كثيرة، ثم علم أنه فاسق مرتش، لم يرب مد وي عني ذلك، كان يسعى لقاضي الذي يختصمون إليه  
 أن يضل كل قضية قضى بها ذلك القاضي، ونقل الحموي عن مفتاح: أن كلمة 'يسعى' تستعمل فيما دون  
 الواجب وفوق المستحب. (عيني، فتح، عناية)

**أهل للشهادة** أي لا دائماً على معنى أن القاضي لو قضى بشهادته بعد وأثم. **أن يقلد** لأنه لا يؤمن عيه فكيف  
 يؤمن منه عني غيره. (عيني) **فسق** | أي صار فاسقاً بأخذ الرشوة، أو شرب الخمر، أو الربا أو غيره بعد كونه  
 عدلاً. (نفاة) | أي قبل القضاء أو بعده، ولا فرق بين رشوته وارشوة ولده، ومن لا تقلل شهادته له، وكذا أعوانه  
 يد عمن يدين، وحض الرشوة بالذكر؛ لأنه معصية ما يفسق به القاضي، وإلا فالفسق قد يكون بغيرها كشراب  
 الخمر ونحوه. والرشوة: ما يعطيه بشرط أن يعينه، والهدية: لا شرط فيها.

واعلم أهم قسموا الرشوة إلى أربعة أقسام: حرام على الأحاد والمعصية، وهو الرشوة على تقيد القضاء والإمارة،  
 الثاني: رنشى ليحكم، وهو كدس حرام من الخاصين، الثالث: أحد المال يسوي أمره عند الحاكم دفعاً بصبر،  
 وجباً لنفع، وهو حرام على الأحاد لا المدفع، الرابع: ما يدفع لدفع الخوف على نفسه أو ماله، وهو حلال  
 للدافع حرام على الآخذ.

واختلف في قضايا القاضي إذا ارتشى، فقيل: لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى، وينفذ فيما لم يرتش، وذكر الإمام  
 الرمذوي: أنه بعد فيما ارتشى أيضاً، وقال بعض مشايخنا: إن قضاياه فيما ارتشى وفيما لم يرتش باطلة، وفي  
 'كتاب أدب القاضي' لأبي محمد سيسابوري: إن أحد القاصي الرشوة، وحكم لئدي رشاه حق ليس فيه صدم،  
 كان هذا الحكم باطلاً لسقوط عدالة المرتشى. (عيني، فتح)

**لا يعرف** بصر، إلى انتهاء أمره في الولاية، وكذا لو فسق بغير الرشوة. (عيني) **ويستحق العزل** | أي لكنه  
 يستحق العزل بضرء الفسوق في ظاهر المذهب، وقيل: يعرف، وعينه الفتوى. (ص) | أي حب على سلطان غيره،  
 وقيل: يعرف بالفسق؛ لأن المقيد اعتمد عدلته، فلم يكن راضياً بدها كالعبد المأذون له في النجاسة إذا أتى بعزل،  
 ولو أد وهو أتق حار، وبه قالت الثلاثة، وقيد بالقضاء؛ لأن الفسق لا يجمع الإمامة ولا خلاف، ولا يعرف الإمام  
 بالفسق، وفي 'سودر' عن عثمان بن شاذان: أن الفاسق لا يصح قاضياً، وأما هو لأول، وإن العدة شرط  
 الأولوية، وكذا الاحتياط، حتى لو وب الحامل، صح قضاؤه، وقال الشافعي: لا يجوز إلا أن يكون عدلاً  
 مأموناً، لكن الصحيح: أن الاحتياط ليس شرطاً؛ لأنه يمكنه أن يقضي بفتوى غيره؛ لأن المقصود من القضاء  
 إيصال الحق إلى المستحق، ودلت كما يحصل من احتياط نفسه، يحصل من المقلد إذا قضى بفتوى غيره، ويؤيده =

**لا يصير قاضياً، والفسق يصلح مفتياً، وقيل: لا، ولا ينبغي أن يكون القاضي فظاً**

**غليظاً جباراً عنيداً، وينبغي أن يكون موثقاً به في عفافه وعقله** .....  
 أي متكرراً مقبلاً بنفسه      القاضي أي موثقاً ومعتمداً عليه      أي يكون كاملاً فيه

= ما ذكره أحمد بن حنبل في 'مسنده': أن عبيداً رحمهم الله قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً، وأب حديث السنن، فقلت: ترسلني إلى قوم يكون بينهم أحداث، ولا علم لي بالقضاء، فقال: 'رب الله سيهدي سبيلك ويتب فسقك'، فما شككت في قضاء بين اثنين بعد ذلك، فإنه يدل على أن الاجتهاد ليس بشرط للحوار؛ لأن عبيداً لم يكن من أهل الاجتهاد حينئذ، وفي "العيون": الاجتهاد شرط للحوار عند الثلاثة. (عيني، عناية)

**لا يصير قاضياً:** أي لو أن رجلاً أخذ عهدة القضاء بإعطاء الرشوة لا يصير قاضياً، فهو قصي في عقد أو فسخ لا تمتد قصاؤه. وقد لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى، وقيل: على الرائش أيضاً، وهو الذي يمشي بينهما، وتؤخذ الرشوة على يده، وينبغي أن تشر قضاة هذا الزمان بهذا الوعيد لاسيما قضاة مصر، ومنهم من يعطي الرشوة هذه العهدة فإد عوتب عليه يقول: إنما أردت صونا للمصعب عن وقوعه في أيدي الجهة والفساق، والله لا يخفى عليه شيء من الإرادة. (عيني)

**والفسق يصلح إماماً:** لأنه يجتهد حذراً عن النسبة إلى الخطأ، وقوله: 'وقيل لا': أي لا يصح أن يكون مفتياً وحزم به في 'الجمع' وشرحه؛ لأنه من أمور المسلمين، ولا خلاف في اشتراط إسلام المفتي وعقله، ولا يشترط أن يكون حراً ولا ذكراً ولا ناطقاً، فيصح إفتاء الأحرار حيث فهمت إشارته، وسئل محمد بن يحيى عن رجل أن يعني؟ قال: إذا كان صوابه أكثر من خطئه، وإذا أحصا رجوعه ولا يستحي ولا يأنف، وقال صدر الإسلام الردوي في 'أصوله': أجمع العلماء والفقهاء على أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد، فإنه لا يقدر أن يعني الناس إذا لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يعمل له أن يعني إلا بطريق الحكاية، فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يعمل له أن يعني فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين. [رمز الحقائق: ١١٦/٢] (فتح)

**وقيل لا:** أي لا يصلح؛ لأنه من الأمور الدينية، وحيره غير مقبور في اديانات، واحتاره كثير من المتأخرين. (ط، عيني) **فظاً:** بفتح الفاء وتشديد المعجمة أي جافياً. (معتمد) **غليظاً:** أي قاسي القلب شديداً في الكلام متفاحشاً. (عيني، معتمد) **عنيداً:** أي معادياً لنحو معادياً لأنه؛ لأن المقصود من القضاء دفع الفساد، وهذه الأشياء عيبها فساد. (عيني، معتمد) **في عفافه:** بفتح العين، أي في كفه عن ارتكاب الحرام. (عيني)

**وعقله:** العقل قوة بما إدراك الكليات للنفس، فلا يولي ناقص العقل، وهو الأحمق، وفي الحديث: 'أحمق أعمى' رحمهم الله **عقل:** أي عاقل، وهو عاقل، وقيل عيسى عليه السلام: عاقت الأكمة والأرصر وأبرأهما، وعاقت الأحمق فلم يبرأ، ويستند على صفته من حيث بصورة بصول النجية، ومن حيث الأفعال ترك نظره في العواقب، وثقته بمن لم يعرفه، والعجب وكثرة الكلام، وسرعة الحواب وكثرة الانتعذات، والحلو من العم =



وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار، ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الأولوية،  
والمفتي ينبغي أن يكون هكذا، .....  
.....

= والعجلة واحقة، والسفه والصله، والعفلة واسهوه واخيلاء، إن استعنى بطر وإن افتقر قص، وإن قار فحش  
وإن سئل نخل، إن سأل أحّ وإن قار لم يحسن، وإن قيل به: لم يفته وإن صححت فقهه وإن بكى صرح. وقوله:  
"وصلاحه" بأن كان مسورا ليس بمهتوك ولا صاحب رية، مستقيم الطريقة، وقوله: "علمه بالسنة والآثار"،  
حتف هل لأثر مرادف لسنة أو أنه ما ثبت عن الصحابة والتابعين؟ فعلى الأول يكون العصف عصف تفسير،  
وعلى الثاني يكون من عطف المابين، والحاصل: أن يكون عالما بما ثبت عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً وسكوتاً  
عند أمر يعاينه. (فتح، شامي)

**بالسنة** وهي قول النبي ﷺ. **ووجوه الفقه** [أي طرقه التي يستط الفقه منها والأصول التي يبنى عليها. (عيني)]  
أي وعلمه بطرق الفقه، والفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص في الدين لا لكل علم، وهو العلم بالنعالي التي  
تعينت في الأحكام من كتاب الله تعالى ومن رسول ﷺ وإجماع الأمة ومقتضاها وإشارتها، والعلم عة بمعنى  
المعرفة بقيض الجهن، وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور المازيدي: العلم إدرث النفس معنى الشيء،  
والحاصل أنه ليس للعلم ماهية سوى إدراك النفس لمعنى الشيء.

**والاجتهاد الخ** [هو يدل المجهود سبل المقصود بأن يكون عالماً بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيمة. (عيني)]  
لا شرط الحوار حتى يجوز تفيد الجاهل في التصحيح ويعمل بفتوى غيره، وقالت الثلاثة: هو شرط الحوار، فلا يجوز  
تفيد الجاهل، والاجتهاد: هو أن يكون عالماً بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيمة والرحصة في ذلك أن يكون  
بحال يمكنه طلب الحادثة الواقعة من النصوص التي تتعلق بها الأحكام.

وقال "كثير العلماء" هو أن يعلم الكتاب بمعانيه، وأسسه بطرقها، وإراد بعلمها علم ما يتعلق به الأحكام مبهما،  
ومعرفة الإجماع والقياس؛ يمكنه استخراج الأحكام الشرعية واستنباطها من أدلتها بطرقها، ولا بشرط معرفة  
لمروغ التي ستخرجها المجتهدون بآرائهم، وهل: يشترط مع هذا، أن يكون عارفاً بالمروغ السية على اجتهد  
السيف كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما، وقيل: من حفظ "المسوط" ومذهب المتقدمين، فهو من أهل الاجتهاد،  
وقيل: لابد مع هذا من أن يكون صاحب فريضة يعرف بها عادات الناس؛ لأن كثيراً من الأحكام تنبني عليها، ثم هو  
لم يكن مجتهداً والحافظ لأقوال الأئمة أولى، وهو لم يكن حافظاً لها فالحديث كأهل الشهادة أولى. (عيني، مسكين)

**والمفتي يسمى** أي موثوقاً به في العلم الأمانة وغيرهما مما ذكر في القاصي، وهو عند الأصوليين: المجتهد، وأما من  
يحفظ أقوال المجتهدين فيس نعمت، وفتواه ليست بفتوى، بل نقل لكلام المفتي، والمفتي كالقاصي في الأحد بقول  
أي حبيطة على الإطلاق، ثم يقول أبي يوسف، ثم يقول محمد، ثم يقول زهر وأحسن من ريباد. (عيني، فتح)

## وكره التقلّد لمن خاف الخيف، وإن أمنه لا، ولا يسأله، ويجوز تقلّد القضاء.....

قول القضاة

**وكره التقلّد** أي كراهة تحريم من خاف الخيف فيه وهو الخور وانضم، والخيف الخاء المهملة هو الميل ويردعه جنف بالجيم والنون، ومنه قوله تعالى: «فمن حلف من مذهب حلفاءه» (سفره ١٨٢)، والحاصل: أن من خاف العجز عن أداء فرض القضاء ولا يأمن على نفسه الجور فيه، كره له الدخول فيه لئلا يصير الدخول وسيلة إلى مباشرة الفبيح وهو الخيف في القضاء. (فتح، عناية)

**والأمنه لا.** أي إن أمن على نفسه الجور في القضاء لا يكره له الدخول فيه اقتداء بكثير من الصحابة والتابعين، وقيل: يكره مختاراً وإن أمن على نفسه الخيف، ألا ترى أنه امتنع كثير من العلماء كاشعبي وأبي حنيفة، وقد روي أن أبا حنيفة دعي إلى القضاء ثلاث مرات، فأبى حتى حبس وحده كل مرة ثلاثين سوطاً حتى قال أبو يوسف: لو تقلدت لفعت الناس، فصر إليه شه المعضب، فقال له: لو أمرت أن أقطع البحر ساحة لكنت أقدر عليه وكأني بك قاصياً؛ وقوله: «من من نفسه فسد دمه»، ولا تعارض بين هذا وبين ما سبق من أن القضاء أفضل العبادات؛ لأن ما سبق محمول على ما إذا تعين عليه، والحاصل: أنه قد يكون فرض عين إن تعين، وفرض كفاية للأهل عند وجود غيره، ومكروها عند خوف الظلم، وحراماً إن غلب على ضمه ذلك، ومباحاً كما مر، وإنما وجب عليه إذا تعين صيانة الحقوق المسمين. (عيني، فتح)

**ولا يسأله** [أي لا يسعى لأحد أن يسأل القضاء؛ لأنه حينئذ يعتمد على نفسه فيعجز عنه. (عيني، مسكين)] أي من صلح للقضاء لا يسأل القضاء بلسانه ولا يطلعه بقبه؛ لقوله: «من حلف بمذهب من من نفسه». ومن حلف بمذهب من من نفسه فسد دمه، وكل على صيغة المبني للمفعول بالتحفيف أي فوض أمره إليها، ومن فوض أمره إلى نفسه كان مخذولاً غير مرشد إلى الصواب؛ لأن النفس أماراة بالسوء، ويسدده أي يهيمه الرشد ويوفقه للصواب، وكما لا يخور طنب القضاء لا يخور طنب التولية، وهذا قال في 'الخلاصة': طالب التولية لا يولى إلا إذا تعين عليها أو كانت التولية على الوقف مشروطة. (عيني، فتح)

**ويجوز تقلّد الخ العادل:** هو الواضع كل شيء موضعه، وقيل: هو المتوسط بين صرفي الإفراط والتفريط، وقيل: الخامع بين أمهات كمالات الإنسان، والخائر: هو الظالم، أي لا فرق في حوار التقلّد لأهله بين أن يكون الموحي عادلاً أو جائراً؛ لأن علماء السيف تقلدوه من الحجاج، إلا إذا كان لا يمكنه القضاء باحق، فيحرم عليه حينئذ، وفي هذا الرمان لا يوجد السلطان العادل حتى قالوا: من قال لسلطان هذا الرمان. عدلت أو أنت عادل يكفر.

وقوله: 'ومن أهل البعي' أي ويجوز التقلّد أيضاً من الذين خرجوا عن طاعة الإمام؛ لأن الصحابة تقلدوه من معاوية، وكان باغياً في بوية علي، وكان الحق بيد علي، من على ذلك حديث عمار بن ياسر، وقد قال علي: «إخواننا بغوا علينا، وقال الإمام أبو محمد الناصحي في 'تهذيب أدب القاضي' للحصاف: قاضي أهل البعي =

من السلطان العادل والجائر، ومن أهل البغي، فإن تقلد يسأل ديوان قاضي قبله، وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرهما، .....  
 انديون

= وحوارج إذا كان منهم فقصي شيء، ثم رفع إلى قاضي حر من أهل العدن مخرجه، وأطلقه؛ لأن حوارج إذا حرجوا على أهل العدل بالسلاح، وسحبوا أموالهم، فلا يجوز شهادتهم، وإذا نخر شهادتهم مخر قضاؤه فلا يبعد حكمه، وهذا قول إبراهيم سحفي، ولا يعمل على كتابه أيضاً؛ لأنه لا يجوز قضاؤه، فلا يعمل على كتابه. (فتح) [رمز أحقائق: ١١٧/٢]

ومن أي حوارج أيضاً تنقد من إيج. (عيني) **نقد** أي قبل انقضاء وصار قاصياً. (معدن) **يسأل الخ** [ليكشف به حر لمخوسين، فلا يستمره لعمل بقول المعروف. (فتح)] أي إذا صار أحد قاصياً يسأل ديوان القاضي المعروف لئلا يستمر العمل بقوله، واندبون ضمه دواء قست أولى سواوين بقاء تحقيقاً وردت في الجمع وانتصير نحو دواوين ودواوين، وقوله: 'وهو الخريط' أي الديوان هو الخريط، وهذا محار؛ إذ اندبون هو حريدة، وإنما سمي خرائط ديواناً لعلاقة الحمية والحمية؛ فإن خرائط محال حريدة، والخريط: جمع حريضة، وهي وعاء من آدم وغيره أي الكيس، والسجل هو الصك أي ما كتب فيه البيع والرهن والإقرار وغيرها.

والمختصر: ما يكتب فيه حصومة المتخاصمين وما جرى من قرار المدعى عليه وبكره وإحكام باسبة أو لكون، والحجة ولوثيقة متداول ثلاثة، فن في 'الخالين' في تفسير الآية **هـ** **سجل** **نكتبه** **السجل**: اسم منك والكتاب صحيفة بي آدم عند موته واللام رائدة، أو السجل الصحيفة والكتاب بمعنى المكتوب واللام بمعنى عني، وفي قراءة: لكتب جمعاً، ومنه: سجل القاضي وتسجيله، وإنما يوضع السجلات والمحاضر وغيرها في اندبون؛ ليكون حجة عند الحاجة، فيجعل في يد من له ولاية القضاء، وهذا لأن القاضي يكتب سجلي: إحداهما: في يده لاحتمال الحاجة إليها، والأخرى: في يد الخصم، وما في يد الخصم لا يؤمن عليه التعبير بزيادة أو نقصان.

فإن كانت لأوراق من بيت المال، فلا إشكال في وضعها في يد القاضي الجديد، وكذا إذا كان من مال الخصوم أو من القاضي في الصحيح، ويعتد عدلين من أمثاله، أو عدلاً واحداً، والأشكال أحوط؛ ليقض ديوان المعروف حصراً، أو حصرة أمية، ويسألان المعروف شيئاً فشيئاً، فما كان فيها من سجح السجلات يجمعانه في حريضة، وما كان من نصب الأوصياء يجمعانه في حريضة، وما كان من سجح فيها قيم الأوقاف يجمعانه في حريضة، وما كان من اصكوك كذلك، فإذا قصص ذلك حتماً عليه تحرراً عن التعبير. [رمز أحقائق: ١١٨/٢] (فتح)

**السجلات** جمع سجل بكسر السين وإخيه وتشديد اللام وهو لصك. (عيني) **والمختصر** جمع مختصر وهو ما يكتب فيه حصومة المتخاصمين وأحوالها، وقيل: المختصر المقالة. (فتح. معدن) **وعبرهما** من نصب الأوصياء والقبه في أموال الوقف، وتقدير النفقات ونحوها. (مسكين)



ويرد هدية إلا من قريبه، أو من جرت عادته بذلك، ودعوة خاصة، ويشهد .....  
بانهاده أي القاضي

= أحد من الدخول فيه، ولا يحكم وهو مش أو راكب، وإل اعتبره همة أو عصب أو حواج أو حاحة كف عن حكمه، ولا يقضي وهو يدفع أحد لأختين، وكذا في حال شغل قبه مخرج أو برد أو حر شديد، ولا يصرب في المسجد حداً ولا تعزيراً، ولا يجلس وحده؛ لأنه يورث التهمة. (عين، فتح)

**وردد هدية** | لأنها تشبه الرشوة فيجب عليها، وعلى هذا كانت الصحابة. (عبي) | فهو تعذر ردها بعد معرفته أو بعد مكانه، وضعها في بيت المال، فإن جاء صاحبها، ردب إليه، ولو بأدى ردها أعطاء مثل قيمتها، والاستقراض والاستعارة كاهدية، والأصل في ذلك: ما رواه لبحري أنه استعمل رجلاً من الأزد، يقال له: س، لثنية على الصدقة، فلما قدم، قال: هدي لكم، وهدي أهلي بي، فقل: **فرد هدية**، فردد ما كان عليه من الصدقة، وجعله في بيت المال، وكان ذلك فعل عمر مع أبي هريرة لما قدمه على، فعرفها أن قول الهدية من الرشوة إذا كان بهذه الصفة. (فتح، عاياه) **الآ** أي إلا أن له أن لا يرد الهدية. (عبي)

من قرأه وهو ذو ارحم اخرم: لأن في ردها مهم فضيلة ارحم وهي حرام. (عبي)

أو **من حرب الخ** أي بالمهاداة قبل الفداء حتى لو كانت هماً حصومة، أو رد على العادة بردها حينئذ؛ لأنه حينئذ لأجل الفداء، فيكون من لعبون، واحاصل: أن المهدي للقاضي إما أن يكون ذا حصومة أو لا، والأول لا يجوز قبول هدئته مصفاً، سواء كان قريباً أو غيره، وسواء كان مهدياً قبل الفداء أو لم يكن، والثاني: إما أن يكون قريباً أو من حرب له إعادة بالمهاداة من قبل أو لم يكن، والثاني كذلك؛ لأنه كحل على الفداء، فيتحاماه، والأول يجوز إن لم يرد من له العادة على المعتاد، ثم إذا أخذ القاضي ما ليس له أحده، وبعد إرد، يصعه في بيت الله، وحكمه حكم الفضة؛ لأنه بما هدي إليه لعمه، وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين، فكانت الهدية من حيث المعنى هم، (عبي، عناية)

**ودعوة حاصد** أي يرد الدعوة الخاصة، يعني لا يحضرها؛ لأنها جعلت لأحبه، واختلف في تعريفها فقيل: الخاصة هي التي لا يتحدها صاحبها إلا لأحبه، وقيل: كل دعوة أهدت في غير العرس واحتال فهي خاصة، وإن يفصل في الخاصة بين أن تكون من التقريب أو من غيره، وقيل: إن كان خمسة نفر إلى عشرة فهي خاصة، وإن حاور منها فعدة، والصحيح: أن صاحب الدعوة إن كان حال لو علم أن القاصي لا يحضره لا يتمتع من اتخاذ الدعوة، فهذه عامة لا بأس بقولها، وإن كان حال لو علم أنه لو اتخذ الدعوة لا يحضره القاصي يتمتع ولا يتخذ الدعوة، فهذه دعوة خاصة، لا يجيها القاضي. [رمز الحقائق: ١١٩/٢]

وبينما احلقوله . . . وفي رواية أبي أيوب: . . .

و حق المسلم لا يسقط بالقضاء. (فتح، عناية)

الجازاة ويعود المريض، ويسوي بينهما جلوساً وإقبالاً. ويتقي عن مسارة أحدهما وإشارته وتلقين حجته وضيافته والمزاح وتلقين الشاهد.

**ويعود المريض** إذا لم يكن من استحاصمين؛ لأن إعادة من حقوق المسلمين. (مع، عيني)

**ويسوي سهمهما** أي يراعى التسوية بين الخصمين في الخسوس؛ بقوله: **يسوي** **سهمي** في عيني. ولأنه إذا قدم أحدهما على الآخر، يتحرأ على حصمه، وتنكسر همه الآخر، ويراعي التسوية بين الكبير والصغير، والأب والابن، وخليفة والرعية، والدي وشريف. وهذا دليل على أن لنقاضي أن يقضي على أحد الذي ولاه القضاء، هكذا فعل شريح على **ع** مع حصمه، وخصمه واحد من الرعية، فإذا سوي بينهما بالفعل، فلا حرج عليه فيما يحده في قلبه من الميل إلى أحدهما بعد أن حكم بينهما بالحق؛ لأن ذلك لا قدرة له عليه، كما في القسم بين سائيه. وقوله: 'إقبالاً' يريد به تسوية النظر من الحائرين، والحاصل: أنه إذا حصر الخصمان بين يدي القاضي، سوى بينهما في المجلس، فيجلسان بين يديه على الأرض؛ لأنه لو أحسنهما في جانب واحد، كان أحدهما أقرب إلى القاضي، فيموت التسوية، وهو أحسن أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، فكذا ذلك؛ لفضل اليمين. (فتح، عناية)

**واقبالاً**: أي ويسوي بينهما من حيث الإقبال فلا يقل على أحدهما دون الآخر. (عيني) **مساره** أي لا يكلم أحد الخصمين سراً دون الآخر؛ لأن فيه قمة. (عيني) **واشارته** أي ويجتنب عن الإشارة إلى أحدهما بيده ولا يشير برأسه ولا نخاعه. (عيني) **وتلقين حجته** أي ويجتنب عن تلقين حجة أحدهما؛ لأنه إعانة له. (عيني)

**وضيافته** [أي ويجتنب عن ضيافة أحد الخصمين، فهو أضاف الخصمين جميعاً فلا بأس به. (عيني)] أي يجتنب لنقاضي من أن يصيف أحد الخصمين، وفي 'المسوط': لا ينبغي أن يصيف أحد الخصمين إلا أن يكون معه حصمه، ويجتنب أيضاً عن الصحك في وجهه؛ لأنه يخترئ على حصمه، وقوله: 'وامزاح' قال الزيلعي: أي يجتنب المزاح مطلقاً؛ لأنه يذهب هيئة القاضي، ولا يكثر المزاح في غير مجلس الحكم أيضاً، فإنه يذهب باهية، والحاصل: أنه لا يكلمهما بغير ما تقدم إلىه لأحده، فإن ذلك يذهب حشمة مجلس القضاء، فإذا حضرا فهو باحيار، إن شاء بدأهما بالكلام، فقال: مالكما، وإن شاء تركهما حتى يندناه بأسطق. وهو أحسن كي لا يكون مهيجاً للخصومة؛ لأنه فقد لقطعهما. (عيني، فتح)

**والمزاح** أي ويجتنب عن المزاح مطلقاً مع الخصمين أو مع أحدهما أو مع غيرهما. (عيني)

**وتلقين الشاهد** الشهادة مطلقاً، ومعناه: أن يقول: أتشهد بكذا وكذا؛ لأن فيه إعانة لأحد الخصمين، واستحسن التلقين أبو يوسف في موضع ليس فيه ظل الإعانة كما إذا ترك لفظ الشهادة، وقال: 'أعلم' مكان 'أشهد'؛ لمهابة المجلس، أو ترك الإشارة، أو حصر في الكلام، أو لم يستعد زيادة علم لتلقيه، وينبغي أن يفتي بقول أبي يوسف؛ لأنه أكثر مهارة في مسائل القضاء، ولأن في تلقيه في غير موضع التهمة إحياء الحق، ولا قمة في مثله، =



## فصل

في بيان الحس

وإذا ثبت الحق للمدعي، أمره بدفع ما عليه، فإن أبي حسبه في الثمن والقرض.....  
مدعى حسبه ولا يحسبه على الفور

= فكان من باب استدعاء على امر كإرسال الرجل لإحضار حصه ونكفيه، وحيثوته سه ويس أشعانه، وأما في موضع التهمة كإدعى مدعى أمراً وخمس مائة، وندعى عليه يسكر خمس مائة، وشهد اشاهدان بالألف، فانقاضي إن قال: يحتمل أنه ثراه من خمس مائة، واستفاد شاهد عما بذلك، ووفق في شهادته كما وفق القاضي، فهذا لا يجوز بالاتفاق. (فتح، وجامع الرموز)

**فصل** في بيان الحس، وما كان بعض الناس يستحق العقوبة بسبب قمرده، والخس يصلح للعقوبة، ذكره في كتاب القضاء، وجعله من حملته. وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب: فقوله تعالى في قصاص الطريق: **«لَا تَجْعَلُ مِنْ دُونِ هَذَا كَيْدًا»** (البقرة ٢٠٣) وأمر دونه الحس، وأما السنة: فلأنه من حس رحلاً بالتهمة، وأما الإجماع: فلأن الصحابة **أ** ومن بعدهم أجمعوا عليه، ولم يكن في ربه عليه لسلام وأبي بكر وعمر وعثمان **ب** سجن، وكان حس في خمس أو في مسجود، وما كان في ربه عني **ج** نبي السجن، وهو أول من ساء في الإسلام. [تبيين الحقائق: ٩٠/٥، ٩١]

وصفة الحس: أن يكون في موضع حش ليس فيه فرش ولا وضاء، وبوحيء به بذلك لا يمكن منه كما لا يمكن أحد يدخل عليه للاستئناس إلا أقاربه أو حيرانه، وكفى لا يمكنون، ولا يخرج الجماعة ولا لحج فرص ولا لخصور حارة، ولو كعبيل، وكذا لا يخرج نكحيء رمضان والعبيد، وإن مرض مرضاً أصابه فإن وجد من يخدمه لا يخرج، وإلا أخرج بكعبيل، ولا يخرج معالجة وكسب، ولو له دين أخرج ليخاصم، ثم يحس، ولا يعل، ولا يورد، ولا يؤاجر، ولا يقام بين يدي صاحب الحق إهانة، ولا يضرب، ويجعل للنساء سجن على حدة؛ بقيا لعنة. (فتح)

**الحق:** ولو دانقاً وهو سدس درهم. (فتح)

**أمره إلج.** يسعى أن يقيد بما إذا لم يتمكن انقاضي من الدفع إليه نفسه كما إذا ادعى عيماً في يد غيره، أو ودعة به عبده، وبرهن أنها هي التي في يده، أو ديناً به عليه، وبرهن على ذلك، فوجد معه ما هو من حس حقه، كان انقاضي أن يأخذ العين منه، وما هو من حس حقه، ويدفعه إلى ثلث غير محتاج إلى أمره بدفع ما عليه. (فتح)

**فإن أبي** أي امتنع عن دفع ما عليه إلى المدعي. (عيني) **حسبه في الثمن** | أي في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في يده مثل الثمن. (ص، عيني) | إن الشيخ لم يفصل بين ثبوت الحق بينة أو بإقرار، وفصل بينهما في الهداية فقال: إذا ثبت بالبينة بحسبه؛ لظهور المطلق بإكراهه، وإن ثبت بإقراره لم يجعل لحسبه؛ لأنه لم يعرف كونه مماطلاً في قول الوهلة، فلعنه طمع في الإمهال، فلم يستصحب المال، فإذا امتنع بعد ذلك بحسبه؛ لظهور مطلقه، والنصواب. أن لا يحسبه فيهما إذا طلب المدعي ذلك، حتى يسأله، فإن أقر أن له مالا أمره بالدفع، فإن أبي حسبه؛ =

والمهر المعجل، وما التزمه بالكفالة، لا في غيره إن ادعى الفقر إلا أن يثبت غريمه  
 أي وفيما التزمه إلخ المدعى عليه وهو المدعى  
 غناه، فيحبسه بما رأى، ثم يسأل عنه، فإن لم يظهر له مال، خلاه، .....  
 لقاضي الناس أي عن حال المحبوس أي للمدعى عليه

= لظهور مصله، وإن أكر المال، وأقام المدعي البينة أن له مالاً، أمره بالدفع، فإن أئ حسه، وإن عجز عن البينة  
 ويدعي أن له مالاً، وهو يسكر، كان يقول قول المدعى عليه، [رمز الحقائق: ١٢٠/٢]

والمهر أي وفي كل مال التزمه مثل مهر إلخ. (عيني) وما التزمه بالكفالة أي وفي كل دين رمه بعقد؛ لأنه  
 بالإباء طهر مطه. (عيني) يعم الكفيل وكفيل الكفيل، وإن كثروا، ويعم الكفالة بالدرك، وفي كل عين يقدر على  
 تسليمها ليشمل حبسه على العين المعصومة والأمانات إذا امتنع الأمير من دفعها غير مدع هلاكها؛ لأنها صارت  
 مغصوبة. (فتح) لا في غيره أي لا يحسه في غير ذلك من الديون كصمان العصب وامتدت [وأرشد احيايات]  
 ويدر عتق نصيب الشريك وديون السفقات للروحة أو القريب، وإنما لا يحس في هذه الأشياء إذا ادعى الفقر؛  
 لأنه لا دليل على اليسار؛ لأن دليل اليسار إذا لم يوجد كان القور من عليه الدين، وعلى المدعي إثبات عساه أي  
 قدرته على وفاء الدين، خلاف الفصل الأول؛ لأنه حيث حصل المال في يده ثبت عساه به، وإقدمه على الترامه  
 باختياره دليل يساره. (فتح) الفقر لأنه متمسك بالأصل وهو الفقر عند الأمر بالدفع. (عيني)

غناه بدليل شرعي بأن له مالاً. (ط، عيني) فيحبسه بما رأى. أي فحينئذ يحبسه بظهور مصله. (عيني) [الناء  
 للتعدي هي ومدحوها متعلقة بمحدوف حال من الضمير المستتر في "فيحبسه"، و"ما" عبارة عن مدة وعائدها  
 محذوف والتقدير: فيحبسه مقدراً مدة رآها من المصلحة حتى يعيب على طئ القاضي أنه لو كان له مال  
 لأطهره، وم يصير على مفاصة الحبس، ودث يختلف باختلاف اشخص والرمان والمكان والمال، فلا معنى  
 لتقديره، وما روي عن أي حبيفة أنه مقدر شهر وعه ستة أشهر، وعه بأربعة أشهر فانفاقي وليس بتقدير  
 حتماً، والصحيح: أن التقدير مفوض إلى رأي القاضي ولو يوماً، وعه بعض المالكية: في القليل لا يحب أكثر من  
 نصف شهر، وفي الكثير أربعة أشهر فقط. [رمز الحقائق: ١٢١/٢]

ثم يسأل عنه أي يسأل القاضي عن المحبوس من حيراه احتياطاً لا وجوباً بعد ما حسه قدر ما رآه، فإن قامت  
 بينة على إعساره خلاه أي أخرج من الحبس، ولا يحتاج فيه إلى لفظ الشهادة، والعدل الواحد يكفي بعبية دائن،  
 والاثان أحوط، ولا يشترط حصرة الخصم، وكيفيته: أن يقول الشاهد: إن حاله حال المعسرين في نفقته  
 وكسوته، وحاله ضيقة، وقد احتربنا حاله في السر والعلانية. [رمز الحقائق: ١٢١/٢] (فتح)

فإن لم يظهر له إلخ. أي أطلقه من الحبس جبراً على الدائن بلا أحد كفيل إلا في ثلاث: مال يتيم ووقف وإذا  
 كان الدائن عاتياً؛ لأن عسره ثبت عند القاضي واستحق النظرة إلى اميسرة؛ لقوله تعالى: **فإن كان ذو حسره**  
**فانظرة إلى ميسرة** (البقرة: ٢٨٠) فحبسه بعده يكون ظلماً. (عيني، فتح)

خلاه: أي أخرج من السجن بعد مضي المدة التي رآها في الحبس. (ط، عيني)

سم زد

ولم يحل بينه وبين غرمائه، وردّ البينة على إفلاسه قبل حبسه، وبينة اليسار أحق،

هذا المذلول

قصي

وأبد حبس الموسر، ويحبس الرجل لنفقة زوجته، لا في دين ولده.....  
القاضي

ولم يحل الخ أي لا يجمع القاضي العرماء عن ملازمته عند الإمام، وهو الصحيح؛ وقالوا: يجمعهم؛ لأنه منصر بإظهار الله إلى الميسرة، فلو كان مطراً بإظهارهم بأن صربوا له الأجل لا يكون هم حق الملازمة قبل الأجل، فإظهار الله تعالى أولى، وبه قال زرر والشافعي وأحمد، وله: أنه منظر إلى زمان قدرته على الإيفاء، وذلك ممكن في كل ساعة، فيلازمونه كي لا يخفيه. [رمز الحقائق: ١٢١/٢] (فتح، عناية)

عزمائه أي لا يجمعهم من ملازمته فيلارمونه هاراً لا ليلاً. (ط، عيني) ورد السبه أي لو قامت ائمة على إفلاسه قبل مضي ائمة بأن أحمر ائمة أو شهد شاهدان أنه مفلس معدم لا نعم له مالا سوى كسوته التي عليه، وقد احتسب أمره سراً وعلاوية، فلا يقبل القاضي هذه البينة في رواية؛ لأنها على النفي، فلا تقبل ما م تتأيد بمؤيد، وقبل الحبس ما تأيدت، وإذا حبس، فمضت مدة، فقد تأيدت به؛ إذ الظاهر أن القادر على خلاص نفسه من مشقة الحبس لا يتحملها، وعلى هذه الرواية عامة المشايخ، وفي رواية، وهو المروي عن محمد: أنها تقبل قبل الحبس، وبه قال الشافعي وأحمد في رواية، وبه كان يعني الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل وبصير بن يحيى، وهو قول إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة. (عيني، عناية)

وسد اليسار أحق [بالقول من بينة إعساره] يعني إذا أقام المدعي البينة على اليسار، وأقام المدعي عليه على الإعسار، فكانت بينة اليسار أولى؛ لأن اليسار عارض والبينة للإثبات إلا أن يدعي المدعي اليسار ويقول المدعي عليه: عسرت بعد ذلك وأقام بينة تقدم؛ لأن معها علما بأمر حادث. (عيني، فتح)

موسر أي إذا امتنع العي عن إيفاء الحق مع القدرة عليه حله في الحبس. (عيني) وخمس الرجل الخ لأنه طام بالامتناع من الإيفاء بخلاف النفقة الماضية؛ لأنها تسقط بمضي الزمان. (عيني) أي إذا فرض القاضي على رجل نفقة زوجته أو اصطفا على مقدار، فم ينفق عليها، فرفعت إلى القاضي، حبسه؛ لظهور ظلمه بالامتناع، وإنما يتحقق الامتناع في اليوم الثاني من يوم فرضها، أما مجرد فرضها لا يحبس، أما النفقة الماضية، فلا يحبس عليها وإن قصي بها إذا ادعى الفقر؛ لأنها ليست بدل مال، ولا الترمها بعقد. (فتح، عناية)

لا في دين ولده [أي لا يحبس الوالد في دين الخ لأن الوالد لا يستحق العقوبة بسبب ولده. (عيني)] لأن الحبس نوع عقوبة، فلا يستحق الولد على والده كالحمد والقصاص، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمُوا عَنْ آثَارِ آبَائِكُمْ﴾ (الأنعام: ٢٨) الآية، وأمراد بالوالد الأصل وإن علا، ولو حداً فاسداً، وبالولد: الفرع وإن سفل، وإذا لم يحبس القاضي يقضي دية من ماله إن كان من جسده، وإلا باعه لأداء الدين، والصحيح عندهما: بيع عقاره كمثوله، وكذا المولى لا يحبس بدين عنده المأدون إن لم يكن على العبد دين؛ لأن ماله للمولى، =

## إلا إذا أبي من الإنفاق عليه، والله أعلم.

أي متنع لأب

= وإن كان عليه دين، يحبس؛ لأن هذا الحبس حق العرماء، وهم أجناب، ولا يحبس العبد بدين المولى؛ لأنه لا يحبس عليه دين، والمولى يحبس بدين مكاته إذا لم يكن من جس من بدل الكتابة؛ لأن المكاتب في حق أكسابه بمنزلة الحر، فيحبس امولى لأجله، وإن كان من جسسه لا يحبس؛ لوقوع المقاصة به، ولا يحبس المديون إذا كان له مال عائب أو مديون مؤسر. (عيني، فتح)

**إلا إذا أبي** أي لا يحبس الوالد إلا إذا امتنع من الإنفاق على الولد، فإنه حينئذ يحبس، وهذا محمول على ما إذا كان الولد صغيراً لا مال له أو يكون البالغ الرمس؛ لأنه بالملع قصد إهلاكه، فيحبس يدفع إهلاكه، ألا ترى أن له أن يدفعه بقتله إذا شهر عليه السيف و لم يمكنه دفعه إلا بقتله. [رمز الحقائق: ١٢١/٢] (فتح، عناية)

## باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره

ويكتب القاضي إلى القاضي في غير حد وقود، فإن شهدوا على خصم، حكم بالشهادة،  
في يهود

**باب كتاب القاضي إلخ** [أي في بيان أحكام مكتوب القاضي إلى قاضٍ آخر وغيره. (عيني)] اعلم أن الكتاب بعينه كإقصاء بعينه في الأصح، ولا يقل كتاب القاضي من محكم بل من قصص مولى من قبل الإمام يثبت إقامة الجمعة، وقيل: يقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق، وهذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا تقبل شهادته نه كالأولدين والروحة، جاز الإقصاء به، خلاف ما إذا نرفعوا إليه من غير كتاب. وأورد هذا الباب بعد فصل الحسن؛ لأن الحسن يتم بقاص واحد، وكتاب القاضي إلى القاضي لا يتم إلا بقاصيين، والواحد قبل المتعدد لا محالة، كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة أسفر لا يجوز في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: أنه لو كان حار لو عدا إلى باب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك، يقل، وعنه الفتوى. (مسكين، فتح)

**وعيره** أي غير كتاب القاضي، والمراد به قوله: "وتقصي المرأة" إلخ. (مسكين، فتح)

**ويكتب القاضي إلخ** في غير حد وقود، وقياس بأبي حنيفة لعمل هذا الكتاب؛ لأنه لا يكون أقوى من القاص الكاتب، ولو حصر الكاتب نفسه في محس المكتوب إليه، وعبر بلسانه ما في الكتاب من يعمل به القاضي فكيف بالكتاب؟ ولأن فيه شبهة التزوير؛ إذ الخط يشبه الخط، والخاتم يشبه الخاتم، إلا أنه جاز حاجة الناس؛ لما روي أن علياً أجاز ذلك؛ حاجة الناس إليه. [نبيس الحقائق: ٩٦٥] وهذه مسألة بالإجماع إلا في رواية عن مالك: أنه يكتب القاضي في الحدود والقود أيضاً، وإنما يقل في الحد وقود أي إقصاء ما فيه من شبهة وهما يدرعان به.

وقوله: "في غير حد وقود" المستثنى منه محذوف أي يكتب القاضي في كل الحقوق التي تثبت مع الشبهة ولا يسقط بها كالدين والكافح، وإطلاق والشفعة، والعناق والوكالة، والوصية والوفاة، ولورثة وأقل أي موجه المال، والنسب من الحي ونسب، والعصب والأمانة المحجوزة من وديعة ومضاربة وعارية، والأعيان المسقولة كالعد والخراجية، وغير المسقولة كالعقار إذا بين حدوده الأربع، ويروى ذلك عن محمد، وعنه متأخرون، وهو الذي يعني به لضرورة، وفي ظاهر الرواية: لا يقل في الأعيان الغير المسقولة ويقل في المسقولة؛ للحاجة إلى الإشارة إليها عند الدعوى والشهادة، خلاف العقار وغيرها من حقوق، وعن أبي يوسف: أنه يقل في العبيد دون الإماء؛ لعدة الإباق فيهم دون الإماء، ثم الكتاب إلى القاضي نوعان: أحدهما: السجل، والثاني: يسمى بالكتاب حكيم كما بينه بقوله: "فإن شهدوا" إلخ. [رمز الحقائق: ١٢٢/٢] (فتح، عناية)

**غير حد** المراد بغير الحد والقود الحقوق التي تثبت بالشبهات وهما يدرعان بالشبهات. (عناية) **على خصم** حاصر بعد دعوى المدعي وإكثار المدعى عليه. (معذر) **بالشهادة** أي يروى المشهود به على المدعى عليه للمدعي. (عيني)

وكتب بحكمه، وهو المدعو سجلاً، وإلا لم يحكم، وكتب الشهادة ليحكم المكتوب  
 الكتاب الذي فيه الحكم القاضي الكاتب أي القاضي  
 إليه بها، وهو الكتاب الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، .....  
 الشهادة أي الكتاب الحكمي

**وكتب بحكمه:** وإنما يكتب السجل حتى لا يسي الواقعة على طول الرمان، وليكون الكتاب مذكراً لها، وإلا فلا يحتاج إلى كتابة الحكم؛ لأنه قد تم حضور الخصم نفسه أو من يقوم مقامه، إلا إذا غاب بعد الحكم عليه أو جحد الحكم. فعينه يكتب ليستوفي منه الحق أو لينفذ حكمه، وقوله: وهو المدعو سجلاً، سياق هذا الكلام يوجهه انحصار بإطلاق السجل على مكتوب ثبت حكمه بشهادة الشهود مع أنه لو ثبت الحكم بالإقرار وكتب بالحكم فثبت أيضاً سجل، والمراد: أن الحجة التي فيها حكم القاضي يدعى سجلاً في عرفهم. (عيني. فتح) **سجلاً:** أي يسمى سجلاً؛ لأنه سجله أي أحكمه بالحكم، فالسجل لا يكون إلا بعد الحكم. (عيني)

**وإلا** أي وإن لم يكر الخصم يعني المدعى عليه حاضراً. (عيني) **لم يحكم.** أي القاضي، فكانت بالشهادة؛ لأن الحكم على الغائب لا يجوز. (عيني، معدن) **الحكمي** يسته إلى الحكم باعتبار المآل وليس بسجل. (عيني، فتح)  
**نقل الشهادة** أي الكتاب الحكمي نقل الشهادة، والفرق بينه وبين السجل: أن السجل لا يكون إلا بعد الحكم، والكتاب الحكمي لا يكون إلا قبل الحكم، وحكم القاضي في السجل إذا وقع في مسألة محتف فيها بيس لمكتوب إليه ولاية الرد، بل عليه تنفيذه؛ لاتصال الحكم به، بخلاف الكتاب الحكمي، فإنه حار للمكتوب إليه مخالفة رأي الكاتب ونقص حكمه، وقد ذكر كيفية الكتاب الحكمي أنه يكتب هكذا: من قاضي بخارا إلى قاضي سمرقند أن فلاناً وفلاناً شهدا عندي أن العبد الفلاني المسمى تبارك الذي حبيته كذا، وكذا، وسه وبيته كذا، أتى من مالكة فلان، ووقع بسمرقند في يد فلان إلى آخر الكتاب ويختتمه، فإذا وصل إلى قاضي سمرقند يحضر الخصم مع العبد، ويفتح الكتاب بشرائعه التي في المتن، فإن لم تكن حبيته كما كتب بتركه.

وإن كان فالخصم إن ذهب إلى بخارا فيها، وإلا يسلم العبد إلى المدعي لا على وجه القضاء، ويأخذ منه كفيلاً بنفس العبد، ويجعل بعقه حاجماً من رصاص، ويختتمه حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرق، ويكتب إلى قاضي بخارا جواب كتابه، وأنه أرسل إليه حكم العبد، فإذا وصل إليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في عيبة العبد ليشهدوا في حضرته، فيشيروا إليه أنه منك المدعي، لكن لا يحكم بل يكتب هو إلى قاضي سمرقند أن الشهود شهدوا حضوره، وأرسله مع العبد إليه؛ ليحكم القاضي بسمرقند على الخصم، ويرأ الكفيل عن كفالته، ثم يشترط أن يكون الكتاب عن قاض معنوم، إلى قاض معنوم، في أمر معنوم، مدع معنوم، على مدعى عليه معنوم، وأعلام هؤلاء بذكر اسمهم وبسهم إلى أبيهم وجدهم أو فليتهم، فإن لم يذكر اسم الأب ولا الجد، لا يحصل التعريف إلا إذا كان مشهوراً باسمه العلم. (مسكين، فتح)

**في الحقيقة** لأن القاضي الكاتب لم يحكم بالشهادة وإنما نقلها إلى مكتوب إليه ليحكم بها. (عيني)



وقرأ عليهم، وختم عندهم، وسلم إليهم، فإن وصل إلى المكتوب إليه، نظر إلى  
 لقاضي الكاتب الشهادة      لكاتب الكتاب      أي الكتاب      أي بيع الكتاب      أي إلى القاضي      أي المكتوب إليه  
 حتمه، ولم يقبله بلا خصم وشهود، فإن شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إلينا  
 مدعي كتاب      أي لا حضور مدعي عنه      شهود      كتاب  
 في مجلس حكمه، وقرأه علينا، وختمه، وفتح القاضي، وقرأه على الخصم، .....  
 لكاتب      لكاتب      المكتوب إليه لكاتب      أي المدعي عليه

**وقرأ عليهم** [ أي على الشهود الذين يشهدهم على الكتاب. (عيني) ] أي على من يشهدهم وهم شهود الطريق؛ لأنهم يشهدون عند شالي، فلا بد من لقراءة عليهم يعرفوا ما فيه؛ إذ لا شهادة بدون علم، وختم الكتاب عندهم أي عند الشهود، وسلم الكتاب إليهم كي لا يتوهم التغير، ومن شرائطه: أن يكون الكتاب عنوان، وهو أن يكتب فيه اسمه واسم أبيه وحده واسم القاضي مكتوب إليه وأبيه وحده، حتى لو أحد بشيء منها لا يقبل الكتاب، ويكتب العنوان من داخل الكتاب، حتى لو كان على طاهره، لا يقبل، وقيل: هذا في عرفهم، أما في عرفنا: فاعنون يكون على الطاهر، فيعمل به، وقوله: وختم عندهم مطلقاً عند الطرفين، قيل: إذا كان الكتاب في يد المدعي يفتى بأن اختتم شرط، وإن كان في يد الشهود يفتى بأنه ليس بشرط.

وعند أبي يوسف: لا يشترط شيء من ذلك، وإنما اشترط أن يشهدهم أن هذا كذبه وحاقه، فإن شهدوا على الكتاب واختتم عند القاضي المكتوب إليه، كان كافيًا، وعنه: أن الختم ليس بشرط، فسهل في ذلك لما اتى بالقضاء وهذا قوته آخرًا، وقوله الأول مثل قول أبي حنيفة، ومن الشروط: أن يكون فيه التاريخ، فهو م يكتبه لا يقبل، وقوله: وسلم إليهم وعمل القضاة اليوم: أنهم يسمون في المدعي ويذكر اسم الشهود إن شاء، وإن شاء يكتبني بذكر شهادتهم. [رمز الحقائق: ١٢٣/٢] (فتح، عناية)

**فإن وصل إلينا** ما فرغ من بيان الأحكام المتعلقة بحاجب القاضي الكتاب، شرع في بيان الأحكام المتعلقة بحاجب المكتوب إليه، أي إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه لم يقبله إلا حضرة خصم؛ لأن ذلك ممرة داء الشهادة، وأدائها لا يكون إلا محصورة بخصم، فكذلك هذا، بخلاف القاضي الكاتب، حيث يسمع الشهادة ويكتبها، والخصم غائب؛ لأن سماعه ليس بحكم بل سقل، فكان جائزًا، وقال أبو يوسف: يقبله من غير حضور الخصم؛ لأن الكتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، وحكمه بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به. (عيني، فتح، عناية)

**بلا خصم** لأن هذا الكتاب بحكمه فلا يقبل إلا بحضور الخصم كاشهادة عنه. (عيني) **أه**: أي لكتاب الذي وصل إليه. (عيني) **في مجلس**: أي في مجلس يصح حكمه فيه حتى لو سمع في غير ذلك المجلس لا يصح. (عيني) **وفتح القاضي إلينا**. هذا إذ ثبتت عدالتهم عنده بأن كان يعرفهم بالعادة، أو وجد في لكتاب عدتهم بأن كان القاضي الكاتب قد كتب عدالتهم أو سأل من يعرفهم من الثقات، فركوا، وأما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به، ولا يبرم الخصم؛ لأنه لا يكون حجة إلا بعد ظهور عدالتهم، وعن الحصاف: أنه لا يفتحه إلا بعد ظهور عدالتهم. =

وألزمه ما فيه، ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله، وموت المكتوب إليه .....  
المدعى عليه الكتاب

= ونو قالت الشهود: لم يسلمه إلينا، ولم يقرأه علينا، ولم يحتمه حصرنا، لم يعمل به، وشرط في "الدخيرة": حضور الخصم لقول البينة بأنه كتب فلان، لا لقول الكتاب، حتى لو قنه مع عبة الخصم حار، والأشبه: أن هذا قول أبي يوسف، فإن عده يقنه من غير بينة، ومن يد ادعي أيضاً إذا جاء به وحده، ولذا لما سئل عن الإثبات، فقال: إذا شهدوا أنه كتبه، ولم يشهدوا بالختم وغيره، قنه، وقد سئل في ذلك ما ابتي بالقضاء، وليس الحر كالمعينة، ولو وجد في الكتاب ما يخالف شهادتهم، رده.

ثم لا بد من مسافة بين ائقاصيين حتى يحور كتاب ائقاصي، واحتتموا فيها، فهمهم من قل: هي معتبرة بشهادة على الشهادة، وهي مسيرة ثلاثة أيام في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: أنه لو كان في مكان لو عد لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله، صح الإشهاد، وعن محمد: أنه يحور الشهادة على الشهادة، وإن كان الأصل صحيحاً في مصر، وذكر الكرخي في "اختلاف الفقهاء": أن كتاب ائقاصي إلى ائقاصي مقبول وإن كانا في مصر واحد، فكأهما اعتراه بالتوكيل، وفي ظاهر الرواية: اعتر بالعجر، وفي "حرارة الفقة": ويحور كتاب ائقاصي إلى ائقاصي في المصريين، أو من ائقاصي مصر إلى ائقاصي رستاق، ولا يحور من ائقاصي رستاق إلى ائقاصي مصر. [رمز الحقائق: ١٢٣/٢] (فتح)

**ويبطل الكتاب الخ** يعني إذا مات أو عرر الكاتب قبل وصول الكتاب إلى ائقاصي الثاني، أو بعد اوصول قبل أن يقرأه عليه بطل الكتاب؛ لأنه سمرلة الشهادة على الشهادة، وموت الأصور قبل أداء الفروع الشهادة تصل شهادة الفروع، وكذا إذا أخرج الكاتب عن أهلية ائقضاء جوار أو عماء أو فسق أو ارتداد أو قذف وحده فيه، وقال أبو يوسف: لا يبطل نموته، بل المكتوب إليه يقضي به، وهو قول ائشافعي ومالك وأحمد في رواية، ولو مات ائقاصي الكاتب بعد ما قرأ الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية، وحكم به المكتوب إليه؛ لأنه وجب عليه ائقضاء به بالقراءة، فلا يبطل بالموث كما لو مات الشاهد بعد أداء الشهادة قبل حكمها خلافاً لره.

فإن قيل: هذه العبارة محلقة صريحاً ما في كتاب الشهادة أنه لا شهادة للفروع بلا موت أصله أو مرضه أو سفره؛ لأن جوارها لمحااجة عند عجز الأصل وهو متحقق بهذه الأشياء، قلنا: لا مخالفة بينهما؛ لأن الشهادة على نوعين: أحدهما: بمعنى التوكيل وهو يصل بموت الموكل وهو المذكور ههنا، والثاني: بمعنى اوصية بأن يقولوا بفروع: إذا منا فاشهدوا على شهادتنا، والوصية لا تعد إلا بعد موت اوصي. (عبي، كفاية)

**وعزله** أي عرل الكتاب بعدم أهليته. (مع، ط) **وموت الخ** أي يبطل الكتاب بموت ائقاصي المكتوب إليه إلا إذا كتب هكذا: إلى فلان ائقاصي وإلى من يصل إليه من قضاة ائقسمين، فيكون غير المكتوب إليه تعأ له، فحينئذ لا يبطل بموت المكتوب إليه، وقالت الثلاثة: لا يبطل بموت المكتوب إليه وإن لم يقل ذلك، ويحكم ائقاصي الذي جاء به بعده، ولنا: أن ائقاصي الكاتب اعتمد على عبه الأول وأمامته، والائقضاء يتفاوتون في الأمانة، =

إلا إذا كتب بعد اسمه: وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين، لا بموت الخصم،  
وتقضي المرأة في غير حد وقود، ولا يستخلف قاضي إلا أن يفوض إليه ذلك، ....  
أي لقاضي الكتاب القضي  
الحقيقة القاضي الاستخلاف

= فصار بطريق الأمراء في الأمور، ولأن الكتب طلب الحكم من مكتوب إليه، ودلت لا يتصور بعد موته، وكذا يطل بعد عر لمكتوب إليه، بخلاف ما إذا كتب استدعاء من فلان بن فلان قاضي بلدة فلان إلى من يصل إليه كتابي هذه من قضاة المسلمين حيث لا يخور؛ لأنه اعتمد الكل، فكانوا مكتوباً إليهم، فلا يخور أن يحكم به أحد؛ لأن إعلام ما في الكتاب ومكتوب إليه شرط، وتقدم الإعلام لا يحصل بهذا القدر، وإذا عيّن واحداً حصل التعريف، وأجار أبو يوسف من غير تعيين أحد من القضاة حين اتقى بالقضاء، واستحسنه كثير من المشايخ تسهيلاً على الناس، وعليه عمل الناس اليوم، وهو الوجه، (عيني، فتح، كافى)

**المسلمين** بأن كتب إلى فلان لقاضي وإلى من يصل إليه رخ فحينئذ لا يبطل بموت المكتوب إليه. (عيني)  
**لا بموت الخصم**، لأن وارثه أو وصيه يقوم مقامه، فينفذ عليه، ومات المدعي بسعي أن لا يصل؛ لأن قريته يقوم مقامه، فينفذ له. [تبيين الحقائق: ١٠٥/٥] وكذا لا يبطل بموت شاهد الأصل، ويجوز على كتاب القاضي شهادة على الشهادة كما حار فيه شهادة النساء. (عيني، فتح) **ونقصي** ما فرغ من بيان كتاب القاضي شرح في غيره فقال: ونقصي إلخ. (مسكين)

**غير حد وقود** أي قصاص؛ لأن القصاص كاشهادة، وشهدته جائزة في غيرهما فكذلك يخور قصاؤه في غيرهما. (عيني) ما مر من أهل قضاء أهل الشهادة، وشهادة امرأة جائزة في غير الحد والقصاص، فكذلك قصاؤها إلا أن موبيها ثم خبر **بأنه لا يخور** أن توب المرأة بقصور عقبتها بإحبار الشريعة، فبأن قصاص عقبتها لا يعيد سب أهبتها بالكتابة لا ترى أنها تصحح شهادة وباطلة في الأوقاف ووصية على يتيم، وقد الإمام العتاي: امرأة قدت نقصاء، وقضت في الأموال صح؛ لأنها تصحح شهادة في باب الأموال، فتصح قاضية فيها، ولو قضت بالحدود والقصاص، وأمضاه قاض آخر يرى حواره، بعد الإجماع؛ لأن نفس القصاص محتند فيه، فإن شريفاً كان يخور شهادة نساء مع رجل في الحدود والقصاص، وقال الشيخ أبو الحسين السفي: وهو قضى القاضي في الحدود والقصاص شهادة رجل وامرأتين نفذ قصاؤه، وليس لغيره بطلاله؛ لأنه قضى في فصل محتند فيه، وليس نفس القصاص هنا محتند فيه. [رمز الحقائق: ١٢٥ ٢] (فتح)

**ولا يستخلف** أي لا يخور الاستخلاف على القضاء. (ص، عيني) ولو بعدد؛ لأنه مفوض إليه القضاء دون تنقيب، فصار كالوكيل بالبيع أو السكح ليس به أن يوكل إلا بدد الموكل أو التفويض، فهو استخلف من مفوض إليه ذلك، فقضى الثاني محضر من الأول، أو بغير محضره، إلا أنه أجاره، جاز كالوكيل إذا وكل مع عدم الإذن شرط أن يكون الثاني أهلاً بقضاء لا رقيقاً ولا محدوداً في قذف ولا كافرين، فإن لم يكن أهلاً لم يخور، =

**بمخلاف المأمور بالجمعة، وإذا رفع إليه حكم قاضي قبله أمضاه** .....  
 قضى

= وهو فوض إليه الإمام أن يستحلف بأن قال له: ولّ من شئت، له أن يولي من شاء، ويصير نائباً عن الإمام في التولية حتى لا يثبت غيره كالوكيل إذا دُعي له الموكل بالتوكيل، فوكل، فصار الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يثبت التوكيل الأول عرله، ولا يعرر نائب نمونه، ويعرلان يموت الموكل، خلاف الوصي حيث يملك الإيصاء إلى غيره، ويمثل التوكيل والعزل في حياته. وهو فوض إليه الإمام العزل بأن قال له: استدع من شئت، كان له العزل؛ لأنه ملكه بالتفويض سواء كان التفويض صريحاً كما مر، أو دلالة مثل أن يقول الإمام: جعلت قاضي القضاة، فإن قاضي القضاة هو الذي يتصرف فيهم تقليداً وعزلاً. (عيني، فتح)

**خلاف** أي بإقامتها، حيث يجوز له أن يستحلف غيره، وإن لم يأذن له الإمام بالاستحلاف؛ لكونها على شرف العقاب؛ لأنها مؤقنة بوقت يموت الأداء بالقضاء، وليس القضاء كاجمعة؛ لأنه غير مؤقت بوقت، ثم إذا حدث الإمام قبل أن يشرع في الجمعة، لم يجر له أن يستحلف إلا من شهد الخطبة؛ لأن احصة شرط فيها، فلا نعتد دونهما، وإن كان شرع فيها جاز له أن يستحلف من لم يشهد الخطبة؛ لأن استحلفه لا لا مفسح، واحصة من شرائط افتتاح الجمعة. (عيني، فتح، عناية)

**أمضاه** | أي أمضى القاضي المرفوع إليه حكم القاضي الآخر. (مع، فتح) | أي حكم بمقتضاه، وافق ذلك الحكم رأيه أو حاكمه، بقي الآخر على قصائه أو مات أو عزل؛ لأنه بكرة في سياق الشرط، فيعم، وقوله: إن لم يخاف الكتاب أي الحكم الذي لم يخف في تأويله استيف كالتقصاء عن مربيته أنه أو أنه أو بضحة تكاح أم مربية أو سنها، ولأنه من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعي الدلالة، وإلا فمحالفة المتواتر من كتاب أو سنة إذا كان قطعي الدلالة كقر، وقوله: «والسنة مشهورة» كتحميل المنطقة الثلاث بروج الأول بلا وطء الروح الثاني؛ لأنه مخالف لحديث العسية، وكالتقصاء بشاهد وبمير، فإنه مخالف للحديث المشهور: **أكر،** وقيد بالمشهورة؛ احترازاً عن الحديث الغريب.

وقوله: أو الإجماع أي الذي ييسر فيه خلاف يستند إلى دليل شرعي، وغير المستند إليه يسمى خلافاً لا احتلافاً، والمعتبر: الاختلاف في الصدر الأول، ونظير محامدة لإجماع: كما إذا قضى حور بيع أم الولد، فللقاضي الثاني أن يفسه؛ لأنه مخالف لإجماع التابعين، والأصل في إمضاء القاضي ما رفع إليه إذا لم يكن مخالفاً للأدلة المذكورة: أن القضاء متى لاقى محلاً محتجداً فيه يبعد، ولا يردده غيره، لأن جهاد الثاني كاجتهاد الأول في أن كلا منهما يحتمل الخطأ، وقد رجح الأول باتصال القضاء به، فلا يتقص بما هو دونه درجة، وهو ما لا يتصل القضاء به، وفي الجامع الصغير: وما احتجف فيه الفقهاء فقضى به القاضي، ثم جاء القاضي الآخر يرى غير ذلك، أمضاه، وقالوا: شرعه؛ أن يكون عاماً باختلاف العلماء، حتى لو قضى في فصل محتجده فيه، وهو لا يعم بذلك، لا يجوز قضاؤه عند عامتهم. (عيني، عناية، فتح)

إن لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والإجماع، وينفذ القضاء بشهادة الزور في  
حكم القاضي الآخر  
للدس م ذ ف  
العقود والفسوخ ظاهراً وباطناً.....

**الكتاب** مثل أن يقضي نحن متروك التسمية عامداً. (عبي) **والإجماع** أي الذي سس فيه خلاف سند إلى دليل شرعي مثل القضاء جوار كاح الخد. (معدن) **وبنفذ القضاء الح** أن ادعى رجل على امرأة بكاحا وهي تحدد، وأقام ارجل عينيها شاهدي زور ولا يعلم القاضي بكذب الشهود قضى بينهما بالكاح وكذب كل عقد وفسخ، وقوله: 'ظاهراً' أي من حيث اظهر فتسلم المرأة من الزوج، ويقول القاضي هنا: سمي نكحت بيه فإنه روجت، وقوله: 'وخاصاً' أي ديانة بيه وبين الله فيحل لرجل وضوها، ويعمل لها تمكين، ويجب على لرجل انطقه والقسم، لكن لسعد ناطاً شرطان: الأول: عدم عدم القاضي بكذب الشهود، فهو علم به م ينفذ قضاءه، الثاني: كون المخل قابلاً فإذا كانت المرأة تحت روح أو معتدة أو مرتدة أو محرمة بمصاهرة أو رصاع، لم ينفذ، وهذا الحكم عند أبي حنيفة.

ولأصل فيه: أن كل شيء قضى به القاضي في اظاهر بتحريمه أو بإحلاله فهو في ساطع كدلت عده، وعندهما: لا ينفذ إلا ظاهراً؛ لأن شهادته الزور حجة صاهر لا ناطاً، فصار كما كان الشهود عبيد، وكفراً، وبه قامت الثلاثة ورور، وله: قول عبي وهو ما روي أن رجلاً ادعى نخصرة عبي . على امرأة بكاحاً وأقام لشاهدين، فقضى عبي . بالكاح، وقال للمرأة: 'شاهدت زوجك'؛ ولأن لقضاء يقطع المارعة بينهما من كل وجه، فهو لم ينفذ ناطاً كان ثمناً بمصرعه بينهما، وفقد عهدنا بقود مثل ذلك في الشرح، ألا نرى أن التفريق باللعان ينفذ ظاهراً وباطناً، وأحدهما كاذب بيقين.

وصور المسائل كثيرة: منها: إذا ادعى على امرأة رجل بكاحا، وهي تحدد، وأقام عينيها شاهدي زور، وقضى القاضي بالكاح بينهما حل بزوج وطؤها، وحل للمرأة تمكين منه عده، وعندهما: لا يحل له ذلك، ومنها: إذا قضى ببيع بشهادة الزور، وهو عبي ووجهين: أحدهما: أن يكون لدعوى من حاب لمشتري أن ادعى عبي غيره أنك بعت مي هذه حارية، ولآخر أن يكون من حاب سائع أن قال: بعت شترت هذه الحارية مي، فإنه حل لمشتري وطؤها في الوجهين، وكذلك صور افسوخ كثيرة: منها: إذا ادعى أحد المتعاقدين فسخ العقد، وأقام بية الزور، وفسخ القاضي، يحل لسائع وضء الحارية، ومنها: إذا ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً، وأقامت بية زور، وقضى القاضي بالفرقة، وبزوجه روح آخر بعد نقضاء العدة، حل للزوج اوطء ظاهراً وباطناً عنده لا عندهما. [رمز الحقائق: ١٢٦/٢]

**في العقود** كالكاح والبيع والشرء ويشمل عقود اشرعات. (عبي، فتح) **ظاهراً**: [أي من حيث الظاهر بين الناس. (عبي)] أرد بالفسخ بطل حكم لعقد بأي وجه كان، فيعلم الطلاق وإقامة وارء بالعب. (عبي، فتح)





ما يدعي على الغائب سبباً لما يدعيه على الحاضر كمن ادعى عيباً في يد غيره أنه  
 مصدرية أو موصوبة مصدرية أي لادعائه  
 اشتراه من فلان الغائب ويقرض القاضي مال اليتيم، .....  
 مدعي

= تنعذ بأن دا ايد شرها من فلان لعائ، وقال ذو بيد: مدر داري م شترها من أحد، فأقام مدعي بيته  
 أنه اشتراها من فلان الغائب، تقبل بيته، ويثبت الحكم على الحاضر والغائب، وكذا إذا ادعى شخص ديناً على  
 أنه كفي عن لعائ بأمره، وأقر خاصر بكفالة، ونكر دين، فأقام مدعي لبيته أن به على عائ أنف  
 درهم، تقبل بيته، ويثبت الحكم على الحاضر والغائب.

ولوع ثنائي: أن يكون ما يدعيه عندهما شئين، مثل أن يدعي مقدف أنه عبد فلان، فيجب عليه أن يعود سوص،  
 فأقام مقدف البيته أن مولاه للعائ قد اعتقه، فيجب عليه أن يعود سوص، أو قال المشهود عليه: لشاهد عدل،  
 فأقام مدعي بيته أن مولاهما أعتقهما، وهو تمكهما، فإن بيته نقل، ويثبت اعتق على لعائ: لأن حقين كشيء  
 واحد، لا يثبت أحدهما عن الآخر: لأن ولاية لشهادة لا تفت عن الحر، وحده حر لا يثبت عن لأحر.

ثم إذا كان ما يدعيه على لعائ شرطاً ما يدعيه على حاصر، ولا يكون سوا يطر، فإن كان لعائ يتقرر  
 بالشرط لا تقبل بيته على حاصر وعائ، مثل أن تقول امرأة زوجها: بكت عنت صلاقي صلاق فلان لعائ  
 زوجته ثلاث، وأقامت بيته أن فلان صق زوجته ثلاثاً، لم تقبل بيته؛ لأنه يتقرر بدكت، وإن كان لا يتقرر.  
 تقبل بأن قالت. عنت صلاقي بدحور فلان لعائ مدر، فأقامت بيته أنه دخل مدر، تقبل؛ لأنه لا صرر عليه  
 [رمز الحقائق: ١٢٨/٢] (فتح)

على الحاصر فانتصب حاضر حصصه فيه فحور الحكم على لعائ أيضاً. (ص، عيني) **فلان الغائب** تقبل  
 بيته وثبت الحكم على لعائ وأحاصر حتى إذا حضر لعائ ونكر لا يثبت بي بكرة. (ص، عيني)

**ويقرض القاضي مال اليتيم** [وهو من لا أب له. (ط، معد)] أي جار مقاضي استحقاقاً أن يقرض مال اليتيم  
 من مئة مؤتمن، حيث لا وصي له وهو منصوب القاضي، لأنه ممنوع من التصرف في ماله مع وجود وصيه في  
 الصحيح، ولم يجد من يقفه مضاربة ولا مستعلاً بشريه، وه أحد امان من أب مسرف، ووضعه على يد عدل، وله  
 إقرار بقطعة من منقط، ومال اوقف والعائ، وله بيع مقوله إذا حلف شرف ولم يعلم مكانه

وقوه: ويكتب الصحت أي لأجل تذكره الإقرار، لأن في إقرار أموالهم مصحتهم بنفائهم محفوفة، فإن  
 القاضي لكثرة أشعاه قد يعجز عن الحفظ بنفسه، ويحصل الحفظ بالدوية أيضاً، لكنها لم تكن مضمونة بهلاك،  
 وبالقرض تصير محفوفة مضمونة، فيقرضها، وإن حذر المستقرض، فانقضي يقدر على الاسترجاع، لكونه معلوماً  
 به، وبسكينة يحصل الحفظ، وينتهي السبب. وقوه: لا لوصي أي ليس لوصي أن يقرض مال ليتيم، فإن  
 فعل ضمن، لأن الحفظ والصمان وإن كانا موجودين بالإقرار، لكن مخافة هلاك دافية، بعدم قدرة وصي =

## ويكتب الصك، لا الوصي والأب.

أي القاضي

= على الاستحراج؛ لأنه ليس كل قاص يعدل، ولا كل بينة تقبل. وقوله: 'والأب' أي ولا يقرض الأب مال الصبي؛ لأنه لا يقدر على الاستحراج، فيضمن بالإقراض، وفي رواية: يحور له ذلك؛ لأن ولاية الأب تعم المال والنفس كولاية القاضي، وشقيقته تمنعه من ترك النظر له، والظاهر: أنه يقرضه ممن يأمن بحجوده، وإن أحده الأب قرصاً لنفسه، فقل: به ذلك، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس به ديث. (عبي، عناية)

**ويكتب الصك** بالقرص بدا يحفظ؛ لأنه لكثرة أشعاله يخاف أن يساه وهو كتاب الإقرار بامال وغيره. (عبي، معدن) **والأب** أي ولا يقرض الأب مال ولده الصغير وكذا الملتقط مال الصغير، فإن أقرصوا صموا لعجزهم عن التحصيل. (ط)

## باب التحكيم

أي في باب حكمه

حَكَمًا رَجُلًا لِحَكْمٍ بَيْنَهُمَا، فحَكَمَ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا أَوْ نَكُولًا فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقُودٍ وَدِيَّةٍ  
 أي الأئمة أي جعلاه حكمًا ذلك الرجل رجل محكم من المدعى عليه أي قصاص  
 على العاقلة، صَحَّ لَوْ صَلَحَ الْمُحْكَمُ قَاضِيًا، .....  
 أي حكمه

**باب التحكيم** | هو مصدر من حكم شديد تكافيد جمعه حكمًا صحيح. (عيني) | هو من فروع القضاء، وتأخيره من حيث أن الحكم أدنى مرتبة من لقاضي؛ لاختصار حكمه على من رضي حكمه، وعموم ولاية لقاضي، وهو مشروح بالكتاب ونسبه وإجماع الأئمة أما كتاب، فقوله تعالى: .....  
 ..... (٣٥) يرت في حكمه لزوجين، وأما النسبة، فروي أنه ..... من على حكم سعد بن معاذ  
 في بني قريظة ما اتفقت بهود على إرضاء حكمه، وعقبه إجماع الصحابة، وركبه: النقص الدال عليه مع قول الآخر، وشرحه من جهة الحكم بالكسر. العقل والبدوح لا الحرية والإسلام، فصح حكمه دميًا، ومن جهة الحكم بالفتح: صلاحيته للقضاء. (فتح، غناية)

**رجلًا** أي معيونه؛ إذ لو حكمه أو من يدخل المسجد لم يجر بهما بجهدة، وعصفت بقاء في قوله: 'فحكم القاتل لا قيد، وفاد بقوله. 'لو صح قاصب' جور تحكيم المرأة والفسق؛ صلاحيتهما بالقضاء، ولأن حكمه بمنزلة لقاضي فيما بينهما، فيشترط فيه ما يشترط في لقاضي، حتى لو حكمه كافر أو عند أو محدود في قذف أو صبا، لا يجوز إن كان المتخاصمان مسلمين، وإن حكم أهل الذمة دماء حارة لأنه من أهل الشهادة فيما بينهما، وكذا يجوز تقليده القضاء؛ ليحكم بين أهل الذمة.

ورب قال في غير حد وقود ودية على العاقلة؛ لأن حكمهما بمنزلة أصبح بينهما، وبسبب هذه ولاية على دمهما، وهذا لا يمكن إباحته، وكذا لا ولاية على عاقلة، ولا يقدح حكم من حكمه على عاقلة، ولا على القاتل؛ لعدم لزوم لعاقلة حكمه؛ لكونه مخالفًا لحكم لشرع؛ لأن الذمة تحب على العاقلة لا على القاتل، ولو ثبت القتل بإقرار قاتل بعد حكمه عليه أيضًا؛ لأن لعاقلة لا تعقل ما ثبت بالإقرار، وفاد أبو بكر البراري في القصاص: يسعى أن جور التحكيم في القصاص؛ لأن وفي المقول لو استوفى القصاص من غير أن يرفع إلى السطار حارة فكذلك إذا حكم فيه من حقوق بني آدم، وفاد شمس الأئمة في 'شرح أدب القاضي': من أصحابنا من قال حوار استحكيم في القصاص وحد القذف؛ لأن الاستيلاء بينهما. [أمر حقائق: ١٢٩ ٢] (فتح)

**سهمًا** أي بين الاثنين متخاصمين، **نكول** أي متناع مدعى عليه عن إيمين. (معدن) **اتحكم** بتشديد الكاف وفتحها أي صح أن يكون قاصب. (عيني) **قاصبًا** يعني يكون مكلفًا حرًا مسلمًا غير محدود في قذف؛ لأنه بمنزلة القاضي فيشترط فيه ما يشترط في القاضي. (عيني، ط)

ولكل المحكمين أن يرجع قبل حكمه، فإن حكم لزمهما، وأمضى القاضي حكمه  
 إن وافق مذهبه، وإلا أبطله، وبطل حكمه لأبويه وولده وزوجته كحكم القاضي،  
 بخلاف حكمه عليهم.  
أي المحكم بينهما عن المحكم لأنه لا فائدة في نقضه سقطت بهما حكمه حكمه

ولكل المحكمين تشديد الكف وكسرها على صيغة اتشية أي لكل واحد منهما. (عيني)  
 قل حكمه أي قبل حكم المحكم؛ لأنه مقلد من جهتهما فكان لهما عرله قبل أن يحكم بهما. (عيني)  
 لزمهما لأن حكمه صدر عن ولاية شرعية كاتقاضي إذا حكم لزم، ثم بالعرل لا يبطل حكمه، فكذا هذا،  
 وأشار إلى أنه يتعدى حكمه إلى غيرهما فهو حكماء في عيب مبيع فقضى برده، ليس لبائع أن يرده على بائعه  
 الأول إلا برضاه. [رمز الحقائق: ١٢٩/٢] (فتح)  
 وأمضى القاضي حكمه أي إذا رفع حكم المحكم إلى القاضي نقضه إن كان موافقا لمذهبه؛ لأنه لا فائدة في  
 نقضه، ثم فائدة هذا الإمضاء: أن لا يكون للقاضي الآخر الذي يرى خلافه نقضه إذا رفع إليه. ولو أحر هذا  
 المحكم بإقرار أحد الخصمين أو بعدالة الشهود وهما على حاكمهما، يقبل قوله؛ لأن الولاية قائمة وإن أحر بالحكم  
 بعد العزل لا يقبل؛ لانقضاء الولاية.  
 وإلا أبطله: أي وإن لم يوافق مذهبه بأن حكم بقول أبي يوسف مثلاً، واتقاضي يرى قول أبي حنيفة أبطله إن  
 شاء؛ لأن حكمه لا يرم لقاضي؛ لعدم التحكيم من جهته، بخلاف ما إذا رفع إليه حكم حاكم حيث لا يصح  
 وإن خالف مذهبه، إلا أن يخالف الأدلة الشرعية كما مر، وقال ابن أبي بديع: هو بمنزلة المولى من جهة الإمام  
 حتى لا يكون لأحد أن يقض حكمه ما لم يخالف الدليل الشرعي، ومعنى 'أبطله' أي لا يعمل به، وقضى رأيه،  
 ولا يشترط أن يقول: أبطلت حكمه. [رمز الحقائق: ١٢٩/٢] (فتح)  
 وبطل حكمه إلخ لأن أهلية الشهادة شرط لنقض، والشهادة هؤلاء غير مقبولة، فكذلك الحكم سواء كان من  
 المحكم أو من القاضي إلا إذا ورد عليه كتاب قاص لم لا تقبل شهادته به، فيجوز قضاؤه هم. (فتح، عناية)  
 كحكم القاضي أي كما يبطل حكم القاضي هؤلاء للتهمة. (عيني) عليهم: أي على أبويه وولده وزوجته  
 حيث يصح لعدم التهمة كالشهادة. (ط، عيني)

## مسائل شتى

**لا يتد ذو سفلى فيه، ولا ينقب كوة بلا رضاء ذي العلو. زائغة مستطيلة.....**

أي صاحب سفلى أي في السفلى

**شئ**: أي متفرقة هو جمع شئت كجرحى وحريج، وهو مرفوع على الوصفية بمسائل، وإذا قلت: جاء القوم شئ يكون منصوباً على الحال أي متفرقين، وهذا من دأب المصنفين أن يذكروا في آخر الكتاب مسائل متعقبة بما فيها استدراكاً لما فات من الكتاب ويترجموه بمسائل شئ أو متورة أو متفرقة [رمر الحقائق: ٢/ ١٣٠] (فتح)

**لا يتد**: [أي إذا كان العلو رجلاً والسفلى للآخر لا يدق وتد. (عبي)] من وتد يتد من باب ضرب أصده يوتد حدث الوؤ؛ وقوعها بين أياء ولكسرة كما في 'يعد' أصده 'يوعد' والمعنى لا يدق، وفي 'العرب': وتد التود صر به بامتدة، وتد قطعة من الخشب أو الحديد يدق في الحائط ليعلق عليه شيء. (عبي، فتح)

**دو سفلى** بكسر السين وضمها صد العلو، وصورته: أن يكون بيت وفوقه صفة، كل واحد لرجل، فيس لصاحب البيت اتحتاني أن يدق فيه وتد. **ولا يقف كوة** بضم الكاف وتشديد الواو، وهي الصفاة، ويفتح الكاف وهي الرورن أي ليس لصاحب السفلى أن يقف فيه كوة. [رمر الحقائق: ٢/ ١٣٠] (فتح)

**بلا رضاء ذي العلو**. مطلقاً عند أي حنيفة، سواء كان التود أو المقب مصريين أو لا؛ لأنه تصرف في محل تعلق به حق الغير كالرهن، وقالوا: يصنع فيه ما لا يضر بالعمو، وعلى هذا خلاف إذا أراد صاحب العمو أن يبني على العمو شيئاً، أو يصنع عليه جدوعاً، أو يحدث كيفاً، قيل: ما حكى عنهما تفسير لقول أبي حنيفة على معنى أنه لا يمنع إلا ما فيه ضرر مثل ما قالوا، وقيل: فيه خلاف حقيقة، وهو أن الأصل عدلها بالإباحة، لأنه تصرف في ملكه، والمثلث يقتضي إطلاق التصرف فلا يمنع عنه إلا بعارض ضرر، وعنده: الأصل هو الخطر؛ لأنه تصرف في محل تعلق به حق الغير كالرهن والعين استأجرة، وبو هدم السفلى من غير صنع صاحبه، لا يخبر على الساء؛ لعدم التعدي، ولكن لصاحب العلو أن يبني إن شاء، ويبني عليه علوه.

ثم يرجع بقيمة الساء عليه، ويمنع من السكنى فيه، حتى يدفع إليه قيمته يوم الساء؛ لأنه مضطر في ذلك، بخلاف الدار المشتركة إذا تهدمت، فساها أحدهما بغير إذن صاحبه حيث لا يرجع؛ لأنه متبرع؛ إذ هو ليس بمضطر؛ لأنه يمكنه أن يقسم عرصتها ويبني في نصيبه، وصاحب العمو ليس كذلك، حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد اقسمة، كان له أن يرجع، وبو هدم صاحب السفلى نفسه سفسه يحجر على إعادته لتعديده بمحل تعلق به حق الغير كالرهن يعتق العبد المرهون. [رمر الحقائق: ٢/ ١٣٠] (فتح)

**زائغة**: [أي سكة من راعت لشمس إذا مالت، تسمى الخلة والسكة رائعة؛ ميبها من طرف إلى طرف. (عبي)] سواء كانت نافذة أو غير نافذة، ولابد من تقييد الثانية المشبعة بكونها غير نافذة، وفي 'تهذيب ديوان الأدب': الرائعة: الطريقة التي حادت عن الطريق الأعظم. (عبي، فتح) **مستطيلة**. صفة رائعة أي صويلة من استطال بمعنى طاب. (عبي)

تَنَشَعِبُ عَنْهَا مِثْلَهَا غَيْرَ نَافِذَةٍ، لَا يَفْتَحُ أَهْلُ الْأَوَّلَى فِيهِ بَاباً، بخلاف المستديرة.  
 تفرع عن الرائعة المستطيلة أي الرائعة الأولى أي السكة الأخرى للمرور

ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت كذا، فسئل البيّنة، .....  
 رجل الدار للمدعي وسمها إليه أي معين كرمضان مثلاً

مِثْلَهَا أي مثل لرائعة رائعة أخرى طولاً (عيني) غير نافذة إلى موضع آخر ولا له طريق غير الطريق الرائعة والمستطيلة. (عيني) لا يفتح أهل الأولى لأن الباب يقصد للمرور، ولا حق له في الدخول فيها؛ لكونها غير نافذة، وبما دلت لأهلها على اختصاص، ألا ترى أنه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة هم لا لأهل الأولى بحق الشركة في الطريق، بخلاف أهل المقصود فإن لأحدهم أن يفتح باباً في الأولى؛ لأن له حق المرور فيها وبخلاف ما إذا كانت الرائعة المشبعة نافذة؛ لأن حق المرور للعامة، وهم من حملتهم، ولأهل الأولى أن يفتحوا الباب فيها، وقبل: لا يسمعون من فتح الباب؛ لأن المفتح رفع لبعض حذاره، وله أن يرفع جميع حذاره بالهدم ورفع بعضه أولى، والصحيح هو الأول، ولكن إذا أراد أن يفتح باباً يمرور عليه يجمع استحساناً، وإذا أراد به الاستصاء أو الريح دون المرور لم يجمع من ذلك، وقبل: يجمع منه أيضاً؛ لأنه بعد تركيب الباب يدعي حق المرور على صور البرهان فيستدل بالباب على أن له حق المرور فيحكم له به. (عيني، مسكين، فتح)

فيه باباً أي الرائعة المشبعة وتذكير الصمير باعتبار لفظ مثلها. (عيني) خلاف المستديرة يعني إذا كانت الرائعة المشبعة مستديرة جور لأهل الرائعة المستطيلة فتح الباب، لأنها ما كانت مستديرة، وهي التي فيها اعوجاج حتى ينع اعوجاجها رأس السكة، صارت كئناهما سكة واحدة، وهي بينهم على الشركة، حتى إذا بيع دار فيها نخب حق الشفعة، وهذا إذا كانت استديرة غير نافذة أيضاً، وإن كانت نافذة فجميع المسلمين فيها حق المرور، وقدر الاستدرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكبر من ذلك لا يفتح فيها.

واعلم أن الإنسان أن يتصرف في ملكه ما شاء ما لم يضر بغيره ضرراً ظاهراً، فيجوز له أن يتحد في داره حماماً، وعن أبي يوسف: إن تأدى الخيران بدحانه، فهم معه، إلا أن يكون دحانه مثل دحانه، وأن يتحد حظيرة عم، وإن تأدى الخيران من بني السرقين، وأن يعفر بئر، وإن كان حائط جاره يتر منها، وقيل: إن كان يعلم يقيناً أنه منه، فهو معه، ولا يجوز أن يبني في داره توراً للحجر الدائم كما في السوق، أو يبني رحي للطحن، أو مدفاً للقصارين استحساناً؛ لأن ذلك يضر ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرر عنه. [رمر الحقائق: ١٣١/٢] (مسكين)

أنه أي الرجل المدعى عليه. فصل البية صورته: ادعى رجل داراً في يد رجل آخر دي اليد أن الآخر وهب الدار لمدعي، وسمها إليه في رمضان مثلاً، وقصها المدعي نفسه، فطلب القاضي البية من المدعي على هذه الدعوى، فقال المدعي: لم تكن لي بية في حق الهبة، ولكن لي بية على الشراء منه، وذلك لأي طالت المدعى عليه هد بأن أتصرف في هذه الدار؛ لأنها ملكي بطريق الهبة والتسليم منه، فحيث جحدني المدعى عليه، فاضطرت إلى شراء الدار هذه منه، فاشتريتها من نواهب في شعبان مثلاً، وبرهن على ذلك، لا يقلل برهانه، ولا يقضى له بالدار؛ =



فقال: جحدنيها فاشتريتها، وبرهن على الشراء قبل السوق الذي يدعي فيه الهبة،  
 جحدنيها فاشتريتها، وبرهن على الشراء قبل السوق الذي يدعي فيه الهبة،

لا تقبل، وبعده تقبل، ومن قال لآخر: اشتريت مني هذه الأمة فأنكر، للبائع أن  
 لا تقبل، وبعده تقبل، ومن قال لآخر: اشتريت مني هذه الأمة فأنكر، للبائع أن

يطأها إن ترك الخصومة.

أي يخاصم الأمة

= وجود لنقص، وعدم إمكان توفيق من وجهين. أحدهما: من حيث أن المدعي ادعى شراء بعد هبة حيث  
 قد: جحدنيها فاشتريتها، وبعده تقبل، وأشهدوا بشهود، وكانت الشهادة محالة لمدعى،  
 ولثاني: من حيث ادعى نفسه، لأنه لا تست موحب شهادة، وهو تقدم وقت شراء على وقت الهبة؛ لأنه  
 حينئذ يكون قدلاً؛ وهب في هذه الدر، وكانت مكانا في شراء قبل الهبة، فكيف يثبت الملك بالهبة بعد ثبوته  
 بالشراء؟ وبعد مسألة بتسليم ونقص؛ لأن دعوى الهبة مجردة عن تسليم لا تسمع؛ لعدم صحتها، فلا يثبت  
 عنها سوان تقاضي سنة من مدعي، ونقص كما يبيع مدعى بنفسه يبيع مدعى لغيره، ويرفع التناقص  
 بتسليم خصم، ويرجوع تناقص عن الأول أن يقول: بركته ودعي بك، وتكذب خاكم، وكما يكون  
 لنقص من مكرم واحد يكون من متكلمي كورث ومورث، ووكيل وموكل. (مسكين، فتح، عناية)

الهبة بأن ثبت شراء في شعب. (مخشي) لا تقبل لا تقبل به بيته ظهور لنقص؛ لأنه يدعي شراء بعد  
 الهبة، وأشهدوا يشهدون له به قبها. (عيني)

وبعده تقبل. أي هو برهن المدعي في بصورة المذكورة على شراء بعد لوقت لذي يدعي فيه هبة تقبل بيته؛  
 لأنه يمكن توفيق؛ لأن شراء واحد بعد لوقت لذي يدعي فيه هبة، فلا يكون مافضاً، وهو ما يقول: جحدني  
 الهبة، ومسألان حاهما، لا تقبل في الأولى وتقبل في الثانية، وعلى هذا ما حذف مفسر فقط 'جحدنيها' كان  
 أولى؛ إذ لا فرق في ذلك بين أن يقول: جحدني هبة أو لا، وهو لم يذكر هبة نارحاً أو ذكر لأحدهما يسعى أن  
 تقبل بيته؛ لأنه يمكن التوفيق بأن يجعل الشراء متأخراً، [رمر الحقائق: ١٣٢/٢] (فتح)

الخصومة. احتلف في معنى ترك خصومة فقيل: يكتفي بالتقرب، وقيل: يشهد بمسألة على ما في قسه يعني هو أن  
 رجلاً قال لآخر: اشتريت مني هذه الخارية بألف درهم وأنكر لآخر وقت: ما اشتريتها، فإن عزم سائغ على ترك  
 خصومة يخل سائغ وطء لخاريه؛ لأن المشتري ما جحد لشراء كان ذلك فسحاً منه؛ إذ الحهود كناية عن  
 مسح؛ لأن مسح رفع عقد من الأصل، وحهود بكار يعقد من لأصل فكان بينهما مناسبة، فحارت  
 لاسعارة، فكان فسحاً من جهة، وقد ساعده سائغ ترك خصومه، وقترن تركه فعل من على الرضاء  
 بالمسح كالمسكها وقبها من مسره ثم مسح، فحس به وصفاً بعد الاستبراء، كانت في يد المشتري، وليس  
 له أن يردها على سائغها الأول سائغ إن وجد به عيباً قديماً بعد ذلك؛ تمام المسح بالتراضي، حتى إذا أقام  
 المشتري بعد ذلك بية أنه اشتراها منه بعد ذلك لا تقبل بيته، [رمر الحقائق: ١٣٢ ٢] (فتح، عناية)

ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى أنها زيوف، صدق مع عيئه. ومن قال لآخر: لك علي ألف درهم، فردّه ثم صدّقه، فلا شيء عليه. ومن ادعى على آخر مالا، فقال: ما كان لك علي شيء قطّ، فبرهن المدعي على ألف.....

**ومن أقر بقبض إلخ.** أي من أقر بقبض عشرة دراهم من رجل فرضا أو تم تسعة به سده أو غير ذلك، ثم ادعى أنه زيوف أو سهرجة، صدق مع عيئه، سواء قال ذلك موصولا أو مقصولا، وهذا غير — ثم الدالة على التراخي وعدم الوصل؛ ليعلم الحكم في الوصل بالأولى؛ لأنه إذا صدق في المقصود، ففي الموصول بالأولى؛ ووجهه: أن اسم الدراهم يقع على الجاد والزيوف والسهرجة، وهذا لو تجوزهما في التصرف والتسليم جاز، والقص لا يختص بالحياد، فيصدق في إنكاره قص حقه مع عيئه، وفيه زيوف، لأنه لو قال: بها ستوفة، لا يصدق مقصولا، وأما موصولا، فيصدق في الكل، وإلى لا يصدق في ستوفة مقصولا؛ لأن اسم الدراهم لا يقع عليها، حتى لا تجوز اتحور بها لعنة العن عليا والزيوف؛ ما يردده بيت مال، والسهرجة: ما يردده اتحور، وقيل: هي التي تصرف في غير دار السلطان، وعلى كل قول فاعتبر في الزيوف والسهرجة عنه العن. والستوفة: ما يعلب عليه العن، وقيل: هي صفر مموه.

والخاصل: أنه إن قال: قصت دراهم جيادا، لا يصدق في دعواه الزيوف مقصداً، سواء كان موصولا أو مقصولا، وفيما إذا أقر أنه قبض الثمن أو حقه أو استوفى، ثم ادعى أنها زيوف، بطل، فإن كان مقصولا لا يصدق، وإن كان موصولا يصدق، ووجه الفرق: أن قوله: قصت ما بي عيئه أو حقي، يفرار بقص انفرد واخوذة بنفس واحد، فإذا استثنى اخوذة فقد استثنى بعض من الحصة، فصح موصولا، كما لو قال: عني ألف إلا مائة، أما إذا قال: قصت عشرة جيادا، بنفس عني حدة، فإذا قال: لا أنها زيوف، فقد استثنى لكل من لكل في حق اخوذة، وذلك باطل وإن كان موصولا. (فتح)

**فردّه:** أي المقر له بأن قال: ما كان بي عني شيء أو قال: بل هو لك أو غلاب. (عبي) ثم صدقه. أي المقر به بأن قال: بل كان بي عني ألف، سواء كان التصديق في مكانه أو بعده. (عبي) فلا شيء عليه: أي المقر به على المقر؛ لأن الإقرار هو الأول وقد ارتد برد المقر به، وثاني دعوى غلاب من حجة أو تصديق المحصم. (عبي) أي لو قال رجل لآخر: لك عني ألف درهم، فقال المقر له: لا شيء بي عني، ثم صدق المقر له المقر بأن قال: بل بي عليك ألف، فلا شيء للمقر به على المقر ما لم يثبت بادية، أو بإقرار حديد الرد؛ لأن الإقرار هو الأول، وقد ارتد برد المقر له، وقوله الثاني دعوى، فلا بد منه من البينة أو تصديق المقر، خلاف ما إذا قال: اشتريت منك كذا، وأكرر الآخر، حيث يكون به أن يصدقه؛ لأن أحد المتعاقدين لا يفرد بنفسه كما لا يفرد بالعقد فيقضي العقد على حاله، فيعمل فيه التصديق، أما المقر له فيفرد برد الإقرار، فافترا، وفيه يكون التصديق بعد الرد، =

وهو برهن على القضاء أو الإبراء، قبل، ولو زاد: لا أعرفك، لا. ومن ادعى على  
 ادعى عليه أي أقام البينة أي أو على أنه أبراه أي برهان المدعى عليه  
 آخر أنه باع أمته، فقال: لم أبعها منك قط، فبرهن على الشراء، فوجد بها عيباً،  
 أي الآخر من المدعى الآخر أي الأمة أقام المدعى البينة شراء الأمة من آخر أي المدعى المشتري  
 فبرهن البائع أنه برئ إليه من كل عيب، لم تقبل.

= لأنه لو قبل الإقرار أولاً، ثم رده، لم يرتد، وكل شيء يكون هما جميعاً إذا رجع المكر إلى التصديق من أن  
 يصدفه الآخر على إنكاره، فهو جائز كاسبيع ولكاح، وكل شيء يكون فيه حق بوحدة كاهنة ولصدقه  
 والإقرار، لا ينفعه رجوعه إلى التصديق بعده. (عيني، فتح)

وهو برهن الخ صورته: ادعى رجل على آخر مالا، فقال المدعى عليه: ما كان لك عني شيء قط، فأقام مدعي  
 بينة على أن له على المدعى عليه ألف درهم، وأقام المدعى عليه بينة على أنه أوفاه ألف درهم، أو على أن مدعي  
 أرأى عن الألف، يقبل برهان المدعى عليه، وقيد بدعوى الإيفاء بعد الإنكار، إذ لو ادعاه بعد الإقرار بالدين، فإن  
 كان كلا القولين في محس واحد، لم يقبل، بتقصص، وإن صرف عن اشتقاق ثم دعى الإيفاء وأقام بينة عليه بعد  
 الإقرار، يقبل؛ لعدم الساقص. وعند زهر: لا يقبل في صورة الكتاب؛ لأن انقضاء والإبراء يكون بعد الوجوب، وقد  
 أنكره المدعى عليه، فيكون ساقصاً، وسأ: أن لتوفيق ممكن؛ لأن غير الحق قد يقضى وير' منه، ألا برئ أنه يقبل:  
 قضى الدين باصل، وقد يصالح على شيء يشب ظاهراً، ثم يقضى أو سرأ. (عيني وفتح)

ولو زاد الخ أي لو رد المدعى عليه على قوله: 'ما كان لك عني شيء قط' كمنه: 'ولاً أعرفك'. وكذا 'ما  
 رأيتك' ثم أقام البينة على لقضاء أو لإبراء، لا يقبل منه مدعى عليه على انقضاء وإبراء؛ لتعذر توفيق بين قوبه؛  
 لأنه لا يكون بين الاثنين معاملة من دفع وأحد أو قضاء وانقضاء بلا معرفة أحدهما صاحبه، وذكر القديري: أنه  
 يقبل أيضاً؛ لإمكان التوفيق؛ لأن لرجل لدي لا يتولى الأمور بنفسه، ومحدرة التي لا يجر عادتها بالبرور، ودحو  
 مجلس الحكم قد يتأديان بالشعب على باهما، فبأمران بعض وكلائه بإرضائه احصم بالدفع إليه، ولا يعرفه، فأمكن  
 التوفيق بهذا الطريق، وعلى هذا فلو كان المدعى عليه ممن يتولى الأعمال بنفسه لا تقبل بينته.

وفي مكافي: "تقبل البينة على الإبراء في هذا الفصل باتفاق ربوبات؛ لأن تحقق الإبراء لا يتوقف على المعرفة، وهو  
 قال: لم أدفع، ثم قال: دفعت إليه، لا يقبل قوبه؛ بتساقص، لا إذا ادعى إقرار المدعي بذلك فتقص بينته؛ لأن التساقص  
 من المدعى عليه لا يمنع صحة الإقرار من مدعي. [رمر الحقائق: ١٣٣٢ | فتح] لم يقبل [بينة لئاع على براءة،  
 للتناقص. (ص، معدن)] أي إذا ادعى رجل على آخر بيع جاريته منه فقال المدعى عليه: لم أبعها منك قط، فأقام  
 المدعي ابينة على اشراء من سائع ثم وجد بها عيباً لا يحدث مثله في مثل تلك المدة كإصبع برائدة وأراد ردها  
 على السائع فأثبت السائع بالبينة أن المشتري بريء إليه من كل عيب في الحارية لا تقبل بينة سائع؛ لأن اشتراط  
 البراءة تعبير للعقد من انقضاء وصف السلامه إلى غيره، فيقتضي وجود العقد؛ إذ صفة بدون الموصوف لا بتصور، =

**ويبطل الصك بـ** "إن شاء الله"، وإن مات ذمي، فقالت زوجته: أسلمت بعد موته،  
أي جميع الصك

وقالت الورثة: أسلمت قبل موته، **فالقول لهم**، وإن قال المودع: هذا ابن مودعي  
ورثة الذمي بقاء الخطأ لورثة يفتح الدار لرجل يكسر الدال

= وقد أنكر المدعي عليه العقد، فيكون الرهان على البراءة مافصلاً، وعن أبي يوسف: أنها تقبل، لأن التوفيق ممكن بأن مبيعها هو، وإنما باعها منه وكيه، وأبرأه من العيب، فيكون صادقاً بذلك. [رمر الحقائق: ١٣٤/٢] (عبارة)

**ويبطل الصك إلخ** هذا بصف بيت من أبيات المظومة، وتمامه أي المصراع الثاني منه "وأظلالاً آخره لا الحملة"، أي يبطل صك الشراء أو الإقرار إذا كتب في آخره إن شاء الله تعالى، حتى يبطل الشراء والإقرار بذلك اتفاقاً، ولا يرميه شيء؛ لأن الاستثناء مطل على ما عرف في موضعه، ولو كتب في آخر الصك: ومن قام هذا الحق، فهو وكيل إن شاء الله، أو كتب في صك الشراء: فما أدرك فلاناً من درث، فعلى فلان حلاصه وتسليمه إن شاء الله، بطل الصك كله عند أبي حنيفة، حتى يبطل الإقرار والشراء.

وقالوا: يصرف الاستثناء إلى ما يبيه، وهو الأخير، فيبطل به ضمان الدرك والتوكيل، ويبقى الدين على حاله؛ إذ الأصل في الكلام الاستقلال في الحمل، والصك يكتب بالاستثناء، فهو انصرف إلى الكل، كان مطلقاً له، فيكون صد ما فصدوه، فيصرف إلى ما يليه ضرورة، وله أن اكل شيء واحد يحكم العصف، فيصرف إلى اكل كما في الكمات المعطوفة بعضها على بعض مثل قوله: عنده حر، وامرأته صالقة، وعبيه المشي إلى ست الله إن شاء الله تعالى، أنه يصرف إلى الجميع، وقول الإمام هو القياس، وقولهما هو الاستحسان. [رمر الحقائق: ١٣٤/٢] (فتح)

**بعد موته**، وفي الميراث: لا اتحاد الدين وقت الموت. (ص، محشي) **قبل موته**، أي موت الذمي ولا ميراث له. (ص)

**فالقول لهم**، ولا ترث الروحة، ولا يمين على الورثة إلا إذا ادعت عليهم بكفرها بعد موته، فيحلفون على نفى العيم، وعند زفر: القول لها وترث؛ لأن الإسلام أمر حادث، والأصل في الحوادث أن يضاف إلى أقرب الأوقات، وأقرب أوقاته ما بعد الموت، فيضاف إليه، قلنا: سب الحرمان ثابت في الحال؛ لاختلاف الدين، وكل ما هو ثابت في الحال، يكون ثابتاً فيما مضى باستصحاب الحال كما في جريان ماء الطاحونة إذا احتنف فيه صاحب الطاحونة والمستأجر بعد مضي مدة، فإنه يحكم الحال، فإن كان الماء جارياً في الحال، كان القول لصاحب الطاحون، وإن كان مقطوعاً كان القول للمستأجر، وتحكيم الحال يعتبر لدفع كما اعتبرناه؛ لدفع استحقاق الميراث، وهو صحيح، وما ذكره زفر للاستحقاق، وهو ليس بصحيح.

فإن قيل: إنه لم يجعل استحقاقها للميراث بالحال بل بأن الأصل في الحادث الإضافة إلى أقرب الأوقات، وأنجب بأن ذلك أيضاً صاهر، والظاهر استصحاباً كان أو غيره لا يعتبر بالاستحقاق على أنه يستلزم العمل بالاستصحاب كما سيظهر، وأشار بكون الروح دعياً إلى أنه لو مات مسلم وله امرأة نصرانية فعادت مسلمة بعد موته وقالت: أسلمت قبل موته وقالت الورثة: أسلمت بعد موته فالقول لهم ولا يحكم الحال؛ لأن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق، وهي محتاجة إليه، أما الورثة فهم الدافعون بشهد لهم طاهر الحدوث أيضاً. (عيني، فتح، عبارة)

لا وارث له غيره، دفع المال إليه وإن قال لآخر: هذا ابنه أيضاً، وكذب الأول،  
 أي لودعي هذا الالاس المودع أي مودع الميت الميت المودع  
 قضي للأول. ميراث قسم بين الغرماء، لا يكفل منهم، ولا من وارث. ولو ادعى  
 أي رجل على حر

**دفع المال إليه** أي يأمره القاضي بدفع المال إلى الالاس وجوباً، وصورته: رجل مات وله في يد رجل أربعة آلاف درهم مثلاً ودبعة، فأقر المودع لرجل أنه اس الميت، ولا وارث للميت غير هذا الالاس، يقضي الحاكم على المودع بدفع المال إلى المقر له؛ لأنه أقر أن ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت، فصار كما إذا أقر أنه ملك المورث، وهو حي أصالة، وقيد بإقراره بأسوه؛ لأنه لو قال: هذ أخوه شقيقه، ولا وارث له غيره، وهو يدعي الالاس، فالقاضي يتأنى في ذلك، ولا يأمره بالدفع، والفرق: أن استحقاق الأخ مشروط بعدم الالاس خلافاً للالاس، فإنه وارث على كل حال، وكل من يرث في حال دون حال، فهو كالأخ.

وقيد بقوله: "لا وارث له غيره؛ لأنه لو قال: له وارث غيره، ولا أدري أمانت أو لا، لا يدفع إليه شيء حتى يقيم بيته، وأشار بالودبعة إلى أن المديون إذا قال: هذ اس دائي، فإنه يؤمر بالدفع إليه بالأول، وقيد بالوارث احترازاً عما إذا أقر أنه وصيه أو وكيله أو المشتري منه، فإنه لا يدفع الودبعة إليه؛ لما فيه من إبطال حق المودع في العين بازائها عن يده؛ لأن يد المودع كيد المالك، فلا يقبل إقراره عنه، ولا كسب بعد موته، خلافاً لمديون إذا أقر أنه وكيل للطالب بقصص دية، حيث يؤمر بالدفع إليه؛ لأنه بقرار خالص حقه؛ إذ الديون تقضى بأمنها، فليس فيه إقرار على الغير، بل على نفسه، واحتنف في النقطة إذا أقر انتقص لها فلان، هل يؤمر بالدفع إليه؟ وبعبارة والعين المعصومة كالودبعة تدفع إلى الوارث لا إلى غيره. (عيني، فتح، عناية)

**لا حر** أي لرجل آخر بعد ما أقر للأول. (عيني) **أيضا** سواء قال متصلاً بالقول الأول أو منفصلاً بأن أقر بشيء في مجلس آخر. (معدن) **وكذب الأول** أي كذب الالاس الأول هذا لقول. (ط) **قضي للأول** أي قضي بالمال للالاس الأول لا للآخر. (ط، عيني) أي لو قال المودع في الصورة التي قال لرجل: 'هذا اس مودعي' لرجل آخر: 'هذا اس أيضاً، وكذبه أي المودع الالاس لأول، وقال: ليس بولدي س آخر، قضي للقاضي بمال الالاس الأول؛ لأن إقراره الأول قد صح، وانقطع يده عن المال، فيكون هذا إقراراً على الغير، فلا يصح، وأشار بقوله: 'قضي' إلى أن المودع يصمم بصيب الآخر إذا دفع إلى المقر له الأول غير قضاء، وقيد بإقراره بالالاس؛ لأنه لو أقر المودع لها لرجل، ثم قال: لا بل ودبعة فلان، أو قال: عصمت هذا من فلان، لا بل فلان، وكذا العارة، فإنه يقضى به بالأول، ويصمم لثاني قيمته، سواء كان يدفع للمقر له بالقضاء أو بغيره. (عيني، فتح)

**الغرماء** أي أصحاب الديون وبين الورثة. (مسكين) **لا يكفل منهم** أي ولا يؤخذ الكفيل من وارث أيضاً. (محشي) هذ عند أي حيفة، وقالوا: يؤخذ الكفيل منهم؛ لأنه يحتمل أن يكون له وارث أو عريم غائب، وبه أن حق الحاضر ثابت قصداً، أو ظاهراً فلا يؤخر لأجل ابوهو، وللقاضي أن يتنازع ويؤخر القضاء ولا يدفع إليه حتى يعي =

داراً إرثاً لنفسه ولأخ غائب، وبرهن عليه، أخذ نصف المدعى فقط. ومن قال: مالي  
 أي موروثه مداته أي أقدم أسبنة مدعاه أي المدعى  
 أو ما أملك فهو للمساكين صدقة، فهو على مال الزكاة، ولو أوصى بثلث ماله،..  
 أي قوله هذا يقع أي على جس ماله

= عنى طه أنه لا وارث له غيره ولا عرمة، وقدر مدة التأخير معوض عن رأي القاضي، وقدره الطحاوي بالخوف،  
 واختلاف فيما إذا ثبت الدين والإرث بالشهادة، ولم نقل بشهود: لا علم له وارثاً غيرهم، وأما إذا ثبت بالإقرار، يوجب  
 كفيلاً بالاتفاق، وإن قالوا: لا نعمه به وارثاً غيرهم لا يؤخذ منهم كفيلاً بالاتفاق. [أمر اخفائى: ٢ ١٣٥] (فتح)  
**وبرهن عليه:** أي عنى الإرث فيما إذا ادعى داراً بأن قال: مات أبوه وترك أئدر ميراثاً سه وبين أخيه فلان  
 العائب، ولا وارث به غيرهما، وقيد بالعقار؛ لأن المقول يوضع عند عدل إلى حضور صاحبه، وقيل: هو كالعقار  
 لا يؤخذ منه. **أحد نصف المدعى فقط** أي لا يؤخذ نصيب العائب من دي اليد بل شرك في يده، ولا يستوثق  
 منه بالكفيل عند أي حيفة، وقالوا: إن كان الذي هو في يده جاحداً، أخذ منه وجعل في يد أمين، وإن لم يجحد،  
 ترك في يده؛ لأن الجاحد حائز، فلا ترك في يده؛ إذ لا يؤمن بالاحود ثانياً، وله أن الخاصر ليس خصمه عن  
 العائب في استيفاء نصبه، وليس للقاضي أن يتعرض بودائع أساس ولا لغيرها، حتى يأخذها من أيدي من هي عنده،  
 فصار بطيراً لما لو عرف القاضي ميكاً بالأساس ثم رآه في يد غيره، فإنه لا يأخذ منه، ولا يتعرض له ما لم يحضر  
 خصمه، فكذا هذا.

وفي قوله: "أحد نصف المدعى" إشارتان: الأولى. أنه لا يؤخذ من دي اليد كفيلاً؛ لأن القاضي نصب فقطع  
 الخصومات لا لإشائها، الثانية: أن الخاصر يأخذ نصف مشاع غير مقسوم، واختلاف إنما هو في أحد الكفيل من  
 دي اليد حصة العائب وعدمه، وقيل: الاختلاف في حوار القضاء بنصبتها للعائب، فعندها يقضى به له، وعنده:  
 لا، وقيل. لا خلاف في أنه يقضى للعائب، لكن اختلاف في سرع من يده والترك فيها، وإذا حضر العائب  
 لا يحتاج إلى إقامة أسية في الصحيح، فيسم نصف إليه بذلك القضاء؛ لأن أحد الورثة ينتصب حصصاً عن  
 بقية، فثبت الملك للميت، ثم يكون هم بطريق الميراث عنه، وكذا يقوم الواحد مقامه فيما عيه، دياً كان أو  
 عيناً، فيقوم مقام سائر الورثة في ذلك، بخلاف نفس الاستيفاء؛ فإنه عامل فيه بنفسه لا عن الميت، فلا يصح نائباً  
 لهم؛ لعدم اتوكيل منهم، ولعدم قيامهم فيه مقام الميت، بخلاف لإثبات فإنه نائب فيه عن الميت فيما له وعيه،  
 فيكون نائباً هم أيضاً في صممه. (عيني، فتح) **المدعى.** يفتح العين مشاعاً يعني أخذ النصف الذي هو نصيب  
 الحاضر. (ط، عيني)

**فهو على مال الزكاة** كالنقود والسوانم ومال التجارة مطلقاً، سواء بلغ انصاف أو لا، وسواء كان عليه دين  
 مستغرق أو لم يكن؛ لأن اعتبر حسن ما تحب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرائطها، فخرج رقيق الخدمة ودور  
 السكنى وأثاث المنزل وما كان من الخواص الأصبية. وقال رفر: يرمه التصديق بالكل وهو لقياس؛ لأن سه  
 المان يتناول الكل، وقال الشعبي: لا يلزمه شيء، وقال مالك وأحمد: يجب عليه إحراج الثلث كالنوصية. =



فهو عني كل شيء، ومن أوصى إليه ولم يعلم بالوصية، فهو وصي بخلاف الوكيل،  
 أي بمناوئه وبإغايه يقع  
 ومن أعلمه بالوكالة.....

= وقال شافعي: إن عنقه شرط لمع كان يمينا، فإذا حث فعليه كفارة، وجه الاستحسان: أن يجب العبد معتبر بيجاب الله، إذ ليس للعبد ولاية إلا بحد مستند به؛ فلا يرع إلى اشترك، ومطلق المار في باب الصدقات متصرف إلى بعض كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُؤْتِي مَوْلَاهُ مِنْ مَّا يَكُونُ لَكُمْ رِزْقًا وَمِنْ أَثَرِ الرَّحْمَةِ﴾ (نورة ١٠٣)، فكذلك ما يوجه العبد، فيتصدق بالقدس وعروض التجارة ولسوالم وعبدة والأرض العشرية وثمنها، ولا يتصدق بغير ذلك من الأموال كأرض خراج؛ لأنها ليست بأموال لركة. [رمر الحقائق: ٢ ١٣٥]

ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت إيجاب يمسك من ذلك قوته وقوت من تحب عليه بفقته، ثم إذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق منه بمثل ما أمسك، ولتأخروا قدروا المدة، وقالوا: المحترف يمسك بنفسه وعيانه قوت يوم، وصاحب العنة وهو أحر الدار وغوها يمسك قوت شهر، وصاحب الأرض يمسك قوت سنة، وصاحب التجارة يمسك مقدار ما يتجدد له مال إلى مثله. (عيني، فتح، عناية)

**كل شيء.** فلا خلاف؛ لأن الوصية أحت الميراث وهو بخري في السكن فكذلك هي. (عيني) **أوصى:** عني صيغة مجهول أي من جعل وصيا. (ط، عيني) **فهو وصي:** [حتى لو باع شيئا من التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع. (عيني)] أشار بقوله: 'فهو وصي' إلى أنه لا يتمك من جراح نفسه عن الوصاية بشرط أن يتصرف من بيع أو غيره؛ ليكون ذلك قبولا، وإلا فنه جراح نفسه، وعلى هذا فقد ترك المصنف قيدا لاند منه، وهو قيد انتصرف؛ لأنه يدل على القبول، وإن لم يتصرف، فليس بوصي؛ لعدم القبول.

وإحاصل: أنه بعد لتصرف لا يمسك إخراج نفسه، وكذا بعد ما قبل ولو قبل التصرف، وليس مراد أن وجود انتصرف منه شرط لصيرورته وصيا، فلو باع شيئا من تركة قبل العلم بالوصية، جاز أبيع عند تصرفين، وعن أبي يوسف: أنه لا يجوز في وصية أيضا، حتى يعلم كما في الوكالة؛ لأن لكل واحد منهما إرادة إلا أن أحدهما حال الحياة والآخر بعد امات، وهما: أن الإيصاء استخلاف؛ لأنه يتصرف بعد انقطاع ولاية الموصي، فلا يتوقف عني العلم كتصرف الوارث. (عيني، فتح)

**بخلاف الوكيل:** [إياه لا بعد تصرفه قبل علمه بالوكالة. (عيني)] أي لو أن رجلا وكل رجلا آخر ببيع شيء من ماله وهو لا يعلم بالوكالة، فباع ذلك الشيء قبل العلم بها، لا يكون وكيلًا، ولا يجوز بيعه؛ لأن الوكالة إثبات ولاية التصرف في ماله، وليس باستخلاف؛ لبقاء ولاية الموكل، فلا تصح بلا علم من يشت له الولاية (عيني، فتح)

**ومن أعلمه بالوكالة إلخ:** كلمة 'من' عامة يتناول أحر والعبد والصغير والكبير والعبد والمستور ولفاسق أي إذا وكل رجل رجلا وهو لا يعلم، فأعلمه واحد من الناس يكون وكيلًا، ويصح تصرفه؛ لأنه من المعاملات، وليس فيه إزام، فلا يشترط فيه الحرية ولا الإسلام، ويشترط فيه التميز. (عيني، فتح)

**صحّ تصرفه، ولا يثبت عزله إلا بعدل أو مستورين** كالإخبار للسيد بجناية عبده،  
 وللشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر، ولو باع القاضي أو أمينه عبداً للغرماء،...  
 لرجل أي لأجل أداء ديونه

**صح تصرفه** سواء أحرره بذلك عدل أو غير عدل، صغيراً كان أو كبيراً، (عيني) **ولا يثبت عزله إلخ**: عند أي حيفه، وعدهما. هذا والأول سواء؛ لأهما من المعاملات، فصار كالإخبار بالتوكيل، وله أن في هذه الأشياء إرماً من وجه، فيستلزم أحد شرطي الشهادة: إما العدد وإما العدالة، وبيان الإلزام في الوكالة: أن التوكيل ترمه العهدة على تقدير أن يتصرف، وقوله: "كالإخبار للسيد" أي كما يشترط العدد أو العدالة في إخبار حماية العد لسيدده عند أي حيفه خلافاً لهما، حتى لو أحرره واحد غير عدل فأعتق عبده، لا يلزمه الأرش عبده، وإذا أحرره واحد مستور بالحماية فباع أو أعتق لا يصير مختاراً بعبده، وعدهما: يصير، والدليل ما مر، وبيان الإلزام فيه: أن السيد على تقدير التصرف في العد بالتعق وغيره يلزمه الأرش.

**أو مستورين**. أي أو حبر اثنين مستوري الحال. (عيني) **جناية عبده**. يعني إذا أحرره واحد بالحماية فباع أو أعتق، لا يصير مختاراً للعداء إلا إذا أحرره عدل أو مستوران. (معدن) **وللشفيع**: أي وكالإخبار للشفيع يشترط فيه أيضاً العدد أو اعدالة عبده خلافاً لهما، حتى إذا أحرره واحد غير عدل وسكت لا تطلق شفيعته عبده؛ لاشرط العدد أو اعدالة خلافاً لهما، وبيان الإلزام فيه: أنه يلزمه سقوط الشفيعه على تقدير سكوته.

**والبكر**: عطف على الشفيع أي والإخبار للأشئ السكر إذا أحررها واحد غير عدل سكاهاها فسكتت، لا يكون رصاً عبده؛ لفقد شرط العدد أو العدالة خلافاً لهما، وبيان الإلزام فيه: أنه يلزمها السكاح على تقدير السكوت.

**والمسلم الذي لم يهاجر**. [أي لو أسلم رجل في دار الحرب وم يهاجر إليها فأحرره بالشرائع واحد مستور لا يلزمه. (معدن)] فإنه إذا أحرره واحد غير عدل بوجوب شرائع الإسلام، لا يلزمه عبده، خلافاً لهما، والأصح أنه يقبل فيه حبر الفاسق، حتى تح عليه الأحكام بحره كما في الرسون لا يشترط اعدالة، فهذه خمس مسائل من العشر التي يشترط فيها العدد أو العدالة عبده، والخمسة اساقية: الإخبار ببيع مريد شراء، وحجر مأدون وفتح شركة وعرب قاص وعرب متوي وقف، ولا يشترط فيها لفظ الشهادة، ولو كان المحر الخصم أو رسوله لا تشترط العدالة حتى لو أصر المشتري الشفيع وحب الطلب إجماعاً، والرسون يعمل بحره وإن كان فاسقاً اتفاقاً، ويثبت عزل الوكيل بكتاب الموكل أيضاً. [رمز الحقائق: ١٣٦/٢]

**ولو باع القاضي إلخ**: صورته: رجل مات، وعليه ألف درهم للغرماء، وترك عبداً، فباعه القاضي أو أمينه ذلك العد لأداء ديون الغرماء، وأحد ثلثه، فباع هذا اثنين عند القاضي أو الأمين، واستحق العد، وخرج من يد المشتري، لم يضم القاضي أو أمينه الثمن للمشتري؛ لأن أمين القاضي قائم مقامه، والقاضي قائم مقام الخليفة، وكل واحد منهم لا يلزمه ضمان، لأنه يؤدي إلى تقاعدهم عن قبول هذه الأمانة، فتتعطل مصالح الناس، وأمين القاضي هو من يقول له القاضي: جعلتك أميناً في بيع هذا العبد، ولكن إن تعمد القاضي القضاء باحور، =

وأخذ المال، فضاغ، واستحقَّ العبد، لم يضمن، ويرجع المشتري على الغرماء، وإن  
<sup>عقاصي أو منه أي من</sup> <sup>يرجع من يد المشتري</sup> <sup>في مشتري بعد بدك</sup>  
 أمر القاضي الوصي ببيعه لهم، فاستحق أو مات قبل القبض، وضاغ المال، رجع  
<sup>المشتري على الوصي</sup> <sup>وهو على الغرماء</sup> <sup>ولو قال قاض عدل عالم: قضيتُ على</sup>  
<sup>في الوصي يرجع</sup> <sup>لأنه عامل لهم</sup>  
 هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله، وسعك فعله، .....  
<sup>بالرجم</sup> <sup>بقطع اليد في السرقة</sup> <sup>في الحد والتعزير</sup>

= بضمن ويعزر ويعزر، وإن لم يتعمده كان خطؤه على انقصي به، واحكم في هلاك العبد قبل التسليم من  
 المشتري كحكم استحقاقه، (عيني، فتح، معدن)

لم يضمن أي لقاصي أو أمسه لئن لمشتري. (عيني) على الغرماء أي يرجع بضمن عبيهم؛ لأن بيع واقع لهم  
 فنكون عهدته عليهم. (عيني) وإن أمر القاضي التقيد بأمر القاصي اتفاقي، وسعك حكمه غير أمره بالأول.  
 الوصي [سواء كان الوصي وصي أميت أو وصي لقاصي. (معدن)] ولو مضى القاصي لأنه يضمنه؛ ليكون  
 قائما مقام أميت، فصار كمن أوصى إليه أميت أي إذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد لأرباب الديون، فاستحق  
 العبد أو مات قبل التسيمة من المشتري، وضاغ الثمن، رجع المشتري على الوصي؛ لأنه هو العاقد بياضة عن  
 أميت، ويرجع الوصي على الغرماء؛ لأنه عمل هم، ومن عمل لغيره عملاً، ولحقه بسببه ضمان، يرجع به على  
 من يقع له العمل، ولو صهر للاميت بعد ذلك ما، رجع الغريم فيه يديه؛ لأنه لا يصل إليه، وهل يرجع بما ضمن  
 للوصي في ذلك المال؟ قيل: يجوز أن يرجع بذلك أيضاً؛ لأن هذا الضمان لحقه في أمر أميت.

وقيل: ليس به ذلك، لأنه إنما ضمن من حيث أن العقد وقع له، فلم يكن له أن يرجع على غيره، والوارث إذا  
 بيع به بصفة الغريم؛ لأنه إذا لم يكن في التركة دين، كان العاقد عاملاً به، والأول أصح، وصحح محمد الأئمة  
 السرخسي عدم الرجوع، فقد اختلف التصحيح. (عيني، فتح)

قبل القصاص أي قبل فسخ المشتري من الوصي. (عيني) على الوصي ضمن العبد؛ لأنه هو العاقد بياضة عن  
 أميت ويرجع الحقوق عليه كما بدأ وكذا حال حياته (عيني) هذا أي على هذا الرجل وأشار إلى شخص.  
 (عيني، معدن) فافعله: أي فارجمه أنت أو اقطع يده أو اضربه. (عيني)

وسعك فعله [أي حار لك، واحصا لكل من يحبس القطع والضرب (معدن)] أي إذا قال قاض عاد عالم  
 محاصراً لريد مثلاً وهو يحبس القمام بالأمور. قضيت على هذا الرجل، وأشار إلى الرجل بالرجم في الرنا، أو قال:  
 قضيت عليه بقطع يده في السرقة، أو قال: قضيت عليه بالضرب في حد أو تعزير، وقال ريد: ارجمه نارياً أو  
 افعله أو اضربه. وسع ريد أن يفعل هذه الأفعال بأمر القاصي، ولا يرم عليه شيء عند الله تعالى؛ لأن طاعة  
 أولي الأمر واجبة، ولا يمين على القاضي، وما ذكره المصنف قول الماتريدي.

وإن قال قاضٍ عزل لرجل: أخذت منك ألفاً ودفعتها إلى زيد قضيتُ به عليك،  
بالف حق به عليك أي ألف درهم اللام متعلق بقال  
 فقال الرجل: أخذته ظلماً فالقول للقاضي، وكذا لو قال: قضيت بقطع يدك في حق  
أي لألف أي بغير نصيب أي بصدق القاضي بلا ينس  
 إذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال، مقراً أنه فعله، وهو قاضٍ.  
في المسألة الثانية في المسألة الأولى قاضي

= ثم انقصا أربعة: عالم عادل، وعام جائر، وجاهل عادل، وجاهل جائر، فيقبل فور الأول محملاً ومفسراً، وإن كان عادلاً جاهلاً يستفسر، فإن أحسن تفسيره وحب تصديقه، وإلا لا، وإن كان جاهلاً فاسقاً أو عالماً فاسقاً لا يقبل قوله إلا أن يعين سبب الحكم، وهو الشهود، أو يشهد بذك مع القاضي عدل في حق ثلث شاهدين، ومعه. أن يشهد القاضي والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد، وقال محمد آخر: لا يقبل قول القاضي حتى يعين الحجة، وكثير من مشايخنا أخذوا برواية محمد في هذا، فساد أكثر قضاة هذا الزمان لاسيما في قصة البلاد الذين يتولون برشوة، وهم في أنفسهم جهلاء، وأكثرهم فسقة، وهذا يقتضي أن لا يقبل كتابه أيضاً إلا أنهم تركوا هذا القول في الكتاب لحاجة إليه، وجه ظاهر الرواية: أن القاضي أحبر عما يملك إنشائه، ومن تمكن من الإشاء عما أحبر به لم يتهم في حره، ولأن في تصديقه صاعة، فيحب تصديقه. (عيني، فتح، عناية)

**عزل** أي عن القضاء وهو صفة قاضي. (معذر) **قصت** أي حال كونه قد قضيت.

**فالقول للقاضي**: [أي بغير عين؛ لأنه ثبت أنه فعل ذلك في حار قصائه. (عيني)] لأن المقضي عليه لم أقر أنه فعله في قصائه كان الظاهر شاهداً للقاضي؛ إذ القاضي لا يقضي باخوار طاهراً، ولا يمين على القاضي؛ لأنه لو لزمه يمين صار حصماً، وقضاء الخصم لا يبعد، والحاصل: أن القول للقاضي، ولا يزمه الضمان إذا كان المأخوذ ماله والمقصوع يده مقراً بأنه فعل ذلك وهو قاصر بالاتفاق، فعلم من هذا أن المقطوع يده والمأخوذ ماله إذا رعم أنه لم يكن قاصياً يومئذ، وإنما فعل ذلك قبل التقيد أو بعد العزم، كان القول قور مدعي، نص عليه شمس الأئمة السرخسي.

وقال صاحب "انهاية": القول للقاضي أيضاً في الصحيح؛ لأنه أسدفعه إلى حالة معهودة مافية لضممان، فصار كما إذا قال الرجل: طبقت أو أعتقت وأنا مجنون، والجنون كان معلوماً بين الناس، فالقول قوله، حتى لا يقع الصلح والعناق؛ لإضافته إلى حالة مافية للإيقاع، ولو أقر القاطع والأخذ في هذا الفصل مما أقر به القاضي بضممان؛ لأهمهما أقر بسبب الضمان، وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه، لا في إبطال سبب الضمان عن غيره، بخلاف الأول بأنه ثبت فعله في قصائه بالتصادق. (عيني، فتح، عناية) **حق**: وقال المقضي عليه: فعته صلماً (ط)

**مفراً** انتصاه على أنه حبر كان. (عيني) **فعله** أي فعل هذا فعل وهو الحكم بانال في المسألة الأولى وقصع اليد في الثانية. (عيني) **وهو قاض**: أي والحال أنه قاض في ذلك الوقت. (عيني)

## كتاب الشهادة

في في - - حرمها

هي إخبار عن مشاهدة وعيان،

في شهادة مراد عن شخص على حدة

**كتاب الشهادة:** أخره عن كتاب لقضاء؛ لأن القصص في قصته يحتاج إلى شهادة بشهود عدد، بكر خصم، ولشهادة في البعة، لخصوم، قل **في** خمسة من شهداء، بعد أي حصرها، وشاهد أيضاً من يقصره القاضي في خمس قصص، وفي اصطلاح أهل الفقه: عبارة عن إخبار صادق بنقاصي لإثبات الحق بمجلس لحكمه بنقض الشهادة، فخرج لأخبار بكاديه، والأخبار صادقة بأمر حدث، والإخبار في غير مجلس حكم، وسبب تسميتها: معية ما يتحتمها له ومشاهدته بما يتحقق مشاهدته من السماح في التسموعات، والإخبار في المنصريات وهو ذلك.

وشرطها: العقل الكامل والقسط والولاية، ويستترى الإسلام لو ادعى عليه مسلماً، والتقديره على التمييز بين المدعي والمدعى عليه، وحدث بالنسب والصبر، وعدم قرينة ولاد وروحية، وعداؤه دينية، وحر معمم، ودفع معمر، وإن لا يكون خصماً، وإن يكون عاماً بالمشهود به حين الأداء لا معتمداً على حظه، وموافقتها بدعوى، وتعد لأصيل في شهادة على شهادة، وشرط التحمل: العقل والصبر والسماح، وسبب وجوبها: صلب ذي الحق أو فوت حقه بأن لا يعزم له دو الحق، وخاف فوته رمة أن يشهد بلا طلب، وحكمها: وجوب الحكم على لقضي، ومحاسنها: مثال لأمر، قال تعالى: **هـ لَمَّا مِمَّنْ عَقَّبَهُ الْمَلَكُ فَوَقَّعَ فِيهِ** (سج، ١٣٥)، وحياء الخفوق، ودليلها: الكتاب والسنة والإجماع.

ثم اعلم أنه جرى على أئمة الأمة سببا وحكما في أداء الشهادة لفظ "أشهد" مقتصرين عليه دون غيره من الألفاظ الدالة على تحقق الشيء، خو: أعلم وأيقن، وهو موافق لألفاظ الكتاب والسنة أيضا، فكان كإجماع على تعيين هذه اللفظة، ولا يخفى من معنى التعهد؛ إذ لا يقبل غيره، ولعل السر فيه أن الشهادة سم من المشاهدة، وهي الإطلاع على شيء عيانا، فاشترط في الأداء ما يبيّن عن المشاهدة، وأقرب شيء يدل على ذلك ما اشتق من لفظ، وهو أشهد بلفظ انصراع موضوع للإخبار في الحال، وأيضاً استعمل "أشهد" في القسم نحو: "أشهد بالله أي أقسم، فتضمن هذا لفظ معنى المشاهدة والقسم والإخبار في الحال، فكان الشاهد يقول: أقسم بالله قد اصعدت على ذلك وأنا الآن أحر به، وهذه المعاني مفقودة في غيره من الألفاظ فهذا اقتصر عليه. (فتح، عناية)

**عن مشاهدة وعيان:** أي مشاهدة القضية التي يشهد بها بالتحقيق. (عبي) | بكسر العين يعني معاينة لتثبت القضية. (عبي) | عطف عيان على مشاهدة تفسيره؛ لأن المشاهدة المعاينة، والعيان كذلك، وفيه الإشارة إلى قوله **لَمَّا مِمَّنْ عَقَّبَهُ الْمَلَكُ فَوَقَّعَ فِيهِ** ثم أكد المصنف معنى الشهادة بقوله: "لا عن تخمين"، قال الخوهرى: هو مصدر من خمس بالتشديد ومادته جاء معجمة وميم ونون، والتخمين: الخدس والظن في الإخبار، وهو لا يفيد التحقيق واليقين، فلا يجوز الشهادة به، وأكد معنى العيان بقوله: "وحسان" بكسر الحاء أي طس، =

## لا عن تخمين وحسبان، ويلزم بطلب المدعي. وسترها في الحدود أحب.

أي في نوبه . أفضل من لا يه

أداء الشهادة

= ويقال: أحسنه بالكسر شاذ، وأما حسباناً بالضم فهو مصدر من حسب يحسب من باب نصر إذا عد، وقوله: 'إخبار عن مشاهدة وبيان' هو إخبار عن صدق، وأما كونه في مجلس القضاء، فليس من تمام الحد، وإنما هو من شروط الشهادة، وشرط الشيء خارج عن ذاته كما عرف. [رمر الحقائق: ١٣٨/٢] (فتح)

**وحسبان** أي ولا عن حسبان كسر الحاء من حسسته وكذا بالفتح حسنة ومحسنة وحسباناً أي طسته. (عبي) **ويلزم بطلب المدعي**. لأنه حقه، فإذا طلب لا يسع كتمانها؛ لقوله تعالى: **«لَا تَكْفُرْ بِشَهَادَةٍ مِنْكُمْ»** وقوله **«فَمَنْ فُتِنَ»** (البقرة: ٢٨٣)، وهذا وإن كان نهيًا عن الكتمان لكن النهي عن الشيء يكون أمراً بصدده إذا كان له صد واحد؛ لأن الانتهاء لا يكون إلا بالاشتغال به فكان أداء الشهادة فرضاً قطعاً كمریصة الانتهاء عن الكتمان، فصار كالأمر به بل أكد، ولهذا أسند الاسم إلى الآلة التي وقع الفعل بها وهي القلب؛ لأن إسداد الفعل إلى محله أقوى من إساده إلى كله، وإساده إلى أشرف الخوارج دليل على أنه أعظم الجرائم بعد الكفر بالله تعالى.

ثم بما يأتى إذا امتنع عن الأداء بعير عذر ظاهر وعلم أن القاضي يقلل شهادته، وإذا علم أنه لا يقل، أو كان هو ثالثاً أو رابعاً، وأدى غيره، ولم يؤد هو، لا يأتى لظهور الحق بغيره، وهذا إذا كان موضع الشاهد قريباً من موضع القاضي، وإن كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن يعدو إلى القاضي لأدائها، ويرجع إلى أهله في يومه ذلك، قالوا: لا يأتى؛ لأنه يلحقه بذلك صرر، وقال الله تعالى: **«لَا تَقْصِرْ دُكْتُ وَلَا شَهَادَةً»** (البقرة: ٢٨٢)، ثم إن كان شيئاً كبيراً لا يقدر على المشي إلى مجلس القاضي، وليس له شيء لركوب، فأركه المدعي من عنده لأبأس به، وتقبل شهادته؛ لأنه من باب الإكرام، وإن كان يقدر، وأركه من عنده لا تقبل. [رمر الحقائق: ١٣٨/٢]

والشاهد إن لم يتعين للحمل فلا بأس بالتححرر عن التحمل، ولا يأتى فيما إذا حاف على نفسه من سلطان أو غيره، وكذا إذا علم أن المدعي أقر عنده بما هو باطل في الواقع، أو علم أن القاضي لا يعدل، ولو علم أنه لم يشهد يذهب حق المشهود له وامتنع صار فاسقاً. (فتح، جامع الرموز)

**وسترها في الحدود أحب**: أي وكتمانها في أبواب الحدود أفضل عقلاً ونقلاً، أما النقل فلقوله **«لَا تَكْفُرْ بِشَهَادَةٍ مِنْكُمْ»** (البقرة: ٢٨٣) فهو في حقوق العباد. [رمر الحقائق: ١٣٩/٢] بدليل قوله تعالى: **«وَلَا يَأْتِ بِشَهَادَةٍ إِذْ مَا دُعِيَ»** (سورة: ٢٨٢) أي إذا دعاهم المدعي والحدود ليس لها مدع يدعيها، واستثنى المتهتك فالأداء فيه أحب؛ إجلالاً للعالم عن الفساد، وأما عقلاً فلأن الستر والكتمان إنما يحرم لحوف فوات حق المحتاح إلى الأموال، والله تعالى عني عن العالمين، وليس ثم خوف فوات الحق، ففي صيانة عرض أخيه المسلم، ولا شك في فصل ذلك. (عبي، فتح، عناية)



ويقول في السرقة: أخذ، لا سرق. وشرط للنزاع أربعة رجال، ولبقية الحدود  
والقصاص رجالان، وللولادة والبكارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل، ....

**ويقول** **أخ** وهو قال: سرق جوارك الأول 'فصل' لأن حق بنت قنوة 'أحد' وهو مقصود، وامتناعه من 'فصل' سرق' مخافه على المذنب إنه في السر في حق السارق، ورعاية خائب المال في حق المسروق منه، لأن الشهادة بالسرقه توجب عليه 'فصل'، فيسقط عنه الصلوات، لأنه لا اجتماع، وحكي أن هرون ارشيد كان مع جماعة الفقهاء، وفيهم أبو يوسف، فادعى رجل على حر أنه 'أحد' ماله من بيته، فأقر بالأحد، فسأل الفقهاء، فأجابوا ب'فصل' يده، فقال أبو يوسف: 'لا'، لأنه ما يقر بالسرقه، وإنما 'أحد'، فادعى المدعي أنه سرق، فأقر رجل بما، فأفته ب'فصل'، فاجتمع أبو يوسف، فقدم له: "ه" قال: لأنه ما 'أحد' ولا 'أحد' بنت الصلوات عنه، وسقط ب'فصل'، فلا يفسد، فقرر ما يسقط الصلوات عنه، فعصوا. (عبي، فتح)

أحد أي فلاں شتي، فلاںي وسط لدرما الخ لقوله تعالى: . . . . .  
 . . . . . (س. ١٥). والشرائط الأربع مع وصف المذكور يحقق معنى اسبر؛ إذ وُفِيت الأربع على هذه  
 فاحشة قضا ينحقق. [امر حقائق: ٢ ١٣٩] فإن قلت: فتحصيل ما ذكر لا ينافي على قضاء حكم عند قضاء  
 المذكور، قلت: نعم، ولكن قد وجد دليل الانفاء، وهو جماع الفحانة ومن بعدهم على أنه قد نقص عددا  
 الشهود عن الأربعة يجب عليهم الحد لكونهم قدفة. (عيني، فتح)

وبعد **رجال** أي شهادة أربعة رجال، قيد بالرجال؛ لأنه لا يقبل شهادة نساء في الحدود ونقصاص. (معدن)  
ولقد **اح** [وهي حد القذف وحد الشرب وحد لسرقه. (عبي)] الحديث الرهري **مقت** لسة من لدن  
رسول الله **و** حلفت من بعد أن لا شهادة نساء في حدود ونقصاص. [أمر الخفاف: ٢ ١٣٩] وأما حقت  
خطأ، فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء، ومعنى **يَكُونُ رَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَانِ** (البقرة: ٢٨٢) إن لم يشهدا  
حال كوكهما رجعيين، فبشهاد رجل وامرأتين، **و** لا هذا التأويل لما عثر شهادتهن مع الرجال، ولو قال رجل:  
إن شريت الخمر فعبدي حر، فشهد رجل وامرأتان بشره، عتق العبد ولا يحد. (فتح)

**إحلال** فلا يقبل في الحدود والقصاص شهادة النساء (ط) **وللولادة** الخ شهادة العائنة على الولادة مقبولة، لكن في حق نسب دون ميراث، وكذا شهادتها على لاستهلال مقبولة في حق الصلاة عليه دون إرث عند الإمام، وعندهما: تقبل في حق إرث أيضاً، وتقويهما قار الشافعي وأحمد، لكن تقبل شهادتها عندهما في الإرث إذا كانت عدلة.

فيما لا يطع عليه رجل [مرفوع؛ لأنه فاعل لا يضع] مفهومه: أن ما يضع عليه أرحام من عيوب النساء كالإصبع الزائدة لا يكتفى فيه بشهادة امرأة. (فتح)

امْرَأَةٌ، وَلِغَيْرِهَا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَلِلْكَافِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، وَالْعَدَالَةُ. وَأَحَدُهُ

**أمرأة** [مرفوع؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله لـ 'شروط' المقدّر كما بينا. (عين)] أي شرط امرأة واحدة للولاية وحوها، قوله **لأنه** سجدت سجدة واحدة، وهو الواحد، وشئت أحوص، ويشترط فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية والإسلام والعقل والنسب والعدالة، وهذا عدنا، وعند الشافعي: لابد في ذلك من شهادة أربع نسوة؛ لأن الشهادة انطقه شهادة رحيين، والمثني مهمل بضمرة رجل واحد، وعدنا ثنائ: يشترط ثنائ؛ لأن الواحدة في هذا الباب كالرجل. وبه قال ابن أبي شيبي، قلنا: إن هذا حبر، وليس بشهادة، وهذا لا يشترط لفظة الشهادة، وحبر الواحد في الديانات مقبول. (عين، فتح)

**ولغيرها رجال الخ** أي لغير الأشياء المذكورة من الحقوق، أما الدبابت فيكمي فيها شهادة الواحد كالشهادة على هلال رمضان، سواء كان الحق مالاً أو غيره وقال الشافعي: لا تقبل شهادة النساء مع الرجال إلا في الأموال وتوابعها كالأجل وشرط الخيار والكفالة؛ لأن الأصل عدم قبول شهادتهن؛ لنقصان العقل وقصور الولاية واحتلال الصب، ولكن في الأموال ضرورة باعتار كثرة وجودها وقلة حطرها، فيقتصر عليها، وبه قال مالك وأحمد، ولما ما روي أن عمر وعلياً **رض** أجرا شهادة النساء مع الرجال في السكاح والفرقة، والأصل قبول شهادتهن لوجود ما يثبت عليه أهمية الشهادة، وهو المشاهدة والصبط والأداء، وما يعرض من من قلة الصب، فهو بحر بضم الأخرى إيهي، فلم يبق بعد ذلك إلا الشبهة، وهذا لا تقبل فيما يندرج بالشبهات، وهذه الحقوق ثبت بالشبهات. [رمز الحقائق: ١٣٩/٢] (فتح)

و**مرأتان** سواء كان الحق مالا أو غيره كالنكاح والطلاق والعنق والوكالة والوصية ونحوها مما ليس بمال. (ط، عيني)  
ول**لكل** يعني جميع مراتب الشهادة وهي أربعة على ما مر. (عيني) **لفظ الشهادة** [حتى لو قال الشاهد: أعلمه أو  
أنيق لا تقبل شهادته. (عيني)] أي لفظه أشهد بصيغة المضارع؛ لأنه ركن فلا تقبل الشهادة بدونه؛ إذ لا يقوم  
غيرها مقامها؛ لما فيها من زيادة تأكيد؛ لأنها من ألقاظ اليمين، فيكون معنى اليمين ملاحظاً فيما يأتي به،  
والعراقيون لا يشترصون لفظ الشهادة في شهادة النساء إلا فيما لا يطلع عليه الرجال، ويجعلونه من باب الإخبار  
لا من باب الشهادة، والصحيح هو الأول؛ لأنه من باب الشهادة. [رمر الحقائق: ١٤٠/٢] (فتح)

**والعدالة** [ألمها هي المعية للصدق وهي شرط وجوب العمل بما لا شرط الأهلية. (عيني)] أي شرط كل العدالة مطلقاً وهي الاستقامة في الدين، والعدل: من كان محتسباً عن الكائنات غير مصرعاً على الصغائر، وشرط العدالة، لقوله تعالى: ﴿... شهداء ذوي بأس عدل﴾ (الصافات ٢)، وقوله تعالى: ﴿... شهداء عديمين﴾ (البقرة ٢٨٢)، والعدل هو المرصي، وهي شرط لزوم العمل بالشهادة، لا شرط أهلية الشهادة؛ إذ الفاسق أهل لولاية القضاء والسبطة، فيكون أهلاً لشهادة إلا أن فسقه أوجب التوقف في حريته للتهمة، وعن أبي يوسف: أن الفاسق إذا كان وجهياً في الناس، مروءة تقبل شهادته، والأول الأصح. [رمر الحقائق: ١٤٠/٢]

## ويسأل عن الشهود سرّاً وعلناً في سائر الحقوق، وتعديل الخصم .....

**ويسأل عن الشهود.** [عنى صيغة تحنّون، أي ويسأل القاضي وحوا. (ط، عيني)] هـ، عندهما، وقال أبو حنيفة: يقتصر القاضي على صاهر عدّة مسلم، ولا يسأل عنهم، ولا يتفحص أن الشاهدين عدس أو غير عدس إلا إذا صعد الخصم، أو كانت شهادة في الحدود والقصاص مصقفاً، فإنه يسأل في السر، ويركي في العلانية فيهما بالإجماع، **قوله لا يسأل عن عدس**، **عنه على**، لا يحده دين في القذف، ومثل ذلك عن عمر بن الخطاب، وإنما: أن القضاء يسي على الخجة، ولا يقع الحجة إلا بشهادة عدول، وقيل: هذا اختلاف زمان لا برهان، فإن عصر الإمام كان من العصور مشهود بها خير وعدة سرا وعلانية. وعصرهما في القرن الرابع بعد ما تعير أحوال الناس، فصهرت الحيات والكذب، فأفتى كل بما شهد في زمانه، والفتوى على قولهما اليوم، وهو قول الشافعي وأحمد، وعند مالك: لا يسأل فيمن كان مشهوراً بالعدالة.

ثم لتعديس في السر: أن سمع القاضي مسنورة، وهي رقعة التي يكتبها القاضي، ويبعثها سرّاً بيد أميه إلى المركي، تحت ثيابها، لأنها ستر عن نظر العوام، فيها اسم الشاهد وسببه وحبلىته ومسجده الذي يصلي فيه ومحلته وسوقه إن كان سوقية، ويسعى أن يعثها من من كان عدلاً يمكن لأعتماد على قوله، وصاحب حبرة الناس يعرف العدس من غيره، ولا يكون طمعا ولا فخر يتوهم خداعه بامان، فيسأل من حيرانه وأصدقائه، فإذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في مسنورة أنه عدل جائر الشهادة، ومن عرفه بالفسق سكت، ولا يكتب تحت اسمه شيئاً خبراً عن هيب لستر، وقول والله عنه إلا إذا أعده غيره، وحاف من أنه لو لم يصرح بذلك أن يحكم القاضي شهادته، فحينئذ يصرح به، ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه أنه مسنور، ويرد المعدل مسنورة سرّاً، وتعديل في العلانية أن يجمع القاضي بين الشاهد والمعدل تنفي شبهة تعديل غيره عن القاضي؛ لاحتمال أن يكون في قبيلته من يوافقه في الاسم.

وقد كانت العلانية وحده في المصدر لأول، لأن شوكة كذب لأهل خير، وم يقدر عليهم أهل الشر، ويكتفي في السر في زمانه، وقال محمد: تركه العلانية بلاء وقتة، ولأنه أن يقول المعدل: هو عدل جائر الشهادة؛ لأن العدس واحذور في هدف إذا باب يكون عدلاً، ولأصح أنه يكفي بقوله: هو عدل، ويشترط في المركي في العلانية ما يشترط في شاهد من العدالة وسنوخ وخبره وعقل واستصرا، وأن لا يكون محدوداً في القذف سوى لفظ الشهادة، وفي تركية السر يشترط عدلة المركي فقط، وإن كان محدوداً في القذف. (عيني، فتح، عناية)

**وعلى:** أي في العلانية، مصدر عن الأمر صهره ستهر ولاسه العلانية. (فتح) **وتعديل الخصم** هـ، هذا تصريح من الإمام على قول من يرى السؤال عن الشهود، وأما على قوله، فلا يتأتى ذلك؛ لأنه لا يرى السؤال عنهم، وظيره المرارعة، فإنه لا يراها، ومع ذلك فرح عنها فروغا على قول من يرى، وإنما لا يصح تعديل الخصم؛ لأن المدعى عليه في رعه المدعى وشهوده صاه كذب في المحذور، فتركية الكاذب الفاسق لا تصح، وشمل الخصم المدعى =

## لا يصحّ، والواحد يكفي للتركية والرسالة والترجمة، وله أن يشهد بما سمع أو رأى

من الأقوال من الأفعال

أنه لا يباين

= والمدعى عليه، فإذا م يصح التعديل من المدعى عليه فلا يصح من المدعى بالأولى، كتعديل الشاهد نفسه، وعن أبي يوسف ومحمد: أن تركية الخصم يجوز إذا كان من أهله بأن كان عدلاً، لكن عند محمد: لا بد من صم الآخر إليه؛ لأنه لا يجوز تعديل الواحد، وأبو يوسف يجوز، والمراد بقوله: "تعديل الخصم لا يصح": أنه لو قال المدعى عنه: الشهود عدول، لكنهم أخصاؤا أو نسوا، لا يقضي بشهادتهما مطلقاً حتى يسأل من غير المشهود عنه، أما إذا قال: صدقوا، وهُم عدول صدقة، فقد اعترف باحق وبرمه الحق لإقراره به، ولو قال: هم عدول، ولم يرد عن ذلك، لا يلزمه شيء؛ لأنهم مع كونه عدولاً يتوهم منهم السيان والخطأ، فلا يلزم من كونهم عدولاً أن يكون كلامهم صواباً. [رمر الحقائق: ١٤١/٢] (فتح) **لا يصح** حتى لو قال المدعى عليه هم عدول لا يقضي بشهادتهما حتى يسأل من غيره. (عيني)

**للتركية** | أي لتركية الشهود وهي تعديلهم والمراد بها تركية السر. (ص، معدن) | لأن التركية حر وليست شهادة حقيقة، ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة، فإذا كان حراً يجوز تركية العبد والمرأة والأعمى والمخدود في القذف إذا تاب، والصبي، وكذا تركية من لا تقبل شهادته له كتركية أحد الزوجين الآخر، والوالد لولده وعكسه، والعبد لمولاه وعكسه.

**والرسالة والترجمة** أي وكذلت يجوز كون واحد من هؤلاء رسولاً سواء كان رسول القاضي إلى المركي أو رسول المركي إلى القاضي، وكذا يجوز كون واحد من هؤلاء مترجماً أي موصحاً كلام غيره، وليس المراد التسوية بين الثلاثة من جميع الوجوه، بل من حيث الاكتفاء بالواحد، وقال محمد: يشترط في التركية ما يشترط في الشهادة من العدد ووصف المذكورة، حتى يشترط في تركية شهود الرأ أربعة ذكور، وفي غيره من الحدود والقصاص رحلان.

وفي غيرهما من الحقوق يجوز رحلان أو رجل وامرأتان، وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة، رتبها على مراتب الشهادة: لأنها كالشهادة، وبه قالت الثلاثة، إلا في رواية عن أحمد، وقالوا: يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تركية شهود احدود بالإجماع، والأحوط في الكل اثنان، وهذا كنه في تركية السر، وأما في تركية العلانية، فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك سوى لفظ الشهادة بالإجماع؛ لأن معنى الشهادة فيها أظهر، فإنما تختص بمجلس القضاء. [رمر الحقائق: ١٤١/٢]

واعلم أن الاكتفاء بالواحد في الرسالة والترجمة وإن كان الاثنان أحوط مما لا خلاف فيه بينهم، فحلاف محمد في التركية فقط، وهو مفيد بما إذا لم يرض الخصم بتركية الواحد، فإن رضي جار إجماعاً. (فتح)

**وله أن يشهد الخ** واعلم أن ما يتحمله الشاهد على نوعين: نوع: يشت حكمه نفسه من غير احتياج إلى الإشهاد كالبيع والإحارة وامصاربة، فإذا سمع الشاهد البيع والإقرار وحكم الحاكم، أو رأى العصب والقتل، وسعه أن يشهد، وإن لم يشهده عنى هذه الأقوال أو الأفعال أحد، بل يجب عليه أداء الشهادة إذا دعي إليه؛ لأنه عنم عما هو =

كالبيع والإقرار وحكم الحاكم والعصب والقتل وإن لم يشهد عليه، ولا يشهد على  
شهادة غيره ما لم يشهد عليه، ولا يعمل شاهد .....

لموجب نفسه، وهو الشرط؛ بقوله تعالى: «لا من شهد بحمل أو غيره» (الحرف ٨٦)، والأولى أن  
يقول: «شهد أنه باع أو أقر أو حكم أو عصب أو قتل» لأنه عاين بالنسب، فوجب عليه الشهادة به، ولا يقول:  
«شهادتي لا بد أن يشهد كي لا يكون كاذباً، ولو سمع من وراء الحجاب إقرار شخص، لا يسعه أن يشهد؛  
لا حمل أن يكون غيره» إذ سمعه تشبه النعمة، لا إذا دخل البيت، وعدم أنه ليس فيه غيره.

ثم حرج وفقد عني سب، وليس كنت مدخل غيره، فسمع إقرار من في البيت، ولا يره، فحيث حل له أن  
يشهد على إقراره، وسعي للقاضي إذا فسر له بأن قال: «أشهد بالسماع من وراء الحجاب، أن يقل الشهادة، ألا  
يرى أن الشهادة بالتسامع إنما يجوز في الأشياء الستة، كما سيجيء في امتن، وقالوا: إذا سمع صوت امرأة من  
وراء الحجاب لا يجوز أن يشهد عليها، إلا إذا كان يرى شخصها، وبوخ: لا ثبت حكمه بنفسه كالشهادة على  
الشهادة، فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء، لم يجز لسماع أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده، وأشار إلى هذا  
بقوله: ولا يشهد على شهادة غيره إلخ. (عيني، فتح، عناية)

**وإن لم يشهد.** أي وإن لم يشهده أحد من أصحاب تلك العقود والحقوق وحاكم. (عيني) عند أي عني ما  
صدر من أقول والفعل (عيني) **ولا يشهد على شهادة الخ** لأن الشهادة ليست موجبة بنفسها، وإنما تصير  
موجبة بعد النقل إلى محس القضاء، فيشترط فيها البينة والتحمل، ولم يوجد، فلا يجوز، وكذا إذا سمعه يشهد  
غيره على شهادته، لا يسعه أن يشهد؛ لأنه لم يحمله، وإنما حمل غيره. [رمر الحقائق: ١٤٢/٢] فصار نظير ما لو  
سمع شخصاً يوكل حيث لا يجوز لسماع أن يتصرف ما لم يوكله، لأن الموكل لم يرص برأيه، ولأنه من قول  
التحمل وعدم انهي بعده، وقيد بالشهادة على الشهادة؛ لأن الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهده  
القاضي عليه؛ لأن القضاء حجة مزمة، فحل له أن يشهد بها. (عيني، فتح)

**ما لم يشهد.** أي ما لم يقل به الشاهد: شهد على شهادتي. (عيني) **ولا يعمل شاهد الخ** [أي لا يشهد شاهد  
حصة إذا رآه في الكتاب حتى يتذكر الحادثة. (عيني)] أي لا يجوز للشاهد إذا رأى حظه في صدك أن يشهد إلا أن  
يتذكر الحادثة، وكذا القاضي إذا وجد في ديوانه إقرار رجل لرجل بحق من الحقوق، وهو لا يتذكر الحادثة لا يحكم  
بدنك وكذا إذا وجد شهادة رجل يشهد لرجل آخر على رجل من الحقوق وهو لا يتذكر ذلك لا يفقه حتى  
يتذكر، وكذا راوي الحديث إذا وجد الحديث مكتوباً بخطه أو بخط غيره، وهو معروف أنه قرأه على فلان لا يجوز  
له أن يحكم بالحل والحرمة بهذا الحديث حتى يتذكر الرواية، وهذا كنه قول أبي حنيفة؛ لقوله: «...»  
«الشمس فاشهد» شرط أن يكون عاماً، ولا يتصور العلم بدون تذكر الواقعة؛ لأن الخط يشبه الخط، فلا يلزم حجة؛ =

**وقاض وراو بالخط إن لم يتذكروا، ولا يشهد بما لم يعاينه إلا النسب.....**  
 يرجع إلى الكل كما ذكرنا  
 أحد

= لاحتمال التزوير، وقال محمد: يجوز لكل واحد منهم أن يعمل بالكتاب إن تيقن به، وإن لم يتذكر الواقعة توسعة للأمر على الناس، وعينه الفتوى، وقال أبو يوسف: يجوز لراوي أن يعمل بالخط بدلالة الظاهر، وكذا للقاضي أن يحكم بالشهادة، [وأن يمضي القضاء بذلك]، وليس لشاهد أن يشهد برؤية حظه ما لم يتذكر الشهادة؛ لأن سجل القاضي في حريضة، وهي في يده تحت حتمه، فيؤمن من التبديل والتعير، وكتابة الرواية محفوظة تحت يد الراوي فيؤمن أيضاً من التزوير، بخلاف كتابة الشاهد؛ لأن النصك يكون في أيدي الخصم، فلا يؤمن من التبديل. [مرمر الحقائق: ٢، ١٤٢] وعلى هذا الاختلاف إذا تذكر المحس الذي كانت فيه الشهادة أو أحبره قوم ممن يثق بهم: إن شهدنا نحن وأنت، فإنه قيل: يحل له الشهادة بالاتفاق، وقيل: لا يحل عند الإمام، خلافاً لهما. (عيني، فتح، عناية)

**وفاص:** أي ولا يحكم قاض إذا وجد في ديوانه مكتوباً شهادة شهود، ولا يحفظ أنهم شهود بذلك. (عيني)  
**وراء بالخط:** أي ولا يروي راوي الحديث إذا وجد مكتوباً خط، فليس به أن يروي حتى يتذكر الرواية. (عيني)  
**إن لم يتذكروا:** هؤلاء أي شاهدين إن لم يتذكرا الشهادة، والقاضي إن لم يتذكر القصبة، والراوي إن لم يتذكر الرواية. (عيني) **لما لم يعاينه:** بالإجماع؛ لأن العلم شرط أداء الشهادة فلا يجوز أن يشهد بشيء لم يعاينه بالتسامع. (عيني، عناية) **إلا النسب:** [بأن سمع من الناس أن فلان ابن فلان أو أخوه يسعه أن يشهد بذلك. (عيني)]  
 والحاصل: أن الشهود إذا شهدوا بسبب، فإن القاضي لا يقبضهم، ولا يحكم بالنسب إلا بعد دعوى البقعة أو الإرث، إلا في الأب والابن. وقوله: 'والموت' ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين كون الميت مشهوراً أو لا، وقيد في "المعراج" بأن يكون علماً أو من العمال، فإن كان تاجر أو نحو، فإنه لا يجوز إلا بالمعابة، والقتل كالموت، وقيل: في موت يكفي بإخبار واحد عدل أو واحدة؛ لأنه قد يتحقق في موضع ليس فيه إلا واحد بخلاف غيره، وعند الثلاثة: لا بد من اثنين عدلين.

وقوله: 'وأصل الوقف' احترر به عن شرائطه؛ لأن أصل الوقف هو أن يدي يشتر دون شرائطه، فلا تقبل الشهادة فيها بالتسامع، وذكر امرئنا: أنه لا بد من بيان الجهة بأن يشهدوا أنه وقف على هذا المسجد أو مقبرة أو الفقراء وما أشبهه، حتى لو لم يدكروا في شهادتهم الجهة لا تقبل شهادتهم، ومعناه أنهم بعد ما ذكروا أن هذا وقف على كذا، لا ينبغي هم أن يشهدوا أنه يبدأ من عنده، فيصرف إلى كذا، حتى لو قالوا ذلك في شهادتهم، لا تقبل، ثم قصر الاستثناء على هذه الأشياء الستة إشارة إلى أنه لا يجوز أن يشهدوا بالتسامع في غيرها، وعن أبي يوسف: أنه يجوز في الولاء أيضاً اعتباراً بالنسب؛ لأن الولاء بمنزلته، ولما أنه يتبين على روال الملك، ولا بد فيه من المعابة، فكذا ما يتبين عليه، والشهادة بالعتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع. (عيني، فتح)



**والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف، فله أن يشهد بها إذا**

لشاهد هذه الأشياء الستة

فمسند

**آخره بها من يثق به. ومن في يده شيء سوى الرقيق لك أن تشهد أنه له، . . . . .**

لشاهد هذه الأشياء

أي ومعك أي ذلك الشيء لم في يده

**والموت:** بأن سمع من إنسان أن فلاناً قد مات يسعه أن يشهد. (عيني، معدن) **والنكاح:** بأن سمع أن المرأة الفلانة مكروحة فلان يسعه أن يشهد بالنكاح ولو لم يعاينه. (عيني) **والدخول:** بأن سمع أن فلاناً تزوج فلانة ودخل بها يسعه أن يشهد بذلك. (معدن) **وولاية القاضي:** بأن سمع أن فلاناً قد تولى لقضاء من جهة فلان الإمام يسعه أن يشهد. (معدن) **وأصل الوقف:** بأن سمع أن فلاناً وقف هذه الصبغة يسعه أن يشهد. (معدن)

**إذا أحضره** يدعى أن لفظة الشهادة ليست شرط في النكاح، أما إندي يشهد عند القاضي، فلا بد من لقائها، ثم الشاهد هذه الأشياء إما بخبر شهادته إذ حصل له العلم بها، إما بالتواتر أو بإخبار رجلين أو رجل وامرأتين، أو بإخبار من يثق به استحساناً، وإقياس أن لا تجوز الشهادة بالتسامع في شيء؛ لأنها بلا علم ولا مشاهدة، وجه الاستحسان: أن هذه الأمور تختص بمعاينة أسبابها خصوص من لدس، ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون والأعصار، فلو لم تقبل الشهادة فيها بالتسامع، لأدّى إلى الخرج وتعطيل لأحكام **من يثق به** اعدد فيه شرط، وهو أن يحضر رجلان عدلان أو رجل وامرأتان يحصل له نوع علم، وهذا على قوهما، وأما على قول أبي حنيفة، فلا تجوز الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة حيث يقع في قلبه صدق الخبر. (عيني، فتح، عناية)

**شيء:** أي شيء كان من النقود والعروض والعقار. (عيني) **سوى الرقيق:** ذكرنا كان أو شيء الذي علم رقه، ويعبر عن نفسه، وإلا فهو كمتاع. (ط، عيني)

**لك أن تشهد أنه له:** أي إذا رُيت شيئاً في يد شخص حار لك أن تشهد أن ذلك شيء لم في يده؛ لأن اليد بلا منازع أقصى ما يستدل به على ملك؛ إذ هي مرجع الدلالة في الأسباب كلها، فإن الإنسان إذا عين سبيع لا يعلم ملكه المشتري إلا بملك المائع، وملك المائع لا يعلم إلا باليد، وقصى ما يستدل به كاف في شهادة، فإنها إذا لم تجز بحكم اليد اسد ناه، وهو مفتوح بالإجماع، وعن أبي يوسف: أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أن الشيء ملك للذي اليد؛ ليحصل له نوع علم أو غيبة ظن.

ولهذا قيل: لو رأى درة ثمينة في يد كاس، أو كتاباً في يد جاهل، وليس في يده من هو أهل لذلك، لا يسعه أن يشهد به، وشرط 'الخصاف' التصرف مع اليد، وبه قال الشافعي وأحمد، قيل: هو المختار، وعن مالك: لا تقبل في مدة يسيرة وتقبل في صويلة كعشر سنين، وشرط السعي التصرف مع اليد، وأن يقع في قلبه أنه به. ثم مسألة على أربعة أوجه: الأول: أن يعاين المالك بأن عرفه باسمه وسنه ووجهه، وعرف است حدوده، وراه في يده بلا ماره أحد، ثم راه في يد غيره فجاء الأول وادعى الملك، وسعه أن يشهد بالأول بالملك ساء على يده، والثاني: أن يعاين المالك حدوده، وينسب إلى فلان إن فلان، ولم يعرفه بوجهه وسنه، ثم جاء الذي نسب إليه ذلك، =

وإن فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع أو بمعاينة اليد، لا تقبل. ومن شهد أنه حضر  
 أي الشاهد في موضع يجوز بالتسامع هذه الشهادة وهو الصحيح  
 دفن فلان، أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل.  
 أي جثرة فلان أي لشاهد ذلك

= وادعى ملكية هذا المخلوق على شخص، حل به أن يشهد استحساناً؛ لأن المالك يصير معموماً بالتسامع، والملك بالمعاينة، ولو لم تسمع مثل هذه لضعفت حقوق الناس؛ والثالث: أن لا يعاينها جميعاً، ولكن تسمع من الناس أهم قالوا: إن لفلان بن فلان صبيعة في بلدة كذا، حدودها كذا، وهو لا يعرف تلك الصبيعة، ولم يعاين يده عليها، لا يحل له أن يشهد له بملكها، لجهالة المشهود به والمشهود به، ويرى: أن يعاين المالك دون الملك، بأن عرف الرجل معرفة تامة وسمع أن له في قرية كذا صبيعة، وهو لا يعرف تلك الصبيعة عينا، لا يسمع أن يشهد؛ لأنه لم يحصل العلم بالحدود، والمشهود به، والعلم به شرط للشهادة.

وقوله: "سوى الرقيق" يعني لا يجوز به أن يشهد في رقيق إذا رآه في يد رجل أن الرقيق ملكه، لأن الرقيق يدعى نفسه، حتى إذا ادعى أنه حر الأصل كان أقول قومه، ولا يمكن أن يعتد فيه انصراف، وهو الاستخدام؛ لأن الحر يستخدم أيضاً طائفاً كالعبد، وفي الكافي عن أبي يوسف ومحمد: أنه يجوز له أن يشهد في الرقيق إذا رآه في يده، وفي الهداية: جعل ذلك عن أبي حنيفة أيضاً بكل فيه قيد حر لم يذكرهما الشيخ رحمه الله. لأول: أن لا يكون الرقيق صغيراً؛ لأن الصغير يدي لا يعبر عن نفسه بكون في يده غيره؛ إذ لا بد له على نفسه فصار كسائر الأموال، فلو كان صغيراً يجوز له أن يشهد من هو في يده أنه ملكه. والثاني: أن لا يعرف رقه؛ لأنه إذا عرف رقه جازت الشهادة. [مر الحقائق. ١٤٤٢] وحاصل: أن مصرف الاستثناء إذا كان الرقيق كبيراً يعبر عن نفسه؛ لأن له يداً على نفسه فليس اليد في حقه دليل الملك. (عيني، فتح)

وإن فسر للقاضي معنى التفسير أن يقولوا: شهدنا؛ أما سمعنا من الناس، أم لو قالوا: رأينا معاين ذلك، ولكنه اشتهر عندنا حارت في الكل، وقوله: "لا تقبل"؛ لأنه إذا أصلق يقع في فلب القاضي صدقه، فتكون شهادته عن عدم، ولا كذلك إذا فسر، وقال سمعت كذا، وعن هذا كان امرئ من لأحمار أقوى من إيسابيد، وهذا قالوا: يعني للشاهد بالتسامع أن يصيق أداء مشروع ولا يفسرها، وفي صورة التفسير لا يجوز بقاضي أن يحكم بها؛ ألا ترى أنه لا يجوز له أن يحكم بسماع نفسه، فكذا بسماع غيره ولو تواتر عنده، ولا برؤيته نفسه في يد إنسان. (عيني، فتح) أو بمعاينة اليد: أي أو فسر بقاضي أنه يشهد بملكه برؤيته في يده. (عيني)

فهو معاينة. أي حضور دمه والصلاة على جنازته. (معدن) للقاضي: بأن قال: إني سمعت ذلك من الناس. (معدن) قبل: تفسيره، وتقبل شهادته؛ لأن ذلك يريد القاضي عمداً، وهو م يشهد إلا بما علمه، فوجب قبولها. (عيني)

## باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

شهادة

أي في بيان أحكام من الخ

ولا تقبل شهادة الأعْمى؛ والمملوك، والصبي، إلا أن يتحملاً في الرق والصغر،  
وأدياً بعد الحرية والبلوغ، .....  
الشهادة في المملوك في عبي

**باب من تقبل الخ** [يقال قلت القبول إذا حمته على الصدق. (فتح)] لما فرغ من بيان ما نسمع فيه الشهادة وما لا نسمع، شرع في بيان من نسمع شهادته ومن لا نسمع منه، وقدم ذلك على هذا؛ لأنه محل الشهادة، واحتل شروط، والشروط مقدم على المشروط، والمراد من يجب قبول شهادته على انقاضي ومن لا يجب، لا من يصح قبولها أو لا يصح. (عناية، فتح) **ولا تقبل الخ** مطلقاً سواء كان بصيراً وقت التحمل أو لا، وسواء كان فيما يجري فيه التسامع أو لا، وقال زهر: تقبل فيما يجري فيه التسامع، وهو رواية عن أبي حنيفة. وبه قالت الثلاثة؛ لأن الحاجة في هذه الشهادة إلى سمعه، وهو صحيح لا أفه به، وعن مالك: تقبل شهادته مطلقاً كالصغير، وقال أبو يوسف: إذا تحمل الشهادة في المديون، أو في العقر، أو فيما لا جناح فيه من الإشارة إلى المدعي، ثم ذهب بصره، فشهد، قلت شهادته، وبه قال الشافعي؛ لأنه حصل له العلم بالمعانية وقت التحمل، وهو في الحفظ والأداء كالصغير، فلم يفته إلا الإشارة، وذكر الاسم يقوم مقامها عند تعذرهما.

ولما أن الأداء يقتدر إلى التمييز بين المشهود والمشهود عليه، ولا يميز بينهما إلا بالعمه، وفيه شبهة فلا بد من الإشارة، وإنه يتعذر فيها، فلا تقبل. [رمر الحقائق: ١٤٥ ٢] ولو عمى بعد الأداء قبل القضاء يسمع القضاء عند الطرفين، وعند أبي يوسف لا يسمع؛ لأنها أديت بشرائطها وقلت فيقضى لها، كما لو مات شاهد بعد الأداء أو عاب، ولهما: أن قيام أهية الشهادة شرط وقت القضاء؛ لأنها تصير حجة عنده، وقد فات، كما لو حن أو حرس أو فسق، بخلاف الموت؛ لأن الأهية تستقر به، ولا تطل، والشئ ما انتهائه يتقرر، والعبية لا تنافي الأهية (فتح)

**والمملوك والصبي** أي المملوك مطلقاً سواء كان قداً أو مكاتباً أو مديراً أو معتق المعص، وحكم الأحرار والمنعقل كالصبي، وكذا يجوز إلا في حال الصحة، وإنما لا تقبل شهادة المملوك والصبي؛ لأنها من باب التولية، وليس لهما ولاية على أنفسهما فلا تكون على غيرهما، وعن أحمد: يجوز شهادة المملوك، وعن الحربي: يجوز شهادة العبد في كل شيء إلا في الحدود. وقال الحارثي في 'صحيحه': وقال أس: شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً، وأجاره شريح ورواية من أبي أوفى، وعند مالك: شهادة الصبي فيما لا يخصه إلا بصياً تقبل، وقال أس سيرين: شهادته العبد جائزة إلا لسيدته، وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء القاف، (عيني، فتح)

**وأدياً بعد الخ** لأهمها أهل المتحمل، وكذا بعد الصاء وإسلام وتوبة فسق، وطلاق روجة؛ لأن المعتبر حال الأداء، ومتى حكم برد الشهادة لعة، ثم رالت، فشهد فيها، لم تقبل إلا في أربعة: عند وصي وعمى وكافر =

**والمحدود في قذف وإن تاب<sup>ك</sup>، إلا أن يُحدّ الكافر في قذف، ثم أسلم، والولد لأبويه،**  
أي لأبيه وأمه

= عن مسلم، وعلى هذا لا تقبل شهادة الروح بعد ردها، ولو بعد اضلاق، فلما رد عما بعد الطلاق انقصا العدة، وفي العدة لا تقبل. (عين، فتح)

**والمحدود في قذف** إن لم تقم بينة على صدقه، وكل فاسق تاب عن فسقه قبل توبته وشهادته إلا النبي. المحدود في قذف والمعروف بالكذب، فتوبتهما مقبولة عند الله تعالى، لكن لا تقبل شهادتهما، وقال الشافعي: تقبل شهادة المحدود في قذف إذا تاب؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْبَلُوا لَهُ شَهَادَةً﴾ (نور ١٦٠)، إذ حكم المستثنى خلاف المستثنى منه، وبه قال مالك وعثمان النبي ولنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُ شَهَادَةً﴾ (نور ٤)، والمستثنى منه صفة الفسق في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ فَهُوَ فَاسِقٌ﴾ (نور ٤)، وانوار فيه للاستئناف لا للعصف، فيكون مقصداً عن الأولى فينصرف الاستثناء إليه ضرورة. [رمز الحقائق: ١٤٥/٢]

فإن قيل: كيف يصرف الاستثناء إلى ما يليه، والأصل في الاستثناء هو المتصل، وهو أن يكون المستثنى من حسن المستثنى منه، والتوبة ليست من حسن الفسق، قلنا: الاستثناء من عموم الأحوال كأنه قال: والله أعلم وأولئك هم الفاسقون في جميع الأحوال إلا في حال التوبة، فيكون الاستثناء متصلاً، أو بقول: الاستثناء مقطوع بمعنى 'لكن'، كقوله تعالى: ﴿فَبِهِمْ عَدُوٌّ لِّيَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْكُمْ خُفًى﴾ (شعر ٧٧) فلا يرد السؤال. وأعم أن الضمير في 'هم' من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُ شَهَادَةً﴾ (نور ٤) عائذ إلى المحدودين، وعند الشافعي إلى القادفين العاجرين عن الإثبات، فلو لم يجد تقبل شهادته عدداً خلافاً له، ولو أقام أربعة بعد ما حد على أنه ربي تقبل شهادته بعد التوبة في الصحيح؛ لأنه بعد إقامة البينة لا بعد، فكذا لا يرد شهادته، وفي المحدود في غير القذف تقبل شهادته إن تاب. (فتح)

**وإن تاب** أي عن حيازة القذف وهذا عدداً. (معدن) **إلا أن يُحدّ الكافر** الخ. تقبل شهادته بعد الإسلام؛ لأن للكافر شهادة عنى مثله، ومن به ذلك وحد في القذف، كان رد شهادته من تتمه حد، وبالإسلام حدثت به شهادة مطلقة غير الأولى، فلا يكون ارد من تمامها، خلاف المعدن إذ حد ثم اعتق حيث لم تقبل شهادته، لأنه لم يكن له شهادة على أحد وقت الحد، فلم يتم الرد إلا بعد الاعتاق، ولو ضرب الدمي في حد القذف سوطاً، ثم أسلم، ثم ضرب الباقي بعد الإسلام تقبل شهادته، وعن أبي حنيفة إذا ضرب السوط الأخير بعد الإسلام، لا تقبل، وعنه: أنه إذا ضرب الأكثر بعد الإسلام لا تقبل شهادته، وإن كان دون ذلك تقبل؛ لأن الأكثر حكم الكل. [رمز الحقائق: ١٤٦/٢] (عناية) **والولد لأبويه**: لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْبَلُوا لَهُ شَهَادَةً﴾ (نور ٤) لا يرد بروحه، ولا يرد بروحه، ولا يرد بامرئه، ولا بعد سيده، ولا يرد بغيره، ولا لأخيه من ساجده، ولا لاساق بين هؤلاء متصلة، فتكون شهادة لنفسه من وجه، ولو قال: والفرع لأصيه وبالعكس، أو الولد لأبائه وأمهاته وبالعكس، لكان أولى وأعم. [رمز الحقائق: ١٤٦/٢]

وجديّه، وعكسه، وأحد الزوجين للآخر، والسيد لعبده ومكاتبه، والشريك لشريكه

ولا تقبل شهادة الشريك

أي ولا تقبل أيضا شهادة

فيما هو من شركتهما، والمختل والنائحة .....

أي في شيء

= وروي أن حسن بن عبيد شهد عني مع قير مولاه عبد شريح بدرع له، فقبل شريح لعلي أيت  
شاهد آخر، فقال: مكان الحسن أو مكان قير، فقال: لا، بل مكان الحسن، قال: أما سمعت رسول الله يقول  
لحسن وحسين: **ما بينكما من حسنة ولا حسنة**، قال: سمعت لكن أيت شاهد آخر، أما سمعته يقول:  
"**لا تقبل شهادة الولد لوالده**" إلى آخر القصة، فاستحسنه، وزاده في الرزق. (فتح)

**وعكسه** مرفوع عني أنه منذ وجره محذوف، أي عكس الحكم المذكور كالحكم المذكور، فلا تقبل شهادة  
أبيه وجديه سواء. (عيني) **وأحد الزوجين للآخر** ولو في عدة لثلاث، والمعتبر في الميع الروحية عند انقضاء  
لا عند التحمل والأداء، وفي باب الرجوع في الهبة الروحية مانعة وقت الهبة، لا وقت الرجوع، وفي باب إقرار  
المريض تعتبر الروحية وقت الإقرار، وفي باب الوصية تعتبر وقت الموت لا وقت الوصية، وأطلق في الروحية،  
فشمس الأمة؛ لأن لها حقاً في مشهوده. وقال الشافعي: تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر؛ لأنه عدل شهد  
بغير، وسأما رويته. (عيني، فتح) **والسيد** أي ولا تقبل شهادة السيد إلح. (عيني) **لعبده** سواء كان عبي  
العبد دين أو لم يكن. (معين) **مكاتبه**: أي ولا شهادة السيد لمكاتبه. (عيني)

**والشريك لشريكه** وكذا لا تقبل شهادة الأخير الخاص مستأجره مساهمة أو مشاهرة، أو التابع، أو التلميذ  
الخاص الذي يعد صرر أستاذة صرر نفسه، ويقع بغير نفسه، وهو معنى قوله: **لا تقبل شهادة من كان**  
أي ضابط معاشه منهم، من القوم بمعنى المسؤول لا بمعنى القناعة، والحاصل: أن كل شهادة حرت معماً أو دفعت  
معراً لم تقبل؛ بتهمة، وشهادة لشريك شهادة بنفسه من وجه، فلا تقبل، وهو شهد له فيما ليس من شركتهما  
تقبل كالأجير العام مثل الخياط، فإنها تقبل؛ لانقضاء التهمة. (عيني، فتح)

**والمختل** يصح اللون من يفعل الرديء من اتزين برية النساء والتشبههن في القوم والعمل عمداً، فإن كل ذلك  
معصية، فلا تقبل شهادته؛ لقوله: **لا تقبل شهادة من كان مختلاً**، وقيل: أراد بالفعل  
الرديء المتمكين من المواطة، وأما بكسر الهمزة فهو الذي في أعصائه وكلامه بين فتكسر حقيقة، فهو م يشتهر منه  
شيء من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة. (عيني، فتح، عناية)

**والنائحة** من ناحت امرأة عني الميت إذا بدته وكنت عليه، والمراد بالنائحة اردودة الشهادة هي التي تروح في  
مصيبة غيرها؛ ولا فرق بين أن تكون النواحة نائلاً أو بدونه، فلو في مصيبتها تقبل؛ لاضطرارها واسلاط  
صبرها واحتيارها، فكان كالشرب يتداوي، بشرط عدم رفع الصوت؛ لأن رفع الصوت منها حرام تسقط  
عدالتها، سواء كان في مصيبتها أو مصيبة غيرها. (عيني، فتح)

**والمغنية والعدو إن كانت عداوةً دنيويةً، ومُدمِن الشرب على اللهو، ومن يلعب بالطيور،**  
ولا يقبل شهادة من

**والمعبد** [لا تقبل شهادة المعبد سواء كانت تعني للناس أو لنفسه. (عيني)] لارتكابها الحرام، وإنما أضيق في حقها ولم يقل: "تعني للناس" كما قيده به في حق الرجل؛ لأن نفس رفع الصوت حرام في حقها، بخلاف الرجل؛ فإن العناء لا يمنع شهادته حتى يجتمع الناس به؛ لأنه حينئذ يجمعهم على ارتكاب كبيرة، وفي الأحاسيس: لا تقبل شهادة أصحاب المعصية وقطاع الطريق وأصحاب الفجور بأسواء، ومن يعمل عمل قوم لوط، ومن يقعه مع إماء والمائحة والبائع والمعني والمغنية لا تقبل شهادة هؤلاء، والتعني ليهو معصية في جميع الأديان خصوصاً إذا كان الفناء من المرأة. (عيني، عناية)

**والعدو إلخ.** [أي ولا تقبل شهادة العدو على عدوه. (عيني)] سواء شهد على عدوه أو غيره؛ لأن المعادة لديها حرام، فمن ارتكباها لا يؤمن اسقول عليه، وأما إذا كانت دينية، فتقبل؛ لأنها من التدين، فتد على قوة دينه وعدالته، والشهادة بالعداوة الدنيوية كشهادة في المقتول على القاتل، والمخروج على الخارج، والمقدوف على القادف، والمقتضوع عليه الطريق على القاطع، وأما العداوة الدينية، فقد تكون واجبة، بأن رأى فيه مكرراً شرعاً ولم ينته بالنهي، ويتضح بذلك هذا بأن المسلمين أجمعوا على قبول شهادة المسلم على الكافر، والعداوة الدينية قائمة بينهما، فلو كانت مانعة لما قبلت. (عيني، فتح، زيلعي)

**ومدمِن الشرب إلخ.** [أي مداوم على شرب الحمر لا تقبل شهادته. (عيني)] لأنه ارتكب محرماً دينياً، وفي "الكافي" قال: إما شرط الإدمان؛ ليكون ذلك طاهراً منه بين الناس، فإن من شرب الحمر سرّاً، ولا يظهر ذلك منه لا يخرج من أن يكون عادلاً، وإن شربها كثيراً، وإنما تسقط عدالته إذا كان ذلك يظهر منه، أو يخرج سكران، فتعبد به الصبيان، فإنه لا مروءة لمثله، ولا يخترع عن الكذب عادة، وكذا لا تقبل شهادة مدمِن السكر. لأنه كبيرة. [رمر احفائق: ١٤٧/٢] وأطلق الشرب؛ ليشاغل الأشرية المحرمة، ولا تسقط العدالة بغير محرمة بدون إدمان السكر، وفي الإدمان قولان، إما أن يكون بالفعل أو البنية، وذكروا أن الإدمان بالفعل أي اشرب ليس بمراد، وإنما أريد به الإدمان في النية يعني يشرب وفي عزمه أن يشرب كلما وجد.

وقال الدصحي: لا تقبل شهادة من يخمس محاليس الفجور والمخافة على الشرب، وإن لم يسكر؛ لأن الاحتلاط بهم وتركه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجب سقوط عدالته، وإن لم يكن نفس الخبوس فسقاً، فلا تقبل شهادته، وقيد بقوله: "على النهو" احترازاً عما لو كان للتدوي، فإنها تقبل من مريض شرب الحمر؛ لقول الأصباء، ولا علاج له إلا الحمر، فإن في حرمتها خلاف. (فتح، نقاية) **ومن يلعب بالطيور**؛ لأنه يورث المعصية، وقد قال مالك: لا يقبل من دد، ولا يصد على أسبغ، ولأن ألعاب فيه أن يصعد على أسبغ ليصير طيره، فيطر إلى عورات النساء، وهو فسق، وإن كان يقتي الحمام في بيته ليسأس به، ولا يصيرها فلا بأس به، =



**أو يغني للناس، أو يرتكب ما يوجب الحد، أو يدخل الحمام بلا إزار، أو يأكل الربا،**  
أي يأتي لما لا يجوز لأنه يأتي بالكثرة

= ألا ترى أن أساس يتحدون بروحاً للحمامات من غير تكبير، لا إذا خرجت من البيت، فهذا تأتي لحمامات غيره، فتفرح في بيته، وهو يأكل ويبيع منه، ولا يفرقه من حمام نفسه، فيكون أكلاً للحرام، فتسقط عدالته بذلك، وفي بعض النسخ: 'ومن يبيع بالنسور' وهو الأنس بقوله: 'أو يعي'، وقال في 'العدية': هو مسنعي عنه بقوله. 'يعي' ساس' فإن اعناء نعم من أن يكون مع الة انهو أو لا. (عيني، فتح، عماية)

**ويغني للناس** | وهذا عدم يساوي برجل و امرأة فلا تكرار (عيني) | لأنه يجمع الناس على النهي واللعن، فلا تقبل شهادته، والمعني من يسمع للناس عائه؛ لأنه لو كان لاستماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير أن يسمع غيره، فلا بأس به، ولا تسقط عدالته في الصحيح، وإن أشد شعراً فيه وعط وحكمة، فهو جائز بالاتفاق، وإن كان فيه ذكر امرأة معينة، فإن كانت ميتة، أو كان فيه ذكر امرأة غير معينة، فلا بأس به، وإن كانت معينة وهي حية يكره، ومن استباح من أحرار لعاء في العرس، ألا ترى أنه لا بأس بضرب الدف فيه إعلاناً للزواج، ومنهم من قال: إذا كان يتعنى يستفيد به نظم الفرث، ويصير به فصيح يساوي لا بأس به، ومنهم من كرهه مطلقاً، ومنهم من أباحه مطلقاً، وأظهر من كلام المصنف عدم جور لعاء مصنفًا. [رمز الحقائق: ١٤٧/٢]

**أو يرتكب إلخ.** كارتب والسرقة وسواها من الكبائر؛ لأن من يرتكبها لا يبالي بالكذب، ودرّ كلامه أن ما يجب فيه أحد هو الكبيرة، واحتنعوا فيها، قال أهل حجار وأهل الحديث: هي سبع المذكورة في الحديث مشهور، وهي: الأشرار بالله، والفرار من الحرف، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وهت مؤمن، وإربا، وشرب خمر، وراد بعضهم عليها: أكل إربا، وأكل مال اليتيم بغير حق، وقيل: ما تثبت حرمة بتبيل مقصوع به فهو كبيرة، وقد بعضهم: ما به حد أو قتل فهو كبيرة، وقد بعضهم: كل ما أضر عليه مرء فهو كبيرة، وما استعمر عنه فهو صغيرة. ولأوجه ما ذكره المكملون أن كل دس فوقه دس وتخته دس، فهو بالنسبة إلى ما فوقه صغيرة، وإلى ما تحته كبيرة، ولأصح ما نقل عن شمس لأئمة الخواري أنه قال: ما كان شيعاً بين المسلمين، وفيه هتت حرمة الله تعالى والدين، فهو من جملة الكبائر. [رمز الحقائق: ١٤٨/٢]

**بلا إزار** | لأنه يرتكب احراماً، إذ كشف العورة حرام. (عيني) **أو يأكل الربا.** | لأنه من الكبائر سواء كان مشهوراً أو لا. (ص) | أي يأخذ بقدر الرث، لأن الرباة هي إرادته في قوة تعالى: **هـ حرام** . ٥ (الفره ٢٧٥). وغير بالأكل ساعاً للآية؛ لأنه أعظم مافع لما، ولأن الربا شائع في المصعومات، وإنما لا تقبل شهادة أكل إربا؛ لأنه من كبائر، وشرط في 'الأصل' أن يكون مشهوراً به، وذلك بالإدما؛ لأنه لا يمكن التحرر عن العقود الفاسدة، وهي ربا، بخلاف أكل مال اليتيم، حيث لا يشترط فيه الإدما؛ لأن التحرر عنه ممكن، والحاصل: أن فسق نفسه مانع شرعاً من قبول الشهادة غير أن انقاضي لا يرتاب إلا بعد صوره فالكل سواء. (عيني، فتح)

**أو يقامر بالنرد والشطرنج، أو تفوته الصلاة بسببهما، أو يبول أو يأكل على الطريق، أو يظهر سب السلف، وتقبل لأخيه وعمه وأبويه رضاعاً وأم امرأته وبنتها**  
 زوج بنته وامرأة ابنه وأبيه وأهل الهوى .....  
 ك ف د  
 لعدم التهمة وهذا بالإجماع  
 أي ولاجل مرأته

**أو يقامر بالنرد والشطرنج الخ** من المقامرة وهي التراهن في اللعب مأخوذ من القمار؛ لأن ماله يردد يد عب ويقتص إذا لعب كالقمار يرد ويقتص، والشطرنج بكسر أوله والفتح، والسين المهملة لغة فيه. (عيني، فتح)  
**أو تفوته الصلاة** أي اسرد والشطرنج؛ لأن كل ذلك فسق، فلا تقبل شهادته، وكذا إذا كان يكثر عنيهما الخلف كاداً، وقالوا: في النرد ترد شهادته بمجرد اللعب فيه من غير اشتراط بقمار ولا غيره؛ لأن نفس اللعب فيه فسق، وقال **معقول** من لعب بالنرد، ومن يكون معوفاً لم يكن عدلاً، خلافاً للشطرنج، لأن للاحتياط فيه مساعاً، فإن ما كان والشافعي يقولان حل لعب الشطرنج، فلا ترد شهادته ما لم يصم إليه أحد المعاي الثلاثة وهي: القمار وفوت الصلاة وكثرة الخلف، وراد بعضهم عليها ثلاثة آخر وهي: اللعب به على الطريق وأن يذكر عليه فسقاً وأن يداوم عليه. (عيني، فتح)

**أو يبول أو يأكل على الطريق** [لأنه يدر على قلة الحياء. (عيني)] متعلق بهما، وكذا كل فعل يحل بالمرءة، وإن لم يكن حراماً كمد رجل عند الناس، ومصارعة الأحداث في المسجد، وسرقة قمعة، والإفراط في المراح المقتضي إلى الاستحفاف، وصحبة الأراد، والتمسحر، ويسعي اشتراط الإدمان في هذه الأشياء. (فتح)

**أو يظهر سب السلف** [يعني الصالحين وهم الصحابة والتابعون والعلماء كأبي حنيفة وأصحابه. (عيني)] قيد بالظهور؛ لأنه لو كتمه، تقبل شهادته، ولو قال: "أو يظهر سب مسم" لكان أَوْ؛ لأن اعدالة تسقط سب مسم، وإن لم يكن من السلف؛ لأن السب يدر على قلة المروءة وقصور العقل، وعن أبي يوسف: لا أقبل شهادة من سب الصحابة، وأقلها ممن تراهم منهم؛ لأنهم يعتقدون ديناً، وإن كان على باطل، فلم يظهر فسقه، خلافاً للساب. (عيني، فتح) **وتقبل لأخيه وعمه** [أي تقبل شهادة الأخ لأخيه. (عيني)] وعند مالك: لو كانا في عياله لا تقبل، وعنه: لو يصل إليهما نفعا كثيراً لا تقبل، وأعلم أن قبول الشهادة للأخ والعمة والمخرم رضاعاً أو مصاهرة مقيد بما إذا لم يخاصم معه. (عيني، فتح)

**وأبيه**: أي ولاجل امرأة أبيه؛ لأن الأملاك بينهم متغيرة والأيدي متغيرة، فلا تتحقق التهمة، خلافاً لشهادته لقرايته ولأباً وأحد الزوجين للآخر على ما مر. [رمز الحقائق: ١٤٩/٢]

**وأهل الهوى** [أي وكذا تقبل شهادة أهل الهوى مع أنهم فسقة من حيث الاعتقاد. (عيني)] وهم أصحاب البدع، "والهوى" ميلان النفس إلى ما تستند به من الشهوات، وإنما سموا بهذا اللفظ، لمتابعتهم النفس ومخالفتهم السنة بلا دليل شرعي أو عقلي، أو مأخوذ من 'هوى الشيء' إذا أحبه ميلاهم إلى محبوب فهو سهم. =

لذ

إلا الخطائية، والذمي على مثله والحربي على مثله.....

= وفي 'نهاية' أن صور أهل أهوى سته الحيرية ولقدريه واروفص وخوارح والمشبهة ومعصية، ثم كل واحد منهم يفرق ثلثا عشرة فرقة فيصير مجموع الفرق ثلثين وسبعين فرقة، وتقبل شهادتهم مع أنهم فسقة من حيث لا يعتقد؛ لأن الحمل هم على ذلك إنما هو تدين به، وذلك مانع من تركاب كذب، وعدد ماث وشفاعي في قول: لا تقبل، وعدد أحمد: لا تقبل لثلاثة: قدرية وجهمية ورافضية، وشرط في الدخيرة لقبول شهادتهم: أن يكون هوى لا يكفر به صاحبه. (عيني، عناية)

**إلا الخطائية** وهم قوم من روفص يسبون إلى أبي الحصاب محمد بن أبي وهب الأحمد، وقيل: أحمد بن أبي ريب الأسدي لأجدع بني كاذ يقول بهاممة إسماعيل بن أبي جعفر، فيما مات يستدعي رجوعه إلى القول بهاممة جعفر، وغلوا في القول غلواً كبيراً.

وقال في 'شرح لأقطع': قوم مسبونون إلى أبي الحصاب، راحل كان ساكوفة، فتنه عيسى بن موسى، وصيه بالكساسة محبة ساكوفة؛ لأنه كان يرغمه أن عبداً هو إله الأكبر، وجعفر صادق هو إله الأصغر، وقيل: كانوا يعتقدون أن من ادعى منهم شيئاً على غيره، يجب أن يشهد به بقية شيعته، وذكر شمس لأئمة السرخسي: أنهم صرب من الروافض يحورون أداء شهادة إذا حلف مدعي بين أيديهم أنه محق في دعوته، ويقولون: المسلم لا يحلف كاذباً ويدينون بشهادة الزور لموافقيهم على مخالفهم. [رمز الحقائق: ١٤٩/٢]

**والذمي على مثله** أي وكذا تقبل شهادة ذمي على ذمي مثله وباحتكامه كاليهود والنصارى. (ص، عيني) لا على المسلم مصبفاً، قيد بالذمي؛ لأن امرئ لا شهادة له، واحتلفوا في مرتد على مثله، والأصح عدم قبوله سواء كانت ملة الذميين متحدة أو لا، وقال ماث وشفاعي: لا تقبل شهادة اذمي على أحد؛ لأنه فسق بأحد أنواع الفسق، وبه قال أبو عبد الرحمن ربيعة الرضي، وقال بن أبي سني: إن اتفقت منهم تقبل شهادة بعضهم على بعض، وإن اختلفت لا تقبل، وسأله ما روي أنه: رجم يهوديين بشهادة يهود عليهما بالربا، وعن أبي موسى الأشعري عليه السلام وجابر بن عبد الله عليه السلام: أنه عليه السلام أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض، وعنه إجماع السلف. (عيني، فتح)

**والحربي على مثله** أي وكذا تقبل شهادة مستأمن على مستأمن؛ لأن له ولاية على مثله. (ص، عيني) وأمراد بالحربي المستأمن؛ لأنه لا يتصور غير المستأمن، فإن الحربي لو دخل داراً بلا أمان يسترق، ولا شهادة بعدد على أحد، وقوله 'ولا على اذمي': لأنه لا ولاية له عليه؛ لأن اذمي من أهل دار، وتقبل شهادة اذمي على مستأمن؛ لأن اذمي أعلى منه حالاً فحار أن يجعل له ولاية عليه، وعدد أحمد: لا تقبل أصلاً في الكل، وإنما قال: 'على مثله' لأهمها؛ إذ كانا عن درين محتتمين كالإفريح واحتش لا تخور شهادة أحدهما على الآخر؛ لأنقطاع الولاية بينهما، =

لا على الذمي، ومن ألم بصغيرة إن اجتنب الكبائر، والأقلف والخصي وولد الزنا والخنثى.....

= وهذا لا يتوارثان، والدار إما يختص باختلاف المعة والميث، بخلاف أهل الدمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رومياً وذاك تركياً؛ لأهما من دارنا. وقال الناصحي: فإن أسلم المشهود عليه قبل أن يقضى عليه بطلت الشهادة. [رمز الحقائق: ١٥٠/٢]

**ومن ألم بصغيرة** أي أدب بمعصية صغيرة، مشتق من الهم وهو الصغيرة ما دون الفواحش وكانت حساساته أعلى من سيئاته تقبل شهادته؛ لأن الإمام من غير إصرار لا يقدر في العدالة؛ إذ لا يوجد من الشر من هو معصوم سوى الأنبياء عليهم السلام، فيؤدي اشتراط العصمة إلى سد باب الشهادة، وهو مفتوح، ثم الصحيح في حد العدالة المعتدلة أن العادل من علت حساساته على سيئاته، ولابد من الاجتناب عن الكبائر كلها، ثم بعد ذلك يعتبر العالب، فلو ارتكب كبيرة مرة فقلت شهادته؛ لعدم الإصرار عليها. (عيني، نقاية)

**والأقلف** فيه لعتان: الأقلف بالقاف، والأعلف بالعين، وهو الذي لم يخش وبعث تقبل شهادته؛ لإطلاق المصوص من غير قيد باختار، واختار سعة للرجال مكرمة للنساء؛ إذ جماع المحتوية أمد، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه لا تقبل شهادة الأقلف، وهو محمول على ما إذا تركه استحفاً بالنسبة والدين، وإذا تركه لعدم به من كبر أو خوف هلاك لا بصراً عدالته، وقال الناصحي: تخور شهادة الأقلف إذا كان عدلاً، ولم يقدر لاختار وقت معين، ولم يرد بذلك نص ولا إجماع، والمتأخرون قدروه من سبع سنين إلى عشر وبعضهم اليوم السابغ عن ولادته، والأقلف الكبير إذا أمكه أن يخش نفسه فعل وإلا عليه أن يتزوج أو يشتري حثاة فتحته، وقال في البحر: يخته الحماشي. (عيني، فتح، عناية)

**والخصي** أي وكذا تقبل شهادة مروع الخصيتين إذا كان عدلاً. (عيني) **وولد الربا** [لتحقق العدالة مهما؛ لأن قطع العصب أو ريادته أو حياية أبويه لا يوجب قدحاً في العدالة. (عيني)] أي تقبل شهادته مطلقاً، سواء شهد في الربا أو لا، وقال مالك: تقبل في جميع الحقوق إلا في الربا؛ لأنه يجب أن يكون غيره مثله، فساد الكلام في العدل وحده ذلك بقله ليس بقادح؛ لأنه غير مؤاخذ به ما لم يتحدث به؛ ولأن العدل لا يختار ذلك. **والخنثى** إن لم يكن مشكلاً، فلا إشكال؛ لأنه رجل أو امرأة، وشهادة الخنثى مقبولة بانص، وإن كان مشكلاً لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة، ولو شهد يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً، حتى لا يجوز أن يشهد مع رجل ما لم يصم إليه امرأة أخرى، ولا مع النساء بلا رجل معين، وهذا في غير الحدود، وأما في الحدود، فلا تقبل شهادته، لاحتمال أن يكون امرأة. (عيني، فتح، عناية)

**والعمال والمُعْتَق والمُعْتَق، ولو شهدا أن أباهما أوصى إليه، والوصي يدعى جاز، وإن أنكر لا، كما لو شهدا أن أباهما وكله بقبض ديونه،** .....  
 هل يوصيه العتق أي وكل ولا

**والعمال** | يـ وكـ نقل شهادة عمال نصب العين وسديد شـ جمع عمل. (عيني) وهم عمال سـ خاص من احدون حقوق الواجبة كإخراج واخرية والصدقات عند احمهور، وفأوا هذا كان في عصرهم، فأما في زمننا فلا تقبل شهادتهم؛ لغلبة ظلمهم.

وخاص. ثم إن كانوا عدولاً نقل ولا لا. وقيل مراد بالعمال لأمرء، وقيل هم الذين يعملون بأيديهم ويؤجرون أنفسهم، وبما كان نقل شهادتهم؛ لأن نقل عمل ليس بمسوق، لئلا يد كـو أعون عني نصم، فحينئذ لا نقل شهادتهم، وقيل: إن كان العامل وحيداً مروءة ولا يحارف في كلامه ولا يخف عنه كثيراً ولا اعتاد شـ تولاده أو غيرههم نقل شهادته وإلا لا، فإن الفقيه أبو الميت: إن كان عامل مثل عمر بن عبد العزيز وحوه من حيث الدانة خور شهادته، وإن كان مثل يزيد بن معاوية وحوه لا نقل (عيني، فتح)

**والمعتق** أي وكـ نقل شهادة المعتق بفتح بناء للمعتق - بكسر الهمزة وكـ بالعكس، عده لثمه. (عيني) **ولو شهدا** أي بو مات رجل ورث ابنه شهدا، (عيني) **والوصي يدعى الخ** [وهو الرجل المذكور، ولو ورحل، (عيني)] مراد من يدعوى بها الرضاء؛ بد خور لا يتوقف على لدعوى، بل بقاضي أو يقبض وصي بد رصي به **حار** أي شهادة لاسين، وتذكر الفعل باعتبار المذكور من شهادة، وهذا خور استحسان، وقياس أن لا نقل، لأن لشاهد جر لنفسه فعلاً، وجه الاستحسان، أن بقاضي ولاية نصب الوصي، وهذه الشهادة كفته مؤونة التعيين، لا أنه ثبت لها شيء، لم يكن لبقاضي فعله، خلاف ما إذا لم يكن الموت ظاهراً؛ لأنه حينئذ لا يثبت القاضي نصب الوصي إلا بهذه البينة، وفيها قمة لجر النفع إلى الشاهد.

**وان أنكر لا** أي بـ أنكر الرجل بوصية لا نقل شهادتهما؛ لأن بقاضي لا يجر أحد على قول الوصية، واحاصل: أن شهادة لاسين في صورة رضاء الوصي بخور؛ لأنها ليست بشهادة حقيقية؛ بد الشهادة الحقيقية بوجب على القاضي ما لا يتمكن منه بدوها، وهذه ليست كذلك؛ تمكنه من نصب الوصي إذا رصي الوصي، والموت معروف؛ حفظاً لأموال الناس، لكن عيبه أن يتدخل في صلاحية من يقبضه، وهذه الشهادة كفي مؤونة التعيين، ولم يثبت لشهودها شيئاً آخر، فصارت كالقرعة في كونها ليست حجة، بل هي واقعة مؤونة تعيين القاضي، (عيني، فتح، عناية)

**كما لو شهدا** تثبت عدم قول الشهادة في صورة إنكار الوصي بمسألة أخرى، أي كما لا تخور شهادة الالسين في عينة أبيهما لو شهدا أن أباهما العائب وكل فلاناً بقبض ديونه، وهذا ائقيد اتفاقي، بد لو شهدا أن أباهما وكله باخصومة لا نقل أيضاً، والمراد بالالسين كل من لا نقل شهادته لمؤكد، وإنما لا نقل هذه الشهادة، =

وادعى الوكيل أو أنكر، ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح، .....  
 الوكيل للحال المكاله

= سواء ادعى الوكيل أو أنكر لثبته؛ لأن القاضي لا يحدث نصب الوكيل عن العائب إلا في المفقود، فهو ثبت بوكالة ثبت شهادتهما، وهي غير موجهة لأجل التهمة؛ لأنهما يشهدان لأبيهما، فصحت. (عيني، فتح)  
**أو أنكر:** أي الوكالة، وإنما لا تقبل هذه الشهادة؛ للتهمة. (عيني)

**ولا يسمع الجرح** على جرح مجرد من غير أن يتضمن إيجاب حق من حقوق الشرع أو من حقوق العباد، وقيل: المراد أنه لا يسمع بعد التعديل، ولو قبله ثبت، والمعنى أن القاضي لا يحكم بالشهادة على تفسيق الشهود من غير أن يتضمن إيجاب حق؛ لأن الفسق المجرد مما لا يدخل تحت الحكم، وفي 'أعيان': مثال الجرح المجرد الذي لا يدخل تحت حكم القاضي كما إذا قال المدعى عليه: إن شهود المدعي فسقة، أو قال: استأجرت شهود، وعند الشافعي: يسمع ويحكم به.

ولما: أن القاضي مأمور بالستر على المسميين، وفي سماع البينة هتت الحرمة وإشاعة الفاحشة، وذلك حرام إلا إذا تضمن حق الشرع والعقد فحينئذ تقبل، كما إذا قال: ربوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أهدوا المال أو قتلوا النفس عمداً، فتقبل شهادتهما ضرورة إحياء الحقوق، وإن كان فيه هتت الحرمة؛ لأن المقصود هو إيجاب حق الله تعالى وهو الحد، أو إيجاب حق العقد وهو ضمان يدخل تحت الحكم، وفي صمته ثبت الجرح، وكذا إذا قال المدعى عليه: إني صاحبت الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا عني هذا اساطل، وقد شهدوا عني به، وأقام على ذلك بينة وطلب استرداد المال، تقبل.

وكذا إذا قال: 'أعطاهم المدعي من مال الذي كان في يده حتى يشهدوا له بالزور' وطلب استرداده بالبينة تقبل؛ لأن دعواه صحيحة؛ لما فيه من إيجاب رد المال على المشهود عليه، وهو مما يدخل تحت الحكم، حتى لو قال: 'صاحبتهم بكذا من المال على أن يشهدوا عني، ولم أدفعهم المال'، أو قال: 'استأجرت المدعي الشهود بكذا من المال على أن يشهدوا له لا تقبل؛ لأن الدعوى غير صحيحة؛ إذ المدعى به مجرد جرح؛ لأنه لم يدع قبله حقاً يمكن القضاء به، ودعوى الاستحجار وإن كانت صحيحة لكنه يدعيها لغيره، وليس له ولاية الإلزام لغيره، فكان جرحاً مجرداً، ولو أقام البينة على إقرار المدعي أن الشهود فسقة، تقبل بينته.

وكذا إذا أقامها على إقراره أنه استأجرهم، أو على إقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق، وكذا إذا أقامها على إقراره أنهم عبيد أو محدودون في قذف. [رمر الحقائق: ٢، ١٥١] فحينئذ تقبل؛ لما فيها من إثبات حق الله تعالى أو العقد، والحاجة ماسة إلى إحيائه، واعلم أن الجرح المجرد إذا تضمن دفع ضرر عام تسمع عليه البينة كرجل يؤدي المسلمين بيده ولسانه تقبل البينة عليه؛ ليمنع القاضي عن ذلك، وهذا هو محمل لقوله **لا يسمع** **جرح** (فتح) بالفتح أي فسق مجرد من غير أن يتضمن إيجاب حق الشرع والعقد، نحو أن يشهدوا أن الشهود فسقة أو زناة ونحو ذلك. (ط)



ومن شهد ولم يبرح حتى قال: **أوهمتُ بعض شهادتي، تقبل لو عدلاً.**  
أي أسفعت وبركت أي شهادته وبسمع قوله في مجلس القاصي

**ولم يبرح** أي لم يبرح عن مجلس القاصي ولم يصل الخمس ولم يكده المشهود به. (ص، عيني)  
**أوهمت** ح وفي المعراج: أوهمت في الحساب مائة أسقط وربا، ومعنى: وأوهمت من صلاته ركعة تركها، والمعنى: أحصت بذكر زيادة كانت باطنة أو أحصأت بسبب ما كان يجب علي ذكره، ولو قال الشاهد: 'شككت، أو عسقت، أو سبت' فهو مثل: أوهمت، ولتفصيل بعض يفيد أنه لو قال: 'أوهمت الحق إنما هو لعل آخر' لم يقبل. (عيني، فتح، عناية)

**فصل** مفيد عدم صول الخمس، وعدم تكذيب المشهود به، وعدم المناقضة؛ لأن الشاهد قد يتبي بالعلو؛ منهية مجلس القاصي، فوضع العذر، فقبل شهادته إذا تدركه في أوانه لو كان الشاهد عدلاً ثابته العدالة عند القاصي، وإن قال هذ القول بعد ما قام عن مجلس قاصي، لا تقبل شهادته؛ حوار أن أحد الخصمين عره بارشوة، وهذا إذا كان موضع شبهة كزيادة وسقضاء في قدر المئ، وإذا لم يكن موضع شبهة، فلا بأس بإعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة، أو اسم المدعي، أو المدعى عليه، أو ترك الإشارة إلى أحد الخصمين، وما يخري مجراه، وإن قام عن الخمس بعد أن يكون عدلاً، وإنما يتصور ذلك قبل القضاء؛ لأن لفظ الشهادة وبيان اسم المتخاصمين والإشارة إليهما من شرط القضاء.

والخاص: أن شاهده أن كان غير عدل ترد شهادته مطلقاً، سواء قام في الخمس أو بعده، وسواء كان في موضع الشبهة أو غيره، وإن كان عدلاً ثبت في غير موضع الشبهة، وإذا كان في موضع الشبهة كما إذا شهد بألف درهم، ثم قال: عسقت بل هي خمس مائة أو بالعكس، فإنها تقبل إذا قام في الخمس بجميع ما شهد به أولاً يعني يقضي بألف في المثال المذكور، لأن المشهود به أولاً صار حقاً بمدعي، ووجب على القاصي القضاء به، فلا يصل رجوعه، وقيل: بقضي بما بقي؛ لأن الحادث بعد الشهادة قبل قضاء كحادث عند الشهادة، وإليه مال شمس الأئمة المرحسي. (عيني، فتح، عناية)

## باب الاختلاف في الشهادة

أي في بيان أحكامه

الشهادة إن وافقت الدعوى، قبلت، وإلا لا. ادعى داراً.....  
أي لا تقبل رجل على آخر

**باب** ما ذكر مسائل الاتفاق وهو الأصل، شرح في مسائل الاختلاف، ومضى الباب على أصول: منها: أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى، بخلاف حقوقه تعالى، ومنها: أن الشهادة بأكثر من المدعى باطله، بخلاف الأهل؛ للاتفاق فيه، ومنها: أن المثلث المطلق أريد من المقيّد؛ لثبوته من الأصل، والمثلث بالنسب مقتصر على وقت النسب، ومنها: موافقة لشهادتين لفظاً ومعنى، وموافقة الشهادة للدعوى معنى فقط. (فتح)

**الاختلاف** شامل محاملة الشهادة للدعوى واختلاف اشهاديين واختلاف اصنافيين. (فتح)

**الشهادة** [أي كانت موافقة للدعوى أو كان امشهود به أقل. (فتح)] قد عرفت معنى الشهادة من قبل، والدعوى: هي مطالبة حق في مجلس من له ولاية الخلاص عند ثبوته، والمراد بموافقتهم: أن يكون الدعوى والشهادة متحدين في عشرة أشياء: النوع والكم والكيف والزمان والمكان والفعل والامتعال والوضع والمحدث والنسبة، فإن خالف الشهادة في أحد هذه الأشياء، لم تكن موافقة للدعوى، مثلاً.

إذا ادعى على آخر عشرة دنانير، وشهد اشهاد عشرة دراهم، في النوع، أو ادعى تسعة دراهم وشهد خمسة عشر، في الكم، أو ادعى سرقة ثوب أحمر، وشهد بأبيض، في الكيف، أو ادعى قتل وبه يوم البحر بالكوفة، وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة، في الزمان والمكان، أو ادعى شق رقبته وإتلاف ما فيه بالشق، وشهد باشقاقه عنده، في الفعل والامتعال، أو ادعى عقاراً بالحساب الشرقي من ملك فلان، وشهد بالعربي منه، في الوضع، أو ادعى أنه ملكه وشهد أنه منته اسم، في المحدث، أو ادعى أنه عبده وولده الحارية الفلانية، وشهد بولادة غيرها، في النسبة، لم تكن الشهادة موافقة للدعوى في الصور كلها.

وفي قوله: 'إن وافقت الدعوى' إشارة إلى أن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة، فتقبل فيما توافق الدعوى؛ لإمكان قضاء القاضي بها، وأما الموافقة بين لفظيهما فبيست بشرط، ألا ترى أن المدعي يقول: ادعي على غريمي هذا، والشاهد يقول: أشهد بذلك. (عيني، فتح، عناية)

**قبل** أي الشهادة؛ لأنها طابقت الدعوى فأمكن قضاء القاضي بها. (عيني) **والا لا** [أي وإن لم يوافق الشهادة الدعوى لا تقبل؛ لأنها الدعوى بأن كانت بألف قرض وشهد بألف لمن مناع. (عيني)] أي وإن لم يوافق الشهادة الدعوى لا تقبل؛ لأنها خافت الدعوى، فلم يمكن القضاء بها؛ وذلك لأن الشهادة لأجل تصديق الدعوى، فإذا حالتها فقد كذبتها، والدعوى الكاذبة لا تعتبر، فاعدم الشرط. وهو تقدم تصديق الدعوى، فلا يحكم بها، بخلاف حقوق الله تعالى؛ لأن الدعوى ليست فيها بشرط. [رمز الحقائق: ١٥٢/٢]

**ادعى داراً:** وكذا لو ادعى ديناً بقرض فشهدا، عنك مطلق. (فتح)

**إرثاً أو شراءً، فشهدا بملك مطلق لغت، وبعكسه لا، ويعتبر اتفاق الشاهدين.....**  
 من غير ذكر السب  
 أي لاتفاق بين شاهدين

**إرثاً أو شراءً** أي موروثة أو مشترقة، ويجوز أن يكونا منصوبين على التمييز، وترث المصنف قيدي في دعوى لشراء: الأول، أن يدعيه من معروف فهو قال: ملكي اشتريته من زيد وهو غير معروف والشهود شهدوا على منك المصنف تقبل، ثاني: أن لا يدعي انقص مع الشراء فإن دعاهما فشهدوا على المطلق تقبل. (فتح)

**لغت** أي الشهادة؛ لأهمها شهدا بأكثر مما ادعاه المدعي؛ لأنه ادعى ملكاً حادثاً، وشهدا بمنك قديم، فإن المنك في المصنف يثبت من الأصل حتى يستحق المدعي روائده، وفيه إشارة أنه لو تحمل الشهادة على منك سب وُرِد أن يشهد بانطلاق فيه لا يجز، ولو وقعت مخالفة بين المدعى والشهادة ثم أعددوا الدعوى والشهادة واتفقوا تقبل. (فتح)

**وبعكسه لا** أي إذا ادعى ملكاً مطلقاً، فشهدا بمنك سب معين كالشراء والإرث تقبل؛ لأهمها شهد بأقل مما ادعى، وكون مشهود به أقل من المدعى لا يمنع قول الشهادة؛ فإن المرد من موافقتها مطاقتها أو كون المشهود به أقل. (عين، فتح)

**ويعتبر اتفاق الشاهدين إلخ** لفظ ومعنى أي الموافقة بين شهادة الشاهدين شرط قيوها كما كانت شرطاً بين الدعوى ولشهادة، وكسهم احتموا في أنها شرط من حيث المقصود ومعنى، أو من حيث المعنى خاصة، فأما الموافقة من حيث المعنى، فلا بد منها بلا خلاف، واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا تمنع بلا خلاف، ولهذا إذا شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية، فهي مقبولة، وأما اختلاف اللفظ حيث يدل بعضه على مدلول بعض الآخر بالتضمن، فقد يشبه أبو حنيفة، وقال: اعتبر تطابق اللفظين على إفادة المعنى بطريق الوضوح لا بطريق التضمن، وعندهما: الاتفاق بالتضمن جائز، حتى لو ادعى مائة درهم، فشهد شاهد بأربعين وآخر خمسين، لا تقبل عند أبي حنيفة؛ لعدم التصاق بينهما بطريق الوضوح، وعندهما: يقضى بأربعين؛ لأن الأربعين موجودة في الخمسين، والعبرة عندهما بالاتفاق في المعنى لا غير.

وكذا إن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين، لا يقبل عنده؛ لعدم المطابقة، وعندهما: يقبل على الألف إذا كان المدعي يدعي ألفين، وعلى هذا خلاف ائمة وإمامتان والصنعة والصنعة أو الثلاث، ويقولها قالت الثلاثة، ولكن عندهما: يحلف المدعي، ويستحق الزيادة، فما: أهم اتفاقاً على الأقل، فثبت بوجود الحجة، وتقرّد أحدهما بالزيادة، فلا تثبت؛ لعدم الحجة، وله: أن اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى؛ لأن لفظ الواحد غير لفظ الاثنين، وعطف الألف غير لفظ الألفين، ولم يشهد على كل واحد منهما إلا واحد، فلم يثبت واحد من اللفظين؛ لأن أحد اللفظين لا يعبر به عن الآخر، لا حقيقة ولا بحراً، فكان كلام كل منهما كلاماً مابياً لكلام الآخر، وصار اختلافهما هذا كاختلافهما في حسن المال بأن شهد أحدهما بكر شعير، والآخر بكر حطة. (عين، فتح، عناية)

لفظاً ومعنى، فإن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل، وإن شهد الآخر بألف وخمس مائة والمدعي يدعي ذلك، قبلت على الألف، ولو شهدا بألف، وقال أحدهما: قضاؤه منها خمس مائة، تقبل بألف، ولم يسمع أنه قضاؤه إلا أن يشهد معه آخر،

الماء للنتيجة أي أحد الشاهدين أي وشهد الآخر  
أي والخال أو المدعي الألف وخمس مائة الشهادة أي الاثنان درهم  
أي أحد الشاهدين أي قضى المدعي عليه المدعي عليه

**لفظاً ومعنى** أي من حيث اللفظ والمعنى بطريق الوضوح عند أي حصة. (ط، عيني) **لم تقبل**. أي عند الإمام مطبقاً كما مر، بخلاف ما لو ادعى ألفين وشهدا بألف حيث تقبل اتفاقاً. (فتح) **وإن شهد أحدهما بألف وشهد الشاهد الآخر إلخ**. (عيني)

**والمدعي يدعي إلخ** أي إذا شهد أحدهما بألف، وشهد الآخر بألف وخمس مائة، وكان المدعي ادعى الألف والخمس مائة، تقبل الشهادة على الألف بالاتفاق؛ لاتفاقهما على الألف لفظاً ومعنى، وتمرد أحدهما بريادة خمس مائة بالعطف، والمعطوف غير المعطوف عليه، فيثبت ما اتفقا عليه، وكذا لو شهد أحدهما بطنقة والآخر بصقة وبصف. والمدعي يدعي صقة ووصفاً، تقبل على صقة؛ لأن بينهما حرف العطف، بخلاف المسألة التي قبلها، حيث لا تقبل الشهادة فيها مصقفاً عنده؛ لعدم العطف، فظهر الفرق، وقيد ادعوى ألف وخمس مائة؛ لأنه لو قال إلا أي استوفيت الرائد وأرأته عنه، فحينئذ تقبل في الأقل، وعند الثلاثة؛ يستحق المدعي في مسألة المتر خمس مائة بحلفه. (عيني، فتح)

**على الألف**؛ لاتفاقها على الألف وتمرد أحد خمس مائة وهذا بالاتفاق. (عيني) **تقبل بألف**. أي شهدتهما بألف درهم، لاتفاقهما عليه. (عيني) [لأهما اتفاقاً على وجوب الألف، فتقبل، وانفرد أحدهما بقضاء نصف، فلا تقبل؛ لعدم كمال النصاب، لا يقال: إن المدعي كذب شاهده بالنقصاء، فيسعى أن لا تقبل كما إذا شهد بألف وخمس مائة، والمدعي يدعي ألفاً؛ لأننا نقول: لم يكذب فيما شهد له، وإنما كذب فيما شهد عليه، وذلك لا يقدح، كما إذا شهد له اثنان نحق، ثم شهدا عليه نحق لإسناد آخر، فإن شهدتهما له لا تطل، وإن كدتهما، فكذا هذا، وعن أبي يوسف رحمته الله، أنه يقضي بخمس مائة فقط؛ لأن مضمون شهادة شاهد النقصاء أن لا دين إلا خمس مائة في المعنى، وهو المعتبر عنده كما مر. [تبيين الحقائق: ١٩٨/٥] (فتح)

**قضاؤه** [أي قضى إلى الدائن المدعي خمس مائة، لا يسمع؛ لانفراده. (عيني)] أي لم يسمع أن المدينون قضى إلى الدائن خمس مائة؛ لعدم كمال الحجة، ولا بد أن يدعي الدائن الألف، وينكر الاستيفاء؛ إذ لو قال: لم يكن عليه إلا خمس مائة، لم يقبل أصلاً؛ لتكذيبه شهوده، وإن اعترف بالنقصاء، لزمه خمس مائة. (فتح)

**معه**: أي مع ادعي شهد بأنه قضاؤه. (مسكين) **آخر**: أي شاهد آخر فحينئذ يسمع لتكامل النصاب. (عيني)

وينبغي أن لا يشهد حتى يقر المدعي بما قبض، ولو شهدا بقرض ألف، وشهد أحدهما أنه قضاء، جازت الشهادة على القرض، ولو شهدا بأنه قتل زيداً يوم النحر بمكة، وآخران أنه قتله يوم النحر بمصر، ردّتا، .....  
أي أحد لشاهدين أي المستقرض  
أي قتل زيد المذكور  
شرفها الله تعالى

**وسمي** أي يجب على شاهد القضاء خمس مائة أن لا يشهد ابتداءً بألف كي لا يصير معيماً على الصبر. [تبيين الحقائق: ١٩٩، ٥] هكذا قالوا، وفيه حث؛ لأنه يرمي على الامتناع عن الشهادة إعانة المدعي عليه على ظلم المدعي عدم دفع ما بقي له عليه من نصف الألف، فكان يسمى أن يقار: يجب رد سئل في الشهادة بألف أن يشهد خمس مائة فقط، يقضي القاضي بما تفق عليه الشاهدان، وهو الأقل دون ما تفرد به أحدهما من الريادة احداً تذهب الصحاح؛ لما فيه من عدم إعانة أحدهما على ظم الآخر. (فتح)

**أب لا يشهد** أي الشاهد الذي شهد أنه قضاء منها خمس مائة يعني يجب عليه. (عيني) **نهر المدعي** أي ابتداء بألف كتبها إذا علم أنه قضاء منها خمس مائة. (عيني) **بقرض ألف** أي ألف درهم بأن شهد أن فلان أقرض من فلان ألف درهم. (عيني) **حارب الشهادة** لثبوته بالشهادة التامة، ولا تقبل في قضاء الألف لمقرض؛ لعدم ثبوته بالحجة التامة، وذكر الطحاوي عن بعض أصحابنا أنه لا يقضي لها القاضي، وهو قول رافعي لأن في رجم أحد الشاهدين أنه لا شيء له عليه من مال، ولو قضى لكان قضاء شهادة الواحد، وهو غير حائر، ولأن المدعي كذب شاهد القضاء، وهو تفسيق به، قلنا: به لم يكذب في الشهود به لأول. وهو القرض، وإنما كذبه فيما عليه وهو القضاء، وهو غير الأول لا محالة، ومثله ليس متاح في القبول، واحاصل: أن يكذب المدعي شهوده تفسيق هم؛ نكوهه اختيارياً، وأما إكذابه المدعي عليه، فليس تفسيق؛ لأنه لضرورة الدفع عن نفسه. (عيني، فتح، عناية)

**على القرض:** لتمام الحجة فيه ولا تقبل في القضاء لعدمها. (عيني)

**ردا** [أي الشاهدان؛ لأن إحدى الطائفتين كاذبة يقين وليست إحدهما أولى بالقول من الآخر. (عيني)] ما مر أن اختلاف الشاهدين في المكان يجمع القول، فإذا شهد شاهدان أنه قتل بمكة، وآخران بقتله بمصر قبل أن يقضي القاضي بالشهادة الأولى، لا يقضيها؛ إذ القتل لا يمكن أن يكون في مكانين، وكذا لو اختلف في زمان أو الآلة التي وقع بها القتل، ولم يذكر المؤلف اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان، والأصل في ذلك أن الشهود به أن كان قولاً كالبيع ونحوه، واختلاف الشاهدين لا يجمع قولاً لشهادة؛ لأن القول مما يعاد، ويكرر في الأرمية ولأمكة، وإن كان فعلاً كعصص وإقتل وحوهما أو قولاً، لكن الفعل شرص صحته كالكساح، فإنه قول، وحضور الشاهدين فعل، وهو شرط، واختلافهما يجمع القول؛ لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر، واختلف المشهود به، وقد جمع العلامة المقدسي ما يكون اختلاف الشاهدين فيه في الزمان والمكان مانعاً من القبول في قوله:

فإن قضى بإحدهما أولاً، بطلت الأخرى، ولو شهدا على سرقة بقرة، واختلفا في  
لونها قطع بخلاف الذكورة والأنوثة والغصب، ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد  
فلان بألف، وشهد الآخر بألف وخمس مائة، بطلت الشهادة، .....  
أي درهم أي الشاهد الآخر أنه اشترى

بيع شراء وكالة طلاق وصية دين كذا إعتاق  
قرض براءة كذا كفالة والقذف أيضاً وكذا الخوالة  
لا في جنابة وغصب ونكاح ونحو قتل قلت أسباب النجاح

وقيد بكون المشهود به القتل؛ لأهم لو شهدوا على إقرار القاتل بسك في وقتين أو مكانين، تغل؛ لأن الإقرار  
قول يعدد ويكرر. (عيني، فتح، عناية)

أولاً أي إن سفت إحدهما وقضى القاصي شهادتهما أولاً ثم جاءت الأخرى. (ط) **يطلب الأخرى** أي شهادة  
الطائفة الأخرى إذا شهدت بعد الحكم؛ لأن الأولى ترحت بانصال القضاء بها فلا تنقص بالثانية. (عيني)

**في لونها** أي لون البقرة بأن قال أحدهما: كانت بيضاء، وقال الآخر: كانت سوداء. (عيني) **قطع**. أي تغل  
الشهادة في اختلاف النوعين، ويقطع يد السارق مطلقاً في جميع الألوان عند أبي حنيفة، وعندهما: لا تغل؛ لأن  
المشهود به مختلف، وم يتم على كل نصاب، وصار كاختلافهما في اللون في الغصب، وله: أن السرقة تقع في  
البياني، وإرائي يرى من بعيد، فاللون يشتبهان، والسود والبياض مجتمعان، وهذا إذا ادعى المدعي سرقة بقرة  
فقط، أما إذا ادعى سرقة بقرة سوداء أو بيضاء، لا تغل بالإجماع؛ لأن المدعي كذب أحدهما. وقيل: الاختلاف  
في نوعين يتشابهان كالسود والحمرة أو كالصفرة والحمرة لا في السود والبياض. فهما لا يتشابهان، فلا تغل  
الشهادة، وإنما قيد بقوله: 'في لونها'؛ لأنها لو احتما في القيمة لا تغل بالاتفاق.

**مخلاف الذكورة والأنوثة** أي إذا اختلف الشاهدان في ذكورة المشهود به وأنوثة لا تغل شهادتهما بالاتفاق.  
فلا يقطع؛ لأهم لا مجتمعان في واحد، وكذا الموقوف على ذلك بالقرب منه، فلا يشتبه ليحتاج إلى التوفيق.  
(عيني، فتح) **والغصب** أي وبخلاف اختلاف الشاهدين في لون البقرة في الغصب حيث لا تغل شهادتهما  
بالاتفاق؛ لأن التحمل فيه بالهيار؛ إذ الغصب يكون فيه عاماً على قرب منه، بخلاف السرقة؛ فإنها تكون في البياني  
عالياً؛ لأن السرقة أحد الشيء حقيقة، ولا يتحقق ذلك عانياً في الهيار، أما الغصب فهو أحده علانية. (عيني، فتح)

**بطلت الشهادة**. [سواء ادعى أقل المائتين أو أكثرهما. (عيني)] وذكر علاء الدين السمرقندي - - أن الشهادة تغل؛  
لأن التوفيق ممكن؛ لأن الشراء الواحد قد يكون بألف، ثم يصير بألف وخمس مائة بأن يشتريه بألف ثم يريد عليه  
خمس مائة، فقد اتفقا على شراء واحد. [رمز الحقائق: ١٥٤/٢] وفيه تأمل؛ لأنه إذا اشترى بألف، ثم راد خمس  
مائة، فلا يقال: أنه اشترى بألف وخمس مائة، ولهذا يأحده الشفيع بأصل الثمن. وهذا إذا اختلف البائع والمشتري =



## وكذا الكتابة والخلع، فأما النكاح، .....

= قبل تسليم العدة؛ لأن الدعوى حينئذ دعوى لعقد، والبيع بألف غير البيع بألف وخمسة مائة، واحتلف المشهود به، ولم يتم انصاف على واحد منهما، فتطلب الشهادة، أما بعد تسليم العدة، فيكون الدعوى في الدين، فحينئذ تقل في قدر ما اتفقا عليه دون ما نفرد به أحدهما بدعوى الأكثر وفي 'لموند المصيرية': أنه إذا اتفقا في جنس الشئ، واحتلفا في قدره كما في هذه المسألة، تقس؛ ما مر أن التوفيق ممكن، خلاف ما إذا احتلف أحس بأن شهد أحدهما شراء بألف درهم، وشهد الآخر بمائة دينار، لا تقل؛ لعدم إمكان التوفيق؛ لأن الشراء الواحد لا يتصور أن يكون بألف درهم، ثم يصير بمائة دينار. (فتح)

**وكذا الكتابة والخلع** | أي وكذا تصل الشهادة بالاختلاف في مقدار بدل الكتابة بأن شهد رجل أنه كتب عده بألف، وشهد آخر أنه كتبه بألف وخمسة مائة، بعت. (عيني، معدن) | أي وكذا تطلب في اختلاف في بدل الخلع بأن ادعت امرأة أنه حالعي بألف وشهد أنه حالعها بألف وخمسة مائة بطلت الشهادة. (معدن) | أي لكتابة هي كاسية، أما إذا كان المدعي هو العبد فظاهر؛ لأنه يدعي النسب؛ ليحصل به مقصوده وهو العتق بالأداء، فصار يصير اشتراء، فلا تقل الشهادة في صورة الاختلاف في بدل الكتابة وإن كان المدعي هو المولى فكذلك؛ لأن العتق لا يشت قبل الأداء فكان المقصود إثبات النسب، ولأن العقد غير لازم في حق العبد لتمككه من التمتع بالعتق وكذا الخلع تصل الشهادة بالاختلاف في مقدار بدله إذا كانت امرأة هي المدعية للخلع؛ لأن مقصودها إثبات النسب دون المال، فلا يشت مع اختلافهما، فصار يصير البيع، وهذا إما لا خلاف فيه، خلاف دعوى الدين؛ لأن المقصود فيه المال دون النسب، فيشت قدر ما اتفقا عليه دون ما نفرد به أحدهما، وإن كان المدعي بالخلع هو الزوج يقع إطلاق بإقراره، ويكون بمنزلة دعوى الدين، فيشت أقبحهما وهو الذي تفقا عليه، تمام نصاب لشهادته فيه، وهذا ثلثي مسائل: البيع، والإحارة، والكتابة، والخلع، والعتق على مال، وأصبح عن دم العمد، والسكر، والرهق، ثم كل واحد منها على وجهين: إما أن يدعي هذا ويكر الآخر أو يدعي الآخر ويكر هذا

أما البيع فإذا ادعى الدائع وأكر المشتري أو بالعكس لا تقل الشهادة في صورة الاختلاف، سواء كان المدعي ادعى الأقل أو الأكثر، وأما الإحارة إن كان قبل استيفاء العقود عليه وهو لموقع أي في ور أمدة، فهي يصير أسبق؛ بحاجة إلى إثبات العقد، فلا تقل شهادتهما، وإن كان بعد مضي أمدة فهي كدينس، يشت ما اتفقا عليه إن كان المدعي يدعي الأكثر، وإن كان يدعي الأقل لا تقل شهادة من شهد بالأكثر؛ لأنه كدته المدعي وأما الكتابة، فإن ادعى المولى والمنكاتب مكر، لا يلتفت إلى شهادتهما؛ لأن الدعوى لا تقل؛ لأن العقد غير لازم في حق العبد كما سبق، وإن ادعى المنكاتب، فهذا دعوى لعقد، لا تقل الشهادة إذا احتلف شاهداً في بدل الكتابة، كما في البيع والشراء، وأما الخلع والعتق على مال وأصبح عن دم العمد، فإن كانت ادعوى من امرأة أو العمد أو القاتل، لا تقل الشهادة إن احتلف شاهداً في البدل؛ فإنه دعوى النسب، وإن كان المدعي هو الزوج أو المولى أو ولي القصاص، جازت الشهادة على الأقل؛ لأنه دعوى المال. وصورة الصبح: أنه إذا وجب القصاص =

**فَيَصَحُّ بِالْألف. ملك المورث لم يُقْضَ لوارثه بلا جرّ، إلا أن يشهدا بملكه أو يده**  
 استحساناً عنه خلافاً لها  
 جرّ مستد

= على شخص فادعى القتال أنه وقع بينه وبين ولي المقتول الصلح عن دم العمد على كذا، فأكر الوي، فشهد الشاهدان به واحتلفا في قدر الدل، ردت الشهادة، وأما اسكاح فسيأتي حكمه في المتن، وأما الرهن، فإن ادعى الراهن واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة؛ لأنه لا حظ له في الرهن؛ لأن حظ الرهن للمرهن، فكانت الشهادة بلا دعوى، فلا تقبل، وإن ادعى المرهن، فهو كدعوى الدين، فهو شهد أحدهما على ألف والآخر على ألف وخمس مائة، جازت شهادتهما على الأقل. (عيني، فتح)

**فَيَصَحُّ بِالْألف** كأنه جواب عما يقال: كيف الحكم في الكاح إذا احتلف شاهدها؟ فقال: فأما الكاح فيصح بألف باتفاق الشاهدين عليه، وصورته: أن المرأة ادعت الكاح بألف وخمس مائة، واحتلف الشاهدان، فقال أحدهما: بألف، وشهد الآخر بألف وخمس مائة، فالكاح حائر بألف عند أي حيفة؛ لأن المال في الكاح تنع، وهذا يصح بلا تسمية المهر وبغيره، وبملك التصرف من لا يملك التصرف من المال كالعم والأخ، والاختلاف في التابع لا يوجب الاختلاف في الأصل، وهو العقد، فيثبت.

ثم وقع الاختلاف في النع، فيقضى بالأقل، وقال: لا تقبل الشهادة ولا يقضى بالكاح؛ لأن المقصود من الحاسب إثبات السبب، والكاح بألف غير النكاح بألف وخمس مائة، وأبو حنيفة يجعل مقصود الحاسبين المال، فيجب الأقل، وهما يجعلان مقصودهما العقد، فلا يثبت، وإن كان المدعي هو الزوج وامرأة مسكرة، واحتلف الشاهدان في المهر لا تقبل الشهادة بالاتفاق؛ لأن هذه الصورة دعوى عقد. (عيني، فتح)

**ملك المورث إلج** | كلام إصافي متداً وفي بعض النسخ "فصل" قبل ملك المورث. (عيني) | صورته: إذا ثبت شيء أنه ملك المورث بأن ادعى إنسان عيناً في يد إنسان أنها ميراث أبيه، وأقام شاهدين، فشهدا أن هذه كانت لأبيه، لا يقضى له بلا جرّ بأن يقو الشاهدان: إنها كانت لأبيه الذي مات وتركها ميراثاً له عند الطرفين، وقال أبو يوسف: آخر ليس بشرط، بل إذا أثبت الوارث أن العين كانت للمورث، يكفي؛ لأن ملك الميت قد ثبت بقو الشهود أنها كانت له، وملك الوارث خلافة عنه، ولهذا يرد بالعيب، ويرد عليه، ويصير معروراً فيما اشتراه المورث.

وهما: أن ملك الوارث متجدد ثبت له بعد أن لم يكن، ألا ترى أنه ثبت في حقه أحكام لم تكن ثابتة في حق المورث من استبراء الحارية وحل وطئها لو كانت حراماً على المورث، أو بالعكس، ولو لا تجديد الملك لما حل له، فإذا كان الملك متجدداً فلا بد من إثبات النقل إليه، ولابد مع الحر من بيان سبب الورثة، فإذا شهدوا أنه أخوه، فلا بد من بيان أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأحدهما، ومن شرط قبول الشهادة بالميراث: أن يدرك الشاهد الميت، وأن يقول: لا وارث له غيره، أو لا أعلم له وارثاً غيره، وإلا فهي باطلة؛ لعدم معاية السبب، وفيد بالملك؛ لأن إثبات شراء الوارث لا يتوقف على الجر. (عيني، فتح)

**إلا أن يشهدا بملكه.** أي ملك المورث، لا يقضى لوارث بلا جر في كل حال إلا في هذه الصور، منها: أن يشهد الشاهدان بملك المورث بأن يقولوا: كانت لأبيه يوم موته؛ لأنه إذا ثبت ملكه وقت الموت كان جرّاً ضرورة، =

**أو يد مودعه أو مستعيره وقت الموت، ولو شهدا بيد حي مذ شهر، ردّت، ولو أقرّ المدعى عليه بذلك، أو شهد شاهدان أنه أقر أنه كان في يد المدعى، دفع إلى المدعى.**  
 أي المدعى عليه أن المدعى به  
 أي المال المدعى به

= وهو قال: كانت لأبيه، وم يردا على ذلك، م يكن جرأ، ومنها. أن يشهدا أنها كانت في يده عند الموت؛ لأن فيه جرأ أيضاً؛ إذ يده إن كانت يد ميت عند الموت، فظاهر، وإن كانت يد أمانة فذلك الحكم؛ لأن الأيدي في لأمانات عند الموت تقبّل يد ميت بواسطة اصمّان إذا مات مجهلاً، والمصمون يملكه الضامن على ما عرف، فيكون إثبات اليد في ذلك الوقت إثباتاً للملك.

ومنها: أن يشهدا أنها كانت في يد مودعه أو مستعيره، وكذا مستأجره ومرقنه وعاصبه؛ لأن إثبات يد من يقوم مقامه إثبات بيده معنى، فبمعنى إثبات الميت وقت الموت عن ذكر آخر، فاكتمى به عنه، وببینه: إذ مات رجل، فأقام وارثه بینه على دار أنها كانت لأبيه، أعارها أو أجرها أو أودعها أو رهنها أو غصنها الذي في يده، فإنه يأخذها، ولا يكلف لبينة على ذكر آخر بأنه مات وتركها ميراثاً، وهذه مسائل المستتابة بالإجماع. (عيني، فتح)

**أو يد مودعه:** أي أو أن يشهدا أنها كانت في يد مودع مورث بفتح ابدال. (عيني) **أو مستعيره:** أي أو أن يشهدا أنها كانت في يد مستعير لمورث. (عيني) **وقت الموت:** متعلق بكل، وكذا يد مستأجره ومرقنه وعاصبه. (عيني، مسكين) **ولو شهدا بيد حي إلخ:** أي لاشان أن هذه الاعين كانت في يد شخص حي. (عيني) [شهادة أنه كان في يد المدعى مذ شهر، وحال أنه يس في يد المدعى عند الدعوى، لا تقبل؛ لأن الشهادة قامت بمجهول؛ لأن اليد متنوعة إلى يد ملك وبد أمانة، فتعذر انقضاء بمجهول، بخلاف الميت؛ فإنه معنوم غير متنوع، هـ عند الصرفين، وعند أبي يوسف: تقبل؛ لأن اليد مقصودة كالميت، ولو شهدا أنه مكنه، تقبل، فكذا هنا، وقيد بالحي؛ لأحكما إذا شهدا سميت أنها كانت في يده وقت الموت، تقبل اتفاقاً، وانصف أنني بهذه المسألة استطراداً ليست من باب الميراث.

وصورته: إذا كانت الدار في يد رجل فادعى آخر أنها له، وأقام بينة أنها كانت في يده، والتقييد بقوله: 'مد شهر' لا حاجة إليه؛ فإنه ذكر 'أتمرتاني' في الجامع: 'شهدوا لحي أن اعين كانت في يده، لم تقبل، فعلم أن الخلاف ثابت أيضاً بدون ذكره. (عيني، فتح) **مذ شهر.** وجوده كعدمه والخلاف ثالثة أيضاً بدون ذكره. (مسكين) **ردّت:** أي هذه الشهادة عند الصرفين. **بذلك:** أي ناسد للحي بأن اعين كانت في يده (ط، عيني) **في يد المدعى:** سواء قال: مذ شهر أولاً. (عيني) **دفع إلى المدعى:** لأنه تصح الشهادة بالإقرار فإنه معلوم وجهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار، ألا ترى أنه لو قال: لعلاء على شيء صح، ونجب عليه الميت، ولا يصح الشهادة به، وبما قال: 'دفع إليه' دون أن يقول: إنه إقرار بميت به؛ لأنه لو برهن أنه مكنه يقبل، ولو قال: إنه كان بيده بغير حق ففيه خلاف، والمفتي به أنه إقرار. (عيني، فتح)

## باب الشهادة على الشهادة

**تقبل فيما لا يسقط بالشبهة إن شهد رجلان على شهادة شاهدين، .....**  
 أي في كل حق

**باب الشهادة:** [ أي في بيان أحكامها، ولما فرع من شهادة الأصل شرع في شهادة الفرع، والفرع مؤخر عن الأصل وجوداً فأخر وصعباً. (فتح، عيني) ] جوارها استحسان، وقياس لا يقتضيه، لأن الأداء عادة بديية، رزمت الأصل لا حقاً للمشهود له؛ عدم الإحبار، والإجابة لا تخري في العادات البديية، إلا أنهم استحسوا جوارها في كل حق لا يسقط بالشبهة؛ لشدة الاحتياج إليها؛ لأن الأصل قد يعجز عن دلائلها بعض العوارض، فهو لم تخر لأدى إلى تلاف الحقوق، إلا أن فيها شبهة البديية، ولا يصار إلى البديل إلا عند العجز عن الأصل، وإذا ثبت البديية فيها لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشهادة انساء مع الرجاء. (عباية، فتح)

**تقبل فيما إلخ:** [ أي الشهادة على الشهادة استحساناً وقياساً أن لا تقبل. (معدن) ] لأن في شهادة الفرع شبهة البديية فلا تجوز فيما يسقط بالشبهة وهو الحدود والقصاص، وعند الثلاثة: تجوز فيهما أيضاً إلا في قول للشافعي ورواية عن أحمد، وذكر الناصبي: أنها لا تجوز في الوقف أيضاً، والصحيح: أنها تجوز إحياء به وصونها عن اندراسه، وتجاوز في التعرير والنسب. (عيني، فتح، عباية) **بالشبهة:** احتراز به عن الحدود والقصاص؛ لأنهما يسقطان بالشبهة فلا تجوز فيهما. (عيني)

**إن شهد رجلان:** [ أي إن شهد على شهادة كل واحد من الشاهدين الأصيين رجلان أو رجل وامرأتان. (عيني، ص) ] أشار بهذا القول إلى شرط حوار الشهادة على الشهادة أي شرط حوارها: أن يشهد على شهادة كل واحد من الشاهدين الأصيين رجلان، وقيد لرحبين وقع اتفاقاً؛ لأنه يجوز أن يشهد على الشهادة رجل وامرأتان تمام النصاب؛ لأن كل واحدة من الشاهدين قصبة من القضايا، فلا بد من تمام انصاف على كل واحد منهما؛ ليثبت عند الحاكم، ولا يشترط أن يكون المشهود على شهادته رجلاً؛ لأن للمرأة أن تشهد على شهادتها رجلين أو رجلاً وامرأتين، ويجوز أن يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة.

وكذا لا يشترط تعابر الفروع، حتى لو أشهد أحدهما على شهادته رجبين، وأشهدهما الآخر بعينهما حاراً، وهو شهد كل من الفرعين على شهادة كل واحد من الأصيين بافراده، لا يجوز؛ لعدم انصاف في كل منهما، وكان القياس أن يكون شهود الفرع أربعة، على كل شاهد من الأصل ثمان، كما ذهب إليه لشافعي رحمته حتى قال: لا تجوز إلا أن يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذين أشهدهما صاحبه، فيكون شهود الفرع أربعة؛ لأن الفرعين يقومون مقام أصل واحد، وعند أحمد: إذا شهد كل واحد من شهود الفرع على كل واحد من شهود الأصل، حار.

وسا: ما روي عن علي رضي أنه قال: 'لا يجوز شهادة رجل على شهادة رجل إلا شهادة رجلين' مصباً من غير تعييد بأن يكون بإزاء كل رجل فرعان، ولأن الرجبين يقلان شهادة الأصل، وهو من الحقوق، وقد تم على هذا =

**ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد. والإشهاد: أن يقول: أشهد على شهادتي**  
 أي كل واحد من الأصل أي صفة الإشهاد شاهد الأصل للفرع  
 أي أشهد، وأن فلاناً أقرّ عندي بكذا، وأداء الفرع أن يقول: أشهد أن فلاناً أشهدهني  
 صفة أداء شهادة الفرع وقت الأداء عند الحاكم  
 على شهادته أن فلاناً أقرّ عنده بكذا، وقال لي: أشهد على شهادتي بذلك.  
 أي الأصل

- الحق نصاب الشهادة فيحور أن يشهدا على الأصل الآخر أيضاً؛ لأن الشاهدين يحور أن يشهدا في قضايا كثيرة. (عيني، فتح، عناية)

**ولا يقبل الخ** مستدرك مما قبله، وإنما ذكره؛ لدفع توهم أن يراد ناشئ المصوح، ولو شهد أحد الأصبيين على صاحبه مع آخر، لم يجر؛ لأن الأصل يقتضي مشاهدة الحق، والفرعية عدمها، فيتأنيبان، ولأن الفرع يد عن الأصل، فلا يتصور أن يكون الشخص الواحد بدلاً وأصلاً في حالة واحدة، وعند مالك: تقبل، وبسبب العيني هذا القول لأحمد؛ لأن الفرع معبر عن الأصل بمنزلة رسالة كرواية الأحرار، وإن قال الأوراعي وإن أي ليني، وإن: ما روي عن عيني وهو صاهر ادلالة على إيراد، وأنه حق من الحقوق، فلا بد من نصاب الشهادة، بخلاف رواية الأخبار، فإنه من الدينيات، يقبل فيها خبر الواحد. (فتح، عناية)

**والإشهاد الخ** لأن الفرع كالتائب عنه، فلا بد من التحميل والتوكيل. ولأنه أن يشهد عنه كما يشهد عند انقاضي بيّقه إلى محس اقاضي، وإنما قالوا: الفرع كالتائب، ولم ينعوه نائياً؛ لأن بقاضي أو يقضي بشهادة أصل وفرعين عن أصل آخر، ولو كان الفرع نائياً حقيقة لما جاز الجمع بين الأصل والخلف، وأوجب بعده الجمع بينهما؛ لأن الفرعين ليسا بديل عن الذي شهد معهما، بل عن الذي لم يخصر. ويقول الأصل للفرع عند التحميل: أشهدهني على نفسه إن شاء وليس بالارم؛ لأن من عابى الحق له أن يشهد وإن لم يشهده على نفسه، ويكفي سكوت الفرع، ولو رده ارتد، ولا يسعى للفرع أن يشهد على شهادة من ليس يعدل عنه (عيني، فتح)

**أشهد الخ** لشهادة بقط أصول وأقصر لكن ذكر الوسط إلى العدن أقرب وحير الأمور أواسطها، أما الأطول فهو أن يقول الأصل: أشهد بكذا وأنا أشهدهك على شهادتي فأشهد على شهادتي، وفيه خمس شيئات، ويقول الفرع: أشهد أن فلاناً شهد عندي بكذا، وأشهدني على شهادته بذلك، وأمرني أن أشهد على شهادته، وأن أشهد على شهادته بذلك فيه ثمان شيئات.

ومهم من قال: يقول الفرع: أربع شيئات، وهو أن يقول: أشهد أن فلاناً قال لي: أشهد على شهادتي، وأن أشهد، ومهم من قال ثلاث شيئات، وهو أن يقول: أشهد أن فلاناً قال لي: أشهد على شهادتي كذا، أو يقول: أشهد أن فلاناً أشهدهني على شهادته بكذا، وذكر محمد في "السير الكسير": بأقصر الأقوال أن يقول الفرع: أشهد على شهادة فلان أن فلاناً أقر بكذا، فيذكر فيه شيئين لا غير، وهو احتيار الفقيه أي الميث وأي جعفر وشمس الأئمة السرخسي، وهو أسهل وأيسر. [رمز الحقائق: ١٥٨/٢]

## ولا شهادة للفرع بلا موت أصله أو مرضه أو سفره، فإن عدلهم الفروع صح، مفروء أي أصل الفرع

= وهكذا الأقصر في تحميل الشهادة من الأصل للفرع أن يقول الأصل: أشهد أنت عني شهادتي بكذا، ولا يقول الأصل: أشهد علي بكذا؛ لأنه لفظ محتمل يَحتمل أن يكون الإشهاد عني نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب، وكذا لا يقول: أشهد بشهادتي، وما ذكره في أكثر من قول الفرع عد الأداء خمس شينات احتيثار شمس الأئمة الحلواني، وهو أحسن فيما ذكروه. (فتح)

**ولا شهادة الخ** لأن جوارها للدخالة عند عجز الأصل، والعجز يتحقق بهذه الأشياء، والمعنى لا تقل شهادة الفرع عند القاصي، ونفس الإشهاد يخور وإن لم يكن بالأصل عدل، وإيراد باموت الموت احكمي لا اموت الحقيقي؛ لأن شهادة الفرع تنطلي بموت الأصل حقيقة، وليس العدل محصوراً في هذه الأشياء الثلاثة، بل إذا كانت الأصل امرأة محدرة يخور لها أن تشهد على شهادتها، وهي التي لم تحاط الرجال ولو حرجت لقضاء حاجة أو حمام، وعن أبي يوسف - أنه لو كان الأصل في مكان لو عدا لأداء الشهادة لا يقدر أن يبيت في مرله، جاز الإشهاد إحياء لحقوق الناس، وعليه أكثر المشايخ، وعليه الفتوى.

وعن محمد: أنها يخور كيف ما كان، حتى روي عنه: أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد، فشهد الفرع على شهادته براوية أخرى من ذلك المسجد، تقل شهادتهم، وفي "النهاية" عن السرحسي والسعدي: إذا شهد الفروع على شهادة الأصول، والأصول في المصر، يجب أن تخور على قوهما، وعلى قول أبي حنيفة لا يخور بقاء عني أن التوكيل بالخصومة بعير رضا الخصم لا يخور عنده، وعندهما: يخور، وجه الساء: أن المدعى عليه لا يملك إثابة غيره مناب نفسه في الجواب لا بعدل، فكذا لا يملك الأصل إثابة غيره مناب نفسه إلا بعدل، وفي "المنتقى": قال محمد: قل الشهادة على الشهادة وإن كان الشهود في المصر من غير مرض بالأصل ولا علة. (عيني، فتح) أو **مرصد** عما لا يستطيع الحضور معه إلى مجلس الحاكم. (عيني)

**سفره** أي سفر الأصل ثلاثة أيام ولياليها. (مسكين) **صح** كما يصح تعديل الفروع للأصول كذا يصح تعديل الأصول للفروع، وحاصله: أن القاصي إذا كان يعرف الأصول والفروع بالعدالة، قضى بشهادتهم، وإن عرف أحد الفريقين دون الآخر، سأل عن الذي لم يعرفهم، وقوله: "صح" أي قل تعديلهم؛ لأنهم من أهل التعديل؛ لأن الفرع نائب ناقل عمارة الأصل إلى مجلس القاصي، وباسقل ينتهي حكم النيابة، فيصير أحسباً، فيصح تعديله، والمراد: أن الفروع معروفون بالعدالة عند القاصي، فعدلوا الأصول، وإن لم يعرفهم بالعدالة، فلا بد من تعديلهم وتعديل الأصول كنيهما، وكما يكفي تعديل الفرع لأصله كذا يكفي تعديل أحد الشاهدين صاحبه في الأصح؛ لأن العدل لا يهتم بمثله، ولو ردت شهادة فرع لفسق أصل، لم تقل شهادة أحدهما بعد ذلك. (عيني، فتح)



**وإلا عُدُّوا، وتبطل شهادة الفرع بإنكار الأصل الشهادة.** ولو شهدا على شهادة  
 رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف، وقالوا: أخبرانا أنهما يعرفانها، فجاء  
 بامرأة، وقالوا: لم ندر أهي هذه أم لا، قيل للمدَّعي: **هات شاهدين أنها فلانة، وكذا**  
 ..... **كتاب القاضي إلى القاضي،**

**والا عدلوا** أي وإن ترك الفروع تركية الأصول بأن سكتوا أو قالوا لا نعرف حاكمه، يسأل القاضي عن  
 لأصول غير الفروع؛ لأن شاهد لأصل بقي مستور وهذا عند أبي يوسف . وأوجب محمد تعديل الفروع  
 لأصول حتى لا تقل الشهادة إذ لم يعدوهم؛ لأن الشهادة تعتمد لعدلة، فإذا سكتوا صاروا شاكيين فيما  
 شهدوا به، فلا يقل. [رمر الحقائق: ٢/١٥٨] ولأبي يوسف: أن لما حود عليهم نقل الشهادة دون تعديل لأصول؛  
 لأن التعديل قد جفى عنهم، فإذا بقوا فقد أقاموا بما وحب عليهم، ثم القاضي يتعرف العدالة كما إذا حضر  
 الأصول أنفسهم، فشهدوا فتقل الشهادة، والفرع إذا لم يعرف الأصل بالعدلة ولا غيرها، فهو سيء في  
 الشهادة على شهادته لترك الاحتياط، والإساءة أفحش من الكراهة. (فتح، عناية)

**بانكار الأصل** | أي شاهد الأصل لشهادة كفوهم: ما لنا شهادة أو لم شهدهم أو أشهدهم وعصدا. (ط) |  
 أو حروجه عن أميبها فسق وعمي أو حرس أو ردة أو حوون، ومعنى مسألة أنهم قالوا: ما لنا شهادة على هذه  
 احادثة وماتوا أو عابوا، ثم جاء الفروع، وشهدوا عند احاكم هذه الحادثة لم تقل شهادتهم؛ لأن الحمل شرط،  
 ولم يوجد، وأما مع حصرهم فلا ينتعت في شهادة الفروع وإن لم يكروا. [رمر الحقائق: ٢/١٥٨]  
**على فلانة** أي على فاطمة بنت قيس مثلاً. (عبي) **هات شاهدين** لأن الشهادة على المعرفة بالسنة قد تحققت،  
 ومدعي يدعي الحق على احاصرة، فبعدها غيرها، فلاند من تعريضها نبتك السنة، ونصير هذا إذا تحملوا الشهادة  
 سبع محدود وشهدوا على الشراء بذكر الحدود، لاند من آخرين بشهادا على أن المحدود في يد المدعى عليه،  
 وكذلك إذا أنكر المدعى عليه أن الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يده. (عبي، فتح)

**فلانة** بنت فلان الفلانية المذكورة. (عبي) **كتاب القاضي الخ** أي إذا كتب القاضي إلى القاضي الآخر أن  
 فلان وفلاناً شهدا عندي كذا، من المان للمدعي على فلانة بنت فلان الفلانية، وأحصر المدعي امرأة عند القاضي  
 امكتوب إليه، ونكرت المرأة أن يكون هي المسومة نبتك السنة المذكورة في الكتاب، فلاند من شاهدين آخرين  
 يشهدان أن هذه المرأة هي المسومة نبتك السنة، كما في المسألة الأولى. [رمر الحقائق: ٢/١٥٩] فإن قيل: إن  
 كتاب القاضي نقل شهادة الأصول في الحقيقة ولاند لنقل الشهادة من الشاهدين للولاية، قنا: إن القاضي لعموم  
 ولايته وكمال عدته قائم مقام الاثنين، وسولاية تأثير في تريل شخص مقام اشخصين كولي طرفي العقد، =

ولو قالوا فيهما: التيمية، لم تجز حتى ينسباها إلى فخذها، ولو أقر .....  
 لشاهدان الأصلاان هذه لشهادة أي الشاهدان الأصلاان

= ومقتضى تقييد أسئلة بإكثار المرأة: أنه لو لم تكن منكراً لا يكف المدعي الإتيان بشاهدين آخرين يشهدان بتلك النسبة الحاصرة، وهو خلاف ما في 'اسحر' من أنه يكف ولو مقره؛ لاحتمال التزوير. (فتح، شلي)  
**فيهما:** أي في القصص: فصل الشهادة على الشهادة، وفصل كتاب اقاضي إلى القاضي. [رمز الحقائق: ١٥٩/٢]  
**التيمية:** أي فلاة بت فلان التيمية. (عيني) **لم تجز:** لأن بني تميم قوم لا يحصون، فتكون بينهم أسماء المتحدات أساميهن وأسمي آبائهن، فلا يحصل العلم بالنسبة إليه، بل يحصل العلم بالنسبة إلى الفخذ، كما أشار إليه بقوله: "حتى ينسباها إلى فخذها". (عناية)

**ينسباها إلى فخذها:** [هو اقبية الحاصة أي الجذ الأعلى. (ط، عيني)] أي أو حدها؛ إذ لاند من التعريف، وهو لا يحصل بالنسبة العامة، والنسبة إلى بني تميم عامة؛ إذ لا يحصى عددهم، بخلاف النسبة إلى الفخذ؛ لأنها حاصة حتى إن ذكره يقوم مقام ذكر الحد؛ لأنه اسم الحد الأعلى، فقام مقام ذكر الجد الأدنى، وهو أب الأب. والفخذ: بالكسر وبالسكون يتخفيف دون القبيلة، وقيل: دون البطن؛ لأن أول النسب الشعب بافتتح، ثم اقبية ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ، فكان أحص من الكل، وجعل المرجحشري الفصيلة آخر الكل، فالشعب يجمع القبائل، والقبيلة يجمع الفصائل، والفصيلة يجمع العمار، والعمارة يجمع البص، والبص يجمع الأفخاذ. مثلاً: خزعة شعب، وكنانة قبيلة، وقريش عمارة، وقصي بطن، وهاشم فخذ، وإمقصود من النسب حضور العلم باسموب، فهو ذكر اسمه واسم أبيه وفخذه، أو صاعته، ولم يذكر أحد، يقل، وشرط الأستروشي لتعريف ذكر ثلاثة أشياء، وفي اشتراط ذكر الحد اختلاف، والحاصل: أن التعريف بالإشارة إلى الحاضر، وفي العائب إن كان معروفاً بالاسم مجرد مشهوراً كأبي حبيبة، يكفي، ولا حاجة إلى ذكر الأب والحد، فالمعتبر إنما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك. (عيني، فتح)

**ولو أقر إلح:** أي أقر أنه شهد روراً أو كادباً متعمداً، وأما إذا قال: عصت أو سبت أو أخطأت، أو ردت شهادته لتهمة أو لمخالفة بين الدعوى والشهادة، فإنه لا يعرر، والرجح والساء وأهل الدمة في شهادة الرور سواء، وقوله: 'يشهر' صبط بعضهم بضم الباء وسكون الشين من الإفعال، وضبطه بعضهم بتشديد الهاء من التفعيل. وأعم أن شاهد الرور يعزر إجماعاً، اتصل انقضاء بشهادته أو لم يتصل، واحتتموا في التعزير، فقال أبو حبيبة: تغريره تشهيره، ولا يصرب، ولا يسود وجهه، فيبعثه إلى سوقه إن كان سوقياً أو إلى قومه إن كان غير سوقى بعد العصر في أجمع ما كانوا مع أعوانه، أعم من أن يكون ماشياً أو راكباً، ويقول: إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحدروه، وحدروا الناس منه، وقالوا: يضرب ويحس وهو قول الشافعي؛ لأن عمر رضي الله عنه صرب شاهد الرور أربعين سوطاً، وسود وجهه، وله: أن شريحاً كان يشهره، ولا يصربه، وهو وإن كان تابعياً لكن راحم الصحابة في الفتوى، وكان قاضياً معروفاً بالعدل في زمن عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه، والصحابة متوافرة ما كان يحفي عليهم ما يعمله، =

أنّه شهد زوراً، يشهر ولا يعزّر.  
 لشاهد في السوق أو في محنته  
 بالنصب والحبس

= وسكتوا عنه، فكان كالمروي عنهم، وحل محل الإجماع، ولأن الأرحار يحصل بالشهير، فيكتفي به، وما ورد عن عمر رضي الله عنه محمول على السياسة بدلالة تبليغ التعزير إلى أربعين، وهو حد العبد في القذف.

وقال الإمام الحاكم أبو محمد الكاتب. هذه المسألة على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يرجع على سبيل التوبة واستدامة، فإنه لا يعزّر بالإجماع، والثاني: أن يرجع من غير التوبة، وهو مُصرّ على ما كان، فإنه يعزّر بالنصب بالإجماع، والثالث: أن لا يعزم رجوعه بأي سبب كان بأن لا يعزم أنه يتوب عن شهادة الرور أو غيره من العصيان، فإنه على الاختلاف المذكور، والفتوى على قول الإمام، وهل تقلل شهادته بعد ذلك إذا تاب؟ قالوا: إذا كان فاسقاً تقل؛ لأن الذي حمى عنه الشهادة اساطنة فسقه، فإذا تاب صهر صلاحه، فتقل؛ لزوال الفسق.

واحتسبوا في مقدار مدة التوبة، فقدره بعضهم ستة أشهر، وبعضهم سنة، وكذا في مدة الحبس، والصحيح: أنه مفوض إلى رأي القاصي، وإن كان عدلاً أو مستوراً لا تقلل شهادته أبداً؛ لأنه لا يعتمد على عدالته، ولأن حامله على ذلك غير معلوم، فكان أحوال قبل التوبة وبعدها سواء، وعن أبي يوسف: أن شهادته تقل، وبه يفتى، قيل: إنما وضع المسألة في الإقرار؛ لأنه لا طريق إلى بيان معرفة ذلك بالنية، لكن ذكر في 'المعي': أن شهادة الرور قد تعلم بدون الإقرار كما يشهد بموت رجل أو بقتله، فبحسب المشهود بالموت، أو بقتل حياً، فعلم من هذا أن شهادة الرور قد تكون بدون الإقرار بالكذب، لكن لا يسفي أن يختص التعزير بالإقرار بدنه متعمداً، (عيني، فتح، عناية)

## باب الرجوع عن الشهادة

أي في بيان أحكامه

**لا يصح الرجوع عنها إلا عند قاضٍ، فإن رجعا قبل حكمه، لم يقض، وبعده**  
لشاهدان عن شهادتهما حكم القاضي بشهادتهما  
**لم ينقض، وضمننا ما ألتفاه للمشهود عليه.**  
من المال المحكم الأول وهو المدعى عليه

**باب الرجوع عن الشهادة** الرجوع في اللغة: نقيص الذهاب، واصطلاحاً: نفي ما أئنته، ثم له ركن: وهو قول الشاهد: شهدت بـ، ومثله: رجعت عما شهدت به أو كذبت في شهادتي، ويكرها لا يكون رجوعاً، وله شرط: وهو أن يكون عند القاضي، فلا يصح الرجوع عند غيره، وفائدته عدم رجوع البينة عن رجوعه، وعدم استحقاقه إذا أنكر، وله سبب: وهو إرادة التوبة عن شهادة الزور، وحكمه: وهو وجوب التعزير في غير شهادة الزنا، أما فيها فيجب إحداهما للقذف منهم، سواء كان قبل القضاء أو بعده، ووجوب الضمان مع التعزير بعد القضاء، وقيل التعزير فقط، وسبب الضمان إتلاف المال أو النفس بهما، تزيلاً للسبب مرة إباشرة، وهو أمر مشروع مرعوب فيه ديانة؛ لأن فيه خلاصاً عن عقاب الكبيرة، وأخره عن شهادة الزور، لأن الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها، وفي بعض النسخ: 'كتاب الرجوع' مكان 'باب الرجوع'. (فتح، عناية)

**لا يصح إلخ** أي فإذا كان الرجوع عند غيره لا يصح، فهو أقام المقضي عليه شهادتهما بينة بأفهما رجعا عند غير القاضي أو طلب بميهما لا تقبل بيته، ولا يحسم؛ لأنه ادعى رجوعاً باطلاً، بخلاف ما إذا أقرأتهما رجعا عند غير القاضي حيث يصح إقرارهما، وإن أقرأ رجوعاً باطلاً؛ لأن إقرارهما به يجعل رجوعاً منهما في الحان، وبخلاف ما إذا أقام البينة أفهما رجعا عند قاضٍ آخر غير الذي كان قضى باحق حيث يقبل بيته؛ لأنه ادعى رجوعاً صحيحاً. [رمر الحقائق: ١٦١/٢] ولا بد من التقييد بأن القاضي قضى عليهما بالضمان؛ لأنه لو لم يدع المدعى عليه القضاء بالرجوع والضمان لا تسمع منه البينة. (فتح)

**فاصل** لأنه فسح لشهادة فيحتص بمجلس الحاكم أي حاكم كن، فإن كان الرجوع عند غيره لم يصح. (عيني)  
**لم يقض** أي القاضي شهادتهما؛ لأن كلامهما متناقض، ولا ضمان عليهما لأحد الخصمين؛ لأنهما لم يتلفا شيئاً على أحد. [رمر الحقائق: ١٦١/٢] **لم يقض** بالسوء للمجهور أو المعلوم، أي لو رجع الشاهدان بعد حكم القاضي، لم يقض حكم الحاكم أو لم يقض القاضي حكمه الأول؛ لترجح به بالقضاء، بخلاف ظهور الشاهد عبداً أو محدوداً في قذف، فإن القضاء يطل، ويرد ما أخذ، وتلزم الندية لو قصاصاً، ولا يضمن الشهود؛ ما مر أن الحاكم إذا أخطأ فالغرم على المقضي له. (فتح)

**وصمنا إلخ** وهذا بالإجماع إلا في قول لشافعي لا ضمان على الشهود؛ لأنه لا عبرة لتيسير مع وجود المباشرة، قلنا: إباحة هو القاضي ولا يمكن إيجابه عليه؛ لأنه ملجأ إلى القضاء، وفي إيجابه صرف الناس عن تقليده، وضرر على كافة الناس، فلا يجب الضمان عليه، دفعاً للضرر عنهم، ولا على المدعى؛ لأن الحكم قد مضى، =

إذا قبض المدعي المال ديناً أو عيناً، فإن رجع أحدهما ضمن النصف، والعبرة لمن بقي لا لمن رجع، فإن شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن، .....  
أي أحد الشاهدين نصف لغير الشهود به

= فتعين صاحب السب، فيصاف حكمه إليه، كما حفر الثور على قارعه الطريق، وإنما كان مدحاً؛ لوجوب انقضاء عليه بعد ظهور عدائتهما، حتى لو منع بأثم ويستحق العز وبعزر، ومن اعجب أن اشفاعي يوجب انقصاص عيهم، إذا رجعوا بعد ما قتل الولي، وهو يسقط بالشبهة وأمر الدم أعظم، ولا يوجب المال وهو يشت بالشبهة. [رمر حقائق: ١٦١ ٢] فإن قلت: أنته أيضاً أوجتم لمن عني الشاهد إذا رجع، ولم توجبوا عليه انقصاص، وكل منهما حرء حاية، قلت: انقصاص هاية العقوبة فلا تحب إلا بهاية خناية، والنسب فيه قصور، وهذا لا يعتبر مع إشارته إلا بد تعدر اعتذار مباشرة، فكانت فيه شبهة، وانقصاص يسقط بالشبهة دون ضمان المال، ألا ترى أن انقصاص لا يجب في خطأ ولما يجب، وخصاً أقوى من تنسيب؛ لوجود إشارة فيه، وهذا لم يوجب حرمان الإرث، فالأولى أن يسقط به انقصاص. (فتح، زيلعي)

**إذا قص الخ:** أي إنما يضمن لشاهد ما أتفاه لمدعي عليه إذا قص المدعي المال؛ لعدم الإلتلاف فيه وإن كان بعد الحكم، وصاحب 'المجمع' أضيق الضمان بلا تقييد بانقصاص، وعينه الفتوى، وهو قول أبي حنيفة أحرأ، وهو قوهم، وفرق في 'المحيط' بين الدين والعين، فقال: شهد بعين ثم رجعا، صما قيمتها قضها المدعي أم لا؛ لأن ضمان الرجوع ضمان إلتلاف، وضمان الإلتلاف مقدر بالمثل إن كان الشهود به مثلياً، وإلا بالقيمة، وإن كان للشهود به ديناً فرجعاً قل القص لا يضمنان، وإن بعد انقصاص صما؛ لأهم أوجها عليه ديناً، فيجب في دمتها مثل ذلك، ولا يستوفى منهما إلا بعد انقصاص المشهود به تحقيقاً للمعادلة، وكذلك في اعقار يصممه قل انقص؛ لأن اعقار يضمن بالإلتلاف بشهادة رور، خلاف نصب عبد أبي حنيفة وأبي يوسف؛ بعدم تحققه فيه، وهذا الإلتلاف يتحقق فيه؛ لأنه إلتلاف بالكلام. (عيني، فتح)

**أو عينا:** لأن اتسب على وجه اتعدي يوجب لضمنان. (عيني) **والعبرة الخ:** هذا هو الأصل في باب الرجوع، فعندنا: العبرة من بقي من الشهود، وعد الثلاثة: العبرة من رجع أيضاً، إلا في رواية عنهم، فإن رجع أحد الشاهدين ضمن لنصف؛ إذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة، فبقاء أحدهما على الشهادة يبقى الحجة في نصف، فيجب على ارجع ضمان ما لم تبقى فيه الحجة، وهو النصف، ويحور أن لا يشت الحكم ابتداء بعض اعلة، كابتداء الخور لا يعقد على بعض النصب، ويبقى معقداً بقاء بعضه، وعد الثلاثة: يجب ضمان النصف على الراجع على أصهم. (عيني، فتح)

**لم يضمن:** [أي اراجع شيئاً؛ لأنه بقي من يبقى بشهادته كل الحق. (عيني)] أي الراجع شيئاً عندنا، وعد الثلاثة: يضمن الراجع ثلث المال على أصهم، وقوله: 'وإن رجع آخر' أي من هذه الثلاثة مع الذي رجع، صما النصف، ولا يقار يسعى أن لا يضمن لراجع الأول؛ لأن التنف كان مضاعفاً إلى الباقيين، وهذا لم يضمن شيئاً برجوعه؛ =

وإن رجع آخر، **ضمننا النصف**، وإن شهد رجل وامرأتان، فرجعت امرأة <sup>واحدة أي الرجعة</sup> ضمنت الربع، وإن رجعتا **ضمنتا النصف**، وإن شهد رجل وعشر نسوة، فرجعت ثمان <sup>من النسوة</sup> لم **يضمن**، فإن رجعت أخرى <sup>أي المثل المدعى به</sup> ضمن ربعه، فإن رجعوا فالغرم <sup>أي ريع المال المدعى به</sup> بالأسداس، وإن شهد رجلان عليه، أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمننا، .....

= لآنا نقول: اتفقت مصاف إلى المجموع إلا أنه عند رجوع الأول م يظهر أثره لمانع، وهو بقاء الشاهدين، فلما رجع آخر، ظهر أثره؛ إذ لم يبق إلا من يقوم به نصف الحق، فيعمران النصف؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وهذا عندنا، وعند الثلاثة: يضمنان الثلثين. (عيني، فتح)

**ضمننا النصف** لأنه بقي منهم واحد فبقي سقائه نصف الحق. (عيني) **الربع** لقاء ثلاثة الأرباع بقاء رجل وامرأة؛ إذ الرجل وحده بالنصف وهذا بالإجماع. (عيني) **ضمنتا النصف**؛ إذ الرجل وحده يقوم به النصف، وهذا أيضاً بالإجماع. (عيني) [وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان، فرجع رجل وامرأة، فعليهما الربع أثلاثاً، وإن رجع رجلان، فعليهما النصف، وإن رجع امرأتان، فلا شيء عليهما، وهو الظاهر. (فتح)]

لم **يضمن**؛ [تشديد النون أي اراجعت اثمان. (ط، عيني)] لأنه بقي من يبقى بشهادته كل الحق، وهو الرجل وامرأتان، وعند الثلاثة: يضمن ثمانية أجزاء النصف من عشرة، وقوله: "فإن رجعت أخرى ضمن ربعه" أي ربع المدعى به؛ لأنه سقاء الرجل والمرأة يبقى ثلاثة أرباع الحق: النصف بالرجل والربع بالمرأة، وعند الثلاثة: ضمن تسعة أجزاء النصف. [رمز الحقائق: ١٦٢/٢] **ضمن** تشديد النون أيضاً أي اراجعت التسع. (ط، عيني)

**بالأسداس** أي السدس على الرجل، وخمسة أسداس على النسوة عند أبي حنيفة، وعندهما: على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف؛ لأنهن وإن كثرن لا يقص إلا مقام رجل واحد، وللإمام: أن كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد فصار كما إذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فيكون الصمان عندهم أسداساً، وعدم الاعتداد بكثرة عدد الاجتماع مع الرجال، ألا ترى أن كل اثنين منهن في الميراث يقومان مقام اثنين واحد عند الاحتياط، وعند افرادهن ما يزدادهن على الثلثين وإن كثرن، وإن رجع النسوة العشر دون الرجل كان عليهن النصف اتفاقاً، وكذا إذا رجع الرجل وحده، وإن شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالصمان عليهما دون المرأة؛ لأن الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الشاهد. [رمز الحقائق: ١٦٢/٢]

**بقدر مهر مثلها**: أي لو شهدا على الرجل والمرأة بالنكاح بقدر مهر المثل ورجعا لم يضمننا، قيد بالنكاح؛ لأنهما لو شهدا عليها قبض المهر أو بعضه ثم رجعا بعد القضاء ضمناه؛ لأنهما أتتا عليها مالاً وهو المهر، قليلاً كان أو كثيراً، وكذا لو شهدا بأقل من مهر المثل لا يضمنان النقصان؛ لأن مافع ابضع غير متقومة عند الإنفاق؛ =



وإن زاد عليه ضمانها، ولم يضمن في البيع إلا ما نقص من قيمة المبيع، وفي الطلاق

المهر المسمى الزيادة على مهر المثل أي الشاهدان بالرجوع

قبل الوطاء ضمنا نصف المهر،

أي الشاهدان بالرجوع

= إذا التزمين يستدعي المماثلة، وإنما تضمن وتتقوم بالتمسك؛ بضرورة إجابة حصر المحل، فصار الأصل أن المشهود به إذا لم يكن مالا كالقصاص والكاح، لا يضمن الشهود عنه، خلافاً لشافعي، وإن كان مالا، فإن كان الإتلاف بعوض يعده فلا ضمان عليهم، وإن بعوض لا يعدله لا يضمن بقدر العوض، ويضمن الزيادة؛ لحبونها عن العوض، وقوله: 'لم يضمن'؛ لأن الإتلاف بعوض يقابله كلاً إتلاف، سواء كانت هي المدعية أو هو؛ لأن النكاح في الأصل مستحق لمهر المثل. (عيني، فتح)

**و ب** أي لو شهد والكاح بقدر مهر المثل وراد المهر على مهر مثلها صمنا الزيادة على مهر المثل للروح؛ لأهما أتلها على الروح بشهادتهما من غير عوض، وهذا إذا كانت هي المدعية، وعند أشهب المالكي: يضمنان الزيادة، وفي عكسه أي شهدا بكاح بالرائد على مهر المثل ثم رجعا، لا ضمان مطلقاً سواء كان المسمى قدر مهر المثل أو أكثر منه أو أقل. [رمز الحقائق: ١٦٢/٢]

**و لم يضمن** أي لو شهدا على الناع ببيع شيء، بمثل قيمته أو أكثر، ثم رجعا عن الشهادة، لم يضمن به. **و ما نقص** أي يضمن ما نقص؛ لأهما أتلها عليه بلا عوض، وهذا إذا كان المدعي مشترياً بأن شهدا على الناع ببيع عبده بمائة، وهو يسوي مائتين، ثم رجعا، ضمنا بمائة؛ لأنه إتلاف بعوض، سواء كان البيع خيار الشرط للناع أو كان بائناً، وهذا إذا شهدا ببيع فقط، ولم يشهدا بتقد الثمن، فإن شهدا عليه بالبيع بألف مثلاً، فقضى به القاضي، ثم شهدا عليه بعد القضاء ببيع بنقص الثمن، فقضى به، ثم رجعا عن الشهادتين، صمنا الثمن، وإن كان أقل من قيمة المبيع، يضمنان الزيادة أيضاً مع ذلك.

وإن شهدا عليه بالبيع وقص الثمن حجة واحدة فقضى به، ثم رجعا عن شهادتهما، ثبت عليهما القيمة فقط، وعكس ذلك الشراء، فلو شهدا عليه بالشراء فقضى به، ثم رجعا، فإن كان مثل القيمة أو أقل لم يضمن للمشتري شيئاً، وإن كان بأكثر من قيمته صمنا ما زاد عليها للمشتري. (عيني، فتح)

**فسمد المبيع** بأن كانت الشهادة بأقل من القيمة ضمنا بالقصاص؛ لأن ذلك مقدار أتلها عليه بلا عوض. (عيني) **نصف المهر** أي لو شهدا أن فلاناً صق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجعا عن شهادتهما، ضمنا للزوج نصف المهر؛ لأن احتمال ارتداد المرأة وتقبيها ابن الروح ناس، فيحتمل أن يوجد ذلك منها فيسقط المهر به، والشاهدان أكدوا على الروح ما كان على شرف السقوط بالاحتمال المذكور، ألا ترى أن المحرم إذا أخذ صيداً، فذبحه شخص في يده، فإنه يجب الجزاء على المحرم، ويرجع به على الذابح؛ لأنه أكد ما كان على شرف السقوط؛ لاحتمال أن المحرم يخلي الصيد ويسقط عنه الجزاء، ولأن الفرقة قبل الدخول في معنى الفسح؛ لعود المعقود عليه، وهو البضع إلى المرأة =

ولم يضمنا لو بعد الوطاء، وفي العتق ضمنا القيمة، وفي القصاص ضمنا الدية.....

= كما كان، والفسح يوجب سقوط جميع المهر؛ لأنه جعل العقد كأن لم يكن، فكان وجوب نصف المهر على الروح ابتداء بطريق المتعة بسبب شهادتهما، فيجب ضمان الصف بالرجوع وقوله: 'ولم يضمنا بعد الوطاء'؛ لأن المهر تأكد بالدحول لا بشهادتهما، وقال الشافعي: بضمان لروح مهر مثل. (عيني، فتح، عناية)

لو بعد الوطاء أي شهد الشاهدان أنه طلقها بعد الوطاء ثم رجعا عن الشهادة لم يضمنا؛ لأن المهر تأكد بالدحول لا بشهادتهما. (عيني) وفي العتق أي لو شهدا على رجل أنه أعتق عبده ثم رجعا. (عيني)

صحب القسيد [لسيده إذا حكم الحاكم بالعتق] أي لو شهدا على رجل أنه أعتق عبده ثم رجعا، ضمنا القيمة للمولى؛ لأنهما ألتفا عليه مائة العبد من غير عوض، والولاء لئدي شهدا عليه بالعتق؛ لأن العتق لا يتحول إليهما بهذا الضمان، ولا فرق بين أن يكون الشاهدان موسرين أو معسرين؛ لأنه ضمان إتلاف الملك بخلاف ضمان الإعتاق؛ لأنه لم يتلف إلا ملكه وإن لرم منه فساد ملك صاحبه، وفي التدبير ضمنا ما بقصه، وقد مر أن الفتوى أن قيمته مدبراً نصف قيمته لو كان قناً، ولو مات المولى عتق من الثلث، ورمهما بقية قيمته

وفي الكتابة يضمنا قيمته كلها، ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه إليهما، وتصدق الشاهدان بالفصل. والولاء لمولاه، ولو عجر عاد مولاه، ورد المولى قيمته على الشهود، وإن احتار مولى عدم تضمين الشهود وتنع المكاتب كان له ذلك، وفي الاستيلاد يضمنا قيمتها بأن تقوم قة مقام أم ولد لو حار بيعها، فيضمن ما بينهما، فإن مات المولى عتقت وضمنا بقية قيمتها للورثة. (عيني، فتح)

ضمنا الدية أي لو شهدا على رجل أنه قتل فلاناً عمداً فقصي به، فقتل القاتل، ثم رجعا عن شهادتهما، ضمنا الدية عدداً، وهذه الدية تكون في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما، ولا يخرمان الميراث بأن كانا ولدي المشهود عليه، فإلها يرثانه، ولو شهدا بالعفو لم يضمنا؛ لأن القصاص يس مال. وقوله: "ولم يقتصا" أي الشاهدان، وقال الشافعي: يقتصان؛ لأنهما تسببا لقتله، فصار كالمكره.

وسا: أن الفعل الاختياري من الولي والحاكم يقطع السببة إلى السبب، كدلالة السارق، وفتح باب القصاص. وحل قيد العبد، فلم يوجد منه القتل حقيقة؛ لعدم المباشرة، ولا حكماً؛ لعدم الإلحاء، بخلاف المكره، ولأن أقل أحواله أن يكون شبهة، والقصاص يسقط بها دون الدية؛ لأن المال يجب مع الشبهة، وإن رجع الولي معهما أو جاء المشهود بقتله حياً، فالولي الصالح باختيار إن شاء ضمّن الولي الراجع الدية، وإن شاء ضمّن الشاهدين، وأيهما ضمّن لا يرجع على صاحبه عند أبي حنيفة، وكذا عددهما إن ضمّن الولي الراجع، وإن ضمّن الشاهدين فلهما أن يرجعا على الولي؛ لأنهما عاملان له في الشهادة، فيرجعان عليه بما حققهما بهما، وللإمام: أن الشهود ضمّنوا لإتلافهم المشهود عليه حكماً، والمتلف لا يرجع بما ضمّن سببه على غيره كالولي، فإنه ضمن بالإتلاف، فلا يرجع، واتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ. (عيني، فتح)

ولم يقتصا، وإن رجع شهود الفرع ضمنوا، لا شهود الأصل بـ"لم نشهد الفروع  
 على شهادتنا، أو أشهدناهم وغلطنا"، ولو رجع الأصول والفروع، <sup>أي بقوهم</sup> ضمن الفروع  
 فقط، ولا يلتفت إلى قول الفروع كذب الأصول أو غلطوا، <sup>شهود الأصل</sup> وضمن المزكي بالرجوع،  
<sup>دون الأصول عند الشيعين</sup>

**وإن رجع إلخ:** لأن اتفق مصنف إلى شهادتهم، لصدورها منهم في مجلس القضاء، وقوله: 'لا شهود الأصل  
 سم شهد الفروع'، لأهم أنكروا السب أصلاً وهو الإشهاد، وهو حرم محتمل لصدق والكذب، فلا يطل  
 القضاء به، بخلاف ما إذا قالوا ذلك قبل القضاء؛ لأنكارهم التحميل، وهو شرط، وقال محمد: يضمن شهود  
 الأصل بقوهم: أشهدناهم وغلطنا؛ لأن الفروع قاموا مقام الأصول في نقل شهادتهم إلى مجلس القضاء، فصار  
 كأنهم حصروا بأنفسهم شهوداً، ثم رجعوا به، قال أحمد والشيخان: إن الوجود من الأصول شهادة في غير  
 مجلس القضي، وشهادة في غير محله لا تكون سب الإتلاف، ولا نقول: إن الفروع ياتون منهم في نقل  
 شهادتهم إلى مجلس القضاء، فإنهم بعد الإشهاد لو معوهم عن أداء الشهادة كان عليهم الأداء إذا دعاهم المدعي  
 عليه، ولو كانوا ياتين عن الأصول لما كان ذلك بعد منع، ولكمهم يشهدون على ما تحملوا، فالحلاف مبي على  
 أن الإشهاد على الشهادة إبانة وتوكيد عند محمد، وعندهما: تحمیل، وبه قال شافعي ومالك. (عيني، فتح)

**وغلطنا:** أي وإخانا أنا عصا؛ لأن القضاء واقع بشهادة الفروع، ولا يلتفت إلى كلامهم بعد القضاء. (عيني)  
**ضمن الفروع:** أي دون الأصول؛ لأن الإتلاف حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القضي، وهي من الفروع  
 مباشرة من كل وجه، والأصول مسنون لتتبع من وجه، وقد عرف أن المباشر وانتسب إذا اجتماعهما، وهما  
 متعديان، كان الضمان على المباشر، وهذا عند الشيعين، وعند محمد: المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن  
 الأصول وإن شاء ضمن الفروع؛ لأن القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث إن قضي عاين شهادتهم، وشهادة  
 الأصول من حيث إن الفروع ياتون عنهم، ولا يجمع بينهما في اتصاف من يعمل كل فريق كمنفرد فيتحرر،  
 ولهما: أن القضاء وقع بشهادة الفروع فاحتص بهم الضمان، وعن أحمد: يضمن كلهم. (عيني، فتح)

**ولا يلتفت إلخ:** أي بعد الحكم بشهادتهم، لأن ما مضى من الحكم لا يتقص بقوهم، ولا يبرمهم عرامة؛ لأهم  
 لم يرجعوا، وإنما شهدوا على غيرهم بأنهم كذبوا، والمراد أنه لا يقل قوهم مطبقاً، سواء قال الفروع كذب  
 الأصول، أو قالوا: غلطوا في شهادتهم. (عيني، ملا مسكين)

**وضمن:** بالرجوع عن التزكية عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يضمن؛ لأنه أتى على اشهود حبراً فصدر كشيدهود  
 الإحصان، وله أن تركبته إعمال للشهادة؛ إذ القضي لا يعمل لها إلا بالتركية، فصار في معنى علة العلة، خلاف  
 شهود الإحصان؛ لأنه شرط محض، والخلاف فيما إذا قالوا: تعمدنا أو عندما أنهم عبيد، ومع ذلك ركبناهم،  
 وأما إذا قال المزكي: أخطأت فيها، فلا ضمان إجماعاً. (عيني، فتح)

## وشهود اليمين والزنا لا شهود الإحصان والشرط.

**وشهود اليمين إلخ:** [أي ضمن شهود الرأ بالرجوع عن الشهادة. (معدن)] لا شهود الإحصان والشرط، فيه لف وشتر غير مرتب، فصورة اليمين والشرط. أهما شهدا تعليق العتق بشرط، أو تعليق الطلاق بشرط قبل الدخول، ثم شهد آحرا أن الشرط الذي علق عليه العتق أو الطلاق وجد، وقد برل المعنى، فحكم بذلك، ثم رجع جميع الشهود، فالصمان على شهود اليمين خاصة أي على شهود التعتيق؛ لأن اليمين هو السب، والتنف إنما يضاف من أثبت السبب دون الشرط المحض.

وقال زفر: على الفريقين؛ لأن التنف حصل بشهادة الفريقين جميعا، فسا: شهود اليمين شهود العلة؛ إذ التنف إنما حصل بالإعتاق وهم الذين أثبتوه، والتعتيق بالشرط كان مانعا، فعند وجود الشرط أصيبت التنف إلى علة، لا إلى روال المانع، وصورة الزنا مع الإحصان: أن يشهد أربعة بالزنا، ويشهد آحرا أنه محصن، ثم رجعوا، فالصمان على شهود الرأ؛ لأنه علة، ولا ضمان على شهود الإحصان؛ لأنه علامة وليست بشرط حقيقة، وقال زفر: يجب عليهم أيضا، وإن رجع شهود الشرط وحدهم، اختلف المشايخ، والصحيح: أنهم لا يضمون نحا. وكذا إذا شهد شاهدان بالتفويض وشهد آحرا بالإيقاع ثم رجعوا، كان الصمان على شاهدي الإيقاع؛ لأنه علة، لا على شاهدي التفويض؛ لأنه سب، ثم اعلم أن الشرط عند الأصوبيين ما يتوقف عليه وجود شيء وليس بمؤثر في الحكم ولا بمقضى إليه، والعلة المؤثرة في الحكم والسب هو المقضي إلى الحكم بلا تأثير، والعلامة: ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه. (عيني، فتح)

## كتاب الوكالة

### آی فی بیان احکامها

**صحّ التوكيل، وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف** .....  
 توكيل في صلاح الشريعة      الجواز لعدم

شوکیں فی اصطلاح بشریہ

الجنائز المندوم

**كتاب الوكالة** [وهي بالكسر والفتح، عه: الحفظ، ومنه الوكيل في أسماء الله تعالى، والوكيل: تفويض التصرف إلى الغير، والوكيل: القائم بما فوض إليه، (معدل)] أساسه بين الشهادة والوكالة، أن كلا منهما من باب أولادة على الغير على سبيل الإعانة في المعاملات، وأعقب الشهادات بالوكالة؛ لأن الإنسان مدني الصنع يحتاج في معاشه إلى تعاقد وتعاوض، ولشهادات من التعاقد، والوكالة منه، وقد يكون فيها التعاوض أيضاً، فصارت كالمركب من المفرد، فناسب تأخيرها، وهي بمعنى الحفظ.

ولهذا قالوا: إِنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ نَمَیْ أَنَّهُ یَعِدُّ الْخَفْطَ فَقَطْ، فِیْكَوْنُ الْوَكِیْلُ فَعِیْلًا مَعْنَى فَاعِلٌ كَمَا فِیْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى مَعْمَاهُ، وَقِيلَ: التَّرْكِیْبُ یَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْإِعْتِمَادِ وَالتَّوَكُّلِ، وَمِنْهُ لَتَوَكَّلْ یَقَالُ: عَمِیَ اللَّهُ تَوَكُّسًا أَوْ فَوْصًا أَمْوَرًا إِلَیْهِ، فَاتَّوَكَّلَ تَوَكُّيًّا تُنْصَرَفُ إِلَى الْغَیْرِ، وَتُسَمَّى الْوَكِیْلُ وَكِیْلًا؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ یَكُلُّ إِلَیْهِ الْأَمْرَ وَیَعْوِضُ إِلَیْهِ اعْتِمَادًا عَلَيْهِ، فِیْكَوْنُ فَعِیْلًا مَعْنَى مَفْعُولٌ؛ لِأَنَّهُ یُوَكَّلُ إِلَیْهِ الْأَمْرَ. (عِنَايَة، مَسْكُون)

**صح التوكيل** أي بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف (كهف ١٩) وكان الميث منهم بصريق الوكالة، ووكل - حكيم من حرام شراء أضيئته، والتوكيل عام وحاص، فالخاص ظاهر، والأول: هو أن يقول: ما صنعت من شيء فهو جائز، فإنه يملك جميع أنواع التصرفات، لكنه يختص لمعاملات حتى هو قال: أنت وكبي جائز مُركب في كل شيء، بصير وكيلًا في جميع لتصرفات المالية، واحتشموا في الإعتاق والطلاق والوقف، وعن أبي حنيفة أنه وكيل في معاوضات لا في إضات والإعتاق، وعنه [البحر الرائق: ٢٠٤/٧]

وهو أقامه العير الخ احترره عن ارسالة، فإنه تتبع الكلام إلى العير فلا دخل له في التصرف، وأمراد بالتصرف الخائر المعلوم، حتى إن التصرف إذا ما يكن معلوماً يثبت به أدى تصرفات الوكيل، وهو الحفظ فقط، كما إذا قال: "وكنت عني" وما يذكر التصرف، وقوله: "من يمكنه"؛ لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه، فلا يتصور أن يستفده من لا ولاية له على المصرف، فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل، والمجنون، وقيل: هذا على قولهما، وأما على قول أبي حنيفة، فالشرط أن يكون استوكيل حاصلاً مما يمكنه الوكيل.

وأما كون الموكل مالكا لتصرف فيه، فليس بشرط حتى يجوز عبده توكلب المسمم الدمى بشراء الخمرير، وتوكلب الخمره الحلال بيع الصيد، وقيل: المراد به أن يكون مالكا لتصرف بطراً إلى أصل التصرف وإن امتنع عارض، وبيع الخمر يجوز لمسمم في الأصل، وإنما يمتنع عارض النهي، وقيل: هو احتراز عن الصبي المحجور والعبد المحجور، فإنهما لو اشتريا شيئاً لا يملكانه، ولذلك لا يصح توكلبهما. (عيني، فتح)

**من يملكه إذا كان الوكيل من يعقل العقد، ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل ما يعقده**  
 بنفسه، وبالخصومة في الحقوق برضاء الخصم .....  
 أي بداته

**من يملكه:** أي التصرف، متعلق بقوله: "صح"، وقوله: "وهو إقامة العير"؛ إلخ حجة معترضة بينهما. (عيني)

**من يعقل** بأن يعرف أن الشراء جالب للصنيع وسات للثمن، ويعرف العن اليسير من المباحش. (معدن)

**ولو صبياً إلخ:** وأصل ما قبله أي يصح توكيلهما؛ لأن كلاهما أهل بتصرف، حتى يفد تصرفهما بالإذن لكن ترجع الحقوق إلى موكلهما، ولا ترجع إليهما؛ لأن في رجوع الحقوق إليهما ضرراً بالصبي والسيد، فتلزم الموكل، وعن أبي يوسف: أن المشتري إذا لم يعلم حال اسنان، ثم علم أنه صبي محجور أو عبد محجور، له خيار الفسخ، وأما الصبي الذي يعقل وهو غير محجور، فيصح منه التوكيل بالنافع كقبول اهبة، أما الصار كعتق وطلاق وترع، فلا يصح، وما تردد بين السمع والصرر كبيع، صح إن كان يد له في التجارة، وإلا توقف على إجازة وليه. (شرح إلياس، فتح)

**بكل ما يعقده نفسه:** أي صح التوكيل بكل شيء، حار أن يعقده، وهذه صابطة يتبين بها ما يجوز التوكيل وما لا يجوز، فإن مباه الاحتياج، لأنه قد يكون غيره أهدي منه؛ إذ الإنسان قد يعجز عن التصرف في ماله؛ لقلة الهداية وكثرة أشغاله وكثرة ماله، فيحتاج إلى تفويض التصرف إلى الغير كان مريضاً أو شيخاً فانياً.

فإن قلت: يرد عليه توكيل الوكيل، حيث لا يجوز له أن يوكل فيما وكل فيه، قلت: المراد أن يعقده بنفسه لنفسه لا ما استفاده من جهة غيره من التصرفات، فإن قلت: يرد جوار توكيل المسلم الدمي مبيع احمر ونحوه مع أن مباشرة نفسه غير صحيحة، قلت: هذا يمشي على قوهما؛ لأنهما شرطاً كون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به غيره، لا على قول أبي حنيفة؛ لأنه لا يشترط كون الموكل مالكا للتصرف فيما وكل به، وقد أحيب بأن ذلك إما يرد لو قال: كل عقد لم يجر له أن يعقده بنفسه لا يجوز له أن يوكل به غيره، لأن ذلك بصريق الطرد، وأما بطريق العكس فلا يرد شيء، ولو قال المصنف: "بكل ما يباشره" كان أولى ليشمل العقد وغيره، كما وكله بالخصومة والقبض ونحوهما مما لا عقد فيه. (عيني، فتح، عناية)

**وبالخصومة:** [سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، أي وصح التوكيل بالخصومة، أي بالدعوى الصحيحة أو الخواص المصريح. (م، ط)] هذا عند أبي حنيفة، وعندهما: يجوز التوكيل بالخصومة وإن لم يرض الخصم، وإن لم يكن به عذر؛ لأنه تصرف في حاليص حقه، فإن شاء باشره نفسه وإن شاء فوض إلى غيره، وله: أن الخواص مستحق على الخصم بساينه عيماً، وفي التوكيل نقل هذا الحق إلى غيره، وأساس تفنوت في الخصومة فلا يجوز بيع رصاه، وقد صاحب الهداية: لا خلاف في الحوار، وإما خلاف في التروم، فعده توكيل بالخصومة صحيح غير لازم، =



إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مدّة السفر، أو مريداً للسفر، أو مخدّرة،  
 وهو ثلاثة أيام  
 وبايفائها واستيفائها إلا في حدّ وقود<sup>ف</sup>.....

= حتى لا يزم الخصم الحضور، وأحوال خصومة لوكيل، وهو قول ابن أبي سبي، وعندهما: يلزم حكمه، ويسقط حقه في إحضاره ودعواه وحواجه نفسه، وفي "النهاية" الصحيح قوهما. [رمز الحقائق: ١٦٧ ٢]

**إلا أن إلخ:** استثناء من قوه: 'رضاء الخصم'، تقديره: يشترط رضاء الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً بحيث لا يقدر على المشي إلى مجلس القضاء، ولو أمكن ركوب اداة والحمل على أيدي الناس يكون التوكيل منه لازماً بلا رصده، أو يكون عائناً مدة سفر، أو يكون مريداً لسفر، وبو قال: بأنه يختال ولا يريد السفر، قيل: يخفه بقاضي، وقيل: لا يخلعه بل يضطر إلى حاله؛ فإن هيئة من يسافر لا تخفى على أحد، فإن كان عليه عدة السفر، يزمه التوكيل، وإلا لا، أو تكون الموكلة امرأة مخدّرة، وهي التي لا يراها غير المحارم من الرجال، وم تجر عادتها بحضور محس احاكم، ففي هذه الأعداد يجوز التوكيل بلا رضاء الخصم بالإجماع، ومن الأعداد الحبيص من ادعى عيها إذا كان الحكم في المسجد، وهو مقيد بما إذا كان الصاب لا يرضى بالتأخير.

وأما حيض الطالبة، فهو عذر مصقفاً، والنفاس كالحيض، ومن الأعداد أيضاً الحبس إذا كان من غير القاضي الذي ترفعوا، بيه، والمتأخرون احتاروا، لفتوى أن لقاضي إذا علم من الخصم التعت في إباء التوكيل لا يمكنه من ذلك، ويقبل التوكيل من الموكل بغير رصده، فإن علم من الموكل القصد إلى الإصرار لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل إلا برضاء صاحبه، وهو اختيار الشمس الأئمة السرخسي. (عيني، فتح)

**بايفائها:** أي وصح التوكيل بإيفاء حقوق أي تسييمها. (ص، معدن) **واستيفائها:** أي وصح التوكيل باستيفائها حقوق أي تسلمها. (عيني) **إلا في حد وقود.** [استثناء من قوله: واستيفاؤها أي صح لتوكيل بقض الحقوق إلا في حد وقصاص. (عيني، مسكين)] هو استثناء من قوله: "واستيفائها" لا من قوه: 'وصح التوكيل'؛ لأن التوكيل بإيفائها أي بإنائها جائز، لكن لا يجوز استيفاؤها إن غاب الموكل، ووجه العدول عما هو اصاهر من كون الاستثناء من كل من الإيفاء والاستيفاء أن الإيفاء تسييم صهر القادف، وتسييم نفس الحاي، والوكالة لا يتصور فيه، وفي 'شرح القاية': أن الاستثناء من كل مهما، لكن في الإيفاء على إطلاقه، وفي الاستيفاء إن غاب المؤكل عن المجلس، أما إذا كان حاضراً، أو أمر باستيفائه، فإنه يجوز.

وإحاصل: أن الوكالة جائزة في جميع حقوق الخصومة، وكذا بإيفائها أي أدائها وإنائها واستيفائها أي قبضها وأحدها، أما بالخصومة، فلأنه قد صح أن عيياً وكل غفياً في الخصومة؛ لكونه دكياً حاصر الخواب، وأما بإيفائها واستيفائها، فلأنه جار أن يباشرها بنفسه، فعبار أن يوكل به، إلا في الحدود والقصاص، فإن الوكالة باستيفائها مع غيبة المؤكل لا يجوز؛ لأن الحدود تدعى بالشهات بالاتفاق، فلا يستوفى من يقوم مقام الغير؛ =

إن غاب المؤكل، والحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه كالبيع والإجارة والصّـلح  
 عن إقرار <sup>ذلك</sup> تتعلق بالمؤكل إن لم يكن محجوراً كتسليم المبيع.....  
 غير مبتدأ دون المؤكل الوكيل عليه بصغر أو رق

- لما في ذلك من ضرب شبهة كما في كتاب القاضي إلى القاضي، والشهادة على اشهاد، وشهادة النساء مع الرجال؛ لأن في صورة غيبة المؤكل احتمال العفو ثابت، فإن العفو مندوب إليه، بخلاف ما إذا حضر المؤكل؛ لانتهاء هذا الاحتمال، وقال الشافعي: يستوفى القصاص في حال غيبة المؤكل؛ لأنه حق العد، ولنا: أنه عقوبة، فسقط بانشئه، وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة المؤكل، بل هو الظاهر؛ إذ العفو مندوب إليه، ويجوز التوكيل بإثبات القصاص وحد القدف والسرقة بإقامة البينة، فإذا أقيمت وثبت الحق، فلمؤكل استيفاءها.

وقال أبو يوسف: لا يجوز إثباتها أيضاً كما لا يجوز باستيفائها، وعلى هذا الخلاف التوكيل بالخواب من جانب من عليه الحد، فإذا وكل من عليه الحد والقصاص رجلاً بالخواب عنه، قال أبو حنيفة: يجوز، وقال أبو يوسف: لا يجوز، وقول محمد مصطرب، غير أن إقرار الوكيل لا يقبل عليه؛ لأن فيه شبهة عدم الأمر به، ولا يخفى أن قصر الاستثناء على الحد والقود، يشعر بصحة التوكيل بإثبات التعزير. (عيني، فتح، غناية)

**غاب المؤكل.** لأهما يدرءان بالشبهة، واحتمال العفو ثابت، لندب إليه. (عيني) **يضيفه:** أي الكائنة في الشيء الذي يضيفه إلخ. (عيني) **تتعلق بالمؤكل:** وعند الشافعي تتعلق بالمؤكل، وبه قال مالك وأحمد؛ لأن الحقوق تنع للحكم، والمؤكل ليس بأصل فيه، فلا يكون أصلاً فيها، فصار كالمسوق والمؤكل بالنكاح، ولنا: أن المؤكل أصل في العقد بدليل استغنائه عن إضافته إلى المؤكل، ولو كان سفيراً كما زعم لما استغنى، وإنما جعل نائباً في الحكم للضرورة؛ كي لا يطل مقصود المؤكل، ولأن العاقد الآخر اعتمد رجوع الحق إليه، فلم يرجع إلى المؤكل لتصرر الآخر على تقدير كون المؤكل مفلساً، أو من لا يقدر على مطالبته واستيفاء الثمن منه، بخلاف المرسور؛ فإنه يضيف العقد إلى مرسله، وبخلاف النكاح؛ لأنه لا بد فيه من ذكر المؤكل وإسناد العقد إليه، فلا صرر حينئذ. [رمز الحقائق: ١٦٨/٢]

**إن لم يكن محجوراً:** عبداً كان المحجور أو صبيّاً؛ فإنهما إذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق الحقوق في عقديهما بالمؤكل دفعا للضرر عن العاقد معهما؛ إذ لا يصح من المحجور الترام العهدة؛ لقصور أهليته؛ ولحق مولى العد، كما في الرسول والقاضي وأمينه، وهذا يشير إلى أن الصبي والعد مأذون لهما تتعقق بهما الحقوق، وتلزمها العهدة، وظاهر كلام المصنف أن العهدة على مأذون مطلقاً، وفصل في "الدحيرة" بين أن يكون وكيلاً بالبيع فالعهدة عليه، سواء باع بشمس حال أو مؤجل، وبين أن يكون وكيلاً بالشراء، فإن كان شمس مؤجل فهو على المؤكل؛ لأنه في معنى الكفالة، وإن كان شمس حال فهو على الوكيل؛ لكونه صماناً. (عيني، فتح) **كتسليم:** مثال لحقوق التي يتعق بالمؤكل فيما يضيفه إلى نفسه، فإن تسليم المبيع يجب على الوكيل إذا كان نائعا. (عيني)

**وَقَبْضُهُ وَقَبْضُ الثَّمَنِ وَالرَّجُوعُ عِنْدَ الاسْتِحْقَاقِ، وَالْخُصُومَةُ فِي الْعَيْبِ، وَالْمُلْكُ يَثْبُتُ**  
أي استحقاق المبيع في ظهور العيب في المبيع  
**لِلْمُوَكَّلِ ابْتِدَاءً، حَتَّى لَا يَعْتَقَ قَرِيبَ الْوَكِيلِ بِشِرَائِهِ، وَفِيمَا يَضِيفُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ.....**  
لا بوكيل مثل أبيه أو أمه بوكيل

**قَبْضُهُ:** أي قبض المبيع إذا كان بوكيل مشترياً. (عيني) **عند الاستحقاق:** [ أي رجوع على الساع إذا كان  
 الوكيل مشرياً. (عيني) ] شامل للمساكنين: الأولى: ما إذا كان الوكيل بائعاً وقبض الثمن، ثم استحق المبيع، فإن  
 المشتري يرجع بالثمن على الوكيل، سواء كان شمس باقياً في يده، أو سمس إلى الموكل، وهو يرجع على موكله،  
 الثانية: ما إذا كان مشترياً، فاستحق المبيع من يده، فإنه يرجع بالثمن على الساع دون موكله. (عيني، فتح)  
**والخصومة:** أي خصومة الوكيل بالشراء من البائع. (عيني)

**يثبت للموكل.** جواب عما قال اشافعي: إن الحقوق تابعة لحكم التصرف، والحكم يتعلق بالموكل، فكذلك توابعه،  
 وتقرير الجواب: أن الملك يقع للموكل، ولكن يعقد الوكيل على سبيل خلافة عنه، ومعنى الخلافة أن يثبت الملك  
 للموكل ابتداءً، والسبب انعقد موحداً حكمه بوكيل، فكان قائماً مقامه في ثبوت الملك بالتوكيل السابق، وتحقيق  
 المسألة: أن تصرف الوكيل جهتين: جهة حصوله بعارته، وجهة حصوله بيانة عن الموكل، وإعمالهما وبوجه  
 أول من إعمال أحدهما، فهو أثبتا ملك والحقوق للموكل على ما هو مقتضى اقياس؛ لخصوصهما بعبارته وأهيبته يصل  
 بتوكيل، وبو أثباتهما للموكل يصل بعارته، فأثبتا ملك للموكل؛ لأنه العرض من التوكيل.

وبه أشار مذهب بقوله: "ابتداءً فتعين الحقوق لتوكيل، وينبغي أن يثبت الحكم بغير من انعقد له السبب  
 كالعبد يقبل الهدية والصدقة، ويصعد، فإن مولاه يقوم مقامه في الملك بذلك السبب، وجواب عن سؤال مقدر  
 أيضاً، تقديره: إذا كانت الحقوق في هذا الفعل راجعة إلى الوكيل، يسعى أن يعتق قريبه إذا اشتراه بالوكالة؛ لأن  
 شراء قريب إعتاق، فأجاب عنه بقوله: "وأما يثبت للموكل ابتداءً" أي في ابتداء الأمر خلافة عنه معنى أن  
 الوكيل أصل في حق انعقد، لكن في حق الحكم يعينه الموكل، فيقع له من غير أن يكون أصلاً فيه كالعبد ينتهب  
 أو يصعد، فكما أن المولى يثبت الملك له ابتداء خلافة عنه، فكذلك الموكل يثبت الملك فيما اشتراه وكبلاً خلافة  
 عنه. (عيني، وعناية) **بشرائه:** وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته بالوكالة. (عيني)

**وفيمَا يضيفه إلى الموكل:** [ أي والحقوق في انعقد اندي يضيفه. (ط، عيني) ] يعني لا يستعني عن إضافته إلى  
 موكله حتى لو أضافه إلى نفسه كان انعقد به، فيصير كارسون، وقوله: كالنكاح' وكذا اعتق على ما،  
 والكتابة وأهية والتصدق والإعارة والإيداع والرهن والإقراض والشركة والمضاربة والتوكيل بالقصص، وأما  
 التوكيل بالاستقراض، فإن أضافه إلى الموكل كان للموكل، وإلا كان بوكيل، وقوله: "وعن بكار' قيد به؛ لأنه  
 إذا كان الصلح عن إقرار يكون كالمبيع، فترجع الحقوق إلى الوكيل كما في المبيع، وإذا كان عن إنكار فهو هداء  
 عمن في حق المدعى عليه، فالوكيل سفير محض، فلا ترجع إليه الحقوق. (فتح، عناية)

كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد، وعن إنكار يتعلق بالموكل، فلا يطالب  
 وكيله بالمهر، ووكيلها بتسليمها، وللمشتري منع الموكل عن الثمن، وإن دفع إليه  
 صح، ولا يطالبه الوكيل ثانياً.  
 أي دفعه إلى موكل المشتري

**يتعلق بالموكل.** [لأن الوكيل في هذه الأشياء سفير محض فلا يستعني عن إصافته إلى الموكل. (عيني)] فوكيلها  
 بالنكاح لا يبي قبض مهرها، وبالخلع لا يبي قبض المدل، ويصح صماته مهرها، وتأخير بين مصالته أو الروح،  
 وإنما تعلقت الحقوق في هذه العقود بالموكل؛ لأن الحكم فيها لا يقل الفصل عن السب؛ لأنه إسقاط، فيتلاشى،  
 فلا يتصور صدوره من شخص، ويتوقف حكمه لغيره، فكان سفيراً محضاً؛ ليقترن الحكم بالسب، بخلاف البيع،  
 فإن حكمه يقبل الفصل كما في البيع بخيار. (عيني، فتح)

**بالمهر** أي مهر المرأة التي تزوجت بالموكل. (عيني) **تسليمها** أي تسليم امرأة بيتي روحها من الموكل. (عيني)  
**وللمشتري مع الموكل** أي إذا باع الوكيل بالبيع، ثم طلب الموكل ثمن البيع من المشتري، يجوز للمشتري أن يبيع  
 الثمن إياه، ولا يدفعه إليه؛ لأن الموكل أجنبي عن العقد وحقوقه؛ لأنها تتعلق بالعقد كما مر، وهذا لو حلف المشتري  
 من موكل أنه لا شيء للموكل عليه كان باراً، ولو حلف أنه لا شيء عليه لموكل كان حاشاً. (عيني، فتح)

**ولا يطالبه الوكيل ثانياً.** أي لا يطالب الوكيل المشتري ثانياً؛ لأنه برئ دمة المشتري بدفع الثمن إلى المستحق  
 وهو الموكل، ولهذا لو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد العقد، ولو كان له دين عليهما تقع  
 المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل، ولو كان له دين على الوكيل فقط، وقعت المقاصة به، ويضمن الوكيل  
 للموكل؛ لأنه قضى دينه بمال الموكل خلافاً لأبي يوسف بخلاف ما إذا باع مال اليتيم، ودفع المشتري الثمن إلى  
 اليتيم، حيث لا ترأ دتمه، بل يجب عليه الدفع للوصي ثانياً؛ لأن اليتيم ليس له قصص ماله فكان الدفع إليه  
 تصحيحاً، بخلاف الوكيل في الصرف إذا صارف، وقصص الموكل بدل الصرف، حيث يبطل الصرف، ولا يعتد  
 بقضه؛ لأن جوار الصرف يتعلق بالقبض قبل الافتراق، فكان القصاص فيه بمنزلة الإيجاب والقبول وهما يتعققان  
 بالمتعاقدين، والموكل ليس بعاقده. [رمز الحقائق: ١٦٩/٢]

## باب الوكالة بالبيع والشراء

أي في بيان أحكامها

أمره بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل، صح، سمي ثمناً أو لا، وبشراء عبد أو دار  
 أي أمر رجل رجلاً أي أو أمره بشراء أي الأمر أي من هذه الأشياء  
 صح إن سمي ثمناً، وإلا لا، وبشراء ثوب أو دابة لا وإن سمي ثمناً، .....  
 أي لو كان مبيعاً أي أو أمره بشراء أي لا يصح شيء كقولك إن هذه جهالة حسن

**باب الوكالة بالبيع والشراء.** قدم من أبواب الوكالة ما هو أكثر وقوعاً وأمرس حاجة، وهو الوكالة بالبيع والشراء، وقدم بيان الشراء؛ لأنه يبيّن عن إثبات الميث، والبيع عن إرثته، والإزالة بعد الإثبات، أو لأن الشراء حاله بميث في المبيع، ولبيع سائب له، وإن كان حالياً بميث الثمن، وحال المبيع أقوى من حال الثمن؛ لأن الأصل في باب البيع المبيع، أو لأن الشراء يتحقق بالموجود والمعدوم، فتارة يكون بالموجود، وهو النقد، وتارة يكون بالمعدوم وهو السيئة خلاف البيع؛ فإنه إنما يتحقق بالموجود؛ للهي عن بيع المعدوم. (عبارة، فتح)

**هروي** بفتح الراء مسوب إلى هرات مديّة خراسان فتحت ر من عثمان (عيني، معدن)

**صح** أي التوكيل حتى يقع الشراء للموكل. (عيني) **سمي ثمناً أو لا.** الأصل في هذه الوكالة أنها إن عمت أو علمت أو جهلت جهالة يسيرة، وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت، وإن لم يبين الثمن، وإن فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة، بصت، سواء بين الثمن أو م يبين، وإن متوسطة كعبد، فإن بين الثمن أو أنواع كتركبي صحت، وإلا لا، والجنس ما يدخل تحته أنواع متغايرة والنوع ما يدخل تحت اسم مستصم فوقه، وإذا عرفت هذا، فهو أمر رجل رجلاً ثوب هروي أو فرس أو بغل صح الأمر، وجاز التوكيل؛ لأنه م يقع إلا جهالة الصفة، وجهالة الصفة متحملة في الوكالة؛ لأن مساها على التوسعة؛ لكونها استعانة.

وفي اشتراط بيان الوصف بعض الخرج، وهو مدفوع، وسواء في ذلك سمي ثمناً أو لم يسم؛ لأنه بيان الجنس يصير الثمن معلوماً عادة، وفي قول من الشافعي ورواية عن أحمد: لا تصح هذه الوكالة، ثم إذا اشترى الوكيل مثل قيمته، أو بما يتعاس الناس فيه، نفذ على الموكل، وإن اشتراه بعين فاحش، نفذ على الوكيل، بخلاف الوكيل بالبيع، حيث كان له البيع بما قل أو أكثر عند الإمام. (عيني، فتح)

**وبشراء:** أي أو لم يسم ثمناً؛ لأن الجهالة اليسيرة لا تضر. (ط، معدن) **إن سمي ثمناً:** لأنه بتقدير ذكر الثمن يصير النوع معلوماً، سواء كان الثمن يخص نوعاً أو لا، ولو بين النوع كعبد حشني أو رومي صح، وإن لم يسم ثمناً، فهو قال المصنف: إن سمي ثمناً أو بين نوعاً لكان أولى، وجعل المصنف الدار كالعبد محالماً لما في فتاواه، حيث جعل الدار كالثوب. (عيني، فتح) **لا** أي لا يصح التوكيل وإن سمي ثمناً؛ لأن هذه جهالة الجنس فلا يصح؛ وإذا اشترى الوكيل وقع الشراء له، وهذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن في الأمر دلالة على العموم، فإن كان فيه دلالة عليه كقوله: اتع لي ما رأيت جارت الوكالة، فأني شيء اشتراه له يكون ممثلاً به. ويقع عن الأمر، =

**وبشراء طعام يقع على البر<sup>ف ك د</sup> ودقيقه، وللوكيل الرد<sup>ف ك د</sup> بالعيب ما دام المبيع في يده،**  
 فلو سلمه إلى الأمر لا يردّه إلا بأمره، <sup>أي يصرف إلى القمح</sup> <sup>ف ك د</sup> وحبس المبيع .....  
 لا يرد الوكيل المبيع بالعيب

— وكذا لو قال: اشتر لي بألف ثياباً، أو دواب، أو أشياء، أو ما شئت، أو ما رأيت، أو أي شيء حضر لك أو ما يوجد أو ما ينفق، يكون ممثلاً به، ويقع الشراء عن الأمر. [رمز الحقائق: ١٧٠/٢]

**وبشراء طعام.** أي ولو أمر رجل رجلاً بشراء إلخ. (عبي) **يقع على البر ودقيقه.** [حتى لا يكون له أن يشتري غيرهما من الطعام. (عبي)] إن بين قدره أو دفع ثمنه، وإلا لم يجر عني الأمر. واقباض أن يتناول كل مطعوم؛ لأنه اسم له، وبه قالت الثلاثة، وقال بعض مشايخ ما رواء سهر: الطعام في عرفها يصرف إلى ما يمكن أكله، يعني المهيأ للأكل كاللحم المطبوع والمشوي، وقال صدر الشهيد: وعليه الفتوى، وقيل: إن كثرت الدراهم فعلى البر، وإن قلت فعلى الحر، وإن كانت بين الأمرين فعلى الدقيق، والقلة مثل أن يدفع إليه درهماً إلى ثلاثة، والوسط مثل أربعة إلى سبعة.

والطعام في عرف القاهرة: الطيب بالمرق واللحم، وإذا عرف بالاحتياط أنه بالكثير من الدراهم يريد الخبر بأن كان عنده وليمة جار له أن يشتري خبر. وفي متحد أوليمة يقع عني الحر بكل حال قلت الدراهم أو كثرت؛ لدلالة الحال، وإذا لم يدفع إليه الدراهم، وقال: اشتر لي طعاماً لم يجر عني الأمر؛ لأنه وكنه أن يشتري له مكيلاً، ولم يبين له مقداره، وجهالة القدر في المكيلات والمورونات كجهالة اجس من حيث إن الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الأمر بما سمي له. [رمز الحقائق: ١٧٠/٢] (فتح)

**الرد بالعيب إلخ.** ولو بعير إذن الموكل؛ لأنه من حقوق العقد، وكلها إلى الوكيل، ولوارثه أو وصيه بعد موته، فإن لم يكونا فلموكل، وكذا الوكيل بالبيع، ولو رصي الوكيل بالعيب لزمه، ثم الموكل إن شاء قبله وإن شاء لزم الوكيل، وقيل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل، وأشار المصنف إلى أن الرد عليه لو كان وكيلاً بالبيع فوجد المشتري بالمبيع عيباً ما دام الوكيل حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة، وإن كان محجوراً يرد على موكل، وإلى أن الموكل أجنبي في الخصومة بالعيب، فلو أقر به موكل وأكره الوكيل لم يلزمهما شيء، بخلاف عكسه؛ فإنه يلزم الوكيل لا الموكل، إلا أن يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة، لقطع قيام العيب عند الموكل. **إلا بأمره.** لأنه انتهى حكم الوكالة بالتسليم إليه، ولأن فيه إبطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه إلا بإذنه، وقيد بالعيب؛ لأنه لو وكله ببيع متاعه فباع فاسداً وسلمه وقص الثمن وسلمه إلى الموكل؛ فله أن يفسح البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه؛ لحق الشرع. (فتح)

**وحبس المبيع** أي ويجوز أيضاً للوكيل حبس المبيع عن الموكل لاستيلاء الثمن؛ لأنه كالتابع، وهذا إذا كان الثمن حالاً، فإن اشتراه ثمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً، بخلاف ما إذا اشتراه بنقد فثم، ثم أحله التابع كان للوكيل أن يطالبه به حالاً.

**الثلث دفعه من ماله، فلو هلك في يده قبل حبسه، هلك من مال الموكل، ولم يسقط**  
 أي لأجل سببه من أي شيء في يد الوكيل  
**الثلث، وإن هلك بعد حبسه فهو كالمبيع، ويعتبر مفارقة الوكيل في الصرف والسلم**  
 أي من ماله من ماله

**الثلث دفعه** هذا ليس بقدر لازم بل انفاي؛ لأنه لو لم يدفع الثلث له أن يحبسه عنه أيضاً، وقال زفر: ليس  
 بوكيل ديث؛ لأن قصده كقصده، فكأنه سبه به، فيسقط الحس، وبه قالت الثلاثة، ولما أنه كالتابع من  
 الموكل، فيثبت له حق الحبس. [رمز الحقائق: ١٧٠/٢]

**مال الموكل** لأن يد الوكيل كيد الموكل. **ولم يسقط الثلث** أي عن الموكل يرجع الوكيل عنه، لأن يده  
 كيده؛ يد الوكيل عامل له، فإذا لم يحس بغير الموكل قابضاً بنفسه حكماً. [رمز الحقائق: ١٧١/٢] (فتح)

**وإن هلك** قيد بهلاك؛ لأنه لو ذهبت عنه بعد حبسه لم يسقط شيء من الثلث؛ لأنه وصف،  
 والأوصاف لا يقضيها شيء، لكن يغير موكل إن شاء أحده جميع الثلث، وإن شاء تركه، وقوله: 'فهو كالمبيع'  
 أي عند الصرفين؛ لأن الوكيل بمنزلة سابع من الموكل، وكان حبسه لأجل إسبغاء الثلث، فيسقط الثلث  
 بهلاكه، فيهلك بالثلث، فمت قيمته أو كثر، فلا رجوع لأحدهما على الآخر شيء، وعند أبي يوسف هو  
 كانه أي هلاكه كالهلاك، لأنه صار مضموناً بحسب الاستيفاء بعد أن لم يكن مضموناً به، وهذا هو معنى  
 رهس، خلاف مبيع؛ فإنه مضمون بنفس العقد، حبسه السابع أو لم يحسه، وهذا أن بينهما مدالة حكمية بسبب  
 ما ذكرنا من الأحكام، فيكون معتبراً بالمبالغة الحقيقية، وهو البيع.

وقال زفر: هو كهلاك العصب، فعليه ضمان مثله إن كان متلياً، وضمان قيمته إن كان قيمياً؛ لأنه ليس له  
 الحس عنه، فالحس يكون متعدداً، فيكون كالعصب، وبه قالت الثلاثة، وتوصيحه: إذا كان الثلث خمسة عشر  
 مثلاً، وقيمة مبيع عشرة يرجع الوكيل خمسته على الموكل، ويتقاصد عشرة بعشرة عند أبي يوسف ساء على  
 ضمان رهس، ويرجع الموكل على الوكيل مثل المبيع، أو جميع قيمته عند زفر ساء على ضمان العصب، وإذا كان  
 الثلث عشرة، وقيمة المبيع خمسة عشر، يتقاصد عشرة، ويتقاصد عشرة بالعشرة، والخمسة أمارة في يد الوكيل عند من يقول  
 ضمان لرهن، ويرجع الموكل على الوكيل مثله إن كان متلياً، أو خمسة عشر عند من يقول ضمان العصب،  
 وإذا كان الثلث والقيمة على أسوأ يرجع موكل مثله على الوكيل، فيصالحه الوكيل بالثلث، وإن لم يكن متلياً  
 يتقاصد، وعند من يقول ضمان المبيع يسقط الثلث كله، فلا يجب عليه شيء. (عيني، فتح)

**مفارقة الوكيل إلخ** لأنه هو العاقد بإد قصده تم العقد، وإن فارق قبل القص بطل العقد. (عيني) أي إذا وكل  
 شخصاً بأن يعقد عقد الصرف أو السهم في مكيل مثلاً، فعن، حر؛ لأنه عقد يملكه موكل بنفسه، فيجوز التوكيل  
 به، والمراد بالسهم الإسلام، وهو أن يوكل رجلاً ليسهم درهم معدودة في كرم معلوم، أم هو وكل مسهم إليه رجلاً  
 يقول الثلث، فإنه لا يجوز توكيده؛ لأن الوكيل إذا قص رأس المال، يبقى السهم فيه في دمة الوكيل، وهو مبيع، =



**دون الموكل، ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين رطلاً بدرهم مما يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم، ولو وكله بشيء بعينه،**

أي من اللحم الذي أي عشرة أرطال أي في هذا البيع ذلك اللحم أي عشرة أرطال أي شخص

= ورأس المال ثمة، ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كما في بيع العين، وإذا بطل التوكيل، كان الوكيل عاقداً لنفسه، فيجب المسلم فيه في دمه، ورأس المال مملوك له، وإذا سلمه إلى الأمر على وجه التملك منه، كان قرضاً، نعم! يجوز توكيل المسلم إليه بدفع المسلم فيه، بخلاف الصرف، فإنه يصح التوكيل بقبوله. وإحاصل: أن في هذين العقدين تعتبر معارفة الوكيل، حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض، بطل العقد؛ لوجود الافتراق من غير قبض؛ إذ المستحق بالعقد قصص العقد، وهو الوكيل، ولو صيباً أو عنداً محجوراً عليه. وقوله: 'دون الموكل' يعني لا يعتبر معارفته قبل القبض؛ لأن الاعتبار بقاء المتعاقدين في المجلس، والموكل ليس بعاقداً، وكذا الرسول فيهما؛ لأن الرسالة حصلت في العقد لا في القبض، وكلام الرسول يشتمل إلى المرسل، فيكون العاقد هو المرسل، ويكون قصص الرسول غير قبض العاقد، فلا يجوز قصص الرسول. (عيني، فتح)

**الموكل** يعني لا يعتبر معارفته قبل القبض؛ لأنه ليس بعاقداً، حتى لو فارق قبل القبض لا يبطل العقد. (عيني، معدن)

**بشراء عشرة أرطال** قيد بالموزون؛ لأنه في القيمي لا يفد شيء على الموكل إجماعاً، فهو وكله بشراء ثوب هروي بعشرة، فاشترى له ثوبين هرويين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما بعشرة، لا يوزن الموكل؛ لأن ثمن كل واحد منهما مجهول لا يعرف إلا بالخز، بخلاف اللحم؛ لأنه موزون مقدراً، فيقسم الثمن على أجزائه، وقوله: 'فاشترى عشرين' قيد بالزيادة الكثيرة؛ لأن القبية كعشرة أرطال ونصف رطل لارمة للأمر؛ لأنها تدخل بين الوزنين، فلا يتحقق حصول الزيادة.

وقوله: 'لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم' أي عند أي حبيقة، وعندهما؛ يلزمه العشرون بدرهم؛ لأنه فعل ما أمر به، وراده حيراً، وبه قالت الثلاثة، كما إذا أمره ببيع عبده بألف، فباعه بألفين، وبه أنه أمره بشراء عشرة، وم يأمره بأكثر، فيفد الزائد على الوكيل، بخلاف ما استشهدا به؛ لأن الزيادة فيه بدل ملكه، وقيد بما يباع مثله عشرة بدرهم؛ لأنه إذا كانت عشرة أرطال منه لا تساوي درهماً، نفذ الكل على الوكيل بالإجماع؛ لوجود المخالفة؛ لأن الأمر يتناول السمين، وما اشتراه مهزول، فلم يحصل مقصود الأمر. (عيني، فتح وجوهري)

**شيء بعينه الخ.** [بأن وكله أن يشتري له هذا العبد وهذه الدابة مثلاً. (عيني)] سواء كان تعيينه بالإشارة أو باسمه العم أو بالإضافة إلى ماكانه ليس للوكيل أن يشتريه لنفسه؛ لأنه بقول الوكالة التزم أن ما يوجد من شرائه لهذا العين فهو مملوك، فلا يتصور أن يشتريه لنفسه، بل لو اشتراه يوي بالشراء لنفسه، أو تلفظ بذلك يكون لملوك؛ =

**لا يشتريه لنفسه، فلو اشتراه بغير النقود، أو بخلاف ما سمي له من الثمن، وقع**  
 للوكيل، وإن كان بغير عينه، فالشراء للوكيل، إلا أن ينوي للموكل أو يشتريه بماله،  
 أي بغيره أي ينصرف إليه أي للموكل

= لأن في الشراء عرر نفسه عن الوكالة، وهو لا يحدث عزل نفسه إلا حصره موكل، وهذا إذا كان الموكل عائناً، حتى لو كان حاصراً، وصرح الوكيل بأنه يشتريه لنفسه كان امشترى به؛ لأن له أن يعزل نفسه محصره الموكل، وليس له ذلك بغير علمه؛ لأن فيه تعريراً له، بخلاف ما إذا وكنه أن يروجه امرأة معينة، حيث حاربه أن يتزوج بها، لأن السكاح الذي أتى به الوكيل غير دحل تحت أمره؛ لأن الداحل تحت الوكالة سكاح مضاف إلى الموكل، فكان مخالفاً بإضافته إلى نفسه، فانعزل في ضمن مخالفة، وفي الوكالة بالشراء الداحل فيها شراء مطلق غير مقيد بالإضافة إلى أحد، فكل شيء أتى به لا يكون مخالفاً، نعم، لو خالف مقتضى كلام الأمر في جس الثمن أو قدره كان مخالفاً، ولو وكنه رجل آخر بأن يشتري له ذلك الشيء بعينه فاشتراه به كان للموكل الأول دون الثاني؛ لأنه إذا لم يحدث الشراء لنفسه، فالأولى أن لا يملك الشراء لغيره. [رمز الحقائق: ١٧٢/٢]

**لا يشتريه لنفسه:** لأنه غرر فنو اشتراه لنفسه فهو للأمر. (ط، عيني)

**فلو اشتراه بغير النقود إلح** [بأن اشتراه بالعروض أو بالحيوان] وقد أمره الموكل بالشراء بالنقود، وقوله: 'أو بخلاف ما سمي له من الثمن' إن كان أريد من المسمى، فإن اشتراه بأقل من المسمى بأن وكله بالشراء بمائة، فاشتراه بتسعين، نفذ على الأمر؛ لأنه خلاف إلى خير، غير أنه إذا اختلف الجنس بأن أمره باندراهم واشترى بانداسير، يصير مخالفاً مطلقاً، ولو إلى خير، ولا فرق في هذا بين أن يكون وكيلاً بالشراء أو بالبيع، وقوله: 'وقع للموكل'؛ لأنه خالف أمره في الصورتين، فينفذ العقد عليه، ويعزل في ضمن مخالفة. (عيني، فتح)

**بغير عينه إلح.** أي إذا وكله بشراء عبد بغير عينه مثلاً، فاشترى عبداً، فهو للموكل إلا أن يقو وقت الشراء: نويت الشراء للموكل أو يشتريه تمام الموكل، والمسألة على وجوه، وسيأتي تفصيله. [تبيين الحقائق: ٢٦٣/٥] (عناية)

**عماله** المراد من قول المصنف 'ويشتريه عماله' أن يصيب العقد إلى مال الموكل، سواء نقد الثمن من ماله أو من مال غيره، وبما قيد به؛ لأنه لو أضاف العقد إلى دراهم نفسه، فهو له، وإن أضاف إلى دراهم مطبقة، فإن نواها للأمر، فهو كما نوى، وإن نواها لنفسه فهو له.

والحاصل: أنه لا يجوز إما أن يصيب العقد إلى مال الموكل أو إلى مال نفسه أو إلى دراهم مطبقة، فإن كان الأول كان للأمر، حملاً حال الوكيل على ما لا يخل له شرعاً؛ إذ الشراء لنفسه بالإضافة العقد إلى دراهم غيره مستكر شرعاً وعرفاً؛ لكونه غصباً لدراهم الأمر. وإن كان الثاني كان بمأمور، حملاً لفعله على ما يفعله الناس عادة؛ خرباها بوقوع الشراء لصاحب الدراهم. وإن كان الثالث فيرجع إلى بيته، فإن نواها عند شرائه للأمر، فهو للأمر، وإن نواها لنفسه، فله نفسه؛ لأن له أن يعمل لنفسه، ويعمل للأمر في حالة التوكيل، ويكون من النقد من مال =

وإن قال: اشتريت للآمر، وقال الأمر: لنفسك، فالقول للآمر، وإن كان دفع إليه  
 أي المأمور به هذا بعد وهو موكل  
 الثمن فللمأمور، وإن قال: بعني هذا لفلان، فباعه، ثم أنكر الأمر، .....  
 رجل لآخر أي بع لأحلي العبد مثلاً أي فباع العبد منه أي المشتري

- الموكل عاصياً فيما إذا نواه لنفسه، وإن تكادبا في الية تحكم النقد إجماعاً، يعني إن نقد الثمن من ماله فهو له، وإن نقد من مال الموكل، فهو للموكل، وإن تصادقا على أنه لم تحصره الية، فعند أبي يوسف: يحكم النقد كما في التكاذب، وعند محمد: هو للوكيل. (عيني وفتح وعناية)

**لنفسك.** أي اشتريت لنفسك ولم يدفع الثمن إلى المأمور. (عيني، مسكين)

**فالقول للآمر:** أي إن لم يكن الثمن مدفوعاً إلى الوكيل إلا في وجه لشافعي ورواية عن أحمد: أن القول للمأمور، وقوله: "وإن كان دفع إليه الثمن، فللمأمور" أي إجماعاً، وهذه المسألة على ثمانية أوجه، والمذكور في المتن أحدها؛ لأنه إما أن يكون الوكيل مأموراً بشراء عبد بعيته أو بغير عينه، وكل وجه على وجهين: إما أن يكون الثمن منقوداً أو غير منقود، وكل وجه على وجهين أيضاً: إما أن يكون العبد حياً حين أحر الوكيل بالشراء أو ميتاً، فإن كان مأموراً بشراء عبد بعيته، فإن أحر عن شرائه، والعبد حي قائم، فالقول للمأمور إجماعاً؛ لأنه أحر عما يملك استثنافه ولا تهمة فيه؛ لأن الوكيل بشراء شيء بعيته لا يملك شرائه لنفسه مثل ذلك الثمن في حال غيبته منقوداً كان الثمن أو غير منقود.

وإن كان ميتاً حين أحر، فقال: هلك عدي بعد الشراء، فأكره الموكل، فإن كان الثمن غير منقود فالقول للآمر؛ لأنه أحر عما لا يملك استثنافه؛ لأن البيت ليس محلاً لإنشاء العقد فيه، وغرضه الرجوع بالثمن، والامر مكر، فكان القول قوله، وإن كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور مع يمينه بالإجماع؛ لأن الثمن كان أمانة في يده، وقد ادعى الخروج عن عهدة الأمانة من وجه الادي أمر به، وإن كان العبد بغير عيه، فإن كان حياً، فقال المأمور: اشتريته لك، وقال الأمر: لا بل اشتريته لنفسك، فإن كان الثمن منقوداً، فالقول للمأمور، وإن لم يكن الثمن منقوداً، فالقول للآمر عبد أبي حنيفة، وقالوا: للمأمور. [رمز الحقائق: ١٧٢/٢]

وإن كان العبد ميتاً وهي مسألة الكتاب فإن لم يكن الثمن منقوداً فالقول للآمر، وإن كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور بالاتفاق. وإحاصل: أن الوجه الواحد من الثمانية على الاختلاف، وانواقى على الوفاق، والاختلافية هي ما لو كان العبد المأمور بشرائه بغير عيه حياً ولم يكن الثمن منقوداً، وعنه من تفصيل هذه المسائل أن الثمن إن كان منقوداً فالقول للمأمور في جميع الصور، وإن كان غير منقود يظن فإن كان الوكيل لا يملك إنشاء العقد بأن كان ميتاً فالقول للآخر، وإن كان يملك إنشاء فالقول للمأمور، وعندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة، وفي موضع التهمة القول للآمر. (فتح) **فللمأمور:** أي فالقول للمأمور بالإجماع. **أنكر الأمر:** يعني أنكر أن يكون فلان أمره بذلك وقال فلان أنا أمرته. (ط، عيني)

**أخذه فلان إلا أن يقول لم أمره به، إلا أن يسلمه المشتري إليه، وإن أمره بشراء**  
 أي العبد من المشتري أي المشتري  
**عبدین عینین ولم یسم ثمنًا، فاشتري له أحدهما صح، وبشرائهما بألف وقيمتها سواء،**  
 أي لأمر أي بألف أي لأمر به أي أحد تعديين جميعه حصة

**أخذه فلان.** [لأن قوته: 'نعي لفلان' إقرار منه بأنه وكبه، فإذا أنكر صار متناقضا، فلا يسمع. (عيني)] أي إذا قال رجل لأخر: عني هذا العبد لأجل فلان، فإني اشتريه له وكنت عنه، فباعه الساع العبد منه، ثم أنكر المشتري أمر فلان، وقول: ما كان ثمري بذلك، وفلان: أنا أمرته. أحد العبد فلان؛ لإقرار المشتري بالوكالة عنه، وإقرار ناشيء لا يصل بالإنكار اللاحق، فيكون العبد لמוكل 'أي لفلان، وقوته: 'إلا أن يقول لم أمره به' أي فحينئذ ليس لفلان أن يأخذ لعبد؛ لأن إقرار المشتري أن يرد فلان، والإقرار مما يردت بارد، فينفذ عني المشتري؛ لأن الشراء إذا وجد نفاذ لا يتوقف، ويس هذا من شراء الفصوي؛ لأنه أصاف البيع إلى نفسه بقوته: 'عيني'، وصورة شراء الفضولي: أن يقول: بع عبدك من فلان.

وقوته: "إلا أن يسلمه المشتري" القائل: بعني هذا لفلان، فإن سلمه إليه، وأخذه الذي اشتري له، صار بيعاً لذي أحده من المشتري. وهو فلان، فيزوم عليه تسليم الثمن؛ لأنه صار مشترياً بالتعاطي، كأنفصوي إذا اشترى الشخص ثم سلمه، ودبت لمسأة عني أن التسليم عني وجه البيع يكفي؛ لانعقاد اسيع بالتعاطي، وإن لم يوجد نقد الثمن، لمعرفة، ولوجود التراضي، وهو المعتبر في باب المعاوضات المالية. (عيني، فتح)

**لم أمره به** أي بالشراء، فحينئذ لا يأخذه بل يكون للمشتري؛ لأن إقراره ارتد برد فلان، والإقرار مما يردت بارد فينفذ عني المشتري. (عيني) **المشتري إليه** أي إلى فلان، فيكون لفلان التسليم، وهذا استثناء من الاستثناء الأول، وله حكم النفي، ولا استثناء من نفي إثبات. (عيني) **عینین** أي معيين فلو غير معيين بطل التوكيل. (ط)

**فاشتري له** أي بقدر قيمته أو بريدة يتعسف الناس فيها، وما لا يتعسف فيه، فلا يجوز إجماعاً؛ لأنه توكيل بالشراء، وهو لا يحتمل العبد الفاحش، بخلاف الوكيل بالبيع عند الإمام، فإنه يبيع بما قل وكثر على ما ينبغي، وقوته: 'صح' أي اشترى؛ لأن توكيل مطلق عن قيد شرائهما متفرقين أو مجتمعين، فيجري عني إطلاقه، وغير مقيد بثمن مقدر، فيجوز أن يشتري له كل واحد منهما بقدر قيمته أو بعين يسير، ويقع هذا الشراء عني الموكل؛ لأنه لم يخالف في الإتيان بما أمر به. (عيني، فتح)

**صح** أي ولو أمره بشراء عديين معيين. (عيني) **وبشرائهما بألف إلخ:** [أي الشراء بالأمر؛ لأن التوكيل مطلق غير مقيد بثمن مقدر. (عيني)] أي لو أمره أن يشتريهما بألف وقيمتها سواء، فعند أي حيفة: إن اشترى أحدهما خمسمائة أو أقل، جاز، ويقع للأمر؛ لأنه قابل للألف بالعديين، وقيمتها سواء، فتقسم عنيهما بصفين دلالة، فيكون ثمر شراء كل واحد منهما خمسمائة ضرورة، فالشراء خمسمائة موافقة، وبأقل منها مخالفة إلى خير، وقوته: 'وبالأكثر' أي لا يصح، فلا يرم الموكل؛ لأن الشراء بالريادة مخالفة إلى شر قليلة كانت أو كثيرة، =



وبشراء أمة بألف دفع إليه، فاشترى، فقال اشتريتها بخمس مائة، وقال المأمور: <sup>أي ولو وكله بشراء أمة</sup> بألف، فاقول للمأمور، وإن لم يدفع فلأمر، وبشراء هذا، ولم يسم ثمنًا، فقال <sup>أي اشتريتها بألف درهم</sup> المأمور: اشتريته بألف، وصدقه بائعه، وقال الأمر: بنصفه، تحالفاً، ..... <sup>أي بائع العبد</sup> <sup>أي المأمور</sup> <sup>أي من العبد</sup>

= عنى غير المشتري أو يكون أمراً فصرف ما لا يملك إلا بالقص قبضه، ودبت باطل، كما إذا قال: أعط ما عيشت من شئت بخلاف ما إذا عيى البائع؛ لأنه يصير وكيلاً عنه بالقص ثم يملكه، بخلاف ما إذا أمره بالتصدق؛ لأنه تصدق ماله لله تعالى وهو معبوم، وأما مسألة التصديق بأن لا دين عليه بعد الشراء به، فلأن عقود لا تعين في البيع دياً كان أو عيباً، فإذا لم تعين لا يصل البيع بطلان الدين بخلاف الوكالة، فإن العقود تعين فيها، وفي النهاية: أن العقود لا تعين في الوكالة قل القص بالإجماع، وكذا بعده عدد عامتهم. [رمز الحقائق: ١٧٤/٢] (فتح)

**بألف دفع** أي بألف درهم دفعها إلى الوكيل. (معدن) **فاشترى** أي الوكيل الأمة وقبضتها كدبت. (ط)  
**فاقول للمأمور** أي إذا أمر رجل رجلاً بشراء أمة بألف درهم، ودفع إلى المأمور الدراهم، فاشترى المأمور الأمة، واحتسب في ثمنها، فقال الأمر: اشتريتها بخمس مائة، وقال المأمور: اشتريتها بألف، فاقول للمأمور: إذا كانت الأمة تساوي الألف؛ لأنه أمين فيه، وادعى الخروح عن عهدة الأمة، والأمر يدعى عليه صمان خمس مائة، والمأمور يكره فكان القول قول المكر، وإن كانت الأمة تساوي خمس مائة، لا يلزم الأمر والقول للأمر؛ لأن الوكيل حالف أمره إلى شر، حيث اشترى جارية تساوي خمس مائة، والأمر يتناول ما يساوي ألفاً، فيضمن. (عيني، فتح)  
**وإن لم يدفع فلأمر** أي لو وكله بشراء أمة بألف، ولم يدفع الأمر الألف إلى المأمور، فاشترى أمة، واحتسبها، فقال الأمر: اشتريت خمس مائة، وقال المأمور: بألف، فحيث يكون القول للأمر وتنزيم الأمة للمأمور، وهذا فيما إذا كانت قيمة الأمة خمس مائة؛ لأنه حالف أمره، وإن كانت قيمتها ألفاً، فمعناه أنها يتحالفان؛ لأن الوكيل يبرلان مبرلة البائع والمشتري، وقد اختلفا في الثمن، وموجه التحالف، ثم يفسح العقد الذي جرى بينهما حكماً، وتسلم الجارية للمأمور، لا انتفاض ملك الأمر بالفسخ. [رمز الحقائق: ١٧٥/٢]

**بنصفه** أي اشتريته بنصف الألف، وهو خمس مائة. (عيني) **تحالفاً** [الوقوع الاختلاف في الثمن، وموجه التحالف، فإن تحالفاً يلزم الشراء بمأمور. (ط)] أي إذا وكله بشراء شيء معين ولم يسم الأمر ثمة فاحتسبها فقال المأمور: اشتريته بألف وصدقه البائع على ذلك، وقال الأمر: اشتريته بخمس مائة تحالفاً؛ لأنهما احتسبا في مقدار الثمن، وليس لهما بنية، فوجب المصير إلى التحالف، كما في المسألة الأولى، وقيل: لا يتحالفان ههنا؛ لأن الخلاف يرتفع بتصديق البائع؛ إذ هو حاصر، فيجعل تصادقهما بمبرلة إنشاء العقد في الحال، وفي مسألة الأولى هو عائب، فاعتبر الخلاف، وإلى عدم التحالف ما لا يفتيه أبو جعفر، وقال قاضي حان: هو الأصح، وقال في الهداية: إنه =



وبشراء نفس الأمر من سيّده بألفٍ ودفع، فقال لسيّده: اشتريته لنفسه، فباعه على  
 أي العبد      أي العبد      لنفس العبد

هذا، عتق، وولّاه لسيّده، وإن قال: اشتريته، فالعبد للمشتري، والألف لسيّده،  
 العبد      أي المأمور      ولم يرد قوله لنفسه      لأنه كسب عبده

= مال أبو منصور اناتريدي إلى الأول، وقال في 'النهاية': وهو الأطهر، وقال في 'الكافي': وهو الصحيح. [رمز الحقائق: ١٧٥/٢] ولو تحالفا يلزم المبيع المأمور، ولا يعتبر تصديق النائع في حق الأمر؛ لأنه إن استوفى الثمن، فهو أجبي عنهما، وإن لم يستوف، فهو أجبي عن الأمر، فلا مدخل له بينهما، وحاصل اختلاف الفقهاء: أن منهم من نظر إلى ظاهره، فنفى التحالف، ومنهم من قال: مراده التحالف بدليل ما ذكره في موضع آخر، وإنما نص محمد في "الجامع الصغير": أن القول للمأمور مع اليمين؛ لأنه هو المدعي، ولا يمين على المدعي إلا في التحالف، فكان هو المقصود، والموكل مكر، واليمين عليه طاهراً، فلم يحتج إلى بياها. (فتح)

وبشراء: أي لو أمره عبد أن يشتري نفسه من مولاه. (معدن) فباعه: أي على أن يشتريه نفس العبد. (معدن) عتق وولّاه لسيّده: [لأن بيع نفس العبد من نفسه إعتاق على مال، وشراء العبد نفسه قول الإعتاق بدل، وكان الوكيل سفيراً. (ط، عيني)] لأن اعتباره بيعاً حقيقة غير ممكن، فإذا اشتراه الوكيل، صار النائع معتقاً، فيلزمه الولاء، والوكيل بالقول سفير محض ومعبر عنه، فلا ترجع الحقوق إليه. [رمز الحقائق: ١٧٥/٢]

وإن قال اشتريته: أي لم يزد على ذلك 'نفسه'. فالعبد للمشتري؛ لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة، وأمكن العمل بها إذا لم يبي، فحافظ عليها، بخلاف شراء العبد نفسه؛ لأن الخار فيه متعين، وإن كان معاوضة، ثبت الملك له، والألف للمولى؛ لأنه كسب عبده. ولقائل أن يقول: قد ذكر فيما تقدم أن الوكيل بشراء شيء بعيه لا يملك شرائه لنفسه، فلا يجوز أن يكون العبد للمشتري، ويمكن أن يجاب عنه بأن توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلاً بقول الإعتاق حقيقة، فشراء الوكيل لنفسه يكون إتياناً بحس تصرف آخر، والوكيل إذا حالف وأتى بحس آخر من التصرفات نفذ عليه. (عيني، فتح)

فالعبد للمشتري: أي يصير ملكاً له وهو الوكيل. والألف لسيّده: [الذي أحده من عبد العبد ودفعه إلى المولى. (عيني)] راجع للمسألتين، وكان ينبغي أن يقول عبده. وعلى العبد ألف أخرى بعد الإعتاق في الأولى. وعلى المشتري في الثانية ألف ثمن العبد؛ لظلال الأداء فيهما؛ لاستحقاق المولى ما أذاه بجهة أخرى، وهو أنه كسب عبده، فكان مملوكاً له قبل الشراء وقبل العتق.

وقوله: 'وعلى المشتري ألف مثله' ظاهر فيما إذا وقع اشتراء للمشتري، كما في الصورة الثانية، أما إذا وقع الشراء للعبد نفسه حتى عتق، هل يجب على العبد ألف أخرى؟ قال قاضي حان: ينبغي أن يحسب؛ لأن الألف الأولى مال المولى، فلا يصلح بدلاً عن ملكه، ولروم الألف على الوكيل في الثانية؛ لأنه عاقد مالك للعبد، وفي المسألة الأولى المال على العبد دين دون الوكيل، وذكر محمد في وكالة "الجامع الكبير": أن العبد يعتق، والمال على الوكيل، والصحيح الأول، فالمطالبة بالألف الأخرى على العبد بعد العتق لا على الوكيل. (عيني، فتح)



وعلى المشتري ألف مثله، وإن قال لعبد: اشتر لي نفسك من مولاك، فقال للمولى:  
عن أي عبد رجل آخر بعني نفسي لفلان، ففعل، فهو للآمر، وإن لم يقل لفلان، عتق.  
بالف درهم

**ألف مثله:** لما للعبد أي مثل الألف الذي دفعه العبد إليه إن كان دراهم فدراهم، وإن كان دنانير فدنانير. (ط)  
**ففعل** أي باعه المولى على هذا الشرط. (عيني) **فهو للآمر** [أي العبد كان ملكاً للآمر؛ لأنه أضاف العقد للآمر فصار ملكاً له. (عيني)] أي من وكل عبداً لشراء نفسه من مولاها، فلا يحسن ما أن يصيب العقد من موكله، أو إلى نفسه، أو أطلق، فإن أضافه إلى موكله بأن قال: بعني نفسي لفلان بكذا، ففعل لمولى ذلك، فاعقد وبعده للآمر؛ لأن العبد يصلح وكيلاً عن غيره في شراء نفسه؛ لأنه أحسن عن ماليته، فإنها مولاها، حتى لو أقرها لغيره لم يصح، وله عبارة ملزمة كالحر.

والبيع يرد عليه من حيث إنه مال، فكان توكيله بشرائها كتوكيله بغيره من أموال المولى، أو كتوكيله أحسن بشراء نفسه، إلا أن ماليته بيده، حتى لو أراد المولى أن يحسنه بعد البيع لاستيفاء الثمن، لم يكن له ذلك، فيكون قابضاً لنفسه بمجرد العقد، كأنودع يشتري الوديعة، فإذا أضاف العقد إلى الأمر صلح امتثالاً، فيقع العقد للآمر. فإن قلت: إذا أضاف العقد إلى الموكل فمن المطالب بالثمن؟ أجب بأنه في دمة عبده يكونه العاقد، ويرجع هو به على الأمر. (عيني، فتح، عناية)

**وإن لم يقل** أي لو قال العبد: بعني نفسي، ولم يرد عليه شيئاً، وأطلق العقد بأن لم يصفه إلى نفسه، ولا إلى فلان، عتق العبد؛ لأن العقد مطلق يحتمل الوجهين، فلا يقع امتثالاً بالثمن، واشتمل هنا أيضاً يكون في دمة العبد دون دمة الأمر؛ لأنه هو المباشر للعقد، ويرجع إليه الحقوق، لا يقال: العبد محجور عنه، فلا ترجع الحقوق إليه، لأننا نقول: زال الحصر هنا بالعقد الذي باشره مقترناً بإذن المولى.

ثم إن كان الشراء للآمر، فلا بد من قبول العبد؛ لأنه يبيع، فلا يعقد إلا بالإيجاب والقبول، حتى لو قال العبد: بعني نفسي من فلان، فقال: نعم، لا يتم العقد حتى يقبل العبد: نعم، ساء على أن الواحد لا يتولى صرفي البيع، وإن وقع الشراء بعبده بأن قال: بعني نفسي لي، يكتفى بقول المولى: نعم، ولا يحتاج فيه إلى قبول العبد بعد قوله: بعني نفسي؛ لأنه إعتاق، فيستند به المولى ساء على أن الواحد يتولى صرفي العقد في العتق كالنكاح، بخلاف البيع. (عيني، فتح، عناية)

**عتق:** أي العبد؛ لأنه أضاف الشراء إلى نفسه فكان إعتاقاً على مال. (عيني)

## فصل

الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له، .....  
 في البيع

**فصل** فيما يتصرف الوكيل من اتصرفات العاسدة وغيرها. (عمي) لا يعقد. طاهره أن المنع من ابيع أو اشراء مع من ذكر لا يجوز عند الإمام مثل القيمة رواية واحدة، وليس كذلك؛ لأن فيه روايتين عن الإمام، خلافاً لمصارب إذا عقد مع من لا تقبل شهادته به مثل القيمة، حيث يجوز عند الإمام رواية واحدة.

وجه الفرق بين الوكيل والمصارب على إحدى الروايتين: أن المصارب كانتصرف لنفسه من وجه؛ لأنه شريك في الربح، فلا تحققه التهمة في ابيع بمثل القيمة، وقالوا: هذا، إذا لم يصق به الموكل، وأما إذا أطلق بأن قال: بيع من شئت، فحينئذ يجوز بيعه لهم بمثل القيمة. وكذا لا يجوز للوكيل البيع والشراء من نفسه عندهم جميعاً، سواء كان حراً أو شراً، للموكل أو الوكيل؛ لأنه إذا لم يثبت العقد مع من ترد شهادته له، فأولى أن لا يمكنه من نفسه، ومن ترد شهادته للوكيل هم الذين بهم قرينة الولاد، وأحد الزوجين بالآخر، وعبيده، فالعقد مع هؤلاء لا يجوز عند أبي حنيفة إلا إذا أراد على من المثل في البيع، ونقص عن من المثل في الشراء.

وقال: يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده ومكانه واسبه الصغير ومفاوضة؛ لأن اتوكيل مطلق، ولا تهمة، إذا الأملاك بينهم متساوية، والمنافع مقطوعة، خلافاً للعبد؛ لأنه بيع من نفسه؛ لأن ما في يد العبد للمولى، وكذا سمولى حق في كسب المكاتب، ويقب حقيقه بالعهر، فصار عاقداً مع نفسه، ودلت لا يجوز، وبه قال أحمد في رواية، والشافعي في وجه، وبه: أن مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات، وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة، ولأن المنافع بينهم متصلة، فكان بيعاً من نفسه من وجه، وعنى هذا الخلاف، الإحارة والصرف والسهم ونحوها؛ لأن هذه مواضع التهمة؛ إذا سافع بينهم متصلة، وهذا لا يقبل شهادتهم، وتساين الأملاك لا يمنع الاتصال من وجه آخر.

وفي النهاية: أن الوكيل بالبيع إذا باع من لا تقبل شهادته له إن كان بأكثر من القيمة يجوز بلا خلاف، وإن كان بأقل منها بعن فاحش لا يجوز بالإجماع، وإن كان بعن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة، خلافاً هما، وإن كان بمثل القيمة بعن أبي حنيفة روايتان: في رواية الوكالة والبيع: لا يجوز، وفي رواية المصارب: يجوز، وقيد بقوله: "لا"؛ لأنه لو عقد مع من ترد شهادته للموكل كأبيه واسبه ومكانه وعنده المديون حراً، وكذا وكييل العبد إذا باع من مولاه. (عمي) وفتح وزيلعي.

**من ترد الخ** وهم الأنواع والأحداث والأحداث وإن علوا، والأولاد وإن سفهوا، والروحانيات، والسيد لموكله، والمكاتب، والشريك للشريك. (مسكين)

**وصحّ بيعه بما قلّ أو كثر، وبالعرض والنسيئة، ويقيد شراؤه بمثل القيمة، وزيادة**  
الوكيل بالبيع المطلق أي وصحّ بيعه أيضاً يعني إلى أجل أي شراء الوكيل  
 يتغابن فيها، وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين، .....

**وصحّ بيعه** أي إذا وكل رجلاً ببيع المصنق، ولم يقيد بمقدار من وتمتاع ونقد ونسيئة، يجوز بيعه بما قل من لثمن أو كثر، ولا يرد عليه الوكيل بالنصرف؛ فإنه لا يجوز له أن يبيع بالأقل فضلاً؛ لأن موكله لا يمدّ ذلك بالنقص، فكذلك وكيله. (عيني، فتح) **بالعرض والنسيئة** يعني لو باعه الوكيل بامتناع دون الدرهم ولدايبر، يجوز بيعه أيضاً، وكذا لو باعه إلى أجل وصنق في حواريه بيعه نسيئة، وهو مقيد عند أبي حنيفة بما إذا كان متحرراً، فإن كان لنجاجة لا يجوز كالمرة إذا دفعت عراً إلى رجل ببيعها لها، فهو عني البيع بالنقد، وبه يعني، ومقيد بما إذا باع إلى أجل يبيع الناس إليه، فإن ضل المدة لا يجوز، وقالوا: لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعاس الناس في مثله، ولا يجوز إلا بالدرهم أو الداينبر، وهو قول الشافعي؛ لأن مطلق الوكالة تنقيد بالمتعارف، وهذا يقيد التوكيل بشراء الأضحية والفحم والحمد بأيام الحاجة من تلك السنة.

والإمام، أن التوكيل بالبيع مصنق، فيجزي على إطلاقه في غير موضع الشبهة، والتوكيل بشراء منهم؛ لاحتمال أنه اشتراه لنفسه، فلما رأى الصفقة حسرة سبها إلى الموكل، ولا يمكن ذلك في البيع، فلا يثبتم، والنسيئة تجوز عندنا طالت المدة أو قصرت على الصحيح من قول الإمام، وقال أصحابه: إن باع بأجل متعارف في تلك السنة، يجوز عند أبي يوسف إن كان البيع لتجارة، فباع إلى أجل تناهت تلك السنة، وبذلك الثمن إلى ذلك لأجل حار، وإن كان التوكيل ببيع لنجاجة إلى الصفقة أو قضاء الدين يسر له أن يبيع بالنسيئة، وعليه الفتوى، ويقولهما قالت الثلاثة. (عيني، فتح)

**ويقيد شراؤه إلخ:** أي إذا وكل رجلاً بالشراء المطلق عن التقييد ضمن، يجوز شراء الوكيل شيئاً بمثل القيمة، ويجوز شراؤه بزيادة يتعاس الناس في ذلك الزيادة، واحترره عما إذا اشتراه بزيادة لا يتغابن فيها، فإنه لا يجوز؛ لأن الشبهة فيه متحققة، فعنه شتره نفسه، فلما لم يوفقه أحقه غيره، والتقييد بمثل القيمة بالإجماع، وإيراد بالتعاس إحداه، وقوله: 'لا يتعاس الناس فيه' فمعناه لا يخلد بعضهم بعضاً لفحشه، وقوله: 'يتعاس الناس فيه' أي يخلد بعضهم بعضاً لقننه. (فتح)

**وهو ما يدخل إلخ:** أي العن اليسير الذي لا يجوز عنه عقود الناس. (عيني) أي العن اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين بأن قومه عدد عشرة وأحر شمالية وأحر سبعة فما بين عشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين، وما لا يدخل تحت تقويمهم فهو عن فاحش، وقيل: حد الفاحش في العروض نصف عشر القيمة، وفي الحيوانات عشر القيمة، وفي العقار خمس القيمة، وفي الدراهم ربع عشر القيمة، وهذا إذا كان سعره غير معروف بين الناس، ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين، وأما إذا كان معروفاً كالخمر واللحم والنور والحب، لا يعني فيه العن وإن قل، ولو كان فلساً واحداً وبه يفتي. [رمز الحقائق: ١٧٧/٢] (فتح)

ولو وكله ببيع عبد، فباع نصفه <sup>سوف</sup> صح، وفي الشراء يتوقف <sup>شراؤه</sup> ما لم يشتري الباقي، ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالبيع بالعيب بيّنة أو نكول، رده على الأمر، وكذا بإقرار

ولو وكله وضع مسألة في بيع العبد؛ لأن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في إخبار وعنده مقيد بما يتعيب بالشركة، وكل شيء لا يتعيب بالشركة يجوز بيع نصفه اتفاقاً. (عيني، فتح) صح أي سيع؛ [لأن لفظ مصق فيجوز مجتمعا ومتفرقا. (عيني)] أي عند أي حيفة؛ لإطلاق اتوكيل، وعندهما لا يصح. لأن فيه صرر لشركة، وهي عيب تنقص به القيمة فلا بدخل تحت الأمر المطلق، فلا يجوز، إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما؛ لأن بيع النصف قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن لا يجد من يشتريه جملة، فيحتاج إلى التفريق، ويتبين ذلك سيع الباقي بعده، ويقولها قالت الشلثة، وهو استحسان، والقياس ما قاله أبو حنيفة. (عيني، فتح)

وفي الشراء يتوقف إلح. أي لو وكله في الشراء بأن يشتري له عبداً، واشترى الوكيل نصف العبد، يتوقف شراؤه ما لم يشتري النصف الباقي، والفرق لأي حيفة: أن في الشراء يتحقق التهمة دون السيع، ولأن الأمر بالسيع يصادف ملكه، فيعتبر فيه إطلاقه، والأمر بالشراء صادف ملك الغير، فلم يصح، فلم يعتبر فيه الإطلاق، ولا فرق بين التوكيل بشراء عبد بعيه أو بغير عيه، فإن اشترى باقيه قبل أن يختصما لزم الموكل؛ لأن شراء البعض قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن يكون موروثاً بين جماعة، فيحتاج إلى شرائه شقشاً شقشاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر السيع، تبين أنه وسيلة، فينفذ على الموكل بالاتفاق، وإلا لزم الوكيل. (جوهري، فتح)

بالعيب سواء كان يحدث مثله في هذه المدة كالقروح والحروح، أو لا يحدث كالإصبع الرائدة واللسن الرائد. بيّنة أقامها المشتري على الوكيل على أن العيب قديم. (عيني، معدن) أو نكول أي إنكار الوكيل عن إيمين. (معدن) رده على الأمر. وهو الموكل في الصورتين؛ لأن البينة حجة مصبقة وفي اسكول الوكيل مضطر؛ لعدم ممارسته السيع فيلزم الأمر. (عيني) وكذا بإقرار إلح أي لو أقر الوكيل أن العيب حصل في يد الموكل، وسيع مما لا يحدث مثله، رده الوكيل على الأمر؛ لأن القاضي يعلم أن العيب كان في يد البائع، فلم يكن قصاؤه مستنداً إلى الإقرار، ولا إلى البينة أو النكول.

والأصل: أن العيب لا يخلو إما أن لا يكون حادثاً كاللسن الرائد، فحكمه: أن يرده القاضي بغير حجة من بيّنة أو نكول أو إقرار. أو يكون حادثاً لكنه لا يحدث مثله في مثل تلك المدة، فحكمه: مثل الغير الحادث؛ علمه بكونه عند الساع، وتأويل اشتراط البينة أو النكول أو الإقرار في المتن: أن الحار قد يشنه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ السيع، فاحتاج إلى هذه الحجة؛ ليظهر التاريخ، أو كان عيباً لا يعرفه إلا الأبناء أو النساء، وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد، فيقتصر إلى الحجة لرد، حتى لو كان القاضي عابئاً بالسيع، وكان العيب ظاهراً، لا يحتاج إلى شيء منها، وإن كان عيباً يحدث مثله في مثل تلك المدة، رده سبياً أو نكول؛ لأن البينة حجة مطلقة كامنة، وكذا النكول حجة في حقه، فيرد على الوكيل. ثم في هذه المواضع كلها إذا رد القاضي على الوكيل يكون رداً على الموكل، =

فيما لا يحدث، وإن باع بنسيئة، فقال: أمرت ببيع نقد، وقال المأمور: أطلقت، فالقول  
 أي الوكيل بالبيع أي إلى أجل أي بالبيع بنقد أي للأمر  
 للأمر، وفي المضاربة للمضارب، ولو أخذ الوكيل بالثمن رهناً، فضاع، أو كفيلاً،  
 أي أو أحد بالثمن

فتوى عليه، لم يضمن.

أي هلكت له أي الوكيل في صورتين

= وإن كان ردّه عليه في هذا النوع بإقرار الوكيل بقضاء انقاضي لا يكون ردّ على الموكل؛ لأن الإقرار حجة قاصرة، وهو غير مضطر إليه؛ لأنه أمكنه السكوت، فلا يتعدى إلى غيره، لكن نه أن يخصمه الموكل، ويرده عليه بنية أو سكوته؛ لأن الرد ناقضاء فسخ؛ وعموم ولاية لقاضي، غير أن الحجة قاصرة، فمن حيث الفسخ كان نه أن يخصمه، ومن حيث انقضاء لا يبرمه بمجرد رد القاضي بإقراره، وإن رده المشتري على الوكيل بإقراره برضاء من غير قضاء، فليس نه أن يردّه على الموكل؛ لأنه بقالة، وهي بيع جديد في حق الثالث، وهو الموكل، بخلاف ما إذا رده عليه بإقراره بقضاء قاص؛ لأن الرد حصل بقضاء فكان مكرهاً، فاعدم اثره، وهو شرط في المعاوضات المالية، فجعل فسخاً في حق الكل، (عيني، فتح، عناية)

**فالقول للأمر** [وهو الموكل؛ لأن مبنى الوكالة على التقييد. (عيني)] أي لو باع الوكيل إلى أجل، فقد موكل: أمرت أن تبع بثلث حال، وقال الوكيل: أضقت لأمر ولم تقيد بشيء، فالقول بالأمر؛ لأن الأمر يستفاد من جهته، وكذا الحكم في الكراج والمكاتب والإجارة والعق على ما، وهو قال المؤلف: وهو احتج فيما عيه الموكل فالقول له، كان أولى؛ يشمل ما ذكر، والمراد من أمر لأمر وكيله ناسج بقداً أن يقول له: لا تبعه إلا بالنقد، لا مجرد الأمر ناسج بالنقد؛ ما سبق من أنه لو قل نه: تبعه بالنقد، فباع بالنسيئة جار، بخلاف لا تبعه إلا بالنقد. (فتح)

**وفي المضاربة للمضارب:** أي هو احتلف المضارب ورب المال، فقد رب المال: أمرت بالبيع بالنقد، وقال المضارب: أمرتني بالبيع مطلقاً، وم تردّ عليه، فالقول للمضارب؛ لأن الأصل في المضاربة الإطلاق والعموم، ألا ترى أنه يمدد الإيداع والإبضاع، ولأن المقصود منها الربح، وهو لا يحصل بالنقد عا، فكان القول من تمسك بالأصل، بخلاف الوكالة؛ فإن الإصلاق والعموم ليس فيها أصل، ألا ترى أنه لا يودع ولا يوكل، وبخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع، والمضارب في نوع آخر، حيث يكون القول لرب المال؛ سقوط الإطلاق باتفاقهما، ثم مطبق الأمر بالبيع يقتضيه بقداً أو إلى أجل متعارف عندهما أو إلى أي أجل كان عنده، بخلاف المضاربة، حيث يتقيد بأجل متعارف بين التجار. [رمز الحقائق: ١٧٨/٢] (فتح)

**بالثمن:** أي بثلث أو بسبب الثمن. (معدن) **فضاع:** أي ضاع الرهن في يد الوكيل. (معدن)

**فتوى عليه.** [أي الكفيل بأن مات الكفيل والمكفوف عنه مفلس. (معدن)] أي لو وكل رجل رجلاً سبيع عد، فدعه الوكيل، وأحد بالثمن رهناً، فضاع الرهن في يد الوكيل، أو أخذ نه كفيلاً، فهلك المال على الوكيل، =

## ولا يتصرف أحد الوكيلين وحده إلا في خصومة<sup>فكده</sup>.....

= فلا ضمان على الوكيل؛ لأن حق الاستيفاء به؛ لأنه أصيل في الحقوق، وقص الثمن منها، والكفالة توثيق به، والارتفاق وثيقة حساب الاستيفاء، ولو استوفى الثمن، وهتك عبد الوكيل م يضمن، فكده إذا قبض بدله، بخلاف الوكيل بقض الدين إذا أخذ بالدين رهناً أو كفيلاً، فإنه لا يخور؛ لأنه يتصرف بيانة، حتى إذا لهاه عن القبض، صح هبه، وقد استأنه في قبض الدين دون الكفالة وأحد ارهن. ووكيل باسيع يقصر الثمن 'صاة لا بيانة، ولهذا لا يملك الموكل حجره.

وقيل. المراد بالكفالة هنا اخوابة؛ لأن التوى لا يتحقق في الكفالة؛ لأن الأصيل لا يبرأ، وقيل: من هي على حقيقتها، والتوى فيها أن يموت الأصيل والكفيل مفسدين. وقيل: التوى فيها هو أن يأخذ الوكيل كفيلاً، ويرفع الأمر إلى حاكم يرى براءة الأصيل، فيحكم على ما يراه من براءة الأصيل عن الدين بالكفالة، ولا يرى الرجوع على الأصيل بموته مفلساً، مثل: أن يكون القاضي مائكي المذهب، ويعكم به موت الكفيل مفلساً، وقول من قال: المراد بالكفالة الخوابة يس بشيء؛ لأن الدين لا يتوى في اخوابة بموت احتمال عليه مفلساً، بل يرجع به على الخيل، وإنما يتوى بموتها مفسدين. (عيني، فتح، عناية)

**ولا يتصرف إحد:** أي ليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلا به بانفراده دون الآخر، وهذا إذا وكلهما بكلام واحد بأن قال: وكلتكما ببيع عدي هدا، ونزع امرأتي هده، وأما إذا وكلهما بكلامين كان لكل واحد منهما أن يتصرف في التصرف، وشمل إطلاقه ما إذا كان أحدهما حراً بالغا عاقلاً، والآخر عبداً أو صبيّاً محجوراً عليه، وشمل ما إذا مات أحدهما، أو ذهب عقله، لم يخر للآخر أن يتصرف وحده. والوصاية والمصاراة والقضاء والتولية على الموقف كالوكالة، فليس لأحدهما الانفراد إلا في مسألة شرط الموقف البصر أو الاستبدال له مع فلان، فإن للنواقف الانفراد دون فلان. (عيني، فتح، عناية)

**إلا في خصومة:** [أي إلا أنه يخور أن يتصرف أحدهما وحده في خمسة مسائل. (عيني)] أي لا يتصرف أحد الوكيلين بانفراده فيما يحتاج فيه إلى الرأي إلا في خصومة، فإن تكتمهما فيها ليس بشرط عند الجمهور، ويخور تكتم أحدهما. وقال زهر: يشترط تكتمهما؛ لأنه محتاج إلى الرأي، وامل كل م يرض برأي أحدهما بدون الآخر، وبه قالت الثلاثة، ولنا: أن اجتماعهما في التكتم يؤدي إلى التعسف والتشويش والتوحش في مجلس القضاء، والرأي يحتاج إليه قبل مجلس القضاء؛ لتقدم الخصومة واستنباط ما هو الأصوب فيبأشر أحدهما برأي الآخر، حتى لو باشر أحدهما بدون رأي الآخر لا يجوز عندنا أيضاً، وليس في كلامه ما يعين أنه يشترط حضور رأيه عند الخصومة؛ لأن ذلك ليس بشرط عند عامتهم، فيحمل على ما هو الأعم منه ومن كونه سابقاً على الخصومة. [رمز الحقائق: ١٧٩/٢] (عناية)

## وطلاق وعتاق بلا بدل وردّ ودیعة وقضاء دين، ولا يوكل وکیل .....

**وطلاق وعتاق بلا بدل** | أي وفي طلاق أيضاً يجوز تصرف أحدهما مفرداً. (عيني) | وإنما قيدهما بغير عوض؛ لأنه إذا كان التوكيل للاثنتين في الطلاق سدر أو العتاق سدر، لا يجوز بفرد أحدهما وحده؛ لأنه يحتاج فيه إلى الرأي. [رمر الحقائق: ٢ ١٧٩] وأمراد بالطلاق والعتاق أن يكون مسجراً بأن قال: طلقها أو عتقها، وأن يكون المرأة والعبد معينين، فلو وكنهما، وقال: طلقها إن شئتما، أو قال: أمرها بأيديكما، لا يفرد أحدهما بالطلاق، وكذا بالعتاق، وكذا لو وكنهما بطلاق واحدة بغير عيها، أو بعق عند غير معين، لزم اجتماعهما؛ لأنه يحتاج إلى الرأي، خلاف ما إذا قال: طلقها أو عتقها إن شئتما؛ لأنه تعيق تمثيلتهما، فلا يرل الصلاق والعتاق عند مشية أحدهم، وكذا في جعل الأمر بأيديهما؛ لأنه تفويض لا تحجير. وكذا لو قال: صفاها جميعاً، ليس لأحدهما أن يصفاها وحده، ولو قال: صفاها جميعاً ثلاثاً، فصلقها أحدهما صفقة، والآخر طلقتين، لا يقع شيء. (فتح)

**وعتاق: أي وفي عتاق أيضاً يجوز لأحدهما الانفراد بالتصرف. (عيني)**

**بلا بدل** يرجع إلى الصلاق وعتاق جميعاً. (عيني) **ورد ودیعة** | أي فيه أيضاً يجوز الانفراد، وكذا رد اعدارية والمعصوب والمبيع الفاسد. (ط، عيني) | قيد بردها؛ لأنه إذا وكل رجلاً نقض الوديعة، ليس لكل واحد منهما أن يفرد بالنقض، وإذا قص بدون الآخر، صار صامماً لكنه؛ لأنه قبض بغير إذن المالك؛ إذ أمره تناوهمما مجتمعين لا مفردين، فممكن مأموراً في حاة الانفراد بقص شيء، ولو قال المصنف: "ورد عين" لكان أولى، فإنه لا فرق بين رد الوديعة واعدارية والمعصوب والمبيع فاسد، حيث يجوز الانفراد في ردها؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى الرأي، خلاف قصتها؛ لأن للموكل فيه عرصاً صحيحاً؛ لأن حفظ اثنين خير من حفظ واحد. (عيني، فتح)

**وفضاء دس** أي هو وكل رجلاً بأن يقصياً دين الموكل إلى الدائن، يجوز أن يفرد أحدهم بأداء الدين، فإنه مثل رد الوديعة لا يحتاج إلى الرأي، بخلاف قص الدين، فإن حكمه مثل حكم قبض الوديعة، والوجه فيه ما هو الوجه فيها، والموكل بقضاء الدين إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه، ثم قضى بماله نفسه دين الموكل، يكون متبرعاً في قضاء دين الموكل. (محشي، فتح)

**ولا يوكل وکیل** | أي ليس به أن يوكل فيما وكل فيه. (ص، عيني) | وقال أحمد: لو كیل أن يوكل بلا إذن موكل، وعدداً ليس له ذلك إلا أن يكون له إذن الموكل أو قال له الموكل: 'اعمل رأيك'؛ لأنه رضي برأيه دون رأي غيره، فلا يملكه بدون تفويض، ولأن المعوض إليه انتصرف دون التوكيل به، إلا إذا قدر به الثمن فإنه يجوز عقده في عينته، وعد الشافعي ومالك: ليس له التوكيل بهدين الوجهين أيضاً إلا أن يعجز الوكيل عن مباشرته نفسه، فإذا فوض الموكل إليه ووكل الوكيل رجلاً آخر كان الثاني وكيلًا عن الموكل، حتى لا يكون للأول أن يعرله، ولا يعز مومته، ويعرل مومت الموكل، وهو نظير استحلاف المقاضي، حيث لا يمكنه إلا برون الخليفة، =



إلا بإذن<sup>فك</sup> أوب<sup>فك</sup> - "اعمل<sup>فك</sup> برأيك"، فإن وكل بلا إذن الموكل، فعقد<sup>فك</sup> بحضرته، أو باع<sup>فك</sup> أجنبي<sup>فك</sup>، فأجاز<sup>فك</sup>، صح<sup>فك</sup>، وإن زوج عبد<sup>فك</sup> أو مكاتب<sup>فك</sup> أو كافر صغيرته الحرة المسلمة، أو<sup>فك</sup> باع لها أو اشترى، لم يجز.<sup>فك</sup>

أو قال له الموكل  
الوكيل الأول بيع الأجنبي  
أي روج مكاتب  
دمي أو حربي  
أي بصعرة المسمة ها ماماها

= ثم لا يعبر الثاني عن القاصي الأول ولا بموته، ويعزلان عن الحيفة هما، لكن لا يعزلان بموت الحيفة، والفرق: أن الحيفة عامل للمسلمين فلا يعزل الذي ولاه هو أو ولاه القاضي بإذنه، والموكل عامل لنفسه فيعزل وكيله بموته؛ لبطلان حقه، [رمز الحقائق: ١٧٩/٢] (فتح، معدن)

**صح** أي لو وكل الوكيل بلا إذن الموكل، فعقد الوكيل الثاني خصرة الوكيل الأول، أو باع أجنبي، فأجاز الوكيل الأول بيع الأجنبي، صح في الوجهين؛ لأن المقصود حضور رأيه، وقد حصل، وترجع الحقوق إلى الوكيل الثاني في الأصح؛ لأنه هو العاقد، وقيل: إلى الأول؛ لأن الموكل رضي بروم العهدة بالأول، وظاهر كلامه الاكتفاء بالخصرة، وهو قول البعض، والعمامة على أنه لاند من إجارة وكيل أو الموكل، وأن خصرة الوكيل الأول لا تكفي، وقيد بالعقد احترازاً عن إطلاق والعناق؛ لأهما يقبلان التعليق بالشرط، فكان الموكل عنقه بقط الأول، فلا تصق بتطبيق الوكيل الثاني خصرة الأول، بخلاف البيع فإنه لا يقبل التعليق. (عيني، فتح)

**لم يخر** [أي كل واحد من الترويح والبيع والشراء، والمعنى لا يجوز تصرف هؤلاء في ماها. (معدن)] أي الترويح والتصرف في ماها بالبيع أو الشراء؛ لأنه لا ولاية هؤلاء، ألا ترى أن العبد لا يملك اسكاح لنفسه، فكيف يملك بكاح غيره، وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم، ولا فرق بين أن يكون دميّاً أو حربيّاً أو مستأماً، وأما المرتد إذا زوج صغيرته الحرة المسلمة أو تصرف في ما الصغير ومات على الردة، لم يخر تصرفه، وقبل الموت تصرفه على ولده موقوف إجماعاً.

بخلاف تزوجه نفسه، حيث لا يجوز وإن أسلم بعد ذلك؛ لأن حوار الكاح يعتمد المنة، ولا منة للمرتد، فلا يتوقف؛ إذ لا محيز له في الحال، وشرط التوقف أن يكون له محيز في الحال، وترويجه أولاده الصغار يتوقف؛ لأن له محيزاً في الحال، وهو الولي أو القاضي، فإن أسلم بعد وصح الكاح، وإن مات بصل، ومكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فحكمه كالعبد لا يملك التصرف، ولو قال المصنف: "أو اشترى لها ماماها" كان أولى؛ لأنه إذا اشترى لها ممال نفسه كان مشترياً لنفسه، وذلك جائز لا محالة، وعدم الجوار فيما إذا اشترى لها ماماها. (عيني، فتح، عناية)

## باب الوكالة بالخصومة والقبض

أي قبض الدين ونحوه

أي في بياد أحكامها

الوكيل بالخصومة والتقاضي لا يملك القبض، وبقبض الدين يملك الخصومة، .....  
 أي طلب الدين عند رفر وعينه الفتوى أي لو كبل يقبض إلخ

**باب إلخ.** [وهي قول يستعمل في تطهار الحق. (عبارة)] أخر وكالة بالخصومة عن وكالة بائع والشرء؛ لأن خصومة تقع باعتبار ما يجب ستيماؤه من هو في ذمته، ودث في الأعب يكون مطاعة مبيع أو ائمن؛ أو لأن الخصومة مهجورة شرعاً، فاستحقت تأخير مما ليس بمهجور (عبارة) **الوكيل بالخصومة إلخ** وهو تفعل من قضى دية، أو قضيت منه ديني، وتقاضيت ديني أي أحدثت، وفي العرف هو لمصلحة لا انقص.

**لا يملك انقص:** وهذا مذهب رفر وعينه الفتوى، وهذا احتاره في المثل تبعاً لاحتيار السرحسي، لكن الفتوى على أنه يقصر بـ كان توكيل بالتقاضي في بدة يعرف فيها بين نتجار أو متقاضي هو يدي يقبض الدين، كان لو كبل بالتقاضي وكيلاً بالقبض، ولا فلا، وقول رفر قلت الثلاثة أيضاً؛ لظهور الخيانة في الوكالة، وقد يؤثمن على الخصومة من لا يؤثمن على مال، ولأنه رضي خصومته لا يقبض وكما لا يملك انقبض لا يملك الصلح إجماعاً.

ورسوم التقاضي يملك انقبض لا الخصومة إجماعاً، ولا يملك الخصومة وانقبض وكيلاً للارمة كما لا يملك خصومة وكيلاً للصلح، وعند عثمان ثلاثاً: لو كبل بالخصومة يملك انقبض عيباً كان أو ديناً؛ لأن لو كبل ناشئ وكيلاً بإتمامه، وإتمام الخصومة والتقاضي يكون بالقبض، وما لم يقبض فخصومة قائمة فيه؛ لتوهم الإنكار بعد ذلك، وتعدر الإثبات معارض من موت التقاضي أو نطس أو الإفلاس، وما لا يتم الوجب إلا به فهو واجب. [رمز الحقائق: ١٨٠/٢] (فتح، عناية)

**يملك الخصومة.** عند أبي حنيفة، حتى لو أقام مدعى عليه سيرة أن رب الدين استوفى منه الدين أو أبره عن الدين، تقبل بيته عنده؛ لأن ما يقبضه الوكيل منكم لمطوب، فيكون الأمر بقبضه أمر لتمييز، فيستصحب الوكيل حصماً، كالوكيل يقبض الشععة، وقالوا لا يكون حصماً، وهو رواية عنه، وبه قال رفر وثلاثة؛ إلا في قول شافعي ورواية عن أحمد؛ لأن انقبض غير خصومة وليس كل من يؤثمن على مال يهتدي في الخصومات، فله يكن ارضاً بالقبض رضا بالخصومة، ولأن لتوكيل يتناول قبض الدين لا غير، ولأبي حنيفة، أنه وكه باتمكت؛ لأن لديون تقبض بأمتانها، إذ قبض الدين نفسه لا يتصور إلا أنه جعل ستيماً عين حقه من وجه، فأشبهه الوكيل بأحد الشععة فيكون خصماً، وكذا إذا جحد الغريم وأقام الوكيل البينة عليه تقبل عنده، خلافاً لهما.

ثم اعلم أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في أن وكيل انقبض يملك الخصومة أو لا مقيد بما إذا كان وكيل مدائن، أما إذا وكه التقاضي يقبض مال معائب فلا يكون وكيلاً بالخصومة اتفاقاً، بخلاف وكيل القسمة والأحد بالشععة، ولرجوع في هبة والرد بالعيب، فإنه يملك الخصومة مع انقبض اتفاقاً. (عيني، فتح)

وبقبض العين، لا، فلو برهن ذو اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه، وقف  
 الأمر حتى يحضر الغائب، وكذلك العتاق والطلاق، ولو أقر الوكيل بالخصومة عند  
 الحكم الحاكم <sup>أي أقام البينة</sup> <sup>وهو الموكل</sup> <sup>زف له</sup> القاضي، صح، .....

**وبقبض العين لا** أي الوكيل يقبض العين لا يحدث الخصومة اتفاقاً، والفرق بين الوكيل يقبض الدين والوكيل  
 يقبض العين عند أي حقيقة: أن الوكيل يقبض الدين وكيل بالتملك؛ لأن المقبوض ليس مملوك للموكل، بل هو  
 بدل حقه، لأن الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها، فانتصب حصماً، بخلاف الوكيل يقبض العين، فإنه وكيل  
 باستيفاء عين حقه، فله يكر وكيلاً بالمبادلة، فصار رسولاً وأمياً حصماً، فلهذا لا ينتصب حصماً. (عيني، فتح)  
**باعه:** من ذي اليد، أي باع الشيء الذي يدعي الوكيل قبضه. (ط، عيني)

**وقف الأمر إلح** أي إذا وكل رجل رجلاً يقبض عبد له وعاب، فأقام ذو اليد بينة أنه اشتراه من ابدي وكنه  
 بالقص، لم تقبل بينته في إثبات الشراء، وتقبل في حق مع يد الوكيل عن قص العين، ويتوقف حتى يحضر الموكل  
 استحساناً، والقياس أن يدفع إلى الوكيل؛ لأن بينة ذي اليد قامت على حصم، فمعتبر، وجه الاستحسان. أن  
 الوكيل حصم في قصر يده؛ لقيامه مقام الموكل في القص، فإذا حصر الموكل، أمر الخصم بإعادة البينة على ما  
 ادعى به؛ لأن البينة قامت على نفس الحق وعلى قصر اليد، والوكيل حصم في حق اليد فحسب، فتقبل في حقه  
 وتقصر يده عنه، كما إذا أقام الخصم البينة أن الموكل عرله عن الوكالة، فإنها تقبل في حق قصر اليد، لا في حق  
 ثبوت العزل. (عيني، فتح)

**وكذلك العتاق والطلاق** أي إذا وكل رجل رجلاً سفل اعد أو الأمة إلى المولى أو سفل المرأة إلى زوجها،  
 وأراد الوكيل ما أمر به، فأقام المملوك البينة على الاعتناق، أو من هو بيده على الارتقاء من الموكل، أو أقامت  
 المرأة البينة على أن زوجها طلقها ثلاثاً، لا تقبل هذه البينة قياساً لقيامها لا على حصم، وتقبل استحساناً في  
 قصر يد الوكيل دون القضاء بالعتق والرهن والطلاق، ومن ضرورة ذلك قصر يد الوكيل، والوكيل ليس بخصم  
 في أحد الأشياء المذكورة، وهو إثبات العتق والطلاق، ولكنه حصم في قصر يده، وليس من ضرورة قصر اليد  
 نقضاء بالعتق على العائب، فقتلناها في القصر فقط دون غيره، وهذا بالإجماع. (عيني، عناية)

**صح:** أي لو أقر الوكيل بالخصومة سواء كان من قبل المدعي أو المدعى عليه على موكله بالقبض أو الإبراء إن  
 كان من جانب المدعي، ولزوم المال إن كان من جانب المدعى عليه في محس القضاء، يصح إقراره عليه، وقال  
 زهر: لا يصح ولا يفد؛ لأنه أتى بغير المأمور؛ إذ هو مأمور بالخصومة عنه في مجلس القاضي، وما أتى به من  
 الإقرار جواب، فلا يصح، وبه قالت الثلاثة، وهو قول أبي يوسف أولاً وهو القياس.

**وإلا لا، وبطل** توكيل الكفيل بمال، ومن ادّعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه <sup>أي لا يصح إقراره</sup> فصدّقه الغريم <sup>أي ليس بعائف</sup> أمر بدفعه إليه، .....  
أي المدعي أي ليس بعائف

= ونسب أن التوكيل صحيح، فيدخل تحته ما يمكنه الموكل وهو مصفق الخواب، إقرار كان أو إنكاراً، ويراد بالخصومة مطلق الخواب عرفاً بخاراً، لأنها سب له، وذكر السب وإرادة السب شائع، وقيد التوكيل بالخصومة؛ للاحتراز عن توكيل غيره، كالوكيل بالنصح حيث لا يصح إقراره مطلقاً، ومسألة الكتاب يقيد بغير الحد والقود، فلا يصح إقرار لوكيل على موكله باحد والقود للشبهة. [رمز الحقائق: ١٨١/٢]

**والا لا** أي وإن لم يقر الوكيل عند القاضي، بل أقر في غير مجلس القضاء، لا يصح عند الطرفين، وقال أبو يوسف: يصح، ولا يشترط حضور مجلس الحكم؛ لأنه نائنه، فصار إقراره كإقراره بعد أيما وجد، وهما: أنه وكيل نخواب خصم بصريق الخار، والخواب معتبر في الحكم هو الخواب في مجلس القاضي، لا في غيره، ولو استثنى الموكل بالخصومة الإقرار، فعلى أبي يوسف: لا يصح؛ لأنه يكون وكيلاً بالإقرار فقط، وهو لا يملك ديث عينا، فلا يصح التوكيل به، وعن محمد: أنه فرق بين الطالب والمطلوب، أي صححتها في الطالب دون المطلوب، ووجه لفرق: أن الطالب لا يجر على الخصومة، فله أن يوكل في شيء دون شيء على ما يختار، والمطلوب يجر على الخصومة، فلا يملك التوكيل بما فيه إضرار للطالب. [رمز الحقائق: ١٨١/٢]

**وبطل** صورته: لو كان لربد على عمرو مال فكفل به بكر، فوكل ريد بكراً لقص المال من عمرو، لا يكون بكر وكيلاً في ذلك أبداً، ولم يصح التوكيل؛ لأن الوكيل هو الذي يعمل لغيره، ولو صححنا هذه وكالة صار عاملاً لنفسه ساعياً في براءة ذمته فانعدم الركن، فبطل الوكالة.

فإن قلت: الدائن إذا وكل المديون بإبراء نفسه عن الدين يصح وإن كان عاملاً لنفسه ساعياً في براءة ذمته، قلت: هذا ليس بتوكيل، إنما هو تمليك كما في قوله لامرأته: "طلقني نفسك" فإنه تمليك، حتى تقيد بالمجلس لا توكيل، وإذا بطلت الوكالة في الصورة المذكورة، فلو قص الوكيل المال من المديون وهلك في يده لم يهلك على الطالب، بل يهلك من مال المديون، ولو أبرأه عن الكفالة لا تقب الوكالة صحيحة؛ لوقوعها باطلة ابتداء، كما لو كفل عن عائب؛ فإنه يقع باطلاً، ثم إذا بلغه فأجاره لم يجر، وقيد بقوله: "مأل"؛ لأنه يجوز توكيل الكفيل بالنفس بالخصومة؛ لأن الواحد يقوم بهما. [رمز الحقائق: ١٨١/٢] (فتح)

**فصدقه الغريم** أي عيبه الدين أنه وكيه. **أمر بدفعه إليه** أي أمر بالأمور أن الغريم يجر على دفع الدين إلى مدعي الوكالة عن العائب؛ لأنه أقر على نفسه؛ إذ الديون تقضى بأمثالها، فيكون مقراً بوجوب دفع ماله إليه، حتى لو ادّعى أنه أوفى الدين إلى الطالب لا يصدق؛ لأنه لزمه الدفع إلى الوكيل بإقراره، فلا يثبت الإبراء بمجرد دعواه، وعند الثلاثة: لا يلزم بالدفع. (عيني، فتح)

فإن حضر الغائب، فصدقه، وإلا دفع إليه الغريم الدين ثانياً، ورجع به على الوكيل  
 لو باقياً، وإن ضاع لا، إلا إذا ضمّنه عند الدفع، أو لم يصدقه على الوكالة، .....  
 أي في دعوى الوكالة إلى العائب أي يد الوكيل م يصدق لغريم الوكيل بأن سكت أو كذب

**فصدقه** أي صدق العائب الوكيل في دعوى الوكالة منه، فحيث لا شيء على الغريم. (عيني، فتح)  
**والا دفع الد** أي وإن حضر العائب ولم يصدق الوكيل في دعوى الوكالة منه، دفع الغريم الدين إلى العائب الذي  
 حضر دفعاً ثانياً؛ لأنه لم يثبت الاستيفاء؛ لإنكاره الوكالة، والقول فيه قوله مع يمينه، فيفسد الأداء، فلم يصر قصص  
 الوكيل قصص الطالب، فقي الدين في ذمة الغريم كما كان. **ثانياً** لفساد الأداء بإنكاره مع يمينه.  
**ورجع به** لأنه ملكه، وانقطع حق الطالب عنه، وهذا لو كان المدفوع باقياً في يد الوكيل، ولو بالنقاء الحكمي بأن  
 استهلكه الوكيل، فإنه باق سقاء بدله؛ لأن عرص الغريم ما كان مجرد الدفع، بل تحصيل براءة الدمة، وم يحصل،  
 فكان له نقص ذلك القبض، وأخذ ما دفع. (عيني، فتح)

**لو باق** أي لو كان الذي قصه باقياً في يده؛ لأن عرصه تحصيل براءة الدمة ولم يحصل، فكان له نقص ذلك  
 القبض. (عيني) **وان ضاع لا** أي وإن ضاع المقصود في يد الوكيل لا يرجع الغريم عليه بشيء؛ لأنه بتسديقه  
 اعترف بأنه محق في القبض، والغريم مطبوم في أخذ رب الدين منه ثانياً، والطالم هو الطالب بالأخذ، والمطبوم  
 لا يظلم غيره. **الا اد صممه** استثناء من قوله: "لا" أي لا يرجع على الوكيل إلا إذا صممه عند الدفع، ولفظه  
 "صممه" مروي بالتشديد والتخفيف، بمعنى التشديد هو أن يجعل المديون الوكيل ضامناً، فالمستكن في "صممه"  
 مسد إلى الغريم، والبارز راجع إلى الوكيل، ومعنى التخفيف هو أن يقول الوكيل للغريم: لو رجعت عليك رب  
 الدين ثانياً بدلت المال فأضامن به، فالمستكن مسد إلى الوكيل والبارز إلى الغريم.

ومعنى قوله 'إلا إذا ضمّنه': أن يقول الغريم للوكيل: نعم أنت وكيله، لكن لا آمن أن يتحد الطالب الوكالة،  
 ويأخذ مني ثانياً، فهل أنت كفيل منه بما أحده مني ثانياً، فيضمن الوكيل ذلك المأخوذ، فيصح صممانه حينئذ؛ لأنه  
 مضاف إلى سبب الوجوب، وهو كقوله. ما عصبك فلان فعلي، وأما ما أحده الوكيل فلا يصح ضممانه؛ لأنه  
 أمانة في يده؛ لتصادقهما على أنه وكيل، والأمانات لا تصح الكفالة بها كما مر، وليس للغريم أن يضمن الوكيل  
 ما لم يأخذ الطالب مقدار الدين؛ لأن هذه كفالة أضيفت إلى حالة القبض، فلم يكن وكيلاً قبل ذلك.

**و لم يصدقه** معطوف على "صممه" أي إذا لم يصدق الغريم الوكيل على الوكالة بأن سكت أو كذب، فإنه  
 يرجع عليه؛ لأنه إنما دفع له على رجاء أن يجيزه العائب، فإذا حضر ولم يجر انقطاع رجاءه، ف يرجع عليه بما دفعه  
 إليه مكذباً له في الوكالة، ولا فرق في ذلك بين أن يكذبه صريحاً أو يسكت؛ لأن عدم التصديق يشمل الصورتين،  
 وليس للغريم أن يسترد المدفوع في الوجوه كلها، وهي أربعة: دفعه مع تصديق من غير التضمن، ودفعه بتصديق مع  
 التضمن، ودفعه ساكتاً من غير تصديق ولا تكذيب، ودفعه مع التكذيب، فلا يرد قبل أن يحضر العائب الموكل، =

ودفعه إليه على ادّعائه، ولو قال: إني وكيل بقبض الوديعة، فصدقه المودع، لم يؤمر <sup>الدين إلى مدعي الوكالة</sup> بالدفْع إليه، وكذا لو ادّعى الشراء وصدّقه، ولو ادّعى أن المودع مات وتركها <sup>لا يؤمر المودع بالدفع</sup> ميراثاً له، وصدّقه، <sup>ولا ورت له غيره</sup>

= وإن مات الموكل وورثه عريجه، أو وهب له، والمُدفع قائم في يد الوكيل، أحده منه في الوجود كلها؛ لأنه ملكه، وإن كان هناك ضمن، لا في صورة واحدة، وهو ما إذا صدقه في الوكالة، وإن أنكر العريجه الوكالة وأقر بالدين، فلو كُيل أن يحلف العريجه بالله تعالى ما يعم أن الطالب وكنه نقص ديه، فإذا حلف لم يدفع إليه المال، وإن كُيل، فقص عليه مال موكل، وعن أبي حنيفة أنه لا يخلف؛ لأن حق التحليف بقاء على أنه حصم، ولم يثبت بلا حجة. (عيني، فتح، كفاية)

**لم يؤمر** [أي يدفع الوديعة إلى الوكيل إجماعاً. (عيني)] أي لو ادّعى رجل وكالة نقص وديعة فلا، وصدقه المودع على الوكالة، لم يؤمر مودع يدفع الوديعة إلى مدعي الوكالة إجماعاً؛ لأنه إقرار بما العير، فلا يصح؛ ما فيه من إبطال حقه في العين، بخلاف ما إذا ادّعى أنه وكيل نقص الدين، فصدقه المديون، حيث يؤمر بالدفع إليه؛ لأنه إقرار بما نصه؛ إذ الدين يقضى بمثله لا بعينه، ولو هكت الوديعة عنده بعد ما منع لا يصح، ولو سلم الوديعة لمدعي الوكالة فهكت في يده، وأنكر المودع الوكالة يصح المودع، لأنه متعبد بالتسليم إليه، وله أن يخلف رب الوديعة أنه ما وكله، فإذا كُيل برئت دتمته، وإن حلف ضمن المودع، وليس له أن يرجع على الوكيل إلا أنه إذا ضمنه وقت الدفع كما بين، فحينئذ يرجع عليه، ولو دفع إليه ولم يصدقه على الوكالة رجح عليه مطلقاً، كانت العين موجودة أولاً، أو لو كانت قائمة أحدها في كل الوجوه؛ لأنه ملكها بالضم. [مر احقائق: ١٨٣٢] (فتح)

**وصدقه** [أي شراء الوديعة من صاحبها. (ط)] قيد بالتصديق؛ لأنه لو أنكر لا يؤمر بالدفع بالطريق الأولى، ولقائن أن يقول: قد تقدم هذه المسألة والمسألة الآتية في فصل القضاء بالمواريث، فكان ذكرهما تكراراً، ويمكن أن يخاف منه بأنه ذكرهما هناك باعتبار القضاء، وهما باعتبار الدعوى، ولهذا صدرهما ههنا بقوله: "ولو ادّعى"، وهما بقوله: "ومن أقر"، ومع هذا فلا يخفى عن ضعف؛ لأن إبراءهما في باب الوكالة بالخصومة والقبض بعيد المناسبة، ومعنى المسألة، أنه لو ادّعى رجل شراء الوديعة من صاحبها وصدقه المودع بذلك لم يؤمر بالدفع إليه؛ لأنه إقرار على الغير وهو غير مقبول. (عيني، عناية)

**وتركها ميراثاً له** لو قال: "وتركها ميراثاً أو وصية له" لكان أو؛ لأن الموصى به مزر منزلة الوارث عند عدمه، ولأنه من التوقف فيها؛ لاحتمال أن يكون له وارث آخر، ولأنه في دعوى الوصية من قوله: "لم يترك وارثاً"، وإلا لم يكن ذو اليد حصصاً، والدين كالوديعة، يعني إذا ادّعى أن رب الدين مات، وتركها ميراثاً له، وصدقه المديون أمر بالدفع إليه، وقوله: "وصدقه" قيد به؛ لأنه لو أنكر موته، أو قال: لا أدري، لا يؤمر بالتسليم إليه ما لم يقيم البينة.

**دفع إليه، فإن وكله بقبض ماله، فادعى الغريم أن رب المال أخذه، دفع المال،**  
أي المودع الوديعة أي كل رجل رجلاً على غيره أي مني من الغريم من وكيل  
**وأتبع رب المال واستحلفه، وإن وكله ببيع في أمة، فادعى البائع رضا المشتري،**  
أي لزم وإن وكل رجل رجلاً أي بالعيب  
**لم يرد عليه،**  
أي لو كبل الأمة أي على سابع

**دفع إليه** أي دفع المودع الوديعة إلى المدعي المذكور؛ لأن ملكه قد راى بموته، واتفق أنه ما وارث، والدفع مقيد بما إذا لم يكن على الميت دين مستغرق، وبدا يضمن إن لم يكن مستغرقاً ووقع إلى الوارث بلا أمر القاضي. (عبي. فتح) **فادعى الغريم إلح.** أي أو أبراه أو ادعى إقراره بأنه منكى، فلو أندل المصنف قوله: "أن رب المال أخذه" بقوله: "ما يسقط حق موكله"، لكان أولى.

**دفع المال** يعني يجبر على دفع المال إلى الوكيل؛ لأن وكالته تثبت بقوله: "أن رب المال أخذه"؛ إذ لم يكن الوكالة، وإنما ادعى الإيفاء، ولم يثبت الإيفاء بمجرد دعواه، وفي ضمن دعواه إقرار بالدين والوكالة، فيؤمر بالدفع إليه، كما لو أقر بالوكالة صريحاً، ولو طلب الغريم تحليف الوكيل أنه لم يعلم أن الموكل استوفى المال منه ليس له ذلك؛ لأن الوكيل نائب، وللغريم تحليف الموكل لا الوكيل؛ لأن النيابة لا تخري في اليمين، وفيه خلاف رفر. [رمر الحقائق: ١٨٣/٢] ولو برهن على الإيفاء قبل؛ إذ الوكيل بقص الدين وكيل بالخصومة، بخلاف وكيل إجارة الدار وقبض العلة إذا ادعى بعض السكان أنه عجل الأجرة لموكله أو برهن، توقف حتى يحضر العائب، والفرق: أن هذا وكيل في العقد فحق القص له أصالة، فهو ثبت على العائب كان حكماً على العائب ابتداء، وفي المسألة السابقة هو وكيل القبض فقط، والدين لم يثبت بعقده. (فتح)

**واستحلفه:** [أي استحلف الغريم رب المال على أخذه واستيفائه. (ط)] أي استحلف الغريم رب المال إن أكره؛ لأن قضه يوجب براءة دمه، والطالب لو أقر به لزمه، فيستحلف عند العجر عن إقامة البينة. [رمر الحقائق: ١٨٣/٢] **لم يرد عليه.** أي لو اشترى رجل من آخر أمة، وطعن فيها ببيع، فوكل المشتري رجلاً بالخصومة مع البائع، وغاب المشتري، فادعى البائع رضا المشتري بالعيب، والقاضي لا يقضي بالرد على البائع حتى يخلف المشتري أنه لم يرض بهذا العيب، فحينئذ يرد المبيع على البائع؛ لأنه لم يتيقن ثبوت حقه في الرد، لاحتمال أنه رأى العيب ورصي به وقت التسليم، بخلاف مسألة الدين؛ لأن التدارك ممكن هناك باسترداد ما قصه الوكيل إذا ظهر الخطأ عند نكول رب الدين، ولا يمكن ذلك في العيب؛ لأن القضاء بالفسخ نافذ طاهراً وناصباً عند أي حيلة، فيصح القضاء ويلزم، ولا يستحلف المشتري بعد ذلك؛ لأنه لا يبعد؛ إذ لا يجوز فسخ القضاء، وفي مسألة الدين ليس فيه قضاء وإنما فيه الأمر بالتسليم، فإذا ظهر الخطأ فيه أمكن برعه منه ودفعه إلى الغريم من غير نقص القضاء، ولأن حق الطالب في الدين ثابت وبقين، لتحقيق الموجب، فلا يمتنع على الوكيل استيفاؤه ما ثبتت العيب ما يسقطه، =



حتى يُحلف المشتري، ومن دفع إلى رجلٍ عشرةً لينفقها على أهله، فأنفق عليهم  
 أي عشرة دراهم أي العشرة أي على أهل الدافع  
 عشرةً من عنده، فالعشرة بالعشرة.

أي من دراهم نفسه

= وأما عندهما: فيتحد الخواب في الفصلين أي الرد بالعيب والدين، ويجب أن يرد بالعيب كما في مسألة الدين؛ لأن التدارك ممكن؛ لظلال القضاء؛ لأن القضاء بالخطأ لا يبعد إلا طاهراً عندهما، فأمكن التدارك فيه، وقيل: الأصح عند أبي يوسف: أنه يوحى في الفصلين؛ لأن مدحه أن القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يستحلف المشتري: 'بأنه ما رصيت بهذا العيب' وإن لم يدع البائع الرضاء فلا بد من حضور المشتري وحلفه. (عيني، فتح، كافي)

**عليهم عشرة:** أي على أهل الدافع وهو الموكل. (عيني)

**والعشرة بالعشرة** [والعشرة التي أمقها الوكيل من عند نفسه مقابلة العشرة التي أحدها من الموكل، يعني تكون هذه هذه، فيقع التقاض. (عيني، ص)] هذا إذا كان عشرة الدافع قائمة وقت الإنفاق وكان يصيب العقد إليها أو يطبق، أما إذا كانت مستهلكة أو أصاب العقد إلى عشرة نفسه، يصير مشترياً لنفسه متبرعاً بالإنفاق، فيجب عليه رد ما قبض؛ لأن الدراهم يتعين في الوكالة.

وفي "البحر": لو قال المصنف: "والوكيل بالإنفاق أو القضاء أو شراء أو التصديق إذا أمست المدفوع إليه وأنفق من ماله حال قيامه لا يكون متبرعاً إذا لم يصف إلى غيره"، فكان أول، والمعنى: أن العشرة المفقدة من عنده تكون عوضاً بالعشرة المدفوعة المذكورة، ويقع التقاض، ولا يكون متبرعاً استحساناً، والقياس: أن يكون متبرعاً؛ لأن الدراهم تتعين في الوكالة؛ لأنه حالف أمره، فيرد العشرة على الموكل، وجه الاستحسان: أن الوكيل بالإنفاق وكيل بالشراء، والوكيل بالشراء يملك العقد من مال نفسه، ثم يرجع به على الأمر؛ لأنه لا يستصحب مال الأمر في كل مكان ووقت، ويفيق له ما أمر به من غير قصد فيشتره، فلم يكن متبرعاً تحقيقاً لقصد الأمر ونفياً للخرج عن المأمورين. [رمز احقائق: ١٨٣/٢] (فتح)

## باب عزل الوكيل

أي في بيان أحكامه عن الوكالة

**وتبطل الوكالة بعزله إن علم به، وموت أحدهما، وجنونه مطبقاً، .....**  
أي بعزل الموكل الوكيل بالعزل

**باب عزل الوكيل** اعلم أن للموكل عزله أي وقت شاء إلا إذا تعلق بها حق الغير بأن وكله بالخصومة بالتماس من الطالب عند عيبة المصنوب، فإنه لا يملك عزله، كالوكالة المشروطة ببيع الرهن، سواء كانت مشروطة في الرهن أو بعده على الأصح، فلو عزل العدل نفسه بخضرة امرئ، إن رضي به صح وإلا لا، بخلاف ما إذا كان المصنوب حاصراً، أو كانت من غير التماس الطالب، ولهذا قالوا: إذا وكل الروح وكيلاً بطلاق زوجته بالتماسها، ثم مات، لا يملك عزله، وفي الصحيح: له عزله؛ لأن المرأة لا حق لها في الطلاق، وعلى هذا قالوا: لو قال الموكل للوكيل: كلما عزلت فأنت وكيلني لا يملك عزله؛ لأنه كلما عزله تتحدد الوكالة، وقيل: يعزل بقوله: "كلما وكنت فأنت معزول". [رمز الحقائق: ١٨٤/٢]

والصحيح: أنه لو قال: "كلما وكنت فأنت معزول" لم يصح، وانقضى: أن اتوكيل يصح تعيقه بالشرط والعزل لا، فإذا وكله لم يعزل. والوكالة المعلقة: وهي الخاصة بقوله: "كلما عزلت فأنت وكيلني" والمجزة: هي الحاصلة بقوله: "وكنت كذا قبل صدور المعلقة". (عيني، فتح)

**وتبطل الوكالة بعزله** لأنها من العقود الغير اللارمة كالعارية، وهذا لا يدخلها خيار شرط، ولا يصح إحكامها مقصوداً، وإنما يصح في ضمن دعوى صحيحة على عريم. **إن علم به** أي إن علم الوكيل بالعزل، فإن لم يعلمه العزل لا يعزل، هذا إذا كان عالماً بالوكالة، فلو وكله ولم يعلمها منه عزله وإن لم يعلم به. وقيل بالوكيل؛ لأن عزل الرسول يصح بلا علمه، وقال الشافعي: يعزل الوكيل بعزل الموكل وإن لم يعلمه العزل، وهو أظهر قويه، وبه قال مالك وأحمد، وفي قول عهيم: لا يعزل إلا بالعلم كمنهسا؛ لأنه هي عن التصرف، فلا يثبت حكمه بدون علمه كالنهي الشرعي. [رمز الحقائق: ١٨٤/٢] (فتح)

**وموت أحدهما:** أي وتبطل الوكالة بموت الموكل أو الوكيل؛ لقيامها بهما. (عيني) إلا الوكالة اللارمة إذا وكل الراهن العدل، أو المرهن ببيع الرهن عند حلول الأجل، فلا يعزل بالعزل، ولا يموت الموكل وجنونه، كالوكيل بالأمر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا ينحل بموت الموكل، بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق. (فتح)

**وجنونه** الضمير في 'جنونه' و'خوفاً' عائد إلى 'أحدهما' أي تبطل الوكالة أيضاً بجنون أحدهما، وجعل العيني الضمير فيهما للوكيل، وفيه قصور.

**مطلقاً** أي مستوعباً من قوهم: أطبق العيم السماء أي استوعبها، وهو بكسر الناء، والعامية تفتح الناء على معنى أصبق الله عليه الجنون، وعلى هذا فالأصل مطلق عليه، فحذف الصنة تخفيفاً، ويكون الفعل مما استعمل لارماً ومتعدياً، =

**ولحقه مرتداً، وافتراق الشريكين، وعجز موكله لو مكاتباً، وحجره لو مأذوناً،**  
حال من ضمير لحقه **وتصرفه بنفسه.**  
أى لو كان الموكل له في التجارة

= وحد المصنف: شهر عند أبي يوسف اعتباراً بما يسقط به الصوم، وبه يفتى، وجعله قاصي حال قول أبي حنيفة، وفي رواية عن أبي يوسف: أنه أكثر من يوم ونية اعتباراً بما يسقط به الصلاة، وعند محمد: حول كامل، وهو الصحيح، لسقوط جميع لعبادات به حتى الركاة، فقدّر به احتياطاً؛ لأن استمراره حولاً مع اختلاف فصوله آية استحكامه، فما ما دون الحول، فلا يجمع وحوب الركاة، فلا يكون في معنى الموت. (عيني، فتح)

**ولحقه مرتداً** أي تطلق بحقوق أحدهما في دار الحرب حال كونه مرتداً، وإيراد بحقوقه: أن يحكم الحاكم للحاقه؛ لأنه كانوت حكماً، وأما قبل ذلك فالوكالة موقوفة عند أبي حنيفة، فإن أسس بعت، وإن قتل أو خلع بدار الحرب بعت، وعندهما: تصرفات امرئ بافدة، فلا تنصل وكرانه، وهذا إذا كانت الوكالة غير لازمة، وإن كانت لازمة لا تطلق بهذه العوارض، فإن عاد امرئ في داراً مسمى بعد الحاق بدار الحرب وكان وكيلاً، فهو عني وكالته عند محمد خلافاً لأبي يوسف، وإن كان موكل لا تعود الوكالة في الظاهر، وعن محمد: أنها تعود. [رمز الحقائق: ١٨٤/٢] (فتح)

**وافتراق الشريكين** | أي وتطلق الوكالة بافتراق الشريكين عن الشركة. (معدل) | لمسحهما الشركة مطلقاً سواء كانت الشركة مفوضة أو عداً وإن لم يعم الموكل به؛ لأنه عزل حكمي، فلا يشترط له ائمه، ثم هذا لا يخلو عن وجهين: الأول: أن يعزل كل منهما عن الوكالة التي نصمها عقد شركة؛ لأن كل واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف، فيعزل بافتراق، الثاني: أن أحد الشريكين أو كلاهما لو وكل من يتصرف في المال حار عني ما عرف، فإذا افتراقا عزل هـ الوكيل في حق غير الموكل منهما إذا لم يصرحا بالإذن في التوكيل. [رمز الحقائق: ١٨٤/٢] (فتح)

**وعجز موكله إلخ** | أي وتطلق الوكالة أيضاً. (معدل) | إذا كان الموكل مكاتباً، فعجز عن أداء من لكنته وعاد في الرق، تطلق وكالته، وكذا لو كان الموكل عداً مأذوناً به في التجارة، فعجز عليه، تطلق الوكالة، عجز الموكل بذلك أو لم يعم، وهذا إذا كان وكيلاً في العقود والخصومات، أما الوكيل في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة، فلا يعزل بعجز وحجر؛ لأنهما يوحسان بحجر عن إنشاء التصرف، لا عن قضاء الدين واقتضائه، فكذا لا يوحسان عرب وكيه، ولو عزل الموكل وكيله أو كبل العبد المأذون لم يعزل، ولا تعود الوكالة بكتابة موكله (عيني، فتح) **وحجره** أي وتبطل الوكالة بحجر الموكل يعني باعجازه. (عيني)

**وتصرفه بنفسه** | أي وتطلق الوكالة أيضاً بتصرف الموكل فيما وكل به بداته؛ لموت المحل. (عيني) | فيما =

= وكل به إذا كان تصرفاً يعجز الوكيل به عن الامتثال، سواء علم به أو لا، كالبيع واهبة مع التسليم والإعتاق والتدبير والاستيلاء والكتابة، كما إذا وكله بطلاقها، فطلقها الموكل ثلاثاً أو واحدة، فانقضت عدتها، ولو تزوجها بعد ذلك ليس للوكيل أن يطلقها؛ لتحقيق عجز الموكل عن الإيقاع بانقضاء العدة، فكذا الوكيل، وإنما يتمكن الموكل من الإيقاع بعده بسبب جديد، ولم يحصل ذلك للوكيل.

وأما إذا كان تصرفاً لا يعجز الوكيل به كما إذا طلقها واحدة، ولم تقض عدتها، فلو وكيل أن يطلقها أخرى، فلا يعزل الوكالة في مثل هذا التصرف، وأما في الصورة الأولى، فيعجز الوكيل عن الامتثال فيما وكل به، فتسقط الوكالة، وتعود لو عاد إليه قدم ملكه، كما لو كان وكيلاً لبيع، فباع بنفسه، فرد عليه بخيار شرط أو رؤية أو بفساد بيع أو بخيار عيب بقضاء، تعود الوكالة؛ لأنه عاد إليه قدم ملكه، أما لو رده عليه بالإقالة أو بخيار عيب بالرضا لا تعود؛ لأنه رد بما لا يكون فسخاً، فكان بيعاً في حق ثالث، والوكيل ثالثهما، والوكالة تتعلق بالملك الأول، وهذا ملك جديد. (عيني، فتح)

## فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٣٨	فصل في كيفية القطع وإثباته.....	٣	أحكام العتاق.....
١٤٢	باب قطع الطريق.....	٩	باب العبد الذي يعتق بعضه.....
	كتاب السير و جهد	١٩	باب الحلف بالعتق.....
١٥١	كتاب السير والجهاد.....	٢١	باب العتق على جعل.....
١٦١	باب الغنائم وقسمتها.....	٢٤	باب التدبير.....
١٦٧	فصل في بيان كيفية القسمة.....	٢٧	باب الاستيلاء.....
١٧٣	باب استيلاء الكفار.....		كتاب الإيمان
١٧٨	باب المستأمن.....	٣٢	أقسام الإيمان وأحكامها.....
١٨١	فصل في بقية أحكام المستأمن.....	٤٣	باب اليمين في الدخول.....
١٨٥	باب العشر والخراج والجزية.....	٥٠	باب اليمين في الأكل.....
١٩٠	فصل في بيان أحكام الجزية.....	٦٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق.....
١٩٩	باب المرتدين.....	٧٠	باب اليمين في البيع والشراء.....
٢٠٨	باب النفاة.....	٨٠	باب اليمين في الضرب والقتل.....
	كتاب النفقة		كتاب الحدود
٢١٣	بيان أحكام اللقيط.....	٨٧	شرائط الحد وأحكامها.....
	كتاب النفقة	٩٦	باب الوطء الذي يوجب الحد.....
٢١٧	بيان أحكام اللقطة.....	١٠٢	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها.....
٢٢١	بيان أحكام الآبق.....	١٠٩	باب حد الشرب.....
	كتاب النفقة	١١٢	باب حد القذف.....
٢٢٤	بيان أحكام المفقود.....	١٢٠	فصل في التعزير.....
	كتاب الشركة	١٢٠	بيان أحكام التعزير.....
٢٢٨	أحكام الشركة وأقسامها.....		كتاب السرقة
٢٢٨	شركة الملك.....	١٢٦	تعريف السرقة وحكمها.....
٢٢٩	شركة المفاوضة.....	١٣٣	فصل في الحرز.....
٢٣٢	شركة عنان.....		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
شركة تقبل.....	٢٣٥	كتاب الكفالة	
شركة وجوه.....	٢٣٦	أحكام الكفالة.....	٣٦٩
فصل في بيان شركة الفاسدة.....	٢٣٧	فصل في المسائل المتفرقة.....	٣٨٧
كتاب الوقف		باب كفالة الرجلين والعبد وعنه.....	٣٩٦
أحكام الوقف.....	٢٤٠	كتاب الحوالة	
فصل في أحكام المسجد والخان.....	٢٤٥	أحكام الحوالة.....	٣٩٧
كتاب البيوع		كتاب القضاء	
تعريف البيع وما يتعلق به.....	٢٤٨	أحكام القضاء.....	٤٠١
فصل فيما يدخل في البيع.....	٢٥٦	فصل في بيان الجنس.....	٤١٠
باب خيار الشرط.....	٢٦١	باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره.....	٤١٤
باب خيار الرؤية.....	٢٦٩	باب التحكيم.....	٤٢٤
باب خيار العيب.....	٢٧٤	مسائل شتى.....	٤٢٦
باب البيع الفاسد.....	٢٨٦	كتاب الشهادة	
فصل في بيان أحكام البيع الفاسد.....	٣٠٠	تعريف الشهادة وما يتعلق بها.....	٤٣٨
فصل فيما يكره.....	٣٠٣	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ..	٤٤٨
باب الإقالة.....	٣٠٦	باب الاختلاف في الشهادة.....	٤٥٩
باب التولية والمراجعة.....	٣٠٩	باب الشهادة على الشهادة.....	٤٦٧
فصل فيما يصح بيعه.....	٣١٤	باب الرجوع عن الشهادة.....	٤٧٣
باب الربا.....	٣١٨	كتاب الوكالة	
باب الحقوق.....	٣٢٥	أحكام الوكالة.....	٤٨٠
باب الاستحقاق.....	٣٢٧	باب الوكالة بالبيع والشراء.....	٤٨٦
فصل في حكم من باع ملك غيره ...	٣٣٠	فصل فيما يتصرف الوكيل.....	٤٩٧
باب السلم.....	٣٣٤	باب الوكالة بالخصومة والقبض.....	٥٠٤
باب المتفرقات.....	٣٤٧	باب عزل الوكيل.....	٥١١
كتاب الصرف			
أحكام الصرف.....	٣٥٧		





# من منشورات مكتبة البشري

## الكتب المطبوعة

### غير ملونة . مجلدة

هادي الأنام | فتح المغطى شرح كتاب الموطأ

### غير ملونة . كرتون مقوي

صلاة الرجل على طريق السنة والآثار | صلاة المرأة على طريق السنة والآثار

ستطبع قريباً بعون الله تعالى

### ملونة . مجلدة / كرتون مقوي

المقامات للحريري | قاموس البشري (عربي - اردو)  
تفسير البيضاوي | تفسير الجلالين (3 مجلدات)  
التبيان في علوم القرآن

### ملونة . مجلدة

الهداية (8 مجلدات) | منتخب الحسامي  
صحيح مسلم (7 مجلدات) | نور الإيضاح  
مشكاة المصابيح (4 مجلدات) | أصول الشاشي  
نور الأنوار (مجلدين) | نفحة العرب  
كنز الدقائق (3 مجلدات) | شرح التهذيب  
مختصر القدوري | مختصر المعاني (مجلدين)  
شرح العقائد

### ملونة . كرتون مقوي

متن العقيدة الطحاوية | زاد الطالبين  
هداية النحو (مع العلامة والتمارين) | هداية النحو (المتداول)  
المرفقات | الكافية  
السراجي | شرح التهذيب  
دروس البلاغة | شرح مائة عامل  
إيسا غوجي | شرح عقود رسم المفتي

# مطبوعات مکتبۃ البشرى

طبع شدہ	زیر طبع
---------	---------

## مجلد / کارڈ کور

جزاء اعمال	حصن حصین
آداب المعاشرت	تعلیم الدین
حیات المسلمین	تعلیم العقائد

## رنگین - مجلد

الحزب الاکظم (ایک مینڈکی ترتیب پر)	لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
تعلیم الاسلام (کھن)	خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
خطبات الاحکام لجمعۃ العالم	بہشتی زیور (۳ حصے)
	تفسیر عثمانی

## Books In English & Other Languages

### (Published Books)

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3)  
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)  
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)  
 Al-Hizbul Azam (Large) (H.Binding)  
 Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)  
 Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding)

### (To be Published Shortly Insha Allah)

Taleem-ul-Islam (Coloured)  
 Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)  
 Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

## رنگین - کارڈ کور

الحجۃ (پچھن لگانا) (جدید ایڈیشن)	الحزب الاکظم (جیبی)
علم انو	تیسیر المنطق
عربی کا معلم (اول، دوم)	علم الصرف (اولین، دواخرین)
خیر الاصول فی حدیث الرسول	عربی صفوۃ المصادر
عربی کا آسان قاعدہ	تسبیل المبتدی
فوائد کیہ	فارسی کا آسان قاعدہ
بہشتی گوہر	جمال القرآن
تاریخ اسلام	سیر الصحابیات
زاوا السعید	روضۃ الادب

## سادہ - مجلد

مختب احادیث	فضائل اعمال
-------------	-------------

## سادہ - کارڈ کور

اکرام مسلم	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
------------	-----------------------------------